التيكيالي التكويالي الاعلى التكويلية

الله والله في المالية المالية

BESTILE

سلام وقع رقعل

الوكام كامد النقص وتدسيت سينوات والمكام والمراد النقص والمدالة المام المراد

ا مَدِّنَارَ وَ الْمُرْلِقِينَةِ وَالْمُوسِّوعَاتِ وَمِسْطِفِكُوالِ الْمِامِمُهُ : القَالِمَةِ وَ هُ شَاعِ عَبْلُهُ مِنْ مِنْ عِلْمُ اللَّهِ عِنْهِ وَمِلْكُوالِ الْمِامِمُهُ



الدار العربية للموسوعات

حسن الفکھانی ۔ محام

تأس*ست عام 1*929 الدار الوديدة التي تخصصت في اصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوس العالم النعربس

ص . ب ۵۶۳ ـ تليفون ۲۹۳۶۳۳۰

س ، ب عدات _ سیسوں ۲۰ ۱۵ شارع عداس _ القاشرة

حستن الفكهابي

الموسوعةالذهبتية

للقتواعدالقانونية التقانونية التقوية التقادية المسترقة المسترقة المسترقة التقوية التق

الإمتدادالجنان

ملحقرقم ،٤،

ائعكام محكمة النقضت منذس*ن سينوات* وجى أوائل عام 1949

بنم الله النج من النج يم إلى المجار إلى المجار

فري المرج المركر والدواؤي

متدقاللة العظيم

(ولاحق الوسوعة التعبيسة)

الدار العربية للموسوعات . . وهى الدار الوحيدة المتضمسة في المدار الموسوعات التاتونية والاعلامية على مستوى الدول العربية منذ اكثر من أربعون علما مضت حيث أصدرت حتى الآن ستة عشر موسوعة وعدد مجلداتها ٢٧٠ مجلدا مبيق لها أن أصدرت الموسوعة الذهبية للتواعد التاتونية التي تررتها محكمة التنفي المسرية منذ علم ١٩٣١ ميلامية وذلك في أصدارين (جنائي وبنني) عشرة أجزاء لكل منهما مع نهرس تفصيلي وكان ذلك بناسبة اليوبيل الذهبي لحكمة النتش .

(انظر آخر الجزء موسوعات تصدرها الدار)

ثم استرت الدار بعد ذلك عدد خمسة اجسزاء منها جزعين للاصدار الجنائي وثلاثة اجزاء للاصدار الدني وتوتنت حتى عام ١٩٨١/٨٠

ويسمعنا أن نستكبل هذه الأهسكام حتى أواثل عام ١٩٨٩ منتدم خلال هذه الملاحق الحديدة للبوسوعة الذهبية .

ولقد رامينا بالنسبة لمسا يضم هذه الملاحق تحاثى التكرار للبادىء بحيث لا يرد البدأ الا تحت عنوان الموضوع الخاص به وليس تحت اكثر من موضوع .

هذا ولا يسمنى في هذا المجال الا أن أتسدم الشكر جزيلا لجبيع السلاة رجال التانون سواء في جمهورية مصر المربية أو في جميع الدول العربيسة الشخيفية .

ونتئسا الله لمسانيسه الخير للجبيع

هسن الفكهاني

مصلم ابام مصكبة النقض

فهسرمن موضسوعات الجسره

,	1				بوسوع
3					<u>هسکم</u>
*					أولًا ومنك الحبكم
					ثانيا ــ وضم الحكم وتوتيعــه .
1.4		٠			ثالثا ــ بيانات العــكم
1.4	٠	•			ثالثاً ــ بيانات العسكم
**					٢ ــ بيانات النسبيب .
177					رابعا ــ تسبيب الحسكم
17.7					١ _ ضوابط التسبيب .
171					٢ ــ التسبيب الميب
417					٣ ـ التسبيب غير الميب
470		•			خلمسا ــ بطلان الحكم وانعدامه
410					1 _ بطلان الحكم
4.0		٠			٢ ــ اتعدام الحكم - ،
T1.	٠.	٠	٠.	٠	سانسا ــ بسائل بتوعة
177	•	٠	٠,		
777	•	٠	٠		خسسر ، ، ، ، ، ،
TA 0	ă.,	•	•	i.,	دهٔ سان ، ، ، ، ،
YAY		•	٠	•	بعسارة
110					دغسوی جنائیسة
					أولا ــ تحريك الدعــوى الحنائية
£ 3.	28	4	٠	. •	ثانيا ــ انتضاء الدمسوى الجنائية
		-	-	-	دعسوی وباشرة
{YL_	٠.		٠		دهسوی بطیسة
					أولا اختصاص المحكبة الجنائي
			•	• "	النبية ، ، ،
₹ 7 5	= 1,0	r e'	•	*	ثانيا ــ نطاق الدعوى المدنية ،
£TT		٠,			ثالثا _ الحكم في الدعوى المدنية

الوضوع الصعحه

	_	رابعا مد الطعن في الأحكام الصبعد ، في الدعم ب
		المسيسة ،
3 1 A		خليسا ــ يسائل ينوعــه
1,3		شساع
: 34		اولا ـ حضور المحلمي وبرانعته
177		ثانيا ما يمتبر اخلالا بحق الدماع
110		ثالثا ــ ما لا يمتبر أخلالا بحق الدَّفاع
0.9		رابعا طلبات التأجيل
010		فاسا ـ طلبات التحتيق
.70		مادسا _ طلبات ندب الخيراد ومناتشتهم .
077		منابعا ــ طلبات سياع الشهود
200		ثابنا ــ طلبات ضم الأوراق
۸٥٥		تاسما سطلبات الملينة
070	•	عاشرا ـ مسائل متوعة
۲۷ ه		فقيسوع ، ، ، ، ، ، ، ،
٥٨.		اولاً _ الدنوع المتعلقة باجراءات النعتيق .
٧٨٥		ثانيا ــ الدنوع المتعلقة بالاثبات
317		ثالثا ــ الدغوع المتطقة ببطلان الاجراءات .
171		رابعا الدنوع المتعلقة بسبق النصل في الدعوى
171		خابسا ـ مسائل منوعة ، ، ، ،
Vol	•	نبح ماتسية خارج السلخةة
مدا	٠	رشىسوة
77	٠.	زرامسة
170		سب وقستفه
13		سبق الاصرار والترمسد ، ، ، ، ،
۸ı.	•	المرقسة والمادية المادية
٧١,		يسلاح
40		شـــروع
-•		شبهه بدون رصید

حسكم

اولا ــ وصف الحسكم ،

ثانيا ... وضع الحسكم وتوقيعه .

ثاقا ــ بيانات المــكم :

١ ــ بيانات الديباهـــة ٠

٢ ــ بيانات التسبيب •

رابما _ تسبيب الحكم:

١ ــ ضوابط التسبيب ٠

٢ ــ التسبيب الميب -

٣ -- التسبيب غسير المعيب ،

خليسا _ بطلان الحكم وانعدامــه :

١ _ بطلان الحكم ٠

٢ _ انعدام الحكم •

سانسا _ بسائل بنوعسة ،

اولا ـــ وصف المــكم :

قامـــدة رقم (1 **)**

: المسجاة

وصف المسكم ... العبرة فيسه ه

(طمن رتم ٢٥٥٧ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٥٠/١٩٨١)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جناتي رقم ١٧٥٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/١ سـ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار المجنائي تاعدة رقم ١٦٢٦) .

قاعـــدة رقم (۲)

المبيدا:

متى يعتبر الحكم حضوريا في مواجهة المتهم ــ اثر ذلك •

(طعن رتم ١٣٤٩ لسنة ٥٢ ق ... جلسة ٤/٥/١٩٨٢)

(المحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٧٥٢ المسانة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٢ - الجزء الرابع من الموسومة الذهبية الاسسدار المجنائي تاعدة رقم ١٦٦٧) . ثانيا _ وضع الصكم وتوقيعه:

قاعسدة رقم (٣)

المسطا:

منى ثلاثون يوما دون وضع الحسكم وتوقيمه سـ اثره سـ بطسلان الحسكم •

(طعن رقم ١٩٨٦ لسبه ٥٣ ق ــ جلسة ٨/٥/١٩٨٤)

(ملحوظة في نفس المنى نقض جنسائى رقم ١٣١٤ لسنة ٧٧ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاستدار الجنائي تاعدة رقم ١٧٧٣) .

قاعـــدة رقم (})

المسدا:

المسادة ٣١٧ من قاتون الإجراءات الجنائية اوجبت وضع الاحسكام الجنائيسة وتوقيعها في مدة ثلاثسين يوما من النطق بها والا كانت بلطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة .

ا طعن وقم ١٩٨١/٢/٨ عند م وقد م ١٩٨١/٢/٨ عند م

(ملحوظة في نفس المفنى نقِفِن جنسائى رقم ١٣١٤ لسنة ٧٧ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ -- الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاستدار المبنائي تاعدة رتم ١٧٧٣)

قاعسدة رقم (ه)

: المسلما

تحرير الحكم على نبوذج مطبوع لا يقتضى بطلانه .

(طعن رقم ۲۱۰۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨١/٥/١٧)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٣٩٢ لسنة ؟ ق ... جلسة ١٩٧٩/١٠/١ ... الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاسدار الجنائي تاعدة رقم ١٧٧٩) .

هائسسدةِ رقم (٢)

: المسلاة

الأصل أن الاجراءات قسد روغيت ولا يجوز الادمساء بها يضالف ما ثبت منها في الحكم الا بالطمن والتزوير .

(طعن رشم ۱۱۰۸ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۳/۲/۱۶)

(المحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رتم 190 لسنة ٣٩ ق ــ حاســة ١٩٧٠ / ١٩٧٠ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصـــدار الجنائي قاعدة رقم ١٧٧٨) .

قاعبسدة رقم (٧)

المسلما :

مضى ثلاثون يومًا دون توقيع الحكم ... اثره ... بطلان الحكم •

(طعن رتم ٢١٥٧ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٣/١٢/٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٣١٤ لسنة ٧} ق __ جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ _ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائى تاعدة رقم ١٧٧٣) .

قاعسندة رقم (٨)

البسدا :

خلو اوراق الدعوى من تقرير القلخيص ــ مفــاده ــ وجب القول ان المـــكمة الاستثنافية قــد قصرت في اتخساد اجراء من الاجــراءات المجوهرية ــ اثره ــ بطلان الحكم •

(طعن رقم ۲۷۰۵ لسنة ۵۳ ق ... جلسة ۱۹۸٤/۱/۱۷)

(ملحوظة في نفس. المعنى نقض جنسقى رتم ١٨٥٥ لسنة ٨) ق --جلسة ١٩٧٨/٦/١/١ -- الجزء الثاني من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي. تلعدة رتم ١٤٧١ ، .

قاعسستة رقم (٩)

: المسطا

مضى ثلاثون يوما دون وضع الحكم الجنائي لو نوقيمه ... اثره ... بطلان الحكم ... استناء ... الحكم الصادر بالبراءة .

(طعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٧)

(ملحوظة في نفس المعنى نقش جنائي رقم ١٣١٤ لسنة ٤٧ ق ... جلسة ١٩٧٨/٢/٣٧ ... الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي تاعدة رقم ١٧٧٣) .

قاعسدة رقم (١٠)

البسدا:

تقرير التلخيص - أجراء جوهرى - أثر اغفاله - بطلان المكم -

﴿ طَمَنَ رَمَّمُ ١٩٨١/ لَسَنَةً ٥٣ قَ -- جَلَسَةً ١٩٨٢/١/٣ و

(ملحوظة في نفس المعنى نتض جنستى رقم ١٨٥ لسنة ٨٤ ق ــ جلسة ١٩٧٨/٦/١٢ ــ الجزء الثاتي من الموسوعة الذهبية الاسسدار الجنائي قاعدة رقم ١٤٧١) .

قاعسدة رقم (١١)

المسدا:

مضى ثلاثون يوما دون نوقيع الحسكم الجنائي سد اثره سـ بطسالان الحسكم ه

(طعن رتم ه)٢ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ٨/٥/١٩٨٤ }

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٣١٤ اسنة ٧٤ ق ... جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ ... الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاسسدار الجنائي تناعدة رقم ١٩٧٣) .

قاعـــدة رقم (۱۲)

: المسجدا

مضى ثلاثون يوما دون وضع الاحكام الجنالية وتوقيمها ـــ اثره ــــ بطلان الحكم ـــ استثناء ٠

(طعن رتم ١٩٨٠/ اسنة ٥٣ ق ... جلسة ٨/٥/١٩٨٨)

(المحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٣١٤ لسنة ٧} ق __ جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ _ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي تاعدة رقم ١٧٧٣) .

قاعب دة رقم (۱۳)

: 13....41

المسادة ٣١٦ من قانون الإهراءات الجنائية توجب وضع الاهسكام الجنائية والتوقيع عليها خلال ثائنون يوما من تاريخ النطق بها والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة .

(طعن رقم ٦٦٣ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٢٣/١٠/١٨٨١)

ملحوظة في نفس المنى نتض جنائى رقم ١٣١٤ لسنة ٧٧ ق ــ جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ ــ الجزء الرابع بن الموسوعة الذهبية الاســـدار الجنائي تامدة رقم ١٧٧٣) .

قاعـــدة رقم (١٤)

: المسطا

كيفية أثبات عدم التوقيع على الحكم الجنائي في المعاد القاتوني .

(طعن رتم ٩٩٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٢)

متحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٣١٤ لسنة ٧٧ ق ... جنسة ١٩٧٨/٢/٢٧ ... الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي تناعدة رقم ١٧٧٣) .

البسدا:

يجب وضع الإحكام وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من تاريخ النطق بها والا كلنت باطلة .

المبكية:

لبا كان ذلك، ، وكانت المادة ٢١٦ من تاتون الاجراءات البنائية في مدة ثلاثين يوما من النطق البنائية في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة ، وقدد جرى قضاء هذه المحكمة على حساب تلك المدة كالمة من اليوم التقل للتاريخ الذي مسدر عبد الحكم كما استقر تضاؤها على أن القسمادة التي ينيني، عليها بطائل الحكم هي التي تصدر بعد انتضاء الثلاثين يوما المقررة في القانون منضية أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع بلك الدعوى موقعا عليه ، وكانت الشسهادة السابنية المقدنة من السائليني قدت على أن الحكم المطنون فيه لم يكن عي يوم ١٤ كأول سائلة على المائلين قدت لم التوقيع عليه وأيداعه قلم الكتاب برغم مفى فترة الشائلين يوما التي استوجب عليه وأيداعه قلم الكتاب برغم مفى فترة الشائلين يوما التي استوجب المقدن توقيع الحكم وأيداعه قبل انقصائها ، فقه يكون مشوما بالبطلون ويتمين في خصوص ما قضى به في الدعوى المدنية بالنسبة المطمون ضده — المسئول عن الحقوق المدنية والإحالة مم الزابه المرونات .

(طعن رتم ۱۹۸۶ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩/٢/١٨٨١)

قاعبببة رقم (١٦)

المسسدا:

يجب وضع الاحكام والتوقيع عليها في مدة ثلاثسين يوما من تاريخ التطق بها والا كانت باطلة ما لم تكل صادرة بالبراءة ـــ المادة ٣١٢ من قانون الاجزاءات للجنائية ،

المسكبة:

وتقيف أن البسين ممن الأوراق أن الطاعن قسد أرفق باسسياب مُعنه شنهادة مسئادرة بن بيانة الجيزة الكليّة بؤرخة 17 بن ندراير سنة 1981 تثبت أن الحكم المطعون نيسه لم يرد حتى باريخ تحريرها . لمساكان ذلك وكان تانون الأجراءات الجنائية قسد أوجب في المسادة ٣١٦ منه وضع الإهسكام الجنائية وتوقيعها في مسدة تلاثين يومسا من النطق بها وآلا كانت بالملة ما لم تكن مسادرة بالبراءة ولما كان الحكم نيسه قسد صدر في ١٧ من يناير سنة ١٩٨٤ بادانة الطاعن وحتى يوم ١٩ من غيراير سنة ١٩٨٤ بادانة الطاعن وحتى يوم ١٩ من علي ما يبين من الشمهادة السلبية المسسار اليها سامانه يكون قسد لحته البطلان و وبن ثم يتعين نقضسه والاحالة .

(طعن رتم ٣٢٣٤ لسنة ٥٤ ق -- جلسة ١٩٨٥/٣/٤)

قاعسسدة رقم (۱۷)

: المسمدا

المبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقسع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون الرجسع في اخذ المسورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوى الشان .

(طمن رقم 19 السنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٥/٤/١٦)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١١٥٨ لسنة ٤٦ ق ... جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣ ... الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصـــدار الجنائى قاعدة رقم ١٧٨٣) .

قاعبدة رقم (۱۸)

1 --- 41

عدم توقيع الحكم في الميماد ــ اثره ــ يجمل ــ الحكم باطلا .

الحكية:

لسا كان ذلك وكان الحكم المطعون نيسه قد صدر في 19A1/17/٢٨ وحتى ١٩A1/17/٢٨ سالم يكن قد أودع موقعا على ما بيين من الشسهادة السلبية الصادرة من تلم كتاب نيابة الفيسوم الكلية المتدسسة من الطاعن ومن أوراق الطعن أسا كان ذلك ثاته يكون باطلا .

(طعن رقم ٤٨٤٧ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ٢٥/٢/٢٨١)

قاعبسدة رقم (١٩)

المسدا:

يجِب وضــع الاحكام والتوقيع عليها في مدة قلائسين يوما من تاريخ القطق بها والا بطلت ما لم تكن صادرة بالبرادة .

الحكية:

(طعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٢٣ نونيبر ١٩٨٦)

مُّاعسدة رقم (٢٠)

: 13-41

يجب وضع الاحكام والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كلنت بلطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة .

المسكية:

وحيث ان مها ينعاه الطاعن على الحكم المطعون نبسه انه اذ دانسه بجريمة اثامة بناء على ارض زراعية بدون ترخيص قد شابه البطلان ، خلك بأن اسبلبه لم تحرر ولم يوقع عليه في مدة الثلاثين يوما من تاريخ النطق بسه .

وحيث أن تأتون إلاجراءات الجنائية قد أوجب في المسادة ٣١٦ منه وضع الاحكام الحنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من النطق مهسا والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيسه قد صدر بتريخ ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٨٢ ، وحتى يسوم ٢٧ من نوفهبر سنة ١٩٨٢ ، وحتى يسوم ٢٧ من نوفهبر سنة ١٩٨٢ لم يكن قسد لودع ملفه الدعوى موقعا عليه من رئيس الهيئة التى اصدرته على ما يبين من الشسمادة السلبية المسادرة من علم كتاب نيابة شبين الكوم الكلية المؤرخة ٢٧ من نوفهبر سنة ١٩٨٢ المرافقة لأسباب الطعن ، غان الحكم المطعون فيسه يكون باطلا متعينا نقضه والاعادة دون الحلجة الى بحث باقى اوجه الطعن . .

(طعن رقم ١٩٥٩ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢٣ نوغمبر ١٩٨٦)

قاعـــدة رقم (۲۱)

المسطا:

يجب وضع الاحكام والتوقيع عليها في حدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كلّت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة ـــ المادة ٣١٢ من قانون الإهراءات الجنلية .

الحكية:

بن حيث أنه لما كان تانون الاجسراءات الجنائية قسد أوجب في المسادة ٣١٢ منه ، وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوسما من النطق بها ، والا كانت بلطلة — ما لم تكن صادرة بالبراءة — وكان المطعون نيسه قسد حسدر في الثاني عشر من مارس سسنة ١٩٨٦ ، المطعون نيسه قسد حسدر في الثاني عشر من ابرس سسنة ١٩٨٦ ، موقعا عليه من رئيس الهيئة التي اصدرته ، على ما يبسين من الشهادة السلبية الصادرة من قلم كتاب نيابة الجيزة الكلية — المتحمة من الطاعنة — ماند يكون يوم الحادى عشر من ابريل سنة ١٩٨٦ وهو آخسر مبعاد مقرر لايداع الحكم موقعا عليه ، يسادف عطلة رسمية ، خلك بأن بطلان الحكم بسبب التأخر في الداعه موقعا عليه من أصدره ، ملحوظ في تقريره اعتبارات تتأبى بطبيعتها أن يعتد بها مواعيد السقوط . الساكلي المناهد المعال المساكلي المساكلية المساكلية المساكلية المسلم الملعون فيسه يكون باطلا بتمينا نتضه المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم بالمسلم المسلم يكون باطلا بتمينا نتضه المسلم المسلم يكون باطلا بتمينا نتضه المسلم المسلم المسلم يكون باطلا بتمينا نتضه المسلم المسلم المسلم يكون باطلا بتمينا نتضه المسلم المسلم

والاعادة ٤ وذلك دون حلجة الى بحث اسباب الطعن التي تديتها الطاعنة بعد الميماد المترر في المسادة ٢٢ من تاتون حالات وأجراءات الطعن الملم محكمة الثنفن المسادر بالمتاتون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(طعن رقم ٩٦٦ السنة ٥٩ من جلسة ١٩٨٧/٢/١٨)

قاعسدة رقم (۲۲)

البيدا:

يجب وضع الاحكام والترقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالراءة .

المسكبة:

وحيث أن هدذا النمى صحيح ذلك أن المسادة ٢١٦ من قسانون الإجراءات الجنائية تسد أوجبت وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من الطمن بها والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة . وانه وأن كان بسن القسرر أن المعول عليه في البسات عسدم التوقيسع على الحكم في هذا المعاد هو بالشهادة التي تمسدر بعد انتضاء هذه على الحكم في هذا المعام لم يكن وقت تحريرها قسد أودع ملف الدعسوى موقعا عليه ، الا أن هذه الشهادة لا تصدو أن تكون دليل النبات عسلي عدم القيام بهذا الإجراء الذي استلزمة القاتون واعتبره شرطا لقيام الحكم على أن الثابت من الأطلاع على المدرات التي أبرت الحكة بشمها خلوها من الحكم الابتدائي المسادر في ١٤/١/١١١ بادائة الطاعن بها مفاده مودعا ملف الدعوى وبن ثم غانه يكون قد أيسد حكما باطلا وأخذ باسبلي وجسود لها قاتونا مها بيطله ويوجب نقضه والإحالة دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطبعن .

ا طُنُعن رقم ١٩٨٧/٤/١٤ نُسْعة ٥٥ ق -- جلسة ١٩٨٧/٤/١١ إ

قاعسسدة رقم (۲۳)

: المسحدا :

يجب وضع الاحكام الجنائية خلال ثلاثين يوما من تاريخ النطق بها والا كانت باطلة •

الحكة:

وحيث ان تقنون الإجراءات الجنائية قد اوجب في المسادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية في مدة ثلاثين يوما من تاريخ النطق بها والا كانت بلطلة ، ما لم تكن صادرة بالبراءة . لمساكان ذلك ، وكان الحسكم الملمون فيه _ وهو يقضى بالادانة _ قسد مسدر بتاريخ ١٩٨٣/١/٣٠ وحتى يوم ١٩٨٣/٢/٨ لم يكن قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه من رئيس الهيئة التي اصدرت _ على ما يبين من الشهادة السلبية المسادرة من قلم تكلب نبابة قنا الكلية المقدسة من الطاعن _ عانه يكون باطلا مستوجها نقضه والاعادة .

ا طمن رقم ٧٦١ه لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ،١٩٨٧/١١/٣)

قاعـــدة رقم (۲٤)

: المسطا

لا يترتب البطلان على مجرد عدم توقيع كاتب الجلسة على الحكم .

المسكية:

لمساكان ذلك وكان القانون لا يرتب البطلان عسلى مجرد مسدم
توقيع كاتب الجلسة على الحسكم ، بل يكون له قوامه القانوني بتوقيسع
رئيس الجلسة عليه ، ومع ذلك عان الثابت من مطالعة الحكم الملعون
غيه أنه الستونى بيان التوقيع عليه من رئيس الجلسة والثانب بما يضمي
معه النمى عليه في هذا الخصوص على غير سند من الأوراق ، لمساكان
ما تقدم ، عان الظمن برمته يكون على اساس متعينا رغضه موضوعا .

ا طعن رقم ٢٠٨٢ كسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢٠٨١/١٢/٩

قاعسدة رقم (٢٥)

البسدا:

تحرير الحكم على نبوذج مطبوع لا يقتفي بطلانه ــ اثر ذلك .

المكية:

وكان تحرير الحكم على موذج مطبوع لا يتنفى بطلاته ما دام تحد قضى بتاييده الحكم المستانف اخذا باسبابه ، مما يجب معه اغتبار هذه الاسباب صادرة من محكمة ثانى درجة ، ومن ثم غان ما يثيره الطاعن من دعوى التصور في التسبيب يكون في غير مخله .

(طعن رقم ٨٤٤ لسنة ٨٥ ق - جلسة ٢١/١/٨٨١)

قاعسسدة رقم (٢٦)

المستدا :

يجب وضع الاحكام وترقيمها في مدة ثالاتسين يومسا من النطق بها والا كانت باطلة ـــ المسادة ٣١٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

المسكية:

لما كان ذلك ، وكان من المترر انه يتمين على الحكم اذا ما تسلم عفر المرض أن يعرض لعليله ويقول كلمته نيب . ولما كان الثابت من الاوراق ومن الشهادة السلبية المسادرة من تسلم كتاب نيابة جنسوب التاهرة أن الحكم المطمون عبه قد صدر في ١٩٨٣/١٠/١١ وتشى بصحم عبول استثنف الطاءن شكلا وأنه لم يودع ملف الدعوى موقعا عليب حتى ١٩٨٥/١٠/١٠ وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة بها والا كانت باطلة عنى الحكم المحنون يحكون مشوبا بالبطللان وهو ما يتسح له وجه الطعن ويحجز محكمة النقض عن أن تقول كلمتها نيسا بثيره الطاعن بوجه الطعن ويحجز محكمة النقض عن أن تقول كلمتها نيسا المحكم المون يعرب المحكم المحكم عند والاحالة بالنسبة للطاعن الذكي والطاعن الأول الذي لم يتبل المحكم طمنه شكلا لحصن صبر العدالة .

(طمن رقم ٢٦٢٣ لسنة ٥٦ ق ــ حلسة ١٩٨٨/٦/١٦ ١

قاعسنة رقم (۲۷)

: المسلما

تحرير الحكم على أبوذج مطبوع لا يقتفى بطلاته .

المكية:

من حيث أن الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيسه بين واتمة الدعوى بما تتوافر به كفة العناصر القانونية لجريمة عسم نحرر مقد أيجار التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في مقسه ادلة مسلمة من شأتها أن تؤدى الى ما رتبه الحكم عليها لما كان ذلك و كان كرير الحكم على نبوذج مطبوع لا يتتفى بطلانه ومادام الثابت أن الحكم المطون فيسه قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهريسة التي من عليها التاتون وكان من المترر أن المحكمة الاستثنافيسة أذ ما رات تليد الحكم المستلقف للاسباب التي بني عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكيها بل يكني أن تحيل عليها أذ الإصالة على الاسباب تقوم مقلم أيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها صادره منها وبن ثم غان النعي على الحكم في هذا الخصوص لا يكون متبولا .

(طعن رقم ٣٦٦٨ لسنة ٥٨ ق -- جلسة ٢٦/٨/١٦٨)

قاعسنة رقم (۲۸)

البسدا:

يجب وضع الاحكام وتوقيمها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها . المسكمة :

وحيث أنه لما كانت المسادة ٣١٧ من تأنون الاجراءات الجنائية —
قد أوجبت وضع الأحكام الجنائية وتوتيمها خلال ثلاثين يوما من تاريخ
النطق بها والا كانت باطلة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطمون نيسه
قد صدر في ١٨ من نوغمبر سنة ١٩٨٧ ، وحتى يوم ٢٠ من ديسمبر سنة
١٩٨٧ لم يكن قد تم التوتيع عليه وايداعه تلم الكتاب على ما ببين من
الشهادة الصادرة من ظم كتاب نيابة جنوب سيناء الكلية المرتقة ومن ثم
عاته يكون باطلا متمينا تنضه والإعادة .

(طعن رقم ۲۸۹۳ لسنة ۸۵ ق - جنسة ۱۹۸۸/۱۱/۱۱

قاعسسدة رقم (۲۹)

: المسمدا

يجِب وضع الاحكام المجالية وتوقيمها في مدة عالاتينة يهما من النطق بها والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة ،

المكنة:

وحيث أن البين من الاطلاع على الأوراق أن الحكم الابتدائي قسد صدر في ٢٢ من غبراير سفة ١٩٨٣ قاضيا بحبس الطاعن سنة اشسهر مع الشفل ، وكفالة خبسين جنيها لايقاف التنفيذ ، والزامه بأن يؤدي للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين حنيها على سببل النعويض المؤقت ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم ، حيث أصدرت المحكمة الاستثنائيه الحكم المطمون بيه ويقضى بتأبيد الحكم الابتدائي لأسبابه ، لما كان ذلك ، وكان البيئ من مطالعة الأوراق أن ملف الطعن قد خالا من ورقة الحكم الابتدائي الأسلية وأنه مؤشر على غلاف القضية من بيابة الجيزة الكلية ، بأن مسودة الحكم هي المرنقة نقط ، كما أنه بالاستعلام عن هــذا الحــكم وردت أغادة مؤرخة ٢ من اكتوبر سنة ١٩٨٨ بأن هذه الجنحة ... موضوع الطعن - وردت دون نسخة الحكم الاصلية وعير مرفق بها سوى مسودة الحكم الابتدائي ونظرت اسئناتها بخلتها لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٢ من تانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت وضع الاحكام الجنائية وتوقيمها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة مالبراءة ، وأنه ولئن كَان من المقرر أن المعبول عليه في اثبات عسدم التوقيع عسلى الحكم في الميماد هو بالشهادة التي تصدر بعد انقضاء هذه المدة متشهنة أن الحكم وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه ، الا أن هذه الشهادة لا تعدو- أن تكون دليل أثبات على عدم القيام بهذا الاجراء الذي أستاربه التأتون واعتبره شرطا لقيام الحكم ، ويفلى عن هذا الدليل بقاء الحكم حتى نظر الطمن خاليا من التوقيع : إلى كان ذلك ، وكان الثابت أن المحكم الابتدائي لم تودع اسبابه حتى صدور الحكم الطعون ، وقد اقتصر التحكم الاخير على تأبيد الحكم الابتدائن لاسمبابه ذون أن بنشيء لنفسه اسعاما مستقلة أو أضافة أي أسعاب الخرى ، فالله يكون قسد أبد حكما بالحلا واغد ماسباب لا وحود لها قانونا بهسا بيطله كذلك ويوجب

نتضه عبلا بالفترة الثانية من المسادة ٣٥ من التاتون رتم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن لبلم محكية النتض والاعلاة ، وذلك دون حاجة لبحث اسباب الطعن للقدية من الطاعن .

(طعن رقم ۲۰۲ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٢٠١/١/٢١)

قاعسنة رقم (٣٠)

البسدا :

خلو الحكم من توقيع القاضي الذي اصدره يجعله باطلا .

المكية:

وهيث أنه يبن من الاطلاع على ورقة الحكم الابتدائي أنها خلت من توقيع التأخي الذي أصدر الحكم ، لما كان ذلك ، وكان خلو الحكم من توقيع التأخيم يجدله باطلا ، وأذ أيسد الحكم المطمون نبسه الحسكم الابتدائي لأسبله عن السلان يستطيل اليه بدوره سـ ولا يخي من الأسر أن يكون الحكم المطمون نبيه قد أنشأ أسبابا خاصة به مادام قد أحسال الى منطوق الحكم المستنف الباطل مما يؤدى الى امتداد البطلان اليسه هو الآخر وهو ما يعبيه ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر أوحسه الطعن .

اطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٣١)

نالنا _ بيانات الحسكم :

١ ــ بيانات الديباهــة •

قاعسسدة رقم (٣١)

: المسجاة

ما يجب أن تشتبل عليه ورقة الحكم اغفاله ... الره ... بطلاتها ..

(طعن رقم ۲۲۰۳ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ۲۲/۲/۲۲ له

(ملحوظة في نفض المعنى نقض جنائن رقم ٢٠٨ لسنة ١) ق ... جلسة ١٩٧١/٥/٦ ... الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي تامدة رقم ١٨٣٧) .

قاعسدة رقم (۳۲)

المسيدا:

ورقة الحكم بن الأوراق الرشية التي يجب أن تعبل تأريخ اصدارها والا بطلت أفقدها عنمرا بن بقيهات وجودها قاونا .

(طعن رقم ۱۱۲ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ٢١/٥/٢١ ؛

(ملحوظة في نفس الممنى نقض جنائى رقم ٢٠٨ لسسنة ٤١ ق ــ جلسة ٢٠٨/٥/٩ ــ الجزء الراسع من الموسوعة الذهبية الاسسدار الجنائي تأخدة رقم ١٨٣٧)

قاعسسدة رقم (٣٣)

البسيدا :

خُلُو الْحُكُم مِن تَارِيخُ اصداره ــ الره ــ بطالته .

(طعن رقم ٢٦٨) لسنة ٥١ ق ــ جلسة ٢/٢/٢٨١ ﴾

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنسطى رتم ٢٠٨ لسنة ١٦ ق ... جلسة ١٩٧١/٥/٩ ... الجزء الرابع من الموسومة الذهبية الامسدار الجنائي قاعدة رتم ١٨٣٧) .

قاعـــدة رقم (٢٤).

البسطا:

تاريخ اصدار الحكم ــ بيان جوهره ــ خلو الحكم منــه ــ الــره ــ بطلاله •

(طعن رتم ٤٤٣١ لسنة ٥١ ق -- جلسة ٢/٢/٢/١)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنسائي رقم ٢٠٨٨ لسنة ٤١ ق ــ جلسة ١٩٧١/٥/٩ ــ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي تاعدة رقم ١٨٣٧) .

قاعـــدة رقم (۲۰)

المسجا :

الخطأ المادي في دييلجة الحكم ... اثره ... لا يقال بن سلابة الحكم . "

(طمن رتم ۸۱۷ لسنة ۵۲ ق ــ جلسة ۲۵/۵/۱۹۸۱)

(ملحوظة في نفس المفنى نقض جنائى رقم ٧٤ لسنة ٤٩ ق ... جلسة ١٩٧٩/٦/٧ ... الجزء الرابع من الموسومة الذهبية الامسدار الجنائي تامدة رقم ٢٤٤٥) .

قامستة رقم (٢٦)

: 12-41

ورقة الحكم من الإوراق الرسبية التي يجب أن تعبل تأريخ اصداره والا بطلت القندها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ،

(طنعن رتم ۱۸۹۱ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲۱/۵/۲۱)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض حضائي رثم ١٩٠٨ لسنة ٤١ ق ... جلسة ١٩٧١/٥/٩ ... الجزء الرابسع بن الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي تاعدة رتم ١٩٢٧) .

قاعسدة رقم (۲۷)

البسدا :

الفطأ المسادي ... اثره ... لا يؤثر في سلامة الحكم •

(طعن رتم ۱۱۰۸ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۱۰۸/۱/۱۲)

(ملحوظة في نفس المعنى نتض جنائى رتم ٧٤ لسنة ٤٩ ق --جلسة ١٩٧٩/٦/٧ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي تاعدة رتم ٢٤٤٥) ٠

قاعسسدة رقم (۳۸)

: الجسدا :

محشر الجلسة يكبل الحكم في خصوص ساثر بيانات الديباجة عدا التــاريخ ثــ اثر ذلك ٠

(طعن رتم ۱۳۹۳ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۸/۱۰/۱۹۸۳)

(ملحوظة في نفس المفنى نقض جنائى رقم ٣٠٠ لسنة ٨٤ ق ــ جاسة ١٩٧٩/٦/٢١ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائى تاعدة رقم ١٨٤٨) -

قاعتسدة رقم (٢٩)

البسطا:

المحضر الجلسة يكبل العكم في غصوص سائر بيانات الديباجة عدا التاريخ ـــ اثر ذلك .

(طعن رقم ۲۲۲٪ لسنة ٥٣ ق _ جلسة ١٩٨٢/١٢/١٩)

إ بلحوظات في انفض الممنى نقض جنائى رقم ٩٠٠ أسنة ٨٤ ق ... جلسة ٢٩٧١/١/٤١ ... الجيئة الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار التَّذَائَى قاعدة رقم ١٨٤٨) .

قاعـــدة رقم (٥٠))

: [3_4]

ورقة الحكم من الأوراق الرشبية التي يجب ان تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

(طعن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢٦/١٢/١٢٨١)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جناتى رقم ٢٠٨ لسنة ١) ق ــ جلسة ١٩٠٩ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائى قاعدة رقم ١٨٢٧) .

قاعـــدة رقم (١١)

المسجدا :

الخطا الفي مقصود الذي لا يؤثر في حقيقــة الشخص المقصــود لا يؤثر في سلامة الحكم •

(طعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢١/٢/١٩٨٤)

المحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٧٢٥ لسنة ٣١ ق ... جلسة ١٩٦٢/٦/١٢ ... الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائى قاعدة رقم ١٨٧٥) .

قاعـــدة رقم (۲))

البسدا :

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى يجب ان تحمل تأريخ أصدارها والا بطلت لفقدها عنصر من مقومات وجودها قانونا .

(طعن رقم ۱۹۸۸ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رتم ٢٠٨ لسنة ١) ق ــ جلسة ٢٠٨ /١٠٥١ ــ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الاصسدار الجنائى تأغذة رتم ١٨٣٣) .

قاعسنة رقم (٢٦)

: المسطا

غلو ديباهة الحكم من بيان المحكبة التي صدر فيها ... اعتباره كاته لا وجود له .

(طمن رقم ٧٥٢٩ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٤/١)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١١٥ لسنة ٢٧ ق ــ جلسة ١١/١/١١٥ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصــدار الجنائي قاعدة رقم ١٨١٨) .

قافـــدة رقم (--)})

البسدا:

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحيل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

(طعن رتم ۷۱۷۰ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸٤/٤/۱۷ ،

(ملحوظة في نفس المفنى نقض جنستى رقم ٢٠٨ لسنة ١١ ق _ جلسة ١٩٧١/٥/٩ _ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الاصسدار الجنائي تاعدة رقم ١٨٣٧) .

قاعستة رقم (و))

البسدا :

ورقة الحكم من الأوراق الرسبية التي يجب أن تحمل تأريخ اصدارها والا بطلف القدها عنصرا من بقومات وجودها قانونا .

(طعن رقم ٧٢٤٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٨/٥/١٩٨٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نتفس جنستى رقم ٢٠٨ لسنة ٤١ ق سـ جلسة ١٩٠٨ سـ الجزء الرابيح من الموسوعة الذهبية الاسسدار الجنائي تاعدة رتم ١٨٣٧) .

قاعسدة رقم (٢٩)

: 13....48

المنتقر ان محضر الجلسة يكبل الحكم في خصوص بيانات الدبيلجة حون تاريخ اصداره ـــ اثر ذلك ،

(طعن رقم ٢٤٦٤ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢١/١/١٨٤

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ٣٠٠ لسنة ٨١ ق ... جلسة ١٩٧٩/١/٢١ ... الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي تاعدة رقم ١٨٤٨) .

قاعـــدة رقم (٧٧)

: 13....49

الفطا المسادي الواقع في دبيلجة الحكم لا يؤثر في سلامته .

(طعن رقم ٢٠٧١ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١١/٨)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ٧٤٣ لسنة ٧٤ ق ــ جلسة ١٩٧٧/١٠/٢ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي قاعدة رقم ١٨٤٤) .

قاعسدة رقم (٨٨)

: 12-45

ورقة المكم من الإوراق الرسيية التي يجب أن تحمل تأريخ اصدارها والا بطلت لفقدها عنصرا بن مقومات وجودها قانونا .

(طعن رقم ٧٤٦٤ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٦/١٢)

(ملحوظة في نفس المغني نقض جنائي رقم ٢٠٨ لسنة ١) ق ــ جاسة ٢٠٥ المراده المرادة الأهبية الإصدار المبائي تاعدة رقم ١٩٣٧) .

قاعـــدة رقم (٩١)

البسدا:

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت القندها عنصرا من مقومات وجودها قالونا .

(طعن رقم ۹۹۲ لسعة ٥٤ ق _ جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۲۸)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنسائي رقم ٢٠٨ لسنة ١١ ق ــ جلسة ١٩٧١/٥/٦ ــ الجزء الراسيع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي قاعدة رقم ١٨٣٧ ، .

قاعسسدة رقم (٥٠)

: 12-41

ورقة الحكم من الأوراق الرسية التى بجب أن تحبل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قالونا -

: طعن رقم ۱۲۸ بسبه ۵۶ ق ــ جلسة ۱۹۸٤/۱۲/۶

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٢٠٨ لسنة ٤١ ق ــ جلسة ١٩٠١ - الجزء الرابسع من الوسوعة الذهبيّة الاصدار الجنائي قاعدة رقم ١٨٣٧) .

قاعسسدة رقم (۱۵)

البسدا :

ورقة الحكم من الإوراق الرسبية التى يجب ان تحبل تاريخ اصدارها والا بطلت افقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

(طِعن رقم ١٢١٨ لسنة)ه ق سـ علسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

(ملحوظة في نفس المنى نقض حنائي رقم ٢٠٨ لسنة ١٤ ق ــ جِلْسَة ١٩٧١/٥/٩ ــ الحزء الرابع من الموسوعة الذهبية ــ الاصــدار الجنائي يتأعدة رقم ١٨٣٧

قاعبسدة رقم (٥٢)

المستعا :

خلو الحكم من تاريخ اصداره ... اثره .

الحكية:

وحيث أنه يبسين بن الأوراق أن الحسكم الابتدائي الصادر بادانسة الطاعن قد خلا من بيان أصداره ثم صدر الحكم المطمون فيه بتلييدة فينا تفي به لأسبله ، لمساكن خلك وكان تضاء هذه المحكمة قسد جرى على أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسبية التي يجب أن تحيل تاريخ أصدارها والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها تانونا لانها السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم بكلل اجزائه على الوجه الذي مسسدر به وبناه على الأسباب التي التيم عليها ، غاذا ما بطلت بطل الحكم ذاته ، ومن ثم غلى الأسباب التي التيم عليها ، غاذا ما بطلت بطل الحكم ذاته ، ومن ثم غية قد صدر باطلا لأنه ليد الحكم المستان في منطوقه واعتنق أسبابه ولم نيشي انفضه والاعادة بنير حاجة الى بحث باشي لوحه الطمن .

(طعن رشم ۱۹۸۶/۳/۲۹ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۶/۳/۲۹)

عَأْعُــــدة رقم (84)

البسطا:

ورقة الحكم من الإوراق الرسبية التى يجب ان تحبل تاريخ اصدارها والا بطقت افقدها عنصرا من مقومات وجودها قالونا .

الحكة:

وحيث أنه ببين من الحكم المطعون فيه أنه يحبل تاريخ اصداره وقسد الشكم المشافقة الله تأبيد الحكم المستأنف فيها قضى به من عقوبة و وببين من الحكم الابتدائى أنه خلا سن تاريخ صحوره و لما كان ذلك و وكان تضاء هذه المحكمة قد جرى عملي أن ووقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحسل تاريخ اصداره والا مظلم المترا من مقومات وجودها تاتونا مه واذا كات هذه والا علما المترا من مقومات وجودها تاتونا مه واذا كات هذه

الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر
يه ويناء على الاسباب التي اقيم عليها غيطلانها يستنبع حتبا بطلان الحكم
ذاته لاستحللة اسناده الى اصل صحيح شاهد بوجوده بكابل اجزائه مثبت
لاسبابه وينطوقه . وكان بطلان الحكم لخلوه من تاريخ اصداره اثبا بنبسط
اثره حتبا الى كافة اجزائه بما في ذلك المنطوق الذي هو في واقع الحسال
المفاية من الحكم والنتيجة التي تستخلص منه ويدونه لا يقوم للحكم قائمة ،
المفاية من الحكم والنتيجة التي تستخلص منه ويدونه لا يقوم للحكم قائمة ،
لما كان ذلك وكان الحكم الملمون غيه أذ احسال منطوقبه الى منطوق
الحكم المستأنف على الرغم من بطلانه لخلوه من تاريخ اصداره غان ذلك
المخلان يستطيل الى الحكم المطمون غيه ويلحق به ، بما يحيبه ويوجب
نقضه ، لما كان ما تقدم ، غانه يتعين قبول الطمن ونقض الحكم المطمون
فيسه .

(طمن رقم ٢٦٦ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢٨/٢/٥٨٨)

قائسسدة رقم (}ه)

: المسطا

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى يجب ان تحبل تاريخ اصدارها والا بطلت افقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

الحكية:

وحيث أن البين من الأوراق أن الحكم المستانف المسادر في المعارضة
بتمديل الحكم الابتدائي الفيابي الى حبس كل من الطاعنين أسبوعا واحدا
قد خلا من بيان تاريخ أصداره ثم صدر الحكم الاستثنائي الفيابي بتأييده
غيما تضى به لاسبابه ، وأذ عارض المحكم عليه فيه تضى باعتبار المعارض
غان لم تكن غطعنا في هذا الحكم الأخير بطريق النقض ، لما كان ذلك وكان
تضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر
باعتبار المعارض كان لم تكن يشتمل الحكم الفيابي المعارض فيه وكان بيين
من الأوراق أن الحكم المستانف قد خلا من بيان تاريخ أصداره ، وكان خلو
الحكم من هذا- البيان المجوهري يؤدي التي بطلان باعتبار أن ورهة التحكم
هما من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ أصداره والا بطلت

لفقدها عنصرا من مقومات وجودها تانونا لأنها السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم بكامل اجزائه على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب اللئي أقيم عليها تلذا ما بطلت بطل الحكم ذاته ومن ثم مان الحكم المستأنف يكون قد لحق به البطسلان الذى يشتبل الى الحسكم الغيابى الاستئنائي عادام أنه ليد الحكم المستأنف في منطوقه واخذ بأسبابه ولم ينشىء لننسه السبابا جديدة قائمة بذاتها . لمسا كان ما تقدم مانه بتمين نقض الحسكم المطوون عبه والاحالة .

(طعن رتم ١٩٨٥/٥/١ اسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٥/٥/١ ا

قاعىسىدة رقم (٥٥)

البسنا:

من القرر ان ورقة الحكم من الأوراق اأرسمية التي يجب أن تحمل تأريخ اصدارها والا بطلت لفقدها عنصر من مقومات وجودها قاتونا .

المكة:

للا كان تضاء هذه المحكمة قد جرى على أن ورقة الحكم هى من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قاتونا لانها السند الذي يشهد بوجود الحكم بكال أجزائه على الوجه الذي صدر به وبناء على الإسباب التي أتيم عليها وإذا يا بطلت بطل الحكم ذاته ، ومن ثم غان الحكم الابتدائي يكون قد لحق به البطلان ، للا كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيله قد أيد من منطوقه الحكم الأخير غاته يكون بدوره قد صدر باطلا بما بوجب نقضه والاحالة وذلك دون حاجة الى بحث باتي لوجه الطمن .

(طعن رقم ١٩٨٠) لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٢١/١٢/٥١١)

قاعبسدة رقم (٥٦)

البسدا:

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قلاونا .

: le 25

ومن حيث أنه لما كان تضاء هذه المحكمة قد استقر على أن ورقة

الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ أصداره والا بطلت لنقدها عنصرا من متومات وجودها قانونا . وإذ كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي شهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به بنساء غلى الأسباب التي اتيم عليها ، فيطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحاله استادة الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكابل اجزائسه مثبت لاسمامه ومنطوقه ، واذا كان الحسكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحسكم المطعون فيه قد خسلا من تاريخ اصداره فانه يكون باطلا لخلوه من هذا البيان الجوهرى واذكان الحكم الاستئنائي المطعون نبه قد اخذ بأسباب هذا الحكم ولم ينشىء لقضائه اسبابا جديدة بذاتها غانه يكون باطلا كذلك لاستاده الى أسباب حكم باطل. وما بني على الباطل مهو باطل ولا يقدح في هذا أن يكون محضر الجلسة قد استومى بيان تاريخ اصدار الحكم لانه اذا كان الأصل أن محضر الجلسة بكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة الا أنه مِن المستقر عليه أن الحسكم يجب أن يكون مستكملًا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده ملا يتبل تكبله ما نقص ميه من بيانات جوهرية بأى دليل غير مستهد منه أو بأي طريق من طرق الاثبات ولكل ذي شمان يتمسك بهذا البطلان لمام محكمة النقض عند أبداع الاسسباب التي بني عليها الطعن . لما كان ذلك ، نسان الحكم المطعون نيسه يكون باطلا بما يستوجب نقضه ، ولما كان الطعن مقدما لثاني مرة غانه يتعسين تحديد جلسة لنظر الموضوع أعمالا لنص المسادة ه} من التانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

(طعن رتم ٢٩٦) لسنة ٥٥ ق ... جلسة ١٩٨٦/١/٩)

قاعبدة رقم (٥٧)

المسدا:

خلو الحكم من تاريخ صدوره ــ اثره ٠

المكة:

وحيث أن هذا النمى صحيح لأنه يبين من الحسكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون نبه أنه خسلا من تاريخ صدروه ، ولما كان خلو- الحكم المفكور من هذا البيان التجوهري يؤدي آلى بطلاته وذان الحكم الاستثنائي اذ اخذ باسبه الحكم الابتدائي ولم ينشىء لتضائه اسسباما جديدة قائمة مذاتها غاته يكون باطلا ايضا لاستثناده الى اسباب حكم باطل مها يتمين معه قبول الطعن ونقض الحكم المطعون غيسه بضر حاجة الى محث باتني أوجه الطعن الأخسري .

(طعن رقم ١٩٨٦/٤/٢٧ اسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٦/٤/٢٧)

قاعـــدة رقم (۸۸)

المسجاة

ورقة الحكم من الأوراق الرسيية التى يجب أن تحمل تاريخ أصدارها والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا • المسكمة :

وهيث أنه لمساكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن ورقسة المكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لنقدها عنصرا من مقومات وجودها قاتونا واذ كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي شبهد بوجود الحكم على الوجه الذي مسدر به بناء على الاسباب التي اتيم طيها نبطلاتها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة استاده الى اصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت الأسسيابه ومنطوقه ، واذ كان الحكم الابتدائي الذي عول الحكم المطعون نبه عسلى أسبابه قد خلا من تاريخ اصدار غاته بكون باطلا لخلوه من هذا البيان الجوهري واذ كان الحكم الاستثنائي المطعون نيه لم ينشىء لقضائه اسبابا جديدة ، قائمة بذاتها ماته يكون باطلا كذلك لاستناده الى اسباب حسكم باطل وما بني على الباطل نهو باطل ولا يقدح في هذا أن يسكون محضر الجلسة قسد استومى بيان تاريخ اصدار الحكم لأنه اذا كان الأصسل أن محضر الطبعة يكيل الحكم في خصوص بباتات الديباعة الا أنه من المستقر عليه أن الحكم يجب أن يكون مستكملا بذأته شروط مسعته ومقومات وجوده فلا يقبل تكهلة ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأي دليل مستهد منه أو بأى طريق من طرق الاثبات ولكل ذى شان أن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة التقض عند أيداع الأسساب التي بني عليها الطعن سر لمسا كأن ذلك مان الحكم المطمون نبسه بكون باطلا يستوجب نقضه والاحالة مغاير حاجة لبصف بالتي اوجه الطون

(طَعَنْ رَقُمْ الْأَكُلُا؟ لُمِنَةً هُمْ قِي _ حليدة ١١/١١/١١/١١ ١

أقامسنة رقم (١٠)

: 12-41

ورقة الحكم من الأوراق الرسبية التي يجب أن تجبل تاريخ اصدارها والا بطلك لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

الحكية:

وحيث أنه لمسا كان تنساء هذه المحكمة تسد استقر على أن ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحبل تاريخ أصداره والا بطلت لنتدها منسرا بن بتوبات وجودها تانونا ، واذ كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به بنساء على الأسباب التي أتيم عليها غبطلانها يستتبع حتبا بطلان الحكم ذانسه لاستحالة اسفاده الى اسل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه ، وأذ كان الحكم الاستثنائي المطعون غيسه تسد أخسذ بأسباب هذا الحكم ولم ينشىء التنسائه أسبابا جديدة تائمة بذاتها غاته يكون باطلا كذِّلك لاستفاده الى أسباب حكم باطل وما بني على الباطل مهو باطل ولا يقدح في هذا أن يكون محضر الجلسة قسد استوفى بيان تاريخ اصدار الحكم لأبه أذا كان الأمسل أن محضر الجلسة يكبل الحسكم في خصوص بياتات الديبلجة الا أنه من المستقر عليه أن الحكم يحب أن يكون مستكيلا بذاته مشروط مسعته ومقومات وجوده غلا يقبل تكبلة ما نقص نيه من بياتات جوهرية بأي دليل غير مستبد منه أو بأي طريق من طرق الاثبات ولكل ذي شأن يتبسك بهذا البطلان أبلم محكمة النتض في ايداع الأسباب التي بني عليها الطعن . لـا كان ذلك مان الحكم المطعون ميه يكون باطلا بما يستوجب نتضه والاحلة بغير حلجة لبحث بلتي أوحسه الطمن .

(طعن رتم ۱۸۸۵ لسنة ۱۵ ق ــ جلسة ۲۸/٤/۱۹۸۸ ؛

قاعسسدة رقم (٦٠)

البــــدا :

ورقة الحكم بن الأوراق الرسية التي يجب ان تمبل تاريخ اشجارها والا بدألت للشدها عضرا بن بقوبات وجودها قلونا .

المسكية:

وحيث آنه بيين من الأوراق أن الحكم المستثنف قد خلا من بيان تاريخ اصداره ، وكان خلو الحسكم من هذا البيان الجوهرى يؤدى الى بطلانه باعتبار أن ورقة الحكم هى من الأوراق الرسسمية التى يجب أن تصل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدها عنمرا من مقوسات وجودها تانونا لاتها السند الوجيد الذي يشهد بوجود الحكم بكابل لجزائه على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى اتيم عليها ، غاذا ما بطلت بطل الحكم ذاته ، ومن ثم غان الحكم المستثنف يكون قد لحق به البطلان ويكون الحسكم الحضورى الاعتبارى الاستثنافي ، وأن _ استونيت باسبله ولم ينشىء لنفسه أسبلا جديدة تاتمة بذائها ، وأذ أخذ الحكم باسبله ولم ينشىء لنفسه أسبلا جديدة تاتمة بذائها ، وأذ أخذ الحكم المطمن غيه — الصادر في المعارضة الاستثنافي ألى بنطوسك بهذا المكم البطلان أمام محكمة النقض عند أيداع الاسباب التى بنى عليها ، لما كان ذلك ، غانه ينمين الحكم المطمون غيه .

(طمن رقم ١٩٨٥/٥ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٥/١٤)

٢ _ بيائــات التســبيب :

قاعـــدة رقم (٦١)

البسدا :

حكم الادانة ... ما يجب اشتماله عليه ... مخالفته ... اثره •

(طعن رقم ۷۲۵ لسنة ۵۰ ق - جلسة ۳۱/٥/۲۱)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق ــ جلسة ٢٨٢/٣/٤ ــ الحزء الرابع من الموسوعة الذهبيــة الاصـــدار الجنائي تاعدة رقم ١٩١٤

قاعسسدة رقم (٦٢)

البسدا:

البيان المعول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيسه المتناع . القاضي دون غيره من الاجزاء الخارجية عن سياق هذه الاعتناع .

الحكية:

--- ن المسرر أن البيان المول عليه في الحسكم هو ذلك الجنوء
الذي يبدو نبيه اتتناع التاني دون غيره من الأجسزاء الخارجية عن
سياق هذا الانتناع غانه لا يعيب الحكم المطعون نيسه ما أورده في ديباجته
من وحسف المتهمين المتفى ببرانتهما في المحلكية السابقة باتهما محكوم
عليهما لأن هذا الوصف بينرش عدم دقته في التعبير عن النتيجة التي
انتهت اليها محلكية المتهمين المذكورين بي خسارج عن دائرة امستدلال
الحكم نيسه ولم يكن له أثر في منطبوته أو في التنبية التي اتنهي اليها.

(طعن رقم ١٤١٨ أسعة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧)

قاعسسدة رقم (٦٣)

: ايسا

كل حكم ادانة يجب ان يشـــر الى نص القانون الذى حكم بموجبه ـــ بيان جوهرى اقتضه قاعدة ــ شرعية الجراثم والمقاب •

(طعن رتم ۱۹۸۲ه لسنة ۵۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۳/۲)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ٢٨٢ لسنة ٥٥ ق ... جلسة ١٩٧٥/٥/١٨ ... الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصسدار الجنائي تاعدة رقم ١٩٠٥) ٠

قاعسسدة رقم (٦٤)

: المسطا

لم يرسم القانون شبكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعــة المستوحنة المقوبة والتاروف التي وقعت فيها •

(طمن رقم ۱۷۷۲ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦/٨ ؛

(ملحوظة في نفس المعنى تقض جنائي رقم ١٣٩٢ لسنة ٩ ق ... جلسة ١٩٧٩/١٠/١ ... الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاسسدار الجنائي تناعدة رقم ١٩٢٠) .

قاعسدة رقم (١٥)

: المسلما

الاصل أن الاجراءات روعيتُ ـ لا يعيب الحكم غلوه من سن المنهم أو من تغريخ الامر بالاحالة .

(طعن رقم ٢٠٨٦ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٦/١٥) (المعوظة في نفس المعنى نقش جنائي رقم ١٣٢٥ لسنة ٣٦ ق ــ جلسة ١٩٥٧/١/٧ ــ الجسزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاستسدار الجنائي قاعدة رقم ١٨١٧) .

قاعبسدة رقم (٦٦)

السيدا :

حكم الادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة المقوية
بيانا تتحقق بسه اركان الجربية والظروف التى وقعت فيهسا والادلة التى
استخلصت فيها المحسكية ثبوت وقسوعها ومؤدى تلك الادلة حتى ينضح
وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخذها تبكينا لمحكية الفقض من مراقسة
صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صسار أثباتها بالحسكم والا كان
قساصرا ،

الحكية:

لما كان ذلك ٤ وكسانت المسادة ٣١٠ من قسانون الاجسراءات المناتبة تسد أوجبت أن يشتبل كل حكم بالادانة عسلى بيان الواقعة المستوجبة للمتسوبة بيانا نتحقق به الجريسة والظروف التي وقعت غيها المستوجبة للمتسوبة بيانا نتحقق به الجريسة والظروف التي وقعت غيها والاللة التي استخلصت منها المحكمة الانافة حتى ينضح وجه استدلالها التانوني على الواقعة كما الباتها بالحكم والا كان قاصرا . وكان الحسكم المتانوني على الواقعة كما الباتها بالحكم والا كان قاصرا . وكان الحسكم بالاحالة الى أتوال المجنى في بيان واقعة الدموى وادلتها قبسل الطاعن المحالة الى ثبوت التهمة بمناصرها المتانونية كلفة في حق الطاعن ، فسانه يكون معيبا بالقصور الذي له الصداره على وجسه الطعن المتملق بمخالفة المتان رابتها على يتسع له وجه الطعن — مها يعجز محكمة النتش عن امسال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى ، ومن ثم يتمين نقض الحكم المطون فيسه والاحالة .

(طعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٣٨/١٠/١٣)

قاعسدة رقم (٦٧)

: اعسادا

ان القانون أم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة الستوجبة العقوبة والظروف التي وقعت فيها .

(طعن رقم ٢٣٣٥ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢٠/١٠/١٠)

(ملحوظة في نفس المغني نقض جنائي رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٧٩/١٠/١ ــ الجزء الرابع من الموسومة الذهبية الامســدار الجنائي قاعدة رقم ١٩٧٠) ،

قاعسدة رقم (١٨٠)

: 12-48

. حكم الادانة ــ ما يجب اشتباله عليه ــ اثر اغفاله ،

(طعن رقم ١٩٦١/ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق ــ جلسة ٢٨٣١ ... الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعسسدة رقم (٦٩)

المسدا:

حــكم الادائــة _ يجب ان يشـــي الى نص القـــانون الذي حكم يموجبه _ بيانه جوهري _ اغفاله _ اثره •

(طمن رتم ۲۲۸۲ لسنة ۵۳ ق -- جلسة ۲۲/۲۲ ۱۹۸۳)

(ملجوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٢٨٢ لسفة ه) ق --جلسة ١٩٧٥/٥/١٨ -- الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصحدار المِمَائي تماعية رتم عـ ١٩٠٤. ص

قاغسسدة رقم (٧٠)

المصدان

حكم الادانية _ بيا يجب اشتماله عليه ... اغفِاله ... اثره أب تسيور في التسنيين •

(طعن رقم ٢٦٨٥ لسنة ٥٣ ق سا جلسة ٢٦/١٢/٢٩ ،

(ملموظة في نفس ألمني نقش جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق ــ جلسة ١٨٢٥ ــ الجسرة الرابع من الموسوعة الذهبية الاصددار الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعمسدة رقم (٧١)

المستدا :

لم يرسم القالون شسكلا خلصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعسة المستوجبة العقوبة والظروف التي وقعت فيها •

طمن رتم ۲۸۵۲ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲۸۵۲/۳/۲۰ >

(ملحوظة في نفس المفنى نقش جنائى رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٩ ق ... جاسة ١٩٧٩/١٠/١ ... الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامـــدار الجنائى قاعدة رقم ١٩٢٠) .

قاعـــدة رقم (۷۲)

البسدا:

حكم الادانة بجب أن يشنبل على بيان الواقعة السنوجية المقوية بيانا تتحقق بسه اركان الجربية والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلمت فيها المسكهة ثبوت وقسوعها ووؤدى تلك الادلة حتى ينضح وجهة استدلالها بها وسسالة ملخذها تبكينا لمحكبة القفض من مراقبسة مسمة التطبيق القانوني على الواقعة كيا مساء إثباتها بالمسكم والا كان قساسا ا

المسكية:

لما كان ذلك وكانت المسادة ٣١٠ من تاتون الاجسراءات الجنائية تسد أوجبت أن يشتبل كل حكم بالادانة على بيسان الواقعة المستوجبة للمتوبة بيانا تتحقق به أركان الجريبة والظروف التي وقعت نيها والأدلة الذي استخلصت بنها الادائمة حتى يتضع وجه استدلالها وسلامة لمخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواتصمة كما مسلر اثباتها بالحكم والا كان تاصرا يروند كان الحسكم الملمسون عبيه قد اكتفى في بيسان الدليل بالاحسامة التي محضر ضسيط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يورد مضمونه ولم يورد مضمونه ولم يورد مضمون الذي يعجز هذه المحكمة القانونيسة كلفة الأسر الذي يوصبه بالقصور الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبسة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما مسلر اثباتها بالمحكم والتغرير براى غيبا بثيره الطاعن باوجه طعنه ، لما كان ما تقسمه عان المحكم الملمون غيه يكون معيبا بسا يبطله ويوجب نقضه والاحالة .

(طعن رتم ۱۸۸۱ لسنة ۵۳ ق سجلسة ۲۹/۲/۲۹)

قاعسسدة رقم (۷۲)

المسجا :

حسكم الادانة ــ ما يجب اشتبقه عليه ــ اثره ــ قصــور .

(طعن رقم ١٩٨٤/٤/٣ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٣/٤/١٩٨٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ٨} ق __ جلسة ١٩٧٩/٣/٤ _ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الاصــدار الجنسائي تاعدة رقم ١٩٩١) .

قاعسسدة رقم (٧٤)

البسدا :

كل حكم بالاداقة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
بياتا كافيا تتعقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي
استخلصت بفها المحكبة ثبوت وقوعها من المتهم ومسؤدى تلك الادلـــة
حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة الملخذ والا كان قاصرا .

(طعن رتم ۷۲٦٨ لسنة ٥٣ ق ... جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق --جلسة ١٩٧٩/٣/٤ -- الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الاصسدار المِنسائي قاعدة رقم ١٩٩٤) .

قاعبسدة رقم (٧٥)

: المسلما

حكم الادانة ... ما يجب اشتماله عليه ... اسماء الشهود السذين استدل الحكم باقوالهم ... عدم بيانه ... قصور •

(طعن رقم ٦٦ه لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢ }

(ملحوظة في نفس المعنى نتفس جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق بـ
 جلسة ١٩٧٩/٣/٤ سـ الجزء الرابسع من الوسوعة الذهبية الامسدار
 الحنائي تاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعسسدة رقم (٧٦)

: المسجدا :

يجب أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريعة والظروف التى وقعت فيها والاداة التى استخلصت منها المسكمة ثبوت وقسوعها ومؤدى تلك الاداة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسائمة ملخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبة مسحة التطبيق القاتوني على الواقعة كما مساء أثباتها بالمسكم والا كان قساعه ا

(طعن رقم ٩٦٠٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١)

(المحوظة في نفس المني نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٨ ق ــ جلسة ١٩٧٩/٣/٤ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الحنسائي تاعدة رقم ١٩٦١) .

قاعبسدة رقم (۷۷)

البسيدا :

حسكم الادانسة ما يجب السنملله عليسه سـ اغفاله سـ السره سـ قصسور ،

(طمن رقم ١١٥ لسنة ١٤ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١١/١

(بلحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٦ ق ... جلسة ١٩٧٩/٣/٤ هـ الجزء الرابسع من الوسوعة الفعية الاستندار الجنسائي تامدة رقم ١٩١٤) .

قاعسسدة رقم (٧٨)

البسدا :

حكم الادانة ــ ما يجب اشتماله عليه ــ شرطه •

(طعن رقم ٢٥٦٣ لسنة)ه ق ــ جلسة ١٩٨٤/١١/١٣)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رتم ١٨٢٥ لسنة ٨} ق __ جلسة ١٩٧٩/٣/٤ _ الجزء الرابـع من الموسوعة الذهبية الامـــدار الجنائى تامدة رتم ١٩٦١) .

قاعسسدة رقم (٧٩)

البسدا:

هـــكم الادانسة ما يجب ان يشتبل عليسه ... اغفاله ... السره ... قصــور ه

(طعن رتم ١٥٦٥ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١١/١٣)

قاعـــدة رقم (۸۰)

البسطا:

هــكم الإدانــة ما يجب اشــتماله عليــه سـ اغفاله ـــ اثــره ـــ قصــور ،

(طمن رقم ٢٩٠٦ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١٢/١٨)

(المحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق ــ جاسة ١٨٢٥ ــ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الاسسدار المناسق تاعدة رقم ١٩٦١) .

قاعسسدة رقم (٨١)

المسيدا :

يجب أن يشــــــ حكم الادائـــة الى معنى القائـــون الذى هــــــكم بعوجبـــه ــــ بيـــان جوهره .

(طعن رقم ٢٩٩١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٢/٢ / ١٩٨٤)

(ملحوظة في نفسي المني نقض جناتي رقم ٢٨٢ لسنة ٥) ق --جلسة ١٩٧٥/٥/١٨ -- الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي قاعدة رقم ١٩٠٥) .

قاعىسىدة رقم (۸۲)

البسطا:

القسانون لم يرسم شسكلا خاصا يصسوغ فيسه الحسكم بيسان الواقعة المستوجبة للمقوية والظروف التي وقعت فيها .

الحكة :

لما كان ذلك ، وكان من حق مصكمة الموضوع ان تأخذ بهما ترتاح اليه من الأدلة ، وأن تأخذ بقسول الشاهد في أي مرحلة وأن تلتنت مصا عمداه دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضوع الدليل من الأوراق ما دام له أسسلس غيها ، وكان القسانون لم يرسم شكلا خلصا يصوغ غيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة والظروف التي وقعت غيها ، وأنه متى كان مجبوع ما أوردة الحسكم سد كما هو الحال في الدعوى سد كاميا في تفهم الواقعة باركانها وظروفها حسبها المحلل في الدعوى شعني الطاعن استخاصتها المحكمة كان ذلك محققا لحسكم القانون غسان معنى الطاعن في هذا الصدد يسكون على غير سند .

(طمن رتم ٧٩٠٠ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٥/٢/١٢)

قاعسسدة رقم (۸۳)

البسطا:

حكم الادانة يجب ان يشتبل على بيان الواقمة السنوجية المقوية بيفا تتحقق بــه اركان المربية والظروف التي وقعت فيهــا والادلة التي استخلصت فيها الحسكمة ثبوت وقسوعها ومؤدى تلك الاطة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسساله ملخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبسة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صسار انباتها بالحسكم والا كان فساصرا .

الحكة :

لما كان ذلك ، وكان تسانون الاجراءات تسد أوجب في المسادة ٣١٠ منه منه أن يشتمل كل حسكم بالادانة عسلى بيان الواقعة المستوجبة للمقومة بياتنا تتحقق به اركان الجريبة والظسروف التي وقعت مبهسا والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى ينضح وجه استدلالسه مها وسالمة ماخذها تبكينا لحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القائبوني على الواقعة كما مسار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، كما نصبت تلك المسادة على أن كل حسكم بالادانة يجب أن يشسير الى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيسان جوهرى انتضته قاعدة شرعية الحرائم والمقاب . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيسه قد اكتفى في بيسان الطيل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت النهبة بعناصرها القانونية ، هــذا غضلا عن انه خسلا من ذكسر نص القانون الذي أنزل بموجبسه العقاب ملى الطاعن ومن ثم غاته يكون باطلا ، كما أنه لا يعصبه من أن يمتد اليبه ميب هذا البطلان أن يكون قد أشار في ديباجته ألى مواد الاتهام التي طلبت النيابة الملية تطبيقها ما دام انسه لم ينصبح عن أخذه بها . أالله على ما تقدم ، فاته يتمين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

(طمن رقم ٢٣٥ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٥/٢/١٤)

قاعسيدة رقم (٨٤)

البسطا :

هــكم الادانــة ـــ ما يجب اشــتباله عليه ــ اغفاله ـــ اثــره ـــ قصــور ٠

(طعن رقم ٣٧) لسنة ٥٥ ق - جلسة ٢/١١/ ١٩٨٥)

(الحوظة في نفس المني نقض جنائي رقم ١٢٨٥ رتم لسنة ٨٤ ق ... جلسة ١٩٧٩/٣/٤ ... الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامـــدار الجتائي تامدة رتم ١٩١٤) .

قاعسسدة رقم (٨٥)

الجسدا:

حكم الادانة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة المقوبة بيقا تتحقق بــه اركان الجريبة والظروف التى وقعت فيهـا والادلة التى استخلصت فيها الحــكة ثبوت وقــوعها ومؤدى تلك الادلة حتى ينضح وجهة استدلالها بها وســلاية ماخذها تبكينا لمحكبة التقض من مراقبــة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صــار اثبانها بالحــكم والا كان قــاصرا م.

المكية:

لسا كان ذلك ، وكان تساتون الإجسراءات الجنائيسة تسد اوجب في المسادة . ٢١ منسه أن يشتبل كل حسكم بالادانة عسلى بيان الواقعسة المستوجبة للعقوبة بياتا تنتحقق به أركسان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والاطلة التى استخاصت بفها المصحكة الادانة حتى يتضح وجسه استدلاله بها وبسسلامة مأخذها تبكينا لمحكمة النتش من مراقبية صحة التطبيق إقساتونى للواقعة كما مسلر اثباتها بالحكم والا كان تسامرا ، التطبيق أقساتونى للواقعة كما مسلر اثباتها بالحكم والا كان تسامرا ، غبط ألواقعسة ولم يورد مضبونها كما لم يبين تواعد توزيع الأتشسة الشعبية التى كان يجب اتباعها والمتدار المستحق ، وكان النابت من محضر بالبريادة والمتحمة أن الطاعن دفع الاتهام بأن ما حدث منه كان نتيجة خطأ بالدى غير متصود سواء بشان ما الثبته بالسجل والبطاتات ، ورغم ذلك لم يلتنت الحكم الى هذا الدفع علم يحصله اثباتا لو ردا عليه سع لم يلتقت الحكم الى هذا الدفعاع فلم يحصله اثباتا لو ردا عليه سع ثبوت صحته انتفاء مسئولية الطاعن العنائية ، المساكن ما تتنم ، عسان متحت متناء انتفاء مسئولية الطاعن العنائية ، الساكان ما تتنم ، عسان بموت مسحته انتفاء مسئولية الطاعن العنائية ، الساكان ما تقدم ، عسان

الحسكم المطعون نبه بكون تاصرا تصورا يعيبه نضلا عن اخلاله بحق الطاعن في الدفاع بما يبطله ويوجب نتضه والاعادة .

(طعن رقم ٣١٣ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢/٣/١٤)

قاعسدة رقم (٨٦)

: أيسل

حــكم الادانــة ــ ما يجب اشـــتماله عليه ــ اغفاله ــ اشـره ... قمــور ،

(طعن رقم ١٠٥ لسنة ٥٥ ق _ جلسة ٢/٤/١٩٨٥)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جِنائي رقم 1۲۸0 لسنة 8 ق ــ جلسة 17/4/7/3 ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاســـدار الجنائي تاعدة رقم 1912) .

قاعستة رقم (۸۷)

المسجان

حكم الادانة يجب أن يشنبل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
بيانا تتحقق بــه اركان الجريبة والنظروف التى وقعت فيهـا والادلة التى
استخلصت فيها المحسكية ثبوت وقــوعها ووؤدى تلك الادلة حتى يتضح
وجهة استدلالها بها وســلانة ماخذها تمكينا لمحكية النقش من مراقبــة
صحة التطبيق القافونى على الواقعة كها صــار أثبانها بالمـــكم والا كان
قــاصرا ،

المسكية:

وحيث أن المسادة ٢١٠ من تساتون الاجسراءات الجنائيسة تسد نست على أن كل حسكم بالادانة بجب أن يشير إلى نمن التسانون الذي حسكم بموجبه ، وهو بيسان جوهرى انتضته تاعدة شرعيسة الجرائم والعقاب ، لمساكان ذلك ، وكان الحسكم الابتدائي تسد خلا من ذكر نمن القانون الذي أتسزل بموجبسه العقاب عسلى الطاعان ، غاته يسكون بالحلام ، ولا يحصمه من عبي هسذا البطلان أن يكون تسد أشسار الى مؤاخذة الطاعن بمواد الاتهام ما دام أنه لم يفصح عن هذه المواد التي الخدده بها . واذ كان الحسكم المطعون هيه قبد ايد الحكم الابتبدائي البلطل واعتنق أسبله) فأنه يكون بلطلا بدوره . لمساكان ما تقسم ، فأنه يتمين نقض الحسكم المطعون هيسه والاحالة ، وذلك بغير حلجسة الى بحث أوجسه اللمن الأخرى .

(طمن رقم ١٩٨٦ أسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٥/٤/٢٣)

اقامسندة رقم (۸۸)

: 12-41

حكم الادانة يجب ان يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة المقوبة بيئا تتحقق بسه اركان الجريبة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت فيها المحسكة ثبوت وقدوعها ومؤدى طك الادلة حتى ينضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخذها تبكينا لمحكمة القفض من مراقبسة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما هسار اثباتها بالحسكم والا كان قسامرا .

المسكية:

لما كان ذلك وكانت المادة . ٢١ سن تساتون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتبل كل حسكم بالادانة على بيسان الواقعة المستوجبة بياتا نتحقق به اركان الجريبة والظروف التي وقعت نيهسا والادلة التي استظممت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجسه استدلالها بها وسلامة ماغذها تبكينا لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القساتوني على الواقعة كما مسلم اشباتها بالحكم والاكان قاصرا . اذ كان الحسكم المطعون غيه قد اكتنى في بيسان الواقعة والدليل بالاحسالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضسحونه ولم بيين وجسه استدلاله به عسلى شوت التهبة بمناصرها القاتونيسة كانة غاته يكون معيبا بالقصسور في التسبيب مبا يوجب نقضه والإصالة .

(طعن رقم ١٩٨٥/٤ لسنة ٥٤ ق سـ جلسة ٢٣/٤/١٩٨٨)

ا قاعسسية رقم (٨٩)

: المسطا

حكم الادانة يجب أن يشتعل على بيان الواقعة المستوجبة العقوبة
بيانا تتحقق بسه اركان الجريعة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى
استخلصت فيها المحسكمة ثبوت وقدوعها وبؤدى تلك الادلة حتى ينضح
وجهة استدلالها بها وسسالمة ملخذها تمكنا لمحكمة النقض بن براقيسة
صحة النطبيق القانوني على الواقعة كما صسار أثبانها بالحسكم والا كان
قساصرا •

المكية:

لا المنافقة على المنافقة المن

(طمن رقم ٢٤٣ع) لسنة ٥٤ ق جلسة ٢٩/١/٥٨٤١

قاعسسدة رقم (٩٠)

البسطا :

حكم الاداتة يجب أن يشنبل على بيان الواقمة المستوجبة للمقوبة بيقا تتحقق بــه اركان الجريعة والظروف التى وقمت فيهـا والادلة التى استخلصت فيها الحــكية ثبوت وقــوعها وبؤدى تلك الانلة عنى ينشيح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة القفض من مراقيسة مسحة التطبيق القلوني على الواقعة كما مسمل اثباتها بالحسكم والا كان قساصرا

المكنة:

أا كان ذلك ، وكان قائون الإجاراءات الجنائية قاد أوجب في المسادة ٢١٠ منه ان يشتبل كل حسكم بالادانة على بيان الواقعسة المستوجبة للعقويسة بباتا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت غيها والادلة التي استخلصت بنها المسكبة الادانة حتى يتضح وجسه استدلاله مها وسسلامة ملفذها وان يشير الى نص القانون الذي حسكم سوجيه ، وهو بيان جسوهري انتضته قاعدة شرعية الجرائم والمتاب . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيسه قد أيسد الحكم الابتسدائي السبابه رغم انه خسلا من بيان واتمة الدعوى واكتفى في بيان الدليل مالاحالة الى محضر الضبط ولم يورد مضبونه ولم بيين وجسه استدلاله بسه على ثبوت التهبة بمناصرها القانونية كانة ، كبسا اغفل الاسسارة الى نص القانون الذي حسكم بموجبه ، ولا يغنى في هذا المسدد انسه الشار في ديياجته الى رقم القانون الذي طلبت النيابة الماءة تطبيقه طالسا انسه لم يقصح عن مواد القسانون التي أحسد بها والخامسة بالتجريم والعقاب ، لما كان ما تقدم ، مان الحكم المطعون فيسه معيبا بما ببطله ويوجب نقضمه والاهالة دون حاجة الى بحث بساتي أوجسه الطعن ،

(طمن رشم ۲۸٪ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ٢٩/٤/١٩٨٠)

قاعـــدة رقم (٩١)

المسجا :

حكم الادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة المقوبة
بيانا تتحقق بسه اركان الجريبة والظروف التي وقعت فيهسا والادالة التي
استخاصت فيها الحسكمة ثبوت وقسوعها ومؤدى تلك الادالة حتى بنفيح
وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة القفض من مراقيسة
صحةة التطبيق القالوني على الواقعة كما مسلر اثباتها بالحسكم والا كان
قساموا مسلم المساحد المساحد المساحد المستم المساحد الساحد المساحد الم

المحكمة:

وحيث أن المسادة عملي بيان الواتمة المستوجبة المتربة توجب أن يشتبل كل حسكم بالادانة عملي بيان الواتمة المستوجبة المتربة بيانا نتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقمت تبهما والادلة التي استظملت بنها المحكمة ثبوت وقدوعها من المنهم ، وأن تلتزم بايسراد مؤدى كل دليل من أدلة الثبوت التي استندت البها في الادانة حتى ينضح وجه استدلالها بها وسلامة ملخذها من الأوراق ، والا كان الحكم قاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحسكم الشيابي الابتدائي المؤيد لاسبابة بكل من الحكم الصادر في الممارضة والحكم الطعون فيسه ، قد التصر في بيسان واتمة الدعوى وادلة الثبوت التي أسستند البها في أدانة الطاعن ، بالإحالة على محضر الضبط دون أن يورد مضمونة وبيين وجبة استدلاله بع عملي ثبوت التهمة بمناصرها التانونية كانة نان الحكم المطعون فيه بيكون قاصرا قصورا بعيبه بها بوجب نقضه والاحالة وذلك بغير هاجة الملهن .

(طعن رام، ۱۹۸۰ اسبنة ١٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٣٠)

قاعسستة رقم (٩٢)

البسدا :

حكم الادانة بجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة المقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجربية والظروف التى وقمت فيهسا والادالة التى استخلصت فيها الحسكية ثبوت وقسوعها ومؤدى نلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسائية ملفنها تبكينا لمحكية التقض من مراقبسة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما مسار الباتها بالحسكم والا كان قسلمرا .

الحبكية:

لما كان ذلك ، وكانت المادة ، ١٦ من تانون الاجسراءات الجنائية تسد الوجبت في كل حسكم بالادائية ان يشتبل عملى بيان الواقعة المستوجبة للمقوية بياتا تتحتق به الركان الجريبة والطروف التي يتعدد نبها والائلة التي استطاعت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المنهم

وان تلتزم بايراد مؤدى الادلة التى استظامت منها الادانة حتى يتضع وجب استدلالها بها وسلمة الملفذ والا كان حكيها تسامرا ، وكان الحسكم المبلعون نبيب قد عول في ادانسة الطاعن على مضبون محضر الضبط واتوان المجنى عليهم دون أن يورد مؤدى ذلك الحضر وما شسهد بسب المجنى عليهم ووجسة اميتدلاله بها على الجرائم التى دان الطاعن بها غانه يكون معيبا بالقصور في التسبيب بها يبطله هذا نفسلا عن أن الحكم الملمون نبيب حين دان الطاعن بجريتى القتسل والاصابة الخطأ وان كان تسد تسائد الى التترير الطبي الا نه لم بنكر شسيئا عن ببان اصابات المجنى عليهم ولم يدلل على عليم رابطة السببية يبين تلك الاسلبات وبين وفساة بعض المجنى عليهم اسستنادا الى دليل ننى التترير الطبى حا مها يعسمه ايضا بالقصور الذى يتسمع له وجسة الطعن ويتمين لذلك نتض الحكم والاحالة .

(طمن رتم ۱۳۷۸ لسنة ٥٥ ق ... جلسة ١/٥/٥/٨٠)

قاعسسدة رقم (٩٣)

البسدا:

كل حسكم بالادانة يجب ان يشيع الى نص القسانون الذى حسكم بموجبه وهو بيان جوعرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والمقاب .

المحكية:

وهيث أن المسادة ٣١٠ من قانون الإجسراءات الجنائية نمست على أن كل هسكم بالادانة يجب أن يشير إلى نمن القسانون الذي هسكم بوجبه وهو بيان جوهرى اقتضته شرعبة الجرائم والمتساب . لما كان النائبت أن المسكم المطعون فيسه قد أيسد الحسكم الابتدائي لاسبابه رغم أنه تسد أغفل ذكر نمن القانون الذي حسكم بموجبه نائه يكون مشسوبا بالبطلان ولا يعصمه من هذا الميب أنه أشسار في دبيلجته إلى المواد التي طلبت النيائة الملة تطبيقها ما دام لم يفصح عن أخذه بهذه المسواد في الطاعن . لما كان ما تقدم ، غانه يتمين نقض الحسكم المطعون فيه والعادة بفي حاجة إلى بحث باقي لوجه المطعن وحتى نتاح للطاعن فرصة

محاكبته من جديد على ضحوء احكام القصانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ باعتباره التاتون الأصحاح للطاعن لما اشتهلت عليه أحكامه من ترك الخيسار للقاضى بين توقيد عقوبة الحبس وعقوبة الغرابة بعد أن كان الحسكم بها معا وجوبيا .

(طعن رقم ۸۸۸ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٥/٥/٩)

قاعسدة رقم (٩٤)

: (3-4)

كل هكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذى هكم بدوجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والمقلب .

: 34-31

وحيث أن المسادة ٣١٠ من قسانون الاجسراءات الجنائيسة نصت عسلى ان كل حكم بالادانة يجب أن يشسير الى نمى القسانون الذي حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضه شرعيسة الجسرائم والمقاب سحكم بموجبه وكان الثابت أن الحسكم الابتدائى المؤيد الاسبابه بالحسكم المطعون غيسه قد خسلا من بيان نص القانون الذى انزل بموجبه المقلب عانه يسكون باطلا ولا يعصم الحسكم المطعون فيسه من أن بمند اليسه هذا العيب أن يكون قسد أشار في ديباجته الى رقم القسانون الذى تطلب النيابة العلمة تطبيقه واثباته في منطوقه والاطلاع على موادد طالما أنه لم بين مواد القانون التي طبقها على واقمة الدعوى .

(طمن رقم ۱۹۸۵ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٥/٥/٩)

قاعىسىدة رقم (٩٥)

البسدان

حكم الادانة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة المقيبة
بيانا تتحقق بــه اركان الجريبة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى
استخلصت فيها المسكحة ثبوت وقدوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح
وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تبكينا لحكمة النقض من مراقبسة
صحة التطبيق القاونى على الراقعة كما صحار الباتها بالحسكم والا كان
قساصرا ،

الحكمة:

لما كان ذلك وكسانت المادة . ٢١ مسن تساقور الإجراءات الجائية تسد أوجبت أن يشتبل كل حسكم بالادانة عسلى بيلى الواقعة المستوجبة للمقوبة بيئانا تتحقق بيه أركان الجريبة والظروف التي وقعت نيها والادلة التي استخلصت بنها الحسكة الادانة حتى ينضح وجسة استدلالها بها وسسلامة باخذها تبكينا لمحكة النقش من مراقبسة التلبيق التانوني على الواقعة كما صلر اثباتها بالحكم والاكان تأصرا ، لما كان ذلك وكان الخطأ في الخرائم، غير المجدية هو الركن الميز لهذه الحسرائم مائه يجب انسلانة المحكم بالادانة في جرينة التنسل الفطأ أن بيين نفشلا عن مؤدي الادلة التي اعتبد عليها في ثبوت الواقعة عنصر الخطأ المرتكب كان الحكم لم يورد الدليل عليه مردودا إلى أصل صحيح شابت بالأوراق والمسائن الحكم لم يورد عنصر الخطأ الذي وقسع من الطاعن ولم يستظهر تنسلم رابطة السبيسة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبسة صحة تطبيق التانون على الواقعة كما صسار بالعكم مسان الحدكم لي يحون مها يستوجب نقضه والإحالة بفسير حاجة الى يحث بلقي الوجسه الطعن .

(طعن رقم ۹۷۱م لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٩/٥/٥/١٠)

· قاعسسدة رقم (٩٦)

المسحا:

يجب ان يشير الحسكم المسادر بالادائسة عملى نص القسانون الذي حسكم بموجبه •

(طعن رقم ١٩٨٠) لسنة ٤٥ ق ــ طسة ١٩٨٥/٥/١٥ ﴾

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٢٨٢ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٧٥/٥/١٨ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي تاعدة رقم ١٩٠٥) .

قاعسندة رقم (۹۷)

المسطا:

حكم الادانة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة المقربة بيانا تتحقق بسه اركان الجريعة والظروف التي وقعت فيها والاداة الني استخاصت فيها المسكمة نبوت وقسوعها ومؤدى تلك الاداة حتى ينضع وجهة استدلالها بها وسالمة ملخذها تعكينا لمحكمة القض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صسار انباتها بالمستم والاكان قالمراً في المارية

الحكة:

لما كان ذلك ، وكان تستون الإجراءات الجنائية عد لوجب في المادة . ٣١ منه ان يشتمل كل حكم بالادانة عملى بيان الواقعة المستوجبة المتوجبة المتوجبة المتوجبة المتوجبة المتوجبة المتوجبة المتوجبة المتوجبة المتخلف التي وقعت نبها والادلة التي استخلصت بنها المحكمة الادانية حتى ينضح وجبه استدلالها بها وسلامة الملخذ تبكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة نطبيق المتون على الواقعة كما صلر اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . ولما كان الحكم المطعون نيسه تسد عول في قضائه على ما جماء بحضر الضبط ، ولكتفى في بيان الدليل بالاحمالة اليه دون أن يورد مضمونه ولم ببسين وجبه اسمتدلاله بسه عملى ثبصوت التهسة بمناصرها القانونية كلة قساته يسكون معيبا بهما يبطله ويوجب نقضه والاحمالة دون حلجة الى بحث باتى أوجه الطمن ، لما كان ما تقدم وكان وجبه الطمن وأن اتصل بالمسئولة عن الحقوق المدنية ما المحكم عليها الأخرى في الدموى المتنية ما المعون نيسه لاتها لم تكن طرغا في الخصصومة الاستثنائية التي مصدر غيها ذلك المسكم لم تكن لها أصلا حق الطمن ما لم تكن لها أصلا حق الطمن ما المتقض غلا بعتد اليها اثره .

(طعن رتم ١٩٨٥ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩/٥/٥١١)

قاعـــدة رقم (۹۸)

البسطا:

حكم الاداتة بجب ان يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيقا تتحقق بسه اركان الجريبة والظروف التي وشعت فيهسا والانظة التي استخلصت فيها المحسكة ثبوت وقسوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضع وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبسة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صسار اثباتها بالحسكم والا كان قساميا •

المحكية:

عبلا يبواد الانسام و لما كان ذلك وكانت السادة ٢١٠ مس مانون الإحسراءات الجنائية قد أوجبت أن بشتيل كل حكم بالأدانــة على بيان المواقعــة المستوجبة المعتوبــة بيانا نتحقق بــه أركان الجريسة والظروف التي وقمت غيها والادلة التي استخلمت بنها المحكة الادانــة حتى يتضبح وجه استدلالها بها وسلامة بأخذها تبكينا لمحسكة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان من مراقبة النحكم والا كان يالحالة الى محضر ضبط الواقعــة ولم يورد الواقعة واكتنى في بيان الدليل استدلاله به على ثبوت التهمة بمناصرها القانونية كانة الأسر الذي يمجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون عسلى الواقعة كما صسار اثباتها بالحكم والتقرير برائى غيما يثيره الطاعن بوجه الطمن . ومن ثم يكون معينا بالحكم والتقوير برائى غيما يثيره الطاعن بوجه الطمن . ومن ثم

(طعن رقم ٩٩٢ السنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٥/٥/١٦)

قاعبسدة رقم (٩٩)

البسدا:

حكم الادانة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للمقربة
بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيهسا والادالة التى
استخلصت فيها المسكمة ثبوت وقسوعها ومؤدى تلك الادالة حتى بنفسع
وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخذها تعكينا لمحكمة القض من مراقبسة
صحة التطبيق القاقونى على الواقعة كما صسار انباتها بالحسكم والا كان
قساصرا ،

المسكية:

نسا كان ذلك وكسان تساتون الاجسراءات الجناتية تسد اوجب

في المسادة " ١٦ منه في كل حكم بالادانسة ان يشتبل على بيسان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والناسروف التي وتعت نيها والادانة حتى يتضع وجسه نيها والادانة حتى يتضع وجسه استدلاله بها وسسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة النتض من مراقبة صحة التطبيق القلوني على الواقعة كما صسار اثباتها بالحسكم والا كان التطبيق القلوني على الواقعة كما صسار اثباتها بالحسكم والا كان وظرونها وأدلة الثبوت تبسل الطاعن على مجسرد ترديد وصف التهمة دون أن يورد مضمون محضر ضبط الواقعة حتى يبين وجه استدلاله على بكون معيا بالقصور معا يستوجب نقضه والاصلاة وذلك بغير حاجسة يكون معيا بالقصور معا يستوجب نقضه والاصلاة وذلك بغير حاجسة التي بحث الوجه الطعن الأخسري .

(طعن رقم ٨٥٤ه لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٦٨٥/٥/١٦)

قاعسسدة رقم (١٠٠)

: المسطا

حكم الادانة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة المقوية
بيقا تتحقق بــه اركان الجريبة والظروف التى وقعت فيهـا والاداة التى
استخاصت فيها الحــكية ثبوت وقــوعها ووؤدى تلك الاداة حتى يتضح
وجهة استدلالها بها وســلابة ماخذها نبكينا المحكبة الفقض من مراقبــة
صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صسار انباتها بالحــكم والا كان
قــاصرا .

المكة:

لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من تسانون الاجسراءات الجائية تحد أوجبت أن يشتبل كل حسكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمقوية بيانا تتحقق به اركان الجسرية والقلسوف التي وقعت غيها والادلة التي استخلست بنها المحسكة الادائية حتى يتضع وجهة استدلالها بها وشائهة باخذها تبكينا لمحكة التقض من مراقبة التطبيق التانوني على الواقعة كما حسال اشائها بالحكم والا كان تامرا . واذا بكن الحكم المطهون غيبه لم يبن الواقعة واكتفى في بين العليال

بالإحالة الى محضر شبط الواتمة دون مضمونه ووجه استدلاله بسه على الجريمة التي دان الطاعن بها غانه يسكون معيبا بالتصسور في التسبيب الذي يبطله .

(طمن رقم ۱۹۹۵ه لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ۲۳/ه/۱۹۸۵) قامـــدة رقو (۱۰۱)

الجسيدا :

حكم الادائة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التي وقعت غيها والادائة التي استخلصت غيها المسكهة ثبوت وقدوعها ويؤدى تلك الادائة حتى يتضع رجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة التقفي من مراقسة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صسار البلتها بالمسكم والا كان قسامها و

المكية:

لما كاتت المسادة ١٦٠ من تانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت ان يشتبل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا كاميا تتحقق بسه أركان الجريبة والظروف التي وقعت نبها والادلة التي استظمت بنها المسكمة ثبوت وقوعها من الحسكم ومؤدى نلك الادلة حتى ينضح وجه استدلاله بها وسلامة الملفذ والا كان قاصرا وكان هذا الذي اجبله العسكم غيبا تقسم من مؤدى ما ورد في تقرير مراجعبة الاتتاج ومحضر الضبط لا يكفى بيانا لواقعة الدعوى عسلى النحو الذي نظلبه القسانون أذ أنه لا يفصح عن الظروف التي أحاطت بضبط المكمول والحالة التي ضبط عليها ولم يكشف عما جساء في نتجسة التطبل كما

تضى بالزام الطاعن بأن يؤدى للغزانة العلمة مبسلغ . ١٤(١٤٩٩٠ دون السنطور في مدوناته بقدار الكحول وبقدار الرسم المستحق عليه ولم يغصح أن كان المبلغ للحكوم به هو قسدر الرسم المستحق مسلى الكحول والتي أوجبت الملية ١٤٥٠ الزام المخالف بادائه أو أن المحكمة اهلة الرخصة المنصوص عليها في المسادة ٢١ من هسذا التانون وفي الحالة الأخيرة لم يبين أن كان الرسسم المستحق قسد أبكن

(طعن رقم ۷۹۳ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٢٢/٥/٥/١١)

أ قاعـــدة رقم (١٠٢)

: المسلما

حكم الاداقة يجب أن يشنبل على بيان الواقعة المستوجبة المقوبة بياقا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التي وقعت ميها والادلة التي استخاصت فيها المسكمة ثبوت وقدوعها وبؤدى تلك الادلة حتى ينضح وجهة استدلالها بها وسائلة ماخذها تبكينا لمحكمة التقض من مراقبة حمدة التطبيق القالوني على الواقعة كما صسار اثباتها بالمسكم والا كان قساصرا .

المسكبة:

لمسا كان ذلك ، وكانت المسادة ، ٣١ مسن تسانون الاجسراءات المستوجية المعقوبة بيانا كانيا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التي وقصت غيها والاطلة التي استطعمت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتها ووقدى تلك الاطلة حتى يتضح وجسه اسستدلاله بها وسساله المساخذ والا كان عاصرا ، وكان هذا الذي أحيله الحكم غيبا تقدم لا يسكن بيانا لمواقعة الدعوى على النحو الذي تحيله العام المتون . اذ انه لا ينصبح عن المتافقة الدعوى على النحو الذي تطلبه العامون . اذ انه لا ينصبح عن المتورد مؤدى التي الحاطمت بتقاضي الطاعنة المبلغ المتول بلخذها ولم يورد مؤدى التوال المجنى عليهن ولم يستظهر الادلة التي استخاصت منها المسكمة شوت وقوع الجريمة المسندة الى الطاعنة . لما كان ذلك ، غان الحسكم المسلمون غيسه يكون قساهر اللبيان مما يعييه ويوجب نقضسه والاحالة المشكرة بغير عليه المراحة الى بحث بغني الهمه الملمن .

١ طعن رقم ٩٥٤٦ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٢٧/١٠/١٩٨٥ ١

قاعـــدة رقم (۱۰۲)

البسدان:

ديم الادانة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة المقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريبة والظروف التي وقعت فيهسا والادلة التي أستخلصت فيها المصكحة ثبؤت وقسوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقسة محة التطبيق القانوني على الواقعة كما صسار اثباتها بالحسكم والا كان قساصرا •

المكة:

لا عان ذلك ، وكانت المدة . ٢١ سن تسانون الإجسراءات البنائية قيد أوجيه لن يشتبل كل حكم بالإدانية على ببان الواقعة المنتوجية المعقوية ببانا تجعق به الجربية والظروب التى وقعت غيها والادلة التى استخلصت منها الحكمة الادانة حتى ينضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تبكينا لحسكية النتض من مراتبة صحة النطبيق التتونى على الواقعة كما صار انباتها بالحكم والا كان تأصر ف وكان المحكم قد خلا من بيان واتعة الدعوى وظيرونها بيانا كانيا ولم يسورد الادلية التى استخلص منها ادانة الطباعن غسانه يكون قاصر البيان با يوجب نقفسه والاصالة بفسر حاجبة الى بحث سسائر أوجسه الطعن .

(طعن رتم ۷۲۱۰ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١١/١٠/١١/١٠

قاعـــدة رقم (١٠١)

البسيدا :

حكم الادانة يَجِب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيهسا والادالة التي استخلصت فيها المسكمة نبوت وتستوعها ويؤدى تلك الادالة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخذها تبكينا لمحكمة التقفي من مراقبسة محة التطبيق القالوني على الواقعة كما مسسار النباتها بالمسكم والا كان قساصراً

الحسكية:

وحيث أن المسادة ٢١٠ من تسانون الاجسراءات الجنائية نصت على أن كل حسكم بالادافة يجب أن يشير الى نص القانون الذى حسكم بوجبه ، وهو بيان جوهرى المتضلة متاعدة شرعية الجرائم والمسلب بوجبه ، وهو بيان جوهرى المتضلة متاعدة شرعية الجرائم والمسلب بالحكم الملعون فيسه قسد خلا من ذكر نص القسانون الذى انزل بوجبه المقلب عسلى الطاعن فسانه يكون بالمسلا . ولا يصحح هذا البطسلان سا أورده في السباب من أنه يتعين القضاء بالمقوية المتررة في مواد الاتهام ما دام انسه لم بورد في مدوناته هذه المواد . كما انسه لا يعصم الحسكم المطعون فيه من أن يعتد اليه فيب هذا البطسلان أن يكون قسد انسسار في ديباجيسه من أن يعتد اليه فيب هذا البطسلان أن يكون قسد انسسار في ديباجيسه الى رقم القانون الذي طلبت النباية الماية تطبيق احكامه مسا دام أنسه لم ينصم عن المواد التي اخذ الطاعن بها بنه . واذا كان ما نقدم نائه يتمين المكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة الى بحث مسائر اوجه الطمن .

قاعىسىدة رقم (١٠٥)

البسدا :

كـل هـكم بالادانـة يجب ان ينسـم الى نص القـانون الذى هكم بموجبه وهو بيان جوهرى ـ اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقب . المحـكة :

وحيث أن المسادة ٣١٠ من تسانون الاحسراءات الجنائيسة نصت على أن كل حكم بالاداتة يجب أن بشير الى نصن القسانون الذى حسكم بوجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقلب . لمسا كان ذلك وكان الثابت من أن الحسكم الانتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون غيشه قد خسلا من ذكر نص القانون الذى أنزل سوجبه المقلب على الطاعن غائه يكون باطلا ولا يصحح هذا البطلان ما أورده في أسبابه من أنه يتعين القضساء بالعقوبة المقررة مواد الاتهام طاقسا أنسه نم يورد في مكوناته هذه المواد . كما أنسه لا بعصم الحسكم المطعون غيسه من أن يعتد السها في ديباجته الى

رتم القلون الذى طلبت النيابة العامة تطبيقه ما دام أنسه لم يعصبع عن المواد التي اخذ بها منه . واذ كان ما تقسم غانه يتمين نقض الحسكم المطمون فيسه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجسه الطعن .

(طعن رقم ٨٣٥) لسنة ٥٤ ق -- جلسة ١٩٨٥/١٢/٣١ ١

قاعـــدة رقم (١٠٦)

البيدا:

حكم الادانة يجب أن يشتبل على بيان آلواقعة المستوجبة المقوبة بيلنا تتحقق بسه اركان الجريبة والظروف التي وقعت فيهسا والادلة التي استخاصت بنها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الاداسة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسالامة ماخذها .

المسكية:

وحيث أن القماتون أوجب في كمل حمكم بالادائمة أن يشتمل على بيان الواقعة الستوجبة للمتوبة بياتا تتحتق بم اركان الجريسة والتلروف التي وأقمت نيها والأدلة التي استظمت بنها المسكمة ثبوت وتوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلسة حتى يتضح وجسه استدلالها بها ومسلامة ملفذها والا كان الحسكم قاصرا . لمسا كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطمون نبه اقتصر في بيان واقعمة الدعوى ومؤدى أدلسة التبسوت نيها بالاحسالة الى محضر الضبط دون ان بيين الواقمة الستوجبة للعتوبة أو يورد مضبون محضر الضبط وجه استدلاله بسه على الجريبسة التي دان الطاعن بها الأمسر الذي يعجسز بحكبة النقض من أمسال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا عسلى الواقعة التي مسار اثباتها بالحسكم ، ومن ثم غانه يسكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة بالنسبة له وللطاعن الآخر في شأن ما نسب اليبه - دون المحكوم عليهما الاخسرين الذين اسم يسكوما طرمسا في الخمسومة الاسببتثنائية ـ اتتضباء لحسن سير العدالة ولاتصمال وجه الطمن الذي بني عليه النتض بسه عملا بنص المسادة ؟} من القانون رقم ٧٥ لمنية ١٩٥٩ ، وذلك دون حلجة التقشيبة سالر أوجيه الطعن الاخسىر ،

(طعن رقم ٢٥٥ لسنة ٥٥ ق سـ جلسة ٢١/١/١٦)

قاعسسدة رقم (۱۰۷)

: المسجدا

حكم الادانة يجب أن يشتبل على بيان الراقعة المستوجبة للعقوبة استخلصت فيها الحسكمة ثبوت وقسوعها وبؤدى تلك الادلة حتى بتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخذها تمكينا لمحكمة التقض من مراقبة مصحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صسار اثباتها بالحسكم والا كان قساصرا .

المحكية:

الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك وكانت المادة . ٢١ من مناون الإجراءات قدد لوجبت ان يشتبل كل حدكم بالادانة عملى بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيان تتحقق به اركان الجريبة والظروفة التى وقعت نبها والادائة التى استخلصت منها المحكمة الادائة حتى يتضح وجبه استدلالها بها ومسلامة ماخذها نبكينا لمحكمة النتش مسن مراقبة التطبيق التاتوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والاكان علمرا . واذ كان الحكم المطعون نيسه قد اكتفى في بيان الدليل بالإحسالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضونه ولم ببين وجبه استدلاله بعد على ثبوت التهم بعناصرها القانونية كانة غلته يكون مشوبا بعيب بعد على ثبوت التهم بعناصرها القانونية كانة غلته يكون مشوبا بعيب القصور في النسبيب الأسر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة ويتمين معه نقض الصكم المطعون نيسه والإحالة دون حلبة الى بحث باتى أوجه الملعن .

(ظمن رشم ١٩٨٤ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٦/٢/١٨)

قاعـــدة رقم (١٠٨)

البسطا :

حكم الادانة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيقا تتحقل بــه اركان الجريمة والتاروف التى وقعت فيهـا والادلة التى استظمت فيها المسكمة ثبوت وقسوعها ومؤدى تك الادلة حلى يتضع- وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقيسة صحة التطبيق القلوني على الواقعة كما صسار اثباتها بالحسكم والا كان قسامرا -

المسكية :

لما كان ذلك ، وكان السادون الإجراءات الجنائية قدد اوجب مق المسادة ، ٣١ منه ان يقسته كل حسكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريبة والظروف التي وتحت غيبًا المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريبة والظروف التي وتحت غيبًا ووالأدلة التي استخلامت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها كما أسار البأنها بالحكم والاكان تلسرا ، لما كان ذلك وكان الحكم المأمون غيب تد أيد الحكم الابتدائي لأسبابه رغم أنه خلا من بين الواقعة المستوجبة للمقوبة والاكتفى في بيان الدليل بالاحلة الى ما قرره محرر المحضر دون أن يورد مضمون تلك الاتوال ووجه استدلاله بها على ثبوت التهبة بمناصرها التانونية كان الحديم المائية ويناحرها التانونية كان الحديم المناصرها التانونية كان الحديم والاحلة دون حالمون خيب باتي الملمن .

(طَفُن رقم ١٩٨٦/٢/٢٤ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ٢١٩٨٦/٢/١٤ ١

قاعسىدة رقم (١٠٩)

المنسدان

حكم الادامة يجب أن بشنبل على بيان الواقعة المستوجبة المقربة بياة تتحقق بسه اركان الجربية والظروف التي وقعت فيهسا والادالة التي استخلصت فيها الحسكة ثبوت وقسوعها ووؤدى تلك الادالة حتى ينضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخذها تبكينا لمحكمة الققض من مراقبسة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صسار أثباتها بالحسكم والا كان قساصرا ،

الصكبة: .

وهيث أن السادة . ٣١ من قسانون الإجسراءات الجنائيسة اوجبت أن يشتيل كل حسكم بالادانة عبلي بيان الوائمة السنوجية لليقيدوية

بيانا تتحتق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت غيها والادلة التي استظمت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجهه استدلالها بها وسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة الادانة حتى يتضح وجهه استدلالها بها وسلامة كما مسلم اثباتها بالحكم والا كان تلمرا . واذ كان الحكم الابتدائى كما مسلم اثباتها بالحكم الطمون اسبابه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم بيين وجهه استدلاله بسه على ثبوت التهية بمناصرها القانونية كانة ، مانه يسكون مشوبا بالقصور الذي له الصدارة على وجه الطمن المتعلق بمخالفة القانون وهو ما يتسمع له وجهه الطمن مما يعجز محسكمة النقض عن أعمال وتابتها عملى نظييق القانون تطبيقاً صحيحاً عملى واقعة الدعوى وتقبول كلبتها في شان ما تثيره النبابة المامة بسوجه الطمن ، لمما كان ما تقدم ، فسائه ينمين نقض الحكم المطمون فيه والاحالة .

(طعن رقم ۲۵۷ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٦/١٣/٢)

قائدسنة رقم (١١٠)

البسدا:

حكم الادانة بجب أن يشنبل على بيان الواقعة المستوجبة المقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجربية والظروف التى وقعت فيهسا والاداة التى استخلصت فيها المستكة ثبوت وقسوعها ويؤدى تلك الاداة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة التقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صسار اثبانها بالمستم والا كان قساصرا .

الحسكية:

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من تانون الاجراءات الجنائية فسد أوجبت أن يشتبل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيئنا تتحقق بسيه اركان الجريمة والظروف التي وقعت نبها والادلة التي أستخلصت بنها المحكمة الادانة حتى يتضح وجسه استدلالها بها وسالهة منحذها تعكينا لمحكمة المنقض من مراقبسة التطبيق القانوني على الواقعة

كما مسار اثباتها بالحكم والا كان تسامرا ، واذ كان الحسكم الملعون
غيسه تسد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر الضبط ولم يسورد
مُسَونه ولم يبين وجسه استدلاله به على ثبوت التهسة بعناصرها
التلثونية كلفة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبسة صحة تطبيق
التاتون على الواتمة كها مسار اثباتها بالحسكم ، غساته يكون معيبا
بالتصور في النسبيب بها يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث
سائر وجسه الطعن .

(طعن رقم ١١٥٩ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٦/٢/١٦)

قاعسدة رقم (١١١)

البسيدا :

حكم الادامة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة السترجبة للعقوبة
بيانا تتحقق بــه اركان الجريبة والظروف التى وقعت فيهـا والادالة التى
استخلصت فيها الحــكية ثبوت وقــوعها وطودى تلك الادلة حتى ينضع
وجهة استدلالها بها وســلابة ملفذها تبكينا لمحكية التقنى من مراقبــة
عبدة التطبيق القانونى على الواقعة كيا صــار اثباتها بالحــكم والا كان
قــاصرا .

الحسكية:

ببواد الاتهام . لما كان ذلك ، وكان تاتون الاجراءات الجنائيسة قدد أوجب في المسادة . ٢١ بنه أن يشتبل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة المعتوبسة بياتا كانيا تتحقق بسه أركان الجريسة والظروف التي وقعت نبها والادلمة التي استخاصت بنها المسكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجسه استدلاله بهسا وسلاحة ملخذها تبكينا لمسكمة التقض مسع مراقبة صحة النطبيق المساتوني على الواقعة كما مسار أثباتها بالمحكم والا كان قسامرا .

الابتدائي رغم أنه خلا من بيان الواقعة المسنوصة للعقوبة واكتفى في بيان الطلب بالاحسالة الى المحضر الذي حسري مهندس الزراعسة ولم يورد مضونه ولم يبين وجسه استدلاله بسه عسلى ثبوت التهسة بعناضرها التلونية كافئة غانه يكون معينا بصا يبطلة ويوجب بتغضه والاحالة

طعن رقم ٤٧٤٧ لسنه ٥٤ ق ــ جلسه ٢٧٤٧ ١ ١٩٨١/٣

قاعـــدة رقم (١١٢)

: 12-41

حكم الادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي
استخلصت فيها المصكهة ثبوت وقصوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضبح
وجهة استدلالها بها وسسائه ماخذها تمكينا لمحكمة التقض من مراقبسة
صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صسائر انباتها بالصحكم والا كان
قصاصرا ،

الصكبة:

حيث أن المسادة . ٢١ مسن قسانون الاجسراءات الجنائيسة قسد اوجبت أن شنبل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة المقوية بيانا تتحق به اركان الجريبة والظروف التى وقعت نيها والادلسة التى استظلمت بنما الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المساخة أل الواقعة أذ لم يبين الجهة التى أوقعت الحجز سولا المبلغ المجوز بن اجله ولا اليسوم المحدد للبيع سكما لم يبين الادلة التى أقام عليها تشاؤه بالادانة مها يعيب الحسكم بالقصور الذى يعجز مصكمة التقش عن أعمال رقابتها على تطبيق القسانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى للماكان ذلك تسلعه يتمين نقض الحسكم المطعون غيب والإحالة .

(أطعن رقم ١٩٦٠ السنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١.)٧

قاعبسدة رقم (١١٣)

المسيدا :

حكم الادانة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
بيانا تتحقق بــه اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيهـا والادلة التي
استخلصت فيها المحسكية ثبوت وقــوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضع
وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة التقفى من مراقبــة
محة النطبيق القلاوني على الواقعة كما صسار أثباتها بالحسكم والا كان
قــاصرا ،

المسكية:

وحيث أن القانون تسد أوجب في كل حسكم بالإدانية أن يشتمل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت نيها والادلة التي استخلصت بنها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسسلامة الملخذ والا كان قاصرا ، لما كان ذلك ، وكان الحسكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون ميه _ تسد اغفل بيان واقعة الدعوى والظروف التي وقعت بها واقتصر في بيان ذلك على القول « حيث أن الواقعة تتحصل فيما اثبته محرر المحضر في محضره » ثم خلص من ذلك مباشرة الى القسول : « وحيث أن النهمة ثابتة قبل المنهم ما اثبته محررا المحضر بمحضره ومن ثم يتمين معاتبته بمواد الاتهام ؟ . لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحسكم على ما سلف بياته قد خلت من بيان واتمة الدعوى المستوجبة المتوبة ومؤدى الادلة التي استخلص بنها الحسكم ثبوت وقوعها بن الطساعن واكتنى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر النسبط ولم يورد مضهونه ولم بيين وجب استدلاله به عبلى ثبوت التهبة بعناصرها الثانويسة كالسبة الأسر الذي بعجز هذه المستكبة بن براشة صحة تطبيق القساتون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم غاثه يكون مشوبا بالتعبور في البيسان سابعيبه بها يوجب نقضه والإهالة بغير هاهة الى بحث سسائز أوهسه الطمن

(طمن رقم ۲۷۲۸ لسنة ٥٥ ق _ جلسة ١٩٨٦/١٠/١١)

قاعـــدة رقم (١١٤)

: المسمدا

حكم الادانة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة
بيئنا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيهسا والادالة التى
استخلصت فيها المسكمة ثبوت وقسوعها ومؤدى تلك الادالة حتى يتضح
وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبسة
صحة التطبيق القاتونى على الواقعة كما صسار أثباتها بالحسكم والا كان
قساصرا •

المسكبة:

حيث أن المسادة ٣١٠ من قسانون الاجسراءات الجنائيسة قسد أوجبت أن يشتمل كل حسكم بالادانة على بيسان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريبة والظروف التي وقعت نبها والادلة التي استخلصت عنها الحسكية الادانة حتى يتضح وجسه استدلالها بها وسسلامة مأخذها تبكينا لمسكية الادانة حتى يتضح وجسه التطبيق التانوني السحيح على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والاكان قسامرا سلما المحيون نيك أنه أورد واقعة الدعوى بصورة علمة معماه وبطريقة جهلة الم يبين ما أشستيل عليه من محضري الحجسز والتبديد ولا ببائلتها مخصطة ولا مبلغ الدين المحجوز من أسله سكما استدل على ادانة الطاعن بمحضري الحجسز والتبديد المذكورتين رغم تجهيله لهما ولم يبين وجسه استدلاله بهما على ثبوت التهمة بالنسبة للمتهم ، الاسر الذي يكون معه النمى عليه بالقصور في التسبيب في محسل مما يعيبه ويوجب نتضه الاحالات.

(طعن رقم ١٩٤٦ لنسنة ٥٥٠ق ــ بطعسة ١٤٨٦/١٠/١٠)

قاعـــدة رقم (110)

البسدا :

حكم الادانة يجب أن يشتبل على بيان الراقعة المستوجبة للعقوبة
بيلتا تتحقق بــه اركان الجريبة والظروف التي وقعت فيهـا والادلة التي
استخلصت فيها المحسكة ثبوت وقــوعها وبؤدى تلك الآدلة حتى ينضح
وجنهة استدلالها بها وســالهة ملخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبــة
صحة التطبيل القانوني على الواقعة كبا صــار اثباتها بالحــكم والا كان
قــاصرا •

المحكية :

حيث أن ألمادة "٢١ من تانون الاصراءات الجنائية تد لوجبت في كل حكم بالآدانة أن يشتل على بيان الواقعة المستوجبة للمقوية بيانا تتحقق بعد اركان الجريسة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استظمت بنها الحكمة الادانة حتى يتضح وجبه استدلالها بها وسلامة ملفذها تنكينا لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القائوني على الواقعة كما صسار اثباتها في الحسكم والا كان قاصرا الماكن ذلك وكان الحسكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحسكم المطمون فيه قد اكتفى في بيان واقعة داعوى بالإحالة الي محضر ضبط الواقعة دون ان يورد مضموفه ولم يبين مؤدى الأدلة التي دان الطاعنين بها ولا وجب استدلاله على ثبوت النهمة بعناصرها القانونية قبلهما الأسر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما مسلر المباعنية بالحجة طعنهما مها يعيه بما يستوقيه، فقصة والاحالة .

(طَعَنَ رَمْم ٢٢٣٨ لَسَنَهُ ٥٥ ق _ جِلْسَة ٢٨٠/١٠/٢٨٦١)

قاعــدة رقم (١١٦)

حكم الادانة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة العقوبة
ميانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التي وقمت فيها والادلة التي
استخاصت فيها الحسكية ثبوت وقسوعها ومؤدى تلك الادلة حتى ينضح
وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبة
مصحة التطبيق القانوني على الواقعة كما مسار انباتها بالحسكم والا كان
قساصرا ،

المكبة:

لما كان ذلك ، وكان تسانون الاجسراءات الجنائيسة تسد أوجب غي المادة ٣١٠ منه أن يشتبل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياتا يتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت غيها والادلسة التي استخلصت منها المحكمة الادانسة حتى يتضح وجسه استدلاله بها وسلامة مأخذها وأن يشير الى نص التسانون الذي حسكم مموجيسه وهو بيان اقتضة تساعدة شرعية الحسرائم والمقاب وكسان الحكم المطعون نيب قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى أقوال مجري محاولة الشراء بمحضر ضبط الواقعة واعتراف الطاعن فيسه دون أن يورد مضبونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بمناصرها القانونية كافة ، كما غفل الاشارة الى نص القانون الذي حسكم بموجبسه ولا يغنى في هذا الصدد كون الصحم الابتدائي قسد اشار في اسبابه الي حواد الاتهام الني طلبت النيابة العامة تطبيتها وأنصح عن لخذه بها ومعاقبة الطاعن بموجبها ما دام أن الحسكم المطعون فيسه لم يأخذ باسباب ذلك الحسكم ولم يحل البها ، كما لا يصلح هذا العيب ما ورد بدبياجة الحسكم المطعون مبسه من الاشبارة الى مواد الاتهام التي طلبت النيابسة العامة تطبيقها ما دام لم يفسح عن أخذه بها . لمسا كان ما تقدم ، فان الحسكم الطعون نيمه بكون معييا مما يبطله وبوجب نتضه والاعادة دون حاجمة المئث باتن أوجبه الطعن .

(طعن رقم ۱۱۲۱ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١١/١٠/١١/١٠)

قاعـــدة رقم (۱۱۷)

: المسلما

حكم الادانة بجب أن يشنبل على بيان الواقعة المستوجبة المقبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت مهما والادلة التى استخلصت فيها المحسكمة ثبوت وقسوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضع وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخفها تبكينا لمحكمة القضى من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صسار اثبانها بالحسكم والا كان قساصرا •

الحكة:

لما كان ذلك ، وكمانت الممادة ٣١٠ من تسانون الاجسراءات الجنائيسة تسبو اوجبت في كل حسكم بالادانة أن يشتبل على بيان الواتعة المستوجبة للمتوبة بيانا تتحتق به اركان الجسريمة والظروف التي وقعته نيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من ألمتهم ، ومؤدى تلك الادلسة حتى يتضع وجسه استدلالها بها وسسلامة مأخدها ، كهه أنه من المتسرر أنه يجب أن تكون مدونات الحسكم كانة بذاتها لايضاح أن المحكمة حين تضت في الدعسوى بالادانة ، تسد ألمت الماما مسجيحة بعبنى الأدلة القائمة نيها ، أما وضع الحكم بصيفة غلمضة ومبهبة ، غانه لا بحقق الغرض الذي قصده الشبارع من تسبيب الاحكام ، ويعجز محكمة النقض عن مراتبة صحة تطبيق القانون ، لمسا كان ذلك ، وكان الحسكم الامتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، قسد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة إلى محضر ضبط الواقعة ، ولم يورد مضبوفه ، ولم يبين وجسه استدلاله بــه على ثبوت التهــة بعناصرها القانونية ، وكان تحصيله الواتعة بهذه الصيفة بكتفه الفيوض والإبهام . لما كان ذلك ، مسان الصكم المطعون نيسه يكون بشويا بالتصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون ، مما يعجز محكمة النقض عن أعسال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعسوى ، وعن أن تقول كلبتها في شبأن ما يثيره الطاعن بوجه الطعن من الخطأ في القانون .. الساكان ما تقدم ، فاته متعين فتبض الحكم الطبعين فيه والاعادة .

(طعن رقم ۱۹۶۸ لسنة ده ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۲۶ >

قاعسسدة رقم (۱۱۸)

والمسدان

من المسرر ان القسانون لم يرسم شكلاً أو نبطسا يصسوغ غيه الحكم بيان الواقمة السنوجية للمقوبة والظروف التي وقمت بها .

الحكة:

المترر ان القانون لم يرسم شمكلا أو نبطا يصوغ نيه الحكم يبين الواقعة المستوجبة للمتوبة والظروف التي وقعت نبها ، نبتي كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة باركاتها وظروفها حسبها استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم البقتون ، لما كان ذلك ، وكان التخيص من الحكم الملعون نيه أنه أشار في صدره الى مواد القانون القي طلبت النيابة العلمة تطبيقها ثم أنتهى في منطوقه بقوله « وبصد التي طلبت النيابة المامة تطبيقها ثم أنتهى في منطوقه في حكمها أنها القانون الذي دين الطاعن بمتقضاه ، نهتى البنت المحكمة في حكمها أنها أطلعت على المواد التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ثم قضت بعد ذلك في أطلعت على المواد التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ثم قضت بعد ذلك في الدعسوى غلا يصح أن يطمن في حكمها ببغولة أن الحسكم خلا من ذكر المواد التي أخذ بها ويسكون ما جساء بهذا الوجسه من الطمن غسي محلوع لا يقتضي بطلانه ما دام الحسكم قسد استونى أوضاعه الشسكلية والبيانات الجوهوية التي نص عليها القانون غان نعى الطاعن على الحكم جبذا السبب لا يكون متبولا .

(طعن رقم ٢١٤٢ لسبّة ٥٥ ق _ حلسة ٢١/٢١/١٢٨١)

قاعسسدة رقم (۱۱۹)

الجسدا:

. من المسرر إن القسائون لم يرسم شسكلا أو تعلمها يصسوغ عبد الفكم بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة والطروف التي وقعت بهل. • المسكلة :

المساكان الله ؟ وكان بنسن المتشرّر أن التساقون لم يرسم شمسكلا

أو نبطا يصوغ الحكم غيه بيان الواقعة المستوجبة للمتوبة والظروف التي وتعت فيها فيتى كان مجبوع ما أورده الحسكم كانيا في تنهم الواقعة باركائها وظروفها حسيما استخلصته المحسكية — كما هو العسال في الدعسوى المطروحة . كان ذلك محققا لحكم القانون ، ومن ثم يكون نمى الطاعن الثاني على الحكم بالقصور في التسبيب لا بحل له .

(طعن رقم ١١٤٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)

قاعـــدة رقم (١٢٠)

الجسدا:

من القرر ان القران الم يرسم شكلا أو نبطا يمروغ فيه المكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت بها

الحكة :

لما كان ذلك ، وكان التاتون لم يرسم شمكلا أو نبطها يصموغ نيسه الحسكم بيان الواقعة المستوجبة للعقسوبة والظروف التي وقعته فيها ومتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة باركاتها وظروفها حسبها استخلصتها المحكمة نسان ذلك يكون محققا لحكم القانون ، وأذ كانت المحكمة قسد أوردت صورة الواقعة حسبها استخلصتها في بيان كساف لتفهمها وكان من المترر في المسلول الاستدلال أن المسكية غير ملزمة بالتحدث في حكمها الا عن الادلة ذات الاثر في تكوين عثيدتها وفي أغنالها لبعض الوقائع ما ينيد ضمنا اطراعها لها واطبئناتها الى ما اثبتته من الوقائع والادلة التي اعتبدت عليها في حكبها ومن ثم نــــ لا بحل لمـــ ا ينماه على الحسكم لاغفاله الوقسائع التي أشسار اليها باسباب طعنسه من تعدد اطراف المسلمرة والمسلبين نيها وتنوع الآلات المستعبلة في الامتداء واغفاله التحدث عن اصابته بفرض وجودها اذلم بكن بحاجة الى التعرض لها طالما أن الطاعن لا يدعى أن المجنى عليه بادره بالعدوان والعدث استابته بل تعدثها بسه غيره وهو ما ردده في دناعه املم معكنة المؤضوع وفي طعته وهي ــ من بعد ــ لم تــكن مصــل اتهـــام وأم ترغم بشائها الدعوى الماثلة .

(خَلَعُن رِتم ٥٨٥٩ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ٢١/١/١٨٧١ ٢

قاعـــدة رقم (۱۲۱)

المسطأة

حكم الادانة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة العقوبة
بيقا تتحقق به اركان الجريبة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي
استخلصت فيها الحسكية ثبوت وقسوعها ومؤدى تلك الادلة حتى ينضح
وجهة استدلالها بها وسسلابة ملخذها تمكينا لمحكية النقض من مراقبسة
محدة التطبيق القاقوني على الواقعة كيا عسار اثباتها بالحسكم والا كان
قساصرا و

الحكية:

وحيث أن القيانون أوجب في كيل حكم بالإدانية أن يشبتهل عملي بيان الواقعمة المستوجبة للعقوبة بياتا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت غيها والإدلة التي استطعت منها المحكبة ثسوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراتبة صحة تطبيق القانون على الواتمة كما مسار اثباتها في الحكم ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائر المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون نيسه قسد اقتصر في بيان واثبات وقسوع جريمة التبديد المسندة الى الطاعن على قوله : « وحيث أن ما اسند الى المتهم ثابت في حقه ثبوتا كانيا مما تضمنته الأوراق الثابت بها ان المتهم قد ارتكب الفجل المسند اليه فضلا عن عسدم حضوره ليدنسع الاتهام بدغاع ما ومن ثم يتعين عقابه طبقا لمواد الاتهام وعبلا بنص المسادة ٢/٣٠٤ أ . ج ، . دون أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة المتوبة ودون أن يورد الأسباب التي اعتبد عليها نيبا انتهى اليه من ثبوت التهمة التي دان الطاعن بها ، ومن ثم غاته بكون معيبا بالتصور الذي بتسمع له وجله الطعن ويعجز هذه المحكمة عن أن تقسول كلمتها نيما يشمره الطاعن من انعدام الدليل ضده ومن ثم يتعين نتض الحسكم المطعون ثبيته والاحالة بغير هلجة لبحث باتي أوجه الطمن ت

(مُكْتَنَ أَرْهُم ٢٨٧/ أَسْنَة ٢٥ أَق لِل جَلْسَة ٢٢/١/٧٨١)

قاعبسدة رقم (۱۲۲)

: 12-41

حكم الادانة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة المقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريعة والظروف التي وقعت فيها والادالة التي استخاصت فيها الحسكية ثبوت وقدوعها ومؤدى تلك الإدالة حتى يتضع وجهة استدلالها بها وسالمة ملحدها تبكينا لمحكية التقض من مراقبة محدة التطبيق القاتوتي على الواقعة كما صسار التباتها بالحسكم والا كان قاصراً :

الحكة:

وحيث أن القساتون أوجب في كل حسكم بالادانسة أن يشسنما على
بيان الواقعة المستوجبة للعتوسة بيانا كانيا نتحتق بسه اركان الجريبة
والطسروف التى وقعت نيها والادلسة التى استخلصت عنها المستكة
يسوت وقوعها من المنهم وسؤدى تلك الادلسة حتى يتضسع وجسه
استدلاله بها وسسلامة المساخذ والا كان تماسرا . لما كان ذلك ،
وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم الطعون نيسه قسد اقتصرت
في بياته لواقعة الدعوى وأدلتها على توله « ومن حيث أن التهمة المسندة
الى المنهم ثابتة في حقسه معا ورد في محضر الضبط من ارتسكاب المنهم
المخالفة الواردة بوصف النيابة وتنطبق عليها مواد الانهام ومن ثم يتعين
معاتبة المنهم بالعتوبة المترجبة للعقبوبة ومؤدى الادلة التى استخلص منها
غناهم المخالفة المستوجبة للعقبوبة ومؤدى الادلة التى استخلص منها
ثبوت وقوعها من الطاعن ، عساته يكون قاصر البيان قمسورا بيطله
ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث الوجه الآخر من الطعن .

(طعن رقم ٢٣٩٦ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢/٩٨٧/٢)

. قاعـــدة رقم (۱۲۳)

المسدا :

من القدر أن القداون لم يرسم شدكلا معينا يصدوغ نيده
 التحكم بيان الواقعة المستوجة العقوبة والظروف التي وقعت بها .

المكة:

لا كان ذلك ، وكان من المتسرر أن القساتون لم يرمم شكلا مهينا يصوغ نيه الحسكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت نيها ، نهتى كان مجموع ما أورده الحسكم لله والحسال في الدعوى المطروحة كانيا في تنهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخاصته المحكمة كان ذلك محققا لحسكم القسانون ، ويضحى النعى على الحكم في هذا السدد في غير محله .

(طعن رقم ١١٤ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١١٨٧/٢/١٧)

قاعـــدة رقم (۱۲۶)

المسطاة

حكم الادانة يجب ان يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريعة والظروف التى وقعت فيها والاللة التى استخلصت فيها المسكحة نبوت وقسوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى ينضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخذها تمكينا لمحكمة التقض من مراقبسة مسحة التطبيق المقاوني على الواقعة كما صسار الثبانها بالدسكم والا كان قسامرا .

المسكية:

لما كان ذلك وكان تساتون الإجراءات الجنائية تد أوجب في المسادة . ٣١ منه أن يشتبل كل حسكم بالادانية على بيان الواتعية المستوجبة للمقوبة بيانا تحقق به أركان الجريسة والظروف التي وتحت نيها والادلة التي استخلصت منها المسكنة الادانة حتى يتضح وجب استلاله بها وسسلامة باخذها تبكينا لمسكنة التقش من مراتبية محمة التطبيق القساتوني على الواتعية كما مسار اثباتها بالحسكم والا كان تمان وكان فلك وكان الحسكم المطمون نيسه قسد اكتنى في بيان واتمة الدعوى بنقل ما ورد بصحيفة الادعياء الماشر ولم بيين وجسة استدلاله بها ورد بها على ثبوت التهية بمناصرها التاتونية كلفة مهسا يعيبه بالقصور وهو ما يتسع له وجه الطمن وعبمجز هذه المسكنة عن اعبال رقابتها على تطبيق التاتون تطبيقاً صحيحاً على واتمة الادعوى عن اعبال رقابتها على تطبيق التاتون تطبيقاً صحيحاً على واتمة الادعوى

وتقول كلمتها في شأن ما يثيره الطاعن بوجه الطعن . لما كان ذلك فاته يتمين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

(طعن رقم ۲۰۸۸ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ٢٩٨٧/٢/٢٩)

قاعـــدة رقم (١٢٥)

البسيدا :

حكم الادانة يجب أن يشنبل على بيان الواقعة المستوجبة المقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريبة والظروف التي وقعت فيها والادالة التي استخلصت فيها المحسكية ثبوت وقدوعها ومؤدى تلك الادالة حتى ينضح وجهة استدلالها بها وسائلة ملخذها تبكينا لمحكمة التقفى من مراقيات محة التطبيق القانوني على الواقعة كما صدار اثباتها بالحسكم والا كان قدادرا والقانوني على الواقعة كما صدار اثباتها بالحسكم والا كان

الحكة:

وهيث أنسه يبين من مطلعة الهسكم الابتدائى الؤيسد الاسسبابه بالمحكم المطعون فيسه أنه بعد أن أورد الوسف الذي رفعت بسه الدموى المنائيسة وأشسار الى نص القسانون الذي طلبت النيابة العابة تطبيقة قسد خلص بباشرة الى القضاء بادائة الطامنين في قوله : « وحيث أن التهبة ثابتة قبل المتهبان اللذان حضرا وحضر معها مداغما عنهسا الاتهبة ثابتة قبل المتهبان اللذان حضرا وحضر معها مداغما عنهسا الاتهسام بدفسع مقبول ومن ثم يتمين عقابهما طبقا لمسواد الاتهسام وعملا بالمسادة ٦٠٤ أ ركان ذلك ، وكانت المسادة بالادائسة على بيان الواقعة المستوجبة للمتوبة بيانا نتحقق بسه اركان المربعة والظروف التي وقعت فيها والادائمة التي استظامت بنها المحكمة الادائمة حتى يتضح وجسه استدلالها بها وسساله ماخسذها والا كان الدسوي وادلة ثبوتها في حق الطاعنين ، فسانه يكون معينا بالقصور ما يطله ويوجب تنضه والاعادة .

(أَطَعَن رقم ٢٩٥١ إلسنة ١٥ ق نـ جلسة ، ١٩٨٧/٢/٦)

قاعسدة رقم (١٢٦)

المسطا:

حكم الادانة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة المقوبة بيانا نتحقق بسه اركان الجريعة والظروف التى وقعت فيهسا والادلة التى استخلصت فيها المسكبة أبوت وقدوعها ويؤدى تلك الادانة حتى يتضع وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة التقض من مراقبها صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صسار أثباتها بالحسكم والا كان قساصراً في المسارة التنافية على الواقعة كما صسار أثباتها بالحسكم والا كان

الحكية:

لما كان ذلك ، وكان تانون الاجراءات الجنائية قد أوجب في المسادة ٣١٠ منه في كل حسكم بالادانسة أن يشتبل عسلي بيان الواقعة المستوجبة للمتوبسة بيانا نتحتق بسه أركان الجسريمة والظروف الني وتمت نيها والادلة التي استخلصت بنها المصكبة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ملخذها تمكينا لمحكمة النتض من مراتيسة صحة التطبيق القانوني كما صار اثباتها بالحكم والا كان تامرا ، وكان الحسكم المطمون نيسه لم يسورد الواقعسة واكتفى في بيان الدليل بالاهالة الى معضر ضبط الواقعسة عون أن يورد مضمونه أو يبين وجسه استدلاله بسه على ثبوت النهبة بعناصرها القانونية كافة ، هذا نفسلا عن أن المحكمة الاستثنائية - تحتيقا لنفاع الطاعن - واستجلاء لواتمة الدعوى تبل النصل نيها ندبت مكتب الخبراء بوزارة المدل للاطسلاع على أوراق الدعسوي ومستنداتها ومعاينة البنساء لبيان مسأ اذا كان قسد اقيم على ارض زراعيسة وتاريخ انشساء المبنى من واقسع عبره الزمنى والقائم بهذا البناء وما اذا كان داخلا في كردون القريسة وما اذا كان للطاعن وأسرته مسكنا آخسر في القرية وبعد أن قسدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتأييد الحسكم المستأنف السبابه دون أن يشسير كليه الى تقرير الخبير المقطعم في الدعوى علم يورد مصدواه ولم يعرض لما انتهى اليسه من نتائج فسان ذلك لما ينبىء بسأن المعكمة لم تواجه عناصر الدعوى ولم علم بها على وجه يقصح عن أتهساء مطنت اليهسا ووازنت بينها"، ولا يميل تضاؤها عسلي أنه عدول عن تكتين الدعسوى عن طريق مكتب الغيراء اكتفاء بالاستباب التي تسام عليها الحسكم الابتدائي ذلك بانه من المقرر أنه أذا كانت المحسكة تسد رأت أن الفصل في الدمسوي يتطلب تحقيق دليل بعينسه مواجب عليها أن تعبل عسلي تحقيق هذا التلكل أو تغيين حكمها الإستباب التي دعتها ألى أن تبعود يقتم حاجم المحسوي ذاتها ألى التحقيق أما وهي ولم تفعل بسلن حكمها يكون نويق أخلابه يعقى النفاع مشويا يالتصور الذي يمجز محكمة يكون نويو المحسود الذي يمجز محكمة عليها عن يواقعة الدعوى وأن تقول كلينها نبيسا يشعر الطاعن بوجه الطعن من خطها الديكم في تطبيق التسانون ما يتعين مصه نقضه والاحسالة بغير حاجة الى بحث بساتي أماها المحن .

﴿ طَعَنَ رَمُّم ٢٥٢٤ لَسَنَّة ٢٥ ق _ جلسة ٢٩٨٧/١/٩)

قاعبسدة رقم (۱۲۷)

البسدا :

يجب عسلى كل حسكم مسادر بالادائسة يشسمل عسلى بيسان الواقعة المستوجبة للعقوسة والظروف التى وقعت غيها ووقدى الادلسة وأن يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبة المسلدة ٣١٠ من قسانون الاجسرادات الجنائيسة سكما يجب أن يشمل العسكم على الاسباب التى بنى عليها والا كان بلطلا سالمادة ٣١٠ من قانون الاجرادات الجنائية ،

المسكبة:

وبن حيث أن الخسكم المطعون نيسه بعد أن أشسار ألى ومسف التهمة كما جساء بقيد النيابة ألماية وبنطوق الحسكم المستلف وتساريخ استثناف المستلف وتليد الحسكم المستلف وتليد الحسكم المستلف . لما كان ذلك ، وكان ببين بن الحسكم الملعسون عبسه أنه خسلا من الأسباب التي استثنت أليها للحكية في تأييد الحكم المستلف فيها تضي بسبه بن أدانة الملاءن غلا هو أغذ بالأسباب الواردة في المحسكم المفكور ولا جساء بأسباب تؤدى إلى التنبية التي التفي البها ، وكلت المسادة . ٢١ من تبسطون الإجراءات البقائية قسد أوجبت أن وكلت كل حقم بالادائة على بيان الواقعة المستوعبة المعتوبة والكروف

التى وتمت غيها ومؤدى الادلة وأن يشير الى نص القاتسون الذى هكم بوجبه ، كما نصت المسادة ٢١٣ من القساتون المسار اليه عسلى أن التسكم ينظل لخلوه من الأسباب ، وكان الحسكم المطعون غيسه قسد خلا من الاسبقب ومن بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ، غانه يكون بالملا عن قصوره في البيان مما يعيبه بما يوجب نقضسه ، ولمسا كان هشذا الوجبه من الطعن يتمسل بالمسكوم عليه الآخسر الذى لم يطعن عسلى الحسكم ونظرا لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة ، غانه يتعين نقض الحسكم بالنسبة له أيضا والاحالة دون حاجسة لبحث الوجبه الثاني للطعن .

(طعن رتم ٣٩٠ لسنة ٨٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٤)

قاعـــدة رقم (۱۲۸)

المِسدا :

حكم الادانة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة المعقوبة
بيانا تتحقق بــه اركان الجربية والظروف التى وقعت فيهـا والادلة التى
استخلصت فيها المحسكية ثبوت وقــوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضبح
وجهة استدلالها بها وســلامة ماخذها تبكينا المحكية النقض من مراقبــة
صحة التطبيق القادوني على الواقعة كما صــار اثباتها بالحــكم والا كان
قــاصرا •

الحكية:

لما كان ذلك ، وكان القانون تمد نوجب في كل حكم بالاداتمة ان يشتيل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التي وقعت نبيا والإدلة التي استخلصت منها المحكمة شوت وقوعها من المنهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجسه استدلالها بها وسسلامة مأخذها ، وكان من المترر أن ركن الخطأ هو العنصر الميز في المهدية وأنسه يجب لسلامة التضاء بالادانة في جريمة القتل الخطأ سحسبها هي معرفة به في المسادة ٢٦٨ من تسانون العقوبات النطأ سيين المسكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بسين الحكام والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ ، وكان الحسكم الخطأ والقتل بحيث الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ ، وكان الحسكم

الملمون نيسه قد خلص الى ادانسة الطاعن استنادا الى أنه قاد جرارا زراعيا بحالة تعرض حياة الاشخاص والأموال الخطر دون أن يبين الحكم كينية وقوع الحادث وسلوك الطاعن اثناء تيادته للجسرار وكيف انسه كان من شأن هذه القيادة تعريض الاشخاص والاموال للخطر ، ويورد المثاليل على خلك مردودا الى أصل ثابت في الأوراق كيا لم يبين الجسكم موقف المجنى عليه ومسلكه أثناء وقوع الحادث وأثر ذلك عسلى قيسام رابطة السببية ، غان الحكم يكون معيا بالتصور بها يستوجب نقضه . (طعن رقم 1771 لسنة ٥٥ ق سجلسة 1947)

قاعبسدة رقم (۱۲۹)

المستدان

حكم الادانة يجب أن يشنبل على بيان الواقعة المستوجبة المقوبة
بيانا تتحقق بــه اركان الجربية والنظروف التي وقعت فيهـا والادلة التي
استخلصت فيها الحسكية ثبوت وقسوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح
وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبسة
صحة النطبيق القالوني على الواقعة كما صسار أثبانها بالحسكم والا كان
قساهرا •

المسكية:

لما كان ذلك ، وكان التانون قد أوجب في كل حسكم بالادانة ان يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياتا كانيا يتعقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت غيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وان تلتزم بايراد مؤدى الادلمة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المكذ والاكان حكمها قساصرا ، ولما كان الحكم المطعون غيمه لم يبين واقعة الدعوى وظروفها البنة واكتمى في بيان الطبل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة دون أن يورد مضبونه أو يبسين وجسه استدلاله بسه على ثبوت النهية بعناصرها القسانونية كانة مها يعيبه بالقصور في البيان ، ويمجز هذه المحكمة عن مراقبسة صحة تطبيق القسانون على الواقعة والتعرير برأى غيبا يثيره المطاعن بوجه طعنه مما يتمين معه نتفسه والاحالة بغير حاجة لبحث بلتي لوجه الطعن .

(طعن رتم ۱۹۹۲ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢٦/٥/١٩١)

قاعـــدة رقم (۱۳۰)

البسدا:

حكم الاداقة يجب أن يشنبل على بيان الواقعة المستوجبة المقوبة
بيانا تتحقق بــه اركان الجريبة والظروف التي وقعت فيهــا والادلة التي
استخلصت فيها الحسكية ثبوت وقــوعها ومؤدى تلك الادلة حتى ينضح
وجهة استدلالها بها وســالامة ملخذها تبكينا لمحكية الققض من مراقبــة
محة التطبيق القانوني على الواقعة كما صـــار اثباتها بالحــكم والا كان
قــامرا -

الحكة:

لما كان ذلك ، وكان القسانون قد اوجب في كل جميم أن يشغيل عملى بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريسة والظروف التي وقعت غيها ، والادلمة التي استخلصت بنها المصكبة ثبوت وقوعها من المنهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة الماخذ والا كان قاصرا ، وكان الحسكم المطمون غيسه قسد الكتفي في بيان الدليل بالاحالة الي محضر ضبط الواقعة دون أن يسورد مؤدى ذلك المحضر ووجسه استدلاله بسه على ثبوت النهبة بمناصرها القانونية ، الأسر الذي يعجز محكمة النقض عن أعمال وقابتها عملى تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي عسار اثباتها في الحكم ، وبن ثم يسكون معيا بصا يوجب نقضسه والاحالة بفسر حساجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ۱۹۶۲ لسنة ٥٥ ق _ جلسة ٢٦/٥/١٩١١)

قاعبسدة رقم (۱۴۱)

الجـــدا :

حكم الادانة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة المقوبة بيانا تتحقق بــه اركان الجريبة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استغلصت فيها الحسكية ثبوت وقسوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخذها تبكينا لمحكمة التقض من مراقبــة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما مسار اثباتها بالحسكم والا كان قسنضرة .

الحكة:

لا كان ذلك ، وكان التدانون قدد ارجب في كل حكم بالاداندة ان يشتنا على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بينا كانيا تتحقق بسه الكان الجريمة والطروف التي وقعت نبها والأدلة التي استخاصت منها المحكمة ثبوث وقوعها من المتهم وان تلتزم بايدراد مؤدى الأدلدة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسيلامة الماخذ والا كان حكمها قداصرا ، ولحدا كان الحكم المطعون نيسه لم بيين واقعة الدعوى وظرونها البتسة واكتنى في بيان الطبل بالاحالة الى محضرى الحجز والتبديد دون أن يورد مضمونها أو ببين وجسه استدلاله بهما على نبوت التهسة بعناصرها التانونية كلفة مها بعيه بالقصور في البيان ، ويعجز هذه المسكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، لما كان ما تقدم غان الصكم المطمون فيه يكون قاصرا مها يتعين معه نقضه والاحلة .

(طعن رقم ١٩١١ لسنة ٥٥ تي ــ جلسة ٢٦/٥/٢٦)

قاعـــدة رقم (۱۲۲)

البسدا :

يجب عسلى كل حسكم بالادائسة ان يشستبل عسلى بيسان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا بتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المسكحة وقسوعها من المتهم و وان تلتزم بليراد مؤدى الادلسة التى استخلصت منها الادائسة حتى يتقسسح وجسه استدلالها بها وسسلامة ملخذها والا كان الحكم قاصرا و

الحكمة:

لسا كان ذلك ، وكان القسانون تسد أوجب في كل حسكم بالإدانة أن يُشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمتوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجزيمة والظروب التي وقعت عيها والادلة التي استخلصت منها الحسكية ووقعها من المتهم وأن تُلتزم بليراد مؤدى الادلسة التي استخلصت منها الادائسة حتى يتضع وجسه أستدلالها بها وبسالية ملخذها والا كان الحسل قساهرا ، وكان بن المترد أن الخبار في الحبرائم غير المعدسة هو الركن الميز لهذه الجرائم ومن ثم يجب لسسلامة الحسكم بالادائسة هو الركن الميز لهذه الجرائم ومن ثم يجب لسسلامة الحسكم بالادائسة

ي جرائم التتل والاصفية الخطأ أن يبين نضلا عن مؤدى الادلة التى اعتبد عليها في ثبوت الواقعة عنصر الخطأ المزتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا الى اصلى صحيح ثابت في الأوراق . كما أن رابطة السببية كركن في جريتى القتل والاصلية الخطأ تقتضى أن يكون الخطأ متصلا بالمتسل أو الاصلية أنصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل أو الاسابة بغير قيام الخطأ وكان ما أورده الحسكم الابتدائي المؤسد لاسبابه بالحكم المطعون غيسه لا يبين منه في وضح كيف وقع الحسادث وتحق الخطأ المتسوب الى الطاعن أرتكابه وكيف كان هذا الخطأ سببا في وقوع الحادث كما أغفل الحكم ببان مؤدى التقارير الطبية . ولم يطل على قيام رابطة السببية بين الخطأ في ذاته والامسابات التي حدثت بالمجنى عليهم ووفاة لحدهم في واقع دليل غنى غيان الحسكم بكون قاصر بالمبين .

(طعن رقم ۳۳۹ لسنة ۵۷ ق ــ جلسة ۱۹۸۷/۱/۱) قاعــسدة رقم (۱۳۳)

: 12-41

حكم الادافة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة يبانا تتحقق بسه اركان الجريبة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت فيها المسكبة ثبوت وقسوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخذها تبكنا لمحكمة النقش من مراقبات صحة التطبيق الققوني على الواقعة كما صسار اثباتها بالمسكم والا كان قساصرا .

الحكية:

وحيث أن السلاة ٣١٠ من قسانون الإجسراءات اجنائيسة قسد أوجبت أن يشستيل كل حسكم بالإدانسه على الواقمة المستوجبة المقوبة بياناً تتحقق به اركسان الجريبة والظروف التي وقعت نبها والإدلة التي استخلصت منها المحسكة الإدانسة حتى بعضج وحسه استدلائها مها وسلامة متخذها تكينا لمحسكة البقس من بد قده المطبي السناوني

على الواقعة كيا صار اثباتها في الحسكم والا كان تساصرا والتسبيبيه المعتبر في هنذا الصند يجب أن يكون في بيان جلى بغصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات با تشي به .

(طعن رقم ٥٣ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٧/٦/٩)

قاعـــدة رقم (۱۳٤)

الجسدا :

حكم الادانة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة المقوية بيانا تتحقق بــه اركان الجربية والظروف التي وقعت فيهــا والإدلة التي استخلصت فيها المستخدة بنوت وقــوعها ووؤدى تلك الادلة حتى يتضع وجهة استدلالها بها وســـلامة ملخذها تمكينا لمحكمة القفض من مراقبــة مسحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صــار اثباتها بالصــكم والا كان قــاصرا فــاميا المستحم والا كان

المسكبة:

كان ذلك وكانت المادة .٣١ من قانون الاجاراءات الجنائيسة تبد اوحت أن بشبتهل كل حكم بالإدانة ملى بيان الواقمة المنتوجية للعنويسة بياتا تتحتق بسه أركان الجريمة والظروف التي وتعت فيهسا والادلة التي استطعت منهما المصكمة الادانسة حتى يتضح وجمه استدلالها بها وسللمة ماخذها نمكينا لمحكمة النقض من مراتبة التطبيق القانوني على الواقعة كما مِعار اثباتها بالحكم والا كان تسامرا ، واذ كان الحسكم المطعون فيه قسد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضونمه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهبة بمناصرها القانونية كانة الأبر الذي يمحز هذه المحكمة عن مراتمة. صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقريس برأى نيما يشمره الطاعن بوجمه الطعن . لمما كان ذلك وكانت الفقرة الثلتيسة من المسادة ١٣ من القاتسون رقم ٢١ لمسنة ١٩٧٤ بشسان الأحداث قد نصبت على أن « ويجب الا يزيد مددة الابداع عسلي عشر مسنوات في الجنابات وخس سنوات في الجنسع وشالات سنوات في حسالة التعسرض ثلاتعسراف » . متسد دل الشرع بصريع هذا النص وبنهوم دلالته على أن بسده الايسداع في احسدي مؤسسسات الرعاية الاجتباعية للاحداث يجب أن تكون محددة في الحسكم المسادر بالمتسوية واد حالف الحسكم المطعون فيسه هذا النظاسر وقضى بمعاتبة الطاعن الحدث بايداعه احدى وسسسات الرعاية الاجتباعية ولم يحدد مدة الايداع ماته يكون معييا فضلا عن القصور في التسبيب بالخطا في تطبيق القانون بما يوجب نقضه والاحالة بغير حلجة الى بحث سائر أوجه الطمن .

(طعن رقم ٨١) لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ٢٧/١٠/٢٧)

قاعـــدة رقم (١٢٥)

: المسلما

حكم الادانة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة
بيانا تتحقق بسه اركان الجريبة والظروف التي وشدت فيها والادالة التي
استخلصت فيها المسكبة أبوت وقسوعها ومؤدى تلك الادلة حتى ينشح
وجهة استدلالها بها وسائلة ماخذها تبكينا لمحكبة النقض من مراقبا
محة التطبيق المقاوني على الواقعة كبا صار الثباتها بالحسكم والا كان
مساد التسابق المقاوني على الواقعة كبا صار الثباتها بالحسكم والا كان

: 14-21

لا كان ذلك ، وكان تساتون الإجسراءات الجنائية قدد اوجب في المادة . 11 منه أن يشستيل كل حسكم بالادانسة على بيسان الواتعة المستوجبة للمقوية بيانات تتحقق به أركسان الجريمة والظروف التي وقمت غيها والأدلة التي استخلصت بنها المحكمة الادانسة حتى منضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تبكينا لمحسكمة النتنس من مراقبسة صحة النطبيق القانوني على الواقعة كما مسار اثباتها بالحسكم والا كان قساصرا للما كان ما تقدم وكان المحسكم المطمون غيسه قدد اكتفى في بيسان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم بيين وقدى الادلة في بيسان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعسة ولم بيين وقدى الادلة بسا يبطله ويوجب نقضه والإحسالة دون ما حسلجة إلى بحث سائر وجوه الطمن :

﴿ فَلِعِنْ رَمَّم ١٩٨٧/١١/٣٠ نَسْبَتُهُ هُهُ قَ سَاجِلُسَةً . ١٩٨٧/١١/٣٠

قاعـــدة رقم (۱۳۲)

المسدا:

حكم الادانة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريعة والظروف التي وقعت فيهسا والادلة التي استخاصت فيها المحسكة ثبوت وقسوعها ومؤدى تلك الاداة حتى يتضع وجهة استدلالها بها وسسلامة مافدها تمكينا لمحكمة النقش من مراقبة صحة التطبيق القالوني على الواقعة كما صسار أثباتها بالمحسكم والاكان قساصرا .

الحكة:

لسا كان ذلك ، وكان من المقسرر ان الحسكم العسائر بالادانسة يجب أن يقستمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا وافسحا متحقق بسه الكان الجريسة والظروف التي وقعت نبها والادلسة التي استخلفت منها المشكمة الادانة ومؤدى تلك الادلة حتى يتضع وجسه استدلالها بها وسيسائكة ملخذها نعكينا لمحكمة النقض من مراقبية صحة النطبيق التاتوني على الواقعية كما حسار اثباتها بالمسكم والا كان تاصرا ، ولما كان الحسكم المطعون نيسه لم بيين واقعية الدعسوى والظروف التي وقعت نيها واكتنى في بيان دليل الادانسة بالإهالة الى المصمر المحرر ضد الطاعنة ، ولم يورد مضمونه ولم بيين وحه استدلاله به عسلى ثبوت التهبة بمناصرها التاتونية ومن ثم فياته يكون معيسا بالقصور ما يطله ويوجب نقضه والاعدادة بغير حساجة الى بحث باتي أوجه الطعن .

(طعن رقم ٧٩٤ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ،١٩٨٧/١١/٣٠)

قاعسىدة رقم (١٣٧)

الجسندا :

حكم الاداثة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوية بيانا تتحقل بــه اركان الجريبة والتلويف التي وقعت ضهبا والادالة التي استخلصت فيها المصلكة شوت وقسوعها ويؤدى تلك الادلة حتى يتضبح وجهه استدلالها بها ومسالحة ملخذها تمكينا لمحكمة التضي من مراقبسة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كبا صدار اندانها بالحسكم والا كان قسامرا

الحكة:

لما كان ذلك ، وكفت المادة . ٢١ من تانون الاجراءات الجنئية تسد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيئنا تتحقق بسه أركان الجريمة والظروف التي وقعت سبا ، والادلة التي استخطعت بنها المحسكية نبوت وقوعها بن المنهم ، وأن يورد مؤدى تلك الادلة حتى يتضبع وجبه استدلاله بها وسلابة المساخذ والا كان تسلمرا ، وكان الحكم المطمون نبسه تسد اتتمر على التول بأن التحليل اثبت أن المينة الملخوذة غير مطابقة دون أن يبسين ظروف أخسد هده المعينة والمسكان الذي اخذت بنه وكنه المسادة التي الخنت بنها ، وصا الذي لا تطابقت المينة ووجبه عدم المطابقة كما لم يورد بيانا كانيا بيؤدى محضر الضبط الذي عول عليه في قضائه بالادانة غان الحكم يكون قسد شابه القصور في التسمييه ، مصا يعيبه ويوجب نقضه والاعادة بضم حاجمة الى سائر أوجه المطمن .

(طعن رقم ۸۲۳ه لسنة ٥٥ ق ــ طسة ، ١٩٨٧/١١/٣٠)

قاعـــدة رقم (۱۲۸)

البسيدا :

حكم الادانة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة المقوبة بيقا تتحقق به اركان الجريبة والظروف التى وقعت فيها والادالة التى استخلصت فيها المسكحة ثبوت وقدوعها ووؤدى تلك الادالة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسالمة ملفذها تبكينا لمحكمة القفض من مراقبة مسحة التطبيق القانوني على الواقعة كما هسار الباتها بالحسكم والإكان قساسه التحليق المقانوني على الواقعة كما هسار الباتها بالحسكم والإكان

المسكية:

لما كان ذلك ، وكان القساتون قد اوجب في كل حكم بالادانية ان يشتبل على بيان الواتفة المستوجبة للمعوبة بيانا، تتمقق به اركان الجريبة والظروف التي وقعت غيها والادلية التي استخاصت المحسكة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بايراد مؤدى الادلة التي استخاصت منها الادانية حتى يتضح وجب استدلالها بها وسيسلامة المساخذ ، والا كان حكمها قاصرا ، ولمساكن ما أورده الحسكم بياتا أواقعة الدعوى جساء غلبضا ولا يبين منه أركان الجريبة المسددة الى الطاعن هذا فضيلا من أن الحسكم أحسال عسلي محضر الشرطة ودون أن يورد مضيونه ومؤداه في تبوت الجريبة التي دان الطاعن بها ومن ثم يكون الحسكم غيب تامر البيان لخلوه مها يكشف عن وجبه استشهاد المحسكة بالدليسل الذي أستنبطت بنيه منتقدها في الدعوى مها يعيه بالقصور ويوجب نتضه والاحالة وذلك بغير حلجة الى بحث أوجبه الطعن الأخرى .

(طعن رتم ٢٤٠٠) لسنة ٧٥ ق ــ جلسة ١٩٨٨/١/٥

قاعـــدة رقم (۱۳۹)

: المسجاة

هــكمُ الادائــة ــ ما يجب ان يشــتبل عليه ــ مخالفتــه ذلك ... تصــور •

المبكية:

لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالادانسة أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوية بما تدعق به أركان البريمة والقلووف التي وقعت غيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى علك الأدلسة حتى ينضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها ، وكان من المقرر أن ركن الخطاع هو العنصر الميز في الجرائم غير المعدية وأنه يجب اسلامة القضاء بالادانسة في جريمة الإصابة الخطاء حسبها هي معرفة به في المسادة 3 ٢٤٤ من قساتون العقوبات لن بيين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بسين النظا والاصابة بحيث لا يتصور وقوع الاصابة بغير هذا الخطأ ، وكان الحسامة السنادا الى ادانسة الطساعة استنادا الى المتعدد علم المناد الى القابلة التنبيه أسادا الى القادت صبارة بعرمة كبرة ودون استعماله الة التنبيه أو القرابل

عون أن يبين الحسكم كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعنة أثناء تبادتها السيارة وكيف أتسه كان من شاته وقسوع الحادث ، ويورد الدليل على كل ذلك مردودا الى أحسل البت من الأوراق كما لم يبين الحسكم موقف المجنى عليسه ومسسلكه انتساء وقسوع الحسادث وأثر ذلك عسلى تيام رابطة السببية كولم يرد على دفاع الطاعنة في هذا الشأن نسانه يكون مهيا سه نفسلا عن القصسور في التسبيب سالاخسلال بحق النفساع ،

(طعن رقم ٧٩ه) لسنة ٧ه ق ــ جلسة ١٩٨٨/١/١٢)

قاعـــدة رقم (١٤٠)

المسلمان

حكم الادانة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق بــه اركان الجربية والظروف التي وقعت فيهــا والادلة التي استخلصت فيها المحــكية ثبوت وقــوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وســـلامة ملخذها تبكينا لمحكية النقض من مراقبــة صحة التطبيق القادوني على الواقعة كما صـــار اثبانها بالحـــكم والا كان قــاصرا ،

المسكبة:

لما كان ذلك وكان القسانون قسد أوجب في كل حسكم بالادائسة أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به اركان الجريبة والظروف التي وقعت نيها والادلة التي استخلمت بنها المسكنة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها وكان من المترر أن ركن الخطأ هو المنصر المبز في الجرائم غير العمدية وأتسه يجب لسسلامة التضاء بالادائسة في جريبة المتحل الخطأ حصيبا هي معرفة به في المسادة ١٣٨٨م، تسانون المقوبات أن بين الحسكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحب لا يتصور وقوع القتل بفسير هذا الخطأ) وكان الحسكم كمنية وتوع القتل بفسير هذا الخطأ) وكان الحسكم كمنية وتوع القتل بفسير هذا الخطأ المالماريق المعارفة لها المالويق المعارفة المالمان ويورد أن يبين الحسكم كمنية وتوع التعل ومسلوك الطاعل ويورد

الدليل على كل ذلك مردودا إلى أحسل ثابت في الأوراق ولم يبين الحكم موقف المجنى عليهم ومسلكهم أشاء وقوع الحادث وأثر ذلك عسلى قيسام وابطة السببية كما أغفل بيان أحسابات المجنى عليهم وكيف أنها أدت المر وفاتهم من وأتح تعرير فنى ولم يورد مؤدى الأدلسة التي عول عليها في ادانة. الطاعن واكتمى في شاتها بالاحلة الى الأوراق غسان الحسكم يكون معيبة بالقصور مما يستوجب نقضه والإحلة .

(طعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٨/١/٣٠)

قاعستة رقم (١٤١)

: المسجا

حسكم الادانة ـــ ما يجب الاستماله عليسه ــ مخسالفة ذلك ـــ قصــور ه

الحسكية :

وحيث أنَّ التعشكم الابتدائن الذي أخسد بأسبابه الحسكم المطمون غيسه بين واقعة الدعوى والادلة على ثبوتها في حق الطاعن في توله : « وحيث أن التهام ثابتة تبال المتهم تبوتا كانبا وذلك ما جاء بمحضر المُخْلَفة وما قرره محرره ولم يستفع المتهم ما أسند اليسه بثبة دنساء ومن ثم يتمسين عقسابه طبقا لمواد الاتهسلم . " لمسا كان ذلك ، وكان تسانون الاجسراءات الجنائية تسد أوجب في المسادة ٣١٠ منه أن يشتيل كل حسكم بالادانة على بيان الواقعسة المستوجبة للمتوبة بياتا تتحتق به أركان الجسريمة والظروف التي وقعت نيها والادلة التي استطعت منها المحكمة الادانسة عتى يتضع وجسه استدلاله بها وسسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراتبة صحة التطبيق التاتوني على الواتعة كما مسار اثباتها بالحكم والاكان تاصرا ، لمساكان ذلك وكان الحسكم المطمون فيسه تسد اكتنى في بيان الدليل بالاحسالة الى محضر ضميط الواقعة وما غرره محرر المعضر ولم يورد مضمون ما تساند اليه من ادلة وام بيين وجه أستدلاله بها عسلى ثبوت النهبة بمناسرها القانونية كافة ألما كان ما تقدم فسان العسكم يكون معييا بها ببطله ويوجب نقفسه . (طمن يتم ه ٩٠٥ اسنة ٥٥ ق ب جلسة ١٩٨٨/١/٢١).

قاعسسدة رقم (۱۹۲)

البسطا:

حسكم الادائسة يجب ان يشستبل على بيسان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريسة والظروف التى وقعت فيهسا والاحلة التى استخلصت فيها المسكمة ثبوث وقوعها ووؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهسة استدلالها بها وسسائهة ملخذها نبكينا لمحكمة التقفى من مراقبسة صحة التطبيق القسانونى على الواقعسة كما مسار اثباتها بالحسكم والا كان قساسرا •

الحكية:

لما كان ذلك ، وكان القانون تمد أوجب في كل حمكم بالإدانسة ان يشتبل عملي بيان الواقعة المستوجبة للعتوبة بباتا تتحقق بسه أركان الحربية والظروف التي وقعت نبها والإبلية التي استخلصت منها المسكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بايراد مؤدى كل منهسا حتى يتضح وجه استدلالها بها وسسالمة مأخذها تبكينا لمسكبة النقض من مسراتبة التطبيق القانوني على الواتمة كما صار اثباتها في الحكم والا كان تسامرا ، كيا أنه يتمين عسلى الحسكم بالإدانسة في جريبة أصدار شيك بدون رمسيد أن يستظهر أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجسود والكفاية والقابلية الصرف . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون نبسه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحدالة على ورقسة الشيك وامادة البنك دون أن يورد في مدوناته البيانات الدالة عملي استيفاء الشيك لشرائطه القاتونية ولم يبين وجمه استدلاله مهاتين الورقتين على ثبوت التهمة معناصرها القانونية في حق المتهم كبا أغفل بحث أسر رصيد الطاعن في المصرف وجودا او عدما واستيناء شرائطه واطلق القول بثبوت التهسة في عبارات علية مجلة ؛ نسانه يكون معينا بالتصور بما يوجب نتفسه والاهالة دون حاجة لبحث باتى أوجه الطعن ،

(طعن رقم ٢٦٠٠ لسنة ٥٧ ق ـ جلسة ٢١/١/٨٨/٢)

قاعـــدة رقم (۱۹۳)

المسدا:

حسكم الادائسة يجب ان ينستبل على بيسان الواقعة المستوحية للمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريسة والظروف التى وقعت غيها والادلة التى استخلصت فيها المسكبة ثبوث وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وههسة استدلالها بها وسسلامة متخذها تبكينا لمحكبة التقض من مراقبسة صحة التطبيق القسانونى على الواقعسة كما مسار اثباتها بالحسكم والا كان قساصرا •

الحكة:

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من تساقون الاجسراءات البنائية تمد أوجبت أن يشتيل كل حسكم بالادانة على بيان الواقعسة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق بسه أركان الجريمة والظروف التى وتعت غيها ، والادلة التى استفلست المسكبة منها الادانة حتى يتضح وجسه استدلاله بها وسسلامة ماخذها تعكينا لمحكة النقض من مراقبة التطبيق المتانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصرا .

(طعن رقم ٧٠١٢ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ٧٠١٢ ١

قاد...دة رقم (١٤٤)

البسطا:

حسكم الادائسة يجب ان يشستمل على بيسان الواقعة المستوجبة كلمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريسة والظروف التي وقمت فيهسا والادلة التي استخلصت فيها المسكبة ثبوث وقوعها ويؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهسة استدلالها بها وسسلابة ملخذها تبكينا لمحكمة التقض من مراقبسة صحة القطبيق القساقوني على الواقعسة كما صسار اثباتها بالمسكم والا كان قساهرا ،

المسكبة:

لما كان ذلك وكانت المادة . ٣١ من قسانون الاجسراءات الجنائية قسد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة عسلى بيان الواتمة المستوجبة المقوبة بيانا تتحقق بسه أركان الجريسة والطروف التي وقعت نبهما والادلة التي استحاصت بمها المحكمة الادانسة حتى يتضح وجه استدلالها وسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق التاتوني على الواقصة كيا صلى المسالة التي محضر ضبيط المطمون نيسه شد اكتفى في بيان الدليل بالاحسالة الى محضر ضبيط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم بيين وجبه استدلاله بسه على تبدوت التهيين بمناصرها التاتونية كانة نساته يكون مشوبا بالتصور وهو ما يتسع له وجه الطمن مما يعجز محكمة النقض عن أعبال رتابتها على تطبيق القانون تطبيقا محيحا على واقعة الدعدوي وتقدول كليتها في شدان ما يثيره الطاعن بوجه طمنه . لما كان ما تقسم غنه يتمسين نقض الحمام المطمون نيسه والاهالة بغير حساجة الى بحث سسائر وجبه الطمون نيسه والاهالة بغير حساجة الى بحث سسائر وجبه الطمون .

(طعن رتم ١٥٥٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)

قامـــدة رقم (١٤٥)

: المسجدا :

حسكم الادائسة يجب ان يشستمل على بيسان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيقا تتحقق بسه اركان الجريسة والظروف التى وقعت فيها والابلة التى استخلصت فيها المسكمة ثبوث وقوعها وبؤدى تلك الابلة حتى بتضح وجهسة استدلالها بها وسسائهة ملخذها تبكينا لمحكمة التقفى من مراقبة صحة التطبيق القسائونى على الواقعسة كما صسار اثبقها بالمسكم والا كان قساصرا •

المسكبة:

لما كان ذلك ، وكانت المادة . ٢١ مسن تسانون الاجسراءات الجنائية تسد أوجبت أن يشستهل كل حسكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق بسه أركان الجريمة والظروف التي وقعت نها والادانة حتى يتضح وجسه استخلصت منها المسكمة الادانة حتى يتضح وجسه استدلالها بها وسسلامة ماخذها تعكينا لمحكمة التتض من مراقبة التطبير التعاون كيا حسار الاباتها بالحكم والا كان قاصرا ، وإذ كان السسكم المطون نيسه قسد خلا من بيان متبعة الارتض التي التيت عليها المتبينة المطون نيسه قسد خلا من بيان متبعة الارتض التي التيت عليها المتبينة

وما اذا كانت ارضا زراعية ام لا رغم جوهرية هذا البيان في حصوصيف هذه الدعوى غانه يكون معيا بالتصور في التسبيب بما يوجب نقصسه والاحالة بغير حلجة التي بحث وجه الطعن .

(طعن رتم ۱۲هه لسنة ۵۷ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۳/۱۷ ،

قاعسسدة رقم (۱(۱))

الحسدا :

كسل هسكم بالادانسة يجب ان يشسم الى نص القسانون الذي هكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والمقاب . المسكمة :

وحيث أن المسادة ٣١٠ من قساتون الاجسراءات الجنائية نصت على الل كل حكم بالادانة يجب أن يشير الى نص القانون الذى حسكم بعوجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته تاعدة شرعية الحيرائم والعتاب . ولما كان الثابت أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والكمل بالحكم المطعون نيسه قبد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بعوجبه العقلب على الطاعنين ، ماته يكون بلطلا ، ولا يعصم الحكم المطعون نيسه من عيب هذا البطلان أسه أشار في ديباجته إلى المسادة التي طلبت النيابة العالمة تطبيتها ما دام لم يقصح عن لخذه بها في حق الطاعنين لما كان ما تقدم ، نسانه يتمين نفض الصكم المطعون فيسه والاحالة .

(طمن رقم ١٤٥٥ لسنة ٥٧ ق _ جلسة ١٩٨٨/٣/١٧ ،

قاعـــدة رقم (١٤٧)

المسحا :

حسكم الادائسة يجب أن يشستمل على بيسان الواقعة المستوجبة المقوبة بيقا تتحقق سه اركان الجريسة والتظروف التي وقعت ميها والاللة التي استخلصت فيها المسكنة شوث وتوعها ووؤدى تلك الاللة عن يتضح وجهسة استدلاها بها وسسلابة ملخنها تبكينا لمحكمة التشني من مراقسة صحة التطبيق القساوني على الواقعسة كما صسار الدانها بالمسكم والا كان قسامرا .

المكة:

لما كان ذلك ، وكان نص المادة . ٢١ من قاتون الاجراءات الجنائية ، يوجب في كل حكم بالادانة أن يبين واتمة الدعوى بياتا كانيا متحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت نيها ، وأن يورد الادلة على ثبوتها في حق المتهم ، وأذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون نيسه على السياق المتتم الم يبين واتمة الدعوى بعناصرها التانونية كلفة ولم يبين وضمون محضر الضبط ولا مؤدى اعتراف الطاعن ، ناته يكون تقض حضب بالقصور الذي يبطله ، لما كان ذلك ، نساته يتمين نقض الحكم المطعون نيسه والاعادة ، بغير حاجة الى بحث الوجمه الإخر للطعن .

(طعن رتم ٥٨٥ه لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٣/٢٣)

قاعـــدة رقم (١٤٨)

: الجسدا

كل حسكم بالادافة يجب ان يشسسنها على بيان الواقعسة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظسروف التى وقعت فيهسا والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الالالسة حتى يتضح وجسة استدلاله بنها وسلامة الملخذ والاكان قاصرا .

الحكة:

وحيث أن التساتون تسد أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة العقوبة بيانا تتحقق بسه أركان الجربمة والظروف التى وقعت نبها والادلة التى استخلصت ونها المستحمة ثبوت وقوعها ووردى علك الادلة حتى يتضح وجسه استدلاله بها سوسسلامة المسافرة المسافرة والا كان قاصرا . لما كان ذلك ، وكان المستحم الابتسدائي المسافرة للاسبابه بالديكم المطعون نبسه سربانسبة للطاعن الأول سدد أغفل بيان واقعة الدعوى والظروف التي وقعت نبها واقتصر في بيان ذلك على القول : « وحيث أن التهمة ثابتة قبال المتم حسيبا جاء باتوال المجنى عليها بحضر التراحات المات ضربها

واحدت اصاباتها المبينة بالتقرير الطبى ومن ثم يتعين عقابه بهواد الانهام ١٣٠٤ ج » لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحسكم على ما سلك ببائه تسد خلت من بيان واقعة الدعوى المستوجبة المعتوبة ووقدى الادلة التي استخلص منها الحكم ثبوت وقوعها من الطاعن الاول واكتنى في بيان الدليل بالاحلة الى محضر الضبط وأتوال المجنى عليها ولم يورد مضمون ذلك المحضر وسؤدى هذه الاتوال ولم يبسين وجسه استدلاله بهما على ثبوت التهسة بعناصرها القانونية كانة الأسر الذي بعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كها بعجب نقصار ما يعيسه بسا

المسجا :

حسكم الادانسة سس ما يجب اشتماله عليه سسبيان الواقعة المستوجبة للمقربة ونص القانون اللذي حسكم بموجبه .

الحكمة:

لسا كان ذلك ، وكانت المسادة ، ٣١ من قانون الاجراءات الجنائسة قسد أوجبت أن يشتبل كل حسكم بالادانسة على بيان الواقعة المستوجبة للعنوبة بيانا تتحقق به أركان الجريبة والغلوية التي وقعت غيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضبع وجسه استدلالها بها وسسالهة بلخذها تبكينا لمسكم التقش من مراتبة التطبيق التسانيني على الواقعة كما مسار اثباتها بالحكم والاكان قاصرا ، وأذ كان الحكم المطعون غيسه تسد اكتمى في بيان العليل بالاحلة الى محضر ضبط الواقعة المطعون غيسه استدلاله به على ثبوت التهية بعناصرها القانونية كانة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق التأتون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم . لما كان ذلك ، وكانت اللاة ١٠ ٣١ سالفة الذكر نصت على أن كل حسكم بالادانة بجب أن شعر ألى نص القانون الذي حسكم على أن كل حسكم بالادانة بجب أن شعر ألى نص القانون الذي حسكم

بوجبه وهو بيان جوهرى انتشته قاعدة شرعية الجسرائم والمتلب ، وكان الثابت أن الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيهه قسد خلا كل منهها من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه المقلب على الطاعن فاته يكون بلطلا ولا يصحح هذا البطلان ما أورده الحكم الابتدائى في أسبله من أنه بتمين القضاء بالمقوية المقررة في القانون ما دام أنه لم يبين نص التانون الذى حسكم بموجبه ، لمسا كان ما نقدم ، فاته يتمين نقض الحكم المطعون فيه والاحسالة .

(طعن رقم ۷۲۰۸ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ٢٩٨٨/٣/٣١)

قاعـــدة رقم (١٥٠)

البسدان

حسكم الادانسة سـ ما يجب اشتماله عليه سـ بيان الواقعة المستوجبة للمقوية ونص القانون الذي حسكم بموجبه •

المكنة:

لما كان ذلك ، وكانت المسادة ، ٣١ من تاتون الاجسراءات الجنائية
تسد اوجبت ان يستمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة
للمقوية بيانا تتحقق به اركان الجريبة والظروف التى وقعت فيها والاطلة
التى استخلصت بنها المحكمة الادانة حتى يتضبح وجبه استدلالها بهما
التى استخلصت بنها المحكمة الادانة حتى يتضبح وجبه استدلالها بهما
كما مسلر البلتها بالحكم والا كان تأصرا ، كما اوجبت أن يشير كل حسكم
بالادانة الى نمس التأتون الذى حسكم ببوجبه وهو بيان جوهرى اقتضته
تاعدة شرعية الجرائم والمقلب . وأذ كان الحكم المطمون فيسه قسد
اكتنى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه
ولم يبين وجه استدلاله على شوت النهبة بعناصرها القانونية . كانة الأسر
الذى يمجز محكمة النقض عن مراقبة مسحة تطبيق القانونية . كانة الأسر
كما مسيار اثهاتها بالحكم غانه يكون معينا بالقصور في الشنبيب ففسالا
عن بطلاته لخاوه بن نمس القانون الذى الذي بنوجبه المقلب على الطاعن
ولا يصحح هذا البطلان ما اورده في اشماية من أنة يتغين ادانة الطاعن عملا

بوواد الاتهام ما دام أتسه لم يشر الى هذه المواد لما كان ماتندم ، نساته بتمين نقش الحكم المطمون نيسه والاحالة بغير حلجة الى بحث الوجسه الآخسر للطمن .

(طعن رقم ١٥ لسنة ٨٥ ق - جلسة ٢١/٤/٨١١)

قاعبسدة رقم (١٥١)

: المسلا

حسكم الادائسة يجب أن يشتبل عسلى بيان الواقعسة المستوجبة للمقوسة بيانا تتحقق به اركان الجريمسة والظروف التى وقعت فيهسا والادلة التى استخلصت فيها المسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتفسح وجهسة استدلالها بها وسسلامة ملفسنها تمكينا لمسكمة التقض من مراقبسة صحة التطبيق القسلاوني عسلى الواقعة كما صار اثباتها بالحسكم والا كان قساصرا -

المكية:

لما كان ذلك وكان بجب في جريمة التعرض في الحيازة المنصوص عليها بالمسادة ٣٧٠ من قسانون العقوبات التي دين بموجبها الطساعن أن يكون تصد المتهم من دخول العتار هو منع واضع اليد بالتوة من حيازته وأن القوة في هذه الجريمة هي ما يقسع على الاشخساس لا على الاشباء . وكانت المسادة ٣١٠ من قسانون الاجراءات الجنائيسة قد أوجبت أن يشتبل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المسوجبة للمتوبة بيانا تتحتق به أركان الجريمة والظروف التي وتمت فيها والادلة التي استخلصت منها المسكبة الادائسة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسللمة مأخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراتبة صحة النطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحمكم والا كان قسامرا ، وأذكان الحكم الابتدائي إلمؤيد لاسبابه بالحكم المطعون نيسه تسد أقلم تضائه بادائة الطاعن على مجرد أن المجنى عليهما يستأجران المسكنين موضوع الدعوى وان الطاعن انتحمها واستبدل كالونى البابين الخارجين لهما دون أنْ يدلل الحكم على أنه تسد وقسع من الطاعن ما يعد استعمالا للقوة ضد الاشخاص فساقه يكون معينا بالقصور الذي يوجب نقضيه والاحالة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطمن ما

طمر تم ٢٤ع لسنة ٦٥ ق _ حلسة ٢٨/١٨ ١٩٨٨ ١

غاسسدة رقم (۱۵۲)

البسطا:

هــكم الادائــة يجب ان يشنيل مــلى بيان الواقعــة المستوجية للمقوبــة بيانا تتحقق به اركان الجريهــة والظروف التى وقمت فيهــا والادلة التى استخاصت فيها المــكية ثبوت وقوعها ويؤدى تلك الادلة حتى ينضــح وجهــة استدلالها بها وســلاية ملفــنها تبكينا لحــكية التقض من وراقبــة صحة التطبيق القــلتونى عــلى الواقعة كما صار اثباتها بالحــكم والا كان قــاصرا •

المكة:

وحيث أنه يبين من مطسالعة الحسكم الابتسدائي المؤيد لأسسيابه بالحكم المطمون نيسه انه انتصر على بيان واتمة الدعوى دون أن يورد مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي استخلص منها الادانسة ، مسانه مكون قاصرا ، ذلك بأن قسانون الإجسراءات الجنائية أوجب في السادة ٣١٠ منه في حسكم بالادانة أن يشتبل - فضلا - على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياتا تتحتق بسه اركان الجريمة والظروف التي وقعت نيها والادلة التي استظمت بنها المحكمة الادانسة حتى يتضح وجسه استدلاله بها وسسلامة مأخذها ، تبكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق التاتوني على الواقمة كما صار اثباتها بالحكم ، والا كان قاصرا . واذ كان ذلك ، وكان الصكم لم يبين وجسه استدلاله عسلى شوت الواقعية بعناصرها القانونيسة ولم يورد مضمون كل دليسل من أدلة الشوت التي استند اليها في ادانسة الطاعنين الاسر الذي بعجز هذه المحكمة عن مراقسة صحة تطبيق القسانون عسلى الواقعة كبسة صيار اثباتها بالحكم والتقرير براي في ثمان ما يثيره الطاعن من خطا في تطبيق التانون عانه يكون مضوبا بالتعثور الذي يتسع له وجسه الطعن وله الصداره على أوجسه الطعن المتعلق بمخالفة القانون لمنا تقسدم ، غاته بتمين نتض البحكم الطمون نيه والاحالة .

ا طعن رقيم ٢٠١٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٢٨١/٤/٨٨١)

قاعسستة رقم (١٥٣)

المِسدا :

حسكم الادائسة يجب أن يشتعل عسلى بيان الواقصة المستوجبة للمقوسة بيانا تتحقق به اركان الجريسة والظروف التى وقعت فيهسا والادلة التى استخاصت فيها الحسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى بتضمح وجهسة استدلالها بها وسسلامة ملفسدها تبكينا لحسكية التقض من مراقبسة صحة التطبيق القسادونى عسلى الواقعة كما صار اشاتها بالحسكم والاكان قساصرا •

الحكة:

وحيث أن القسانون قد أوجب في كل حسكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياتا نتحقق به آركان الجريمة والظروف التي وقعت نيها والادلة التي استظمت بنها المحكبة ثبوت وتوعها ووؤدى تلك الأدلة حتى ينضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ والا كان عاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحمكم المطعون نيه تد أغنل بيان واتعة الدعوى والظروف التي وتعت نبها واتنصر في بيان ذلك على القول ٥ وحيث ان واقعة الدعــوى تنحصر نيما هو أثبت بمحضر الضبط ... وحيث أن الجرائم المنسوبة الى المتهين قسد توافرت لها أركان انمقادها حسبها هي معرفسة في صحيح التسانون وثابتة في حق المتهمين ثبوتا كانيا مما ورد بمحضر ضبط الواقعة عسلى لمسان المجنى عليهما ومن التقسارير الطبيسة ومن عسدم دفسع المتهبين للتهبة عن نفسيهما بدفساع متبسول أو معتول . الأبسر الذي تعين معه انزال المقاب بالمتهمين ومقا لمواد الاتهام سالغة البيسان وعملا بالمسادة ٢/٣٠٤ أ.ج ٠٠٠٠ ، لمسا كان ذلك ، وكسانت مدونسات الحسكم على ما مملف بياته قد خلت من بيان واقعة الدعوى المستوجبة للمتوية ومؤدى الإطة التي استخلص منها الحسكم ثبسوت وتوعها من الطاءن واكتفى في بيان الدايل بالاحسالة الى محضر الضبط ولم بسورد مضمونه ولم يبين وجه أستدلاله به على ثبوت التهمة بغناسرها القسانينية كانة ؛ الأسبر الذي يعجز هذه المحسكمة عن مراتبة صحة تطبيق التاتون عنى الواتمة كيا مسار اثباتها بالمكم عانه يكون بشويسا بالتصور في النيان بنيا يعينه بنا يوجب تتشه .

(طعن رتم ۳۲۲۳ اسنة ۷۵ قر ـ جلسة ۱۹۸۸/۵/۳)

قاعبسدة رقم (١٥٤)

المسلحة :

حسكم الادائسة يجب أن يشتبل عسلى بيان الواقعة المستوجبة المقوسة بينا تتحق به اركان الجريسة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخاصت فيها المسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتفسح وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخسفها تبكينا لمسكمة المتفى بن مراقسة صحة التطبيق القسادوني عسلى الواقعة كما صار المتها بالحسكم والاكان قساصرا •

المكة:

لمساكان ذلك ، وكانت المسادة . ٣١ بسن تسانون الاجسراءات الحنائية قد لوجبت أن يشتبل كل حكم بالاداتية على بيان الواقعة السنوجيسة للمتوبة بيانا تتحتق به اركان الجريبة والظروف التي وثمت غيها ومؤدى الإدلة التي استخاصت منها المحكمة الادانة حتى ينضح وجه استدلاله مها وشالهة ملغذها تبكينا لمحكمة النقض من مراتبة تطبيق القسانون على الواقعة كما مسار اثباتها بالحسكم والا كان تساصرا 6 ولما كان الحكم المطمون فيه قد خلا من بيسان مؤدى أقسوال المجنى عليهم وعقود الايجار المصررة لهم التي تسسائد اليها في ادانسة الطاعن ، كما خسلا من بيان المبلغ الذي تقاضاه الطاعن من المستاجرين للتحتق من تحديد الغراسة المتنى بها والبلغ الذي حسكم بسداده الي صندوق تبويل الاسكان الاقتصادي بالحائظة مها بصم الحكم بالقصور في البيان ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القساتون على الواقعة كها صار اثباتها بالحكم والتقرير براى نيها بثيره الطاعن بأوجه الطعن م لمناكان ما تقييم ٤ قسان المنكم المطعون قيسه يكون معييا بها بيطله ويوجبه نقضمه والاهسألة مفير حابهمة الى بحث باتي أوجسه الطمرين

ا منعن رقم ١٩٨٠ لمسة الله أق ب حلسة ٥/٥ ١٩٨٨)

قاعبسنة رقم (١٥٥)

المسطا:

هنكم الادائمة يجب أن يشتقل عملى بيان الواقعة المستوجة المعوجة المعرجة المعرجة المعرجة المعرجة المعرجة المعرجة المعرجة المعرجة المعربة المعربة

المسكية:

لما كان ذلك ، وكان القسانون شبه أوجب في كل ضحم بالادانسة ان يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة المعتوية بيانا للتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت غيها والإدلمة التي استخامت المحكمة ثبوت وقوعها من المقهم وأن تلتزم بايراد بؤدى الادلة التي استخامت منها الادانسة حتى يتضع وجسه استدلالها بها وسلمة المسافة إلسافذ والاكان حكمها تأمرا ؛ ولما كان ما أورده الحسكم بيانا لواقعة الدعسوى جاء غلما ولا يبين منه بضمون النهم المسنده الى الطاعن غانه يسكون قامرا تقصورا يعيه ويوجب نتفسه والاحالة وذلك بفسير حساجة الى بحث الوجبة الأخسر في الدعوى الا أنه لا يغيد من نقض الحسكم المطمون غيبه لاتسه لم يكن طرفا في الخصومة الاستثنائية التي مسدر غيها ذلك الحسكم الم يكن طرفا في الخصومة الاستثنائية التي مسدر غيها ذلك الحسكم ومن ثم لم يكن له أصلاحق الطمون باله الره .

(طعن رقم ۱۹۸۸ لسنة ۸۵ ق ب جلسة ٥/٥/١٩٨٨).

قاعسستة رقم (١٥١)

الجسدا :

حسكم الادائسة يجب أن يشتبل عسلى بيان الوائمسة السنوجية المقرسة بيانا تتحقق به اركان الجريسة والظروف التي وقعت نبهسة والادلة التي استخاصت فيها المسكنة ثبوت وقوعها ويؤدي تلك الادلة: حتى يتفسع وجهسة استدلالها بها وسسكنة بالضياطة تبكينا كمسكنة والقض بن مراقبة صحة التطبيق القسانوني عسلي الواقعة كها صار المبانها بالحسكم والاكان قسامرا .

الحسكية:

وحيث ان القانون اوجب في كل حسكم بالإدانسة أن يشتبل عسلي بيان الواقعة المنوجبة للعقوسة بيانا تتعقق بسه اركان الجريسة والظروف التي وقعت نيها والأدلة التي استخلصت منها المسكبة شوت وتوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بهها وسلامة متخذها تمكينا لمصكمة النقض من مراقيسة تطبيق التساتون عسلى الواقعة كما صسار اثباتها في الحسكم والتسبيب المعتبر في هددا الصدد يجب أن يكون في بيان جلى مغصل بحيث يستطاع الوقوف عسلي حسوفات ما قضى بسه ، لما كان ذلك وكان الحسكم الابتدائي الذي عبنى الحسكم المطعون نيسه أسبابه ساقسد اقتصر في بيان واثبات وقوع الجسراتم الى الطاعن على قوله « وحيث ان القهية ثابتة في حق المتهم من الدليل المستمد مما اثبته محرر محضر ضبط الواتعة بمحضره المؤرخ في تاريخ الاتهام من أن المتهم ارتكب ما استد البه في وصف الاتهام من عدم حضوره لدنع التهمة بأى دغساع ومن ثم يتعين عقابة بمواد الاتهام عملا بالمسادة ٣٠٤ أ.ج ، ومن ثم لم يشستمل الحسكم على بيان الواقعسة المستوجبة للعقوبة واكتنى في بيان الطيل بالاحسالة الى محضر ضبيط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم بيين وجسه استدلاله بسه على تبسوت الجرائم التي دان الطاعن بها بعناصرها القانونية كانهة ، لما كان ما تقدم ، غان الحكم المطعون نيسه يكون قاصر البيان بما يعيبه ويوجب عتضه والاعادة بغير حلجة لبحث باتي أوجه الطمن .

(طعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٥٦ ق. ــ جلسة ٢٠/٥/١٩)

قاعـــدة رقم (۱۵۷)

البسطا:

هسكم الادائسة يجب ان يشتبل عسلى بيان الواقعسة المستوجبة للمقوسة بيقا تتحقق به اركان الجريسة والتاروف التي وقعت غيها والادلة التي استخلصت فيها المسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتفسح وجهسة استدلالها بها وسسلامة مافسنها تبكينا لمسكمة اللفقى من مراقبة صحة. التطبيق القسانوني عسلى الواقعة كبا صار اشاتها بالعسكم والا كان قساصرا -

الحكة :

لا كان ذلك وكسانت المادة . (٣ مسن قسانون الاجسراءات المبتهة قسد اوجبت ان يشتبل كل هسكم بالادانسة على بيان الواقعسة المستوجبة للمقوية بيانا واضحا بتحقق بسه اركان الجريبة والظسروف التى وقعت نيها والادلة التى استخلصت منها المحسكية ثبوت وقوعها من المنهم ويؤدى تلك الادلة حتى يتضبح وجسه استدلالها بها وسلامة على الواتمة كما صار اثباتها بالحكم والاكان الحكم تأصرا . لما كان ذلك ، وكان الحسكم حين دان الطاعن جساء خلوا مها يكشف عن وجه استشهاد المحسكة بالدايل الذي استنبطت عتيدتها في الدعوى وسدى نايده للواتمة كما اقتنست بها المحكمة عاتم يكون تأسرا ويتمين نتضه .

(طمن رقم ۱۱۳ أسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٥/٣١)

قاعمسدة رقم (١٥٨)

: المسطا

كل هكم بالادائلة يجب أن يشمع الى نعى القادون الذي حكم بمجبه وهو بيان جوهري التنفية قاعدة شرعية الجراثم والمقاب .

المكة:

وحيث أن المسادة ، ٣١ من تسانون الإجسراءات الجنائيسة نصت على أن كل حسكم بالادائسة يجب أن يشغير الى نص القسانون الذى حكم بعوجبه ، وهو بيان جوهرى التنفيته قاعدة شرعية الجرائم والعقساب . ولما كان الثابت أن الحسكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحسكم المطمون نيسه قسد خلا من ذكر نمي القسانون الذى انزل بموجبه المقلب عسلى القامن ، غسلته يكون بالقسانون الذى انزل بموجبه البطسلان أن يكون الحسكم الابتدائي قسد ألبيت بعجزه أتسه ينمين رد ادائته وعقبه يمن عليه أدام انسه لم ينصب حدا المناسات المناسات عدا المناسات المناسات عدام الما المناسات المناسا

من تلك المواد التى أخد بها والتى حته بالتجريم والمعسل . لما كان ما تقدم غسلته يتمين نقض الحكم المطمون غيسه والاحالة بغير حلجة الى بحث سائر أوجسه الطعن الاخرى .

(طعن رتم ٨٣٤٨ لسنة ٥٤ ق _ جلسة ٣١/٥/٨١١)

قاعسىدة رقم (١٥٩)

: المسجدا

حسكم الادائسة يجب ان يشتبل عسلى بيان الواقعة المستوجة للمقوسة بيانا التحويسة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت فيها الحسكمة ثبوت وقوعها وبؤدى تلك الادلة عنى يتضمح وجهسة استدلالها بها وسسلامة بالخسفها تبكينا المسكمة التقض من مراقبسة صحة التطبيق القساوني عسلى الواقعة كما صار الشاتها بالحسكم والا كان قساهرا و

المكة:

لما كان ذلك ، وكان تمانون الإجراءات الجنائيسة قسد أوجب في المادة . ٢١ منه أن يشتبل كل حسكم بالادانسة على بيان الواقعسة المستوجبة للمتوبة بياتا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التى وقعت غيها والادلة التى استخاصت منها المستكبة الادانة حتى ينضح وجسه أستدلالها بها وسلامة المساخد تبكينا لمحكمة النتفى من مراقبة صحة التطبيق القسانون رتم ٨٦ سنة ١٩٥٦ الخساص بالناجم والاكان تأصرا ، وكان من المقلب على جريمة استخراج المواد والخابات من المتلب والمحاجر قسد تمسد بدون ترخيص أو الشروع نيها أن يجمل منها جريمة من نوع خساص توامها العبث بتلك المناجم والمحاجر واستفلالها خنية ، وكانت مدونسات السكيات الجريمة عناصرها أو أنها وتفت عند مرحلة الشروع أو دون استكيات الجريمة عناصرها أو أنها وتفت عند مرحلة الشروع أو دون هذه المرحلة) مباينسع له وجسه الطمن ويمجز هذه المحكمة عن مراقبة منمة تطبيق القسانون على واتمة الدعوى كيا صسار البلتها في الحسكم ، غلقه يتمين نتين الحكم المطعون غيسه والاحالة .

(طعن رتم ۱۹۱۷ لسنة ۷ه ق ـ جلسة ۱۹۸۸/۱/۲)

قاعــــدة رقم (١٦٠)

المسطا:

حسكم الادائسة يجب أن يشتبل عسلى بيان الواقعسة المستوجة للمقوسة بيانا نتحقق به اركان الجريسة والظروف التي وقعت غيهسا والادلة التي استخلصت فيها المسكية ثبوت وقوعها ووؤدى تلك الادلة حتى يتفسح وجهسة استدلالها بها وسسلانة مافستها تبكينا المسكية الفقس من مراقبسة صحة التطبيق القسلوني عسلى الواقعة كما صار اثباتها بالمسكم والا كان قساصرا .

الحكة:

وحيث أن القسانون أوجب في كل حسكم بالإدائسة أن يشتبل على بيان الواقعة المنتوجبة للقصور بيانا نتحتق بسه أركان الجريمة والظروف التي وقعت نبهما والأطسة التي استخلصت بنهما المسكبة بشموت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجمه استدلالها بهما وسالبة مأخذها تبكينا لمسكية النقض بن واتمسة تطبيق التسانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صلر اثباتها في الحسكم . لما كان ذلك وكان الحكم الابتسدائي الذي اعتثق الحسكم المطمون نيسه أسبابه س تسد انتصر في بيان واثبات وتوع الجسريمة المسندة الى الطاعنة عسلى القول : ﴿ وحيث أن النهمة ثباتة قبل المنهم ثبوتا كانبيا طبقا للأدلة المسادية الثابتية بالأوراق وما اثره محسرر المعفر والذى تطبئن اليه المسكبة الأمسر الذي يتمين معه معاتبسة المتهم طبقا لمواد الاتهام وعبسلا بنص المسادة ٢/٣٠٤ أ.ج » دون أن يبين الحكم الواقعة المستوجبة للتصور أو يورد مؤدى الأدلة التي استظمل منها ثبوت الطمن هذه الواتمة ، مان الحسكم يكون معينا بالتصور في التسبيب ، ويستطيل هسذا العيب الي الحكم المطمون نبيه الذي اعتنق اسبابه ، لما كان ما تقدم ، فاته يتمين نقض الحكم المطمون نيسه والاعادة بغير حسلجة الى بحث بساتي أوحسه الطعن .

(طعن رتم ٢٣٦٤ لسفة ٥٦ ق _ بطسة ٢٤٦٤)

قاعسسة رقم (۱۹۱)

المسجاة:

حسكم الادائسة يجب ان يشتبل عسلى بيان الواقعة المستوجبة طلمقوسة بيانا تتحقق به اركان الجريسة والظروف التى وقست فيها والادلة التى استخلست فيها المسكمة ثبوت وقوعها ووؤدى تلك الادلة حتى ينفسح وجهسة استدلالها بها وسسلامة ملفسدها تمكينا المسكمة التقفى بن مراقبة صحة التطبيق القساتونى عسلى الواقعة كما صار ثنيتها بالمسكم والاكان قساصرا -

المسكية:

لما كمان ذلك ، وكمانت المادة ٢١٠ مسن قسانون الاجسراءات الجنائية قدد اوجبت في كل حكم بالادانية أن يشتبل على ميان الواقعة المنتوجية للعقوية بياتنا تتصقق به أركبان الجريهسة والظسروف التي وقعت نيها والأدلسة التي أسستخلصت منها المسكية ثبوت وتوعها من المنهم ومؤدى تلك الادلة حتى بتضبع وجسه استدلاله بها وسيلامة ملخذها تبكينا لمحكمة النقض بن مراتبة صحية التطبيق القسانوني على الواقعة كما مسار أثباتها في الحسكم والا كان شهامه ١ . كما انه بن المقسور أن ركن الخطأ هو العنصر المبيز في الجرائم غير العبدية وانسه يجب لسسالهة القفساء بالادانة في جريبة القنسل الخطأ . حسبها هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من قسانون العقوبات وأن بيين المحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببيه بسين الخطأ والتنسل بحيث لا يتصور وتوع القتل بغير هذا الخطسا ، لمسا كان ذلك ، وكان المسكم الابتدائي الذي أضد باسبابه الحسكم المطعون نبسه لم بيسبن واتمة الدعوى واكتنى في بيان الدليل بالاحالة الى معضر الشرطة والتقارير الطبية دون أن ببين مضبونها ووجمه الاستدلال بها على ثبوت النهمة بمناصرها القانونية كافة ، كما لم يبين كنه الخطأ الذي الذى وقسع من الطاعن وموقف المجنى عليها ومسلكها اثناء وقوع الحادث وأثر ذلك عسلى تيسلم رابطة السببية ، كما اغفل بيان اسابات الجني عليها وكيف أتهسا أدت ألى وثلثها من وأثم تقرير غنى ، نسأن العسكم

يكون معيبا بالتصحور بما يعيبه ويوجب نقضمه والاعادة دون حاجمة الى بحث بالتي أوجه الطعن -

(طعن رتم ۲۳۸۹ لسنة ۵۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱/۱۳)

قاعسندة رقم (۱۹۲)

المسعا :

همكم الادائمة يجب ان يشتبل عملى بيان الواقعة المسوجبة للمقومة بياتا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت غيها والادلة التي استخاصت فيها المسكمة ثبوت وقوعها ووؤدى تلك الادلة حتى يتفسح وجهمة استدلالها بها وسائلة مافسدها تمكينا لمسكمة المقض من مراقبة صحة التطبيق القسةوني عملى الواقعة كما صار اثباتها بالعسكم والا كان قماصرا •

الحكة:

لما كان ذلك ، وكانت المادة ، ٢١ سن تساتون الإجراءات البنائيسة تسد أوجبت أن يشتعل كل هسكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيئنا تتحقق بسه أركان الجريمة والظروف التي وتمت فيها ، والأدلة التي استخامت بنها المسكمة ثبوت وتوعها بن المنهم ، وأن يورد مؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجسه استذلاله بها وسسلامة المسكذذ ، وكان ما أورده العسكم المطمون فيسه بياتا لواقعة الدعسوى المسكذذ ، وكان ما أورده العسم ، وهي الركن المسادى لجريمة السبالماني التي دان الطاعنتين ، كما لم بيين الطريقة التي تحتقت بها الملائبة وهي ركن آخر في الجريمة وأقتصر في بيئة لأدلة الثبوت على الإحالة الى المضر رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٨١ ادارى أبو حساد بون ايراد مفسمونه وبيان وجبه استدلاله بسه على ثبوت التهمة في حق الطاعنين ، غلقه يكون معييا بالقصور مما يبطله ويوجب نقضه والإعادة بفسير حلجة الى يحث سائر أوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٩٥٩ لنسنة أنه ق ــ جلسة ١٩٨٨/١/١٣)

قاعسىدة رقم (١٩٣)

: المسجا

هسكم الادائسة يجب أن يشتبل عسلى بيان الواقعسة المستوجبة للمقوسة بيقا تتحقق به اركان الجريسة والظروف التى وقعت غيها والإداثة التى استخلصت فيها المسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الإداث متى يتفسح وجهسة استدلالها بها وسسلامة ماهسناها تبكينا لحسكية التقض بن مراقبسة صحة التطبيق القسقونى عسلى الواقعة كما صار اثبتها بالمسكم والا كان قساصرا •

الحكية:

لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية تد أوجب في المسادة ٢١٠ منه أن يشتمل كل حسكم بالإدانسة عسلي بيان الواقعة المستوجبة للمتوبة بياتا تتحتق به اركان الجريبة والظروف التي وقعت نيها والادلة التي استخاصت منها المصكمة الادانسة حتى بتضع وجسه استدلاله بها وسسلابة بأخذها تبكينا لمحكبة النتض بن براتبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كبا صار اثباتها بالحكم والا كان قامرا ٤ كبا أنه بن المترر أنه يجب اسسالية الحسكم بالإدانة في جريبة التتسل الخطأ أن يبين مضلا عن مؤدى الأدلة التي اعتبد عليها في ثبوت الواقعـة عنصر الخطأ المرتكب وان يورد الدليل عليه مردودا الى اصل ثابت في الأوراق ، ولمسا كان ما أورده الحكم في مدوناته لا يبين منسه عنصر الخطأ الذي وقسع من الطاعن نقد بات تناصرا تصورا لا يدرء منه ما تناهي اليه على لسسان الشاهد من أنه كان يسير بسرعة شديدة ما دام أن الحسكم لم يبين كيف كاتت السرعة الزائدة سببا في وقوع الحمادث ولم يستظهر موقف المجنى عليها ومسلكها اثناء وتوع العسادث ليتسنى بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع نبها الحادث على تلاني وتوعه واثر ذلك كله على تيلم أو عدم تيسلم ركثي الخطأ وروابطه السببية ، ومن ثم يتمين نتضه والاغلاة بغير حلجة الى بحث باتي اوجه الطعن .

(طَعن رقم ٢٦٩١ لسنة ٥٦ ق _ بلسة ١٩٨٨/١/١٨

قاعسسدة رقم (١٦٤)

: 12-43

هــكم الادائــة يجب أن يشتبل عسلى بيان الواقعــة المسنوجية للمقويــة بيانا تتحقق به أركان الجريهــة والظروف التي وقعت فيهــا والأدلة التى استخلصت فيها المــكمة ثبوت وقوعها وبؤدى تلك الادلة حتى يتفسح وجهــة استدلالها بها وســلاله ملخــذها تمكينا احسكه التقض من مراقبــة صحة التطبيق القسالونى عــلى الواقعة كما صار الناتها بالصــكم والا كان قــاصرا •

الحكية:

لما كسان ذلك ، وكسانت المسادة ٢١٠ مسن قسانون الاجسراءات الجنائيسة قسد أوجبت أن يشستمل كسل حسكم بالادائسة عسلى بيان الواقعة المستوجبة للعقويسة بيانا تتحقق بسه اركسان الجريمسة والظروف التي وقعت غيها ، والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المنهم ، ومؤدى تلك الادلة حتى ينضح وجسه استدلالها بهسا المتانوفي عسلي الواقعة كما مسار أثباتها بالحسكم ، والاكان قاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحسكم المطمون غيسه قسد اكتنى في بيان الواقعة لما ما كان ذلك ، وكان الحسكم المطمون غيسه قسد اكتنى في بيان الواقعة أستدلاله به على ثبوت الاتهام بعناصره القانونية كافة ، عائه يكون قاصر البيسان بما يوجب نقضسه والاعسادة دون حساجة الي بحث سسائر وجوه الطمن .

(طعن رتم ٥٤٤٧ لسنة ٥٦ ق _ حلسة ١٩٨٨/٦/١٥)

قاعـــدة رقم (١٦٥)

البسدا :

هـكم الادائمة يجب ان يشتبل عـلى بيان الواقعـة المستوجبة للمقوبـة بيقا تتحقل به اركان الجريمـة والقاروف التى وقعت فيهـا والادلة التي إستخلصت فيها الحـكمة ثبوت وقوعها ويؤدى علك الادلة حتى يتفسح وجهـة استدلالها بها وسـلاية ملفـذها تبكينا لحـكية القض من مراتب محمد التطبيق القسانوني عسلي الواقعة كما صار البانها بالمسكم والا كان قسامرا .

المسكية:

لما كان ذلك ، وكان قدانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المسادة . 17 منه أن يشتبل كل حكم بالادانسة على بيان الواتمسة المستوجبة المقوسة بياتا تتحقق به أركان الجسرية والظروف التي وقعت غيها والادلة التي استطاعت منها المسكمة الادانسة حتى يتضع وجب استدلاله بها وسساله ماخذها تبكينا لحكمة الادانسة من مراتبة مسحة التطبيق القانوني على الواتمة كما صسار اثباتها بالحكم والا كان قسامرا ، لما كان ذلك ، وكان الحسكم الطعون غيسه قسد اكتنى في بيان الدليل بالاحلة الي محضر ضبط الواقمة ولم يورد مضونه ولم بيين وجب استدلاله به عسلى ثبوت النهبة بمناصرها القانونية كانة ، لما كان ما تقسدم ، فسان الحكم يكون معييا بها يبطله ويوجب نقضسه كان ما تقسدم ، فسان الحكم يكون معييا بها يبطله ويوجب نقضسه والاحالة .

(طعن رقم ۲۲۳۳ لسنة ۵۱ ق سـ جلسة ۱۹۸۸/۲/۱۱) قاعبسدة رقم (۱۹۳)

: 12-41

حسكم الادائسة يجب أن يشتبل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للمقوسة بيقا تتحقق به اركان الجريسة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخاصت فيها المسكبة ثبوت وقوعها ويؤدى تلك الإدلة حتى يتفسح وجهسة استدلالها بها ومسالاة ملفشفا تبكينا لمسكبة المقض من مراقبسة صحة التطبيق القسانونى عسلى الواقعة كما صار الباتها بالمسكم والا كان قسامرا •

المبكية:

الما كان ذلك ، وكان تضاء بحكة النتض بستترا على ان الحكم بالادائسة يجب أن يشتبل على بيان الواتمة المستوجسة للمتوبة بيقا تتحقق بسه اركان الجريسة والظروف التي وتحت غيها والإدلسة التي استخلصت بنها الحكة شوت وقوعها من المتهم ، وكان من المترر انسه ينبغى الا يكون الحكم مشويا بلجيال أو أبهام مما يتصدر معه تسين مدى صحة الحكم من عسادة في التطبيق التاتوني على وأهمة الدعوى عود يكون كذلك كلها جاعت أسبابه مجهلة أو غابضة غيبا أثبتته أو غنته من وتسائع . لما كان ذلك الحسكم المطعون غيسه تسد خلص الى أن المتهم اعتدى على المجنى عليه بالفرب « بمنساك » دون أن يحسد أي من المتهين الثلاثة الذي أحدث تلك الاصلية بالجنى عليه وعما أذا كان هو الطاعن أو المتهين الآخرين قان الحسكم يكون متسوبا بالفهوض والاجهام والتصور مما يعيه ويوجب نقشه والاحالة وذلك بالنسبة للطاعن وحده دون المسكوم عليها في الدعوى لأنهبا ليسا طرفا في الخصوسة الاستثنائية التي عسدر غيها ذلك الحسكم ومن لم يكن لسه امسالا حق الطعن بالنتش لا يعتد اليه اثره .

(طعن رتم -} لمسئة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٦/١٦)

قاعسىدة رقم (١٦٧)

البيدا:

حسكم الادائسة يجب أن يشتبل عسلى بيان الواقعسة المستوجبة للعقوسة بها تتحقق به أركان الجريسة والظروف التى وقمت فيهسا حتى بنفست وجهسة استدلالها بها وسسلامة ملخسنها تبكينا لحسكية والادلة التى استخلصت فيها المسكمة ثبوت وقوعها وولادى تلك الادلة التقديم بن وراقيسة صحة التطبيق القسلونى عسلى الواقعة كما صار التها بالعسكم والا كان قساصرا .

الصكبة:

أسا كان ذلك وكاتت المسادة ٢١٠ من تسانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حسكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمتوبة بيئا تتحقق بسه أركان الجريبة والظروف التي وتعت نهيسا والادائية التي استخلصت بنها المسكمة الادائية حتى ينفسيع وجب يُستدلاها بها وسالية ملفذها تبكينا لمحكة النتفي من مراتبية التطبيق التقنوني على الواقعة كما مسار البانها بالحسكم والا كان تساهرا واد كان الحسكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون نيب قسد المحتمى الم في بيان الدليل بالاحقاله الى محضر ضبط الواقعة وأقوال الشهود ولم يورد مضمونها ولم بيين وجه استدلاله به على ثبوت التهبة بعناصرها التاتونية كلفة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق التاتون على الواقمة كما صار أثباتها بالحكم والتترير برأى نيما يثيره الطاعن بوجه الطعن نسان الحكم المطعون نيه يكون معيبا بالتصور في التسبيب بها يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٨٥ ق ... جلسة ١٩٨٨/٧/٢)

فاعسسدة رقم (١٦٨)

: 12---41

كل هـكم بالادائـة يجب أن يشير ألى نص القــاتون الذي حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجراثم والعقاب .

الحكية:

وحيث أن المسادة ٣١٠ من تسانون الاجسراءات الجنائيسة تغيى بسان كل حسكم بالادانسة يجب ان يشير الى نص القانون الذى حسكم بوجبه وهو بيان جوهرى اتنضه تأتون شرعية الجرائم والمقلب وكان الثابت أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسباب بالحكم المطمون نيسه قسد خلا كلاهما من بيان نص القانون الذى أنزل بموجبه المقلب على الطاعن كالاهما من بيان نلك أن يكون كلا الحكين تسد اشار الى مواد الانهام التي طلبت النيابة العلمة تطبيقها ما دام أنه لم يفصح عن أخذه بها بسل المتحر الحسكم الابتدائى على الاشارة الى تطبيق المسادة ٢٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية التى لا صلة لها بالتجريم والعقلب . لمساكان ذلك كان الحكم المطمون نبه يكون مشوبا بالبيلان مما يوجب نقضه والإحالة قالي بحث ماتي وجه الطمون .

(طعن رتم ٢٥٤٣ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٧/١٧)

قاعسسدة رقم (١٦٩)

البسطا:

هكم الادائسة يجب ان شقيل عسلى بيان الواقصة الستوجية للمقوصة بيانا تتحفق به أنكان الجريسة والطورف، التي وقعت فيها والادلة التى استطعت فيها المسكمة ثبوت وقوعها ووؤدي تلك الادلة حتى ينقسح وجهسة استدلالها بها وسسلامة ولخسنها توكينا المسكمة المقض من والقبسة صحة التطبيق القسلوني عسلى الواقعة كما صار انباتها بالمسكم والاكان قساصرا •

الحكمة:

وحيث أن المسادة ، ٣١٠ من تسانون الاجراءات الجنائية نصت على ان كل حسكم بالادانة يجب أن يشير الى نص التسانون الذى حكم بدوجبه وهو بيان جوهرى انتشته تاعدة شرعية الجرائم والعقاب ولمسا كان الثابت أن الحكم المطمون فيه تسد انشأ لنفسه أسبابا جديدة ولم يفصح عن أخذه بأسباب الحكم المستأنف و وقد خلا من ذكر نص القانون الذي حكم ببوجبه و غاته يكون بلطلا و ولا يعصمه من عيب هذا البطلان ما انبته بمجزه من معاتبة الطاعنة ببواد الاتهام ما دام أنسه لم يفصح عن تلك الماد التي الماد التي عن من على ما تقديم من نقضسه والإعادة بغير حلجة الى بحث سائر أوجبه الطمن الأخسرى .

(طعن رقم ۲۷۱۸ أسنة ٥٨ ق ــ جلسة ٥/ ١٩٨٨/٩)

قاعــــدة رقم (۱۷۰)

الجسدا:

حسكم الادائسة يجب أن يشغيل عسلى بيان الواقعسة المستوجبة للمقوسة بيانا تتحقق به أركان الجريسة والظروف التي وقعت فيهسا والادلة التي استخلصت فيها الحسكمة شوت وقرعها ويؤدى تلك الادلة حتى يتفسح وجهسة استدلالها بها وسسائمة ملفسفها تحكيا لمسكمة التنفي من مراقبسة صمعة التطبيق القساتوني عسلى الواقعة كما صار انبانها بالمسكم والا كان قساصرا •

المبكية:

لما كان ذلك ، وكانت المادة . ٢١ مس تسانون الاجسراءات الجنائية تسد اوجبت ان يشتيل كل حكم بالادائسة على بيان الواقمسة المستوجبة للمقوبة بياتا تتحقق بسه اركان الجربية والظروف التي وتمت تيها والأدلة التي المتخلصيت منها الحسكة الأدائسة حتى يتضح وجسه استدلاله بها وسلابة بلخذها تبكينا لمحكة النقض من مراقبسة صحسة النطبيق التانوني على الواقعة كما صلى أثباتها بالحكم والا كان قاصرا واذ كان الحكم المعلون نبسه قد أيد الحكم الابتدائي الأسبلية رغم أسسه خلا من بيان واقعة الدعسوى واكتنى في بيان الطيل بالإحالسة الى الأوراق ولم يورد محوى أقوال المجنى عليهم ومضبون النترير الطبي الموتع عليهم حتى يبين وجسه استدلاله بتلك الاحلة عسلى شوت التهسة بعناصرها المقانونية كانة) غانه يكون معيها بها يبطله ويوجب نقضه والإعادة بفسير حلجة الى بحث باتني الوجه الطعن ،

(طمن رتم ٢٧١٦ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ٥/٩/٨/١)

قاعـــدة رقم (۱۷۱)

: المسلم

يجب على كل حسكم مسادر بالادانسة أن يشير الى نعى القسانون الذي حكم بعوجبه والا كان باطلا ،

المسكنة:

وحيث أن المسادة ٣١٠ من تانون الاجسراءات الجنائية نصت على أن كل حسكم بالادانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والمعتاب ، لمسا كان خلك ، وكان الثابت أن الحسكم الابتدائي المؤيد لأسبلهه بالحسكم المطمون عبه قسد خلا من ذكر نص القانون الذي أنزل بموجبه المعتاب على الطاعن المنه يكون باطلا ولا يصحح هذا البطلان مسا أورده في أسبابه من أنسه يتمين محاتبة المنهم بمواد الاتهام ما دام أسسه لم يبين نص القانون الذي حسكم بموجبه ، ومن ثم قسان الحكم المطمون غيسه يكون ممينا بموجبه متضه والاعادة بغير حلجة لبحث باتني ما يثيره الطاعان في طمنه .

(طعن رقم ۱۹۸۸/۹/۱۲ لسنة ۵۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۹/۱۲)

قاعـــدة رقم (۱۷۲)

البيدا:

حسكم الادائسة يجب أن يشتبل عسلى بيان الواقمسة المنتوجبة للمقوبسة بيانا تتحقق به اركان الجريسة والظروف التي وقعت فجسة والافلة التى استفلست فيها المسكمة ثبوت وقوعها وبؤدى تلك الادلة. حتى يتفسح وجهسة استدلالها بها وسسلامة ملفسفها تبكيا المسكمة التقض من مراقب عسمة التطبيق القسانوني عسلى الواقعة كما صار اثباتها بالمسكم والا كان قساسرا م

المحكمة :

وحيث انسه لمَّما كانت المسادة ٢١٠ مسن قسانون الاجسراءات الجنائية قسد أوجبت أن يشتبل كل حسكم بالادانسة على بيان الواقعسة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق بسه أركان الجربمة والظروف التي وقعته نيها والادلة التي استخلصت منها الادانة يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق التانوني على الواقصة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . لمسا كان ذلك ، وكان البجد من مدونات الحكم في المعارضة الابتدائية الذي اعتنق الحكم المطعون ميه أسبابه من أنه لم يفصح عن أخذه بأسباب الحكم الابتدائي الممارض فيسه ٤ وخلت أسبابه من بيان الواقعة المستوجبة للمتوبة ، ومن أدلة الثبوت التي تام عليها تضاؤه ومؤدى كل منها ومن ثم نهو مشوب بالتصور في التسبيب ، وقسد استطال عدا العيب الى الحكم المطمون نيسه الذي اعتنق السبابه مما يعجز هذه المحكمة ... محكمة النتض الا عن تبين حتيتة الواقعة لامكان اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا عليها وأن تقسول كلبتها في السنان ما تثيره النيابة العابة في طعنها من دعسوي الخطا في تطبيق القانون، لما كان ما تقدم ، نسانه يتعمن نقض الحكم المطعون فيسه والإعادة .

(طمن رقم ۲۷۰۰ لسنة ۵۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱/۱۲):

قاعـــدة رقم (۱۷۳)

البحدا :

هسكم الادانة يجب أن يشستبل عسلى بيان الواقعة المستوجسة للعقوبة بيقا تتحقق بسه أركان الجريسة والظروف التي وقعت فيهسة والانقة التي استخلصت منها المتسكنة ثبوت ومومها وبؤدى تلك الاناتة حتى ينضح وجهة استدلالها بها ومسالمة بلخاها تبكينا العسكية التقض بن براقيسة صحة التطبيق القسانونى عسلى الواقعة كبا هسسار الثباتها بالحسكم والاكان قسامرا •

المحكية:

لسا كان ذلك وكانت المسادة . ٢١ من تسانون الإجراءات الجنقية
تسد اوجبت ان يشتبل كل حكم بالادانة على بيان الواتعة المستوجبة
للعقوية بيانا تتحقق بسه اركان الجريبة والظروف التى وقعت فيها والادلة
التى استخلصت بنها المسكبة الادانة حتى يتضبح وجه استدلالها بها
ومسالهة مأخذها تعكيا لمحكبة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على
المواقعة كما مسار اثباتها بالحسكم والا كان تسامرا واذ كان الحسكم
المطعون فيسه قد لكتفي في بيان الدليل بالإهالة على محضر ضبط الواتعة
ولم يورد حضونه ولم يبين وجبه استدلاله بسه عسلى ثبوت النهسة
بمناصرها القانونية كانة الاسر الذي يمجز المستكبة عن مراقبة صحة
نطبيق التسانون على الواتعة كما مسار اثباتها بالحسكم والتقرير براي
فيها يثيره الطاعن باوجه طعنه بها يوجه فقضسه والاهالة دون حساجة
فيها يثيره الطاعن باوجه الطعن .

(طمن رقم ٣٦٢٧ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٩/١٣)

قاعسسدة رقم (۱۷۶)

المسطا:

حسكم الاداتة يجب ان يشستمل عسلى بيان الواقعة المستوجبة المعقوبة بيانا التحقق بسه اركان الجريمسة والظروف التى وقعت فيهسا والائلة التى استخاصت منها المسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى نثك الادلة حتى ينضح وجهة استدلالها بها وسسائهة ملخذها تبكينا لمسكمة التقفى من مراقبة صحة التطبيق القسانونى عسلى الواقعة كما صسار التبلتها بالحسكم والاكان قسامرا ،

الحكبة:

وحيث أن القسانون أوجب في كل حسكم بالادانة أن يشتبل عسلي بيان أكواته المستوجة المطوية بها تقطق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت نيها والادلسة ألتي استخلصت بنها المسكمة ثبوت وقوعها من المتهم ووؤدى تلك الأدلسة حتى يتضح وجسة استدلالها بها وسالمة ماخسذها تبكينا لمسكمة النقض مسن مراقبسة تطبيق، القساتون تطبيقا صحيحا عسلى الواقعة كما مسلر اثباتها في الحسكم ، لمسا كان ذلك ، وكان الحسكم الابتدائي ساؤيد لاسسبله بالحسكم المطمون فيسه ساقت القتصر في بيان واثبات وقوع جريعة الشرب المسندة الى الطاعنين عسلى القول : « وحيث ان النبلة طلبت عقساب المتهم حسب القيسد والوصف الواردين بقرار الاتهام ، وحيث ان واقعة الدعوى تخلص فيسا نبين من مطالعة الأوراق أن المنهم أرتكب الواقعسة المسندة اليسه في وصف بن واقسع ما اثبته المجتى عليه مؤيدا بالتقرير الطبي ومن ثم يتمين عقلبه بمواد الاتهسام عملا ٢٢٠٠٤ ا.ح » ، ومن ثم لم يبين الحسكم الواقعة المستوجبة للمقوية ولم يورد مضمون الأدلة التي استخلص منها ثبسوت هذه الواقعة ، ويكون مشوبا بالقصسور في التسبيب الذي يستطيل الى الحسكم المطمون فيسه ويصيه بها يوجب نقضسه والامسادة بفير حاجة الى بحث ساقر أوجه الطمن .

(طعن رتم ٢٦٤٦ لسنة ٨٥ ق - جلسة ٢٦٨٨/٩/١٩)

قاعسدة رقم (١٧٥)

البسدان

هسكم الادانة يجب أن يشستهل عسلى بيان الواقعة المستوجسة المقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريسة والظروف التى وقعت غيها والادلة التى استخلصت بنها المسكمة ثبوت وقوعها ووؤدى تلك الادلة حتى ينضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ملفنعا تبكينا المسكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القساوني عسلى الواقعة كما صسار الثباتها بالمسكم والاكان تسلموا .

الحكية:

لما كان ذلك ، وكانت المادة . ٣١٠ من تاتون الاجراءات الجنائية تسد أوجبت أن يشتل كل حسكم بالادانسة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياتا للتحقق بعه أركان "جربية والظروف التي وقعت

نيها والأدلة التي استظمت منها المحكمة الادانة حتى يتضع وجمه استدلالها بها ومسلامة مأخذها تبكينا لمصكمة ألنتض من مراتبسة التطبيق التباتوني على الواتمية كما مسار اثباتها بالمكم والإكان عاصرا ، ومن المقسرر ايضا انسه يجب ايراد الأطسة التي تستند اليها المحسكمة وبيان مؤداها في حكمها بيانا كانيا غلا تسكني الاشسارة اليها بسل ينبغى سرد مضمون كل دليسل وذكر مؤداه بطريقة والتيسة مدن منها مدى تأبيده للواقعة كما اقتنعت بها المصكمة ومبلغ انسساته مع بساتي الاطلبة ، كما أن المراد بالتسبيب المعتبر تحديد الاساتيد والحجج المبنى عليها بوالمنتجة وهي لمه سواء من حيث الواتع او من حيث القانون ولكي يحتق الغرض يجب أن يكون في بيان جلى مغصل بحيث يستطاع الوتون عبلى مسوغات ما تضى بسه ، اما انراغ الحسكم في عبارة عامة معماه أو وضعه في صورة مجهلة غلا يحتق الغرض الذي تصده الشارع بن استيجاب تسبيب الاحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقيسة التطبيق القانوني على الواقعة كما مسار اثباتها في الحسكم . وإذ كان الحسكم المطعون نيسه لم يورد بيانا للواتمة المستوجبة للمتوبة على النحو الذي تطلبه القساتون اذ دانه رغم انه دان الطباعن طبقا للفترة الثالثة من المسادة ٢٤٣ من قسانون العقوبات مانه لم بيين ما اذا كان الضرب تسد حدث باستعمال ايسة اسلحسة او عصى او آلات او أدوات ، كما انسه استند في تضائه بالادانسة الى التقرير الطبي دون أن يورد مؤداه وبيين استدلاله بسه على ثبوت التهمة بمناصرها القانونية الامسر الذي يعجز هذه المحسكمة عن مراتبة صحة تطبيق القانون على الواتعسة كما صار اثباتها بالحسكم والتقرير براي نيما تثيره الطاعنة بوجسه الطعن ، فسان الحكم بكون معيبا بالتصور الذي له الصدارة على وجوب الطعن المتعلقة بمخالفة القانون بما يوجب تقضمه والاحالة دون حاجة الى بحث ما تثيره الطاعنة بوجه الطعن .

(ملمن رقم ، ٣٦٥ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٩/١٩)

قاعسندة رقم (۱۷۱)

العسما :

هسكم الاداقة يجب أن يشستيل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق بسم أركان الجريسة والظروف التي وقعت فيهسا والادلة التي استخلصت بنها المسكمة ثبوت وقوعها وبؤدى نثك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة بلخذها تبكينا المسكمة التقفي بن مراقبة صحة التطبيق القسانوني عسلى الواقعة كما صسار النباتها بالمسكم والاكان قساسرا 6

المكنة:

لما كان ذلك ، وكان المدادة ، ٣١ من تسانون الإجراءات الجنائية قدد أوجبت أن يشستمل كل حسكم بالادائسة عسلى بيسان الواقعسة المستوجبة للعقوبة بيقا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت نها والادائسة التي أستخلصت منها المسكمة الادائسة حتى يتضح وجسه استدلالها بها وسسلامة المساخة تمكينا لمسكمة النقض من مراقبة مسعة التطبيق القاتوني عسلى الواقعة كما مسار اثباتها في المسكم والا كان المسلم أ وكان الحكم المطمون فيسه لم يبين واقعة الدعوى ولا الظروف التي وقعت فيها واكتنى في بيسان الطيل بالاسسالة الى محضر الضبط وتحقيقات الشرطة والتقارير الطبية دون أن يورد مضمون كل منها ووجسة استدلاله بسه على ثبوت التهة بعناصرها القاتونية كافة ، فسلته يكون شربا بالقصسور الذي له المسدارة على أوجه الطمن المنطقة بمخالفة المسال رغابتها على تطبيق القسانون وهو ما يتسسع له وجه الطمن ، مما يعجز محكمة التقض من أعبال رغابتها على تطبيق القسانون تطبيقا عصيما على واقعة الدعوى وان تقول كلمتها في شائل ما نشره الطاعنة ، بما يوجب تقضه والاعادة .

(سَلَعَن رقم ١٥٦٤ لسنة ٥٨ ق سـ جلسة ١١/١٠/١٨٨١)

قاعسدة رقم (۱۷۷)

المسيدا :

حسكم الادانة يجب أن يشستيل عسلى بيان الواقعة المستوجسة التقوية بيانا تتحقق بسه اركان الجريمسة والقاروف التي وقعت فيهسا والاتلة التى استخاصت منها المصحبة ثبوت وتوعها ومؤدى تلك الاتلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسالانة ملخذها تمكينا لمصحبة القضم من مراقبة صحة التطبيق للقسائوني عسلى الواقعة كما صسار اثباتها يظهمهم والاكان قساصرا ٠ -

الحكة :

لما كان ذلك وكان تسانون الإجسراءات الجنائية قد اوجب في المستوجبة للمتوية بياتا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التي وقعت المستوجبة للمتوية بياتا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التي وقعت عبها والإناسة التي استخلصت منها المحسكية الادانسة حتى ينضح وجسة استدلاله بها وسللهة ماغذها تبكينا لمحكبة النقض من مراقبسة صحة التطبيق القسانوني على الواقعة كما صار الباتها بالحسكم والاكسان التطبيق القسانوني على الواقعة كما صار الباتها بالحسكم والاكسان الدليل بالإحال الي محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبسين طحة استدلاله بسه على ثبوت التهبة بمناصرها القانونية كانة مالما كان ما تقم يكن ما تقم فالإحالة بني وجبه المعن ،

(طعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ٥١/١٠/١٨)

قاعـــدة رقم (۱۷۸)

المسلاد :

حسكم الادانة يجب أن يشستبل عسلى بيان الواقعة المستوجسة للمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المسكمة شوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخذها تعكينا لمسكمة التقض من مراقبة صحة التطبيق القسادوني عسلى الواقعة كما صسار البلتها بالمسكم والاكان قساصرا •

المسكبة:

لما كان ذلك وكان تساتون الاجسراءات الجنائية تسد أوجبت في المسادة 11. منه أن يشتمل كل حكم بالاداتة على بيان الواقعة المستوجبة

للمتوبة بيانا تتحقق بسه لركان الجريبة والظروف التن وقعت فيها والادلة الني استخلست منها المحسكة الادانة حتى يتضح وجسة استدلاله بهه وسسالله ملخذها تعينا لمحكة النقض من مراتبة سمة التطبيق التلقيئي على الواتمة كيا مسلم الباتها بالحسكم والآكان تسلمرا ، لما كان ذلك وكان الحسكم المطعون فيسه تسد اكتنى في بيان الدليل بالاحافسة الى مجضر ضبط الواتمة ولم يورد مضبونه ولم بيين وجة استدلاله بسه على ثبوت النهبة بعناصرها القانونية كلة ، ولم يستظهر أن التجريف محل الاتهام لم يكن لاستعبال الاتربة في أغراض الزراعة أو تحسين محل الاتهام لم يكن لاستعبال الاتربة في أغراض الزراعة أو تحسين ما أوربته المسادة ما وربته المسادة ما الدربية المسادة ما الوربته المسادة على محمدة النقض عن مراتب صحة بطبيق القانون على الواتمة كما صار الباتها في الحكم .

(طعن رقم ١٤٦٥ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ١٩٨٨/١١/٢٥)

قاعـــدة رقم (۱۷۹)

البسما :

حسكم الاداتة يجب أن يشستها عسلى بجان الواقعة المستوجسة للعقوبة بيانا تتحقق بسه أركان الجريسة والظروف التي وقعت فيهسا والادلة التي استخاصت منها المصحفة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادالة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ملفنعا تبكينا المستكبة التشني من مراقبة صحة التطبيق القساوني عسلي الواقعة كما صسار اثباتها بالحسكم والاكان قسامرا ...

المسكبة:

وحيث أن المسادة ٣١٠ من تساتون الاجسراءات الجنائية نصت على أن كل حكم بالادائسة يجب أن يشير ألى نص القاتون الذي حسكم بموجبه ٤ وهو بيان جوهري واقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . ولمسا كان النابت أن الحسكم المطعون نيسه تسد خلا من ذكر نص القاتون الذي أنزل بموجب العقليد عسلي الطاعن عائمه يكون بلطلا ٤ ولا يصح حسفا البطلان ما أورده في السبابه عن أنسه يتمين القضاء بحيس المنهم وتغريبه

طبقا للقانون ما دائم أنه لم يبين نص التقون الذى حسكم بدوجيه ، كما أنسه لا يعصم المطعون فيسه من أن يعتد عيب هذا البطسلان أن يسكون قسد أنسلر في ديبلجته إلى مواد الاتهام التي طلبت النيابة العابة تطبيقها ما تام أنه لم يفسح عن أخذه بها ، لمسا كان ما تقدم ، غساته يتمين نقض الحسكم المطعون غيسه والاحالة بفسير حاجة إلى بحث مسائر أوجسه الطعن الأخسري .

(طعن رقم ١٤٦٦ لسنة ٥٨ ق سـ جلسة ٢٥/١٠/١٨٨)

قاعـــدة رقم (۱۸۰)

: [3____4]

حسكم الادانة يجب أن يشستها عسلى بيان الواقعة المستوجبسة للمقوبة بيانا تتحقق بسه أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيهسا والادلة التى استظممت بنها المسكنة ثبوت وقوعها وبؤدى نلك الادلة حتى يتضبح وجهة استدلالها بها وسسلامة بلختها تبكينا لمسكنة النغض من مراقبة صحة التطبيق القسانوني عسلى الواقعة كما صسار البنها بالمسكم والاكان قسامرا .

المسكبة:

لما كان ذلك ، وكان قانون الاجسراءات الجنائية قد أوجب في المادن . ٢١ منه في كل حكم بالادانة أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة المستوجبة المستوجبة المستوجبة المستوجبة الني استخلصت منها المسكمة الادانة حتى ينضح وجسة أمينا والانلسة التى استخلصت منها المسكمة الادانة حتى ينضح وجسة التطبيق التاتوني على الواقعة كما مسار اثباتها بالحسكم والاكسان التطبيق التاتوني على الواقعة كما مسار اثباتها بالحسكم والاكسان التي وقع عليها الحجز وتاريخه والتاريخ الذي حدد لاجراء البيع واكتنى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر الضبط ولم يورد مضمونه ولا وجسه استدلاله بسه على ثبوت النهية بعناصرها التاتونية كلفة ، فسانه يكون معييا بالقصور الذي يوجب نقضه والاعلاة بفي حاجة لبحث باتي

ا علمن رقم ١٧٥٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٨٨)

قاعبسدة رقم (١٨١)

السيدا :

حسكم الادانة يجب أن يشستبل عسلى بيان الواقعة المستوجبسة للمقوبة بيانا تتحقق بسه أركان الجريسة والظروف التى وقعت فيهسا والادلة التى استخلصت بنها المسكبة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلابة بلخذها نبكينا لمسكبة التقض من مراقبسة صحة التطبيق القسالونى عسلى الواقعة كبا صسار اثبتها بالحسكم والا كان قساصرا .

المحكية:

لما كان ذلك ، وكاتت المادة . ٢١ مسن تسانون الاجراءات الجنائية تبد اوجبت أن يشتبل كل حسكم بالادانسة على بيان الواقعسة المستوجبة للمتوبة بيانا انتحقق به أركان الجربية والظروف التى وتعت غيها والاطلة التى استخاصت منها المحكمة الادانسة حتى يتضع وجسة استدلاله بها وسلامة مأخذها تبكينا لمسكحة النقض من مراقبة صحة النظبيق القانوني على الواقعة كما مسار اثباتها بالحسكم والاكان مساصرا . لما كان ذلك ، وكان الحسكم المطمون نيسه لم يبنى واتمة الدعوى تسد اكتفي في بيان الدليل بالإحالة الى حضر ضبط واقوال محرر المحضر لم يورد مضبونها ولم يبسين وجسه استدلاله بهما على نبسوت المتمنى بمناصرها القانونية كلفة . لما كان ما تقسم بأن الحكم يكون مسيا بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه والإعادة .

(طعن رقم ٢٥١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٢٠٠٠ (١٩٨٨/١)

قاعـــدة رقم (۱۸۲)

: المسحدا

حسكم الادانة يجب ان يشستهل عسلى بيان الواقعة المستوجسة للمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريسة والظروف التى وقعت فيهسا والادلة التى استخلصت منها المحسكة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تبكينا الحسكة التغنى من مراقبة صحة التطبيق القساونى عسلى الواقعة كما عسمان البقها بالحسكم والاكان قسامرا .

الحسكية:

لمسا كان ذلك وكان بين من مطالعة الحكم الابتسدائي الذي أخسد العسكم المطعون نيسه بأسبابه انه قسد انتصر عسلى التول بسأن : « الواتعة تتحصل نيبا اثبته محرر المضر في محضره المؤرخ؟!/١/١/١ انسه ادار محسل بدون ترخيص . وإن التهمة غابتة قبل المتهم مما اثبته محرر المحضر في محضره ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام المطلوبة وكان قانون الإجسراءات الجنائيسة تسد اوجب في المسادة ٣١٠ منسه أن يشتهسل كل حسكم بالادانسة على بيان الواقعة المستوجبة للمتوبة بياتا تتحتق بسه أركان الجريبة والظروف التي دفعت نيها والادلة التي استخلست منها المحكمة الادانسة حتى يتضح وجه استدلاله مها وسببالهة ملخذها تبكينا لمحكمة النتض من مراتبسة صحة تطبيق القاتون على الواتعة كما صار أثباتها بالحسكم والاكان تساصرا ، واذكان الحسكم المطعون نيسه قسد أيد الحكم الابتدائي لأسبابه رغم انسه أورد وأتعة الدعسوي على نحو لا ببين منه نوع المحل موضوع الاتهام وما اذا كان ما يسرى عليسه احكام القانون ٥٣ لسنة ١٩٥٤ الذي الحسد الطاعن باحكابه واتتصر في بيان الدليل بالاحالة الى محضر الضبط رغم أته جاء على النحو المتقسدم بيانه دون أن يبين وجه أستدلاله به عسلي ثبوت القهمة بمناصرها القانونية غاته يكون مشوبا بالقصدور بما يبطله ويوجب نقضمه بغير حلجة الى بحث باتى أوجه الطمن ، ولمسا كان الطمن متدما لثاني مرة غاته يتمين تحديد جلسة لنظر الموضوع وذلك أعبالا لحسكم المسادة ٥٤ من قساتون حالات واجسراءات الطعن امام محسكية النقض المسادر بالقسانون رقم ٥٧ لسفة ١٩٧٩ .

(ملعن رقم ٣٣٧٢ لسنة ٥٧ ق -- جلسة ٢٠/١٠/١٨٨١)

قاعسدة رقم (۱۸۳)

المسطة:

هــكم الادانة يجب ان يشــنبل عــلى بيان الواقعة المستوجبــة كلمقوبة بيانا تتحقق بــه اركان الجريمــة والظروف التى وقعت فيهــا والاتاة التى استخطعت خها المسكنة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الاتاة حتى ينضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخذها تبكينا لمسكبة النقض من مراقبة صحة التطبيق القسانونى عسلى الواقعة كما مسسار اثباتها بالصكم والاكان تسلحم!

المكنة

لسا كان ذلك وكان القانون قدد اوجب في كل حسكم بالادائسة ان يشمل على بيبان الواقعة المستوجبة للمتوبسة مما يتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التي وقعت غيها والادلة التي استخاصت منها المحكمة شوت وقوعها من المتهم ووقدى تلك الادلسة حتى يتضع وجه اسبدلالها بها وسسالهة مأخذها و وكان من المترر أن ركن الخطأ هو العنصر الميز في الجرائم غير المعينة وأنه بجب لسبيلاهة القضاء بالادائسة في جريمة التسل الخطأ حسبها هي معرفة به في المسادة ٢٣٨ عقوبات سان بيبن الدسكم كنه الخطأ الذي وقسع من المتهم والذي أدى الي وقوع الحادث لما كان ذلك وكان الحسكم قسد خلص إلى ادائة الطاعن دون أن بيبن واتمة الدعوى وكينية وقوع الجادث وسلوك الطاعن اثناء القيادة وكيف أنه كان من شأن هذه القيادة تعريض الاسخاص والأسوال اللغطر ، ويورد الدليل على كل ذلك مردودا الى أمسل ثابت في الأوراق غان المحكم بكون معيسا بالقصسور منا يستوجب نتفسه والاسالة بغير حامسة الى بحث باتني أوجه الطعن .

(طعن رقم ٣٦٤٦ لسنة ٥٧ ق _ جلسة ١٩٨٨/١٠/٣٠)

قاعنشدة رقم (١٨٤)

المسمدان

هسكم الادانة يجب ان يشستمل عسلى بيان الواقعة المستوجبسة للمقوبة بيانا تحقق بسه اركان الجريمسة والظروف التى وقعت غيها والانفة التي استخلصت منها المحسكمة ثبوت وقوعها رمؤدى نلك الادانة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخذها نمكينا لمحسكمة النقض من مراقبسة صحة التطبيق القسانوني عسلى الواقعة كما صسار اثباتها بالحسكم والاكان قسامرا م

الميكية :

لمساكان ذلك ، وكانت المسادة ٢١٠ مسن قساتؤن الاجسراءات

المستوجبة المعتوبة بيانا تتحتق بسه أركان الجريمة والطروف التي المستوجبة المعتوبة بيانا تتحتق بسه أركان الجريمة والطروف التي وتحت نيها والاطلبة التي استخامت منها المسكمة الادائة حتى يتضع وجه استدلالها بها وسلامة ملفذها تعكينا لمسكمة النقض من مراتبة التطبيق القانوني على الواقعة كما مسلر اثباتها في الحسكم والا كان تساصرا وإذ كان المسكم الملمون نيسه تسد اكتنى في بيسان الدليل بالاحسالة إلى محضر الشرطة وأتوال المجنى عليه ولم يورد مضونها ولم بيين وجه استدلاله بهما على ثبوت النهبة بمناصرها التانونية كافسة ، فقله يكون معيبا بالقصسور سوهو ما يتسع له وجه الطعن سمها يوجب نقصه والاحسالة .

(طمن رقم ٣١٣ه لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ٥٧/١٠/١٨)

قاعـــدة رقم (١٨٥)

المِسما:

هسكم الادانة يجب ان يشستبل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريصة والظروف التى وقعت غيها والابلة التى استخلصت بنها المسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى نلك الادلة حتى يتضح وجهسة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تعكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القسلاوني عسلى الواقعة كما صسار اثبانها بالحسكم والاكان قساصرا •

المسكبة:

وحيث انسه لما كانت المسادة ٣١٠ مسن تسانون الاجسراءات الجنائية تسد اوجبت ان يشتبل كل حسكم بالادانسة على بيان الواقعسة المستوجبة للمقوبة بياتا تتحقق به اركان الجريبة والظروف التى وقعت غيها والأدلة التى استخامت منها المحسكية الادانسة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسسائية مأخذها تبكينا لمحكية التقض من مراقبة التطبيق التاتوني على الواقعة كيا مسار اثباتها في الحكم ، والا كان قسامرا ، وكان إلحكم الابتدائي الذي اعتقى أسباب الحكم المطمون غيسه بعد أن المسار الى وصف النيابة العلمسة للتهسة المتنتقة اللهسون غيسه بعد أن

استطرد من ذلك مباشرة الى ادائة الطاعن فى توله : «حيث ان التههة ثابتسة فى حق المتهم شوتسا كافيسا ، وحيث ان المتهم لم يدخسه الانهلم المستند اليسه بشسة دخسم او دخساع ، الاسسر الذى يتحسين مصسه عتابه طبقا لمواد الانهلم ومهلا بنمس المسادة ٢/٣٠٤ - - « دون ان يبين الواتصسة المستوجبسة للمتوبة والأدلسة التى اتابت عنيها المحكة تضاءها بالادائسة ، ضان الحسكم يكون معييا بالقصسور سد الذى لمه الصدارة على وجه الخطا فى تطبيق القسادون سد مها يوجب نتخسسة والاحسلة .

(طمن رتم ٥٣٥٤ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ٢٥/٨/١٠/١٠ ،

قاعـــدة رقم (۱۸۲)

الجسسدا :

كل حسكم مسلعر بالادافة يجب كن يشستبل على بيان الواقعسة المستوجبة المقوية بيانا تتحقق به اركان الجريبة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المسكمة الادانسة حتى يتضح وجهة استدلاله بها وسسلامة ملخذها تبكينا المسكمة التقض من مراقبسة سحة تطبيق القانون .

الحكية:

لما كان ذلك ، وكان تسانون الاجسراءات الجنائية تسد أوجب في المسادة . 17 منه أن يشتبل كل هسكم بالادانسة على بيان الواتصة المستوجبة للعقوبة بياتا تتحقق بسه أركان الجريمة والظروف التي وتعت نبها والادانسة حتى يتضح وجه نبها والادانسة التي استظمت بنها المسكبة الادانسة حتى يتضح وجه المتطبق التانوني مسلى الواقعة كيا مسار أثباتها بالحسكم والاكسان النظبيق التانوني مسلى الواقعة كيا مسار أثباتها بالحسكم والاكسان بأسباب الحكم الابتدائي رغم أنه خلا من بيان الواقعة المستوجبة للمتوبة بأسباب الحكم الابتدائي رغم أنه خلا من بيان الواقعة المستوجبة للمتوبة مضمونها ، ودون أن يبين وجه استدلاله بها على ثبوت النهية بمناصرها التانونية كلة ، نائه يكون معيا بها بيطله ويوحب نقضسه والاعادة بغير علجة الى بحث باتى أوجه اللملن .

(طعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٧٥ ق ــ جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٠

قاعـــدة رقم (۱۸۷)

البسدا:

من القرد أن القسانون لم يرسم شسكلا خاصاً يصوغ فيسه الحكم
 بيان الواقعة المستوجبة للمقوية والظروف التي وقعت فيها

المكية:

لما كان ذلك وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شمكلا. خاصا يصوغ نيسه الحكم بيان الواقعة المستوجبة والظروف التي وقعت نيها في كل عن مجسوع ما أورده الحمكم ، كبا هو المصال في الدعموي المطروحة ، كانيا لقنهم الواقعمة باركانها وظروفها حسبما استخاصتها المحكمة وتواقر به كانة الاركان القانونيسة للجريبةين اللتين دان الطاعن بهما كان ذلك محققا لحكم القسانون ويكون ما ينماه الطاعن على الصكم من القصور في غير محله .

(طعن رقم ٣٠٦٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١)

قاعبسدة رقم (۱۸۸)

البسطا:

حسكم الادانة يجب أن يشستها عسلى بيان الواقعة المستوجسة للمقوبة بيانا تتحقق بسه أركان الجريمسة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحسكة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضع وجهة استدلالها بها وسسالهة ملفظها تبكينا لمحسكة النقض من مراقبة صحة التطبيق القسادوني عسلى الواقعة كما صسار اثباتها بعلاسكم والاكان قسامها .

المحكية:

لما كان ذلك وكان القانون قدد اوجب في حديم الادانسة ان يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للمقوية بيانا تتحقق بده الركان الجريمة والظروف التي وقعت نيها والأدلئة التي استخلصت بنها الادائة حتى يتضبح وجه استدلاله بها وسلامة الملفذ ، وذلك في بيان بنمسل للوقوف على ما يمكن أن يستفاد بنها في مقلم الرد على الدنوع الجوهريسة والا كان شاهرا .

(طعن رقم ٣٠٩٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١/١٢/١٢٨١ ١

قاعسدة رقم (۱۸۹)

البسيدا :

من القرر ال القسانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيسه المكم بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة وللظروف التي وقعت فيها .

المكهة:

وحيث اتسه يبين من مطلعة الحكم المطمون فيسه أن با اثبتسه في مدوناته كاف لتفهم واقمة الدعوى وظروفها سد حسبنا تبينتها المسكمة وتتوافر بسه كافة الأركان القاتونية للجريمة التى دان الطساءن بها ، وكان من للقرر أن القاتون لم يرسم شسكلا خاصا يصوغ فيسه المسكم بيان الواقمة المستوجبة للمقوية والظروف التى وقعت فيها فيتى كان مجموع ما لورده الحكم سد كما هو الحال في الدعوى المطروحة سد كافيا في تفهم الواقعة باركاتها وظروفها حسبها استخاصتها المحكمة كان ذلك محتقا لحسكم القاتون ، ونعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد ،

(طعن رقم ١٥٥٥ لسنة ٧٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١)

قاعـــدة رقم (١٩٠)

المحدا :

هسكم الادانة يجب أن يشستبل عسلى بيان الواقعة المستوجسة للمقوبة بياةا تتحقق بسه اركان الجريسة والظروف التي وقعت فيها والذلة التي استفاصت منها المسكنة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة عنى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ملفذها تمكينا المسكبة التشف من مراقبة صحة التطبيق القساوني عسلى الواقعة كما صسار اثباتها بالمسكم والاكان قساصرا .

المكية:

لما كان قلك ، وكان القسانون تسد أوجب في كل حسكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمقوية بما تتحقق بسه اركان الجريمة والطريف التي وقعته فيها والادلة التي استخلصت منها الممكنة شوت وقوعها من المتهم ووؤدى تلك الادلسة حتى يتضح وجه استدلالها

بها وسيلابة ماضدها 6 وكان بن المترر أن ركن الخطب هو العنصر الميز في الجرائم غير العمدية وانه يجب لسلامة التضساء بالادانسة في حُربية الْقتل الخطأ _ حسبها هي معرفة بعه في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات أن ببين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورأبطسة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقسوع القتل بغير هذا الخطأ وكان الحكم المطعون فيسه قد خلص الى ادافة الطاعن استثنادا الى انه تساد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر دون أن يتخذ الحيطة والحسذر ولم يتبع القوانين واللوائح والأنظمة دون أن يبين الحكم كينية وقوع الحادث وسلوك الطاعن اثناء قيادته للسيارة ، وبيان الخطأ المسسوب للطاعن وعلاقة السببية وسدى توافرها أو انقطاعها ما بين الخطأ والنتيجة ، ويورد الدنيل على كل ذلك مردودا الى اصل ثابت في الأوراق كما لم بيين الحكم موقف المجنى عليه ومسلكه اثناء وقوع الحادث وأثر ذلك على قيسام رابطة السببية كما أغنل بيان اصابات المجنى عليسه وكيف أنها ادت الى وفاته من واقع تقرير فني باعتباره أن ذلك من الأمور الفنيسة البحتة نسأن الحكم معيبا بالتصدور مما يستوجب نقضه والإعدادة بغير حاجة الى بحث باتى أوجه الطعن .

البسدا :

حسكم الادالة يجب ان بشستهل عسلى بيان الواقعة المستوجبة المقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى نلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخذها تبكينا المحسكمة التقض من مراقبة صحة التطبيق القساوران عسلى الواقعة كما صسار اثباتها بالعسكم والاكان قساصرا ه

الحكة:

وحيث انسه بين من مطالعة الحسكم الابتسدائى المؤيد لاسسبابه بقحكم الملمون نيسه أن اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله « أن التهمة ثابتة ثبوتا كلفيا تطبش له المسكمة لادانته كما هو تأبت بمضر الضبط وبن عدم دفسع المتهم التهبة المسندة اليه بشة دفسع أو دفساع متبول ينال بن مسئوليته الجنائية وبن ثم يتمين ادانتسه » . ولمساكان وكانت المسادة ٢١٠ بن تسانون الإجسراءات الجنائيسة تسد اوجبت أن يشتبل كل حسكم بالادانسة على بيسان الواقعة المستوجبة للمتوبة بينانا تتحقق بسه أركان الجريمة والظروف التي وقعت غيها والادلسة التي وسسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة الإدانسة حتى يتضح وجبه استدلالها بهساعلى الواقعة كما صسار النبلتها بالحسكم والاكان قساصرا ، وإذا كان على الواقعة كما مسار النبلتها بالحسكم والاكان قساصرا ، وإذا كان غسط الواقعة ولم يورد مضمونه ، ولم يبين وجبه استدلاله بسه على شبط الواقعة ولم يورد مضمونه ، ولم يبين وجبه استدلاله بسه على بوت النبم بعناصرها كانة الإسر الذي يمجز هذه المحكمة عن براتبسة بناتها بالحكم ويكون مشوبا بالتصور الذي له الصدارة على وجوه الطمن المنملتة بخالفة التأثون بها بنعمن نقض الحكم المطمون غيه والاحالة دون بحث اوجه الطمن الأخرى ، ينمين نقض الحكم المطمون غيه والاحالة دون بحث اوجه الطمن الأخرى .

قاعـــدة رقم (۱۹۲)

البسدا:

حسكم الادانة يجب ان يشسقهل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريسة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها ومسالمة ملخذها نمكينا الحسكية التقض من مراقبة صحة التطبيق القسالونى عسلى الواقعة كما صسار اثباتها بالحسكم والاكان قساصرا .

المكبة:

لما كان ذلك ، وكساتت المسادة ٣١٠ مس قسانون الإجراءات المبنائيسة تسد أوجبت أن يشتبل كل حسكم بالادانة على ببان الواتمة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التى وتمت نبها والادلة التى استخلصت منها المسكمة الادلنة حتى ينضح وجسه استدلالها بها وسالامة مأخذها تبكينا لمسكمة النقش من مراقبة التطبيق

التاتونى على الواتمة كما مسار اثباتها بالحسكم والا كان تسامرا ، واذ كان الحكم المطعون ضده قسد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضبونه ولم يبين استدلاله به على ثبوت النهبتين ممناصرها القانونية كافة الأمر الذي يمجز هذه المحكمة من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالمحكم والتقرير براى نيبا يثيره الطاعن بوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فال الحكم المطعون عليه يكون معيبا بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه والاحسالة بغير حاجة الى حث أوجه الطعن المثارة من الطاعن .

(طعن رقم ٢٥٦٦ لسنة ٥٧ ق -- جلسة ١٩٨٨/١١/٨)

قاعـــدة رقم (۱۹۳)

: المسلة

حسكم الادانة يجب ان يشستها عسلى بيان الواقعة المستوجبة تلعقوبة بيقا تتحقق بسه اركان الجريصة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت بنها المسكنة ثبوت وقوعها ووؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسالية لمخذها تبكينا لمسكنة التقف من مراقبة صحة التطبيق القسانوني عسلى الواقعة كما مسار اشتها بالحسكم والاكان قسامرا .

المكية:

لما كان ذلك وكان القسانون قسد أوجب في كل حسكم بالاداسة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما يتحقق بسه أركان الجريمة والطروف التي وقعت نبها والأدلة التي استخاصت بنها المحكمة شبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسالامة ماخذها .

(طعن رقم ٣٩٦٢ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ١٩٨٨/١١/٨

قاعـــدة رقم (١٩٤)

البيدا:

حسكم الادانة يجب أن يشستهل عسلى بيان الواقعة الستوجيسة المتوبة بياتا تتحقق بسه أركان الجريسة والظروف التى وقعت فيهسا والادلة التى استخلصت بنها المسكمة ثبوت وقوعها ويؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة باخذها تبكينا المسكمة التقض بن مراقبة صحة التطبيق القسانوني عسلى الواقعة كما صسار البلتها بالمسكم والاكان قسامرا ا

المحكمة:

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجسراءات قد اوحبت أن يشتبل كل حكم بالإدائية على بيان الواقعية المستوجبية للمتربة بباتا تتحقق بسه أركان الحريبة والظروف التي وتعت فيها والأبلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المنهم ومؤدى تلك الادلسة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسالمة المساخذ والا كان الحكم تاصرا . وكان ما أجله الحسكم من مؤدى ما ورد في تقرير مأمورية ضرائب الاستهلاك. ومحضر الضبط لا يكفى بياتا لواتعسة الدعوى عسلى النحو الذي تطلبه القانون ، اذ انسه لا ينصح عن الظروف التي أحاطت بضبط تلك الشرائط الكاسيت وعددها وأساس احتساب الرسم المقضى بسه ، غضسلا عن. عدم استظهاره دور الطاعن بع المتهبين الثاني والثالث والذين انتنهم الزامه معهما بالتشابن بالرسم والتعويض ومن ثم نسان الحسكم المطعون فيسه بكون معيبا بالتصور الذي يعجز محسكمة النتش عن مراتبة صحة تطبيق القماتون على الواقعة كها صمار اثباتها بالحكم ، مما يتمين معه نقض الحكم المطعون غيسه والاحالة بغير حاجة لبحث بساتي أوجه الطعن ، إسا كان ما تقسم وكان وجه الطعن وأن أتعسل بالتهيين الآخرين في الدعوى الا أنهما لا ينبد ان من نتض الحكم المطعون نيسه لاتها لم يكونا طرفا في الخصومة الاستثنائية التي صدر فيها ذلك الحكم > ومن ثم لم يكن لهما أمسلا حق الطعن بالنقض نسلا يبتد اليهما اثره .

(طعن رتم ۱۹۳ لسنة ۸۸ ق ب جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۸

قاعـــدة رقم (١٩٥)

: المسلة

هــكم الاداقة يجب أن يشــنى عــلى بيان الواقعة المبتوجيـة ظلمقوبة بيقا تشحق بــه أركان الجريمــة والقاروف التى وقعت فيهــا والابلة التي استخاصت بنها المحــكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى ينضح وجهة استبلالها بها وســالابة ملخذها تبكينا احــكمة التقض من مراقبــة صحة التطبيق القــاتونى عــلى الواقعة كما صـــار البلتها بالحــكم والاكان شــلصرا .

المسكية:

وحنث أته لمينا كاتب المسادة . (٦ مسن قباتون الاجسراءات الحنائبة توجب في كل حكم بالإدانة أن يشتبل على بيان الواتعة الستوجبة اللمقوبة بها تتحقق بسه أركان الجريبة والظروف التي وقيت فيها والادلة التي استخلصت منها المعكمة الادانة حتى يتضح وجسه اسسندلاله بها وسللمة بأخذها تبكينا لحكية النتفي بن براتبة تطبيق التانين تطبيتا صحيحا على الواقعة التي صار اثباتها في الصكم والا كان تساصرا ... لمسا كان ذلك وكإن الحكم الابتدائي من المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه تسد اقتصر في بيان لواقعة الدموي عسلي ثوله « وحيث أنه سسؤال المتهم بمحضر ضبط الاستدلالات اعترف بما نسب البيه . وهيث أن التهم ثابتة تبل المتهم ثبوتا كانيا غيما جاء بمحضر الواقعة وفي اعترائه ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام وأعمالًا لنص المسادة ٢/٣٠٤ أ.ج » . دون أن بيين وأمَّمة الدعوى واكتفى في بيان الدليل بالأحالة إلى محتم ضبط الواتمة واعترف الطاعن ولم يورد مشبون هذا المحضر ولم يبين وحسه استدلاله به على ثبوت التهبة بعناسرها التسانونية كافة فانه يكون مشوبا مالتصور في التسبيب بما يوجب نقضه بفير حلجة الى بحث سالر أوجسه الطمن .

(طعن رقم ٢٩٩٢ نَسَنَةً ٧٠ ق ــ جلسة ١١/١١/١٨٨١)

قاعـــدة رقم (۱۹۲)

المسعا :

هسكم الادافة يجب أن يشستال عبلى بيان الواقعة السنوجسة للمقوية بيانا تتحقق به اركان الجريسة والظروف التي وقعت غيها والاللة التي استخاصت بنها المسكمة شوت وقوعها ويؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسالمة بالخذها تبكينا المسكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القساوني عسلي الواقعة كما صسار النباتها بالحسكم والاكان قساورا ،

الحسكية:

وبن حيث انه لما كانت المسادة ٢١٠ من تسانون الإجراءات الجنائية تمد لوجبت ان يشتبل كل حكم بالادانة عملى بيان الواتعة المستوجبة للعقوبة بياتا نتحقق به اركان الجربية والظروف التي وقعت غيها والأدلة التي استخاصت منها المحسكة الادانة حتى يتضع وجب استدلالها بها وسساله ماخذها تبكينا لحكة النقض من مراتبة صحة التطبيق التقوني على الواتعة كياصار اثباتها والا كان تساهرا ؛ وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم الملمون نيه قد أتلم قضائه بادائة الطاعن على توله « وحيث أن التهبة ثابتة في حق المنهم مما ورد بحضر الماشيط واكتمى في بيان الدليل بالأهلة الى محضر ضبط الواتمة ولم يورد مضونه ولم بيين وجب استدلاله به على شوت التهبة جماصرها التاتونية ، كلفة الأبر الذي يعجز محكمة النقض عن مراتبة صحة تطبيق التاتون على الواتمة كما صسار اثباتها في الحكم — غسان الحكم المطعون غيبه يكون تساصر البيان بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باتي اوجه الصان .

(لم ٢١٠٢ لسنة ٨٥ ق - جلسة ٢١٠٢ / ١٩٨٨ ٢

قامسنة رقم (۱۹۷)

المحسدا : -

حسكم الادانة يجِب أن يشستنل عسلى ببان الواقعة المستوجسة. المقوبة بيانا تتمثق بسه أركان الجريسة والظروف التي وقعت ضهسا والاطلة التى استخلصت منها المسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى نلك الاطلة حتى ينضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها تبكينا لحسكية النقض من مراقب ضحة التطبيق للقسلاوني عسلى الواقعة كما همسار اثباتها بالعسكم والاكان قساصرا .

الحكة:

لا كان ذلك وكانت المدادة . ٣١٥ من تسانون الاجراءات الهنائية قدد أوجبت أن يشتبل كل حكم بالادانسة على بيان الواقعة المستوجبة المعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريبة والظروف التى وقعت نيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجبه استدلالها بهما وسلامة مأخذها تبكينا لمحسكمة النقش من مراقبة التطبيق القسانوني على الواقعة كما صلر اثباتها بالحكم والا كان قسامرا وإذ كان الحكم والاتدائي المؤيد لاسبله بالحكم المطمون نيه قسد اكتنى في بيان الواقائع والتعليل عليها بالاحالة إلى الثابت بمحضر ضبط الواقعة وعدم دغع الاتهام بعناصره العانونية كانة الأمر الذي يعجز هذه المحسكمة عن مراقبة صحة نطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحسكم قان الحكم المطمون نيه يكون معيبا بالقصور الذي يبطله مما يتعين نقض الحكم المطمون نيه والإعادة دون حلجة إلى بحث ماتى أوجه الطعن .

(طعن رتم ۱۳۱۳ لسنة ۷ مق - جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۱۰) قاعــــدة وقم (۱۹۸)

البسدا:

حسكم الادانة يجب أن يشستهل عسلى بيان الواقعة المستوجسة للمقوبة بيانا تتخقق بسه اركان الجريسة والظروف التي وقعت غيها والأدلة التي استخلصت بنها المسكمة ثبوث وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة مأخذها تمكينا لمسكمة التقفي من مراقبة حمدة التطبيق القساوني عسلى الواقعة كما مسار البلها بالمسكم والاكان قساصرا.

الميكية:

ألما كان ذلك ، وكان القاتون تمد وحد و كل حدم بالإدائة ب

يشمتل على بيان الواقعة المستوجية للمتوية بها تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت نيها والأدلة التي استخاصت منها المحسكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماضدها .

البسطا:

حسكم الادانة يجب أن يشستهل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيقا تتحقق بسه أركان الجريصة والظروف التى وقعت غيها والادلة التى استخلصت منها المحسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسائهة ملخذها تمكينا لحسكمة التقض من مراقبة صحة القطبين القساتونى عسلى الواقعة كما صسار الثباتها بالحسكم والاكان قساصرا •

المسكية :

لما كان ذلك وكانت المسادة ٣١٠ من تأتون الاجسراءات الجنائية
تد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة
للمقوبة بيلتا تعقق به اركان الجريعة والظروف التي وقعت غيها والأدلسة
التي استخلصت بنها المحكمة الادانة حتى يتضح وجبه استدلاله بهسا
للمطبق المتانوني على الواقعة كا مسار أثباتها بالحسكم والاكسان
تسلمرا . لما كأن ذلك وكان الحكم المطمون غيسه لم بيين واقعة الدعوى
قسد اكتمى في بيان الطال بالإحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يسورد
مضبونه ولم بيين وجسه استدلاله بسه على ثبوت القهسة بعناصرها
التلونية كافة) فسائه يكون معيا بالقصور في التسبيب يبطله ويوجب
التلونية كافة) فسائه يكون معيا بالقصور في التسبيب يبطله ويوجب
انتضه والاعادة دون حاجة الى بحث باتي اوجه الطمن .

(طعن رقم ٣٠٨٦ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ٢٠٨٠/١١/٢٠)

قاعـــدة رقم (٢٠٠)

: المسطاة

حسكم الادانة يجب أن يشستمل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيقا تتحقق بسه أركان الجريسة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المسكمة ثبوت وقوعها ويؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسائهة ملخذها تبكيفا الحسكمة النقض من مراقبه صحة التطبيق القسانوني عسلى الواقعة كما مسار اثبلتها بالحسكم والاكان قساصرا .

الحكية:

لا كان ذلك ، وكانت المادة . ٢١٠ مسن تسانون الاجسراءات المبائية قد أوجبت أن يشتبل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المسنوجية للمقوية بيئا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وتحت فيها والادلة التى استخلصت بنها المسكية الادانية حتى يتضبح وجبه استدلالها القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والاكان تساصرا واذ كان المحكم المطمون فيه لم يبين واقعة الدعبوي واكتفى في بيان الدليسل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضبونه ولم يبسين وجبه استدلاله به على ثبوت النهيتين بمناصرهما القانونية كانة الأمر الذي يمجز هذه المسكمة عن مراقبة صحة النطبيق القانوني على الواقعة كما سار اثباتها بالحكم والتغرير براى فيها نثيره الطاعنة بوحه الطمن غانه يكون معيبا بالقصور في التسبيب بها يوجب نقضه والاعادة بالنسبة للتهيئين المسندين للطاعن لما بينهما من ارتباط دون حاجبة الى محث الطعن .

(طعن رقم ۲۲۷۴ لسنة ۷ه ق ــ جلسة ۲۹۸۸/۱۱/۲۰

قاعسسدة رقم (۲۰۱)

: المسبدا :

حسكم الادانة يجب أن يشستبل عسلى بيان الواقمة المستوجبسة المقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريبة والتشسروف التى وقمت فيهسا والادلة التى استخلصت بنها المسكية تبوت وتوعها وبؤدى تلك الادلة حتى يتضع وجهة استدلالها بها وسسلابة بافتعا تبكينا الحسكية التقفى بن مراقبة صحة التطبيق القساتونى عسلى الواقعسة كما بصار الثباتها بالحسكم والإكان قساميا .

المحكية:

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢١٠ من تسانون الاجسراءات الجنائية تحدد أوجبت أن يشتبل كل حكم بالادانة عسلى بيان الواتعسة المستوجبة للمتوبة بيئا نتحقق بسه أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ، والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى ينضح وجسه استدلالها بها وسلمة مأخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبسة التطبيق المتانوني عسلى الواقعة والاكان تسلمرا ، نسان الحكم المطمون فيه أذ لم ببين الواقعة وظروفها وادلة ثبوتها مشوبا بالتعسور الذي يبطله ويوجب نقضة والاعادة ، دون حلجة لبحث باتي أوجه الطمن .

(طعن رتم ۱۹۸۸/۱۱/۲۲ لسنة ٥٧ ق _ جلسة ٢١/١١/٢٢)

قاعبسدة رقم (۲۰۲)

السيدا :

من المترر ان القسانون لم يرسم شسكلا خاصسا يصسوغ نيسه العسكم الواقعة المستوجبة لمقوية والظروف التي وقعت نيها .

المحكمة:

لساكان ذلك ، وكان التانون لم يرسم شسكلا لو خطا يصوغ نيه الحسكم الواقعة المستوجبة المقوسة والظروف التى وقعت غيها ومتى كان مجموع ما أورده العسكم — كما هو الحال في الدعسوى المائلة — كلفيا في نتهم الواقعة باركاتها وظروفها حسبما استخاصتها الحسكة كان ذلك محققا لحكم القانون ، ومن ثم غان تعييب الحكم بقالة أنسه لم يبين واقعة الدعوى بيلنا كانيا لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من القرر أن الخطأ في الاستلا أهو الذي يقع غيما هو حؤثر في عقيدة المحكمة التي خاصت اليها ، وكان ما يثيره الطاعن خطأ المحكمة التحسل بدوناته أن

الضابط اعسد كبينا لضبط الواقعة من حسلاته الثابت من الأوراق من أتسه أعد كبيئين لهذا الغرض ، قسلته بغرض مسحة ذلك ، فقد ورد بشأن موضوع لم يكن توام جوهر الواتمة التي اعتنتها الحسكم ولم يكن وله أثر في منطقة وسلامة استدلاله على مقارفة الطاعن للجريمة التي دانه بها ومن ثم تضحي دعوى الخطأ في الاستاد غير متبولة .

(طعن رقم ٢٧٧١ لسنة ٨٥ ق ــ جلسة ٢٢/١١/١٨١)

قاعـــدة رقم (۲۰۳)

المسبدان

حكم الادائسة _ ما يجب أن يشتبل عليه •

المحكية :

لا كان ذلك ، وكان ذكر النهبة في الحسكم الاسستئنافي بصورة مخالفة كلية لتلك التي تشي الحسكم الابتدائي بادانة الطاعن عنها رغم اعتناق الحكم الأول لاسباب الحكم الثاني دون أن ينشيء لننسه أسبابا بحيدة تتفق مع النهبة التي أوردها بجمله من جهسة خاليا من بيسان الاسباب المستوجبة للمتوبة ويوقع من جهسة آخرى اللبس الشسديد في حديقة الأعمال التي عامتيت الحسكية الطاعن عليها ويكشف عن اختلاط صورة الواتمة في ذهنها وعدم احاطتها بها وهو ما يتنافي مع ما أوجبه الشسارع في المسادة . ٢١ من تانون الاجسراءات الجنائية من تسبيب الاحسكام الجنائية ومن أن يشتبل كل حكم بالادانسة على بيان الواتمة المستوجبة للمتوبة بيانا كافيا تتحقق بسه اركان الجريبة والظروف التي استظمت منها المحكمة ثبوت وقوعها من النهم .

(ظمن رقم ۱۹۸۸/۱۱/۲۳ ف ــ جلسة ۲۳/۱۱/۸۸۸۱)

قاعبسدة رقم (٢٠٤)

المسبدا:

هيم الادانة يجب أن يشستهل عسلى بيان الواقعة الستوجسة المعقوبة بيانا تتعقق بسه اركان الجريبة والقسروك الذي وقمت فيهسا

والانلة التى استخلصت بنها الحكمة ثبوت وقوعها وبؤدى نلك الإبلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة بلخذها تبكينا لمسكمة التقفي جن مراقبة صحة التطبيق القسادوني عسلى الواقعسة كيا صار اثباتها بالحسكم والاكان قساصراً •

المحكية:

لسا كان ذلك ، وكان القانون تسد اوجب في كل حسكم بالادانسة ال بين الواقعة المستوجبة المقتوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التي وقعت غيهة والأطلة التي استخلمت منها الادانسة على يتضبح وجسه استدلالها بها وسالهة المساخذ والا كان حكيها قاصرا ، وكان الحكم المطمون غيسه تسد خلا من بيان واقعة الدعوى وظرونها ، كما عول في الادانة على تخفق الضبط وتقرير الخبير ، دون أن يورد بؤدى خلك المحضر وماهيه تقرير الخبير ووجه استدلاله بهما ، كما لا بيين منه في يتين ما أذا كانت الأرضي التي جرى تجريفها ونقل الاتربة منها أرضا الطعن ويحجز مجكبة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا الطعن واتحة الدعوى كما حسار اثباتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما حسار اثباتها على تطبيق القانون تطبيقا

(طعن رقم ، ٣٧٠ لسنة ٥٧ ق _ جلسة ١٩٨٨/١١/٢٤)

قاعتـــدة رقم (٢٠٥)

هسكم الادانة يجب أن يشستها عسلى بيان الواقعة المستوجسة المعقوبة بيانا تتحقق سبه اركان الجريبة والظسروف التى وقعت عيها والادانة التي الدسكة بنوبت وقوعها ووقدى تلك الادانة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة واخذها تمكنا الحسكية النفض من مراقبة صحة التطبيق القسقوني عسلى الواقعة كما صار اثباتها بالحسكم والاكان قساميا .

المحكية:

لما كان ذلك ، وكاتت المسادة . ٣١ مسن تساتون الإجسراءات الجنائية تسد الوجهت أن يشتبل كل حسكم بالادانة على بيان الواتهة

المستوجبة المقوية بياتا نتحقق به اركان الجريبة والقاروف التي وقعت كنها والادلة التي استخلص بنها الحكم الاذانة حتى يتضح وجب استدلاله بها وسسلامة باخذه تبكينا لمخكمة النقض من مراقبة التطبيق التانوتي على الواتمة كما صسار اثباتها في الحكم والا كان قاصرا ، وكان الحسكم المطعون نبيه قسد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى التحتيقات ولم يورد مضمونها ولم بيين وجه استدلاله بها على ثبوت التهبتين بعناسرها القانونية كافة ، غسانه يكون معيبا بالقصور بها يوجب نقضه والاحالة . لما كان ما نقدم وكان وجه الطعن وأن أتصل بالمنهم الآخسر في الدعوى الا أنه لا يغيد من نقض الحكم المطعون نبيه لأنه لم يكن طرفا في الخصومة الاستثنائية التي صدر نبها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن له امسلا حق التلفي بالتقض علا يهتد اليه الرد .

(طعن رتم ١٨٨٥ لمنة ٥٧ ق - جلسة ١١١/١١/١٨)

قاعندة رقم (۲۰۱)

المسبدا:

هسكم الادانة يجب ان يشستهل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريبة والظسروف التى وقعت فيهسا والادلة التى استخلصت بنها المسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة عتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ماخذها نمكينا الحسكمة التقض من مراقبة صحة التطبيق القساونى عسلى الواقعسة كما صار اثباتها بالحسكم والاكان قساصرا .

المحكية:

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ مسن قسانون الاجسراءات الجنائية قسد أوجبت أن يشتبل كل حسكم بالادانسة عسلى ببان الواقعة المستوجبة للمتوبة بيئنا تتحقق بسه أركان الجريمة والثاروف التى وقعت غيها والادلة التى استخلصت منها المسكمة الادانسة حتى يتضبح وجسه استدلالها بها وسسالية ماخذها تبكينا لمحكية النتض من مراتبسة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما جسار إثباتها في الحكم والا كان قاصرا .

حضر شبط الواقعة ولم بورد مضونه ولم بيين وجه استدلاله ب على ثبوت النهبة بعناصرها التانونية كانة الأسر الذي يعجز هذه الحسكية حتى مراتبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صسار اثباتها في الحكم ، ماته يكون معينا بالقصور بما يوجب نقضه والإعادة بدون حلجة الى بحث باش أوجه الطعن .

(طمن رقم ٢٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧)

ا قاعسنة رقم (۲۰۷)

المسيدا :

حسكم الاداقة يجب أن يشستهل عسلى بيان الواقعة المستوجبسة المقوبة بيانا تتعقق بسه اركان الجريمة والظسروف التى وقعت غيها والادلة التى استخلصت منها الحسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخذها تبكينا الحسكمة المتقض من مراقبة صحة التطبيق القسادرا والاكان قساصرا والاكان قساصرا و

المحكية:

لما كان ذلك ، وكان من المترر أن الحكم العسادر بالادانسة يجه أن يشتيل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياتا واضحا تتحقق بسه أركان الجريبة والظروف التى وقعت غيها والأدلة التى استظامته بنها المحسكة ثبوت وقوعها من المنهم وبؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجسه استدلاله وسالمة باخذها تمكينا لمحكمة النتض من مراقبة صحة التطبيق المتاتوني على الواقعة كما مسار النباتها بالحكم والا كان قاصراً ، وكان الحكم المطمون غيسه قسد خلا من بيان واقعة الدعوى وأقتصر في بياته قدلة اللبوت على الاهلة الى محضر جمع الاستدلالات دون ايراد بضمونه غاته يكون معينا بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باتي ما يثرى المراقبة الله بحث

(طمن رقم ۲۸۲ لسنة ۸۵ ق ــ يجليسة ۲۲/۱۱/۲۷)

قاعسسدة رقم (۲۰۸)

المسيدا:

حسكم الادانة يجب ان يشستمل عسلى بيان الواقعة المستوجسة للمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريبة والظسروف التى وقمت فيهسا والادلة التى استخلصت منها المحسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى نثلك الادلة حتى ينضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخذها تمكينا لمحسكمة النقض من مراقبسة صحة التطبيق القساونى عسلى الواقعسة كما صار اثباتها بالحسكم والاكان قساصرا •

المحكية:

لما كان ذلك ، وكانت المادة . ٣١ من قسانون الإجراءات قد أوجبت أن يشتبل كل حكم بالادانة على بيان الواتمة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلسة التي استخلصت منها المحسكة الادانسة حتى يتضح وجبه استدلاله بها وسلامة ماخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراتبة صحة تطبيق التانون على الواقعة كما صار البانها بالحكم والا كان قاصرا ، وكان البين من مطالعة الحكم المطمون فيسه أنه خسلا من بيان الواقعة التي دان الطاعن بهسا الحكم المطمون فيسه أنه خسلامن منها ادانة المطاعن ، مانه يكون مهميا بالقصور بها يوجب نقضه والإعادة بغير حساجة الي بحث بساتي أوجه الطعن .

(طمن رقم ٧٣٢ه لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧)

قاعسسدة رقم (٢٠٩)

المسبدا :

حسكم الادانة يجب أن يشستهل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والاللة التى استخلصت منها المحسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى ينضح وجهة استدلالها بها وسسائهة ملخذها تبكينا لمحسكمة القضى من مراقبة صحة التطبيق القساديني عسلى الواقعسة كما صار اثباتها بالمحسكم والاكان قسامرا •

السحكية:

لسا كان ذلك . وكان تساتون الإجسراءات الجنائيسة قد أوجب في السادة . ٢٦ منه أن يشتقل كل حسكم بالادانسية على بيان الواقعسة المستوجية للمستوجة بيانا التحقق به أركان الجريبة والظروف التي وقعته فيها والآدلة التي استطاعت بنها المحكمة الادانة حتى يتضع وجه استدلاله بنها وسلامة مأخذها تبكينا لمحسكمة النقض من مراقبسة مسحة التطبيق التاتوني على الواقعة كما صلر البأتها بالحكم والا كان تاصرا ، لما كان ذلك وكان الحسكم المطمون فيسه لم بيين واقعة الدعوى واكتني في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضونه ولم بين وجسه استدلاله بسه على ثبوت التهمة بمناصرها التاتونية كانة ، فسان الحكم يكون معيا بما يبطله ويوجب نقضه والإهالة دون هاجة الى بحث باتي يكون معيا بما يبطله ويوجب نقضه والإهالة دون هاجة الى بحث باتي

(طعن رقم ۷۳۷ه لسنة ۷ه ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۲۷)

قاعــــدة رقم (۲۱۰)

: المسلاا

حسكم الاداقة يجب أن يشستبل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق بسه أركان الجريبة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت بنها المسكية ثبوت وقوعها وبؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة بلفذها تبكينا لمسكية النقض من مراقبة صحة التطبيق القساوني عسلى الواقعسة كما صار اثباتها بالمسكم والا كان قسامرا ،

المحكية:

ومن حيث أنسه لما كانت المادة ٣١٠ من تسانون الاجسراءات البنائيسة تسد أوجبت أن يشتمل كل حسكم بالادانة عسلى بيان الواقعة المستوجبة المقوبة بيانا تتحقق بسه أركان الجريمة والظروف التي وقعت نيها والاداسة التي استخاصت منها المحكمة الادانة جتى يتضمع وجسه استدلالها بها ومسالية ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحسة النطبيق القسانوني على الواقعة كما صار أثباتها بالحكم والاكان تاصر! س

وكان الحسكم المطعون نيسه قسد اقتصر على قوله : « وحيث ان النهبة ثليتة في جلتب المتهم — إلطاعن — بن أقوال شاهد الواقعة المقدم والذي تطيئن اليها المسكهة نيها يتمين معه الغاء الحكم المستأنف ومعاتبة المتهم طبقاً لمواد الاحالة على الوجسه المبين بالمنطوق عبسلا بالمسادتين 1874 / 1814 . ج » غاته يكون قساسر البيان بما يوجب نقضسه والاعادة دون حلجة الى بحث بسائتي أوجه الطعن ،

(طعن رتم ۲۲۷ه لسنة ۵۷ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۲۹)

قاعىسىدة رقم (٢١١)

البيدا:

حسكم الاداقة يجب ان يشستهل عسلى بيان الواقعة المستوجسة للمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريبة والتلسروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت بنها المسكبة ثبوت وقوعها وبؤدى تلك الادلة حتى ينضح وجهة استدلالها بها وسسلابة باخذها تبكينا لمسكبة التقض من براقبة صحة التطبيق القسانوني عسلى الواقعسة كما صار اثباتها بالمسكم والاكان قسامرا .

المحكة:

لما كان ذلك ، وكانت المادة . ٢١ مسن تانون الاجسراءات الجنائية تعد أوجبت أن يشنبل كل حسكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمتوبة بيئنا تتحقق بعد أركان الجربية والظروف التي وقعت تيما والاطة التي استخلصت منها المحكمة الادانسة حتى يتضح وجب المستدلالها بها وسلامة ماخذها تبكينا لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القلتوني على الواقعة كما مسلر اثباتها بالحسكم والا كان تسامرا . ولذ كان الحكم الملعون غيسه تسد خلا من بيان واقعة الدعوى ولم يورد حضون ثدلة الثبوت التي عول عليها في تضائد ووجه استدلاله بها على مثبوت النهة بعناصرها القانونية كانة الاسر الذي بمجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القساتون على الواقعة كتا صسار اثباتها

بالحكم والتترير براى نيها يثيره الطاعن بوجه الطعن نسان الحسكم المطعون نيه يكون معيا بالتصور في التسبيب بها يوجب نقضه والإعادة بغير هلجة لبحث باتني أوجه النقش .

(طعن رتم ۲۹۱ه لسنة ۷ه ق ـ جلسة ۲۹/۱۱/۲۹ ؛

قامستة رقم (٢١٢)

: البسطا

حسكم الادانة يجب ان يشستهل عسلى بيان الواقعة المستوجسة. للمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريعة والقسروف التى وقعت فيهسة والادلة التى استخلصت بنها المسكهة شوت وقوعها وبؤدى تلكه الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة بلخذها تبكينا المسكمة التقض بن مراقبة صحة التطبيق القساوني عسلى الواقعسة كما صار الباتها بالمسكم والاكان قساصرا .

الحكية:

لما كان ذلك وكان القانون رتم ١٠١ لسسنة ١٩٧١ المدنى وين الطاعن بوجبه قد نص على ان الركن المادى في الجريسة هو انشاء البناء وقد خالا الحكم المطعون فيه بين بيان ها الركن من الركن الحريمة باسناده الى مقارفة مدلولا عليه بيا بثبته في حقه طبقا الركن الدريمة باسناده الى مقارفة مدلولا عليه بيا بثبته في حقه طبقا لما الوجبته المادة ١٩٥٠م تقانون الإجراءات الجنائية في كل حكم بالادانة على وقوعها مين نسبت اليه ، متى كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيه اذ لم بورد الواقمة والخلة الثبوت التي يقوم قضاؤه عليها ويؤدى كل منها في بيان كك يكشف عن مدى تأييده واقمة الدعوى ساخاته بيكون مشويا بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطمن المتعلقة بمخالفة القانون مسيق على تطبيق التاتون تطبيقا صحيحا على واقعه الدعوى وأن تقول كليفها في تلن ما بثيره الطاعن بوجه الطمن ، لما كان ما تقدم غاته بتعين نقض في والمعون فيه والاحمالة .

الطعن رقم ٢٦٨٩ لسنة ٦٥ق - جلسة ٢١٨١/١٨٨١ إ

قاعسىدة رقم (۲۱۲)

المسيدا:

يجب كل حكم بالاداقة أن يشير الى نص القانون الذى حكم ببوجيه ... بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والمقاب ... مخالفة ذلك السرة .

السحكية:

وحيث أن المسادة ٢١٠ مسن تسانون الاجسراءات الجنائيسة نصت على أن كل حكم بالادانة يجب أن يشير إلى نص التسانون الذى حسكم بعوجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته تاعدة شرعية الجرائم والمتسلب . ولمساكن الثابت أن الحسكم المستئنف سالمسادر في المعارضسة الابتدائية والمؤيد لاسبله بالحكم المطمون نيسه تسد انشا لنفسه اسبابا جديدة ، ولم ياخذ باسباب الحكم الفيلي المعارض نيه ، وتسد اغنسل ذكر نص التانون الذي حسكم بهوجبه ، فاته يكون بلطلا ، ويستظل جذا البطلان إلى الحكم المطمون نيه ويعيبه بها يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة إلى بحث باتى لوجه اللحق .

(طعن رقم ٢٩٩١ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ٢٩٨١/١٢/١١)

قامسندة رقم (٢١٤)

المسبدا:

حسكم الاداقة يجب لن يشستبل عسلى بيان الواقعة المستوجبة المقوبة بيقا تتحقق بسه اركان الجريبة والظسروف التي وقعت فيها والادلة التي استخاصت بنها المسكبة ثبوت وقوعها وبؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة باخذها تبكينا الحسكية التقض من مراقبة صحة التطبيق القساوني عسلى الواقعسة كما صار اثباتها بالحسكم والاكان قسامرا و

: المحكنة

لما كان ذلك وكان القسانون قسد أوجب في كل حسكم بالاداسة أن يشستهل عسلى بيسان الواقعسة المستوجبة للمتوسة بيانا كانيا تتحسق بسه أركسان الجسرية والظسرية التي وقعت نيمسا والادانة حتى يتضع وجب استدلالها بها وسسلامة الساخذ والا كان حكمها السامرا وكان من المترد ان التحدث عن نية السرقة شرط لازم اسحة الحكم بالادانة في جريمة السرقة حتى كانت هذه النية بحل شك في الواقعة المطروحة أو كان المتهم يجادل في تيلها الديب وكان ما أورده الحكم المطون فيه بينا الواقعة الدعوى جاء غايضا ولا يبين منه أركان الجريبة المسندة الى الطاعن غضلا عن أنه عول لقوال المجنى عليها وشاهدة الواقعة دون أن يورد مضمونها ومؤداها حتى يكشف عن وجه استشسهاد المحكمة بهذه الادابة التي استنبطت منها معتدها في الدعدوى مما يعم حكمها بالقصور في التسبيب فالله يكون معينا بما يبطله ويوجب نقضله والزمت بغير حلجة الى بحث بلتى أوجه اللمن .

(طعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥٨ ق ــ جلسةُ ٢٠٦٢/١١/١١)

قاعبسنة رقم (٢١٥)

المسيدان.

حسكم الادانة بجب أن يشستهل عسلي بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريعة والنظروف التي وقعت فيها والادانة التي استخاصت بنها المحسكية ثبوت وقوعها وبؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخذها نبكينا الحسكية التقض من مراقبة صحة التطبيق القسانوني عسلى الواقعة كما صار اثباتها بالحسكم والا كان قسامرا •

المسجكية:

لما كان ذلك وكانت ألمادة . ٣١ من تانون الاجراءات الجنائية تحد أوجب أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواتمة المستوجبة للمتوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وتمت تيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضبح وجمه استدلالها بها وسلامة ملخذها تعكينا لمحكمة النتفي من مراتبة التطبيق التانوني على الواتمة كما حمال اثباتها في الحسكم والا كان تسامرا واذ كان على الواتمة كما على الأيد لاسبابه بالحسكم المطمون فيه قدد اكتبى في بيان الدليل بالأهالة الى معضر ضبط الواتفة ولم يؤرد مضمونة ولم بيين

وجه استدلاله بع على ثبوت النهبة بمناصرها التانونية كانة الأسر الذي يمجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما مسلم اثباتها في العسكم والتقرير براى نبما ينسيره الطاعن بوجسه الطعن مما يعيسه بالقصور ويوجب نقضه والاعسالة تون هاجسة لبحث بساتي أوجسه الطعن ،

(طعن رتم ۲۹۸۱ لسنة ۷ه ق ـ جلسة ۱۹۸۸/۱۲/۱۳)

قاعسسدة رقم (٢١٦)

: المستدا

حسكم الاداقة يجب أن يشسخهل عسلى بيان الواقعة المستوجبسة للمقوبة بيانا تتحقق بسه أركان الجريبة والظسروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخذها تمكينا لمسكمة التقض من مراقبة صحة التطبيق القساوني عسلى الواقعسة كما صار اثباتها مالمسكم والاكان قساصرا .

المحكية:

لسا كان ذلك وكان القسانون قسد أوجب في كل حسكم بالادانسة ان يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للمقويسة بياباً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت عبها والادلة التي استخاصت بنها المحكة بثوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بليراد مؤدى الادلة التي استخاصت منها الادانسة حتى يتضع وجه استدلالها بها وسسلامة مأخذها والا كان قساصرا ، وكان الخنكم المطعون فيسه لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التي يقرم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده لواقعة الدعوى غاته يكون مشويا بالقصور في التصبيب مما يعيه ويوجب لنقضة والاصاحة عون حاجة اليبحث باتي أرجه الطعن .

(طمن رقم ٨٤ .٦ لسنة ٨٥ ق سـ بطسة ١٩٨٨/١٢/١٥)

قاعسدة رقم (۲۱۷)

المسيدا :

حسكم الادانة يجب أن يشستيل عسلى بيان الواقعة المستوجبسة للمقوية بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظسروف التي وقعت فيهسا والاداة التي استخاصت منها المسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الاداة حتى يتضح وجهة استدلالها با وسسلامة ملخذها تمكينا لمسكمة النقض من مراقبة عمدة التطبيق القاساوني عسلى الواقعسة كما صار اثباتها بلكسكم والاكان قساصرا •

المحكية:

لساكان ذلك وكانت المسادة . ٣١ من تسانون الاجسراءات الجنائية
تسد اوجبت أن يشتبل كل هسكم بالادانة عسلى بيان الواقعة المستوجبة
للمقوسة ببنا بتحتق بسه اركان الجربية والظروف التى وقعت غيهسا
والأدلة التى استخاصت بنها المسكبة الادانة حتى يتضع وجه استدلالها
بها وسسلابة مأخذها تبكينا لمسكبة النتفى من مراقبة التطبيق التانوني
على الواقعة كما مسار الباتها بالحكم والا كان تساسرا واذ كان المسكم
الابتدائي المؤيد لأسبله بالحكم الملعون فيسه لم يورد مضبون السوال
الشهود ولم يبين وجه استدلاله بها على شوت النهبة بمناسرها التانونية
الشهود ولم يبين وجه استدلاله بها على شوت النهبة بمناسرها التانونية
كانة الأمر الذي يكون محه الحسكم معيبا بالتصور في التسبيب بها يعيبه
ويوجب نقضه والاحالة بغير حلجة الى بحث باتى اوحه الطحن.

(نَعْمَ رَسِم ١٩٧٤ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ٢٠/١٢ (١٩٨٨)

قاعسسدة رقم (۲۱۸)

: المسيدا

هسكم الادلقة يجب أن بشستيل عسلى بيان الواقعة المستوجسة المقوبة بيقا تتحقق بسه أركان الجريبة والظسروف التى وقعت فيهسا والادلة التى استفاصت بنها المسكمة ثبوت وتوعها وطردى نلك الادلة هتى ينضح وجهة استدلالها بها وسسائهة باخذها تبكينا المسكمة التشش من مراقبة صحة التطبيق القسقوني عسلى الواقعسة كما صار الالتها بالمسكم والاكان قساصرا .

المحكة:

لما كان ذلك وكانت المادة ٢١٠ من تانون الاجسراءات الجنالية تقدد أوجبت أن يشتمل كل حسكم بالادانسة على بيان الواقعة المستوجبة بالمعتوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريهة والظروف التى وقعت نيها والادلة التى استخلصت المحكمة منها الادانسة حتى يتضح وجسه استدلاله بها التى استخلصت المحكمة انتشى من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما مسار اثباتها في الحكم والا كان تساصرا . لما كان ذلك وكان الصحكم الابتدائي المؤيد الأسبابه بالحكم المطعون نيسه تسد اكتنى في بيان الواقعة بالاحالة على محضر الضبط وورقة الشبك وأعسادة البنك هون أن يورد مضمون أي منها ومؤداه ووجه استدلاله به على نبوت التهمة بعناصرها القانونية في حق المتهم كما أغنل بحث أسر رصيد الطاعن في مبارات مجملة مجهلة غساته يكون معيبا في التسبيب بما يوجب نقضه والاسادة .

(طعن رقم ٣٠٥٧ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ٢٢/٢٢/١٩٨٨)

قاعبسدة رقم (۲۱۹)

: اعسسلا

حسكم الادانة يجب أن يشستبل عسلى بيان الواقعة المستوجسة المعقوبة بيقا تتحقق بسه اركان الجريبة والظسروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت بفها المصكبة ثبوت وقوعها ومؤدى نلك الادلة حتى ينضح وجهة استدلالها بها وسسائهة لمخذها تبكينا المسكبة التفنى من مراقبسة صحة التطبيق القساوني عسلى الواقعسة كما صار اثباتها بالحسكم والا كان قساصرا .

المحكية:

وحيث ان التاكون أوجب في كل حكم بالادائهة أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياتا تتحقق به أركان الجربة والطروف التي وقمت نبها المحكمة ثبوت وقوعها من المنهم وبؤدي تلك الأدلة حتى ينضح وجه استدلالها بها وسلامة بأخذها

تبكينا لمحكمة النقض من مراتبة تطبيق القاتون نطبيقا صحيحا . لما كان

ذلك ، وكان الحسكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيسه قسد
التصر في بيان واثبات وقوع الجريبة المسندة الى الطاعن على القسول
«حيث أن واقعة الدعوى تظمى فيها تبين من مطلعة الأوراق أن المتهم
ارتكب الواقعة المسندة اليسه في وصف الاتهام ، وحيث أنه منى كان
ذلك عان التهمة ثابقة تبسل المتهم ثبوتا كانيا بن واقسع ما أثبته محسرر
المحضر وبن ثم يتعسين عقله عسلا ببواد الاتهام ١٧/٣٠٤ أ.ج عسلا
المستوجبة للعقوبة ولم يورد مؤدى الادلة التي استظمى منها ثبوت هذه
الواقعة ، الأسر الذي يكون معيا بالتصور في النسبيب وهسو
سا يستطيل إلى الحكم المطعون فيسه ويعيه بما يوجب نقضسه والاعادة
سا يستطيل إلى الحكم المطعون فيسه ويعيه بما يوجب نقضسه والاعادة
سا يستطيل إلى الحكم المطعون فيسه ويعيه بما يوجب نقضسه والاعادة
بغير حاجة إلى بحث بسائي أوجه الطعن .

(طعن رقم ٣٦٣ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٥ ٤

قاعسىدة رقم (۲۲۰)

المسيدا :

حسكم الادانة يجب أن يشستبل عسلى بيان الواقعة المستوجسة للعقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخاصت منها الحسكمة ثبوت وقوعها ويؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخذها تبكينا الحسكمة التقض من براقسة صحة التطبيق القساوني عسلى الواقعسة كما صار الباتها بالحسكم والاكان قساصرا .

المحكية:

لسا كان ذلك ، وكان تسانون الإحسراءات الجنائية تسد اوجب في السادة ، ٢٦ منه أن يشتبل كل حسكم بالادانسة على بيان الواقعسة المستوجبة للمقوية بياتا تتحتق بسه اركان الجريبة والظروف التى وتعت نبه والادلسة التى استخاصت بنها المسكية الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسسلامة ماخذها تبكينا لمحكة النتفر من مراتبسة صحة التطبيق التانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحسكم والاكان تلصرا ،

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - الدى اخذ باسباب الحسكم المستأنف - لم يبين الواقعة المستوجبة للعقوبه واكتفى فى بيان الدليسل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله بسه على ثبوت التهنة بعناصرها التاتونية كانه غائسه يكون مشوبا بعيب القصور فى التسبيب ، لما كان ما تقسدم ، فسان يتمين نقض الحسكم المطعون فيسه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رتم ٨٦٩ لسنة ٨٥ ق _ جلسة ١٩٨٨/١١/١٨)

قاعسسدة رقم (۲۲۱)

المستدا :

حسكم الادانة يجب ان يشستبل عسلى بيان الواقعة المستوجسة المقوبة بيانا تتعقق بسه اركان الجريبة والظسروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحسكية ثبوت وقوعها وبؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسالهة ملخذها تبكينا لمحسكية التشفى من مراقبة صحة التطبيق القسادونى عسلى الواقعسة كما صار اثباتها بالحسكم والا كان قسامرا .

المحكية:

لما كان ذلك و وكسانت السادة ٣٠٠ من قسانون الاجسراهات الجنائية قسد أوجبت أن يشتمل كل حسكم بالادائسة على بيان الواقعسة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق به أركان الجربمه والظروف التي وقعت فيها والادلسة التي استظمت منها المصكمة الادائة حتى يتنسح وجسه الستدلالها بها وسلمة ملخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبسة التطبيق القانوني على الواقعسة كما مسلم الباتها مالحسكم والا كان قساصرا عواذ كان الحسكم المطعون غيسه لم يبين الواقعة المستوجبة للمقوبة واكتفى في بيان الدليل بالاحسانة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونة في بيان كلف يكون معبا بالتصور بيان كلف يكثمنه عن مدى تأييده لتلك "واقعة غانه يكون معبا بالتصور منا يوجب تقضة والاعلامة غير حلحة ألى حد سائر الوحة الطعن

ا طعن رقم ۱۹۸۹ استه ۱۱۸۸ مراتی الطبیلی و ۱۹۸۸ ۱۹۸۸

قاعىسىدة رقم (۲۲۲)

: المسبدا

حسكم الادانة يجب أن يشستبل عسلى بيان الواقعة المستوجبة المقوية بيقا نتحقق بسه اركان الجريبة والقسروف التى وقعت غيها والادانة التى استخلصت بنها المسكبة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادانة حتى ينضح وجهة استدلالها بها وسسلابة بلخذها نبكينا المسكبة التقض من مراقبة مسحة التطبيق القسةونى عسلى الواقعسة كما صار اثباتها بالمسكم والا كان قساصرا .

المحكية :

لا كان ذلك ، وكان التاتون تسد اوجب في كل حسكم بالادانسة البحرية والظروف التي وقمت نبها والادلة التي استظمت منها المحكبة والظروف التي وقمت نبها والادلة التي استظمت منها المحكبة نبوت وقومها من المتهم ، وان تلتزم بابراء مؤدى الادلسة التي استظمت منها الادانسة حتى يتضح وجبه استدلالها بها وسللهة الماخذ ، والا كان تامرا ، وكان الحسكم المطمون نبسه أذ دان الطاعن بجريعة التبديد لم بيين واتمسة الدعوى واكتنى في بيان الدليل بالاحسكام الي محضر الضبط دون أن يورد مضمونه المحضر درجسة استدلاله به عملى بوجب نقضه والاحسالة وذلك بفسير حساجة الى بحث أوجبه الطمن بوجب نقضه والاحسالة وذلك بفسير حساجة الى بحث أوجبه الطمن

(طُعن رقم ٦٣٨ لسنة ٥٨ ق _ جلسة ٢٥/١٢/١٨١)

قاعستة رقم (٢٢٣)

المسبدا :

حسكم الاداقة يجب أن يشستهل عسلى بيان الواقعة الستوجسة للعقرية يبلغا يتحقق بسد اركان الجويمة والطسروف التى وقعت غيهما والادلة التى استخلصت بنها الحسكية ثبوت وقوعها ويؤدى تلك الادلة حتى يتضع وجهة استدلالها بها وسسائهة ملفذها تبكيفا لحسكية النقض من مراقبــة صحة التطبيق القسانونى عسلى الواقمــة كما صار اثباتها بالعسكم والاكان قسامرا •

المحكية:

لما كان ذلك وكسانت المادة . ٢١ مسن تسانون الاجسراءات الجنائيسة تسد أوجبت أن يشتبل كل حسكم بالادائسة على بيان الواقعة المستوجبة للمتوبة بيانا تنعقق بسه لركان الجريبة والظروف التى وقعت غيها والادلة التى استظلمت بنها المحسكية الادائسة حتى ينضح وجسه التعليق القانوني على الواقعة كيا مسلر اثباتها في الحسكم ، والا كان المسلم ، والا كان تساسرا ، واذ كان الجكم الملمون غيسه لم يبين واقعة الدعوى واكتنى في بيان الدليل بالاحسالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد بضمونه ولم يبين وجسه استدلاله بسه على ثبوت التهية بعناصرها التسانونية كانة عن ثم يكون معينا بالتصور في التسبيب مما يعينه ويوجب نقضسه والاعادة بغير حلجة الى بحث أوجه الملمن الأخرى .

(طعن رقم ٤٧٢٥ لسنة ٥٨ ق ... جلسة ١٩٨٩/١/١

قاعستة رقم (٢٢٤)

: المسيدا

حكم الادانة يجب ان يشستبل عسلى نس القسانون الذي حسكم بموجبه وهو بيان جوهزي التضته قاعدة شرعية الجرائم والمقاب .

السحكية :

حيث أن المسادة ٣١٠ سن تسانون الاجسراءات الجنائيسة نصت على أن كل حسكم بجب أن يشتقل على نص التاتون الذي حسكم بجوجه وهو بيان جوهري انتضته شرمية الجرائم والمتاب ، لمساكان ذلك وكان كلا الحكين الابتدائي والمطمون نيسه الذي أبده تسد خلا من ذكر نص التاتون الذي أتزل بحوجهه المتاب على المتاعنين مسال الحكم المطمون

عيسه يكون باطلا ولا يتنحبه من خلك أشارته الى مواد الاتهسام ما دام لم ينمسع عن أخذه بها ولا يستح البطالان تسعل اللحكم آنه يتفين معاتبة المتهم بالقانون ، ما دام لم ينصبح عن نص التانون ألذي حسكم بموجبه . ومن ثم يتمين تقضسه والاحسالة دون حساجة الى بحث سائر أوجسه الطعن .

(طمن رقم ۱۱۱۸ لسنة ٨٥ ق _ جلسة ١٩٨٩/١/٣)

قاصسته رقم (۲۲۵۰)

السيدا:

هسكم الاداقة يجب أن يشسنبل عسلى بيان الواقعة السنوجيسة المعقوبة بيقاً تتحقق بسه أركان الجريبة والظروف التي وقعت نبيسا والانقة التي السكمة تبوت وقوعها ومؤدى تلك الانكة عنى يتضع وجهة استدلالها بها وسسلامة ملفذها تبكينا العسكمة التقفي من مراقبية همحة التطبيق القساوني عسلى الواقعية كما صار الثباتها بالدسكم والاكل قساهرا .

المحكية:

لسا كان ذلك ، وكانت المسادة ، ٢١ من تسانون الإجراءات الجنائية
قسد لوجبت ان يشتبل كل حسكم بالادانسة على بيان الواقعة المستوجبة
للمتوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والإدلة
والادلة التي استخاصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتمم وأن يلترم
بايراد مؤدى كل دليل من الادلة التي استندت اليها المستحبة في الادانسة
حتى يتفسع وجه استدلالها بها وسسلامة مأخذها من الأوراق والا كان
الحكم قسامرا سواذ كسان الحسكم قسد خلا كلية من بيان واقعسة
الدعوى نفسلا عن أنه وقد عول عسلي محضر ضبط الواقمة وأعتراف
الماعن نسلته لم يورد مضمون ذلك المحضر وحسدا الاعتراف ووجسه
الماعن نسلته لمي يورد مضمون ذلك المحضر وحسذا الاعتراف
استدلاله بهما على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية ، فسانه يكون معيبا
بتصور في البيان يوجب نقضه والإعادة بغير حاجسة الى بحث بسلتي
أوجبه الطحن.

(طعن رتم ۳۸۸۰ لسنة ۵۷ ق ــ جلسة ۲۲/۱/۲۸۹)

قاعسدة رقم (٢٢٦)

المسيدا :

كل هسكم بالادانسة يجب ان يشير الى نمى القسانور الذى هسكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته شرعية الجراثم والمقاب .

المكة:

وهيث أن المسلاة ٢١٠ من قسانون الاجسراءات نصبت عملى أن كل حكم بالادانسة يجب أن يقسير الى نص القسانون الذي حكم ببوجبه على وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والمعتاب . لما كان ذلك ، وكسان الثابت أن الحسكم الابتدائي المؤيد لاسسبابه والمسكل بالحسكم المطعون عيسه قد خلا من ذكر نص القانون الذي أنزل ببوجبه المعتلب عملى الطاعن ماته يكون بلطلا ، ولا يصح هدذا البطلان أن يكون الحسكم الاستثنائي قسد أشار أن ديبلجته إلى القسانون رقم ١١٦ لمنة ١٩٨٣ الذي طلبت النيابة العلمة عقلب الطاعن ببواده طالما أنسه لم يبين مواد ذلك القانون التي طبقها على واقعة الدعسوى . لما كان ما تقدم ، غسانه يتمين نقش الحسكم المطعون نبسه والاعادة بغير حلجة الى بحث سسائر أوجه الطعن .

(طعن رقم ٧٠٦ لسنة ٥٧ ق ... جلسة ٢٠١/١/٣١)

قاعـــدة رقم (۲۲۷)

المسدارة

حسكم الادانة يجب أن يشستهل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجريسة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المصكحة ثبوت وقوعها ومؤدى نلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة ملخذها تمكينا الحسكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القسانوني عسلى الواقعة كما صسار اثباتها بالعسكم والاكان قساصرا م

المكه:

الما كان ذلك ، وكان تستور الاجسراءات الجاليسة تسد أوجب

في السادة . ٣١٥ منسه أن يشتبل كل حسكم بالادانسة عسلى بيان الواقعة المستوجبة للمستوبة والظسووف التي وقعت غيها والأدلة التي استخلست بنها المسكنة ثبسوت وقوعها من المتهم حتى يتضبح وجسه استدلالها بها وسسلامة ماضدها من الاوراق تبكينا لمسكنة النقض من اعبال رقابتها على صحة تطبيق التسانون على الواقعة كما صلر اثباتها في الحكم ، والا كان تساسرا .

(طعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٥٨ ق -- جلسة ١٠٦٧ /١٩٨١)

قامسندة رقم (۲۲۸)

: المسطا

يجب على كل حسكم صادر بالادانسة أن يشستهل على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق بسه أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلسة التى استخلصت منها المسكمة الادانسة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسسائمة ملفظها تبكينا لمسكمة الققض من مراقسة صحة التطبيق القسانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم •

المكنة:

لما كان ذلك وكان قساتون الإجسراءات الجنائيسة قسد اوجب في المسادة . ٢١ منه ان يشتبل كل حسكم بالادانسة على بيان الواتمسة المستوجبة للمتوبة بيانا تتحقق به أركان الجريبة والظروف التى وتمت فيها والأدلسة التى استظمت منها المحسكة الادانة حتى يتضح وجسه استدلاله بها ومسالمة ماخذها تبكينا لمحسكة التقض من مراقبسة محقة النظبيق التساتوني على الواتمة كما صار اثباتها بالحكم والاكان تاصرا للمساكان ذلك ، وكان المحسكم الملمون فيسه قسد اكتبى في بيان الدليل بالإحالة الى محضر ضبيا الواتمة ولم يورد مضمونه ولم يسمى وجسه استدلاله بسه على شوت النهبة بمناشرها القانونية كلفة فله يكون محيا المتحسور بها يبطله ويوجب تتفسه والاعادة بفي حساجة لبحث باتي الجلها والجمه الطمن .

الْمُعِن رقم ٣٢٠ لسنة ١٥٠ ق - جلسة ٢١/١/١١)

قاعسدة رقم (۲۲۹)

: المسطا

يجب أن يشتبل الحسكم الصادر بالادانــة عــلى بيان الراقعــة المستوجبة المقاب وبيانا تتحقق به اركان الجريبة والظروف التى وقعت نعهــا .

الحكية:

وحيث انه لمبا كان تفساء محكمة النقض مستقرا على أن الحكم بالادانسة يجب أن يشتمل على بيان الواقعسة المستوجبة المعتوبة بينا تتعتق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلسة التى استظممت منها المحسكة ثبوت المحسكة ثبوت وتوعها من المنهم وكان من المترر لنه ينبغى الا يكون الحكم مشويا بلجبال أو ابهسام مما على واقعة الدعوى و وهو يكون كذلك كلما جاءت أسبابه مجبلة أو فلهضة نبيا اثبته أو نفساه من وقسائع سواء كانت متطلقة ببيسان توافر أركان غلبا اثبته أو ظرفهها أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة أو كانت بمنده الرد على أوجه الدفاع الهامة أو يشويها الإضطراب الذي ينبىء عن اختلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة ما لا يبكن معه استفلاص مقوماته سواء ما يتملق منها بواقعة الدعوى او بالتطبيق القانوني ويعجز بالتالي محكمة النقض من اعبال رتابتها على الوجه الصحيح .

(طعن رتم ۷۱۵ لسنة ۵۸ ق ــ جلسة ۲۱/۱/۳۱)

قاعبسدة رقم (۲۳۰)

المِسطا :

ما يجب ان يشـــتبل عليه الحسكم المسادر بالادائسة ... بيسان الواقعة المستوجبة المقربة ونص القانون الذي حكم بموجبه .

المكة:

وحيث أن القاقون أوجب في كل ملكم بالأدانية أن يشتبل على

بيان الواتمة المستوجبة للعقوبة بيانا تتعقق به أركان الجريسة والظمروف التي وقعت نيها والادلسة التي استطعت بنها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلسة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلمة ملخذها وان يشير الحكم الى نص القانون الذي حسكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته تساعدة شرعية الجرائم والعتساب والا كان الحسكم قاصرا وباطلا . لمسا كان ذلك ، وكان الحسكم الابتدائي قد اقتصر في بيان واثبات وقوع الجريمة المسندة الى الطاعن عملي القول : « حيث أن وأقمة الدعوى تخلص ما يبين من مطالعة الأوراق بأن المتهم _ الطباعن _ ارتكب الواقعة المسندة البعه في وصف الاتهام وحيث انسه متى كان ذلك فسان التهمة ثابتة تبسل المتهم ثبوتا كانيا من واتسع ما اثبته محرر المحضر » . واضاف الحسكم المطعون فيسه الم. ذلك توله « أن التهمة ثابت، بمحضر الضبط ومحضر مخالفة الزراعسة بان المتهم قائم برص الطوب وانه شروع مصاتب عليه نضالا عن ان المتهم اعترف بذلك بمحضر الضبط عند سؤاله » . لما كان ذلك وكسان الحسكم الابتدائي المؤيد بالحسكم المطعون فيسه ولئن احسال في بيسان والنمسة الدموى الى ما جاء بصيفة الاتهام الا أتسه لم يورد هسذا الوصف في مدوناته حتى بفسير جزءا منه تكنى الاحسالة اليه في بيسان الواقعة وكان ما أورده الحكم بياتا لواقعة الدعوى تسد جساء غامضا ولا ببين منسه اركان الجريمة المستندة الى الطاعنة غضلا عن أن الحكم وتسد عول على ما جاء بمحضرى الضبط والمخالفة واعتراف الطاعن غاته لم يسورد مضمون هذين المحضرين وذلك الاعتسراف كما ايسد الحسكم المطمون فيسه الحكم الابتدائي الذي خسلا من الاشسمارة الى نص القانون الذي انزل بموجبه العقاب على الطاعن ، ومن ثم نساته يسكون معيبا بالتصور والبطالان ، لما كان سا تقدم ، نسانه يتعسين نتفس الحكم الطعون نيه والإعادة بفي حلجة لبحث باتى أوجه الطعن م

(طعن رتم ١٨٤٦ لسنة ٥٧ ق ... جلسة ١٩٨٩/٢/٢٤)

قامسنة رقم (۲۴۱)

البسدا :

يجب أن يشتبل الجكم الصادر بالإداقة على بيان الواقعة المستوجبة المعتوبة بيقا تتحقق بعد اركان الجريدة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استطاست منها المسكمة نبوت وقوعها ووادى تلك الأدلة على يتضع وجهة استدلالها بها وسسالة ملخذها تبكينا المسكمة النقض من مراقبة صفة التطبيق الانسقوني عسلى الواقعة كها صسار البلتها بالمسكم والا كان تسلموا •

الحكية:

وهيث أن المسادة ٢١٠ من تسانون الإجسراءات المونليسة توجب
الن يشتبل كل هسكم بالادانسة على بيان الواقعة المستوجبة للمتوسة
البيقا تتحقق به اركان الجريبة ، والظروف التي وتعت غيها ، والادلة
الذي استخلصت بنها المسكمة الادانسة ، حتى يتضع وجه استدالها
الهي استخلصت بنها المسكمة الادانسة ، حتى يتضع وجه استدالها
على الواقعة كما مسلم البلتها بالحسكم والا كان تسلمرا . لما كان
الم بيين واتعة الدعوى والظروف التي وقعت غيها ، وعول عسلى مصنم
ضبط الواقعة في ادائسة الطاعن دون أن يورد مضبونه ، نساته يكون
مشوما بالقصور الذي يعجسز محسكة النقض عن تبين حقيقة الواقعية
الأمبال ردابتها على تطبيق التلتون تطبيقا صعيما ، وأن تقول كليتها في شان
ما يثيره الطاعن بن دعوى الخطا في تطبيق التقون ، الأسر الذي يتمين

(شعن رقم ۱۷۹۹ لسنة له ق سـ جلسة ۱۹۸۹/۲/۱٤)

رابعا ــ تسبيب الصكم :

١ - غسوابط التسبيب .

قاعـــدة رقم (۲۲۲)

المسطا :

(طعن رقم ۲۱۱۸ لسنة ٥٠ ق ... جلسة ١٩٨٨/٢/٨) (المحوظة في نفس المعنى نتفى جنائي رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق ... جلســة ١٩٧٩/١٢/٣ الجزء الثاني بن الموسوعة الذهبيـة الاصــدار الجنائي قامدة رقم ١٨٠٤) .

قاعسسدة رقم (۲۲۲)

: المسجدا

لحكية الاستثناف اذا منا رأت تأييد الحنكم الابتدائي المستانف الاسباب التي بنّي عليها فليس في القانون ما يازمها أن تذكر تلك الاسباب في حسكيها »

(طعن رقم ٢٣١ لسنة ٥١ ق ــ چلسة ١٩٨١) (علمن ١٩٨١/٦/١٤)) (ملموظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٢٨٢ اسنة ٤٤ ق ــ جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ ــ الجزء الثاني من الموسوعة الذهبية الاصسدار الجنائي قاعدة رقم ١٨٠٤) .

قاعسسدة رقم (۲۳۶)

البسدا :

منى اورد المسكم الاستقالي اسبابا جديدة لقضاله فسلا غضاضة عليه اذا هو قرر في الوقت ذاتسه أنه يلخسذ بأسباب المسكم الابتدائي كاسباب مكاة السه:

(طعن رقم ٢٢٠١ لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٠١/١٢/٢٢) (ملحوظة في نفس المعنى نتفس جنائي رقم ١٥١١ لسنة ٤٦ ق ــ جلسة ١٩٧٧/٤/١ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي تاعدة رقم ٢٣٠٢) .

قاعبسنة رقم (٢٣٥)

دايسيا:

يجب عـلى العكم بالادائــة ان يين مضبون كل دفيل من ادلــة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضع وجــه استدلاله بــه وســــلابة ملفذه تكى يتسنى لمـــكبة الفقص مراقبــة تطبيق القــــادون تطبيقا صحيحـــا عـــلى الواقمة كما صار اثباتها بالحكم .

(طعن رقم ١٠٢١ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٠٢١)

(المحوظة في نفس المفنى نتفس جنائى رتم ١٥٩٢ لسنة ٤٩ ق ... جلسة ١٩٧٢/١٢/٣١ ... الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاستدار الجنائي تاعدة رتم ٢٤٤٩) .

قاعسسدة رقم (۲۲۲)

المِسدا :

لا يازم المسحة الحسكم أن يكون الدايل الذي تستند اليه المحكمة صريحا وبباشرا في الدلالة على ما تستخلصه منه بل لها أن تركن في تكوين عقينتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعسوى واستظهار الحقسائق القاونية المسلة بها الى ما تستخلصه من جماع المناصر المطروحة .

الحكة:

من المقسرر اتسه لا بلزم المسحة الحسكم أن يكون الدليسل الذي تستند اليسه المحكمة مريحا وبباشرا في الدلالة على ما تستخلصه منه أ بسل لها أن تركن في تكوين عقيدتها عن الصورة المسجوعة لواتمة الدعوى واستظهار المحتلق القاتونية المتصلة بها الى ما تستخلصه من جباع العناصر المطروحة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكانة المكتلت المقلية ، ما دام استخلاصها سليما لا يخرج عن الاقتضاء العتلى والمنطقى — وهو ما لم يخطىء الحكم في تقريره — وليس بالزم أن تطابق أتوال الشهود مضمون الطيسل الفنى ، بسل يكنى أن يكون جماع الطيل القولى غير متناقض مع جوهر العليك الفني-تفاقضا بهمتعمى على اللاصة والتوفيق .

(طمن رقم ۲۵۸۸ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۳/۱۲/۱۳ ،

قاعب دة رقم (٢٢٧)

: المسطا

التناقض الذي يميب الحسكم هو الذي يقسع بين أسبابه بحيث ينني بمضها ما يثبته اللبضي الأخسر •

(طعن رتم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ ق ... جلسة ١٤٢٤ ١٠ (١٩٨٣/١٠)

(بلحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٢٠٣ لسنة ٢٦ ق ... جلسة ١٩٧٧/١/٢ ـــ الجيزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي تناهدة رتم ٢١٠٥) .

قاعـــدة رقم (۲۲۸)

البسدا :

محكية الموضوع لا تقرّم بالرد عــلى كل دغــاع موضوعى البنهم. اكتمام باحلة الثيرت التي تحولت عليها في قضائها بالادانة -

(طعن رقم ١٩٨٤ لمنة ٥٠٠ ق تد جلسة ١٩٨٤/١/١٨١)

(ملحوطة في نبس المني نعض جنائي ردم ١٩٣٤ اسنة ٢٦ ف سـ جلسة ١٩٧٧/١/١٦ سالجزء السرايع من الموسومة الذهبية الاستخار الجنائي عامدة ردم ٢١٠٦) .

قاعــــدة رقم (۲۲۹)

: المسجار

الحسكة لا تقرّم بان تورد في حكبها من اقوال الشهود الا ما تقيم عليه قفسهاها بـ القاقش في اقسوال الشهود لا يميب الحسكم ما دام استخاص الاداقة من اقوالهم استخلاصا سالفا لا تقاقض فيه •

(طعن رقم ٢٠٦٣م لسنة ٥٦ ق _ جلسة ١٩٨٤/١/٢)

(المحرطة في نفس المني تعنى جنائي رتم ١٢٨٢ لسنة ٣٩ ق ... حلسة ١٩٧٦/١٢/٣٠ . - الجزء الرابع من الموسوعة الفعبية الاحسدار الجنائي تاعدة رتم ٢٣٢٧) .

قاعسسدة رقم (٢٤٠)

المسيدا :

القرر أن وزن السوال الشهود وتعنير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عسلى القوالهم مهما وجسه اليها من مطاعن وحام مولها من شبهات كل ذلك مرجمه الى محكمة الوضوع تنزله المزلة فلتى تراها وتعره التحدير الذي تطبئن اليه -

(طعن رقم ١٩٨٠/١/٣ لينة ٣٥ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١/٣)

(المحوظة في ننس المني نقض جنائي رتم ١٢٨٢ لسنة ٣٩ ق ... جلسة ١٩٧٦/١٢/٣٠ ... الجزء الرابع من المؤسوعة الذهبية الإمـــدار الجنائي تاعدة رتم ٢٣٢٧) .

قاعــــنة رقم (٢٤١ <u>)</u>

المسحا:

القانون لم يرسم شسكا خاصاً يمسوغ فيسه الحكم بيان الواقعة المستوجبة المقوبة والظروف التي وقعت فيها .

(طمن رقم }}إه لسنة ١٥ ق ...جلسة ١٩٨١/١/٨١)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رتم ١٩٢١ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٢١ ــ الجزء الرابع من الوسوعة الذهبية الامـــدار الجنائي تأمدة رتم ٢٣١٥) .

قاعسسدة رقم (۲۶۲)

المسيدا :

المُصَحَمَّة لا تقرّم بحسب الأمسل أن تورد من قُسوال النسبهود الا ما تقيم عليه تضابعا ولها أن تجسزيء الدليل القسدم لها وأن تلقد مها تنبيان الله من الوال النسبهود وتطرح ما لا تقل فيه من تلك الأقوال - بها تطبئن الله من الوال المن رقم ٢٨١٣ السنة ٢٥ ص سـ جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)

(بلموطلة في نفس للعني نقض جفلي رقم ١٩٨١ لسفة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٣٥ - الجزء الرابع بن الوسوعة الذهبية الاستدار الجفائي قاعدة رقم (٦١٠) أن

قاعسىدة رقم (٢٤٣)

المسطا:

(طعن رتم ۸۰۰ اسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲۸۲/۲/۱۸۸۱)

(ملحوظة في نفس المعنى نتفس جنائي رتم 200 لسنة 2) ق ... جلسة ١١/٧/١٠/١ ... الجزء الرابع من الموسومة الذهبية الاسسدار الجنائي تامدة رتم ٢٢٩٥) .

قامسنة رقم (١٤٤٢)

: المسلما

حكم الادانة ــ ما يجب اشتباله عليه ــ مخالفته ــ اثره ،

(طعن رتم ٢٧٨٦ لمسنة ٥٣ ق سد جلسة ٢/٢/١)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رتم ١٨٢٥ لسنة ٨٨ ق ــ جلسة ١٨٧٠/٣/٤ ــ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الاســـدار الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قامستة رقم (٥١٧)

: المسجا

يجب أن يشتسمل الحسكم عسلى الأسباب التي بنى عليها والا كان بسلطلا ،

(طّعن رتم ۲۷۸۲ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۲/۲/۱)

(ملحوظة في نفس المفني نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق ــ جلسة ١٩٧٩/٣/٤ ــ الجزء الرابسع من الموسومة الذهبية الامـــدار الجنائي عامية رقم ١٩٩٤/٢٠ :

قاعسىدة رقم (٧٤٦)

البسدا:

هسكهالادانسة ـــ ما يجب ان يُشتل عليه ـــ المسراد بالتسسيب المنبر في تطبيق احكام المسادة ٣١٠ من قانون الإجرامات الجنالية .

(طعن رقم ۱۹۸۱/۳/۱۸ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۱/۳/۱۸۱)

(ملحوظة في نفس المني نتض جنائي رتم ١٨٧٥ لسنة ٤٨ ق سـ جلسة ١٩٧٩/٣/٤ سـ الجزء الرابسع بن الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي عامدة رتم ١٩١٤) .

قامستة رقم (۲٤٧)

الجسندا :

التناقض الذي يميب المسكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها با البنه البعض الأفسر •

(طعن رقم ۲۸۲۲ لسفة ۵۳ ق ــ جلسة ۲۲/۲/۱۹۸۶)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٩٠٣ لسنة ٤٦ ق ــ جلسة ٢٠١٣ لله الجزء الرابع من للوسوعة الذهبية الامسسدار الجنائي قاعدة رقم (٢٠١٥) .

قامىسىدة رقم (۲٤٨)

البسيدان

هــكم الإدالة ... ما يجب اشتماله عليه ... اثره •

(طمن رقم ٧٢٢٠ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢/٤/١٩٨٤)

المحوظة في ننس المني نتش جنائي رتم ١٨٢٧ لسنة ٤٨ ق سـ جلسة ١٨٧٧/٣/٤ ــ الجزء الرابع من الوسوعة الذهبية الاستسدار الجنائي تاعدة رتم ١٩١٤) .

قاعبسبدة رقور ١٤٤٩)

البسعا :

يجب على كل حسكم بالادائسة أن بين مضبون كل دليل من أتلسة التبوت ويذكر مؤهاه حتى يتضع وجسه استدلاله بسه ومسالمة ملخذه تبكينا لمسكمة الققش مسن مراقيسة تطبيق القسانون تطبيقا صحيصا على الواقعة كما صار اثبانها في الحكم ،

(طعن رقم ١٣١٩ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٤/٤/١)

(ملحوظة في ننس المني نقض جنائي رقم ٨٨٠ لسنة ٤٢ ق ــ جاسة ٣٣/ ١٩٧٠/ ١٩٧٠ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصـــدار الجنائي قامدة رقم ٢٠٨١) .

قَائِسُنَة رقم (٢٥٠)

المسطا :

يوب أن يتكون جبونات الحكم كافية بذاتها لايضاح أن المحكمة مين تضت في الدعوى بالادائــة قــد الحت المساما صحيحــا بعبني الادلــة القابة نسهــا ه

(طمن رتم ١٤٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٧)

(ملحوظة في نفس المنى نقض جنقى رقم ٢٨؟ السنة . ؟ ق ــ جلسة ـ ١٩٧٠/٤/١٩ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاسسدار الجنقي قامدة رقم ٢٥٣٣) .

قاعبسدة رقم (١٥١)

: المسجاة

ليس عـلى محـكة الاستثناف منى كونت عقيتها ببراءة التـهم بعد الحكم ابتدائيا بادائته ان تلتزم بالرد على كل اسباب الحكم المستاف أو كل دايل من ادلة الاتهام .

(طعن رقم ۱۹۸۸ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲۶/۱۹۸۶)

(المحوظة في تنس المنى تتش جنافي رتم ٢٢٦ لسنة ٥٠ ق --جنسة ٢٩٨٠/٥/١٩ المحق رتم (١) التسم الأول من الامسدار المناثي تاعدة رتم ٨) .

قاعـــدة رقم (۲۵۲)

: المسجاة :

خلو المسكم الاستثنائي بن-بيان الاسسباب التي بني عليها تأييده للحكم الستانف ــــ اثره •

(طعن رقم ٢٨ه السنة ٢٣ ق - جلسة ٢٤/٤/١٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نتفس جنائى رتم ١٢٨٢ لسنة ٩ ق ــ جاسة ١٢٧٣/١٢/٣ ــ الجزء الثانى من الوسسوعة الذهبية الامسدار الجنائى تاعدة رتم ١٨٠٤) .

قاعسبدة رقم (۲۵۴)

: المسطا

هكم الادانة ــ ما يجب أن يشتبل عليه ــ اثره .

(طعن رتم ١٩٠٢ لسنة ٩٩ ق ــ جلسة ٢٢/٥/١٨٤)

(بلحوظة في تنس المني نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ١٨ ق ... جلسة ١٩٧٩/٣/٤ ... الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعسستة رقم (٢٥٤)

: المسجا

الفطا في الاستفاد الذي يميب المسكم هو الذي يقسع فيها هو وقر في عقيدة المسكمة ،

(طمن رقم ١٩٨٨ لسنة عه ... جلسة ٢/٤/١٩٨٠)

(المُجُوطُة في تغسَّ المِعْنِ تَقِبُلُ جِنْكَى رَمَّ ١٣٥ اسنَة ٤٧ ق ... خِلسة ١/١/٧٧/١ ... الْجُرَّة الرابع من الموسوعة القِمسية الامرسدار الجنائي تاعدة رقم ٢٠١٣

قاعستة رقم (١٥٥)

: المسطا

الحكم الصادر بالاداشية يجب أن بين الأدلسة أأتى استنت أأيها الحسكية ولا تكفي مجرد الإشارة أليها ،

المحكية:

ون المترر أن الحسكم المسادر بالادائسة بجب أن يبين الادائم التي استندت اليها المسكمة ، وأن يورد كلا منها في بيسان جلى مفصل ، غلا تكمي مجرد الاشسارة اليها بل ينبغي سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تلييده الواقعة كيا اقتنمت بها المحكمة ومبلغ السساقة مع باقي الأدلة .

(طمن رقم ۲۰۲ لسنة ٥٥ ق ــ جلســة ۲/٤/م١٩١)

قامىسىدة رقم (٢٥٦)

المسلما :

الاهالة على الأسباب تقسوم مقام أيرادها وتدل عسلي أن المسكمة قسد اعتبرتها كانها صادرة منها .

(طعن رتم -٣٩٤ لسنة)ه ق ــ جلسة ١٩٨١/١١/١

(ملحوظة في نفس المعنى نتفس جنائي رقم ١٢٨٢ لسنة ؟ ق ... جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ ... الجزء الرابسع من المؤسوعة الذهبية الامسسدار الجنائي قاعدة رقم ١٨٠٤) .

قاعـــدة رقم (۲۵۷)

البسسدا :

من القسرد لله يتبنى الا يكون المسكم منسوبا بلجمال أو ابهسام مما يتعسفر ممه تبسين مسدى صحبة المسكم من فسساده في التطبيق القسانوني على واقعة التمسوى سـ القسانون لم يرسم شسكلا خامسا يصوغ فيسه المسكم بيان الواقعة المستوجبة المقويسة والظريف التي وقعت فيها سنشاد قلك من

الحكة:

لما كان ذلك ، وكان من المتسرر أسه ينبغي الا يسكون الحسكم مشوبا بلجبال أو أبهسام مما يتماخر مصه تبين بسدى صحة الحسكم من نسساده في التعليق القانوني عسلى واتمة الدموى الا أنسه من المترر أيضا أن التساتون لم يرسم شكلا خاصا يصسوغ نيسه الحسكم ببسان الواقعة المستوجبة للمتوبة والظروف التي وتمت نيهسا واذ كان ما أورده الحسكم المطمون نيسه كلتيا في تقهم الدعوى باركانها وظسرونها حسبها استظمته المحكمة علته ينتفي عنسه تله الإجهال والإبهام ومن ثم نسان النمى على الحكم بتله التمسور في التسبيب والنسساد في الاستدلال لا يكون لهها محل .

(طعن رقم ٢١١) لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٢٨ نبراير ١٩٨٥)

قامىسىدة رقم (۲۰۸)

: 12-41

من القسور ان البيان المسول عليه في الحسكم هسو طلك الجسزء الذي يبنو فيسه اقتضاع القافي دون فسيره من الاجسواء الخسارجة عن سسياق هذا الاقتناع سرماد ذلك .

الحكة :

لما كان ذلك ، وكمان من المترر أن البيسان المعول في العسكم هو ذلك الجسزء الذي يبدو غيسه انتفاع القساضي دون غيره من الإجسزاء الفسارجة عن سياق هذا الانتشاع ، وأن نزيد العسكم نيما استطرد البيسه لا يعييه طالما أنه غير مؤثر في منطقه أو في النتيجة التي انتهي البيسا ، وأذ كان العسكم الحلمون غيسه قسد أثبت أن ونسأة الجني الميه تمد نشسات عن أصابة المنق وحدها غساته لا يعييه ما استطرد البيسة من حديث حسول أصابة يسد المجنى عليه أذ ليس لوجود عسده الاصلية أو عسدم وجودها أي أشر في ينطق العسكم أو في تكوين عقيدة المحكم أو في تكوين عقيدة المحكم أو في تكوين عقيدة المحكم أو أي تكوين على غير أساس متعينا رئضه مؤشوعا .

(طعن رقم ۱۹۸۳ لسنة ۵۸ ق ــ جلسة ۲۲/٠/۲۲۱)

: اعسط

القانون الم يرسم شكلا خاصا يصدوغ فيسه الحسكم بيسان الواقعة السنوهية للمقوبة والظروف التي وقعت فيها •

المسكية :

من حيث أن الحسكم الابتسدائي المؤيد السبابه بالحسكم المطمون نيه بين واتمة الدعوى بما نتوانر بسه كانة العناصر التانونية بجريمة السرقة التي دان الطاعنين بها ، وأورد عسلى ثبوتها في عقهما أدلة مسائمة من شهانها أن تؤدى ألى ما رتبه الحكم عليها لما كان ذلك ، وكان من المتسرر أن القساقون لم يرسم شكلا خامسا يصسوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبسة للعقوبة والظروف التي وقعت فيهسا ، فبتي كان مجموع ما أورده الحسكم ... كما هو الى أن الدعسوى المطروحسة كالميا في تهم الواقعية باركانها وظرونها حسببا استخاصته المسكبة مسان ذلك محتقا الحسكم القاتون كما جسرى بسه يعس المسادة ٢٨٠ من قاتون الاجسراءات الجنائيسة ٤ ومن ثم نسان ما ينماه الطاعن عشلي العسكم بدعوى التصور في التسبيب يكون غير سديد . لما كأن ذلك ، وكان باتى ما بثيره الطاعن في شبأن تعديل الحكم عملي اتسوال شباعد الاثبات المبلغ مع تناقضها واقتصارها الى دليل يدميها وعسلى تحريات الشرطة رغم عسدم صحتها لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقسبير المسكبة لأدلة الدعوى وببلغ اطبئناتها اليها ببا لا يجوز مسادرتها نسبه أو الخوض بشاته السلم محكمة النتض . لما كان ما تقدم فسان الطمن برمته يكون على غير أساس منصحا عن عدم تبوله موضوعا .

(طعن رتم ٢٠٤٤ السنة ٥٦ ق سنطسة ٢٠١٠)

قاعسىدة رقم (٢٩٠)

: المسطا

يتمسين الا يكون الحسكم مشسوبا بلجمسال أو أبهام سـ مطالفــة فقات بطسال أو أبهام سـ مطالفــة

المسكية:

من المُتَسرد أن يتمين الا يكون الحسكم مشويا باجمال أو أبهام بها يُتعدر معه تبين مسدى صحة الحسكم من نسساده في التطبيق القانوني على واتعة الدعوى ، وهو يكون كذلك كلما جات اسبلبه مجملة أو غامضة نيها أثبتته أو نفته من وتسائع سواء كانت متعلقة ببيسان توافر اركان الجريمة أو ظرونها أو كانت بمسعد الرد عسلى أوجه الدفساع الهلبة أو الدنسوع الجوهرية أو كانت متصلة بعناصر الادانسة عسلى وجه العبوم أو كُلُت اسبابه بشويها الإضطراب الذي ينبيء عن اختـــلال مكرته بن حيث تركيزها مي موضوع الدعوى وعناصر الواقعة ممسا لا يمكن معه استقلاص متوماته سواء ، ما تعلق منها بواقعة الدعسوى از بالتطبيق التأثوثي ويعجز بالتالى محكمة النتض عن اعبسال رقابتها على الوجية الصحيح . أيا كان ذلك ، وكان الحبكم في بيان تطيله على ثيوت الواقعة تد أقتصر عملي الاشسارة في عبسارة مبهسة الى أن التهمة ثابتة تبال المتهم من اتسوال المجنى عليه والتقرير الطبي دون أن يحدد عليه المتصود بهذه العبسارة من بين المجنى عليهما ، كما أنسه لم يتجدث عن تهمة الانسلاف العبدى ، بما لا يبين منسه أن المسكبة قسد فهبت الدمسوى عسلى الوجسه الصحيح ولا يتحقق معسه الفرض الذي تمسده الشمارع من تسبيب الاحبيكالم . أومن ثم مسان الحكم للطمون غيسه بكون مشويا بالقبوش والأبهسام والقصور عاميا يعيبه بها يوجب تتفسمه ،

(طعن رقم ٢٣٧١ لسنة ٥٧ ق سـ جلسة ١١/١٨/١٠/١)

قاعسدة رقم (٢٦١)

الجسيدا :

الامسل أن يجب أسساله الحسكم أن يسبن وأقمسة الدعبوى والاطسة التي أستند ألهمسا وأن يبن مؤداها بيانا كاليا تتفسيح منسه مسدى تاييده الواقمة كيا التنمت بها المسكنة .

الحبكة:

المناكان البين من مدودات الحسكم الابتدائي الذي الحسد بأسبابه

المسكم المطعون نيسه انه اكتفى بنتل وصف النهبة المسندة الى المطعون نيسه انه اكتفى بنتل وصف النهبة المسندة الى الملعون مسده واستطرد من ذلك مباشرة الى القول بسان النهبة ثابئة تبلسه مما جساء بحضر ضبط الواقعة ويتمين عقابه بمواد الانهسام ، لمسا كان الاصلى المسلى المسلامة الحسكم أن يسين واتمسة الدمسوى والادلة التى استند اليها وان يسين مؤداها بينا كانيا نتضح منه مسدى تأييده الواقعة كما انتنعت بها المحكمة نسان الحسكم المطعون غيسه اذ لم يورد الواقعة كما انتنعت بها المحكمة نسان الحسكم المطعون مؤدى كل منها في بيسان كلف يكشف عن مسدى تأييده واقعسة الدعوى غيسة، يكون متسوما بالقصور الذي له الصدارة على وجوء الطمن المتطقة بمخالفة التسانون وهو ما ينسسع له وجه الطمن مما يعجز محكمة النتض عن اعبال رقابتها عسلى تطبيق التسانون تطبيقا صحيحا على واقعسة الدعوى وتقول كلمتها في شسان ما تثيره النيابة العلمة بوجه الطمن .

(طمن رتم ٨٦هه لسنة ٧ه ق ــ جلسة ١٩١/١١/١٨٨١)

قاعسىدة رقم (٢٦٢)

البسدا :

يجب لسسلامة للحسكم ان يسمن واقصمة الدعوى والأطسة التي استند اليها وان بين مؤداها بيانا كافيا يتصسح منه مسدى تابيده الواقمة كما اقتنمت بها المسكمة ،

الحكة:

وهيث أن البسين مسن مدونسات الحسكم الابتسدائي الذي أحسد يأسبابه الحسكم المطعون نيسه أنه أكتني بنقل وصف التهبة المسندة الي المطعون مسده واستطرد من ذلك مباشرة الي القسول بأن النهبة تابئة تبله مما جساء بعضر ضبط الواقعة ويتمين عقابه بعواد الاتهسام لمسا كان ذلك ، وكان الأصسل أتسه يجب لمسائلة الحسكم أن يبين واقعسة الدعسوى والأدلة التي استقد اليهاء وأن يبين يؤداها بياتا كاتبا يتضح منسه عسدي تأثيده للواقعة كا التنمت بها المسكمة ، عسان الحكم المطعون نيسه إذ لم يورد الواقعة وادلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه وبؤدى كل بنها في بيان كاف يكشف عن بدى تأييده واقعة الدعوى فأنه يكون بشوبا بالتمسور الذى له الصدارة على وجوه الطمن المتعلقة بمخالفة القسانون وهو ما يتسع لمنة وجسه الطعن بما يعجز مصكمة النتش عن اعمال رقابتها عسلى تطبيق القسانون تطبيقا صحيحا عسلى واقعة الدعوى وتقول كليتها في شسان ما تشيره النيابة العلمة ببوجب الطعن على ما تقسدم غسانه يتصين نقض الصكم المطعون نيسه والاحسالة .

(طعن رقم ۱۹۸۸/۱۱/۲۶ ق ـ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۲۶)

قاعبه و ۲۹۳)

: 12-41

من القسرر ان البيسان المسول عليه في الحسكم هو ذلك الجسزه الذى يبدو فيسه اقتماع القساشى دون غيره من الاجسزاء الخارجسة عن مسمياتي هذا الاقتساع .

المسكية:

من المتسرر أن البيان المعول عليه في الحسكم هو ذلك الجسرة الذي
يبدو نيسه انتنساع القاضي دون غيره من الاجسراء الخارجسة عن سياتي
هذا الانتناع ، ومن ثم نسلته لا يعيب الحسكم المطمون نيسه عسم
النغاته إلى التقرير الطبي الموقسع عسلي الطساعات بغرض وجوده
بالأوراق سما دام أن الثابت من مدوناته أنه لم يتخذ منه دليل أو قرينسة
عسلي تواجد الطاعن بمكان الحسادث واحداثه لأصابة المجنى عليها التي
تخلف عنها العاهة المستديمة ويكون النعى على الحسكم في هذا الخصوص
ولا يحسل له .

(طمن رتم ۱۹۸۸/۱۲/۱۸ ق - جلسة ۱۹۸۸/۱۲/۱۳)

قامسجة رقم (٢٦٤)

البسدا:

لَذَا كَانُ الصَّبِّحِ مِجْوِلاً فِي بِيلِهِ لُواقِعَةِ الدَّمُونِ عَسَلَهُ يَكُونَ مِعِياً بالقصور ويعجَّزُ مصحَّحَة القَفَى عَنْ مِراقِّبَةٌ تَطْبِيقِ القَّسَانُونَ عَـلَى الدَّاقِيَةُ •

المسكية :

لما كان وكات المادة ١٠٧٧ مكردا من القداون رقم ٥٩ اسمنة الراحية وسنت السادة و يعتبر اتسابة ليسة مبان لو منشات في الاراضي الزراعية ويمتبر في حسكم الاراضي الزراعية الاراضي البحور القدايلة الزراعية داخسال الرتمسة الزراعية ويستثنى من حسفا الغط الاراضي التي يتسلم عليها الشروعات التي تخسدم الاتتاج الزراعي أو الحيواتي بشرط الحمسول المشروعات التي تخسدم الاتتاج الزراعي أو الحيواتي بشرط الحمسول القدسري القلة مسكن خساس له أو ما يخسم أرضسه دون ترجيس وذلك في الحسدود التي يصدر بها قسرال من وزير الزراعية وقسد مدر تسرار وزير الزراعة رقم ١٧٠ لسسنة ٧٩ ونس عملي انسه يشترط الاسلية السكن القساسي لمسالك الارضي بالقسري أو ما يضعم ارضيه بدون ترخيص بذلك الشروط الاتهاء .

 (1) عدم وجود سكن خاس لمسلك الأرض بالترية واسرته المكونة من زوجته أو زوجاته مها تعدون والأولاد .

(ب) الا تزيد الساحة التي سيتلم عليها المسكن عن 20 من حيازة مثلك الأرضى وبحد أتصى تراطين .

(ج) استقرار الوضع والحبارة بالنسسية لمسالك الأرض بمنتفى بطابقة المعارة الزرامية لمسدة لا تقسل عن خمس سنوات زراعية .

لسا كان ذلك وكان الحسكم المطعون فيسه جساء مجهلا في ببلته لواتمة الدموى وعلى نحو لابيين منها مدى انطباق تسرار وزير الزراعة المسئر اليسه على واتمة الدموى مما يعيب الحكم بالتصور ويعجز هذه المسكمة من مراتبسة تطبيق التلتسون عسلى الواتمسة كمسا عسسار التباب والتدرير براى في شمان ما التراجه النبلية الملية في طمنها بدموى الخمال في تطبيق التستون ذلك بأن هذا التمسئور والذي ينسع له وجسه اللمن له الصدارة على أوجه اللمن الأشرى المتعلقة بمخالفة التساتون المسلم كان عليه المساركاني ما تعدد نسبته بعدين تقالي التحكر الطبقيق تبسله

(طمن رتم ۲۰۲۷ آسنة ۷ ق - جلسة ۲/۱۲/۱۸۸۸ ۲

قاعبسدة رقم (۲۲۵)

المسطاة

يجب الا يكون الحسكم بشوبا بلجمال أو أبهسام مها يتعسنر معه تبين مسدى صحة الحسكم مسن نعسساده في التطبيق القسانوني عسلي واقعسة الدعسوى ٠٠٠ متى يكون كفلك !!

الحكية:

وحيث أن الحسكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون نيسه حصيل واتمة الدعوى في قوله أنها تخلص نيما أثبته الرائد رئيس مباحث تسم الاهرام في محضره المؤرخ ١٩٨٢/١١/٢٢ وتحرياته التي دلت على أن هناك تشمكيلا عصابيا في سرقمة الساكن وخاصة الأدوار الأرضية عن طريق كسر النائذة الخلنية ، وهذا التشكيل يكون من شبلاث برويسؤال المتهبئ اعترفوا بواقعات السرقة وأرشدوا عن مكان الجريمة والمجتى عليهم ، كما ارشدوا عن المتهم الرابع الذي ساعدهم على التمايل معهم في شراء المسروقات المتحصلة عن جريهــة السرقــة . ثم انتهى الى ادانة المتهمين في قوله « وحيث ان النهبة ثابتة في حسق المنهم ثبوتا كانيا من محضر ضبط الواقعة ومن اعتراف المتهمين ومن عسدم دنع المتهمين للتهسة بثمسة دغساع متبول ومن ثم يتعين عقابهما طبقا لمسواد الاتهسام » لما كان ذلك ، وكان من المقسرر أنه يجب الا يكون الحسكم-مشوبا بلجمال أو أبهام مما يتعذر معسه تبين مسدى صحة الحكم من نسساده في التطبيق القسانوني على واقعسة الدمسوى وهو بكون كذلك كلما جسات أسبابه مجملة أو غلمضة نيما اثبته أو نفية من وتسالع سواء كاتت متعلقة ببيان تسوافر أركان الجريمة أو ظروفها ، أو كاتت بصدد الرد على أوجه النفساع الهابة أو النفوع الجوهرية أو كاتت متمسلة بعناصر الادانية على وجه العبوم ، أو كانت أسبابه يشوبها الاضطراب الذي ينبىء عن احتسلال فكرته بن حيث تركيزها في بوضوع الدعسوى وعناصر الواتعة بما لا يبكن معسه استخلاص متوماته منواء متعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ويعجز بالتالي محسكية النتش عن أعمالُ رقابتها على الوجسه الصحيح ، ولمسا كان الحسكم الايتدالي المؤيد الابنته بالحسكم المطعون نيسه تسد مساق واقعة الدعوى في عبارة عياة معياه لم يكتبف نيها بوضوح السباء المتهين الذين اعترفوا ومضبون اعترافهم وبؤداه واسم المتهم الرابسع الذي ساهدهم عسلى التعابل معهم عن الدعياء المتصلة بن السرقة ، مع أن الانهسام — في الدعسوى السائلة — مستقد التي اثنين بن المتهين نقط وليس اربعة كما ذهب اليه الحسكم ، كما انسار الحسكم — في بيان تتليله على ثبوت الواقعة — بعبارة ببهمة إلى أن النهبة ثلبتة تبسل المتهم من معشر ضبط الواقعة وبن اعتراف المنهبين ، دون أن يحسدد المتهم المتصسود بهذه العبارة أو النهسة الثابلة في عقسه ، مها لا بيين منسه أن المسكمة قسد نهبت أو واقعة الدعوى على الوجسه الصحيح ولا يتحقق مصه الغرض الذي تصده الشسارع من نسبيب الاحسكام — هسذا ولم يبني ركن العلم في جريسة الاختاء للائسياء المسروقة المسند الطاعن ، لما كان ذلك نسان الحسكم المطمون نبسه يكون شوبا بالغموض والابهلم والقصسور مما الحسيه ويستوجب نتضسه بغير حلبة إلى بحث باتني أوجه الطمن .

(طَمَن رِتَم ١١١٧ لَسنة ٥٨ ق -- جلسة ١٩٨١/١/٢ ٢

٢ ــ التسبيب الميب ،

الجنائي تنامدة رتم ٢١٢٩) .

قاعنىسىدة رقم (٣١٦)

الجسدا:

محسكة الوضوع وان كان لها ان تقفى بالبراء منى تشككت في صحة اسناد التهمة الى التهم او المسدم كفاية ادلسة التبوت غسي ان نقك مشروط بان يشتبل حكمها على ما يفيد انها محصت الدمسوى واحساطت بظروفها وبلداسة التبوت التي قسام الاتهسام عليها عن بصر وبصيرة .

(طعن رقم ۱۹۸۱/۲/۸ استة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨٨/١) (ملحوظة في نفس المفني نقض جفائي رقم ١٣١٧ استة ٩٦ ق ــ جلسة ١٩٧٠/١٢/٢ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الإسسدار

قاعـــدة رقم (۲۹۷)

: المسجدا :

تناقض الأسباب والمطوق بين الصكم الابتحالي والصكم المستقف ... اثره .

(طعن رقم ۱۹۰۱ لسنة ،ه ق ــ جلسة ۱۹۸۷/م/۱۹۱) (ملحوظة في نفس المني نقض جنائي رقم ۷۸۱ لسنة ۲۲ ق ــ جلسة ۱۹۰۲/۱۰/۱ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الدُّهبية الامسدار الجنائي تامده رقم ۱۹۸۲) .

قاعـــدةِ رقم (٢:١٨)

: المسجدا

وجوب بنسام الاحسكام على اسمى محيهة من اوراق وعنسامر الدعسوى ــ تشكك القاض في صحة اسناد التهة الى التهم يكفي اللمكم بالبسرادة م

(طمن رقم ۱۹۸۱) بيئة .ه.ق حياسة (۱۹۸۱) (طموطة في نفس المفني تقض جنائي رقم ۱۶۱۷ اسنة ؟ ق حياسة منائي رقم ۱۶۱۷) المنطقة المسدار بنسة المسلمة المسلم

قاعسسعة رقم (٢٦٩)

المسطا

أختـالل فسكرة الحسكم عن عنساص الواقعة وعسدم استقرارها في عقيدة المحكمة الذي يجعلها في حكم الوقاع الثابتة يميب الحكم ،

المبكة:

الما كان بين ما اثبته الحسكم المطعون غيسه سامل الفعو المتدم سام مند مناتشته للاداة التي أتسلم عليها تضساءه بالادائسة أتسه أورد مسا لا يتنق مسع ما سسطره عنسد تحسيله الاتسوال الشساعدين و الأسر الذي يكشسف عن اختسلال فسكرته عن عناصر الواتمسة وعسدم استقرارها في عقيسدة الحسكية الاسستقرار السذي يجعلها في حسكم الوقائع اللهنسة ، ويعجسز محسكية النقض عن مراقبة يجعلها في حسكم الوقائع اللهنسة ، ويعجسز محسكية النقض عن مراقبة نغضسه والإحلالية . .

(طعن رقم ٢٥٤٩ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢١/٥/٢١)

قاعـــدة رقم (۲۷۰)

المسدا :

احالة الحكم في بيان ما شهد بسه شاهد الى مضبون ما شهد به شــاهد آخر مع اختــالاف الشــهادتين ـــ اثره ـــخطا في الاسناد .

(طعن رقم ١٠٢١ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٠٢١/٥/١٩١١)

(ملحوظة في نفس المنى نقض جنائي رقم ١٥٧٣ لسنة ٨٤ ق ــ جلسة ١٩٧٩/٦/٢ ــ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي تاعدة رقم ٢١٢٣) .

قَاعَـــدة رقم (٧٧١)

المستعا :

ما يكفي قلصكم بالسوادة ما اثره ما وزن السوال الشمهود. متروك الصكنة الرغبوع -

(طعن رقم ۱۸۹۳) اسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٥/١١) ((ملحوظة في نفس المنى تنفس جنتي رقم ١٢١٧ اسنة ٤٩ ق ــ جلسة ٤٩/١/١٠ - قصرة الرابع بن الوسوعة الذهبية الاسسدار الجنتي تاعدة رقم ٢١٢٩)) .

قاعبسدة رقم (۲۷۲)

البسطا:

حسكم الادائسة ــ ما يجِب أن يشستبل عليه ــ اغفاله ــ اثره ــ قصسور .

(طعن رقم ١٥٠٩ لسنة ٥٣ق ــ جلسة ١٩٨٣/٥/٣)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ٨] ق __ جلسة ١٩٧٩/٣/٤ _ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الامـــدار الجنائي قامدة رقم ١٩١٤) .

قاعسسدة رقم (۲۷۳)

: المسطا

حسكم الادائسة ... ما يجب ان يشستبل عليه ... اغفاله ... اثره ... قصسور ...

(طعن رقم ۱۲۱ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ١١/٥/١٨٠)

(ملحوظة في ننس المعنى نتض جنائي رتم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق ــ جلسة ١٩٧٩/٣/٤ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي قامدة رتم ١٩١٤) .

قاعبسدة رقم (۲۷۶)

المسطا:

ينبفى الا يكون الحسكم بشوبا بلجمال أو أبهسلم مما يتمسفر معه تبسين مسدى عسمة الحسكم بن فسسلاة في التطبيق القسانوني عسلي الواقعسة ،

(طعن رتم ١١٠٤ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١١٠٤)

(المحوظة في نفس المنى نقض جنائي رقم ٢٨) لسنة . ٤ ق ــ جلسة ٤٠١ المردار المرد

قاعسىدة رقم (۲۷۵)

: البسجاة

خُلُو الْحَكُم الصَّادِرِ بِالْكَانَسَةِ مِنْ بِيَانَ الْوَاتَمَسَةَ الْتَي وَمَمَّتَ فِيهَا وَالْكُلُةُ الْتِي غَلُم عَلِيها ــ أَثْرُهُ ــ عَصور ،

(طعن رقم ٢٠١٩ لسنة ٥٣ ق _ جلسة ٢١/١١/٢٩)

(ملحوظة في نفس المعنى نتض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق ــ جلسة ١٩٧٩/٣/٤ ــ الاجزء الرابسع من الموسومة الذهبية الامسدار الجنائي تاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعسسدة رقم (۲۷۱)

البسدا:

حكم الادانة ـ اقتصاره في بيان الواقعة والدليل عليها بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة دون ايراد مضمونه ـ قصور .

(طعن رتم ۲۰۸۰ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲/۱۲/۱۲۸۱)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق ــ جلسة ١٩٧٩/٣/٤ ــ الجزء الرابسع من الموسومة الذهبية الاصدار الجنائي تامدة رقم ١٩٩٤) .

قاعبدة رقم (۲۷۷)

البسدا :

الحسكم بالادائسة يجب ان يسين مضمون كل دليسل من ادلسة الآبسوت ويذكر مسؤداه حتى يتضع وجسه استدلاله بسه لكى يتسنى لمحكمة الققض مراقبة تطبيق القسالون .

(طعن رقم ۲۲۸۹ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲/۱۲/۱۲۸۱)

(ملحوظة في نفس المعنى نتفس جنائى رقم ١٥٩٢ لسنة ٢٦ ق ــ جلسة ١٩٧٢/١٢/٣] . جلسة ١٩٧٦/١٢/٣] الجنائي تاعدة رقم ٢٤٤٩) . . الجنائي تاعدة رقم ٢٤٤٩) . .

قاعـــدة رقم (۲۷۸)

المسدا:

حــكم الادانة ــ ما يجب أن يشــتبل عليه ــ اغفاله ــ اثره ـــ حمــور ه

(طعن رتم ٢٣٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١٣)

(ملحوظة في ننس المعنى نتض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق _ جلسة ١٩٧٩/٣/٤ _ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائى تاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعبسدة رتم (۲۷۹)

البسدا:

يجب أن يشتبل همكم الادائمة عملى بيمان كاف الأدلمة التي السمند عليها في تفسيله وكنا بيمان اركمان الجمريمة المستوجبة علمتوية ما علمتوية من المقوية من المقالة من الأرهم تصور و

(طعن رقم ۷۲۷ه لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲۲/۱/۱۸۴۱)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٧٩/٣/٤ ــ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الاستدار الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعـــدة رقم (۲۸۰)

تاليسدا :

يجب السسلامة العسكم أن يبين واقعسة الدعسوى والأدلسة التي السنند عليها في تفسيقه وبيسان مؤداها بيان كافيا يتضح منسه مسدى تلييده للواقعة كما القنعت بها المحكمة سـ والا كان قاصراً

(طعن رتم ۵۷۳ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸٤/۱/۲۲)

(ملحوظة في نفس المفنى نقض جنائي رقم ١٩٩٢ لسنة ٢٦ ق -حلسة ١٩٧٢/١٢/٣ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي تامدة رقم ٢٤٤٩) .

قاعىسىدة رقم (٢٨١)

البسدا:

يجب ان يشتبل الحكم على الأسبياب التي بنى عليها والا كسان قسامراً ،

﴿ طعن رقم ١٩٨٤/٢/٧ لمنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٢/٧ ٢

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ٨} ق ــ جلسة ١٩٧٩/٣/٤ ــ الجزء الرابــع من الموسوعة الذهبية الامـــدار الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعـــدة رقم (۲۸۲)

البسدا:

القرر أن الحسكم بالاداسة يجب أن يبين مضبون كل دليسل من أدلسة اللبسوت ويذكس مسؤداه حتى يتضع وجسه استدلاله بسه وسسالمة ملخذه حتى يتسنى لمحكمة التقض من مراقبة تطبيق الققون .

(طعن رتم ٦٣٩٩ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٢/١٢)

(ملحوظة في نفس الممنى نقض جنائى رقم ١٥٩٢ لسنة ٤٦ ق ... جلسة ١٩٧٩/١٢/٣١ ... الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاسدار الجنائى تامدة رقم ١٩٤٩) .

قاعـــدة رقم (۲۸۳)

البسدا:

ينمين عسلى المسكهة الا تبنى هسكبها الا عسلى الوقائع الثابتة في الدعسوى سليس لمسكهة الوضوع ان تقيم قضاءها عسلى المسور لا سسند لها من التحقيقات .

(طعن رقم ۱۹۸۲/۲/۱۲ لسنة ٥٣ ق ... جلسة ١٩٨٤/٢/١٤)

(ملحوظة في نفس المني نقض جنائي رقم ١٣٥١ لسنة ٨٤ ق ... جلسة ١٩٧٩/٢/١٢ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامـــدار الجنائي تاعدة رقم ٢١١٩) .

قاعبستة رقم (٢٨٤)

البسدا :

حكم الاداقة ــ ما يجب أن يشستبل عليه ... اغفاله ــ اثره ــ. قصــور •

(طعن رقم ١٩٨٤/ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/) (ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق ــ جلسة ١٩٧٩/٣/٤ ــ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الاصسدار الجنائي قاعدة رقم ١٩١١) .

قاعـــدة رقم (۲۸۵)

: 12-41

هسكم الادانة ــ ما يجب أن يشــتمل عليه ــ اغفاله ــ اثره ــ قصــور •

(طعن رقم ١٩٨٢/ ١٩٨١) . جلسة ٥٣ ق ... جلسة ١٩٨٤/٢/٨)) (ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٨١ ق ... جلسة ١٩٧٤/٣/٤ ... الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعـــدة رقم (۲۸۹)

1 41

الحسكم بالادائسة يجب ان يسبن مضبون كل دليسل من ادلسة الثبوت ويذكر مؤداه عتى يتضح وجه استدلاله به والا كان قاصرا . ١٩٨٤/٣/٢٠ لسنة ٥٣ ق ــ جلسلة ،١٩٨٤/٣/٢)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٥٩٢ لسنة ٦٠] ق ... جلسة ١٩٧١/١٢/٣١ ... الجزء الرابع من الموسومة الذهبية الاصدار الجنائي قاعدة رقم ١٤٤٩) .

قاعـــدة رقم (۲۸۷)

البسدان

يجب اسماله الحسكم أن بين واقعة الدعسوى والأدلمة التي استند اليها وأن يسين وؤداهما بيانا كانيا بتنسيح ونه مدى تلييده الواقعة كما أكتنمت بها المحكمة .

الحكة:

لما كان ذلك وكسان الأصل أنه يجب لمسلامة الحسكم ان يسين ولتمة الدعوى والأدلمة التى استند اليها وأن يسين مؤداها يبدئا كلفيا يتضح بنه صدى تأييده الواتمة كيا أتتنعت بها الحسكمة ، يبدئا كلفيا يتضح بنه بد مدى تأييده الواتمة كيا أتتنعت بها الحسكمة ، عليها تضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واتمة الدعوى ، غسانه يكون مشويا بالقمسور بالذي يتسع له وجسه المطمن بد مها يمجز محسكة النقض عن اعسال رقابتها عسلى تطبيق القسانون تطبيقا صحيحا على واتمة الدعوى وقسول كلبتها في شان ما يثيره الطاعن بطمنه ، لما كان ما تقسم ، غسانه يتمين نقض الحسكم المطمور غيسه والإحالة دون حاجة لبحث سماتر أوجه الطمن ، كيسا متاح للطاعن غرصة جماكيته من جديد عسلى ضوء احسكام القسانون مرصة حملكيته من جديد عسلى ضوء احسكام القسانون الأصلح له .

(طعن رتم ٦١٩٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٩/٣/٢٨)

قاعـــدة رقم (۲۸۸)

المسدا:

حكم الادانة ما يجب ان يشتمل عليه ــ شرطه ٠

(طمن رقم ١٩٨٤/٤/٣ اسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق ... جلسة ١٩٧٩/٣/٤ ... الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي تاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعـــدة رقم (۲۸۹)

البسدا :

يجب أن يشتبل كل حكم بالادانة عسلى بيان الواقعة المستوجبة المعقوبة بيادا تتحقق بسه اركان الجريمسة والظروف التى وقعت نيها والائلة التى السنفاست بنها المسكنة شويته وقوعها ويؤدي خلك الادانة التى يتضح وجهة استدلالها بها وسسلامة بالخذها تنكيا المسكنة التقفى

دن مراقبسة صحة التطبيق القساقونى عسلى الواقعة كما عسسار البلتها بالعسكم والاكان قساصرا م

(طمن رقم ١٩٨٤/٤/٨ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٨/٤/٤٨٨)

(ملحوظة في نفس الممنى نقض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٩٧٩/٣/٤ ــ الجزء الرابسع من الموسومة الذهبية الامسدار الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعسسدة رقم (۲۹۰)

السيدا :

هــكم الادانة ــ ما يجب ان يشـــتمل عليه ــ اغفاله ــ اثره ـــ قصــور •

(طمن رقم ۲۹۱ لسنة ٥٤ ق ... جلسة (المدن المرازة) المناه (المحوظة في نفس المني نقض جنائي رقم ۱۸۲۵ لسنة ٨٤ ق ... جلسة ١٩٧٩/٣/٤ ... الجزء الرابسج من الموسوعة الذهبية الامسدار المناقي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعـــدة رقم (۲۹۱)

: 13---48

كل هـ كم بالإدائــة يجب أن يشير الى نص القـــاتون الذي حكم موهـــه .

(طمن رقم ۱۹۸۱/ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۱/۱/۱۸)

(المحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١١٠ لسنة ١٧ ق ... جلسة ١٩٧٥/٥/١٥ ... الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصددار الجنائي تاعدة رقم ٢٤٩٧) .

عَامِسِدة رقم (۲۹۲)

المسلما :

يجب أن يشتبل المسكم على الاسباب التي بفي عليها والا كان بالطلاح المسراد بالتسبيب المتبر تحرير الاساليد والحجج المبني هو عليها والقتهة هي له سواد من حيث الواقع أو القانون .

(طَعَن رِمْم ٧١٦٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٧)

(ملحوظة في نفس المتني نقض جنائن رقم ١٥٧٥ اسنة ٤٥ ق ... جلسة ١٩٧٥/١/١٢ ... الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاسسدار الجنائي قامدة رقم ٢٤٨٤) .

قاعسسدة رقم (۲۹۳)

المسدا :

المقسرر الله يجب ليراد الأطلة التي تستقد اليها المسكمة وبيان مؤداها في حكمها بيقا كانيا فسلا تغني الإشسارة اليها بسل يجب سرد كل دليل وبيان مؤداه لل مخالفة ذلك لل قصور •

(طعن رقم ۱۹۸۴ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۴/۱۹۱۹) (ملعوظة في نفس المعنى نفس جنائي رقم ۱۹۹۲ لسنة ۲۳ ق --جلسة ۱۹۷۹/۱۲/۲۱ -- الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي تامدة رقم (۱۹۲۹) -

قاعـــدة رقم (۲۹۶۰)

المستدا :

حــكم الادانة ـــ ما يجب أن يشــتمل عليه ـــ اغفاله ـــ أثره ــــ محــور ه

(طعن رقم ۱۹۸۱/ماسنة ۵۳ ق ــ جلسة (۱۹۸۰/ما۱۳) (ملحوظة في نفس المنى نقض جنائي رقم ۱۸۲۵ لسنة ۶۸ ق ــ جلسة ۱۹۷۰/۳/۶ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصحدار الجنائي قاعدة رقم ۱۹۱۱) .

قاعبسدة رقم (۲۹۰)

البسطا:

حـكم الادانة ــ ما يجب ان يشــتمل مليه ــ اغفاله ــ اثره ــ قمــور ٠

(طعن رقم ۲۹۳۵ استة ٥٤ ق ... جلسة ١٩٨٤/ ١٩٨١) (مُلْتُوطُة في تغيين المني تقين جنائي رقم ١٨٤٥ استة ٨٤ قد ... جلسة ١٩٧٤/٣/٤ أس الجزء الراسيع من الوسومة الذهبية الامسطارة الجنائي عامدة رقم ١٩١٤) .

قاعـــدة رقم (۲۹۲)

المِسسدا :

من حق مصكمة الموضوع ان نستخلص واقعسة الدعسوى من ادلتها وسسائر عنساصرها الا أن ذلك بشروط بأن يكون استخلامسها صائفا وان يكون الدفيل الذي تعول عليه مؤديسا الى ما رتبتسه عليسه من التناتج من غير تعسف في الاستنتاج .

(طعن رتم ٥٩٦ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١٠/٢)

(ملحوظة في نفس المعنى نتفس جناتي رقم ١٢١٣ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٧٥/١١/٣٣ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الإصدار المبنائي تاعدة رتم ٢٠٩٥) .

قاعسدة رقم (۲۹۷)

المِسطا:

كل حسكم بالادائسة يجب أن يشنبل على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبسة بيانا انتصفق به أركان الجريسة والظروف التي وقعت غيها والأدلة التي استخلصت فيها المسكمة ثبوت وقوعها ومؤدى نلك الادلة حتى يتفسيع وجههة استلالها بها وسسلامة ملف ذها تمكنا المسكمة التقفي من مراقسة صحة التعايف القسائوني عسلى الواقعة كما صار الهاتها بالمسكم والا كان قساهرا و

(طعن رقم ٢٥١٩ السنة ٥٥ ق حاسة ١٩١٦) ١٩٨٤) (ملحوظة في نفس المني نقض جنائي رقم ١٨٢٥ السنة ٨٤ ق – جلسة ١٩٧٩/٣/٤ – الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي قامدة رقم ١٩١٤) .

· قاعبسنة رقم (۲۹۸)

: المسجا

هـــکم الادانة ـــ ما يجب ان يشـــتبل عليه ـــ اغفاله ـــ اثره ـــ تعـــور •

(نظمن رقم ۱۹۸۷ استه ۹۵۰ یـ جلسه ۱۹۸۲ ۱۹۸۶) المحوظة في نفس المعنى تنفس جنائي رقم ۱۸۶۰ استه ۸۶ ق ... جلسة ؟/١٩٧٩/٣ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي تاعدة رقم ٢١١٤) .

قاعسسدة رقم (۲۹۹)

السيدا :

حسكم الادانة ـــ ما يجب ان يشستبل عليه ـــ اغفاله ـــ اثره ... قصمور •

(طعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨١/١١٨١)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٨ ق _ جلسة ١٩٧٩/٣/٤ ... ألجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الاسسدار الجنائي تامدة رقم ١٩١٤) .

قامىسىدة رقم (٣٠٠)

المِستدا :

(طمن رتم ۲۷۹۸ لسنة)ه ق -- جلسة ١٩٨٤/١١/١٣)

(المحوظة في نفس المنى نتض جنائي رقم ١٨٢٥ استة ١٨ ق ــ جلسة ١٩٧٩/٣/٤ ــ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الاستدار الجنائي تاعدة رتم ١٩١٤) .

أقامست فأرقم (٣٠١)

: المسطا

هَسكم الادانة ... ما يجب ان يَشستبل عليه ... اغفاله ... الره قصسور ه

(طبن رقبر ۱۷۸۱/۱۱۸۱) صریطیبة ۱۹۸۴/۱۱۸۱۲)

(ملحوظة في نفس المنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٠) في ــ جاسة -١٩٧٣/٣/٤٠ حد التؤرّ الرابسيم من الوسوقة الدّقبية الاستدار الجنائي عامدة رقم ١٩١٤)) .

قاعسىدة رقم (٣٠٢)

الجسدا :

اقتصار هسكم الادائسة في بيان الدليل بالاحسالة الى معشر الضبط واتوال محرره دون أن يورد مؤداهبا ووجه استدلاله بهما سـ السره سـ قصسور .

(طعن رقم ٢٣٠٢ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١١/١٣)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٢٠٢ لسنة ٧٧ ق ... جلسة ١٩٧٧/١٠/٣ ... الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامدار الجنائي قاعدة رقم ٢١١٤) .

قاعـــدة رقم (٣٠٣)

المسجاة:

حسكم الادانة ــ ما يجب أن يشستمل عليه ــ اغفاله ــ اثره ـــ قصور ،

(طعن رقم ٣١١ لسنة ٥٤ ق _ جلسة ١٩٨٤/١١/١٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نتفس جنائي رتم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق ... جلسة ١٩٧٩/٣/٤ ... الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاستدار الجنائي تاعدة رتم ١٩١٤) .

قاعسدة رقم (٣٠٤)

الجسمان

حــكم الادانة ــ ما يجب أن يشــتمل عليه ــ اغفاله ــ اثره ـــ قصــور ،

(طعن رقم ١٩٨٤/١١/٢٠ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٤/١١/٢٠)

(المحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم 1870 لسنة 8٪ ق ــ جلسة 17/٢/٢/٢ ــ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائى تاعدة رقم 1918) .

قامسدة رقم (۲۰۵)

: المسطا

حسكم الادانة ـــ ما يجب أن يشستبل عليه ـــ أفقاله ـــ أثره ــــ قصيدور -

(طمن رتم ۳۸۸۰ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

(ملحوظة في نفس المفنى نتفس جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ١٤ ق --جلسة ١٩٧٩/٣/٤ - الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائى تاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعـــدة رقم (٣٠٦)

: المسجا

يجب أن يشتبل كل حكم بالادائسة على الاسباب التي بنى عليها ... والا كان باطلا . •

(طعن رقم ٢٢٨٦ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

(ملحوظة في نفس المفي نقض جنائي رقم ١٥٧٥ لسنة ٥٠ ق ــ تجلسة ١٩٧٦/١١/١١ ... الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصــدار الجنائي تاعدة رقم ٢٤٨٤) .

قاعـــدة رقم (٣٠٧)

: المسطا

حسكم الإدانة ـــ ما يجب ان يشستبل عليه ـــ (غفاله بــ اثره ـــ تعسور • أ

(طعن رقم ۸۸۸۸ لسنة ٤٥ ق يب چلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لمسنة ٨٤ ق ... جلسة ٤/٣/٣/٢ بد الجزء الرئيسيع من الموسوعة الدهبية الاستخار الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قأمسية رقم (٣٠٨)

المسطا :

يجب فسسلامة الحسكم أن يبن وأقصة الدعسوى والأناسة التي استند اليها وأن يسبن مؤداهسا بيانا كلفيا بتضسح منسه مسدى تلييده الواقعة كما التنعت بها المحكمة •

الحكية:

لما كان ذلك ، وكان الأصمل أنه يجب لمسلامة الحمكم أن بيين واتمة الدعسوى والأدلة التي استئد اليها وأن ببين مؤداها بياتا كلنيا بنضح منه مدى تاييده للواقعة كما اقتنعت بها المصكمة ، نان الحكم المطعون اذلم يورد الواقعة وادلة الثبوت التي تسام عليها تضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كان يكشف عن مدى تأبيده واتعة الدعسوى واكتفى في بياتها بالاحالة الى محضر ضبط الواتعة ولم يسورد مضمونه ولم يكشف عن وجسه استدلاله بسه على ثبوت التهمة بعناصرها التاتونية كانة ، ناته يكون مشوبا بالتصور الذي له الصدارة على وجمه الطمن المتملق بمخالفة القانون وهو ما يتمسع له وجمه الطعن ... مما يمحز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعمة الدعوى وتقول كلمتها في شمان ما تشميره النيابة العلمة بوجسه الطعن مما يعيبه ويوجب نقضه ، فضسلا عن ذلك ، غالته تد مددر القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الضاص بشئون التسمير الجبري وتحديد الأرباح المعدلة بالقانون رتم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ وعمل بسه اعتبارا من السسادس من المسطس مسنة ١٩٨٢ - بعد صدور المسكم المطعون فيسه وقسد ترك الخيسار للقاضي بين توقيسم متويتي الحبس والفرامة ... بعد أن كان الحسكم بهما وجسوبيا ... ومسن ثم يحكون هو الواجب التطبيق باعتبساره القانون الأصلح للبنهم عملا بالسادة الخليسة من تساتون العقوبسات مما يتعسين معسه نقض الحسكم الطعون نبسه والاحالة وذلك حتى تعاد محساكمة الطعون ضده من جديد في ضوء أحكام القانون رتم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ سالف الذكر .

(لمعن رقم ١٩٨٤/١٢/٣٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠)

قاعسنة رقم (٣٠٩)

: المسجدا

الأصل أنه يجب فسلامة الحكم أن يبن واقمة الدعسوى والادلسة التى استند اليها وأن يبن مؤداها بيقا كافيا يتفسح منسه مسدى تأييده للواقعسة كما القنصت بها المسكمة .

(طعن رقم ٧٧١٣ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٥/١/١)

(ملحوظة في نفس المغني نقض جنائي رقم ١٥٩٢ لسنة ٢٦ ق ... جلسة ١٩٧٦/١٢/٣١ ... الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي تاعدة رتم ٢٤٤٩) .

قاعسسدة رقم (٢١٠)

البسدا :

(طعن رتم ٢٧١٥ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٥/١/٨)

(المحوظة في نفس المعنى نتقص جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٨) ق ــ جلسة ١٩٣٥ - المجرد الرابسع من الموسوعة التسبية الاستسدار الجنائي تاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعـــدة رقم (٣١١)

البسدا :

التنسقض الذي يعيب الحسكم ويطلسه هسو الذي يقسع بسين أسبابه بحيث ينفي بعض ما اثبته البعض الآغسر .

(طعن رقم ۲۲۵۲ لسنة)ه ق ــ جلسة ۲۲/۱/۱۸۸۱)

(المحوظة في تكس المعنى نقض جنائى رقم 101 لسنة 1⁄2 ق ... جلسة ١/١٧/١١/١٤ ... الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسـدار الجنائى متاعدة (تقم ٢٤٦٣) . .

قاعسىدة رقم (٣١٣)

البسدا:

حكم الإدانة ... ما يجب أن يشستبل عليه ... اغفاله ... اثره ... قعسور .

(طعن رقم ٧٨٨١ لسنة)ه ق _ جلسة ٢٢/١/٥٨٥١ }

(ملحوظة في ننس المني نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق ــ جلسة ١٨٣٠ ــ الجزء الرابسع من الموسومة الذهبية الامـــدار الجنائي تامدة رقم ١٩١٤) .

قاعبسدة رقم (٣١٣)

: 12-41

خُلُو هـــكم الادانة من واقعة الدعـــوى واكتفائه في بيـــان الدليل عليها بالاحالة الى محضى الضبطـــ الاره ـــ تصـــور .

(طعن رتم ۷۸۸۲ لسنة ٤٥ ق _ جلسة ١٩٨٥/١/٢٢)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ٦٠٢ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ١٠٧٠ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصسدار الجنائي تاعدة رقم ٢١١٤) .

قاعـــدة رقم (٣١٤)

البسدا:

هسكم الادانة ــ ما يجب أن يشستمل عليه ــ اغفاله ــ اثره ــ قصسور ،

(طعن رقم ٧٨٩٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/ ١٩٨٥) (ملحوظة في نفس المعنى نقض جفاتي رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٨ ق ب جلسة ١٩٧٩/٢/٤ ب الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجفائي قاعدة وقم ١٩٩٤) .

قاعنسندة رتم (٣١٥)

المِسطا :

يجب لبسلامة للحكم في الجرائم غسير المبدية أن يبن عنصر للخطا المرتكب وأن يورد التأليال عليه مردودا الى اصال صديع نابت في الأوراق .

المكة:

لما كان الفطأ في الجرائم غير العبدية هــو السركن الميز لهذه الجرائم ، ماته يجب لمسلابة الحسكم غيها أن يبين عنصر الفطأ المرتكبه وأن يورد الدليل عليه مردودا التي أصل صحيح ثابت في الأوراق ، وكان الحسكم المطعون غيسه قــد انخذ من مجرد قيسام الطاعن في حجرتــه الحسكة واقد البونجاز الكسيرة وحسدوث انتجار اثناء الحسد عبليات التعبئة ما يوفر الفطأ في جسانيه ، دون أن التي ماته بذلها ، وكيفية مسلوكه اتناء عبليسة التعبئة والظروف المحيطة بها والمسلة بينها وين حدوث الانتجار التاء عبليسة التعبئة والظروف المحيطة بما والمسلة بينها وين حدوث الانتجار حتى يتسنى من بعد بيسان مدى قسدى قسدة الطاعن في هذه الظروف عسلى تلامي الحادث ، واثر ذلك على شيام أو عسم شيام ركن الخطأ وتوافر رابطسة السببية أو انتقائها ، غسان الحسكم اذ أغلسل بيان كل ما تقسدم يسكون حديسات التعسور .

البسما:

بجب لمساله الحسكم ان بين واقعة النعسوى والاناسة التى استند اليها وان يسين مؤداهسا بيقا كلفيا يتفسح منسه مسدى تلييده الراقعة كما اقتمت بها المحكة .

المكية:

لسا كان ذلك ، وكان من المساور أنه يشترطرفي المسكم المساور-

بالاداتسة أن بيين وأقصة الدعوى والادلة التي استطعت الحسكة منها ثبسوت وقوعها من المتهم ولا يكفي في ذلك أن بشير الحسكم البها يسل ينبغي سرد مضبون كل دليسل وذكر مؤداه بطريقة وأقيسة بيسين عبها صدى تأييده للواقعسة كما المتنعت بها الحسكمة وببلغ إنساته مع يسلني الادلة ، وأذ كان ذلك ، غسا مجسرد استناد محسكمة الموضوع الى محضر ضبط الواقعة به حسلي النحو السالف بيانه سدون العناية بسرد مضبونه ويسذكر مؤداه والاسبانيد التي أقيم عليها ، لا يسكمي التنقي من مراقب تعياها الشسارع من تسبيب الاحسكم ولا ينكن محكمة المناتف من مراقبية صحة تطبيق القسائون عسلي الواقعية كما صلر البنائية في الحسكم الأسر الذي يعمم الحكم بقصور بتسمع له وجسه المعلم نا المسكم المطعون غيسه يكون معيا المستوحب نقضه والاحلة .

(طعن رقم ۷۸۹۹ لسنة)ه ق -- جلسة ۲۴/۱/۱۹۸۵)

قاعسىدة رقم (٣١٧)

المسراد بالتسبيب المتبسر تحديد الاسسانيد والحجج البني عليها والمتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القسادن .

(طعن رقم ٢٦٦١ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ٥/٢/١٩٨٠)

(ملحوظة في نفس المعنى نتض جنائى رقم ١٥٢٥ لسنة ٤٥ ق --جلسة ١٩٧٢/١١/١٢ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسندار الجنائي تامدة رقم ٢٤٨٤) .

قاعسسدة رقم (۳۱۸)

المِسطا :

حسكم الادانة ــ ما يجب أن يشستبل عليه ــ أغفاله ــ أثره ــ قصدور •

(طعن رتم ٢٩٦ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٥/٢/١٩)

... و المحوظة في نفس المعنى نتفن جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق --جلسة ١٩٧٩/٣/٤ - الجزء الرابسج من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي تناعد الرقم ١٩٩٤-٠ -

قامستة رقم (719)

: المسجاة

خاو الحسكم من الأسباب يجمله باطلا .

(طمن رقم ٥١) لسنة ٥٥ ق سـ جلسة ٢٠/٢/ ١٩٨٥)

(ملحوظة في نفس المعنى نتش جنائى رقم ١٥٢٥ لسنة ٥٤ ق __ جلسة ١٩٧٦/١/١٦ _ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائى تاعدة رتم ١٩٨٤) .

قامسندة رقم (٣٢٠)

البسطا:

التناقض بين المنطوق والاسباب يميب الحكم ... اثره .

(طعن رقم ٨٠٧٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٥/٢/٥٨٥٠ ١

(ملحوظة في نفس المنى نقض جنائي رقم ٢٥١ لسنة ٧٧ ق ــ جلسة ١٩٧/١١/١٤ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية المسدار الجنائي تاعدة رقم ٢٤٩٢) .

قامىسىدة رقم (٣٢١)

: الجسما

من القرر ان الإحكام يجب ان تبنى على أسس صحيحة من اوراق الدعوى وعناصرها __ بقاط ذلك ،

(طعن رقم ٨٠٧١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٥/١/١٩٨٥)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٢٦١ لسنة ٨} ق ــ جلسة ١٢٦١ سنة ٨ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاســدار جنائى تأعدة رقم ١١٩١)) .

قاعسندة رقم (٣٢٢)

: المسجاة

يجب اسسلامة للحسكم ان يبين واقعسة الدعسوى والاطلسة التى استند اليها وان يبسين مؤداهسا بيانا كافيا يتضسح منسه مسدى تلبيده الواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ،

المكة:

(طعن رقم ٩١ه لِسنة ، ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٥/٣/١)

قاعـــدة رقم (٣٢٣)

البـــدا :

يجب فسلاية المسكم أن يبين واقعسة الدنسوي والاملسة التي استند اليها وأن يبسين مؤداهها بيقا كلفيا يتفسيح منسه مسدى تليده تقويفته كنة اللائمة بها المحكمة ...

المكة:

وحيث انه لما كان من المقرر ان الصكم المسادر بالادانية يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي استند اليها ٤ وأن يذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله بسه لكي يتسنى لمحكمة النقض براتبة نطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواتعة كما صدار اثباتها في الحسكم . لمسا كان ذلك ، وكان الحسكم الابتدائي - المؤيد السبابه بالحسكم المطمون ميسه سحين دان _ الطاعنين طبقا للمسادة ٢٤١ من تسانون العنوبات واستند في تضائه ساضين ما استند اليسه من أدلة س الى تقارير طبية تقسل منها اصابة المجنى عليه بالسساق البسرى دون أنَ يبين المدة اللازمة لملاجها من واتسع التترير الفئي . وكان شرط تطبيق المسادة ٣٤١ من تساتون العقوبات أن يكون المرض أو المجسز عن الاشتقال الشخصية الذي نشساً عن الضرب أو الجرح قسد زاد على عشرين يوسا ، وأتسه وأن كاتت المسكبة ليست بسازمة عند تطبيق المسادة ٢٤٢ من القسانون المسال اليه أن تبنن أثسر الإمسانات أو درجسة جسلبتها على اعتبار انسه يكنى لتطبيق احسكام تلك المسادة أن يثبت حصول ضرب وأو لم يتقلف عنسه آئسار أصلا ، الا أنسه يجب عليها في مجسال تطبيق المنادة ٢٤١ مالغة البيان أن تبين أثسر الجروح والضربات ودرجسة جسابتها ، نسان العسكم الطمون نيسه اذ لم يبين مسدى اثر الامسابات التي احدثها الطاعنان بالجني عليسه على جسبه بن برض أو عجز عن اشتقاله الشخصية ، يكون بشيبوبا بالتمسور بما يعيبه ويوجب تتفسه والاحالسة دون حلجة الى بحث ماتي أوجبه الطعن .

(طعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٤٥ ق ... جلسة ٢٠٩٠)

قاعسسدة رقم (٣٢٤)

: المسلما

هــــكم الاداقة ـــ ما يجب أن يشـــتمل عليه ـــ اغفاله ـــ اثره ـــ قمـــور ه

(طعن وتم ٧٨ه استة ده تي ــ جلسة ١٩/٦/٥٥/١) (بلموظة في تفس المني تقض جنائي رتم ١٩٥٥ ليمنة ٨٨.ق سـ جلسة ١٩٧٩/٣/٤ ـــ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي قاهدة رقم ١٩١٤) .

قاعستة رقم (٣٢٥)

المسطا:

من القسرر اتب يحسب الحسكم كيها يتم تدليله ويستقيم قضاؤها
 أن يورد الأدلسة المتحة التي ححت لديه عسلى ما استخاصت من مقارنة
 المتهم الجريبة المسندة اليه .

الحسكية:

وحدث أن الحبكم المطعون فيسه بين وأقعة الدعوى ببا تتوافر بع كانة المناصر القانونية للجريبتين اللتين دان الطعاعن بهما وأورد مسلى ثبوتهما في حَمّسه ادلة مسائمة من شاتها أن تؤدي ألى ما رتبسه الحسكم عليها ، ولم ينسازع الطاعن في أن لها أصلها الثابت في الأوراق . لما كان ذلك ، وكان من المقسرر انسه بحسب الحسكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤها أن يورد الأدلسة التي هجت لديه على ما استخلصه من مغارضة المتهم الجريمة المسندة اليسه ، ولا عليسه ان يتعتبسه في كل جزئية من جزئيات دغاعه لأن منساد التفاته عنها انسه اطسرحها ٤ وكان للحسكم المطعون نيسه تسد أنصح عن اطراحه دنساع الطساعن اطمئناتا منه لأداسة الثبوت التي عول عليها ، واذ كان من حق محكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفي ما دأت لا تثق بما شهدوا بسه وهي غير لمازمة بالانتسارة الى لتوالهم طالمـــا لم تستند اليها ، وإن في ْ تفساتها بالادانسة لأدلسة الثبوت التي أوردتها سكبا هو الحسال في وأتمية الطمن السائل _ ما يدل بذاته على أن المحكمة لم نعقد بدغاع الطاعن حسول تصويره للواقعة ولا باتوال الشباعد الذي أيده ، فينان ما يثيره الطاعن من تعييب للحكم في اطراح دفاعه واعراضه عن قالة شاهد النفي بنحل الى جسدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلسة الثانية في الدمسوى واستنباط ممتقدها بنها وهو با لا تجوز الثارية امام محكمة النقض .

(طعن رتم ۷۸۷) لسنة ٥٥ ق ب جلسة ٢٦/٢/ ١٩٨٥)

قاعسسدة رقم (٣٢٦)

البسدا :

حسكم الادائسة سام يجب اشتباله عليسه ساغفلله سائره سامسور .

(طعن رشم ٢٠٤ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢/٤/١٩٨٥)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رتم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق ... جلسة ١٩٧٩/٣/٤ ... الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي تاعدة رتم ١٩١٤) .

قاعستة رقم (٣٢٧)

البسدا :

حسكم الادانسة ــ با يجب اشتباله عليسه ــ اغفاله ــ اثره ــ. قصسور -

(طعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٥٤ ق سد جلسة ٢/٤/١٩٨٥)

(ملخوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق ... جلسة ١٩٧٩/٣/٤ ... الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قامىسىدة رقم (٣٢٨)

المحدا :

يجب أن يشبل الحكم المسلار بالادانسة عبلى بيان الواقعسة المستوجبة العقوبة بيانا التحقق بسه اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلست بنها المحكمة الادانسة حتى يتضع وجب استدلاله بها ومبائمة ملخسفها تبكينا الحسكمة الققض من مراقبسسة صحة التطبيق القلوني على الواقعة كما صل النباتها بالحكم .

(طعن رقم ه)) لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢٠/٥/٥/١١)

(المحوظة في نفس المني نقض جنفي رتم 1479 لسنة 24 ق سـ المسادة 147 ق سـ المبادة 1947/۳/٤ سـ الجزء الرابسج من الوسوعة الذهبية الامسادار الجنائي عائدة رقم 1918) .

قاعسدة رقم (۲۲۹)

: المسطا

حسكم الادانسة ... با يجب اشتباله عليسه ... افغاله ... اثره ... قصسور ه

(طعن رتم ۲۲٪۲ لسنة)ه ق ــ جلسة ۲۲/٥/م١٩٨)

(ملحوظة في نفس المفني تقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٨٤ ق ــ جلسة ١٩٧٩/٣/٤ ــ الجزء الرابسع من الموسوعة الذهبية الاصسدار الجنائي قامدة رقم ١٩١٤) .

قاعــــدة رقم (۲۲۰)

البسطا :

بجب اسسلامة الحكم ان يسين واقعسة الدعوى والاداسة التى استد اليها وان بين وؤداها بيانا كانبا يتضح منسه مدى تلييده الواقعة كنا القتمت بها المكبة •

المكنة:

لما كان ذلك ، وكان من المتسرر وفق المسادة ١٣٠ من قساون الإحسراءات الجنائية ان كل حسكم بالادانسة بجب ان يشتبل – فيما يشتبل عليه – حسلى بيان كاف المؤدى الأداسة التي استخاصت منهما المحسكة الادانسة فلا تكنى مجسرد الاشسارة اليها بسل ينبغى سرد الاسسارة لليها بسل ينبغى سرد التنست بها المحسكة ومبلغ اتفاقه مع باتنى الأدلسة التي اقترها الحسكم حتى يتضح وجبه اسستدلاله بها ، وكان الحسكم المطحون فيسه قسد اكتنى بسرد أنواع المحررات والمطبوعات التي ضبطت لدى كل منهم دون بيسان مضمونها بطريقة وافيسة ولم يوضح حسدى مطابقتها للاحسدانه المؤتبة في القساون ولم يستظهر من واقسع هذه المطبوعات أو من ظروفه المن مدايء الدستور الاسلمية المهنة الإجتماعية أو النظم السياسية المهنة الإجتماعية أو النظم السياسية المهنة الاجتماعية أو التضاء المل طبقة المتماهية على غسرها من الطبقات أو التضاء المان طبقة المتماهية على غسرها من الطبقات أو التضاء المل طبقة المتماهية ألى المتماهية المناهم السياسية المهنة المتماهية المناهم المناهمات الإحتماعية المناهم المناهمات الاحتماعية المناهم المناهمات المناهم المناهمات المناهمات المناهمات المناهمات المناهمات المناهمات المناهم المناهمات المناهم المناهمات المناهمات المناهمات المناهم المناهمات المناهمات المناهم المناهمات المناهم الم

والانتصادية أو لهدم أى نظام من النظم الإساسية للهيئة الاجتباعية بل أجلها على معلى محوره معم غليض لا بين منه ما أذا كانت الأوراق والنشرات والكتب المضبوطة سبع الطاعنين تسد تضيئت ترويجا لشيء مما نص عليسه في المسادة 18 عب من تساقون العقوبات ، هذا تفتلا عن اتسه أم يذلل على الانسكار المناهضة التي أسسار الى أن النشرات والمضبوطات تسد تضيئتها وأن بعض المنهين تسد حازوا العديد منها باعداد مكسررة مها يسدل على أنهم اعدوها للنوزيسع ولاطسلاع الفير عليها وقون أن يسند الى كل منهم بعينسه الظرف أو الحسالة التي يسكن ممها اعتبار هذه المحررات أو المطبوعات محدة للتوزيسع أو لإطلاع الفير عليها ، مما بعيب الحسكم بالتصور الذي له المسدارة على وجسوه الطمن التعلقة المساور الذي له المسدارة على وجسوه الطمن المتعلقة المساقون ويعجز هذه المحكة عن أعمال رقابتها عسلى تطبيق المتانون تطبيتا صحيحا على واتعسة الدعوى وتقسول كلمتها في شسان ما تثيره النباية العابة والطاعنون في هذا المحدد .

(طعن رقم ٣٩٠٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٢٩٨٧/٢/١٢)

قاعـــدة رقم (٣٣١)

المسدا :

يجب لسلامة الحكم ان يسين واقعية الدعوى والادلسة التى ا استند اليها وان يبن مؤداها بيانا كلفيا يتضع منسه مدى تابيده للواقعة كما اقتمت بها المحكمة ،

المكهة:

وحيث أن هذا النمى في محله ذلك أن أن الحكم الابتسدائي المؤيد لأسبابه بالحسكم المطعون نبسه بعد أن أورد وصف التهية استطرد ألى التسول بأن التهية ثابتة قبل المنهم من أتسوال المجنى عليه دون أن يورد ما نصبته تلك الأقسول ، لما كان ذلك وكان من المتسرر أتسه يجب أيراد الأطلبة التي تستند أليها المسكنة وبيان مؤداها في الحسكم بياتا كافيا غلا تكمى مجرد الاشسارة اليها بسل ينبغي سرد مضمون الدليل وفكر مؤداه بطريقة وأنيسة بيين منها مسدى تأييده المواقعة كما اقتشمت بها المسكمة ومدى اتفاقه مع بسائي الأطلبة التي الترها الحسكم حتى مها المسكنة ومدى اتفاقه مع بسائي الأطلبة التي الرها الحسكم حتى

ينصح وجمه استدلاله بها واذ نسات الحمكم المطعون هيمه بيان مؤدى الدليل المستهد من أتسوال المجنى عليه التى عول عليها في تنسائه بالادانة نسانه يكون مشوبا بالتمسور الذي يعيه بما يوجب نقضه والاحمالة دون حماجة لبحث باتني أوجه الملعن .

(طعن رقم ۲۷۲۰ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ٢٢/٢/٧٨١)

قاعسسدة رقم (۲۲۲)

البسما :

يجب الا يجهل الحسكم اللة الثبوت في العصوى بل عليه ان يبينها ويصورد مؤداها في بيسان مفصسل يتحقق بسه الغرض الذي قصده الشارع من تسبيب الأحكام •

المحكة :

لما كان ذلك ، وكان من القسرر اتسه يجب الا يجهسل العسكم أدلسة الثبوت في الدعسوى بل عليه أن يبينها بوضوح بسأن يورد مؤداها في بيان مغصسل يتحقق بسه الغرض الذى قصده الشسارع عن تسبيب الالمسكام وتتمكن معه محكمة النقض من أعبسال وقابتها عسلى نطبيق عول في قضائه على قائمة المنقوت دون أن يبين مضمونها غسائه يكون مهيا بقمسور في البيسان . لمساكان قلك ، وكان الحسكم المطمسون فيسه أشبه غيسة مند اقتصر على القول بان الطاعن تسلم من المجنى عليه منقولاتها ولمسا طالبته بها رفض تسليهها أياها ، وينى على ذلك ادانته بجريسة التعدد ، دون أن يثبت تيسلم القصد البخائي لديسه وهو أنصراف نيته الى الفدائة المنقولات التي تسلمها ألى ملكه وأختلاسها لنفسه ، وكان ما أورده الحكم على ما سلف بيقه لا تقوائر به أركان جريسة التبديد سكا هي معرفة في القانون سنسان الحكم يكون مشوبا بالتصسور . لمساكان ما تقدم ، غسان الحكم يكون معيبا بما يستوجب لمنتفه والأحدة بغير حابية المرجب لمنتفه والأحدة بغير حابية البروجب لمنا كان ما تقدم ، غسان الحكم المطمون غيه يكون معيبا بما يستوجب لتضمه والاحدة بغير حابية المربحة بلاي أورجه الطمن .

(طعن رقم ٦٦٦٧ لسنة ٥٥ ق ــ بطسة ١٩٨٨/١/٢٨)

قاعـــدة رقم (٣٣٣)

: 12...41

يجب الا يجهسل الحسكم ادلة الثبرت في الدعسوى بسل عليه أن يبينها ويورد ووداها في بيسان مفصسل يتحقق به الفرض الذي قصسده التشارع من تسبيب الاحسكام وتتمكن معه محسكمة النقض من أعمسال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا .

المسكبة:

وحيث اتبه من المتسرر اتبه يجب الا يجهل الحكم ادلسة الثبوت في الدعسوى بل عليه أن يبينها بوضوح بأن يسورد مؤداها في بيان بغصل يتحقق به الغرض الذي تصدده الشارع من تسبيب الأحسكام وتتبكن حمه يحكية النقض من أعبال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا . لما كان ذلك ، وكان البين من الحسكم المطمون فيه أتبه مول في تضاله على اعتراف الطاعن والمحكوم عليه الثاني دون أن يبين مضبون عما الاعتراف فساته يكون تسد جساء بشويا بعيب القصور في البيان بها يبطله ويوجب نقضه والاحسالة بالنسبة الى الطاعن والمحكوم عليه الأول وأن تغني بعنم قبول طعنه شكلا سا لوحدة الواقعة ولحسن مسير العدالة وذلك بغير حلجة الى بحث سائر اترجة الطعن.

(طمن رقم ٥٥٠) لسنة ٧٥ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٢/١٤)

قاعسسدة رقم (٣٣٤)

البسدا :

يجب اسسلامة الحكم ان يسين واقمسة الدعوى والادلسة التى استند اليها وان بين مؤداها بيانا كانيا ينضح منسه مدى تلييده الواقعة كما اقتنمت بها المحكمة -

المسكبة:

ومن حيث أن الحسكم الذي اعتنق الحسكم المطعون فيسه أسبغه حصل ولقمة الدموى في حق الطاعن متصرا على التسول « أن التحكية من عرض الوقائع على النحو السالف ترى أن التهية ثابتسة قبسل المنهم مما ورد بحضر الضبط وشهد بسه محرره .. ومن ثم تعلقبه المسكمة للطبقا لمواد الاتهام عملا بالمسادة ٢/٣٠٤ أ ج ٤ وكان الصحام الملعون فيسه لم يبين مؤدى ما جساء بمعضر الضبط ، ولم يبين ما قرره محرره في هذا الشان ، وكان الأمسل انسه يجب لسلامة الحكم بالادانة ان يبين واتمة الدعوى وان يورد الأفلسة التي استئد اليها وان يبين مؤداها بينا كافيا ينضح منه مسدى تأييده للواتمة بمناصرها التاتونيسة كانة ، مسانه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب ، الذي يعجز محكمة النقض عن اعبال رقابتها على صحة تطبيق القسانون على الواقعسة كما مسال المباتها في الحكم ، والتقرير براى في شانها سد وهو ما له الصدارة عسلى وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون ، وما ينسع له وجسه الطعن .

(طسن رقم ۷۳۱ه لسنة ۵۷ ق _ جلسة ۱۹۸۸/۳/۹)

قاعبسدة رقم (١٣٥)

المسبدا:

يجب لمسلامة الحكم ان ييسين والمسة الدعوى والاطلة التى استند اليها وان يين مؤداها بيانا كانيا يتضع منسه مدى تلييده الواقمة كما المتنمت بها المحكبة ،

الحكبة:

لما كان ذلك وكان من المتسرر ان الحسكم المسادر بالادانسة بيجب ان ببين مضمون كل دليل من ادلة التبسوت التي استند البها وأن ينكر مؤداه حتى يتضح وجسه استدلاله بسه ، وذلك حتى يتضنى لمحكة النتض مراتبة تطبيق القساتون تطبيقا مسجوا على الواقعسة كما صلر اثبتها بالحسكم ، وكان البين من الحسكم المطمون غيسه انسه لم يورد أتسوال المجنى عليهم التي عول عليها في تضسسته بالادانسة غله يكون معيبا بالقصور بها يوجب نقضه والاحالة دون هلجة لبحث وجوه الطمن الاخسرى لما كان ما تقسدم ، وكان وجسه الطمن وان اتصل بالمحكم عليها الآخرين في التصنوح الاحالية للمين الدسكم المطمون عليها الآخرين في التصنوح الاحالية للمين الدسكم المطمون

هيسه لاتها لم يكونا طرفا في الخصوبة الاستثنائية التي صدر نبها ذلك الحسكم ، وبن ثم لم يكن لهما امسلاحق الطمن بالنقض غلا يمتد اثره المهساء ، ،

(طعن رتم ١٢٧١ لسنة ٧٥ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)

قاعـــدة رقم (۲۲۳)

: المسطا

يجب لمسلامة الحكم ان يسين واقعسة الدعوى والادلسة التى استند اليها وان يبن مؤداها بيانا كافيا يتضح منسه مدى تابيده الواقعة كما اقتلمت بها الحكية •

الحكة:

لما كان ذلك وكان تضاء محكمة النقض مستقرا على ان الحسكم يجب أن يبين مضبون كل دليل من ادلسة الثبوت ويذكر مؤداه حتى بنضح وجسه استدلاله بسه لكى ينسنى لمحسكمة النقض مراقبة تطبيق التانون تطبيقا مسحيحا على الواقعة التى مسلم اثباتها في الحسكم وكان الحكم المطمون نيسه حين أورد الادلسة على الطاعن استند في ادانتسه ضهن ما استقد اليه الى اقسوال المجتى عليهم دون بيان لهم أو ذكسر لفحوى شهادتهم نساته يكون قسد جساء مشوعا بعيب القصور في البيان بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة دون حلجة الى بحث باتى أوجه الطمن .

(طمن رقم ۷۲۰) لسنة ۵۱ ق -- جلسة ۱۹۸۸/۱/۸۸) قامستة رقم (۲۲۷)

: المسلما

كل حكم بالادائسة يجب أن يبسين مضمون كل دليسل من ادلسة الاثبات ويذكر مؤداها تبكينا لمسكبة النقض من مراقبة تطبيق القسلون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم -

ألمكة :

وهيث أن تفساء هذه المسكمة شد جرى عسلي أن كل حسكم

بالادانة يجب أن بيين مضمون كل دليل من أدلة الاثبات ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله بسه وسسلامة ماخذه تبكيفا لحسكمة النقض مِن مِراتِية تطبيق التاتون تطبيقا صحيحا عسلى الواتعة كما صحار اثباتها في الحسكم والا كان باطسلا ، وكان من المقسور أنسه أذا كانت شبهادة الشبهود تنسب على واثعة واحدة ولا يوجد غيها خسلاف بشسأن ظك الواقعية ، غلا بأس على الحكم أن هو أحمال في بيان شمهادة شــاهد الى ما أورده من أقــوال شاهد آخــر تعاديا من التكرار الذي ٧ محمد له . لها إذا وحمد خسلاف في اقسوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان كل منهم تد شهد على واتعة غير التي تثسمه عليها غيره غاته بحب لسلامة الحكم بالإدانسة ايراد شهادة كل شاهد عملي حددة . لما كمان ذلك ، وكمان البسين من الاطمالاع عملى المفردات ان شهادة في التحتيقيات قيد اقتصرت عيلي أنيه ثلدى وصوله لمكان الحمادث شاهد شتيته المجنى عليمه يستط عملي الأرض مصابا في وجهه ، وان المتهمين تصدوا له _ أي للشاهد _ واوسعوه ضربا حتى نقسد الوعى ولمسا أنساق شساهد الطاعن يعتدى جالضرب على شتيقه المجنى عليه بمكان سستوطه عسلى الأرض بأتسه خبريه شربتين على بخه ورأسنه ٤ وخلص إلى أنسه لم يشساهد بدايسة الاعتداء على المجنى عليه تبسل سقوطه . لمساكان ذلك ، وكانت المحكمة قد اتخذت من المدوال هذا الشاهد دليلا على متارغة الطاعن حنفة الضرب المفضى الى موت المسندة اليه دون أن تورد وؤدى شهادته واحالت قي بياتها الى مفسمون ما شسهد به والسده سين أن واقمسة اعتداء الطساءن عسلى المجنى عليسه كانت اشر خسروج الأخير من المسكن باته ضربه بقطعة من الحديد ثلاث ضربات عسلي وأسنه - مع تيهم الاختلاف بين وقابع كل من الشهلانين غيال الحكم الملعون فيسه يكون موق مسوره منطويا على الخطا في الإستاد مما ينطله ويوهب قتفىيە .

(طعن رقم ٣٦٠) لسنة ٧٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٨)

قاعـــدة رقم (۲۲۸)

المسطا :

يجب اسسلامة الدكم أن يسين وأقصة الاعوى والأطلبة ألتي استند اليها وأن يبن وأداها بيقا كلفيا يتضح منسه مدى تلبيده الواقعة. كما اقتمت بها المكهة •

الحسكية:

وحيث أن تفساء هذه المسكة قسد جسرت على أن كل حسكم بالادانسة يجب أن يبين الأدلسة التي استخاصت بنها المسكة تسوت وقوع الجريبة من النهم ، وأن يذكر مؤداها حتى يتضح وجسه استدلاله بها سلامة ملخذها تبكينا لمحكة النقض من مراتبة تطبيق القانون تطبيقة لمسعيدا عسلى الواقعة كما عسل الباتها في الحسكم والا كان باطسلا . لما كان ذلك وكان المسكم الابتدائي المؤيد الأسبله بالحسكم العلمون نيسه قسد انتصر بيئة لأدلسة الثبوت على توله « وحيث أن الانسلم المسند الى المنهة شابت تبلها وليس في الأوراق ما ينفي ذلك الاسر الذي يتمين ممه القضساء بمعاتبتها طبقا لمواد الانهام » ومن ثم نسان الحسكم يكون قسد خسلا من بيان الادلسة التي اقسام عليها قضساء بدانسة الطاعنة ما يعيه بالقصور في التصبيب ويوجب نقضه والاعلاة بغير حاجة الى بحث ساقر أوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٠٠٢ أسنة ٥٦ ق سـ جلسة ١١/١/١٨/١٢)

قاعـــدة رقم (۲۲۹)

البسدا :

حسكم الادانسة يجب ان يين مضهون كل دايل من ادلسة الاثبات ويذكر مؤداه حتى يتضع وجسه استدلاله بسه ومسلامة ملفذها تمكينا لمحكة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا .

للصكبة:

وحيث ان تضاء هذه المصكبة تسد جسرى على ان كل حسكم

بالادانسة يجب ان بيين مضمون كل دليل من ادلسة الاثبات ويذكر ووداه حتى يتضع وجسه استدلاله بسه ومسلامة مأخذه تبكينا لمحكمة النقض من مراقبسة تطبيق القسانون تطبيقا صحيحا عسلى الواقعة كا مسار اثباتها في الحسكم والا كان ملطلا .

(طعن رقم ۱۹۸۸ أسنة ۸۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱۰/۱۳)

قاعسسدة رقم (٣٤٠)

: المسجدا :

يجب اسسلامة الحكم ان يبسين واقعسة التعوى والادلسة التى استقد اليها وان يبين مؤداها بيقا كانيا يتضح مسته مدى تابيده الواقعة كما اقتصت بها المكبة ،

المكة:

لما كان ذلك وكان من المقسر وفقا المسادة ٢١٠ من قان الاجسراءات الجنائية أن كل حكم بالادائية يجب أن يشتبل فيسا يشتبل عليه بيان كسك لمؤدى الادائية التى استخاصت منها المحكمة الادائية فسلا تكنى مجسرد الاشسارة اليها بسل يتمين سر مضمون كل دليل بطريقة واقبة بيسين منها مدى تأييده الواقعية كسا انتنمت بها المحكمة وببلغ اتفاقه مع بساتى الأدلية التى أثرها الحكم حتى يتضع وجب استدلاله بها فسان الحكم المطمون فيه بيان مؤدى المستدات التى استند اليها في قفسائم بالادائية غاته بكون مشويا بالقصور الذي يعينه بها يوجب نقضه والاعتبادة بقتر حساجة الى بحث بالتى أوقيه بعينه من الطعن .

(طمن رقم ١٦٢٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١١/١١/١٨٨١١)٠

قاعستندة رقم (۲٤١)

البسطا:

بجب أسساله الحكم أن يسمن واقمسة الدعوى والأنسسة التي استقد النها وأن يبين طداها بيامًا كافيا يتضح منسه مدى تليده الواقمة كما اقتصت نها المحكمة ،

الحكة:

(طعن رتم ٣١٢٧ لسنة ٥٨ ق ... جلسة ١٩٨٨/١١/٢٠)

قاعسنة رقم (٢٤٢)

المسجا :

يجب اسسلامة الحكم ان يسين واقعسة الدعوى والأدلسة التي استند اليها وان بين رؤداها بيقا كلفيا يتضع رئسه حدى تاييده الواقعة كما اقتمت بها المحكمة .

المسكية :

لما كان ذلك ، وكان من المتسرر طبعاً للمادة . ٢١ من قساتون كل الإحسراءات الجنائية أن العسكم بالادائمة يجب أن يبين مضمون كل دليل من لدلة المساوت ويذكر مؤداه حتى بتضح وجمه المستدلاله بسه وسلامة المستفذ تبكينا لمحسكة التقض من مراتبسة تطبيق القساتون نطبيتا محيدا على الواتمة كما عسار أثباتها في العسكم . كما لته من

المترر أن جريبة الاتلاف المؤشبة قسانونا بنص المسادة ٢٦١ من قسانون المعويات أنبا هي جريبة عبديسة يتحقق القصد الجنائي غيها متى تعبد الجسائي ارتكاب الفعل المنهي عنه بالعسورة التي حددها القانون واتجاه ارادته إلى احداث الاتسلاف أو التخريب وعلمه بأنه يحدثه بفسير حق ، وهو ما يتتفي أن يتحدث العسكم عنه استقلالا أو أن يكون نبيا أورده من وقسائع وظروف ما يكني للدلالة على قيله . لمسا ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالعسكم المطعون غيبة قسد اقتصر عسلى بيان الابتدائي المؤيد لاسبابه بالعسكم المطعون غيبة قسد اقتصر عسلى بيان الدعوى كما هي قائمة في صحيفة الادعساء المباشر واكتني في بيان العليسل بالاحسالة إلى الأوراق ولم يسورد مضمونها ولم يبسين وجه المستدلاله بها عسلى نبوت التهة بمناصرها القانونية كانة كما أنسه لم يستظهر توافر التصد الجنائي لدى الطاعن ، غانه يكون بشوبا بالتصور في التسبيب بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة إلى بحث بسائي

(طعن زقم ۹۸هه لسنة ۷ه ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۲۷)

قاعسسدة رقم (٣٤٣)

المسادا :

يجب لسلامة الحكم ان يسبغ واقعمة الدعوى والادلمة التي استقد اليها وان يبن وداها بيقا كافيا يتضح منسه مدى تاييده الواقعة كما اقتضت بها المحكمة .

الحكة:

لما كان ذلك ، وكان من المقسرر طبقا للمسادة . ٢١ من قسانون الاجسراءات الجنقية ان الحسكم بالادانسة يجب أن يبسين مضمون كل دليسل من ادلسة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجسه استدلاله بسه ومسلامة المساخذ تبكينا لمحسكمة النقض من مراقبسة تطبيق القسانون تطبيقا صحيحا عسلى الواقعة كما صسار اثباتها في الحكم . وكان الحكم المطسون غيسه قسد التبت كليسة عن ايسراد الادلسة التي تسساند المها في قضائه بالادانسة ولم يورد خدواها ووجسة لستدلاله بها على

ثبوت النهبة بمناصرها القسانونية غسانه يكون بشوبا بالقصدور الذي يعيبه بما يوجب نقضه والاعادة بالنسبة الى هذا الطاعن والطاعن الثاني لاتمسال وجسه النمى به وذلك بغير حساجة الى بحث بساتى أوجسه الملمن .

(طمن رتم ۲۷۰۷ لسنة ۵۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱۲/۱۱)

قاعبسنة رقع (١٤٤٣)

المسدا :

حسكم الادانة يجب ان يبن مضبون كل دليل من ادلسة الاتباعث ويذكر مؤداه حتى يتضح وجسه استدلاله بسه وسسلامة ملخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا -

المبكية:

وحيث انسه لما كان تفساء هذه المصكة مس محكة النقض مستقرا على ان المحكم بالادانة يجب ان بيين مضبون كل دليل من ادلسة الثبوت ويذكر مؤداه حتى ينضح وجسه استدلاله بسه لكى ينسنى لمحكمة النقض مراتبسة تطبيق التساقون تطبيقا صحيحا على الواتعة التى صار اثبتها في الحسكم ، وكان الحكم الابتدائي المؤيسد لاسبابه بالحكم المطمون فيسه حين أورد الادلة على الطاعن استند في ادانته ضمن ما اسستند الليسه الى المعاينة دون أن بيين مضمونها ومؤداها ، عساته يكون معييا بالتمسور في البيان بما بيطله ويوجب نقضه والاعادة بالنسبة للطاعن والمسكوم عليه الاخسر الذي لم يطمن في الحسكم بطريق النقض لاتصال وجسه النمي بسه ولوحدة الواقعة وحسن سير العدالة سوذلك دون حاجة الى بحث بلتي لوجه الطعن .

(طعن رقم ١٩٦١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١١/١/١٨٩١)

٣ - التسبيب غير المبب -

قاعسدة رقم (٥١٣)

: 12-48

المحكمة لا تلتزم في أصبول الاستدلال بالتحدث في حسكها الا عن الأدلة ذات الاثر في تكوين متبدتها .

(طعن رقم ١٤٨١ لسنة ٥٦ ق _ جلسة ١٩٨٢/٣/٢٣)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ٨٦٥ لسنة ٢] ق ــ جلسة ١٩٧٧/١/١٧ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي تاعدة رقم ٢٣٩٩) .

قاعـــدة رقم (٣٤٦)

: 12...41

التناقش الذي يميب الحسكم ويبطله هو الذي يقسع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما اثبته للبعض الآخر ولا يعرف أي الأبرين قصسنته الحسكية ،

(طعن رقم ٩١٠ لسنة ٥٢ ق ... جلسة ١٩٨٢/٤/١

(طحوظة في نفض المعنى نقض جنائى رقم ١٩٠٣ لسنة ٦٦ ق – جلسة ١٩٧٦/١/١٦ – الجزء الرابع من الموسومة الذهبية الامسدار الجنائى تاعدة رقم هـ٢١) .

قاعـــدة رقم (۲٤٧)

البحدا:

لمصكمة الوضوع ان تقتفى بالبسرادة بنى تشسكك في صحسة السفاد القهمة الى القهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ... شرط ذلك ،

(طعن رتم ۸۰۸ لسنة ۵۲ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/٤/۱۳

(ملحوظة في تنس المعنى نقض جناتى رقم ٢٠٠٠ اسنة ؟ ق --جلسة ١٩٨٩/٥/٢٧ -- الجزء الرابع بن الموسوعة الذهبية الاستدار الجنائي تاعده رقم ١٩٢٧) .

قاعسدة رقم (٣٤٨)

: المسطا

الخطا فيها قسرره الحكم زائدا للهاسره للا يعيب الحسكم طالما انه غسم بؤثر في نقضه أو في الفتيجة التي انتهى اليها ،

(طمن ، قم ۱۲٤٧ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٥/٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نتض جنائي رتم ١٩٠٠ لسنة ٤٩ ق __ جلسة ١٩٧٦/١١/٢٢ _ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامـــدار الجنائي تاعدة رتم ٢٤٤٨) .

قاعـــدة رقم (٣٤٩)

: 13-41

التناقض الذي يعيب الحسكم ويبطله هو الذي يقسع بين أسبلبه بحيث ينفي بعضها ما اثبته البعض الآخر ولا يعرف اي الأمرين قعسسته المستكة .

(طعن رقم ١٩٨٢/٦/١٥ في ــ جلسة ١٩٨٢/٦/١٥ ؛

(ملحوظة في نفس المعنى نتض جنائي رقم ٩٠٣ لسنة ٤٦ ق ــ جلسة ١٩٧٦/١/١٦ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي تاعدة رقم ٢١٠٥) .

قاعسدة رقم (۳۵۰)

المسدا:

يكفى في المحلكيات المناتية ان يتشكك القــاضي في صحة اســناد القهية الى القهم لكن يقفي بالبراءة ورفض الدعوى الدنية .

أ طعن رقم ٥٥٥) لسِنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠ ،

(بلحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٩٥٢ لسنة ٤٦ ق ــ حلسة ١٩٧٩/١٢/٣ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي قاعدة رقم ١٩٢٢) .

قاعسسدة رقم (٢٥١)

المسجدا :

لحكمة الوضوع أن تقفى بالبراءة متى تشككت في صحة استناد التهم المتهين أو لمدم كفاية ادلة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن تلتزم المحسكة الحقائق الثابتة بالأوراق ، وأن يشهل حكمها عسلى ما بغيد أنها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبادلة الثبوت والتي قسام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة .

(طعن رقم ١٦،٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١١)

(ملحوظة في نفس المني نتض جنائي رتم ٢٠٠٠ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٠٣ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاسسدار الجنائي تاعدة رتم ١٩١٧) .

قاعـــدة رقم (۲۵۲)

: 12-41

يكفى في المسلكمات الجنائية أن يتشكك القاضى في صحــة أسفاد التهبة للبتهم لكي يقضى بالبراءة .

ا طعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٢٥ ق ـ جلسة ١٩٨٣/٢/١٥)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٩٥٢ لسنة ٩٩ ق ــ جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصسدار الجنائي قاعدة رتم ١٩٧٣) . . .

قاعىسىدة رقم (٣٥٣)

: 12-41

الخطساً في الاسسفاد الذي يعيب الحسكم هو الذي يقسم ميها هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خاصت اليها

(طعن رقم ٩١٥ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٣/٥/٢)

(ملحوظة في نفس المعنى طمن جنائي رتم ٣٦٠ أسنة ٧) ق ــ طسة ١٩٧٧/١٠/١ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهببة الامـــدار الجنائي قاعدة رتم ٢١١٣ ، .

قاعسسدة رقم (١٥٤)

: 12....43

لمسكه المشهود وبسسالر فلمناسر الطروحة لبلها عسلى بسلط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبها يؤدى الله اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى جا دام استخلصها ساتفا •

(طعن رقم ۱۰۰۰ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٦/٧) (ملحوظة في نفس المنى نقض جنائى رقم ٥٥٧ لسنة ٤٧ ق ــ جلسة ١٠/٠/١٠/١٠ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائى قاعدة رقم ٢٢٩٥) .

قاعبسدة رقم (۲۵۵)

: 12-49

استناد المسكهة الى التقرير الفنى المقدم في الدعوى يغيد اطراعها التقرير الاستشـــاري ـــ اثر ذلك .

الحكة:

من المقسرر ان استناد الحسكية الى التترير الغنى المتسدم في الادموى ينيد اطراحها التترير الاستشارى المتدم فيها وليس بالازم عليها أن مرد عسلى هسذا التقرير استقلالا ، غان النمى في هذا الخصوص لا يكون الله محسل ،

(طعن رقم ۹۹۹ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۲/۷)

قاعسندة رقم (۲۵۱)

: المسبقة

الحسكية غير مترمة في اخسفها باقسوال المتهم ان تلتزم نعسها وظاهرها بسل لها ان تلفذ منها بما تراه مطابقا للحقيقة •

(طعن رتم ۱۳۸۱ لسنة ٥٣ ق حجاسة ١٩٨٨/ ١٩٨٢)) (بلحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رتم ١٨٠٠ لسنة ٤٦ ق حجاسة ١٩٧٢/٢/١١ من الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاستدار المجائي عامدة رتم ١٩٤٣).

قاعسدة رقم (۲۵۷)

: المسطاة

قسرابة الشاهد للبجنى عليه لا تبنع من الأغذ باقواله فيها اقتمت المسكبة بصدقها •

(طمن رتم ١٨٨١ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١/١١/١١)

(ملحوظة في نفس المعنى نتض جنائي رقم ١١٦ لمسنة ٦] في حا جلسة ١٩٧٧/١/٣ - الجسزء الأول من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي تناهدة رقم ١٩٧٦) .

قاعسسدة رقم (۲۵۸)

: المسلمة

اعتماد محسكية الاستثناف أسسبلب الحسكم الابتدائي وانخاذها أسبلب المسالية المسالة اللي ما ورد في حسكيها المطعون فيه من أسبلب لمخرى يكون مقصودا بها الاحالة على ما لا يتناقض مع أسبابه الخاصة .

(طعن رقم ۱۷۸۸ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٧٨٨)

(ملحوظة في نفس المعنى نتض جنائي رخم ١٩١١ لسنة ٢٦ ق ــ جلسة ١٩٧٠/٤/١ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهرية الامــــدار الجنائي تاعدة رتم ٢٣٠٢) .

قاعسسدة رقم (۲۵۹)

: المسلمان

يجب على الحكم ان يبين نص القانون الذي حكم بمقتضاه .

(طعن رقم ١٠٤٨ أسنة ٥٢ في ... جنسة ١٩٨٢/٢/١٩)

(المحوظة في نفس المفنى نقض جنائى رقم ١١٠ اسنة ٧٧ ق ــ جلسة ١١٧٥/٥/١٥ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصسدار البنائي تامدة رقم ٢٤٩٢) .

قاعسىدة رقم (٣١٠)

الجسدا :

لحكية الموضوع أن تقصيل في مسدى تعقيق موجب الاعتساء من العقاب منى كانت تقيمه على ما ينتجه ب أثره ،

المحكية:

لما كان المقسرو أن لمحكة الموضوع أن تنصسل في مسدى تحقق موجب الأعفاء من المقلب متى كاتت تقيمه عسلى ما ينتجه ، وكان الحكم قسد عرض لدفاع الطساعات في هذا الشسان وخلص فيما استخلصه من عناصر الدعوى إلى أنه لم يخبر السلطات بما في حورته أذ قسدم الترارا جمركيا خسلا من حقيقة ما يحبله من متعجرات ، وظل متمسسكا بالاسم الوهمي الثابت بجواز صغره المزور المقدم لسلطات المطار حتى تم تسليمه لجهاز مباحث أمن الدولة ، ثم حرر على نفسه أنا سرارا كتابيا بتعتبشه وتتنيش حقيقة حيث عثر بها على ظك المتجرات في جيب سرى بها سفال الحكم يكون قسد أسلب مسجح القانون فيها أنتهى من عسم تحقق عوجه الاعتاء برد ساتع بحيله ، ولا محل لتعينه في هذا الشأن .

(طعن رقم ٩٠٤٩ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ٢٠٢١١)

قاعسسدة رقم (١٩٦١)

المسجاا:

ما يكفى لنمام تدليل الحكم واستقلمة قضاؤه .. اثره .

(طعن رقم ۹۹۸ه لسنة ۵۳ ق .. جئسة ۲۸/۲/۱۸۸۱)

(بلحوظة في نفيس المفي نقش جفاتي رتم ١٢٨٥ لسنة د} ق سـ جلسة ١٩٧٥/١٢/٧ سـ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصسدار الجفائي نقاعدة رتم ٢٣٢٤ ،

قاعسندة رقم (۳۹۲)

البسدا:

يكفى في المحلكيات للجنائية فن يتشكك القساضي في صحة اسسفاد التهم الى المنهم لكي يقضي بالبراءة -

(طعن رقم ٦١٩١ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢١٦١)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٥٧ لمنة ٩) ق _ جلسة ١٩٧٦/١٢/٣ _ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائى تاعدة رقم ١٩١٧) .

قاعسسدة رقم (٣٦٣)

البسدا:

الفطأ في الاسفاد لا يعيب الحكام ما لم يتناول من الاعلة ما يؤثر في عقيدة الحسكية .

(طعن رتم ۱۹۸۲ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۲/۲۷)

(ملحوظة في نفس المعنى طعن جنائي رقم ٣٣٥ نسنة ٧٤ ق - جلسة ١٩٧/١٠/١ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاسدار الجنائي قاعدة رقم ٢١١٣) .

قاعسدة رقم (١٣١٤)

البسدا:

نتقض الشاهد وتضاربه في الواله أو مسع الوال فيه من الشهود لا يميب العسكم ـــ شرطه .

(طمن رتم ٧٢٢١ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٤/٢)

أ المحوظة في نفس المعنى نتفض جنائي رتم ١٥٢ لسنة ٧) ق سجلسة ١٩٧/٥/١٦ سالجزء الأول بن الموسوعة القصيسة الإمسائر الجنائي تاعدة رقم ١٩١١ / .

قاعستة رقم (١٩٦٥)

البسدا:

لمسكنة الوضوع أن تقفى بالبراءة ملى تشككت في منَّمة اسسناد. التهمة للبتهم أو لمدم كفاية الأدلسة ـــ شرط ذلك .

﴿ طُمِن رَمْم ٢٤٨ لَسِنَة ٤٥ ق ... جلسة ١١٨٤/٥/١٤)

(ملحوظة في تعنَى المعنى نقض جنائي رتم ١٩٥٢ لمسنة ١٩ ق ــ جلسة ١٩٧٩/١٣/٣ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي تاعدة رتم ١٩٧٢) .

قاعسدة رقم (٣٦٦)

المسطا :

· لخيد الحكية برواية ينقلها شخص عن الغرب الره .

(طعن رقم ٢٩٢٥ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨١/٥/١٥ و

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٣٠٨ السنة ٣٠ ق ــ جلسة ١٩٦٠/١١/١٥ ــ الجزء الأول من المؤسوعة الذهبية الإســـدار الجنائى قاعدة رقم ٩٣٧) .

قاعسسدة رقم (۱۳۹۷)

البسدا :

حكم الادانة ــ ما يجب ان يشتبل عليه ــ الخفاله ــ اثره ــ قصور • ـ (طعن رقم ١٩٨٢/٤/١) . (اسنة ٥٣ و ــ جلسة ١٩٨٢/٤/١)

(ملحوظة في نفس المغي نقض جنائي رقم 1870 سنة 8 ق ــ جلسة 1777/ سنة 8 ق ــ جلسة 177/ 1747 ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبيــة الامـــدار الجنائي تامدة رقم 11/18) .

قاعبستة رقم (٣١٨)

البسطا:

المسكم بالبراءة ــ شرطه .

(طعن رتم ٥٥٥٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨١/٥/١٥ }

(ملحوظة في نفس المفنى نقض ُجنائى رقم ٢٠٠ لسنة ٤٩ ق ــ جلسة ١٩٧٩/٥/٣٧ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامـــدار الجنائى تاعدة رقم ١٩١٧) .

قاعـــدة رقم (٣٩٩)

المِسدا:

القـــقون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعـــة المستوجبة العقوبة والتلروف التي وقعت فيها .

(طعن رقم ، ٣٩٤٠ لسنة)ه ق ــ جلسة ١١٨٤/١١/١)

(ملحوظة في نفس المعنى نتض جنائي رقم ١٣٩٢ لسنة ٩] ق ــ جاسة ١/-١٩٧٩/١ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصددار الجنائي تاعدة رقم ١٩٧٠) .

قاعسىدة رقم (٣٧٠)

الجسدا:

الفطا في الاسناد لا يميب الحكم ما لم يتناول من الاهلة ما يؤثــر في مقيدة المحكمة .

(طمَن رقم ٢٠٧٩ لسنة ٥٤ ق ... جلسة ١٩٨٤/١١/١٣)

(ملحوظة في نفس المعنى طعن جنائى رقم ٢٩١٥ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٩ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الجنائي تلعدة رقم ٢١٤٣) .

قاعبنينة رقم (۲۷۱)

البسدا:

القانون لم يرسم شكلا خلصا يصوغ فيسه حكم الادانسة بيسان المواقعة المستوجبة للمقوية والقاروف التي وقعت فيها فبنى كان مجموع ما اورده العسكم كافيسنا في نفهم الواقعسة باركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون •

(طعن رتم ٢٥١٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩١٢/١٢/١) (طعن رتم ٢٩١٤ لسنة ٩٩ ق - (طعوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٩٩٢ لسنة ٩٩ ق - جلسة ١٠٠/١/١٠/١ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي تاعدة رتم ١٩٢٠) .

قاعسدة رقم (۲۷۲)

: المسطا

التنقض الذي يعيب الحسكم ويبطله هو الذي يقسع بين اسسبابه بحيث ينفى بعضها ما اثبته البمض الآخر ولا يعرف اى الأمرين قصسدته الحسكية .

(طعن رتم ١٨٣٥ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٦٨) ١٩٨٤) (طحوطة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٩٠٠ ألسنة ٢٦ ق ــ جلسة ١٩٧٦/١/١١ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي تاعدة رقم ١٩٧٥) .

قاعستة رقم (٣٧٣)

المسطا:

تفاقض اقوال الشهود ... الره ... لا يميب للحكم ما دام قد استخلص الادانة من اقوالهم اتستخلاصا سالفا بما لا تفاقض فيه .

(طبعن رقم ١٨٢٥ السنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٢٨)) (طبعن رقم ١٩٨١)) (طبعن للمني نقض جنائي رقم ١٩١٩ السنة ٧٠ ق ــ جلسة ١٩٧٧/٥/١٥ ــ الجزء الأولى من الموسوعة الدهبية المسبولي الجنائي تاعدة رقم ١١٠٩) .

قاعــــدة رقم (۲۷٤)

المِسما :

من القسرر أن المحكمة غير مازمة بالتحدث في حكمها الا عن الأدلسة ذات الآثر في تكوين عقيدتها .

(طعن رتم ۱۸٤٢ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٨٤٥)

(ملحوظة في نفس المنى نقض جنائى رقم ١٥٩٢ لسنة ٣) ق ... جلسة ١٩٧١/١٢/٣ ... الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي تامدة رتم ٢٤٤٩) ه.

قامىسىدة رقم (۱۷۰)

المستحا :

لحسكة الوضوع ان تقفى بالبرادة بنى تتسككت في صحبة اسناد التهية الى التهم أو لمسدم كفاية الله النهدد التهية الى التهم أو لمسلم كفاية الله التهدي والمالت الله التهديم والمالت التهديم والمالت التهديم والمسلم عليها عن بصر وبمسيرة ووازنت بينها وبين اللهة الفنى فرجحت نفاع المتهم أو داخلتها الربية في صحة عناصر الاتبات •

المسكبة:

لا المن التحديد التهدة لتقضى المناسر الله يكمى ان تتشكل محكدة الموضوع في نبوت التهدة لتقضى المنهم بالبراءة ورفض الدعوى الدنية تبلة الا ان حد ذلك ان تكون قدد الحاطت بالدعوي عن بصر وبصيرة والمت بادلتها وخسلا حكمها من عيسوب التصبيب . وكان الحسكم المطعون فيسه لم يبين واقعة الدعوى والتهدة المسندة الى المطعون ضدده كما لم يبسين ما حوته حافظة مستندات المدعية بالحقوق المدنيسة من ادلة ، كما لم يشر الى المسلمة المناسبة المناسبة من ادلة ، كما لم يشر الى المسلمة المناسبة المناسب

نان الحكم الطعون نيسه يكون يعيسه بالتمسور في التسبيب بها يستوجب نقضه في الدعوى الدنية والاحسالة والزام المطمون مسده مالمسارف .

(طعن رقم ۱۹۸۰/۲/۷ لسنة ٥٤ ق ـــ جلسة ۱۹۸۰/۲/۷) قاعـــدة رقم (۲۷۷)

المنسطا :

للعبرة في المسلكيات المناتية هي بالتناع القساشي بنساء عسلي الإناسة الحلومة علمه .

(طعن رقم ١٩٩٩ السنة ٥٤ ق سـ جلسة ٢/٢٠ ١٩٨٥)

(ملحوظة في ننس المعنى نتض جنائي رهم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ق ... جلسة ١٩٦٥/١١/٩ ... الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاسسدار جنائي تاعدة رتم ٢٠٤٩) .

قاعتسدة رقم (٧٧٧)

البسطا :

القسانون لم يرسم شكلا خاصا بعسوغ غيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للمقوية والظروف التي وقعت غيها .

(طعن رقم ١٩٩٩ لسنة)هه ق _ جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠)

(المحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٣٩٢ السنة ٤٩ ق ــ المسلم ١٣٩٢ المسلم ١٩٧٩/١٠/١ ــ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي قاعدة رتم ١٩٧٠) .

قاعـــدة رقم (۲۷۸)

البسدا:

الفطال المادي في ديباجة الحكم لا يؤثر في سلامته .

الحكية:

الما كان ذلك وكان ما اثبت في ديبلجة الحسكم بشسان سسماع الدعوى بالجلسة الذي نطق نبها لا يبطله لاته لا يعبو ان يكون خطسا

ماديا بها لا يؤثر في سلامة الحكم ، ولأن الخطأ في ديباجة الحسكم لا يعيه الده هو خارج عن مواضع استدلاله وبن ثم يكون هذا النعفي وما يشهره الطاعن من مدم ذكر الحكم أن الدعوى اعيدت من محكة النتش غسر صديد اذ ليس هنك ما يازم المحكمة بايراد ذلك البيان وبن ثم لا يترتب عسلى اغفاله أي جزاء .

(طعن رقم ۱۱۷۷ع لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٢١/١/م١١٥)

: المسطا

لا يعيب المسكم الخطأ في الاستاد الذي يؤثر في منطقه 🕟

قاعبه رقم (۳۷۹)

المكية:

من المترر انه لا يعيب الحكم الفطا في الاستاد الذي لا بؤثر في منطقه عانه لا يجدى الطاعن ما ينسبه الى المسكم من خطبا في ومنف الكيس الذي ضبط بداخله لفافة المخدر .

(طعن رقم ٢٠٤٤ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٢/٢/٥/٢/١) قاعيدة رقم (٣٨٠)

المسيدا :

البيان المول عليه في الصحكم هو ذلك الجزء الذي يسدر مبه اقتناع القسائسي دون غيره من الإجزاء الخارجة عن سسياق الاقتناع ... تزيد الحسكم فيها استطرد البه لا يعييه طالسا انسه غير مؤثر في منطقه أو في النتيفة التي النهي اليها .

(طعن رقم ١٩٠٠) لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٠/ ١٩٠١) (ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٧٠ لسنة ٣١ ق -حلسة ١٩٦١/ ١٩٣١ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامسدار الحنائي قاعدة رقم ٢٣٥٠) .

قاعىسىدة رقم (٣٨١)

: المسلما

وزن لقوال الشهود وتقعير الظهروف التي يؤدون فيها شههادتهم ونعويل القضاء على اقواتهم مهها وجهه اليها من مطاعن وهسلم حولها من شبهات كل هذا مرجمه الى محكمة الوضوع ·

(طعن رتم ١٩٨٤ لسنة)ه ق ــ جلسة ٢٠/٣/٢٠)

(ملحوظة في نفس المعنى نتفس جنائى رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٩ ق --جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ - الجزء الأول من الموسوعة الذهبيسة الاسسدار الجنائى تاعدنر رقم ٩٨٥) .

قامىسىدة رائم (۲۸۲)

المسطا :

الفطا في الاسفاد الذي يسبب المسكم هو الذي يقع غيباً هو مؤثر في مقيدة المحكمة التي خلصت اليها •

الحكية:

لما كان ذلك ، وكان الغطا في الإسناد الذي يعيب الحكم هـو الذي يعيب الحكم هـو الذي يقسع نيبا هو مؤثر في مقيدة المحسكمة التي غلصت اليها ، وكان الذي يقسع نيبا هو مؤثر في مقيدة المحسكمة التي خلصت الطاعن بن خطأ الحسكم بن التسايت باقتبواله أتسه انتزعسه من ، أنيا ورد بشسان اتسوال لم تكن قسولم جوهر الواقعة التي اعتنتها الحسكم ولا أشر له في منطقة وسلامة استدلاله على احراز الطاعن المسلاح والذخسية المضبوطة بين وسن ثم تسقه بنسرض وجسوده به لا يعيب الحسكم لو يقسدح في سلامته بما يضمي أمه منهي الطاعن في هـذا المسعد في علم مؤهم منهي الطاعن في هـذا المسعد

(طعن رقم ٧٨٧) لسنة ١٥ ق ... جلسة ٢٦/٣/م١٩١)

قاعسسدة رقم (۳۸۳)

دابسدا :

لمسكمة المؤسوع أن نقض بالبسراءة منى تشسككت في صحة السند التهية إلى التهم أو المسدم كفاية أدلسة الثنوت عليها الا أن حسد خلك أن يشنيل حكمها عسلى ما يفيد أنها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وادلسة الثنوت التى قسام الاتهسام عليها عن بصر وبصسية ووازنت بينها وبين أدلسة التغي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرسة في صحة عناصر الاتبات و

المسكية:

من المقسرر أنه وأن كان حق محكمة الموضوع أن تقضى بالمسراءة الأشك في صحة أسناد النهبة الى المتهم أو لمسدم كتابة الأناسة الا أن حكمها يجب أن يشتبل عسلى ما ينيد أنها محست الدحسوى واحساطت بظرونها وبادلة الاتهام التي تسلم الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، وأن يبنى الحسكم عسلى أسس صحيحة من أوراق الدعسوى وعناصرها ، عسادًا استند الحسكم الى رواية أو وأتمة لا أصل لها في التحقيقات فساته يكون معينا لابتثاله على أساس غاسد متى كانت الرواية أو الواتمة هي عباد الحسكم .

(طمن رقم ۲۲۷۸ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٢/٥/٥١٨)

قامسنة رقم (٣٨٤)

البسدا :

لحسكة المؤسوع ان تقفى بالسراءة بنى تشسكك في صحة أسناد النهية الى النهم أو لمسدم كفاية اللسة الثنوت عليها الا أن حسد خلك أن يشتبل حكمها عسلى ما يفيد أنها محصت الدعسوى واحاطت بظروفها وادلسة الثبوت التى قسلم الانهسام عليها عن بصر وبمسيرة ووازنت بينها وبين ادلسة النفى فرجحت دفساع المتهم أو داخلتها الربية في صحة عناصر الانبات ،

المسكبة:

وحيث أن الحكم الملمون فيه أورد تبريرا لتضاله بالبراءة بمقاده أن

الملعسون ضده استاجر لعمليسة الذبح وطهى الطعساء وأن هذا الاشير تد التسر بتلك الواقعة ، وأن الأوراق لم تنف أن يكون للنبح أسطراريا ، هذا فضلا عن انسه لم يثبت أن المسافة بين محسل اللغيج أسطراريا ، هذا فضلا عن انسه لم يثبت أن المسافة بين محسل وأن يوم الشبط صلافة بوم الاربعاء وفي هذا اليسوم يصرح بالذبح دون البيع لمساكل ذلك ، وكان من المسرر انسه ولئن كان لمحسكة الموشوع البيع لمساكلة الشبوت عليها الا أن حدد ذلك أن يشتبل حسكمها عملى ما ينبد أنها محست الدعوى واحاطت بنارونها وأدلسة الثبوت التي تلم الانهام أو داخلتها الربية في صحة عنساصر الاثبات ، كما أنسه من المسرد أن الأحسام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلسة الثبوت التي تلم المسرد أن الأحسام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلسة النهي فرجحت المساحد عنها الربية في صحة عنساصر الاثبات ، كما أنسه من الدعوى وعالمرها ، غاذا استند الحسكم الى روايسة أو واقعة لأ أسل لها في التحقيدات غانه يكون معينا لابتنائه على أسساس غاسد بتى كانته الرواية أو الواقعة هي عباد الحكم .

(طُعن رقم ٢٧٤٣ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٥/٥/١١ أ

قاعـــدة رقم (٣٨٥)

: المسملة

لمسكمة المؤسوع ان تقضى بالبسراءة منى تشسككت في صحــة اسناد التهمة الى التهم أو لمســم كفاية اطلبة الثبوت عليها الا أن حــد ذلك أن يشنيل حكمها عسلى ما يفيد انهسا محصت الدعسوى واحاطت بظروفها واطلبة الثبوت التى قسام الاتهسام عليها عن بصر وبصسيرة ووازنت بينها وبين اطلبة النفى فرجحت دفساع المتهم أو داخلتها الربية و ف صحة عناصر الاتهات .

الصكة :

لما كان ذلك ، وكان من المقسور انه يستدى ان يتشكك القساشى في صحة اسناد النهمة الى المنهم كي يقضى له بالبراءة أذ مسلاك الاسسر كله يرجع التي وجداسته ما ذاتم الطاهر أثمانه المسلط بالدغوى عن بصر

وبميرة واقسام قضاءه عسلي اسباب تحمله ، لمسا كان ذلك ٤-وكان الحسكم المطعون فيسه بعد أن بين وأتعسة الدعسوى وعرض لادلسة الثيوت نيها بما يكف عن تحصيصه لها والاحساطة بظرؤنها "، خاص الى أن التهبتين الموجهتين الى المطعون ضدهم محل شك للاسباب التي اوردها وهي أسياب سائغة تؤدي إلى النتيجة التي أنتهي اليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المنازعة نيما استخلصته المحكمة من أتوال الشهود جدل موضوعي لا تجوز اثارته لملم محسكمة النقض ، وأن من حق المحسكية الاخدذ باتوال الشاهد في أيدة مرحلة من مراحل النحتيق أو المساكية متى الطبائت اليها ، وانها غلب مازمة بأن تورد من اتسوال الشهود الا ما تقيم عليه تضاءها أذ لها في سبيل استخلاص المسورة الصحيصة لواتعة الدعسوى أن تجزىء أتوالهم متأخذ بما تطبئن البها منها وتطسرت ما عداه دون الزام عليها ببيان العلسة . لما كان ذلك ، نسان النعي على الحكم اطراحه أتوال الشاهدين الأول والثانية أو ايرادها محصلة من مرحلة أو أخرى من مراحل التحقيق أو المحاكمة ومناقشة كل دليسل منها عسلى حسده بغية تخطئسة الحسكم في عسدم الأخذ بها أو نيهسا استخلصته من بعضها لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في حق محسكية الموضوع في تقدير الدليل لا تجوز اثارته أمام محسكية النقض ذلك انسه لا يشترط أن تكون الإداسة التي اعتبد عليها الحسكم بحيث ينبيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ الإدلية في المواد الجنائية مساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ملا ينظر الى دليل بعينه المنتشسته على حدة دون باتى الأدلسة بال بكنى أن تكون الإبلة في مجموعتها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحسكم منها ومنتجة في اقتنساع المصكبة واطبئناتها الى با انتهت البسه وهو ابر لم تغطىء المسكة تقسديره ، لسا كان ذلك ، وكان الإمسال - كما جرى تفسساء محكمة النقض ... أن المسادة ٣١٠ من قسانون الاجراءات الجنائيسة لم تشبرط أن يتضبن حسكم البراءة أمورا أو ببائات معينة اسسوة بلصكلم الادانة بال يكنى أن يكون الحمكم تسد استعرض ادلسة الدعموى عن بصر وبصيرة غلم يجد فيها ما يؤدى الى ادائة المتهم . ومن ثم مساته لا يميب الحكم وهو يتضى بالبراءة عدم الأشارة الى اتوال الشاهدين الأول والثانية بمحضر ضبط الوائتفنة ورجسه الضلائ ببنها وبين أتسوالها بتحقيقات النيابة سيبا وان النبابة الطاعفة لا تدعى أن أقسوالها أسلم هِإِنِّينِ البِّهِدِّينِ مِنفقة وما دامِت المحكمة قد تطعت في أصل الواقعة وتشككت في صيعة استلا التهبتين الى المتهبين ، وبن ثم مان با تعبيه الطاعنة على الحكم في حذا الشيان لا يكون له محال ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيسه شبد لتسلم تضاؤه ببراءة المطبون ضدهم لمسا لمساط الواقعة من شك وربيسة وأورد عسلى ذلك تدليسلا سائفا مستتى من أوراق _ الدعوى ومن شائيه أن يؤدى الى ما رئيسه الحسكم في هذا المدد ؛ مانه لا يجدى الطاعنة تخطئة الحكم بيما نقله من الشاهد الثالث بخصوص ظهور جبيع المتهبين على مسرح الجسريبة لان تمييب الحسكم في ذلك مد على فرض صحته مد يكون فسير منتج طالما انسه تسد تساتد الى دمايات اخرى صحيحة تكفى لحبسلة اذ بن المتسر, أنسه لا يقدح في سسلامة الحكم القاضي بالبراثة أن تكون احسدي دماماته معيبة ما دام الثابت إن الحسبكم قسد اتيم عسبلي دعليات اخرى متعددة تكنى وحدها لجبله . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن المطمون خده الأول لم يضبط ولم يتم سؤاله بمعضر الشرطة ولا في أى مراحل التحقيق ؛ مُسان النعي على الحسكو في هذا الخصوص يكون غير سديد ، لما كان ما تقدم ، نسان الطعن برمسه يكون مسلى غير أساس متعينا رغضه بوضوعا .

(طعن رقم ١٠٢١ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٦/٥/٥١٦)

قامىدة رقم (۲۸۹)

البسطا :

من القسرر في قضاء التقفي أن لمسكلم البراءة لا تمتبر عنواتسا المحقيقة سواء بالنسبة الى المنهن فيها أو لفرهم مين ينهمون في ذات الواقعة الا إذا كافت البراءة مبنية على أسباب غير تسخصية بالنسبة الى المسكوم لهم ه

الصكبة:

لما كان ذلك ، وكان ما لورده حسكم البراءة نهيا تقدم لم يسمين عسلى اسساس متطق بذات الواقعة موضوع المحلكية حتى يصح ان يكون لحسكم البرادة في هذه الحلة حجيته ويبتنع معه القضساء بلدائسة الطاعن بل الواضح من مدونات حسكم البراءة انسه بنى عسلى اسباب شخصية لسيقة بذات المتهم الذى جرت محلكيته ولا تتصل بذات واتعة لحداث الماهة المستديسة التى ارتكبها الطساعن وثبتت في حسه من التسوال المجنى عليه والتقسرير الطبي الشرعي وتحريات الشرطسة . واذ كان من المترر في تفساء النتض ان احسكام البراءة لا تعتبر منوانا للحتيقة سواء مالنسبة الى المتهمين عبها أو لغيرهم معن يتهمون في ذات الواتعة الا أذا كانت البراءة مبنية عسلى اسباب غير شخصية بالنسسبة الى المحكوم لهم بحيث تنفى وقوع الوأتمسة المرفوعة بها الدعوى ماديا ، وهو الأمر الذي لم يتوفر في الدعوى المطروحة ، نسان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون صديدا .

(طعن رقم ٦٤٦ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٥/١/١٨)

قاعسىدة رقم (٣٨٧)

المسطا :

التناقش الذي يعيب الحكم هو الذي يقسع بين أسسبابه بحيث ينفي بعضها ما اثبته البعض الآخر ، ولا يعرف أي الأموين تعسسته الحسكية ،

المكنة:

الساكان ذلك ، وكان التناتض الذي بعيب الحسكم هو الذي يتع بين اسبله بحيث ينفى بعضها ما اثبته البعض الآخسر ولا بعسرف أي الأبرين قصدته المحكة ، وكان البين من مدونات الحسكم المطعون نبسه أنه حصل واتمة الدعوى وأورد اتسوال شاهدى الاثبات كما هي تائبة في الأوراق ، ثم أورد ما تصد اليسه في انتناعه من عسدم توانر تمسد الاتجسار بها ينفى تيلم النتائض نسان ما نثيره الطاعنة في حسذا الشان بكون في غسير محله لمساكان ذلك ، وكان من المسرر أن توانر تمسد الاتجار المنسومي عليه في المسادة ، ٣٤ من تاتون ١٨٨ لسنة ، ١٩٦ هو من الأسور المؤشوعية التي تستقل محكمة المؤسسوع بتقديرها معتب ما دام تقديرها سائما وكان الحكم المطعون غيسه تسد دلل عسلى ثبوت احراز المطمون ضده المخدر المشبوطة بركتيه المسادى والمعنوى شده المخدر المشبوطة بركتيه المسادى ال

توانر تصد الاتجار في حته واعتبره مجرد محرز لذلك المخدر وداتمه بوجب المادة ٣٨ من القاتون السالف الذكر التي لا تستلزم تعصدا خلصا من الاحراز ، بل تتوانر اركانها بتحتيق الفعل المادي والقصد الجنائي العلم وهو علم المحرز بها هية الجوهر المضادر علما مجردا عن أي تصد من القصور الخلصة المنصوص عليها في القاتون ، غان في ذلك ما يكني لحمل تضائه بالإدانة على الوجه الذي انتهى اليه .

(طعن رقم ٣٤٣٩ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٥/١٢/٢)

قاعــــدة رقم (۳۸۸)

المسلاا :

لحسكة الوضوع ان تقفى بالبراءة بنى تشسكت في صحة اسناد التهية الى التهم أو لمسدم كفاية اطلبة الثبوت عليها الا أن حسد ذلك أن يشتيل حكيها عسلى ما يفيد أنها محست الدعسوى واحاطت بظروفها وليلسة الثبوت الذي تسلم الانهام عليها عن بصر وبصحيرة وازنت بينها وبين اطلبة القفى فرجحت دفساع المتهم أو داخلتها الربية في صحة عناهر الانبات .

الحكية:

لسا كان ذلك وكان من المتسرر أن محسكية الوضوع وأن كان ألهه أن تقفى بالبراء على تشككت في هسمة أسناد القهية إلى المهم أو لعدم كماية أداسة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن تلترم المتساقق الثابت بالأوراق ، ويأن يشتيل حكيها على ما ينيد أنها محصت الدعوي واحاطت بطرونها ويأدلة الثبوت التي قسام الاتهام عليها عن بصر وبعيرة ووازنت بينها وبين أداسة النفي فرجحت دغساع المتهم أو داخلتها الربب في صحة عناصر الاتبات سروان يخلو حكيها أيضا من عبوب التسبيب . لما كان ذلك وكان ما ساته الحسكم الحلمون فيسه ساعلي التجو المتتدم ذكره ساد لا يواجه دلالة با حصاله من شهادة مدير المستشبى أو الحكيمة لحال هسو بسساير مقدسة مساحصاله مسن شهاديتها مسن مرد لحظوات جراحة المعنى طبها ، ثم مسكت الحسكم في عبارة مبهمة عن بيسان ما استخاصه من اقسوال طبيب التضدير داتي

إغفل مضبونها ... وما استخلصه ... من اتوال الحكيمة فلم يبين وجبه استدلاله بها استفاده من اتسوال هذين أن كان لجستب اثبت الاتهام أو نفيه ؟ وختم تبريره لقضائه بالبراءة باطراح ما شهدت بسه هذه الحكيمة من أن المطمون ضده جنب الاعضاء الداخلية للمبيض وقطمه على النحو الذي حصله من شهادتها ؟ بالخوض في مسللة منتبة بحتة شق طريقه اليها دون الاستمانة بخبير في هذا الشأن ... وهو أمر مبتتع ؟ وكل ذلك يفضى الى التقرير بأن المصلكة حين تضت في الدعوى بالملتان مديطة بعناسرها احساطة تبله عن بصر وبعسيرة ... ولم تلم بالملتا الالله الكافي كما تساندت في اطسراح احد الملة الانبسات طريقا اليها دون الاستعانة بخبير بها يعيب الحسكم ويوجب نتضمه طريقا اليها دون الاستعانة بخبير بها يعيب الحسكم ويوجب نتضمه والإحسالة .

(طعن رتم ١٩٨٢) لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/٦ >

المسطا :

من القسرر ان الفطا في الاسسناد لا يعيب العسكم ما لم يتفاوله من الاهلسة ما يؤثر في مقيدة المحكمة •

قاعسسدة رقم (۲۸۹)

(علمين رقم ١١٨٧/١/ ليسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨

قاعسنة رقم (٢٩٠)

المسيدا :

الضلال في الإسناد الذي يعيب الحسكم هو ما يتناول من الاطلسة ما يؤثر في مقيدة المحكمة •

المكة:

لسا كان ذلك وكان الحكم في معرض التدليل عسلى توامسر سبق الاصرار تسد عول على ما ثبت من أدلة الدعوى وتحريات الشرطة مسن وجسود خسلامات عائلية بين الطرمين مسانه لا ينسال من ذلك أن هذه التحريات لم تربط بين الاعتداء وهذه الخلامات لانه مضسلا هن أن ذلك · لا يخرج عن كونه استخلاص سائغ بدخل في اطلاقات محسكمة الموضوع مغير معتب ٤ غان تحريات الشرطة _ طبقا لما هو متسرر _ با هي الا ترينة معززة لما ساته الحسكم من اللسة غلا تقبسل مناتشتها بعيدا عنها ويضحى ما يثيره الطاعتان بصندها غير سسديد، لمسا كان ذلك ، وكان البسين من مطالعة المردات الضبومة أن ما حصله الحسكم من أتسوال شبهود الاثبات الثلاثة الأول خاشا بالخلامات الطائلية بين الطاغنين والمجنى عليه له معينة من الأوراق ، كما انسه لا عيسرة بخطأ الحسكم قيما أورده بشأن أحدى الأليتين اللتسين استخدمتا في الاعتداء من أتهسأ عصماء بدلا من « أجنة حديسد » ، غالة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية في الجريبة ، ولما هو مقرر من أن الضابا في الاستاد الذي يميب الحسكم هو ما يتناول من الأدلسة ما يؤثر في عتيدة المسكية وعتيسدة المحكمة أنما تقوم على العناص والمعاني لا على الالفساظ والعساني ، وبن ثم مسأن ما يثيره الطاعمان في هذا المسدد يكون في غسير مطه . الساكان ما تقسم - نسان الطعن برمته يكون على غير اسساس متعيدًا رفضه ووشوعيا 🗝

(طعن رقم ٣٨٠٣ لسنة ٥٦ ق _ جلسة ٢٠٨٠/١/٢٠)

قاعبسنة رقم (۲۹۱)

القسطا:

لحسكة الوضعوع ان تقفى بالبسراءة منى تشسكت في صحة اسناد التهة الى التهم او لعسم كفاية ادلسة الثبوت عليها الا أن حسد ذلك ان يشتيل حكمها عسلى ما يفيد انها محصت الدعسوى واحاطت بظروفها وادلسة الثبوت التى قسام الانهام عليها عن بصر وبصسيرة ووازنت بينها وبين ادلسة النفى فرجعت دفساع التهم أو داخلتها الربية في صحة عناصر الاثبات •

الحكة:

لما كان ذلك ، وكان يكنى في المحاكمات الجنائية أن تتشمكك محكبة الموضوع في صحة اسناد التهبة الى المتهم لكي تقضى له بالبراءة اذ المرجع في ذلك الى ما تطبئن اليه في تقدير الدليل ما دام حكمها يشتبل عى ما ينيد انها محست واتعة الدعوى واحاطت بظرونها وبأدلة الثبوت التي تلم عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أطسة ألنغي مرجحت نفاع المتهم أو داخلتها الربية في صحة عناصر الاثبات ، وكان تقدير أتسوال الشهود وكانة الإداعة الأخرى متروكا لحكمة الموضوع تنزلة المنزلة التي تراها بغير معتب ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون نيسه أن المحكمة بعد أن أوردت أتوال شهود الاثبات واستعرضت أدلسة الدعوى الأخسري وأحاطت بكاتة عناصرها عن يصر ويمسرة اسمت تضساءها ببراءة المطمون ضدهم على عدم اطبئناتها الى ادلة المستقاه من اقسوال شهود الاثبات ومن التسجيلات الصوتية والمسور الشبسية للأسسباب السائفة التي انعجت عنها . وكان من المقرر أنه لا يعيب الحسكم وهو بغضى بالبراثة عدم تصدية لمما سائته النيابة العلمة من تسرائن تشمر الى شوت الاتهام ما دابت المحكمة تسد قطعت في اصل الواقعة وتشككت في أسناد النهمة الى المنهم ، وأنه لا يقدح في سالمة ذلك الحكم _ التساخي بالبراءة ... أن تكون أحدى دعاياته بعيبه با دام الثابت أتسه أتيم على دعليات أغرى بتعددة تكلن لحيله ٤ كيا أثب لا يسبح النعي على المحكمة انها تضت ببراءة التهم على احتمالات ترححت ادبها بدعوى عَيْامُ أَحْتُمَالَاتِ أَخْرَى قَدْ تُصْبِعُ لَدَى غَيْرُهَا ﴾ لأنَّ مَكُلُّكُ ٱلأَبْسِرُ كُلُّهُ بُوجِيُّعُ

الى وجدان تاسبها وما يطمئن اليه ، ومن ثم قسان نعى النيابة العاسسة على الحكم باطراحه للانسات على الحكم باطراحه للانسات والتحريات والتسجيلات الشوتية والصور الشمسية يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فسان الطمن المقام من النيابة العابة — في حدود اوجه الطمن المتدم ذكرها سبكون عسلى اساس متمينا ينضه موضوعا .

(طعن رقم ٩٠٣ النبكة ٥٦ ق ... جلسة ١٩٨٧/٢/١٦)

قاعـــدة رقم (۲۹۲)

البسدا:

دعــوى الخطــا في الاستدلال لا تقبل اذا كان ما حصله الحــكم لله صداه في اوراق ـــ مفاد نلك •

المسكنة:

لما كان ذلك وكان من المقسرر أنسه لا تقبسل دعسوى الفطأ في الاستدلال اذا كان ما حصله الحسكم لسه صداه في الأوراق ، وكان ما أورده الحكم فيما سلف من أن الطاعن كان يقوم بتجسزئة الحشيش مغلفا بتماش الطرب له صداه في الأوراق مما أورده الحسكم من أن كيس خباش طرب الحشيش المرسل الى التطيل ثبت أن سه أثار الخشيش وهو ما لا ينازع نيسه الطاعن ، وكان ما أورده الحكم مما تقسدم كاني وسائغ للرد على دفساع الطاءن بشسان نفي صلته بالمصدر المضبوط عان النعى على الحسكم في هذا الخصوص لا يكون له بحل . هسذا الى انسه من المتسرر ايضا أن الخطأ في الاسسفاد الذي يعيب الحسكم هو الذي يتسع نيما هو مؤثر في عقيدة المسكية التي خلصت اليها . ولسا كان ما أورده الحسكم من أن المخدر كان مطفا بقمساش الطسر ، وقت متطيع الطاعن له ... بغرض انسه استخلاص بن المسكمة ليس له ملغة الأوراق - غاته لا اثر له نيه الحامت اليه المحكمة بن عقيدة اذ يستوى في ذلك أن يكون المخدر عسار أو مغلف وقت تقطيعه ما دام الحسكم قسد اثبت في حقه مأداسه ساتفة لها معينها من الأوراق أنسه احرز المخدر المضبوط نضلا عن أن وجود المخدر عاربا لا يلزم عنه بالضرورة

عَطْف الثار منه بقلامات أظافر المتهم ويكفى أن ينتل الحسكم عن تقرير التطيل أن ما ضبط مم الطاءن هو حشيشا لتبرير التضاء بالإدانية . لمسا كان ذلك ، وكان الحسكم المطعون نيسه بعد أن أورد أقوال شاهد الاثبات محملة في انسه استصدر اذنا من النيابة العلبة لتغنيش شخص ومنزل الطاعن لكونه يتجر في المواد المخدرة وسبق الحكم عليه ، ويتنفيذ هذا الاذن ضبط الطاعن ومعه ثلاث قطع كبسيرة من العشبيش وأربسع قطع اخسرى منها متوسطة الجحم وميزان وكبية من ورق السلسوفان وسكين لموث نصله بالحشيش وكيس تماش طرب الحشيش بسه آثار للحيشش وإن الطاعن اعترف له بلحراز المفسدر بقصد الاتجار ، وابتني الضكم على هذه الاتسوال وما تضبنه تقرير المعلمل الكيماوية بمصلحة ب الطب الشرعى من أن المسادة المضبوطة حشيشا ثبوت تهمة أحسرازها متصد الاتجسار في غير الأحوال المصرح بها تانونا في حق الطاعن ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن أحراز المخدر بقصد الاتجار وأقمة ملاية يستقل قاضى الموضوع بالنصل نيها ما دام استخلاصه سائفا تسؤدى اليه طروف وادلتها وتسرائن الأحسوال نيها ، وكان ما أورده الحسكم في تحصيله الواقعة وسرده اؤدى أقسوال شاهد الانبسات بما في ذلك اعتراف الطاعن له بلحرازه المخدر بقسد الاتجار كانبا في اثبات هذا القصد وفي اظهار اقتفاع المحسكمة بثبوته من ظروف الواشمة التي أوردتها وأدلتها التي عدوات عليها ، نسان النعي على الحسكم بالقصدور في التسبيب في هذا المُصوص لا يكون له محل ، لما كان ما تقسيم فسان الطعن برمته يكون على غر اساس متعينا رغضه موضوعا .

(طعن رقم ۱۸۲ لسنة ۵۷ ق ــ جلسة ۱۹۸۷/٤/۱۳)

قاعـــدة رشم (٣٩٣)

البسطا :

لمسكة الوضيوع ان تقفى بالبسرادة بنى تشسكك في صحية السناد التهة الى التهم أو لمسيم كفاية أدلسة الثبوت عليها ألا أن جسد ذلك أن يشتهل حكمها عسلى ما يفيد أنهسا محصت الدعبوى واهاطت بظروفها وافتسة التبوت التى تستام الاتهمام عليهة عن بصر وبصسيرة،

ووازنت بينها وين أتلـة النفي فرجحت دفـاع المهم أو داخلتها الربية في صحة عناصر الأثبات .

المحكة:

لسا كان ذلك وكان يكنى في المحاكبة البنائيسة أن يتشكك التافي في استاد التهبة إلى المتهم لكي يقضى بالبراءة أذ مرجسع الاسر في ذلك الى ما يطبئن اليه في تتدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه اصاط بالدموى من يصر ويصيرة ، لما كان ذلك ، وكان ييسين من مراجعة أتسوال الشاهد التي عول عليها الخكم المطمون فيه في تبرأة الملمون شده أن ما نسبه للأخير من اختلاس البضائع التي وجدت عجزا بمهنته توامه الاستنساح ولا يستند الى دليسل يتيني قسان الحسكم المطمون فيسه لا يكون تسد جاوز الجنيسة فيها قسرره من أن الشساهد الذكور لم يجزم بأن المتهم قسد اختلاس هذه البضسائع الأسر الذي يضمى مصه المطمن على غير الساس بتعينا رفضه .

(طعن رتم ۲۷۹ لسنة ۷۵ ق ... جلسة ۱۹۸۷/۵/۱۲)

قاعـــدة رقم (۲۹۶)

المسطاة

الفطسا في الاستاد لا يعيب الحكم ما لم يتفاول من الافلة ما يؤثر في مقيدة المحسكية .

المكة:

لما كان ذلك وكان من المتسرر أن الخطسا في الاسسناد لا يعبيه الصحكم ما لم يتناول من الأطلسة ما يؤثر في عتيدة المصحكة ، مساته لا يجدى الطاعنة ما تثيره من أن الشاهدين حجتا مكان وتونها بما يختلف عما نقله الحكم عنهما أذ لا يؤثر هدذا الخطا بغرض حصوله في جوهر الواتمة التي انتنمت بها المصحكة من أنها كانت تحرز المصدر المسبوط وقطت عنه أيام المصاهدين عند رؤيتها لهما . لما كان ذلك وكان مساد التيته الحسكم بها الواتمة الذماوي وأيرادا المؤدى السوالي المسلمانين أن الضبط تم بعد إن كانت جريبة أحراز المختر متلبسا بها أثر تضلي

الطاعنة طواعيه عن اللغافة المحتوية عسلى هذا المضحر ، وهو ما لا شمسان له باذن التعتيش الذي كان الضابطان في طريقها لتنفيذه ، والذي لم يشر اليه المحكم المطمون فيه الا في صدد ايضاح ظروفه وجود الضابطين في حكن الضبط ، فاقه لا يعيب الحسكم الا يكون قد أورد بيانا مفصلا دقيقا بفحسوى هذا الاذن الذي تسلم الطاعنة بوجوده ، وبأنه تسد اذن فيسه بتعتيش المسكن والاسطال اللذين ذكر الشساهدان أنها كانا ذاهبين للتعتيشها عندها التقيابها ، لما كان ما تقسم فسان الطعن برمتسه يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ۷۲۱ لسنة ۵۷ ق ــ جلسة ۱۹۸۷/٥/۱۸)

قاعسندة رقم (۲۹۵)

البسيدا :

لحسكة الوضوع ان تقفى بالبراءة منى تقسككت في صحمة اسناد التهية الى التهم او لمسحم كفاية الله الشهدت عليها الا ان حسد خلك ان يشتبل حكمها عسلى ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظرونها وادلسة الثبوت التي قسام الانهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين ادلمة النفى فرجعت دفاع التهم او داخلتها الربية في صحة عناصر الاثبلت .

المسكية:

لسا كان ذلك ، وكان يكنى في المحاكمة الجنائية ان يتشكك التافي في اسناد النهبة الى المنهم لكى يقضى له بالبراءة ، اذ مرجسع الأسر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تتدير العليل ، ما دام الظاهر من الحسكم انسه الحاط الدعوى عن بصر وبعسيرة ، وكان الحكم المطعون نبه قسد اورد واتمة الدعوى على نحو يبين منه أن المحسكية محصت الدعوى واحاطت بظروتها وبادلة الثبوت التى تلم عليها الاتهسام ، ثم انصحت من بعسد عن عدم اطمئناتها الى ادلة المجبوت تلك الأسباب السائفة التى اوردتها والتى تتحل عليها النتيجة التى خطفت اليها ، غسان ما تثيره النيابة العامة في هذا الخصوص لا يكون نه محن ، ويتمتص جسدلا موضوعيا لا تجسوز

أثارته أمام محكمة التنفس ، لما كان ما تقسم ، مسان الطعن بومتسه. يكون على غير اساني متعينا رفضه موضوعا ،

(طَخُقُ رِبْم ١٦٣٦) لَسَنْة ٧مق _ جلسة ١٦٨٨/٢/٢٣)

قاعسسدة رقم (۳۹۳)

المنسدا :

تناقض بدونات الحسكم يمجز بحسكية النقض عن براقيسة صحة. تطبيق القانون على حقيقة الواقعة -

الحكية:

الما كان ذلك ، وكانت عقدوية جريبة احدراز المضدر بقصد الاتجار _ التي دان الحكم الطاءن بها _ المنصوص عليها في المسادة ٢٤/١٤ من القسانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسسنة ٦٦ في شان مكاتمة المخدرات وينظم استعمالها والاتجار فيها هي الاعدام او الاشمال الشاقة المؤيدة والفرامة من ثلاثة الاف جنيه الى عشرة الافه جنيه ولا يُجوز طبقاً لنص المادة ٣٦ منه النزول في المتوبة المبدة. الحريسة الا في المتوبة الثلثة مباشرة استنتاء من أحسكام السادة ١٧ بن تسانون العقوبات عند أعبالها الا أن الحسكم تسد أورد ضبن بواد المقاب التي طبقها في المسادة ٣٨ من القانون سالف الذكر التي تعساتيه عسلى احراز المخسدر بغير تعسد الاتجار او التعاطى او الاستعبسال الشخصى بالعتوبة المنصوص عليها في المسادة ٣٧ منه التي أوردها الحكم وهي السجن والفرامة من خمسمائة الى ثلاثة الاف جنيسه واذ اوقسم الحسكم المطمون نيسه على الطاعن عقوبتي السجن والغرامة في الحدود المتررة لهذه الجريمة طبقا لمواد العقاب التي أوردها نسان مؤدى ذلك أن المحكمة قسد اعتبرت أن أحرازه للمخدر كان بفسير قصد الاتجسار أو التماطي أو الاستعمال الشخصي عسلي نتضيه ما اتنهت اليه في أسباب حكمها من ادائته بجريمة الاحراز بتصد الاتجار الال كان ذلك ، نان ما أوردته المحكمة في مدونات حكمها على الصورة التقسدم بياتها بنساقض معضه البحثين الآخر بخيث لا يعرف أي الآسرين تصدته المحكية وهو

ما يعجز محكمة التقض عن مراتب محة تطبيق القسانون على حتيتة الواقعة ، كما صار الثبانها بالحكم في خصوص القصد عن الاحسراز لاضطراب العناصر التي لوردتها عنسه وعسدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الواقاع الثابتة ما يستعيل معه التمسرت على الأسساس الذي كونت عليه محكمة الوضوع عتيدتها في الدعسوى ما يعيب الحكم المطعون نيب بالتخائل والتساتض بما يستوجب نقضسه بغير حاجة الى بحث سائر لوجه الطعن .

(طعن رقم ٢١٣ لسنة ٥٨ ق ... جلسة ١٩٨٨/٤/١٩)

قاعبسدة رقم (۲۹۷)

: اعسانا

اذا كان الاستثناف مسرفوعا من الفيابة العابة غلا يجسوز الفساء المسكم المسادر بالبراءة الا بلجباع آراء القضساة يسرى ايضسا كل استثناف الدعى بالحقوق الدنية للمسكر المسادر برفض دعواه بنساء على براءة المتهم لمستم تبسوت الواقعة مسسواء استقفته النبابة المئهة لو ام تستقفه .

الحكبة:

وحيث أن تضاء هذه المسكمة قسد جرى على أن حسكم المسادة الآل من قسانون الإحسراءات الجنائيسة في غنرتها الثانية التي تقفى بأنه اذا كان الاستثناف مرفوها من النيابة العلمة عسلا يجوز الغاء الحكم المسادر بالبراءة الا بالجباع آراء التضاة يسرى ليضا عسلى استثناف المدمى بالحقوق المدنية المسلمة السامة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة أو الم تستائله عبنى كان الجسكم الابتدائي قسد تقفى بسراءة المنهة أو لم الدموى المرفومة من المدمى بالحقوق المدنية قسلمة لا يجوز الفاء هذا المحكم العسلار في الدمونين الجنائية والمدنية والقضاء غيهما استثنافها بالادانة والتعويشي الابلجماع آراء تضاء المحكمة ، لما كان ذلك وكان البين من الحكورة أن أن الحكم المطمون نيه تع الفي الحكمة ، لما كان ذلك وكان البين وبرخش

"الله عودي المنيبة قبله سبناء على الاستثناف الرموع من النيلة العلمة والدعى بالبوتوق المونية بورن أن يذكر غيسه أتسه صدر بلجماع آراء التغيياء عليه يكون مغطأ في تطبيق القسانون ، لما كان ذلك وكان لهذه المستخبة طبيقا لنص المسيدة ما تفرة ثانية من القسانون لاه لمسينة أما أن حالات واجراءات الطون أسام محكمة النعض أن تنتض المسيكم لمسلحة المنهم من تلقاء نفسها أذا تبين مما هو ثابت فيسه أتسه مبنى على مخلفة القسانون أو على الخطأ في تطبيقه أو في تأويله نساته بنعين نقض الحكم المطمون فيسه نقضا جزئيا وتصحيحه بتأييد المسكم المستأنف في شعة الذي تضى ببراءة الطاعن ومرفض الدعوى المدنية تبله من غير حاجة المعرض أوجه الطمن المتنبة من الطاعن .

(طعن رتم ۱۸۸۸ لسنة ه ق ــ جلسة ۲۸ /۱۹۸۸۶)

قاعسسدة رقم (٣٩٨)

: 12-41

من القسرد إن التفاقض الذي يبيب الجسكم هو الذي يقسع بسين اسبابه بحيث ينفي بعضسها ما اثبت البعض الأخسر ولا يعسرف أي الأسرين غصدته المحكمة ،

الحبكة:

إلى كان ذلك وكان التناقض الذي يميب الحسكم هو الذي يقسع بين أسبابه بجيث ينفي بعضها ما أنبسه البعض الآخر ولا يعرف اى الأسيرين قصيفته المحسكية ، وكانت مدونات الحسكم المطمون نيسه تحد خلت من الاشارة الى عبلية العرض التي يقول الطاعن ان الشاهد تحسره بيها عليه ، وهو جالا يتناقض مع أحسد الحسكم باتوال التباهد في المتنعقبية عنى ما يشره الطاعن في هذا الشاب يكون غسيم سديد . بلها كلى ذلك ، وكل سال أورده الجسكم المطمون غيسه من توجيسه بله طبقتين بالقطماة الى عبق المويني عليه لا يستطنع بالمعرورة أن تتسرك كل طبغه العابرة اذ يصبح أن تقسع الطبنان في مكان واحمد من المستقل وكان الحكم تسد خلص السنقادا الى سالورده من أدلة

مستفة — الى ان معل الاعتداء تسد اتفرد بسة الطاعن والى أن أصدا غيره لم يسهم في هذا الاعتداء وأعضح اسستقدا الى ظلات الاثلثة عن الطبقتان المتسكمة الى الطبقت الطبقتان المتسكمة الى أن الطبقت عو متقتك أصغة العنق بالمجنى عليه كما أثبت — استفادا التي تعرير السفة التشريحية — أن الوسائة تشات عن هذه الاسسابة بها احتقت من نهتك بالأوعيسة التستوية الرئيسية بالمعنق ونزيف دبوى جسيم وضعية شديدة مقساعتة ، غسان با انتهى اليسه الحسكم من مساطة الطاعن عن جريبة الشرب المقضى الى الوت يكون سائما وصحيحا في القساتون بها لا محل معه لما يثيره بشسان عند الطعنات التي اصابت عنق المجنى عليه .

(طمن رقم ۲۸۳ لسنة ۸۵ ق سنجلسة ۲۲/٥/۸۸۸۱)

قاعسىدة رقم ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴾ ﴾ }

ألمسدا:

التناشش الذي يعيب الحسكم هو الذي يقسع بين اسبابه بحيث ينفى بعضها ما اثبته البعض الأخسر ولا يعسره اي الأسرين قصسته الحسكية -

الحكية:

وكان وزر التحوال الشهود وتقدير الطحوف التي يحؤدون فيها شهادتهم ، وتعول التضاء على التوالهم مهها وجنه اللها من مطاعن وهلم حولها من شبهست ، كل ذلك مرجعه الى محتكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقصدير الذي تطبئن اليسه بغصر معقب وهي متى اخذت بشهادتهم سان ذلك يفيد اطراحها لجبيع الاعتبارات التي مساقها الدناع لحيلها حسى عصدم الاخذ بها ، وكان تناقض الشاهد سيخرض حصحوله . . يعيب الحسكم ولا يؤثر في مسلامته مادام انسه قسد استخلص الادسم، من اقدواله استخلاصاً مدافعة لا تناقض فيسه ، وكان الحسكم المطمرين حسمة قائد اطبأن الى اقدوال شاهد الاببات ، وخطلا بيامه لها من شداد التناقض ، كيا لا يتسازع الطساعين في أن ما حصله الحسكم منا الدي بسادة الشائد من أن ما المساعد منا الله المتحقومات ، التسوال في التحقيقسات ، وقدوع تناقض مبها ادلى بسه الشساهد من اقسوال في التحقيقسات ،

جدلا موضوعيا في سلطة محسكية الموضوع في وزن ادلسة الدعسوى واستنباط معتقدها منهامها لا تقبيل اثارته اسيام محسكية النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من مطاعة محاشر جاسك المحسكية أن الطاعن لم يطلب من المحسكية اجسرء تحقيق ما في خصوص ما يدعيه من عدم وجود الشماهد بكان الحسادث عند وقوعه ، غليس لسه من بعد أن ينمي على المحسكية تعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها ، ولم تسر مي جانبها لزوما لا جرائه ، لما كان ذلك وكان التناقض الذي يعيب الحسكم هو الذي يقع بين أسبله بحيث ينفي بعضها ما أثبته البعض الأخسر ولا يعرف أي الإمسرين تصعته المحسكية ، وكانت مدونات الدكم المطمون غيسه قد خلت من الإشارة الى عبلية العرض التي يقسول الطاعن أن الشاهد تعرف غيها عليه ، وهو ما لا يتناقض مع أخذ الحسكم بقدوال الشاهد ق التحقيقات غيسان الطاعن في هذا الشأن يكون غير مستند .

- (طعن رتم ۳۸۳ لسنة ۸۵ ق ــ جلسة ۲۳/٥/۸۸۸)

ةاعسدة رقم (٠٠٠)

: المسحدا :

اذا كان الاستثناف مرفوعا من الثيابــة الملهة فــلا يجوز تشديد المقوبة المحكوم بها ولا الفاء المحكم المسادر بالبرادة الا بلجمــاع آراء قضــاة المحكه ،

المسكبة:

وحيث الله بين من الأوراق أن الحسكم المطعون غيسه قسد صدر بتليد الحسكم الفيسلبي الاستثنائي الممارض غيسه من الطاعنين والقاضي بالقساء الحسكم المسادر من محسكية أول درجة دون أن يذكر أنسه مسدر بلجباع آراء القضاء الذين المسدروه خلافسا لمسا تقضي بسه المسادة الإ إن تسلقون الاجسراءات الجنسائية من أنسه و أذا كان الاستثنائية مرفوعا من النيابة المعانة علا يجوز تشديد المعوسسة المحكوم بها ولا الناء الحكم المسادر بالمبراءة الإ بلجباع آراء قضاء المسكمة » .

ولما كان من شال ذلك مركبا جرى عليه تضاء بحسكية النفض ما أميل يصبح الحسكم المفكور بالحالا نبيها تشى بسه من تليد الحسكم المبليل الاستثنفي القساضي بالفاء البراءة و ذلك لتخلف شرط صحة الحسكم مهذا الالفساء ونقا للتانون و ولا يكني في ذلك أن يكون الحسكم النبابي الالمستثنفي القاضي بالفاء حكم البراءة قسد نص مسلى مسدوره بلجماع أراء التضاة لأن المعارضة في الحسكم النبابي من شائها أن تعيد التفسية من المعارضة بتليد الحسكم النبابي المعادر بالفاء حكم البراءة التضيف في المعارضة بتليد الحسكم النبابي المعادر بالفاء حكم البراءة التفساة و لأن الحسكم في المعارضة تضاء منها بالفاء الحكم العبابي المسائد بالراءة التفساق الأنبابي المعادر بالبراءة التفساق الكلمون نبسه والفاء الحكم الفيلي الاستثنائي وتليد الحسكم المسائد المعادر ببراءة المعادر ببراءة المعامون نبسه والفاء الحكم الفيلي الاستثنائي وتليد الحسكم المسائد المسائد المسائد ببراءة المعام المائي وناك دون حساجة للتعرض لبسائي لوجسه المعادن .

(طعن رقم ٩٥ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٦/١٣)

قاصىدة رقم (٤٠١)

: المسجدا :

لحسكة الوضوع ان تقفى بالبراءة بنى تشككت في صحة السفاد التهدية الى التهد ذلك التهدية الى التهد ذلك التهدية الله التهدية التهدي

المسكبة:

لما كان ذلك ، وكان من القسرر انسه وان كان لمسكمة الوضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى مسحة اسفاد التهمة الى التهم أو لمسهم كماية اطلسة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن يشسسهل المسكم مسلى ما يفيد أن المسكنة محست الدعوى عن بصر وبصيرة وأن تكون الأسبلب التي تستقد اليها في تضافها لها معانيها المسجيع من الأوراق ومن شانها أن تؤدى الى عارته عليها ، أساء كان ذلك ، وكان الشافت من محضر المتبعد المؤرخ ١٩٨٤/٢/١ الذى حرو عادور جبرك منفذ الرسوه ويصم عليه المطمون ضدعها أنها أنها شد أنزا بضبط الأسباء معها وبالكينها لها ويصده مدادها للرسوم الجبركية وباستعدادها للتصالح ، ولما كن البحكم المطمون فيسه أذ تغي ببراءة المطمون ضدعها دون أن يعرض كان المحتمد من أتسوال المطمون ضدعها بحضر الضبط آنف الذكر ودون أن تدلى المستد من أتسوال المطمون ضدهما ببحضر الضبط آنف المنكر ودون أن تدلى المستدلال بها عملى البها ورأتها فيها بما يفيد عملى الاتسال أنها غطنت المهمين غالب المستدلال بها عملى المتهمين غالب المستدلال بها عملى المتهمين غالب المستدلال بها عملى التسبيب ، لما كان ما تقدم ، فسان المسكم المطمون غيب الموسود في بها وجب نقضه بالنسية للدعسوى المدنية من والاحسالة وذلك دون معامة الى بحث بالتي أوجه الطمن .

(طعن رتم ۲۷۱۲ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ٢١/١/١٨٨١)

قاعــــدة رقم (۰۲))

المِسجا :

من القسور ان الفطسا في الاستاد لا يعيب العسكم ما لم يتنساول من الادلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة -

المسكة :

لما كأن ذلك ، وكان من المقرر أن الخطا في الاستاد لا يعيب الحسكم ما لم يتفاول من الأفلة ما يؤثر في عقيدة المسكمة ، وكان الحكم المطمون فيسه لم ينتل عن الشاهد أنسه رأى كيفية أسقية المجنى عليه ، وكان لما أورده الحسكم بشأن عدد الأعرة الغارية التى اطلقها المااعن ملخذه المسجيح من أقوال هذا الشاهد في جلسة المحلكية في المستور في التحقيقات أو لتسوال في ما نقطه أن تكون أقبسوال الشساهد الأولى بشساعي عقد الأحرة قسيد جرب على غير ما نقطه التسمي عنها ما دام لا يعين من مونقه أن تعليق التسوال الشمهود في المرطنسين

بشسان عدد الأعيره كان من عناصر اقناعه بسب كان دلك وكان بسن المسرد ان المحسكية غير مازمة بالتحدث في حكيها الاعن الأدلسة ذات الأكسر في تكوين عقيدتها وكان الحسكم المطعون فيسه لم يعول في تشاقه عسلى اقسوال الشساهد فسلا عليسه أذ يعسرض لهدذه الاقسوال 6 ولا يعدو ما يثيره الطاعن مشساتها أن بسكون محاولة انزاع الملسة الدعسوى على وجه معين تأديا منذلك ألى مناقضة المصورة التي أرتسبت في وجاان قاضي الموضوع بالدليسل المحيح وهو ما لا يجسوز المارته لدى محكية النقشي .

ا طمن رقم ١٩٥٩ لسنة ٥٨ ق .. حلسة ٥/١٩٨٨)

قاعـــدة رقم (۲۰۴)

المستعا :

لمسكمة الموضوع أن تقفى بالبراءة بنى تشككت في صحة أسسناد. التهمة الى التهم أو لمسحم كفاية الله التبسوت عليها ألا أن حسد ذلك أن يشتمل حكمها عسلى ما يفيد أنها محصت الاعسوى واحاطت بظروفها ولائلة التبسوت التي قسام الاتهسام عليها عن يصر ويصسيرة ووازنت بينها ويسين أدلهة التفي فرجحت دفساع المتهم أو داخلتها الريسة في صحة عناصر الاتهسات م

الصكية:

وهيث انسه وان كان لمحسكيه الموضدوع الم تقضى بالبراء منى التشكك في صحة استاد النهية الى المهم او لعدم كفلية ادلسة الثبوت عضير ان ذلك بشروط بسان بشنبل حكمها على ما يغيد انها محست الدعوى واحالمت بظروغها وبأدلة الشوت التي قسام الانهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين ادلسة النفي فرجحت دغساع المنها او داخلتها الربية في صحة عناصر الانبات كما أنسه من المسرر أن الإحكام بجب أن تبنى عسلى لسمن صحيحة من أوراق الدعسوى وعنسامرها ع غسالا استند الحسكم الى وانعسة لا أصل لها في التحتيقات فساته يكون محيا الابتقاة عسلى المساس غاسد مني كانت الوانعسة هي عبساد الحكم المياكات فلك ، وكان الحكم المعون شده عناه المعون ضده عنها المعون ضده في قسوله ، حيث أن تقوير حد الدعشوى عالم مساسل عسلم نسسمة في عبداء المعدن شده في قسوله ، حيث أن تقوير حد الدعشوى عالم مساسل عسلم نسسمة

الاتهام المبتهم التساتى المستانف (الطعون ضده) وأنها تقسوم التهسة في جاتب تبسل متهم آخر ومن ثم تغنى النهمة المسندة البسه من الأوراق بها يتمين القضاء ببراءة المتهم الثانى . وكان ما بين من مطالعة الفردات المنسوبة إن تقريز الفير المقسدم في الدعسوى سامل خسلاف ما أورده الحسكم المطعون تهسه ساقسد انتهى الى أن المطعون ضده جسرف أرضا زراعية بعبق ولا سنتيترا وذلك بتطع الزرة منها ، فسان الحسكم في تفسسله عسلى هسنا التقسرير ، ونقسل عنسه ما بخساف مؤداه ، في تفسسله على هسنا التقسرير ، ونقسل عنسه ما بخساف مؤداه ، الأرض الزراعية مما يبغى عن عدم الاحاملة بعناصر الدعوى وتحييمها سيكون معينا مما يوجب نقضه والاعسادة . لما كان ذلك وكانت اعسادة سيدالكم المطعون ضده وسا تجر البسه أو تنتهى عنده تتنهى احسن سير العدالة أن يعاد بحث الواتعة بالنسبة أيضا الى الحكوم علسه وأن غم يقرر بالطعن ، عائلة يتقين نقض الذكم بالنسبة له كذلك .

(ُطعن رتم ١٩٧١ لسنة ٨٥ ق _ جلسة ١٩٨٨/١/١٢)

قاصيحة رقم (١٠٤)

البسطا :

التناقش الذي يميب الحسكم -- ماهيته .

المسكبة:

لساكان ذلك ، وكان التناقض الذي يعيب العسكم هو ما يقسم مين لسبله بحيث ينفى بعضها ما أثبته البعض الآخسر ولا يعسرف اى الأمرين تصعدته المحكة ، وكانت ادانة الطاءن بجريبتى احسراز السلاح النارى والفضاء ببراعته ويساتي النارى والفضاء ببراعته ويساتي ما التهين الذين كانوا متدمين الى المحلكة بمه من جناية السرقسة مع حبل صلاح التي خلبس الحكم الى عسدم ثبوت ارتكابهم لها ، غسان ما ينعساه الطامن في هذا الشبيان يكون على غير اسساس ، لما كان ذلك ، وكان بن الترتياة الذي تتكان بسه التستوية عن الجرية الأخلاط المسادة ٢/١٢ بن تسانون المعتويات انها ينظر اليسه عند العسكم طبقا المسادة ٢/١٢ بن تسانون المتويات انها ينظر اليسه عند العسكم

في الجريبة الإنسد بالمتوية دون البراءة التي لا تسلب المحكمة حتها في النظر في باتي الجرائم المرتبطة وأن تنزل المعلون نيسه تسد تشير ببراءة الركاتها وثبوتها تبسل المتهم ، وأذ كان المطعون نيسه تسد تشير ببراءة المامن من جريبة السرتسة بحيل سسلاح ، وأعبل في حته حسك المساد ٣٧ من تسلون المتوسسات بالنسبة للجريبتين الآخريتين اللتسبيد دائسه بيها ، وهما جريبتي أحراز السلاح الناري والفخائر بدون ترخيس اللتي أنتهي الى نبوتهما في حته فأنه يكون قد النزم صحيح التانون بما لا محل محمل المعنى عليه في هذا الخصوص ، لما كان ما تقدم ، فيسم الطمن برمته يكون على غير الساس متعينا رفضه موضوعا .

(طمن رقم ۲۰۰۰ لسنة ۸۵ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۴/۱۹)

قائسندة رقم (٥٠١)

: المسجاة

لمصحبة الموضوع ان تقفى بالبراءة منى تشككت في صحة اسسناد التهمة الى التهم او المسحم كفاية ادلسة الثبسوت عليها الا ان حسد ذلك في يشتبل حكيها على ما يفيد انها محصت الدعسوى واهلطت نظروفها وادلسة التبسوت التي قسام الاتهسلم عليها عن بصر وبحسيرة ووازنت بينها وبسين ادلسة النفى فرجحت دفساع المتهم أو داخلتها الربيسة في صحة عناص الاتبسات .

المسكبة:

لسا كان من المسرر أتسه يكمى في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة اسناد النهمة الى المنهم لكى تقضى له بالبراءة ورغض الدعسوى المنية ، أذ المرجع في ذلك الى ما تطوئن اليسه في تقدير المليل ما دام حكمها يشتبل عسلى ما بنعد أمها محصت واقعة الدعوى ولحاطت بظرونها وبائلة الثبوت التى قسم عليها الانهام ووازنت بنها وبين ادلسة النفى نرجحت دغساع المنه أو داخلتها الربيسة في محسة عناضر الانتاك وكان بين من معونات الحكم المطعون نيسه وما اعتنته من اسسباب الحكم المسائنة سمها لا يتعارض مع أسبابه ساز المحكمة

بعد أن أوركت وأتقة التعسنوى واستعرضت الأقلسة فيها وأخاطت بكافة عناصرها عن بضر ويصيرة أستست تضاءَقا بشان المُطّعُون تسدّما بالإراءة ورمَض الدعوى المُدنية .

(طِعن رقم ١٩٢٨ لسنة ٥٨ ق ... جلسة ١٩٨٨/١٠/٢)

قاقىدة رقم (١٠١٤)

: المسجدا

لحسكة الوضوع ان تقنى بالبراءة بني فشكته في عدمة اسسناد التهة الى المتهم المسلد التهة الى المتهم الله الله حد ذلك ان يشتمل حكمها على ما يفيد انها محست الدعسوى واحاطت بظروفها ان يشتمل حكمها على ما يفيد انها محست الدعسوى واحاطت بظروفها وادلمة النبوت التي قسام ألانهام عَلَيْهَا فَنْ بصر وبعسيرة ووازنت بينها وبسين ادلمة النفى فرجحت دفساع المتهم او داخلتها الريسة في محة عناص الانبات ،

المسكنة :

لما كان ذلك ، وكان يكنى في المحاكبات الجنائيسة أن يتشسكك الشابضي في استاد التهمة إلى المنهم لكي يتشي له بالبراءة لأن المرجع في ذلك الى ما يطبئن اليه في تتدير الدليل ما دام الظاهر من الحسكم انسه المساط بعناصر الدعسوى عن بصر وبمسرة ، كما لا يعيب الحسكم الناته عن الرد عسلى أحسد الملة الاتهام ما دام قسد اشتبل عسلى، ما ينيد أن المحكمة فطنت اليه ، وفي اغفال السرد عسلى ذلك ما يفيد ضبنا انها اطرحته ولم ترى غيه ما تطبئن معه الى ادائسة المنهم ، غساته لا عسلى الحسكم اذ أورد قسول اعضاء لجنة الجرد ان مسرد المجسز في عهدة المحكمة لم ترى غيه ما يتتنع به وجدانها .

(طعن رقم ١٨٨٦) لعطة ٧٠ ق _ جلسة ١٢٨/، ١٧٨٨/١

قاعـــدة رقم (۲۰۷)

: المسطا

استثناء اهسكام البراءة من البطسلان المتسرر في هسالة عدم توقيع الأهسكام المبتلية في خلال ثلاثون يوما من النطق بها ولا ينصرف ذلك الى ما يصدر من اهسكام في الدعسوى المنيسة المقلية بالتيميسة المدعسوى المبتليسة .

المكه:

الله على ذا وكان الطاعن قد ورد في مذكرة استباب طعنه أن الحسكم المطعون نيسه لم تُودع اسبابه خسلال ثلاثين يوما المتسررة لايداعه أذ لم تودع الا بتاريخ ١١ من مسارس سنة ١٩٨٧ وأنسه لم مطن بالحكم حتى تاريخ تقديم الأسباب وتسدم شهادة سلبية صادرة بسن فيابة بنها الكِلية تنبد إن الجكم المطعون نبسه لم يسرد إلى النيابسة الكلية حتى ١٦ من يناير سنة ١٩٨٧ مفاده أنه كسان يحق له أن يتربعي أعلانه بايداع الحسكم ليقدم أسبليه في ظرفي عشرة أيلم من تاريخ أعلاته بالايداع عملا بالفترة الثانية من المسادة ٣٤ من القسانون رقم ٥٧ اسفة ١٩٥٩ المعدلة بالقسانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٧ الا أن ذلك مردود بسان عسدم أبداع الحكم ــ ولو كان صادرا بالبراءة ــ في خسلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورة لا يعتبر بالنسبة المدعى بالمتوق الدنية هسذرا ينشأ عنسه ابتداد الاجسل الذي حسدده القساتون للطعن بالنقض وتقسديم الأسبباب اذ كإن يعيبه التبسك بهذا السبب وحدة وهها لابطال الحكم بشرط أن يتقسدم بسه في المعاد الذي ضربه القسانون وهو الربعون يوما ، وليس كذلك حال النيابة العلمة نبما يتعلق بلحكام البراءة التي لا تبطلل لهذه العلة بالنسبة الى الدعوى الجنائية ، وذلك بأن التمبيل الذي حسري عسلى النقرة الثانية من المسادة ٣١٦ من قسانون الاجسراءات الجنائية بالقاتون رقم ١٠٧ لسنة ١٤١٨ فالذي استثنى المكلم البراءة بن البطلان الترر في جالة عدم نوتهم الأجكام الجنائية في خلال ثلاثين يوما بن النطق بها لا يتمرف النيمة الى ما يصدر من احسكلم في الدموى الدنية التسلبة بالتبعية للتعوى البخالية الداير بهدى علة التعديل ... وهي ما المحت عنه الذكرة الإيضائية للقانون الا يضار المتهم الحسكوم ببراعته لسبب لا دخل لارادته نيسه سه هو أن مراد الشسارع قسد أنجه ألى حربسان النيابة العلمة وهى الخصم الوحيد في الدعوى الجنائية من الطعن عبلي حكم البراءة بقبطلان أذا لم يوقع أسبابه في المعاد المحتد قانونا / أسبا لطسرات الدعوى المدنيسة غسلا بشاحة في انحصار ذلك الاستثناء عنهم ويظل العسكم بالنسبة اليهم خاضعا للأصل العام المتر بالمسادة ٢١٦ من قسانون المقويات الجنائية فيبطل أذا بضى ثلاثسون يوما دون حصسول التوقيع عليه .

(طمن رقم ١٩٨٨/١١/٢ ك ق ــ جلسة ١٩٨٨/١١/١ ،

قاصىدة رقم (١٠٨))

البسطا:

عسدم ايداع الحسكم سد واو كان صادرا بالبراءة في خسلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره لا يعتبر بالنسبة البدعي بالعقسوق الدنيسة عذرا ينشسا عنه ابتداد الأجل الذي حدده القسانون اللطمن بالنقض وتقسديم ألاسسيف .

الحكية:

لما كان ذلك با أورده الطامنون في مذكرة أسباب الطمن من أنهم لم بملنوا بليداع أسباب الحكم حتى تاريخ إيداع أسباب طمنهم مما مناده أنه كان يحق لهم أن يترمسوا اعلائهم بليداع الحكم ليقدموا أسباب الطمن في ظهرت عشرة أيسام من تاريخ اعالتهم بالإسداع عملا بالنقرة الثانية من المسلدة ؟؟ من القانون رتم لاه لسنة ١٩٥٩ المحلة بالتسانون رتم بالمبلدة في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره لا يعتبر بالنسبة للمدمى بالمحتسوق المحتم عفوا ينشا عنه اختلاد الأخل الذي حسده التسانون بلاسمن بالتنش وتقديم الأسباب ك أذ كان يسمه التبسيك بهذا السبب وحدم مينها لإبطال الحكم بشرط أن يتتسخم بسه في المسان نبها المسبب المسانون وهو أربعون يوما وليس كذلك حسال النباة الماية نبها عملي المسانون وهو أربعون يوما وليس كذلك حسال النباة الماية نبها عملي

ملحمكام البراءة التي لا تبطل لهذه العلة بالنسبة الى الدعسوى الجنائيسة .. ذلك بأن التعديل الذي جرى عسلى النقرة الثانية من المسادة ٣١٣ من تساتون الاجسراءات الجنائيسة بالقاتون رقم ٢٠٧ لسفة ١٩٦٢ والذى استثنى احسكام البراءة من البطلان المقسرر في حالة عسدم توقيع الأحكام الجنائية في خلال ثلاثين بوما من النطق بها لا يتسرف البنة الى ما يصدر من أحسكام في الدمسوى المدنية المعلمة بالتبعية للدعوى الجنائية أذ أن مؤدى علة التعديل - وهو ما المصحت عنه المذكرة الايضاحية للتساتون الا يضار المتهم المحكوم ببراءته اسبب لا دخسل لارادته نيسه - هو أن مراد الشسارع تسد اتجه الى حرمان النيابة العاسسة وهي الخصم الوحيد في الدعوى الجناثية من الطمن على حكم البراءة بالبطلان اذا لم توقع أسبابه في اليعاد المسدد تساتونا ، أبسا أطسراف الدمسوي المدنية فسلا مشاحة في انتصار ذلك الاستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة اليهم خاضعا للأصل العلم المترر بالمادة ٣١٢ من مسانون الاجسراءات الجنائيسة فيبطل ادًا مضى ثلاثون يوما دون حمسول التوقيع عليسه . لمسنا كان ما تقدم فانه كان من المنعين عملى الطاعنين المدعين بالحقوق المنيسة وقسد حصاوا سبغرض أن الشهادة المقدسة منهم شسهادة سابية - عسلى الشهادة المثبتة لعسدم حصول ابداع العسكم في المعاد المذكور أن يبادروا بتقديم الأسباب تأسيسا على هذه الشهادة في الاجل المحدد . أما وهم تسد تجاوزوا الآجل في تقديم الأسباب ولم بتم بهم عذر بيرر تجاوزهم له ، غاته يتمين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

(طعن رتم ۲۷۷۹ استة ۸۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۸

قاعسسدة رقم (٤٠٩)

الجسطا :

لحسكية الرضوع ان تقنى بالبرادة بنى تشككت في صحة اسسناد التهمة الى التهم أو لمسحم كفلية ادلسة التسوت عليها الا ان حسد ذلك ان يُستبل حكيها عسلى ما ينيد انها محست الدعسوى ولحلفت بطروفها ولداسة التبسيت التي قسام الانوسام عليها عن بصر وبصسعة ووازفت بينها وسين الله التفى فرجعت نفاع التهم او داخلتها الربيسة في صِحة مناجر الانسات •

المسكبة:

لما كان ذلك ، وكان من المتسرر أن محكية الموضوع وأن كان ألها في تقضى بالبراءة بنى تشككت في صحة أسناد النهبة ألى المنهم أو لحسدم كماية أدلسة الثبوت عليها ألا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكيها عسلى ما ينيد أنها محمت الدعسوى وأحاطت بظرونها وبأدلة الثبوت التي تلم الاتهام عليها عن بعبر وبصبح ، وكان النابت من الأطلاع عسلى المددات المنهبة تحتينا لوجه الطمن أنه أثبت بمحضر الضبط المؤرخ ١٩٧٥/٥/١٤ أن الكية المضبوطة تسدرها ١٩٨٠،١٠٠ لتر صافى ولم ينسازع المطعون ضدهها في هسذا الشيان ، غسان الحسكم المطعون غيب أن محرد المحضر لم يبين مقسدار الكبية دون أن يعرض غلالة ما أثبته محضر الضبط عن مقدارها ودون أن تدلى المحسكة برايها غيب با يغيد أنها غطنت اليسه ووزنته ولم تتنبع به أو رأته غير صالح في بيان عناصر النهبة ، غسان ذلك ما ينبىء بأنها أصدرت حكيها دون أن تعبط بأدلسة الدعسوى وعنساهرها وتبحيصها مها يعبب حكيها بيسا يستوجب نقضه في خصوص الدعوى المدنية والاحسالة مع الزام المطعون بستوجب نقضه في خصوص الدعوى الدنية والاحسالة مع الزام المطعون فضاع بالمساريف المدنية .

(طعن رقم ۱۴ لسنة ۵۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۸) قاعــدة رقم (۱۹)

: المسطة

لمصحبة الوضوع ان تقفى بالبراءة منى تشككت في صحة استناد التهمة إلى المهم الله المستم كفاية الله الشهد الله التهم الله المستم كفاية الله الشهدائي التهميل عليها الا ان حسد ذلك في يستهل حكيها عليها على بعد واحتلال بظروفها ووازنت التبسوت التي قسلم التهميل عنيها عن بصر وبصسيرة ووازنت بينها وبسين اللهة النبى فرجعت دفساع التهم أو داخلتها الربيسة في محمة عناصر الانتسان .

المسكية:

الما كان ذلك ، وكان من المسرر أن يكني في المحاكبات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة أسفاد التهم ألى المتهم لكي تقضى له بالبراءة بالرد عسلي كل دليل من أداسة الاتهام لأن في أغفال التحدث عنها اليبيه في تقفير الدليسل ما عام حكمها يشبقيل عبلي ما ينيد أنها محمت واتمية الدعدوي واحاطت بظرونها وبأدلية الثبوت التي تهم عليها الاتهام ووازنت بينها وبين اطلقة النفي مرجحت دمساع المتهم أو داخلتها الربيسة في صحة عناصر الاثبات ... كما أنها ليست مازمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد علي كل دليل من أدلسة الاتهام لأن في أغفال التحدث عنها ما يغيسد أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تطبئن معه الى ادانسة المتهم . لسا كان ذلك وكانت المصكمة _ عملى السياق المتسدم _ تسد احساءات بواتمة الدمسوى والأدلسة الثبوت التي تسلم الاتهسام عليها اسست تضاءها بالبراءة ورنض الدعوى المدنية الى عسدم الطبئناتها الى ادلسة الثبوت المستقاة في أتسوال شساهدي الاثبسات لتراخيها في الإبسلاغ وتناقضهما في بعض الوقسائع نسان ما يثيره الطاعنان بصدد ثبوت الاتهام يكون غير متبول ولا يجد بهما من بعد أن تكون المحكمة تد أغلات شمان التحريسات والمعليفة لأن في اغفال التحدث عنهما ما يفيد أنهسا أطرحتها ولم تسرى فيهما ما تطبئن السبه معه إلى ادانسة المتهسسن ٤ كبا لا يجدى الطاعنان خطا الحكم في الوتوف على صلة خلف عليل محمد بالمطعون ضدهم أو وجسود خلف بسين وبينهما لأن هذا الخطسا بغرض حدوث غير بؤثر في عتيدة المحكمة لما هو بقرر بن أن لا يعيب الحكم خطؤه في الاستاد ما لم يتناول من الاطلبة ما يؤثر في عتيدة المحكمة أسا كان ذلك مسان ما يثيره الطاعنان باوجه طعنهما لا يتعسدى أن يكون مجادلة في أدلسة الدعوى وهو ما لا يجوز إمسام محكمة النتض ومن تم رغض الطمن موضوعا مع الزامها بالمساريف ومصادرة الكفالة .

(طعن رقم ٢٠٤٤ لسنة ٧٥ ق سيطسة ١٩٨٨/١١/١٣)

قاعـــدة رقم (١١٦)

: العسطا

لمصكبة الوضوع أن تقنى بالبرادة منى تشككت في صحة استفلا التهمة اللى التهمة اللى التهمة الله التهمة اللى التهمة الله التهمة اللى التهمة الله التهمية الله التهمية التهمية التهمية والتلمية التهمية التهمية ووازنت التهم التهم عليها عن بصر وبصبيرة ووازنت بينها وبسين اللهة التفى فرجحت نفساع المتهم أو داخلتها الربيسة في محمة عناصر الانبسات ،

الحكة:

وحيث اتسه لما كان من التسرر اتسه يكمى أن يتشكك التسافى في مسحة اسسناد التهية الى المتهم كى يتفى له بالبراء أن أد مسلاك الابر كله يرجع الى وجدانسه ، ما دام الظاهر انسه احساط بالدعسوى عن بصر ويصيرة واتسلم تضاؤه على اسبلب تحبله ، وكان بيين من الحسكم المطعون عيسه اتسه بعد أن بين واتعسة الدعسوى وعسرض الاتسوال المطعون عيسه المساحد الاتبسات وسائر عناصر الدعسوى بها يكشف عن تمحيمسه لها والاحاطة بظروفها وياطلسة الاتهام غيها ، خلص الى أن النهية المرجسة الى المطعون ضده على شك للأسباب التي أوردها في توله لا وحيث أن المسكمة لا تطبئن الى التصوير الذي ادلى بسه ضابط الواتمة وتسرى أن يكون لها تصوير آخر أيسك الضابط عن ذكره حتى يضفى الشروعيسة عبلا الشك عسلى واتعة الفيط والتنتيش الاسر الذي تكون معه النهية عبلا الشك وهى أسباب سائمة تؤدى الى التنبية التي انتهى اليها ، غسانه يكون برينا من قالة النسساد في الاستدلال ، لمساكل ما تقسدم غسان الطعن يكون عسلى غير أسام متعينا رغضه موضوعا .

(طمن رقم ۲۱۸ لسنة ۷۹ ق ــ جلسة م۱۱۸/۱۱/۸۸۱)

قامـــدة رقم (١٢٦)

البسدا:

لمصيحة الوضوع ان نقض بالوابة بنى تشككت في صحة اسسفاد التبهة الى المترم أو لمسمم كفاية اللسة القسوت عليها الا أن حسد نلك قل يشتبل حكيها عسلى ما يقيد الله محست الدهسوى واحاطت بظروفها واطلبة اللبسوت التي قسلم الانهسام عليها عن يصر وبمسيرة ووازنت يبقها وبسين الدلسة النفى فرجحت دفساع المتهم أو داخلتها الريسة في صمعة عناصر الانبسات ،

الحسكية :

أن يتشكك التساخي في اسناد التهمة الى المتهم لكي يقض بالبراءة اذ مرجع الاسر في ذلك الى ما يطبئن اليسه في تقدير الدليسل ما دام الظاهر من الحسكم أنسه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وأنسام تضاؤه عسلي أسماب تحيله ، وكان الحكم الطمون نيسه تسد أورد واتعة الدعوى على غمو سن بنه أن الحسكية مصعها وأحاطت بظرونها وبأداسة الثبوت التي تسلم عليها الاتهام ثم انصحت من بعد عن عدم المبتناتها الى تلك الأدلسة للأسباب السائغة التي بيئتها والتي تكني لحبسل النتيجة التي خلصت اليها ، نسان ما تثيره النيابة العلية الطاعنة في هذا الصدد يكون في غير محله وينحل الى جندل موضوعي لا تحوز اثارته أسنام مدكهة النتض . إلى خلك ، وكإن من المقسور أن من حق محكمة الموضوع أن تزن أقسوال الشهود وتعذر الظروف التي يؤدون غيها شهادتهم وأن مُلْفَذُ بِأَلْسِوالَ الشياهد في أي مرحلة من براحل التعتيق أو المحاكمة متى اطبئنت اليها ، وكانت المسكمة شد اخنت باتسوال الشاهدين الثاني والثلث بجلسة الماكبة واطرحت أثمالها بالتعتبتات لعدتم الاطبئتان اليها وللأسباب السائفة التي أوردتها ، ومن ثم نسان منعى النيابة العلمة الطاعنة على الحسكم بشأن ما تقدم يكون غير سديد دعوة للمجادلة في موضوع الدعوى مما لا تجوز اتابته أمسام محكمة النقض ، لمسا كان ذلك ، وكان من المقسور أنسه لا يعيب الحسكم أغفاله الرد عسلي أخذ أدلسة الاتهسام ما دابت المحكمة تسد داخلتها الربيسة والثبك في منساسر الاتبات ولم تعلمتن الى مسحة الوائمة كما مسورتها جهة الاتهسام ولأن في أغفال للحسكبة التعدث عنها ما يفيد أنها المرحتها ولم تسر فيها ما تطبئن معسه الى ادائسة الطعون شدهما ومن ثم يكون منعى التيابسة العلية الطاهنة بشسان النقلات الحكم عن دلالة-ما استرت عنسه الطاعنة من

شهران المنطقة من التجميلة في مكان ينفرد بحيارته الملعون ضدهما وأن للمقالمة غيرة التي يمكن الرسول البيئة وما ثبت بن مصفها من الحلاقها على المرتب المناف الآول والمنافق الصاحث وجوار تعدوث استابة المجتمى طيه بنها ووجدد خالفات ثارية بينه وبين الملمون صداقها في غير محله . لما كان ما تقدم ، نان الطمن برمته يكون عالى غير اساس ويتمين رئفسه ، وضوعا .

(طِين رقيم ١١٨١/١١/١٤) اسنة ٥٧ ق - طِسة ١١٨٨/١١/١٠)

" أعسدة رقم (١٣)

: المسجدا :

النظا في الاستاد هو الذي يقسع نيها هو بؤثر في عقيدة المسكية النظامات النهاء،

العنكة

إن الفطار في الاستاد بعو الذي يقع نبيا حو وقر في عقيدة للحكمة التي ظهمت البهار بيكان ما يشره الطاعن خطا الحاكم أذ حصل ببدوناته أن قضايط بين مرد أحيد كينا لضبط الواتمة من خالات الثابت من الإيراق من أحيد كينين لهذا الغرض ، ناته بغرض صحة ذلك ، الإيراق من أحيد كينين لهذا الغرض ، ناته بغرض صحة ذلك ، الايراق من أحيد كينين لهذا الغرض ، ناته بغرض الما التي اعتقها الحيام ولم يكن وله أخير في منطقة وصالحة استدلاله عملى مقارضة الطالحة المعدلاله عملى مقارضة الطالحة المعدل هما ومن ثم تضمى هما وي الخطال في المناسوي الخطالة في المعدوى الخطال في الإستاد في المعدود في الخطالة من المعدود في الخطالة من المعدود المعدود

ا طعن رتبونا 1947 استة ٨٥ ق - جلسة ٢٢/١١/١٨١١ >

السيدان

ُ قَلِيْ ﴿ كَامَ وَمُو ﴿ £11 } : *

المسكلة الديوع الم يقضى بالرادة من تشكيك في صحة المسئلة اللهمة إلى التم لم لم يوركافية اللهة اللهموت عليها الا ان حدد ذلك في تشتول حكما عبلي ما يقير أنها محمت الدعبوي واعطات طروفها واللهة التسوي التي تسلم التهمام عليها عن بصر وبحسية ووازنته إلى الدالما المستوت التي تسلم عليها عن بصر وبحسية ووازنته المرادية يبنها وبسين اللسة النفي فرجحت دفساع المنهم أو داخلتها الروسة في صحة عناصر الانبسات «

المسكية:

وحيث انسه بن المقسرر اتسه يكنى أن يتشكك القسانى في صحة طسئاد النهية الى المتهم كى يقضى بالبراء أذ بالك الأمر كله يرجع الى وجدانه ما دام الظساهر أنسه أحساط بالدعوى عن بصر وبصيرة وأقسام قضاؤه عسلى أسباب تحيفه . وكان يبين بن الحسكم المطعون بربت أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وعرض لادلت الثبوت نيها بما يكشف عن نحيب لها والاحاطة يظرونها وبادلة الاتهام نيها ، خلص الى أن النهبة الموجهة الى المطعون ضده محل شك للأسباب التى أوردها ، وهى أسباب سائمة تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليهبا ، وكان لا يتسدح في سسائهة الحكم التأخي بالبراءة أن تكون احسدى دعاماته بعيبة ، وكان تعييب الحسكم بالمطعون نيسه في أحسدى دعاماته بالخطسا في تطبيق القسانون غير مفتج ما دام أن الحكم قسد أتيم عسلى دعامات أخرى تكنى وحدها لحبله . بأسا كان ما تقدم ، غان الطمن يكون على غير أساس متعينا .

(طعن رقم ۲۸۸/۱۱/۲۲ لسنة ۷۷ ق ــ جلسة ۲۱/۸۸/۱۱/۲۲

قامىسىدة رقم (١٥))

: المسلمة

الثاقش الذي يميب الدكم هو الذي يقسع بين أسبابه بحيث ينفى بعضهما مما يثبت البعض الأخسر ولا بعمرة، أي الأمسرين قصدته المستكة .

المسكية:

إسا كان ذلك ، وكان التناتض الذي يعيب الحسكم هو الذي يتسح بين أسبله بحيث يننى بعضها ما يثبت البعض الآفسو ولا بعسرف أي الآسرين تصدته المسكمة ، وكان البين من مدونات الحسكم المطعون عيسه أنسه حصل واقعة الدعوى وأورد أنلسة الآثبات بما قصد البسه في المتناعه من أن أصابة المجنى عليه في رئسه واحسدة ، عسان ما جركه

يسه الحسكم الذي وصف النهمة من أنها أصابات لا يعدو أن يكون خطسة ماديا لا يتدح في مسائمة الحكم أو النتيجة التي أنتهي اليها ومن ثم غسان ما يثيره الطاعن في هسذا الصدد يكون غسير سسديد و الساكان ذلك ع- وكان الحسكم تسد بين أركسان المسئولية التتمسيرية بين خطسا وضرر وعسائلة سببية غسلته يكون تسد أحاط بعنامير المسئولية المعنية لحابلة كانيسة ولا تثريب عليه بعد ذلك أن هو لم يبين عنامير الغير الذي تسدر عسلى لساسه ببلغ التعويض الحسكوم بسه و المساكان ما تقدم و غسان الطحن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه ووضوعا و

(طمن رتم ۲۰۸۸ اسنة ۸۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۹/۱/۳ ا

قامـــدة رقم (١٦٤)

: المسجاة

من القسرر ان الفطا في الاسفاد لا يعيب الحسكم ما لم يتنساول. من الاطة ما يؤثر في عقيدة الحكمة ،

المسكبة:

الله كان ذلك ، وكان من المتسرر أن الخطأ في الاستناد لا يعبب المحكم ما لم يتقاول من الأدلسة ما يؤثر في عتيدة المحسكية غاته لا يجددي الطاعن ما يتماه على لمسان الشهود من أن المجنى عليها غسم مكتبلة النبو العقلى أذ أن خطا المحسكم في هسنة الخصوص بينرض صحته له لا ثر له في منطقه ولا في النتيجة التي انتهى اليها والتي علي على ما هو واضح من سياته على التقرير الطبي الشرعي . لما كان ما تقسدم ، غسان الطحن برمته يكون على غير أسامي معينا رقضه .

(ملمن رقم ٦١٩٩ لسنة ه ق ــ جلسة ١٩٨٩/٢/٧).

قاصىدة رقم (١٧٤)

البسطا:

لحسكة الموضوع ان تقفى بالبراءة منى تشككت في صحة اسبفاد التهمة الى المتهمة الى التهمة الى التهمة الله التهمة الله التهمة الله التهمة الله التهمة الله التهمة الله التهمية الله التهمية التهمية والمائت بظروفها والله التهمام عليها عن بعمر وبعسم ووازنت بينها وبسين اللهة التفي فرجحت نفساع المتهم أو داخلتها الربيسة في صحة عناص الانبيات والتهمات والتهمات والتهمات والتهمة والتهمية والتهم

المبكية:

الله على الله على المناكبات الجنائية أن يتشكك القاضي في مسحة استاد التهمة الى المتهم لكي يقضى بالبراءة أذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام حكمه بشتمل على ما بغيد أنسه محص واتعسة الدعوى واحساط بظسرونها وأدلسة النبوت التي قسام عليها الاتهام ووازن بينها وبسين أدلسة النغى نرجح دنساع المتهم أو داخلته الربية في صحة عناصر الاثبات ، وكانت المسكبة تد رجعت دفساع المتهم عسلى سرما سلف بيانه سروهو ما يسدخل في سلطتها بغير معقب عليها في ذلك من محكمة النقض فسان ما بنعساه الطاعن ينحسل الى جيدل موضوعي لا تجيوز اثارته اسام هذه المحيكمة ، لما كان ذلك ، ولئن كان من المتسرر طبقا لنص الفقرة الأولى من المسادة ١٣٤ من التانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل أنه لا يجوز دفسع الدعوى الجنائية أو مباشرة أي أجراء من أحراءات بدء تسسيرها أسام جهات التحقيق أو الحسكم قبسل صدور طلب كتابي من المدير العام الجبارك أو من ينيبه في ذلك ، وأن هذا البيان من البيانات الجوهريــة التي يجب أن يتضهنها الحكم الصادر بالادانسة والاكان الحكم باطلا الاأن الأسر بالنسبة الحسكام البراءة يختلف اذالم تشترط المسادة ٣١٠ من تسانون الاجسراءات الجنائيسة لمسحة تسبيبها أن يتضبن بيانات أو أبورا ممينة أسوة بأحسكام الادانة ومن ثم غلا يعيب الحكم وهو يتضى بالبراءة وما يترتب على ذلك بن رفض الدغوى المتغية عسدم اشارته في بدوناته الى

أن الدعوى الجنائية حركت بناء عسلن طلب كتابي من مدير علم الجسارات أو من ينبيه ، ومن ثم نسان ما يثيره الطاعن في هذا الثمان يكون غير تويم . لما كان ذلك ، وكان الواشح من الحسكم أن المسكمة تضت ببسراه المطعون شده المشكلات في الواقعة ومن ثم اسلا جسفوى حد المدعى بالحقوق المنتبة من التمن تسلى التكتم أنسه أنه يَرَد الحالات الى ومنه تساون يعيه ما دامت البراءة قد قلبت عسلى أساس مسلم ثبؤت الواقعة في حق المطعون ضده الأمها لا تكون ثابتة ثنت أي وصف . لمساكن ما تقدم ، نمسان الطعن بربته يكون على غير الساس متعينا رغضه عنوف موضوعا .

(طعن رتم ۲۷۱۳ لسنة ۵۷ ق ــ جلسة ۱۹۸۹/۲/۷)

خليسيا: بطيلان الصكم واتعدايه .

١ ــ بطالان الأصلم ٠

قاعـــدة رقم (١٨))

المسطاة

الراد بالتسبيب المتبر تعرير الاسمُقيد والحجج التي انبني عليها الحكم والمنجة هي له سواء من حيث الواقع لو من حيث القانون •

الحكة :

لسا كان الشارع يوجب في المسادة . ١٦ من تساتون الاجسراءات المتاتية أن يشتبل المكم على الاسباب التي بني عليها والا كان بالملا والمراد بالتسبيب المتبر تعرير الاساتيد والحجج التي انبني عليها المكم والمراد بالتسبيب المتبر تعرير الاساتيد والحجج التي انبني عليها المكم والمتبجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القساتون ، ويجب كي يحتق الغرض منسه سان يكون في بيان جلى منصل بحيث بستطاع الوتوف على مسوغات ما تشي بسه ، وذلك من منتضاه أن تكون أسباب الحكم متروءة ، لما تحرير الاسباب بغط يستحيل تسراته غاله لا يحتق تصد الشارع من أستيجاب تسبيب الأحسكام ويعجز مخكبة النتش عن المادر من محكبة النتش عن المحجح . لما كان ذلك ، وكان الحكم مراتبة تطبيق القانون على الوجه المحجح . لما كان ذلك ، وكان الحكم المادر من محكبة أول درجة بادانة الطاعن تسد استحالت تراءة أسبابه على علمة وهو بطلان يتبسط حتبا عملي كانة أجزائه بها قبها المنطوق ، وأذ أيده المكم المطمون نيسه غسان البطلان يكون تسد استطال الهه ، ولا يصحبه من ذلك أن يكون تسد الشا المسائد أصبابا خلصة ما دام النسه أهميان على منطوق حكم باطال مسائد المؤدى في امتداد البطلان الهه ويعيه بها يوجب نشف ه

ا خُلُعن ربتم ١٩٦٦ المسئة ٥٠ ق حسجلسة ١٩٨١/٢/٢١)

قاصب دة رقع (١٩))

البسدا:

وجوب لجماع قضاة المستكه عند صدور المسكم في الاستنسافه بتشديد المقوبة المحكوم بها أو بالفاء المسكر بالبراءة والاكان ماطسلا .

الحكة:

لما كان تضاء هذه المحكمة قد جسرى على ان استئناف المحكم السادر باعتبار المعارضة كان لم تكن وكذا الطعن فيسه بطريق التقض يشمل كل منهما الحكم الفيلي المعارض فيسه ، وكانت المسادة ١٤٧ من تسانون الإجسراءات الجنائية تسد نصت عسلى وجوب اجباع تفساة المحكمة عند صدور الحسكم في الاستئناف بتشديد المتوية المحكوم بها أو بالمفاء الحسكم الصادر بالبراءة ، وكان الشسارع اذ استوجب انمة لد مسذا الإجباع معاصرا لصدور الحسكم انها دل عسلى اتجساء مراده الى أن يكون الاجساع معاصرا لمسور الحكم وليس تاليا له لان ذلك مسا يتحقق بسه حكمة تشريعه ، ومن ثم فسان النص عسلى اجساع الآراء ترين بالحسكم بتشديد العتوبة المحسكوم بها أو بالفاء الحسكم المسادر بالبراءة هو شرط لازم الصحة ، ولما كان منظ حق الحسكم المطهون فيسه جساء ظوا مها يفيد صدوره بالإجهاع فسانه يكون بالطلا لتخلف شرط ميحته .

(شلعن رقم ٣٩٠٧ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨١/٥/١٧)

قاعـــدة رقم (۲۰))

الجسدا:

الدعوى المتلقية تحسال الى محكمة العنايات بنساء عسلى امر من مستشار الاحالة فسأن نظرت بحكمة المنايات الدعوى وقضت فيها بلاث الوصف دون أن تحسال اليها بالطريق الذي رسمه القسانون فسيل جكمها وما بنى عليه يكون معدوم الأثر انخلف شرط أصيل لازم الصحة اتصال المسكة بالواقعة .

الحكة :

وبن حيث أن الثابت بن الاطلاع عملى الأوراق والمفردات المضبوبة ان النيابة العلبة لعالت الدعوى الى محكمة أبن الدولة العليا لحساكمة المطمون ضده وآخر عن جرائم الاستيلاء بغير حق على سأل معلوك لشركة النيسل ألملية لمتلولات الانشاءات المدنية والاشتراك نيها واحراز الاحالة وعبلا بلحكام القاتون رقم ١٦٢ سنة ١٩٥٨ بشسأن حالة الطوارى: وتسرار رئيس الجبهورية رقم ١٢٢٧ لسنة ١٩٦٧ باعلان حالة الطواريء واسر رئيس الجمهورية رتم ٧ لسنة ١٩٦٧ ومحكمة ابن الدولة العليا بكتر الشيخ قضت بجلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ غيابيا المطعون ضده وحضوريا للبتهم الأخسر بمعاتبة كل منهما بالعبس مع الشسغل لمدة سنة واحدة عن جريمة الاستيلاء والاشتراك نيها وببراءة المطعون ضيده من يساقي التهم المستدة اليسه ، وقبيد أتسر نائب الحساكم المسكري الحكم بالنسبة للمتهم الاخسر وأعاد الأوراق للنيابة العامسة لاتخساد شنونها عند ضبط المطعون ضده المحكوم في غيبته ، ثم قبض على المطعون ضده وأعيدت محاكمته حيث صددر الحكم المطعون نيسه ، لمسا كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة أعلاة المحاكمة ومدونات الحسكم الملعون فيه أته صدر من المحكمة بوصفها محمكمة جنسايات كفسر الشيخ بدلالة ما ورد بديبلجة الحكم وما تضمنته اسبابه من أن الدعوى أحلت الى المحكمة من السيد مستشار الاحالة وهو ما يخالف الواقع الثابت بالأوراق . لمساكان ذلك وكانت المسادة العاشرة من القسانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء الذي صدر الحكم المطعون نيسه أثناء سرياته تسد نصب عسلي أتسه نيما عدا ما هو منصوص عليه من اجراءات في هذا القساتون أو في الأوامسر التي يصدرها رئيس الجمهورية تتبسع الاجراءات والأحسكام المتررة بقانون الاجراءات الجنائية ، وكان القانون رتم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ سسالف الذكر والأواسر التي أصدرها رئيس الجمهورية لم تنظم الاجــراءات التي تتبع في مواد الجنايات في حق المتهمين. الغائبين نسانه بتبع في هذا الأسر الاحسكام المنصوص عليها في تسانون

الإجراءات الجناثية واذ كانت المسادة ١/٣٩٥ من مسانون الإجسراءات الجنائية ننص على انه اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو تبض عليه تبل منقوط العقوية ببضى المدة يبطل حنبا الحكم السبابق هندوره سبواء غيبا يتعلق بالعقويسة أو بالتضبينات ويعاد نظر الدمسوى أمام المحكمة . وتـــّـد جرى تضاء هذه المحكمة على أن بطلان الحكم الغيابي طبقا لهـــذا النص مشروط بحضور المتهم امام المصكمة لأعادة نظر الدعوى لما اذا غيض عليه وأنرج عنه تبسل جلسة المحاكمة وأعلن بها ولكن لم يعضرها عاته لا محل لسقوط الحكم الأول بل يجب اذا لم يحضر عملا اسمام المحكمة ان يقضى بصدم سقوط الحكم الأول واستمراره قائما . لمسا كان ذلك ، وكان المطمون ضده قد حكم عليه في غيبته من محكمة أمن الدولة العليا ثم تبض عليه تبل ستوط العتوية بمضى المدة الا أنسه لم يحضر اسمام مثلك المحكمة لاعادة نظر الدعوى بما متتضاه استبرار المسكم الفيسابي المسادر من محكمة المن الدولة الطبا قائما . لما كان ذلك ، وكان من المتر, طبقا للمادة ٣٧٣ من قانون الاجسراءات الجنائية أن الدعسوى الجنائية تحسال الى محكمة الجنايات بناء عسلى أمر من مستشار الاحالة غسان محكمة الجنايات اذ نظرت الدعوى وقضت نيها بذلك الوصف دون آن تجال اليها بالطريق الذي رسمه القانون نسان حكمها وما بني عليه يكون معدوم الأثبر لتخلف شرط أصيل لازم لصحة أتصال المحكمة عالواتعة بها يوجب نقضه ، ولا محل للثول بأن محكمة أبن الدولة الطيا هي التي اعيد الملهها نظر الدعوى واصدرت الحكم استنادا الى أن ذالت الهيئة لها اختصاص النصل في تضايا أبن الدولة العليا ذلك أنسه نضسلا عما ورد بمحضر الجلسة وديباجة الحكم المطعون فيسه من أنهما صادران من محسكية الجنايات فقد تضمن الحكم أن الدعسوى محالة من مستثمار الأحسالة أبها يكشف عن اعتقاد المسكية خطسة بالمتصاصها بعسفتها محكمة جنايات بالنصل في الدعوى وهذا الاعتقاد الخساطيء الذي تردبت غيسه لا يعد خطأ ماديا غير مؤثر في المُّكم .

(طعن رتم٧٧ه٣ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ١٠/١/١٨١١)

مقاميستة رقم (٤٧٤)

: المسلما

اعتساق الحكم الاستثنائي اسسباب الحكم الابتدائي الباطل عقوناً لخاره بن تساريخ مسحوره فساته يسكون بدوره باطسلا ويتمسين اذلك نقض الحسكم •

العسكية -:

لما كان الحكم الطعون نيه وأن استونيت بياناته ، الا آنسه لم ينشىء لقضائه السبابا بل اتتصر على اعتناق أسباب الحكم الابتدائي الباطل تانونا ، لخلوه من تاريخ صدوره ، ماته يكون بدوره باطلا ويتمين لذلك نتض الحكم والاحالة دون ما حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى . ولما كان نقض الحكم لهذا السبب بالنسبة الى الطاعن يتنفى نقضسه أيضا بالنسبة للمحكوم عليه الآخر الذي لم يترر بالطعن لان هذا النقض يرجع الى سبب متطق بالحكم ذاته نضلا عن وحدة الواقمة ولحسن سير يرجع الى سبب متطق بالحكم ذاته نضلا عن وحدة الواقمة ولحسن سير المدالة مها متنضاه أعدادة بحثها من جبيع نواحيها بالنسبة لكل من لتهم غيها .

الإستا:

ورقــة المحكم من الاوراق الرســــية. التى يجب ان تحـــل تاريخ اصداره والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا

المسكية:

لما كان قضاء هذه المحكمة قدد استقر على ان ورقة المحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحيل تاريخ اصداره والا بطلت لقتدها مختصر من مقومات وجودها تقونا ، وأذ كانت هذه الورقة هي المستد الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر بعه بناء عسلى الاحيد الذي التي تقيم عليها فيطلانها يستتبع حتبا بطلان الحسكم ذاتعه

لاستحلة استاده الى اصل صحيح شاهد بوجوده بكابل اجسزاته بثبت لاسبابه وبنطوقه ، واذ كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم الطمون غيسه تسد خلا بن تاريخ اصداره ناته يكون باطلا لظوه من هذا البيسان الجوهرى ، ولا يقدح في هذا أن يكون محضر الجلسة تخسد استونى بيان تنريخ اصدار الحكم لاتسه أذا كان الأصل أن محضر الجلسة يكبل الحسكم في خصوص بياتك التويلجة الا أنه من المستقر عليه أن الحكم يجب أن يكون مستكملا بذاته شروط صحته وبقوبات وجوده نالا يقبل تكبلة ما نقص غيسه من بياتات جوهرية بأي دليل غير مستبد بنه أو بأي طسريق من طرق الاثبات ولكل ذي شأن أن يتبسك بهذا البطلان المام محكمة النقض عند أبداء الاسباب التي بني عليها الطمن . لمسا كان ذلك ، غان الحكم المطمون غيه يكون بلطلا بها يستوجب نقضه .

(طمن رتم ١٩٨٤ ألسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٣/٥/١)

قاعىسىدة رقم (٢٣))

: 12-41

يجب على كل حكم مسائر بالادائــة ان يشير اللي شي القانون الذي حــكم ببوجبه وهو بيان جوهري اقتضته قاعدة شرعيــة الجرائم والمقــاب ،

الحكة:

حيث أن المسادة . ٣٩ من قساتون الاجسراءات الجنائية نصبت على أن كل هسكم بالادانسة يجب أن يشير إلى نص التلنون الذى حكم ببوجيه ، وهو بيان جوهرى التتشته قاعدة شرعية الجرائم والمقلب . ولما كان الثابت أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبله بالحكم المطمون غيسه قسد خلا من ذكر نص التلنون الذى التراق ببوجبه المقلب ، غلقه يكون باطلا - ولا يعصبه من عيب هذا البطلان أن يكون تسد اشار في ديباجته إلى مسواد القانون التى طلبت النيابة المامة تطبيتها ، ما دام لم ينصح عن لفسدة بعده المواد في حق المحكوم عليه ، لما كان ما تقسدم ، غلقه يتمين تتشى الحكم المطمون غيسه .

(طمن رقم ١١٩ أسنة ٥٣ ق - جلسة ١١٥/١/١٠)

قامستة رقم (١٢٤)

المسطاة

التعقيق الذي لجرته النيابة ... تعييبه ... أثره •

الملكة:

من المقرر أن تعيب التحقيق الذي تجربه النيابة لا تسائير له مسلى

مسائهة الحكم فسأن ما ينماه الطاعن في شأن تقصيص النيابة بعسدم

مسؤالها المجنى عليه قبل وفاته لا يعدو أن يكون تعييا للتحقيق الذي جرى

في المرحلة المسابقة على المحاكمة مما لا يصبح أن يكون سببا للطعن عسلى

المسكم .

(علمن رقم ۵.۷ لمسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۳/٥/۱۷)

قاعسستة رقم (٢٥))

البسطا:

يجب ان يضع لحد اعضاء الدائرة القوط بها الحسكم في الاستثناف تقريرا موقعا عليه بنه والا كان باطلا -

المسكبة:

من المترر في تضاء هذه المحكمة أن المسادة [11] من قانون الإجراءات المبتلقية أذ أوجبت أن يضع لحد أمضاء الدائسرة المنوط بها الحسكم في الاستثناف تقريرا موقعا عليه منه ، وأن يشتبل هذا التقرير عسلى ملخس وقاتع الدعوى وظرونها وأدلسة الثبوت والننى وجبيع المسائل المرعبة التى رضعت والإجراءات التى تبت وأن يتلى هذا التقريز ، مقد دلت بذلك دلاله وأسحة على وجوب أن يكون هذا التقريز ، مكتوبا ، وأنسه ورقسم من لهراق الدعوى الولج، وجودها بطها ، معدم وضسع هذا التقرير المكتابة يكون تقصيرا في أجراء من الإجراءات الجوهسرية بعيب الحسكم ويبطله ، ولا يغنى عن هذا التقرير أن يقرأ لحسد الإعضاء صيفة التهنة ونص الحكم الإبتدائي غسان هذا المسل غير جدى لا يفتى عن وجوب تقديد القانسيان الاخسرين

في تتهم الدعوى > وبا دامت ورقة التقريد غير موجودة نملا غلا يسح في عذا المسلم الاعتراض بنهوم نمن الفقرة الأغسيرة من المسادة ٣٠ من التلتون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات ولجراءات الطمن بالنتفن قولا بأن الحسكم ما دام ثابت نبه أن هذا الأجراء تسد استوفى فلا مسببل لجدده الا بالمطمن بالتزوير ما دام أن ورقة التقرير غير موجودة فيهلا للجدده الا بالمطمن بالتين من مطالعة المتردت المضموسة أن أوراق الدعوى خلوت من تقرير الطفيس نقسد وجب القول بأن المحكمة الاستثنائية تمسرت في انجاز لجسراء من الإجراءات المجودية بها يعيب حكمها بساله كروين ثم يتمن نقض الحكم المطبون نبه .

(طعن رتم ۸۹۵ اسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲۱/۵/۳۱)

قائسستة رقم (٢٦))

وافتتنه ،

المكية:

لما كانت المادة ١٦٠ من تاتون الإجسراءات الجنائية تد لوجبت أن يشابل كل حكم بالادائية عسلى بيان الواقعة الميتوجية للمتوية الجنائية بيانا كلايا تتحقق بمه لركان الجريبة والقارون الذي وتست نبها والاكلمة التي استخلست بنها المسكة نبوت وقوعها بن المنه وبؤدى بلك الإدلمة حتى يتضح وجمه استدلالها بها وسالية مأخذها تعكيا لحكة النفض من مراتبية التطبيق القانوني عسلى الواقعية كما مسار إثباتها بالحكم والاكان تلمرا ، وكان السكم المطمون نبيه تسد الكتني في بيان التليمل بالاصالة الى مصدر ضبط الواقعية ولم بورد بضمونها ولم بيين وجمه استدلاله بها عملي ثبوت التهمة بمناشرها التقونية كلة غله بكون معيا . بما يطله ويوجب نقضه .

(المعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥٣ قي - جلسة ١٩٨٢/١٠/١)

قاعسسدة زقم (۲۷))

البسدا :

بعب أن يشستمل المسكم على الأسباب أأني بني عليها والا كان ياطلا ـ تحرير الحكم بخط غير متروء ـ اثره ـ بطلان المسكم .

المكة:

حبث اتسه يبين من مطالعة العسكم الابتسدائي سالذي احسال اليسه الحكم المطعون فيسه سد أن أغلب أسبابه غير متروءة وأن عبارات عديدة منها يكتنفها الابهام في غير اتمسال يؤدي الى معنى منهوم كبا انسه محرر بخط يستحيسل قراعته سالمسا كان ذلك وكان الشارع يوجب في المسادة ٣١٠ من قسانون الاجسراءات الجنائبة أن يشتبل الحسكم على الاسباب التي بني عليها والا كان باطلا والمسراد بالتسبيب المتبر تحرير الاسانيد والحجج البني هو عليها والمنتجة هي له سواء من حبث الواتع أو من حيث القسانون ولكي يحقق الفرض منه يجب أن يكون في بيان طي منصسل بحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما تضي بــه اما تحــرير مدونات الحسكم بخط غير متروء أو انراغه في عبارات عامة معماه أو وضعه في صمورة مجهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحبة تطبيق القسانون على الواقعة كما مسار اثباتها بالحسكم وأن تقول كلمتها نيما يثيره الطاعنان بأوجه النمى ـ لما كان ذلك وكان الحكم المذكور تهد خلا معلا من اسبابه لاستحالة قراعتها وكاتت أوراق الحسكم من الأوراق الرسبية التي يجب أن تحمل أسبابا والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها تانونا واذ كانت هدفه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم عملي ألوجه الذي صدر بسه وبناء عملي الأسباب التي أتيم عليها نبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة اسسناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكابل اجزائه بثبت السبابة ومنطوقة سر ولمسا كان ما نقدم غلقه يتعين نقض الحكم المطمون فيه .

لَ طَعِن رِشْمِ ١٩٤٩ لِمَسْنَة ٥٣ قُ ـ جِلْمِنَة ١٩٠/١٠/١٩

قاعــــدة رقم (۱۲۸)

البسطا :

يجب أن يشتبل المكم بالادانــة عـلي الأســبلب أأتى بنى عليها والا كان يلطلا ــ الراد بالتسييب المتبر •

المكة:

لمساكان الشمارع تمد أوجب في المسادة ٣١٠ من تاتون الاجراءات الجنائية أن يشتبل الحكم على الأسباب التي بني عليها والا كان باللا والراد بالتسبيب المعبر تحرير الإسمانيد والحجج البني عليها والمنتجة لسه سواء من حيث الواقسع لو من حيث القسانون ، ولكي يعتق الفرض منه يجب أن يكون في بيان جلى منصل بحيث يستطاع الوقوف علم بسوغات ما تغنى بسه أما تحرير منونات الحكم في عبارات علمة معبساه او وضمه في صورة مجهلة لا يواجعه بها حتيقة التهبة المسندة الى المتهم فلا يحقق الفرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبيب الاحسكام ولا يبكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القسانون عسلى الواقعة، كما مسار اثباتها بالحسكم ، لمساكان ذلك ، وكان الحسكم المنكسور تد انرغ في عبارات علية معماه ، لا تواجعه حتيتة الواتعة المستدة الى المتهم كما هي ثابتة في الأوراق ، وكاتت ورقة الحسكم من الأوراق. الرسهية التي يجب أن تصبل أسبابا والإبطات لنقدها عنصرا من متوماته وجودها قاتونا . وأذ كاتت هذه الورقعة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحسكم عسلى الوجسه الذي مسدر به وبناء عسلى الأسباب التي أتيم عليها نبطلانها يستتبع بطلان الحسكم ذاته لاستعالة اسسفاده الى أمسل صحيح شساهد بوجسوده بكابل أجسزاته مثبت المسبابه وبنطوته . إ...ا كان ما تقدم فاته يتمين نقض الحكم المطعون فيه .

(طعن رتم ١٨١٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١١٨٢/١١/٨ ﴾

قاعسندة رقم (٢٩٤)

البسطا:

حكم الإدائــة سـما يجِب ان يشتبل عليه ـــ مدونات العــكم بصبة غير مقروءة بن الكلائمية > الره ـــ خلوه بن اسبابه لا ستحالة قرامتها ــ

المكبة:

إلى الشارع تهد اوجب فالمادة ٢١٠ مِن قانون الإجراءات الجنائيسة أن يشتهل الحشكم على الاسباب التي بني عليها والا كسان غلطلا والراد بالتسبيب المتبر تحرير الاسسانية والحجج البني عليهسا موالمنتجبة هي له سواء من جيث الواقسع أو من حيث القسانون. ٤ ولكي يعتق الفرض منه يجب أن يكون في بيان جلى منصل بحيث يستطاع الوقوف عسلى مسوغات ما تض بسه نساذا كانت مدونات الحكم بصبة غير مقروءة من الكلاشية) غانها لا تحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبيب الاحسكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبسة صحة تطبيق القانون عملي الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المذكور شد خلا معلا من اسبابه لاستحالة قراعتها وكانت ورقسة الحكم من الاوراق الرسمية التي يجب أن تحمل أسبابا والا بطلت لفقدها عنصرا أبن مقومات وجودها قانونا ، واذ كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر بــه وبناء عملى الأسباب التي أقيم عليهما فبطلانها يستتبع بطلان الحمكم ذاته لاستحالة استاده الى اصل صحيح شاهد بوجوده بكابل أجسزائه مثبت الأسبابه ومنظومة ، ولمساكان هذا البطلان يستطيل الى الحكم المطمون فيسه الذي قضى بتاييده السبابه ومن ثم فساته يتعسين نقض المكم الطعون فيسه م

(طمن رتم ١٨٣٥ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٣/١١/٢٢)

قامىسىدة رقم (٣٠))

المسحاة

وجوب حضور القضاة الذين اشتركوا في الداولـــة ، تسلاوة الحكم ـــ وجوب توقيمه على مسودة الحكم ـــ والا صدر مشوبا بالبطلان ،

الدكتة:

لسا كلن ببين من المسردات المنسوية أن القاضيكان مضوا بالهيئة التي سبعت الرائمة في الدعوى وتبررت حجزها للحكم ، غير اتسه لم يشترك في الهيئة التي نطلت بالحسكم > واتما حسل محله يسانس آخر ؛ هو القاضي الدول.... ومع ذلك عسان التلقى الأول لم يوقع مسودة الحكم ، لما كان ذلك > وكانت المسلاة ، ١٧ من قسانون المرافعات المدنية والتجارية توجب أن يحضر القضاة الذين الشتركوا في المداولة > تلاوة الحكم > مسافا حصل ماتع لاحدهم وجب أن يوقسع مسودته > وكان القاضي الذي سمع المرافعة لم يوقع مسودة الحسكم > نسان الحكم يكون باطلا متعينا نقضه والاعادة > بالنسسية للطاعن والمسكوم عليه الإخسر الذي كان طرفا في الخصوبة الاستنافية التي صدر نبها ذاك الحكم > لاتصال وجه الطمن به > عبلا بالمسادة ٢٤ من شرفاون رتم ٧٥ لسنة واجراءات الطمن ليام محسكية النتفى الصادر به التانون رتم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ .

(طِعن رقم ٢٣٩٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/١٤)

قامىسىدة رقم (٣١))

البسدا :

ما يجب أن يشتبل عليه الحكم بالادانــة ــ ورود بيقفت المــكم عــلى نبوذج مجابوع مطبوس ــ اثره ،

الحكة:

لما كان بين من مطالعة الحسكم الابتدائي الذي أحسال العسكم المطعون نيسه ، أن اغلب أسبله غير مقروء وأن عديدا من عباراتسه مطبوس بها يتعذر معه تتبع الفاظه وفهم مراميه ويفقده التسلسل اللازم الموسول الى معنى مفهوم . لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجبه في المسلدة ، ١٦ من قانون الإجراءات أن يشتبل الحكم على الاسبلب التي بني عليها والا كان بطلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحسوير الاسستيد والعجج المبنى هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث التانون ، ولكي يتحقق الفرض منه يجب أن يكون في بيان جسلى مغصل بحيث يستطاع الوقوف عسلى مسوغاتي ما قضي بحدة ، الملهمل بنيات الحكم على نبوذج مطبوع مطبوس الالفاظ بالداد المستميل فاتسه بيقات الحكم على نبوذج مطبوع مطبوس الالفاظ بالداد المستميل فاتسه

يجملها في صورة مجهلة ، ولا يكثق الفرض الذي قصده الشارع من استجاب تسبيب الاحكام ولا يكن محكمة النقض من مراقبسة صحبة تطبيق التساتون على الواقعة كيا صار اثباتها في الجميكم وابداء الراي أنها ذها الله الطاعن من دفاع .

(طعن رتم ٢٤٩٢ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١/١)

قاعسسدة رقم (۲۲۲)

المنسعا :

ورثــة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تخبل تاريخ أصداره الذي يشهد بوجود الحكم بكابل أجزائــه على الوجه الذي صدر بــه ويفاء على الأسباب التي التيم عليها .

الدعية:

لما كان الحكم المستأنف شد خلا من بيان تاريخ امسداره وكان خلو الحسكم من هذا البيان الجوهري يؤدي الى بطلانه باعتبار أن ورتسة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحسل تاريخ أصداره والا بطلت لنتدها عنصرا من مقومات وجودها تاتونا لأتها السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحسكم بكابل أجزأته عسلى ألوجه الذي مسدر بسه وبناء على الاسباب التي أتيم عليها . ماذا ما بطلت بطل الحكم ذاته ومن شم قسان الحكم المستاقف يكون قد لحق بسه البطلان ويكون الحكم الاستئناني وأن ــ استونيت بياناته ــ قــد صــدر باطلا لانه ايد الحكم المستأنف في منطوقه واخدذ باسبامه ولم ينشيء لتنسب اسباما جديدة مّاتبة بذاتها . كما لا يرفع هذا المسوار أن بكون محضر الجلسسة قسد استوغى تاريخ اصدار الحكم المستانف الباطل لأنسه اذا كان الأمسل أن محضر الجلسة بكبل الحكم في خصوص بيانات الديباجسة الا أنسه من المستقر عليه أن الحسكم يجب أن يكون مستكملا بذاته شروط صحتمه ومتومات وحوده فسلا بقبل تكبلة ما تقص نسسه بن ساتات جوهرية بأي دليل غير مستبد منسه أو بأي طريق من طرق الاثبات ، ولكل ذي شسان أن يتمسك بهذا البطلان لمسلم محكمة النتض عند ابداع الاسسياب التي بتي عليها .

(طَعن رقم ٢٧٤٩ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢٤/١/١٩٨٤)

قاعستة رقم (٢٢))

المسطاة

كل هنكم بالادانية يجِب أن يشنير الى نس القبانون البيدي هنكم بوجيسه و

المكة:

لما كانت المادة ١٦٠ من تساون الإجراءات الجنائية تسد نصح ملي أن كل حكم بجب أن يشير الى نص التساون الذى حسكم بوجبه و وهو بيان جوهرى التنصنة قاعدة شرعية الجرائم والمتاب للجب كان ذلك ، وكان الثابت أن الحسكم الابتدائي المؤيد لامسبابه بالحكم المطمون نيسه تسد خلا من ذكر نص التسانون الذى أتزل بوجب المتاب على الطاعن ناته يكون بلطلا ولا يصحح حسذا البطلان ما أورده في أسبابه من أنسه يتمين عقلب المتهم عبلا بعواد الاتهام ما دام أنسه لم يشر الى حسده المواد ، كما أنسه لا يعمم الحسكم الطمون نيسه من أن يبتد البسه عبب هذا البطلان أن يكون قد أنسار في ديبلجنه الى التأتون الذى طلبت النيابة المالة تطبيقه ما دام أنسه لم يبين نص التأتون

(طعن رتم ٢٧٦١ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢٥١/١/١٨٤)

قاعبسدة رقم (٢٤٤)

: المسحدا

كل حسكم بالادائسة يجب ان يشسير الى نعى القسانون السلاى احسكم بورجيسه و

الحكة:

لسا كانت المسادة ، ٣١ من قسانون الإجسراءات الجنائية قسد نميت عسلى أن كل حكم بالإدانسة يجب أن يشسير ألى نمن القسانون الذي حسكم بموجبه وهو بيان جوهري انتضته تاعدة شرعية الجرائم والمتلب . المطركان خلك يكلن الفايت أن المسكر الانتقائي المؤيد الأسباب بالمسكر الطعون نيبة قيد خلا من بيان نصي التساون الذي انسزل بولوبيه المساون ليثة من هذا السبب المستقب عليه يكون بالمالا ، ولا يسميم الحكم المليون فيثة من هذا السبب أن يكون تسد السبل اللي المسلم المالية الملية تطبيقه التي القسر حكمها عنلي خسنة ، 190 الذي طلبت السبل المتوبك الاسلية وممثل المتوبك التكنيلية ما دام انسه لم يتين تشمل المسلمة 190 التي طبيقها حسلي واتمة الدموى والتي تبين ما يتقني بسه من عتوبة شهر ملفسات المسلم المسلم

َ (طعن رقم ٤٤ هُ أَلسَنَة ٥٣ أَق ــ جلسَة ١٩٨٤/٢/١٤)

قاعستة رقم (٢٥٥)

تالبسيا:

كل هسكم بالادائسة يجب ان يشسير الى نص القسانون السِندى هسكم بورجيسه ه

المكة:

أسا كاتت المادة . ٦١ بن تساتون الإجسراءات الجنتيسة تسد تمست عملى أن كل حسكم بالاداتسة يجب أن يشير الى نمن التساتون الذي حكم بموجبه، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجسرائم والمتنب . لمساكان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد الاسبابه بالحسكم المطابق نيسه تسد خسلا من بيان نمى التساتون الذي انسؤل بموجبه المتابع، على الطاعن ، بالمات ، بالمات بالهلا معاربوحب نقضه .

(طَعَنَ رَمَم ١٩٣٣ أَسْنَة ٥٣ ق ... طِسنة ١٩٨٤/٣/١١)

تقامستة رَقم (٢٩١))

: المسيطة

كل جبكو بالادائية يجب ازر بشيع راان نص القيانون اليذي حكم بموجيسة ،

الحكة:

الما كانت المتلاة ٢٠٦ من تشاون الإجسراءات الجنائية تنمي

عبلي أن كل حسكم بالاداتية يجب أن يشسير الى نص التسانون الذي جكم بهوجيه وهو بيان جوهرى انتضته تاعدة شرعية الجرائم والمتلب ، وإسا كان الثابت أن الحسكم المجلون نيسه تسد انتسسا لننسه اسبابا جديدة ولم ينصح عن أغذه بأسياب الحسكم المستانف وتسد أغال ذكر نص التسانون الذي انزل بهوجيسه المتلب عسلى الطاعن نسله يكون يطلا ولا يصحح عن هذا البطلان ما أورده في أسيله في أشسارة الى نص التانون الذي أشبيلر الهبه محضر ضبط الواتعة با دام أنسه لم ينصح عن أخذه بسه ، لمساكان ما تقسيم عاتب يتمن نتشى الحكم الماعون نيه والاحالة بغير حلجة إلى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ۲۰۰۹اسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸٤/٤/۱۷)

علىسبدة رقم (١٧٧)

هـــكم الادانــة ... ما يجب ان يشـــنبل عليه ... مفاقته ... اثره ـــ قصــور ٠

الحكة :

لما كان تساون الإجسراءات الجنائيسة قسد أوجب في المسادة المتوجبة الإدانية التي المتخاصف منها المحكمة الادانية على يتفسح وجب استدلاله بها وسسلامة ملفؤها تبكينا المحتكمة النقض من مراتبة محة التطبيق القانوني على الواقعية كما مسار أثبساتها بالحسكم والاكان التطبيق القانوني على الواقعية كما مسار أثبساتها بالحسكم والاكان الداليال بالاحالة الى محفر المسيط دون أن يورد مضمونية وبين وجب الداليال بالاحالة الى محفر المسيط دون أن يورد مضمونية وبين وجب بنقيه المتواجب نقضية المتوجب نقيسة المعالة ويوجب نقضية المتقانون مبينا بالمعالة ويوجب نقضية المتقانون مبينا بالمعالة ويوجب نقضية المتقانون مبينا بالمعالة ويوجب نقضية المتقانون المتواجب نقضية المتقانون مبينا بالمعالة ويوجب نقضية المتقانون المتواجب نقضية المتقانون المتواجب نقضية المتقانون المتواجب المتقانون المتواجب نقضية المتقانون المتواجب نقضية المتقانون المتواجب نقضية المتقانون المتواجب نقضية المتواجب نقضية المتواجب نقضية المتواجب المتواج

(طمن رتم ٧١٦٦ استة ١٣٠٠ق - بليسة ١١٠/١١/١٨١١٠٠

قاعسسدة رقم (۲۸))

المِسطا :

كل حكم مسادر بالادائسة يجب أن يشسير الى نَص القسانون الذي حكم ببوجبه والا كان بلطلا .

الحكة:

لما كانت المسادة . ٢١ من تسانون الاجسراءات الجنائيسة تسد نصب أن كل حكم بالادائسة يجب أن يشسير الى نص القسانون الذى حكم بعوجبه ، وهو بيسان جوهسرى التنشنة شرعيسة الجسرائم والعقاب ، ولما كان الثابت أن الحكم الابتدائى المؤيسد لاسبابه بالحكم المطعون فيسه تسد خلا من ذكر نص التأنون الذى لنزل بموجبه المتلب عسلى الطاعن غاته يكون باطلا ولا يكمى في بيان ذلك أئسه يكون تسد اثبت فيسه ادائة الطاعن وعقبه بعواد الابتام ، ما دام أئسه لم يفسح عن ظك المواد التي تخذه بها والخاسسة بالتجريم والمتلب ، لما كان ذلك غاته يتمين نتش الحكم المطعون فيه والاحالة ، بالنسسية للطاعن والمحكوم عليسه الآخسر وإن لم يقرر بالطعن بالنقش سوالمحكوم عليسه الآخسر وإن لم يقرر بالطعن بالنقش سوالمحكوم عليسه الآخسر عبلا بالمسانة ؟؟ من التأنون رتم ٧٥ لسنة الإمان حالات وأجراءات الطعن ليام محكة النقش .

(طعن رقم ٦٩٨١ لسنة ٥٣ ق ... جلسة ١٩٨٤/٤/١٩ ١

قاعبهدة رقم (٢٩))

: المسلما

كل حكم صادر بالادائسة يجب ان يشسير الى نص القساون الفق حكم بموجبه والا كان باطلا ه

الحكة:

لما كانت المادة ٣١٠ من قمانون الإجسراءات الجنائيسة ألمَّد نصت على ان كل حسكم بالادائسة يجب ان يشسير الى نص المستقول الذي يمكم بحرجه وجوسهان جسوهري انتضاف قادق شرعيسة الجرائم والعقلب . لما كان خُلُكُ آوكان الله الله الله الإنسان الانسادان المؤسد والمحل بالحسكم الطعون الذي النول المحل بالحسكم الطعون فيه تسد خلا من بيان نص التساتون الذي النول بوجبه المقلب فاته يكون بلطلا .

اً طَعَنْ رَقِمَ ؟ ١٩٨٤ لَنَسْنَة ٥٣ قِيرِ خِلْسِيةٍ ١٩/٤/٤/١)) المَسْنَةِ ٦٥/٤/٤/١)

قاعسستة رقم (٠)})

البسدا :

كُلُّ هُكُم بالادائــةُ يَجِبُ أَن يَشِيرِ الى نَص القــاتون الذَى هــكم بعوجبه ـ هو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب .

المحــكية :

لما كاتب المسادة ١٠٠٠ من تسانون الاجسراءات الجنائيسة تسد مسلى أن كل حسكم بالادائسة يجب أن يشير التي نص التانون الذي حكم بموجبه ، وهور بيسان جوهري التنضنة عاصدة شرعيسة الجسراتم والعقاب . لمساكل ذلك وكان النابت أن الحكم الابتدائي المؤيسد الاسباب المحتم المحتون الذي الموجبه المحتم المطاون فيسه عسد خلا من نكر نص القسانون الذي الموجبه المحتم، على المحتم الحسكم الملعون غيسه من أن يعتد السباب عيب علما المبالان أن يكون تسند النال في دينجمته الى مسواد الاتهام التي طلبت الخواسة العلمة عليهمة ما دام أنسه لم يقسح عن اخدة بها . لمسل كان ما نقسد م . فاقه يقمين نقض المسكم الملحون فيسه .

(طمن رقم ١٩٨٤/٥ لَشَنَة ٥٣٠ ق ... جلسة ٨/٥/١٩٨٤)

قاعسسدة رقم (١ } })

ورقــة الصـكم هي من الاوراق الرسسية التي يجب ان تعصـل تاريخ اصــدارها والا بطلت القــدها عنصرا من مقرصـات وجودهــا قاتــونا م

للمسكلة :.

الساحل مفتاء مساه المكة فند جراي عسلي أن ورقسة المكر

حى من الأوراق الرسعية التى يجب أن تحل تاريخ اسدارها والا بطلت المقدما عنصرا من مقومات وجودها تاتونا — لانها السعند الذى يشهد وجود الحكم بكابل لجزائه على الوجعه الذى مسدر بسه وبناء على الأسباب التى التيم عليها ، وإذا ما بطلت بطل الحسكم ذاته ، ومن ثم غان الحسكم الابتدائي يكون قسد لحق بسه البطلان . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون نيسه تسد ليسد هذا الحكم الباطلا وامتنق اسبابه ولم يتضىء تنصد المسد هذا الحكم الباطلا وامتنق اسبابه ولم يتضىء تنصد على الملك وبن ثم يتمن نتضه والاحالة .

المعن رقم ۷.۷۲ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۵/۸)

قاعستة رقم (٢٤٢)

المِسما :

ورقسة العسكم هي من الاوراق الرسسمية التي يجب ان تحمل تاريخ امسدارها والا بطلت الفقسها عنصرا من مقومسات وجودهسا قلسونا .

المكنة:

وهيث أنسه إلما كان تضاء هذه المحكة قسد استقر على أن ورقة الحكم من الأوراق الرسبية التي يجب أن تحيل تاريخ اسداره والا بطلت لفتدها عنصرا من مقومات وجودها قاتونا . وأذ كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي شهد بوجبود الحكم عسلى الوجبه الذي مسدر ببه بناء على الأسبلب التي أتيم عليها نبطلاتها يستتبع حتبا بطلان الحكم خاته لاستملة اسناده الى أمسل صحيح شاهد بوجوده بكابل أجزائه بلتب الأسبله وبنطوقه و وأذ كان الحسكم الابتسدائي المؤيد لأسابسه من هذا البيان الجوهري وأذ كان الحسكم المسادة للهي يكون باطلا لخلوه من هذا البيان الجوهري وأذ كان الحكم الاستثنائي المطمون غيسه قسد الحسد بلسباب هذا الحكم ولم ينشئ القضائه السبابا جديدة قائمة بذاتها تقد يكون باطلا وما بني عسلى الملطن فهو بلطل ولا يتدح أن ذلك أن يكون محضر الجلسة عسد استوني بالملان قلو بالمل ولا يتدح أن ذلك أن يكون محضر الجلسة عسد استوني بالمان تالهن المحداد الحكم المسافة كان الحسلة لوسعتم الجلسة بكيل تالهنخ المداد الحكم المسافة كان الحصيلة الوسعة الجلسة بكيل تالهنخ المداد الحكم المسافة كان الحسية المسافة المداد الحكم والمانة على المسافة كان الحسية المسافة المسافة كان الحسية عدد استوني بالمان تأله المسافة كان الحكم الأسباب حسكم بالمال والمسافة كان المسافة كان الحسية الجلسة بكيل تالهنخ المسافة كان الحسية المسافة المسافة كان المسافقة كان المسافة كان المسافقة كان المسافقة كان المسافقة كان المسافقة كان المسافة كان المسافقة ك

الحكم في خصوص بيقاف التبياجة الا اتسه من السنتر عليسه أن الحكم يجب أن يكون مستكملاً بذاته شروط مسحته ومتومات وجوده ثملا يتبسل تكبلة ما تقص نيسه من بياتات جوهرية بأي دليل غير مستمد مله أو بأي طريق من طرق الاتبات واكل ذي شأن أن يتمسك بهذا البطلان المام محكمة التقص عند ليداع الأسباب التي بتي عليها الطمن .

(طُمن رقم ۱۷۸۵/ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۱/۱۰/۱۰)) قاعــــدة رقم (۵۶۳)

المسحا :

هــكم الادائــة ــ مة يَجِيهِ أَنْ يَثَنَــتَبَلَّ عَلِيه ــ اغفاله ــ الره ــ تعـــور ،

المكة:

حيث أن البين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون نيسه اقتصر في بيسان واقعسة الدموى والأدلسة عسلي ثبوتها في حق جساء بمحضر ضبط الواتعة ومن عدم دنعه بدغاع متبول ومن ثم يتعين عقلبه بمواد الاتهام عملا بالمسادة ٢/٣٠٤ أ.ج » غانسه يكون تسد صدر بالحلا لأنب لم يشتبل على بيان الواقمسة المنتوجبة للعتوبة والظروف التي وقعت نيها والادائة التي استخلصت بنها المسكبة الادائسة طبقا الما توجبه المسادة ٣١٠ من قسانون الاجسراءات الجنائيسة ، وكان الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيسه أنه وأن أنشأ للنمسه أسبابا جديدة الا أنسه خلص من منطوقه الى تأييد الحكم المستأنف ، لمساكان ذلك ، وكان من المقرر أن بطلان الحكم أنها ينبسط أشره حنها الى كاللة أجزائه بما في ذلك النطوق الذي هو في واقع الحسال الغاية من الحسكم والنتيجة التي تستظم منه وبدونه لا تتوم للحكم تلثمة وذلك لمساحو مقرر من أن الحكم يكون مجموعا واحدا ويكبل بعضه بعضا ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الملعون فيه اذ احسال منطوقه الى منطوق الهسكم المستلف على الرغم من بطلاته شدد انصرف أثره الريبطلد- وما ينمرر مالى بلطل نهو بلطل ما ولا يعصم الحكم الطعون نبسه اتسا التسناء لتنسلته اسبابا خاصة به ما دام اتسه لحال الى منطوق الحكم المستنف البلطل مما يؤدى يؤدى الى استطالة البطلان الى الحكم المطعون نبسه ذاته بما يعينه ويوجب تنفذه والاعادة .

(طعن رتم ٣٩٣٥ لسنة ٤٥ ق ــجاسة ٢١/١٠/١٩٨١)

قامسنة رقو ())))

البسعا :

يجب أن يشتبل الحكم الصادر بالادائمة على الأسياب ألتي بني عليها والا كان باطلا — الراد بالتسبيب المتبر — ماهيته -

المكية:

وهيث أن المسادة ٢١، ٣١، تسانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت ان بشتيل الحكم عسلى الأسباب التي بني عليها والا كان باطلا ؛ والراد بالتسبيب المعتبر تحرير الاسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هي بالتسبيب المعتبر تحرير الاسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هي له مسوءاء بن حيث الواتع أو بن حيث القسانون ؛ ولكي يحقق الفرض من يجب أن يكون في بيسان جلى معصل يستطاع الوتوف على مسوغات في عبارات علمة مصاة ؛ أو وضعه في صورة مجهلة غلته لا يحقق الفرض في عبارات علمة مصاة ؛ أو وضعه في صورة مجهلة غلته لا يحقق الفرض الذي قصده المشرع من استيجلب تسبيب الأحسكام ؛ ولا يمكن محكمة في الحكم مراقبه صحة تطبيق التاتون على الواتعة كما صسار الباتها في الحكم المحكم الابتدائي سينحيل تراحه عدا كلمات متناثرة لا تصسال بينها يؤدي الى معنى مفهوم ؛ يستحيل تراحه عدا كلمات متناثرة لا تصسال بينها يؤدي الى معنى مفهوم ؛ ومن ثم يكون الحكم المطمون نبيه قسد خلا غملا من الأسباب مما يصسه بالبطلان ويعجز هذه المحكمة من أن تتول كلمتها نبيا يئسيره الطاعن من أوجه الطمن ؛ نيتمين نقضه والاهاة .

أطنعن رقم ١٩٨٤/١١/١٢ ق - بطنتة ١٩٨٢/١٠/١٠ ١٠ -

قاصيندة رقم (٥٤٥)

المستحا :

تحرير الحكم على نبوذج مطبوع ــ أثره ــ لا يقتضي بطلانه .

المكة:

من المتسرر أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام الحسكم تسد استوغى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون .

طعن رقم ١٩٥٤ لسنة ٥٤ ق -- جلسة ١٩٨٤/١١/٦) قاعـــدة رقم (٢٩٤)

: 12-41

يجب ان يضع احد اعضاء الدائرة النوط بها الحكم في الاستثنافه تقريرا موقعا عليه منه وتلاوته قبل أي احساراء آخر ـ اغفال ذلك ــ أشـره .

الحكية:

الما كان الفاتون تسد أوجب في المسادة 11) من قانون الإجراءات الجنائية أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحسكم في الاستثنائة تتريرا موقعا عليه منه يشمل لمخص وقائع الدعوى وظرونها وادلسة الائيسات والنفي وجيسع المسائل الفرعية التي رمّعت والإجراءات التي تتب ، واجبت تلاوته تبسل أي اجسراء آخسر ، حتى يلم التفساة بما فو مدون بأوراق الدعوى تهيئة لفهم ما يدلي بسه الخصوم من أقسوال وليتيسر مراجعة الأوراق تبسل اصدار الحكم غاذا تررت المسكمة بعد تلاوة التقرير تأجيل القضية لأي سبب من الأسبك وفي الجلسسة التي حدمت لنظرها تغيرت الهيئة غان تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة والاحدة المحمة حكمها ومن ثم يكون الحكم المطمون غيسه بلطلا نتيجة هذا البطلان في الإجراءات الجوهرية اللازمة في الإجراءات ما يتمين معه نقضه والإعادة .

(طعن رقم ۲۹۷۲ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨١/١١/١٤)

قامستة رقم (٧)})

المسطاة

خلو الحسكم من بيان المسكبة التي مسدر منها _ السره _ بطالان المكم .

الحكة:

وحيث السه بيين من الحسكم الابتسدائي المؤيد الأسسبابه بالحكم المطعون فيسه أنسه خلا من بيان المحكمة التي مسدر منها ، كما خلت محاضر جلسسات المحلكة الابتدائية من حسذا البيان ، مسا يؤدى الى المجملة ويجعل الحكم الابتدائي كلته لا "وجود له ، ولا يفسير من ذلك ما نضمنه الحكم من السه صدر من محكمة امن الدولة ما دام ام يسين مقرها ، لما كان ذلك فسان الحسكم الابتدائي يكون بلطلا ، وأذ كان الحكم المطعون فيسه قسد ليسد ذلك الحكم البطلال واعتنق اسبابه غاته يكون بلطلا بدوره الأمر الذي يوجب نقضه والاحلة وذلك بغير حلجة الى محث المعلى الأطعن الأخرى .

(طعن رقم ۲۲۱۰ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ٢٢١٠/١٩٨٤)

مّاعسسدة رقم (٤٤٨))

البسدا :

خلو الحسكم من بيسان الحسكمة التي مسدر منها س اتسره سي بطسلان المكم .

المكبة:

وحيث أن الثابت من الحكم الابتحاثى المؤيد الاسمبابه بالحسكم المطعون نيسه أن ديبلجته قسد خلت من التعريف بالمحكمة التي اصدرته أذ جساء هذا البيان قساسرا على أنها : محكمة أبن الدولة لا مما يصبه بالجهالة ويجمله كانه لا وجود له . لما كان خلك وكان البين من محساسر جلسات المحلكية أبام محكمة أول درجسة أنها خلت بدورها من بيسان المحسكية التي نظرت الدعوى وقضت غيها ومن ثم نسان الحكم المطعون

غيب ب وقد أبد الحكم الابتدائي البَاطَلُ واعتنق اسسبابه يكون قد تعبب بها بيطله ويوجب نقضه والاحسالة بغير حلجسة لبعث سسائر قوصه الطعن -

(طعن رتم ۲۲۲۳ لسنة ٥٤ ق ـ حلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

قاعسستة رقم (٩١٩)

الإسسدا :

ورقــة الحكم هي من الاوراق الرسبية التي يجب أن تحبل تاريخ اصداره والا بطلت لفقتها عثمرا من مقومات وجودها قلنونا ،

المسكية:

وحيث أن البين من مطالعة الأوراق أن الصحكم الغيابي الابتسدائي المسادر بادائسه الطاعن تسد خلا من بيسان تاريخ اصداره ٤ ثم صدر الحكم في معارضة الطاعن الابتدائية بتأييده لاسبابه ، كما أيده الحسكم المطعون منه لتلك الأسباب ، لما كان ذلك ، وكان تضاء هذه المعكبة قد جسرى على أن ورقة ألحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تجبل تاريخ اصداره والا بطلت لنقدها عنصرا بن بقوبات وجودها تناونا لأنها السند الذي يشهد بوجود الحسكم بكامل اجزائه عسلي الوجه الذي مسدر به وبنساء عملي الأسباب التي اتيم عليها ، واذا ما بطلت مطسل الحسكم ذاته ، غسان الحكم الغيابي الابتدائي يكون ماطلا لخلوه من بيسان تاريخ اصداره ، ولا يمصمه من هذا البطسلان ما هو ثابت من استيفاء محضر الجلسمة التي صدر فيها الحسكم لبيان التاريخ ، الأسم اذا كان الأصل ان محضر الجلسة يكمل الحسكم في خصوص بياتات الديبلجية ، الا أنه من المقسرر أن الحسكم يجب أن يكون مسستكملا مِذَاتِه شروط صحتبه ومتومسات وجسوده غسلا يتبسل ما نتص غيسه من بباتات جوهسرية باي دليسل غير مستمد منسه او بسأى طريق من طرق الاتبسات .

(طعن رشم ٩٦٠ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

قاعبسنة رقم (٥٠))

المسطا : .

يجِب أن يشتبل كل حكم صادر بالإدانسة على الأسسياب التي بني عليها وإلا كان بلطلا .

الحكية:

وحيث أن الشسارع يوجب في المسادة ٣١٠ من تسانون الإجراءات البنتيسة أن يشتبل كل حكم على الأسباب التي بني عليها ، والا كان بلطلا . لما كان ذلك ، وكان الحسكم الملمون نيسه ، عملى ما بيين من بدوناته ، تسد خسلا كلية من الاسسباب التي لتيم عليها نسلا همو احسال على اسباب الحكم المستنف ولا انشا لنفسه أسبابا تاتيسة بذاتها ، علته يكون مشوبا بالتصور الذي يمجز محكية النقض عن تبين بذاتها ، علته يكون مشوبا بالتصور الذي يمجز محكية النقض عن تبين تطبيق القسادن . لما كان ما تقدم نسانه يتمين نقض الحسكم المطمون تطبيق القسادن . لما كان ما تقدم نسانه يتمين نقض الحسكم المطمون قسيه والإحالة .

(طعن رتم ٢٥٦٦ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

قاعستة رقم (١٥١)

الجسندان

ورقة المكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحبسل تاريخ اصدارهـــا والابطلت افقده عنصرا من مقومات وجودها قانونا

المكية:

وحيث ان تضاء هذه المسكبة تسد استتر على ان ورتسة الحكم من الأوراق الرسبية التي يجب ان تحبل تاريخ اسداره والا بطلات لفتدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، وأذكانت هذه الورقة هي السسند الوحيد الذي شهد بوجسود الحسكم عسلى الوجه الذي صدر بسه بناء عسلى الأسباب التي التيم عليها نبطالاتها يستتبع حتبا يطلبان الحسكم خاته الاستحاقة استكاده التي أعسال صحيح شاهد بوجوده بكليل اجزائه يثبت الأسابه ويتلوته واذ كان الصحام الاستثنائي الفيابي الذي ايسده المحكم الطعون فيسه بمولا على أسبابه قسد خلا من تاريخ اصسداره على يكن باطلا لقلوه من هذا البيان العجوهوي ولا يتدح في هذا أن يكون بمصر البلسة قد استوفى في بيان تاريخ امندار الحكيرلانه اقا كان الاصل أن بحضر البلسة يكل الحكم في خصوص بيانات الديبلجة إلا أنسه من المستقر عليه أن الحسكم يجب أن يكون مستكبلا بذات به شروط مسحت ومتومات وجسوده غلا يتبل تكلة ما نقص فيسه من ببانات جوهسرية أن يتمسك بهذا البطالان أحسام محكمة النقض عند أيسداع الاسباب الني بني عليها اللطمن : لمساكن لقدا عمسان الشياب بين عليها المطمن : لمساكن يكون باطلا بما يستوجب نقضمه والاحالة بغير حساجة لبحث بسائي كوب الطعن .

(طعن رتم ١٩٨٥/ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٢)

قامىسىة رقم (٧٥))

البسما :

خلو المحكم من بيان المحكمة التي صدر منها ... السره .

المكة:

من هيك أن ألثابت من مطاعة الحكم الابتدائى الكيد الدبية بالحكم المطعون نيسه أن دبياجته تسد خلت من بيان المسكة التي مسدر منها مما يؤدى الى الجهالة ويجمله كانه لا وجدود له وذلك بعد أن انتضح من مصاخر جلسات المحلكة الابتدائية أنها لم تستوف بيان المصكة التي مسدر منها المسكم ومن ثم يكون الحكم المطعون نيه سوقت السد الحكم الابتدائى الباطل واعتنق أسبابه سائسة تعييب بما يبطله ويوجب نتضه والاعسادة.

(نلس رتم ۲۸۲ لسنة عن ق - جلسة ۱۹۸۵ ۲۸۲ ع

المسدا :

يجب أن يشتمل الحكم وأو كان صادرا بالبراءة على الأسباب التي بني غليها والتنجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون .

الحكة:

لمسا كان ذلك ، وكان الشمسارع يوجب في المسادة ٢١٠ من قساقون الاجــراءات الجنائية أن يشبهل الحسكم ... ولو كان صادرا بالبراءة ... عـــلى الاسباب التي بني عليها والمنتجة هي له سواء بن حيث الواتسع أو من حيث القانون وكي بحقق الفرض منه يجب أن يكون في بيان جلي منصل بحيث يستطاع الوتوف على مسوغات ما تضى بسه ، اما اغسراغ الحكم في عبارة معباة أو وضعه في صورة مجهلة فلا يتحقق الفرض الذي خصده الشارع من استيجاب تسبيب الأحكام وليمكن محكمة النتض من حراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ٠ كما أنسه من المقسرر أن محكمة الموضوع وأن كأن لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد النهبة الى المنهم أو لعدم كفاية اطلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتبل بأخكمها على ما يغيد أنها محصت وأحاطت بظروفها وبالطسة الثبوت التي قسام الاتهام عليها عن بصر وبمسيرة ووازنت بينها وبين أدلسة النفي فرجعت دنساع المتهم او داخلتها الربيسة غى صحة عناصر الاثبات لمساكان ذلك . وكان الحسكم الابتدائي _ المؤيد السبابه بالحكم المطمون نيسه ـ لم يشر الى عبارات القذف والنساظ السب التي أوردتها الدعيسة بالحتوق المنيسة بصحيفة دعواها ، كما آغفل التحدث عما جاء بالمحضر الاداري رقم ١٣٦٤ لسنة ١٩٨١ شبرا والذى اشسار اليسه بعنوناته سروبرر قضاؤه بالبراءة ورنض الدعسوى المنبسة بعبارة مجملة لا تكفى لحمل تضاء الحكم مما ينبىء أنها أصدرت حكمها بغير أحاطة كانبية بظروف الدعسوى وتمصيص سليم لأدلتها مهسا يصم هذا الحكم بعيب التصور ومن ثم يكون من المتمين تقضيه نيما تخى بسه في الدعوى المدنية والاعادة والزام المطعون ضدها بالمستاريف ويلك مفر هاجة الي بحث سائر ما تثره الطاعنة من أوجه .

(طمن رتم ٨٠٦٠ لسنة ٤٥ ق برجاسة ١٩٨٥/١/٣١)

قاعـــدة رقم (١٥٤)

: المسطا

يجب على الطاعن لكي يكون له الترسك ببطلان الحكم لمدم توقيمه-في أأيضاً القالوني أن يحصل على شسهادة على أن الحكم أم يكن الى وقت تخريرها تسد لودع على الاعوى موقعا عليسه على الرقم من انقضاء خلك المصاد .

المحكية:

حيث أن يقياء محكمة النقض جسرى عسلى أتسه يجب عسلي الطاعن لكى يكون لبه التمسك ببطلان الحسكي لعسدم توقيعه في المعاد التاتوني المنسوص عليه في المسلام المن يتسانون الاجسراءات الجنائية أن يحسسل على يشجهاوق على أن الحسكم لم يكن إلى وتت تحريرها تسبد أودع ملك الدعسوى موقعا عليه على الرغم من أنتضاء ذلك المعاد ولا يغنى من هذه الشهادة السلبية أي دليل آخسر سسوى أن يبق الحسكم حتى نظر الطخن نيسه خاليا من التوقيشع - وإذ كان الطاعن لم يقسم مثل هذه الشهادة السلبية عسلى ما عرفتها بسه لحسكم هذه المسكنة كما لم يقسدم ما يغيد اتسه حيل بينه وبين الحصول على نلك الشسهادة من الجهة التي نظم التقون تقديه اليها لاعطائه اياها غسان منماه على الككم في هذا الشان يكون غير صديد .

(طعن رقم ٩١٣ لمسنة ٥٤ ق ... جلسة ٥/١/١٩٨٥ ؟

قاعــــدة رقم (٥٥٤)

: 12-41

خلو الحكم من بيان المحكمة التي صدر منها ... أنسره •

المسكبة:

حيث أنه يبن من ورقة الحكم المطعون فيه ومحضرى جلستي محسكية أثنى درجهة أنها خلت من بيسان المحكمة التي مسدر منها المسكم ، مبا يؤدي إلى الجهالة به ويجعله كلته لا وجسود له مبا يوجعه تغضيه والامسادة بالنسبة لما قضى به في الدمسوى المنبسة مع الزام المطعون ضده المسارية .

(طعن رقم ٢٦٦ السنة ٤٥ ق - جلبعة ٢٦٠ ١٨٥ ١٦٠ ١

قاعــــدة رقم (٥٦))

البسيدا :

اذا كان الاستثناف مرفوعا من النيابة العلية عــلا يجوز تشــديد المقوبــة المســـكوم بها وألا ألقاء الحـــكم المســـادر بالبراءة الا بلجماع آراء تضاة المحكية .

المكة:

حيث أنب ببين من الأوراق أن الحسكم المطعون نبسه تسد صدر يتاييد الصكم الغيابي الاستثنائي المعارض نيه من الطاعن والقساض عالماء الحمكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجسة دون أن يذكر أنه صدر بلجهاع آراء القضاة خلامًا لمنا تقضى بسه السادة ١٧) من قسانون الاجسراءات الجنائية من أنه « إذا كان الاستئناف مرموعا من النبابــة الملهة نسلا يجسوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا الغاء الحكم المسادر مِالبِراءة الأ باجهاع آراء تضاة المحكمة » . ولما كان من شمان ذلك _ كما حرى عليه تضاء محكمة النقض ... أن يصبح الحكم المذكور باطلا عيما تضى بسه من تأييد الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بالفاء البراءة ، وذلك لتخلف شرط مبحة الحكم بهذا الالغاء ونقا للتانون ، ولا يكنى في خلك أن يكون الحسكم الغيابي الاستئناني القاضي بالغاء حسكم البراءة قسد نص عسلى صدوره بلجهاع آراء القضاة ، لأن المعارضة في الحسكم الغيابي من شأتها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة الى المسارض جحيث أذا رأت المحكمة أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيسلي الصادر بالغاء حكم البراءة ، ماته بكون من المتعبين عليها أن تذكر في حكمها أنسه صدر بلجماع آراء القضاة ، ولأن الحسكم في المعارضية وأن صدر بتأبيد الحكم الغيابي الاستثنائي الا أنسه في حتيتته تضاء منها بالغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجــة . لما كان ذلك ، وكان لهذه المسكمة طبقا لنص الفقرة "الثانية بن المسادة ٣٥ من قانون حالات واحراءات الطعن أبام محكمة النقض المسادر بالقانون رقم لاه السنة ١٩٥٩ أن تنتفل الحكم لمسلحة المتهم من تلقاء نفسها أذا تبين مما هو ثابت نيسه انسه ببني بالى مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه

أو فى تلويله ، مانه بنمين نقض الحسكم المطعون نيسه والغاء الحسكم. الاستثناق الفيامي وتأييد الحكم المستأنف القاشي ببراءة المنهم .

(طعن رتم ٢٣٤) لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢/١٦/١٩٥)

قاعـــدة رقم (٧ه٤)

: المسلما

كل هسكم بالادانسة يجب أن يشير ألى نص القانون الذي هسكم بموجبه وهو بيان جوهري القضته قاعدة شرعية الجرائم والمقاب .

الحكية:

حيث أن المسادة . ٢٦ من تساتون الإجراءات الجنائية نصبت على أن كل حسكم بالادائسة يجب أن يشسير إلى نصى القانون الذى حسكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والمقاب سلاكان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم المطمون نيسه تسد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه المقلب على الطاعن نساته يكون بالملا ولا يعصبه من هذا البطلان أن يكون تسد الشسار في ديباجته إلى القانون رقم أه لسنة ١٩٦٦ الذي طلبت النيابة الملبة تطبيقه ما دام أنسه لم يبين نصوص القانون رقم أه لسنة ١٩٦٦ الذي طبقها على واقعسة الدسوى والذي تحدد الاعمال الذي يؤشها القانون وتبين ما يقضى بسه من مقومات .

﴿ ظُمَّن رَمِّم ١٩٨٨ لسنة ٥٥ ق _ جلسة ١١٩٨٥/٤/١٦

قاعسستة رقم (٨٥١)

البسسدا :

كل حكم بالادائمة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة المقدم بيان الواقعة المستوجبة المقلب بيانا المقلب بيانا المقلب المكان الجريمة والقاروف التى وقعت فيها والأفلة التى استخلصت منها المحكمة الاملة حتى يتضح وجب استدلالها بها وسلامة ملخذها تبكينا لمحكمة التقنس من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار النباتها بالحكم والا كان قاصرا .

الحكة:

لما كانت المسادة ، ٣١ من تسانون الاجسراءات الجنائية تسد الوجبت أن يشتبل كل حكم بالادائية على بيان الواقعة المستوجبة للعتوية بيقا تتحقق بسه لركان الجريبة والظروف التي وقعت غيها والادلسة التي استذاصت عنها المحكمة الادائية حتى يتضح وجه استدلالها بها وسائهة ماخذها تمكينا لمسكمة النقض من مراقبة التطبيق القانون عسلى الواقعة كنا صلر الثباتها بالمحكم والا كان قاصرا ، واذ كان الحكم المطمون غيب لم يبين الواقعة واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة دون مضبونه ووجه استدلاله به عسلى الجريبة التي دان الطاعن بها فاته يكون معيها بالقصور في التسبيب الذي يبطله .

... (ملعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ٢٣/٥/٥٨١)

قاعستة رقم (٥٩)

البسنا :

حكم الادانـــة يجب أن يشهل على الأســـبب التي بني عليها والا كان باطلا ـــ الراد بالتسبيب المتبر •

المكة:

لا على ذلك ، وكان الشارع يرجب في المادة ٣١٠ من قاتون الإحسراءات الجنائية أن يشتبل الحكم على الأسباب التي بني عليها والا كان بلطلا ، والراد بالتسبيب المعتبر تحرير الاسسانيد والحجج المبني على بالمعتبر تحرير الاسسانيد والحجج المبني وعليها والنتيجة هي له سواء من حيث الوقاتع أو من حيث القاتون ولكي يحتق القرش منه يجب أن يكون في بيان جلى مفصل بحيث يستطاع غير متروء أو أتراغه في عبارات علمة معماه ، أو ومسنه في مسورة غير متروء أو أتراغه في عبارات علمة معماه ، أو ومسنه في مسورة ولا يحتى القرش الذي قصده الشارع من استيجاب تسبيب الأحكام حولا يحك محكمة التنتش من مراتبة صحة تطبيق القاتون على الواتعبة كما مسار والباتها بالحسكم ، المنا كان ذلك ، وكان الحكم المنكور قسد خطلا نمالا من استنبابه لاستحالة تراشها ، وكانت ورقسة الحسكم من الاحراق الرصيهة التي يجبد إن يحجار أسيابا والا بطلت اغتدها عنصرا

من متومات وجودها تاتونا ، واذ كانت هذه الورتــة هي السند الوهيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي مسدر بــه وبنساء عــلى الأسبلب التي لقيم عليها نبطانتها يستنبع حتما بطــلان الحــكم ذاتــه لاستحالة اسناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكابل اجــزائه ثبت لاسبله وبنطوقه ، لمـا كان ما تقـدم ، غانه يتمين نقض الحكم المطمون فيــه والاحــالة .

(بلعن رتم ١٩٣٦ لسنة ٤٥ ق سر جلسة ١٩٨٥/١١/٣)

قاعسىدة رقم (٦٠٤)

: المسجاا

حكم الادانسة ــ مليجب ان يشستبل عليه ــ التسبيب المتبر ــ ماهيتــه ،

الحكية:

وحيث أن الشارع يوجب في المادة ٢٠٠٠ من تسانون الإجراءات البنائية أن يشتبل الحكم على الأسباب التي بني عليها والا كان بنيلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير الاسسانيد والحجج المبني هسو عليها والمنتجة هي له سسواء من حيث الواقسع أو حيث القسانون ، ولكي يحتق الفرض منه يجب أن يكون في بيان جلى مغمسل بحيث بي يعبارة معباة أو وضعه في صورة مجلة مجلة غلا يحتق الفرض الذي قصده الشسارع من استجاب تسبيب الأحكام ولا بيكن محسكة ألما المسائح من استجاب تسبيب الأحكام ولا بيكن محسكة في الحكم ، وكان الحكم المطمون نيه المستند في ادائمة المساعن الى ما تضمنه محضر الضبط حدون ايضاح أو تفصيل المصوى ما استدل به منه ، وعناهر المخالفة المستوجبة للمتوبة ومؤدى الادلية التي به منه ، وعناهر المخالفة المستوجبة للمتوبة ومؤدى الادلية التي أستناهي منها بسوت وقوعها من الطاعن ، لما كا ما تقسم الدي يوجب الحكم المطمون فيه يكون محيا بالتمسور في البيسان الذي يوجب التحد والاحلة قون حلجة إلى بحث باتي أوجه الملمن .

(طعن رتم ١٩٨٦ لبينة ١٤ ق سيطسنة ١١٨٦/١)

قامىسىدة رقم (٧١٦))

البسطاة

. حكم الادائسة ... ما يجب ان يشستبل عليسه ... الراد بالتسبيب المتبسر .

المسكية:

لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب في المادة ، ٢١٠ من تساتون الإجراءات الجنائية أن يشتبل الحكم على الاسباب التي بني عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تصرير الاسسانيد والحجج المبني هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواتع أو من حيث التساتون ، ولكي يحتق الفرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطاع الوقوف على مسوفات ما تفي بسه ، أسا المراغ الحكم في عبارة معماة لو وضعه في صورة مجملة مجهلة غلا بحتق الفرض الذي تصده الشارع من استيجاب تسبيب الاحسكام ولا يمكن محسكة النقش من مراتيسة صحة تطبيق التساتون على الواقعة كما صسار اثباتها في الحكم وكان الحسكم المستوجبة المستوجبة بيانا تتحقق بسه أركاتها التقونية والطروف التي وتعت نيبها للعقوبة بيانا تتحقق بسه أركاتها التقونية والطروف التي وتعت نيبها على الواقعة ، بها يتمين معه نقضه والاحسالة بغير حاجة لبحث بالتي وقحت المعن .

(طعن رقم ٤٤٠٥ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢/٢/٢٨٦)

قاعسندة رقم (۱۹۲))

: المسطة

يجب أن يشتبل المسكم عسلى الأسباب التي بني عليها والا كان باطسلا .

المبكية:

لمساكل ذلك ، وكان الشمسارع يوجب في المسادة . ٢١ من تمسانون الأجراءات الجنائية أن يستمل التصكم حسلي الاسبط التي بني عليها

والاكان باطلا والراد بالتسبيب المعتبر تحرير الاسسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواتع أو من حيث التانون 4 ولكي يحتق الفرض منه يجب أن يكون في بيان جلى منصل بطيئ بنستطاع الوتوف مسلج نيسوغات مارتضى يسه كالسلتحرير متونسات الحكم يخط غير متروء أو انراغه في عبارات علبة معباة ، أو وضسعه في صورة مجهلة نسلا يحقق الفرض الذي قصده الشسارع من استبجاب نسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبسة صحة تطبيق القاتون على ألواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المذكور تد قام بتأيد الحكم الابتدائي التي جات أسبابه متناقضة مع ما اسند الى الطاعن - من قيامه بنبديد منقولات الزوجية -واضحاف الى اسبابه عبارات غير مقرؤة وبصورة مجهلة وغير واضحة ومن ثم فقد خلا مملا من أسبابه لاستحالة قرامتها وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسبية التي يجب أن تحيل أسيابا والا بطلت لفقدها عنصرا أمن مقومات وجودها قانونا ، وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجسه الذي صدر بسه وبناء عسلي الأسباب ألتى أتيم عليها نبطلانها يستتبع حتها بطلان الحكم ذاته لاستحالة اسناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل اجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه لسا كان ما تقدم غاقه يتمين نقض ألحكم الطمون غيه .

(طعن رقم ۲۱۲۸ لسبنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢١٢٨ /١٩٨٦)

قاعسسدة رقم (٦٣٦)

البسدا :

يجب أن يشتبل الحكم عسلى الاسبلب. التي بني عليها والا كان باطلا - المراد بالتسبيب المتبر .

المسكية:

لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من شاتون الاجسراءات الجنائية أن يشتل الحكم على الاسبلب التي بني عليها والا كان بالملا ، والراد بالتسبيب المتبر تحرير الاساتيد والحجم الني هو عليها والمنتجة هي له مسوله من هيئة الولقع لومن حيث القسلتون

ولكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلى مفصل بحيث يستطاع الوقوق على مصوفات ما قضى بسه . آما تحرير الحكم بخط غير متروء على يصوفات ما قضى بسه . آما تحرير الحكم بخط غير متروء علا يحقق الغرض الذى قصده الشسارع من استيجاب تسبيب الأحسكلم ولا يمكن محكمة النقض من مراتبة مسحة تطبيق القسانون على الواقعة كما صلر اثباتها بالحسكم وتقول كلمتها فيها يثيره الطاعن بأوجه النمى أساكان ذلك ، وكان الحكم المذكور قسد خسلا فعلا من أسبابه لاستحالة ترامتها وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحيل أسبابا الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجسه الذي الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجسه الذي مصدر بسه ويناء على الابساب التي أثيم عليها فبطلانها يستنسح حنها بطلان الحكم ذاته لاستحالة اسناده الى أمسل صحيح شاهد بوجوده بكابل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه ، لما كان ما تقسدم غاته بتمين تبول الطمن ونقض الحكم الملمون فيه والاحالة .

(تاعدة رقم ٥٩٧٥ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٦/٣/٢٧)

قاعـــدة رقم (١٦٤)

الجسدا :

يجب أن يشتبل المحكم عملى الأسباب التي بني عليها والا كأن قامرا .

المسكبة:

أسا كان ذلك ، وكانت المسادة . ٢١ مسن قسانون الاجسراءات الجنائية قسد اوجبت أن يشتبل الحسكم على الاسباب التي بنى عليها ، وأن كل حكم بالادائسة يجب أن يشتبل عسلى بيان الواقعة المستوجبسة للمقوية ، بيانا تتحقق بسه اركان الجرية والظروف التي وقعت عبهسا والأدلسة التي استخلصت منها الحسكية بمسوت وقوعها من المتهم وإن لمتزم بليراد مؤدى الأدلسة التي استخلصت منها الادائسة حتى يتفسيح وجب استدلالها بها وسسلامة المساخذ ، والا كان الحسكم تاصرا ، كما نصت المسلمة المساخذ ، والا كان الحسكم تاصرا ، كما نصت المسلمة بالمال الملا المسادة ٢١٣ من القيادون المسائر اليه على أن الحكم يبطل لظوه

عن الأسبقية ، لمستا كان ذلك ، وكان الحكم الملتقون فيسه قسد خلا من الأشبقية وقت بيان مؤدى ألادانسة ، فانسه للتسبق وقت بيان مؤدى ألادانسة التي استخلص تنفيه والإعادة . وذلك دون حاجة الذي بحث بالتي ما ينتره الطادت في انسباب طمنه .

(طعن رقم ۸۷۲ اسنة ٥٥ ق ــ حاسة ، ١٩٨٧/١٢/٣٠)

قاقتسندة رقم (١٥٠))

المِسبدا :

يجب أن يشتبل للحكم على الاستبات التي بني عليها والا كان باطلا ــ الراد بالتسبيب المتبر .

المسكية:

لما كان ذلك ، وكان التسارع بوجب في المسادة ، ٢١ من قسانون الاجسرامات الجنقية أن يشغيل العكم على الاسباب التى بنى عليها والا المناب والمناب والمناب والمناب المناب والمناب والمناب والمناب والمناب والمناب والمناب المناب وجب المناب وجب المناب وجب المناب وجب المناب المناب المناب المناب وجب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب وجب المناب المنا

(طنعن رقم ۲۰۹ ليسنة ۷۵ ق دد جلسة ۱۹۸۸/٤/۱٤)

قاعسسدة رقم (١٦٦))

المسطا:

يجب أن يشتبل الحسكم على الاسسبات التي بني عليها والا كان باطلا ــ المراد بالتسبيب المنبر -

المسكية:

لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب في المادة . ٢١ من تستون الاجسرادات الجنائية أن يشتبل الحكم على الاسسباب التي بني عليهما والا كان بلطلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير الاسانيد والحجج المبني والا كان بلطلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير الاسانيد والحجج المبني حق القانون ، ولكي يحتق القرض منه يجب أن يكون في ببان جلى مفسل بحيث بسنطاع الوقوف على مسوغات ما تضي بسه ، لها اغراع الحكم في عبارة عاسة مهماة أو وضمه في صورة مجهلة غالا يحتق الفرض الذي تصده الشسارع من استبجاب تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة المنتض من مراشة صحسة تطبيق القانون عالى الواقعة كما مسار اثباتها بالحسكم ، هذا غضلا عن أن المستوجة المعتوسة بيان يشتمل كل حسكم بالادانسة عسلى بيان الواقعة المستوجة المعتوسة بيان تحقق به أركان الجريسة والغاروقة التي وقعت غيها والاناسة التي استخلصت بنها المحسكة الادانسة حتى يضح وجه استدلاله مه وسلامة الماخذ والا كان قاصرا .

(طعن رقم ٢١٢ه لسنة ٧٥ ق ... جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)

قامسندة رقم (٦٧))

: 12-41

يجب عسلى كل حسكم صادر بالادائسة أن يشتبل على الأسباب التى بنى عليها والا كان بأملا -

المسكية:

لمسا كان ذلك ، وكان الشارع بوجب في المسادة ٣١٠ من قسانون الإسراءات التماثية أن يشتبل الدكم على الاستبانة التماثية بني عليها الالا

كان باطلا ، والراد بالتسبيب المعتبر تحديد الأسانيد والحجج البني هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يحتق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلى معصل يستطاع الوقوت على مسوعات ما تنفي بسه اسا انراع الحكم في عبارات مسابة معماه لو وضعه في صورة مجملة فسلا يحتق الغرض الذي قصده الشسارع من المستيجاب تسبيب الاحسكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق التساتون على الواقعة كما مسار اثباتها بالحسكم ، وأسا كان أورده الحكم المطعون نيه بياتا لواتمسة الدعوى تسد جساء غامضا أذ رغم ما أورده في مدوناته من أن الطاعن الأول سِلم ألى الطاعن الثاني مبلغ تسمين الف جنيه منه ومبلغ خمسة واربعين جنيه من خزينته والبساتي من عهدة طرف آخر غند انتهى الى مسئولية الطاعنين معا عن اختلاس مبلغ التسمين الف جنيه بالكابل من خزينة الطاعن الأول ، مُضلا عن انسه لم بيين بوضوح دور الطاعن الثاني في الواقعة برمتها وما اذا كان تسد دائسه من المجز الذي أشار الى أنسه حمسل في مهدته وتبت تفطيته من خزينة الطاعن الأول أم عن مجرد استلامه جبلخ التسعين ألف جنيسه من الطاعن الأول لتفطية هذا المجز ، وفوق ذلك فقد خلص الحسكم الى اعتبار الطاعن الثاني شريكا في جريمة الاختلاس خلامًا لـــا انتهى اليه من ادانته باعتباره ماعلا أسليا ، ولا يشمع للحكم في هذا الخصوص ان تكون متوبة الشريك هن بذاتها المتررة للفاعل الأصلى اذا الأمسر يتطق منهم المحكمة للواقع في الدعوى وللمناصر التي اقسلم عليها تضاؤه ... مالادانسة ، وأذ كان ما أوردته المحكمة في أسباب حكمها على المسورة المتقدسة يدل على اضطراب الواقعة في ذهن المصحبة واختلال عكرتها عن عناصر الدعوى وعسدم استترارها في عنيدتها الاستترار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل معه النعرف على أي أساس كونت المحكمة مقيدتها ٤ غسان التسكم المطمون غيسه يكون معيبا بالقصور والتناتض في التسبيب بما يوجب نقضمه والاعادة بغير حساجة الى بحث بساتي أوجه الطمن .

(طعن رقم ۳۷۹۷ لسنة ۳۷ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٥) (وفي نقس المعني طعن رقم ١٥٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١)

قاعسندة رقم (١٦٠))

11-41

يجب أن يشتبل المسكم على الأسسبات التي بني عليها والا كان باطلا •

الحكية:

لما كان ذلك ، وكان الشسارع يوجب في المسادة ٣١٠ من تسانون الاجسراءات الجنائية أن يشتبل الحسكم على الأسباب التي بغي عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتصبيب المعتبر تحسديد الاسسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هي له سسواء من حيث الواقسع أو من حيث القسانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلى مفصل بحيث يستطاع الوقوف على مصوفات ما تضى بسه أسا أغراغ الحسكم في عبارات علمة معاة أو وضعه في صورة مجلة فلا يحقق الفرض الذي تقصده الشارع من استيجاب تسبيب الأحكام ولا يمكن محكة النتض من مراقبة صحة تطبيق القسانون على الواقعة كما صار أثباتها بالحكم .

(طعن رتم ۲۷۹۷ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ٥/١٩٨٨/١)

قاعسىدة رقم (٦٩٦))

الجسدا:

يجب أن يشتبل الحكم على الاسبات التي بني عليها والا كان باطلا .

الحبكية:

لما كان ذلك ، وكانت المادة . ٣١ من تانون الاجسراءات الجنائية تد اوجبت ان يشتبل الحكم عملى الاسبلب التي بني عليها وان كل حسكم بالادائمة يجب ان يشتبل على بيان الواتمة المستوجبة للعقومة بيئا تتحقق بعه اركان الجريمة والظروف التي وقمت عيها والادلمة التي استظمت منها المحسكية ثبوت وقومها من المتهم ، وان تلترم بليراد مؤدى الادائمة التي استخلصت منها الادائمة حتى يتضح وجبه استدلاله بها وسسلامة المسافذ والا كان تلمرا كما نصت المسادة ٢١٣ من التساون التسافن التي مسلى أن الحكر سعال لكان قلك كم

وكان الحكم المطعون نيسه قسد خلا من بيان الواقعة والاطلبة عسلي ثبوتها في حق الطاعن ، خاته يكون معينا بالقصور في النسبيب بما يبطله ويوجب نقضاه والاعالماء بغير حلجة الى بحث بالتى لوجه الطعن .

﴿ وَطَعَنَ رُبِّمَ هَهُوهِ لِسَنَّةً لَاهِ فَيَ سَجِلُسَةً ١١/١١/١١ ١

قامـــدة رقم (۷۰))

المسطا:

يجِب إن يشتبل الحكم على الأسببات التي بني عليها والا كان ملك لا

المكنة:

لمسا كان ذلك ، وكان الشسارع تسد أوجب في المسادة ٢١٠ من قسانون الإجراءات الجنائية أن بشنبل الحكم على الأسباب التي بني عليها والا كان ياطلا ، والراد بالتسبيب المعتبر تحرير الاسبانيد والحجج البني هو عليها والمنتجة له سواء من حيث الواقع أو من حيث التسانون ، ولكي يحقق الفرض منه يجب أن يكون في بيان جلى مفصل بحيث يستطاع الوقوف منه عسلي مسوفات ما تغيير بسه ٤ أما تحرير مدونسات الحسكم بخط غير متروء أو النراغه في عبارات علبة معباة أو وضحه في صورة مجهلة غلا يحتق الغرض الذي قصده الشمارع من استيجماب تسبيب تسبيب الاحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القسانون على الواقعية كما: مبيار اثناتها بالحكم . إنا كان ذلك ؛ وكان الحكم اتف الذكر شد خسلا من أسباسه لاستحالة قسراطها وكانت ورقسة الحسكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحسل أسسبابا والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، واذ كانت هذه الورقية هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم عملي الوجه الذي مسدر به وينسأه على الأبيباب التي اقيم عليها نبطلانها يستتبع حتبا بطلان الحُكُم ذَاتِهِ لأستحالة أستاده الى أميل صحيح شساهد بوجوده مكابل أجزأته مثبت الأسبابة ومنطوقه ، لمساكان ما تقدم ، عقائمه يتعين تبول الطَّمَن وَنَقَضِ الْجِيكُمُ الطِّعون فيه والإعادة ، بقي حاجة إلى بحث سائر ما يشره الطاعبان في طَعْنُهُ .

(مَلْجِن رِيْم ٢٨١ م لسنة ٥٥ ق ... طسنة ١٩٨٦/١/٢١)

٢ ــ العدام الحكم -

قاعسسدة رقم (۷۱))

: المسلة

خُلُو الْحَكُم مِن توقيــع القاضى الذي اصــدره الــره ـــاتـمــدام طلحــكم ،

المسكية:

حيث أنه بين من الاطلاع على ورقة الحكم الطعون نبه الصادر في معارضة الطاعن الاستثنائية برغضها ونابيد الحكم المستثن النه خلت من توقيع رئيس المصكحة الذي اصحدر الحسكم المطعون عيهه ، وأذ كان خلو الحسكم من توقيع القاضي الذي اصدره يجعله في حسكم المعدوم وتعتبر ورقته بالنمية لما تضمنته من بيانات واسمبله لا وجود لها تاتونا ، غانه يكون حميا بها يوجب تقضه .

(طعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/١٢)

قاعـــدة رقم (۷۲))

البسدا:

خلو الحكم بن نوقيع القاضي الذي اصدره ــ أثره •

المسكبة:

لما كان يبين من الاطلاع على ورقة الحكم الابتدائي أنها خلت من توقيع القاشي الذي أصدر الحكم ، لما كان ذلك ، وكان خلو الحمكم من حذا التوقيع يجعله في حكم المعنوم وتعنير ورقته بالنسبة لما نضينته من بياتلت وأسبله لا وجمود لها قانونا ، وأذ أيد الحكم المطعون نبسه الحكم الابتدائي لاسبله غان بطلائه يستطيل الى الحمكم المطعون نبسه ما يعيبه ويوجب نقضه ،

(ملعن رقم ١٢٦٣ لسنة ٥٣ ق. - جلسة ١٢٦٣/١٠/١٢)

قامستة رقم (٧٣)

المسطا:

خلو المكم من توقيع القاضي الذي أصدره ـــ لثره -

المكنة:

وحيث لنه يبين من الاطلاع عملى ورقعة الحكم الابتدائي انها خلت من توقع القالفي الذي اصدر الحكم ملا كان ذلك وكان خلو الحسكم من حسدًا التوقيع يجعله في حسكم المسدوم وتعتبر ورقته بالنسبة لما تضمئته من بياتات واسسبله لا وجسود لها تساتونا واق أيد الحسكم المطعون فيسه الحسكم الابتدائي لأسبله غاته يعتبر وكله خال من الاسباب ما يعيه ويوجب نقضه .

(طمن رتم ۱۹۸۵ لسنة ۴ه تق ــ جلسة ۱۹۸۵/۱۱/۱۵ ﴾

قامستة رقم (١٧٤)

المسعا:

خلو الحكم بن توقيع للقاضي الذي اصدره ــ اثره •

الحكية:

وحيث أنه بيين من الاطلاع على ورقبة الحسكم الابتدائي انها خلت من توقيع القياضي الذي أصدر الحسكم ، لما كان ذلك ، وكان خلو الحسكم من هنذا التوقيع بجطه في حسكم المعدوم وتعتبر ورتقبه بالنسبة لما تشمئته من بيانسات واسبباب لا وجدد لها تقونا ، وأذ أيد الحسكم المطعون نيبه الحسكم الابتدائي الاسباب نسبة بعتبر وكانة خال من الاسباب ، مسا يعيبه ويوجب تقضيه والاحالة بغير خلجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(طعن رقم ، ١٥٩ السنة ٥٤ ق ... بطستة ١٩٨٤/٩١/٢٧)

قامـــدة رقم (٧٠٤)

البيدا:

خُلُو الحكم بن توقيع القاني الذي اصدره ــ اثره .

المكة:

ظو الحكم من هذا النوتيع يجعله في حسكم المعدوم وتعتبر ورقته بالنسبة لمسا تضمنته من بيانات واسبلب لا وجود لها تانونا ، وهسو ما يستطيل الى الحسكم الابتدائى المنمج في الحكم المذكور ، واذ أيد الحكم المطعون نيسه الحكم الابتدائى السبلبه غلته يعتبر وكاته خال من الاسبلب مما يعيبه ويوجب تنفسسه .

(طعن رتم ۲۲۲۲ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ۲۸/۱۱/۱۸۱)

قاعسسدة رقم (٧٦١)

: المسطا

خاو دبيلجة العسكم من بيان المحكمة التي اصدرته ساتره .

الحسكية:

وحيث أن الثابت من الحكم الابتدائى المؤيد الأسبابة بالحسكم المطعون غيسة أن ديباجة كل منهسا خلت من بيان اسم الحسكية التي اسدرته ، منا يؤدى الى الجهالة بهنا ويجعلهنا كانهنا لا وجود ثهنا ، وقلك بعد أن أتضح من محاشر جاسلت المحلكية الإبتدائية والاستثنافيسة أنها لم شستوف بيان الحسكية التي مسدر نبها الحكم ، ومن ثم يكون الحسكم المطعون غيسة تسد تعيب في أنته بالبطلان خفسلا عن البطالان الذي ابتد اليسه بتاييده وامتثاثه أسباب الحكم الابتدائي البلطال منا يعيبه ويستوجب نتفسه دون حلجة البحث باتي أوجه الطمن .

(طعن رقم ۱۹۸۳ اسنة ٤٥ ق _ چاسة ۱۹/۱۱/۱۸۸۱)

قاعـــدة رقم (١٧٧)

البسطا:

خلو الحسكم من بيان المسكمة التي مسدر منها يجعلت كاتبجه الأوجدود له -

المسكية:

وحيث أن الثابت من مطالعة الحسكم الابتدائي المؤيسة الحسيلية بالحسكم المطعون فيسه أن ديباجته خلت من بيان المحكة التي مسدر منها مما يؤدي إلى الجهالة ويجعله كأنه لا وجود له وذلك بعد أن انتسح من محسات رخاسات المحلكة الابتدائية أنهسا لم تستوفي بيان المحكة التي مسدو منها الحكم ، ومن ثم يكون الحسكم المطعون فيسه سوقسد البعد الحسكم الابتدائي الباطل واعتنق أسبابه ساسد تعيب بما يبطله ويوهب نقضه والاحالة بغير حاجة ابحث سائر أوجه الطعن .

(طعن رتم ۲۸۸ه لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣)

قاصسدة رقم (۷۸۸)

المحداث

لا يميب الحكم بيان محكمة الاستثناف التي شكلت منها الحسسكية بعد بيان استياد الهيئة التي اصحرته ٠

المكنة:

لا كان ذلك ، وكان النص بخلو الحسكم من بيسان الحكة التى اصدرته مردودا بسان البين من مطالعة الحسكم المطعون فيسه ومحضر المجلسة انسبه تسد اثبت في دبيساجتها اسم المحسكة التي اميدرسه المحسكة ابن الدولة الطيا » ثم ورد بعد ذكر اسماء الهيئة انهسا مشكلة من مستشاري محكة استثناف القاهرة سوهو ما يتحقق بسه بيسان اسم المحكة التي اسدرت الحكم كما يتطلبه القسانون سروكان لا يعيب الحكم فرود بيان مجكة الاستثناف التي شكلت منها المحسكة بعد بيان أسماء الهيئة التي المحروبة ، ذلك أن القانون لم يشترط البات هذا البيان في مكان معين من الحكم فيسان منعي القساعة في هنيذا الخصوص في مكان معين من الحكم فيسان منعي القساعة في هنيذا الخصوص في محاه .

(طُقَن رقم ١٩٨١ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/٨)

قاعسندة رقم (٧٩٤)

: المسطا

خلو ديبلجة الحسكم من بيان الحسكمة التى صدر منها يسؤدي الى الجهالة ويجمله لا وجود له ،

المسكية :

وحيث ان النابت من مطلعة الحسكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون غيسه ان ديبلجته تسد خلت من بيان المحسكة التي صدر منها ما يؤدى الى الجهالة ويجعله كلته لا وجود لسه وذلك بعد أن اتضح من محاضر جلسات المحلكة الابتدائية انها لم تستوفي بيان المحسكة التي مصدر منها الحسكم ، ومن ثم يكون الحسكم المطعون نيسه سدد ليسد الحسكم الابتدائي البساطل واعتنق اسبابه سد تحد تمييب بسا بيطله ويوجب نتضه والاحالة بغير حلجة لبحث مسائر أوجه الطمن .

(طعن رقم ۱۲۳ لسنة ٦٩ ق ــ جلسة ٢/٦/١٨٧)

سادسا ... بسطال بنوعة .

قاعسسدة رقم (٨٠٤)

المسطا

التناقض في اقسوال الشهود او تضاربهم في اقوالهم لا يعيب الحسكم ما دامت المسكمة قد استخاصت المقيقة من اقوالهم استخلاصا سالفا لا تناقض فيسه سرقاية محكمة الققض ه

الحكة:

لبا كان وزن اتوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون نيهسنا شهداتهم وتعويل التضاء على اتوالهم مهما وجسه اليها من مطاعن وهام حسولها من الشبهات ، كل هذا مرجعه الى محسكة الموضوع تنسزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطبئن اليسه دون رقابة محكية المنتفى عليها ، وكان من المترد أن المحسكية غير ملزمة بسرد روايسات الشاهد اذا تعددت وبيان وجسه أخذها بما اقتنعت بسه ، بسل حسبها أن تورد منها ما تطبئن اليه وتطرح ما عداه ، ولها من ذلك أن تأخذ باتواله في أنه مرحلة من مراحل التعقيق أو المحلكية دون بيان العلة في ذلك ودون أن يتتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام لها أصسل نبها ، وكان التناقض في أتسوال الشهود أو تفساريهم في أتوالهم سب بفسرض حصوله سالا المسلكم ما دامت المحسكة قسد استخلصت الحقيقة من أتوالهم استفلاسا سالغا لا تنسلتض فيسه سد كما هو الشسان في الدعوى الملائة ومن ثم يضحى منعى الطاعن في هذا الصدد غير سديد .

(طعن رتم ۱۹۲۹ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/١١)

قاعبسدة رقم (۸۱))

البسطا :

الاحالة على الأسبق تقوم مقام ايرادها وبيانها وتدل على أن المحكمة قـد اعتبرتها كانها صادرة بنها ــ تحرير المحكم على نبوذج مطبسوع بناييد الحكم المستقف السبابه تد الشنزة .

المحكة :

من المترر أنسه أذا كانت المحكمة الاستئنائية تسد رأت تأبيد الحكم المستئنائية للسباب التي بني عليها غليس في التأتون ما يازمها بأن تعبيد خكر تلك الاسباب في حكمها بل يكمي أن تحيل اليها أذ الاحاثة على الأسباب متسوم متسلم أيرادها وبيانها وتدل على المسكمة تسد اعتبرتها كأنها حسيلارة منها ، وكان تحرير الحسكم على نموذج مطبوع بتأبيد الحسكم المستانف لاسبابه لا يعيبه طالما أن الطاعن لا ينسازع في استبنائيه التيانات الجوهرية التي نصى عليها التسانون وما دامت الاسسباب التي تحلل اليها تسد سلمت من عيوب النسبيب ، ومن ثم غلا يكون محسل للنعى الطاعن على الحكم في هذا المسدد .

(طمن رقم ۲۱۱۸ لسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۲۱۱۸۸)

قاعـــدة رقم (۸۲)

: 12....4P

احكام البرادة تعتبر عنوانا للحقيقة اذا كانت مبينة على أسباب غير شخصية بحيث تنفى وقوع الواقعة الرفوعة بها الدعوى ماديا .

المسكية:

من المقرر أن أهسكام البراءة لا تمتير عنوانا للحقيقة سواء بالنسبة الله المتعين تبها أو لشيرهم من يتهدون في ذات الواثقة الا أذا كانت البراءة مبنية هسلى أسباب غير شخصية بالنسبة الى المحكوم لهم بحيث تننئ وقوع الواتمة الرفوعة بها الدموى ماديا .

(ظبن رتم ۱۳۱۵ لسنة ۹۰ ق ب جلسة ۱۹۸۱/۲/۲۲

قاعــــدة رقم (١٨٣٦): "

: 12----41

محلكية مِنْاتِية بِ يكفى ان يتشكك القسافى في صحة اسناد التههة الى القهم لكى يقفى له بالبرادة م

المبكية :

الساكلن يكني في المحكمة الجنائية أن يتشكك السائني في صحة

أسناد التهبة إلى النهم لكى يتفى له بالبراء أذ مرجع الأسر في ذلك إلى ما يطبئن أليه في تتدير الدليل ما دام الظاهر من الحسكم أنسه أحساط بدوري من يعمر وبعمرة وإذ كان بيين من الحسكم المطمون فيسه أن المسكم المطمون فيسه أن المسكمة لم تتفنى بالبراء ألا بعد أن لعاملت بظروف الدعموى والمت بها وبالإنساء المتنفى بنبورات التهبة في مق الطعون ضده سد وكان لا يصح التمي على المحكمة أنها تفنت ببراءة المتهم بناء عسلى اعتبال ترجح لدي غيرها لأن ملاك الأسر كلا يديم التي وجدان تلفى الدعموى وما يطبئن أليه ما دام تسد أتسام كله يرجم الى وجدان تلفى الدعموى وما يطبئن أليه ما دام تسد أتسام من عسم اطبئني المسكرية إلى ادلة النبوت للإيسباب السائمة التي أوردها والتي تكلى لحيل النبية التي خلص البها قسان النمي عسلى المركم بثلة القصور في التسبيد السائمة التي كلى بطلة القصور في المسبب بعدو غير سديد .

(طعن رقم ۲۲۹۲ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ۲۲۹۲ ا

مَاعِـــدة رقم (١٨٤)

المسجا :

يكنى فى الملكية المتلية أن يتشكك القساشى فى صحة أسسفاد القهة البنهم لكى يقفى له بالسراءة ــ الموازنــة بين أعلسة الإنسات والقى •

المسكية :

لما كان يكمى و المحكمة الجنائية أن يتشكك التمانى في صحة السند النهية لكى يتضى له بالبراءة أذ أن مرجع ذلك ألى ما يطبئن البحه في تعدير الدليل ؟ ما دام النظاهر من الحكم أنه أحاط بالدهوى عن بصر ومصيرة ، وكان من المترر كذلك أنه لا يصح النعى على المحكمة أنها تضم ببراءة المنهم وينساء على احتسال ترجع لديها بدعوى تيسلم احتبالات أخسرى قد تصبح لدى غيرها لأن مالك كله يرجع الى وجسدان تأضيها وما يطبئن البحه ما دام قسد اقسام تضاءه على المسبقية تحبله ، وكان البين من الحكم المطعون نبيه أن إلحكمة لم تتغير يالبراءة الا بعد

لن الماطب بظروف الدعدوى والت بها وبالادلسة المتسجمة ميها ، وانتهت بعد الموازنسة بين لدلسة الاثبات وادلسة النفى الى عدم ثهوت الاتهام فى حق المطمون خبده اللاسباب السائمة التى اوردها الحسكم والتى تكفى لحمل النبيجة التى خلص اليها قسان ما تنماه الطاعفة على الجسكم المعلمون فيسه من فسساد فى الاستدلال لا يعدو فى حقيقتها أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير ادلسة الدعوى ومبلغ المطابقة الماء محكمة الموضوع فى تقدير ادلسة الدعوى ومبلغ

(طمن رتم ٢٦٠٥ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨١/٤/٥

قاعبسدة رقم (٥٨٥)

: المسطا

عدم سهاع التسهود لا يصول بين المحكمة ويسين الاعتباد في حكمها على التوالم في التحقيقات الأوليسة ما دامت هذه الاقوال مطروحة على بساط البحث .

الحكة:

من المترر قاتونا أن للمحكمة أن تستغفى عن سباع شهود الإثبات أذا ما قبل المنهم أو المدانع عنه صراحة أو ضبنا دون أن يحول عسم سماعهم الملها من أن تعتبد في حكيها عسلي أقوالهم التي أدلسوا بها في التحقيقات الأوليسة ما دامت هذه الاتسوال مطروحة على بسساط "بحث في الجلسسة .

١ طعن رقم ٢٧٠٢ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨١/٤/١٩

قاعـــدة رقم (۱۸۹)

المِسطا :

ما لا يقبل اثارته لمسلم محكمة الفقض ... مثال •

الحسكية:

المنا كان الحكم المطمون فيه لم يحصل من أقوال الشاهد الأول أن

الطاعن قد ضرب المجنى عليه بعصا - كما جداء بوجه الطعن - واتما حصل منها ما مؤداه أن اثنين من الجناة أطلقا أصيرة نارية موق رأسيهما وهو ما لا-يتعارض مع ما نقله عن التقرير الطبي الشرعي من أن أصابة المجنى عليه حدثت من عيارن تاريين مسان قالة التناقض بين الدليلين القولي والفني تقصير عن الحكم ، اما ما أثاره الطاعن حول قسدرة المجنى عليه التكلم بتعقل واطبئنان المحكمة الى أقواله التى نقلها عنه شسيخ الخفراء ، غانه لمساكان البين مما أورده الحسكم نقلا عن تقرير الصفة التشريحية قوله « ... وأصابة يسار الظهر لا تستلزم وماة المجنى عليه في التو واللحظة مقد عاش منرة زمنية عقب أصابته يمكنه خلالها التكلم يتعقل والاجابة عملي ما يوجه اليه من اسئلة بوعى وادراك سليمين لا سيما وتسد ثبت من التشريع سلامة مركز التكلم وخلو منطقة الاحمال الصوتية من الآثار الاصابية » وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما نتله · الحسكم عن التقرير الطبي الشرعي في هذا الشأن غان النعي عسلي الحكم حِدموى انسه استهد اتتناعه مما يخالف الثابت في الأوراق يكون في غير محله ولا يعدو أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجسه معين تأديا من ذلك الى مناتضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع جالدليل الصحيح وهو ما لا يتبل امام محكمة النقض .

(طمن رقم ٢٤٦٤ لسنة ٥١ ق ــ جلسبة ٢١٨٢/١/١٢)

قاعسسدة رقم (۱۸۷)

المسطة

للمحسكمة أن تستففى عن سباع شهود الاشسات أذا ما عبل القهم أو الدافسع عنه ذلك مراحة أو ضمنا دون أن يحسول عدم سماعهم أمامها من أن تعتبد في حكمها على أقولهم ألقى أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الأقسوال مطروحة على بسلط البحث .

الحكة:

لما كان بيين من الأطلاع على محضر جامعة المحاكمة ان الطاعن ثم يطلب سماع شاهدى الاثبات ولم يتمسك المدامع عنه بذلك في مراقعة بن ننازل عن سماعها صراحة واكتمى هو والتيلية العالمة بتلاوة أتوالهما

وتليت ، نسان النمي على الحكم بالاخلال بحق النفساع يكون غير متبول ، ذلك أن للبحكية أن تستفني عن مساع شهود الاثبات أذا ما قبسل ألمتهم أو الحلقم منه ذلك سراحة أو شبنا ، دون أن يحسول عدم سباعهم الملها من أن تعتبد في حكمها على التوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الأتوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة . لمنا كان ذلك ، وكان لحكمة الموضوع أن تستخلص من أقسوال الشهود وسائر العناصر الملهها الصورة المحيحة اواقعة الدعوى حسبها يؤدي اليسه التناعها وأن تعرض عما يخالفها من صور أخسري ما دام استخلاسها مسائفا مستندا الى أداسة متبولة في العال والمنطق ولها أصلها في الأوراق وبن سلطتها وزن اشهوال الشهود وتقديرها التقدير الذي تطبئن اليسه وهي متى أخذت بشهادة شاهد نسان ذلك ينيد أنها اطسرهت جبيسع الاعتبارات التي ساتها الدنساع لحيلها على عدم الأخسد بها ، وكان من المتسرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأسل أن تورد من أتسوال الشهود الا ما تقيم عليه تنساءها ، وكان التناقض في أقوال الشمهود لا ينال من مسلابة الحكم بتي استخلص بنها الادانــة استخلاصــا سائفا بها لا تثاقض نيه ؛ وأذ كأن الحسكم المطعون نيسه تسد دلل عسلى والتمسة الدموي على الصورة التي ارتسبت في وجدان الحكية بها ينتمها من اوحه الأدلسة السائغة وأورد ما تسائد اليه من أتوال الضابطين بما لا شبهة قيسه لأى تثاقض - قان ما يثيره الطاعن من ذلك يضحى ولا محل له .

(لحمن رقم ، ٧٧٥ لسنة ١٥ ق ــ جلسة ٢١/١/٢٦)

قامستة رقم (٨٨٤)

: la___47

وزن اقوال الشهود وتقدير القاروف التي يـؤدون فيها شهـادتهم وتمويل القضاء على اقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وهام هولها من شبهات كل ذلك مرجمه الى محكمة الوضوع تنزله المتزلة التي تراهــا وتقدره التقدير الذي تطبئن اليه .

المسكبة :

وحيث أن الحكم الطفون نبيسه بين وأتقة ألاعوى بما تتوافر بسه

كانة المناهم القانونية للجريبة التي دان الطاءن بها وأورد عيلى ثبوتها ف جنه إدلية ميستهدة من إقوال المجنى عليه ومن التقرير الطبي الشرعي ، وهي الله بسائية من شيلها أن تؤدى إلى يا رتبه البيكم عليها . إسا كان ذلك ، وكان بن المقرر أن لجسكية المهندي أن تسبقيد التناهها بثبوت الجريسة من أي يليل تطمين اليب طالب أن هذا الطبيل له ماخذه الصحيح من الأوراق ، وفي الجبئباتها إلى إتوال المجنى عليه ما ينيد اتها أطرحت جبيع الاعتبارات التي سياتها الدماع لجملها على عسدم الاخذ بها . ولا يغير من ذلك تراخى المجنى عليه في الإبلاغ اذ أن هذا التلخير لا يؤخذ منسه أن المجنى عليه كاذب في شهابته ، ذلك أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدى نيها شهايته وتعويل القضاء على أقواله مهما وجهه البها بن مطاعن وجام جولها من شيبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي براها وتقدره التقدير الذي بطبئن البيه ، وهي متى أخنت بشهلاته نان ذلك بنيد أتها أطرحت جبيم الاعتبارات التي ساتها النفاع لجيلها على عدم الأخذ بها ، ومن ثم غلا تثريب على المحكمة ان هي عولت في بتضائها على لتسوال للجني عليه ... ولو لم يظـاهره اجيد آخر فيها يدول دامت شد اطهانت اليها ، ولا الزام عليها بالرد عبيلي بنياع الطاعن اللوضوعي في هذا الشان لأن الرد مستفاد دلالة من أدلية الثيوت السائغة التي أوردها الصحكم وينحل ما يثم ه الطاعن جول تعييق المسكمة القدوال المجنى عليه ومحاولة نجريحها الى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهير ما تستقل بـــ محكمة الموضوع ولا يجبوز مجافلتها نيبه أو مصافرة عقيدتهما في شماته أسلم محكمة النقض .

(طعن رقم ۲۷۸) لسنة ٥١ ق ــ جلسة ٢/٢/٢/٢) قاعيسدة رقير (۲۸۹)

المسيدا :

لمسكمة الموضوع ان تستبد اقتناعها بشهبت الجزينة من اى دليل تعلمن اليه طالما أن هذا الدليل له واخذه الصحيح من الاوراق .

المسكية :

من المقسور إن لحسكية الموضوع إن تستمد التناعها بثبوت الجريمة

من أى طيل تطين اليه طالب أن هدذا التغليل له بالخدد المحيح من الأوراق ، وفي المختلفة الله المحيح من الأوراق ، وفي المختلفة التي المحتلفة المتأتي عليه ما يقيد أنها أطرحت تجنيع الاعتبارات التي تعلقها التعلق المتأتي عليه والأخذ بها ، ومن ثم غلا تترب على المحبكة أذا به عولت عنظى لقوال المجنى عليه وحده ولو لم يظاهره أحد آخر غيها – ما دامت قدد المباتب اليها ،

(طعن رقم ٢٤٣٧ أنسنة أه في - جلسة ٢/١/١٨١١)

قاعبسدة رقم (٩٠))

المنطقا :

وزن اقوال الشسهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع بفي معقب عليها فيسه ه

المسكية:

من المتدرر أن وزن أقسوال الشهود وتتديرها مرجعه ألى محكمة الموضوع بغير بمعلب عليها غيبه ، وهي غير مازمة عند عدم الأخذ بالتوال الشاهد ببيان علة اطراحها لها ، غسان النمى على الحسكم بالتمسور لعدم ببلته علة عدم اطبئتان المصمكمة الى السوال المجنى عليهما يكون عليهما يكون علي قر أساسي .

(طمن رقم ۱۲۲۶ لسنة ۱۴ ق ــ بطنسة ۱۹۸۲/۲۸۱۱)

قاعبسدة رقم (٩١))

المِسدا :

المكبة لا ناترم الالتجـــاء الى امل الغبرة الا فيها يتملق بالسقل الفية للجنة التي يتمنر عليها أن نشق طريقها فيها ه

المسكبة :

من المترر أن المصحكة لا تلتزم بالنجاء إلى أهسل الخبرة إلا تبعا يتعلق بالمستثل النفية المحتة التي يتعفر عليها أن تشق طريقها فيها وكان ما استخلصته المصحكة من أن خلو تلسورة النسائح المضبوط من المسار لاحتراق البلرود يرجع الى تيلم الطاعن بتنظيفه قبل اغساله في مكان خبطه لا يعتاج في تعريره أو استنباطه الى خبرة نفية خاصة يتعين عليها الالتجاء اليها غان ما ينماه الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سعيد

(طمن رتم ٩٦٢) لسنة ٥١ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣)

قامىسىدة رقم (۹۲))

: المسطا

وجوب بفاء الاهسكام على قسمى صحيحة مستهدة من أوراق الدعوى وعناصرها ،

: 35 41

وحيث لن الحكم الابتدائي المؤسد لاسبليه بالحكم المطعون فيسه تسد حصل واتعة الدعوى بيا مفاده أن الطاعن بند منقسولات محجوزا عليها وسلبة الله على سبيل الوديعة لحراستها غلم يتدبها في اليسوم عليها وسلبة الله على سبيل الوديعة لحراستها غلم يتدبها في البسور المحدد للبيع أغيرارا بالدائن الجليز . لما كان ذلك ، وكان بن المتسوى أن الاحسكلم يجب أن تبنى على اسمى صحيحة من أوراق الدعسوى ومناصرها ، غاذ الستند الحكم الى روايسة أو واتمة لا أمسل لها في التحتيقات عائم عليه يكون معيا الابتئائة عملى السامي عامد بني كانت الرواية أو الواتمة حي عماد الحكم ، ولما كان الثابت من الأطلاع على المزدات المنبوبة تحتيتا لوجه العلمين أن واتمة الدعوى سكما الوديعسة ومبلوكة على أن اللماءن بعدها أشرارا بالمجنى عليه وذلك خيلانا لمسا أورده الحكم الإسلام ينسه من أن المتولات محجوز عليها ولم يتنبها الماعان الحارس في اليوم المصدد للبيسم ، غان الأسر ينبيء من أن المحكمة لم تبحص الدعوى ولم تحط بظرونها وتضت بما لا شل له في الأوراق مها يتمين معه نقض الحكم المطمون فيه .

(طعن رتم ۷۸۲) لسنة ١٥ ق سنطسة ١٩٨٢/٢/٢٣)

قامىسىدة رقم (٩٣))

النسماة

لا ينقل من سلمة الحكم عسم أيراده نص تقرير الخيم بكليل أجساراته ،

المسكية:

لما كان الحكم شد عرض لما جماء بتقرير مكتب خبراء وزارة العسدل بقوله : « وثبت من تقرير مكتب خبراء وزارة المدل بدمياط ان المتهم كان مسئولا عن مخزن المونة في المدة من أول نومبير سنة ١٩٦٣ حتى ٨ من مبراير سنة ١٩٦٤ وقسد وردت للمخزن بتاريخ ٥ نومبسر سنة ١٩٦٣ كبية بن المسلى عبارة عن ٢٠٠ صفحية زنسة كل واحدة منها ٢٤٢ر٢ كيلو جرام وتـــد اثبتها المتهم في دنمتر ١١٨ ع.ح الـــــاص بالمغزن الاتليمي والسابق تيد الكبية بسه وتسلم بتحويل هذه الكبية الى مخزن المعونة في ٢٨ نومبر سفة ١٩٦٣ وحسرر الاستمارة ١١٨ عمو والتي بموجبها حول الكبية من مخزن المستهلك للمخزن الاتليمي الي مخزن المعونة ووقدع على الاستنبارة مرتين الأولى عسلى انسه هو الذي قسلم بصرف هذه الكبية من مخزن المستهلك والثانية عسلى انسه هو الذي استلمها لمخسرن المعونسة في حين انه لم يقيد هذه الكية بدنتسر ٩ مساعدات الخساس بمخزن المونسة غلم يثبت تيد هذه الكبية ضبين الوارد بهذا الدفتر كما لم يثبت من الدفاتر او المستندات ما يفيد توزيع هذه الكبية ضبئ الوارد بهذا الدنتر كبا لم يثبت من الدناتر أو المستندات ما ينيد توزيع هذه الكبية على الجهات المستحقة لها أو حتى ادراجها بدفساتر المعونة كأسناف واردة اليه ، كما أنسه وردت كبية أخسري من المسلى ٢٠٠ صنيحة في ١٧ ديسببر سنة ١٩٦٣ لخسزن المونسة من شركة الملح والصودا زنسة كل صنيحة ٢٥٢٤٦ كيلو جرام وكبية ٥٣٠ صنيحة في ١٥ ديسببر سنة ١٩٦٣ وزنة كل بنها مر٨ كيلو جرام لذات المضرن ومن ذات الشركة اذ تسلم المتهم هالتين الكيتين بموجبه استمارات ١١١ ع.ح اذ وقسع عليها بما ينيد استلامها في حين انسه لم ينبت أبا من الكيتين خسن الوارد سواء بنفتسر ١١٨ ع.ح المتسلس

سخيرن الستهلك للبنطقة الطبية أو بالدنتر، ٩-بساءدات الخاص بحزن المعونة ولم يقسدم المنهم ما ينيد قيلمه بصرف هاتين الكبيتين الى جهات الاستحتاق ولم يخطر النطقة بما ينيد ورودها اسوة بما هو متبع عَى حلة ومسول أيّ صنف ألى مُحْزِن المعونسة ، وأثبت ألتترير كذلك ان المتهم قد أثبت في دغتسر ٩ مساعدات قيابه بصرف كبية ٨٠ صغيحة من الزيت في شهر نونبير سنة ١٩٦٣ ولم يستدل عسلي أنون مرف تلك الكبية للجهات التي أثبت أنها صرفت لها وعسلى الرغم من أن تلك الجهات التي أثبت أنها صرفت لها وعلى الرغم من أن تلك الجهات أغادت يعيم استلامها لها ويكون ما أثبته كمتصرف على خلاف الحتيتة . وأضاف التقرير أن المتهم أثبت بدغتر ؟ مساعدات عن شهر غبراير سنة ١٩٦٤ أن الموجود بالمخزن من الدقيق هو ٥٠٣ جوال في حين أن جرد المخزن أثبت ان الموجود الفطى منه هو ٥٠٣ جــوال بعجز جوال واحد ، واثبت التترير أن تيسة ما اختلسه التهم هو مبلغ ٢٢٠ ١٢٦٥ ، . لمسا كان ذلك ، وكان الحسكم قسد أورد مؤدى تقرير الخبير المنتدب في الدمسوى في بيان كاف _ على نحو ما تقدم _ يتفق وما حصله عند بيانه واتعة الدعوى وبما يسوغ بسه ما استخلصته منه من ادانسة نسان ما نعاه الطاعن عنلى الحكم من تعويله عسلى هذا التقرير ومن عسدم ايراده مضمونه والاستانيد التي قهام عليها لا يكون له محسل ، لمساهو مقرر من أنسه البنسال من مسلامة الحكم عسدم إيراده نص تقرير الخم بكليل أحداثه .

(طمن رقم ۱۱۹۸ لسنة ٥١ ق - جلسة ١/٤/٢٨٩١)

قاعسسدة رقم (٩٤٤)

البسدا :

عسدم تسباع الشهود لا يعول بين المحكمة وبين الاعتباد في هكهها على اقوالهم في التحقيقات الأوليسة ما دانت هذه الاقسوال بطروهة على بمساط البحث .

المكه:

من القسرر تُلتونا أن للمحسكمةُ أن تستّغني عن مسماع شهود

الإثبات أذا ما تبل المتهم أو المداخسي عنه صراحة أو ضمنا دون أن يحول مدم سماعهم أمامها من أن تعتبد في حكمها على أتوالهم التي أداوا بهما في التحقيقات الأوليسة ما دامت هذه الاتوال مطروحة عملي بساط البحث في الجلسسة 6 وأن لمسكمة شماتي درجمسة أن تحسكم عملي متنفي الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات ألا ما ترى هي لزوما لاجرائه 6 غلا محل من بعد المنمي على المحكمة تعودها عن سماع شهود الإثبات الذين تقاول الطاعن عن سماعهم 6

(طعن رقم ٤٥٢٧) لسنة ٥١ ق -- جلسة ٨٤/٢٨٨ ١

قاعـــدة رقم (٩٠٠)

المسطا

لمصكمة الموضوع ان تقفى بالبراءة متى تشسكت في صحة اسناد التهمة الى التهم او لمسدم كفاية ادلسة الثبوت عليها الا ان حد ذلك ان شتيل حكيها على ما يغيد انها محصت الدعوى واتعامت بقاروفها واللهة الثبوت التى قسام الاتهام عليها عن بصر وبصرة ووازنت بينها وبين ادلسة التفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الربيسة في عنساصر الاسسات .

المسكبة:

حيث أن الحسكم المطعون فيه بعد أن أورد أطسة الثبوت التي سلطة الاتهام والتى انحصرت في أقسوال المجنى عليه والتترير الطبى الشرعى برر قضاءه بالمبراءة في قوله « وحيث أن التهمة المنسوبة التي المنهم يحوطها الشك والمهوش ولا يستقيم فيها دليسل الاتهام وذلك للاسباب الآتية … :

ا ــ تراخى المصلب فى الابلاغ غفسد شرر أن الحادث وقع يسوم
 ۱۹۷۸/۸/۲۹ فى حين أنسه لم يقدم الشكوى الا فى ۲۸/۱۰/۲۸ مطلا
 خلك بعطلة العيد وتردده على المستشفيات .

 ٢ ــ أن المسلب لم يتعرف على المتهم في عبلية العرض التي تبت بيجونة مجرر مجفر ضبط الواقعة بأن تعرف على غيره من ابناء الشرطة الذي تبين أن أسبة والذي تبين أنسه كان بمستشفى الشرطة قى الفترةُ من A/I أحتى ١٩٧٨/١/١١ لاجسراء عبلية استخراج حصوة ومتع لجازة مرضية حتى ١٩٧٨/١٠/١ .

٣ ــ نفى مأبور القسم حدوث مثل هذه الواتمة واضلف أنسه لو كان ادعاء المجنى عليه صحيحا لكان توجه للمستشفى وتحرر له محضر بالمستشفى أو أنسه كان أبلغ النيابة العابة في حينه الاتخاذ اللازم » .

لمساكان ذلك وكان البين من مطالعة الفردات المضبونة أن ما أورده الحكم من أن الطاعن رغم ما ذكره من أن الحادث وقع بتاريخ ١٩٧٨/٨/٢٩ فانه لم يبلغ بسه الا بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٢٨ كما انسه لم بتعرف عملي الطعون ضده عند عرضه عليه بين آخرين واما تعرف على آخر ثبت أتسه . كان نزيل المستشفى في تاريخ العادث انها يرتد الى اصل صحيح ثابت في الأوراق ، وكان من المقسرر انسه يكمى أن يتشكك القساضي في صحسة اسناد النهمة الى المتهم لكي يتضى له بالبراءة ورنض الدعسوى المدنية أذ الرجع في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنسه أحاط بالدعوى عن بصر ويصيرة ، وكان الظاهر من الحسكم المطعون نيسه أن المحسكمة لم تقض بالبراءة ورنض الدعوى المدنية الا بعد أن محصت الدعوى وأحاطت بظرونها وبالأدلسة التي تسلم عليها الاتهام وانتهت بعد الموازنة بين اطلسة الاثبات واطلسة النفي الي عسد ثبوت النهمة في حق المطمون ضده ، اما ما يثيره الطاعن من ثبوت كذب دناع الطعون ضمده بشمان الكان الذي كان موجودا بمه عند وقوع الحسانث فهو مردود بأن الحكم لم يقم قضاءه على صحة هذا النفساع ، كما أن ثبوت كذبه - بفرض صحة ما بدعيه الطاعن في هذا الشان -لا تأثير له في منطق الحسكم ازاء ما أنصح عنه من عسدم الاطمئنان الى أدلسة الثبوت للأسباب السائفة التي أوردها والتي تكني لحمل تضاله . أساكان ما تقدم ، مُسأن كافة ما ينعساه الطاعن على الحسكم المُعون غیب یکون غیر سنید .

(طعن رتم ١٦٥٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١١٥٠/٥/١٠)

قاعسدة رقم (٩٦))

البسيدا:

تفاقض الثساهد أو تضاربه في أقسواله لا يعيب الحسكم ولا يقسدح في سسلامته ما دام قسد استخلصت الحقيقة من أقواله استخلاصا سائفا لا نفاقض غيسه -

الحكية:

من المقسرر ان تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا بعيب الحكم ولا يقدح في سلامته ما دام تسد استخلص الحقيقة من أقواله استخلصا سائما لا تناقض فيسه ، وكانت المحكمة تسد أوردت في حكيها الملعون فيسه أقوال شاهد الاثبات بما لا شبهة فيه لأى تنسلقض أو تضارب واطبأنت اليها وكان في اطبئناتها لها ما يفيد أنها المرحت جميع الاعتبارات التي مساقها الدفاع لحيلها على عسدم الأخذ بها أذ أن وزن أقسوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء عليها المها وجسه اليها من مطاعن وحسام حولها من الشبهات فهرجمسه إلى قاضي الموضوع ، وكان القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يبطل أذا لم يتم عليها وأن من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجد عرضه في جمع من أشباهه ما دامت قسد الطهانت اليه أذ العبرة هي بالمهنئان المسكمة إلى صدق الشاهد ونفسيه .

(طعن رتم ۱۲۷ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۳/۵/۱۰)

قاعسدة رقم (۹۷))

الجسدا :

لحسكمة الوضوع ان نقض بالبراءة منى تشسكت في صحة اسناد التهمة اللي التهم أو لمسدم كفاية الشبة الثبوت عليها الا أن حسد ذلك أن يشتيل حكيها على ما يغيد انها محصت الدعسوى واحلمت بطروفها واخلسة المتهوت الذي تسام واخلسة الثبوت الذي تسام وبين اخلسة القنى فرجعت تخدم المتهم أو منفقها الريسة. في عنساصر وبين اخلسة القنى فرجعت تضاح المتهم أو منفقها الريسة. في عنساصر الانبسات .

المسكة :

مِن المُتــــرِرِ أَن مِحْكِمَةُ المُوضُوعِ وَأَنْ كَانَ لَهَا أَنْ تَقْضَى بِالبِرَاءَةُ مِنْيَ تشككت في محة استلد التهمة الى المتهم أو لعدم كفلية أدلسة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن تلتزم العقائق الثابنة بالأوراق وبأن يشتبل حكمها على ما ينيد انها محصت الدعوى ولحلطت بظرونها وبأدلة الثبوت التر تسلم الاتهام عليها عن بصر ويصيرة ووازنت بينها ويسين أدلسة النفرر نرجحت دنساع المنهم أو داخلتها الربية في صحة عناصر الاثبات . لما كان ذلك ، وكان الخكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحسكم المطمون فيسه تسد أورد في معرض تبريره للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية قوله « وحيث أنه ببطالعة النسكاوي أرقام ، ... ، ... ، 4 اداري المنزلة وملحقاتها والجنحة رتم ١٩٧٩ سنة ١٩٧٤ ونفساع المتهين ترى المحكمة اتسه لمساكل من المتسرر أن الطيسل في المسسائل الجنائية يجب أن يكون قائما على القطع واليقين لا على مجرد الشك وأن أقوال الشاهد "..... و لا تطبئن اليها المسكمة وتكون الأوراق حبيعها خلوا من دليل على ثبوت النهمة تبسل المتهمين ومن المقرر انب يكنى في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القساشي في مسحة اسسناد التهمة الى المتهم حتى يتضى بالبراءة اذ مرجسع الاسر في ذلك الى ١٠ يطبئن اليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر أن المحكمة أحاطت بالدعسوى عن يصر ويصيرة ". وحيث أنسه تأسيسا على كل ما تقسدم تتنفى الحكية: ببراءة المتهمين من المتهمة المسندة اليهم ، وحيث أنسه من الدمسوي المدنية غائسه لمسا كاتت الدموى المدنية لا تقوم لها قائمسة الا أذا كانت مستندة الى دموى جنائية وكانت الدمسوي الجنائية تسد تغيى نيها بالبراءة وبن ثم تضحى الدموى المدنية غير مستندة الى أي أسساس مها يتعين معه الحكم برفضها والزام رافعها مصروفاتها » . أسا كان. ذلك نسان الحكم المطمون فيه أذ لم يورد مؤدى التحقيقات أو التسوال الشهود والسباب مستم المبائنان المحسكمة اليها ، كما انسه استند في طرح اطبة الثبوت إلى عبارات مجملة لا بيين منها أن المصكمة حسين استعرضت الدليل الستبد من التحقيقات او اتوال الشهود كاتت ملمة ببذا الدليل المسليا عبللا بهوره لها إن تنصنه التبحيس الكاتي الذي بدل

على انها تلبت بما ينبغى عليها من تعقيق البحث لتعرف الحتينة فسأن المسكم لا ينبىء من أن المحكمة حين تضت في الدعوى كانت ملية باخلة اللبوت غيها عن بصر وبصيرة مما يشوبه بالتصور الذي يعجز محكمة النقض عن أميال رتابتها على الوجه العسجيع .

(طعن رقم ۸۸۱ لسنة ۵۳ ق -- جلسة ۳۱/۵/۳۸۱)

قاعسسدة رقم (۱۹۸)

البسطا :

يكفى أن يكون جماع الدقيل القولى غير متناقض مع الدليسل الفنى ولا يشترط تطابقها •

المسكية:

تغياء هذه المحكمة تسد استقر على أن الأصل أنسه ليس بالزم آن تطابق أشموال الشهود مضمون الدليل الغنى بل يكفى أن يكون جماع العليل القولى - كما أخنت بـ المحكمة - غير متناقض مع العليل النفي تناتضا يستممى على الملاعبة والتونيق ، وكان الحسكم المطمون نيسه تسد تناول دناع الطامن بشسان الادمساء بوجود تمارض بسين الدليلين التولى والغنى ورد عليه في توله 1 أن نعوى الدليال الذي استندت البه المسكبة في الاستاد والقاصر على ما اطمانت اليه المصكبة من اقسوال المجنى عليها يتنق وتقرير الصفة التشريحية اذ أنسه لدى مناتشة الطبيب الشرعي بالجلسة تزر أن تصوير المجنى عليها للحادث يتنق والدليل ألفني الذكون المتهم والمجنى عليها على ارض مستوية بكون المتوتع أن يتسأثى جمسول الاصابة النارية بالمجنى عليها حسالة كون المتهم مصوبا فوهسة ماسورة السلاح الى أسئل حال اطلاق النار » . وهذا الذي رد بسه الحسكم على تللة النفاتض بين الطبلين التولى والفني مسائغ ويستند الى أدلة متبولة في المثل والمنطق لها معينها المسجيح من أوراق الدعوى التي اطبائت البها متيدة المحكمة ، ومن ثم مسان منمى الطاعن بالتناتض ومساد الاستدلال بكون غير سبيد .

(للعن رقم ٩٩٩ استة ٥٣ ق ساجلسة ١٩٨٣/٦/٧)

قاعبسنة رقم (٩٩٦)

المِسطا:

لا ينال من سلامة الحكم عدم ايراده نص تقرير الخبي •

الصكة:

لما كان الحكم الملعون فيه قد أورد مؤدى تقرير الممل الكيائي وأبرز ما جاء به من أن المسائل الموجود بالزجاجات المضبوطة لمقسار الديكساملين المدرج بجدول المواد المفسدرة رقم 1 بند ٥٨ فان ما ينماه الطامن على الحكم بمستم أيراذه بضمون تقرير المعلل الكيائي لا يكون له محل لمسا هو مقرر من أنسه لا ينال من سلامة الحكم عدم أبراده نص تقرير الخبر بكلل اجزائه .

(طعن رقم ۱۱۰۹ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۱۰۹/۱/۱۲ ؛

قاعيدة رقم (٥٠٠)

: المسجدا

الادلسة متسادة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المستعة .

المسكية:

من المترر أنسه لا يلزم أن تكون الأنلسة التي اعتبد عليها المعكم بحيث بنبيء كل دليسل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى أذ الأنلسة منساندة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحسكية نسلا ينظر الي طلبل بعينه لمناتشته عسلى حسدة دون بساتي الأنلسة بسل يكمى أن تكون الأنلسة في مجسوعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحسكم منها سدكما هو الحال في الدعسوى المطروحة سوينتجة في اكتبال انتتاع المحكمة واطبئناتها إلى ما انتهت اليه .

(بطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٥٣ ق ب جلسة ١١١/٨ ١١٨٢)

قاعبسدة رقم (٥٠١)

: المسجدا

تكفى في المحلكمات الجنائية ان يتشكك القاض في صحة استاد التهمة الى المتهم لكى يقفى بالبراءة _ الرجع في ذلك الى ما يطبش اليه في تقدير الدليسل •

المسكبة:

من المقرر انسه يكفى في المحلكمات الجنائية أن يتشكك القساضي في ضحة اسفاد التهمة إلى المتهم لكي يقنى له بالبراءة ، اذ مرجسع الأمر في ذلك الى ما يطبئن اليه في نقدير الدليسل ، ما دام الظاهر من الحكم انه أحاط بالدعوى عن يصر ويصيرة ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه - على ما تقديم بياته ما يكشف عن أن المحكمة قدد محمدت الدعوى ولحاطت بظرونها وبالأدلسة التي تسام عليها الاتهام ، ووازنت بينها وبين العلسة النفى ، وأفصحت عن عسدم اطبئناتها الى أقوال شبهود الاثبات لأمتسباب حاصلها أن من بادروا بالابسلاغ بالمسادث غور وتوعه ومنهم شباهد الانبسات الثاني قسد انفقت أقوالهم الأولى على أن الاعتداء على المجنى عليه وقع من شخص آخر خلاف المطمون شدهما وأن الشاهد الأول من شمهود الاثبات تسد ظاهرهم في ذلك في احسدي رواياته ، وهي استباب سائغة تكفي لحيل النتيجة التي انتهت اليها 6 نساته لا يكون هناك محل للنعي عليها في هذا الخصوص ، كما أنه لا محسل لمسا تثيره الطاعنة من التفات الحكم عما ورد بأتوال المطعون ضده الأول وبأتوال شهود نفيه من نسبة أحداث الأصابة إلى المطعون ضده الثاني ، وذلك لمسا هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم في حالة القضاء بالبراءة بالرد عسلي كل دليـل من أدلة الإتهـام لأن في اغفالها التحـدث عنها ما يفيد أنها الطرحتها ٤ ولم تر فيها ما تطمئن معه الى ادانــة المتهم . لــا كان ذلك . وكان الحكم المطعون منه تسد قطع في اصل الواقعة ، واقيم في حيلته على الشك في صحة اسفاد التهبة الى اي بن المطعون ضدهما بما لا يحل معه للحديث عن سبق الاصرار أو الانفاق على الاعتداء ، نسبان ما تقعاه الطاعنة في هذا الشأن يكون على غير اساس .

(طعن رقم ۱۸۷۶ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۱۸۲۱)

قاعسنة رقم (٥٠٢)

: المسطا

تناقض اقوال التسهود لا يميب الحكم ما دارت قد استخلصت الادانة من اقوالهم استخلاصا ساتفا لا تناقض فيسه .

المسكنة:

لما كان من المقرر أن تتساقض أقسوال الشهود ساعسلى مرض حصوله سالا يعيب الحسكم ما دام قسد استخلص الادائسة من أقوالهم استخلاصا مدائما بها لا تفاقض فيسه ساكما هي الحسال في الدعوى ساودها أن الفسلم المطمون فيسه قسد استخلص للاسسباب السائفة التي أوردها أن الفسلما عثر عسلى المخدر المفبوط بجيب جلبساب الطاعن وكانت هذه الواقعة هي قسوام شسهادة كل من الفسسابط والشرطي السرى بغير خسلاف بينها وكان ما وقسع بينها من تباين في خصوص وصف لفائلت المفسدر وعددها وبقدار النقود المفبوطة وبكان وقسوف السيارة وما قرره الطاعن الفسابط سيفرض قبله سالا يتصل بجوهر الاسادد التي تكن بكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل منا لا يقبل التصدى له لا يمحكة النقض .

(طعن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢٩٨٤/١/٦٩)

قاعسسدة رقم (٥٠٣)

: 12-41

من المقسرر آنه ليس بلازم أن تطابق اقسوال الشهود الدليل الفنى
 ف كل جزئية منه بل يكمى أن يكون جمساع الدليل القولى غير متناقض
 مع الدليل الفنى تناقضا يستمعى على اللاصة والتوفيق .

الحكية:

من المترر أنسه ليس بالازم أن تطابق أقوال الشهود مضبون الطيل
 الفنى في كل جزئية خه بل يكنى أن يكون جاع الطيل القولى- في متقاض ...

مع الدليل الفنى تناتضا يستمسى على الملاصة والتوفيق . واذ حصسل الحكم أقسوال شاهد الاتبسات ونقل عن تقرير الصسفة التشريحية بالسلف بياته ب وكان الطاعنان لا ينازعان في أن ما أورده الحسكم من أقسوال الشاهد وما نقله عن تقرير الصفة التشريحية له معينه المسحيح من الاوراق ، فسان ما أورده الحكم. من دليل قولي لا يتناتفن مع ما نقله من الدليل الفني ، بل يتلام معه ويكون الحكم قد خلا مما يظاهر دعسون الخسلاف بين الدليلين القولي والفني ، هذا الى أنسه ليس بلازم أن يورد الحكم ما أثاره النساع عن الطاعنين من وجود تناتفي بين الدليلين التولي والفني ما دام ما أورده في مدوناته يتضمن الرد على هذا الدفاع ، ومن شم فان ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد يكون غير سديد .

(طعن رقم ۲۸۰۰ لسنة ٥٣ق ــ جلسة ٢١/١١/١٨٤)

قاعسنة رقم ()٠٥)

المِسدا :

مناط الحكم بالبراءة عند تشكك المحكبة في صحــة اسناد التهــة للبتهــــــن .

الحكة :

لما كانت المحكية وهي بصدد تقسير ادلسة الدعسوي بالنسبة للبتهم لا تطبئن الأعسوال الفتيات الفيس بمحضر الفسيط وتلفذ باتوالهن في تحقيق النيابة اما عن اتوال ضابط مكتب الإداب وما جساء بمحضر تحرياته غسان المحكية لا تطبئن اليها بعد أن تبسين أن الشقة محل الضبط وؤجرة تبسل واتمة الفسط باريمة أيام فقط . لما كان ما تقسم ٤ غسان النهمتين المسندين للمنهم تكونان محل شبك ما يتمين معه الفاء الحسكم الفيابي المسارض غيسه والقنساء ببرامته مها اسند اليه .

(طعن رقم ٢٦٦١ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢/١١/١١٨١)

قاعسستة رقم (١٠٥٥)

المسطاد

الأدلسة في الواد الجنائية متسادة ومنها مجتمعة تتسكون عقيسدة المحكمة سيكفى أن تكون الأدلسة مؤديسة اللي ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتبال القناع المحكمة واطبئناتها إلى ما انتهت اليه .

المحكية:

لما كان الحكم المطعون نيسه بين واتعمة الدعوى بما تتوانر بسه كافة المناصر الثانونية للجريمة التي دان الطاعن بها واورد عطي ثبونها في حته أذله سائفة بسنقاه من أقسوال المجنى عليه وشساهدة الاثبات وتقرير لجنة المشبورة بالطب الشرعي . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في المحاكمة الجنائية هي بالتناع قاضي الموضوع بنساء عسلي الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببرائته ولا يشترط أن تكون الإطلة التي يعتبد عليها الحكم بحيث ينبيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئيــة من جزئيات الدعوى اذ الادلسة في المواد الجنائية متساندة تكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون متيدة المحكمة غلا ينظر الى دليل بعينه للناتشته على الحدة دون باتن الأطلسة بل يكفى أن تكون الأطلسة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتبال اقتناع المحكبة واطبئنانها الى ما انتهت اليه ولما كان الحكم المطعون فيه قسد عول على أقسوال المحنى عنبه وشناهدة الإثبات بالنسبة لكينية حدوث الإسابة ونسبتها للطاعن وعول عبلي تقرير لحنَّة المستورة بالطب الشرعي نيما يتعلق يوصف الإصابة ا وكونها أحدثت عاهة مستدنية بالمجنى عليه ، فسان النعى على الحسكم بدعوى التصور الأهده بالتقرير الطبي الشرعي دون أن يكون مبينا بـــه كيفية حدوث الاصابة ونسبتها الى الطاعن لا يكون له محل.

(طعن رقم ١٩٨٤/٣/١٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٣)

قاعبسدة رقم (٥٠٦)

الجسطا:

بكفى في المحاكمات الجنافية ان يتشكك القساضي في صحة اسنك النهية للبنهم الحكم بالبراءة.

المحكبة:

يكمى فى المحلكية الجنائية أن يتشكك القساضى فى صحة اسسفاد التهسسة الى المتهم لكى يقضى له بالبراء أذ مرجسع الإسسر فى ذلك أفى ما يظهن اليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أتسه لحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وخلا من عبوب التسبيب .

(طعن رقم ٥٧٥ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٣/١٣)

قاعـــدة رقم (٥٠٧)

المسطا :

الحبكة أن تعول في تسكوين عقيبتها عسلى ما جساء بتعريسات الشرطسة •

المكه :

اللبحسكية أن تعول في تكوين مقيدتها عسلى با جاء بتدريات الشرطة باعتبارها معززة لمسا ساقته بن أدلة با دامت تلك التحريات قد عرضُت عسلى بساط البحث :

اطعن رقم ١٩٨٤/٢/٢٠ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٢/٢٠ ؛

قاعبسدة رقم (٥٠٨)

الجسما:

من المقرر في السول الاستدلال ان المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها الا عن الادلسة ذات الأثر في تكوين عقيدتها وفي اغفالها لبض الوقائع ما يغيد ضمنا اطراحها لها ،

المسكية:

من المترر في اصول الاستدلال ان المحكمة غير لمزية بالتحسدث في حكيها الا عن الأطلسة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، وفي اغتلها لبعش الوقائع با ينيد خمينا اطراحها لها واطبئناتها الى با اثبتته بن الوقسائع والأطلسة التي اعتبدت عليها في حكيها .

ا طعن رقم ١٩٨٤/٢/ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧ ؛

قامسندة رقم (٥٠٩)

المِسطا:

لحكية الوضوع أن تورد في حكيها من مؤدى الأدلة ما يكفي لقيرير اقتناعها بالادائسة ما دامت قــد اطهانت الى هــده الأدلسة واعتبدت عليها تكوين عقيدتها .

المسكية:

من المتسرر أن لمحكة الموضوع أن تورد في حكيها من مؤدى الأداسة ما يكفى لتبرير التتناعها بالادانسة ما دامت تسد اطمأنت الى هذه الأداسة واعتبدت عليها في تكوين عقيدتها وكان الحكم المطمون غيسه تسد بسين الأدلسة التي عول عليها في ادانسة الطاعن وأورد مؤداها غسان ما يثيره الطاعن من منازعة في بيان دليسل الانبات الذي استبده منها لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في سلطة محكة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتدها وهو ما لا يجوز اثارته الم محكة النتش .

(طمن رقم ۱۹۸۶/۳/۱۸ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۶/۳/۱۸)

قامىسىدة رقم (١٠ه)

: المسجاة

تساقد الأدلسة في المواد الجنائية ... اثره .

المسكية :

الأدلسة في المواد الجنائية ضمائم متساندة يكبل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناتشته على هسدة دون باتني الأدلسة ، بل يكني أن تكون الأدلسة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتبال انتتساع المحكمة والمبتنائها الى ما انتهت اليسه .

(طعن رشم ٦٩٩٢ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢٤/٤/١٤ ١

قاعسىدة رقم (١١٥)

: المسجدا

يكفي في المحلكبات المناقية ان يتشكك القسامي في صحة اسسفاد التهمة لكي يقضي بالبراءة .

المكة:

لسا كان يكمى في المحلكية المناتية أن يتشكك القساضي في صحسة اسناد النهية لكن يتضى بالبراءة ، اذ مرجسع الأمر في ذلك الى ما يطبئن اليه في تتعير الطيل ما دام الظاهر من الحكم أنسه أحساط بالدعوى عن بصر وبصيرة ، وكان بيين من الحكم الطمون فيه أن الحكية لم تقض بالبراءة الا بعد أن أحاطت بظروف الدعوى والمت بها وبالادلسة المتدبة فيها ، وانتهت بعد أن وازنت بين أدلسة الانبات والنفى الى عدم ثبوت النهية في حق المتهين للأسباب السائمة التى أوردها الحكم والتى تكمى لحمل النتيجة التى خلص اليها ، ومن ثم فسأن ما تنماد النياسة العالمة على الحسكم بعد نعيا عسلى تتدير الدليل ، وهو ما لا تجسوز المجادلة فيسه اللم محكمة النقش .

(طعن رقم ٥٤٥٧ لسنة ٥٣ ق سـ جلسة ١٩٨٥/٥/١٥)

قاعسسدة رقم (١٢٥)

المبسدا :

مجرد صدور حكم لا وجود له نقضى بــه الدعوى الجنائيــة ولا يكون له قوة الشيء المحكوم فيــه نهائيا ما دامت طرق الطعن فيــه لم تستنفذ ــ فقد الحكم الملعون فيه ـــ اثره ٠

المسكية:

لما كان البين بن بطاعة الأوراق والمنردات وعلى مذكرة العلم المبتنافية المستنافية المستنافية المستنافية الدعت المسادر بن المحكمة الاستنافية المد عقد ولم يتيسر الحصول على صورة رضيهة من هذا الحسكم المسادر في الدعوى لما كان ذلك وكان مجسرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى

ب الدعوى الجنائية ولا يكون له توة الشيء المحكوم غيه نهائيا ما دامت طرق الطعن غيسه لم تصنفذ ، غسانه يتصين عسلا بنص المسادية و ٥٥٠ ، ٥٥٧ من قسانون الاجسراءات الجنائيسة أن تتضى المحكمة باعادة المساكمة .

: المسلما

تمحيح الدكم ... بغاطــه ه

المسكية:

لما كانت المحكمة تسد دانت المطعون ضده في جربهسة أحسراز جوهر مضدر بغير تصيد الاتجال أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ونكرت في حكمها أنها رأت معاملته طبقا للمادة ١٧ عقوبات ، ومع ذلك أوتعت عليه عقوبة السجن وهي ذأت العقوبة المقررة لهذه الحربمة طبقا للبادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المدل بالقانون رقم ، } لسنة ١٩٦٦ قانها أما أن تكون قسد أخطأت في تطبيق القسانون اذ كان عليها أن تنزل بمتوبة السجن الى عقوبة الحبس ، او أن يكون لفظ السجن ورد سهوا في منطوق الحبكم وان المحبكية كانت تقصيد الحبس مع الشغل لمدة سنة وفي كلا الحالتين يتمين تصحيح الحكم المطمون نبسه بجمل المتوبة المتيدة للحرية المقضى بها على المطمون ضده الحبس سنة واحدة مع الشغل . ولا يمنع من ذلك كون النيابة العامة هى الطاعن وأن ما قضت بـ هذه المحكمة ـ محكمة النقض ـ يعتبر تحقيقا للمقوية المقضى بها عسلى خسلاف ما قصدته النيابة المامة من طعنها مما لا يتمارض بل يتنق وما نعمت عليه المادة ٢٣ من تساتون حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض المادر بالقدانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من أنسه أذا كان نقض الحسكم حاصلا بناء عسلي طلب أهد من الخصوم غر النيابة العامة نسلا يضار بطعنه الأسسر الذي تتحسر معه القاعدة النصوص عليها في هذه المسادة وفق صريحها - عن النيابة العلمة ما دايت عن الطاعثة ..

(المعن رتم ٨٠٩ أسنة ٥٤ ق سر جلسة ٢٩/٥/٢٩ أ

تقامسندة رقم (١١٥)

المسدا:

يتمين عسلى المحكمة اذا ما دفسع الملهما بعثر المرض أن تعرض يعرض ادليله ويقسول كليته فيسه سـ مخالفة ذلك سـ قصسور في أأبيان منطويا لافسائل بحق الدفساع ،

المسكمة:

لما كان من المترر أتسه يتعين عسلى الحكم أذا ما قدم الى المحكمة عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلبته نيسه ، وكان الحكم المطعون نيسه تسد تشى بعدم قبول الاستثناف شكلا للتترير بسه بعد الميساد ، دون أن يعرض البته لدنساع الطاعن المسار ذكره والمستند ألى الشمهادة المرضية المتدمة بالجاسة بسل التفتت عنه وأغسل الرد عليه سسواء بالقبول أو بالرغض غسانه يكون معيبا بالقصور في البيان ومنطويا عسلى الإخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه .

(طمن رتم ٧٣٩٦ لسنة ٥٣ ق _ جلسة ٥/١/١٩٨٤)

قاعبدة رقم (١٥٥)

المِسطا:

يتمين عـلى المحكمة اذا ما دفـع لماهها بمدّر الرض ان نعرض الدليله وتقول كليتها فيــه ــ الالتفات عنه ــ الثره ــ قصور في التسبيب منظويا عــلى اخلال بحق الدفاع ،

المسكبة:

لسا كان من المقسور أن المرض من الأمذار القهرية التي تبرر عسدم تتبع أجراءات المحاكمة وعسدم العلم بما يعسسور خلالها من أحسكام ، والتخلف بالتالي عن التترير بالاستثناف في المحاد المقرر قسانونا مما متعين معه عسلى المحكمة أذا ما دنسع أملها بعدر المرض أن تعسرض لدليله وتقسول كلمتها فيسه ، فسأن الحكم المطعون فيه سادة تضى بعدم قبول الاستثناف شكلا دون أن بعرض تكتهائة الطبية المقتمة بعن الطاعن البلتا لمستر المرض الذي برر بسه عدم علمه بمسدور الحسكم الابتسدائي وقعوده عن استثنائه في المعاد ، ولم يعن بتحقيق هذا الدنساع وتبحيصه بسل الثنت عنه كلية مغفلا ايراده والرد عليه سيكون تسد شابه تصور في التسبيب وانطوى عسلى الخسلال بحق الدنساع مما يعيبسه ويوجب نقضسه .

(طعن رتم ۷۳۹۸ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ٥٦/١٩٨٤)

قاعسستة رقم (١٦٥)

المسلما :

تناقاض اقوال الشاهد في بعض التفاصيل ... شرحه •

المسكية:

تناقض الشاهد في بعض التفاصيل ... بغرض صحة وجسوده ...
لا يعيب الحكم ما دام قسد استخلص الادانسة من السواله استخلاصا
مستقا لا تنساقض فيسه ولم يورد تلك التقمسيلات أو يركن اليها في
تكوين عقيدته .

(طمن رقم ١٠١٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٠١٣/١١/١٢)

قاعستة رقم (١٧٥)

المسيدا :

يجب أن يشتمل كل حسكم بالادائسة عسلى بيان الواقعة المستوجبة للعقوبسة بيانا تتحقق بسه اركان الجرجة والظروف التي وقعت فيهسا والاطسة التي استخاصت فيها الادائسة حتى يتضح وجسه استدلاله بها وسسلابة الملفذ والا كان قاصرا .

المسكية:

لما كانت المسادة . ٣١ من تسانون الإجسراءات الجنائيسة تسد أوجبت أن يشتعل كل حكم بالادائسة عسلى بيان الواقعة المستوجبة للمقومة بيانا تتحقق بسه أركان الجريمة والطسروف التي وتعت نبها والادائمة التي أستخلصت نبها الادائة حتى يتضح وجسيه إستدلاله بها

وسالامة الماخذ والا كان تسامرا ، وكان البين من الحكم المطمون غيب أنه لم يحل الى اسباب الحكم الإنسدائى المستنف وانتصر عملى ونظرا الا المحكمة ترى من ظروف الدعسوى وظروف النهم الاجتماعية ونظرا لتيام المنهم بالسسداد بعد الواتمة الأسر بوقف تنفيذ المتوسة عملا بالمساتين ٥٥ ، ٥١ متوبات » ولم ييسين واتمسة الدعسوى ولا الخلروف التى وقمت نبها ولا الاخلسة التى استدل بها عملى ثبوت النهبة يعناصرها التاتونية كانة ، فانه يكون معيا بالقصور الذى له السدارة عملى وجوه الطمن المتعلقة بمخالفة القانون سوهو ما يتسسع اسه وجسه الطمن سويعجز هذه المحكمة عن أعبسال رئابتها عملى تطبيق المستون تطبيقا صحيحا عملى واتمة الدعسوى وأن تقسول كلينها في شأن ما تثيره النبابة العلمة بوجسه الطمن ، لمما كان ذلك فانه يتمين تتقيلى الحكم المطمون نبه والاعادة .

(طعن رقم ٢٢٤٦ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١١/١٤)

مّاعـــدة رقم (١٨٥)

: اعسطة

تناقض لقوال الشهود أو تضاربهم ... بناطة .

المبكة:

من المترر أن تناتض كل من الشهود أو تضاربهم في أقوالهم أو تناقض رواياتهم في بعض تفصيلاتها ــ بغرض حصوله ــ لا يعيب الحسكم أو يقدح في سلامته ما دام المجكم قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا حسائفا لا تناقضي هيه ، ولم يورد تلك التفصيلات على نحو يركن اليه في تكوين مقدته .

· ﴿ طَعَنَ رَقُمُ ٢٠٦١ لَسِنَةَ ۚ ٤٥ قَ ـــ جِلْسِةً ٤/١٢/١).

قاعسسدة رقم (١٩٥)

المِستا :

يتمين عسلى المحكمة اذا مسا قسلم عذر الرض أن يعرض لدليله ويقول كليته فيسه سـ الاقتمات عنه سـ قصور في البيسان منطويا عسلى اختمالات بكس الكشاع :

الحسكية :...

وحيث لن تضاء هذه المحسكية قدد جسرى عسلى أن المرض من الأمذار التهرية التي تحول دون تتبع اجراءات المحلكية في المعارضة ودون العلم بالحسكم المسلخر نبها والقعود بالتلى ساذا ما استطالت مدسه عن التثرير بالاستئنسانة في الميماد المترز تعنونا وانه يتمين على الحكم اذا ما تم عذر المرض أن يعرض لدليلة ويقول كليته نبسه ، لما كان ما تقدم وكان البين من مطالعة محساضر جلسات الحاكمة الاستئنائية الاستئنائية الاستئنائية الاستئنائية الاستئنائية الإستئنائية المحاكمة تحررت بطستها المتعدة في 1/م/1/1/1 تأجيب نظر الاستئنائية ليقدم الطاعن دليل المرض شم لما كانت جلسة الممادة مرضه نائه حالتي مستحر نبها الحكم الملعون نبيه سائد مشهادة مرضه نائه كان يتمين على المحكمة أن ترد عسلى هذا الدفاع أما وقسد التنت عنسه المعاد المرد عليه وتضت بعدم تبول الاستئنائية شكلا للتقرير به بعسد على اخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة المحد بعض بالتي ما بشره الطاعن باسبياء طمنة .

(طعن رتم ۳۸۹۸ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١٢/٤ ،

قاصسدة رقم (۲۰ه)

الجــــدا :

يجب أن يشتبل كل حسكم بالادائسة عسلى بيان الواقعة المسنوجية للعقوبة بيقا تتحقق بسه أركان الجريسة والظروف التى وقعت فيهسا والادلسة التى استخلصت فيها الادائسة حتى يتضح وجسه استدلاله بها وسلابة ملخلها تبكينا لمسكمة الققض من مراقبة التطبيق المساوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

الحكية:

وهيث أنسه لمسا كانت المسادة . ٣١ سن قباتون الحسراءات الجنائية قسد أوجبت أن يشتمل كل حسكم بالأدائسة عسلي بور الواقعة المستوجبة للمقومة بياتا تتحقق بسه أركان الجريمة والظرون الي وقعت

يها والادلـة التى استظهرت منها الادانـة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ملخذها تمكينا لمحكمة النتس من مراتبة التطبيق التانوني على الواتمة كما صان اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . لما كان ذلك وكان البين من مدونـات الحكم المأمون نيـه أنه لم يأخذ بأسبلب الحسكم المستانف واقـام قضاءه عملى اسبلب جديدة خلت من الواقعة وادلـة المنبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في ببان كات يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى ، وبن ثم نهو مشوب بالقمـور الذي يعجز هذه المحكمة النتشي ... عن اعبال رقابتها على نطبيق القـانون عنايية صحيحا على واقعة الدعموى وعن أن تقـول كليتها في شان ما تقرم النبية العالمة بوجه الطعن من دعوى الخطأ في تطبيق القانون . لما كان ما تقـدم ، فسلك الحسكم المطون نيسه الحسكم المطون نيسه الحسالة .

(طعن رقم ٢٩٠٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

قافسستة رقم (٥٢١)

: المسطا

يتمين عسلى المسكم الذا مسا قسام عذر الرض ان يعرض لدليه ويقول كابته فيسه سا الاقتفادة عنه ساقصور في البيسان منطويا عسلى الفسلال بحق الدفساع •

الحكية:

وحيث اتسه بيين من الاطلاع عسلى محاضر جاسات الحساتية الاستثنائية أن الحاضر عن الطاعن تسخم للبحكية بجاسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ دليل العفر فقضت المحكية بعسدم تبول الاستثنائ شسكلا للفترير بسه بعد المُعاد ، ولما كان من المترر أن الرض من الأعسذار المعربة التي تبرر عسدم تتبع لجراءات الحكية في المارضة وعدم العلم بلحكم الصادر غيها والتخلف بالتالى سدادًا ما استطالت منته سد عن المتزير بالاستثنائ في المُيعاد المترر تقونا ، مما يتمين معه عملى الحكم الذا ما تسلم عذر الرض أن يعرض لطيله ويتول كلمته نيه ، وأذ كان الحسكم المطوين نهسه تصد قضي بعدم عبول الاستثناف شكار للتترير بسه الحسكم المطوين نهسه تصد قضي بعدم عبول الاستثناف شكار للتترير بسه

بعد المعاد دون أن يعرض لعنر المرض الذي لبداه المدانع عن الطاعن تبريرا التاخره في التقرير بالاستثناف ولا للطيل الذي تدبه انباتا لمسحة ذلك العنر والتنت عنه وأغنل الرد عليه ٤ فان الحكم الملعون فيه يكون معينا بالقصور في البيان ومنطويا عسلى اخلال بحق الطاعن في الدناع بما يستوجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ٧٨٨٣ لسنة ٤٥ ق _ جلسة ٢٢/١/٥٨٨)

قاعـــدة رقم (٥٢٢)

: المسلما :

لحكية الوضوع أن تقفى بالبراءة منى تشكتك في صحة أسناد التهمة اللى التهم أو لمسدم كفاية أدلة الثبسوت عليها ألا أن حسد ذلك أن يُستمل حكيها عسلى ما يفيد أنها محمت اللدعوى ولحاطت بظروفها وبادلة الثبوت التي قسام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينهسا وبين أدلسة التني فرجحت دفساع المتهم أو داخلتها الريسة في صحسة عناصر الانبسات -

المسكية:

من المتسرر أتسه يكنى أن يتشكك القاضى في صحة اسناد التههة الى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية أذ مرجع الاسر في ذلك الى ما يطبئن اليه في تقدير الدليل ، وأن المحكمة لا تلتزم في حسافة القضاء بالبراءة ورفض الدموى المدنية بسأن تمرض لكل دليل من أدلسة الشبوت ما دام أنها تسد رجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريسة والشنتك في مناصر الانبسات ، ولأن في اغتالها التحسيث منها ما يفيسد في مناطر الانبسات ، ولأن في اغتالها التحسيث منها ما يفيسد فيسمئا أنها الطرحتها ولم تسر فيها بسا تطبئن معسه الى الادائسة ، وذلك كله ما دام الظاهر من الحسكم أن المسكمة قسد الماطنة بالدمسوى والمت بطرونها من بصر ومسيرة .

(شعن رقم ۸۰۷۷ اسنة ٤٥ ق سجلسة ٥/٢/م١٩٨)

قاعبسدة رقم (٥٢٣)

المسطاة

لا يعيب الحكم تناقض كل من اللهود او تضاربهم في اقوالهم ... شرطيمه ه

المسكية:

من المقسرر ان تناقض كل من الشهود او تضساريهم في اتواقهم ه او تناقض رواياتهم في بعض تفصيلاتها حد بغرض حصسوله حد لا يعيب الحكم أو يقسدح في سسلامته ما دام قسد استخلص الحقيقسة من اتواقهم استخلاصا سائما لا تناقض فيسه ولم يورد تلك التقصيلات عسلى نحو يركن بسه في تكوين عقيدته .

(طمن رتم ۱۲۸ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٥/٥/١٤ ؛

قاعب دة رقم (٢٤ ه)

: المسحدا

يجب أن تكون واقعة الدعوى وعناصرها مستقرة وواضحة في ذهن المسكمة والا كان مكمها معيا بالقصور في البيان •

المكنة:

وحيث أن الحسكم الطعون نيسه تسد بسين واتعسة الدمسوى بقوله: 9 أنسه بسبب خصوبة بين المبنى عليه والمنهسين (الطاعن) و تقبل في سبق أنهام الأول بتنسل والدة الأخيرين) مقد المتهان العزم عسلى قتل المجنى عليه المذكور وأعدا لذلك أسلحة بنها الناريسة المشمئة وبنها الآلات الحسادة التعلمة وبا أن شاهده الأول يجلس بالعلويق العالم بشسارع أن المستحرية بصلح لديه موقد غاز الكسيروسين حتى أنها الشسائي وقدما البسه وقدما المتهم الأول بن مسلمة تحو ثالثة لتسار باطسلاق عدة أعيرة غارية عسلى المجنى عليه وأصابت أمنته وابنسه وابنسه المعلى ذي الأربع ستوات في حضور والدة زوجتمة الدعسوة

..... التي أسرعت بالهرب وثت التصدى ثم لاحتساه بالتعسدي بعد أن حاول التيسلم من مجلسه حتى سقط في وسط الطريق غانهالا عليه شربا بسلاح نارى ثان وطعن باليد بآلات حسادة فأحدثا بسه الاسابات التطمية الأخرى البينة بتترير الصنة التشريمية .٠٠٠٠٠ ثم أورد الصكم عملى لسمان الشاهدتين (والدة زوجمة المجنى عليه) و (ابنته) أن الطاعن أخرج من جبيه طبنجة أطلق منها عدة أميرة غارية على المجنى عليه ، كما أورد الحكم في تحصيله لتترير الصنة التشريحية أنسه ثبت وجود عشرة جسروح نارية بجئسة المعنى عليه الأول عبارة عن غنجات دخسول لطلقات غارية من مقذونسات منردة بما تعبر بها الاسلحة الششخنة ذات السرعة التوسطة اسابته في مواضع مختلفة من جسمه وانتهى ذلك التقرير الى أن اصابات المجنى عليه النارية حيوية وحديثة وتحدث من سنة اعيرة نارية عسلى الاتسل منها خبسة معبر ببتذوف يتعذر معرفة نوعه أو السلاح المستعبل لنفاذ المقدوف وعسدم استقرار اي جزء مله بالجنام الا أنسه يرجح من شكل الاسابات أنها من الطلقات التي تطلق عبادة من الأسلحية الباريسة المشخصة ، وأورد الحكم أيضا أن جعاون المباحث ضبط بمكان الحسادث سبع طلقات غارغة عيار ٩ ملليمتر وثلاث أخرى عيار ٩ مثليمتر طويل غير مطلقة وواحدة روس غير مطلقة ... واذ عرض الحكم لنفاع الطاعن بتعدد السلاح الناري المستعمل في الحادث اطراحه بتوليته: ان القول بوجود طلقات متنوعة بمكان الحادث _ الطلق منها وغير المطلق ـــ لا يعنى بالضرورة استعمال اكثر من سلاح نارى والتعدي على المجنى عليه الميس ضروريا أن يكون وجود « روسى » غير مطلقة بمكان الحادث أن يكون قد استعمل سلاح روسي فيه ، كذلك الثبان بالنسبة للطلقات ٩ ملليش الغير مطلقة وهي وأن كانت من النوع الطويل غان الطبيب الشرعى لثبت استقرار متذوف منها بجسم المجنى عليه بما يقطع بوجود أكثر من سلاح نارى بيد المتهمين مما استعبل كل في التعدي عليه بعد أن سقط المجنى عليه على الأرض » شم عاد الحكم - لدى استخلاصه لثبوت النهبة قبل الطاعن والمتهم الإخر وتكييه لها للمأسند البعا أنهها أعدا سلاها تلريا مششما ولحدا عبارة عن ٥ طبنجة ١ وهو ما اسند الى الغاءن احرازها بغير ترخيص . لما كان فلك ٤ وكان هــذا الذي الورده الحكم في شأن السلاح النارى المستمبل في الحسادث من قوله تثرة بوجود اسلاح نارى واحد وتارة آخرى بالقولى بوجود اكثر من سلاح نارى استعبل في الحادث انها يقصح عن أن الواقعة ومنساصرها لم تسكن مستثرة في ذهن المحكمة ولم تبدو واشحة الى الحد الذي يؤمن به الخطافي في غهم حقيقة الموقف ومدى مواجهة مناصر الدعسوى والالمام بها عملي وجسه يقصح انها عطنت اليها ووازنت بينها مها يعيب الحكم بالتصور في البيان والنشاد في الاستدلال مها يوجب نقضه .

(طعن رتم ۲۷۸۲ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٢٧/١٠/٢٨١)

قاعـــدة رقم (١٧٥)

: المسطا

لمسكنة الموضوع ان تقضى بالبرادة متى تشكلت في صحة ابسالد التهمة الى المتهم او لمدم كفاية الادلسة الا ان ذلك مشروط بان يشتبل حكمها عسلى ما يغيد اتها محصت الدعسوى واحاطت بظروفها وادلسة التروت التى قام الاتهام عليها .

الحكية:

لسا كان ذلك ، ولتن كان بن المقرر إن لمسكبة الموضوع أن تنفى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد النهبة الى المنهم أو لعدم كمليسة الخلة النبوت الا أن ذلك بشروط بان يشتبل حكيها على ما ينبد أنها بحصت الدعوى واحملت بظرونها وادلة الثبوت التي قسام الاتهلم عليها عن بصر وبصيرة ، ووازنت بينها وبسين أدلسة ألنني فرجعت نفساع المنهم أو داخلتها الربيسة في صحة عناصر الاتبلت ، وكان يبين بن الاطلاع عسلى المغردات المضبوبة أن وكيل النبابة المحتق اطلع عسلى نفتر أحوال وحدة المخدرات بالمطلة الكبرى الثابت بسه قيسام شساهد الاتبسات الأول لتنفيذ الاتن بالتحقيش في المساعة ٧ م يوم ١٩٨٤/١/٢٤ ومصه سمارة الشبطة وقائدها ثم عودته في الساعة ٨ م اليسوم ذاته ومعسه الشاهد الثاني بعد شبط المطعون ضدهها ، فسان الحكم المطعون نيسه الشاهد الثاني بعد شبط المطعون ضدهها ، فسان الحكم المطعون نيسه

قضى بتبرئة المطمون ضده الثانى دون أن يجرض لدلالة دغتر الاحسوال المسلر بياته 6 وسع خلو الدكم بما يغيد أن المحكمة قد مطنت الى هذا الدليل، ووزنته 6 نسان ذلك بما يغيره أنها أسدرت حكما دون أن تحيط باللة الدسوى وتبحمها مما يعيبه ويوجب نقضيه والإحالة بالنسبة للمطمون ضدهها مما .

(طعن رقم ۱۱۶ المسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١١٤/١١/١٠ :

قاعسدة رقم (١٦٥)

الجبيدا :

القدانون لم يرسم شكلا خاصا يعسوغ فيسه الحكم بيان الواقعة. المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .

الحكية:

ومن حيث أن العسكم الملبعون نيسه بين وتسالع الدعوى بيسة تتوافر به جبيع المنقسر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على شونها في حقه اداسة سبائفة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبه الحسكم عليها ، وكان القسانون لم يرسم شكلا خاصا عصوغ فيسه الحسكم بيان الواقعة المستوجبة للمتوية والظروف التي وقعت نيها نبتى كان مجبوع استظمته المحكمة ، كان ذلك حققا لحسكم القانون ، كيا جسرى بسه نص المسادة ٣١٠ من قسانون الاجسراءات الجنائية ... وهو الحسال في الدعوى المعروضة _ وكان الحبكم قد انصيح عن مادة العتاب التي آخذ الطاعن بها ، مسان منعى الطاعن ميما تقسيم ، يكون عسلي شير أساس . لمسا كان ذلك ، وكان البين من المنردات المضمومة ان ما نقله الحكيم الطبون نيسه عن الشاهدين و ، في خصوص حيارة الطاعن للشرائط آنفة الذكر ، وأنها المرض بمقابل أو البيسم ، له صداه في أتوالهما المدونة بمحضر جمسم الاستدلالات ، نسأن النمي على الحسكم في هذا المسعد ، يكون غير سعيد ، هذا قوق أن نص المسادة ١/١٧٨ من قسانون العتوبات التي آخلا المسكم الطاعن بهسا لا تستوجب للمحاللة الجنائية أن تكون المجارة بتعدد الانتجار أو الإجار فحسب ، بسل يكمى ذلك أن تكون تلك الحيارة بقصد العرض بمجال كان أم بغيره . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يحدد في وجسه نعيه الدفساع التي يقرر أن الحسكم لم يحط سمه ، وما أذا كان دفاعا موضوعيا ، مما بعد القضاء بالادائسة اطراحا له ، أم كان دفاعا قانونيا ، فأن وجه الطمى يكون غير واضح ولا محدد وهما شرطا قبول وجه الطمى ، ومن ثم يتمون عدم قبوله .

(طعن رقم ٣١١٦ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ٢٨/١٠/١٨٧)

قامسنة رقّم (٥٢٧)

المسطا :

الحسكم المطعون فيسه ما يكفى لتفهم واقعسة الدعسوى وظروفها حسبها تبيئتها المحكمة وبما تتوافر بسه كلفة المناصر القانونية لجريسة التبديد سا السره -

المكة:

بن حيث أن الطاعن لم يقدم لهذة المسكنة مسمكنة النقض سالطيل عسلى عقر الرض الذي يقرر أنسة بنعه بن حفسور جلسسة المارضة الاستثنائية التي صدر غبها الحسكم المطمون غيسه ، غان بنعاه عسلى الحسكم بدعوى البطلان والإخسلال بحق الدنساع يسكون عسلى غير سند . لمساكن ذلك وكان البين بن مطالعة الحكم الابتدائي المؤسد لاسبليه بالحكم المطمون غيه أنسه أورد في مدوناته با يكني لتفهم واقعسة الدعوى وظروفها حسبنا عينتها المحكمة وبها تتوانز بسمه كانة المناصر التاتونية لجريمة التبتيد التي دن الطاعن ولورد عسلى شوتها في حته المناصر عليها ، غسان بحمرى الحجز والتبديد بن شانها أن تؤدى إلى ما رتبه الصحيم عليها ، غسان بنعى العامور في العسور في السلم بدعوى العصور في التسبيب غير مسلور على العسمور في السلم بنعود على المسلم بنعود على المسل

(طعن رتم ۲۹۹۸ جلسة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٨/١/١١

قاعـــدة رقم (٥٢٨)

المستحا :

مسبودة للصنام لا تكون الا مشروعا للمصابحة كابل العربة في تفييه وفي اجراء ما تراه في شان الواقلام والأسباب مما لا تتحسدد بسه حقوق القصوم عند ارادة الطعن ،

المكية:

من المتسرر أن ورقبة الحكم هي السند الوحيد الذي يشهد بوجوده عليها الوجيه الذي مسدر بسه وبناء مسلى الأسباب التي تتيم عليها المحتلقة العسرة في الحسكم هي بنسخته الأصلية التي يحسروها الكاتب ويوقع عليها التسافي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخسة المصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوى الشسان أما مسسودة الحكم علتها لا تكون الا مشروها للمحكمة كابل الحسرية في تغييره وفي اجسراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا تتحدد بسه حقسوق الفصوم عند ارادة الطعن ، لمساكان ما تقسم ، غسان الحكم المطمون غيسه يكون قسد صدر خاليا تبلما من الأسباب التي بني عليها مما بيطله ويوجب نقضه والأعادة بغير عليها الى بحث سائر أوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٠١ه لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ٢٠/١١/٢٧)

قاعسندة رقم (۲۹ه)

الجسما :

يجب أن يشستول كل هسكم بالادائسة على الواقعسة المستوجبة المقاب بيقا تتحقق بسه اركان الجريسة والظسروف التي وقعت غيها والادلة التي استخاصت منها الادائسة حتى يتضح وجسه استدلاله بها ومسائلة ملخذها تبكينا المسكية التقني من مراقبسة التطبيق القاتوني على الواقعة كبا صار الباتها بالحكم والا كان قاسرا .

المكة:

وحيث أن الحكم الابتدائي الذي المُسد باسبله الحكم المطمون . نيسه بين واتمة الدعسوى والأدلسة على ثبوتها في حق الطمون ضده في قوله « وحيث أنه تخلص وأقمة الدعسوى مما جساء بمحضر الفسيط من أن المتهبة أرتكبت التهمة سالفة البيان. وحيث انب بين المحكمة من ملاكِ ما تقدم أن الواقعة تشكل من حيث التكييف القدانوني تلك الجريمة المؤثمة . وحيث اتسه في مقام الاسسناد عان المحكمة علمئن الى مقارنة النهم لتلك الجريمة المسندة اليه تأسيسا عطى ... مضلا عن ان المتهم لم يحرك ساكتا ولم يدنسع عن ننسه ذلك الاتهام المسند اليسه بثبة دغع أو دفساع ما ترتبا عسلى ما تقسدم فاته يتعين معاتبته بمتتفى ــ عملا بنص المادة ٢/٣٠٤ من تاتون الجراءات الجنائية » . لما كان ذلك وكان قانون الاجراءات الجنائية قسد أوجب في المسادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالادانسة على بيان الواقعسة المستوجبة للعتوبة بياتا تتعتق بسه أركان الجريمة والظروف التي وقعت نبها والإدلسة التي استظمت منها المحكمة الاداثة حتى يتضح وجب استدلاله بها وسالمة مأخذها تمكينا لمخكمة النقض من مراتبة صحة التطبيق القسانوني عسلى الواقعسة كما صار اثباتها بالحكم والا كان تساصرا ، واذ كان الحسكم الطمون نيسه -قد اكتنى في بيان الطيل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله بسه عشلى ثبوت التهمة بعناصرها القاتونية كاقة الأمسر الذي يعجز هذه المسكمة عن مراتبة صحة نطبق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم . ومن ثم نان الحكم المطعون منه يكون معيها بالتصور في التسبيب بما يوجب نتضه والاعسادة بغير حلجة الى بحث سائر اؤجه الطعن ."

(طعن رقم ۲۷۵ لسنة ۸ ق ــ جلسة ١٩٨١/١/١

قاعبسدة رقم (٣٠٠).

المستحال:

يجب أن يشتبل كل حكم بالادائمة على الواقعة المستوجة المستوجة التمام و التمام التمام التمام التمام و التمام التمام و التم

المكة:

وحيث انسه يبين من مطالعسة الحسكم الابتدائي المساخوذ باسبابه بالحسكم المطمون نيسه انسه سر بعد أن أورد الوصف الذي أتينت بسه الدعوى الجنائية واشسار الى مواد القانون التي طلبت النياسة العابة تطبيتها بين واتمة الدعدوى والإناسة على ثبونها في حق الطعون ضده في قوله « وحيث أن واقعة الدعوى تخلص نيما اثبته المهندس في محضره المؤرخ ١١/٧/١٧ من أن المتهم ارتكب التهمة مسالفة البيسان وحيث ان تضي التاتون ٨٤/٥٤ نص على أن لكل من أرتكب حقالفة الحكام القائون ١٥٤/٥٤ أو اللائحة التنفيذية يتقدم للوحدة المطيسة لوتف الاجسراءات التي اتضفت مسؤرخ ١٩٨٥/٦/٧ . وحيث أن القسانون نص عسلى اعفاء جبيع الاعمال التي لا تسزيد قبيتها عسلي عشرة آلاف جنيسه ، وحيث أنسه على ما سلف ذكره فسأن المشكمة تطبق الثانون الأصلح للبتهم » لما كان ذلك وكانت المادة ٢١٠ من تسانون الاجراءات الجنائية تسد أوجبت أن يشتبل كل حكم بالإدانسة عسلي بيان الواتعة الستوجبة للمتوبة بياتا نتحتق بسه اركان الجريبة والظروف التي وقعت نيها ، والأدلسة التي استخلصت منها المحسكية ثبوت وقوعها من المتهم وأن يورد مؤدى تلك الاهلسة حتى يتضح وجسه استدلاله بها وسسالمة المساخذ والاكان تساسرا ، لمساكان ذلك وكان الحكم المطعون نيسه لم ببين الأدلسة التي أستند اليهاف تنسائه بالادانسة ولم يورد مضهونها ولم بيين وجمه استدلاله عملي ثبوت التهضة بمناسرها القانونيسة . غابه يكون معيبا بالتصور مها ببطله ويوجب نتفسه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(طُعن رقم ۲۲۴ه لسنة ۸ه ق -- جلسة ١٩٨٩/١/١)

قاعـــدة رقم (٣١ه)

البسيطا : .

من القدرر أن تقسانون لم يرسم شسكلا أو نبطا يمسوع المكم فيسه بيان الواقعة المستوجسة العقوبة والظسورة التي وقعت فيها سرخساد ذلك .

الحكة:

لسا كان ذلك ، وكان من المتسرد أن القسادون لم يرسم شسكلا أو بخطا يمسوغ المحكم عبه بيان الواتعة المبتوجبة للعتوية والظروت التى وتعت غيها مبتى كان مجموع ما أورده الحسكم كانيا في تنهم الواتعة بأركاتها وظروعها حسبها استخلستها المحكة كما هو الشسان في الدعوى المطروحة سد كان ذلك محتقا لحكم التاتون ، ومن ثم غسان النص عسلى المحكم بالمسور في هذا الخصوص يكون ولا محل له .

(طعن رتم ١٩٨٩ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ١٩٨٩/١/٣)

قاعـــدة رقم (٣٢)

البسدا :

يجب أن يشتمل كل حسكم بالادائسة على الواقعسة المستوجبة المقلب بيانا تتحقق بسه اركان الجريسة والظروف التي وقمت فيها والادلة التي استخلصت بفها الادائسة حتى يتضح وجسه استدلاله بها وسسلامة ماخذها تبكينا الحسكية التقض بن براقيسة التطبيق القالوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

الحكة:

وحيث أن الحكم الابتسدائي المؤيد السبابه بالحسكم المطعون نبسه
بعد أن حمسل واقعة الدعسوى كما هي تأثية في صحيفة الادعاء الباشر
وأشسار إلى المستندات المتسبه من الدعيسة بالمعتوق المدنيسة والطاعن
خلص إلى توافر جريبة التبديد في حق الطاعن بتوله «حيث أن النهبة
ثابتة تبسل المتهم سالطاعن سـ نبوتا كفيا الادانيسة أخسذا بالنابت مما
إليهة بعناع بقبول ومن ثم يتبين عقابه ببواد الانهام وعبلا بالمادة ٤٠/٣/٤
أدح ٤ لما كان فلك ٤ وكان قساتون الإجسراءات الجنشية تسد أوجب
في المسادة ٣١٠ منه أن يشتيل كل حسكم بالادائسة عسلى بيان الواقعسة
المستوجة للمقومة بيانا تتحقق به أركان الجريبة والظروف التي وقعت
نبها والادائسة التي استخلصت بنها المسكة الادائة حتى يتضح وجسه
استدالم بها وسيسلامة باخذها تكينا لمسكمة الادائة حتى يتضح وجسه

التطبيق القانوني صلى الواقعة كما مسار اثباتها بالحكم والا كان قامرا ، ولذ كان الحكم المطعون فيه قسد ايسد الحكم الإنسدائي الاسباب رغم انسه القنجر عسلي صرد يا جساء بصحيفة الاحساء الباشر واكتني في بيان الطبل بالاحالة الى المستدات دون إن يكشف عن ماهينها أو يورد بضبونها ولم يسين وجسه استدلاله بها عسلي ثبوت التهسة بمناصرها القانونية كانة ، فانه يكون معينا بالقصدور في التسبيب بما يوجب نقشه والاعلاة بقر جاجة الى بحث ياتي أوجه الطعن .

(ملمن رتم ۱۹۸۷/۱۱۸۸ لسنة ۱۹۸۹//۱۸۸)

قاعـــدة رقم (١٢٥)

: المسلما

كل هسكم بالادائسة يجب أن يشير ألى نص القسادون الذي حكم بوجبه وهو بيان جوهري اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب •

الحكة :

وحيث أن المسادة ٢١٠ من تسانون الاجسراءات الجنائيسة نصت عسلى أن كل حسكم بالادانسة يجب أن يشير الى نص القسانون الذي حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والمقلب ولما كان الثابت أن الحكم الابتسدائي المؤيد الاسبابه بالحكم المطعون نيه تسد خلا من ذكر نص القانون الذي انزل بموجبه المقتلب على الطاعن نائه يكون بلطلا ولا يعميه من عيب هسنة البطائن أن يكون الحسكم الابتدائي قسد اثبت بمجزه أنه يتمين مطتبة الطاعن بمواد الانهام ما دام أنسه لم ينصح عن تلك المواد التي تضدذ بها والخاصة بالتحريم والمقلف . لما كان ما تقسدم ، غانه يتمين نقض التكم المطعون فيسه والحقة بغير حلجة الى بحث سائر أوجه المطعن الأخرى .

(طعن رهم ۱۹۸۸ لسنة ۸ه ق ـ خلسة ۱۹۸۹/۱/۱۸۹۱)

قاعسىدة رقم (٥٧٤)

المنسدا :

يجب أن يشتعل كل حسكم بالادائسة على الواقعسة المستوجبة للمقاب بياتا تتحقق بسه أركان الجريسة والظسروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت بنها الادائسة حتى ينضح وجسه استدلاله بها وسسلامة ملخذها تبكينا الحسكية القفض من مراقبسة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار البلغها باللحكم والا كان قاصرا .

المكه :

وحيث أن الحكم الابتدائي ... الذي أخدذ الحكم المطعون فيسه بأسبابه تسد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى وادلسة الثبوت التي أقسلم عليها منساءه على قوله « حيث أن الدعوى تخلص حسبها جاء بمحضرها المؤرخ في ١٩٨٤/٧/٥ المحرر بمعرفة بشرف الجبعية من أن المتهم الملم تبينة طوب على مسلحة ألم تيراط بالحدود البينسة بالمحضر ، رحيث ان الدعوى تداولت بالجلسات عسلى النحو البسين بمحضرهما وبجلسمة ١٩٨٥/٢/١٢ أصدرت المحكمة حكمها بندب خبير في الدعسوى لماشرة المسأمورية بمنطوق الحسكم ، وحيث باشر الخبير المسامورية وقدم تتريرا اثنت بسه الآتي أن المتهم أقسام تمينة طوب بتاريخ معاصر لتاريخ تعرير المحضر ، وحيث أن التهمة ثابتة في حق المتهم ثبوتا تاطعا حسبها جساء بمحضر المخالفة المؤيد بتقرير السيد الخبسير المسرفق بالاوراق الأمسر الذي يتمين مماتيته طبقا لمواد الاتهسام . لما كان ذلك ، وكانت المسادة ٣١٠ من قانون الاجسراءات الجنائية قسد اوجبت أن يشتبل كل حسكم بالادانسة مسلى بيان الواقعسة المستوجيسة للعتوسة بياتا تتحتق بسه أركان الجريبة والظروف التي وقعت نيها والأدلسة التي استخلصت منها المعسكمة الادائسة حتى يتضع وجسه استدلالها بها وسسلامة ماضدها تبكينا لحسكة النتش من مراتبة النطبيق القانوني عالى الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والاكان قاصرا . لما كان ذلك ، وكان ما اورده الحكم المطمون نيسه ... نيما نقسهم ... لا يكنى بياتا لواتمة الدعوى عسلى الوجه الذي تطلبه التاتون ، اذ أنسه لم يكشف عن كون الأرض المسلم عليها عينة الطوب أرضا زراعية وهراي خمسوس حذه الدعسوي سا

بيان جوهري لما له من اثنار في توافر العناصر التانونية الجريمة ألتي دين الطاعن بها . واكتفى في بيان الدليل بالاحسالة الى محضر الضبط المؤيد بتقرير الخبير دون أن يورد مؤدى كل منهما في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده الواتمة كما أتنتمت بها المحكمة ، ويبين وجمه استدلاله بهما عِسلى ثبوت النهمة بعناصرها التلتونية كانمة ، مما يعجز مدسكمة النقض عن مراقبة النطبيق القسانوني عسلى الولقعة كما مسار اثبانها بالحسكم . ومن ثم قاته يكون معيبا بالقصور بها يستوجب نقضسه . هذا الى أن المسادة . ٣١ من قساتون الاجسراءات قسد نصمت علسى أن كل حكم بالادانــة يجب أن يشير الى نعن القانون الذي حكم بموجبه . وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجراثم والمقلب ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الحسكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحسكم المطعون فيسه تسد خلا من ذكر نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب عسلى الطاعن غاته يكون باطلا ، ولا يصحح هذا البطلان أنسه أشسار الى رقم القانون الملبق واورد في اسبابه من أنسه يتعسين معاتبة المثهم بمسواد الاتهسام ما دام ايسه لم ينصح عن مواد القانون التي أخذ بها والخاصة بالتجريم والمتساب ، لما كان ما تقدم مانه يتمين نقض الحكم المطمون ميسه والاهالة بغير هلجة لبحث بالتي ما يثيره الطاءن في طعنه ،

(طعن رتم ٧٦٦ه لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٧)

قاعسنة رقم (٥٢٥)

: المسمدا :

همكم الادائسة بجب أن يشتبل على بيسان الواقعة المستوجئسة المعلم بيئا تتحقق بسه أركان الجريسة والقطروف التي وقعت فيها والادلة ألتي استخاصت منها الادائسة حتى يتضح وهمه استدلاله بها وسلامة ملخذها وأن يشير الحكم إلى نعى القانون الذي حكم بعوجه أصدر وهو بيان جوهرى القنضته قاعدة شرعيسة المجرائم والعقساب والا كان قساصراً أو

المسكمة:

. أَنْ الله عَلَى وَكُلْتُ المسادة ٣١٠ مِن مُسأنون الاجسراءات الجنائية ..

شيد المصت أن بشتيل كل حبكم بالادائسة مسلى بيان الواقعة الستوجية للمتوسية سقا تتحتق بسه اركان الجريبة والقروف التي وقعت نيهسا والاطبة التي استظمت منهسا المسكبة الادانسة حتى يتضع وجسه استدلالها بها وسالمة ملفذها وأن يشير الحكم الى نص القانون الذى حسكم ببوجبه وهو بيان جوهرى انتضته قاعدة شرعيسة الجسرائم والمقاب والاكان تسامرا وباطلا ، كما أنه من المقسرر أن النفسع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه النصال نيها هو دناع جوهرى من شاته أن يهدم التهبة موضوع الدعسوى لبنائه عسلى سبق النصل نيها وعسلى المصحبة اذا با أبسدى هذا التفسع أملمها أن شسرد عليسه ردا كاتبيا وسائفا والا كان حكمها معيباً ، وإذ كان الحكم المطعون نيسه تسد خلا من بيان الواقعة المستوجبة العتوبة ولم يورد مؤدى الأدلة التي استخلص منها ثبوت الواقعة أو نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب عملي الطاءن وجاعت مدوناته بما تذاهت اليه نيما تقسدم كاشف عن تصسوره في الرد على الدمع استند في اطراحه الى عبارة مجملة دون أن ينصح عن أساس غقدان هذا الدغم لسنده القانوني غان الحكم يكون مشوبا يعيب التصور في التسبيب والبطلان بها يوجب نتف والاهالة .

(طعن رتم ۷۹۰ اسنة ۵۸ ق ـ جلسة ۲۲/۱/۱۹۸۱)

قاعسىدة رقم (١٣٥)

الجسما:

خلو الحسكم من بيان الحسكية التي مسحر منها ـــ اثره ـــ يزدي الى الجهلة ويجمله كقه لا وجود له .

الصكبة:

وهيث أن الثابت من مطالعة الحسكم الإنسدائي سد الذي أعتنق الحسكم المطعون فيسه اسبابه أن دبيلجته شد خلت من بيان المسكمة التيرمسيدر بنها ما يؤدي الى الجهالة ويجعله كلته لا وجود له وذلك بعد أن انضح من محاشر جلسات المحكمة الإبتدائيسة أنها أم تستهدف بيان المكبة التي مصدر بنها الحسكم 4 وبن ثم يكون الحكم المطعون فيه وقد السد الحكم الابتدائي الباطل في شق بنه واعتق اسبابه سيتسد تعيب بها يبطك ويوجب تقضه والاحالة بغير حلجة لبحث أوجسه الطمن الأغسري -

(طعن رقم ۱۰۸۷ لسنة ۵۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۹/۱/۲۹)

قاعبدة رقم (١٧٥)

المسطا:

يجب أن يشستبل كل هسكم بالادائسة على الواقعسة المستوجبة المقاب بيانا تتحقق بسه اركان الجريسة والظسروف التى وقعت غيها والادلة التى استخلصت بنها الادائسة حتى يتضح وجسه استدلاله بها وسسلامة بلغذها تبكينا لحسكمة التقض من مراقبسة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار الباتها بالدكم والا كان قاصرا .

المكة:

وحيث انسه بيين من مطالعة الحسكم الابتدائى المسؤيد لاسبله بالحسكم المطعون فيسه أنه اقتصر في بيانه أواتمسة الدّعسوى على توله لا وحيث أن التهية المسندة في حته ثابتة بما ورد بحضر الضبط من ارتكاب المنهم المخالفة الواردة بوصف النباية وينطق عليها مواد الاتهسام ، من ثم يتمين معاتبة المتهم بالمعتوية المتررة عمسلا بنص المسادة ٢/٣٠٤ من شاتون الاجراءات الجنائية ، لمساكان ذلك وكانت المسادة ٢١٠ من على بيان الواتمة المستوجبة للمتوبة بيانا تتحقق بسه اركان الجسرية على بيان الواتمة المستوجبة للمتوبة بيانا استخلصت بنها المحكمة الادانسة حتى يتضح وجه استدلالها وسسالية ملخذها تبكينا لحسكية التنفي من مراتبسة النطبيق التساتوني على الواتمة كما مسلر انبائها بالحسكة الأليل مراتبسة النطبيق التساتوني على الواتمة كما مسلر انبائها بالحسكم والالسلاح المتعالم المتعالم والاحسالة المنافقة ولم يوسين وجسه استدلالها سمة عسلى المواتمة ولم يورد مضمونه ولم يوسين وجسه استدلالها سمة عسلى البوت المتهمة ولم يوسين وجسه استدلالها سمة عسلى البوت النهمة بمناصرها القانونية كلفة الإنسراحية على الواتمة تطبيق التساتون عسلى الواتمة ياهمة تطبيق التساتون عسلى الواتمة علية المساتون على الواتمة تطبيق التساتون عسلى الواتمة المنافقة المنافقة

كما صلى اثباتها بالحكم ، لما كان ما تقسدم ، فسان الحكم المطعون فيسه يكون ممينا بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه والاحسالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطمن .

(طعن رقم ۱۲۹۰ لسنة ۸۵ ق ــ جلسة ۱۹۸۹/۱/۲۱)

قاعـــدة رقم (۹۲۸)

المسطا :

يجب ان يشتبل الحسكم المسادر بالادائسة عسلى الاسباب التي بني علمها ـــ والا كان باطلا ـــ المراد بالتسبيب المعتبر .

المكية:

وبن حيث ان الحكم المطعون نيسه حصل واتعة الدعسوى بمسا مجملة أن المتهم - الطاعن - بوصفه لمينا لمهدة البقالة المتنقل رقم ٦ ومجمع كلية الزرامة التابعين لشركة النيل للمجمعات الاستهلاكية اختلس بضائع البتالة والنوارغ البينة بالتحثيتات ومسفا دتبتا والبالغ ثبنها ١٣٨٨,٧٣٧ والملوكة للشركة سالغة الذكر والمسلمة اليه بسبب وظينته بنية تبلكها حسبما علله شهود الاثبات وما ثبت من محاضر الجرد التي اظهرت هذا المبلسخ عجزا في عهدته ، واستدل الحسكم من ذلك عسلى الإتهام وصحة استاده الى الطاعن . لما كان ذلك ، وكان المقسرر ال تضاء هذه المحكمة . أن محرد وجود عجز في مهدة الموظف العام ومن في حكيه أو في حسابه لا يبكن أن يكون بذأته دليلا على حصول الاختلاس . ما يتضمنه من اضافة المال الى نمسة المفتلس بنيسة اضاعته ، لجواز أن يكون ذلك ناشئًا عن خطأ في عمليات الجسرد أو الحساب أو لسبب المسنو ، وكان من المتسرر الله من اللازم في أصدول الاستدلال أن يكون الدليل الذي يمول عليه الحكم مؤديا الى ما رتبه عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تتنافر في حكم المتال والمنطق ، وكانت الاحسكام الجنائية بجب أن تبنى عسلى الجزم واليتين ، عسلى الواقع الذي يثبته الدليل المعتبر ، ولا تؤسس على الطن والاحتبال والنروض والاعتبارات المجردة ، وكان الشارع يوجب في المادة ٢١٠ من تسانون

الأجراءات الجنائية أن يشتبل الحكم خلى الأسبالب ألتي بني عليهة والاكان باطلا ، والمسراد بالتسبيب المعتبر ، تحديد الاسسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجـة هي له ســواء بن حيث الواقع أو بن حيث التساتون ولكي يتحتق الفرض منه يجب أن يكون في بيان جسلي منصسل محيث يستطماع الوقوف عملي مسوغات مما قضي بسه ، اما اضراغ الحسكم في عبارات علية معياة ، أو وضيعه في صورة مجيسلة ، فسلا بتعتق بسه مراد الشارع من أيجاب تسبيب الاحكام ، ولا يمكن محكمة النقض من مراتبة صحة تطبيق القانون على الواتعة كما صار اثباتها في الحكم ، وإذ كان ذلك ، وكان البين من الحسكم المطعون نيسه انب اتخذ من مجسرد اطسلاق الشهود القول أن المجز في مهدة الطامن هو نتيجية تيلهه باختلاس تبينه مسع أن العجز ... في ذاته ... لا يغضى بالضرورة الى أن الطاعن تهد أرتكب جريمة الاختسلاس المبندة البسه كما هي معرضة بسبه في القانون ولم يبين الحكم سند الشهود في تعليسل ان المجز كان نتيجة الهنالاس ، كما لم يورد من الأدلسة أو القسراتين السائغة ما يظاهر هذا التعليل ويفيد سالمته ، غان المسكمة نكون تسد أتابت تضاءها على انتناع غيرها وليس على انتناعها هي ، بها يشويه حكمها بالتصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، بما يوهب نتفسمه والاعادة بغير حلجة الى بحث سائر وجوه الطفن .

(طعن رتم ۸۱۲ه لسنة ۸ه ق ــ جلسة ۱۹۸۹/۲/۲

قاعـــدة رقم (٩٩٩)

: 12-41

يجب اسلامة الحسكم أن يبين واقعة الدعسوى والأدلة التى استند اليها وأن يبين مؤداها بيانا كاليا يتضح منه مسدى تأثيره الواقعة كمسا التنصت من الحسكية .

المكة:

لما كان ذلك وكان الأصل انه بجب اسمالية الحكم أن بيين واتمة الدعموى والأدلمة التي استقد المها وأن بيين مؤيراها بياتا كانبا يتضح منه مسدى تليده للواتمة كما انتنمت بها المصكمة نسان الأسكر الملمون نيسه اذ لم يورد الواقعة واتلة القيوت التي يقوم عليها للمسوت التي يقوم عليها للمسكون ووقدى كل بنها في بيسان كالف يكشف عن مسدى تلييده الدعوى علته يكون بشوبا بالقصور الذى له المسسدارة على وجوه الطفن المتعلقة بمخالفة القسانون وهو با يقسم لسه وجسه الطفن مما يعجسز محكمة النقض عن اعبسال رقابتها عسلى تطبيق القسانون تطبيقا مسحيحا عسلى واقعة الدعسوى وتقسول كليتها في شسان با يثيره الطاعن في أسباب طعفه . لمسا كان ما تقسم غاته بتعين نقض الحكم المطعون غيه والإهالة دون علجة الى بعث الوجه الأخسر بن الطعن .

(طعن رقم ۲۹۹۳ لسنة ۷ه ق ــ جلسة ۲۹۸۹/۲/۲)

قاعسسدة رقم (٥٤٠)

المسطا:

من القسرر ان القسانون لم يرسم شكلا خاصا يصوع فيسه الحكم بيسان الواقعسة المستوجبسة المقويسة والطسروف التي وقعت فيها سـ خسالة ذلك ،

الحكة:

لما كان ذلك ، وكان من المتسرر أن التساتون لم يردمم شكلا خلصا يمسوغ نيسه الحكم بيان الواتمة الستوجبة للمتوبة والظروف القبى وقعت نيها ، نبتى كان ما أورده الحسكم ... كيسا هو الحسال في الدوسوى المطروحة ... كانيا في نتهم الواتمة باركاتها وظروفها حسبما استخلصته المحسكة كان ذلك بحققا لحكم التاتون كما جسرى به نصر المسادة ، ١٦ من تساتون الإجراءات الجنائية .

(طعن رتم ٢٣٥) لسنة ٧٥ ق ــ جلسة ٢/٢/١٩٨٩)

قامِــدة رقم (١)ه)

: المسبطة

يهب أن يشستيل كل هسكم بالادائسة على الواقعسة المستوجبة للمقاب بيانا تتحقق بسه اركان الجريسية والطسورف التي وقعت فيها والادلة التي استخلاصت بنها الادائسة حتى يتضح وجسه استدلاله بها وسسلامة ملفذها تبكينا لمصبكية الققس من مراقبسة التطبيق الققوني على الواقمة كبا صار اتبلتها بالحكم والإكان قاصراً •

الم كنة :

وحيث أن الحسكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحسكم الملعون نيسه بتسد المتنصر فربيان وابتعة الدمسوى واداسة الثبوت التي أتسلم عليها تضاؤه عسلى قوله « وحيث أن واتمسة الدعوى تخلص نيبا أبلغ بسه وقرره المجنى عليه من قيام المتهمان بدخول العتار مسكنه ومحاولتهما الاستيلاء عليه بالقوة رغم قرار السيد تنانى الحيسازة » وخلص الحكم من ذلك إلى القول « بأن النهة ثابتة تبل المنهم وذلك من المستندات المتعبة وتسرار السيد تاشى الحيازة بتبكين الشلكي من العين محسل النزاع وعدم التعرش له. وبن شب يتمين عقفه عبد البواد الاتهام . المما كان ذلك وكان قمانون الاجسراءات الجنائية قسد أوجب في الممادة . ٣١ منه أن يشتبل كل حسكم بالادانسة عسلى بيان الواقعة المستوجبة الثمتوية بياتا عثمتى بنه أركان الجريبة والظروتة التي وتمت نيها والادلة التي استظلمت منها المسكمة فبوت وفوعها بن التهم حتى بنضح وجسه استدلالها بها وسللمة ملفذها من الادانسة تبكينا لمسكمة النتض من امسال رقابتها ملى صحة تطبيق التسانون على الواتعة كها مسار الباتها في العبيكم وإلا كان تسلمرا . ولما كان من المترر كذلك انسه يجب في جربية التعرض في الحيازة المنصوص عليها في السادة ٣٦٩ من مسانون المتومات أن يكون تصد المتهم من دخسول المقار هو منسبع وأضبع · اليسد بالبوة من النعيارة ، وإن القوة في هذه الجريبة هي ما يقع عسلي الاشخاص لا على الاشيام واذ كان هذا الذي أجله الحسكم للطعون فيه فيما تقسيم لا يكني بيانا لواقعة الدمسوى عبالي الوجسه الذي يتطلبه القباتون ﴾ وإذ اتبه لم يكثب عن الظروف التي وقعت نيها وخلا من ميان الأطبة التي استخامت منها المسكبة ثبسوت مقارنة الطاعنسين للحربية التي دانهما بها ، كما لم يبين ما وقسم من الطاعنة من أنعسال يجودها التساتون استعمالا للقوة أو نتم بذأتها عن ابتوائهما إستعمالها حين دخسول المثلر ، ذاته يكون معيبا بالتصور بما يوجب نتضه والاهالة بغير حلجة ألى يحث باتى أوجه الطعن --

(طعن رتم ٢٦٦٦ لسنة ٧٥ ق ــ طنسة ١١/٢/٢/١٤)

قاعبسدة رقم (٢)ه)

الجسما:

هكم الادائمة يجب ان يشتبل على بيان الواقعة المستوجبة المقاب بيانا تتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها الادائمة حتى يتضح وجبه استدلاله بها وسلامة ملختما تبكينا الحسكية التقض من مراقبة التطبيق القاتوني على الواقعة كيا صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

القيكية:

وحيث أن المادة . ٣١ من قسانون الإحسراءات الجنائية توجب أن يشتبل كل حسكم بالإدانسة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياتا المستقلصات بله المحسكة والطسروف التى وقعت نيها والادلسة التى استقلصات بلها المحسكة الإدانسة حتى يتضع وجسه السندلالها بها وسسلامة بالمفذها كما تتمكن محكمة النقض من مراقبسة التطبيق القانوني عسلى الواقعة كما صلر اثباتها بالحسكم والا كان قساصرا . لما كان غلك ، وكان الحسكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحسكم الطعون نيسه لم يبين واقعة الدعسوى والظروف التي وقعت نيها وعسول على محضر ضبط الواقعة في ادائسة الطعان دون أن يورد مضموثه غانه يكون بشوبا بالتصور الذي يعجز محسكة النقض عن تبين حقيقة الواقعة لإعسال بالتصور الذي يعجن الخطا في تطبيق القسانون في وألمان من دعوى الخطا في تطبيق القسانون الأمر الذي يتمين ما يشره الطاعن من دعوى الخطا في تطبيق القسانون الأمر الذي يتمين معه نقض الحكم المطمون فيه والاعادة .

(طعن رقم ۱۷۸۸ لسِنة ۸۵ ق ــ جلسة ۲/۱۲/۱۴)

قاعسبدة رقم (٢)ه)

الجسدا:

يجِب أن يَسْتَبَل الحسكم على الأسسبق التي بني عليها والا كان غاصراً بـ الواد بالتسبيب المتبر :

الحكة:

وبن حيث انسه بيين بن بطالعة الحسكم الابتدائي ... الذي أهسال اليسه المسكر المطعون نيسه سان اغلب اسسبابه غسير مقواره وأن عبارات مديدة منها يكتنها الإبهام في غير ما اتصلل يؤدي الي معنى منهوم تر المساكان ذلك ، وكان الشارع يوجيه في المسادة ١٠ ١٥من تساتون الإجراءات الجنائية أن يشتبل الحسكم على الأسباب التي بني عليها والا كان ياطلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير الأسانيد والعجج للبني هو عليها والنتيجة هي له سواء بن حيث الواتع أو بن حيث القانون ، ولكي يعتق الغرض منه يجب ان يكون في بيان جلى منعسل بحيث يستطاع الوتول عملي مسوفات ما تغي يسه ، لما تحرير الحسكم بخط غسير بقروء أو الدراقه في هبارة علية معاه أو وصفه في صدورة مجهلة نسلا يعتق الغسرض الذي تصده الشسارع في أيجساب تسبيب الأهسكام ولا يبكن محكبة النتفى من مراتبة مسعة تطبيق التانون على الواقعسة كما صار اثباتها بالحسكم لمنا كان ذلك ، وكان الحسكم المذكور قسد غلا معسلا من اسبقه الستعالة تراعها وكانت ورنسة العسكم من الأوراق الرسبية التي يَجِب أن تخبل أسبابا والا بطلت لققدها عنصراً من مقومات وهودها قاتونا ، وإذ كاتت هذه الوراتسة هي السند الوهيد الذي يشهد بوجود الحسكم عسلى الوجه الذي مستدر به وبناء عسلى الأسباب التي اثيم عليها غبطلانه يستتيم بطلان العسكم ذاته لاستحالة اسسناده الى امل صحيح تساهد بوجوده بكابل اجزاته مثبت السبابه ومنطوته عقه يكون مشويا بالبطلان الذي يستطيل اليه الحسكم المطمون نيسه وتسد تشي بتاييده . لما كان ما تقسعم ، غاته يتمين نقض الحمكم المطمون غيه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر ما تثيره الطاعنة في طعنها .

(طعن رتم ١٩٨١ لسنة ٥٨ ق سـ جلسة ١٢/٢/١٤)

قاعبدة رقم ())ه)

البسطاة

يهجه أسساله العكم أن يبن واقعة الدعوى والاطسة التى استد اليها وأن يبن بؤداها بيانا كانيا بنضح بنه مسدى فهيده الزاقمسة كبا التشعت بها الحكية .

المكة:

لمساكان ذلك ، وكان الأمسل أتسه يجب لمسلامة الحكم أن يبين واتمة الدعسوى والأطلسة التي استند اليها وأن يبين مؤداها بياقا كفيا يتضح منه مسدى تأييده الواقعسة كبا أقتنعت بهسا المحسكة ، مسان الحسكم المطمون عبسه أذ لم يورد الواقعة وأدلسة الثبوت التي يتسوم عليها تفساق ومؤدى كل منها في بيسان كاف يكشف عن مسدى تسليده للواقعة غاته يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه بها يوجب نتضه والإحالة وذلك بضير حلجة إلى بحث لوجه الطمن الأخرى .

(طعن رقم ١٦٨٤ لسنة ٥٨ ق ... جلسة ١٦٨٩/٢/٢٣)

فالسبعة رقم (٥)٥)

البسطا:

ورقسة المسكم من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحبسل تساريخ المدارها والا بطلت القدها عنصر من مقومات وجودها قانونا .

المكة:

لما كان ذلك ، وكان تضاه هذه المحكية تسد جسرى على أن ورقة الحسكم هي من الأوراق الرسبية التي يجب أن تجبل تاريخ اصدارها والا بطلت لنقدها عنصرا من متوملت وجودها تلتونا لانها السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحسكم بكليل اجزائه عسلى الوجه الذي عسدر به وينساء عسلى الأسباب التي أتيم عليها ، غلذا ما بطلت بطلل الحسكم ذاته ، ومن ثم نسان الحكم المستثق يكون قد لحق به البطلان ، ويكون الحسكم المطمون نميسه تسد صدر بلجلا لانسه أيسد الحكم المستثق في منطوقه واعتق أسبابه ولم ينشيء لنسبه قضاء واسبابا ومن ثم يتعسين نقضاء والعبال ومن ثم يتعسين

(طعن رقم ۱۳۲۹ أسنة ٥٨ ق ــ طلبة ۱۹۸۹/۲/۲۳ :

قاعبستة رقم (٢)ه)

المستعا 🕾

حسكم الاداتسة يجب ان يشتبل عسلى بيان الواقعسة المستوجبة المقاب بيقا تتحقق بسه اركان الجريضة والظسروف التي وقعت فيها حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ملخذها تبكينا المسكمة التقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار البلتها بالحكم م

الحكية:

لما كان ذلك وكانت المادة - ٣١ من قسانون الاجسراءات الجنائية قسد أوجبت أن يشتبل كل حكم بالأذانسة عسلى بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجربية والطروف التي وقعت نيها والإنلة التي استخاصت منها المصحكة الادانسة وأن يسرد مضمون كل دليسل بطريقة وأنيسة يبين نيها محدى تأييده للواقعة كيا اقتنعت بها المسحكة وأنيلغ اتناقه مع بالحي-الأداسة التي-العرها الحكم حتى بنضح وجه استدلاله بها وأذ علت الحكم الإبتدائين للؤيد لأسبانه بالمحتنكم المطمون قيمه بيان واقعة الدمسوى ومؤدى ما اشتبل عليه محضرى الحجز والتبديد الذي استند البهما في التفساء بالادانسة ، عاته يكون مصوبا بالتعسور الذي اسبيه ما يوجب تقضيه والاعادة وذلك دون حاجة لبحث بساتي أوجه الطمن .

(طعن رقم ۲۸ استة ۸۵ ق ـ جلسة ۲۹/۲/۲۹۱ ؛

قاعستة رقم (٧)ه)

: 12.41

هــكم الادائــة يجب ان يشتبل عــلى بيان الواقعــة المستوجبة المقاب بيلاً تتحقق بــه اركان الجريمــة والظــروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت بنها الادائــة حتى يتضح وجــه استدلاله بها ومـــلاية ملفذها م

الحسكية :

وهيت أن الشنائون أوجب في كل هسكم بالأدائسة أن يشتبل على

بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تحقق به أركان الجربة والظروف الذي وقوعها الدي وقعت غيها والأدلسة التي استظمت منها المسكبة ثبوت وتوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلسة حتى ينضح وجه استدلالها بهما وسائمة ماخذها . لما كان ذلك ، وكان المسكم الابتدائي الذي اعتنق المسكم المطمون فيسه السبله ب قسد التبمر في السبله على قوله : ٥ حيث أن التهمة تأينت تبسل المتهم من السوال المجنى عليهم ومن التحقيقات ومن ثم يتمين عقبه طبقا لواد الاتهام عملا بالمسادة ٢/٣٤ اج ٤ دون أن يشتبل عسلى بيان الواقعة للمتوبة ودون أن يورد الاسبلب التي أعتبد عليها فيها أتنها المتوبة فيات التي الماعن بها ؟ ومن ثم عليها فيها التي عليسه فسان ثبوت التهم التي دان الطاعن بها ؟ ومن ثم غسان المسكم المطمون فيسه أذ امتنق السبيلب هذا العسكم واقسلم عليها تشاؤه يكون معينا بها يوجب نقفسه والاعادة دون هاجة لبحث بالتي لوجه المطمن .

(طعن رقم. ١٩٨١ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢/٢/٢ ١٩٨٩ ١

قاعـــدة رقم (٨٥٥)

المسطأ

حكم الادلقية يجب أن يشتبنُ على الاستباب التي بني عليها والا كان تسلمرا .

الحكة:

ومن حيث انسه يبين من الحسكم المطعون غيسه انه انتهى الى تب الحكم الإبتبائي غيبا تغنى بب من عقوبة > دون أن يورد الاسسباب الى امتيد عليها من ثبوت النهية التى دان الطاعن بها > ودون أن يحيس هذا الخصوص الى أسباب الحسكم المستانات ويكون بذلك تسد اغنس ايراد الأسباب التى بنى عليها مخالفا حسكم المسادة . ٣١ من تسانو الإجسراءات الجنتية التى توجب إن يشتبل الحكم على تلك الإسباب لما كان ذلك > وكان الحسكم لم يشر الى مسواد القسانون التى اخسا الطاعن موجها عملا بذات المسادة . قسان الحسكم المطعون غيبه يكون الماعن موجها عملا بذات المسادة . قسان الحسكم المطعون غيبه يكون بالملا بها يوجب نقضه والاحسانة .

ا طعن رقم ۱۳۲۶ لسنة ۵۸ ق سا جلسة ۱۳۲۶، ۱۹۸۹/۲

قامستة رقم (١٩٤٩)

البسدان

همكم الادانسة يجب أن يشتبل على بيان الواقعة المستوجبسة للمقلب بيانا بتحقق بسه اركان الجريسة والظسووف التي وقعت فيها والادانة التي استخاصت منها الادانسة حتى يتضح وجسه استدلاله بها وسسلامة ملفذها تبكينا لمسكمة الققض من مراقبسة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار البانها بالحكم والاكان قاصراً •

الصكبة:

لما كان ذلك ، وكانت المادة . ٢١ مسن قسانون الإجسراءات الجنائية قسد اوجبت أن يشتبل كل حسكم بالادانسة عسلى بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياتا تتحقق بسه اركان الجريبة والظروف التي وقعت غيها والأدلسة التي استخلصت بنها المحسكة الادانة حتى يتضح وجسه استدلالها بها وسلامة بأخذها تبكينا لمحكمة الادانة حتى يتضح وجسه القسانوني عسلى الواقعة كما مسار اتباتها بالحكم والا كان قسامرا ، القسانوني عسلى الواقعة كما مسار اتباتها بالحكم والا كان قسامرا ، وذي الحسكم الملعون نيسه مسواء نيبا اعتنقه بن اسباب حسكم أول درجسة وما المسلك بن اسباب لمسكم أول التسوال المجنى عليها ، والتقارير الطبية ووجه استدلاله بها طبلى ثبوت النهية بعناصر ما القانونيسة كانة ، لمساكل ما تقسم ، غسان المسكم الملعون نيسه يكون معيا بالقصور في النسبيب بنا يوجب نقضه والأحلاقة وي حاجة لست بماني أوجه العن ،

(طعن رقم ۱۹۳ لسنة ۸۵ ق ... جلسة ۱۹۸۹/۲/۲۸)

قاعبسدة رش (٥٥٠)

البسطا :

يجب أن يشتبل الحسكم المسيادر بالاناتسة عسلى الاسباب التي بنى عليها سـ والا كان باطلا سـ ألراد بالتسبيب المثير ،

الحكة:

ومن حيث أن البين من القسكم الابتدائي ... الذي اعتنق اسبابه

الحسكم المطعون فيسه سـ أن أغلب أسبابه غير مقرؤة وأن عبارات عنيدة منها يكتنفها الابهام في غير المسال يؤدي الى معنى مفهوم مالسا كان ذلك ؛ وكان الشمارع يوجب في المسادة ٢١٠ من تسانون الإهمراءات الجنائية أن يشتبل الخنكم مسلى الأسباب التي بني عليها والا كسان باطلا ، والمسراد بالتسبيب المعتبر تحديد الاسسانيد والحجج البني هو عليها والمنتجـة هي له سـواء بن حيث الواتسع أو بن حيث القـانون ، ولكى يحتق الفرض منه يجب أن يكون في بيان جلى منصل بحيث يستطاع الوقوف على بندوغات ما تقي بسه ، أمسا تحرير بدونات الحسكم بخط غير متروء أو إنراغه في عبارات علمة معياه أو وضعه في مسور مجهلة نسلا يحقق الغرض الذي تعده الشسارع من أيجاب تسبيب الاحسكام ولا يبكن معكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القساتون عسلى الواتعة كما صار اثباتها في الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم تد خلا معلا من أسبابه لاستحالة قراعتها ، وكانت ورقبة الحسكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل أسيابا والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها تاتونا ، واذ كانت هذه الورتــة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الصكم عملي الوجه الذي مسدر به وبناء عملي الأسباب التي أثيم عليها وبطلانها يستتبع حنبا بطلان الحسكم ذاته لاستحالة استلاه الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكابل اجزائه بثبت لأسبابه وينطوقه . لما كان ذلك ، نسان الحكم الابتدائي يكون مشوبا بالبطلان الذي يستطيل الى الحكم المطمون فسيه الذي تضي بتأبيده مما بتعين معه نتغي الحكم الطعون فيه والإعادة .

(طعن رتم ٩١٠١ لسنة ٥٨ ق سـ جلسة ١٩٨٩/٢/٢)

قاعسسنة رقم (۱۵۹)

البسطا:

يجب ان يعضر القضاة الذين الستركوا في المناولة تسلاوة الحسكم غسافا هصل لاحدهم مقم وجب ان بيقم مسودته سـ المسادة ١٧٠ مسن فلسون الراهمات الدنية والتجارية •

المكة:

ومن حيث أن ألبين من المصردات أن القسامي كان ضمن الهيئة النش سمعت المراقعة بيد أنسه لم يشترك في النطق بالحسكم الحدي خلات مسودته مما يفيد توقيعه عليها ، وإذ كان ذلك ، وكانت المسلاة الان تسبان الراقعات المنية والتجارية توجب أن يحضر القضاة الذين أشتركوا في المداولة تلاوة الحسكم غاذا حصل لاهدهم مانع وجب أن يوقع مسودته ، فسأن الحسكم يكون مشوبا بالبطلان متعينا نقضيه والاعادة مع الرام المطعون ضده المدعى بالمتوق المدنية المساريف المدنية وذلك دون حلوة الى بحث سائر وجود المطعون .

(طمن رتم ۲۷۷۲ لسنة ۵۷ ق ــ جلسة ۲۹۸۹/۲/۲)

قاعبسدة رقم (١٥٥)

: 12-41

يجب أن يشستبل كل حسكم بالادائسة على الواقعسة المستوجبة المتواقف المستوافقة المستوجبة والنظروف التي وقمت فيها والادائسة حتى يتضح وجسه استدلاله بها وسسلامة ملخذها تبكينا الحسكية التقض من مراقبسة التطبيق القاتوني على الواقعة كبا صار أثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

المكه:

ومن حيث أن الحكم المطعون فيسه تسد انتصر في بيان واتمسة الدمسوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله : « واتمسة التجريف بركتيها المسادي والمعنوي ثابتة في حق المنهم وذلك حسيما تشير البسه الأوراق ومن اقسوال محرر المحضر أمسام المصلكة » . لما كان ذلك ؛ وكانت المسادة ، ١٦ من قسانون الإجسراءات الجنائية تسد أوجبت أن يشتعل كل حسكم بالادائسة عسلى بيان الواقعة المستوجبة للمتوسسة سائا تتحقق بسه أركان الجريمة والظروف التي وقعت غيها والأدلسة التي أستظمت منها المحسكة الادائسة حتى يتضح وجسه استدلالها بهما وسلامة المختمة المتشر من مراقبة التطبيق القسانوني... على الواقعة كما صار اثباتها في الحسكمة كوالا كمان تسامراً . وإذ كان

الحسكم قسد عول سن من عول عليه سن في ادانسة الطاعن عسلى الدليسل الذي تشير البسه الأوراق بيسد اتبه لم يسورد مضمونسه ولم يبين وجه استدلاله بسه عبلى ثبوت النهية بعناصرها التاتونية كانة ، الساته يكون معيا بالتصور بها يبطله ويوجب نقضسه والاعادة بغير حلية الى بحث باتني أوجه الطمن ، ولا يمسيه من هسذا البطلان ما تسسلته الله من اقسوال محرر المحضر ، التي أورد مضمونها في مدوناته ، لانساله بن اتساقد البها كدعامة مستقلة بذاتها عبا أشارت البه الأوراق ، بل اتمام تفسيات على السياق المقدم في خصوص الدعامة الأخسرة ، فقسياب على السياق المقدم في خصوص الدعامة الأخسرة ، فقسياب العوار المسياق المقدم في خصوص الدعامة الأخسرة ، فقسياب العوار المسياق المدينة المدينة

(طعن رقم ١٩٨٠/٣/١٦ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)

قاعسدة رقم (٥٥٣)

: 12-41

يجب أن يشتبل هكم الإدانة على بيان الأدلـــة التي استخلصت منها المحــكة الادانــة .

الحكية:

وكان من المترر وفق المادة ٣١٠ من تساتون الاجسراءات الجنائية ان كل حكم بالادائسة يجب ان يشتبل عسلى ببسان كلف لورش الادائسة الله استخلصت منها المحسكة الادائسة غلا تكبى مجرد الاشارة اليهسا بل يلبغي سد ومضمون كل دليل بطريقة واقية يبنى منها صدى تليسده المواقمة كما المتنمت بها المحسكة ومبلغ انتفاقه مع باقى الأفلسة التي المذها الحسكم حتى يتضح وجسه استدلاله بها واذ كان ذلك وكان تساق الحسكم الابتدائي المؤيد الاسسبابه بالحسكم المطمون فيسه بيسان مؤدى السند المتحدد كليل عسلى التبديد قبسل الطاعن ووجه اتخاذه طهالا يؤيد لمسحة الواقعة فساته يكون معيبا بالقصور بها يوجه نقضه والإعلادة دون حلجة الى بحث باقى ما يثيره الطاعن في طعنه .

(طعن رقم ١١٧١ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ٢٠/٢/١٩٨١)

قِامىسىية رقم (١٥٤)

التسعاد

كل حكم بالادائسة يهب أن يشتبل على نمن القسانون الذي حسكم يبوجبه وهو بيان جوهري اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والمقاب .

المسكية :

حيث أن المسادة ٣١٠ من قساتون الاجسراءات الجنائية نصت على أن كل حكم بالادائمة يجب أن يشتل عسلى نمن القاتون الذي حسكم بوجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجسرايم والمتلب ، لما كان ذلك وكان كلا الحكين الابتدائي والمطعون نيسه الذي أيسدة شد خلا من ذكر مواد القساتون رقم ١٠١ سنة ١٩٨٠ الذي أنزل بموجبه المسته على الطساعات ، أسان الحسكم المطعون نيسه يكون باطلا ولا يعصمه من عيب هذا البطلان أن الحسكم المطعون نيسه الساد في ديباجته إلى القساتون رتم ١٠٦ سنة ١٩٨٠ التي طلبت النيابة العاسمة تطبيقه ما دام المواد التي أنزلها في حق الطاعن من القساتون المطبق منا يكيب الحسكم ويبطله ويوجب نقضسه ، والاعادة بغير حسلجة الى بحث باتي لوجه الطعن .

(طعن رقم ۱۱۹۰ لسنة ۵۸ ق ــ جلسة ۲۲/۲/۱۹۸۹)

قاعسندة رقم (هوه)

المسحا :

حسكم الادائمة يجب أن يشتبل على بيان الواقعمة المستوجهة المعقب بينا التعلق المستوجهة المعقب المستوجهة والتقليم والادلة ألتى المستخلصة منها المحكمة الادائة حتى بنضح وجه استدلالها بها وسلامة ملفتها تمكينا لمسكمة القفن من وراقهة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار البانها بالحكم والا كان قاصرا .

العسكة:

ومن حيث أن الحسكم الابتدائي الجؤيد السسياب بالجكم المطعون فيسه تسد التصر في بيلته لواقعة الدعوى ولدلة الثبوت التي عول عليها في ادانــة الطاعن على توله: 3 ان النهبة ثابتة تبل المنهم مما جساء بحضر الضبط وبن عسم دفسع المنهم المنهام المسند بدفساع مقبول » . لما كان ذلك ، وكانت المسادة . ٢١ من قسانون الاجراءات الجنائية توجب ان يشتبل كل حكم بالادانــة على بيان الوائمة المستوجبة للمتوسة بيانا لمستخلصت منها الجريبة والظسروف الذي وقعت فيها والادلــة الذي استخلصت منها المحسكة الادانــة حتى يتضع وجبه استدلالها بها عسلى الوائمة والاكان قسامرا وكان الحكم قسد اكتنى في بيان الوائمة والتعليل عليها بالاحلة على محضر الضبط دون بيان بغضونه ووجبه استدلاله ببه عسلى ثبوت الوائمة بعناصرها التانونية كانة ، غسانه يكون معيا بالقصور في التسبيب بها يوجب نقضه والاعادة دون حساجة لحث احده الحدن الأحدة دون حساجة

(طعن رقم ١١٤٩ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ١٩٨٩/٣/٣٠)

قاعسدة رقم (٥٥١)

المسدا :

كل حكم بالادانــة يجب ان يشـــي الى نمى القـــةون الذي هــكم يموجبه والا كان قـــاصرا •

: 25 -41

ومن حيث أن المسادة ٣١٠ من تسانون الإجراءات الجنائية نست عسلى أن كل حكم بالادائسة بجب أن يشير الى نص القسانون الذى حكم بوجبه وهو بيان جوهرى انتضته قاعدة شرعية الجرائم والمقلب و ولسا كان الثابث أن العسكم المطمون فيسه قسد انشأ لنفسه أسبابا جديدة ولم يفسح عن أخذه بأسباب الحسكم المستأنف وقسد أغضل ذكر نص القسانون الذى أنزل بموجبه المقلب عسلى الطاعن فساته يكون بالحلا ولا يعصمه من عيب هذا البطلان أنسه أشسار أن دييلجته إلى المسواد التي طلبت النيابة الملية تطبيقها ما دام لم يفسح عن أخسذه بها ؛ لمساكن ما تقسدم) غاته يتمين نقض الحكم المطمون فيه والإعادة بفير حلجة الى بحث سائر أوجه الملعن الآخرى .

(طعن زقم ١٩٨٠/٢/٣٠ لمسئة هم تهب طبسة ١٩٨٨/٢/٣٠)

خطف

قاعسسدة رقم (٧٥٥)

البسدا:

جريهة خطف الانثى التى ينلغ سنها لكثر من ست عشرة سنة كالملة بالتحايل لو الاكراه تتحقق بابعاد هذه الانثى من الكان الذى خطفت منسه أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها .

الحكة:

لما كانت جريمة خطف الانثى التى يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كليلة بالتحيل أو الاكراه المنصوص عليها في المسادة ٢٩٠ من قاتون العتويات تتحقق بليماد هسدة الانثى من المكان الذى خطفت منه أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها ، وذلك عن طريق استمال طرق احتيالية من شائها التغرير بالمجنى عليها وحولها علي مواقعة الجانى لها أو باستمال فيسه قد استظهر ثبوت الفعل المسادى للخطف وتوافر ركن التحكم المطعون البيائي في هذه الجريسة وتساند في قضائه الى ادلة منتجة من شائها النوائي في هذه الجريسة وتساند في قضائه الى ادلة منتجة من شائها للخطف بأن اعترض طريق المجنى عليها وأوهمها مع باتنى المتهين بأنهم من بأمورى الضبط الجنائي وأنه مطلوب ضبطها وعرضها على مديرية الأمن وتام أحدهم بمحاولة أنتزاع طينها الذهبية وأنتهوا الى الاستيلاء على مديرية الأمن الحقيية التى كانت تد تركتها في السيارة ولاثوا بالفسرار بها ، فكل من الحقية التى كانت تد تركتها في السيارة ولاثوا بالفسرار بها ، فكل من الرف هذه الأمال أو شيئا منها اعتبر فاعلا أصليا في هذه الجرائم .

(طعن رقم ۱۲۵۱ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٨٢/٦/٨)

ةاعسدة رقم (٨٥٨)

البـــدا :

جريعة خطف الانثى التى بلغ سنها اكثر من ست عشرة سنة كالملة بالتحليل أو الاكراه المصوص عليها في المسادة ٢٩٠ من قانون المقوبات تتحقق بليماد هذه الانثى من الكان الذي خطفت منه أيا كان هذا الكان بقصد العبث بها .

الحكية:

وهيث أن الحكم المطعون نبيه بين واتعة الدعوى بقوله ﴿ انه بينما كانت المجنى عليها و متجهتان الى ناحية المقطم لبيع ما معهما من زيد قابلهما المتهم ٥٠٠٠٠ ومعة آخران سباق الحكم عليهما وطلب المتهم الأول من الأولى خمسة وعشرين جنيها بدعوى أن والدته سبق أن اشترت بنها زيد تبين أنه بغشوشا وعندبا رفضت طلب هو وبن بعه بنهبا أن تذهبا معهم لمقابلة والدته ثم سار ومن معهم بالمجنى عليهما بين المقابر حتى ومبلا الى بقصة مهجورة مطلب بن خاسع قرطها ودبلتها وان تقسدم لسه ما معها من نتود مهددا اباها بمطواه شهرها في وجهها كما صفعها على وجهها نقابت تحت هذا الاكراه باعطاله القرط والدبلة واحد عشر جنيها كما اخذ منها ما تحمله من زبد والميزان كِما انفسرد المتهم بالمجنى عليها واسسك بثنيها وطلب أن تظع له سروالها ليرتكب معها الفحشاء وتسد أورد الحسكم عسلى ثبوت الواقعة على هذه الصورة أدلة مستبدة من شهادة المحتى عليهما والرائد وهي أدلية سائغة من شانها أن تسؤدي الى ما رتبه عليها ، لما كان ذلك وكانت جريمة خطف الانثى التي يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كامل بالتحيل أو الاكراد المنصوص عنها بالمسادة . ٢٩ من قساتون العقوبات نتحقق بابعاد هذه الانثى من المكان الذي خطفت منه ايا كان هذا المكان بقصه العبث بها ، وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شانها التغرير بالمجنى عليها وحملها عسلى مرافقة الجسائي لها أو باستعمال اي وسائل مادبة او ادبية من شأنها سلب أرادتها واذكان الحكم المطمون نيسه تسد استظهر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن التحيل والقصد الجنسائي في هذه الجريبة ، وكان تقدير توافر ركن التحيل أو الاكراه في جربهة الخطف مسألة موضوعية تقمسل فيها محكمة الموضوع بقسير معقب ما دام استدلالها سليبا ... كما هو الحال في الدعوى المطروحة ... نيان النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(طعن رقم ۱۰۲۲ لسنة ٥٤ ق ... جلسة ١٠٢٨ ١٠٨٠ ١

قاعسسدة رقم (٥٥٩)

المِسطا:

خطف طفلة لم يبليغ سنها ست عشرة سينة كليلة بالتحايل ... تحققها .

المكية:

وحيث أن الحسكم المطعمون نيسه بعد أن بين وأقعسة الدعسوي بما تتوافر بسه جبيسع العناصر القانونية لجريبسة خطف طفلة لم ببلغ سنها ست عشرة سسنة كليلة بالتحيل التي دان الطاعنة بها واورد على ثبوتها في حقها أدلسة مستبدة من النسوال والدة المجنى عليها بالتحقيقات ومن اعتسراف متهمين الضرين عثر لديهما عسلى الطفلة وسبق الحسكم عليهما ، وهي أدلسة من شانها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها ، عرض لدنم الطاعنة ببطلان الامتراف المعزو اليها بتحقيق النيابة العامة لصدوره تجت تأثير الاكراه الواقع عليها واطراحه في قوله : ﴿ وَحِيثُ أَنَّهُ عِمَّا أَثَارُهُ الدماع بشان بطلان القبض على المنهمة - الطاعنة - وبطلان الاقرار المسند اليها بمحضر جبع الاستذلالات لحصول التبض في غير حالة التلبس وكذا بطلان اعترافها بنحيتيات النيابة العامة لمدم مطابقته للحقيقمة ووقوعه نحت وطأة التعذيب والاكراه البدني ، غيردود عليه بأن المحكية _ حسبها سلف البيان _ لم تمول في قضائها بادانية المتهمة عمل. أتوالها الواردة بمحضر جمع الاستدلالات عقب التبض عليها كما لم تعول عسلى اعترافها الوارد بتحقيقات النيابة بسل عولت عسلى ادلسة اخرى مستبدة من أتسوال والسدة المجنى عليها الشساهدة بالتحقيقسات والني أطبأنت ألى صحتها وسلامتها ومطابقتها للحقيقة والواقع ومن اعتسراف كل من ٠٠٠٠٠٠ و ٠٠٠٠٠٠ اللذين سبق الحكم عليهما بتحقيقات النبلبة الذي جاء اختياريا ومسادقا ومنسقا مع واقع الدعوى وهي أدلسة مستقلة بذاتها عن كمل اجسراءات القبض التي وقعت عملي المتهمسة والاقسرار والاعتراف المسويسين اليها ومن ثم يضحى النفسع ببطلان التبض وبطلان كل من اقسرار المتهمة بمحضر جمع الاستدلالات واعترانها بتحقيقات التيابة غير منتج في الدعسوى ومن ثم ملا حلجة للمحكمة لتناولها

والرد عليها ، . وأذ كان ما أورده الحسكم ـ نيما تقسدم ـ صريحا في عسدم التعويل في ادانسة الطاعنة عسلى اعترانها في تجتيق النيابسة الملبة ٤ نسلا جيدوى من النعى عسلى الحسكم بالتصدور في السرد عسلى النفع ببطلان هذا النحقيق لوقوع اكراه عسلى الطاعنة طالمسا ان الحكم لم يؤاخسذها سواى بالقسوال شاهدة الانبسات في الدعسوى وباعتراف باتى المتهبين فيها اعتبارا بأن هذه الاعترانسات وتلك الاتوال من عناصر الاثبسات المستقلة عن الاجسراء المدعى ببطلانه والتي اطهانت المحكمة الى صحفها مما تنتفي معسه مصلحة الطاعنة في تمسكها بالبطلان ، لما كان ذلك ، وكان من المقسرر أن لمصحبة الموضوع أن تستخلص من أقسوال الشهود وسائر العنساصر المطروحة أمامها عسلي بسلط البحث الصورة الصحيحة لواقعسة الدعسوى حسبها يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من مساور اخسري مسا دام استخلامها سائغا مستبدا الى اللسة متبولة في العتل والمنطق ولها اصلها في الأوراق ، وكان من المقسرر أيضا أن وزن قسوال الشهود وتقدير الطسروف التي يؤدون منها شهادتهم والتعويل عسلى أقوالهم مهما وجسه اليها من مطاعن وحسام حولها من الشبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطبئن البيه ، وكان مؤدى استثاد محكمة الموضوع في تضائها بادانــة الطاعنة الى أتـــوال شاهدة الانبات والدة المجنى عليها - هو اطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساتها الدفاع لحملها عسلى عسدم الاخسد بها) ومن ثم نسان الحسكم يكون بمنأى عن القصور الذي ترميه بــه الطاعنة في هذا الصدد . لمـا كان ذلك وكان من المتسرر أن الإدلسة في المواد الجنائية متساندة يكيل بعضها بعضا ملا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باتى الادلة بل يكمى ان تكون الأدلسة في محموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحسكم منها ومنتجة في اقتناع المحكمة وطمأناتها الى ما انتهت اليه ، وكان الحكم قسد عول في ادانسة الطاعنة عملي الشهادة المستفادة في حقهه من اعتراف المتهمين الآخرين ـ اللذين عثـر لديهما عـلى المحنى عليها وسبق الحمكم عليهما مد علاوة عملي اقوال والدتها ، نسان ما تثيره الطاطة من شأن معسوى عسم انطباق الأوصاف التي ادلت مما والدة

المجتن عليها عسلن لوصافها وبناقتستها دلاقة ذلك سبدرض صحته سعلى حسده لا يكون بقبولا) وبن ثم غسلا تعييب الحسكم بالفسساد في الاستدلال أن يكون جعلا بوضوعيا في العفاسر التي استنبطت بنها بحكية الموضوع بمعتدها بما لا يتبل بماودة التبندى له السلم حكية التنش . لمساركان با تقدم غسان الطمن بربته بكون عسلى. غسير اسساس بنمينا رئضه بوضوعا .

(طعن رتم ٢٩٨٨ أسنة ٥٤ ق ... جلسة ١٩٨٨)

خمسو

قاعـــدة رقم (٥٦٠)

البسطا:

ظو القانون رقم ٣٤٦ اسنة ١٩٥٦ في شسان بشروب الطافيا من النمى على المسؤولية المفترضة بالنسبة لملك المحل او الممل مفاده أسيتمن لمقاب المسالك بالتطبيق لأحسكام هذا القانون أن يثبت مساهمته في الفعل المؤثم .

المسكبة:

لا كان الثابت من جلسة المحاكمة الاستثنائية أن المدافع عن الطاعن مدمع بحسن نيته استغادا الى انه اشترى الزجاجات المضبوطة بموجب لمتورة بها مؤداه الدفسع بانتفاء القصد الجنائى لدبه وكان من المقسر أن المسادة الثانية من المقسادة الثانية من المقسادة الثانية من المقسادة أو ملكية أو احراز أو شراء أو بيع الطاهيا ، وتسد خلا هذا المتانون من النص على مسئولية مقرضة بالنسبة لمسالك المحسل أو الممل مها مفاده أنسه يتمين لمتلب المائية بالنسبة لمسالك المحسل أو أن يثبت مساهبته في الفمل المؤثم ، غان ما أثاره الطاعن غيما تقدم يعد دناعا جوهريا كان يتفتى من المحكمة أن تتصدى له وترد علبه وتسورد للالمائة على مساهبة الطاعن في الأعمال المسئدة ألبه ، أبا وأنها لم تفعل ودائنه لمجرد كونه صاحب المحل الذي ضبطت به زجاجسات الخير التي تبين من تحليل عينتها أنها مشروب الطائبا ، فسان الحسكم المطعون فيه يكون معيبا بالمتصور في التسبيب مها يوجب نتضه والاعادة .

(طعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ٥/١٢/١٢١)

قاعسسدة رقم (٥٦١)

البـــدا:

العقوبة النصوص عليها لجريبة شرب الخبر ... باهيتها ... عسدم جواز أن يضار الطاعن بطعنه .

الحكة:

العتوبة المتررة لجريبتي تقديم أو تناول المشروبات الروحيسة أو

الكمولية أو المخبرة في الأملكن أو الحسال العامة هي الحبس بدة لا تزيد على سنة أشهر وغرامة لا تجاوز ماثني جنيه أو احدى هاتين المعتويتين أغضلا عن وجوب الحكم في جبيع الاحوال بالمسادرة وباغلاق المحل لدة فضلا عن وجوب الحكم أي جبيع الاحوال بالمسادرة وباغلاق المحل لدة من التاتون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦ في شسان حظر شرب الخبر ، وكانت المعتوية المتضى بها بالحكم الابتدائي قسد اقتصرت عسلي تغريم ، 0 جنيه عن النهبتين وام تتضين المسادرة واغلاق المحل على الرغم من وجوب ذلك ، غير أنه لمسا كانت النيابة العامة قسد سكنت عن استثناف ذلك الحكم غائه ما كان يجوز للمحسكة الاستثنافية وقسد انجهت إلى ادائسة المطمون ضده أن تصحح هذا الخمل وتغني بعتويتي المسادرة وأغسلاق المحل اللائل المام المنصوص المحل اللغن اغتلهما حكم محكمة أول درجة ، اذ لا يصح أن يضار المنه بنساء على الاستثناف المرفوع منه وحده أعمالا للأصل العام المنصوص عليه في النقرة الثالثة من المسادة ١٩٤ من قسائون الاجراءات الجذائية .

قاعـــدة رقم (١٦٥)

: المسجاة

حيازة بشروبك كتولية لم نؤد عنها رسسوم الانتاج ــ جريمــة يماقب عليها ــ عدم الرد على الدفــاع الجوهرى ــ اثره ــ قصـــود في التسبيب •

المسكبة:

وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون نبسه انه دانسه بجريبة حيسازة مشروبات كحولية لم تؤد عنها رسسوم الانتاج غند شابه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدناع ذلك بأنه دنع الانهام في مذكرته المندمة لمحكمة ثاني درجة بأن رسسوم الانتاج المستحقة عسلى الكحول المشبوط شدد أديت وطل على ذلك بتصريح النتل والفاتورة المقدين منه الا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدنساع ايراد أو ردا . مصابعه ويستوجب نقضه .

وهيث أنه ينبين من المفردات القي أمرت هذه المحسكمة ـــ محكمة

النقض - بضبها تحقيقا لوجه الطمن أن الطّاعن تستعم عِنْكُرة . خسلال الأجبل المضروب لذلك عند حجسز الدعسوى للحسكم ليسلم المجسكية الابتدائية (بهيئة استثنائية) ضبنها تولهي: ﴿ إِنِّ الرَّجِلْجِاتِ التِّي أَحْلَتُ منها المينة تسد وردت اليه بموجب تصريح نقل موقع عليه من مندوب انتاج القاهرة وكذلك ماتورة مطابقة لهذا التصريح من معمل المتهم الأول ... وأضاف في المذكرة أنه شدم التصريح والفاتورة الى محرر محضر الضبط الذي تسلم بمراجعت التراخيص الخاصة بالنتل للخبسور والكحوليات الموجودة بالصيدلية وجدها مطابقة الكبيات الواردة اليسه » . إلا كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه قسد ائتهى الى ادانسة الطاعن على سند من قوله : « وحيث أنــه لمــا كان ما سلف وكسان التقرير الفني تمــد اثبت أن العينة غير مطابقة للعينة الماثلة من حيث الدرجة الكعولية ومن ثم نكون التهمة ثابتة في حقهما دون أن يعنى بتحقيق ملا-اثاره الطاعن في دفاعه المسار اليه فيما سلف وهو دفاع يعد في خصوص الدمسوي المطروحة هلما ومؤثرا في مصيرها مها كان يقتضي من المسكمة تمحيصه لتتف عسلى مبلغ صحته أو أن ترد عليسه بما يبرر رنضه أما وهي لم تفعل مكتفية بتلك العبارة القاصرة ألتي أوردتها نتلا عن تقرير التحليل من أن العبنة غير مطابقة ... فسان حكمها يكون مشوبا بالاخلال بحق النفاع والقصور في التسبيب بما يوجب نقضه والاهالة دون حلجة لمناقشة وجوه الطعن الأخسري .

(طعن رتم ۲۰۷ لسنة ٥٤ ق - جلسة ۱۹۸۲/۱۲/۱۱) قاعــــدة رقير (۳۴ه)

: المسلما

يحظر تقديم أو تفاول الشروبات الروحية أو الكحولية أو المضرة في الأماكن العابة أو المحال العابة ويستثنى من هذا الحكم :

 أ) الفغادق والمنشآت السياحية المحددة طبقا الاحسكام القسانون رقم ا السغة ١٩٧٣ في شمان المنشآت الفندقية والسياحية .

(ب) الانتية ذات الطابع السيلحى التى يصدر بتحديدها قــرار من وزير السبلحة .

المكة:

من حيث أن التصنكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحسكم المطمون فيه قسد بين واقعة الدموي يبنا تتوافر به كافة المناسر القانونية الجريبتين اللتين دان الطاعن بهما واورد على تبوتهما في خفه أدلسة سائفة تؤدي الى ما رتبه الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكانت المبرة في المحاكبات الجبائية هي بانتناع التاضي بناء عسلى الأدلة الطروحسة عليه عله ان يكون متيدته من اى دليل أو تريئة برتاح اليها ما دام أن هذا الدليسل له ماخذه الصحيح من أوراق الدعوى ، غالجزائم على اختلاف أنواعها ... الا ما استثنى بنص خاص - جائز اثباتها بكافة الطرق القانونية فلا يصبح مقالبة التلفي بالأغذ بدليل دون دليل أو التقيد في تكوين عقيدته بدليل معين ، نسأن منمى الطاءن عدم جسؤال اثبات حسالة السكر البين بغير تطيل شد لا يكون متبولا وينحسل في حقيقته الى مجرد جسدل موضوعي في سلطة المحكمة في تقدير أدلسة الدعسوى مما لا يجوز أثارته أمسام محكمة النقض ، هذا نفسلا أن معاشر جلسات المحاكبة خلت من طلب للطّاعَن في هذا الخصوص ، غلا يكون له من بعد ان ينعى على المحكمة تعودها عن القيام بلجراء تحقيق لم يطالبه منها ولم نرهى حاجة لاجرائه ، بعد أن المهانت الى أتوال الشهود والتقرير الطبي من أن الطساعن كان في حالة سكر بين ، ويكون نعى الطافن في هذا الصدد غسر سديد ، لما كان ذلك ، وكان القسانون رقم ٦٣ سنة ١٩٧٦ يحظر شرب النفورجعد ان يُصِ في المسادة الثانية منه على إن : « يعظر تقديم أو تناول المشروبات الروحية أو الكتولية في الاماكن العامة أو المحسل، العامسة ويستثنى من هذا الحكم:

 (١) الفنادق والمنشات السياهية المحددة طبقا لاحكام القانون رقم (المسنة ١٩٧٣ في شعان المنشات الفندئية والسياهية .

ب) آلاتنية ذات الطابع السياحي التي يصدر بتحديدها شهرار من وزير السياحة ... » .

واورد في المادة الخليسة عقوبة مغالفة ذلك العظر وهن الحبس لمدة لا تزيد على سنة الشهر وبطرابة لا تتجاوز بالتن جنيه او بلندي هاتيج. المتوبتين ونمى في المسادة السليمة على ان « يعاتب كل من يضبط في مكن عام أو في محل عام في حالة سكر بين بالحبس الذي لا تقل مدنسه من أسبومين ولا تزيد على مستة أشهر أو بغرامة لا تقسل عن عشرين مينها ولا تجاوز بالة جنيه ٤ - بها بغاده أن مناطأ التأثيم في جريبة المسادة البنائية هو تقسيم أو تقاول المشروبات الروحية أو الكحولية أو المغرة في الإبائن والممال العلبة ٤ بينها هو في جريبة المسادة السابعة وجود المجانى في حالة سكر بين في حكن أو محل عام ٤ ولا ينصرت الاستثناء الوارد في عجز المسادة الثانية آلا ألى الأعمال الكونة للجريبة الواردة نبها وهي تقديم أو تقاول تلك الشروبات ثلا يبتد الى حسالة السسكر ما دام أن الشارع قسد عصر هذا الاستثناء صراحة على الأولى دون الثانية ٤ هذا المسائل عن أن نص المسادة السابعة جساء علما مطلقا يشمل كل الإلكن والمسائل المائة دون تقسيمين بها ينصرف بعه حكيها حتى الى اللنادق والمسائل عن الأخرى واركفها التي تتبيز بها ٤ مها يكون بعه ضي الطاعن في هذا الشحوص في منا الكونة في هذا الشحوص في مناسدة في هذا الشعوص في مناسدة في هذا الشعور عن قطاعن في هذا الشعوص في مناسدة المناسوة والمناسوة والمناس

(طمن رتم ١٩٨٥/١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٢)

قامستة رقم (١٦٥)

الجسما :

يمتلر تقديم لو تتأول المشروبات الروهية أو الكحوليسة أو المفيرة في الإباكن العابة أو المال العابة .

الحكة:

وهيث أن الحسكم الابتدائي المؤيسد لأسبله بالحكم الملمون فيه
قسد بين واقعسة الدعسوى بقوله : « أن ضابط الشرطة أثبت بمضره
أتسه ضيط الطاعن أثناء سيره بدائرة بندر نجع حبادى وهو في حالة سكر
ولما سأله اعترف له بشرب زجلجة من الكينا أنساء غيله برى ارض
زراعية وذلك لبرودة الجسوة » _ لما كان ذلك وكانت وكانت المسادة
الثانية من القانون ١٣ لسنة ١٩٧٦ في شمان حظمر شرب الضر تسد
من ثنة » يحظر تقديم أو تغلول المشروبات الروحية أو المضرة
مست على ثنة » يحظر تقديم أو تغلول المشروبات الروحية أو المضرة

في الأماكن الصلح لو المسال العلم الغ ؟ . وكان الصبكم الملمون غيه قسد دان الطاعن من هذه الجريبة دون أن يثبت في حته أن تتلوله ال للخبر كان في مكان لو محل علم كبا لم يرد على دنامه في هسذا المسائن من أن تتلوله الخبر كان بزراعته علته يكون تلسرا من بيان تواعر الركان الجريبة التي دان الطاعن بها بها يوجب تقضه بغير حاجسة لبحث أوجه الطعن الأخسري .

(طعن رقم ١٤٠٨ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٨/١/١٩ ؛

دخان ___

قاعـــدة رقم (١٥٥)

البسدا:

جريبة تهريب التبغ — عقوبتها — نص المادة الثلثة من المآلون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شان تهريب التبغ — مخالفتها — اثره •

المكة :

لما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب النبغ تسد نصت على أنه « يعاتب على النهريب أو الشروع نيسه بالمبس مسدة لا تقل عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقسل عن مائة جنيسه ولا تجاوز الف جنيه أو بلحدى هاتين المتوبتين ، ويحكم بطريق النضاين على الفاعلين والشركاء بتعويض يؤدى الى مصلحة الجمارك على النحو التالي: (1) (ب) (ج) (د)و،،، همسسة جنيهات من كل كيلو جرام أو جزء منه عن الشجيرات المنزوعة من الأرض سواء كانت كليلة أو غير كليلة النبو مورقة أو منسزوعة الورق وكذلك ورق التبغ الأخضر » وكان البين من نص المسادة الثالثة سالف البيسان من صريع عبارته وواضع دلالته أن ألفترة (د) قد تفاولت حالة ضبط التبغ منزرعا من الأرض وان الشارع اعتبر الوزن أساسا لتقدير التعويض في هذه الحالة وهو ما يتتضى من المحكمة عند تضائها بالتعويض أن تحدد كبية النفان موضوع الجريمة مقدرة بالكيلو جرامات حتى يبين مدى مطابقة التمويض لأحكام القانون ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكل بالحكم المطعون نيسه وتسد تضي بالزام الطاعنين بتعويض تدره ١٧٦٧٤ جنبها لم يبين كبية الدخان المضبوط الذي حكم على أساسه بالتعويض الأمسر الذي يعجز هذه المحسكية عن مراتبسة تطبيق القاتون على وجهه الصحيح على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ولا يغير من ذلك ما أورده الحكم المطمون نيه في معرض تحصيله لاتسوال الطاعن الأول من أن الدخسان المضبوط بيلغ وزنه نحو ٩٢٠ كيلو جراما اذا ما لوحظ أن التعويض المتنى به لا يستقيم مع التطبيق السليم لأهكلم المادة الثالثة آنفة البيان ومن ثم مان الحكم المطمون فيه بكون معيبا ـــ في شقه الخاص بالتعويض - بالتصور الذي يتسع له وجه الطمن ويتعين انلك نتنسه .

(طعن رتم ١٩٢٥ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ٢١/٥/١٩٨١)

دعارة

قاعسسدة رقم (١٦٥)

الجسدا

يحق للمحكمة الاستففاء عن سماع الشهود اذا قبل المنهم أو الدافع عنه ذلك ــ محكمة ثلقي درجة تحكم في الامسل عسلي مقتفى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى هي لزوما لاجرائه .

المكية:

وحيث أن الحكم المطعون نبه بين واقمة الدعوى بما نتوانر بـــه كانة العناصر القانونية لجريمة الاعتياد على ممارسة الدعسارة التي دمنت الطاعنة بها ، وأورد على ثبوتها في حقها أدلسة مسائغة لها معينها المسجيع من الأوراق وتؤدى الى ما رتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة محاضر جلسات للحاكمة أملم محسكمة أول درجسة أن الطاعفة لم تطلب سباع أحد من الشهود ، وكان من المقرر أن نص المسادة ١٨٩ من قسانون الاجسراءات الجنائية يخسول للمحسكمة الاستغفاء عن سسماع الشهود اذا قبل المتهم او الدانسع عنه ذلك سيستوى في هذا الشمن ان يكون القبول صريحا أو ضبنيا ، بتصرف المتهم أو المدامع عنه بما يسدل عليه ــ وأن محكمة ثاني درجــة انها تحكم في الأصــل على متتفى الاوراق وهي لا تجسري من التحتيقات الاما تسري هي لزوما لاجرائه ، ولا تلنزم الا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أسلم محمكمة أول درجة ناذا لم تر من جاتبها حاجسة الى سماعهم ، وكان المدانسع عن الطاعنة وأن أبدى طلب سماع أقسوال الشساهد ابسلم المحكمة الاستثنانية ، فسأقه يعتبر تفسازلا عفسه بسبق مستكوته عن التبسسك بسه أمسام محكمة أول درجة ٤ ومن ثم ما تثيره الطاعنة في هـــذا الخمـــومن يكون غير سيديد ،

(طعن رقم ۲۲) لسنة ٥١ ق ــ جلسة ٢/٢/٢/١) قاعـــدة رقم (۲۷ه)

: 13-41

الاعتياد على ممارسة الدعارة ... استظهار ركن الاعتياد ... ماهيتها . المسكبة :

أسا كان الحكم الابتدائي الذي تأيد بالحسكم المطعون نيه تسد أورد

لاستظهار رمّن الاعتياد أنه قد تواقر من سابقة أنهام المنهسة في تضية أخسري اعترفت بها في جديسج مراحل التحقيق غفسلا عن أن الشساهد وتحرين الترفين الترفيد عليها لمواقعتها نظسي أجسر ... وهذا الذي النبته الحسكم تتوافر بسه في حق الطاعنة جسريهة الاعتياد على ممارسسة الدعسارة المنصوص عليها في المسادة التاسعة من القسانون رقم ١٠ السنة ١٩٦١ ولا تتريب على المحكمة أن هي عولت في اثبات ركن الاعتياد على شهادة الشاهد ، طالما أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الاثبات كما أنسه من المقسر أنسه لا حرج عسلي المسكمة أن مناسرة البها كترينة عسلي مسائس يسبق أنهام المنهمة في عثل الجريبة المسندة البها كترينة عسلي وقوعها بعرف النظر عن مال الحكم في ظك الاتهابات التي اقسرت بهسا الطاعنة في حصر الاستدلال ، ومن ثم نان ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد يكون في غسي مطه .

(طمن رقم ٢٣٢)} لسنة ٥١ ق ــ جلسة ٢/٢/٢/١)

قاعسندة رقم (١٨٨)

الدحدا:

جريمة الدعارة ... توافر القصد الجنائي ... من حق محكمة الموضوع •

المكة:

لما كان ذلك وكان با تنماه الطاعنة على الحكم المضعون فيسه من التفاته عن دغاعها المؤسس عسلى عدم توافر القصد الجنسائي لديها انها تبتين التوسط بسين راغبى الزواج وسا زعبت بن أن اثنين بن الفتيات لم تفسادرا البسلاد ، كما أنها لم تسسفر الى الفسارج بد فقه مردود عليه بأن المحكمة ليست مازسة ببتابعة المنهم في منساحي دفاعه الموضوعي والرد عسلى كل شبهة يثيرها عسلى استقلال أذ الرد يستقلا الموضوعي والدة الثبيوت التي يوردها الحسكم وفي عسدم أيرادها لهذا النفساع ما يدل عسلى أنها المرحقية المهنتانا منها للادلسة التي عولت عليها في الادلسة التي عولت

(للعن رتم ٨٢٢ لسنة ٥٢ ق سد طسة ١٩٨٢/٣/١١)

قاعـــدة رقم (١٩٥)

البسطا:

جريبة حيــازة شَقة لمُــارسة الدعــارة ... ماهيتها ... الشـــقق العروشة •

الحكية:

حيث أن الحسكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمعدل بالحسكم المطعون فيه بين واتمة الدعوى بما مجمله أن ضابط قسم مكافحة حرائم الاداب الملية علم من تحرياته السرية أن الطاعن يحسوز شقة مفروشة يقدمها للنمسوة الساقطات بغير تبييز لارتكاب الدعسارة نبها وبعد استئذان النياية العلمة انتقل الى ذلك المسكن والفي بداخله المتهمة الثانيسة تمارس المحشاء مع رجل اجنبي اتسر بأن الطاعن لم يسمح لهما بالدخول الا بعد اقتضاء مبلغ من النقود من الشخص الذي أوصلهما هناك وبمواجهة الطاعن بذلك اهترف بأنه يقوم بتلجير تلك الشقة للقوادين والعاهرات . ثم اورد الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن أدلسة سائغة مستمدة من اتسوال الشساهد واعتراف المتهمين وخلص الى القول بأنه : « لمسا كان الثابت بمحضر التحريات الذي سطره محسرر المحضر أن المتهم الأول (الطاعن) يستفل الشقة موضوع الضبط بتأجيرها مفروشة النسوة الساقطات وبن يصطحبونهم معهن لارتكاب الفحشاء بها مع علمه بذلك وما ثبت بالمحضر من ضبط المتهمة الثانية في تلك الشقة وهي في حالة تلبس ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يثر عند نظر الاستثناف أن محسكمة أول درجـة شملت العقوبة المحكوم بها عليه بالنفساذ وبعـد أن أوقفت النيابة العامة تنفيذها عسلي ما حساء ممفكرة اسماب الطعن ب ومن ثم غليس لسه أن يثير طعنه في الحسكم المستانف لأول مرة المسلم محسكمة النقش

(طعن رقم ٥١)ه لسنة ٥١ ق ــ جلسة ،١٩٨٢/٣/٣)

قاعـــدة رقم (٧٠ه)

البسدا:

جريمة الاعتباد عسلى ممارسة الفجور والدعارة سه عقسوبتها سه المسادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لمسنة ١٩٦١ .

الحسكية:

لما كان ذلك ، وكان نص المادة التاسعة من القادون رقم . 1 السنة ١٩٦١ من شأن مكافحة الدعارة ما يماتب بالحبس مدة لا تقال عن خبس عن خلالة شهور ولا تزيد عن ثلاث سنوات ويغرابة لا تقال عن خبس وعشرين جنبها ولا تزيد عن ثلاثبائة جنبه ما كل من اعتاد ممارسة النجور والدمارة ، وكان الحاكم المستانات قاد تفي ما في حدود التأتون بمتوية الحبس بحدها الأدنى ، بيد أن الحاكم الملمون نيسه قاد نزل بهذه المقوية الى شهر واحد مع الشفل وهو دون ذلك الحد الأدنى ، فاته يكون قاد لفطا في تطبيق القادون ما يتمين معه تصحيحه والحكم بهتضى القانون بثليد الحكم المستانة .

(طعن رقم ٢٢٠٦ لسنة ٥٢ ق _ جلسة ٢٢٠/١٠/١٠)

قاعسسدة رقم (٧١ه)

المسطاة

جريمة الدعارة ــ لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صمة أسناد التهمة إلى المتهم أو لمعم كفاية أدلة الثبوت ــ شرط ذلك •

المبكة:

وهيث انه من المتسرر وان كان لمحكمة الموضوع أن تقمى بالبسراء من تشككت في اسناد النهمة الى المنهم أو المسدم كفاية أداسة النبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتيل حكيها على ما ينيد أنها محصت الدعسوى واحلطت بظرونها ويادلة الثبوت الني قلم الانهام عليها عن بصر وبصيرة ، ووازنت بينها وبين أدلسة النفي فرجحت دفاع المنهم أو داخلتها الربيسة في صحة عناصر الاتبات ، لما كان ذلك ، وكان بيين من الحكم المأخون في اعترافها بيسمة انه أورد من بين أبلسة الانهام ما قررت المنهمة الأولى في اعترافها بتحقيقات النيابة العلية من أن المأخون ضده وآخسر يحلبان لها الرجال لما الرجال أن هذا الذي اثبته المسكم له أصله المسجيع بالأوراق سلسا كان ذلك ، أن مذا الذي التحسيم المأخوذ على أن

الاتهام المنسبوب اليسه جساء وليد اعترافسات المتهسة الأولى بحضر الاستدلالات والتى تطرحها المسكمة ولا تمول عليها ؟ ولم يلتقت الدليل المستبد بن اتول هذه الأخيرة في حق الملمون ضده بتحتيقات النيابة العلمة ولم تدل المحكمة برايها فيه ؟ مما يكشف عن أنها اصدرت حكمها دون أن تحيل بعناصر الدعوى وتمجس أدلتها مما يعيبه ويوجب تقضه .

(طعن رقم ه ٣٩ السنة ٢ه ق ــ جلسة ٢٨/١١/١١)

طاعسدة رقم (۷۲ه)

البسطا :

جريمة الاعتياد على مبارسة الدهسارة سـ استعبال الكان لارتكب الدعارة ــ لا يستلزم القانون البوت العادة في استعبال الكان لارتكساب الدعارة طريقا معينا بن طرق الاثبات .

المكبة:

لما كان ما جسرى به تفساء الحسكية أن التسانون لا يستلزم للبوت العادة في استيمال مكان لارتكاب الدمارة طريقة بمينة من طرق الاثبات عالم تدريب على المحكمة اذا عوات في ذلك عسلى شهادة الشهود واعترائسات المتهسين ، واذ كسان الطعسن في أن ما أورده الجسكم في هذا الشأن له أصله الثابت في الأوراق ، غسان با يثيره في هذا الصدد يكون غير سحيد .

(عَلَمَن رَمْم ١٢٢٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢١/١٨٢/٤)

قاعسىدة رقم (٧٧ه)

البسدا:

القسانون لا يستائرم اللبسوت ركن الاعتياد طريقسة معينة من طرق الاثبات ــ محكمة الموضوع ــ الثبات ركن الاعتياد على ممارسة الدعارة ــ اسساس ذلك م

المسكية :

لمسا كان ذلك وكان لا تثريب على المحكمة أن هي عولت في أثبات

ركن الاعتياد عسلي ممارسة الطاعنة الدعارة عسلي شهادة الشاهدين التي اطهانت اليها طالما ان القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الانسات ، وكان تقديره في ذلك سليما ... وكانت الفقرة الثالثة من المسادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شبأن مكافحة الدعارة مسد نصت على عمّاب كله من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة ١ فعسد دل الشرع بصريح هذا النص ومفهوم دلالته أن هذه الحربية تتحتق بمناشرة المحشاء مع الماس بغير نبيز وأن يكون ذلك عسلى وجسه الاعتياد . ولم يستلزم لتوافرها أن تكون مبارسة الفجور أو الدعارة في مكان معين أو أن يكون معلوكا أو مؤجرا ، مالتمي على الحكم بالخطا في تطبيق التسانون لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان الحكم المطمون نيسه تسد تضى بمصادرة سيارة الطاعنة طبقا للحق المقول للبحكية في المادة ١/٣٠ من قسانون العقوبات بعد أن أطبأنت الى أقوالها في محضر الضبط من أنها أشترتها من حصيلة مبارستها للدعارة لتسمل لها الانتتسال الى الشقق المنروشة ، نسان جدل الطاعنة في شسان مصدر ملكبتها للسبارة لا لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة المحكية في تقدير الدايـــل' ... بما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . لمساكان ما تقدم غان النعي برمته يكون عسلى غير اساسي متعبدا ومضه .

(طعن رتم ۲۳۷۷ لسنة ۵۳ ق سـ جلسة ۲۵/۱۲/۱۲۸)

قاعسسنة رقم (١٧٤)

البسدا :

عقوبة المسادرة في جريبة مبارسة الدعارة ــ شرطها -

المبكة:

لما كانت العقوبات المتررة لمخالفة نص النترة الثانية من المسادة التاسعة من المسادة التاسعة من المسادن لا التاسعة من المسادرة وكان الحسم تسد تضى بالمسادرة بالتطبيق له علمه يكون تسد لخطأ في تطبيق القانون مما يتمين معه اعبالا لنص المسادة ٢٩ من التسانون رقم ٥٧ لسفة ١٩٥٩ بشأن حالات واجسراءات الطمن ألم محكمة النقض سنقضه نقضا جزئيا .

(طعن رتم ١٩٨٥ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢/١٤/١١٨١)

عامسدة رقم (٥٧٥)

المسطا:

دهــاوة الإستفاد الى اعتراف غسي ثابت بالأوراق ـــ السره ـــ بيطــل الحــكم ه

المسكية:

وحيث أن الثابت من مدونات الحكم الطعون نبه أنسه عول في تضائه بلدانية الطاعنة الرابعة ... ضمن ما عول عليه ... على اعترافها في محضر الشرطة وكان البين من مطالعة المفردات المسبومة أن الطاعنة الرابقة انكرت ما استد اليها في كانة مراحل التحتيق والحاكمة ولما كان الأصل أنه بنعين على المحمكمة الا تبنى حكمها الا على الوقائم الثابتية في الدعسوى وليس لها أن تقيم تضاءها عسلى أقسوال لا سند لها من التحقيقات ؟ فسان الحسكم المطعون فيسه أذ بني قضساءه عسلى أن اعتراننا صدر من الطاعنة الرابعة ... مع مخالفة ذلك للثابت بالأوراق ... ماته بكون قسد استند الى دعامة غير صحيحة ما ببطله لابتنائه عسلى اساس ماسد ، ولا يؤثر في ذلك ما أورده الحكم من أدلسة أخسري أذ الاداسة في المواد الجنائية منسائدة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث اذا سقط احدها أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأى الذي انتهت اليه المعكمة . لما كان ما تقدم ؛ نساته يتمين نقض الحكم المطمون نيه والاحالة بالنسعة الى الطاعنسة الراتبة _ والى بلتى الطاعنين _ لوحدة الواتعة ولحسن سبر العدالة _ وذلك بغير حلجة الى بحث مسائر أوعه الطمن .

(طعن رقم ۷۳۷ه اسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۲۹/۱۲/۱۸۸۱ ؛

دعوى جنائية

اولا : تحريك الدعسوى الجنائيسة ،

ثانيا : انقضاء الدعسوى الجنائيسة ،

اولا ... تحريك الدع...وي الجنائية :

قاعـــدة رقم (٧٦ه)

البسيدا :

يجوز استثناء لمحكة الجنافيات اذا رات في دعوى مرفوعة املهها ان هناك وقائع اخسرى غير المسندة فيها الى المتهم ان تقيم الدعسوى بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها الى الذيابة العابة التحقيقها والتصرف فيها

المعكبة زر

من المتسرر أن الأمسل في المحاكبات الجنائيسة أنسه لا يجسوز محاكبة المتهم عن واقعة غم الواقعة الني وردت بأبر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور عملا بالمسادة ٣٠٧ من تسانون الاجسراءات الجنائية وأنه يجوز استثناء لحسكمة الجنايات أذا رأت في دعوى مرفوعة أملمها ان هناك واقائع اخرى غسير المسندة نيها الى المتهم أن تقيم الدعسوى بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها الى النيابة المامة لتحقيقها والتصرف غيها طبقا للباب الرابع من الكتاب الأول من هــذا القانين ولا يترتب عسلى هذا الحق غير تحريك الدعسوى أبام سلطة التحقيق دون الحسكم فيها وذلك عملا بالمادة ١١ من قانون الاجسراءات الجنائية ، ولما كانت المحكمة تسد خالفت مريح نص هذه المسادة اذ ادانت الطاعن عن واتمة المسراز مخدر الأنبون وهي جريمة لم تكن الدعوى مرفوعة عليه لواتمتها وهيو مسلك من الحكم كان يؤذن بتعيبب اجسراءات المحلكمة الا أن ما يرد هذا العبب في صورة الطعن الحالى ... هو انعدام جدواه ذلك بأن الحكم لم يوقع على الطاعن سوى عقوبة واحدة بـ وهي الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وغرامة ثلاث آلاف جنيه مدوهي عقويسة احسراز وحيازة مغدر العشيش بقصد الاتجسار التي ثبت لمسكمة الوضسوع ارتكابه لها ومن ثم مسان مصلحته في النمي عسلى الحكم بالبطلان في هذا المسدد وبمخالفة القانون فيما يثيره من أنه لا عنساب عسلى احسراز آثار الأنياون - بفرض صحته - تكون منتفية اذ من المتسرر انسه اذا الخطآ الحكم فأسند الى المتهم مع الجريمة الثابت وقوعها منسه جريسة

الحسرى وعاتبه عسلى الجريبتين مما بعقوبة واحدة داخلة في حدود المواد المنطبقة على الجريفة الواجب معاتبته من اخلها ملته بذلك تنتفي مصلحة الطاعن بالتبسك بالخطأ الخذي وتع فيه الحكم .

(طعن رقم ١١٥٤ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢١/٣/١٨١)

قلعسدة رقم (٧٧٥)

البسيدا :

لا يجوز رفع التعسوى العمومية او اتخاذ أية اجسراءات في جراثم التهريب الجمركي الا بطلب كتابي من الدير العام الجمارك او من ينبيه •

المسكنة :

مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المسادة ١٧٤ من القسانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٧ من القسانون المومية أو التفساذ أية اجسراءات في جرائم التوريب الا بطلب كتابى من المدير المسلم للجبارك أو من ينبيه . . . هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى اجسراء من اجراءات بدء تسبيرها أمل جهات التحقيق أو الحسكم قبل صدور طلب كتابى من المدير العام للجبارك أو من ينبيسه في ذلك ، واذ كان حسدا من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحسكم واذ كان حسدا من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحسكم بطلان المكم ولا يغنى عن النص عليه بالحسكم أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص .

(طعن رقم ٢٣٥٩ لسنة ٥٠ ق سرطسة ٢٣/١/٤/٢١)

قاعـــدة رقم (۷۷۸)

البسدا :

لا تجوز محاكبة بنُ يرتكب سرقة اشرار بزوجه أو بزوجتسه أو أصوله أو فروجه الا بقاء على طاب الجني عليه .

المسكية :

ولمساكان ذلك وكانت المسادة ٣١٣ من تاتون المتهيات تنصر على

ان د لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقية أشرار يزوجه أو زوجته او أصوله أو غرومه ٤ الا بناء على طلب الجني عليه ، وللبجني عليسه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها ، كما أن له أن يوقف تنفيذ المسكم النهائي على الجسائي في أي وقت شساء » وكانت هذه المسادة تضع قيدا عسلى حق النيابة العابة في تحريك الدعسوى الجنائية بجطه متوقفا عطى طلب المجنى عليه الذي لمه أن يتذازل عن الدعسوى الجنائيسة بالسرةسة في ابسة حسالة كانت عليها ، كما تضمع حسدا لتنبيذ الحكم النهائي على الجاني ، بتخويلها المجنى عليه حق وقف تنفيذه في أي وقت يشاء ، وأذ كان التفازل عن الدعموى من صاحب الحق في الشكوى يترتب عليه انتضاء هذا الحق ، وبالتالي انتضاء الدعوى الجنائية وهي متعلقة بالنظام العام ، غاته متى صدر التنازل مين بيلكه ملتومًا بكون للمتنازل اليه أن يطلب في أي وقت أعمال الأنسار القانونية لهذا التنازل ، ولا يجوز الرجسوع في التنسازل ولو كان ميماد الشكوى ما زال مبتدل ، لأنه من غير السنساغ قاتونا العودة للدعسوي الحنائية معد انتشائها ، إذ السيانط لا يعود ، وإذ يا كانت العلة مما أورده الشارع من حد وقيد بالمسادة ٣١٢ من قانون العقوبات ، انها هو الحفاظ على الروابط العائلية التي تربط بين المحنى عليه والحساني ٤ غلزم أن ينبسط أثرهما على جريمة الاتلاف لوتوعها كالسرقة أضرارا بحق أو بال بن ورد ذكرهم بذلك النجي .

(طعن رتم ۲۰۹۱ أسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢١/١٢/١٢/١١)

عاميدة رقم ﴿ ٥٧٩)

البسدا :

لا يجوز رفع الدعوى المبومية في جرائم استيراد بضائع اجنبية على غير النظم والقواعد القررة الا ينساء على طلب كتابى من وزير التجسارة أو من يفرضة — ولا يجوز رفع الدعوى المبومية في جرائم تهريب البضائع الاجنبية بقصد الاتجار الا بناء على طلب وزير المسالية أو من ينييه .

الحكة:

وحيث أن مما يتماه الطاعن الأول عسلى المستر المشعون ميسه

انه اذ دانه بجرائم تهريب بضائم لجنبية بنصد الانجار واستيرادها على غير النظم والتواعد المتررة واستعبالها في غير الغرض الذي رخص له -قلت شابه البطلان ذلك بانه لم يشر في معوناته الى أن الدعوى الجنائية رفعت بناء عسلي طلب كتابي من وزيري السالية والتجارة أو من أناباه في ذلك ، وهو بيان جوهري يثرتب عسلي اغتالة البطلان ، وحيث ان الجراثم التي دين بها الطاعنان هي أنهبا هربا بتمسد الاتجار بضائع لجنبية واستورداها على غير النظم والتواعد المتررة واستعبلها الطاعن الأول بصنته مستثيرا في غير الفرض المختصين مطلب كل منهم ... في حدود اختصاصه .. اتابة الدعوى .. ذلك ان هـذا البيان جـاء مجهلا لا يبين ممه أن كلا من وزير المسلمية ووزير التجارة كاتا من بسين الوزراء الذين أشمار أليهم ألحكم وهو ما يعجز هذه المحكمة مصحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القسانون ، ومسن ثم غسان البيسان كمسا ورد بالحسكم لا يحقق غرض الشمارع من تسبيب الأحكام ، كما أتمه لا يرقع عوار الحسكم - كذلك ي ما ورد بعدونات الحكم الابتدائي من أن كلا من رئيس مصلحة الجمارك ومدير علم الأدارة العلبة للتجارة الخارجيسة بوزارة النجارة شد طلبا اقامة الدعسوى الجنائية ضد الطاعنين ما دام الحسكم لم يشر الى أن أولهما كان مغوضا بذلك من وزير المالية وان الثاتي كان مفوضًا ــ نيما طلبه ــ من وزير التجارة ، لما كان ذلك ، نسأته يتعين نقض الحسكم المطون نيه والاحالة بالنسبة لكلا الطاعنين لوحدة الواقعة واتصال العيب الذي شبلب الحكم بالطاعن الثاتي ، وذلك بغير حلجة في بحث باتي ما أثاره الطاعنان بأوجه الطمن .

(طعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٥/٢/٥)

قاعـــدة رقم (٥٨٠)

الجسماة

لا يجوز تحريك الدعــوى الجنائية طبقا لاحكام القــانون رهم ٩٣ اسنة ١٩٩٤ الا بطلب كتابي من وزير الغزانة او من ينييه .

الحكة :

وهيث الله الساكان ذلك ٢ وكان بؤدى ما نصبته عليه الفترة الإولى

من المسادة الرابعة من القسانون رقم ١٢ اسنة ١٩٦٤ من انسه « لا يجوز رئيس الدعسوى العبومية أو اتخاذ أية اجراءات في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون الا بطلب مكتيب من وزير الخزانة أو من ينيب ه هو عسدم جواز تحريك الدعسوى أو مباشرة أي اجراء من اجسراءات بدء تشيرها أسلم جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتسابي من وزير الخزانسة أو من ينيبه في ذلك ، وأذ كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضعنها الحسكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ، نسان اغفاله يترتب عليه بطلان الحسكم ولا يغني عن النعي عليه بالحكم أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهسة الاختصاص ، لما كان ما تقسدم ، وكان الحسكم قسد خلا من الاشسارة الى أن الدعسوى الجنائية أقيمت بطلب كتابي من وزير الخزانسة أو من فرضه في ذلك ، وهو مسا يعيسه بالقصسور ، قسانه يتمين أن يكون مع النقض الاحسالة .

(طمن رقم ٢٧٢٤ لسنة ٥٥ ق سجلسة ١٤ /١٠ /١٩٨٦)

ناتيا .. انتفساء الدعسوى المناثية:

قامسندة رقم (٥٨١)

: 12-41

تنقضى الدعسوى الجنالية بوغاة المنهم ولا يبنع ذلك من العسكم بالمسادرة سـ اسساس ذلك .

المسكية:

لما كانت المادة ١٤ من قسانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه « تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة التهم » ولا يبنع ذلك من الحسكم بالمسادرة في الحالة المنصوص عليها بالفترة الثانية من المادة . ٣ من قسانون المقويات اذا حدثت الوفاة الناء نظر الدعسوى » قسانه يكون من المنعين الحسكم بانتفساء الدعوى الجنائية بوفاة الطاعن .

(طعن رقم ٢٣٤ أسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨١/٦/١٤)

قامـــدة رقم (۸۸۲)

البسطا:

يجوز النائب المسلم أن يحيل بعض الجنايات ألى مصحبة الجنسج التغفى غيها وفقا الاحكام المسلحة ١١٨ مكررا من قسانون المقوبات الا أن تلك الإحلاة ليس من شاقها أن تفي من طبيعة الجناية الحسالة بل نظل صفتها قالمة ونسرى عسلى سقوطها وانقضاء الدعسوى الجنائية غيهسا المدرة الاقضاء الدعوى الجنائية غيهسا المدرة الاقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنايات .

المسكية:

لسا كانت السادة . 13 مكررا من تسانون الاجراءات الجنائسة وان أجازت للنقب العلم والمحلى العلم في الاحسوال المبنة في الفترة الأولى من المسادة 110 مكررا (!) من تسانون العقوبات أن يحيل بعض الجنائات الى محكة الجنح لتتفى فيها وفتا الاحسكام طك المسادة الا أن المحالة لهي محكة لبين من طبيعة الجنائية المحالة بسل منتها تائد وتسرى عسلى مسقوطها وانتفساء الدعسوى المختلفة تطل منتها تائد وتسرى عسلى مسقوطها وانتفساء الدعسوى المختلفة

نيها المددة المغررة التقضاء الدعسوى الجنائية في مواد الجنايات ، وكانت الجرية المسندة الى المطعون ضده سـ وكبا رضعت بها الدعوى ــ جناية مبه نص عليه في البسلب الرابع من الكتاب الثاني من تسانون المعتوبات من موظف علم ، ومن ثم تنتفض الدعسوى الجنائية نيها مبضى عشر سنين تبدأ من تاريخ انتهاء خدمة هــذا الموظف مــا لم يكن التحقيق في الجريبة تسد بدا تبل ذلك ، لما كان ما تقسدم ، وكان الحسكم المطعون غيبه تسد اعتبر الجريبة المرفوعة بها الدعسوى جنحة لجسرد انها احبات الى محكمة الجنع عملا بالمادة ، 17 مكررا من تسانون الإجراءات الجنائية ، وخاص الى انتضاء الدعسوى الجنائية غيها لمفى ثلاث سنين اسند بداينها الى تاريخ وتسوع الجريبة ، غانه يكون قسد اخطا في تطبيق المسادن بها يعيه ويوجب نقضه ،

(طعن رقم ۲۰۵۳ لسنة ۵۲ ق ساجلسة ۱۹۸۲/۵/۱۹۸۲) :

: المسطا

بيدا ميماد انقضاء الدعسوى العناقية في جريبة خيانة الاسسانة بن تاريخ طلب الثنيء المُفتلس أدى أو بن أوتبن عليه والابتناع عن رده أو ظهور عجز عنه وأبس بن تاريخ أبداعه .

قاعـــدة رقم (٥٨٧)

المسكية:

من المترر أن تعين تاريخ وتسوع الجسوائم عموما ومنها جريسة خيلة الإسسانة يستقل به تساشى الوضوع ولا رتسابة عليه في ذلك لمسكمة النتض وكان بيماد انتضاء الدعسوى الجنائية بجريسة خيلة الابانسة لا تبدأ من تاريخ ايسداع الشيء المختلس لدى من اؤتمن عليسه بسل من تاريخ طلبه والابتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه الا أذا تسلم العليل على خلانه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون نيسه تسد عرض الدمن بنتضاء الدمسوى الجنائية بالتقسام في توله ه علته لما كان من المترر عبلا بالمسادة 10 من تساتون الإجراءات الجنائية أن الدموى الجنائية في موقد الجنائية أن الدموى عليها قسد تررا أن الواشعة تسد حدثت شاكل علم 1977 . وحيث أن

التهان تـد أتكرا ما هو منسوب اليها ونفيا حـدوث الواقعة عـلى الإطـلاق . وحيث أن الدميتين بالحق المنى قــد تقدمتا ببلاغها الأول ألى الدميلين بالحق المنين قــد سـئلا لهـام النباــة ألى المعلمة في ١٩٧٥/١/١٧ (١٩٧٥/٨/١١ ١ ١٩٧٥/٨/١١ كما تبت اجراءات المعلمة في ١٩٧٥/٢/١/١ كما تم ســوال المنهمان بعد ذلك في تواريخ مختلفة كما أن النبابة العامة قــد قابت بتقديم الدنــع بانتشاء الدمــوى الجنائية بالتقام يكون قــد اصاب صحيح القانون ويضــمى منعى الطاعن في هذا الشان في صديد .

(طعن رقم ۱۹۹۶ اسنة ٥٢ ق ـ جلسة ١٩٩٥)

قاعـــدة رقم (١٨٤)

المسحا:

نتقضى الدعوى الجنائية في مواد الجنح بمرور ثلاثـة سنوات دون اتخاذ اي اجراء قاطم لهذه الدة .

المسكبة:

حيث أن الحسكم المطعون فيسة تسد صدر في ١٩٧٩/١٢/٨ بادانة الطاعن بجنعتى عدم الاعسلان عن مخزنه وعسدم العرض ببحله وحدات من السلسع الموجودة ببخزنه ، فقسرر الطعن فيسه بطسريق النقض في السلسع الموجودة ببخزنه ، فقسرر الطعن فيسه بطسريق النقض في الدعوى الإمراء من تاريخ الطعن الى أن نظرت بجلسة ١٩٨٧/٣/١١ ، واذا كان ببين من ذلك أنه وقد انتضى على الدعوى من تاريخ التعرير بالطعن الحاصل في ١٩٧٩/١٢/٢٥ ، الجناقية ببضى الدة في مواد الجنع كون اتخاذ أي لجراء قلطع لهذه المدة فتكون الدعوى الجناقيسة قسد انتضاء بالدة ويتمين لذلك نقض الحسكم المطعون فيسه والتضاء بالنقضاء الدعسوى الجنائيسة بعضى المدة ويراءة المسكم المساعن .

ا طعن يقم ٢١١٨ لسنة ٥٢ ق ـ جلسة ٢١١٨ ١

قامـــدة رقم (١٨٥)

البسطا:

الدعسوي الجنالية تنقض بوغاة المتهم •

المسكنة:

لا كان يبين من الأوراق انسه بعد التقرير بالطعن بالنقض وابداع السبابه في الميعاد تسد توفي المحكوم غلى المرحوم كالثابت من صورة شهادة الونساة المتمسة من محابيسه بالجلسسة ، لما كان ذلك ، وكانت المسادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص عملى انه تنقضي الدمسوى الجنائية بونساة المتهم ، ولا يعنسع ذلك من الحسكم بالمسادرة في الحالة المنصوص عليها بالفترة الثانيسة من المسادة ، ٢ من المتون المتوبات الدعوى الجنائية لوفاة المتهم » .

(طعن رقم ۸۰۸ه لسنة ۵۳ ق سـ جلسة ۲۱/۲/۲۱۱)

قاعب دة رقم (١٨٥٠)

المسلدا :

القضياء الدعوى العنائية في بواد العنع ببضى ثلاث سنوات دون اتخاذ اجراء قاطع لهذه الدة •

الحيكية :

لساكان الحكم المطمون فيه قسد صدر في ؟ نوفير سنة ١٩٨٨ بادانسة الطاعن في تبديد محجوزات ؟ فقرر بالطعن فيه بطريق النقض في ١ نوفير سسنة في ١ نوفير سسنة ١٩٨٠ وقسدم اسباب طعنسه في ١٤ نوفير سسنة ١٩٨٠ ولكن الدعوى لم يتخذ فيها اي لجسراء من تاريخ تقديم الأسباب الى أن نظسري بجلسسة ٤ يونيسه سسنة ١٩٨٤ ، واذ كسان بيسين من نلك النه وقبد انقضى عسلى الدعوى من تاريخ تقديم الأستبلب الماصل في ١٤ نوفير سنة ١٩٨٠ مدة تزيد على الثلاث مستوات المسررة لانقضاء الدعوى الخلاية ببضى المستدرة في واد الجلح دون التخاذ الى

الجسراء تاطع لهذه المدة فتكون الدعوى الجنائية قسد اتضمت بعض الدة ويتعين لفلك فتنمن الحكم المطمون تمية والقضاء بانقضاء الدعوى للجنائية بعضى الدة وببراءة المنهم الطاعن .

(بطعنَ رقم ٢٠٦٩ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١/٤)

قاعسسدة رقم (۸۸۷)

المستدا :

اتفضاء الدعسوى الجنائية في مواد الجنح بمضى ثلاث سنوات دون اتخاذ اجراء قاطع لهذه الدة سـ مثال .

المكة :

لما كان الحسكم المطعون نيسه تسد مسدر فى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٧٨ بادانسة الطاعن بجنعة تبديد السياء محجوز عليها ، نقرر بالطعن نيه بطريق النقض فى ١٧ نونمبر سنة ١٩٧٨ وقسدم اسسباب طمنه فى ١٤ نونمبر سنة ١٩٧٨ وقسدم اسسباب الى الدعوى لم يتخذ نيهسا اى اجسراء من تساريخ تقسديم الأسسباب التى أن نظسرت بجلسسة) يونيسة سسنة ١٩٨٨ ، وإذ كان يبين أنه وقسد انتضى على الدعسوى من تاريخ تقيم الأسباب الحاصل فى ٢٤ تونمبر سسنة ١٩٧٨ مدة تزيد على الثلاث سنوات المسرد لانتضاء الدعوى الجنائية بمضى الدة فى مواد المجنع دون اتضباق أى اجراء تطلع لهذه المسدة متكون الدعوى الجنائية تسد انتضت بمشى الدة ويتمين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والتضاء بانتضاء الدعسوى الجنائية بمنى الدة ويبراءة المنهم الطاعن .

´ (طعن رقم .٣٠٧ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ٢/٤/١٩٨٤) `

قاعـــدة رقم (٨٨٨)

الجسندا :

القضّاء الفعسوى المِثالية في مواد المِثِح بيشي ثلاث سنوات دون اتخلا لجراد الطع لهذه الدة سـ مثال .

المسكبة:

المسل كان الحكمُ المُلتفونَ فينسه تسد صدر في ٨ تونيبر نسنة ١٩٧٧؟

بدائسة الطاعن بجنعة نسب ، عقرر بالعان غيسه بطريق النقض في ٢٦ نوفيير سنة ١٩٧٩ وقسم أسيلب طعنه في ١٦ ديسبر سنة ١٩٧٩ وقسم أسيلب طعنه في ١٦ ديسبر سنة ١٩٧٩ وقسم أسيلب طعنه وقضي استثنائيا بتاريخ ٢١ من نوفيير سنة ١٩٨٨ برغض الاشسكال والاستبرار في التتنيذ ، ولكن الدعوى لم يتفذ نبها أي لجراء من تاريخ المصل في الاشكال ألى أن نظرت بجاسة اليوم بتاريخ ٤ من يونيو سنة ١٩٨٤ ، وأذ كان يبين من ذلك أنه وقسد انتضى على الدعوى من تاريخ المصل في الاشسكال الحاصل في الاشسكال الحاصل في الاتسالات سسنوات المسررة ٢١ من غبراير سنة ١٩٨٠ عدة تزيد عسلي الشالات سسنوات المسررة تتضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة في مواد الجنح دون اتخاذ أي اجراء تقاص الحكم المطعون فيه والقضاء بانتضاء الدعوى الجنائية بمني المدة ببراءة المنه الطاعن .

المِسما :

الحكية:

لا الم الحكم الطمون عيد قد صدر في ١٢ ديسمبر سنة ١١٨٠ لادانة الطامن بجنعتي ضرب ، غقرر بالطمن عيد بطريق النقض في ٧ درس سنة ١٩٨٠ وقسدم اسباب طمنه في ١٩ مارس سنة ١٩٨٠ ، ولكن الدعدوي لم يتخذ عيها اي اجسراء من تاريخ الطمن الى ان نظرت بجلسة اليوم ٤ من يونيو سسنة ١٩٨٠ ، واذ كان يسين من ذلك أنه وقد التضي على الدصوى من تاريخ تقديم الإسباب الجامسال في ١٦٨ مسارس سنة ١٩٨٥ ، دة تزيد عالى ثلات السنوات المقررة الانتشاء الدعوى الجنائية بعضى الدة في مسواد الجنع دون اتخساذ اي احسرام المحمولية المحلي لهذه الدة ٤ متكون الدعوى الجنائية تعد انتضاء بيضى المدة المسالية المحمولية المحالية المحمولية المحالية المحالي

ويتمين لذلك نتفس الحكم المطعون نيه والقضاء بانتضاء الدعوى الجنائية بعض المدة وببراءة المتهم الطاعن .

(طعن رقم ٣٠٧٥ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١/٤)

قاعسسدة رقم (١٩٠)

المستدا :

اقتضاء الدعوى المنالية في مواد الجنع بمغى ثلاث سنوات دون تتخاذ اجراء قاطع لهذه المدة ،

المسكية:

لما كان الحكم المطعون فيه قسد دان الطاعن بجنعة اختسلاس كان الحكم المطعون فيه بطريق النقض بتاريخ ؟ ٢ من ديسببر سنة ١٩٧٨ ، وقسدم أسبغه طعنه في ذات التاريخ ، ورفع أهسكالا في التنفيذ قضى فيه بجلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٧٩ بوقف تنفيد الحسكم لحين الفصل في الطعن ، ثم لم يتخذ في الدعسوى أي اجسراء بعد ذلك التساريخ الى أن نظر الطعن بجلسة اليوم الخليس من يونيسة سسنة التساريخ الى أن نظر الطعن بجلسة اليوم الخليس من يونيسة سسنة الحسكم في الانسكال وحتى نظر الطعن مسدة تزيد عسلى الشلاك منوات المتررة في المسلاة ١٥ من قساتون الاجراءات الجنائية لاتقنساء الدعوى الجنائية في مواد الجنح ، لم يتخذ خلالها أي اجراء قاطع للبدة ، فيتمن نقض الحكم المطعون فيه ، والحكم باتتضاء الدعوى الجنائية بعضى المذة وببراءة المهم الملاهن فيه ، والحكم باتتضاء الدعوى الجنائية بعضى المذة وببراءة المهم الملاهن .

(طعن رقم ٤٠٠٨ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ٥/١/١٩٨٤)

قاعـــدة رقم (۹۹۱)

الجسدا :

القضاء الدعوى الجنالية في مواد العنح بيضى ثلاث سنوات من تاريخ آخر اجراء اتخاذ اي اجراء قاطع لهذه الادة ،

المسكبة:

لمسا كان الحكم المطمون نبه عد صحر بتاريخ ٢٦ من اكتوبر سيسنة

1974 باعتبار معارضة الطلعن في الحكم الاستثنافي الفيابي كان لم يكن ، منسرر الطاعن بالطمن فيه بطريق النتفي ق ٢٢ من نوفبر سنة ١٩٧٨ وأوبجت اسيلب الطمن فيه بطريق النتفي ق ٢٢ من نوفبر سنة ١٩٧٨ كما يبين من الأوراق لنه قسد تشي بتاريخ ٢٨ من نوفبر سنة ١٩٧٨ في الاسكال الأوراق لنه قسد تشي بتاريخ ٢٨ من نوفبر سنة ١٩٧٨ في الفسل في الماسن ، الا انه لم يتخذ أي أجراء في الدعسوي من تاريخ الحسكم في الاسكال وحتى نظر الطبين الملم هذه المحكية بجلسة اليسوم الشاني عشر من بونيه سنة ١٩٧٨ وأذ كان بيين من ذلك أنسه وقد انتفى على الدعوى سوهي جنية تبديد محجوزات بين من ذلك أنسه وقد انتفى على الدعوى سوهي جنية تبديد محجوزات بين من تاريخ آخر أجراء وهسو المحكم السنوات المتررة الانتفاء الدعوى الجنائية بغني المدة في مالي ثلاث السنوات المتررة الانتفاء الدعوى الجنائية بغني المدة في جواد الجنع دون انخلذ أي اجراء تلطع لهذه المسدة ، فسان الدعسوي البينائية محكون قسد انتفست بغني المدة ، الاسرالذ ي يتمين معه السكم بالتقشاء الدعوى للجنائية بغني المدة وبراءة الطاعن .

(طعن رشم ٣٣٦٣ لسنة ٤٥ في ــجلسة ١٩٨٤/٦/١٢ ،

قاعـــدة رقم (۹۲ه)

البسيدان

انقضساء الدعوى الجنالية في مواد الجنع بمفى ثلاث سنوات من تاريخ آخر اجراء اتخاذ اى اجراء قاطع لهذه الدة ،

المبكية :

لسا كان الطاعن قرر بالطعن بالنقض في ٥ من نوفير سنة ١٩٧٨ ثم استشكل في تنفيذ الحكم الطعون فيه ١ وبجلسة ٧ من اكتوبر سسنة ١٩٧٨ تقت محكة مركز كفر الدوار بوقف تنفيذ الحكم لحين الفصل في الطعن بالنقض ثم تحدد لنظر طعنه جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٨٤ ومن ثم يكون قسد مضت بدة تزيد على ثلاث سنوات بين آخسر من الاجتراءات المتخذة في الاشكال وبين تاريخ على ثلاث سنوات بين آخسر من الاجتراءات المتخذة في الاشكال وبين تاريخ نظر الطعن بالنقض دون التفاق أي أجراء تلطع

لهذه المدة وتكون الدعوى الجنائية تسد انتضت بالتنادم وفتا لنُمَى المسادة 10 من تاتون الإجراءات الجنائية ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون نيه والقضاء الدعوى الجنائية بعضى المدة وببراءة الطاعن .

(طعن رتم ٣٣٦٥ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٦/١٨٤)

الجسيدا :

القضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنع بعضى ثلات سنوات من تاريخ اخر اجراء دون اتخاذ اجراءً قاطع لهذه الدة طبقا لنص المسادة وا من قانون الاجراءات الجنائية

المسكية:

(طعنَ رتم ١٩٨٩ اسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١١/٢/١٨٨١)

قاعــــدة رقم (٥٩٤)

الجسستان

أتقضياء الدعوى المناقبة في مواد الجنح بمضى ثالث سنوات من تاريخ آخر لجراء اتخاذ اى لجراء قاطع لهذه الدة -

العسكية :

لما كلتت الطاعنة قررت بالطعن بالنقض في ٢٧ من غبرابر سسنة العامن أم المحمون غيسه ويجلسة ٢ من مسارس سنة ١٩٧٩ تفيت محكمة كمر الدوار الجسزئية بوقف تنفيذ الحسكم لحين النمسل في الطعن بالنقض ثم حدد لنظر طعنها جلسة ٥ من بونيه سسنة ١٩٨٤ ومن ثم يكون قسد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات بين آخسر اجراء من الاجراءات المتخذة في اشسكال وبين تاريخ نظر الطعن بالنقض دون اتخاذ أي اجسراء تلطع لهذه المسدة وتكون الدعسوي الجنائيسة تسد انتضت بالتقام وغفيا لنص المسادة ١٥ من قساتون الاجسراء الجائية ويتمين لذلك نقض الحسكم المطمون غيه والتضاء بانتضائها بعضي الدة وبراءة الطاعنة .

(طعن رقم ۲۲۷۰ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٦/١٢)

قاعـــدة رقم (١٩٥)

المِسدا :

انقضاء العنسوى الجنائية في مواد الجنع بمضى ثلاث سنوات دون اتخاذ اجراء قاطع لهذه المـدة ،

الحكة :

لا كان الحسكم الطعون نبيه صدر في الحسادي والعشرون من ديسبر سنة ١٩٧٨ بادانسة الطاعن بجنحة تبديد محجوزات عقرر بالطعن غيبه بطريق النقض واودع أسباب طعنه في اول يناير سسنة ١٩٧٩ ثم أتسام اشكالا في تنفيذ الحسكم تضى في السابع والعشرين من نبراير سنة العبر الوقت، تنفيذ الحسكم لحين النصلي في الطعن بالنقض سد ثم تحدد لنظر الطعن جلسة الخامس من يونيو سنة ١٩٨٤ ، ومن ثم تكون قسد مضت مدة تزيد عسلى ثلاث معنوات بين آخر اجسراء من الإجسراءات المتخذة في الاشسكال وهو الحسكم المسادر نبه وبين تاريخ نظر الطعن دون اتضاد أي الجهرة الطعن المتخذة الما التسادر أي المسوى الجهائيسة المناف الما المناف المناف المناف الإجسراءات التناف الما المناف المناف المناف الإجسراءات المناف المناف المناف المناف المناف المناف الإجسراءات المناف المنا

الجنائية ، بها يتمين معه نقش الحكم المطعون فيسه والقضاء بالتفساء الدعوى الجنائية بعضى الدة وبراءة المتهم الطاعن .

(طعن رتم ٣٢٧٢ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٤/٦/١٢)

قاعبسدة رقم (٥٩٦)

البسيدا :

انقضاء الدعوى الجنالية في مواد الجنح وفقا لامكان المسادة ١٥ من قانون الإحراطت المنالية .

الحبكة :

لسا كان الحسكم الملمون فيه صدر بتاريخ ١٨ من يناير صنة ١٩٧٩ برنش معارضة الطاعن في الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر بادانته في جنحة تبديد ، فقسرر الطاعن بالطمن فيه بطريق النقض في ٢٨ ينساير صنة ١٩٧٩ ولودع اسباب الطمن في التاريخ ذاته كما اقسام أشكالا في المنعيد تشي فيه بتاريخ ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٩ بوقف ننفيذ الحسكم المطعون فيسه لدين الفصل في الطمن المائل ، واذ كان يبين من الأوراق أنه لم يتخذ أي اجسراء في الدعسوى من تاريخ الحكم في الانسكال وحتى نظر الطمن لهسام هذه المحسكية بجلسة اليسوم الثاني عشر من يونيه سنة ١٩٨٤ من وكان مؤدى ذلك انسه وقسد انتفى عسلى الدعسوى البنائية من تاريخ آخر اجراء فيها وهو الحكم العسادر في الانسكال بتاريخ ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٩ مدة تزيد عسلى ثلاث السنوات المتروة لاتفساء الدعوى الجنائية في مواد الجنح دون انخساذ أي اجسراء قاطع لهذه المذة ، فاقه يتمين الحكم بالتقضاء الدعسوى الجنائية بيضي الدة وبرادة الطاعن .

(طعن رقم ۲۲۷۴ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٦/١٢):

قامسندة رقم (١٩٥)

البسدا:

ر انقضاً و الدعسوى الجنائية في يولد الجنع بينمي ثلاثة سسنوات دون اتخاذ اي اجراء قاطع لهذه الدة .

المسكية:

لما كان الطاعن قسرر بالطعن بالنتضى فى 11 من اكتوبر سنة 17 من اكتوبر سنة 17 من الكتوبر سنة 17 من الكتوبر سنة 17 من الكتوبر سنة 1748 تضت حكمة كمر الدوار الجزئيسة بوقف تنفيذ الحسكم لحين النصل 1748 تضت حدث م تحدد لنظر طعنه جاسة ه من يونية سنة 1748 ومن ثم يكون قسد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات بين آخسر الجسراء من الإحسراءات المتحدة في الإشكال وبين تاريخ نظسر الطعن بالمنتقى دون الخسراء أي اجسراء تاطع لهذه المدة وتكون الدعسوى الجنائية قسد انتضت بالمتدام ونقا لنص المسادة 10 من قسانون الإجسراءات الجنائية ويبراءة الطاعن ،

(طعن رتم ١٩٨٤/١/١٦ لبينة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٢)

هامسندة رقم (۱۹۸۸)

المسيدا :

" النفع بالقضاء النصوى الجنالية سدفع جوهسرى ساغفلله سـ قصسور .

المسكبة:

لا كان من القرر أنه أذا فقع لدى محكمة الموضوع بدان الجريبة محل المحلكية قدد وقعت في تاريخ معين وأن الدعدوى العبوبية قد سقطت فيجب عليها أن تحقق هذا الدندع ثم ترتب عدلى ما يظهر لها النتيجة التي يتتضيها وكان الحسكم المطعون فيده قدد الديد الحسكم الابتدائي لأسبابه واكتنى بالاحالة ألى تلك الأسباب قبيا يتعلق بالنفسع

بانتصاء الدموى المعوبية بضى المدة دون أن يعتق دنم الطاعن بسأن الجريبة وتعت تبل الإبلاغ عنها بلكتر بن ثلاث سنوات حتى يبين لسه وجسه الحقيقة عانه يكون تسد تعيب بالقصور في التسبيب والاخسلال بحق الدنساع بما يوجب نقضه .

(طمن رقم ٤٣٧١ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ٢٣/٥/٥١٨٠)

قاعسسدة رقم (٥٩٩)

المسجار :

اذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها بسبب من الاسباب الخاصة بها فلا تأثير اذلك في سير الدعوى المنية المرفوعه معها .

المحكة:

الما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الحكم العسادر بانقضاء الدعسوى الجنائية ببضى المدة هو في واقعة حكم صادر في موضوع الدعوى عاته ينمين على المحكمة ... عند قضائها بانقضاء الدعوى الجنائية ... أن تغمل في الدعوى المنية المرفوعة بالنبعية للدعسوى الجنائية أو أحاثتها الى المحكمة المدنية اذا استلزم النصل نبها اجسراء تحتيق خاص . وكانت الفقرة الثانية من المسادة ٢٥٩ من مُسانون الإجراءات الجنائيسة تنمن على أنه 1 وأذا انتضت الدعوى الجنسائية بعد رضها لسبب من الاسسباب الخاصة بها 6 قلا تأثير لذلك في سير الدعسوى الدنية الرغوعة معها » مما مفاده أن الحسكم بانقضاء الدعسوى الجنائية بيضي المسدة لا يكون له تاثير عسلي مسير الدمسوى المدنية المرفوعة بالتبعية لها مهى لا تنقضي الا يمضي المسدَّة المقررة في القسانون المدنى ، لمساكان ذلك ، وكان الواضع من منطوق الحكم المطعون نيه أنه اغفل النصل في الدعوى المنيشة التبعية الرفوعة من الطاعن بصفقه كبة أن مدوناته لم تتحسدت عنها بما بغاده أن المسكمة لم تتظر اطلاتنا في الدعوى الدنية ولم تغمسل نيها ماته وعلى ما جرى بــه تضاء محكمة النتض ــ بكون الدعى بالحقوق الدنية أن يرجع إلى ذات المكهة التي نصلت في الدعسوى الجنائية للنصل تنبها اغظته عملا بالسنادة ١٩٩٣ من تساقون الماضمات الدنية وهي عامدة

واجبة الأعبال لبلم المحكم الجنائية لظو تأتون الاجراءات الجنائية من نصى بمثل وباعتبارها من القواعد العلبة الواردة بتأتون المراغمات . لما كان ذلك ، وكان الثلبت من مذكرة أسبلب الطعن ان الطاعن ببغى بطعنه نقض الحسكم غيبا تضى بسه فى الدعوى المنتبة التي اتابها على الملعون ضده وكان الطمن فى الحكم بطريق النقضى لا بجوز الا غيبا غصلت غيب محكمة الموضوع ، غسان الطعن المسائل يكون غير جائز لعدم مسدور حكم تابل له فى خصوص الدعوى المنتبة ، بها يتمين معه التضاء مصدم جواز الطمن .

(طعن رتم ٢١٦) لسنة ٥٦ ق ... جلسة ١٩٨٦/١٢/٤)

قاعسسدة رقم (٦٠٠)

: المسطا

تثقفى الدعوة الجنالية بوفساة المنهم عملا بلحكام المسادة ١٤ من قسانون الإجرامات الجنالية .

الحكة:

وحيث أنه يبين من كتلب نبابة بنى سويف الكليسة المؤرخ ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٧ والرفق بعلف الطعن أن الطاعن توفى الى رحبة الله في يسوم ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٨٠ أي بعد التترير بالطعن بالنتض وابداع الأسباب في الميعاد ٤ ومن ثم يتمين الحسكم بانتضاء الدعسوى الجنائيسة بوغاته عبلا بالمسادة ١٤ من تساتون الإجراءات الجنائية .

المِسطا:

لا يسقط الحكم العسادر غيابيا من محكمة الجنايات في جنابة بمغى الحة وانها تسقط المقوبة المحكوم بها ويصبح الحكم نهائيا بسقوطها ... بفساد ذلك .

المسكبة:

وحيث أن المسلمون الاجشراءات التجاليسة في التصابل الثالث س

البلب الثاني من الكتاب الثاني الذي عنوانه في الجـراءات التي تتبع في بواد الجنايات في حق المتهسين قسد نص في المسادة ٢٩٤ على انسه ﴿ لِا يسقط الحيكم الصادر فيابيا من محكمة الجنايات في جنايسة بعضي المدة وأنما تستعل المتوبة المحكوم بها ويصبح الحكم نهائبا بستوطها ٤ ٠ ونص في المسادة ٣٩٥ على انسه و اذا حضر المحكوم في غيبته او تبض عليه تبل ستوط المتوبة بمضى المدة يبطل الحكم السابق صدوره سواء نيما يتعلق بالعقوية أو التضمينات ، ويعاد نظر الدعوى امام المسكمة » ونصت الفقرة الأولى من المسادة ٥٢٨ من هذا التسانون على انه و تسقط العتوبة المحكوم بها في جنلية بمشى عشرين سنة ميلادية الاعتوبة الاعدام باللها تستط بمضى ثلاثين سنة » وواضح من هذه النصوص أنه ما دامت الدعوى قبد رفعت أملم محكمة الجنايات عن واقعة يعتبرها القسانون جناية ، غان الحكم الذي يصدر غيها غيليا يجب أن يخضع لمدة الستوط المتررة للمتوبة في مواد الجنايات وهي عشرين سنة ، واذن نبتي كانت الدعسوى العبوبية شد رمعت عملى الطاعن لارتكابه جناية وبتضت محكمة الجنايات غيابيا في ١٩٧٥/٥/١٩ بمعاتبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتفريعه متضابنا بمبلغ خمسمائة جنيه والعزل ، واذ تبض عليه أعيدت محاكبته نقضت محكمة الجنليات بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٤ بانقضاء الدعوى العبومية بمضى المدة ، وكانت المدة المستطة للعقوبة لم تبض من يوم عندور الحكم الفيابي لحين صدور الحكم المطعون فيه ؛ فسان هذا الحكم فيما انتهى اليه من انتضاء الدموى الجنائية بمضى المدة يكون قد جسانب صحبح القانون مما يتعين معه نقضه ولمسا كان هذا الخطأ قسد حجب المُحكمة عن نظر الموضوع ملته يتعين أن يكون مع النتض الاحالة .

(طعن رقم ٣٢٠٣ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ٢٢٠٣/١٢/٢٤)

قاعسدة رقم (۲۰۲)

الجسدا:

تنقضى الدعــوى الجنالية في مــواد الجنع ببغى ثلاثة ســنوات. من يــوم وقــوع الجريبة وتنقطع المــدة بلعــرامات القحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر المخلقي أو بلمرامات الاستدلال اذا اتخذت في مراجعة المتهم أو لفطر بها يوجد رسمي و

الحكية:

وحيث أنسه بيين من الاطسلاع عسلى الأوراق والمردات المضمومة ان المكم الفيلين الاستثنافي منسدر بطسة ١٥ من الكوم منفة ١٩٨٠. ولم يتخذ اجراء ماطع الندة على مضت ثلاث سنوات منذ ذلك التاريخ > لما كان ذلك وكان مساتون الاجسراءات الجنائية يقضى في المسادتين ١٥ ، ١٧ مينة بانتضاء الدمسوى الجنائية في مواد الجنح بمنى ثلاث سينوات من يوم وقوع الجريمة وتنقطع المدة باجسراءات التحقيق أو الاتهسام أو المحاكمة وكذلك بالأبر الجنائي أو بلجسراءات الاستدلال اذا اتخذت في مواجهة المتهم أو الخطر بها بوجسه رسمي وتسرى المدة من جديد ابتداء من يسوم الانتطاع واذا تقدمت الإجراءات التي تقطع المدة نسان سريأن المدة ببدأ من تاريخ اخر اجسراء ، لمسا كان ذلك وكان تسد مضى في صورة الدمسوي المطروحية بريد عبلي ثلاث ستوات بن تاريخ مندور الحسكم الفيلي الاستثنائي دون اتفاذ اجسراد من هذا التبيل ، وكان النفسع بانتضاء الدمسوى الجنائية بمضئ المدة مما تجسوز اثارته لأول مسرة أبسلم محكية النتفي ما دابت مدونات الحسكم تثنهد بصحته وهو الأمسر الثابت حسبما تقسدم خسان الحسكم المطعون غيسه اذ خالف هذا النظر وتضى بادانسة الطاعن يكون تسد الخطسا في تطبيق التساتون مما يتعين معه نتضمه نيما تضى بنمه والتضماء بانتضاء الدمموى الجنائية ببغور المدة .

(طعن رم ١٣٢٥ لسنة ٥٧ ق - طسة ١٢/١٢/١٨٨١٢)

دعوی مباشرہ

قاعىسىدة رقم (٦٠٣)

: المسطا

مناط الابلحة في تحريك الدعسوى المجتلية بالطريق الجسائس مسن المدعى بالحقوق المنية أن يكون طلب التمويض عن ضرر لحقه مباشرة من الفعل الخاطئء الكون الجريمة موضوع الدعوى الجنائية •

المحكية:

متى كان منساط الابلعة في تحريك الدعسوى بالطريق البساشر من الدعى بالحقوق المنبية أن يكون طلب التعويض عن ضرر لحثه مباشرة من الغمل الخاطىء المكون للجريمة موضوع الدعسوى الجنائية ، غساذا لم يكن الضرر الذى لحق بسه ناشئا عن الجريمة سقطت هذه الابلحة ، واتحسر عنه وصف المضرور من الجريسة وأضحت دعواه المساشرة في شتيها الجنائي والمدنى غير متبولة مولسا كان الثابت من مدونات المكم جريمة النصب وأن التصرف في العقسار قسد ثم الى الفسير مقابل مبلغ بندى ، مالتعويض المطلب بسه لا يكون عن ضرر نشسا مباشرة عن جريمة النصب التي التبعت بها الدعوى ولا متحبلا عليها ، مما لا يضفى عسلى الدعى بالحقوق المدنية صفة المضرور من الجريمة وبالتساني تكون دعواد المدي بالحقوق المدنية صفة المضرور من الجريمة وبالتساني تكون دعواد المدنية غير متبولة بما يستتبع عسم قبول الدعوى الجنائية أيضا ، واذ با يوجب نقضه وتصحيحه بالقاء المتكر المستانة والقضاء بعدم قبول الدعويين الجنائية بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنة .

(طعن رقم ١٩١٣ لسنة ١٥ ق سـ جلسة ١٩٨١/١٢/٩)

قاعسسدة رقم (١٠٤)

البسطا:

الدفيع بصدم قبول الدعوى الباشرة لمبدم صدور توكيل خاص بن المدى الره سالله الثقالة بن البراطات البطالية م

المكلة .

لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم قبسول الدعسوى المسافرة للعدم سعور توكيل خاص مزيدالدعى مردودا بان المسادة الثالثة من خاتون طلاحراءات الجنائية لا تشعرط ذلك الا في حالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكيما عسلى الادعام الماشر ، لمبا كان ذلك ، وكان الحسكم المطعون عبسه تسد اثبت في مدوناته بياتا الواتمة الدعسوى ان الطاعن اعتدى عسلى المجنى عليسه بالسب العلني لهسام المسارة في الطريق بتوجيسه العبارات التي اوردها الحكم بها متنضاه ان سالسب وقسع في الطريق العام وهو مكان عبومي بطبيعته مها يتوافر بسه ركن العلائية تسانونا ، على نعى الطاعن على المكر بالقصور يكون غير صديد .

(طعن رقم ۲۹۵۲ لسنة ۵ ق ــ جلسة ۲۹/٤/۲۳)

قاعـــدة رقم (١٠٥)

: المسجة

هن المقسرر ان الدعسوى الجنائية التى ترفسع مباشرة من الدعي بالحقوق المنية ودعواه الدنية القليمة لها الؤسسسة على الضرر الذى عمقه من الجريبة لا تنمقد الخصومة بينه وبين التهم الا عن طريق تكليفه بالمضور تكليفا مسجيعا .

المكة:

لما كان ذلك ، وكان من المتسرر أن الدعسوى الجنائية التى ترفع
مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة لها المؤسسة
عسلى الغمرر الذى يدعى انه لحقه من الجريمة لا تنعقد الغصومة بينه
وبين المنهم سد وهو المدعى عليسه غيهما سد الا عن طريق تكليفه بالمحضور
المسلم المحكمة تكليفا صحيحا ، وما لم تنعقد هذه الخصوبة بالمطريق الذى
رسمه القسانون غسان الدعوتين الجنائية والمدنية لا تكونان مقبولتين من
والمدنية لا تكونان مقبولتين من
والمدنية بالمحلسة ، وكانت المهدومة خلوا من

قيام المدعية بالحتوق المدنية بتكليف الطاعن بالحضور بالنسبة الدعويين الجنائية المدنية المتليق على السباق الجنائية المدنية المتليق على السباق المتسم حد لاتكون تسد انمتدت بشائها بالنسبة الطاعن ويتمين نتش الحكم المطمون نهو والتضاء بعدم تبولها مع الزام المدعية بالحتوق المدنية بالمساريف المدنية .

(طمن رتم ١٩٨٨/٢/٢٣ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٨/٢/٢٣)

دعى مدنية

لولا : المتصلص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى الدنية -ثانيا : نطساق الدعسوى الدنية -

ثلثاً : الصكم في الدمسوى النبسة ،

رايما : الطعن في الإمكام السادرة في الدموى الدنية -

خليسا : بسلال بتوعسة ،

أولا - اختصاص المحكمة الجناثية بنظر الدعسوى الدنية :

قاعـــدة رقم (٦٠٦)

: 13-41

الدعوى المنفية التي ترفع للمحسلكم الجنائية هي دعسوى تابمة للدعوى الجنائية املها فلا تختص المحكمة الجنائية بالتمويضات الا اذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند الى التهم •

المكبة:

من المتسرر أن الدمسوي المدنية التي ترفع للمحاكم المبائية هي دعوى تابعة للدعوى المبائيسة الماها ؛ فلا تختس المحسكية الجنائيسة بالمعوضات المدنية الا أذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند ألى المنهم مساذا كانت المحكمة تسد برأت المنهم من النهمة المسندة الله (احداث عامة بستديث المدنم الموقع أسان ذلك يستلزم حتبا رفض طلب التعويض عنها لاته ليس لدعوى التعويض محل عن عمل لم يثبت في حق من نسبه اليه أسا الحكم بالتعويض ولو تضى بالبراءة غشرطه الاحتون البسراءة تسد بنيب عسلى عدم حصول الواقعة أصلا أو على عدم صحنها أو عدم شبوت أسنادها إلى المنهم للها في هذه الإحسوال لا تبلك المحسكة أن تتضى بالتعويض على المنهم لتبار المساؤليتين المنائية والمدنية معا على التعويض على المنهم لتبار المساؤليتين المنائية والمدنية معا على بيوت حصول الواقعة وصحة أسنادها إلى صافحها .

(طعن رقم ٦٦٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)

قاعـــدة رقم (۲۰۷)

الجسدا:

نطاق الاستثناف يتحد بصفة رافعة للسنتناف الدعى بالحق المنى لا يفقل أملم المسكمة الاستثنافية الا في خصوص الدعوى المنية فقط للله أده .

المكه :

المساحكان تن المتسترر أن نطاق الاستثناف يتحدد بمسنة رائفة على "

استثناف الذغي بالحق المدني يكوهو الإصفة له في التحدث الإعن الدعوي المنفق والشيان له بالدعوى المنفقة سالا النزاع لهام المحبكة الاستثنافية إلا في خصوص الدعوى المنفية دون غسيرها طبقا لقاهدة الاستثنافية إلا في خصوص الدعوى المنفية عند انحسم الأمر فيها بتبرية المهم وصيرورة هذا القضاء نهائيا بصدم الطعن عليه من يبلكه وهي النيابة المابة وحسدها غسان تصدى المحسكة الاستثنافية الدعوى البنائية المابة وحسدها غسان تصدى المحسكة الاستثنافية الدعوى البنائية المابة وحسدها غسان المعامل يكون تصديا منها المسالا تنافل التفساء فيه ومصلا فيها لم ينقل اليها ولم يطرح عليها مما الناهية منا يتمين معه تقصمه عبلا بنمي الفقرة الأولى من المسادة ٢٩ الناهي من القسانون رقم لاه لسسنة ١٩٥١ بشسان حسالات واجسراءات الطعن السام محسكة النقض وتصحيصه بالغاء مسا قضى بسه في الدعسوى البنائية.

ا (طعن رقم ۲۴.۹ لسنة ۳۶ ق ساجلسة ۲۲/۱۸ ١٩٨٤) .

قاعسسة رقم (٦٠٨)

: 13-41

تقاشى المستلجر بالأذات أو بالوساطة أية جبالغ حقابل انهساء عقد الإيجار واخلاد المكان الزجر هو غمل جباح يخسرج عن دائرة التأثيم سـ اسساس ذلك -

الملكة:

لما كان البين من استقراء التشريعات التى تناولت تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستاجرين ومن الأعبال التشريعية التى اقترنت باحسدار بعضها أو تقاضى المستاجر بالذات أو بالوساطة أية مبالغ مقابل انهاء عقد الايجار واخلاء المكان المؤجر هو نمل مباح يخرج عن دائرة التأثيم سواء طبقا لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٦ أو الأمر العسكرى رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ أو الأمر العسكرى رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ الذى حاصت الواقعة موضوع الدعوى الراهنة في ظله ، وإنها الاثم على اقتضاء المؤجر من المسطحر مقعم أيجار.

او أية ببالغ اشائية بسبب تحرير عند الايجار أو خارج نطاته زيادة عن التابين والأجرة النصوص عليها في العقد في حدود ما نص عليه التأنون سواء كان ذلك الؤجر سلك المتار أو مستلجره الذي يتوم تلجيره الي غيره نتقوم في جانبه حيناذ منفة المؤجر وسببية تحرير مقد الايجار ، وهما مناط حظر اقتضاء تلك المبالغ الإضافية وذلك بهدف ألحيلولة دون استغلال حلجة الطرف الستلجر اللحة الى شغل المكان الؤجر نتيجسة ازديساد أزمسة الاسسكان المترتبة عسلى زيادة عدد السكان زيسادة كبيرة ومدم مواكبة حركة البناء لتلك الزيارة مما خبل الشارع على التدخل لتنظيم الملاتة بين مؤجرى العتارات ومستأجرها بقصد حباية جمهور المساجرين من استغلال بعض المؤجرين ، ومما يزيد الأمر وضوعا في تحديد نطساتي الناثيم كما عناه الشمارع أنه مقصور عملى المؤجر ، أنه عند مساغة حسكم المعظر في المسادة ٢٦ من القسانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشائن تأجير وبيع الأماكن وهي التي حلت محل المسلاة ١٧ من القسانون رقسم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ دون أي تغيير في مضمون القاعدة ... أنصح الشـــارع بجالاء لا لبس ميه من هذا المني بالنص في تلك المادة على أن لا يجوز للمؤجر مالكا أو مستلجرا بالذات أو بالوساطة انتضاء أي متابل أو اتماب بسبب تحرير العقد أو أي مبلغ اضلقي خسارج نطساق عقد الابجسار زيادة على التأمين والأجسرة المنصوص عليها في المقد ، يحالا يجوز بابة صورة بن الصور للبؤجر أن يتقاني أي بتدم ليجار 3 بسل أنه بها بهكد تعسد الشسارع في عدم تأثيم ما يتقاضاه المستلجر من مبالغ تعويضا عن ترك المين المؤجرة ما نص عليه في المواد ٩) ومسا بعدها من القبياتون سللف الذكر من أن يدمع المسالك المستأجر البالغ المحددة في هده المواد على سببيل التعويض في حالات الاخلاء المترتبة عسلي ما استحدثه من أهكلم في شان هذم المباتي لاهادة بفاتها بشكل أوسع » . لما كان ذلك ، وكان من المقسرر طبقا للمسادتين ٢٢٠ ، ٢٥٣ من تسانون أ الاهسراءات الجنائية لن ولاية محكمة الجنح والمخالفات تقتصر بصسب الاسسال على تظر ما يطرح المالها من علك الجرائم ٤ واختصاصها بنظر الدعسوى المدتيسة التاشئة عنها سه استثناء من القاعدة سهبني عسلي الارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذي تقسلم عليه كل منها ومشروط

غيب الا تنظر الدمسوى المنية الا بالتبعية للدمسوى الجنائيسة بحيث لا يصح رضها استقلالا السلم المحكم الجنائية ، وبؤدى ذلك أن المحكم الجنائية لا يكون لها ولاية النمسل في الدموى المنتية بنى كان النمسل محل الدمسوى الجنائية المرفوعة بمحل الدمسوى الجنائية المرفوعة تبما لها غير محلقب عليه تقونا ــ كما هو الحال في الدموى الراهنسة سويتمين عسلى المحسكمة أن تقضى بصدم اختصاصها بنظسر الدمسوى المنتية ، لمسا كان ماتقسدم ، غسان الطمن بربتسه يكون عسلى غسير أساسلى بنعينا عسفى شهوله .

(طمن رقم ۱۹۸۷ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ٢/٢/م١٩١).

قامىسىدة رقم (۲۰۹)

المسجاة

من لحقه ضرر من الجريبة ان يقيم نفسسه مدعيا بحتوق مدنيسة أمام المحكمة القطورة لبليها الدسسوى الجنائية في اى مرحلة كانت عليها الدسسوى عنى صدور القرار بالقبال بلب الرائمة .

الحكة:

وحيث أن أأبسين من الحسكم الطعون فيه أنه بعد أن أنفهي الى براءة المطعون ضدهم من جريبة النصب بنى تضاؤه برغض الدعبوى الديبة تبلهم بقوله 8 من أن جريبة النصب في هسده الدعبوى اذا للديبة تبلهم بقوله 8 من أن جريبة النصب في هسده الذعبوى اذا انها المبل المتها إلى المتها المناب المتها ألى المتها إلى المتها المناب المتها المريبة في حتها وأن الشرر وهو لحد لركان الدعبوى الدنيبة تسد أنتني تبلها ٤ . لما كان ذلك وكانت الفترة الأولى من المسادة ٢٣٣ من تأتون الإمبراءات الجنائية تنص عسلى أن 3 تعسال الدعبوى الى محكة المنت والمخالفات بناء عسلى لسر يعسدر من قاض التحتيق أو محكة المنت بالمتعاقة بنعتدة في غرضة المشورة أو بنساء عسلى تكليف المتهرة بالمحضور من قبل احدد أعضاء النبلة أو ومن المدعى بالمحتوق

الدنيسة الدوتنس اللسادة ٢٥١ منه على زانه د من لحقيبه شرر من الجريبة أن يتيم تنسه مدميا بحقوق مدنية اسطى الحكية النظورة أملها الدهسوى أأجنائية فياي مرحلة كأنت عليها الدمسوي خثى صدور التسرار باتنال بساب المرامعة . . ٤ ، والسنفادين هذين النمسين ان حق تحزيك الدعسوى بالطريق البساشير قسد شرعه القانون المدعى بالمتوق المدنية الذي يدعى حصول ضرر له في جنحة أو مخالفة سواء اكان مجنيا عليه أو شخصا آخبر خلافه ، أذَّ ليس في التسانون ما يمنع أن يكون المضرور من الجريمة أي شخص ولو كان غير المجنى عليه ماردام قبد أثبت قيسام هذا الضرر وكان ناتجا عن جريمة ، ذلك إن المساط في صفة الدمى الدني ليس وتسوع الجريسة عليه وانها هو الحساق الضرر الشخصى بعد بسبب وتوع الجريمة ٤ واذ خاك الحكم المطمون نبسه هذا النظسر وتصرحق الادعساء على المجنى عليه وحده غانه يكون معيداً بمضالفة القسانون ، لما كان ذلك وكان الأمسل في دعساوي المتوقى المدنية إن ترمع اليُّ المحكمة المنيسة ، وانسا أباح التسانون استثناء رنعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة الدمسوى الحنائية ، وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدموى الجنائية ناذا لم يكن الضرر الذي لَحق به ناشئا عن هــذه الجريهــة ، سقطت تلك الإباحــة وســقط معهــا اختصـــأص المحكمة الجنائية بنظر الدعسوى الدنيسة لما كان ذلك وكان الواضح مما اثنته الحكم المطعون فيه أن علم المجنى عليهما بأن المقار المتصرف فيه لهما ليس مبلوكا للبائع لا تتكون به جريمة النصب الرموعة بها الدعوى ، نسان تضاؤه بالسيراءة اعتبادا عسلي جسدًا السبب بترتب عليه عدم اختصاص المحكمة بالفصل في الدمسوى الدنية ، اسما وقسد تعرضت نها ونصلت في موضوعها غاتها تكون تسد تضت في أسر هو بن اختصاص المساكم المنبية وجدها ولا شأن للمحاكم الجنائية بيه . لما كان ما تقسدم غانه يتمين نقض الحكم المأمون نيسه في شبأن الدعوى الدنية والحكم بمسعم اختصاص التضاء الجنائي بنظرها والزام المطمون شدهم المرونسات .

(طمن رقم ١٠١٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٠١٩/٥/١٩)

قاعستة رقم (١١٠)

التشدا:

من المتسرر ان الاحسالة الى الحسكية الدنية لا تجسور اذا كان حكم البراءة يمس اسمس الدعوى المدنية مساسا يفيد القاضي الدني .

المكية:

لسا كان ذلك وكان منساد ما قاله الحسكم المطعون نيسه أن الحكم الابتدائي قسد حاز قسوة الشيء المقضى ميسه بعدم استثناف النيابة له 6 بما يمتنع معه التمسدي للفصيل في الدعسوي المنية التي رنص بالتبعية للدعسوى الجنائيسة . وهو قول ينطوي على خطأ في تطبيق التسانون ... ذلك أن المادة ١٣٦ من قانون الإجاراءات الجنائية تجيز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستانف الحسكم الصدادر من المسكمة الجزئية في المغالفات والجنح فيما يختص بحتوته المدنية وحدها أن كانت التعويضات المطلوبة تزيد مسلى النصاب الذي حسكم نيه القساشي الجزئي نهائيا ، وحقه في ذلك قائم الأنسه مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم لا يقيده الا النصاب ، ومتى رضع استثنافه كان عسلى المصكمة الاستثنافية ان تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر اركاتها وثبوت الفعل الكون لها في حق المتهم من جهة وقوعسه وصحة نسبته اليه عسلى ذلك آثاره القانونية غير مقيسدة في ذلك بقضاء محكمة أول درجة ، ولا من هذا كُمون الحسكم في الدعسوى الجنائية تسد حاز تسوة الأمسر المتضى لأن الدعويين ... الجنائيسة والمدنيسة ... وأن كانتا ناشلتين عن سبب واحد ، الا أن الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخسري مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائي . لما كان ذلك ، وكان من المتسرر أن تضاء الاحالة في مفهوم حكم المسادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائيسة لا يؤثر بسه الا عندما تكون المسكمة الجنائية مختصة بنظر الدموى المدنية اليها بطريق التبعية وترى أن الفصل في التعويف التعامية المطالب بها يستازم اجسراء تحقيق خاص ينبنى عليه ارجساء الهصمل في الدعسوى الجنائية ... وهو ما لا تيام له في الدعسوى الراهنــة ... هذا التي اته من المتزر ليضا أن الإحلة الى المسكنة الدنية لا تجسور

اذا كان حسكم البراء يمس اسمس الدعم وى الدنية مساسا بقيد حرية القضى الدني حسكسا بقيد حرية التفاق الدني حسكسا في الدعموى الطروحة حساد أن تفسسا البراءة من معكمة أول درجة تسعد تأسمس على الشك في شوت الاتهام في المطعون خسده لمساكان ذلك ، وكانت محكمة ثاني درجية حسس نفضت يدها عن نظر الدعموى الدنية والنمال في موضوعها واحلتها بتضائها المطمون نبه الى المحكمة الدنية حسس ناتها تكون تسد لفطات في تطبيق القانون بما يتمين معه نقض الحكم المطمون نبه والإحالة .

(طعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٦/١١/٢٨)

قاعسندة رُقم (٩١٧)

البسدا :

يجوز أن لحقه ضرر من الجرية الادعاء منيا لبلم المحكة المنظورة المهما الدعسوى المنطقية في لية حالة كانت عليها الدعسوى ولا يقبل منه ذلك لبلم المحكة الاستثنائية .

المكة :

لما كان ذلك ، وكان الأصل طبقا لما تقفى بعد المادة ٢٥١ المربعة الاحساء من المحتون الإحساءات الجنائية به السه يجسوز ان لحقية ضرر من الجريعة الادعساء منيا لهم المصكبة المنظورة ابليها الدعسوى الجنائية في ايسة حالة كانت عليها الدعسوى ولا يقبل منه ذلك ابسام المصكبة الاستثنافية حتى لا يحرم المتهم من احسدى درجات التقاضى فيها يتملق من المتهم السام محكبة أول درجسة لان المعارضية تعيد القضية الى حالتها الأولى غلا يحرم المتهم بذلك من احسدى درجات التقاضى بسالا لا يصح معه القسول بسان المعارضة اندرت بالمعارض ، وأذ كانت محكة أول درجسة تسد تضت بعدم قبول تدخيل المضرور مدعيا مدنيا غاتها الأولى شد خالفت العالم نا المحارضة المن المعارض ، وأذ كانت محكة تكون شد خالفت القسانون فيه والإحسالة .

(طعن رقم ٢٩١١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٢٩/١٠/٢٩)

قاعستة رقم (٦١٢)

المِستا :

رفع الدعوى المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية ... اغفال القصل في الدعوى المدنية ... اغفال المصل في الدعوى المدنية التي نوجم التي ذات المسكن في الدعوى المدنية التي فصلت في الدعوى المدنائية القصل في الدعوى المدنية ...

الما كان ذلك ، وكان من المسرر أنه أذا كانت الدعوى المنية

: ita_21

تسد رغمت بطريق التبعية للدعسوى الجنائية غان على الحسكم الصادر في موضوع الدعسوى الجنائية أن يفسسل في التعويضات التي طلبها الدعى بالحتسوق المدنية عسلا بصريح نص المسادة ٢٠٩ من تسانون الاجراءات الجنائية ، عان هو اغفل الفصل غيها غاته سد وعلى ما جرى به تضماء محكمة النقض لل يكون للبدعى بالحقوق المدنية أن يرجمع الى بالمسادة التي نصلت في الدعوى الجنائية للفصل غيبا اغفلته عبلا بالمسادة المجتم المنائية لفو قانون المراعمات المحنية وهي قاعدة ولحبسة الإعبال ليمام المحاتم الجنائية لخلو قانون الإجسراءات الجنائية من نص معاشل وباعتبارها من القواعد العلمة الواردة بقانون المراعمات ، لما كان فيك ، وكان الواضع من منطوق الحكم المطمون غيبه أنه اغتل النصسل في طلب المدعية بالمحتوى المعنية الزام المطمون ضده برسم الانتساج المترر على المنابعة للمنابع من حسم المسره رغم ايراده له من بين طلبات للطاعة ما يكتبف عن أن المسكمة لم تعصل غيبه ،

وكان الطعن بالتقض لا يجوز الا فيما فصلت فهه محكمة الموضوع ، فان الطعن يكون غير جائز ، مع الزام الطاعنة المساريف المدنية .

ا تَلْعَن رَبْم ١٩٥٥ لمنة ٧٠ ق _ جلسة ٢/٢/١٩٨٨))

ثانيا ــ نطاق الدعسوى الدنيسة:

قاعسسدة رقم (٦١٣)

البسطا:

من القرر أن الحسكة الجنائية لا تضم بالتمويضات الذنيسة الا إذا كانت متعلقة بالنعل الجنائي المسند الى المهم .

: 44 all

لما كان فلك وكانتر المصكة الجنائية لا تفتعى بالتعويفسات المبنية الا افا كانت بتبلتة بالفعل الجنبيائي المسندة الى المتهم ، نساذا كانت المصكحة تسد برات المتهم بن النهبة المسندة اليه لمصدم ثبوتها بنسان فلك بسطرم حتبا رغض التعويض لائه ليس لدعسوى التعويض ولو يتفى بالبراءة تشرطه الا تكون البراءة تسد ينيت عسلى عدم حصبول الواتعة لحسلا لو عسلى هيدم صحتها أو هدم نبسوت استادها الى صلحها ، ولمبا كان الحكم المطعون نبسه تسد اسمى تضاءه بالبراءة على عدم شوت بالبراءة اليها على عدم شوت بقارضة المحلون نبسة تسد اسمى تضاءه بالبراءة بشرة المسانة اليها بشرة الطامن بوجه بلعنه غير معدد ، لما كان ما تتسخم عسان الملمن برمته يكون على غير المبلى بتبينا رغضه موضوعا مع مصادرة الكمالة والزام اللمان المسارعة المدنية .

(علمن رقم ١٩٨٨ لسنة ٥٤ ق حجلسة ١٩٨٥/١/٣١)

عَامِسَدة رقم (٩١٤)

البسدا :

النصوى المنفية التي بترقع للمملكم المناسسة هي دعسوى تلمة العمسوى المنافية الملها قلا تغتمي المحكمة للجنائية بالتعويضات المنفية الا اذا كانت متعلقة بالقمل المسيد الى المنهم .

الحكة:

من القسور أن الدمسوى المنبة التي ترمع للمحلكم الجنائية هي

دميوى تابعة للذموى الجنائية لبلبها غلا تختص المسكبة الجنائيسة بالتعويضات الدنية الا اذا كانت متعلقة بالنعل الجنائي المسند الى المنهم ، وكانت المسكبة تسد بسرات المطمون ضدهم بن تهبة المسدات عاهة مستديبة بالطاءن لعدم ثبوتها في حقهم 6 غسان ذلك يستلزم حتما رغض طلب التعويض عنها لأنسه ليس لدعسوى التعريض محل عن معسل لم يثبت في حق من نسب اليسه ، ويكون الحسكم الطعسون نيسه اذ تضي مرفض دعموى الطامن المنبعة قعد اقترن بالصواب ، لما كان ذلك ، وكان الثابت مما سلف أن الطاهن لم بضمن طلباته الختامية التعويض عن الاضرار التي لحقت بسه نتيجة الساباته في جريبسة الضرب البسيط التي ادين المطعون ضدهم بهسا ، والذي يستظيم داوج باب القنساء المدني للبطالبة به إذا توافرت شروط استحقاقه نسان ما يثره بشبسان مقالفة حجية الحكم الجنائي النهائي بالادانسة في جريسة الضرب البسبط وعدم تنازله عن طلب التعويض عن باتي الاصبابات يكون غير صحيح . لما كان ذلك ، وكانت محسكية الاعادة تتقيد بحدود الدمسوى كها طرحت عليها للبرة الأولى مائه لا يجوز للطاعن أن يضيف لبام المسكمة طلب التعويض عن باتى اصاباته بعد أن نقضت محكبة النقض الحكم الصادر في الدعسوى المدنية وأعادت القضية لمحكمة الموضوع للنصل نيها محددا من هيئة أخسري ، ويكون الحسكم المطمون نيسه في مطه أذ أورد طلب الطاعن التعويض عن غير العاهة المستديبة واعرض عنسه بما بيرئه في هذا الخصوص من قالة القصور في التسبيب لما كان ما تقدم ، نسان الطعن برمته يكون عسلي غير اساس متعينا رمضه موضوعا ومصادرة الكفالة والزام الطاعن المساريف المنية .

(طعن رشم ٧٥٧٤ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٢/١٥٨٥)

قاعسدة رقم (١١٥)

البسطا:

تقدير التمويض من سلطة محكبة الموضوع ــ شرط ذلك .

المكية:

لمساكان ذلك ، وكان من المتسرر انسه وان كان تقدير. التعويض

من سلطة محكة الوضوع تتقوى بما تراء مغلسيا وفقا لمما تتبينسه من ظروف الدغسوى ؛ واتها منى استقرته على مبلغ معين غلا تقبل المناششة غيسه ؛ الا أن هذا مشروط بسان يكون الحسكم قسد أحساط بعنساسر المسئولية المنية من خطا وضرر وعائقة سببية ؛ العاطة كانية ، وأن يكون ما أورده في هذا الغصوص مؤديا إلى النتيجة التي أنتهي اليها ، كسا أن مناط التضاء بالتعويض أن يكون مستعادا من الحسكم أنسه متسابل العمل الفسار الذي اثبت الحسكم وقوصه من المتم ، لما كان ذلك وكانت أسباب المحكم المسادر بالتعويض والمؤيد الأسباب بالحكم المطعون تسد خلت من هذا البيان كلية قسلته يكون قسد تضى في الدعسوى المنتبة دون أن يحيط بعناسرها ، وما يعينه ويوجب نقضه والإحسالة بالنسبة دون أن يحيط بعناسرها ، وما يعينه ويوجب نقضه والإحسالة بالنسبة للدعسوى المنيسة ، وذلك تون حساجة إلى بحث مسائر أوجسه الطمن

(للمن رتم ٢٥٩٦ لسنة ٥٦ ق _ جلسة ١٩٨٦/١/٣)

ثالثًا ... الصكم في الدعسوى المنبة :

قاعستة رقم (٦١٦)

: 12-41

كل حسكم يصدر في موضوع الدعسوى الجنائية يجب ان يفصل في التمويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المنية قبسل التهم وذلك ما لم شر المحكمة ان الغصل في هذه التمويضات يستازم اجسراء تحقيق خاص ينبني عليه ارجاء الفصل في الدعسوى الجنائية مستند تحيل المسكنة الدعوى الى المحكمة المنية بلا مصاريف .

الحكية:

اذا كان البين من الحسكم المطعون فيه أن محكمة أول درجة تضت حضوريا بتفريم المتهم ... المطعون ضده ... عشرين جنيها عن تهمة القتل الخطا المسندة اليه واحالة الدعسوى المنيسة الى محكمة شمال التأهرة الابتدائية غاستانف الملعون ضده هذا الحكم وقضت محكمة ثانى درجسة حضوريا بتبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مها اسند اليه ورفض الدعسوى المنيسة والسزام رافعها المساريف ومبلغ خمسة جنبهات مقابل أتعاب المعلماة ، وكان نص السادة ٣٠٩ من قاتون الاجراءات الجنائية يجرى بأن « كل حكم يصدر في موضوع الدمسوى الجنائية يجب أن ينصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية قبل المتهم وذلك ما لم تر المحكمة أن الغصل في هذه التعويضات يستلزم اجراء تحقيق خاص بنبنى عليه ارجساء النصل في الدعوى الجنائية معندئذ تحيل المحكمة الدعوى الى المحكمة الدنية بالأ مصاريف » وكان الثابت من السياق المتقدم أن محكمة أول درجة قد أدانت الطعون ضده واحالت الدعموى المنية الى الممكمة المدنية ، نقمه كان يتمين على محكمة ثاني درجة أن تقصر حكمها على موضوع الدعوى الجنائية والا تتصدى للفصل في الدعسوى المنيسة اذ لم تكن مطروحسة عليها ، الا أنه لما كان البين من الحسكم المطعون نبسه أنسه أتسام فتساءه ببراءة المنعون ضده من التهمة السندة المه عسلي انتفاء الخطُّ

من جاتبه ، وهو بهذه المثابة تفساء يعس أسمن الدعوى المدنية مساسة يتيد حريسة التاشى المدنى اعتبارا بأن نفى المخطا عن المجهم يؤثر حتسا في رأى المحكمة المدنية المحالة عليها الدعسوى ما يكون معه مسيرها الى التفساء برنضها أعبالا لنصوص القانون ونزولا على قواعد توة الشيء المتضى فيسه جنائيا أحسام المحاكم الدنية ، فسأن مصلحة الطاعنين سلمين بالمحتوى المدنية عن رنفى المدين بالمحتوى المدنية عنون منتبية .

(طَعَن رَمْ ١٩٨١/٢/١٨) ق ــ جلسة ١٩٨١/٢/١٨)

قامستة رقم (٦١٧)

المسجا :

انتهاء الحسكم الي انتقاء الجريبة وجوب رفض الدعوى الدنية •

المسكية :

بتى كانت الدمسوى الدنية الرفوعة من الطاعن قسد البيت أصلا عسلى أساس توافر أركان جريبة احتجاز اكثر من مسسكن في بلد واحد دون منتض ، غليس في وسع المسكبة وقسد انتهت الى القسول بانتناه الجريبة الا أن تقضى برغضها .

(طمن رم ١٦٤٦ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٦٤٣ ١

قامستة رقم (۱۱۸)

الجسطا:

لحكمة الموضوع أن نقضى بالإسراءة ورغض الدعسوى الدنيسة. متى تشككت في صحة استلد النهمة الى النهم أو لعدم كفاية الادلة .

الحكية:

من المترز أن لمستكمة الموضوع أن تقفى بالبراءة ورغض الدعسوي. المنيسة منى تشككت في صحة أسناد الثهبة الى المتهم أو لمسدم كماية - الاطة ما دام حكمها تست اشتبله ساكها هو العال ف الدهوي الملروحة سـ على ما يقيد اتها محصت الدعوى واحاطت بظروفها عن بصر ويصيرة ونطنت الى اطلبة الثبوت التى قسام الاتهام عليها ووازنت بينها وبين الطلبة النفى فرجحت نفساع المتهم أو داخلتها الربيسة والشسك فى صحة عناصر الاتهام وما دام قسد اقسام قضاءه عسلى أساس يعبله وطالسا كانت تلك الأسبقية قسد جامت خالية من الخطأ فى القسانون ومن عيوب النسبيب > واذ كان الحسكم المطمون فيسه قسد اقسام تفساءه عسلى أسبقية سدقة تؤدى الى ما انتهى اليه من نتيجة ولم يجسنب التطبيق القانوني الصحيح > فسان ما يثيره الطاعن فى هذا الشسان لا يمدو ان يكون جدلا موضوعيا حول سلطة المحكمة فى تقدير الأطلبة التقسة فى بكون جدلا موضوعيا حول سلطة المحكمة فى تقدير الأطلبة التقسة فى بكون جدلا موضوعيا حول سلطة المحكمة فى تقدير الأطلبة التقسة فى بكون جدلا موضوعيا حول سلطة المحكمة فى تقدير الأطلبة المتقرضي بشائه السلم محكمة النقضي م

(طعن رشم ۲۹۰۸ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٩٠٨/١١٨)

قاعبسدة رقم (٦١٩)

المسمدا :

المسادة رقم ٢٠٩ من قسانون الاجسرادات الجنائيسة نغص عسلى ان كل حسكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائيسة يجب أن يغصسل في التمويضات الذي يطلبها المدعى بالحقسوق الدنيسة أو المتهم الا أذا رأت المسكنة أن القصل في هذه القمويضات يستلزم لجراء تحقيق غلص ينبني عليه ارجاء القصل في الدعوى الجنائية ساساس ذلك ،

الحبكية :

لسا كان نص المسادة ٣٠٩ مسن تسادون الاجسراءات الجنائيسة يجرى على أن « كل حكم يصدر في موضوع الدمسوى الجنائية يجب أن يفصل في التمويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المنيسة أو المنهم وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التمويضات يستلزم لجراء خاص ينبني عليسه ارجساء الفصل في الدعسوى الجنائيسة معندلة تحيل المسكمة الدمسوى الى المحكمة المدنية بلا مصاريف ٩ ، لمساكان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الدعسوى الجنائية تدد تصل عبها من محكمة أول درجة بالبراءة بحسكم نهائى لمسدم استئناف النيابة العابة له ، فسان محكمة ثانى درجسة لا تبلك عند طرح الدعسوى المدنيسة لبانها ان تحيلها الى المسكمة لانتناء علة الاحلّة لسبق النمسل في الدعسوى الجنائية بحكم نهائى من قبسل مما يستحيل معه أن يترتب على النصل في التمويضات ارجساء النمسل في الدعسوى الجنائية على ما يجرى به حسكم المسادة ٣٠٩ ولذلك غانه كان يتمين عليها أن تعسل في موضوعها أبا وهي لم تنمل وتخلت عن نظرها باحالتها الى المحكمة المدنية غسان حكمها المطعون غيسه لا يكون له سند من نص المسادة آننسة الذكر ويكون قسد انطوى على خطا في تطبيق التأتون مما يعيبه ويوجب نقضه .

(طعن رتم ۱٤۲۲ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢٥/١٠/١٠)

قاعبسدة رقم (٦٢٠)

البسطاة

لا صفة للنيابة العلبة في التحدث الا عن الدعسوى الجنائية ولا شأن لها بالدعسوى المنيسة •

الحكية:

لا صفة النيابة العلبة في التحدث الا عن الدعوى الجنائية ولا شأن لها الدعوى الجنائية ولا شأن لها الدعوى المدنية على متبولا و المسلم عن ان الحكم بالبراءة المدم تبوت السفاد الفعل الى المطمون ضدها ينطوى على قضاء ضبنى برنض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك في المتلوق .

(طعن رقم ۱۸۷۶ لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۱۹۸۳/۱۱/۱۰)

قاعسسدة رقم (٦٢١)٠

البسطان

... الحسكم بالتمويض في الدعسوى المنفية الرفوعة بالتبعية فلدعوى المِنْلِقية في هالة المحكم بالبراءة ... شرطه •

الحبكة :

لمسا كان شرط الحسكم بالتعويض في الدعسوى المدنية المرفوعسة

بالتبعية للدعسوى الجنائية في حالة الحكم بالبراءة هو ثبوت وقوع القصل موضوع الدعسوى الجنائية في حالة الدعوى المنطوع المنطوع المنطوع المنطوع المنطوع دون أن تتوافر به الأركان القانونيسة للجريسة ، ولمسا كان الحصكم المطعون عيسة قسد انتهى الى عدم ثبوت ارتكاب المطعون ضده المسلم المنطوع المنطو

(طعن رقم ۲۱۳۲ لسنة ٥٣ ق -- جلسة ٢١/١٢/١٢)

قاعستة رقم (۲۲۲)

البسيدا :

اغفال الحسكم الجنائي ، القصسل في الدعسوى المنية سـ اثره سـ الرجوع إذات المحكمة القصبَل فيها طبقا الاحسكام نمى المسادة ١٩٣ من مُسالون الرائمات ،

المسكية:

من المتسرر انسه اذا كانت الدعسوى المنسة قسد رغمت بطريق التبعيسة للدعوى الجنائية فسان على المكم السادر في موضوع الدعوى الجنائية أن يغصل في التعويسات التي طلبها المدعى بالحقوق المنبة وذلك عملا بنمس المسادة ٢٠٩ من قساتون الإجسراءات الجنائية ، غسان هو اغضل الغصل نبها غائه سسطى ما جرى به تضاء محكمة النقض سسيكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع الى ذات المحكمة التي غصلت في الدعوى الجنائية للغصل غيبا اغقلته عمسلا بنمس المسادة وتم ١٩٣٣ من قساتون الرائمات المدنية ، وهي تاعدة واجبة الأعمال أبسام المحاكم الجنائية للخطوق الاجسراءات الجنائية من نص مماثل وباعتبارها من التواعد الملهة الواردة بتاتون الرائمات .

(طعن رتم ٥٤ لسنة ٥٤ قُ ــ جلسة ٢٢/٥/١٨١)

قاعـــدة رقم (٦٢٣)

البسسعا :

المبرة في صحة الحكم هي بصحوره وواقفا القانون -- استاس خلك ،

الحكة:

المبرة في صحة الحكم هي بصدوره مواقعًا للتقون ، وكان الحكم الملمون فيسه قسد بين أساس التعويض المقبى بسه على الطاعن ، ووجسه المسئولية ، علته لا يبطله سـ في خصسوس الدعوى المنية سـ عسدم ذكر مواد التقون التي طبقها على واقعة الدعوى متى كان النص الواجب الانزال مفهوما من الوقتع التي قوردها .

(طمن رتم ١٨٣٥ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

قاعستة رقم (٦٢٤)

المنسطا :

لا تترب على الحكية الله عن أم تين عناصر الغير الذي شـير على اساسه بلغ التعريض ال الأمــر في ذلك متروك القــدير محــكية الموضوع بفي معقب ،

المكة:

لما كان الحكم المطعون فيه تحد بين واقصحة الدمسوى بنا تتواهر بسه كافة المناصر القانونية لجريعة المداث عامة مستنيمة بالجنى عليه التى دان الطامن بها ، وكان هذا البيسان يتضبن في ذاته الاحاطة باركان المسئولية التقصيرية من خطا وضرر وعلاقة نسبيبة مما يستوجب الحسكم على الطامن بالتعويض ، عاقه لا تتريب على المحكة اذا على لم تبسين عناصر الضرر الذي تدر على أساسه بطخ التعويض المحكوم به اذ الأمر في ذلك متروك لتتعيرها بغير معتب ،

(َطَعَنَ رَمَّمُ ١٨٣٥ لَسَنَةً ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

قامسندة رقم (١٢٥)

البسدا:

اتبك الحكم وقوع القصل القسار من المحكوم عليه ينضبن بذاته الاحاطة باركان المسلولية المنيسة من خطسا وضرر وعلاقة السببية بينهما معرب مستورجيه المسلولية بالتمويض .

المسكة:

من المقرر أن أثبات الحكم وقوع النعل الفسار من المحكوم عليسه ينفسن بذاته الاحلطة بأركان المسئولية المدنية من خطأ وضرر وعالاته السببية بينهما مما يستوجب الحكم على مقارفة بالتمويض ، ولا عسلى المحلكة ، من بعد ، أن هي لم تبين الضرر الذي حاق بالدعي بالحقوق المدنية بنوعيه المادي والادبي ، وذلك لما هو مقرر من أنسه أذا كلت المحلكة قد حكمت للمدعي بالحقوق المدنية بالتمويض الؤقت الذي طلمه لميكون نواة للتمويض الكامل الذي سيطالب به باتية ذلك على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذي ارتكب الفمل الضار المسئد السه فهاذا يحتى تبريرا للتضاء بالتمويض المؤتت ، لما بيان الضرر غاتما يستوجبه التمويض الفهاتي الذي يطالب به بعد وهذا يكون على المحلكة التي شرع الماجها الدعوى به ، ومن ثم غان ما يعيبه الطاعن على العاكم في هذا المتحار بيورد به وين ثم غان ما يعيبه الطاعن على العاكم في هذا المتحار بيورد به وين ثم غان ما يعيبه الطاعن على العاكم في هذا المتحار به يورد المتحار به وين ثم غان ما يعيبه الطاعن على العاكم في هذا المتحار به يورد ثم غان ما يعيبه الطاعن على العاكم في هذا المتحار به يورد المتحار بالمتحار بال

(طعن رقم ١٩٨٤/١٢/١٨ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

قامسندة رقم (٦٢٦)

الألبسدا :

من القرر اله يكفى في بيان وجه الغرر المستوجب التعويض أن يشت الدكم ادانة المحكوم عليه عن العمل الذي حكم بالتعويض من لجله .

المسكية:

لمساكان ذلك ، وكان من المقسرر أنسه يكمى في ببان وجسه الفرر
المستوجب للتعويض أن يثبت الحسكم ادانسة المحكوم عليه عن الغمسل
الذي حكم بالتعويض من لجله ، لأن في أثبات الحسكم وتسوع الغمسل
الفسسار من المحسكوم عليه ما يتضمن بذاته الاحلطة بأركان المسئولية
المنبة ويوجب بمتتضاه الحسكم على مقارفة بالتعويض ، وكان الحكم
المنت ويوجب بمتتضاه الحسكم على مقارفة بالتعويض ، وكان الحكم
المدنبة ويوجب بمتتضاه الحسكم على مقارفة بالتعويض ، وكان الحكم
المدنبة ويوجب المسئفة التي أوردها أرتكاب الطاعن لجريمة الفرب
المحتم الى الموت التي دانسه بها وهي الغمسال الضسار الذي الترتسة

بالتمويض على متنساه ، وكان بيسين من الأوراق أن الطاعن أنم ينسازع المدعين بالحقوق المبنية في صفتهم أو مصلحتهم في دعواهم ماته لا يتبسل منه أن ينسازع في ذلك لأول مرة أبام حسكية النقض ، لما يتطلبه من تحقيق تقصير عنه وظيفتها ، لما كان ما تقسدم ، فسأن الطعن برمته يكون عسلى غير أسلمى بتعينا رفضه موضوعا مع الزام الطاعن المسارية .

(طعن رتم ٣٢٨٣ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٥/١/١٦)

قامسنة رقم (١٧٧)

الجسما :

ما لا يميب الحسكم بالتمويض المؤقت .

الحبكة :

لما كان الحكم المطعون نبيه لم بين تضاءه ببالتعويض المؤتت على حكم المحكين ، وانها على أساس تبلم أركان المسئولية التنسيرية التي لحاط بها الماطة كافية ، فاته لا يعيبه اشارته في مدوناته الى تتديم المساغر عن المدعيتين بالمتوق المنبة صورة من حكم المحكيين المشار اليه .

(طعن رتم ٢١٩٢ أسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٢١٩٢)

قامسنة رقم (٦٢٨)

البسطا :

هن القسرر انه اذا تقسدم الدعى بالحقوق المنيسة بما يغيسه عفره
 عذره في عسدم حضور الجاسة التي قضى فيها باعتباره تاركا لدعواه ›
 كان ازاما على المحكمة أن تعنى بالرد سسواء بالقبسول أو بالرفض ›
 وكان اغفال للحكم الإشارة الى ذلك ماسا بحق الدفاع .

المسكبة:

لمساكان ذلك ، ولذن كان من المتسرر طبقا لنص المسادة ٢٦١ من تستون الاحسراءات الجنائيسة أن الدعى بالمقوق المتنية يعتبر تاركا

لدعواه اذا تطف عن الحضور السام الحسمه بعد عليه اليتيني بالجلسة المحددة لنظر الدعسوى ، الا أن حسد دلك ن يكون تخلفه هذا بفسير عذر متبول مسان كان هذا التخلف يرجم الى عدر تهسرى حسال دون حضوره الجلسة التي صدر فيها الحكم باعتباره تاركا لدعواه الدنيسة فسأن الحكم يكون غير صحيح لقيسام المحاكمة على اجسراءات معيسة شائها حرمان المدعى بالحقوق المنبة من استعبسال حقه في الدنساع ، ولمساكان العذر الذي ابداه المدعى بالحقوق المنبسة سابهذكرته المصرح له بتقديمها ... أسلم محكمة ثاتى درجسة وهو من تبيسل الدنوع والدناع ولئن كان يخضع لتقدير محكمة الموضوع الا انسه يتعين عليها اذا ما أثير أملهها عدر من هذا القبيل أن تندى رأيها ميسه بقبوله أو مستم الاعتداد بعه وأن تبني ما تنتهي اليه من رأى في هذا الشبك عملي أسمعاب سائمة تؤدى الى ما رتبه عليه . لما كان ذلك ، وكانت المسكمة لم تعرض في حكيها المطعون نيسه للنفساع الذي الثاره المدعى بالحقسوق الدنية والذي تعلل بسه كعذر مانع له من حضمور الجلمسة سارغم جوهريته - في خصوص الدعوى العالية - ، وكان من المتسرر انه اذا تقسدم الدمى بالحقوق المنبسة بما ينيد تبسلم عذره في عدم حضسور الجلسة التي تنفي نيها باعتباره تاركا لدعواه ، كان لزلها عسلي المحكمة ان تعنى بالرد عليه سسواء بالتبول أو بالرفض ، وكان اغفال المسكم الاشارة الى ذلك ماسا بحق الدنساء ، لمسا كان ما تقسدم ، ملته يتعبن نقض الحكم الطعون نيسه مها قضى بسه بالنسسبة للدعسوى الدنيسة والاعلاة مقير حلجة لمحث ماتي أوجه الطمن .

(طعن رقم ٨٠٧٩ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ٨٦/ ٢/١٩٨٥)

قاعـــدة رقم (۱۲۹)

: المسبطا

القعويفسات المصدومي عليها في القوانين المتعلقسة بالفسرالب والرسوم من قبيل المقوسات التسكيلية التي تنطوى عسلي عنصر التعويفي وأن هسلام عليما ماعتدارها عنود التوانية والمائة في شان المقويلات .

المسكية:

وحيث أنسه من المقسرير ألما على ما جسري به قضاء محسكمة النتنى ... ان التمويضات المنصوص عليها في التوانين المنطقة بالضرائب والرسوم ، ومن بينها تلك المنصوص عليها في القانون رقم ٣٦٣ أسفة ١٩٥٦ المسمار اليه وكذلك في مانون الضريبة عملي الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ، هي من تبيل العقوبات التكبيلية التي تنطوى على منصر النمويض وان هذه الصغة المختلطة توجب ان تسرى عليها ... باعتبارها عقوبة ... القواعد القانونية العابة في شبأن العقوبات ، الأسر الذي يترتب عليه انه لا يجوز الحكم بها الا من المحكمة الجنائية وحدها دون المحكمة المدنية ، وأن المحسكمة تحكم بها بن تلقاء تنسها دون توقف عسلى تدخل الخزانة العابة ، وانسه لا يقضى بها الا عسلى مرتكبي الجريمة غاعلين أصليين أو شركاء دون سواهم غلا تهند الى ورثتهم ولا الى المسئولين عن الحقوق المدنية ، وأن تلتزم المحكمة في تقديرها الحدود التي رسبها القانون ، وانسه لكونها لا تقوم الا عبيلي الدعوى الجنائية غانه بوغاة المتهم تنتغى الدمسوى عبلا بالمسادة ١٤ بن تانون الاحسراءات الجنائية ، كمنا أنها تنقض ليفسنا سفى المدة المتررة في المادة ١٥ من القانون ذاتبه ، ولا تسرى في شأنها أحسكام اعتبار المدعى بالمقسوق المدنيسة تاركا دعواه ، لمسا كان ذلك ، وكان خنسوع التمويض المنصوص عليه في كلا التاتونسين رتمي ٣٦٣ لمسئة ١٩٥٦ و ١٣٣ لسنة ١٩٨١ الشمار اليهما ، للتواعد القانونية العلمة المتررة في شكن العقومات وانتضاء الدعموي في خصوصه بونساة المتهم وايضا معضى المسدة وفق احسكام المسادتين ١٤ ، ١٥ من تساتون الاجسراءات الجنائية تأسيسا عسلى أنها لا تقسوم الإعسلي الدعسوى الجنائيسة سـ على نحو ما تقسدم بياته مد لازمة ولا ربيب وانطلاتا من هذا الاسماس ذاته ، أن تسرى عسلى هذا التعويض سائر الأحكام الخاصة بالتضاء الدمسوى الجنائية ومن بينها حكم المنادة)ه) من تساتون الاجسراءات الجنائية التي تنص عملي أن « تنتغي الدعموي الجنائية بالتسمية للمتهم المرفوعة عليه والوقيائج المستدة نمها اليه بصمدور يبيكم فهاش نبيها بالبراءة أو بالادانسة واذا صدر حسكم في موضوع الدعسوى الجنائيسة

غسلا يجوز اعادة نظرها الا يقطعن في هذا الحسكم بقطرق المتررة في القسانون ٤ . لمساكان ذلك ، وكان الحسكم الطعون نيسه قسد تغني ببراءة المطمون ضده على تهية التهرب من اداء رسم الانتساج عسني الكحول ، وكانت النيابة العلسة قسد المسكت عن الطعن في هذا الحكم بطريق النتفض واضحى بذلك نهائيا ، غسان الدعسوى الجنائية تكون يذلك تسد انقضت عملا بحكم المسادة)ه؟ مسالغة البيان ، لمساكان ذلك ، وكان ما تثيره الطاعنة في شأن عسم الحسكم بالمعتوبة التكياية على الكحول حسيا جساء في أسبك طعنها موجها الى الحكم الطعون على الكحول حسيا جساء في أسبك طعنها موجها الى الحكم الطعون أتعرب ، واذ كان هذا الحسكم قسد حاز قوة الأسر المقفى غسلة يمتنع التعرض لمسا يكون قسد شسابه من عبسوب ويتعسين مسن شروغض الطعون .

البسدا :

كل هسكم بصندر في موضوع الدعسوى الجنائية يجب أن يغمسل في التمويضات التي يطلبها الدعى بالمثوق الدنية أو التهم .

الحكية:

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠٩ من تسانون الاجسراءات الجنائية تنص عملى أن « كل حسكم يصدر في موضوع الدعسوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويفسات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم وذلك ما لم تسرى المحكمة أن النمل في هذه التعويفسات يستظرم اجراء تحقيق خلص يتبنى علية ارجساء النعسل في الدعسوى الجنائية فعندند تحيسل المسكمة الدعوى المدنية الى المسكمة المدنية الياسايية ،

(تلمن رتب ١٢١٦ إلسنة ٥٦ قرب جلسة ١٢٨٦/١٢/١)

رابعا ... الطمن في الأحكام الصلارة في الدعوى الحنية : مَأْغُسِيدة رقم (١٣٦)

المِسطا :

يجوز البدعي بالحقوق المنيسة أن يستانف الحسكم المسادر من المحكم المسادر من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنع فيها يختص بحقوقه المنية وحدها أن كانت التعويضات المطلوبة تزيد عسلى النصاب الذي يحسكم فيسسه التفاض الجزئي نهائيا و

الحسكية:

حيث أن المسادة ٢٠٠٣ من تاتون الاجسراءات الجنائية تجيز المدحى المحتوق المنبسة أن يستانف الحكم المسادر من الحسكة الجزئية في المخالفات والجنو عيها يختص بحتوقه المدنية وحدها وأن كانت التمويضات المطلوبة تزيد عسلى النصاب الذي يحكم عيسه التاتفي الجزئي نهاتيا ، وحقه في ذلك تقدم لائه مستقل عن حتى النيابة العلسة وعن حتى المنهاة لا يتيده الا النصاب ، ومتى رفع استثنائه كان عسلى المسكنة الاستثنائية أن تعرض لبحث عامرالجريسة من حيث تواقر اركاتها وثبوت النمسل المكون لها في حتى المنها من جهة وقوعه وصحة نسبته اليسه لترتب عنى ذلك الأساره التاتونية غسير متيدة في ذلك بتنسساء محكمة أول درجسة ولا يبنع من هذا كون الحكم في الدعسوى الجنائية تسد حاز توة الابر سبب واحد الا أن الموضوع في كل منها يختلف عنه في الأخسرى مما لا يبكن معه التسك بحجية الحكم الجنائي.

(طعن رتم ۲۳۳۰ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩)

قامسدة رقم (۱۳۲)

البسدا :

خضوع الدعسوى المنيسة لبلم المحكمة المناقبة القواهد القسيرة في ققسون الإحسرامات المنسقية بـ بناط ذلك بـ انفلاتي بـ الب الطمن . بالاستثناف في الدعسوى المنيسة بالنسبة البدعي الذني بـ اثره بـ عدم جواز طعنه فيها بطريق الفقض ولو قضى فيها استثنافيها بالرفض بنهاء على طعن المتهم في الحسكم القاضي بلدانته والتمويض .

الحكة:

حيث أن المسادة ٢٦٦ من تسانون الاجسراءات الجنائية تقضى بأن يتبع في الغمسل في الدعسوى المدنية التي ترمع المسلم المحاكم الجنائية الاحسراءات المقررة في ذلك القسانون متجرى أحكامه عسلي تلك الدعوى في شان المحاكمة ولاحسكام وطرق الطعن نيها ما دامت نيسه نصوص خاصة بها ، ولما كانت المادة ٣٠٤ من القانون ذاته قد اجازت للبدعي بالحتوق المنية استثنائه الأهكام الصادرة في الدميوي المنية فيبا يختص بالدعبوي المدنيسة وحدها اذا كانت التعويضات المالوسة تزيد على النصاب الذي يحكم نيسه القاضي الجزئي نهائيا ، غلا يجسوز للمدعى بالحقوق المنبية أن يستأنف الحكم المسادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على ذلك النصاب مهما شاب الدعكم من عيوب ، وتسرى هذه القاعدة ولو وصف التعويض المطلب بسه بأنه مؤتت ، وبالتالي لا يكون لــه الطمن في هذه الحالة بطريق النتض لانه حيث ينغلق باب الطعن في الحكم بطريق الاستثناف لا يجوز من باب أولى الطمسن فيسه بطسريق النقض ، لما كان ذلك وكان الطساءن المدعى بالمتوق المدنيسة قسد طلب الحكم لسه بتعويض مؤقت قسدره تسرش واحد وهو ما لا يجاوز النصاب الانتهائي للمحكمة الجزئية ولو وصف بأنه مؤتت ، مانه لا يجسوز له الطعن بالنقض في الحسكم الصادر برمض دعواه المدنية . ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم برفض الدعوى المدنيسة صادرا بن محكمة ثاني درجية بعد أن استأنف المثهان الحسكم الابتدائي التساشي بالادانسة والتعويض ، وذلك بأن تضاء المسكمة الاستثنائية ليس من شاته أن ينشئء للمدعى بالحقوق المدنيسة حمّا في الطعن في الحسكم المسادر في الدعسوى المدنية متى امتنع عليه الطعن عيه ابتداء بطريق الاستثناف . لما كان ما تقدم ، فساته يتمسين التقرير بعدم جــواز الطمن .

(طمن رقم ٧٣٣٧ استة ٥٤ ق سـ جلسمة ١٩٨٥/١/٥٨٠١)

قاعـــــدة رقم (١٤٣)

البسطا :

من القرر ان العبرة في صحة الحكم هي بمسحوره موافقة التقنون وكان الحكم المطمون فيسه قد بين أبساس التعويض القضى القضى بسد عسلي الطاعن ووجه المسئولية فقه لا يبطله في خصوص الدعسوى المنيسة سدم ذكر مواد القسلون التي طبقها عسلي واقعسة الدعوى بني كان التمن الولجب الانزال مفهوما من الوقاع التي أوردها .

المسكية:

الما كان ذلك ، وكان الحسكم الملعون فيسه تسد البت ان الدهين المحقوق المدنيسة — هم زوجة المجنى عليسه الأول وأولاده وهو ما لم يجحده الطاعن وكان ثبوت الأرث لهم من عدمه لا يتسدح في صفتهم كزوجة وابناء للمجنى عليه المذكور وكونهم قسد لمسلهم ضرر من جسراء نقد المبنى عليه نتيجسة الاعتداء الذي وقسع عليه والذي أودي بحياتسه ، وكانت الدعوى المنتية أتما قلبت عسلى ما أصلهم من ضرر مباشر لا على انتسابهم مقلم المجنى عليه من ألمولة حتسه في الدعسوى اليهم ، نسان منمى الطاعن في هذا السعد يكون غير سعيد ، لما كان ذلك ، وكان من المتسرر أن المعرة في صحة الحسكم هي بحسدوره مواققا المقتون من المتسرر أن المعرة في صحة الحسكم هي بحسدوره مواققا المقتون على الماعن ووجسه المسئولية غلقه لا يبطله في خصوص الدعسوى على المناعن ووجسه المسئولية غلقه لا يبطله في خصوص الدعسوى مني كان النص الواجب الانزال منهوما من الوقائع الذي أوردها ، لما كان ما تقسدم ، فسان الطمن برمته يكون عسلى فسير اسساس متعينا رفضه موضوها م

(طُعن رقم ١١٦١ لسنة ٥٦ ق _ جلسة ١٩٨٧/٢/١٩)

خابسا 🕳 بسائل بنوعية :

قاعسىدة رقم (٦٧٤)

: المسطا

يكفي في بيسان وجسه الفعرز المستوجب للتعويض أن يثبت المكم ادائسة المسكوم عليه عن الفعسل الذي مكم بالتعويض بن لجله .

المسكية:

من المقسرر اتسه يكنى في بيان وجسه الضرر المستوجب للتعويض ان يثبت الحسكم ادانة المسكوم عليه عن الفعل الذي حسكم بالتعويض من أجله ، ولا يعبب الحسكم عدم بيان الضرر بنوعيه المسادى والآدبى ذلك بسأن في اثبات الحسكم وقوع الفعل الضار من المحسكوم عليه ما يتضمن بذاته الإجلالة بأركان المسئولية ، وكان الحكم المطعون عيسه تسد اثبت بالادلسة السادخة التي اوردها أرتكاب الطاعن للجريسة التي دانسه بما وهي الفعل الشسار الذي الزبه بالتعويض على منتضاه ، فسأن ما يشره الطاعن في هذا المضموص يكون غير سحيد .

(طمن رقم ٢٥٤٩ لسنة ٥٣ ق -- جلسة ٢٢/٥/١٨٤)

قامىسىدة رقم (٦٢٠)

الْمُسطا:

الدفع بمسدم قبول الدعسوى المدنيسة لا يتمسين بالقظام العسلم ولا يصح الثارته لبلم محكة الققض -

الحكة:

لما كان لا يبين من محضر جلسة المحاكبة أن أحدا من الطاعنسين تسد نازع في صفة المدميتين بالحقوق المنيسة أسسلم محكبة الوضوع > نسانه لا يقيسل الحديث عن هذه الصفة لأول مرة ليسسلم محكبة النقض لانطوائه عسلى منازعة تستدعى تحقيقا موضوعيا > ولانسه من المنسرر أن الدسمة بعضم تبسولى المنهسوي المنهسة بيان كان من الدوع الجوهرية التى بتعين التصدى لها عند ابدائها ﴾ الا أنه ليس من تبيل النفسوع المتعلقة بالنظام العام التى يصح اللرتها أهام محكمة النقض لأول مرة ﴾ فما دام الطاعنان قسد مسكنا عن التبسك بهذا النفسع أهام محسكمة الموضوع تليس لهما من بعد النارته لأول مرة أهام محكمة النقض ويكون منماهها في هذا الخصوص غير متبول .

(طَعَن رقم ١٩٨٧ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٥/١/٣٠)

قاعسستة رقم (٦٣٦)

البسدا :

الحكم بالبراءة في جريبة البلاغ الكانب لابتهاء القصد الجسائي لا ينفي حتما تحقق الضرر وثبوت المسئولية في الدمسوى الدنية .

الحكة:

من المترور أنه أذا ينيت براءة البلغ في جريمة البلاغ الكاذب عبلى المتعاء سوء التصد ونية الاشرار في حقه حكما هو الحسال في الدعسوى المساتلة حينيفي بحث مدى توانر الخطأ المدني المستوجب التعويض من عديه في واقعة التبليغ ذاتها ، فالتبلغ خطأ مدني يستوجب التعويض بالبلغ أذا كان صادرا من تبيل التسرع في الاتهام أو بتصد التعريض بالبلغ والاسساءة ألى سبعته حسن رعونسة أو عسدم تبصر ، لمساكسان ما تقسدم وكان الحسكم المطعون فيسه لم يستظهر ما أذا كان هناك خطأ مدني شار يستوجب مساطة المطعون ضدها بالتعويض عنه أو لأ) مساته يكون معبة بما يوجب تقسيه .

· (طَعَنُرُ رِتُم ٢٦٩٩ لِسَنَة) ه ق ــ جَلْسَة ١٩٨٥/٢/١٨)

قاعَـــدة رقم (۱۹۷)

المستحا :

الحادة ٢/٣١٦ من قانون الإجراءات البنائية - تمديلها --لا ينصرف الى ما يصدر من اهكام في الدعوى الدنية .

الحكة:

السا كان ذلك ، وكان القسانون على ما السنتر عليه تنسساء هذه

المسكبة وطبعة النص المسادة ٢١٣ من قسادون الاجسراءات الجناقية قد أوجب وضع الاهسكام الجناقية وتوقيعها في مسدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت بطلة ، وكان التمديل الذي جسرى على الفترة الثانيسة من المسادة ٢١٣ سافعة الذكر بالمقانون رقم ١٠٧ المسسنة ١٩٦٧ والذي استننى اهسكام البراءة من البطلان لا ينصرف البنة الى ما يصدر من احكام علة التمديل وهي عسلى ما أمصحت عنه الذكرة الإيضادية للقانون سالا بيضار المتهم المستوى الجناقية ذلك بسأن وقدى الابضار المتهم المستوى الجناقية من المسكم الموقعة المسلمة وهي الخصوى الجناقية من الطمن على حسكم البراءة بالبطلان اذا للمتهم في الدعسوى الجناقية من الطمن على حسكم البراءة بالبطلان اذا لم مشاحة في انحصار ذلك الاستثناء عنهم ويظل المسكم بالنسبة اليهم غلا مشاحة في انحصار ذلك الاستثناء عنهم ويظل المسكم بالنسبة اليهم خاضعا للأمسال العام المقسر بالمساحة ٢٦٣ من قسادون الإجسراءات الجناقية غيبطان اذا مشي ثلاثون بوما دون حصول التوقيع عليه .

(طعن رتم ٢٩١٢ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢/١/٥٨٥٢)

دفاع

اولا : حضرور المحلمي ومرافعته .

ثلقيا : ما يعتبر اخلالا بحق النفساع .

ثالثا: ما لا يعتبر الخلالا بحق الدفساع .

رابما: طلبات التلجيسل -

خابسا: طابات التعقيق ء

سانسا: طلبات ندب للخبراء ومناقشتهم ،

سابعا : طابات سيساع الشهود ،

ثابنا : طلبات ضم الاوراق .

تأسما : طابسات المعاينسة .

عاشرا : مسائل منوعسة ،

أولا - حضور المعلى ومرافعته :

قاعسسدة رقم (۹۲۸)

: 12-48

منى عهد المتهم الى محسلم بمهمة النفساع غاته يتمين عسلى المحكمة فن تستمع الى مراغعته أو أن تتبع له الفرصة للقيام بمهمته .

المكة:

من المقرر أنه بنى عهد المتهم الى محسام بمهمة النفساع فانسه يتمين عسلى المحسكية أن تستيح الى مرافعته أو أن تتبح له الفرمسة للقيام بمهمته ، ولمسا كان الثابت مما تقسدم أن الطاعنين مثلوا أسام المحكية الاستثنافية وطلب الحسلى الحاضر معهم تلجيسل الدعسوى لو محليهم الأصيل عكان لزلها عسلى المحسكية لها أن تؤجل الدعسوى أو تتبه المتهمين الى رفض الطلب حتى يبدوا دفاعهم ، لها وهي لم تعمسل واصدرت حكيها في موضسوع الدعسوى بتلييد الحسكم المستأنف غاتها بالمسدارها هذا الحكم تكون قد غصلت في الدعوى بدون سماع دفاع المتهين مخالفة بذلك المبادىء الأسلمية الواجب مراعاتها في المحلكات الجنائية ما بعبب حكيها بالإخلال بحق الدغاع .

(طعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٠٩١)

قامستة رقم (۱۳۹)

: 12-49

حضور مدلى مع منهم بجنحة غي لازمة ــ طلب المحلمي الحاشر عن الدعى بالحق الدني تلجيـل الدعــوي لحضور محليه الاصلى الذي حال مرضه دون حضوره ، على المسكمة اجابته ، او رفضــه ــ شرط ذلك .

الصكية:

الما كان المشرع تعد نظم الدعسوي الدنية واجراءاتها في الواد

101 وما بمدها من قداتون الإجراءات الجنائية ، وكانت المسادة ٢٦٦ منه تنس على لنه « يتبع في النصل في الدعسوى المدنية التي ترفع اسلم المصكمة الجنائية الإجسراءات المقررة بهذا القانون » ضمان الدعسوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أسلم القساشي الجنسائي تخصصع للقواعد الواردة في قساتون الإجسراءات نبيا يتطلق بالمحاكمة والإحسام المقانون نصوص خاصة بها ، فاذا ما تبلت المحكمة الجنائية الإدعساء المدني اصبح المدعى بالحقوق المنتبة غضما في الدعوى المدنية له جميع الحتوق المقررة للفعوم أسلم المحكمة من حيث الإعلان وابداء الطلبات والدفاع ومنهشة الشهود ، عدم تلجيل الدعوى لحضور المحامى الموكل يكون باطلا لابتنائه على مخالفة اجراء جوهرى من اجراءات المحاكمة وللاخلال بحق النفساع ، مما يتعسين معه حجمة لبحث باتني أوجه الطعن نه والاحالة نبيا تغنى به في الدعوى المدنية بني

(طعن رقم ١٤٥٩ لسنة . ه ق ــ جلسة . ١٩٨١/٤/٣٠ ،

قاعبدة رقم (٦٤٠)

البيدا:

يكفى في المحلكيات الجنائية ان تنشكك مصكبة الوضوع في صحة تسناد التهبة الى التهم لكى تقفى له بالبرادة ورفض الدعسوى المنبسة - لا يصح الاستدلال على ثبوت الجريمة بما يرد في مرافعة الدفاع .

المسكية:

يكمى في المحاكمات الجنائية أن نتشكك محسكمة الموضوع في مسحة المنهد الريالتهم لكي تقني لسه بالبراءة ورغض الدعسوى المدسة أثر مرجع الأمسر في ذلك الى ما تطبئن البسه في تقدير الدليسل مسا دام حكمها يشتبل عسلى ما يفيد أنها محصت وأقمة الدعسوى سو وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قسام عليها الاتهام ووازنت ببنها وبين أدلسة النفي فرجحت دقساع المتهم أو داخلتها الربية في صحة عناصر الاثبات المنفى فرجحت دقساع المتهم أو داخلتها الربية في صحة عناصر الاثبات واذ كان البين من الحسكم المطعون فيسه أن المحسكمة تسد احاطت بولقمة الدعسوى وألمث باذلة الثبوت غيها وأن الاسباب التي ساتها الحسكم سد

على النحو المتعدم سبن شانها أن تؤدى في جموعها الى ما رتب عليها بن شك في صحة اسناد التهمة الى المطمون ضده مسان ما ينماه الطاعن بشبان الطراح الحسكم لاتوال شسهود الاثبات وترجيحه لرواية المطمون ضسده لا يمدو أن يكون جدلا موضوعيا في ثبوت الجريمة في حق المتهم بما يقوله محليه في مرافعته عسان ما يثيره الطاعن بشسان ما ورد على لسسان المدانسع عن المطمون ضده بجلسة المحاكمة يكون غير سسديد .

(طعن رقم ٢٤٦٨ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/١٢)

قاعمه دة رقم (٦٤١)

البسدا :

سكوت الطاعن ومحليه عن الرافعة في موضوع الدعوى واقتصار النفاع على الرافعة في للدفع دون الوضوع ، لا يجوز أن بيني عليه الطمن عسلى الحكم بالإخلال بحق الدفاع — ما دام أن الطاعن لا يدعى أن الحكمة منعته من الرافعة في الوضوع .

الحكية:

لما كان با أورده الحسكم وبا أنفى اليسه من أن الواقعة توفر في حق التهم جناية الغرب المغنى إلى الموت ببا يتحقق بسه غسبنا المقتصاص محكمة الجنايات ، وكان الثابت بحضر الجلسة التي مسدر فيها الحسكم المطعون فيسه أن الدافع عن الطاعن شرح وتسائع الدعوى وملابساتها وترافع في موضوعها لله فضلا عبا أورده في دفساعه من أن الواقعة لا تعدو أكثر من جريبة قتل خطأ ينصر عنها اختصاص محكنة الجنايات فأن دعسوى الطامن من بعد أنه اقتصر على المرافعة في الدفع وأن المحكمة تسد فوقت عليسه أبداء دفاعه المؤسسوعي تكون علي مناقب من الأوراق . ومن ثم عارية عن سندها ولجبة الرفض فضلا عبا هو مقرر من أن سكوت الطاعن ومحليه عن المرافعة في هوضوع على المرافعة في الدفسع دون الموضوع لا يجوز أن يبنى عليه الطعن على المرافعة في الدفسع ؛ ما دام الطاعن لا يدعى أن المحكمة منعته من المرافعة في المؤسوع ، ومن ثم يكون الناعي على المرافعة في المؤسوع ، ومن ثم يكون الناعي على الحكم بالإفلاد على الحكم على الحكم في هذا الشأن غير سديد .

(طعن ررتم ۲۲۸۲ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٢/١٦)

قاعسدة رقم (٦٤٢)

: 12-41

عند تعارض الصلحة بين متهدين في جنساية واحدة يجب أن يكون لكل منهم محام خاص نتوفر له الحرية الكليلة في الدفساع عنه في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها .

المسكبة:

ان القانون يوجب مند تعارض المسلحة بين متهسين متعددين في جناية واحدة ، ان يكون لكل منهم محلم خاص تتونر لسه الحرية الكالمة في الفضاع منه في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها ، لمسا كان ذلك ، وكان العسكم المطمون عيسه قد اعتبد في تفسائه سـ ضبن ما عول عليه سملي التسوال الطاعن الثاني ابسام الشرطة وبتحتيثات النيابة العابة ، وكان مؤدي ما حصله من هدذه الاتسوال اله اعتبر مقررها شاهد اثبات ضد الطاعن الأول ، وهو ما يتحتق بسه التعارض بين مصالح المطاعنين الاسر الذي كان يستلزم غصل دغاع كل منهما عن الآخسر ، وإذ كانت المسكمة قسد سبحت لمصلم واحد بالراغمة عنهما معا عسلي الرغم من قيام هذا التعارض ، غانها بذلك تكون قسد أهلت بحق الدفساع مسا

(طعن رقم ٨٦٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٠/٥/٢٠)

قامستة رقم (٦٤٣)

المستدا :

ان الققاون لا يفق من ان يتولى محسام واحد واجب الدفساع عن متهمين متعددين في جفاية واهدة ، ما دليت ظروف الواقمة لا تؤدى الى القول بقيام تمارض حقيقى بين مصالحهم .

· المبكة :

لما كان تضماء هذه المحكمة تسد جرى على أن التانون لا يمنع من أن يتولي محلم واحده ولهم الدفاح عن متهمين متعدين في جناسة واهدة ، ما دامت ظروف الواقعسة لا تؤدى الى القول بقيسام تعارضن حقيقى بين مصالحهم ، وكان الثابت من الاطلاع عسلى الحسكم المطمون غيه انه انتهى الى أن الطاعنين الاول والثنى ارتكبا مما نصل الشرب واعتبرهما غاملين أصليين في هذه الجريسة ، وكان القضاء بلاانة الحدهما حس كما يستفاد من أسباب الحسكم — لا يترتب عليسه القضاء ببراءة الافسر وهو مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدنساع ، ماته لا يعيب الحسكم في خصصوص هذه الدعسوى ان تولى الدنساع عن الطاعنين الأول والثاني محلم واحد ذلك بأن تعارض المسلحة الذي يوجب المراد كل منهما بعجام خاص يتولى الدنساع عنه الساسه الواقع ولا بيني على احتمال ما كان يسمع كل منهما أن يبديه من أوجسه الدنساع ما دام لم يبده بالنمل .

(طعن رقم ١٩٨٣/٤ لسفة ٥٢ ق ــ جلسة ٥/١٩٨٣)

قاعسسدة رغم (})٦)

المستندا :

لا يعيب الحسكم خلو محضر الجلسسة من اثبات دفساع الخصم اذ عليه ان كان يهيه تدوينه ان يطلب صراحسة اثباته في هذا الحضر كيا عليه ان ادعى أن المحكمة صساحرت حقه في التفساع ان يقسدم الدليل عسلى ذلك وان يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم •

المسكية:

لا يعيب الحسكم خلو محضر الجلسسة من البلت دناع الخصم اذ عليه أن كان يهمه تدوينه أن يطلب صراحة الباته في هسذا المحضر كسا سليه أن ادعى أن المحسكمة صادرت حقه في الفنساع أن يتسدم الدليل عسلى ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب تبن صسدور الحكم ، ولمسا كان البين من محضر جلسة المرافعسة أنسه جساء خلو مما يدعيه الطاعن من فقعه بعتم تبول التعسوى المدنيسة ، أو مصادرة حقه في الدفساع ، بل أن الثابت بسه أن المحسكمة مكتبه من أبداء ففاعه كاملا ، فأن فعيه يكون على غير أساسى .

المعن رشم عدد لسنة ٥٣ قريد جلسة ١٩٨٢/٥/٣)

قاعبستة رقم (١٩٥٥)

المِنسدا :

بنى عهد النهم الى مصام بمهة الدفساع عسه فساله يتعسين على الحكية أن تستيع الى مرافعته أن أن تتبع له الفرصة القيسام بمهتبه .

الحسكية: .

الأصل أنه وأن كان حضور محام مع المتهم بجنحة غاير واجب
التونا ، الا أنه منى عهد المتهم الى محام بعهة الدغاع عنه ، غاله
بنعين على المحكمة أن تستبع الى مرانعته أو أن تتبع لسه الفرصسة
التيسام بعهته ، ولما كان الثابت الله على ما سلف الله محايا حضو
المعلى المملى ، فكان أزايا على المحكمة لها أن تؤجل الدعوى أو نتبه
المبادي الأصلى ، فكان أزايا على المحكمة لها أن تؤجل الدعوى أو نتبه
المبادي الأسلى عنى الطلب حتى يبدى دفاعه ، أما وهي لم تفعل وأسدرت
حكما في موضوع الدعاوي بادائة الطاعن ، فاتها بالمدارها هاذ
المحكم تكون قد فعالت في الدعوى بدون دفاع من المتهم مخالفة بذلك
المداديء الأساسية الواجب مراعاتها في المحاكمات المباشة .

(طَعَن رقم أ ١٩٦ لسنة ٥٣ ق ــ تَجلسة ١٩٨٣/٥/١٧ ،

قاعسسدة رقم (٦٤٣)

البسطاة

النفع بعدم توفق المعلى المتدب في الدفاع عن النهم ــ اثره . المسكمة :

الساكان الثابت في محضر جلسسة المحلكية أن الطاعن قرر أنه لم يوكل محليا ، فقديت المحكية محليا للنفاع منه ، وترانع المحليي مدانعا عنه بما هو مدون في محضر الجلمسة ، ولم يثبت أن الطاعن اعترض على ذلك أو أبدى طلبا ما في هذا التسائن ، نسأن ذلك لا يعد الخسلالا بحق النفاع ، ولا وجسه لما يتحدى به من أن الحلى المنتب ثم يكن ساء بوقسائع الدعسوى أذ أن استعداد المدانسي عن المتهم أو عدم استعداده أسر موكول إلى تقديره هسو حسبها يوحى بسه ضسميره واجتهساده وتقاليد مهتته ، لما كان ما تقسدم ، مسان الطعن برمتسه يكون عسلى غير أسساس .

(طعن رقم ۱۰۰۱ لسنه ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۳/٦/۷ ،

قاعسندة رقم (٦٤٧)

المستدان

المسرر ان استعداد المدافع عن المهم او عسدم استعداده موكول الى تقديره هو حسيما يوهى به ضميره واجنهاده ونقاليد مهنته ،

الحكة :

لما كان من المقسرر ان استعداد المدافسة عن المته هو جسمه استعداده موكول الى تقديره هو حسبها يوحى بسه ضميره واجتهساده وتقليد مهنته ، واذ كان بيين من محضر جلسسة المحلكة أن المحسكية ندمت محليا للدغاع عن الطاعن و نه نطاع عسمى أوراق الدعسوى ، ثم البحدى دغاعه دون أن يطلب من المحكمة الشمير لاعداد دماعه نسان منهى الطاعن بالاخسلال بحق الفضاع يكون غير سديد .

(طعن رقم ۲۹۰۱ لسنة ۵۳ ق سلطسة ۲۹۰۱/۱۸۲۱ ؛

قاعبسدة رقم (٦٤٨)

المسجان

المقسرر ان اسستعداد المدافسع عن النهم او عسدم اسستعداده موكول الى تقديره هو حسبما يوهى به ضميره واجتهاده وتقاليد مهنته ،

الحكبة:

لما كان البين من مطالعة محضر الجلسة المصاكبة أن المصكبة نعبت محليا لكل من الطاعنين اللذين لم يبنيا اعتراضا عسلى ذلك ، كما هبت بالمحتر أن المصكحة المصلحة المصاح الترتف الكافي للاطسلاع ، وتسد ترامع المحليان في الدعسوى عسلى الوجه المثبت بمحضر الجلسة دون أن يطلب أيهما أجلا الاطلاع ، وكان من المترر أن استعداد المداسسع عن المتهم أو عسدم استعداده موكون الى تقديره هو جسبما يوحى بسه خميره واجتهاده وتقاليد مهنته ، عانه لا يكون هناك محل لما ينمساه الماعنان في هذا الخصوص .

(طعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٨/١٠/١)

قامسدة رقم (٦٤٩)

: المسلما

المحلى موكلا كان او منتدبا ... ان يسلك السبيسل الذي يسراه محققاً رسالة النفساع على الوجه الذي يرضى ضميره ويتغل مع شرف المهنة وعلى هدى من خبرته في القانون ،

المسكية:

للحامى موكلا كان أو منتدبا ... أن يسلك السبيل الذي يراه محققا رسالة الدغاع على الوجه الذي يرضى ضميره ويتنقى صحح شرف مهنت وحسلى عدى من خبرته في القسانون ومن ثم لم يكن من شسان قيام خطة النفساع صلى الطمن في التوال الشساعد أن تحسول بينه وبسين حقه في طلب تأجيس نظر الدعسوى لمساعه أبا وهو لم ينمسل بقولة غي مخبولة هي أنسه كان محاطا بالحصرج نسان نعيه على الحسكم بهذا السبب يكون غير سديد .

(طعن رقم ٢٠٧٦ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١١٨٨/١١٨٨)

قاعبسدة رقم (١٥٠)

البسطان

الاصل أنه وان كان حضور مصلم مع المتهم في جنصة غسير لازم قانونا الا أنه متى عهد المتهم الله بعدام بمهنة اللغاع فسأنه يتمين على المحكمة ان تستبسع الى مرافعته أو ان تنبع لسه فرمسة القيام بمهنسه .

الحسكية:

ومن حيث لله بيبح من محمر جاسة العساكية الاستطالة إن

محليا حضر مع الطاعن الذي مسل بالجلسة وطلب تأجيل نظر الدعوى لحضور المحلى الأصيل ، غلم نستجب المحكة لطلبه هذا وتضت بناييد الحسكم المستاتف . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه وان كان حضور محلم مع المتهم في جنعة غير لازم تاتونا ، الا أنسه متى عهد المتهم الى محلم معهمة الدنساع ، غاته يتعين عملى المحسكية ان نستبسع الى مراهمتة أو إن يتبع له الغرصسة المتيسام بمهمته ، ولما كان الثابت من السياق المتتسم ، أن الطاعن طلب تلجيل نظر الدعوى لحضور المحلى الاصيل ، فقد كان لزاما عملى المحسكية أبا أن تؤجل نظر التدعسوى أو أن نتبه المتهم الى رغض طلبه حتى يبدى دغامه ، أما وهي أم تتمسل واسدرت حكمها في الموضوع بتأييد حكم الادانة ، غاتها بالسدارها هذا الحسكم تكون قسد غصلت في الدعسوى بدون سياع دنساع الطاعن ، مخافة بذلك البلايء الأسلسية الواجب مراعاتها في المحلكيات الجنائية ، مها يعبب الحكم الأخلالة بحق الدغاع ، ويوجب نتضه والاعادة .

(طمن رتبع ٣٩٩٤ لسنة ٥٨ ق ... جلسة ٢١/١٠/١٠/١)

ثانيا _ ما يعتبر اخلالا بحق الدعساع :

قامستة رقم (١٥١)

: الجسطا

المنهم الفسر من يتكلم ولا يغير من ذلك ان تسكون المحكمة قسد صرحت بتقيم متكرات إن يشاء من المصسوم •

المبكة:

اذا كان المكم المطعون فيه تسد صدر دون أن يبدى الطاعن دفاعه ردا عسلى المذكرة سـ المتنبة من الدعى بالحقوق المنبسة التى تبلتها المحكة وأوردت في حسكمها مؤدى ما ورد بها من دفساع ؟ مما يبطسل اجراءات المحاكمة للاضبلال بحقوق المتهم في الدفساع لمساينتين بسه نمس المسادة ٢٧٥ من قساتون الإجراءات الجنائية من أن المتهم آخسر من ينظم ولا يغير من ذلك أن تكون المسكمة قسد ضرحت بتقديم مذكرات لمن يشساء من الخصوم ؟ أذ ليس من شأن هذا أن يفسر من قواعد وضعت كفالة لعدالة التقلفي وعدم تجهيسل الخصومة عسلى من كان طرفا غيها وأن يكون المتهم آخر من ينظم .

(طمن رتم ۸۸۲ اسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)

قاعبدة رقم (١٥٢)

: المسلما

عدم اعسلان المتهم بالمحضور ... اثره .

المكة:

اذا كان الثابت من الاطلاع على المفردات المضموبة اتها خلت مسا يقبد اعلان الطامنين للحضور أمام المحكمة الاستثنائية ، غان الحسكم المطمون فيه أذ مسدر ضدها بالفاء الحسكم المستثنف وبسراءة المتم سالمطمون ضده سورغض الدعسوى المنبسة تبلسه والزام الدعسين (الطاعنين) بالحقوق المنبسة الممروضات المنبسة ، يكون قسد منى على إجراءات باطلة بالنسبة اليها وانطوى على اخلال بحقها في الدنساع مها . يمييه ويوجب نقضه .

ا طعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٥١ ق ــ جلسة م/١/١٨٢)

قاعـــدة رقم (١٥٣)

البسدا:

النفاع الجوهري - عسم اأرد عليه - قصور ولفسلال بعقى النفاع .

المكة:

ومن حيث اته بين من مراجعية نصوص تسرار وزيسر التبوين رتم ١٠ لسنة ١٩٥٧ المسدل بالتسرارين ١٤٨ لسنة ٧٠ ، ١٩٧ لسنة ١٩٧٥ ان الشمارع حمد في الممادة ٣٤ مكررا (١٠) منت انواعما الرمة لرغيف الخبر الأغرنجي هي الرغيف العادي الكبير ، والمسخير ، والتورمة ع. والمكرونة ، وبين وزن وبواسفات وسمر كل رغيت منهأ ، ونص في المسادة ٣٤ مكرر (ب) على حظر انتساج أو بيع أو عرض الخبز الأنرنجي بغير تلك الاوزان والمواصفات والأسعار ألا بترخيص م وزارة التموين ، كما أوجب الا يقل معدل انتاج الخبر الأنرنجي عن ٧٥٪ من كبية الدبيق الناخر استفراج ٧٧٪ التي يستفدمها المفيز يوميا في صناعته وعسلي أن تستخدم الكبية الباتية ومتدارها ٢٥٪ في مبناعة العلوى والخبر الأغرنجي « السندونش » العسفير ، لمسا كمان ذلك ؛ وكانت مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون ميه شهد خلت من بيان ووزن وسمر أرغفة الخبز الأمرنجي المضبوطة بمخبز الطاءن مبا يعجز محكمة النقض عن مراتبسة مسلامة تطبيق القانون على الواقعة ؛ نسان الحكم المطعون نيسه بكون معينا بالقصدور ، هذا بالانسانة الى ما تعييديه من اغتاله تحقيق دنساع الطاعن ... أن الخيز المضبوط نوع من الطوى غسير المحدد الوزن أو السرد عليه مع أنسه فقساع جوهري بن شاته لو صم أن يتقير به مجسه الرأي في الدعوى ... أا كان ذلك فاته يتمين نقض الحكم المطمون نبه والاعادة .

(ظمن رهم ١٠٣٠ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٠٣٠/٢/١٤)

قامىدة رقم (١٥٤)

: المسجدا

النفاع الجوهري ... عدم الرد عليه ... قصور وافسلال بحق النفاع ٠

المسكية:

حَيْثُ أَنه بيين من الأطلاع على الفردات المضبوبة أن الدعسوى الجنائية اتبيت بالطريق المباشر ضد الطماعن بوصف أنسه في يسوم ٥/٢/٢/ أعطى للمدعى بالحقوق المدنية شيكا لا بقابله رصيد السالم وقابل للسحب على بنك الاسكتدرية برقم ٥٠٠ وأنه لدى نظـر الدعوى أسلم محكمة ثاتى درجة تقسدم الطاعن بمذكرة مصرح له بتقديمها كان من بين ما أثاره نيها تيسلم ارتباط بين هذه الجنحة والجنحتين المنظورتين معها الفاستين بالشبكين رانسي ٥٠١ ، ٥٠١ استحقاق ٥/٢/٢/١ ، ٥/٤/١٩٧١ موضوع التضيتين رشى ١٧٥٧ لسنة ١٩٧٨ جنح الازبكية (٨٧٠) سنة ١٩٧٨ جنح مستانف شمال القاهرة) و ٢٩٠٦ سنة ١٩٧٨ جنع الأربكية (١٨٠٨ سنة ١٩٧٩ جنع مستانف شميال القامرة ... الطعنان رتما ٨٠٥ ، ٨٢١ سنة ٢٥ تضائية - الحررين للمدمى بالحتوق المدنيسة ذائة على اعتبار أن الشبكات الثلاثسة وأن اختلفت وواعيسه استمتاتها نقد اعطاها الطساءن جبيعا الي المحتبد الشسار اليه عن عبلية واحدة ، وتبسك الطاعن بضم هذه الدعاوى الثلاث معا ليمسدر المنا عسكم واحد استثادا الى وحدة الغصوم والوضوع والسبب السا كان ذلك ؟ وكان من التسرر أن الدنساع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو دنية للدنساع الشنوى المدى بطسسة الرانعة أو هو بديل عنه أن أم بكن شد أبدى نيها ، وكان اسدار المنهم لعلاة شبكات ... كلها أو بعضها بغير رصيد الضنالم فتنفس واعد أن يوم والصد بن معابلة واخدة الم أبا كان التاريخ الذي يحله كل منها أو العبية التي مسدر بها _ يكون نشاطنا اجرامها واحدا يتعطق بسه الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بسين هدف الجدراتم جليما ، وكان الحدكم المتعدون عيد تد تشي في ألقعوى محل الطبن بمتوبة مستتلة دون أن يعرض لهذا الدنساء بالرغم

من أنه دفساع جوهسرى سلوحتق ستسديتفير به وجسه الراي في الدعسوى ، مما كان الإزما أن تعرض اسه المصكمة منتسطه حته ايرادا المسه وردا عليه ، أما وهي لم تفعل نسان حكمها يكون معييا بالتمسور الإسر الذي يعجز محكمة النقض عن اعبال رقابتها على تطبيق المساتون تطبيقا مسحيحاً عسلى الواقعسة كما مسار اثباتها في الحسكم ويتمين طفلك تقض الحسكم .

(علمن رقم ۸۰۷ لسنة ۵۲ ق - جلسة ،۱۹۸۲/۳/۳)

قاعبدة رقم (١٥٥)

: 12-43

العفساع الموهري ... عسنم الرد عليه ... تفسسور واخسلال بحق العفساع ... بثال .

المسكية:

حيث أن الحسكم المطعون فيه شد عول سافيها عسول عليه سا في تضائه بادانة المصكوم عليهما عسلى أتوال الشساهد ، واقوال المسكوم عليه الثاني ، وعلى تترير الصفة التشريحية ، ونقل الحكم عن هذا التقرير ما أثبته من وماة المجنى عليه الى اسابته في الظهر بعيار ناري اطلق عليه بن بسافة تقل عن نصف بتر غيبا لو كان السلاح السنعبل بماسورة تصيرة وتقدر بحوالي متر واحد غيبا لو كان المسلاح بماسورة طويلة ، لما كان ذلك ، وكان البسين من مطالعة المفردات المضمومة أن ذكر أن المصكوم عليسه الأول اطلق النار على المجنى عليه من بندتية متروطة فأصابه من على بعد حوالي أربعة أبتار ، وأن الشاهد عدد مساتة الأطالق بالنسبة للبجي عليه المذكور بحوالى تصبتين ، الاسر الذي يتعارض مع ما أثبته تتريسر الصفة التشريحية من أن تلك المسلقة نقدر بما يتراوح بين تصف متر ومتر واحسد بحسب طول ماسورة السلاح المستميل ، وكان المدانسم عن "المحسكوم عليه الأول ب على ما يبين من محاشر جلسات المحاكمة ب قسد اثار إسر جذا التناقض بين الدليلين القولي والفني ، وكان الحكم المطمون غيسه لم يعرض لهذا التفساع الذي يعد جوهريا بما كان يوجب

عسلى المحكة أن تورد في حكيها با يفيد أنها تضت في الدمسوى وهي عسلى بينة منسه وأن ترد عليه بسسا يزيل دمسوى التعارض ، فسان المسكم يكون معيا بالتمسور ، ولا يشتع لسه في ذلك با أورده من الدسة أخرى لمسا فو متسرر من الأفلة في المواد الجنائية بتسائدة يشد بعضا بعضا وينها بعضا وينها مجتمسة تتكون عتبسدة القسائي بحيث أذا ستطاعدا أو استبعد تعفر التعرف عسلى ببلغ ما كان لسه من أثر في الرائح الذي انتهت السه المحكية .

(طعن رتم ۱۳۱ لسنة ۵۳ ق ساجلسة ۱۹۸۲/٥/۱ ﴾

قامسدة رقم (١٥٢)

المستعا :

النفساع الموجري ... عسدم الرد عليه ... تعسسور واخسلال بحق النفساع .

المسكبة:

لما كان يبين من مطلعة محضر جلسة المساكة أن الدائسيم عن الطاعنين النفي والثالث ، قسد أنسار عدم قسدرة المجنى عليه علي التحدث عتب الحلاث نظرا لجسلة اصلباته ، وسا كان عليسه من حلة سيئة ينبىء عنها ما ذكره القساهدالثانى من أنه وجسده ملتى في يساه المحرف ، وكان الصحم المطمون غيسه قسد أغفل هذا النساع كلية على الرغم من أنه يعد سى مصورة الدعسوى سد نغاعا جوهرية لتطلعه بتحقيق العليل المقدم غيها مها يقتضى من المسكمة أن تقسطه حقه وأن تمنى بتحقيقه بلوغا إلى غساية الأسر غيسه ، أبا وهي لم تقطرة اليه ، وسكنت عنه ليرادا لسه وردا عليه غان حكمها يكون معيبا بالقصور من العسبب والاخلال بحق النفساع ولا يرفع عنه هذا العوار ما أورده من المسلمة أخرى لمسا هوميها مجتمعة يكون القسائى عقيدته بحيث يشسد بعضها بعضها ومنها مجتمعة يكون القسائى عقيدته بحيث أذا سقط لعدهما أو أسسبعد تصفر التصرف عسلي مبلغ ما كسان الما الطون غيبه ،

(طِيْنَ رِيْمُ ٢٩١٢ لسنة ٢٥ ق - طِسة ٢١/١/١٨٤)

قاعسدة رقم (۱۵۷)

البسطا:

النفاع الموهري ... عدم الرد عليه ... اثره ... قصور واخلال بحقى النفاع ه

المسكية:

لما كان الحكم المطعون نيسه قسد عول اساسا في ادائسة الطامن على أتوال المجنى عليها بمحضر جمع الاستدلالات وما شهد به الشهود بتحقيقات النيابة نقلا عنها ، وكان الدفع بعدم قسدرة المجنى عليها على التكلم بتمثل عتب اصابتها بعد دفاعا جوهربا في الدعوى ومؤثرا في مسيرها التكلم بتمثل عنب من المسمئل الفنيسة التي لا نستطيع المصكحة أن تتشمق طريقها فيها بنفسها لإبداء راى نيها ، فقد كان يتمين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غلبة الأمر غيها وذلك عن طريق المختص من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غلبة الأمر غيها وذلك عن طريق المختص فنيا سوهو الطبيب الشرعي سولسا كانت المصكحة قسد التنت من عذا الاجراء واطرحت دفاع الطاعن بما لا يستقيم بسه الرد عليسه ، ذلك لا أستطاعة النطق بعد الاصلبة شيء والمقدرة عسلى التحدث بتمقسل وهو مدار منازعة الطاءن شيء تضرون ثم غسان الحكم بكون قد انطوى على لخلال بحق الدفاع غضلا عما شابه من قصسور في التصبيب مسا

: (أَطْعَنَ رَثُمُ ٢٠٢١ أَسَنَةُ ٢٥ قَ ــ جَلْسَةُ ٢/٢/١٩٨٤)

قاعبسدة رقم (١٥٨)

: المسطا

العفاع الاجوهري ــ عدم الرد عليه ــ اثره ــ قصور واغلال بحقي العفاع ه

. . .

الحسكية :

لما كان بيين من الاطلاع عملى محضر جلسة محكمة أول درجة والمحكمة الاستثنائية أن الطاعن دفسع بأن الزجاج الميسم بسيتورد ولا يخضع للتسميرة الجبرى وطلب التدليل على ذلك مد مساع شاهد الاثبات الذى بيع له الزجاج كما يبين من الحسكم المطعون نيسه انه ايسد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يتناول أيهما دنساع الطاعن المشار اليسه أو يبين نسوع الزجاج المبيع رغم جوهرية ذلك وجديته لاتصاله بواتمسة الدَّسويّ وتعلقه بووضوعها ويتحقيق الدليّل نبها مما من شانه أو ثبت أن يتغير به وجه الرأى نبها واذا التفت الحكم عنه ولم يقسطه حقه ولم يعن بتحيصه بلوغا الى الأمر غبه غانه يكون نسوق مساران عليسه من التصور قسد جاء مشسوبا بالافسلال بحق الطاعن في الدنساع بهسا

(طعن رقم ٨١١ه لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢١/٢/١٨٨١)

: 12-41

النفاع الجوهري ... عنم الرد عليه ... اثره ... تصور واخلال بحق النفسام .

المسكية:

من المترر أن الدنساع المكتوب في جذكرة مصرح بها هـو تتبـة للدنساع الشفوى المبدى بجلسـة الرائعة أو هو بديل عنه أن لم يكن الدي نبها أ لمـاكان ذلك وكان البين من الأطلاع عـلى المبردات أنه أثبت بمحضر الضبط أن المطعون ضـده قـد صبح بتقيش مسكنه وهرر على نفسـه أقرارا ببوافقته على هذا التعتيش أرفق بالأوراق وأن محلى الطاعن تقدم بنذكرتين مصرح لسه بتقديمها لمـام محكمتى أول وثاني درجـة ضيفها دغاعه المتسار الية بمسـباب الطعن . وكسان الحكم الابتدائي والحسكم الاستثنائي المؤيد لـه السبابة لم يعرضا لمحكم الابتدائي والحسكم الاستثنائي المؤيد لـه السبابة لم يعرضا بشروعية التغتيش المستغادة من الرضا الحاصل من المطعون ضده بتغتيش مسكنه وأغلا تضاع الطاعن في هذا الشأن أيرادا لـه ورد عليسه ، بالرغم من انـه دفاع جوهري كان يتمين عـلى المحكمة وقـد أسـدي المناها مؤيدة بطابلة أن تعرض لـه وأن ترد عليسة بنا يدغمه أن رات الانتفات عنة أسا وهي لم تقعل نقـد بـات حكها مشـوبا بالقمـور والإخلال بحق الدنـاع أبا يوجب نقفـه .

(طمن رقم ، د٧٧ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢٤/١٩٨٤ }

قاعسسدة رقم (٦٦٠)

البسدا :

اغفال الرد عسلى دفساع الطاعن الجوهرى ــ اثره ــ قصسور واخلال بحق الدفساع -

المكة:

لما كان مناط الحكم بسقوط الاستناف طبقا لحسكم المادة 11 من سقون الإجراءات الجنائية الا يكون تخلف المستانف عن التنفيذ قبل الجلسة المحددة لنظر استنافه راجعا الى عسفر قهرى ، وكان متديم الطاعن شهادة طبية في احسدى التضايا التي اتهم غيها دليلا عسلي حوافر الصدر القهرى تنصرف دلالته الى كانة القضايا التي اتهم غيها الطاعن تنسكه بهذا التحكية بذات الجلسسة با دام تسد اثبت بحضرها أذا با قسلم المحكية بذات الجلسسة با دام تسد اثبت بحضرها أذا با قسلم عسفر المرض المنافق عنها المستكم المطمون غيسة ، وكان من المقسر الله يتعين عسلي المستكافي الاستثنائي الاستثنائي الاستثنائي الاستثنائي المسابق ذكره بالمارض فيه لاسبله دون أن يعرض البنة لنساع الطاعن السابق ذكره بالتسول أو بالرفض ، فسانه بلانسط ويوجب نقصه .

(طعن رقم ۱۷۸۰ لسنة ۹۳ ق ــ حلسة ۱۹۸۶/۱۸۹۱)

قاعسسية رقم (٦٦١)

: المسطا

المكبة لا تقرّم بمتامسة المنهم في مناحي دفاعه المختلفسة ... شرطته .

المسكية:

الأصل أن المحسكمة لا تلتزم بمتابعة ألتهم في مناهى دفاعه المختلفة الا أنه يتمين عليها أن تورد في حكمها ما يعل عسلى أنها واجهت عنسأصر الدهسوى والت بها على وجه يفصح عن أنها غطنت اليها ووازنت بينها ، أبسا وقسد النعنت كلية عن التعرض لدنساع الطاعن وموقفه بن النهبة الذي وجهت اليه بما يكشف عن أن المسكمة قسد الموحت هسذا الدناع وهي على بينة بن أمره علن حكمها يكون تلمر الديان .

(طعن رتم ٧٥٨٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٦/٥/١٩٨١)

قامسدة رقم (٦٦٢)

الجسدا:

النفاع الجوهري — عدم الرد عليه … اثره … قصور واخلال بحق النفساء ،

المسكية :

من المقرر أنه أذا تقسدم المدائم عن المعارض بنا يغيب د تيسلم عفره في مستم المستحدة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ، وكان في اغفال الحكم الإشارة الى ذلك ما يخل بحق الماعن في المفساع .

(طمن رقم ٧١٦٢ لسنة ٥٣ ق _ جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)

قامسنة رتم (٦٦٣)

البسما:

اذا تقدم المدافسيع عن المارض بنا يبين عذره في عسدم الحضور كان ازاما على المحكمة أن تمشي بالرد عليه .

المسكبة:

المترر أنه اذا تقسدم المدانع عن المعارض بسا ببين عذره في عسدم المحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالمتبول أو بالرفض غان في اغفال الحكم الاشارة الى ذلك مسلس بحق الطاعن في الدخاع, با يعيه ويستوجب تقضيه .

(المنفن رقم ٣٣١ لسنة أه ق - جلسة ١٩٨٤/١١/١٤)

قامسدة رقم (١٩٦٤)

المسجاة:

الدفاع الموهري ــ هذم الرد عليه ــ اثره ــ قصور واخلال بحق النفساع ،

المسكبة:

وحیث أن مما ینعاه الطاعن عسلی الحكم المطعن نیسه أنه أذ دائه بريمة التبديد . تسد شبابه تصور في التسبيب وأخلال بحق الدغاع ذلك أنه دغم الاتهام أمام محكمة الوضوع بأن المدعية بالحق المدنى تسد غادرت حنزل الزوجية وفي حوزتها مصوغاتها وأيدة في هسذا شهوده وأمسلك متكيدا لدغامه أنها تسد استصدرت شده تبيل رفع الدعسوى أمرا بالحجز التحفظي عسلى متقولاتها الواردة بتائمة أنث منزل الزوجيسة دون أن تضمن طلب استصدار الأمر شيئا عن تلك المصوغات المنتة أيضا بالتائية ومع أنه استدل على جدية هذا النفاع الجوجرى بتتديم لسر الحجز الاحرة الانتاع المحرة المستوال الامر عدية هذا النفاع الجوجرى بتتديم لسر الحجز الاحرة القائم التنت عنه ولم يرد عليه ما يعيه ويستوجب تنفسة .

وحيث أنه بين من الحسكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطمون عبسه أنه أورد في مدوناته ما نصه : « حسفا ويطرجوع الى مدونسات الشهيكوى رقم ٣٣٤ اسفة بالمدار الشرابية وتبدأ بشسكوى من المدمية بلحق المنتي مؤرخ ١٩٨٠/١/١٦ ضد المنهم يطلب عيها استسلام منتولاتها الزوجية هذا ولقد تمرت المدمية بذات أتوالها الواردة في بلاغها حوسرر المنهم أن المنتولات الزوجية طرغه وأنها خرجت وحو مريض وممها المسساغ ويشهد بذلك و « م جساء بالحسكم توله: « ... و اذ تمرت المحكمة حجز الدموى للحكم لبلسسة المسوم حومرحت بن دلالة على مسحة ذلك النساع الذي يتغير به وجسه الراى تصوره بالافسال بحق الدنساع بنا ينطله ويوجب نتضه والاهسلة المحروم بالافسال بحق الدنساع بنا ينطله ويوجب نتضه والاهسلة المحروم حاجة الى بحث اوجه الطمن الاغرى .

(ظَعن رقم ٢٣٢٥ لسنة) ٥ ق - جنسة ١٩٨٤/١٢/٤ ١-

قاعب بدة رقم (١٦٥)

المسطا :

يتمين عملي الحميم اذا ما قسام عذر الرض أن يمسرض العلم ويقول كليلة أقيسه ... عسم الرد عملي الدفساع الجوهري ... أثره ... قصور ولضائل بعق الافساع .

المحكية:

وحيث أن تضاة عدّه المسكنة قسد جرى على أن المرض الاعدار العمرية التي تحول ثون تتبع اجراءات المحلكة في المعارضة ودون العمر بلحسكم الصالات عنها والتعود بالتالي سادًا ما استطالت منته سامن التعرير بالاستثناف في المعاد المترر تقونا وأنه يتعين عسلى الحسكم اذا ما قسلم عنر المرض أن يعرض لطياته ويتول كليته فيه ، لما كان ما تقدم وكان البين من مطلعسة محاشر جاسسات الحساكمة الاستثنافيسة أن الاستثناف ليتم الطاعن دليل المرض ثم لما كانت جاسة ١٩٨١/١/١١ تأجيل نظر الاستثناف ليتم الطاعن دليل المرض ثم لما كانت جاسة ١٩٨٢/١/١١ تأجيل نظر المعنى على المحكة أن ترد على هذا الدفساع أما وقسد التنت عنسه واغلت الرد عليه وتضت بعدم تبول الاستثناف شكلا للتترير بسه معد المحالة عن حكيم المحلون فيه يكون معيا بالتصور في البيان منطويا على المحلة عن يعيا يبطاه ويهجب نتشه والإجالة بغير علية الى بحث بغض ما يثيره الطاعن بقسبه طمنه ،

. (طعن رتم ۱۹۸۹ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

قامسنة رقم (٦٦٧)

المسجا :

الدفاع المورمرى ــ عدم الرد عليه ــ اثره ــ قصور واخلال بحق. الدنساع ٠

المسكية:

حيث أن البين من محضر جلسة ١٩٨١/١٠/١ التي صدر نبها الحكم

المطعون فيه أن محلى الطاعن قده حافظة وقد تبين من الفردات المنموسة أنها طويت على شهادة طبية مؤرخة ١٩٨١/٩/٣٠ تتفين أن الطاعن مريض يعتاج الراحة والعسلاج لمسدة مشرة أيسام الا الطاعن المستكبة تضت باعتبار المعارضة كان لم تكن استقادا ألى أن الطاعن لم يُحضر بالبطسة المحددة لتظر المعارضة رغم عليه بها ولم تشر اللي حضور محلى الطاعن وبا أبداه من عذر حسال بينه وبسين المؤلى بلجاسة ، وهو دفساع مدلول عليه بالشهادة الطبية المقدمة للمستكبة . لمساكل ذلك وكان من المقرر أنه أذا تقدم المدانع عن المعارضة بها آيين عفره في عسهم المحضور كان لزاما عسلى المستكبة أن ترد عليه سواء بقول أو الرفض ، وكان في أغفال التعرض لدنساع الطاعن في هسفا المستكب بسان بعلي بعد بيوجب نقضيسه .

(طعن رتم ٣٣٣ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١٢/١٢)

قامستة رقم (٦٦٧)

المسجا:

النصاح الجوهري ــ اغفال الرد عليــه ــ اثــره ــ تصــور واخلال بحق النصاح .

المسكية :

حيث أن تفساء هذه المصبكة تسد جرى عسلى أن الرض من الإعسدار القهرية التي تحول دون تتبع اجراءات المحلكية في المعارضسة ودون الطم بالحكم الصادر فيها والقعود بالتالى سـ أذا ما استطالت منته سـ من التعرير بالاستثناف في المعاد القرر تانونا وأنه يتمين على الحسكم أذا ما قسلم عقر المرض أن يعرض لطيله ويقول كلبته فيسه لسا كان ما تقسدم وكان البسين من مطاعة معضر جلسة المعارضسة الاستثنافية والتي مسدر فيها الحكم المطمون فيه سـ أن الطاعن قسدم شهادة مرضية ومن ثم كان يتمين على المسكمة أن ترد عسلى هذا الدنساع لها وقسد الاقتسام.

الاستثنائي الصادر بعدم قبول الاستثناف شكلا للتقرير به بعد المعاد غان حكيها المطعون فيه يكون حسا بالقصور في البيان منطوبا حسلي اخلال بحق الدنساع .

طعن رقم ۲۸۷۸ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

قامستة رقم (۱۲۸)

المسطا:

الحرف من الاعذار القهرية التي تبرر عسدم تتبسع الاجسراءات سه عدم الرد علية سه قصور والخلال بحق العفام .

الحكة:

وهيشانه بيسين من الاطلاع على محساضر جلسات المساتكة الاستثنائية أن الحاضر عن الطاعن تسدم للمحكة بجلسة ٢٦ من ديسببر سنة ١٩٨٣ دليل العنر غنضت الحكة بعدم قبول الاستثناف شكلا للتعرير بسه بعد المعاد ، ولما كان من المقرر أن المرض من الإصدار المهمية التي تبرر عسدم تتبغ اجراءات المحلكة في المعارضة وعدم اللط بلحكم المسلار غيها والتخلف غيها بالتلى سداذا ما أستطالت منته سد عن العكم اذا التعرير بالاستثناف في المعاد المقرر قانونا ، منا يتمين معه على الحكم اذا التسم عذر المرض أن يعرض لدليله ويقسول كلمته غيسه ، واذ كان الحسكم المطعون غيسه شد تفكي بعدم قبول الاستثناف شكلا اللقرير بسه بعد المعاد دون أن يعرض لعفر المرض الذي لبداه المداف عن الطاعن تبريرا لتكفره في التعرير بالاستثناف ولا للدليل الذي قدمه الشاتا المحمد ذلك العفر والتقت عنه واغفل الرد عليه ، عسان الحكم المطعون غيه يكون معيا بلقسور في البيان ومنطويا عملي اخلال بحق الطاعن في الدغاع بها ينستوجب نقضه والإطلاقة .

(طعن رقم ٣٨٨٧ لسنة ٤٥ ق ب جلسة ٢٢/١/ ١٩٨٩.)

قامسدة رقم (779)

البسطا :

الدفساع الجوهرى ــ اغفال الرد عليــه ــ السره ــ قصــور واخلال بحق الدفــاع ٠

المسكبة:

حيث أنه بيين من محضر جاسة المحاكبة أن الدائع عن الطاعن دنع ببطلان الاذن المسادر من النيلية العلبة بتنتيش الطاعن لعدم جديبة التحريات التي بني عليها . لما كان ذلك ، وكان تفساء هذه المحكة قد جرى على أنه وأن كان من المترر أن تقدير جدية التحريات وكعليتها لنسويغ اصدار الاذن بالتنتيش وأن كان موكولا إلى سلطة التحتيق التي المسحرته تحت رقابة محسكية الموضوع ، الا انسه كان المنهم قد دنيع ببطلان هذا الإجسراء عائم يتمين صلى المحسكية أن تعرش لهذا الدنيع الجوهسرى وتقول كليتها غيسه باسباب سائفة وأذ كان الحكم المطون غيسه لم يعرض البنة لدنيا هالماعن ببطلان أذن التنتيش نعدم جديسة غيسه لم يعرض البنة لدنيا هالماعن ببطلان أذن التنتيش نعدم جديسة التحريات التي بني عليها على الرغم من أنسه أتسام قضاءه بالادانسة على الدليل السند بها أسفر عنه تنهيذ هذا الاذن ، فساته يكون مهيها بالتمسور بها يستوجب بنفشه .

(طمن رقم ۷۷) لسنة ٥٥ ق _ جلسة ٢/٢/٥٨٥/١

قامسندة رقم (٦٧٠)

البسدا:

 من القرر أن الدفاع الكتوب في مذكرة مصرح بها هو نتية الشفاع الشفوى الجدى بجلسة الراقصة أو هو بديل عشه أن لم يكن قسد أبدى فيها ومن ثم يكون اللتهم أن يضمنها ما يشاء من أوجب النشاع .

المكة:

وحيث أنه من المنسرر أن الدنساع المكتوب في مذكره مصرح بها هو

تتبة الدنساع الشسفوى المبدى بجلسة المرانعسة أو هو بديل عنسه أن لم يكن شسد ابسدى فيها ، وبن ثم يكون المتهم أن يضبغها با يشساء من أوجسه الدنساع ، بسل أن له أذا لم يسبقها دنساع شفوى _ أن يضبغها با يسمنه با يمنى له من طلبات التحقيق المنتجسة في الدعسوى والمتعلقة بها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المحسورة الرسسيية للمنزدات أن الطاعن تبسك في منكرتيه المتدمين السلم محكمة الموضوع بدرجتيها بأن الاعتراف المزو اليسه وليد أكراه مادى وقع عليه من رجال المراسسة وتسدم لها طيلة أنكما يبين من مدونات الدسكم الابتسدائي المؤدد لاسبابه بالحكم المأمون فيسه أنسه استند في آذانسه الطاعن صفين من ما السيدر دون أن يعرض ألى دنيامة الذي أو يرد عليه فيان ذلك اخلال بحق الدنساع مها المحكم ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٤١٥ لسنة ٥٥ ق ب طسة ١٩٨٥/٥/١٦ ؛

قاعسدة رقم (۱۷۱)

المسطا :

من القسرر ان العضاع الكتوب في متكسرة مصرح بها هو نتبسة المنضاع الشفوى الجدى بجلسسة الزافسة أو هو بديل عنسه أن أم يكن قسد أبسدى فيها ومن ثم يكون المتهم أن يضبتها ما يشساء من أوجب العضاع ،

المسكبة:

لما كان ذلك وكان من المترر أن الدفساع الكتوب في مذكرة مصرح بها هو تتبة للنفساع الشفوى المبدى بطسة الرائعة أو هو بديل عنسه أن لم يكن تسد أبدى فيها ومن ثم يكون المتهم أن يفسمنها ما يشساء من أوجسه الدفساع وأذ كان ما نفسع بسه الطاعن من بطلان أعترافسه بمحضر الضبط هو من هذا اللاعتسراك في ادائسة الطاعن دون أن يعرض ألى ما فسسنه مذكرته من دفاع أو يرد عليه فاته يكون معيا بالتصور الذي يبطله وذلك لا هو مقرر من أن الدفسع ببطلان الاعتراف لمسدوره تحت تأثير الأكراه

هو دغع جوهرى يجب على محكمة الوضسوع مناتشته والرد عليه عند الاغسد به بها ببرئه من شائبة الاكراه لأن الاعتراف الذي يعول عليه يجب ان يكون اختياريا وهسو لا يعتبسر كذلك ولو كان صادتا اذا كان عسادرا اثر اكراه أو تهديد كائنا ما كان تسدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه ولا يرتق هذا العيب ما أورده الحسكم من أدلة أخسرى ذلك بأن الأدلسة في المواد الجنائية متساندة يكبل بعضها بعضا ومنها مجتهمة تتكون عقيدة التاضى بحيث أذا ستجا احدها أو استبعد تعذر التعرف عسلى مبلغ أثر هذا الطيل الداخل في الراى الذي انتهت اليسه .

(طمن رتم ١٩٤٥ لسنة ٥٦ ق ـ جلسة ١٩٨٠/١/٢٠)

قاعــــدة رقم (۲۷۲)

المسطا:

يجب على محسكمة الموضوع أن تفطن ألى الدفساع الجوهسرى وتعنى بتحقيقه أو ترد عليه بما ينفيسه ،

الحكية :

لا كان ذلك ، وكان الدغاع من الطاعنين تسد تسام عسلى نفى وقوع الصدادث في المكان الذي حددته زوجية المجنى عليه ودلل على الله بشواهد بنها ما اثبتته المهاينة من عسدم وجود اثار دماء في هسذا المكان ، وكان الحكم المطمون نيسه تسد اغفل دلالة ذلك وهو في صورة الدعسوى دنساع جوهرى لما ينبني عليه سالو صح النيل من اتوال شاهدة الاثبات ، خاصة بعد ان سجل الصكم في مدونساته نتسلا عن تترير الصفة التشريحية انه الى جانب النزيف الداخلي بجسم المجنى عليه كان يوجد نزيف خارجي أيضا ، بما كان يتتشى من المصكمة أن تعطن البه وتعنى بتحقيقه أو ترد عليه بما ينفيه ، وأما وتسد اغفلته جنسة نسان حكمها يكون معيها بالقصور الذي يوجب نقضه والاعادة بفسير حلجة الى بحث وجوه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ١٨٥٤ لسنة ١٥٦ق ـ جُنتنة ١٦/٤٨٧/١٠)

قاعسىدة رقم (٦٧٣)

البيدا:

يجب عسلى مجكمة للوضوع تمحيص النفساع الجوهرى والا كان حكمها بشوما بالقصور .

الحكة:

لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة الحاكمة الاستئنائية الأرخ ١٢ من مليو سنة ١٩٨٣ ان محلى الطاعن قرر بأن الشيك موضوع الدعسوى لسه رصيد قائم وقابسل للسحب في تاريخ استحقاقه وقسم حافظة مستئدات بها خطاب صادر من البنك المسحوب عليه يفيد ان رصيد الطاعن يفطى قيمة الشيك في تاريخ الاستحقاق ، وكان الحسكم المطمون فيه لم يعرض لما الثاره المدافسيم عن الطاعن ولم بيحث المسرمودة في المرت وجودا وعدما واستيقاقه شرائطه بالرغم من الساع جوهري كان يقمين عملي المحكم ان يمحصه ويقول كلمته فيسه ، خصاع جوهري كان يقمين عملي المحكم ان يمحصه ويقول كلمته فيسه ، خصان الحسكم بشعوده عن مواجهة همذا الدفساع يكون بشوبا بالقصور بعيه ويوجب تقضه .

(طعن رتم ٢٥٠٦ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ٢٥٠٥)

قاعسسدة رقم (۱۷۴)

: 12...41

الدفساع الذي يترتب عليه انتفاء المسئولية المناقية يتعسين عسلى المصحكة أن تعرض له عسلى استقلال وأن تسرد عليسه بمسا بعضه أن أرتف الانتفاد علسه .

المكية:

ومن حيث أن هذا النمى صحيح ، ذلك أنه بيين من محضر جنسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٣ أسلم محكة ثانى درجة أن وكبل الطاعنيي قسدم حافظة مستندات تحوى ترخيص عبل للأجسأتيب خاصا بالطاعن الثانى ، الا أن الحسكم المطعون فيسه أيسد الحكم المستأنف الذي دان

الطاعنين اخذا باسبابه دون أن يعرض لهذا النفساع وما تسدياه من
مستند تليد عسلى سحة دعاعها . لمساكان ذلك ، وكان هسذا الدعاع
يعد - في خصوصية الدعسوى المثلة - هاما وجوهريا لمسا قسد يترتبه
عسلى ثبوت صحته من انتعاء مسئولية الطاعنين الجنسانية من التهسسة
المستدة اليهما ، عساته كان يتعين عسلى المسكمة ، وقسد ابسدى المنها
هذا الدغساع طيدا بطيله - أن تعرض له على استقلال وأن ترد عليه
بما يدعمة أن رأت الالتفات عنه ، لما وهي لم تعمل غنسد بات حسكمها
مشسوبا بالقصسور في التسبيب والاخسالل بحق الدفساع مستوجبا
التقفي والاحساة .

(طعن رقم ۲۲ لسنة ۷۸ ق -- جلسة ۱۹۸۷/۱۱/۱۹)

قامسندة رقم (۱۷۵)

المستحان

الدفساع الذى يترتب عليه تحديد المسئولية الجنائية يتمسين على المسكية أن تعرض له استقلالا وأن تستظهر هذا الدفساع وأن تبحص عناصره كشفا لمدى مسمدقه وأن ترد عليسه بما يححضسه أن أرتسات اطراحه ،

المسكية:

وبن حيث أن البين بن مطالعة معضر جلسة 10 بن اكتوبر سسنة 19۸7 أمام محسكية ثاني درجسة أن محلى الطاعنين قسدم صورة بن المدعى دعوى استثناءية تضين أبطال العقد الذي ورد بسه أن المدعى بالحقوق المتنية هو المدير الوحيد الشركة وطلب الغاء الحكم والتضساء بالبراءة ألا أن الحسكم المطمون غيبا أنتهى الى تأبيد الحسكم المستثنا الذي دان الطاعنين لخذا بلسبليه دون أن يعرض لما أبداه الطاعنين من تخساع أملم المحسكة الاستثنائية وما تدساء من مستندات تأبيدا لمسحة دعاعها . لما كان ذلك ٤ وكان دعاع الطاعنين سالف الذكر بعد ساق خصوص الدعسوى المطروعة ساما وجوهريا ، ولما يترتب عليسه من أثر في تحديد مسئوليتها الجنائية ، ما كان يتمين مصمه عسلي

المحسكية أن تعرض له استقلالا وأن تستظهر هذا الدفساغ وأن تبحص وعلمامره كشفا لمدى صدقة وأن ترد عليه بها يدحضه أن ارتأت أطراحه ، أنسا وقد السكت عن ذلك ولم تتحدث عن ذلك المستندات بسعها شد يكون لها بن دلالة على صحة دفاع الطامنين ، ولو أنها عنيت ببحثها وفحص الدفساع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأى في الدعوى ، فسأن الحسكم يكون بشسويا غضلا عن قصوره بالافسلال بحق الدفاع بنا يبطله ويوجب تقضيه .

(طعن رتم ٣٣ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)

قامسدة رقم (۱۷۱)

البيدا :

النفساع المجوهري ــ يقتفي من محكمة الموضوع أن تحققه وترد عليه ــ مثــال •

الحكبة:

لما كان ذلك وكان الدناع عن الطاعنين قد قام على نفى وقدوع الحادث في المكان الذى حدده شاهد الانبات لوتسوعه ودال على نفى على نفى على نفى على نفى على نفى على نفى المكان بشواهد منها با الابتته المعلينة من عسم وجود آثار دمساء أو طلقات في هذا المكان وعسدم السستمال النسار في النبن الذى قسرر الشاهد أن المجنى عليه كان جالسا غوته وقت اطلاق الأعيرة الناريسة عليه ، وكان الحسكم المطعون غيسه قسد أغفل دلاله ذلك وهو لل في مورة الدعسوى للد عناع جوهرى لما ينبنى عليه لو صح للنيال من اتوال شاهدى الاثبات للله بها يننيسه ، أما وقسد أغفلته جلة فسان البه حكمها يكون معيا بالقصور الذى يستوجب نقضه والاعادة بغير علجة ألى بحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٣١٨٣ لسنة ٧٥ ق سرطسة ١١/١٢/١٢٨١)

قامسنة رقم (۱۷۷)

البسطا:

التفاع الجوهري يجب على المحكة الرد عليه .

المكهة:

لما كان ذلك وكان الدنساع الذي أبداه الطاعن هملي ما سلف بيانه يعد دفاعا جوهريا لتطقه بالدليل المسمم في الدمسوى والمستبد بن أقسوال شاهد الرؤية الوحيد وبن تقرير الصفة التشريحية ، وهسو دفساع قسد ينبني عليه سالو صح ساتغير وجه الراي في الدعسوي مها كان يقضى على المسكبة وهي تواجد بسالة تحديد وقت الوغاة ... وهي مسالة منية بحتة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحتيتها بلوغا الى غاية · الاسر نيها بتحقيق هذا الدناع الجوهري عن طريق المختص ننيا _ وهو الطبيب الشرعى - اما وهي لم تفعل ورفضت طلب استدعاء كبير الأطباء الشرعين لمناتشته في هذا المسعد بهجرد أن ما جساء بالتثرير الطبي الشرعي من أن الحادث وقع من يوم الى ثلاثة يتلائم مسع التوتيت الذي أورده شباهد الرؤية في حين أن ما ورد بأتسوال شيساهد الرؤيسة وبالتقرير الطبي الشرعي انبا هو بذاته الأبر المراد نني حصوله عن طريق طلك المناتشة ومن ثم يكون ما جساء بحكمها في هذا الخصوص من تبيسل المسادرة على المطلوب والحسكم على الطايل تبسل تحتيقه نسان الحكم يكون نوق أخلاله بحق الدماع مشوبا بالنساد في الاستدلال . لما كان ما تقسدم غان الحكم المطعون غيسه يكون معيبا بها يوجب نقضه والاحلة بغير حاجة الى بحث باتى أوجه الطمن .

(طعن رتم ۱۹۷ أسنة ٥٨ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٥/١٢)

قامىسىدة رقم (۱۷۸)

الجسطا :

التفساع التملق بتحقيق الدائيل في الدمسوى يكون جوهريا ـــ يجّب من محكة الوضوع تبديصه والرد عليه •

العسكية :

وحيث أنه يبين من الاطلاع عسلى الأوراق والمفردات أن محكمة أول

درجسة قررت بجاسة ١٩٨١/١/٣١ حجز الدغوى لجاسة ١٩٨١/١/٢٨ للحكم ومذكرات في أسبوع مقدم محامي الطاعن مذكرة في الميعاد ضميها الدفاع المشار اليه بوجيه الطعن ، كسا تضمن محضر جلسة ١٩٨٤/١٠/٢١ أن ألمدامسع عن الطاعن مسدم المحسكمة الاستثنائيسة حافظة مستندات بها صورة رسمية من المحسكم الصادر في الذعسوى رَهُم ٢٦٦ لمسنة ٧٩ مدنى ديرمواش المقلمة من الطاعن ضد (المدعية بالحق المدنى) في الطعن الماثل ، والتي تغيي نيها بنسخ عقسد الإنجسار المغزر بيتهما وبصحته ورنض دعسوى التزوير الفرعية المتابة من ٢٠٠٠٠٠ - بشأن الظعن بالتزوير على صحة بصبة ختيها الوارد بعقد الايجار محل دعسوى النسخ س وقسد تايد هذا الحسكم بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٥٥ لسنة ١٩٨١ مدنى مستانف المنيا والذي قضى بعدم جَسُوار الاستثناف لقلة النماب ، لما كان ذلك ، قان التنساع على هذه التسورة يكون جوهريا لنطقه بتحثيق الدعسوي المقدم في التحسوي تمها من شاتمة لو ثبت أن يتغير به وجسه الراي في الدعسوي وأذ الثنت الحكم عنه ولم يتسطه حتم ولم يعنى بتمحيصه بلوغا الى غَايَةَ الاستَرْ عَيْه ، فاتعة يكون مشوبا - فضلا عن قصوره - بالاخالال يجى النفساع بما يبطله ويستوجب نقضه والاهلة بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ١٩٨٨/٥/٣١ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ٢١/٥/٨٨١)

قاعسية رقم (۹۷۹)

الجسدا:

المضاع الجوهري الذي يترتب عليه اسراً في تحديد مسلوليسة الجسائي وجودا وعدما يتمن على المسكهة أن تعرض له استقلالا وأن تمحمي عناصره وأن ترد عليه .

المسكة ::،

لساكان ذلك ، وكان ما ابداه الطاعن من نفساع بلته ليس المقصود بالاتهام وان المقصود به شخص آخسر يحيل اسما مشلها ويجهل السدى. المجنى عليه يعسد دفاعا هاما وجوهسريا لمنا يترتب عليه من السر في متحديد مسئوليته الجنائية وهودا وعدما مبة كان يتمين على المسكه ان رات تمرض له استقلالا وان تبحص عناصره وان نرد عليه بما يعنمه أن رات اطراحه خاصة وقد ينبين من المنردات المضومة أن الطاعن لم يمرض على باتى المحكوم عليهم الذين اعترفوا بارتكابه الحادث معهم ، لها وقد أسلكت المسكمة عن ذلك وتنكبت تحتيق هذا الدنساع أو الرد عليه بها يدخشه قان حكمها يكون معيها بالقصور مها يوجب نقضه ،

(طمن رقم ٧٠٤ه أسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٨/١/١٣)

قاعسسدة رقم (٦٨٠)

: المسجدا :

الدنساع الجوهري ــ ينبغي عسلى محكمة الموضوع الرد عليه .

الحسكية :

وحيث اتسه بيين من المتردات التي لبرت المسكة بضبها تحقيقاً الوجسه الطمن أن الطامن تبسك في مذكرة دعامة المقتبسة لبطسة 17 من يولية سنة ١٩٨٤ لبسلم محكمة نائي درجة بأن المبلغ التي دعمها المستجرين أنها دعمت برضائهها بعد تحرير عقد الايجار بعده تزيد على السنة على أن تستهلك باستغزالها خصما من الأجرة الشهرية ومن ثم علا جريهة في الأحسر . لمساكان ذلك ، وكان الحكم الملعون عبسه لم يعرض لهذا الدغساع أيرادا له وردا عليه ، ولم يستظهر مسا أذا كان تفاعا صحيحا أم غير صحيح ولم تتضمن بدوناته ما يرغضه رغم جوهريته اذ من شائله لو مدح أن يؤثر في مسئولية الطاعن ويفسير وجسه الرأي الذي انتهت اليسه المصكمة ، غسان الحسكم المطمون عبه يكون غوق تصوره منطويا عسلى الافساع مما يبطله ويوجبه نقضه والاعدة بغير حلجة الى بحث باقي أوجه الطمن .

(طعن رقم ۳۰۳۵ لسنة ۷۷ ق سـ جلسة ۱۰۴/۱۱/۲۱ ٢

قاعيسنة رقم (١٨١)

البسدا :

يجب على المسكم أن يرد عشلى التفساع الجوهري •

المسكبة:

وحيث أنه بين من محاشر جلسات المحلكة الاستنابية أن دغاغ الماعن قسام عسلي أن سبب الحادث يرجع الى أنجار الاطسار الامامي الإسر المبارة المجنى عليه مبا أدى الى أنحراغها تجاه سسيارة الطاعن واصطدامه بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيسه قسد اكتفى بنيد الحكم الابتدائي لاسبله دون أن يعرض البنسة الى هذا الدفاع وذلك على نحو يكتف عن أنسه قسد أطرحه وهو على ببنة من أمره مع أسبه بين في صورة المدعوى الملالة ما تعاما جوهريا كان لزاما على من تغير وجسه الرأى في الدعسوى ، غسان الحسكم المطعون فيسة يكون بن تغير وجسه الرأى في الدعسوى ، غسان الحسكم المطعون فيسة يكون محبوبا بالمعمود في الدعسوى ، غسان الحسكم المطعون فيسة يكون خاتي لوجه اللحود .

(طعن رتم ٧٣ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧ ؟

ثالثاً: ما لا يعتبر الخلال بحق الدنساع:

قاعسندة رقم (۱۸۲)

المسطاة

المسرد في امول الاستدلال ان المسكبة غير طرّسة بالتحدث في حكمها الا عن الألسة ذات الأسر في تكوين عقيدتها وفي اغفالها لبعض الوقائع ما يغيد ضبغا اطراحها لها واطبقتها الى با تقبد من الوقسائغ والأدلة التي اعتبدت عليها في حكمها :

الحسكية:

من المتسرر في أسول الاستدلال أن المحكة غير مازمة بالتحسدت في حكمها الا عن الأدلسة ذات الأشر في تكوين متيدتها ، وفي اغنائها فيمن الوقسات ما البتسه من الموقدة والادلسة التي احتمدت عليها في حكمها ومن ثم نساته لا محل لما لينماه الطاعن على المحكم من اغفائه الوقتع التي أشار اليها باسسيني طعنه هذا الي أن الوقتاع المذكورة من حدوث المشاجرة وتنف الأحجار التنادها واسلية لكثر من شخصي نبها لا أثر له بالنسبة للجريبة التي دين بها الطاعن أو ما استخاصته المحكمة من أن الطاعن لم بطلق النسائرة على المجلى عليها الا بحد غض الشاجرة .

(طمن رقم ١٤١١ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨١/٢/٨)

.. قاعسندة رقم (۱۸۳)

: الجسسدا

من القسرر ان مصححة ثانى درجسة انبا تحكم في الامسل عسلى مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجسرائه ولا تقرّم الا بسماع القسمود الذين كان يجب سمامهم ليسلم معسكية الدرجسة الأولى ،

المكنة:

من المقرر أن محكمة ثاني درجسة أنها تحكم في الأسسل على معتفى:

الأوراق وهي لا تجري بن التحقيقات الا ما ترى لزوما. لاجرائه ولا تلتزم. الا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محسكمة الدرجة الأولى ناذا لم تر من جانبها حاجة الى سماعهم وكان الطاعن قد عد نازلا عن هذا الطلب بسكوته عن التبسك بسه المامها ، وكانت المسكمة متى أمرت باتنال ماب المرافعة في الدحوى وحجزتها للحكم عهى بعد لا تكون ملزمة بلجابة طلب التجتيق الذي يبديه الطاعن في مذكرته التي يندمها في مُترة حجز الدعسوى للحسكم أو الرد عليها سواء تدمها بتصريح منهة أو بغير تصريح ما دام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبسل القفسال باب المرافعة في الدعاوي ، وكان يباين من الاطالاع عالى محضر جلسة المحاكمة الاستثنافية أن الطاءن لم يطلب سماع شهادة المعنى عليه أو أبن عمه قبل لقفال باب المراضعة وحجز الدمسوى للحسكم ، نسان كان قد أبدى طلبه بذلك في المذكرة التي قديت للبحكية الاستثنافية بعد حجز الدعوى للحكم غلا تتريب على المحكمة اذ هي لم تستجب لهذا الطلب أو ترد طيسه ، ويغدو النمى مسلى الحسكم بتلة الاخلال بحق النفساع غير سديد ، لمساكل ذلك ، وكان تتلقض الشاهد وتفسياريه في اتواله. أو مع فيره لا يعيب المسكم ما دامت المشكلة قسد استخلصت المتبقة بن تلك الاتشوال استقلاسا سائمًا بنا لا تتلقش نيسه .. كما هو الدال في الدموى المطروحة ت علن ما يثيره الطاعن في هذا الشان لا يعدو في هتيتنه أن يكون جدلا موضوعها في تقدير المسكمة للأطسة التاثية في الدعسوى وهو بن اطلاقاتها ولا يجموز مصادرتها غيسه دى محمكية النتش .

(طعن رقم ۲۱۱۸ لسنة من ق _ جلسة ۱۹۸۱/۲/۸ 4 قامسيدة رقم (۳۸۶)

المسطا:

يجب سماع ما يعديه التهم من اوجه الغضاع وتحقيق ــ المحــكة أن كانت قبد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمــر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعـــوى أن غمرض من ذلك بشرط بينان عالا عــدم أجــابة. مذا الطلف .

المكلة:

س القسور الله وان كان القسائون قسد أوجب سماع ما بيديسه

المتهم من أوجه الدفساع وتحقيقه الا أن للمحسكية أن كانت قسد وضحت لديها الواتعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعروي إن تعرض عن ذلك بشرط بيان علة عدم اجابة هذا الطلب ، وكان الحكم تسد اطرح طلب نعب خبير حسابي في الدعسوى لمسا راتسه المسكمة من أن مهمة الخبير لا تعدو أن تكون تكرارا للمهمة التي سبق أن عامت بها لحنة الحسرد التي اطهائت المحكمة الى تقريرها ماته لا يكون هناك محل لما ينعاه الطاعن في هذا التسأن ٤ لما كان ذلك وكان ما نصب عليه مواد لائمة المفازن من تشكيل لجنة التحقيق أو الجرد من غير موظفي القسم التابع السه الموظف أو المستخدم المسلول ساوذلك في حسالة غند أو تلف أصناف من عهدته ... هـو من تبيـل القواعد التنظيمية التي يدعو المشرع الي مراعاتها تسدر الامكان دون أن يرتب جزاء عبلي عسدم التزامها ، مان تشكيل لجنة الجرد التي قلبت بجرد عهدة الطاعن منن يتولون الاشراف عملى عبله - بفرض صحته - لا يترتب طيه بطلان أعمال تلك اللجنة ٤ ويكون لمحسكمة الموضوع السلطة في تقدير تلك اللجنة بمثابته دليلا بن أطبية الدعسوى تقدره التقدير الذي تراه بغير معقب عليها ومتى أخذت بسه نسان ذلك ينيد اطراحها لجبيع الاعتبارات التي ساتتها الدنساع لحملها على عدم الأخذ بها ؟ هذا نضلا عن أن ما أثاره الطاعن في هذا الشمان لا يعدو أن يكون دناعا تلتونيا ظاهر البطلان فلا عملى المحكمة ان هي التفتت عنه ولم ترد عليه ،

(طعن رقم ۲۱۲۰ لسنة ۱۱ ق ـ جلسة ۱۹۸۱/۱۲/۱۱)

قاعستة رقم (٦٨٥)

: الجسدا

النفسع بصدور الآثن بالتفتيش بعد الضبط هو دفساع موضوعي يكفى للرد عليه اطبئتان المسكهة الى دفوع الضبط بناء عسلى الآثن لخذا بالائلسة التى لوردها .

الحكية:

وحيث إن الحكم المطمون فيه بين واتمة الدعوى بها تتواتر به كانة المتأصر التاتونية-المجربية، التي دان الطاعن بها ويساق على نبوتها في حته ادلة ساتفة من شانها أن تؤدى الى ما رتبه عليها استبدها من أقسوال شاهدى الضبط ومن تقرير الممل الكيباوى ، وبعد أن أورد مؤداها في عبارات كانبية عرض لنفسج الطاعن بصحور الافن بالمتنبيش بعد الضبط وينبذه واطرحه بقوله « . . . أن الثابت من الاطلاع عسلى الذن النباية أنه مسلار الساعة ١٢٥٠ مساء ١٩٧٥/٣/٤ بسراى النباية وال التقنيش تم في الماشرة مساء من نفس اليسوم الأسر الذي أيده شاهد الإثبات المقدم فنس اليسوم الأسر الذي أيده ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل ، وهو ما تستقل بسه محسكية المنفوذ ولا يجوز مجادلتها فيسه أو مصلارة عقيدتها في شانه السلم محكية النقضي .

(طعن رقم ٥٩٣ع) لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٢/١٦)

قاعسنية رقم (١٨٦)

: 15 25 41

العبرة ببطلان الاجراءات هو بما يتم منها لمسلم المحكمة الاستثنافية يَ لاَ يَفِيهِ الحكم هُلُو محضر الأجلسة من اثبات نفساع الخصم كاملا اذ كان عليه أن كان يهمه تنوينه أن يطلب صراحة اثباته في المحضر •

المسكية

الاستثنائية ، وكان النابت ان الطاءن الم بنا المسام المحكمة الاستثنائية ، وكان الثابت ان الطاءن لم يثر المسام المحكمة الاستثنائية شيئا في شان البطلان المدعى به في اجراءات المحلكية أسام محسكية اول درجة غلا يقبل منه ان بتحسدت عن هذا البطلان المسام محسكية التنقس . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاءن من خلو محضر جلسة المحكمة الاستثنائية من الثبات دغاعه مردودا ، بأنه لما كان الطاعن لا يعيب الحكمة منعت الدغاع عنه من مباشرة جقه ، وكان من المجهر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من النبات دغاع الخصم كالملا أنه كان عليه أن كان يهمه تدوينه أن يطلب صراحة اثباته في المحضر كا أن عليه أن أمهم أن المحكمة مسافرت حقه في العضر كال بلب

المرائمة وحجز الدعسوى للحسكم أن يقدم الدلبي على ذلك وأن يسمل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صسدور حكم سـ والا لم تجسز المحاجة من بعد أمسام محكمة النقض على أساس من تقصيره فيما كان يقين عليه تسجيله . لمساكان ما تقسدم - فسان الطمن برمته يفصح عن أنه على غير أساس مقبول .

(طعن رقم ۱۲۱ه لسنة ۵۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۲/۲۳)

قاعب دة رقم (۱۸۷)

المسيدا :

النفسع بحسدور الاثن بعد الضبط والتغنيش بعد نفاعا موضوعيا يكفى الرد عليه اطبئنان المحكة الى وقوع الضبط والتغنيش بناء عسلى هذا الاثن اخذا بنها بالاثلة السائفة التى اوردنها •

الحسكية:

لما كان الحكم المطعون فيه رد على الدغع بعصدور الاذن بعد الضبط والتغيش بقوله : « لما القول بحصول التبض والتغيش تبل استمدار الاذن غلا يساقده دليل في الاوراق لأن النسابت غبها أن الاذن مسحدر في القلسمة بساء والضبط في التلسمة واربعين دقيقة ولم ينضح عسلى أي وجه أن المتهم كان في تبضة ضابط الواقعة قبل استمسدار الاذن » واذ كان من المقسرر أن الدفسع بعصدور الاذن بعد الضبط والتغيش بعد دفاعا موضوعيا يكني للرد عليسه اطبئنان المسحكة الى وقوع الشبط والتغيش بنساء عسلى هذا الاذن افسذا منها بالادلسة الساقمة التي فوردتها وكان ما رد بسه الصحم على النفسع سساقت القررسية لا لاطراحه ، غسان ما يثيره الطاعن في هدذا العسدد يكون في غير محله .

(طعن رقم ٨٦٨) لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٢/١

قاعسدة رقم (٦٨٨)

الجسطاة

ما لا يُمتبر اخلالا بحق النفساع ــ مثال .

المكة:

لا المناون وان اوجب على المحكة سباع با يبديه المنهم من أوجب الدفاع وتحتيقه ؛ الا أنه يتى كانت الواقمة قد وضحت لديها أو كان الأسر المطلوب تحقيقه غير بفتج في الدعسوى ؛ فلها أن تمرض عنه مع بيان العلة ؛ وإذ كان البين من مطالعة محضر جلسسة المحاكمة أن الطاعن لم يوجبه أى مطعن الى الاعتراف المسادر بنه بعضر جبح الاستدلالات منضيفا الاقرار بوجوده على مسرح الجريسة عند وقومها والسهليه في ارتكليها ؛ وكان الحكم المطمون فيسه قد عرض لما طلبه الطاعن من الاستعلام من وحدته العسسكرية من وجوده بهبا في تاريخ الحادث وأطراحه المبتثلة بنه إلى هدذا الاعتراف الذي يدحض في عنال الخصوص ؛ فسأن الحكم تكون قدد انحسرت عقده تمالة عنه الإخلال بحق البناء عنه المحكم عنه المعن بربته يكون على أساسلس يتعينا رئفسه بوضوها .

(طعن رقم ۷۷۷ه لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٨ ،

قامسندة رقم (۱۸۹)

المِسطا:

الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجسه إلى نقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجمه إلى محسكية الموضدوع التى لها كلسل الحرية في تقدير القوة التعليلية لتلك التقارير شاتها في ذلك شسان سائر الائلة لتملق الأمر بسلطتها في تقدير الطهل .

الحكة:

الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل نبما يوجه الى تقاريرهم من أعتراضات ومطاغن مرجمة الى مصكة الموضوع التي لها كامل الحرية في تعدير التوة التدليلية لتلك التعارير شاتها في ذلك شسان سسائر الإدلية لتعلق الأمر بسلطتها في تعدير الدليل وإنها لا تلتزم بندب خبير آخسر أو الرد عسلى الطعون الموجهة الى تعارير الخبراء با دامت تسد أخذت به حجاء بها لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التعلقها اليسه ، وكان من المترر أن المحكمة لا تلتزم بالرد صراحة عسلى أوجبه الدفاع الموضوعية لأن الرد عليها يستماد من الحسكم بالآدائسة استنادا الى أدلة الثبوت التي أخذت بها ، غسا مسا يتره المطلعن في شسان التعرير الفني أو أوجه الدفاع التي أبداها بهذكرته المتدمة الى محكمة ثاني درجة بي بغرض صحته بيكون في غير محله .

(طمن رقم ١٨٤ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٨٢/٢/٨).)

قاعنسنة رقم (٦٩٠)

الجسما:

البحسكية أن تستفنى عن سباع شهود الأثبات أذا تبسل التهم أو الدائم عنه ذلك .

المسكية :

لما كان الاصل ان الاصكام في المواد الجنائيسة انسا بنبي على التحقيقات الشغوية التي تجريها المحكمة في الجلسة وتسبع عيها الشهود متى كان سماعهم ممكنا ، الا ان للمحكمة ان تستغنى عن سسماع شهود الاتبات اذا قبل المتهم أو المدافع عنسه ذلك ، ويستوى أن يكون التبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه دون أن يجول عسم سماعهم أملها من أن تعتبد في حكيها على أتوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الاتسوال مطروحة عملي بسمساط البحث ، وأسا كان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة المحلكية أن الدفاع عن الطامئين لم يتبسك بسماع شاهد الاتبات بسل ترافع في موضوع عن الطامئين لم يتبسك بسماع شاهد الاتبات بسل ترافع في موضوع الدعسوى وانتهى الى طلب البراءة بما يفيد تنازله الشميني عن شماعه ، أتوال الشاعد في الدعسوي وعيلت عملي أقوال الشاعد في التحقيقات وبن ثم يكون أم المياء وما المياء على غير السلس .

(طعن رتم -٦٦٧ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ٥/١٩٨٢/٤)

قامىسىدة رقم (۱۹۱)

: المسجا

يجب أن يكون النفاع مع جوهريته جدياً وأن يشهد لــه الوأقـــع ويسائده أما أذا كان عارياً من دليله ملا تتريب عــلى المحــكمة أن هي التفتت منه لمــا أرفاته من عنم جديته ٠

المسكية:

من المترر أتسه يسترط في الدناع الجوهري كبيا تلتزم المستكدة بالالتنات اليه والرد عليه ، وأن يكون مع جوهريته جديا وأن يشهد لسه الواتع ويسانده ، لها أذا كان عاريا من دليله فلا تتربب عسلى المستكدة أن هي التعتب عنه لما أرتاته من مدم جديته ، وعدم استناده إلى واتسع يظاهره ، ولا يعبب حكمها خلوه من الرد عليه ، وحسبه أن يورد الإدلمة المنتجة التي صحت لديه عملى ما استخاصته من وقوع الجريسة المسندة التي الطاعن ، وكان من المترر أيضا أن نوقيع الحجز يتنفي احتراسة تقونا ، ويظل منتجا الأثاره ولو كان مشوبا بالبطلان ما دام لم يصحد حسكم من جهة الاختصاص ببطلانه ، ولا يعنى الحارس من ألمتاب احتجاجه بأنه غير مدين بالبلغ المجوز من لجله ، أو بوقوع مخالسة المترافئة أو الميل على عرفلة التنابذ . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطلعة الموردات المنصبة أن الإعتراض الذي تدبه الطاعن الى اللبعن من مطلعة الموردات المنصبة أن الإعتراض الذي تدبه الطاعن الى اللبعن من مطلعة الموردات المتحرد بكون من مطلعة الموردات المتحرد بكون من سديد .

ا طُعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ٣/٥/١٩٨٢ ٢

قاعسدة رقم (٦٩٢)

المسطا:

يشترط في العضاع الجوهري أن يكون جديا يشهد ألله الواقسع ويستقده لها الذا كان عاريا عن دليله فسان المسكبة تكون في حسل من الالتفات عنه دون أن تتقاوله في حكمها ولا يمتبر سكوتها عنه الفلالا بحق العضاح ولا تعتورا في حكمها .

المسكية: :

لسا كان يشترط في الدفاع الجوهري كيها تلتزم الحكمة بالالتعات اللهبه والرد عليه أن يكون مع جوهريقه جديا يشهد لسه الواتع ويسانده أنا أذا كان عاريا عن دليله غسان المحكمة تكون في حل من الانتعات عنه دون أن تتفاوله في حكمها ، ولا يعتبر سكوتها عنه اخلالا بحتى النفساع ولا تصورا في حكمها ، لما كان ذلك ، وكان يبين من المنردات المضيوبة تحقيقا لوجه الطحن أن وكيل النيابة لم ينتقل لسؤال المجنى عليها الا في نعتد لوجه الطحن أن وكيل النيابة لم ينتقل لسؤال المجنى عليها الا في ويعد أن وصلته التسارة مسن المستشفى بابكان استجوابها ، غسانه لا تغريب عملي المحكمة أن هي التعتب عن دغساع الطاعن لما ارتائه من عسم جديته وعدم استفاده الى دغساع يظاهره ولا يعيب حكمها ظوه من الرد عليه وحسبه أن أورد الأدلية المنتجة التي صحت نديه عملي ما استخلصه من وقوع الجريبة المسندة الى الطساعن ، الأسور الذي يضحى معه نعى الطاعن في هذا الصدد غير سديد .

(طِعن رقم 199 لسنة ٧٥ ق _ جلسة ١٩٨٧/٦/٧)

ماعسدة رقم (۱۹۳)

المستا:

منى يحق المحسكمة. الاستفناء عن سماع شهود الاتبات .

المسكية:

لمساكان بيين من مدونات الحكم الطعون نيه إن مكان الضبط لم يكن بذى اثر فى منطق الحسكم ولا فى النتيجة التى انتهت اليها المحسكة قلا محل بلسا بشره الطاعن فى خصوصه ، كما أن الطاعن لم يسلك السبيل الذى رسمه للشرع فى المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من تسانون الاجراءات الجنشية لاعلان شاهد النفى الذى كان يطلب سبناع شهادته أسام محكمة الجنبات ، قلا يكون له أن ينمى على المحسكية عسدم استجابتها الى طلب سبساعه ، لمسا كسان ذلك ، وكانت المسادة ١٨٦ مسن قسانون الاجراءات الجنشية تحول المحكمة الاستفناء عن سبساع الشهود اذا قبل

المتهم أو الدائم عنه ذلك ، يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحة أو ضمنيا يتصرف المتهم أو المدائم عنه بعايدل عليه ، ولا يجول عدم سماعهم أمام المحكمة بن أن تعتبد في حكمها على القوالهم في التحتيقات ما دامت مطروحة على بسطة البحث في الجلسة ، وكان البين من مطالعة محضر جلمسسة المحلكية أن الطاعن لم يطلب مساع من عدا الشاهد المشار اليه بعذكرته المقدية بطك الجلسة ، فكما أن النابت من الإطلاع على تلك المذكرة أن من طلب الطاعن مساحه كان شاهد النفي ، وليس شاهد الاتبات ، مما يعد بعه يتذارلا عن مدماع هذا الأخير ، فسان ما يثيره من المسلال المحكمة بحق الدفاع لمدم سماعها شاهد الاثبات يكون على غير أسلس .

(طعن رقم ۱۹۲۲ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٠)

قامسنة رقم (٦٩٤)

المتناة

اوجه العضاع المضوعية يترك تقديرها الى محكمة الرضوع وحدها وهى في مازمة بالرد عليها صراحة أذ السرد عليها يكون مستفادا ضمنا من القضاء بلدانة الطاعنين استفادا إلى ادلسة التسوت التى اوردها الحسكم •

الحكية:

حيث أن الحكم المطعون فيسه قسد بين واتمة الدعسوى بنا تتوافر بسه كلفة المناسر التقوفية لجريبة استمبال القوة والمنف مع موظفين عبوبيين التى دان الطاعنين بها واورد على ثبوتها في حقهم ادلسة مستبدة من أقوال الضابط ومتشن التبوين ورجال الشرطة السريين وهي أدلسة مستبقة تؤدى الى ما رتبه الحكم عليها سالت كان ذلك وكان ما أثاره الطاعنون من أوجبه دقياع هي في مجبوعها أوجبه موضوعية بترك تتديرها الى محكمة الموضوع وحدها وهي غير مأزبة بالرد عليها صراحة أذ الرد عليها يكون بنستها أشهنا من التفسياء بادائسة الطاعنين استفادا الى أدلة الشبوت التي أوردها الصكم غسان ما يتماه الطاعنون في هذا المخاه يكون غير حديث و

(طعن رتم ١٨٢١ آسنة ٥٣ قي ــ جلسة ١٩٨٢/١١/٨)

قاعسستة رقم (١٩٥)

: 12-41

الاصل أن للمحكمة السلطة الكابلة في تقدير القسوة التبليلية لمناصر الدعسوى الطروحة على بسلط البحث ــ الدفساع الجوهسرى يجب أن يكون جدياً •

المحكمة:

الاصل أن للمحكة كابل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعسوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبير الاعلى في كل مسا تستطيع أن تفصل غيسه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ما دامت المسالة المطروحة ليست من المسائل الفنبة البحتية التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها لابداء رأى غيها وكان يشترط في الدغساع الجوهري كيما تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه أن يكون صبع جوهريته جنيا يشهد له الواقع ويسانده غاذا كان عاريا عن دليله وكان الواقع يدحضه فسان المحكمة تكون في حل من الالتعات عن دليله وكان الواقع يدحضه فسان المحكمة تكون في حل من الالتعات اليسه دون أن تتناوله في حكمها ولا يعتبر سكونها عنه أخسلالا بحق الدغساء ولا تصورا في الحكم .

(طعن رقم ٢٠٤٠) لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١٥٨)

قامسنة رقم (٦٩٦)

المحسدان

المحكمة الاستفتاء عن سباع الشهود اذا قبل التهم او الدائم عنه ذلك .

المسكية:

لما كانت المسادة ٢٨٦ من قسانون الاجسراءات الجنالية تخسول المحسكة الاستفناء عن سماع الشهود اذا قبل النهم أو المدانع عنه ذلك ولا يحسول عسدم سماعهم الملها من أن تعتد في حكمها عسلي إقوالهم ما دامت تُطروحة عسلى بسلط البحث في الجلسسة ، وكان البسين من

الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن النفساع حسد خلافا لمسا ذهب اليه الطاعتان في أسبك الطعن حسد استغنى صراحة عن سماع الشهود أسان النمي على الحكم في هذا الخصوص بقالة الاخلال بحق الدنساع يكون غير سحيد ،

(طعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٥٤ ق -- جلسة ١٩٨٤/١٠/٩)

قاعـــدة رقم (٦٩٧)

المسجا :

يجب سماع ما يعديه المتهم من لوجسه التفساع الا اتسه اذا كاتت المسكمة تسد وضحت اديها الواقعسة لو كان الأمسر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعسوى فسان لها ان تعرض عنه ولا تثريب ان هي اغفات الرد عليسه .

المسكية:

ان التاتون وان اوجب مجاع با بيديه المنهم من اوجبه النفساع الا انسه اذا كانت الحكية تسد وضحت لديها الواتعسة او كان الاسر المللوب تحتيثه غير منتج في الدعوى غان لها أن تعرض عنه ولا تثريب ان هي أغفلت الرد عليه ، ولما كان الحكم الملعون غيه قد عرض لدغاع الطاعن واطراحه للاسباب السائفة التي اوردها غان دعوى الإخلال بحق الدغاع لا تكون متواة .

(طعن رقم ١٧١ لسنة عُم ق سـ جلسة ١٩٨١/١١٨١)

قامستة رقم (۱۹۸)

: المسطا

المصدل الوضوعي في تقدير الدليال سالا يجوز الثارته سام المسلم مصاحبة الثقفي •

المكة:

نفى التهية من أوجه الفقساع للوضوعيسة الفي لا تستأهل رها طالسا كان الرد عليها مستفادا من أهلسة الثبوت التي أوردها الحسكم الذى بحسبه كيها يتم تدليله ويستقيم تضساؤه أن يورد الأدلسة المنتجة التى صحت لفيه عسلى ما استخلصه من وتسوع الجريمة المسندة الى المنهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزيئة من جزئيات دغاعه لأن مغاد التعلقه غنها أنه المراحها ومن ثم قسان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يصسو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضسوع في وأستبلط معتقدها وهو ما لا يجسوز اثارته السلم محكمة التقضى .

(طعن رتم ١٠١٢ لسنة ٥٤ ق سـ جلسة ١٠١٢/١١/١٨)

قامسندة رقم (٦٩٩)

: البسطا

الطلب الذي لا يتجه جساشرة الى تفى الفعسل الكون للجريسة لله المناقشة الخبر لله الرد •

المكة:

لسا كان طلب ماتشة الخبير ـ كبا اثبت بمحضر جاسة المحلّكة ـ لا يتجه مباشرة الى نفى الفعل الكون للجريمة بل الآثارة الشبهة فى ادلسة الثبوت التى الحبانت اليها المحكمة غلا عليها أن هى أعرضت عنه والتنتت عن أجابته طالما هو ليس من شأنه أن يؤدى إلى البراءة أو بننى الثوة التعليلية القائبة في الدعسوى .

(طعن رتم ١٨٣٥ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

قاعـــدة رقم (٧٠٠)

من القسرر ان المصبكية لا تقترم بمتابعة التهم في مسلمي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يشرها والرد على ذلك ما دام الرد يستفاد ضمنا من القفساء بالإدانة استنادا الى اداسة الثبوت السائفة التي أوردها الحسكم ،

المكية:

لمنا كان ذلك ، وكان من القسرر أن المصكمة لا تلتزم بمتابعة

المتهم في مناحي دماعه الموضوعي وفي كل شبهة بثيرها والرد على ذلك ما دام الرد يستقاد ضبنا من القضاء بالادائسة اسمستادا الى ادنسة الثبرت السائمة التي أوردها الحكم ، وما دامت المحسكمة في الدعوى المثالة تمد اطمأت الحسيمة في الدعوى المائلة تمد اطمأت عن المستودية الى المساوال شهود الاثبات علا تتربب عليها اذا هي لم تعرض في حكمها الى نفساع الطاعن الموضوع الذي ما قصد بسه سوى اثارة الشبهة في الدليل المستهد من تلك الاتسوال ، ومن ثم ضمان تعييب الحسكم بالقصور في الرد عسى تسلة الدغساع بتمزق جيب ستره الطاعن الذي ضبط غيسه المصدور وعلى تشكيمة فيها المنه المرشد لفسلط الواتمة يكون في غسير مطه .

(طِعن رقم ١٩٨٥) لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٥٨ إ

قاعـــدة رقم (٧٠١)

البسدا :

من القبرر ان الطلب الذى تلتزم الحسكة بلجابته او الرد عليم
 هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن القبسك به والاصرار
 عليه في طلباته الفتلية .

المسكبة :

لما كان ذلك ، وكانت المصكبة قدد نندت دنساع القائم مسلمي عدم قدرتمه على حيل كيس المضدرات ارضمه بالقائج مسلمي بيا يسوغ به اطراحه لاطبئناتها في هذا الخصوص ما لأسوال الشاهدين بن انهما لم يلحظا اصابة الطاعن بهذا الرض وبها اثبته وكيل النباسة المحقق من منظرته للبقهم (الطاعن) ما اثر ضبطه بن السه لم يجدبه شنيا بنيد التحقيق ، واذ كان بن المسرر أن الطلب الذي تلتزم بلجانه أو الرد عليه هو الطلب الجانبة الذي يصر عليه مقدمه ولا ينشك عن التبسك بمه والاصرار عليه في طلباته المقابلية وكان يبدين بن من الجانبة التي تارت عليها المرات عليه أنه المقابلة وكان يبدين بن الجانبة التي تارت عليها الدسترة المها التسكرة المقابلة وكان يبدين بن

غيبه أن الطباعن لم يتبسك بطلبه تحقيق بسا في شسأن سما أشاره من مرضمه وانها اقتصر دغماع محليه على استبعاد أن يترك الطاعن مدعويه ليلة زغاف لبنته ويقوم بالانجمار في المغدرات عن طريق الحقن وأن ذلك أسر في غير استطاعته الاسمايته بالفاج ما لما كان ذلك من غليس الطاعن من بعد أن ينمى على المحكمة تعودها عن انخاذ اجسراء لم يطلبه ولم ترهى من جانبها موجبا الانتصافاه منى كانت الواقعمة شد وضحت لديها ، لما كان ذلك غمان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير مسديد ، ويكون الطعن برمته على غير اسماس متعبنا رغضه موضوعا .

(طعن رتم ٣١٩٥ لسنة ٥٤ في سبطسة ٥/١/١٩٨٥)

قاعب دة رقم (٧٠٢)

البسدا :

نفى التهبة من اوجبه الاضاع الوضوعية التى لا تستاهل ردا طالبا كان الرد عليها بستفادا من ادلبة اللبوت التى لوردها الحكم ،

المكة:

لا كان ذلك وكان النمى بالتفات الحسكم من دغاع الطاعن بعدم لرتكه الجريبة وان مرتكبها هو شخص آغسر مردودا بأن نفى النهبة من اوجه الجناع الموضوعية التى لا تستاهل ردا طالسا كان الرد عليها مستفادا من ادلسة الثبوت التى أوردها الحكم هذا الى أنه بحسب الحكم كيا يتم تدليله ويستنيم تضاؤه أن يورد الاطلبة المتبهة التي محت اديسه على با استظمه من وتوع الجريبة المستدة الى المنه التهاته ولا عليه انسه لم يتعتبه في كل جزئية من جزئيات تفاعه لأن بغاد التعاته عنها انسه المرحها ومن ثم غسان با ينماه الطاعن في هذا الخمسوص لا يعدو أن يكون جسدلا موضوعيا في تقدير الدليسل وفي مسلطة حكدة الموضوع في وزن عناصر الدعسوى واستنباط معتقدها وهو با لا يجوز الرده ليم محكة التقشى .

(طمن رتم ٩٣٠ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢/٥/٥٨١)

قاعسسدة رقم (۲۰۳)

البسدا:

محكبة الموضوع لا تقترم بالرد على كل دفساع موضوعي يئسيره المتهم اكتفاد بلادلة الإدائسة نسيفاد فلك ،

الضكبة:

للـ كان ذلك ، وكان من المقرر أنسه وأن كان الأصل أن محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد عسلى كل نفساع موضوعي يثيره المهم اكتساء بكذها بلدلة الادائسة أنها أذا تمرضت بالرد عسلى هذا الدفساع وجب أن يكون ردها صحيحا بستندا إلى ما له أصل في الأوراق ذلك بسأن الأسل أنسه يجب على المحكمة الا تبنى حكيها الا على أسس صحيحة من أوراق الدعسوي وعناصرها وأن بكون دليلها غيبا انتهت اليه قائبا في تلك الأوراق ، لمسا كان ذلك وكانت المسلكية تسد استندت في أطراحها ذلك المعاليين مستندة في ذلك المالة من انتقسال محرر غياة وبلا متدملت الإجساء معلينة لم ينمسح عن سبيها يجمع أن ما أورده الحسيكم من ذلك يخلف ما أثبت بذأت المصر ومن ثم غسان المسلكية تكون قسد أستندت في أطراحها له وما قسلم عليه من نفساع للطاعنة سالى ما يخلف الثابت بأوراق الدعسوي مما يسم حكيها بعيب الخطسا في الاستناد غسوق ما اعتوره من نسساد في يسم حكيها بعيب الخطسا في الاستناد غسوق ما اعتوره من نسساد في الاستدلال معا يوجب نتفسه والاحسالة بغير حاجبة الى بحث بساتي

(طعن رقم ۲۸۲۹ لسنة ٥٤ ق ــ طسة ۱۹۸۵/۵/۷) قاعـــدة رقم (۷۰۴)

الجسما :

حكمة الوضوع غير مقترسة بعقيمة خلص مضاع المتهم المختلفة الا اتسه يتمين عليها أن تورد في حسكمها ما يسمل عسلى أنها ولجهت علهم الدعسوى والمت بها .

المسكبة:

لما كان ذلك ، وكان من المسور أن النفساع المكتوب في منكرة-

مصرح بها هو تتبة للدفاع الشنوى المدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنسه أن لم يكن قسد أبدى فيها ، وكان المقسرر أيضا أنسه لذن كانت المحكمة لا تلتزم بتنابعة المتهم في مناحى دنياعه المختلفة الا أنسه يتعسين عليها أن تورد في حكيها أما يدل عسلى أنها واجبت عنساهر الدعسوى المت بها على وجبه ينصح عن أنها مطنت الله ووازنت بينها ، وأذ كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيسه لم يعرض أنبئة سلامتاع الطاعن الوارد بهذكرته سالرغم من أنه دفاع جوهرى في خصوص الدعوى الراهنسه ، بها كان ينبغى على المحكمة أن تمحمه وتقول كمتها فيه ، الراهنسه ، بها كان ينبغى على المحكمة أن تمحمه وتقول كمتها فيه ، غلن الدكم المطمون فيسه بقموده عن مواجهة هذا الدفساع ومالقمسور وراد عليه يكون شوما بالقمسور والاخسلال بحق الدفساع ومالقمسور با يعيه ويوجب نقضسه والاحسالة بغير حاجة الى بحث بساتي أوجه الطمن .

(طعن رشم ۲۳۲۶ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ۲۲/۲/۱۲)

قاعبسدة رقم (٧٠٥)

: المسلما

المسكهة غير ملزمة بينابعة المتهم في منسلمي دفاعه المنتلفة والرد على كل شبهة بشرها على استقلال اذ الرد يستفاد دلالة من ادلسة الثبوت المسلفة تقتى لوردها الحكم -

المسكية :

لما كان ذلك ، وكانت المحكة غير مازية بتتبع المتهم في مناهي دغامه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها عسلى اسستقلال إذ السرد يستفاد دلالة من ادلسة الثبوت السائفة التي اوردها الحسكم فسان ، ا تثيره الطامنه في هدذا الفسان لا يكون له بحل . لما كان ذلك ، وكان الحكم الملمون غيسه قد استبعد تبهسة الكبيلات من المبلغ المسند الى إلطاعنة تقاضيه سنخارج نطاق المقد مد غلته لا محل لمما تثيره في هدذا الشان ، اذ لا بصلحة لها من وراء النارته .

(علمان رقع ٦٠١٦ كسنة ٥٥ ق - جلسة ١١٨٢/٢٨١١)

قاعسندة رقم (٧٠٦).

البسدا :

الطلب الذي تاتزم الحسكية بلجابته والرد عليه هو الطلب الجازم الذي يمر عليه بقديه في طلباته الفتلية ،

الحكية:

وكان من المتسرر أن الطلب الذي طنزم المسكة بلجابته أو الرد عليه هو الطلب الجسارم الذي يترع سبع المحكة ويشتبل عسلى بيان با يرمى اليسه بسه ، ويصر عليه متنبه في طلباته العتلية — واذ كان البين من محضر جلسة المراقعة أن الدنساع عن الطاعن وأن التمى في مستبل مراقعته سباع شاهد تفي الا أتسه لم يتبسك بطلب سباعه في طلباته الختلية ، غليس لسه أن ينعى عليها عسم اجابته الى هذا الطلب أو الرد عليه هذا ويفرض اصرار الطاعن صلى طلب سباع شاهد نفي في خسام طلباته علته لا جناح على المحكمة أن هي أعرضست عن عذا الطلب ما دام الطاعن لم يتبع الطريق الذي رسمه تستون الإجسراءات الجنائية في الواد ١٩٨٥ / ١٩٨١ لاعسلان الشهود الذين يطلب سباع شهادتهم لنام محكمة الجنايات وهو ما لا يبارى نيسه الطاعن بوجسه النعى ، لمسا كان ذلك وكان نفي التهنة من أوجسه الدنساع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستقاد من أدلسة الثبوت التي أوردها الحكم ، لمسا كان ما تقدم ، غسان الطعن يكين على غسير أساس متمين رفضه موضوعا .

(طعن رتم ٣٦ لسنة ٥٦ ق _ جلسة ٢٣/٢/٢٨)

قاعسنة رقم (٧٠٧)

البسدا:

النفساع القاتوني الظاهر البطلان ــ اثره ،

المسكية:

لما كان الطاعن يسطم في أسباب طعنه بانه تسلم المال محمل

جريبة التبديد بساء على عقد شركه ماشيه لا يدارع في ان المجنى عليها كانت الطرف الآخر فيه ، وكان من المقرر أن الشريك الذي يتسلم بهذه الصفة شيئا من مال الشركة ثم ينكره عسلى شريكه ويأبى رده البيب يحتبر مبددا ، فسان ما ينعاه الطاعن بشسان ملكية المسأل محل الجريبة وعدم توافر عقد الأماثة يكون غير سديد ، ويفرض انسه انسار هذا الدفساع امام محكمة الموضوع فسلا عليها أن هي التفتت عنسه باعتباره حفاعا قانونيا ظاهر البطلان ومن ثم فسان الطمن يكون تسد انصح عن عدم تبوله موضوعا .

المسجاة:

محكبة الوضيوع ليست مازمة بيتابعة المنهم في مضاحى دغاصه الوضوعي والرد على كل شبهة بشرها على استقلال اذ الرد يستفاد هلالة من ادلسة الثبوت التي يوردها المكبر .

المسكية:

لسا كان ذلك ، وكانت بحكية الموضوع ليست بازية ببتابعة المنهم بنامه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على اسستقلال ، قد الرد يستفاد دلالة من أدلسة الثبوت التي يوردها الحكم ، وفي عسم أيرادها لهذا الدفاع ما يعل على أنها اطرحته اطبئنانا بنها للأدلسة التي عولت عليها في الإدانسة ، غان منمي الطاعن الأول عسلي الحكم أنسه لخل بحقة في الدنساع أذ لم يعرض لدنساعه بحصول التزوير في تقارير التنظيل بعد خروجها من مصلحة الطب الشيرعي وقبل ورودها الي نيلية المخدرات يكون في غسير مطه ، هذا نفسلا عن أن الحكم وتسد دان المحكم وتسد دان الماعتبارها المجرعية الرشوة الرشوة المعتبارها المجرعية الإشدوة التروير أن علون المعتويات ، غانسه التيرها يثيره في صدد جريبة التروير أ

طعن رمه ۱۱۸۳ لسنة ۵۰ ق ــ جنسة ۱۹۸۷/۱/۸

قاعب عدة رقع (٧٠٩)

: المسمدا

لا يعيب الحكم خاو محضر الجلسة من البات دفساع الخصم ال عليه ان كان يهمه تدوينه ان يطلب صراحة اثباته في هاذا المحضر ، كها عليه ان ادعى ان المسكمة صادرت حقه في الدفساع قبل حجز الدمسوى للحكم ان يقدم الدليل على ذلك .

المكة:

لما كان ذلك ، وكان النساب من محضر جلسة الحساكية ان محليين موكلين حضرا مع الطاهن وابدى كل منها ما تراءى له من النساع وخلا محضر الجلسة من النبك أن اي منها طلب التنجيل ، وكان لا يميب خلو محضر الجلسة من النبك تنساع الخصم ، اذ عليه ، ان لا يميب خلو محضر الجلسة من النبك في هنذا المحضر ، كما عليه أن لا يميه تدوينه أن يطلب صراحة النبك في هنذا المحضر ، كما عليه أن يتم الدليل على ذلك ، وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب يتم الدليل على ذلك ، وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب أن يثبت بمحضر جلسة المحاكمة طلب ارجساء الدعوى ليتبكن محليه من الاستعماد وخلت أسبل طمنه البنة من أية اشارة الى سلوك عربي الطحكمة بشبها من طلب يكون تسد تقسم به المدانع عنه يسجلا عسلى المحكمة بضبها من طلب يكون تسد تقسم به المدانع عنه يسجلا عسلى المحكمة بصبها من طلب يكون تسد تقسم به المدانع عنه يسجلا عسلى المحكمة بصبها من طلب يكون تسد تقسم به المدانع عنه يسجلا عسلى المحكمة بصبها من طلب يكون تسد تقسم به المدانع عنه يسجلا عسلى المحكمة بصبادرة حقه في الدغاع ، نمان النمى عثى الحكم بدعسوى الإخلال .

(طعن رم .١٩٨٨ لسنة ٥٦ ق سـ جلسة ١٩٨٧/٤/٩)

قاعسنة رقم (٧١٠)

الجسطان

محكية الموضوع ليست مازمة بطايمة المتهم في منادي دفاعه الوضوعي المختلفة والرد على كل شبهة بشرها على استقلال اذ الرد يستفاد دلالة من املة الثبوت التي يوردها للحكم ،

المسكنة:

لما كان ذلك ، وكان من القسرر أن محكة الموضوع ليست مئزمة ببتايعة المتهم في مناهى دغاهه الموضوعي والرد عملي كل شبوة يثرما على استقلال أذ الرد يستفاد دلالة من ادلة الثبوت التي أوردها الحكم ، وفي عدم أيراده لهذا النفاع ما يدل عملي أنها اطرحته اطبئناتا منها للادلمة التي عولت عليها في الإدانة ، ومن ثم غمان منمي الطاعن بسنن المحكمة لم تعرض لدغاهه بأن رئيس مبلحث مركز طهطا لم يشترك في ضبط الواتمة يكون في غير محله .

(طعن رقم ١٨٥ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٤/١٣)

قاعسندة رقم (٧١١)

المسطا:

المسكبة لا تقترم بالرد على دفساع قانوني ظاهر البطلان •

: 14-21

من حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون عبه باته أغفل الرد عسلى الفضع المبدى منه بعسدم قبول الدعسوى لأن محلمى الدعي الدعي المحقق المنفي قسدم صحيفة الإدعساء المباشر دون أن يصدر له توكين خاص منه مردود بما هو مقرر من أن المسادة الثالثة من قساتون الإجراءات الجنائية لا تشترط ذلك الا في حالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكمها على الادعاء المباشر ، ومن ثم غاته لا يعيب الحكم المطعون غيسه سكوته عن الدعاء المباشر ، ومن ثم غاته لا يعيب الحكم المطعون غيسه سكوته عن الرد عسلى هذا الدفع لمساع هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد عسلى دنساع قساتوني ظاهر البطلان وبعيد عن محجه الصواب . المساكلن ذلك ، غان الطعن بحالته يكون منصحا عن عدم قبوله موضوعا .

ا طعن رقم ١٩٦١ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١١/٥/١٩١١)

ماعسدة رقم (٧١٢)

اللب سما :

محكمة الوضوع ليست مائهة بتابعة المنهم في مناهى دفياعه الموضوعي المختلفة والرد على كل شبهة بثرها على استقلال أذ الرد يستفاد دلاسة من ادلية الكبوت التي يوردها الحكم .

الحكة:

لما كان ذلك وكانت محكة الوضوع ليست ملزسة بتابسة المنهم في منسلهي دفساعه الموضوعي والرد على كل شسبهة يشرها على استقلال ، اذ الرد يستفاد دلالة من ادلسة الثبوت التي يوردها المحكم ، وفي مسم ايرادها لهذا الدنساع ما بدل على انها اطرحتسه اطمئنانا منها للادلة التي عولت عليها في الادانسة ، نسان منهي الطاعن على الحكم أنه لم يعرض لدفاعه بعدم صلته بالمعطف الذي ضبط بسبه المخدر يكون في غير محله ، لما كان ما تقسدم نسان العلمن برمتسه يكون على غير اسلى متعينا ونضه موضوعا .

(طعن رقم ٣١٤٢ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١١/٨)

قاعبسدة رقم (۷۱۴)

: 12-41

نفى النهمة من لوجسه الدفساع الوضسوعية التى لا تستاهل ردا طالسا ان الرد مستفاد من ادلسة الثبوت التى اوردها .

الحبكية:

لما كان ذلك وكان با اثاره الطاهن بعدم ارتكابه الجريسة الأسه أسبب في المشاهرة بردودا عليه بأنه نضلا عن أن نفى النهمة بن أوجسه النفساع الموضوعية التي لا تستاهل ردا طالما أن الرد عليها مستقاد من أدلسة الثبوت التي أورردها الحكم ، فسأن بحكية الموضوع لا تلتزم ببتليمة المتهم في مقامي نفاهه المختلفة فترد مسلى كل شبهة بشسيرها وحسبها أن تقيم الدليل على مقارفة الجريبة التي دين بها بما يحسناها وهو با لم يخطىء الحكم المطمون فيه في تقديره .

(طعن رقم ٦٠١٩ لسنة ٥٨ ق ـ جلسة ٢٠/١٢/١٣)

قاعــــدة رقع (٧١٤)

البسدا:

محكية الوفسوع لا تقرّم بالرد على كل دفساع موفسوعي للبتهم اكتفاء بالطبة القبوت التي عولت عليها في قضائها بالادائسة .

الحكية :

لمسأكان ذلك وكانت محكمة الموضوع الاتلزم مالرد عسلي كل دنماع

موضوعي للبتهم اكتماء بادلة الثبوت التي عولت عليها في تضافها بالإدانة وكان بحسب الحكم كيما يتم تدليل ويستقم تضاؤه أن يورد الأدلت المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه بن وتوع الجريبة المسندة الى مسحت لديه على ما استخلصه بن وتوع الجريبة المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتمقبه في جزئية بن جزئيات دغاعه لأن بفاد التعلته عنها أنه المرحها غان ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه بن عسم تدرته على المجنى عليه واحداث الأخير اصلبة نفسه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكبة الموضوع وفي وزن عناصر الدعسوى واستقباط معتقدها وهو ما لا يجوز الذارته اسلم محكبة النقض هذا غضلا من أن محضر جلسة المحلكية تسد خلا من ثبة دغساع للطاعن في هذا الخصوص وبن ثم غسان تعوده عن ابدائه امام محكبة الموضوع يحول بينه وبين ابدائه المام محكبة المنسوع بحول بينه وبين ابدائه المام محكبة النقض . لما كان ما تقدم غان الطعن برحته يكون على غير السامي متعينا رفضه موضوعا .

(طمن رقم ٦٠٩ه لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ١٩٨٩/١/٣)

قاعسندة رقم (٧١٥)

: المسجدا :

القسانون قسد اوجب سسماع ما يبديه التهم من اوجسه دفساع وتحقيق الا أن المسكمة اذا كانت قسد وضحت لديها الواقعسة او كان الاسر المطلوب تحقيقه غيرمنتج في الدعسوى ان تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عسم اجابتها لهذا الطلب .

المسكية:

التساتون قدد أوجب مساع ما يبديسه المتهم من أوجسه دنساع وتحقيقه ، الا أن المحسكية أذا كانت شد وضحت لديها الواقعة ، أو كان الأسر المطلوب تحقيقه غسي منتج في الدعسوى أن تعسرض عن ذلك ، بشرط أن تبين علة عدم أجلبتها لهذا الطلب سالما كان ذلك ، وكانت المحكمة قسد أطمأت إلى التترير الطبي الموقع عسلي المعيسة باحتون المدنية غاته لا يجوز مجادلتها في ذلك المام محكمة النتش ولا بؤثر في ذلك آل تكون المحكمة تسد اوقفت الدعسوى واحالت الأوراق للنبابة الملهة لإجبيراء شغونها في تزوير التقرير الطبئ ثم عدلت المحسكمة عن ترارها وجللت سبب، مدولها بأن ما وقسع في التقرير الطبئ بشأن تاريخ توقيمه لا يعدو أن يكون خطأ ماديا من محرره سفان قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعسوى وجمع الأخلسة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيها لا تتولد عنسه حقوق للخصوم توجب حتبا المبل على تنفيذه صونا لهذا المحسد في هذا المسحد لا يكون له بحسل ،

(طعن رقم ٥٦٥١ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ٢١/١/٢١)

رابعا _ طلبات التلجيل:

قاعبسدة رقم (٧١٦)

: 12-41.

طلب التلجيل لمضور المالي الأصيل ... اغفاله ... اثره .

الحكة:

أسا كان البين من مطالعة محاضر الجاسات أن الطاعن مثل بالجاسة المحددة لنظر معارضته الاستئنائية ومعه محسام طلب التلجيل اسبوعيا للاطلاع ولحضور المصلى الاصبل ببد أن المصكبة النفتت عن هذا الطلب واصدرت بذات الجلسة حكمها المطمون ميه بتبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برغضها وتأبيد الحسكم المعارض نيسه . لمساكان ذلك ، وكان الأصل أته وأن كان حضدور محام المتهم مجنحة غير واجب ثانونا الا أنه متى عهد الى محلم بمهمة الدفساع غاته يتعين على المسكمة ان تستبع الى مرامعته ، أو عسلى الأقسل أن تتبع لسه الفرمسة للتيسلم بمهمته . واذ كان الطاعن _ على ما تقسدم بيانه _ قد مثل اسمام المحكمة وطلب التأجيل لحضور محاميه الاصيل فتد كان لزاما على المحكمة أن تستجيب لهذا الطلب أو أن تنبه الطاعن الى رفضه ليتولى التنساع عن تنسسه أن هي قدرت أن تخلف المحلبي لم يكن لعذر تهري بازمها ممه أن تبتحه مهلة أخرى الحضور ، لما وهي لم تفعل وأصدرت حكمها المطعون ميسة دون أن تقصح ميه عن علة عدم استجابتها الى طلب التأجيل ، وأن تشير إلى اقتفاعها بأن الفرض منه كان محرد عرقلة مسير الدعسوى ماتها تكون تسد اخلت بحق الطاعن في الدنساع مما يبطل احراءات الملكية .

(طعن رقم ١٤٥ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٢/٣/٢٨١)

قاعستة رقم (٧١٧)

الجــــا:

الاعتذار عن عدم حضور الجلسة فسيم الدعم بدليال لا يعد من الطلبات الحديثة التي تقتضى ردا مريحا بل يعتبر عدم اعتداد المسكمة بسه ردا عليه بقتها للم تقه بسه .

المسكنة:

الما كان اعتذار الطاعن المحسكية عن عسدم حضيور الجلسة المطلوب اليها لا يكمى وهده الأزابها بان تؤجل الدعسوى أو تتحدث عنسه أو تشير اليه في الحسكم أذا هي لم تجب طلب التلجيل ، قسان مثل هذا الاعتذار غير المدم بطيل لا يعد من الطلبات الجدية التي تقتضى ردا مريحا بل يعتبر عدم اعتداد المحكمة به ردا عليه باتها لم تابه به ، ومن ثم غسان النمي على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد .

(طعن رقم ١٩٨١/٤/٨ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ١٩٨١/٤/٥)

قاعسستة رقم (۷۱۸)

المستدا :

عدم الاترام المحكية لجابة المتهم الى طلب القاجيل الاستعداد ما دام قبد اعلن في الجماد القانوني .

المحكة :

من المتور أنه أقا كان المنهم قسد أعلن بالحضور أعلانا صحيحا للجاسة المحلكة وجب عليه أن يحضر لبلم الحكية مستعدا لابداء دغامه ، قسادًا حضر غير مستعد غلا تتح تبعية ذلك ألا عليسه ، وللمحكية في هذه الحالة ألا تقبل بمنه طلب التلجيل للاستعداد أذا ما رأت أنه لا عستر لبسه في عدم تحضير دغامه في المسدة التي أوجب القانون أعطاء أياها بين تاريخ الإعلان ويوم الجلسة ، ولا غرق في هذا المستد بين المنهو وحديد من كان وجود المحلى اتناء المحلكية غير واجب تأتونا كما هو الحال في مواد الجنم والمقالفات غالملي بجب عليه كذلك أن يعد دغامه تبل الجلسة التي أعلن بها موكله ، كما لم يدع هذا المحلى عذرا تهريا طرا بعد أن عدد الله الطاعنان بمهمة النساع عنهنا غنمه من التيسام بواجبه ، غان دغوى الخلال بحق الدغاع تكون منتهة .

(طعن رقم ٢٣١ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨١/١/٨١)

قاعسدة رقم (٧١٩)

النسدا:

النمى على المحكة عدم استجابتها لطلب لم يطرح عليها ... غسيم مجبول ٠

المسكية:

لما كان البين من الاطلاع على معاضر جاسات المعلكية الاستثنائية أن أيا من الطباعن أو معليه لم يطلب أجلا للاطبلاع أو لتقديم مذكرة يدفاعه غليس لما من بعد أن ينمى على المسكم بدعوى الاخسلال بحق النساع لمسنم القيالم بلجراء لم يطلبه ولم تسر المسكمة من تلقاء نفسها حلجة الباله .

المسطا:

ظلب التلجيل لاتخاذ أجرادات الطمن بالقروير هو من وسائل الدفاع القد تخضع القدير محسكية الموضوع بما لها من كلمل المسلطة في تقدير القوة القدليلية لمناصر الدعسوى الماروحة عليها ... طبات التنجيل لاتخاذ الجراء مها لا تقرم المحكمة في الأصل بالاستجابة اليها ... شرطه .

المستكبة:

من المترر أتسه وأن كان الطمن بالمتروير عسلى ورتسة من أوراق الدمسوى ، هو من وسائل الدنساع التي تنضم لتتدير محكمة الموضوع بما لما من كابل السلطة في تقدير القسوة التدليلية لمنساسر الدمسوى المطروحسة عليها ، وأن طلب المتهم تمكينه من الطمن بالتزوير أنها هو من تبيل طلبات التلجيل الاتفاذ الجسراء مها لا تلتزم المحسكمة في الامسسل بالاستجابة اليها ، الا أن فلك مشروط بأن تستخلص المحسكمة من وقائع الدعسوى عنم الحاجة الى ذلك الاجسراء ، وأذ كان الخكم المطمون نيه الدعسوى عنم الحاجة الى ذلك الاجسراء ، وأذ كان الخكم المطمون نيه التحاه العالمان من طلب الطعن بالتزوير عسلى الكشف

للتضين بيانا باسباء المبال المحرر في شلتهم المحضر ، وداسه استنادا الى ان هــذا الكتف مسادر منه على الرغم بيا اثاره من تزوير التوتيسع المسوب لسه عليه ، وهو دفاع جوهرى لنطته بالدليسل المقدم في المحسوى ، ولسا قسد يترقب عالى ثبوت صحته من تغير وجسه الرأى قيها بيا كان يتمين ممه على المحكمة ان تعنى بتبحيصه ، وان تبين الطة في عدم اجابته ان هي رأت اطراحه ، أبا وهي لم تعمل قسان حكمها .كون جمينا بيا يبطله ويوجب يقضه والاحالة .

(طمن رقم ٢٨٠٤ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢١/١/١٨٤١)

قامىسىدة رقم (٧٢١)

المِسطا:

طلب التلميل احضور المحامي الأصيل - اغفسال الحسكية الرد عليه - اثره ،

المسكية:

وحيث أنه بين من الاطلاع على محضر جلسة المحلكية الاستثنائية النا الطاعن حضر بالعلسسة التي حددت لنظر الاستثناف وتخلف محليه الموكل وحضر عنه محلم آخر طلب الثلقيل لحضور المحلي الاصلي الا ان المحتبة لم تستجب لهذا الطلب وتضت بقبول الاستثناف شكلا ورنضب موضوعا ويتليد الحكم المستثنف ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن للبتم مطلق الحريسة في اختيار المعلى الذي يتولى الدغاع عنه ، وحقه في ذلك حق أميل مقدم على حق القسلفي في تعين محلم لسه وكان بين من الاوراق أن المطاعن قسد وكل محليا الدغاع عنه في الجنائية المحسلة الي محكمة الجنح تطبيقا المسلدة ، ١٦ مكررا من قبيقون الاسراءات الجنائية بعد أن تخلف وحضر عنه محلم آخسر أصر على طلب تأجيل نظرها حتى يتسنى لحليه الأصيل أن يحضر للدغساع عنه غير أن المحكمة التعتب عن حذا الطلب وفصلت في الدعسوى عليمة بليد الحكم المستنف دون أن تنصح في حكمها عن العلة التي تبرر عمم اجليته وأن تشير الى المتاعد وقتل من خلالة الني تبرر عمم اجليته وأن تشير الى المتاعد وقتل من خلالة التي تبرر عمم اجليته وأن تشير المن المنظة أسر الدعسوى المسان خلالة المنافقة المن الدعسوى المسان المنافقة المن المنافقة المن المنافقة المن المنافقة المن الدعسوى المسان المنافقة المن الدعسوى المنافقة المنافقة المن المنافقة المن المنافقة المن المنافقة المن المنافقة المن

منه فقال بحق النفساع مبطل الجراءات المحاكمة وموجب لنتفى المكم والعالم علم المناسبة بقير المناسبة المعارض المناسبة المعارض المناسبة المعارض المناسبة المعارض المناسبة المعارض المناسبة المعارضة المعارضة

ز طعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

قاعـــدة رقم (۷۲۲)

البسطا

الأصل أن حضور محسام مع المنهم بجندسة غير واجب قاتونا الا أنه متى عبد المنهم الى محسام بمهمة الدفساع عنه غانه ينعين عسلى المحتمة أن تستمع الى مرافعته أو أن تتبح له القرصة للقيام بمهمته سر طلب التأصل لإعلان شاهد سر اعراض المحتمة عنه سر أثره ه

الحسكية:

الاحسال أنه وأن كان حضور مدام مع المقهم بجنحة غسير وأجب تاتونا ، الا أنه متى عهد المقهم ألى محام ببههة النفساع يتعين عسلى المحكمة أن تستيع الى مراغمته أو أن تتبع لسه الفرمسة المتبام ببههته ، وكان الثابت مما تقسدم أن الطاعن مثل أسسام المحكمة الاستئنافية ومعه محليه المذى طلب تأجيل الدعسوى ، عائه كان على المحكمة أما أن تؤجل الدعوى أو تنبه محلمي الطاعن الى رفض طلبه حتى يبدى دغاعه ، أما وهي لم تفعل ونصلت في موضوع الدعسوى بتأييد الحسكم المسستائف بدون دغساع من المتهم مخالفة في ذلك المبادئ، الأساسية الواجب مراعلتها في المحتمدات الجنائية ، غان حكيها المطعون غيسه يكون معيبا بالإخسلال بحق المقساع ، ويتعين لذلك تنضه والإعادة .

(طعن رشم ٧٨٩٤ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٧/م١٩١)

قاعـــدة رقم (٧٢٣)

: 14-41

طلب التحقيق الذي لا يتجه الى نفى القمل ولا الى اثبات استحلاله حصــول الولقمة ــ عدم التزام المحكمة بلجابته ــ شرطه •

المسكبة:

من المقسور أن الطلب الذي لا يتجه الى نفى الفعل ولا إلى أثبسات

استحلة حصول الواقعة كبا رواها الشهود بل كان المتصود بسه اثارة الشبهة في الدليل الذي اطباتت اليه المحكمة فاقه يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بلجابته ولمسا كانت محكمة الموضوع تسد اطباتت الى السوال شاهدى الاثبات وصحة تصويرها للواقعة فساته لا يصح مصادرتها في عتبدتها ولا محل للفعى عليها عدم اجلة الدفاع الى طلب التأخيل للارشاد عن شكاوى متدبة ضد رجال البلحث .

(طعن رقم ٧٧١) لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٢/٢/٩٨١١)

خابسا ــ طلبات التحقق :

قاعسدة رقم (٧٢٤)

نزول المدافع عن المنهم بلاىء الامسر عن سسماع الشهود لا يسلبه الدق فى المدول عن ذلك والمودة الى النبسك بطلب سماع هؤلاء الشهود طالما كانت الرافعة ما زالت دائرة ٠

المسكية:

ان حق الدناع الذي يتبتع به المتهم يخوله ابداء ما يمن لسه من طلبات التحقيق ما دام باب المرامة ما زال مفتوحا وان نزول المدانع عن المتهم بادئ الاحترام عن سماع الشمود لا يسلمه الحتى في المدول عن خلك والمودة الى التبسك بطلب سماع هؤلاء الشمود طالما كتت المرائمة حازالت دائرة لم تتم بعد ، وكان ما انهى بسه المدانع عن الطاعن مرائمته من طلبه أصليا التضاء ببراءة الطساعن ولحتياطيا استدعاء الفسليط تسهادته يعد ما على هذه المسلورة بمثلة طلب جازم تلتزم المسكمة بلجابته عند الاتجاه الى التضاء بغير البراءة واذ كان المسكم المطمون نيسه قسد انتهى الى ادائسة الطاعن والتعت عن طلب سماع المسلمة الفسلم الكتماء بالاستناد الى اتواله في التحقيق الابتدائى وكانت محونات الحسكم تسد خلت مها يفيد تعفر صماع اتوال الضابط المذكور معيا بالإخلال بحق الدفاع مها يستوجب القضاء بنقضه .

(طعن يقم ٢٢٠١ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٢٠١)

قاعبستة رقم (٧٢٥)

البسطا :

عدم التزام المسكمة باجابته طلب التحقيق ــ شرطه •

المسكية

من المترر أن المحكمة منى لبرت بالتقال بقب الرافعة في الدعسوى

وحجزتها للحكم نهى بعد لا نكون ملزمة باجئة طلب التحقيق الذى يبديه الطاعن في مذكرته التي يتدبها مترة حجز التضية للحكم أو الرد عليه ---
سواء تدبها بتمريح منها أو بغير تصريح ما دام لم يطلب ذلك بجلسة
المحلكية وقبل اتقال بلب المراضة في الدعوى -

(طعن رتم ٢٧ه) لسنة ١ه ق ــ جلسة ١٩٨٢/١٨)

قاعبستة رقم (٧٢٧)

: المسطا

القانون قد اوجب سماع ما يبديه التهم من اوجه الدساع وتحقيقه الا أن المحكمة أذا كانت قد وضحت أديها الواقعة أو كان الأسر المطلوب تحقيقة في منتج في الدعوى غلها أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم اجابتها هذا الطلب .

المسكية:

الأصل أن الدنساع المبنى على تعذر الرؤية بسبب الظسلام حيث لا يستميل عادة بسبب توة الاشياء ، هو من أوجه النفاع الموضوعية التي بحسب الحكم ردا عليها لخذه بأدلة الثبسوت في الدعسوى ، وكان الحكم ... مع هذا ... شد عرض لهذا النفع بصدد الرد على طلب الطاعنين اجراء تجربة رؤية واطراحه في قوله « أن الاحتجاج بعدم أمكان الرؤيسة. وقت الحادث لا بناهض غصب تقريرات شاهدى الاثبات بان السباء كانت صحوا تسبح بالرؤية مضلا عن ان التصلم المجنى عليم بالمتهين لم يترك مساقة بينهما يمسل فيها النظر بل ينتضمه أيضما أترار المتهم الثاني (الطاعن الثاني) برؤيته الشاهدين معا بالعربة مها يدل لزوم اقتضاء على امكان الرؤية ومن اجــل ذلك نـــان طلب الدنمـــع اجراء تجربة رؤية لا يجدى كبسا أنسه لا يقمسند به اثبات استحلة وتوع الجريمة » . لما كان ذلك ، وكان القسانون قد أوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجسه الدفساع وتحقيقه الا أن المحكمة اذا كاتب تسد وضحت لديها الواقعة أو كُلِّن الأسـرُّ الطلوَّب تحقيقه غير منتج في الدعــوى فلها أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم الطبتها هذا الطلب، ووبي ش ببيانه وقسد عان أن المنازعسة في المكان الرؤسة عسطهم السارة التسبهة في الطيسل المستبد من الاسوال الجنى عليها وهو ما اعرضت المحكمة عنه اطبئناتا منها الاطلسة النبسوت التي عولت عليها واوضحت باسباب سائمة علة رفضها علاجها يتماه الطاعنان من الحسائل بحق التفاع يكون غير سعيد .

(طعن رقم ۱۰۲۳ لسنة ۲۰ ق ـ جلسة ۱۰۲۳/۱۸۸۲)

قاعبستة رقم (۷۲۷)

: 12-49

خلو معضر الجانسة مها يفيد أن الطاعن أو محابيه طلب سسهاع شهود ــــ اثره ... اعتباره تنازلا عن سماع الشهود لا يصح التمى على الحكية قمودها عن اجراء تحقيق لم يطلب بها .

المسكبة:

بتى كان بعضر جلسة بحكية ثاتى درجة جساء خلوا بها يفيد أن الطاعن أو بحابيه طلب مسبوع أقسوال الشساهد بحسرر المحضر أو أعسان شسهود نفى ، فساته يعتبر بتنازلا عن سماهه وليس لسه أن ينمى حسلى المحسكية تعودها عن اجسراء تحتيق لم يطلبه بنها ولا تلتزم هى باجرائسه .

ا طعن رقم ۱۹۸۷ اسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۳/۵/۳) قاصيحة رقم (۷۲۸)

: المسطاة

عسدم التزام المحكمة لطلب التحقيق الذي يبديه التهم في متكرتسه القدمة بعد هجز الدعسوى للحكم ،

الحكة:

محكمة الموضوع غير ملزمة بلجابة طلب التحتيق الذي يبديه المتهى في مذكرته المتدبة بمد حجز الدعسوى للحكم سدسواء بتصريح منها لم بغير تصريح ما دلم تسد سبقها دغامه الشخوى بجلسة المراتمة ولم يتمسك نيسه بهذا الطلب .

(مُلعن رقم ١٧٥ لسنة ٥٣ ق _ جلسة ٢٠/٥/١٩٨٣)

قاعسىدة رقم (٧٢٩)

البسدا:

ليس للبتهم أن ينمى على المحكمة قعودها عن اجسواء تحقيق لم يطلب منها ولم ترى هي من جانبها محلا لاجرائه .

: IL- 21

لما كان البين من مراجعة محضر جلسسة المصلكة التي اختبت بمدور الحكم المطعون فيسه ان ايا من الطاعن أو المدافع عنه لم بطلب استدعاء الطبيب الشرعى الماتشته فليس لسه أن ينمى على المصكة تعودها عن أجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تسرى هي من جلبها مصلا لاجرائه . أما كان ما قد من كل عسان الطعن برمته يكون عسلى غير الساس بتعينا رفضه موضوعا .

(طمن رقم ۱۲۷ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١١٥٨/١٨٢ ؛

قامسنة رقم (٧٧٠٠)

: المسجا

التمى عسلى المصكحة تقمودها عن القيسام بلجراء تحقيق ثم يطلب. ينها ـــ اثره .

المكية:

لما كان البين من مطالعة محاضر جلبيبات المحاكبة أن الطاعن لم يطلب ضم أصول بعض المستندات وأنه لم يطعن بالتزوير على أى منها ، غلبس لمله من بعد أن ينعى على المحكمة تعودهما عن القيام. باجراء تحتيق لم يطلب منها ولم تر هى حاجة الاجرائه .

(طعن رتم ۱۸۲۲ لسنة ٥٣ ق.ب. جليسة ١٩٨٣/١١/٨٠)

قاعـــدة رقم (٧٣١)

البسدا:

الطف الذي تقرم للمكبة بلجابته أو الرد عليب هو الطنب الجازم. الذي يمر عليه معيب ولا ينفك عن التبسك بسه والامرار عليسه في طلالة الفتاليسة .

المبكة:

من المترر أن الطلب الذي تلتزم المحكمة بلجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه متدمه ولا ينفك عن التبسك به والامرار عليه في طلباته الختلية وكان بيين من محاضر الجاسفت التي دارت غيها المراتمة أن الطاعن لم يتبسك بطلب تحقيق معين في شسان ما أساره بجلسة ٨ ينفير سنة ١٩٨٦ من عسدم تدرة المجنى عليه عسلى الكلام بسبب اصابته بل أن المحسكمة والدناع ناتشا الطبيب الشرعي بعد ذلك بجاسة ١١ ينفير سنة ١٩٨٦ ولم يطلب المدانسة عن الطاعن أيسة ليضاحات منه في شسان هذه المسالة بل استرسل في مراتمته حتى لختنها بذات الجلسسة دون أن يعرض لها بذكر مما ينتني معه أن يكون الطاعن قدد أبسدي طلبا جازما لتحقيق هذا الفساع ٤ وإذ كانت المحسكة لم تسر من جانبها هسلجة لاتضاذ هدذا الاجسراء بعد أن في مستعد لديها الواقعة قسان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون خن سعيد

(طعن رتم ۲۸۱۲ لسنة ۵۳ ق ساجلسة ،۱۹۸۱/۱)

قاعب دة رقم (۷۳۲)

: 12...41

حق النفساع الذي يتبنع به المتهم له ابسداء مسا يمن لسه من طلبات التحقيق ما دام أن بلب المراقعة لا زال مفتوحا فسأن نزول الطاعن عن طلب سماع شاهدي الاثبات لا يسلبه حقه في المدول عنه •

المسكية:

حتى الدنساع الذى يتبتسع بسه المنهم يخول لسه ابداء ما يعن لسه من طلبات التحقيق ما دام أن بقب المراهمسة لا زال مقتوحسا غشان نزول الطامن عن طلب سماع شاهدى الاثبات لا يسلبه حقه في العدول عن ذلك النزول والتعملك بتحقيق طلبه ما دامت المراضعة ما زالت دائرةً .

رْ طُعن رقم ٢٨٨٨ لسنة ٥٣ ق - جنسة ١٩٨٤/١/١٨٨٠ ١

قاعسدة رقم (٧٢٢)

المنسطا :

المسكمة لا تقترم بطلب تحقيق لا ينهسه الى نفى الفمسل الكون العربية لو اثبات لتسحالة حصول الواقعة ،

المسكية:

من المترر أن المحكمة لا تلتزم بطلب تحقيق لا ينجه ألى نفى الفعل المكون للجريمة لو أثبات استحالة حصول الواقمة كما رواها الشهود .

(طعن رقم ٢٤٢٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/!/٢٩)

قامىسىدة رقم (٧٣٤)

البيدا:

طلب التحقيق الذي لا يتجبه الى نفى الغمل الكون الجريسة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعسة كما رواها الشسهود ، بسل كان القصود بسه اثارة الشبهة في الدليسل الذي اطبات اليسه المسكمة يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلازم المحكمة بلجابته ،

المسكية:

لا كان البين من مدونات الحكم المطمون فيه - وهو ما لا ينازع ما فيله الحسكم قسد انفقت على الطاهن رافقهم الى مكان وقسوع الحسادت وأسهم معهم فى ارتكليه ، وهو ما لا يؤثر فيه اختلائهم بشان تحديد المكان الذى تجبيرا فيه قبل ارتكليه جريبتهم أذ هو أسر سابق على ارتسكلي الحسادت لم يورده الحسكم فى بياته للواقعة . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة محاشر جلسات المحاكبة أن ما أبداد الدنساع من طلب اجسراء المعلينة ، وطلب ضم دفتر حجز المشتبه فيهم بهركز أميلية أنها للماعن وسائر المحكوم عليهم له بارتكاب الحادث وارشادهم أيساه عن الماكان الذى شبطت فيسه المسائية المسروقة ، وفيها ورد باعترافات الكان الذى شبطت فيسه المسائية المسروقة ، وفيها ورد باعترافات المحادث وارشادهم أيساه عن ارتحاب المحادث عرب المحتراة المساعة المساعة المساعة عرب عليه المسائلة المسروقة ، وفيها ورد باعترافات المحادث برحهم في ارتحاب المحادث بحجم في ارتحاب المحادث بحجم في ارتحاب المحادث بحجم في ارتحاب المحادث بحجم في ارتحاب

الجريسة ، وكان من المترر أن طلب التحقيق الذى لا يتجسه الى نفى الفعل المكون للجريسة ولا الى أثبات استحالة حمسول الواتمسة كما رواها الشهود ، بل كان المتصود به أثارة الشبهة في الدليل الذى المباتت اللبسه المحكمة يعتبر دغاما موضوعيا لا تلتزم المحسكة بلجابته ، غان ما بنماه الطأعن من أخلال المحكمة بحقه في الدغاع بعسدم استجابتها لمطلبي التحقيق سالفي الذكر غير سديد .

(طعن رقم ۱۹۸۳ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲۲/۲/ ۱۹۸۶)

قاعسىدة رقم (٧٢٥)

البسدا:

النفساع الجوهري ... اغفاله ... اثره .

المسكية:

وهيث أنسه ببين من الاطلاع على معضر جلسة المعلكية أملم معكية أول درجة أن المدانع عن الطاعن تبسك بأن الطاعن ليس هو الشخص الذي أخذت منه المينه وطلب ضم بطاقة أخذ المينة للطعن عليها بالتزوير ، كما يبين من مطالعة محضر الجلسة الاستثنائية أن محابى الطاعن تبسك بذات الدنساع ، وبيد أن الحسكم الاستثنائي المطعون عليه أبد الحسكم الابتدائي لاسبابه التي لم تعرض لهذا الدنساع أو ترد عليه دون أن يضيف اليها شبئًا ، لما كان ذلك ، وكان بن المترر أن المحكمة متى تدم اليها هليل بحينه مواجب عليها تحقيق هـــذا الدليـــل ما دام ذلك ممكنا بغض النظر عن مسلك المتهم في شسان هذا الطيال لأن تحقيق أدلية الإدانة في المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهنا بعث بيئة المتهم في الدعسوى ، وكان دناع المتهم بعد _ في صورة هذه الدعوى _ دناعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليك المقدم في الدعوى بحيث اذا صح هذا الدناع لتغير وجسه الراى نيها ، نقد كان لزايا عسلى المحكمة أن تحققه بلوغا الى غلبة الأسر نبسه أو تسرد عليه بأسسباب سائفة تؤدى الى اطراحه . ولمسا كان الحسكم الملمون نيسه قسد قضى بادانسة الطاعن دون ان يتناول ما أثاره من دنساع وينكب عن تحتيته والرد عليسه وعسول في الادانسة عبلي محضرى الضبط واخذ العينة رغم تبسك الطاعن بتزوير التوقيع النسوب له على يطلقة لغذ العينة المحرر على اساسها محضرى الضبط ولتقنا عن تحتيق دنساع الطاعن في هدذا الشسان غاته يكون مشويا بالقصور في التسبيب والاخلال بحق الطاعن في الدنساع مما يتمين معه نتضه والاحالة .

(طعن رتم ۱۱۰۸ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲۳/۱۰/۱۸۸۱)

قاعب دة رقم (٧٣١)

المسطا:

التفات المسكمة من طلب اجراء تحقيق ــ شرطه ــ وضوح الواقعة لديها او كان الأمر الحلوب تحقيقه غي منتج في الدعوى -

المكية:

من المترر أنه ولئن لوجب القانون مساع ما بيديه المتهم من اوجب دخاع وتحقيقه الا إن للمحكمة أذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعبوى أن تعرض عن طلب التحقيق بشرط أن تبين سبب عدم استجابتها له .

(طعن رقم ٢٠٧٩ أسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١١/١١/١١)

قاعـــدة رقم (۷۷۷)

الجبستا :

لا يجوز النمى على المحكبة قمودها عن القيام بلجراء لم يطلب منها او الرد على دفاع لم يثره امامها -

المكية:

لما كان يبين من محاضر جلسات المحلكية بدرجتيها أن الطاعن نم يدفع الاتهام المسند اليه بما يشره في طعنه بشأن عطل السيارة وانه كان في طريقه الاسلاح هذا العطل ولم يطلب ندب خبير لاتبات هسذا الدفاع ، غاته لا يكون لسه من يعد أن ينعى على المحسكية تعودها عن القيام باجراء لم يطلبه منها لو الرد على دفاع لم يثره لبلها ولا يقبل منسه التحدى بذلك الدفاع الموضوعي لاول مرة المم محكمة النقض .

(طعن رقم ٩٦٢ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

قاعـــدة رقم (۷۳۸)

المسطان

المحكمة غير مازمة بالاشارة الى اقسوال شهود ألفى ما دايت لم تستند البها في قضائها — لا يقبل من الطاعن أن ينمى على المحكمة قمودها عن القيام بلجراء أمسك هو عن الطالبة به .

المسكبة:

من المترر أن المعكمة فسم ملزمة بالاشسارة إلى أتوال شسهود النفي ما دامت لم تستند اليها في تضائها ، ولأن تضائها بالإدائسة لأدلسة الثيوت التي أوردتها تضبن أنها لم تطبئن الى أقوالهم غاطرحتها غبان منمى الطاعن في هذا الشبأن يكون في غير محله ، لما كآن ذلك ، وكانَ ما يرمى بـــه الطاعن المحكمة من تعود عن تحقيق واقعة خلانه مع أحــد ضباط؛ مديرية الأمن التي استند اليها في القول بتلفيق التهمة لــه ، مردود بها اشسار اليسه الحكم مما لا يفازع الطاعن قيسه من أن هسذا الضابط اليس ضابط الواقعسة ، وبما هو مقرر من أن الطلب الذي لا يتجبه إلى نفى الفعل الكون للجريمة ولا الى انبسات حصول الواقعسة كما رواها الشهود بل كان المتمسود بسه السارة الشبهة في العليل الذي اطبانت البه الصكبة بعثير دناها موضوعيا لا تلتزم المحكبة باجابته ، وبأتسه لا يقبل من الطاعن أن ينمى على المحكمة تعودها عن القيسام بأجراء المسك هو عن المطالبة بسه كما أن الدغم بتلفيق التهمة هو من أوجسه الدنساع التي لا تستوجب ردا ولا تلتزم المحكبة ببتابعته في كل مناحبه والرد استقلالا مسلى كل شبهة تثار نيسه ، ما دام الرد بستفاد شيئا من أداسة الشوت التي أوردها الحكم . لمسا كان ما تقدم ، غان الطعن بكون جدلا موضوعيا ضرمًا لا يثار لدى محكمة النقض منعين الرفض .

(علمن رقم ٣٢٧٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٩

قاعسسدة رقم (٧٣٩)

المسطاة

اذا كانت المسكمة مسد وضحت لديها الواقعة أو كان الأسر الطلوب تحقيقه غير منتج في الدعسوى مان لها أن تعرض عنه ولا تثريب إن هي المفاحد الرد عليه .

المسكلة:

لسا كان ذلك وكان التلتون وان أوجب سماع ما يبديه أيلتهم من أوجب الدنساع وتحقيقه الا أنسه أذا كانت المحسكية قسد وضحت لديها الواقعة أو كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعبوي غان لها أن تعرض عنه ولا تتريب أن هي أغللت الرد عليه ولمسا كان الحكم المطمون غيسه قسد عرض لطلب المتهبة أجراء معلية وأطراحه للاسبغي السيقة التي أوردها غسان دمسوى الافسلال بحق الدنساع لا تكون متبولة سبيا وأن طلب أجراء المعلينة لم يتجسه الى نفى الفعل المكون للجريمة ولا الى أثبات استبالة حصوله بل المتصود بنه أثارة الشبهة في الدليل الذي أطبأت اليسه المسكمة غسان بنسل هذا الطلب يعد دفاعا حوضوعيا لا تلتزم المحكمة بلجابته .

(طمن رقم ۷۷۳) لسنة ٤٥ ق سيجلسة ٧/٢/١٩٨٥)

قامسندة رقم (٧٤٠)

البسطا :

من القرر أنه ليس للمحكمة أن تحيسل الدعسوى على سلطة التحقيق بعد أن حفلت في حوزتها ... بل لها أذا تعفر تحقيق دليل لهابها أن تقدب أحد أعضائها أو قاضيا آخر لتحقيقه .

المسكبة:

لما كان ذلك ، وكان من المترر انسه لبس للمحكمة أن تحيسل الدمسوى على سلطة التحقيق بعد أن دخلت في حورتها ، بسل لهسا أذا تعفر تحقيق دليل أملها أن تندب أحسد أعضائها أو تأشيا آخسر لتحقيقه على ما جرى به نص المادة ٢٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، ذلك لاته باحلة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاة الحكم تكون ولاية السلطة المنكورة قد زالت وغرغ اختصاصها ومن ثم يكون الدليل المستعد من التحقيق التكييلي الذي تقوم به النيابة العلمة بناء على ندب المحكمة لياها في المتنايم مسير المحاكمة بلطلا ، وهو بطلان متعلق بالنظام المسلم المسلمه بالمتنظيم القصائم لل بصححه رضاء المتهم أو الدائع عنه بهذا الاجراء . وكانت المحتكمة قديدة أستجماعية نظائب الدعى بالحقوق المناسبة الحسائم المسلمة المتحسان المحتكمة قديدة أستجماعية نظائب الدعى بالحقوق المناسبة الحساء

تحتيق واتمة تزوير الشيك موضوع الطمن وندبت النيابة العلبة لاجرائه ما يبين منه انها قدرت جدية الطلب ؛ فقه كان يتصبن عنيها أن تقوم بهذا الإجراء بنفسها أو بن تندبه من أعضائها ؛ فاذا كانت تسد تقاعدت من أتضاذ هذا الإحسراء على الوجسه القانوني ؛ فسأن الحسكم الإبتدائي أذ أستند في تضافه الى ذلك الطيل الباطل يكون باطلا وأذ كان الحسكم الاستثنائي المطمون فيسه تسد أحسد بأسباب هذا الحسكم ولم ينشىء لتضافه أسبابا جديدة قائمة بذاتها فأنه يكون باطلا لاستناده الى أسباب حكم باطل وما بنى على الباطل فهو باطل ما سال غلب فسأن الجسكم المطمون فيسه يكون باطلا وما بنى على الباطلا فهو باطل ما المساب الجسكم المحت باقي أوجسه الطحن .

ا طعن رقم ١٩٨٧/١ لسبه ٥٥ ق ... جلسه ٢٩/١١/١٩)

قامىسىدة رقم (٧٤١)

البسطان

من القرر أنه أذا رأت المسكمة أن القصيل في الدعسوى ينطلب تحقيق دليل ممين فيجب عليها أن تميل على تحقيق هذا الدليل أو تضين حكمها الأسباب التي دعتها إلى المدول عن ذلك .

الحكية:

وحيث انه بيين بن الاطلاع عسنى الاوراق لل الطاءن دفع بنزوير الشيك بوضوع الدحوى المام محكمتى اول وثانى درجسة ، وان كلتبها تسد أبرت بتحقيق ذلك الدفساع ، ومع ذلك تضت محكمة اول درجسة بادانة الطاءن ، وابعتها في ذلك محكمة تسانى درجة دون ان تعبر ابها ذلك الدفساغ التعاتا ، لمساكان ذلك ، وكان بن المسرر أنه اذا رات المسكمة أن الفسل في الدعسوى بتطلب تعتبق طلسل معين غيجب عليها أن تعبل على تحقيق هذا الدليل ، أو تضين حكمها، الاسباب التى دعتها إلى المحول عن غلك ، غاذا على الم تعمل ، ولم نعن بتحتيق دغساع الطاعن بعد أن قدرت جديته ، ولم تقسطه حقه بلوغا الى غلية الأمر غيه سسح عنه الراهاد أو ردا نصاح تلاهم على ويوجب نقضه و الاعادة ،

١ علمن رقم ٨٩٩٥ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٩/٢/٧)

سادسا ـــ طِلِبات ندب الخبراء ومَاقشتهم : قاعــــدة رقم (۷٤٢)

المسطا :

تقدير حالة المتهم المقلية وان كان في الأصل من المسائل الوضوعية التي تختص محكمة الوضوع بالفصــل فيها ، الا انه يتمين عليها ليكون قضاؤها سليبا أن تمين خيرا البت في هذه الحالة وجودا وعدما لمسا يترتب عليها من قيلم مسئولية المتهم عن الجريمة أو انتفاقها .

المكة:

تتدير حللة المتهم المعلية وأن كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تشتمن محكمة الموضوع بالفصل فيها ، الا أنه يتعين عليها ليكون تضاؤها سليما أن نعين خَبْرا للبت في هذه الحالة وجودا وعدما لما يترتب عليها من تيام مسئولية المتهم عن الجريمة أو انتفائها ، مسأن أم تفعل كان عليها أو تورد في القليل أسبابا سائفة تبئى عليها تضساءها برنش هذا الطلب وذلك اذا ما رات من غاروف الحسال ووقائع الدموى وحالة المتهم أن تواه المثلية سلبهة ، ولما كان الحكم المطعون نيسه تسد أسس اطراحه دنساع الطاءن بعدم يستوليته عن الحادث لعاهة في المثل على ما شهد بسه أحدد الأطباء بن أنسه عالجه خسلال عام ١٩٦٩ من اشتباه في مرض نفسى وانه شغى ولم يتردد عليه بعد ذلك وما اثنته المحكمة من مناتشتها للطاعن بالطمسة من أنه يجيب عطى ما وحهته البسه من اسئلة متعقل وروية وانزان مع أن الأمرين كليهما لا ينادي منهما بالضرورة أن الطاعن لم يكن مريضا بمرض عقملي وقنت وقسوع الفعل ٤ غاته كان يتمين على المحكمة حتى يكون حكمها خالها عسلى أساس سليم أن تحقق دنساع الطباءن عن طريق المختص ننيا البت في حالته المتلية وقت وقوع الفيل او تطريعه باسماب بسائفة ، أبنا وهي لم تفعل والكنات بما قالته في هذا الشان فإن الحكم المطعون فيه مكون معيا .

(طعن رقم ۲۲۸۵ لسنة ، ٥ ق ـ جلسة ٢٢٨٤)

قاعستة رقو (٧(٧)

المِسدا:

تقدير آراء الخبراء والماضلة بسين تقاريرهم والفصل فيها يوجه اليها من اعتراضات مرجمه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحريسة في تقدير القوة القدليلة لتقرير المخيع المقدم اليها

المسكية:

من المترر أن تتدير آراء الخبراء والمفضلة بين تقاريرهم والفصل نيها يوجه اليها من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كابل الحرية في تقدير القسوة التعليلية لتقرير الخبسير المقسدم البها ، وكانت المصكمة _ في مدود سلطتها التقديرية _ قسد اطمأنت الى التقرير الطبي الشرعى واطرحت التقرير الاستشارى للاسباب السائفة التى أوردتها ، وهي من بعد غير مازمة بلجابة ما طلبه الدنساع من استطلاع راى بكبي الأطباء الشرعيين ما دام أن الواقفة قسد وضحت لديها ولم تر هي من جاتبها حاجة الى اتخاذ هذا الإجراء غاته لا يكون محل لما ينماه الطاعن على المحكم في هذا الشان .

(طعن رتم ۱۹۸۲ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ٢٩/١٢/١٢)

قاعبدة رقم (١٤٤)

الجسدا:

له كية الوضوع كل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبي المقسدم اليها والفصل فيما يوجسه اليسه من اعتراضات وانها لا تقتزم بفسندهاء الطبيب الشرعى لملقشته ما دام ان الواقعة قسد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حلجة الى اتخذ هذا الاجراء .

المسكبة:

من المقرر أن لمحكمة الموضوع كابل الحرية في تقدير القوة التعليلة لتقوير: المغير المقدم اليها، والمفصل نهبا يوجه اليسه من اعتراضات وانها لا تلتزم باستدعاء الطبيب الشرعي لمناششته ما داء أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جاتبها حاجة الى اتضاد هذا الإجراء ، وطالما ان استنادها الى الرأى الذى انتهى اليه الغبر هو استناد سليم لا يجانى المنطق والتأتون فلا يجسور مجادلتها فى ذلك ، وكان ما نظه الحكم الطمون فيسه عن تتريز السفة التشريحية الذى اطبان الليسة تلطعا فى أن اصابات المجنى عليه بالراس والسساعد الأيسر جبيعها ادت الى وفاته وبن ثم يضحى غير سديد النمى على الحكم بالتصور أو الخطا فى الاستاد .

(طعن رقم ۱۹۸۰ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ۱۹۸۳/۶/) قاعـــدة رقم (۷٤٠)

ان تقدير آراد الخبراء والقصــل فيها يوجــه الى تقــاريرهم من مطاعن مرجمه الى محكية الموضوع التى لها كابل الحرية في تقدير القوة التعليلية لتقرير الخيــ ،

المسكبة: .

من المترر أن تقدير آراء الخيراء والفصل غيبا يوجه الى تتاريرهم من مطاعن مرجمه الى محكمة الموضوع التى لها كابل الحرية في تقدير القوة التنابلية لتقرير الخبير ، شانه في ذلك شأن سائر الأدلسة ، غلها مطلق الحرية في الأخسد بها تطبئن اليسه منها والالتفات عبا عسداه ، وكانت الحسكمة تسد اظهات الى ما تضيفه تقرير الصفة التشريحية متنقا مم ما شهد به الطبيب الشرعى ليامها ، وهى غير مازمة من بعد لاجلبة الدناع الى ما ظلبه من استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لنقتشته ما دام أن الى ما ظلبه من استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لنقتشته ما دام أن الواتمة تسد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها سريعد ما الجرتسه من تحقيق المسائة الفنية في الدعسوى سرحاجة الى انخلذ هسذا الإجراء ، غان الذمى على الحكم في هذا الخصوص لا يكون سديدا .

(طعن ازتم ۱۹۲ لسنة ۵۳ ق _ بطعنة ۱۹۸۲/۱۹۲۲)

دابستا:

لحسكمة المؤسسوع كسابل الحسرية في نقدير القسود التدليليسة لتتزير الخبي المقدم اليها والقصسل فيها يوجه اليه من اعتراضسات وإنها لا تقترم باستدعاء الطبيب الشرعي لماقشته ما دام أن الواقعة قد وضحت طبها ولم تر هي من جانبها حلجة الى انخاذ هذا الإجراء .

المسكية:

من المقرر أن لمحكمة الموضوع كلبل الحرية في تقدير القوة التدلينية لتترير الغبير المتدم اليها والفصل نيبإ يوجه البه من اعتراضات وانها لا تلتزم باستدعاء الطبيب الشرعى لنساتشته ما دام ان الواقعة تسد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء أو كان الأسر المطلوب تحقيقه غسير منتج في الدعسوى وطالسا أن استنادها الى الرأى الذي انتهى اليه الخبير هو استفاد سليم لا يجاني المنطق أو القانون ، ومن ثم فلا تثريب على المحكمة ان هي التفنت عن طلب دعوة الطبيب الشرعي لتحتيق ما سسلته من مبررات لهددا الطلب ما دامت جبيعها غير منتجة في نفى التهمة عنسه اذا لم يؤسس الحسكم تنساءه في ادانته على أقوال المجنى عليها أو على روايسة منقولة عنها وبالتالي بكون طلب مناتشة الطبيب الشرعى في ذلك عديم الجسدوى كما لم يبين الطاعن أوجسه التناقض التي ينعاها على تقرير الصغة التشريحية نيها ينسنب استيضاح الطبيب الشرعى عنها هذا الى أن الحسكم لم بأخذ بما انسير في الدعسوى من أنه اعتدى على المجنى عليها بالة راضة ومن ثم يكون غير منتج مناتشبة الطبيب الشرعى في شسأن عدم وجود اصابات رضية مجثتها الأمر الذى يكون معه النعى على الحكم بقلة الاخلال بحق الدناع قى غىرىمطە ،

(طعن رقم ۸۹۹ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۳۱/٥/۲۱۱)

قاعـــدة رقم (٧٤٧)

المسطأة.

إطبيقان المحسكة الى شسهادة الطبيب الشرعى امامها واطبرهت تحدود سلطتها بصطلب الطاعز، عرض الأوراق عسلي كبسير الاطساء

الشرعيين ما دام أن الواتمة قسد وضحت أديها ولم ترى هى من جانبها حلجسة الى لتفسأة هسفا الاجسواء فسأن الثمى عسلى الحسسكم في خصوص هذا لا يكون له محل •

المسكية:

لما كانت المحكمة تسد الطباقت الى شهادة الطبيب الشرعى أدلها واطرحت في حدود سلطتها — طلب الطاعن عرض الأوراق عملى كبير الإطباء الشرعيين ما دام أن الواقعة قسد وضحت لديها ولم ترى هي من جانبها — بعد ما لجرته من تحقيق المسمالة الغنية في الدعسوى — هذة الى انخلا هذا الإجسراء نمان النعى عملى الحكم في خصوص هذا لا يكون لمه محل . لمما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحسكم المطمون غيبه أن المحكم لم تبن قضاءها بصغة أصلية على ما استبان لها من تقرير المعلل من وجود آثار دهاء آدبيسة على مديرى الطاعن أورنتها غانه لا جناح عملى الحكم أن هو عول عملى طك القرينة تأبيدا وتعزيزا للائلة الأخرى التي اعتبد عليها في قضاته ما دام أنه لم بتخذ من تقرير المعلل دليلا أساسيا في شوت النهية قبله ويضحى ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص غير سعيد .

(طعن رقم ١٨٢٥ لسنة ٥٣ ق -- جلسة ١١٨٨/١١٨٨).

قامسنة رقم (٧٤٨)

البسدا:

اقتفات محسكية الوضيوع من طلب الطيامن بشييان استدعاء. الطبيب الشرعي الملاشية _ شرطه ه

المكبة:

لما كان ما أورده الحكم سائما في اطراح ما أثاره الدفساع من أن. الجريمة تسد ارتكبت داخل زراعة الذرة خاصة وقد نقل تقرير الصفة التقريمية أن المسحجات السطحية المشاهدة بمقدم الجبمة ويقاطرة الأنفه ويعقدم الوكمتين حوومة معيقة كنسائت من المستالاتة بغضم صالح، وأخلى خُبَّن السطح كالأرض ومن المبكن حدوثها من جر المجنى عليه ، تسان منمى الطاعنين في هذا الخصيوص يكون غير سديد ، ولا على المحكة أن هي التعنت عن طلب استدعاء الطبيب الشرعى رليه في هسذا الأمر ما دامت الواقعة تسد وضحت لديها ولم تر من جانبها حلجة الى اتفاد هذا الاجسراء ، وهي بعد غير مازمة باجراء مزيد من التحقيقات في أمر تبينته من عناصر الدعسوى وما استخاصته من ادلسة على ثبوت الواقعة بالصورة التي ارتسبت في وجدانها .

(طعن رقم ٢٨٩٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٥/١/١٨٤)

قاعسىدة رقم (٧٤٩)

البسطا:

محكبة الموضوع لا تفترم بلجابة الطاعن ... استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ... شرط ذلك .

المسكنة :

من المترر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بلجابة الطساعن استدعاء الطبيب الشرعى لمنتشعه ما دابت الواقعة قسد وضحت لديها ولم تر هي من جاتبها حلجة لاتخاذ هذا الاجراء ، وأنه أنن أوجب التاتون سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيته الا أنسه أذا كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى غان لها أن تعرض عنه ولا تتريب عليها أن هي أغفلت الرد عليه .

(طعن رقم ٨١٧ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٤/٤/٨)

قاعسسدة رقم (٧٥٠)

المِسطا :

المحكة لا تقسوم بلجابة النفساع الى طلب ننب خبسير آغسر في الدعوى أو تقديم تقرير استثماري .

المسكية:

من المترر أن المحكمة لا تقوم بلجابة ألعناع الى طلب نعب خبر آخر

في الدعوى أو تقديم تقرير استشارى ما دامت الواتمة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حلجة الى هذا الاجراء ، وكان ما اورده الحسكم نبيسا تقدم يستقيم به اطراح دناع الطاعن في شأن عرض الأمر عسلى كبسير الأطباء الشرعيين والتصريح بتقديم تقرير استثسارى ، غسان معنى الطاعنين في هذا الخصوص غير صديد .

(طمن رقم ١٥٠٠ لسنة ٥٤ ق -- جلسة ١٩٨٤/١١/٢٨)

قاعـــدة رقم (٧٥١)

: 13....41

الاعراض عن طلب النفاع مناقشة كسير الاطباء الشرعين ــ نصدى الحسكمة لمسئلة فنية ــ دفاع جوهسرى ــ التفات الحسكم عنسه ــ اثره ــ اخلال بحق النفساع ،

المحكية:

حين مرض الحبكم لدنساع الطاعن ذكر أن الدائم عنسه أثبار « أن الاعتراف لا يطابق الواقسم وأن الالسة المستخدمة في المسلدث لا تؤدى الى احداث كسور ٩ ثم رد على هذا النفساع بأن المطواة بمكن ان تحدث كسورا ، لما كان ذلك ، وكان مفاد ما تقدم أن محلى الطاعن تد تبك بعدم مطابقة اعتراف هذا الأخير للواقع ، ودلل على ذلك بتمارض ما جاء بهذا الاعتراف من أن الطاعن استعمل مدية في قتل ابنته مع ما اورده تقرير الصفة التشريحية من أن اصاباتها حدثت من آلة ثقيلة كماس أو بلطة ، وطلب تحقيق هذا الدفساع عن طريق الحبير الفني وأذ كان هذا الذي أبداه الطاعن يعد دناعا جوهريا في صورة الدعسوي ومؤثرا في مصيرها أذ تسد يقرتب على تعقيقه تفيع وجسه الرأى نيها ، وهو يعد من المسائل الفنيسة البحتة التي لا تستطيع الحكمة أن تشق طريقها اليها بنفسها لابداء الرأى فيها . فقد كان يتمين عليها أن تنجَّدُ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غلية الأمر نيها ، وذلك عن طريق المنتص ننيا ؛ أما وهي لم تفصيل وأعرضيت عن طلب الدانسع عن الطاعن مناقشة كبير الأطباء الشرعيين ، وردت على دغاع الطاعن براي فني من عندها ، غالها تكون قد الطبت بنعدها محل الخبير الفتي في مسالة

منية . ولما كان الحسكم المطمون نيسه أذ رغض أجلبة ألماعن الن طلبه تحقيق هذا النفاع الجوهرى عن طريق الخبر الغنى ، واستند في الوقت نفسه إلى اعتراف الطاعن الذي عدل عنه الأخير ونازع في صحته ، وطلب تحقيق نفاعه في شأته للقطع بحقيقة الأمر نيسه ، غان الحكم المطمون نيسه يكون قد أنطوى على أخلال بحق الدفاع نضلا عبا شابه من نساد في الاستدلال .

(طعن رتم ۲۷٤۲ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٥/١/٨).

قاعـــدة رقم (۷۵۲)

المسطا:

نقدير آراء الخبراء والفصل فيها يوجهه الى تقاريرهم مسن اعتراضات ومطاعن مرجمه الى محكمة الموضوع التى فها كلمل الدرية في تقدير القسوة التعليليسة تتقرير الخبير شاقه في خلك شسان سسائر الاعلسة .

المكنة:

من المتراشات ومطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كابل الحرية من امتراشات ومطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كابل الحرية في تقدير القوة التعليلية لتترير الخبير شائه في هذا شأن ساتر الادلية علما عسداه الحرية في الأخذ بها تطبئن البيه منها والالتفات عما عسداه ولا تتبيل مسادرة المحكمة في هسذا التقرير ، واذ كان ذلك ، وكانت المجكمة تمدد الهمانت في حدود سلطتها التقديرية الى ما تضمنه التقرير المبنى الشرعي منتقا مع ما شهد بسه الطبيب لبلها واستندت الى رايه الني من ثله تخلف لدى المجنى عليه من جراء اصابته عامه مستديمة أنه لا يجوز مجادلة المسكمة في هسذا الشأن ولا مسادرة عقيدتها فيه ، فاته لا يجوز مجادلة المسكمة في هسذا الشأن ولا مسادرة عقيدتها فيه ، الأنساع الى طلب استدعاء كبير وهي غير مازسة — من بعد باجابة الدفساع الى طلب استدعاء كبير ان الواتمسة تمد و فسحت لديها ولم تر هي من جانبها بعد ما اجرت من تحقيق المسالة الفنية في الدمسوى — هاجسة الى اجابة الدفساع الى شيء من ذلك .

(مُلْعَنَ رِمْمَ ١٩٨٤ للسنة عَد تِيْ سِ جِلْسة ١٩٨٥/٣/٢)

قاعـــدة رقم (۷۵۲)

البسدا:

لمكه الوضوع كابل العريسة في تقدير القسوة التعليليسة انقرير الغبي القسم في العصوى .

المسكية :

لما كان ذلك وكان الأصل ان لمصكبة الوضوع كلل الحريسة في تتدير القوة التطيلية لتترير الغير القسدم في الدمسوى كما ان لها ان تجزير بها لم يجزم بسه الخير في تقريره متى كانت وشائع الدمسوى تسد المدين عندها واكنته لديها كما انسه من المقرر أن الآلسة المسمعلة في الاعتداء ليست من الأركان الجوهريسة في الاعتسداء متى استيقنت ان الموضوع بيان فوع الآلسة التي استعملت في الاعتسداء متى استيقنت ان المنهم هو الذي احدث اصابة المجنى عليه ومن ثم غسلا بجدى الطاعن ما ينماه عسلى الحسكم من تالة التناقض في وصف الله الاعتداء التي عليه انه محدث اصابة المجتمى الملاعن عليه المحتدامها بعد ان ثبت ان لديها انه محدث اصابة المجتمى عليه و

(طعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٣١)

مّاعـــدة رقم (١٥٤)

البسطا:

من القرر ان لمسكنة الموضوع أن تجزم بنا أم يجزم بسه القبير في تقريره بني كانت وقائع الدعنوي قد ليسدت ذلك عندها واكنسه لديهنا .

المسكية:

من المترر أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بنا لم يجزم بسه الخبير في تتريره بتى كانت وقائم الدعسوى تسد أيدت ذلك عندها واكنته لديها وكان الحكم تسد نقل عن تترير الصفة التشريحية سد بنا ينيد الجسزم لا الترجيح أن أصابة المجنى عليه نشأت من المسادمة بجسم صلب راض ضمان عليثيره الطاعن في هذا الفصوص يكون على غير المسادن ، لمساد أن

كان ذلك ، وكان لا تثريب على المحكية أن هي اخذت بتحريات الشيطية خبين الأنالة التي استندت اليها لما هو مترر بن أن للمحكية أن نعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطسة باعتبارها معززة لما صاقته من أدلسة كما هي الحسال في الحسكم المطعون نيسه . لما كانَ خلك ، وكان من المقسرر أن التناقض في أقسوال الشاهد أو تضساريه في أقواله ... بغرض حصوله ... لا يعيب الحكم ما دامت المسكمة تــد استخلصت الحقيقة من أقواله استخلاصا سائفا لا تناقض نيسه كما هو الشأن في الدمسوى الماثلة ، كما انسه ليس بلازم ان تطسابتي الدسوال الشاهد مضمون الدليل الفنى بل يكنى أن يكون جماع الدليل التولى خما الخذت بسه المحكمة غير متناقض مع الدليل الغنى تناقضا يستمصى عسلي الملائمة والتونيق ، وكان مؤدى ما حصله الحكم وأخذ سه من أتسمال المجنى عليه أن الطاعن ضربه بماسورة حديدية على مقدم راسب غاصله لا يتعارض بل يتطابق مع ما نقله عن التقرير الطبي الشرعي الذي اثبت الن اصابة المجنى عليه بالرأس نشأت عن الصائمة بجسم صلب راض وجائزة الحدوث ومقا للتصوير الوارد بالأوراق وأن الونساة نشسات عن السابة الرأس وما نتج عنها من كسر بعظام الجمجمة ونهتك بالسحابا وجوهر ألمخ ، وأذ كان الطاعن لا يفارع في أن ما أورده الحسكم من الدليلين التولى والغنى له معينه الصحيح من الأوراق نسان ما يثيره من وجسود تَناتض بينهما يكون في غير مطه لما كان ما تقدم ، غان الطعن بربته جكون على غير أساس متعينا رغضه موضوعا .

(طعن رقم ٥٨٥٩ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ٢٢/١/٢٨١)

. سابعا ــ طلبات سنبهاع الشهود :

قامسندة رقم (٥٥٠)

البسطا :

الأصل في المحكمات الخنائيسة أنها تقسوم على التحقيق الشسنوي. الذي تجريه المحكمة في مواجهسة المهم بالجانسسة وتسمع فيسة الشهود. لاثبات النهبة أو نفيها -

الحبكية:

من المتسرر أن الأصل في المحلكية الجنفية أنها تقسوم على التحقيق الشمود الذي تجريه المحكمة في بواجهة المتهم بالطسسة وتسمع نسبه الشهود لاتبلت النهية أو نفيها واقه لا يسسوغ الخروج على هذا الأسل الآ إذا تعذر سماع الشهود أو تبل المتهم أو المدانع عنه ذلك ستبولا صريحا أو ضمنيا — وكان من المتور كفلك أن حق النفساع الذي ينتج بسه المنهم يقوله البداء ما يمن له من طلبات ما دام بلي المراقصة ما زال منتوحا ، وأن نزول المدانع عن المتهم بساديء الأسر عن مسماع الشمهود لا يسلبه الحق في المعول عن ذلك والمودة الى التعسيك بطلب سسماح كأن الحكم الملمون نبسه تسد دان الطاعن استخدا الى اتسوال شهود الاتبسات في التحقيق الابتسدائي من غسير أن تسميع الحسكة شهود الاتبسات في التحقيق الابتسدائي من غسير أن تسميع الحسكمة شماداتهم سرغم أمرار الدفساع عن سماعهم ، ودون أن يبين الحسكمة تسدر ذلك فساته يكون معيا بالأفسائل بحق الدفساع مما يستوجب التشاء بنقضه .

(طعن رتم ۱۷۲۲ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢٢/٢/١٨١١)

قاعـــدة رقم (٧٥٧)

المسحاة:

القرر أن الطلب الذي تلتزم مصحبة المؤضوع بلجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التبسك بسه والاصرار عليه في طلقته المختلية .

الحكمة:

من المترر أن الطلب الذي تلتزم محكمة المؤسسوع بلجابته أو الرد عليه مع الطلب الجاتم الذي يصر عليه متدمه ولا يتفك عن التبسك بسه والاصرار جليه في طلباته الختلية ، وكان البين من الاطلاع على محاشر جلسات المحكمة أن الدفاع من الطاعن وأن طلب لبلم المحكمة الاستثنائية بجلسة ٢٥/١/٢٥٠ سيماع شهادة المجنى عليه الا أنسه لم يتبسك جذا الطلب في جلسة المرافعة الأشرة في ١٩٧٩/٢/٢٨ مما مفاده أنه عدل عنه ومن ثم غلا جناح على المحكمة أن هي أعرضت عن الرد عليه في حكمها ، ويكون منعي الطاعن في هذا الخصوص غير سديد .

(طَّعن رقم ١٩٨١/٢/٢٢) حاسة ٢٠٥٢/١٩٨١)

قاعـــدة رقم (۷۵۷)

الجسدا :

ترافع المحلى للحلفر مع الطاعن دون أن يطلب سماع لمسد مين ذكرهم في أسباب طعفه ـــ اثره ،

المنتكبة :

لسا كان يبين من محاضر جلسمات المصاكبة انسه بعد سسباع شهادة المجنى عليسه ومراغصة النيابة العالمة والمصلى الحاضر مع المادعى بالحقوق المنيسة ترافع المصلى الحاضر مع انطاعن دون ال يطلب سماع أحسد ممن ذكرهم في أسباب طعنه ، ومن ثم غليس للطاعن أن ينعى على المحكمة عسم سماعها شهودا أمسك هو عن المطابسة بسماعهم ولا يجوز لسه سمن بعد أن ينعى عليها عسم استجابتها لطالب أو عسدم تحقيقها الفساع لم يطرحه عليها ، ويسكون سا ينعساه الطاعن عسلى الحكم الملهسون فيه من اخسلال بحق الدنساع غير مسديد .

ا طعن رقم ۲۷۷۸ انسنة ٥٩ الله المام ۱۹۸۲/۲/۱

قاعـــدة رقم (۲۵۸)

: المسطا

منى كانت الحكية قسد اتخنت من جانبها كانة الوسسائل المكلة المحقيق دفساع المتهم بشأن طلب سباع الشاعد وانسحت المجال النياية المالية والدفساء عنسه واكنها عجزا عن المحلة والمراسساد عنسه واكنها عجزا عن الاهتداء الله ، فصسار سباعه غير مبكن ، فائه لا تتربب على المحسكية اذا هي فصلت في الدعوى دون أن تسبع شهادته ،

الحكة:

انه من المترر انسه متى كانت المسكبة تسد انخذت من جانبها كامة الوسائل المكنة لتحقيق دفساع النبم بشسأن طلب سماع الشساهد وانسحت المجسال للنيابة العلبة وللدنساع عن المتهم لاعلانسه والارشاد عنب ولكنها عجزا عن الاهتداء اليسه ، غصسار سماعه غير مهسكن ، غانه لا تثريب عسلى المحسكبة اذا هي غصلت في الدعسوى دون ان تسمع شهادته ويكون لها قانونا في هدذه الحسالة أن ترجع إلى السواله في التحقيقات وأن تعتبد عليها في حكمها ، ولا تسكون قدد الخطسات في الاجراءات أو اظلت بحق الطاعن في الدنساع .

(طعن رتم ۱۹۸۲/۲/۹ لسنة ۵۱ ق ــ جلسة ۲/۲/۲/۹)

قاعستة رقم (٧٥٩)

البسدا :

الطلب الذى تقترم المحكمة بلجابته أو الرد عليه هسو الطلب الجازم الذى يصر عليسه مقدمسه ولا ينفك عن التمسسك بسه والاهرار عليه فى طلبقه الختلبية .

المسكبة:

من المقرر أن الطلب الذي نقترم المصكمة باجليته أو الرد عليه هو الطلب الجسارم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التبسك بسه والاصرار طلبسه في طلباته الختامية ، وكان بيين من مطامعة مصاغر طنسات المخاتكية أن ألدائم عن الطاعنين وأن كان تمدد طالب بجنسسة "

ه لتتوير سسنة 1979 التصريح لله بسلاع اتوال شاهد نقى يدعى الا اتسه لم يعد للتحدث عن طلبه هذا فى الجلسسات التاليسة ولا فى جلسلة الثانى من توقير سسنة 1979 التى دارت فيها الرائمة وسلام يها المسكم المطمون فيسه ولما كان الطلب بهذا النحو غير جازم ولم يصر عليله الدفاع فى ختام مرافعته التى اقتصر فيها على طلب البراءة ، فسان ذلك بعد تنازلا منله عن سلاع هذا الشاهد ، ويضمى ما ينماه الطاعنون على الحسكم من اخالل بحق الدفاع غير سديد .

(طعن رقم ٢٩٨٩) لسنة ٥١ ق ــ جلسة ٢/٣/٢٨٢)

قاعبسدة رقم (٧١٠)

: المسجدا

يجوز المحسكية الاستفناء عن سسماع الشسهود اذا قبسل المهم أو الدلق ع عنه ذلك •

المسكنة :

تضاء محكة النتض تسد جرى على ان المسادة ٢٨٩ من تسانون الإجسراءات الجنائية بعد تعلياها بالقانون رقم ١٩١٧ لسنة ١٩٥٧ تخدول الممكة الاستفناء عن سسماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدانع عنه ذلك ، ولا يخول عسدم سماعهم لسام المسكة من أن نعتبد في حكيها عسلى الوالهم في المتعتبقات ما دلمت مطروحة عسلى بسساط البحث في الجلسة ، ومن ثم نسان النمى على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدناع لمدم الاستجابة الى طلب سماع الشهود يكون غير سديد .

(طمن رقم ١٩٨٢/١/١١) سنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٥)

قاعـــدة رقم (٧٦١)

: المسلما

الله حكمة الاستغفاء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدامع عنسه ذلك .

الحكة :

من المستور ان نعس المسلمة ١٨٩ من المعلون الاجسراءات الجلابة

يخول البحكة الاستفناء عن سسباع التسهود اذا تبل المتهم أو الدانع عنه ذلك له يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضبيا بتصرف المتهم أو الدانسع عنه بنا يسدل عليسه له وأن محكة ثاني ترجّبة أنما تحسكم في الإمسال هلي متضى الأوراق ، وهي لا تجزى بن التحقيقات الا بما ترى هي أزوما لاجرائه ، ولا تلتزم الا بسباع الشهود الذين كان يجب سباعهم أسام محكمة أول درجسة ، قساذا هي لم تر بن جلتهها أتوال الشهود أما المحسكية الاستثنائية غانه يعتبر متنازلا عنه بسبق سكونه عن التبسك بسه أنسام المحسكية الاستثنائية غانه يعتبر متنازلا عنه بسبق سكونه عن التبسك بسه أنسام محكمة أول درجسة ، ومن ثم فسان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير صديد .

(طمن رقم ۱۷۷۷ لسنة ۱۲ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۱۸۸۱)

ماعسسدة رقم (٧١٢)

المسجا :

الطلب الذي تقترم المحسكمة بلجابته والرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليسه مقدمته ولا يتفك عن التحسسك بسه والاصرار عليه في طاعاته الختابسية •

المسكية:

لما كان الثابت من مراجعة محضر جلسمة المصاكمة الأخيرة التي اختتيت بصدور الحكم المطعون غيه أن الحاضر مسع الطاعن تغازل عن سماع أقوال شهود الاتبات الغائبين عليسرت المسكمة بتلاوة أتوالهم بالجلسمة وتليت ، واثناء مراتعته طلب استدعاء أحد شهود الانسات الفاتين لماتشته وأنهى مراتعته دون التبسك بهذا الطلب ، وكان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محسكمة الموضوع بلحابته هو الطلب الجازم الذي يصر عليسه متدمسه ولا ينفك عن التبسك بسه والاصرار عليسه في طلبقة الفتلية ، وكان الآلمان لم يصر على طلب سماع تتوال شاهد الاتبات في طلباته الفتلية ، وكان الآلمان لم يصر على طلب سماع تتوال شاهد الجانبة الى هذا الطلب .

(طعن رقم ۱۹۸۸ لسنة ٥٢ ق ـ طسة ١٩٨٣/٥/٢)

قابسدة رقم (٧١٣)

المحاكم الجنائية يجب ان تبنى على التحقيق الشسفوى الذى تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام نلك ممكنا

الحيكية:

الأصل المترر في المسادة ٢٨٩ من قسانون الإجراءات الجنائيسة ان المحلكية الجنائية بجب ان بنبي على التحقيق الشسفوى الذي تجرسه المحكية في الجلسة وتسبع فيه الشهود با دام ذلك مكتا وانها يصح لها أن تقرر تلاوة اتوال الشاهد اذا تعذر سسماع شهانته أو اذا تبل المنهم او المدانع عنه ذلك ولا يجوز الامتثاث على هذا الأسسل الذي اغترضه الشارع في تواعد المحاكمة لاية ملة بهبا كانت الا بتنازل الخصوم صراحة أو ضبغا . لمساكان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدانع عن الطاعن تعسك سلم درجتي التقاشي سيساع المحاكمة أن المدانع عن الطاعن تعسك عن هذا الطلب فسان الحسكم المطون فيسه يكون معيها بالاخلال بحق الدفساع بها يبطله ويوجب المعلمية و

(طعن رقم ۱۱۹۷ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة ١٩٨٣/١٠/٤)

قاعسدة رقم (٧٦٤)

: المسدا

نزول الطاعن عن طلب سسماع شاهدى الإثنات لا يسلبه حقه ني المدول عن ذلك القزول .

المنكبة:

حيث أنسه بيين من مطاعة مخضر جلبسة المحلكة أن الدانستع من الطاعن اكتمى في مستهل الجلسة بتلاو أقوال شاهدى الاثبات الفائين فأمرت المحسكية بتلاوتها ، الا أنسه عاد وأمير في خسام مرافعته عسلى طلب سياعها ، مالتنت المحسكية عن ذلك وأسدرت المسكم الطعون غيبه . إلى كان ذلك ، وكان الأمسل في الأصكام الجنائيسة أنها تبنى عملى التحقيق الشنوى الذي تجريه المحسكة في الجلسسة وتسسيع غيب الشهود با دام سماعهم مبكنا ، وإنها يصبح للمحسكية أن تقسرر تلاوة شهادة الشاهد اذا تعذر سماع شهادته أو قبل المنهم أو المدافع عنه ذلك ، وكان من المترر أيضا أن حق الدفساع الذي يتبتسع بسه المنهم يخول لسه بداء ما يعن لسه من طلبسات المحقيق ما دام بساب المراغم تلا لا المنتوعا غساهدى الاتبسات لا المنافعة في المعول عن ذلك النزول والتبسسك بتحقيق طابه ما دامت المراغمة ما زالت دائرة . وإذا كان الحسكم الطمون فيه تسد تغنى بادانة الطاعن استفادا الى أقوال الشاهدين الفليين بغير أن يسبع شهادتها ودون أن يبين الأسباب التي حالت دون ذلك ، وبالرغم من أصرار الدائم وني ما تنافع الذي يوجب تتقمه هي ما الدياعة على مناقشة على مناقشة الذي يوجب تتقمه هي الدياعة الدي يوجب تتقمه هي الدياعة الذي يوجب تتقمه هي المناقب الدياعة الذي يوجب تتقمه هي المناقب المناقبة التياعة الذي يوجب تتقمه هي المناقبة المناقبة التياعة الذي يوجب تتقمه هي المناقبة المناقبة التياعة الذي يوجب تتقمه هي المناقبة التياعة الذي يوجب تتقمه المناقبة المناقبة المناقبة التياعة الذي المناعة المناعة المناعة المناعة المناعة الذي المناعة الذي المناعة الذي المناعة الذي المناعة الذي المناعة المناعة المناعة الذي المناعة الذي المناعة الذي المناعة الذي المناعة ا

(عَلَمَن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١١٨٣/١١١١ ١

قاعبسجة رقم (۲۱۵)

البسدا :

استطلة تحقيق طلب النفاع بسباع أقبوال شاهد ــ أثره ٠

المحكية:

لا كان المقرر اتله متى كانت المسكمة تلد اتفقت من جانبها كاندة الوسلال المسكنة لتحقيق دناع المنهم بشسان طلب سلماع كاندة الوسلال المستحل عليه المحدد الدائمة عليه وهو ما لا يسارى فيله الطاعن للمناسه لا تتريب علي المسكمة أن عن نصلت في الدعلوى دون سماعه ولا تكون تلد أخطأت في الاجراءات أو الخات بحق الطاعن في الدناع اذ أن استحالة تحقيق بعض أوجه الدنساع لا يعنع من الادائلة ما دامت الادلية القاليلة في الدعلوى كانية للنبوت .

(طعن رقم ٢٠٢٧ كسنة ٥٣ ق سـ جَلسة ٢٠١٤/١)

مُاعسسة رقم (٧٦٦)

البسدا:

ليس في القانون ما يمنع استدعاء الضباط وقضاة الانحقيق واعضاء النيابة كشهود القضايا التي عماوا أيها .

المحكية:

لمساكان من المقسرر اتسه ليس في القانون ما يمنع استدعاء الضباط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة قسهودا في القضايا التي الهم عمل نيها . الا أن استدعاء أي منهم لا يكون الا متى رأت المحسكة أو السلطة التي تؤدى الشهادة أملها محلا لذلك به وإذ كانت المحكمة لم تر مبررا لإجابة الطاعن الى طلبه استدعاء وكيل النيابة الذي تسولي التحقيق بعد أن المائت الى ما أثبته في محضره الرسمى الذي هو بعذا الاعتبار حجسة بسا أثبت فيسه وكان معروضسا عسلى بسساط البحث متاها للدفساع أن يناتشه غان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير متبول .

(طعن رقم ٦٤١٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)

عامسدة رقم (۷۱۷)

الجسما :

لا تكون المصحكة الاستثنافية قد اخلت بحق الدنساع أن هي التفت عن طلب سماع شهود لم يثار أبلم محكمة أول درجة •

الحبكية:

لسا كان من المقرر ان محكمة ثانى درجسة انبا تحسكم على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات الاما ترى لزوما لاجرائسه سوكن عسم مللب الطاعن أو المدافع عنه سباع الشهود ابنام محكمة أول درجة يعد تقازلا منه عن طلب سباعهم ومن ثم غان المسكمة الاستثنائية أن التقتت عن ذلك الطلب لا تكون شد اخلت بحق الطاعن في الدفاع .

(طعن رقم ٤٠١٢) لسنة ٤٥ ق سد جلسة ٥/١/١٣١٢

قاعستة رقم (٧١٧)

: المسلما

المحاكم الجنائية يجب أن تبنى على القِعقِيق التسفوى الذى تجريه المسكمة في الجلسة وتسمع فيه الثبهود ما دام ذلك ممكنا •

المكنة:

في الجلسة وتسبع فيه الشهود ما دام ذلك مبكنا ، وأنسا يصع لها أن المملكة الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشغوى الذي تجريه المحكمة ق الجلسة وتسمع عيه الشهوذ ما دام ذلك مكتا ، واتبسا يضح لها أن تقرر تلاوة اقوال الشاهد اذا تعذر سماع شهادته أو اذا قبل المنهم أو الدائم عنه ذلك ولا يجوز الاغتثات على هذا الأصل الذي اغترضه الشارع في تواعد المحاكمة لأية عِلم بيبها كانت الا بتنازل الخصوم صراحة أو ضبنا . وكان حق النفاع الذي يتبتع بـ المتهم يخول لـ ابداء ما يعن لسه من طلبات التحقيق طالما أن باب الرافعة ما زال مفتوحا ، وكان طلب الدناع في مرانعته البراءة اصليا واحتباطيا سماع شاهد اثبات أو أجراء تحتيق معين يعتبر طلبا جازما تلتزم المحكمة باجابته متى كانت لم تنته الى القضاء بالبراءة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكبة بدرحتى التقاشي أن الطاعن تبسك في محكبة أول فرجسة بسباع شهادة محرر محضر الضبط وطلب في ختام مرافعته أمسام محكمة ثاني درجة أسليا البراءة واحتياطيا سباع شهادة بحرر المحضر قد اسند في قضائه الى ما سطره محرر المحضر في محضره ما دام أنه قد استدل على حديثها بأقواله بطبعة المحاكمة بها لا أصل لسه في الأوراق ، الأمر الذي يتعذر معمه التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للتعليل البلطل في الرأى الذي انتهت اليه المحكمة . لما كان ما تقدم ، قصاته بتعين نقض الحكم الطعون نيسه .

(طعن رتم ٢٤٦٣ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٤/١٠/٢)

قامـــدة رقم (٧٦٩)

المسطاة

الأسبل في المسكنة الجنانية انها نقسوم على التعقيق التسنبوى الله تعرب المسكنة في مواجهة النهم بالجلسسة وتسسيع فيه التسهود الانسات النهية أو نفيها .

المسكية:

جرى تضاء هذه المحكمة — وفق المسادة ٢٨٩ من تقون الإجراطت البيائية أن الإصل في المحلكمة النها تقوم على التعتبق الشفوى الذى تجريه المحكمة — في مولجهة المتهم — بالجلسسة وتصبح فيسه الشهود لاتفت التهمة أو نتفيها ، ولا يسوغ الخروج على هذا الأمسل الا أقا تعذر سباع الشهود لاى سبب من الأسباب أو تبل المتهم أو المداعم عنه ذلك تبولا المسهود لأى سبب من ذلك المتاتون تنص على أن تسمع المحكمة الاستثنائية بنفسها أو بواسطة أحد التشاه مين تتذبه لذلك ، الشهود الذين كان يجب سماعهم أسام محسكة أول درجسة وتستوفى كل نتص آخر في اجراطات التحقيق ولما كان الثابت على ما سلف بيته — أن المدانع عن الطاعن لم يتتازل — في أية درجة من درجتى التخلفي — عن سماع الشهود نتازلا مريحا ولا ضبنيا السان من درجتى التخلفي — عن سماع الشهود نتازلا مريحا ولا ضبنيا السان من درجتى الخطرن نيسه أذ لم يستجيب الى هذا الطلب ولم يرد عليه يكون مشوما بالإخلال بحق الدفاع مما يوجب تتضه .

(طعن رقم ٤٠٧٠ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ٢٤/١٠/٢٤)

قاعسدة رقم (٧٧٠)

الجسما :

بن هل محكمة الوضوع ان تبارح اقسوال شسبود التفي دون ان تكون مازمة بالرد عليها او بيان سبب اطراهها لها ،

الحكة :

من المترر أن التلفير في الادلاء بالنفاع لا يدل عنما عسلى عدم جنيته

ما دام منتجا وبن شاته أن تتفقع به التهمة أو يتغير بسه وجه الرأى في الدعسوى ، وأنه وأن كأن بن حق محكمة الموضوع أن تطرح أتوال شهود النفى دون أن تكون طرمة بالرد عليها أو بيان سبب اطراحها لها ألا أنسه من أتصنحت المصنحة من الإسباب التي بن لجلها لم تعول على الشهود عسان لمحكمة النقض أن تراتب ما أذا كان بن شسان هذه الاسباب أن تؤدى إلى التتبجة التي حصلت اليها وأذ كان الحسكم المطعون نيسه على ما سلف بيانه سد قد خلف هذا النظر في الرد على دفاع الطاعن المسسار اليسه اكتفاء بيسا مسائله بسن رد قسامر لا يسسوغ بسه رفضسه ، فضسلا عن أن ما أورده تبريرا ، لاطراحسه لأقسوال شهود النفي في نفضسلا عن أن ما أورده تبريرا ، لاطراحسه لأقسوال شهود النفي في نفضسلا عن أن ما أورده تبريرا ، لاطراحسه لأقسوال شهود النفي في نفساع نفل سبان مجرد التراخي في الاستشهاد بشساهد نفي أو التأخر في مساع كنس المسكم بالقصور غضسلا عن النسساد في الاستدلال بنا يستوجب بيسب الحسكم بالقصور غضسلا عن النسساد في الاستدلال بنا يستوجب نفضه والاعادة .

(طعن رقم ۸۳۶ اسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١١/١٤) قامسحة رقم (۷۷۱)

البسيدا : ٠

الأصل في المحلكمات الصالية انها تبنى عسلى التحقيق التسموي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتستمع فيه التسهود ما دام ذلك مهكنا .

الحكية:

الأصل في الأحسكام الجنائية أنها نبنى عسلى التحتيق الشسنوى الذي تجريه المحسكة في الجاسة وتستيع نيسه للشهود ما دام ذلك ممكنا ولا يجوز الامتثاث على هذا الأصل الذي استلزمه الشسارع في المحلكية لأية علة الا بتنازل المحسوم صراحة أو خسمنا كما أنه بن المقرر أن حق الدناء على يعتبع بسه المتهم يخوله أبداء ما يمن لسه من طلبات التحقيق ما دام بلب المرافعة على المعنول عن ذلك والتسك بتحقيق ما يطلسه الشمود لا يسلبه حقه في المعدول عن ذلك والتسك بتحقيق ما يطلسه

ما دامت المراقعة دائرة ولو أبدى هــذا الطلب بصغة احتياطية أذ يعتبر جانها تلتزم المحــكمة بلجابته متى كانت لم تنته الى الحــكم بالبراءة ــ وأد كان الحــكم المطعون فيــه قــد قضى بادانــة الطاعن استفادا الى أقــكم المطعون فيــه قــد قضى بادانــة الطاعن استفادا الى أقــوال شاهدى الاثبات بغير أن يسمح شهادتهما ودون أن يبين الأسباب التى حــالت دون ذلك وبسرفهم أصرار الدفــاع عــلى طلب مناتشــتهما في خسام مرافعتــه ، فــاته يــكون معيا بالافــلال بحق الدفــاع بما يوجب نقضــه ،

(طعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١٢/١٤)

قاعمسدة رقم (٧٧٢)

: اعسطه

الأصل في المحاكمات المخالفية انها تبنى على التحقيق التسسفوى الذي تجريه المسكمة في الجلسسة وتسمع مبسه شهادة التسهود في مواجهسة المجلسة ما دام ذلك مكما .

المسكبة:

الأصل في المحلكيات الجنائية أنها تبنى على التحتيق الشخوى آذى تجريه المحكمة في الجلسة وتسبع فيه سبق بواجهة المتهم سسبهادة الشهود ، بدام سباعهم مبكلا ، ولا يجسوز الخروج عسلى هذا الاصل ، الا اذا تعذر سباعهم أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، وكان من المترر أن حق الدغاع الذي يتبتع بسبه المتهم يخوله أبداء ما يمن له من طلبات التحتيق ، ما دام باب المرافعة لازال مفتوحا ، غسان فزول المدافع عن طلب سباع شاهد الاثبات لا يسلبه حقه في المصدول عن تفازله ذلك والنمسك بتحقيق طلبه ما بقيت المرافعة دائسرة ، وكان طلب الدنساع في مختتم مرافعته ساعد طلبا جازما ، يتحتم على المحكمة الاستجاسة في مختتم مرافعته ساعد طلبا جازما ، يتحتم على المحكمة الاستجاسة البسه ، ما دامت لم تفته إلى القضاء بالمرادة ، وإذ كان ذلك ، وكان المحكمة المحكمة المحكمة المساعد المحكمة المحكمة شهادته ودون المساعد المحتى في المحكمة شهادته ودون

بيسان الأسباب المتبوله التى حالت دون سماعه ٤ على الرغم من اصرار النفاع على طلب مساعه ــ على السياق المتدم ــ غانه يكون قد انطوى عسلى الاخلال بحق الدماع ٤ بما يوجب نقضه .

(طعن رتم ۳۲۷۱ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٥/١/٩ ﴾

قاعبه رقم (۷۷۳)

المسدا:

الأصل في المحلكيات الجنائية أنها تقوم على التحقيق التسسفوى الذي تجريه المحكة في مواجهة الجهم بالحاسة وتسمع فيسه التسهود الأنبسات. التنهاة أو نفيها -

المسكية:

وحيث انه بيين من محضر جاسة المعلكية أن المدانع من الطامن ٤ وأن أكتنى ... في مستهل الجلسة ... بتلاوة أقسوال شاهدى الانبسات بالتحتبقات غابرت المحكمة بتلاوتها ، الا أنه عاد غاختتم مرانعت طالبا أسليا التضاء ببراءة الطاعن واحتياطيا استدعاء شساهدي الاتبات لمناتشتها ، فأمسدرت المحسكمة ساقى ذات الجاسسة سالحكم المطعون نبعه _ لما كان ذلك ، وكان من المقرر مد وفق المسادة ٢٨٦ من قانون. الاجسراءات الجنائيسة ـ أن الأصل في المحلكمات انها تقسوم عسلي التحقيق الشخوى ، الذي تجريسه المسكمة ... في مواجهسة المهم ... بالجلسة وتسمع نيسه الشهود لاثبات التهسة أو نفيها ، ولا يسسوغ الخروج عن هذا الأمسل الا أذا تعذر سياعهم لأي سبب بن الأسعاب او تبل المتهم أو المدانسع عنه ذلك ... تبولا صريحا أو ضمنيا ... وأذ كان. ذلك ، وكان حق النفاع سالذي يتمتع بسه التهم سيخوله ابداء ما يعن. لــه من طلبات التحقيق ما دام بلب المرانمــة لم بــزل منتوحا ، نــان نزول الدانسم عن الطاعن _ بادىء الأمر _ عن سماع شماهدى. الإثبات ، واسترساله في المرانعة لا يحرمه من العدول عن هذا النزول ، رلا بسلبه حنسه في النعودة إلى التبسسك بطلب سماعهما طالسا كاتت الرابعة ما والت دائرة لم نتم بعد . لساكان ذلك ، وكان ما اختم بسه المداسع من الطاعن مراضعته من طلبه اصلبا التفسداء ببراعته واعتياطية استدماء شاهدى الاتبسات اسباع شهادتها بعد سد على هذه المدورة سد يبدئية طلب جازم تلتزم المحكة بسه ، غانه يكون مشوبا بالاضلال بحق الدنساع مما يعيه بما يوجب نقضه والاحالة ، بغير خساجة الى بحث يكن أوجه العلمن .

(طعن رقم ۲۳۲۹ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٥/١/١٥) قامسيمة رقم (WY)

المسطة

الأفلة في الواد الجنائية بتسائدة يكبل بعشها البعض الأخسر ... تشير ذلك .

المسكية:

لما كان نفساع الطامنين عسلى السياق المتقدم بعد نفاها جوهريا للتملقه بتحقيق الدليل في الدعسوى ، غسان الحسكية أذ لم تعطن اليسه ولم تقسطه حقه وتمنى بتحقيقه عن طريق المختص بنيا ، بلوغا إلى الاس غيسه ، بل سكنت عنه ليرادا له وردا عليسه ، يكون حكيها معيبا باخلال بحق الدنساع ولا يقدح في هذا أن يسكت الدنساع عن طلب دعوة أمل الخبرة صراحة ذلك أن هذا الفناع سد في خصوص الواقصة المطروحة س بتضين بذاته المطالبة الجازية بتحقيقه أو الرد عليه ، ولا يرغسج هسفا "الموار أن يكون الحكم قسيد استقد في ادائسة الطساعتين إلى اننسة أخسرى ذلك بسأن الاداسة في المواد الجناقيسة ضمائم بتسائدة ، يكبل بعضها البعض الأخسر ، فتتكون عقيدة القاشي منها مجتمعة ، بحيث اذا البلطل في الراى الذي انتهت اليسه المحكمة ، أو الوقوف على ما كانت تتعلى البسه من نقيهة لو اتها غطنت الى أن هذا الدليسل غسي قسائم . الما كان با تقدم ، فاته يتعين نقض الحكم الطمون فيه .

(ظعنرتم ٢٩٨١ اسنة ٤٥ ق سد جلسة ٢٩٨١/١٩٨٥)

قاعسىدة رقم (٧٧٠)

البسدا :

من حتى محكة الوضوع ان تستخلص من أقسوال الشهود وساقر المناصر الطروحة عسلى بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبها يؤدى اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صسور لخسرى ما دام استخلاصها ساتفا .

المحكبة:

الما كان ذلك ، وكان الأصل ان من حق مصكبة الموضوع أن تستخلص من اتوال الشهود وسائر العثاسر المطروحية عسلى بساط البحث المدورة الصحيحة لواقعة الدعدوي حسبما يؤدي البه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخسرى ما دام استخلامها سائفا مستندا الى اداسة كتبوله في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وأن وزن اتسوال الشبهود وتقديره مرجعه الى محسكمة المونسسوع ننزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطبئن اليه بغير معتب ، واذ كان الأصل انسه متى اخنت المحسكمة باتوال الشاهد فسان ذلك يفيد اطسراحها لجبيع الاعتبارات التي ساقها الدناع لحبلها على عدم الاخذ بها ، وكانت المحكمة تمد اطمانت الى أتوال الضابطين والشرطي السرى وصعة تصويرهم للواقعة ، فا ما يثيره الطاعن في ذلك انها يفحل الى جسدل موضوعي في تقدير الطيل ، وهو ما تستقل بسه محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها نبه أو مصادرة عقيدتها في شاته أملم مصحكية النقض لما كان ذلك وكان لا يعيب الاجراءات ان تبتى شخصية المرشد غير معرومة وان لا يغصم عنها رجل الضبط القضائي الذي اختاره لمعاونته في مهبته ، ومن ثم غلا محل للنعي على الحكم التفاته عن الرد على ما اثاره دنساع الطاعن من عدم انصاح النسابط عن اسم المرشد . لمما كان ذلك ، وكانت المعرة في المحاكمات الجنائية هي بالتناع التسلمي بنساء عسلي الاطلبة المطروحة عليه بلالنبة المتهم او ببراءته وأن لبه أن يستبد اتتناعه من أي دليل يطبئن اليسه طالسا كان لسه مأخذه المسجيع من الأوراق، وأن لحكمة الموضوع إن تلغذ جلتوال المعهم في حق ننسم وفي حق

غيره من المتمين متى اطمأنت الى صدقها وسطيقتها للواقع ، على ما يتيره الطاعن في شسسان لخذ الحكم⁶ باعتراف المحكوم عليه الاخسر بشرائسه المخدر المضبوط معه من الطاعن يكون غير سديد .

(طعن رقم ۱۹۷۷ اسنة ۵۶ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱/۸۸) قاعـــدة رقم (۷۷۹)

البسيدا :

من القسرر ان الحسكية الموضوع أن تزن أقسوال الشاهد وتقدرها التقسدير السدى تطبئن الهسه دون أن تسكون مازمسة ببيسان سبب اطراعها لها -

المسكية:

لما كان ذلك وكان من المقسرر ان لمصحكة الموضوع ان تزن اتوال الشاهد وتقدرها التقدير الذي تطبئن اليه دون ان تكون مازمة ببيبان سبب اطراهها لها وبحسب الحكم كيا يتم تدليله ويستقيم تضاؤه ان يورد الأدلسة التي صحت لديه على ما استظمته من وقسوع الجريسة المندة الى المتهم ولا عليه أن يتعتبه في كل جزئية من جزئيات دعاعه لان مئلا التعلقه عنها أنسه اطرحها سلاحا كان ذلك تسان ما بنماه الطاعن من عدم تعويل المحكمة على أقوال الشاهد مغاده أنها اطرحتها لمدم الاطهنئان اليها .

(طمن رقم ١٩٥ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١٤)

ثلبنا ... طلبات ضم الأوراق :

قاعــــدة رقم (٧٧٧)

المِسحا :

الطلب الذي تلتزم المحكية بلجابته ... واهيته .

المسكية:

الطلب الذي تلتزم الحسكية بلجابته هو الطلب الصريح الجسازم ، ولما كأن يبين من الرجوع الى محاضر جلسات المحلكية الاستثنائية ان الطاعن لم يصر بجلسة الراقعة الأخرة على طلب ضم دغتر مرور تقطة شبرا الخيبة مركز بنها الذي كان تسد طلب ضمه بعد أن كانت المسئة تسد عدلت عن قرارها بضمه ، غانه لا تتريب على المحكة أن هي لم تستجب لطلب ضمه المبدى بجلسة سابقة .

(طعن رتم ٩٣٣ لسنة ٥٣ ق ... جلسة ١٩٨٢/٤/١٢)

قامسدة رقم (۱۷۸)

: المسلما

الطلب الذى يقصد منه اثارة الشبهة في ادلة الثبوت التى المياتت اليها المحسكية هو طلب لا يتجه بباشرة الى نفى الفعل الكون الجريهـــة ــــ التحره .

المسكية:

حيث أن تضاء هذه المحكمة — محكمة النقض — تسد جسرى بسأن طلب ضم دغتر بتصدد اثارة الشبهة في أدلسة الثبوت التي اطبأنت اليها المحسكمة هو طلب لا يتجه مباشرة التي نفى الفعل المكون للجربية ، غلا على المحكمة أن هي أعرضت عنه والتقتت عن أجلبته ، ومن ثم فسا ما يثيره الطاعن معيا على الحسكم عدم أجلبته التي طلب ضم دغتر أحسوال بندر المحلة الكبرى للتلكد من بسائمة الإجراءات، التي المهاست المحكمة التي . سلابنها سه ينط في حقيقته الى جسدل في تقدير الدليسل مها تستقل بسه محكمة الموضوع ،

(طعن رقم ۱۲۵۲ لسنة ۵۲ ق - جلسة ١/٥/٢/١٠)

قامستة رقم (٧٧٨)

المسطا:

الطلب الذي نقتم محسكية الوضيوع بلجابته والرد عليسه هسو الطلب الجسارم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التبسك بسه والاصرار عليه في طلقاته الختليمة .

المكة:

من المقرر أن ألطلب الذي تلتزم محسكمة الموضوع بلجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمة ولا ينفك عن التحسك بسه والاصرار عليه في طلباته الفتليسة ، وكان من مطالعة محضر جلمسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن وأن طلب في مرافعتسه ضم مسور الفواتير وأقون الاضافة ألا أنسه لم يصر عليسه في طلباته الفتائية التي التصر فيها عسلي طلب البراءة غانه لا يكون هناك محل لما ينماه الطاعن من التفات المحكمة عن طلب شم تلك المستدات .

(طعن رتم ١٣ لسنة ٥٣ ق ... جلسة ١/٥/١٩٨٢)

قاعىسىدة رقم (٧٨٠)

ليس للطاعن أن يفعى عسلى المصحكة قعودها عن القيسام بلجراء لم يطلبه بَنْها أو الرد على دفاع لم يثره أملها •

الحكة:

من المقسرر انه ليس للطاعن ان ينعى على المستكبة تعودها عن المتيام بلجراء لم يطلبه منها أو الرد عسلى دفاع لم يثره املمه وكان البين من محضر الجلسة خلوه مما يقيد طلب الطساعن ضم التضية التي تثبت الخصومة أو النحى بأن السسلاح مدسوس أو طلب سماع شهود نسان

ليس لسه أن يشير شيئا من ذلك الأول مرة أسلم محكمة النقض حتى ولو كان تسد أبداه شفاهة أثناء المراقعة طالسا لم يتم تدويته الآنه لا يعيب المسكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسسة ذلك أنه أذا كان يهمه بصفة خاصة تدوين أمر فيه غطية أن يطلب صراحة اثباته ، لمسا كان ما تقسدم غسان الطعن يكون عسلى غير أسساس ، متعينا رفضسه موضوعا .

ز طمن رقم ۱۳۵۶ لسنة ٥٣ق ـ جلسة ١٩٨٣/١٠/١١ ،

قاعسىدة رقم (٧٨١)

: 12-41

متى تدرت المسكمة جديسة طلب من طابات الدفساع فاستجابت البه فقه لا يجوز لها أن تعدل عنه الا لسبب سائغ بيرر هذا العدول ،

المحكية:

لما كان بيين من مراجعة محاضر جلسات المحاكبة أن الدائع عن الماعن طلب ضم التعرير الفنى الخاص بفعص المطواة المضبوطة للوقوف على مصحب البصمات التى تسد تكون عسلى متبضها ثم عاود بجلسة المراععة الأخيرة التبسك اصليا بطلب القضاء بالبراءة واحتياطيا بشم ذلك التقرير . لما كان ذلك عان هذا الطلب بعد ما على هذه الصورة بيثانة طلب جازم تلتزم المحكمة بلجلبته عند الاتجاه الى القضاء بغير البراءة . لما كان ذلك وكان من المقرر اتسه متى تدرت المحكمة جديسة طلب من طلبت النفاع غاصة بلاب عنه الا يجسور لها أن تصمل عنه الا لسبب سائع بيرر همذا العدول . ولما كان الحكم المطعون فيسه لم يفحص في مدوناته عن سبب عدوله عن تثنيذ ترار المحكمة السابق بضم تقرير الخلاله بحق المسابق مضور المحلمة السابق بضم تقرير الخلاله بحق الدفاع على بعيه ويوجب اخلاله بحق الدفاعات علية ويوجبه الخلاله بحق الدفاعات عليون مشويا بالقصور المحلمة المعامن عابه ويوجب

(المعن رقم ١٩٨٠/ السنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)

قامسنة رقم (٧٨٧)-

المسطا :

الطلب الذي يقصد منه اثسارة الشبهة في اللسة النبسوت التي المبلت البها المسكمة ، فلا عسلي المسكمة أن هي اعرضست عنسه والتفت عن اجابته سي مثال •

الحكية:

لما كان قضاء محكمة النقض قدد جسرى بان طلب ضم قضاية يقصد اثارة الشبهة في ادلسة الثبوت التي اطمانات البها المحكمة وهو طلب لا يتجه مباشرة التي نفى الفعل المكون للجريمة ، فلا عنى المسكمة ان هي اعرضات عنه والتفنت عن اجابته ، وهو لا يسادم منها عند رفضاء ردا صريحا ، وكان البسين من الاطلاع على محضرى جلستى المحاكمة أن المدانع عن الطاعن طلب ضم الجنحة رقم ١٢٧ سنة ١٩٧٩ نمر ركز بنها له توصلا الى اثبات أن المجنى عليه دين في شسجار نشب بين الفريقين أصيب فيه الطاعن ، وأذ كان الثانات من دلك أن تمسد الدفاع في هذا الطلب لم يكن الا السارة الشبهة في ادلسة اللبسوت التي الطائن البها المسكمة لل ومن ثم فلا يحق للطاعن للم بعد للسارة دمسوى الإخسلال بحقه في الدفاع لا التصارة على المسكمة عن طلب ضم التضية المنكورة .

١ طعن رقم ١٩٨٤/ لسنة ٥٣ ق ــ جنسة ٢٢/٥/١٩٨٤)

قاعسىدة رقم (٧٨٣)

: المسلما

لا تشريب عسلى المصكمة ان هي مسكنت عن الطنب الجهسل ايرادا له او ردا عليسه ما دامت قسد اطبانت الى ما اوردنسه من ادلسة التبسوت في الدعسوى •

المسكية:

لما كان الثابت من الاطلاع عملى محاضر الطعمات أبام محسكة أول ترجمة أن التكامن أم إيطاب استخراج شهادة ما كما أن البسيد من م

محاضر الجلسات المام محسكة ثانى درجسة أن الدائم عن الطاعن شرح ظروف الدعسوى وطلب و التصريح له باستخراج شهادة » . دون ان يبين ماهية الشهادة الطلوبة والفرض منها واثرها في ذلك غساته يفدو طلبا مجهلا لا تتريب على المحكمة أن هي سكت منه ايرادا له أو ردا عليسه ما دامت تسد الحيانت الى ما أوردته من لعلسة الثيوت في الدعوى . . ويكون منعي الطاعن في هذا الشأن لا بحل له .

(طعن رقم ۲۹٤٠ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩١١/١ ١

قاعسسدة رقم (٧٨٤)

: 12----49

طلب ضم دعسوی لخسری ارحدة الواقعة ــ دغساع جوهری ــ التفات الحسكية عنه ــ اثره ــ اخلال بحق الدفاع .

: **34. 48**

أنبئ من مطالعة محضر جلسسة المحساكية الاستئنائية في التضية رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٨٢ جنع مستانف شبين التناطر سموضوع الطعن رقم ٢١٦١ لسسنة ١٥ ق المنظور مع الطعن المائل سان الدائسيع عن الطاعن تد نبسك بضم التضسية الى التضية المائلة سالمنظورة بذات الجلسة سودة الواتمة لكن المحكمة اصدرت حكيها المطعون غيسه دون أن تعرض لهذا النفساع علما كان ذلك وكان طلب الدفساع ضم الدعسوى الى دعسوى أخرى لوحدة الواتمة هو دغاع جوهرى ساذ لو صبح ساوجب توقيع عقوية واحدة غيها ، غائمه كان لزايا عسلى المحسكية أن تحتق هذا الدغاع بلوغا الى غاية الابر غيه ، لها هى لم تعمل غان حكيها يكون مصيا المتصور بها يوجب تقضه .

(كبين زقم ٣١٦٢ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١١/٨٨)

قاعسدة رقم (٩٨٥)

المِسسدا :

الطقب الذي يقصد بسه انسارة النسبية في الدليسل الذي اطهانت اليه المحكمة بمنبر دفاعا وضوعيا لا تلتزم المكلمة بلجابته .

الحسكية:

لما كان لا يبين من محضر جلسمة المحلكة أن الطاعنين طلبا من المحكة ضم القضية المسار اليها بأسبطب الطعن غليس لهما من بعد أن ينميا على المحكة تمودها عن القيام باجراء لم يطلباه منها أو الرد على طلب لم يثر أبلهها ، هذا نفسلا عن أن الطلب المذكور ــ كما أورده الطاعنان في أسبطب الطعن ــ لا يتجه الى نفى القمل المكون للجريمة ولا الى أثبات استعالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل المتصود بسه أثارة الشبهة في الطبل الذي الهائت اليه المحكمة ، نهمتر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة باجابته ، على غرض طلبه منها ، ويكون النبى عليها في هذا الشان على غير اسلمى .

(طعن رشم ٣١٩٣ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٢١٩٠٠)

تاسما ــ طاءات المابنــة :

قاعسسدة رقم (٧٨٦)

البسدا :

طلب اجسراء المعليفة متى كان لا يتجسه الى نفى الفصل الكون للجريسة ولا الثبات استحالة حصول الواقصة كيا رواها الشهود بسل كان المقصود منه هو اثارة الشبهة فى الدليل الذى اطباقت الحسكية اليه يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكة بلجابته .

المسكبة:

بن المترر ان طلب اجراء المعاينة متى كان لا يتجه الى نفى الغمل المكون للجريبة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان تصارى التصد منه هو اثارة الشبهة فى الدليل الذى اطبانت اليه المحكمة هو الحال فى الدعوى المائلة ها انميز دغاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بلجابته ، غاته لا تتربيب على محكمة الموضوع اذ هى لم تر مصوعا لاجابة هذا الطلب ازاء اطباناتها الى ادلة الثبوت ، هذا الى أن المحسكمة وقد المتنعت بلحراز الطاعن قطع المضدر التى ضبطت فى جبيه ، غال المعاينة ما كانت لتجديله اذ لم يكن من شاتها التأثير في عقيدة المحكمة هيا لو ثبت ما يقوله الطاعن من المكان الوصسول الى عقيدة المحكمة هيا المؤدر بتصد الانجار ، ولم تكن لتغير من وصف حريبة احراز الجوهر المخدر بتصد الانجار ،

(طععن رقم ۲۱۱۳ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢/١/٨١)

قاعـــدة رقم (٧٨٧)

: المسلا

طلب الماينة الذى لا يتجه الى نفى القعسل الكون للجريمة، او البات حصول الواقعة كما رواها الشهود بسل المقصود بنه السارة الشبهة فى ادلسة الثبوت التى اطبسانت اليها المسكمة طبقا للتصوير الذى اخسنت بسه يعتبر دفاعا موضيوعيا لا يستلتم ردا صريحا بن. المحكمة .

المسكية:

من المقرر أن طلب المعلية الذي لا يتجبه الى نفى النعسل المكون للجيهة أو الشبات عصول الواقعة كما رواها الشهود ب لل القصود ب التراة الشبهة في الحلبة الشبوت التي اطباتت اليها المسكمة طبقا التصوير الذي اخسنت به يعتبر دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا من المسكمة بل يكمى أن يكون الرد عليه مستقادا من حسكم الادانية ب كما هو الحسال في الدعسوى المطروحة ب ومن ثم يندسر عن الحكم قسالة المعسور أو الإخلال بحق الدغساع .

(طمن رتم ۲۲۰۲ لسنة ٥٠ ق -- جلسة ٢٢٠/٢/١٨١١)

قاعبستة رقم (٧٨٨)

المِسطا:

طلب المليئة الذى لا يتجب الى نفى الفعل المكون للجريبة ولا الى استحالة حصول الواقعة كب رواها الشهود بسل المقصود منسه اشارة الشبهة في الدليل الذى اطبقت اليه المحكة يمتر دفاعا موضوعيا لا تقترم المسكمة بلجائده .

المسكية:

من المقسرر أن طلب المعينة الذى لا ينجه الى نفى النمسل الكون للجريبة ولا الى استحلة حمسول الواتمة كبا رواها الشهود ، بسب كان مقصوداً بسبه أثارة الشبهة فى الدليل الذى اطبانت اليسه المحكمة ، يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بلجابته سـ بفرض طلبسه سـ ولا يستلزم ردا صريحا ، بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من حسكم الادانسة ، ولمساكان البين من أسبلب الطمن أن نمى النساع فى هذا الخصوص ، لا يعدو المهدن منه التشكيك فى اتسوال شساهد الاثبات ، وكانت محكمة الموضوع قسد الطبائت الى صحة الواتمة الى المسورة الذي رواها الشاهد نقله لا يجوز مسادرتها فى مقيدتها ، ويضحى ما يثيره الطاهن فى هذا الصدد على غير سبتد .

(طعن رتم ١٩٨٢/٢/١٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٠

قاعـــدة رقم (٧٨٩)

: المسطا

النساع الذي يقصد بسه السارة الثنبية في الفظة التي المست المسكية عن اطبقاتها البها فساله بعد دفاعا ووضوعها لا كتيم الممكية بلجانسه -

المحكمة:

بن القرر أنه بتى كانت الواتمة قد وضحت التى اللحكية أو كان الأبر الملاوب تحتيته غير منتج فى الدعسوى نلها لل تتعرضيه عن ذلك مع بيان العلة ، وإذ كان طلب المعاينة طبقا لما لورده العقائل لا ينجه الى ننى الفصل المكون للجريسة ولا الى استجالة حسسول الواتمسة بنصورة التى أوردها الشهود واعتنتها المحكمة بلل كان القصود به اثارة الشبهة فى الأدلسة التى أنصحت المحكمة عن المشتلقها اليها ، غانه يعد دغاما موضوعها لا حلته المحكمة بلجائلة ويضحى ما يتبره الطاعن فى هذا الشأن غير تسديد .

(طعن رتم ۹۸۷) لسنة ۱۶ ق _ جاسة ۳/۵/۳)٠

قاعـــدة رقم (۷۹۰)

: المسطا

طلب الملينة الذكان لا يتجه الى نفى العسل الكون الجرية ولا الله استحالة حصول الواقعية كها رواها التسهود يسل كان مقصودا بهه السارة الشبهة في الدليل الذي اطبات اليه الحكمة مقه بعد دفاعا موضوعيا لا تقترم الحكمة بلجابته .

المسكبة:

من المترر أن طلب المعلية أذا كان لا يتجده إلى تنى الفعل المكون للجريبة ولا الى النبات استحلة حسسول الواتمة كما رواها الشهود ه إلى كان متصودا بم الثارة الشههة في الطيار الفنى الطائت الله المسكة . 6 المتعدد داعا موضوعيا لا نلتزم المسكمة بالجابته ، وكان طلب المعاينة الذى ابدى المام محكمة الموضوع لا يستهدف ... على ما يبسين مما ورد بأسباب الطعن ... مسوى مجرد التشكيك غيما عول عليه الحسكم من ادلسة الادانة التى استخلص منها ثبوت حيازة الطاعن الأول للمضدر المضبوط في مسكمة ، وكان العكم قسد أغصح عن اطبئناته الى تلك الادامة وانتهى من ذلك الى رغض طلب المعلينة تلته يكون قسد برىء من تالة الاخلال بحق الدعاع ، لمساكان ما تقدم غسان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رئضه موضوعا .

(طعن رقم ١٩٨٣/١٢/٦ ق ــ جلسة ١٩٨٣/١٢/٦)

قامسدة رقم (٧٩١)

: 12-45

ليس للبنهم أن ينمى عـلى المحكمة عسدم اجسراء مماينـة لم تطلب منها ولم تر هى حلجة اليها بعد أن اطهـاتت الى ضم الواقعــة كما رواها التسهود .

المسكية:

لما كان ما يثيره الطاعن - بن شعود النيابة العلمة عن القيام بلجراء معلينة السيارته أو لكان الحادث وسؤال صاحب عربة يد كان مجاورا لكن الشبط - وكان لا يبين من محاضر جاسات المحاكمة أن الطاعن قد طلب الى المحكمة أجراء معلينة لكان الشبط أو السيارة أو سماع ذلك الشاهد غليس له من بعد أن ينمى على المحسكية قمودها عن أجسراء تحتيق لم يطلبه منها ولم تر هي حلجة ألى أجرائسه بعد أن أطبئت الى محسة الواقعة كما رواها الشهود ولا يعدو الابر أن يكون ذلك تعبيا للتحقيق الذي جسرى في المرحلة السلبقة على المحاكمة لا تجسوز أثارته لأولى مسرة أبها محكمة النقض ولا يصح أن يكون سببا للنمى على الحسكم ٤ أذ العبرة في الأحسكم هي بلجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أملها وبن شمكان هذا النمى غير سديد .

(طعن رقم ١٤٠٣ لسنة ٥٣ ق ـــ جلسة ١٩٨٢/٢/٧)

قاعستة رقم (٧٩٢)

البسطان

طلب المدينة الذى لا يتجبه الى نفى الفعمل الكون الجريهة ولا الى استحالة حصول الواقعية كما رواها الشهود يسل كان مقصودا بسه أنسارة الشبهة في الدليسل الذي اطمانت المسكمة اليسه يعتبسر دفاعا موضوعيا لا تقترم المحكمة بلجابته .

المحكة:

لما كان ما يثيره الطاعن من عدم استجابة المصكمة لظبه بلجراء مماينة وتجربة ضوئية لمكان الحسائث مردودا بما هو مقرر من ان طلبه المماينة الذى لا يتجه الى نفى الفعل المكون للجريمة ولا الى استحسالة حصول الواتمة كما رواها الشهود بل كان مقصودا بسه اثارة الشسبهة في الدليل الذى الممانت اليسه المصكمة يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بلجابته ولا يستلزم منها ردا صريحا ٤ بسل يكفى ان يكون الدد عليه مستدادا من الحكم بالاداتسة .

(طعن رقم ١٤١٧ لسنة ٥٣ ق _ جُلْسة ١٩٨٢/٢/٤٨)

قاعبسدة رقم (۷۹۳)

المستدا :

طلب اجزاد الماينة - منى يكون جوهريا موجبا للرد عليه ... مثال .

الحكية :

لما كان من المقرر أنه يشترط في الفناع الجوهري كيما تلقيم المحكمة بالانتفات البسه والرد عليسه أن يكون مسع جوهريته جديا يشهد لسه الواقع ويسانده ، وكان البين من مطالعة محضر جلسة المساكمة التي اختبت بمسدور الحكم المطمون غيسه أن ما طلبه النفاع من اجسراء معاينة لكان الحسافت أنها كان يقصد أثبات كفيه الشساهد نبها أدعاه من رؤيته للحادث عند وقوعه ، كيا أن ما أنساره من تسالة التنافر بين الدليان العولي والفني لنما كان يستخد التي ما هو مستماد

من تقرير الطب الشرعى من عدم استعبال الطينجة المضبوطة في ارتكاب الصحادث ، وكان الصحم الطعون فيسه لم يعول عسلى شيء من التوال الشاهد الذي كان القصد من طلب لجسراء المماينة هو اثبات كنيسه مان الشاهد الذي كان القصد من طلب لجسراء المماينة هو اثبات كنيسه مان هذا الطلب يكون شد الضحى غير منتج في الدمسوى غلا على المحكمة أن هي التعتب عنه . كما أنسه لما كان بغلا ما نقله الصحم عن الشاهدة حمد التي عول عسلى اتوالها في قضائه بالادانسة سان الطبنجة المضبوطة لم تستخدم في ارتكاب الصلات يطابق ما ورد بتترير الطب الشرعى في هذا الخصوص ، فسان دعسوى التناقض بين الطباين التولى والغني تكون منتقبة ، ولا يعيب الصحم اغنسال ما الساره الطاعنون بشساتها لمسا والرد عسلى كل شسبهة يشميرها طالمسا أن الرد يستغاد دلالة من القضاء والرد عسلى كل شسبهة يشميرها طالمسا أن الرد يستغاد دلالة من القضاء الموسوعى بالادانة استغاد الى ادلة الثبوت المسافية التي أوردتها .

(طعن ر تم ١٦١٤ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٢/١٢)

قاعـــدة رقم (٧٩٤)

الجسطا

طلب المسلفة الذى لا يتجبه الى نفى الفصل الكون الجريسة ولا الى استحالة حصول الواقعة بـل المقصود بـه اثـارة الشبهة فى العليل الذى اطباقت اليه المحـكية بعد دغاعا موضوعيا لا تأثرم المحكية بلجابتـه •

الحكة:

لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن في شأن طلب اجراء حماينة اللحديثة التي حصل بها الضبط لبيان با اذا كانت مسورة عن عدمه ورد عليه بقوله الله المحلية النيابة التي تطبئن البيسا المحسكية أوردت أن الحديثة محل الشبط ليس عليها سور ، نسان با أثاره الدنساخ في هذا الخصوص يكون تائما على غير سند » وكان با أورده الحكم فيا تقسدم يستقيم بسه اطراح دنساع الطاعن بشسأن طلب احراء المعاينة ، وكان هذا الغضساع لا بتجه الى يغني الفطر الكون للحسرية ولا الى استحالة المحسول الواقعة بل كان المتصود به السارة الشبهة في الادلسة التر

الهمانت اليها المحكمة ويتعبر دناجا موضوعيا لا تلتزم الحسكمة باهابته ، غسان ما يشره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل .

(طعن رتم ۲۷۸ استة ٥٤ ق ــ جلسة ٢٠/١٠/٢٠)

قاعـــدة رقم (٧٩٥)

البسدا :

التفات محكمة الموضوع عن اجراء معاينة لم تطلبها منها ... اثره .

المكهة:

لما كان ذلك وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحلكية ان الطاعن نعى على النيابة تعودها عن اجراء معلينة لمكان الحادث في تاريخ يتقق وزمن الملاث دون أن يطلب ألى المحكمة انخاذ اجراء معين في هذا المحسوس ، غسان ما الاسلاء الدخساع غيبا سلف لا يعسدو أن يكون تعييبا للنحقيق في المرطة السابقة عسلى المحلكية ما لا يصح أن يكون صببا للطعن على الحكم .

(طمن رقم ١٩٥ لسنة ٥٧ ق _ جلسة ١٤/٤/١٤)

عاشرا ــ بسسائل بنوعسة :

قاعـــدة رقم (٧٩٦)

: المسجدا

لا يجوز اللبتهم أن يطالب المستحة بالرد عسلى دفساع لم يطلب منها ولا يجوز لسه من بعد أن يشع هذا الامسر لاول مرة المسلم محستجة التقفى .

المكية:

لما كان الثابت من محاضر جلسات المحاكبة أن الطاعن لم يثر لدى محكمة الموضوع أن اكراها ما وقع على هذين الشاهدين أو أن أتوالهما مدرت تحت تهديد أو وعيد 6 ومن ثم لا يقبل منه أن يطالب المحكمة بالرد على دفساع لم يبد أملها 6 ولا يجوز لمه من بعد أن يثير هسذا الامسر لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يتطلب تحقيقا موضوعيا تنسأى عنسه وظيفة هذه المحكمة .

(طعن رقم ٥٠)؟ لسنة ١٥ ق ساجلسة ٢/٢/٢١)

قاعسسدة رقم (۷۹۷)

المستدا :

نفى التهسة من أوجسه الدفساع الوضوعية التي لا تستاهل ردا طالسا كان الرد عليها مستفادا من ادلسة الثبوت التي أوردها الحكم -

المسكبة:

لما كان لا يجدى الطاعن النمى على الحكم بعدم الرد عسى دعامه بلنه لم يرتكب الحادث وان مرتكبه شخص سواه ذلك بان نفى النهاجة بن لوجه الدناع الموضوعية التى لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا بن اطلبة الثبوت التى اوردها الحكم ، هذا الى انه بحصب الحسكم كيما يتم تدليله ويستقيم تضاؤه أو يورد الأدلسة المنتجة التى صحت لديه على ما استخاصه بن وتسوع الجريسة المستدة الى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية بن جزئيات دناعه لان خلط التفاقه عنها أنه الموجها .

(طعن رقم ٩١١ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٤/١)

قاعسندة رقم (۱۹۸۸)

البسدا:

يكمى أن تشكك محسكة الوضوع في صحسة اسناد التهسة الى المتهم لكى تقفى بالبراءة ما دامت قسد احاطت بالدعسوى عن بصر وبصيرة وخلا حكها من عبوب التسبيب ،

المسكية:

من المقرر ان حسب محكمة الموضوع ان تتشكك في صحة استلا النهمة الى المنهم كي تقضى بالبراء أنها دامت قسد احاطت بالدعوى عن بعر ويصيرة وخلا حكمها من عيوب النسبيب اذ مرجع الأسر في ناب بعر ويصيرة وخلا حكمها من عيوب النسبيب اذ مرجع الأسر في ذلك الى مبلغ المهنتها في تقرير الأدلسة . . . واذ كان البين من الحسكم المطعون غيب أن المحسكمة قسد احاطت بواقمة الدعوى والمت بادلة المنوت غيها وان الأسباب الذي مساتها الحكم على النحو المتقدم من شانها أن تؤدى في مجموعها الى ما رتب عليها من شسك في سسالهة الواقعة على السورة التي أوردها شاهد الاثبات ؛ ويالتلى صحة اثبات التهمة في حق المنهم ، غسان ما تخوض غيبه الطاعنة من مناقشة هذه الأسباب لا يعدو في مقبقته ان يكون جدلا موضوعها حسول سلطة محكمة الوضوع في تقدير ادلسة الدعوى ومبلغ المبنائها هي البها لا يتبل الخارته الماء محكمة النقشي .

(طعن رقم ٩٠٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١)

قاعبسدة رقم (٧٩٩)

البسدا :

كفاية ادلسة الثبوت _ اثره .

المكبة:

استحالة تحقيق بعض أوجه النفساع لا يعنع من القضساء بالاداتة ، ما دامت الأدلة في الدمسوى كلفية للثبوت .

(طعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٠٢٣)

قاعسسدة رقم (٨٠٠)

المسطا

اطبئنان محكبة الخُرْضوع القوال الشهود ــ اثره .

الحسكية:

من المترر أنه لا عبرة بها اشتبل عليه بلاغ الواتمة وأنها العبسرة يها اطهانت اليه المحكية مها استخاصته من التحقيقات ، وكان الدنساع المبنى على التلفر في التبليغ وتعذر الرؤية بسبب الظلام وتلفيق الاتهسلم هو من أوجبه الدنساع الموضوعية التي لا تستوجب في الأمسل ردا سريحا من الحسكم ما دام الرد يستفاد خسمنا من القضساء بالادانسة استفادا التي لدلسة المبسوت التي أوردها ، وأذ كسان يبسين سس المنزدات ان ما أورده العسكم لسدى تحصيله أتسوال شهود الاتبسات من وضوح الرؤيهة لوجود كورساء بالقرية لسه سنده من اتسوال هؤلاء الشهود التي اطهان اليها غسان منمي الطاعنين عسلى الحكم في هسذا الخصوص لا يكون لسه محل .

ا طعن رقم ٨١٧ اسنة ٥٢ ق ــ جلسة ٥٥/٥/١٩٨٢ ا

قاعبسدة رقم (۸۰۱)

البسطا:

العِسدل الوضوعي في سلطة المسكية في تقدير الدليسل لا يجوز الثارته ليلم محسكة النقض .

المسكية:

لسا كان ذلك ، وكان تفساء محكمة النقض تسد جسرى على أن النسس في العرارات الوزارية على اجراءات وزن الخبز وكينية حمسوله هي من تبيل الارتساد والتوجيه للموظنين المنوط بهم المراقبسة والبسات المخالمة ليتم عملهم على وجسه سليم ودقيق دون أن تؤثر هذه القرارات عسلى الحق المترر للقاضي بمتنفى القانون في استبداد عتينته من عناصر الاتبسات المطروعة للمحدى الدحسوي دون أن يتتبد بدليل معين ، ومن

ثم غال ما يتماه الطاعن من قسالة الخطا في تطبيق القسانون في هذة الشسان غسير سديد . لما كان ذلك ، وكان في سكوت المسكمة الاستثنافية عن الاشسارة الى دغماع الطاعري الذي ضبغه مذكسرته المتثنافية لها وتضمائها بتأبيد المسكم المستأنف ما يغيد انهما لمم تسر في هذا الدغماع ما يغير من انتناعها بما قضت به مصكحة أول درجة ، ومن ثم غمان النمى عملى الحسكم في هذا الخصوص ينحل الى جدل موضوعي في مسلطة المسكمة في تقلير الدليل غيما لا يجسوز الخوض غيم المسام محكمة التقض ، لما كان ما تقسدم غمان الطمن برجته بمصح عن انه غير مقبول .

(طعن رقم ٥٨٥٩ لسنة ٥٢ ق سـ جلسة ١٩٨٣/١/١٨ ،

مّامسنة رقم (۸۰۲)"

المسطا:

متى تلتزم المحسكمة بالرد على الدفاح الجوهري. •

المكبة:

من المقرر أنه يشترط في الدنساع الجوهسري كبيا تلتزم المسكدة
بالانتفات اليسه والرد عليسه أن يكون سبع جوهريته جديا يشسهد لسه
الواقسع ويسائده أبا أذا كان علويا عن بليله فلا تثريب على المسكنة
ان هي التنت عنسه لما أرتائه من عسم جديته وعسم استناده الي
واتع يظاهره ولا يعيب حكمها خلوه من الرد عليه وحسبه أن يورد الادلة
المنتجبة التي صحت لديه عملي ما استخلصسه من وقسوع الجريبسة
السندة الى الطاعن .

(طمن رقم ١٩٨٣/٥/٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢)

قاصسدة رقم (۸۰۳)

البسطا :

متى تقرّم المسكة بالرد على الدماع الجوهرى •

الحسكية:

يشترط في النفساع الجوهري كيما تلتزم المصكمة بالرد علسه أن

يكون -- مسع جوهريته حد جديا لا ينفك متدسه عن التمستك سه والاصرار عليه والا كانت المحسكة في حل من الانتفات عنه دون أن تتناوله في حكيها ؛ ولا يعتبر سكونها عنه أخسلالا بحق الدنساع ولا تصورا في حكيها ؛ ومن ثم غسان المحكمة الاستثنائية غسير مطابة بالرد على ما لم يثر أمليها من أوجبه الدنساع التي أثيرت أمام محكمة أول درجسة بعدم درجة ؛ وأذ كان الطاعنون ؛ وأن دنعوا أمام محسكية أول درجسة بعدم شبول الدعسوى المدنية اللا أنهم لم يتبسكوا بهذا الدغساع أسمام محكمة ثاني درجة منا يعد نثارلا عنسه نسلا يقد منهم النعي عليها اسمكونها عن الرد حليسه .

(طعن رقم ١٣٩٣ لتبنة ٣٠ ق _ حلسة ١٨/٤ /١٣٨٣))

قاعسىدة رقم (٨٠٤)

البسدا:

لا يجوز الطاعن أن بطلب من المحكمة الرد عسلى دنساع لم يثره أمامها أو اجراء تحقيق لم يطلب منه ولم تر هي موجبًا لاجرائه .

الحسكية:

لما كان الحكم قد اثبت - بها لا ينسازع الطاعن في أن لسه اصل صحيح من أوررأق الدعسوى - أن الجني عليه أصيب بسساته اليسرى أصابة نشسات عنها عاهة مستديسة كما أصيب في ذراعسه وظهره بلسابات أخسرى ، واطبأنت المحكمة إلى ثبوت أسبام الطاعن وشتيته في أحداث تلك الإصابات وانتبت إلى أنسه لا يوجد بالوتسائع لجل ذلك الطامن بالقدر المتين في حتسه وهو الضرب البسيط المنموص عليسه بالبسادة ٢٢٢ من قانون العقوبات غسان الحسكم المطعسون عليسه بالبسادة ٢٢٢ من قانون العقوبات غسان الحسكم المطعسون عليه يكون قسد أصلب صحيح القانون ، لما كان ذلك وكان الثابت من الرجوع الى محضر جاسسة المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المناسع عنه لم يش مخضر جاسسة المجاكمة أن أيا من الطاعن أو المناسع عنه لم يشريره غلا يجوز الطاعن من بعد أن ينعى على المحكمة تعردها عن ملك منتصية تعددها عن ينعى على تقريره غلا يجوز الطاعن من بعد أن ينعى على المحكمة تعردها عن

الرد على بفاع لم يثره الملها أو اجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تر هى حوجبا لاجرائه اطبئتانا الى الى تقرير الفير . (طعن رتم -٢٥٩ لسنة ٥٣ ق ـ جلسة (طعن رتم -٢٩٨٢)

قاعسسدة رقم (٨٠٥)

: المسحار

الأصل أن المحاكمات الجنائيسة بينى عسلى التحقيق الشسفوي القد تجريب المحكمة في مواجهة المتهم بالجاسة وتسبح فيسه الشهود الانسات التهمة أو نفيها ولا يسسوغ الخروج على هذا الأسسال الا أنا تعسفر سماعهم لأى سبب من الأسساك أو قبل المتهم أو المداقسع عنسه ذلك .

الحكية:

لمسا كان من المقرر مد وفق المسادة ٢٨٩ من قانون الإجسراءات الجنائية ... أن الأصل في المحاكمات أنها نقوم على التحتيق الشهدوي ، الذى تجريه المحكمة في مواجهة المتهم - بالجاسة وتسميع نيسه الشهود لاثبات التهبة أو ننيها ، ولا يسوغ الخروج على هذا الأصل الا اذا تعذر سماعهم لأى سبب من الأسباب أو تبسل المتهم أو المدامع عنسه ذلك _ تبولا صريحا أو ضبنيا _ وأذ كان ذلك وكان حسق النفاع _ الذي بتبنع بسه المنهم .. يخوله ابداء ما يعن لسه من طلبات التحقيق ما دام بلب المرافعة لم يزل مفتوحا مُسان نزول المدافع عن الطاعنين سـ بادى الأسسر ... عن سماع شمود الاثبات ، واسترساله في المرابعة لا يحربه من المدول عن هذا النزول ، ولا يسلبه حقه في العودة الى التبسك بطلب سبباع هذا الشاهد طالما كانت المراغعة ما زالت دائرة لم نتم بعد . لما كان ذلك ، وكان ما المتمتم بسه المدانسع عن الطاعن مرانعته من طلبه أصليا القضاء براعته واحتياطيا استدعاء شهود التبات لسماع شهانتهم يعد عسلى هذه المسورة سربثابة طلب جسازم تلتزم المحكمة باحابته عند الاتجاه الى التنساء بغير البواءة - نسان الحكم اذ تغيى ؟ بادانسة الطاعن اكتفاء باقوال شهود الاتبسات في التحقيقسات هون الاستجابة الى طلب سماعهم يكون مشوبا بالأخلال بحق النفساع ، ولا يشغع له في ذلك كونه تسد عول في تضافه سـ علاوة على ما سلف عسنى الطلبة اخرى ، ذلك بان الأمسل في الأدلسة في الواد الجنائيسة اتها متساندة يشسد بعضها بعضا وبنها مجتمعة تتكون مقيدة المحكمة غليس من المستطاع سـ والحال كذلك س أن يعسرف معسير تضساء محسكية الموضوع غيما لو استمعت بنفسها إلى شهادة شهود الاتبات والتي كانت منمرا من عناصر عتيدتها في الدعوى سـ لما كان ما تتدم ، غان الحكم المطعون معيما بما يوجب نقضه .

ا طعن رقم ۲۸۸۷ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)

قاعسىدة رقم (٨٠٦)

المسحاة:

لحسكمة الوضوع ان تلفذ باقسوال منهم عسلى منهم آخسر ولو كانت واردة في محضر الشرطة منى اطمانت الى صدقها ومطابقتها اللواقع ولو عدل عنها في مراحل التحقيق الاخرى .

المسكبة:

لسا كان من المقرر ان لمصيحة الموضوع ان تلخذ باقسوال منهم عسلى منهم آخسر ولو كانت واردة في محضر الشرطة متى اطبانت الى صدقها ومطابقتها للواقع ولو عدل عنها في مراحل التحقيق الأخرى وكان لا يبين من مطالعة محضر جلسة المحلكة ان الطاعن أو المدافع عنسه قد تسمك أى منهما بأن اعتراف المنهم الاحسر كان وليد اكراه غليس لسه أن ينمى عسلى المحكمة تمودها عن الرد على دفساع لم يتمسك بسه أملها الى جدل موضوعي طول تعسوير المسكمة للاداسة في الدعوى المصادرتها في عتيدتها وهو ما لا تقبل الثارته لدى محكمة النقض .

(طعن رتم ۲۰۲۷ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۶/۲/۱۹)

قاعسستة رقم (۸۰۷)

البسطا :

يلزم اصحة الحكم بالادائسة ف جريمسة انشساء تقسيم بالمخالفة لاحسكام القسانون أو اقسامة بنساء على ارض لم يمسدر قرار بتقسيمها ان يمنى الحكم باستظهار العناصر التى اوردتها المسادة الأولى من القانون رقم ٥٢ اسنة ١٩٤٥ وان يثبت توافرها .

الحكة:

الما كانت ألمادة الأولى من القسانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ق شأن تتسيم الأراضي المعدة للبناء تسد عرفت التنسيم بأنه « كل تجزئة لتطعة ارض الى عدة تطع بتعسد عرضها نابيع أو المبادلة أو التأجير أو للتحكم القلبة بدان عيها بني كانت احسدي هذه القطبع غير متصسفة بطريق تأثم ٧ وبؤدى نص هذه المادة انه يجب السباغ وصف التقسيم عسلى الأرض أن تتوافر ثلاثة شروط هي : أولا سـ تجزئة الأرض الى عدة تطع ، ثانيا _ أن يكون القصد من التجزئة التصرف فيها بأحد العقود المبيئة في هذه المسادة ويفرض انشساء مبان عليها ، ثالثا سان تكون احسدى القطع على الاقسل لا قطل على طريق قائم . لمسا كأن ذلك -وكان تضاء هذه المحكبة شد جسري عملي أنه يازم اصحة العمكم بالادانة في جريهة لتشاء تقسيم بالمخالفة لأحكام القانون أو أقابة بناء على أرض لم يصدر قرار بتنسيبها أن يعنى الحكم باستظهار العناصر التي أوريتها المسادة الأولى سيسالفة الذكر وإن بثبت توافرها . ولما كان الحكم الابتدائي الذي أخد بأسبابه الحكم المطعون ميه مد انتصر في بيان واتمسة الدعسوى والأبلسة عسلى ثبوتها في عق المطعين ضده بقوله « وحيث أن النهبة ثابتة في حق المتهم من الدليل المستبد مما اثبته محرر ضبط الواقعة بمحضره المؤرخ ... في تاريخ الاتهام من أن المتهم أرتكب با أسند اليسه في وصف الاتهسام وبن عسدم حضسوره لدنسع التهمة بأى دفساع ومن ثم تعين عقابه بمواد الاتهام عملا بالمسادة ٢٠٤ من قسانين الإجسراءات الجنائية ٨ دون. أن يبن متبقة الواقعسة أو بستظهر ما أذا كان هناك تتسيما بالمنى الذي عنته المسادة الإولى من

القانون رمم ٥٢ لسنه ١٩٤٠ مسألف ألفكر مان الحسكم يكون يعيبا بما يوجب مقضسه .

(طعن رقم ١١٩٤ لسنه ٥٣ ق ــ جلسة ٢١/٣/٢٩)

قاعـــدة رقم (٨٠٨)

المِسطا:

تقدم للدافسع عن المارض بنا بيسين عذره في عدم العضور سـ دفساع جوهري ـــ اثره ،

المسكبة:

من المترر انسه اذا تقدم المدانع عن المعارض بما يبسين عذره في
عدم الحضور كان لزلها على المحكمة سمحكة الموضوع ان تقول كلينها
في شانه سسواء بالقبول أو بالرغض وفي أغفال الحكم الإشارة الى ذلك
مساسى بحقى القفاع يعيبه بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٢١٧ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٦/٤)

قاعسندة رقم (۸۰۹)

: المسما

الدغساح الموضوعي ــ ما يكفي للرد عليه -

الحكة :

المحكمة لا تلتزم بتعقب المنهم في مناهى دنيامه الموضوعي وتتصبيها في كل جزئية مقها الدود عليها ردا صريحا وانها يكفى أن يكون الرد مستنادا من اطلبة الشوت الذي عولت عليها في حكمها .

١ طعن رتم ١٧٥ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١١/٦ }

قاعسىدة رقم (٨٩٠)

المسلما :

ماهية الطلب الذي تلازم المحكمة الرد عليه ،

الحسكية:

من المقرر أن الطلب الذي ثلتزم محكمة الموضوع بلجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سمم المحكمة ويصر عليه متنهه . طعن رقم ١٧٥ سمع ٥٤ قر ما حاصة ١/١/١/١١١ }

قاعستة رقم (٨١١)

المسطا:

التفساع الموضوعي ــ ما يكفى الرد عليه .

المسكية:

من المترر أن المحكمة لا تلتزم ببتابعة المتم في مناحى دفاعه الوضوعى وفي كل شبهة يشرها والرد على ذلك ، ما دام الرد يستقاد ضحمنا من التضحاء بالادانة استفادا الى أدلحة النسوت السائفة التي أوردها الحسكم ،

﴿ طَعَنَ رَمَّم ٢٥٠٤ لَسَنَةً ٤٥ ق _ جَلْسَةً ٤/١٢/١)

قاعستة رقم (۸۱۲)

: 12-41

محكمة الوضوع لا تقرّم بالرد على كل نفاع موضوعي يبديسه المنهم اكتفاء بادلسة الثبوت التي عولت عليها في قضائها بالادائسة ،

المحكمة:

من المقرر أن محكمة الموضوع لا طنتم بالرد على كل دفاع موضوعي ...
يبديه المتهم اكتماء بادلة اللبوت التي عولت عليها في قضائها بالإدانسة ،
وانه بحسب الحكم كيما يتم تطليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الإدلة المنتجة
التي صحت لديه على ما استطلمه من وقوع الجريمة المسندة إلى المنهم
ولا عليه أن يتمقيه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لان مفاد التفاته عنها
اتسه اطرحها ، ومن ثم غان ما يثيره الحكم من دعسوى القصور في التسبيب
في هذا الخصوص لا يحدو أن يكون جدلا موضوعها في تقدير الدليل وفي
سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعسوى معتدها وهسو ما لا
تجوز اثارته أملم محكمة النقش .

(طعن رقم ٤٩هـ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

قاعسىدة رقم (۸۱۳)

البسدا:

النفساع الجوهري ... شرطه •

الحكية:

بشترط في الدفساع الذي تلتزم المحكمة بالانتفات اليه والرد عليه أن يكون مع جوهريته جنيا يشهد له الواقع ويسانده .

(طعن رقم ۲۲۰۰السنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٥/١/٨)

قاعسسدة رقم (۸۱۶)

المستدا :

يجب ان نبنى المحاكمات الجنائية على التحقيق الشعفرى الذي تجريه المحكمة في الجاسسة وتسمع فيسه الشهود ما دام ذلك مكنا ٠

الحكية:

الاصل القرر في المسادة ٢٨٩ من عانون الاجراءات الجنائية أن المحاكبات الجنائية يجب أن نبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريسه المحسكية في الجلسة وتسبح فيسه الشسهود ما دام ذلك مبكما ولا يجوز الاقتئات على هذا الامسل الذى افترضه الشسارع في تسواعد المحاكبة لاية علم مهما كان ذلك وكان يبين من محاضر جلسات المحاكبة في درجتي التساخي أن المداخس عن الطاعن تهسك في ختام مرافعته أسام محكمتي أول وثاني درجسة بسماع شهادة محرر المحضر ؛ غير أن كلا المحكمتين اعرصتا عن هدذا الطلب ، وتضى الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحسكم المطعون فيسه بادائسة الطاعن استفادا الى ما التبتسه الشساهد المذكور محضره دون أن نسمج شهادته على الرغم من أصرار الدفساع على طلب سماعها ؛ غان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالاخلال بحق الدناع منعينا نقضه .

ا طعن رهم ١٩٨٠/ لعسنة ٥٥ ق س بطسة ٢٢/٥/١٨٥٠ ١

قاعـــدة رقم (١١٥)

السيدا:

من القرر أن طلب الدفاع الذي لا يتجه مباشرة الى نفي الفعل الكون للجريسة فلا تتريب على المحكمة أن هي أعرضت عنه والتفت عن أهابته •

المحكة:

لما كان ذلك وكان من المقسرر أن طلب النفاع الذى لا ينجمه مباشرة الى نفى الفعل الكون للجريمة بل لاتارة الشبهة في أدلمة الثبوت التي اطمأنت اليها المحكمة ولا على المحكمة أن هى اعرضت عنه والتعنت عن اجلبته ولما كان الحسكم المطنون نيسه قسد أورد في اسبله أن الطاعن قد اعترف بمحضر ضبط الواقعة باعتدائه على المجنى عليه ضربا وهو ما تطنئن اليه المحسكية وأن المحسكية تطنئن الى ما قرره الشاهدان بشان الآلة المستحلة وأن وصفها بمحرفة الشاهدين لا يتنقض ما أورده التترير الطبى الشرعى الذي جساء به أن أصابة المجنى عليسه تحدث من بلطة مما يقطع ويجزم بحدوثها من تلك الآلة التي توافر الدليل الماطبئن لدى المحسكية على أن المتهم هو الذي اعتدى عسلى الطاعن خبر عنى ووجود تفاقض بين العلين الهني واقولي على غير اسلس خبر عنى ووجود تفاقض بين العليين الهني واقولي على غير اسلس خبر عنى ووجود تفاقض بين العليين الهني واقولي على غير اسلس

(طعن رتم ۲۳۸۸ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٢١/١/١٨٥١)

قامسندة رقم (۸۱۷)

المسجاز

الحسكية لا تقترم بالرد عسلى دفساع موضسوعي البتهم اكتفساء بلخفها بادلة الادانسة ،

الحكية:

لمسا كان ذلك ، وكان تنساتض كل من الشهود أو تفساريهم في الدواله أو المساوية المساوية

يعيب حكيها أو يقدح في سلامته با دام الحكم تـد استخلص الحتيقة
من اتوالهم استخلاصا ساتفا لا تناقض فيسه ولم يورد تلك التفصيلاته
على نحو يركن بسه اليها في تكوين عقيدته ، وكانت الحكية لا نلتزم بالرد
على نحساع موضوعي للمتهم اكتفاء بلخذها بادلة الادانسة ، فيستي
كانت تـد اخذت بشهادة شاهد فـان ذلك ينيد أنها اطرحت جبيسع
الاعتبارات التي ساتها الدفاع لحبلها على عدم الاخذ بها سـ ومن ثم
يكون ما يثيره الطاعن حول شهادة الشاهدة التي عولت عليها المسكنة
في الادانسة غير سديد .

(طعن رقم ۱۹۳۸ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٦/١٦)

قاعــــدة رقم (۸۱۷)

: (4....4)

المصكمة لا تقرّم بمنابعة المنهم في منسلتي دغاعه الموضوعي ما دام الرد يستغاد ضيفا من القضاء بالإدانية .

المسكنة :

لا كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحسكة لا تلتزم بعنابعة المتهم مناهى دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة بيرها والرد على ذلك ما دام الرد يستقلا ضبنا من القضاء بالادانسة استنادا الى ادلسة النبسوت السائمة التي أورردها الحكم فسان ما ييره الطاعن من أن المحسكة لم تجبه الى طلب ضم محاضر استلام ابين المهدة في نفس يوم "واقعسة لا يتجه الى نفى الفمل المكون للجريمة ولا الى البات استحالة حصسون الواقعسة كما رواها الشهود بل كان المقسود بسه اثارة الشسبهة في العليل الذي اطهائت اليه المحكمة بلجابته .

(علمن رقم ١٥٨٥ لسنة ٥٦ ق ... جلسة ١٩٨٧/١/٨

قاعىسىدة رقم (۸۱۸)

البسدان

الدفسع بصدور الاذن بالتغنيش بمسد الضبط انسا هو دفساع موضوعي يكفي الرد عليسه اطبقنان الحسكية الى وقسوع الضبط بناء عسلي الاذن ،

المسكبة:

وكان الدغسع بصدور الاذن بالتنتيش بعد الضبط أنها هو دناع موضوعي يكمى الرد عليه اطبئنان المحكمة الى وتوع الضبط بناء على الاذن وكان تقدير جديسة التحريات وكمايتها الاصدار اذن التنتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأسر غيها الى سلطة التحتيق تحت اشراف محكمة لموضوع ، وإذا كانت المحكمة قسد انتنامت المسائد الى توال شاهد الواقعة سابان الضبط تم بناء على الاذن المسائد بسه ، كما المتنمت بجديسة الاستدلالات التي بني عليها اذن التنبيش وكمايتها لتسويع اجسرائه غلا معقب عليها في ذلك لتعلقمه بالموضوع

(طعن رتم ۲۱۷۸ لسنة ٥٨ ق ـ جلسة ١٩٨٨/١/١٢)

دفو ع

أولا : النفرع المتعلقة بلجراءات التحقيق .

ثانيا : النفسوع المتعلقة بالانبات .

ثالثا : الدفوع المتملقة ببطلان الاجرامات .

رابعا : العفوع المتعلقة بسبق الفصل في الدعوى .

خليمنا : بمسائل بنوعة ،

اولا ... الدفوع المتعلقة باجراءات التحقيق :

قاعسسدة رقم (۸۱۹)

: المسطا

الدفع ببطلان القبض هو من اوجــه الدفيـاع الجوهرية التي يتعين الرد عليها •

المسكبة:

وحيث أنه بيين من الإطلاع على محاشر جلسات الحاكبة أن المدافع من الطامن تبسك في دخاصة بنظلان اجراءات القيض عليه المصولة بغير ادن من النبلية الملية ويطلان ما ترتب على ذلك من اعتراف . لما كان ذلك ، وكان تضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الدغع ببطلان التبض هو من أوجه الدغاع الجوهرية التى يتمين الرد عليه وكان الحكم المطمون فيه الذى اعتبد غيها اعتبد عليه في الادائة على اعتراف الطاعن ولم يعرض لهذا الدغع أيرد عليه كما لم يفصح عن تدى استقلال الدليل المستند من اعتراف الطاعن يرد عليه كما لم يفصح عن تدى استقلال الدليل المستند من اعتراف الطاعن عليه المان عليه عليه يكون تامرا بنعينا نتضه .

(طعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٤/٥/١٩٨٢)

قاعـــدة رقم (۸۲۰)

المسطاة

الدغوع الجوهرية ... عدم الرد عليها ... اثره ... قصور ٠

الحكة:

لمساكان تضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الدنم ببطلان التبض والتغتيش هو من أوجه الدفاع الجوهرية التى يتمين الرد عليها ، وكان الحكم المطمون فيه لم يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه على الرقم من أنه اعتبد فيها اعتبد عليه في الادانة على نتيجة التقتيش التى اسفرت عن شبط المفدر موضوع الجريمة فاته يكون قاصرا سمتمينا نقضه بفير حاجة الى بحث باتى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٥٣ ق _ جلسة ١٩٨٤/١/١

قاعـــدة رقم (۸۲۱)

: المسلما

التفسع ببطسلان القبض والتغنيش سد فسع موضوعي لا يجسوز الثارته لاول مرة لبلم بحكة التقض سد لا يجوز النمي على المحكة قمودها عن الرد على نفاع لم يثر الملها ،

المسكية:

لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يبد نفعا
يبطلان القبض والتعتيش ٤ غليس له من بعد أن ينمى على المحكمة تمودها
عن الرد على نفاع لم يثره أملها ولا يقبل من الطاعن أثارة هذا النفاع
لأول مسرة أملم محكمة النقض لانه في حقيقته دفع موضوعي أسساسه
المنازعة في سلامة الأفلة التي كونت منها المحكمة عتيدتها والتي المهانت
منها الى صحة أجراءات الضبط والتعتيش . لما كان ذلك وكان البسين
من مطالعة الحكم الابتدائي النبيلي المؤيد لاسبابه بالحكم المطمون نيه —
أنه مبين به تاريخ أصداره واسم الهيئة التي اصدرته ومن ثم غان ما يثيره
الطاعن في هذا الشان يكون على غير أساسي .

ا طعن رشم ۷۳۹۳ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ٥/٦/١٩٨٤ ١

قاعىسدة رقم (۸۲۲)

: المسلما :

نقدر جديسة التحريات وكفايتها لتسويغ امدار الاثن بالتفتيش وان كان ووكولا الى سسلطة التحقيق التى أصسدرته تحت رقايسة محسكية الموضوع الا أنه اذا كان المتهم قسد دفسع ببطلان هذا الاجراء غاته يتمين على المحكمة أن تعرض لهذا اللفسع الجوهرى ونقول كلمتها فيسه بأسباب سالفسة .

المسكبة:

حيث آنه بيبي من محضر جلسة المحاكمة ، ان الدّأفع عن الطاعن استهل مرافعته بالدفع ببطلان اذن التعتبش لقيابه على تحريات غسير جدية ، لم تكشف سد بالرّقم من أستترازها لمعة-عشبة اللم كالمة ب عن شخص من تيل بأنه كان يساعد الطاعن في علية حتن المدنين كما بيين من الحكم المطعون فيه أنه وأن أشسار الى هذا الدفسح في مدوناته فهو لم يتناوله بأي تمتيب . لما كان ذلك ، وكان تفياء هذه المحكمة تسد جرى على أنه وأن كان من المتسرب أن تقدير جدية التصبريات وكفايتها لتسويغ اصدار الاذن بالتعنيش وأن كان موكولا الى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، الا أنسه أذا كان المتهم تسد للمجرى وتقول كليتها فيه بلسباب سائمة ، وأذ كان الحكم المطمون المجومي وتقول كليتها فيه بلسباب سائمة ، وأذ كان الحكم المطمون غيبه لم يعرض البنة بالرد على دغع الطاعن ببطلان أذن التعنيش لمدم جدية التحريات التي بني عليها على الرغم من أنه أقلم تضاءه بالاداسة على اللغلور بها يوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ٥/١/م١٩٨)

قاعـــدة رقم (۸۲۳)

: المسلما

لمسكبة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر المناصر المطروحة عليها على بسلط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليها اقتناعها وان تطسرح ما يخالفها من مسور الحسرى مسادام استخلاصها سائفا مستندا الى ادلسة مقبولة في المقسل والمنطق ولها الصلها في الأوراق سائده م

المكه :

با ينماه الطاعن على الحكم المطعون فيه من بطلان الإجراءات التي تلم بها الضابطان لوقوعها خارج نطاق اختصاصهها ينطوى على منازعة موضوعية ليس له أن يثيرها أيام محكمة النقض وذلك لما هو مقرر من أن لحسكة الموضوع أن تستظمى من أتسوال الشهود وسائر العناصر المطروحة عليها عملى بساط البحث الصورة الصحيحة لواتمة الدعوى حسبما يؤدى اليها انتخاعها وأن تطرح ما يخللها من صور أخرى ما دام استخلاصها سنشفا منستدا الى دنية متبوئة في العتل والمتطلق ولها اصلها

ق الأوراق ومن سلطتها وزن التوال الشهود ومتى اخذت باتوال شداهد على على نلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى سلتها الدفاع لجميع الاعتبارات التى سلتها الدفاع لجميا العتبارات التى سلتها الدفاع لجميا الواحد من الأحد بها دون ان تكون طرحة ببيان اطبقتها الى اتواله والمنت بتصويرها للواتمة وكان وتوعها عملى متربة من كويرى مهور المشاحة ببنسدر كمر الدوار الذي يدخل في نطاق اختصاصها عمان ما يشيره الطاعن في هذا الخصصوص لا يخسرج عن كونه جدلا موضوعها في تتدير التليسل وفي سلطة مصحبة الموضوع في وزن عنساصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته لهلم محكمة المتض .

(طمن رتم ۱۹۲۶ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ٢/١٩ ١)

قاعــــدة رقم (۸۲٤)

البسدا:

من القرر أن الدفع ببطلان القبش والتفتيش أنها هو من الدفسوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا يجوز اثارتها لأول مرة أمسام محسكية التقفي .

المسكية:

لا كان ذلك ، وكان من المقسرر ان الدغع ببطلان التبض والتعتيش انها هو من الدغسوع التاتونية المخططة بالواقع التي لا تجوز اثارتها لاول مرة امام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل متوماته نظرا لانه يتنفى تحقيقا موضوعيا نثاى عنه وظيفة هذه المحكمة ، واذ كان الثابت من محضر جلسسة المحاكمة أن الطاعن لم يدغسع ببطلان القنفن والتعتيش ، وكانت مدونات الحسكم المطمون فيسه قد خلت مما يرشح لهذا البطلان ، غسان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون متبولا . ثما كان ما تقسدم ، غسان الطعن برمته يكون عسلي غسير أسسامي متعين الرفض .

(طعن رتب ۱۹۸۰/۲/۱ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١)

قامستة رقم (۸۲۵)

: 43---41

النفسوع القانونية المختلطة بالواقع لا يجوز الثرتها لأول مرة أمسلم محكمة النفض ما لم يكن قسد دفسع بها أمام معسكية الموضوع — الدفع ببطلان القبض — الره •

الصكبة:

لما كان ذلك وكان الطاعن الثقى على ما يبين من محاضر جاسسات المحاكمة لم يدغسع ببطائن القبض عليه لدى محكمة الموضسوع ، وكان الدغسع ببطسائن القبض من الدغسوع القانونيسة المختلطة بالواقسع وهي لا تجوز الثارتها لأول مرة اسمام مصكمة التقض ما لم يكن قسد دغسع بها المام محكمة الموضوع .

(طعن رتم ٣٣٧) لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ٥/٣/١٩٨٥)

قاعسىدة رقم (٨٢٦)

المسطاة

الدفسع ببطلان اذن التفتيش لاتسه لم يسبقه تحريات جديسة هو من الدفوع الجوهرية التي يتمين الرد عليها .

المكية:

وحيث أنه بين من محضر جلسة المحلكة أن المدانسع عن الطاعن دخسع ببطلان أذن التغنيش لاتسه لم يكن مسبوقا بتحريات ، وقسد أورد الحسكم هذا الدنسع ضمن دنساع الطاعن الموضوعي ورد علية كله في قوله * والدنسع ببطلان الاذن بالتسجيسل بضحى عديم الاتسر بعد أن ثبت أن القسجيل فنيا غير مسلح لاتبات شيء وما قسال بسه الضابطان لا يعدو أن يكون قولا لشاهدي رؤيسة حضر الواقعة وشهدا عليها » . لمسا كان ذلك ، وكان الدنسع ببطسلان أذن التقيش لاتسه لم تسسيقه تحريات جديدة هو من الدنوع الجوهرية التي يتمين الرد عليها ، وكان المسكم المطعون فيه قدت أنقض في الرد على دنسم العلائن بالمبسرة المسار بيتها وهي عبارة تلصرة تبلا لا يستطاع معها الوتوف عسلى خسوغات ما تضى بسه الحكم في هذا الشين مع انسه اقسام تضاءه بالإدانة عسلى الدليل المستبد مها أسفر عنسه تفيذ هذا الاذن غسان الحسكم يكون معيا بالتمسور بها يستوجب نقضسه والإحالة بغير حاجسة الى بحث باتى اوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٩١٦ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١١٥)

قاعسدة رقم (۸۲۷)

البسما:

الدفسع ببطلان افن النيابة المابة بالضبط والتغنيش لابتثاله عسلي تحريات غير جديسة ـــ اثره ،

المحكمة:

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيسه تسد عرض للدنسم ببطلان اذن النيابة الملهة بالضبط والتفتيش لابتنائه عسلى تحريات غير جديسة ورد عليه بتولة : ﴿ وحيث أنه عن الدغم ببطلان وأقمسة الضبط لعدم جدية التحريات غاته مردود بانه من المقرر بان تقدير جديسة التحريات وكنابنها لاصدار الاذن بالتفتيش موكول الى سلطة التحقيق تحت أشراف المحكمة ، نعنى كانت المحكمة قد اقتنعت بجديسة الاستدلالات التي بنى عليها اذن التنتيش وكفايتها لتسويغ اصداره فلا معتب نيما أرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . لما كان ما تقدم ، وكانت الاستدلالات الني تضمنها محضر عضو الرقامة الإداريسة .. تبد قايمت عسلي سند من الجديسة مسان المحسكمة ترى انها كانية لتسويغ اصداره ؛ ومن شم بكون الدفسع بعدم جديتها يتحور الى جدل موضوعي وتلتفت عنه المحكمة ؟ وكان مارد بسه الحكم على الدنسع سالف الذكر كانيا وسائفا لاطراحه قان ما ينماه الطاعن على الصكم في هذا المعد لا يكون سعيدا . هذا نضلا عن انسه لما كان الثابت من مدونات الحكم الطعرن نيسه ان عضر الرقابة الادارية لم يقبض على الطاعن ويقوم بتقنيشه الا بعد ان شاهوه حال العف مبلغ الرشوة من البلغ ، مسان الجريمة تكون في حالة ظبس ما يخول عشو الرتابة الاداريسة المفكور حتى التيض عليه وتغيشه
تون اذن من النبغة ، ومن ثم غاته لا جدوى منا يثيره الطاعن في مسدد
بطلان اذن النبابة العلمة بالضبط والتغيش لابتنائه على تحريات غسي
بحيسة . 1ساكان ذلك ، وكان البين من تحاشر جاسات المحاكمة أن أيا
من الطاعن أو المدانع عنه لم يثر شيئا بشان الدفسة ببطلان أذن النبابة
المالمة لمدم تسبيبه ، غساته لا يقبل منه اثارته لاول مرة لسام محسكمة
التقض لأنه من الدفسوع القانونية التي تختلط الواتسع وتقتضى تحقيقا
موضوعيا ينصر عنه وظيفة محكمة النفس ، ومن ثم يكون التمي على الحكم
في هذا الخصوص غير متبول .

(طعن رقم ۲۱۸۲ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ٢١٨١/١/١١)

قاعـــدة رقم (۸۲۸)

: اعسطا

الدفيع ببطلان القبض ب دفياع جوهري ينبغي عسلى المسكهة أن تمحصه بلوغا الى غلية الأبر فيه أو أن ترد عليه بما ينفعه •

المحكة:

وبن حيث أن الثابت بن محاضر جلسك المساكعة أن الدائع عن الطاعنين دفع ببطلان التبض لانتهاء حالسة الطبس واوتوعه من غسير مأبورى الضبط التضائي الا أن الحكم لم يعرض لهذا اللغضع ولم يتل كلمته فيه ليجابا أو سلبا لما كان ذلك ، ولما كان الدنسع ببطلان التبض الذى أثاره الطاعنون بجلسات المحاكمة جوهريا ، وتسد يترتب عليه ان صح حد تغير وجه الراى في الدعسوى بها كان ينبغي على المحكمة وتسد أثبت بمحضر الجلسة أن تحصه بلوغا الى غلية الأسر فيسه أو ترد عليه بها يدغمه ، غسان الحكم المطمون فيه يكون معيها بالقصسور في ألبيان الذي يبطله ويوجب نقضه والاحسالة دون حلجة لبحث بسائي أوجه الطعن :

(طُعمَن رقم ٢٧٦٢ لسنة ٨٥ ق سـ جلسة ١٩٨٨/١١/٨١))

ثانيا ــ الدفسوع المتعلقة بالاثبات :

قاعستة رقم (۸۲۹)

المستدا :

لا يجوز للطاعن أن ينمى على المحكمة قمودها عن الرد على دفاع لم يثره أمسلمها -

الحكة:

لما كان الحكم المطعون فيه لم يعول على اتوال الطاعن بالجاسة وانما عول عملي اقراراته في تحقيقات النيابة العلمة ، وكان ما يعيه على استجوابه في تلك التحقيقات انها ينصب على الاجسراءات السابقة على المحاكمة ، وكان لا يبين من محضر جلسسة المحاكمة ، وكان لا يبين من محضر جلسسة المحاكمة الموضوع كما لم المدامع عنه قسد اثار شئيا في هذا الخصوص امام محكمة الموضوع كما لم يتمسك أملهها بما بثيره في وجه الطعن من أن الاعتراف قسد انتزع منسه تهرا غائمة لا يكون له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على نضاع لم يثيره أملها ولا يقبل منه اثارة شيء من ذلك لاول مسرم أمسام محكمة النقض .

(طعن رتم ١٣٠٣ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١١/١١/١١))

قاعـــدة رقم (۸۲۰)

: المسجدا

النفسع بتقيق القهة ب عدم التزام المحكمة بالرد عليه صراحسة ... كفاية الرد الضبني المستفاد من ادلة الثبرت السائفة .

المسكبة:

من المترر أن وزن أتوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهائتهم وتمويل التفساء على التوالهم مهها وجسه اليها من مطاعن وهم حولها من الشبهات مرجعه الى محسكة الموضوع تنزله المسزلة التي تراها وتقسدره التقدير الذي تطمئن اليه وهى متى اخذت بشهائتهم مسأن ذلك يفيد أنها اطرحت جبيع الاعتبارات التي ساتها النفساع لحملها على عنة الاختسان بها حكمائن الففسح بتلفيق الاتهام هو من أوجه الدفساع

الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بـل أن الرد يستفاد من أدلــة الثورت السائغة التي أوردها الحكم ، غساته لا يكون ثبة محل لتمييب الحكم في تضاله بالادانة استنادا ألى أتوال شهود الاتبسات وعدم رده صراحة على ما وجه اليها من مطاعن .

(طعن رقم ١٤٥٤ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ٢/٢/٢/٩)

قاعـــدة رقم (۸۲۱)

: البسطة

التفسع بتلفيق التهية - من أوجبه الدفوع الوضوعية - ما يكفى
 تلرد عليبه •

المكة:

من المترر أنسه متى أخفت المحكمة بلتوال شهود الاثبات نسان ذلك يغيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساتها لحيلها على عسدم الاخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علسة اطبئناتها إلى أتوالهم ومن ثم غلا محسل لمسا يثيره الطساعن من تراثن للتشكيك في أتسوال الشهود ولا في نعيه عسلى الحسكم اغفاله الرد عسلى دخمسه بتلغيق الاتهسام لمسا هو مترر من أن الدخسع بتلغيق الاتهسام من أوجسسه الدخساع المضوعيسة التى لا تستوجب في الاصسل من المحسكة ردا صريحا ما دام الرد مستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استغادا إلى ادلة الثبوت التى أوردها الحكم .

(طعن رتم ٥٩٣) لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٢/١٦ ١

ماعسدة رقم (۸۳۲)

: 12-41

قواعد الاثبات في الواد المنيسة لا شان لها بالتظام المام سر تنازل الطاعن عن التبسك ووجوب الاثبات والكتابة يبتنع عليه بمدئذ المدول عن هذا التنازل .

المسكية :

لما كان الامسل أن مراعاة قواعد الاثبات في المواد المنيسة لا

شسأن لها بالنظام العام نكبا ببلك الخصم أن يقر بالحق لخصيه نبعييه بذلك من أقلمة الدليل عليه غانه يجوز له أن يتنازل صراحة أو ضمنا عن حقه في التيسك بالإثبات بالطريق الذي رسبه القساتون ويقبل منه أي دليل سبواه . لما كان ذلك وكان البين من مراجعة محاضر جلسات المحاكبة لملم محكمة أول درجة أن الدفساع عن الطاعن الأول طلب سماع إلمجنى عليهما والشهود بجلسة ١٩٧٨/١٠/٢٢ ثم عاد وصبم عليسه بجنسسة ١٩٧٨/١٠/٣٠ ويجلسـة ١٩٧٩/١/٤ دفـع بعـدم جـوأز الاتبـات بالبينسة لزيادة تيمة المنقولات المسئد اليه تبديدها عسلي عشرين حنيها وبجلسة ١٩٧٩/١١/١٢ تبسك بسباع شهود الاثبات وقد سبعتهم المحكمة في حضوره دون اعتراض بنه على سباعهم ومن ثم نسبان سكوت الطاعن مسلى سماع شمود الاقبسات ، بل وطلبه سمساع أولئك الشمود الملم المحكمة قبل أن يبدى ذلك العنسع أثما بنيد تنازله أبتسداء عن التبسك بوجوب الاتبات بالكتابة ويبتنسع عسلى الطاعن بمدئذ العدول عن هسدًا التفازل ، هذا الى ما أورده الحكم الابتدائي ردا مسلى النفسع بعسدم جسواز الاتبات بالبينة إلى النهى اليسه من توامر مبدأ الثبوت بالكتابة مضلا عن وجود ماتع مسادي حسال بين المجنى عليهما وبسين الحصول عسلى الكتابة لاتبسات التصرف كما عنى الحكم المطعون ميسه بالرد على ذلك بأسباب سائفة مبررة تتفق وصحيح التانون وكان كانيا في حد ذاته لتبرير رنفسه ذلك الدنسع وكان تتدير المساتع من الحسسول على الكتابة من المسور الموضوع التي تغصسل نيها المحسكمة وجودا وعدما تبعا لوقسائع كل دهسوى وبالبساتها ومتى قالت المصكبة بقيام حسذا الماتع بناء عملى ما تذكره في حكمها من اسباب غلا تتبسل المناتشة في ذلك أسلم مصكبة النقض .

(طعن رقم ۱۹۹۶ لسنة ۱۲ ق سر جلسة ١٩٩٥/ ١٩٨٢)

قاعسندة رقم (۸۲۲)

الجسدا :

المغنسع العوهوي يعب على الحكم مقاتضسته والرد عليه مسالله ع. بيطلان الامتراف ـــ اثره .

الحسكية:

من المترر أن التفسيح بيطلان الاعتراف هو دفسيح جوهرى ، يجب مسلى محسكية الموضوع مناقشته والرد عليه ، ما دام الحسكم قد مولى في تضلك بالادائسة على هذا الاعتراف ، ولا يغنى عن ذلك با لوردنسه المحسكية من ادلسة أخرى ، ذلك بأن الادلسة في المواد الجنقية متساتدة ، ذا سقط أحدها أو أستبعد تعذر التعرف عسلى مبلغ الاثسر الذي كان للتليل الباطل في الراي الذي انتهت اليسه المحسكية ، لما كان ما تقدم ، خساته يتمين نقض الحسكم المطمون نيسه .

(طعن رقم ۷۱۱ اسنة ۵۳ ق ــ جاسة ۱۹۸۳/۵/۱۷) قاعـــدة رقم (۸۳۲)

المسدا:

النفسع بيطلان السوال الشاهد بسبب الأكراه ــ نفع جوهبرى مساوى ذلك •

المكة:

من المترر أن النمسع ببطلان لتوال الشاهد لصدورها تحت تأسير الاكراه هو دنسع جوهرى يتمين على محكمة الموضوع أن تعرض لسه بالمنتشة للوقوف على وجسه الحق عبه علقا ما الطرحته تمين أن تقيم فلك عسلى أسباب سائفة .

(طمن رتم ۲۳۹ه لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸٤/۱/۱۷)

مّاعـــدة رقم (۸۲۵)

البسطا :

العقع ببطلان الاعتراف بسبب الاعراه ــ عقع جوهرى •

الحكية:

الأصل أن الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختيارها وهو لا يعتبر كذلك ــ ولو كان صادقا ــ اذا مسدر أثر أكراه أو تهديد كأن با كان تسدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه ، وكان بن المسرر أن الدنسع ببطلان الاعتراف الصدوره تحت تأثير التهديد أو الاكسراه هو دنسع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مفاتشته والرد عليه ما دام الحسكم تحد عول في تضائه بالادانسة على ذلك الاعتسراف ، اسا كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيسه تسد عول في ادانسة الطاعن عسلى هسذا الاعتراف بغير أن يرد عسلى هذا الدنساع الجوهرى ويتول كلبته فيه فانه يكون معيبا بالقصور في التسبيب ، ولا يفنى في ذلك ما أورفته المحسكة من أدلسة أخرى ذلك بسأن الأدلسة في المواد الجنائية بتساندة يسكل بعضمها بعضا وبفها مجتمعة تتكون عقيدة القساضي بحيث أذا سنط احدهها أو استبعد تعذر التعرف عسلى مبلغ الأثر الذي كان للدليسل الباطل في الرأى الذي انتهت اليه المحكية .

(طعن رقم ۲۸۹۲ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۶/۱/۲۶)

قاعـــدة رقم (۸۳۹)

الهسدا :

الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها ... موضوعي ما يكفي الرد عليه .

الحكة :

 من المقرر أن النفسع بشيوع النهسة وبتلغيقها هو من الدنسوع الموضوعية التي لا تسلتزم من المحكمة ردا خاصا . اكتفاء بما نورده من الملة الاثبات اللي تطبئن اليها بما ينهيد اطراحها .

(طعن رقم ٢٣٢٢ لسنة ٥٣ ق _ جلسة ٢١/٢/١٨٤١)

قاعبدة رقم (۸۳۷)

المسدا:

النفساع الجوهري يجب على المحكة مناقشته والرد عليه ... الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره عن اكراه ... اثره .

الحكية:

حيث أن تضاء هذه المصكبة تسد جسرى على أن الدنسع ببطلان

الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه هو دنسع جوهرى ، يجب عسلى بحكية الموضوع ان تفاقشه وترد عليه بها دام أنها عولت في حكمها على هذا الاعتراف ، أذ الأصل أن الأعتسراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريا ، وهو لا يعتبر كذلك _ ولو كان صادقا _ أذا تأسدر اثر ضغط له اكراه كاثنا ما كان قدره . إلى اكان ذلك . وكان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدامع عن الطاعنة تبسك أمسام محسكمة المؤسوع بأن اعترافها في التحقيقات كان وليد اكراه ، وكان البسين من مدونات الحكم المطعون فيسه أنسه عول سافيما عول عليه سافي قضائه باداتــة الطاعنة ، والمحكوم عليه الثاني عــلى ذلك الاعتــراف دون أن يعرض للنفع ببطلاته لصدوره تحت تأثير الاكراه ، مسان الحسكم يكون معيبا بالتصمور الذي لا يعصمه منه ما اورده من أدلسة اخسري ٠٠ اذ الإدلسة في المواد الجنائية متسائدة يكبل بعضها بعضا ومنها مجمعه تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط احدها أو استبعد تعذر التعرف على الأثـر الذي كان له في الراي الذي انتهت البــه المحـكية . لمـا كان ما تقسدم ، مساته يتمين نقض الحكم الطعون ميسه والاحالة ، بغير حاجة ألى بحث سائر أوجه الطعن ٤ وذلك بالنسبة إلى الطاعنة والن المحكم عليه الأخر - وأن لم يقرر بالطعن - وذلك لاتصال الوجه الذي بني عليه النقض بسه ، واعمالا للمادة ٢٤ من قساتون حالات واجراءات الطمن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رهم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ .

ا طعن رقم ١٩٨٤/١٢/٤ لسنة ٤٥ ق سجلسة ١٩٨٤/١٢/٤ :

قاعـــدة رقم (۸۳۸)

البسطا

دغسع محلى الطاعن في مرافعته الشغويه المام محكمة اول درهسة ببطلان اعترافها بمحضر الشرطة لصدوره وبعد لكراه وقسع عليها سـ ورود هذا الدفع بمذكرته الكلوبة سـ لفره ه

المسكبة:

حيث لله يبين من مطفر، جاسطت، الملكية والفردات المسومة أن محلى الفاعلة دفسع في مرافعته الشفوية أيسام محكمة أول درجة ببدللان

اعترانها سحمر الشرطة لصدوره وليد اكراه وقع عليها ، وتقسدم بعد حجز الدعسوى للحكم بدقاع مكتوب غير مصرح بسه تبسك قيسه بالنفع المذكور الذي عرض له الحكم الابتدائي واطرحه استنادا الى أثبته التترير الطبي الشرعي من عمدم وجود اصابات بالطاعفة ، المما كان ذلك ، وكان المدانسة عن الطاعنة وان لم يعاود انسارة الدنسع ببطلان اعترانها ي مراغمته الشغوية لبلم محسكمة ثاني درجسة بجلسة ٧ من غبراير سسنة ١٩٨٣ ، الا أنسه بيين من محضر تلك الجلسسة أنه تبسك بجبيع ما سبق ان أيداه من أوجب النفاع والنفوع في مذكرته آنفة البيان المثنبة لحسكية أول درجسة ومن ثم يكون النفاع المكتوب في هذه الذكرة نتبة للنساع الشغوى المبدى بجلسة الرانعة أسلم محكمة ثاني درجة ، ولا ينال من ذلك أن المذكرة تدمت لحكمة أول درجة بغير تصريح منها طالما أن الدناع المثبت بها أصبح واقعا مسطورا بأوراق الدعسوى احسال اليسه محامى الطاعنة الملم المحكمة الاستثنائية ، لما كان ذلك ، وكان بيين من الحكم الطمون نيسه أنسه استند ضبن ما استند اليشه في ادانــة الطاعنة والمحكوم عليهما الثانية والرابعة الى اعتراف الطاعنة لمِحرر محضر الشرطة بما نسب اليها ، ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائيسة متساندة يكبل بعضها بعضا ومنها مجتبعة تتكون عتيدة التساضي بحبث اذا سقط احدها أو استبعد تعقر التعسرف على مبلغ الاثسر الذي كان للطيل الباطل في الرأى الذي انتهت البعه المحكمة ، لما كان ما تقدم ، غاته يتمين نقض الحكم الملمون تيسه ،

(طمن رتم ٢٨٦٦ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)

قاعـــدة رقم (۸۲۹)

المسجا :

النفوع القانونية المختلطة بالواقع لا يجوز اثارتها لأول مرة أمسام محكمة النقشي •

المسكبة:

لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة بدرجتيها أن الطاعفة

لم تنفسع بيطلان الجراءات التبض ولا ببطلان اعترافها بمحضر المسط فاقه لا يجوز لها اثارة ذلك لمسلم محكمة النقض لأول مرة ·

(طعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١/١٥٨٥)

قاعـــدة رقم (٨٤٠)

البسطا:

النفع بشيوع التهة _ مثال السبيب صحيح .

الحكة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطمون نيسه تسد رد عملي الدنسم بشيوع النهبة في توله « وحيث ان المحكمة تطبئن الى شسمادة الضابط شاهد الانسات في الدعسوى وتأخذ بها وتعول عليها خاصة وأن التهمة لم تملق عليها باية مطمن ينال من ثقبة المحكمة بها وهي شهادة متسائدة مع تقرير المعليل قلطمة الدلالسة عسلى حيازة المتهبة للمخدر المضبوط بمسكنها ولا تعول المحكمة ازاء ذلك على دماعها التائم على تلفيق التهمة لو شيوع بكان الضِيط لأن المتهمة تنسها أقرت في تحقيقات النبابة ماته لا يتيم ميمها في ببيكتها ببطئ الضبط سوى أولادها الاطفال مضتلا عن أن ما هو ثابت بالبطاقات الشخصية لأولادها الآخرين ــ الذَّكُورُ وَالانساتُ مِن أَن مِنُوانِ الإنسانية هو ذات عنوان سكن التهسعة لا يمنى بالضرورة الاقامة الفعلية فيه وقت الواقعة » وكان ما أورده الحكم فيما تقدم سائمًا في الرد عسلي هفساع الطاعفة ؟ ولا يؤثر في صحة ما تثيره في هذا الشأن من مخالفة الحسكم لمسا هو ثابت في الأوراق لأن ذلك مفرشي صحته لا ينال من سسلامة رد المسكمة على دمساع الطاعنة والذي يتوم أساساً على دعلية اخسرى هي عسدم اغتناعها باتلية أولادهنا الكيار معها ، غائسه منعى الطاعنة في هذا الشأن بضحي غم مسعد .

(طعن رقم ۲۹۲۲ لسنة ٥٤ ق _ جلسة ٢/١/١٥٨٥)

قاعستة رقم (٨٤١)

: 12-41

من القرر أن النفسع بتافيق التهمة هو من أوجسه النفاع الوضوعية التي لا تستوجب بحسب الأمسل ردا صريحا من الحسكية بسل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء المحكية بالإدائسة .

الحكة:

لمسا كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفسع بتأفيق التهسة هو من لوجسه الدفساع الموضوعية التى لا تستوجب بحسب الأصل ردا صريحا من المحكمة بل يستفاد الرد عليسه دلالة من تفساء المحسكمة بالادائسة استفادا الى ادلسة الثبوت التى أوردها الحكم ، وكان المرجسع في تقدير تبية الشهادة هو الى محكمة الموضوع وحدها نمتى كانت تسد صدقتها والمهاتت الى صحتها ومطابقتها للحقيقسة فلا تصح مصادرتها في الاذانذ بها والتعويل عليها .

(طعن رتم ۲۷۳۸ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٥/١/٧)

قاعـــدة رقم (۸٤٢)

: المسلما

 من القدر ان النفسع بتافيق التهة أو شيوعها هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستئزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من اطلق الإثبات التي تطبئن اليها بما يفيد اطراحها .

المحكية:

لما كان ذلك ، وكان من المسرر ان ألفسع بالمنيق التهسة او بشوءها هو من الدنسوع الموضوعية التي لا تستثرم من المسكنة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من ادلمة الانبسات التي تعلمن اليها بما يفيد المراجها ، فسان ما ينماه المعامنون في هذا المستدد غير مستديد ، لمساكن ما تقسدم ، فسان الطمن بريتسه يكون عملي غير اسسائس يتمينا ، رنفسمه موضوعا .

(طعن رقم ٤٤٤٢ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٥/١/١٠)

قاعبسدة رقع (٨٤٢)

البسدا:

النفع ببطلان الاعتراف هو دفع جوهری بجب علی محکمة الوضوع مَنْتَشِيَّة وَالْرِدَ عَلِيهِ *

المحسكية:

الما كان من المقرر أن النفسع ببطلان الاعتراف هو دفسع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناتشته والرد عليه ردا سائفا يستوى في ذلك أن يكون المتهم المتر هو الذي وتسع عليسه الاكسراه أو يكون قست وقسع على غيره بن المتهين ما دام الحسكم قسد عول في قضاله بالادانسة عبلى هذا الاعتراف ، وأن الاعتسراف الذي يعتد بسه يجب أن يكون اختياريا ولا يعتبر كذلك - ولو كان صافقا - اذ حصل نحت تأثير الاكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين عن غير مشروع كاثنا ما كان تسدر هدا التهديد أو ذلك الاكراه . لما كان ذلك ، نسان محكمة ثاتى درجة وأن لم يبد الدنسم ببطلان الاعتراف أمامها الا أن هسذا الدنساع وتسد أبدى امسام محكمة اول درجة وحصله الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحسكم المطعون نيسه ، اصبح واقما مسطورا باوراق الدعسوى تائما مطروحا عــلى محكية ثاتى درجــة عند نظر موضوع استثناف الطاعن ، وهــو ما يوجب عليها أبداء الرأى بشائه ، وأن لم يعاود المستأنف أثارته أمامها ويفض النظر عن مسلك المتهم في شسان هذا الدليل ، لأن تحقيق أداسة الادانسة في المواد الجنائية لا يصبح أن يكون رهنا ببشيئة المتهم في الدعوى، لسا كان ذلك ، وكان المسكم المطعون نيسه لم يحتق دفساع الطاءن بشان بطلان الاعتراف للكراه ويبحث هذا الاكسراه وعلاقته بالاتوال التي تبل بصدورها منه غاته يكون تاسرا متعينا نتضه.

(طعن رتم ۷۸۸۹ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٢٣/١/٨٥١)

قاعـــدة رقم (١١٨٨)

المسطا :

الدنسيع بشيوع التهية هو بن الدنسوع الوضوعية التي لا تستاثم بن الحسكية ردا خاصا اكتفاء بها تورده بن ادلسة الاثبات التي تطبئن اليها بها ينيد اطراحها .

المسكية:

لمسما كان ذلك ، وكان النصع بشيوع التهسمة هو من النسوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحسكية ردا خامسا اكتماء بما تسرده من الحسكية (دا خامسا اكتماء بما تساده الطاعنان في هذا الشمان يكون غير صديد ، لما كان ما تقدم ، فال الطعن برمته وضوعا .

(طعن ررتم ۲۱۹۸ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٢٤/١/٨٥/١)

قاعـــدة رقم (٥٨٨)

البسطا:

من المقسرر ان الدفسع بشيوع التهمة هو من الدفسوع الموضوعية التي لا تسلتزم من المحكمة بحسب الاصل ردا خاصا اكتفاء بما تورده من لعلة الثبوت التي تطمئن اليها بما يغيد اطراحه .

المسكة:

لما كان ذلك ، وكان من المترر أن الدسم بشيوع النهبة هو من المنصوع الموسوعية التي لا تستازم من المصحكة بحسب الاسسال ردا خاصا اكتفاء بما تورده من ادلة الثبوت التي تطبئن اليها بنا يغيد أطراحه ، وصبح ذلك فقد عرض الحسكم لهذا الدفسع الذي أبداه الطساعن ورد عليه في منطق سليم بما يفنده ويكمي تبريرا أرفضه وأتسلم تضاء عسلي ما استقر في مقيدة ووجدان المحكمة من أنبسساط سلطان الطاعن عسلي المنبوطئين تأسيسا عسلي أدلسة ساتفة لها أسلها في الأوراقي وتنقق والاتنضاء المعتلى ومن ثم نسان ما يثيره الطاعن في هذا الشسان يكون غير سديد .

(طعن رتم ١٩١٦ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٥/٢/٣)

قاصندة رقم (۲۹۸)

الجستدا :

الدفع بتعذر الرؤيسة وتحديد الجساني أو بتلفيق الانهسام مسن من الدفسوع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصسل ردا مريضًا من الحكم ما علم مستفاد ضمنا من الكفتة بالإدابسة .

الحكة:

وكان الدفع يتعذر الرؤية وتحديد الجسائى أو بتلفيق التهسة من الدفعوع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصسل ردا صريصا من الحكم ما دام الرد بستفاد ضبنا من التفسساء بالادائمية استفادا الى أدلة الشوت التى أوردها غسان كل ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد ينصل الى جدل موضوعى حول حق محكمة الموضوع فى تقدير أداسة الدعسوى ما لا يجوز أثارته أسام محكمة النفض .

(طعن رتم ٧٧٣) لسينة ٤٥ ق - جلسة ٢/١/م٨٥١)

قاعبسنة رقم (٨٤٧)

المنتعدا :

من المقرر أن الاعتراف لا يعول عليه ولو كان صادقا متى كان وليد اكراه ــ الدفع ببطلان الاعتراف لكونه وليد اكراه ــ اغفــال الرد عليه اثره .

المسكبة :.

بن المترر أن الاعتراف لا يحول عليه ... ولو كان صلاقا ... منى كان وليد اكراه كاننا ما كان قدره ، وانسه يتمين على المسكنة أن هى رأت التحويل على الدليل المستبد من الاعتراف ، أن تبحث المسلة بينه وبين الاكراه المقول بحصوله ، وأن تنفى قيلم هذا الاكراه في استدلال مساقع ، وكان القدكم المطمون فيسه قسد أطرح الدفسع ببطلان الاعتراف ... حسني السياق المتقدم ... بقالة أن وجود أثر مسحجة بعسدر الطاعن لا ينبىء بلشمورة عن اعتداء وقع عليه ، ولا تبثل السحجة في ذاتها اكراها ماديا ينفسه الى صدور هذا الاعتراف منه ، وهو استدلال من الحكم لا يتوى عسلى اهدار ما دفسع به الطاعن من بطلان الاعتراف المنو اليه لصدوره وليد اكراه اذ لم يبين الحكم على وجبه القطسع ما أذا كانت ونسائه الاكراه حصلت فعلا لم لا ، غاذا كانت الأولى تمين اطراح الاعتراف لانسه لا يسطح القدويل عليه ولي كان صلحة علية وأولت متن كان

وليد اكراه ليا ما كان شدر بن الفسالة ، وإذا كانت الثانية مع الأذذ بسه ، وبن جهة أخرى ، وقسد أورد العسكم في مدوناته أن المعلق اثبت وجود أثر أسمجة بصدر الطاعن ، ملته كان لزاما على العسكية تبن أن تعلى بزليها في سلامة الاعتراف ، أن تتولى بنفسها تحقيق ما أثاره الطاعن في هذا المنحى وأن تبحث القسلة بين الاعتراف والاصابة تلك . أسا كان ما تقسم ، ملكه يتمين نقض الحكم المطمون ميه والاعادة .

(طمن رتم ١٩٨٠/٢/١٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٢)

قاعسستة رقم (٨٤٨)

: المسجا

من القرر أن النفع ببطلان الاعتراف اصدوره تحت تأسي التهديد أو الاكراه هو دفسع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ما دام الحكم قد عول في قضائه بالادانة على ذلك الاعتراف .

المحكة:

حيث أنه ببين من المفردات المضوورة أن المدافع من الطاعن تسدم مذكرة بدغامه أسام محكمة ثانى درجسة أثار غيها أن اعترافه في الشرطة كان وليد أكراء تبثل في الاعتداء عليه بالضرب والتمذيب بالساكان ذلك على وكان البين من الحكم الابتدائي المؤيد السبابه بالحكم المطمون غيه أنسه أستند في إدانة الطاعن ضمن ما استند البه بالى اعترافه بالشرطة وفي التحتيق الذي لجرته النيابة المابة ساواذ كان ذلك ، وكان الامسال الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريا ، وهو لا يعتبر كذلك ولوكان صافقاً أذا صدر اثر أكراه أو تهديد كاثنا ما كان قدر هذا التهديد وذاك الاكراه من المشؤولة وكان من المترر أن الدفسع ببطلان الاعتراف المدورة تتحت تأثير التهديد أو الاكراه هو دغسع جوهري يجب على محكمة الموضوع بنائت عالم الاعتراف عليه ، ما دام الحكم تسد عول في قضائه بالإدانية عسلي ذاك الاعتراف . الما كان ذلك ، وكان الحكم المطمون نيسه ، تسد عول في ادانية الطاعن سخمين ما عول عليه ساعي هذا الإعتراف بغير أن

يرد على ما أثاره الطاعن في شاته ما على السياق المنتدم برغم جوهريته ، ويقول كليته فيه ، فانه يكون معيا بالقصور في التسبيب والفسلة في الإستدلال ولا يعصم الحكم من ذلك ، ما أوردته المحكمة من اطلبة اخرى ، أذ الأللبة في الموادد المناقبية ضمائم متسائدة يكبل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى ، بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعسفر التمرف على مبلغ الاشر الذي كن الدليل الباطل في الرأى الذي انتهت المسكية .

اً (طعن رقم ، ۷۸۹ آسنة ٤٥ ق ــ جلسة ، ۱۹۸۰/۲/۲۰)

قاعسسدة أرقم (۸(۹)

البـــدا :

مِن القرر ان الدفع ببطلان الاعتراف الصدوره تحت تأتسخ التهديد أو الاكراد هُو دفسع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ما دام الحكم كذ عول في تفضاله بالادانة على ذلك الاعتراف .

المسكبة:

وحيث انسه بيين من الأطلاع على محضر جلسة المحاكمة الابتدائية الأخيرة أن المدانع عن الطاعن دفسع بما مغاده أنه أدلى باعترافسه على امتداء غتابط المبلحث عليه بالغضرب ، وكان بيين من مدونات الحكم المستنف له أنه أنه أنه أنه أنه أدانسة المستنف له المبلحة بالحكم المطعون فيسه أنه أستند في ادانسة الملاعن الى اعترافه ، وكان الأصل أن الاعتراف الذي سعول عليه بجب أن يكون اختياريا وهو لا يعتب كذلك للحوادة الذي سعول عليه الكراه ، كما أن من المترر أن المعتبد كان على المساورة بحث تأثير التعديد أن من المترر أن المدفي بيبالان الاعتراف الصدورة بحث تأثير التعديد الاكراه هو دفع جوهري يجب على محسكة الموضوع مناتشته والسرد عليه ملالم الحكم تسد عول في تضاله بالادانسة على ذلك الاعتراف . لما المحكم المحلون فيسه له وهو الذي اخذ بأسباب الحكم المستانف سة قبد عول في ادانسة الطاعن على ذلك الاعتراف مغير أن يرد عسلى هذا الدفاع الجوهري ويقول كلمته فيسه فلته يكون معييا

بالتصور في التسبيب بها يتعين معه نتض الحكم المطعون نيه والاحالة بغير حلجة الى بحث باتني ما اثاره الطاعن في أوجه طعنه .

(طعن رقم ٤٢ه لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٥/٣/١١٨٥ ١

قامسندة رقم (۸۵۰)

: 12.....41

من القسرر أن النفسع بشيوع التهمة هو من النفسوع الموضوعيه التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من هلسة الإثبات التي تطمئن المها بما يفيد اطراحها .

المشكية:

لما كان فلك وكان من المقرر ان الدنسع بتسبوع النهبة هو ن الدنسوع الموضوعية التي لا عستازم من المصكحة ردا خاصسا اكتساء بنا تورده من ادلسة الاثبات التي تطبئن البها بما بنيد اطراحها وأن المحكمة لا تلتزم بالرد صراحة عسلى أوجسه الدنساع الموضوعية لأن الرد غليها مستقادا من الحكم بالادانسة استقداد الى ادلسة الثبوت التي لذذ بها ع ولما كان ما يقرره الطاعن من أنه تمسك بلحنال دمس المخدرات في مكان خسطها) لم يقصد منه سوى اثارة الشسبهة في ادلسة المسوت التي اطبأت اليها المحكمة ، عائمه لا بعيب الحكم سكوته عن الرد صراحسة على هذه الجزئية اذ أن في تضائه بادائسة الطاعن للادلسة السائفة التي أوردها ما ينيد ضبغا أئسه الحرح ذلك الدنساع ولم ير نيسه ما يفسي من عقيدته التي خلص البها ، ومن ثم يكون ما يئسيره الطاعن في هسذا الصدد على غير سند . لما كان ما تقسدم ، غسان الطعن برمته يكون على غير الساس متعينا رئشه موضوعا .

(طعن رقم ٢٢٨ع لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ٢/١/ ١٩٨٥)

قاعسدة رقم (١٥٨)

الجسدا :

من المقرر أن الدغم ببطلان الاعتراف الصدوره تحت تأتسح التهديد أو الاكراه هو دنسم جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ما دام الحكم قد عول في قضائه بالادانة على ذلك الاعتراف -

المسكبة:

من المترر لن الدنع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير التهديد أو الاكرام هو دنع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناتشته والرد عليه ما دام المحكم تسد عول في تضاله بالادانسة على ذلك الاعتراف ، وكسان الحكم الابتدائي المؤيد الأسبابه بالحكم الطعون فيه قسد استند في ادانسة الطاعن ... ضبن ما استفد اليه ... الى اعترافه بغير أن يورد هذا الدنسم الجوهري ويرد عليه 6 مَانِ الحكم الطعون ميه يكون معيبا بالتصور في التسبيب ؛ ولا يغير من ذلك أن الطاعن لم يعاود اثارة الدنسم الذكور لمام محكمة ثاني درجة 6 أذ أن هذا العنب ع وقد اثبت بمذكرة الطاعن المتدبة لحسكبة أول درجة ، اصبح واقعا مسطورا باوراق الدعسوى غلبها مطروحا على المسكمة عند نظر استثنائه الطاعن ، وهو ما يوجب عليها ابداء الراي بشأته ، كما لا يغنى عن ذلك ما أوربته المحكمة من الناسة الخرى ، ذلك أن الأطلسة في المواد الجنائية متسائدة يكيل بعضها بمضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث اذا سقط احدها أو استبعد تعدّر التعرف على مبلغ الاثر الذي كان للدليسل الباطل في الراي الذي انتهت اليه الحكية ، لما كان ما تقسدم ، غائسه يتمين نتفي الحسكم الطمون فيسه .

(سلمن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٥ ق _ جلسة ٢/٤/٥٨٨)

قاعـــــدة رقم (۸۰۲)

المسمات

الدفع بشميوع القهة أو تلفيقها دفع موضوعى لا يستوجب ردا على استقلال با دام الرد يستفاد ضبنا بن اللهة التبسوت التى الورها المسكم •

المحكية:

وكان الدنع بشيوع التهبة أو تلفيتها دفسع موضوعى لا يستوجب ردا على اسستقلال ما دام الرد يستفاد ضمنا من ادلسة النبسوت التى اوردها الحكم ، وذلك نضلا عن أن المحكمة تسد عرضت لمسا بثيره الطاعن في هذا الشائن واطرحته في خطق سائغ .

: (طعن رقم ۱۸۸۱ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ٤/٥/٥/١)

قاعـــدة رقم (۸۵۳)

المسطاة

الدفسم بتلفيق التهسة من اوجسه الدفساع الوفسوعية التى لا تستوجب ردا صريحا بسل أن الرد يسستفاد من أدلسة التبسوت السائفة باقى أوردهسا المسكم ،

الحكة:

لما كان ذلك وكان الدفع بتلفيق التهسة من اوجه الدفع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل أن الرد يستغاد من أدلسة الثبوت السائفة التي أوردها الحكم وكان حسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم تضاؤه أن يورد الأدلسة المنتجه التي صحت لديه عملي ما استخلصه من وقسوع الجربية المسندة التي التهم ولا عليه أن ينعتبه في كل جزئية من جزئيات دفساعه لان مفاد التفاته عنها أنه أطارحها وبن ثم غان ما ينسيه الطاعن في هذا المستعد لا يصدو أن يكون جدلا موضوعيا في تتدير الدليل وفي سلطة المسكمة في وزن عناصر الدعوي ولم سنتبلط معتقدها وهو با لا يجوز أثارته لسلم محسكة النقض ؛ لما كان ذلك فسان منص الطاعن بالتمسور يكون غصير متبول . لما كان ما تقسطم فسان الطعن برمته يكون عسلى غير أساس بتعينا رفضه وخصوعا .

(طعن رقم ۹۰۲ لسنة ۵۰ ق ـــ جلسة ۹۰۲ / ۱۹۸۰) قاعــــدة رقم (۸۵۶)

الجسدا :

النفسع بشيوع النهبة هو من النفسوع الرضوعية التى لا تستثرم من المسكية ردا خلصا اذ في قفسامها بلدائسة الطاعن استثادا الى اطلسة الثبوت التي لوردتها في حكمها ما يغيد اطراحها له .

المسكبة:

لما كان تلك وكان النسع بشميوع التهمة هو من النسوع الموسوعية التي لا تبعظوم من المصحكة ردا خاصا الذي تضاهل الماسة ..

الطاعن اسستنادا الى اطلقة النبوت التى اوردنها فى حسكمها ما يغيد . اطراحها لسمه ، فسان ما ينعاه الطاعن فى هذا المسدد غير سسديد . لما كان ما تقسيم ، فسان الطعن برمتسه يكون عسلى غسير اسساس تكميتاً وفقتسه موضوعا .

(طعن رقم ۱٤٣٩ لسنة ٥٥ ق _ جلسة ٢/١/١٨٥٠ :

قاعـــدة رقم (١٥٥)

البسدا :

النفع بتلفيق التهسة هو من لجبه التفساع الموضوعية التى لا تستوجب بحسب الأصسل ردا صريحا من المصكمة بل يستفاد الرد عليه من قضاء الحكم بالادانسة ،

المكة:

وكان الدنسع بتلبيق التهة هو من أوجه الدنساع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الأصل – ردا صريحا من المستكمة بل يستناد الرد عليه دلالة من قضساء الحسكم بالادانسة استنادا الى ادلسة الشوت التي أوردها ، وكان ما تثيره الطاعنة من نص عسلى الحسكم لعدم رده عسلى دغمها ببطلان اعترافها — مردودا بأن الحسكم تسد بنى قضاءه عسلى ما اطمان اليه من أدلسة الشسوت التي قسام عنيها ، ولم يتسوم عسلى اعتراف الطاعنة أو أي دليسل مستبد من هذا الاعتراف ولم يشر الليسة في مدوناتسه ، ومن ثم غسانه قسد أنصر عنسه الالتزام بها رد استقلالا على هذا الدغسع لمساكن ما تقسد م غسان ما تثيره الطاعنة ينطر في مجبوعه للي جدل بوضوعي خسول تقدير المسكمة للادلسة القالمة في مجبوعه للي جدل بوضوعي خسول تقدير المسكمة للادلسة القالمة في الخصوص منا المسكمة الادلسة التقس ويكون الطمن برمتسه هو الأخسر عسلى غسير المساسى متمينا ونضه موضوعا .

(طعن رتم ۱۲ ۱۵ اسنة ۵۰ ق ـ جلسة ۱۹۸۰/۱/۱۲)

قاعبستة رقم (١٥٨)

: 12---41

الدفيع بتلقيق التهية من الدفيوع الوضوعية التى لا تستوجب ردا صريحا من الحكم بل يستفاد والرد عليه دلالية من قضياء الحسكم بالإدانية استغلا الى ادلية الثبرت التى اوردها الحسكم .

المكة:

لما كان ذلك ، وكان الدفع بتلفيق التهبة من أوجعه الدفعاع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الأمسل ردا صريحا بن المسكمة بسل يستفاد الرد عليسه دلالة من تضساء الحكم بالادانسة استفادا الى أدلسة الثبوت التي أوردها الحكم ، ولما كانت الأدلسة في المواد الجنائية اتنامية والمحكمة ان تلتنت عن دليل النني ولو حبلته اوراق رسبمية ما دام يصبح في العقل أن يكون ملتثم مع الحقيقة التي أطبأنت اليها من بالتي الأدامة في الدعموى ، وكان من المقسرر أن المسكمة غير ملزمة مالرد مراحة عملي أدلعة النفي التي يتقسدم بها المنهم مما دام الرد عليها مستفادا ضبهنا من الحسكم بالادانسة اعتبادا عسلى أدلسة الثبوت التي اوردها ، اذ بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم تضاءه أن يورد الأبلسة المنتجة التي صحت لديسه على ما استخلصه من وتوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه ان يتعتبه في كل جزئية من جزئيات دماعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها 6 ومن ثم نسأن ما بثيره الطاعن في شأن عدم زراعته الأرض محل الضبط لأنسه كان مجندا بالجيش بدلالة الشهادة الصادرة من وحدته العسكرية لا يعدو أن بكون جدلا موضوعيا في تتدير الطيل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستتباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض ،

(طعن رقم ۱۲/۲۱/۲۸۸ استة ۵۱ ق رسد جلسة ۲۲/۱۲/۲۸۱)

قاعسندة رقم (۸۵۷)

المسجاة:

الدف م بتفيق الاتهام لو كيديته من الدف وع الموضوعية التى لا تستوجب في الأصل ردا صريحا من الحسكم ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالادائمة •

المسكية:

لما كان ذلك ، وكان الدفع بتلفيق الاتهام أو كبديته من المنطوع الموضوعية التي لا تستوجب في الاصلى ردا صريحا من الحسكم ما دام الرد مستفادا ألى النبوت المتى أوردها الحسكم غان ما يثره الماعن في هذا الشان ينحل الي جدل موضوعي حسول حتى محكمة الموضوع في تقدير ادلسة الدعسوي ما لا تجوز أنارته ليام محكمة النتش .

(طعن رتم ۲۷۲۲ اسنة ٥٥ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٠ ١

قاعمدة رقم (۸۵۸)

السيدا:

الدفاع بشبيع التهمة من الدفاع الموضوعية التى لا تستاهل من المدكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من ادلسة الثبوت التى تطبئن اليها بما يفيد اطراحها .

المسكبة:

لمساكان ذلك ، وكان الدنسع بشيوع التهمة من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من ادنسة الثبوت التي تطمئن اليها بما يتبد اطراحها ، وكان الحسكم المطمون عيسه تسد عرض لهذا الدفسع المبدى من الطاعن واطراحه في قوله بلته إ من تبيل التسول المرسل جساء عاز عن الطبل خاصة وتسد تمرر شاعد النفي ... شقيق المتهم (المطاعن) بالطبسة النسه الا توجد ثمة خصومات بين اولالا طفيه هسذا توفي منذ خوسة عتم المتهم وان هسذا توفي منذ خوسة عتم

علما ، وثبت من معلينة النيابة أن مكان الشبط يخضع السيطرة المائية للمتهم ولا يبكن ليد الغير أن تستطيسل اليسه » . لمساكان ذلك ، وكان ما أورده الحسكم في هذا الخصوص كان وسائغ في الرد عسكي الدائسع يشيوع التهمة ، غسان النمي على الحكم بالقصور في هذا الخصسوص لا يكون مستويدا . لمساكان ما تقدم ، غسان الطعن بربته يكون عسلي غير اسساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ١٨٥ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/١٣)

قاعسىدة رقم (٨٥٨)

: المسطا

من القرر أن النفسع بتلقيق التهسة دفسع موضوعى لا يستاهل يحسب الأصسل ردا صريحا بسل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من الأدلسة التي عوقت عليها المسكهة بما يقيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفساع لحملها عسلى عدم الأفسد بها دون أن تكون مازية. بميان على اطراحها بها •

الحسكية:

لما كان ذلك ، وكان من المترر أن الدخسع بتلغيق النهبة دخسّع موضوعي لا يمنتاهل بحضوب الأصل ردا مريحا بل يكني أن يكون الرد عليه بستطوا من الأوليسة التي يهلت عليها المحسكة بما يغيد الطرخها جبيع الاعتبارات التي ساتها الدخساع عن المتهم لحملها عسلي عدم الأخد بها دون أن تكون ملزسة ببيان علة اطسراحها اباها ، ومن أثم نسان ما يثيره الطاعن في شسان تلفيق النهبة لا يعدو أن يكون من تبيل المستور على المستقر في عقيدة المحكمة للأسباب السائمة التي اوردنها ما لا يتبل معه معلودة التصدي لسه أمام محكمة التنشن .

ا طعن رقم ١٩٤ لمنة ٧ه ق ــ جلسة ١٤/١/١٨٧)

قلمسنة رقو (١٠١٠).

: 12-41

النمسع بتقيق التهسة هو من الدمسوع الموضوعية التي لا تساهل بحسب الأمسل ردا مريحا بل يكفي أن يكون الرد مستفادا من الأدلسة التي عولت عليها المسكية ،

المسكية :

لما كان ذلك وكان من المترر أن الدغع بطيق التهية هو من الدغوع الموضوعية التي لا تستاهل بحسب الأمسل ردا صريحا ، بل يكني ان يكون الرد مستقادا من الأدلسة التي عولت عليها المحكية بها يفيد اطراحها جبيع الاعتبارات التي ساتها الدنساع لحيلها عسلي عدم الأفسد بها دون أن تكون ملزمسة ببيان علة اطسراحها أياها ومن ثم كان هسذا التمي في ضحير محسله .

(طعن رتم ١٤٥١ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٢٨١/١٠/٢)

قاعسنة رقم (٨٦١)

البسدا:

النفسع بتلفيق النهسة هو من لوجسه النفساع الوضوعيسة التي لا تستوجب ردا صريحا بسل أن الرد يستفاد من ادلة الثبوت السلامة .

المسكبة:

للا كان ذلك ، وكان من المقرر أن الفضاح بتلفيق النهاة من أوجاه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل أن الرد يستقاد من أدلا البائمة التي أوردها الحسكم ومن ثم يكون هذا الوجسة من النعي على غير أساسي .

(طعن رقم ٢٨٤١ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ٢٢/١٠/٢٠)

قاعسستة رقم (۸٦٢)

المسطا:

النفسع بتغيق الاتهسام من اوجسه النفساع الوغسسوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا مريدا .

الحسكية:

لما كان ذلك ، وكان الدفاع بتلفيق الاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية ، التي لا تستوجه في الأحسل ردا مريحا أذ الرد يستفاد خمنا من التفساء بالادانسة استفادا الى ادلسة الثبوت التي اوردها الحسكم سـ وهو الحسال في الدعسوى المائلة سـ نسان النمي على الحكم. في هذا المنحي يكون بعيدا عن الصواب سلسا كان ما تتدم ، نسان الطمن برمته يكون على غير اساس متعينا عدم تبوئه .

(طعن رقم ٢٩١٦ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ٢٨/١٠/٢٨)

قاعـــدة رقم (۸۹۲)

البسدا :

النفسع بتلفيق الاتهام دفسع موضوعی لا يستوجب ردا عسلی استقلال ما دام الرد يسستفاد ضمنا من ادلسة الثبسوت التی اوردهسا المسكم ه

المسكية:

لسا كان ذلك وكان الدغم بتلغيق الانهام دغم مونسوعى لا يستوجب ردا عسلى استقلال ما دام الرد يستفاد ضمنا من اطلسة الثبوت الذي لوردها الحسكم ، مما يغيد اطراحه ومن ثم غسان منعى الطاعن في هذا المسدد يكون عسلى غير السلس ، لما كان ذلك ، وكان الحسكم المطعون غيسه شد عرض للدفسع بشيوع الانهام بالنسبة للدولارات المنوطة بالمسيارة ورد عليه بقوله أن الحكمة وقسد اطهانت الى أن الدولارات المسلمة من المتهم الثالث الى المتهم الثاتى ممسدرها الطاعن والمحسكوم عليها الخابسة وأخسدين بتهسة ترويج هذه الدولارات المزينة غلا أهيسة لتحديد منهما كان الحسائز أنها وقت المسطوع وو رد سائع يستقيم بسه الرد عسلى الدغم بشيوع الاتهام ، بها يضحى جمد النهى المحكم في هذا الصدد في غير مطه .

(مُلمن رقم ٢٣٢) لسنة ٧٥ ق ... جلسة ١٩٨٨/١/١١)

قاعـــدة رقم (٨٦٤)

المستدا :

النفسع بشيوع التهبة ــ دفع موضوعي ــ اثره ﴿

المسكية :

من المترر ان الدغم بشيوع النهبة هو من الدف وع الموضوعية الدي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بنا تورد من ادلسة الاتبسات الني تطبئن الميها بها يفيد اطسراحها ، فسان ما ينماه الطاعن في حسذا الصند يكون غير صديد و سيها وان الطاعن لا يهاري في ان ما تسساند البحد من اتوال المجنى عليه له أصله الصحيح في الأوراق .

(طعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ٢١/٤/٨٨/١)

قاعبسدة رقم (١٥٥٨)

المسجا الاست

الدفيع بشيوع التهبة هو من الدفوع الموضوعية التي لا يستلزم من المسكبة ردا خاصا اكتفاء بها تورده من اطلبة الاثبسات التي نطبئن الهها بها يفيد اطراحها ... مثال .

المحكية:

ولما كان ذلك وكان النفسع بتسبيوع التهبة هو من النفسوع الموضوعية التى لا يستقزم من المسكمة ردا خاصا اكتفاء بما قورده مسن الدلمة الاتبسات التى تطبئن اليها بما يفيد اطسراحها مد وكان الحسكم المطمون فيسه تسد تقسل عن شساهد الاتبات أن المضر المضبوط شد عثر عليه بحجرة نسوم الطاعن 6 وهو ما له معينه المسجع من اتسوال الضبط واتوال والدة المطاعن في التحقيقات ملى ما يبين من مطالعة المغردات المضبوحة من عول الحسكم المفسع بشيوع النهبة ومعدم العلم بوجود المخدر واطراحه في قوله « وحيث اتسه عما أثاره الدفاع بشسان شيوع الاتعلم بمقولة أن المناع بشسان المفسرة التي ضبط مها المفسرة التي ضبط مها المفسود والمراحد المفدر ولم يكن عالما وجود المفدر ولم يكن عالما وجود المفدر ولم يكن عالما وجود المفدر فيردود بنا ثبت من التصريات

التي تطبئن اليها المسكبة بن أن المنهم يحوز مواد مخدره وبن ضعط المسدر بحجرة نوم المنهم التي يقيم بها ببغرده وبن ثم تكون يسد المنهم بيسوطة عسلي تلك الحجرة ويكون عالسا وبسئولا عبا ضبط بها بن مقسدر E وبن ثم غسان الحكم يكون قسد أقسام غضاء عسلي ما استر في مقيدة ووجدان المسكبة بن أنبساط سلطان الطساءن عسلي مكان ضبط المفدر وعلمه بوجوده تأسيما عسلي أدلسة سسائفة لها أسلها و الأوراق وتتنق والانتفساء المقلي ٤ ويكون با ينماه الطاعن في هسذا المسلدي علي ناساطين بريتسه يكون على غير اسساسي ه

(طعن رقم ۲۱۲۸ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ۲۱۸۸/۱/۱۲)

قاعسىدة رقم (٨٦٦)

: 4

الدغيج بشيوع التهية وتلفيقها من الدغيوع الموضوعية التى لا تستلزم من المكبة ردا خاصا اكتفاء بما يورده من ادلية الثبوت التى تطيفن المها بما معيد اطراحها .

المسكبة :

من المغرر أن الدغمج بشيوع النهبة وتلفيتها من الدغوع الموضوعية التي لا تستلزم من الحسكية ردا خلصا اكتفاء بما تورده من اطلبة النبوت التي تطبئن اليها بما بفيد اطراحها غان كل ما يثيره الطلباعن في هدذا الشبان ينحل الي جدل موضوعي حول حتى محكمة الموضوع في تقسدير اللبة الدعوى مما لا يجوز اثارته أبام محكمة النقض .

(طعن رتم ۲۷٤۹ لسنة ۸۵ ق ــ جلسة ١٩٨٨/١٠/١)

قاعبسدة رقم (٧٧٨)

المسطا:

النفسع بتسبيع الاتهسام من أوجسه النفساع الوضوعية ألتى لا تستوجب من المسكمة ردا صريحاً ما دام الزد مستخاد شمناً من القضاد-بالإدائسة .

المسكية:

أنا كان ذلك وكان النسع بشيوع الانهام من لوجه النفساع الموضوعية التي لا تستوجب من المصكة ردا صريحا ما دام مستفسلا ضبئا من العضاء بالادائمة أستقادا الى لدائمة الفيوت التي يوردها الحكم فسان با يتماه الطاهن في هذا الشسان يكون في غير محله . لما كان ما تندم غان الطمن برمته يكون على غير اسلس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ۲۰۷۱ لسنة ۸۵ ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱۱/۸۱)

قامىسىة رقم (۸٦٨)

المسطا

النفسع بتأمين التهية من النفسوع الموضوعية التي لا تستاهل من المسكمة ردا صريحا .

المكبة :

من المقرر أن الدنع بتلنيق الاتهام من لوجه الدناع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا ما دام الرد مستقادا شهنا من التحضاء بالادائة استفادا إلى أدلسة الثبوت التي أوردها الحكم ، غان منهى الطاعن على الحكم أنه لم يعرض لدناعه بعدم صسلته بالمقدر المضبوط وبتلفيق الاتهام لسه من احد المرشدين يكون غير سعيد .

(طمن رتم ۲۷۷۱ لسنة ۸ه ی ــ جلسة ۲۲/۱۱/۸۸۸)

قاعبسدة رقم (۸۲۹)

المسحاة

الدفع بشيوع التههة هو من الدفعو الوضوعية التي لا تستثرم من المصكمة ردا خلصا لكنفاد بها تورده من الداعة الثبوت التي تطبان اليها بها يغيد اطراحها .

المكه:

لما كان ذلك 6 وكان النفسع بشسيوع التهسة هو من التفسوع

الموضوعية التي لا تستلام من المصحكة ردا خامسا اكتمام بها تورده من ا ادلسة الاثبات التي تطبئن اليها بما ينيد اطراعها ، مسان ما ينعاه الطاعن في هذا المستد يكون غير سنيد .

(طعن رقم ٥٦٠٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢)

قاعسسدة رقم (۸۷۰)

: المسطا

من القرر أن النفع بتلفيق الاتهام من أوجسه النفساع الموضوعية التي لا تستوجب في الاصل من المحكمة ردا صريحا .

الحيكية:

لما كان ذلك ، وكان من المترر أن الدفسع بتلفيق الانهام من أوجسه الدفساع الموضوعية التي لا تستوجع في الأصل من المحسكة ردا صريحا حوكان من المترر أن للمحكمة أن تلتفت عن دليسل النفي وأو حيلته أوراق رسبية ما دام يصح في المعتل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي الطبائت البها المحسكمة من بلتي الأطلسة القائمة في الدعسوى ، فسان ما يثيره الطاعنان في شأن أعراض الحكم عن الشبهادة المرضسية الخاصة بالماعنة النائية والصورة الرسمية لحضر جاسة ٣١ من ديسمبر مسنة ١٩٧٧ في التفسية رقم ١٩٧٧ بمني مستعجل البيزة والمتنبة من الطاعن الأول تدليلا على عدم تواجداهها بمكان الحادث وقت وقوعه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير العليل وفي استنباط المحسكمة لمتقدها وهو ما لا يجوز أثارته لدى محكمة النقض ، ومن ثم يكون النعي على الحسكم في هذا المسادد في غير محلم المنائز المنائز من معالية المتسان على أساس البلمن برمته بوضوعا مع مصادرة الكتالة عملا بنص المسادة ٣٦ من القساون رقم ٥٧ لمسانة ١٩٥٩ في شسأن حالات واجراءات الطعن الملم محكمة النقض .

(طعن رقم ١٥٦٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٣١)

ثلاثا ... النفسوع المعلقة ببطلان الاجراءات :

قاعسسدة رقم (۸۷۱)

المسجا :

اذا كان الطاعن لم يبد دفعا ببطسلان اجــراهات التفتيش النساء المحاكبة وقــد خلا الحكم مما يدل عــلى هذا الأطلان فاقــه لا يقبل منــه التارة هذا الدفــاع لاول مرة أمــلم محكمة الققض -

المسكبة :

لسا كان يبين من مصافم جلسسات الحصاكمة أن المداسع عن الطاعن انتصر على النفسع ببطلان اذن التغنيش لعدم جدية التحريات ولم يتمرض لاجراءات التغنيش ذاتها على الاساس الذي يتحدث عنه في طعنه لحصوله في غير المكان المحدد بأذن العتبيش لاجراءاته ، وقرق بين المفسع ببطلان اذن التغنيش وبين الدفسع ببطلان اجراءات او ذكان الطاعن لم يبحد دغما ببطلان اجراءات التغنيش انناء المحاكمة وقدد خلا الحد كم مها يدل على هذا البطلان غله لا يقبل منه اشارة هذا الدفساع لأول مرة أبام محكمة النقش لأنه في حديثته دغع موضوعي اساسه النسازعة في سلامة الأدلة التي كونت منها محكمة المؤضوع عقينتها والتي اطانت نيها الى صحة اجراءات القبض والتغيش .

(طعن رقم ۱۹۷۴ اسنة ۵۰ ق ــ جلسة ۱۹۸۱/۲/) قاعـــدة رقم (۸۷۲)

الجسما:

الدفسع القانوني الذي يخالطه واقسع لا يجوز الثارته لاول مسرة أسلم محكمة القفض سـ العفسع ببطلان الن التفتيش لصدوره عن جريبة مستقبلة سـ السره .

الحبكية:

لسا كان البين من محاضر جاسات المحاكمة أن المدانسم عن الطاعن

لم يدنع ببطلان أذن التغتيش لصدوره عن جريمة مستقبلة ، وكان هــذا الدنسم من الدنسوع القانونية المفتاطة بالواقع التي لا بجوز اثارتها لأول مسرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضي تحقيقا تناى منه وظيفة هذه المحكمة ، هذا فضلا من أن القانون لا يشمذيط عِبارات خامـة يصـاغ بها اذن التفتيش ، واذ كان اثنابت بن المفردات المضمومة ومما أورده الحكم المطعون نيسه أن الرائد شمسد بأن تحريلته السرية التي تسلم بها أسغرت عن أن الطاعن المسجل بتسم مكافحة المخدرات يزاول نشاطه في تجارة المخدرات ماستصدر اذنا من النيامة لتفتيشه وتفتيش مسسكنه لضبط ما يحسرزه من مواد مخدره مما أسفر عن ضبط المخدر موضوع الدعسوى المطروحة ، ومفساد ذلك ان رجل الضبطية القفسائية قسد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من طلب الاذن بتغنيشه وتغنيش سكته الأمسر الذي يكفى لتبرير اصدار الاذن تاتونا ولا يؤثر في سالمته أن مصدر الاذن تد استعمل عبارة « ما تهد بوجد لدى المنهم من ،وأد مخدرة وعرض نتيجة التنتيش سلبا أو ايجابا » التي أولها الطلعن بالها تنم عن أن الاذن ينصب عسلى جريمة مستقبلة لم تكن تسد وتعت بالنعل في هين أن لفظ « قد » وأن كان ينبد في اللغة معنى الاحتمال الا أنه في مساته الذي ورد نيسه لا يدع مجالا الشبك في أنسه لا ينصرف الى احتسال وقوع جريمة أحراز المضدر أو عدم وقوعها تبل صدوره وأنها ينصرف الى التعنيش وهي دائما احتمالية اذ لا بمكن الجسرم متدمسا بما اذا كان التنتيش سيسفر فعلا عن شبط المخدر أو عدم شبطه مع المتهم ومن ثم فسان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون لا محل له .

(طُعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٥/١٩٨١)

قاعـــدة رقم (۸۷۳)

المسطا:

النفسوع القانونية المختلطة بالواقسع لا يجسوز الثارتها لأول مرة السلم محكمة النقض .

المسكية:

لما كان الدفع ببطملان التنتيش هو من الدفعوع القاتونيمة

المنظمة بالواتع وهي لا تجوز اثارتها الأول مرة الم محكة النقض ما لم محكة النقض ما لم محكة النقض تحقيقا محق مدونات الحكم ترشيح لقيلم خذا البطلان نظرا الانها تقضى تحقيقا المحاكمة ان الطاعن لم يثر الدنتم ببطلان التنتيش _ خلافا لما يشتيره بوجه طمنه _ وكانت مدونات الحسكم قسد خلت مما يرشيح لقيام ذلك المبلان خيث المساعت عن أن تقتيش مسكن الطاعن الذي السفر عن خبط السلاح والذخيرة _ قسد تم بناء على اذن النبلة على السر ما بجريسة قتسل المجنى عليه حسان ما يثره الطاعن في هدذا المسدد بجريسة قتسل المجنى عليه سان ما يثيره الطاعن في هدذا المسدد بكون غير سديد .

(طعن رقم ٢١٩٧ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢١٩٧)

ماعسدة رقم (۸۷٤)

الدفاع الجوهرى يجب عسلى المحكمة مناقشته والرد عليسه سـ تقدير جديسة التحريات السويغ اهسدار الاذن بالتغنيش موكولا لسلطة التحقيق تحت الشرف محكمة المرضوع ٠

الحكة:

من المقرر أن تقدير جدية التحسريات وكملينها لتسويغ أسسدار الان بالتغتيش أوان كان موكولا ألى سلطة التحقيق ألتى أسسدرته تحت رقبة محكية الموضوع الا أنسه أذا كان ألمهم قسد نفسح ببطلان هسذا الاجراء ، غاته يتعين على المحكية أن تعرض لهذا النفسح الجوهرى وتقول كلمتها فيسه بأسباب سائفة ، ولما كان الحسكم المطعون فيسه قد اكتنى في الرد عسلى نفسح الطاعن بالعبارة المسارة ببانها ألتى اقتصرت على أيراد القاعدة ألماية وأن تقدير جدية التحريات مرده ألى سلطة التحقيق تحت رقابة محكية الموضوع سدون أيسراد المسوغات ألتى بنيت عليها المحكية المهنئة الى جدية التحريات أذ لم تبد رايها في عناصر التحريات السابقة على الاذن بالتعنيش مع أنها أقابت تضاءها بالادانسة على الذان

المستبد مما أسسقر عنه تنفيذ هسذا الآذن ، كسان المسكم بكون معينا بالتمسور .

(طعن رقم ۱۸۸۷ لُسنةِ ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨١/١٢/٨ ،

قاعــــدة رقم (۸۷۵)

المسما :

الدفسوع القانونية المختلطة بالواقسع لا يجوز اثارتها لمسلم محكمة التقض لاول مرة ما لم تكن مدونسات الحسكم تحمل مقوماتها لاتها تقتضى تحقيقا نثاى عنه هذه المحكمة .

المسكة:

لما كان بيين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان اذن التفتيش ، وكان هذا الدنم من الدنسوع التاتونية المختطة بالواقع التي لا تجوز اثارتها لأول مرة لمام محكمة النقض ما لم تسكن مدونسات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضى تحقيقا تناى عنه وظيفه هذه المسكمة ٤. ولا يقدح في ذلك أن يكون النفساع عن الطاعن تسد شبين براهمته تواله « انه كان على الضابط أن يحدد شخص المتهم أو حتى يقال أن التحريات ميها جدية كان على الأقل أن يقدم أكثر هذا » أذ هو قول مرسل على اطلاقه لا يحيل عليه الدنسم الصريم ببطلان اذن التفتيش الذي بجب ابسداؤه في عبارات صريحة تشتيل عسلي بيان المراد منسه ، هسذا مضلا عن أن تقدير جديسة التحربات وكفايتها لاصدار الاذن بالتغتيش هو بن الأبور الموضوعية التي يوكل الأمسر فيها الي سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع واذ كانت المحكمة تهد اتتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها أذن التنتيش وكغايتها لتسبويغ اجراته غلا معتب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ومن ثم نسان ما يثيره الطاعن في هـــذا الخصيوص يكون لا محمل له ولا عملي المحكية أن هي التقت عن الرد عليسة .

ا طعن رقم ٢٤٩٧ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/١١ ١

قاعبسدة رقم (۸۷۱)

البسدا :

الدف وع القالونية المختلطة بالواقع لا يجوز الثارتها لأول مرة المم محكة النقض ما لم يكن قسد دفع بها لأول مرة السلم محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماتها ﴿

المسكية:

من المترر الن النفسج بيطلان القيض والتعنيش البسا هو من الدفوع التانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز عائرتها لاول مرة امام محكمة النفس ما لم يكن قسد دفسع بها لسام محكمة الموضوع أو كانت مدونات السحكم تحيل متوملته نظرا لأنه يتنفى تحتيتا تناى عنسه وظيفة محكمة السحكم تحيل المتبض والتعنيش وكانت مونسات المحاكمة أن الطاعن سوينه بيطلان التبض والتعنيش وكانت مونسات الحسكم قسد خلت مها النقش ولا يقدح في ذلك أن يكون الفساع من الطاعن قسد ضمن مرافعته توله «أي حق للشابط أن يكون الفساع من الطاعن قسد ضمن مرافعته توله «أي حق للشابط أن يقتش من بالعربات والضابط يدعى أن مهت تغنيش العربات بدون ترخيص والشتبه غيهم والضابط يحلول أن يتلاعب والشابط نتش المته لا يحيل عسى على اطلاته لا يحيل عسى على بيان المراح بشيط التعيش الذي يجب أبداؤه في عبارات صريحة تشتبل الديا المربح بطلان التنتيش الذي يجب أبداؤه في عبارات صريحة تشتبل على بيان المراح بسيان المراح بسالان

(طعن رقم ١٦٥١ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٦٥١/٥/١١)

قاعــــدة رقم (۸۷۷)

المسا

النفوع القانونية المختلطة بالواقع لا يجوز اثارتها لأول مسرة أملم محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم لا تحيل مقوماتها .

المسكبة:

لسا كان لا بيين من الاطسلاع عسلى محضر جلسسة المحاكمة ان الطاعن أو للدانيج عنه أبدى أن تفع ببطلان القبض عليه بقلة انتماء حلة. التلبس ، وكان من المترر اتسه لا يجسوز الثارة هذا الدنسع الول مسوعة الم محكمة النفس ما دابت مدونات الحكم الابتصمال بقوماته ، الأبسه من الدنسوع التاتونيسة التي تختلط بالواتع وتتتمى تحتيقا مونسوعيا مها لا أسان لحكمة النقض بسه .

(طمن رقم ١٥٦ لسنة ٥٣ ق ... جلسة ١٩٨٣/٥/١٢)

قاعسنة رقم (۸۷۸)

المسدا:

الدغـع ببطلان التغييش لحصوله قبل مدور الاذن لا يجوز اثارته أبام التقض لأول مرة لتعلقه بلوجه الدغاع الوضوعية •

المسكية :

لسا كان القانون لم يشترط شكلا بعينا لافن التغنيش ، فلا ينسأل من صحته خلوه من بيسان صحفة المساذون بتغنيشه او صناعته او محل القبده طالما أنه الشخص المتصود بالآذن ، فضلا عن أن تقدير جديسة التحريات وكعايتها لاصدار الاذن بالتغنيش هو من المسسئال الموضوعية التى يوكل الاسر فيها الى سلطة التحقيق تحت أشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة تسد اقتفعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها أذن التغنيش وكليتها لتسسويغ أجرائه فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، لمساكلة أن لا بالقانون ، لمساكلة أن المدافع عن الطاعن لم يدفع ببطلان التغنيش لحصوله قبل صدور الاذن به المدافع عن الطاعن لم يدفع ببطلان التغنيش لحصوله قبل صدور الاذن به المدافع الموضوعية .

(طعن رتم ۱۳۲۷ لسنة ٥٣ ق -- جلسة ١٩٨٣/١٠/١)

قاعب دة رقم (۸۷۹)

البسطا ::

النفسع بمسدور الاثن بعد الضبط والتغتيش دفسع موضوعي ـــ ما يكفي ثارد عليها -

المكة :

. من المترز أن النفسج بمسدور الاذن بعد الضبط والتغييض بعد حفاما موضوعيا يكفى الرد عليه اطبئنان المحكة الى وقوع المخبط والتغييض بناء على هذا الاذن أخذا منها بالأدلة السائخة التي أوردتها وكان ما رد بسه الحكم على النفسج سالف الذكر سائغا في اطراحه غسان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله .

(طعن رتم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٤

قاعـــدة رقم (۸۸۰)

: المسطة

النفسع بمسدور الاثن بعد الضبط والتفتيش دفسع موضوعي ـــ ما يكفي للرد على النفوع الموضوعية ــ السره ،

الحكية:

لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعسوى بما
تتوافر سه كافة العناصر القانونية للجريعة التي دان الطاعن بها وأورد
على ثبوتها في حقه ادلة مستبدة من اقسوال شاهدى الاثبات وتقرير
الممامل الكياوية ، عرض للدفسع الذي ابسداه المدافسع من الملساعن
واطراحه في قوله « وحيث اته عن الدفسع ببطلان القبض والتنتيش
لحصولهما قبل استصدار الاذن من النيابة العابة فيردود عليه بسان
المحسكة تطبئن الي ما شهد بسه شاهدا الاثبات من أن القبض والتنتيش
تما بعد مسدور الاذن ، ومن ثم لا تعول المحكمة على هذا الدفسع الذي
تما بمرسسلا عار من دليله » . المساكان ذلك ، وكان من المقسر ان
المناس المهنئان المحسكية الى وتسوع الضبط والتغتيش بنساء عسلى
قذا الاذن أخذا منها بالادلسة المستفة التي أوردتها ، وكان ما رد بسه
الحكم عسلى الدفسع سالف الذكر مسائفا لأطراحه ، فسان ما يثيره الطاعن
ق هذا الصدد يكون غي مسديد .

ا طعن رتد ۱۲۲۳ السنة ۲۴ ق سر جلسة ۲۸۲/۱۰/۱۸)

قاعستُنَّة رقم (٨٨١)

الجسدا:

النفسوع الموضوعية المنطقة بالواقسع لا يجوز اثارتها لأول مرة أمسام محكمة البقض الا اذا كانت مدونسات المكم تحيل بقوماتها ،

المسكية:

من المقرر أن الطاعن ما دام لم يتر أسلم محسكية الموضوع الدغع
بيطلان التغنيش غائسه لا يجسوز له انارته لأول مسرة أسلم محسكية
النقض الا أذا كانت مدونات المحكم مقوماته لانسه من الدغسوع التانونية
التى تخطط بالواقسع ويقتضى تحقيقا موضوعيا تنصر عنسه وظيفسة
محسكية النقض .

(طمن رتم ١٥٨٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١)

قاعب دة رقم (۸۸۲)

المسطاة

التفسع بصدور الاذن بمد الضبيط والتفتيش دفسع موضوعي ... ما يكفي الرد على الدفوع الوضوعية ... اثره .

الحسكية:

من المترر أن الدغع بصدور الاذن بعد — الضبط والتعنيش بعد
دغاها موضوعيا يكفى للرد عليه الطبئنان المحسكية الى وتسوع الضبط
والتعنيش بناء عسلى هذا الاذن أخذا غيها بالأدلسة التى أوردتها وكان
الحسكية لا تعول عسلى الاتكار الحامسل من ألمتهم لما أسند البسه
المحسكية لا تعول عسلى الاتكار الحامسل من ألمتهم لما أسند البسه
بالدعسوى من أتسه تسد أهرز الجسوهر المخسدر المضبوط وتطبئن كل
الاطبئنان لاخلسة الاتبسات سالفة البيسان وترى أن الحسال في الدعوى
ينبأ بأن الإجسراءات تسد تعاتبت وأن التعنيش أنها وتسع بعد صدور
الان بسه من النباسة العلمة ٩ . وكان ما رد بسه الحسكم عسلى
الدنسع مسلف الذكر — مستفا لاطراحه نسان ما يثيره الطاعن في هسذا
الصحد يكون غير سعيد .

(طعن رقم ١٨٥٥ لسنة ٥٣ ق -- جلسة ١٩٨٢/١١/٢٢)

قاعنبسدة رقم (4 ٨٨٢)

المسطا

الدفيع ببطلان الله التكتيش المدم خديسة التحريات دفع جوهري الدفوع الجوهرية يجب على المحانة مناشستها والرد عليها *

المكة :

من المترد أن تقدير جديسة التحريسات وكمليتها لتسسويغ أمسدار الإن بالتغنيش وأن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التي أصدرته نحت وقالجة محكة الوضوع ، الا أنسه أذا كان المتهم قسد دفسع ببطسلان الإجراء غانه يتمسين عسلى المسكبة أن تعرض لهدذا الدنسع الجوهري وتقول كليتها فيه بأسباب سائفة وأذ كان الحسكم المطعون الجوهري وتقول كليتها فيه بأسباب سائفة وأذ كان الحسكم المطعون المتوركات التي بني عليها عسلى الرغم من أنشه أتسام تفسياؤه بالادانة على الدليل المستبد بها لسفر عنه تنفيذ هدذا الاذن ، غساته يكون بحيها التصدود بها يستوجب نقضه .

(طعن رتم ٢٥٥٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢/١٢/١٩٨١)

قاعسدة رقم (١٨٨)

المسطا:

النفيع ببطالان ائن التفتيش لمستم جنيسة التحريات ... دفسع جوهرى ... الدفوع الجوهرية يجب على المحكية مفاقشتها والرد عليها ... اعقلك ... اثره ... تصسور .

ألمسكية :

لما كان تضاء هذه المسكية تسد جرى عسلى انسه ولأن كان تقدير جديسة التحريات وكبايتها لتسسويغ اصدار الاذن بالتنتيش موكولا الى سُلطة التحقيق التى اصدرته رقابة محكية الوضوع ؛ الا انسه اذا كان المتهم تبعد تفسح بمثلان هسذا الإجراء كماتة يثمين عسلى المحكلة — أن تعرض لهذا الدنسج الجوهري وتتول كليتها فيسه بأسباب سائفة ؛ لما كان ذلك ٤ وكان البين من مطالعة الأوراق أن الدائع عن الطاعن دغم لبلم محكة الموضوع ببطلان أذن التنتيش لعدم جديسة التحريك التي بنى عليها ٤ وأن الحكم المجموع أبي يعرض البنة لهذا الدفسع الما المساء وردا عليسه المالي الرغوبين أنه أتسام تضاءه بالادائسة على الدليل المستبع ما استر عنه عددنا الاذن ٤ فان الحكم يكون ممينا مالقصور ما يوجب تقضة والاحالة .

الطعن رفتم ۲۹۵۲ لسته ۵۳ في سـ جلسة ۲۹۸۲/۱۲/۲۷

قاعِسدة رقم (٨٨٥)

المستعا

تقدير جديسة التحريف وكفايتها لتسويغ اصدار الاثن بالتفتيش ودكولا الى سلطة التحقيق التى اصدرته تحت رقابة محسكية الموضوع سـ النفسع ببطلان هذا الاجراء ــ السره .

الحكة:

من المقرر انه وان كان تقدير جدية التحريات وكدايتها لتسويغ الصدار الاذن بالتنفيش موكولا الى سلطة التحقيق التى اسدرته تحت رتابة محكمة الموضوع ، الا انه اذا كان المنهم تد دنسم ببطلان هذا الإجراء ، فسانه بتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدنم الجوهرى وتقول كلمتها بأسباب سائمة .

(طعن رتم ۲۹۵۳ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲۷/۱۲/۱۹۸۲)

قاعسندة رقم (۱۸۸)

: المسطا

ما يكفى الرد على النفسوع الوضوعية .

الصكة:

من المقرر أن النفسع بصدور الأذن بالتفتيش بعد الضبط أنها هو دفساع موضوعي يكفي للرد عليه المؤنان المحكمة الى وقوع الشبط بناء على الأفن أخذا بالأطلسة التي أوردتها ولا يجوز مجادلتها فيه أو مسادرة متعنها في شبسائه أبالم محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٠٤٣ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢/١/١٨٤/٢

قاعــــدة رقم (۸۸۷)

الجيسدا :

اقتضاع الحسكية بجدية التحسريات التي بنى عليها اثن التفتيش وكفايتها السويغ اصداره واقرت النيابة على تصدقها في هسذا الشسان غله لا يعقب عليها فيها ارتكه اتعلقه بالوضوع لا بالقانون .

المسكبة:

لما كان الحسكم المطعون نيسه بين وأتمة الدعسوى بها تتوانر به كافة العناصر القانونية للجريبة التى دان الطاعن بها ، واورد على شوتها في حقه أدلسة مستبدة من أتسوال شاهدى الانبسات ومن تتزير المسل الكياوى ، وهى أدلسة مستبدة من أتسوال شاهدى الانبسات ومن تتزير المحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون نيسه قسد عرض الدعم عبطلان أذن التتنيش لعدم جدية التحريات واطراحه في توله والتي استصدر بناء عليها أذن التتنيش » . وكان من المتر أن تتدير والتي المسائل الموضوعية التي يوكل الأسر فيها الى سلطة الدعتين عدم من المسائل الموضوعية التي يوكل الأسر فيها الى سلطة الدعتين تحت اشراف محكية الموضوع ، وكانت المحكية الموضوع التي يتى عليها أذن التتنيش وكانية المسائل الموضوع ، وكانت المحكية الموضوع ، وكانته لنطته عليها في التراث وتسرت النيابة على تصرغها في هذا الشان ، فانسه لا معتب عليها فيها ارتاته لنطته بالموضوع لا بالتاتون .

(طعن رقم ١٩٨٤/٢/٨ السنة ٥٣ ق _ جلسة ١٩٨٤/٢/٧)

قاعسسدة رقم (٨٨٨)

الجسدا:

التفسع ببطائن التفتيش ــ نفسع جوهرى ــ يتمين عسلى المحكمة الرد عليسه بلسباب سالفة .

الحبكية:

من القرر ان تقدير جديسة التحريات وكفايتما لتسسويه اصدار الانن بالتقتيش وان كان موكولا الى سلطة التحقيق التي اصدرته نحت

رتابة محكمة الوضوع ؛ الا اتسه اذا كان المتهم تسد دنسع ببطالان هسذا الاجسراء ماته يتمين على المحكمة أن تعرض لهذا الدنسع الجوهرى وتقول كلمتها نيسه بأسباب سائمة واذا كان الحسكم الطعون نيسه لم يعرض البتة لدنسع الطاعن ببطلان اذن التنتيش لعدم جديسة التحسيلات التي بنى عليها رغم أنسه أقسام تفساءه بالادانسة عسلى الدليل المستيد مما استقر عنه تنفيذ هذا الاذن ؛ ماته يكون معينا بالتمسور بها يستوجب نقصسه .

(طعن رتم ٨٠٤/٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٨/٢/١٩٨٤)

قاعسدة رقم (۸۸۹)

المسمدا :

النفسوع القانونية المختلطة بالواقع لا يجوز السارتها لأول مسرة لبلم محكمة القضي سالدفسع يبطلان القيض والتفتيش سا لفسره ٠

الحكة:

لما كان لا يبين من الاطلاع عملى محضر جلسسة المسلكية ان الطاعن أو الدائس عنسه أبدى أى دنسج ببطلان التبض والتنبيش بمتونة وقوعه بدون أمر من النباية العلبة وانتفاء حسالة الطبس ، وكان من المترر أنه لا يجوز أثارة هذا الدنسج لأول مرة أبسام محكية النتض ما دابت مدونات الحسكم لا تحبل متوباته لانسه من الدنسوع القانونية التي تخطط بالواقع وتقتضى تحقيقا موضوعيا مما لا شان لمكية النتض بسه .

قاعسسدة رقم (۸۹۰)

البستداء:

حسلة التلبس من الأمور التي تستقل محسكية الوفسوع بتقدير توافرها ــ الدفع ببطلان القبض والتفتيش الرتبة عليها ــ اثره •

الملكة:

لمساكان الحكم المطعون نيسه بين واتمة الدعسوى بما تتوافر به

كانة المثاسر التانونية لجريبة إحراز مخدر بتمسد التعاطى التي دان الطاعن يها ٤ وأورد على ثبوتها في حقه اطلبة سبائغة تؤدى الى ما رتبه الحكم عليها بستبدة من التوال شاهد الاثبات وتقرير التعليل ، لمسا كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم ينفسم ببطلان التبض والتنتيش لانتناء خسالة التلبس ، وكان هذا النفسع من الدنسوع التانونية المختلطة بالواقع التي لا تجسوز أثارتها لأول مسرة المسام محكمة النقض ما لم تكن مدونسات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضى تحتيقا تناى منه وظيفة هذه المحكمة ، ولا يقدح في ذلك أن يكون الدفساع عن الطاعن تسد ضبن مرانعته سـ في مقلم التشكيك في اتسوال شاهد الانسات وطلب البراءة قوله « ان الدعسوى لم تكن في حالة من حالات التلسي » أذ هو قول مرسل عي أطلاقه لا يحمل عسلي النفسع الصريح ببطلان الضبط والتغتيش الذي يجب ابداؤه في عبارة صريحة تشتبل على، بيان الرادينه ، هذا غضسلا عن أنسه بن المترر أن القول بتوافر حالسة التلبس أو عدم توافرها من السائل الوضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معتب عليها ما دامت تسد أتلمت تضاءها عسلى أسباب سائمة _ كبسا هو الحسال في الدعسوى المطروحسة _ ومن ثم مسان النمي في هذا الخصوص يكون غير سديد ،

(ألمن رقم ٧٧١ه لسنة ٥٣ ق _ جلسة ١٩٨٤/٢/١٢)

قاعسدة رقم (۸۹۱)

البسدا ؟

النفسع بتمثر تحديد الشارب محدث الامسابة ليس من النفسوع الجوهرية التى يتمين على المسكهة الرد عليها استقلالا بسل يكنى ان يكون الرد عليها مستفادا من الادلسة التى اسستند اليهسا الحسكم في الادانسسة ،

المسكبة:

. لما كان ذلك ، وكان النفع بتعفر تحديد الفسارب محسدت الاضابة ليس من النفوع التجوهرية التي يتعين علي المحكمة ان ترد

عليها أستقلالا بسل يكفى أن يكون الرد عليها مستفادا من الأطشة التي استند اليها الحسبكم في الإدانسية ، لمسا كان ذلك ، وكان الثابت من معضر جلسة الملكية أن النفساع أبدى في مراضعته أن الطاعن أصبيب في وأسسه خور وصوله الى مكان الشاهرة وبن شمان هذه الاسمالة أن تنقده الوعى مما لا يتسنى لسه الاعتداء على الغير ، وكان ما اشسار البسه النفاع من ذلك شد جاء في سياق مراضعته بقصد التشكيك في التوال شاهدى الاثبات ولم يقدم للبحكمة دليلا على صحة ما زعب من مقدائسه الومى نتيجسة حدوث اصابته ، كما انسه لم يطلب اليها تحقيقه خهو دخاع موضوعي لا تلتزم المحسكمة بالرد علبسه استقلالا اذ الرد مستفاد ضبنا من أدلمة التبسوت التي استند اليها الحكم في ادانسة الطاعن ويكون النمي على الحكم بالتصور في هذا الصدد غير سديد. لما كان ذلك ، وكان الحكم المطمون نيمه قسد عرض لدنساع الطاعن بأنه كان في حالة دنساع شرعى عن ننسسه واطرحه بتولسة « وحبث اتسه عبا اثاره العقاع الحاشر مع المتهم بشسسان العقاع الشرعي نسسان المحكمة تشير بمالها من سسلطة وزن الأطسة المطروحسة عليها الى أن المتهم لم يكن في حالة من حالات الدنساع الشرعي إذ الثابت بالتحتيتات أن المتهم تسد بلار بالاعتداء على المجنى عليسه ولم يثبت أن الأخسر تد بدأ بالاعتداء وبالتالي غلم بكن هنساك خطر بحدق بسه حتى بيساح لسه درءه ويذلك لا تتوافر أركان الدنساع الشرعى ومن ثم يكون هذا الدنسام غير قائم على سند من واتع أو قانون ويتمين الالتفات عنه .

(طعن رتم ٥٨٥٩ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٧/١/٢٢)

قامىسىدة رقم (۸۹۲)

المسطا:

ليس الطامن أن يتمي عــلي المسكبة قمودهــا عن الرد عــلي دفــم لم يثر ليلها .

المسكية:

لدا كان ذلك ، وكان الثابت في منصر بطسة المحاكمة أن الفتساع عن الطلعان لم يش ما يتمساه من دنسع بشيوع التهبة وتلفيقها غليس له من بعد أن ينعى عسلى المحكمة تعودها عن الرد عسلى دنسع لم يشر أمامها ، هذا نفسلا عن أن من المسرد أن النفسع بشسيوع التهسة وتلفيتها هو من النفسوع الموضوعية التي لا تستوجب ردا ما دام الرد يستناد ضمنا من أدلة الثبوت التي تطبئن اليها بما يفيد أطراحها .

(طمن رتم ٤٠٢٤ لسنة ٧٥ ق _ جلسة ٢١/١/١٨٨١)

رابِما ... الدفوع المتعلقة بسبق الفصل في الدعوى :

قاعـــدة رقم (۸۹۳)

المسطا:

يشترط للدفسع بقوة الشيء المحكوم فيسه في المسائل الجنائية ان يكون هناك حكم بات سبق صدوره في محاكم جنائيسة معينة يتحد موضوعها وسببها واشخاصها مع المحاكمة التالية ،

الحكة:

من المترر أتسه يشترط لمحة الدنسع بقوة الشيء المحكوم نيسه في المسأل الجنائية أن يكون هناك حكم بات سبق صدوره في محساكية جنائية معينة يتحد موضوعها وسببها واشخاسها مع المحاكمة التلية ، واذ كان يبين من المفردات المضمومة أن الجنحة رتم ١٩٧٥) لسنة ١٩٧٦ شبين الكوم حد محسل النفسع حالقتم شسهادة رسسية بمضونها عن واقعسة ضرب تختلف في تاريخها عن تاريخ الواتمسة المسائلة ومن ثم فسلا على الحكم المطمون فيسه أن أهرض عن النفسع بمسدم جواز نظر الدعسوى السابقة الفصل فيها لتخلف احد شروط أعماله وهو اتحاد الموضوع بين الدعوين .

المسطاة

الدفسع بعدم جواز نظسر الدعسوى لسبق الفصسل فيها متعلقة بالنظام العام ويجوز التبسك بسه في ايسة حالة كانت عليها الدعسوى ـــ اثارته لاول مرة امسلم محكهة القفض ـــ شرطه ه

المسكة:

من المترد ان المفيسع بعدم جسوان نظر الدسوي النبق النشل فيها وان كان متعلقا بالنظام العام ويجوز التبسك بسه في ايسة حالسة كانت عليها الدمسوى الا أن اثارته لأول جزة أحسام محكمة التنفى بشروطة بسأن تكون متوبلته واضحة من الحسكم ذاته أو أن تكون عناصر الحكم وديسة الى تبوله بغير حائبة الى أجراء تحتيق موضوعي تتحصر عنسه وظيفة محسكمة النقض ، واذ كان الحكم المطمون نيسه تقد خلا مما يظاهر هذا الدفسع ، وكان الفصل نيسه يتنفي تحقيقا موضوعيا غاته لا تقبل اشارته الأول مرة ليام محكمة النتفي .

(طعن رم ٥٠٩ه لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢١/٢/١٩٨١)

قاعسسدة رقم (٨٩٥)

الهـــدا:

بن الترر ان الدفع بمسدم جواز نظر الدهسوى اسبق القمسل فيها هو دفساع جوهرى يجب عسلى المسكبة ان تحققه وتفصل فيه .

المسكية:

لما كان بين من مطالعة معاشر جاسات المتكهة ان الشاعن فنع بعدم جواز نظر الدمسوى لسابقة الفصل نبها في الجنحة وقم ٢٥٣٤ سنة الاسرابية الا أن المسكهة لم تعرض لهذا الدفسع ليواها لمه وردا عليه مد وكان من المقرر أن الدفع بعدم جسواز نظر الدعسوى لسابقة الفصل نبها هو دفاع جوهرى من شساته أن يهدم القهسة موضوع الدمسوى لبناته على سبق الفصل نبها فقد كان واجبا على المحكمة أن تحققه وتفصل نبسه أما وهي لم تفصل غان حكمها يكون معيها بالقصسور بها يوجب نقضه .

(طعن رقم ۷۳۳۷ اسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۴/۱۹۸۶) قاعـــدة رقم (۹۹۸)

المسجا:

الدفسع بعدم جواز نظر الدعسوى لسبق الفصل فيها هو دفساع جوهرى من شاقه ان يهدم التهبة موضوع الدعسوى لبناته على سسبق الفصل فيها فيتمين على المحكمة ان تمتقه وتفصل فيسه ..

المسكية:

لما كان يبين من مطالعة معاضر جاسات المحكمة الاستنفيسة أن الحاضر عن الطاعنة دغع بعدم جسوار نظر الدمسوى لسابتة الفسسا غيها في الجنعة رقم ١٩٣٦ تسم الخليفة واستثنفها رقم ٢٤٢٥ لسنة ١٩٨١ جنم المحكمة اسدرت حكمها الملمون فيه دون أن تعرض الى هذا النفساع سابا كان ذلك وكان الدفسع بصدم جواز نظر الدعسوى لسابقة الفصل فيها هو دفساع جوهرى من شائه أن يهدم التهمة موضوع الدعسوى لبناته على سبق الفصل فيها غتد كان واجبا على المحكمة أن تحققه وتفصل فيه ، لها وهي لم تفعل عان حكمها يكون مميا بالتصور أيضا مها يتتفى تتضه .

(طعن رقم ٧١٦٩ لسنة ٥٣ ق _ جلسة ١٩٨٤/٤/١٧)

قامسندة رقم (۸۹۷)

البسدا:

هن القرر أن النفسع بعدم جواز نظر الدعسوى لسبق الفصسل فيها هو دفساع جوهرى يجب عسلى المحكمة أن تحققه وتفصل فيسه سا اغفاله سا أنسره ساقصسور م

المسكنة :

لسا كان يبين من الأطسلاع على محاضر جلسات المحاكمة الإبندائية أن الطاعن حضر مع محليه بجلسسة ١٦ من اكتربر سنة ١٩٨٦ ونسم المحامى بعدم جواز نظسر الدمسوى الجنائية في التضية رقم ١٩٢١ سنة ١٩٨١ جنح شبرا لكن المحكمة أمسسدرت حكيها دون أن نعرض لهذا الدنساع . كما أن الحكم المطعون نيسه ذهب الى تأييد الحسكم الإبندائي دون أن يعنى باستعراض هذا النفسع أو يرد عليه بها يفنده . لما كان ذلك ، وكان الدفسع بعدم جواز نظر الدعسوى لسابقة الفصل فيها هو دنساع جوهرى من شاته أن يهدم التهية موضوع الدعسوى لبنائه على سبق الفصل فيها فقد كان على المحكمة أن تحققه وتفصل فيه ، لها وهى لم تعمل فسان حكيها يكون معيها بالقصور .

(ملغن رتم ١٩٨٤/٥/٢١ لسنة ١٩٨٤) - جلسة ١٩٨١/٥/١١)

قامىسىدة رقم (۸۹۸)

البسدا:

من القسرر أن العفسع بعدم جواز نظر الدعسوى لسابقة الفصل فيها هو دفساع جوهرى يجب على المسكنة تحقيقه والفصل فيسه والا كان حكها معينا بالقصور،

المكة:

النفسع يعدم جواز نظر الدعسوى لسابقة الفصل نيها هو دمساع جوهرى من شاته أن يهدم التهمة موضوع الدعسوى لبنائه عسلى سبق النصل نيها ، نقد كان واجبا على المحكمة أن تحققه وتفصسل نيه ، ابا وهن لم تفصل نمان حكمها يكون معينا بالقصور بما يتنفى نقضسه .

(طعن رقم ۲۸۱۲ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲/۱۲/۱۸۱۱)

قاعسندة رقم (۸۹۹)

: 13-41

النفسع بعسدم جسواز نظر الدعسوى لمسابقة الفسسل فيها هو دفساع جوهرى بجب على المسكمة تحقيقه والرد عليه سوالا كان حكمها معينا بالقصور •

المكنة:

البين من مطالعة محاضر جاسات المحاكمة أن الطاعن دفسع أسام محكمة ثانى درجسة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في قضية ذكر رقبها فالبرت المحكمة بضمها بيد أنها أصدرت حكمها المطعون فيسه دون أن تعرض لذلك الدفسع ايرادا له ودا عليسه على الرغم من جوهريته أذ من شأته سلو صح سان يهدم النهبة موضوع الدعسوى لابتنائسه على مبيق الفصسل فيهسا 6 فسان الحسكم يكون معيسا بالقصسور مما يرطله .

(طمن رتم ٢٦٩١ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

قاعـــــنة رقم (٩٠٠)

المسطا:

الدمسع بعدم جواز نظر الدعسوى اسابقة الفجسل هيها هو دعم جوهرى يجب على المسكمة ان تحققه وتعصسل فيسه والا كان حكمها معينا بالقصسور -

المسكية :

وحيث أنسه بيين من مطالعة المفردات المنقسة بأوراق الطعن أن الطاعن تسدم مذكرة خلال غترة حجز الدعسوى للحكم أمسام محكمة أول درجية دفيع نيها بعدم جواز نظر الدمسوى لدابقة النصيل نيها في الجنعة رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٢ أبن دولة بنها ، ولكن المسكمة أمسدرت حكيها المستأنف دون أن تعرض الى هذا الدفساع ، كبا يبين من الاطسلاع عسلى معاضر جلسات المحاكمة اسلم محكمة ثاتى درجسة أن المدانسع عن الظاعن طلب ضم الدعوى رقم ١٥٠ لمسنة ١٩٨٢ أمن دونة بنها مُعْرَرت المسكمة التلجيل لنظر الدعسوى مع أخرى ، وتكرر التأجيل لذات السبب الى أن مسدر الحسكم المطمون فيسه بتأبيد الحسكم المستأنف لأسبابه ومن ثم نسان المحكمة الاستثنافية لم تعرض ... بدورها ... الى دنساء الطاعن ، لما كان ذلك وكان الدنسع بعدم جمواز نظر الدعموى لساعة الفصحل فيها هو دفساع جوهري من شساته أن يهسدم التهبة موضوع الدعسوى لبنائه عسلى سبق النصسل نهها نفسد كان واجبا على المحكمة أن تحققه وتفصل فيه 6 أهما وهي لم تفعمل فسأن حكمها بكون معيبا بالقصور في البيان بما يبطله ويتتفى نقضه والاحالة بغير حاجسة الى بحث باتى أوجه الطعن ،

(طعن رتم ٧٩١٣ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٥/١/٨

قاعـــدة رقم (٩٠١)

البسدا :

الدفسع بعسدم جواز نظر الدعسوى اسبق الفصسل فيها هو من الدفوع الجوهرية المتملقة بالنظام العام •

الحكية:

ألما كان ذلك ، وكان الدفيع بعدم جواز نظر الدعوى اسبق العمل نيها هو من الدفوع الجوهرية المتملة بالنظام العام التي ينبغي عملى الحسكية حين تعرض لبنه ان تقسطه حته بسان تورد في حكها الاستيد التتوقية التي تتنفي عملى موجبها بتبوله أو رفضه ، لمحا يترتب عليه لو صبح ب من انتضاء الدعبوى الجنائية بسبق الحكم فيها للما كان ذلك ، وكان الحسكم المطمون فيه قسد رد عسلو، دفسع الطاعنين في هذا الشسان بالعبارة التي سبق بياتها فله فيها اورده على هذا النحو المبتسر لا يكون قسد بين العناصر الكافيسة والمؤدسة الى عدم عنواله بها يصبه بالقصدور الذي يعجز هذه المسكمة بحكمة النقص عن مراقبسة سلامة تطبيق القسانون والتترير برأى فيها يثيره الطاعنون في طعنهم مها يتعسين مصه تتفسه وذلك دون حليسة الى بحث سسائر الوجبة المامن ، وإذ كان الطعن المرة الثانيسة سائم يتمين تحديد جنسة لنظر الموضوع ،

(طعن رتم ٢٨٤٠ لسنة ٥٤ ق ـ جلسة ١/١٠/١م١١ ٢

قامستدة رقم (٩٠٢)

المسحا:

النفسم بصحم جواز نظر النعسوى لسبق الفصسل فيها هو من الدفوع الجوهرية المتملمة بالنظلم العلم .

الحكة:

إلى كان ذلك ، وكان النفسع بعدم جسواز نظر الدعسوى السبق النمس فيها هو من الدفوع الجوهرية المتطلقة بالنظام العلم التى ينبغى على المحكمة حين تعرض له أن تقسطه حقه بأن تورد في حكمها الاسانيد القانونية التى تنتهى على موجبها بقبوله أو رغشه . ألما يترتب عليه أن صح ب من انتضاء الدعسوى الجنائية بسبق الحسكم فيها بالميترب عليه أن صح ب من انتضاء الدعسوى الجنائية الحكم فيها بالمامين في كان ذلك ، وكان الحكم الملمون فيسه تسد رد عسلى دفسع الطاعنين في هذا النحو هذا النصورة التي بعنها فياتها فيها ورده على هذا النحو

المبتسر لا يكون شد بين العناصر الكلية والمؤديسة الى عسدم تبولسه بها يصبه بالتصور الذي يمجز هذه الحسكة سد محكمة النقني سد عن مراتبة سالمة تطبيق القانون والتترير براى نبيا يثيره الطاعنون في طمنهم مما يتمين بعد نتضة وقلك دون حاجسة الى بحث سائر أوجسه الطمن ٤ واذ كان الطمن المسرة الثانيسة ٤ فساته يتمسين تحديد جلسسة انظر الموضوع .

(طعن رقم ۲۸۱۱ اسنة ٥٥ ق سـ جلسة ۱۹۸۰/۱۰/۱ ع قامسيدة رقم (۹۰۳)

البسطا :

التفسع بصدم جواز نظر النمسوى لسبق النمسل فيها هو من النفوع الجوهرية التملقة بالنظام العام .

المحكة:

لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم جدواز نظر الدعدوى لسبق الفصل فيها هو من الدفوع الجوهرية المتعلقة بالنظام العام التى ينبغى على المحكمة حين تعرض لسه أن تقسطه حقه بأن تورد في حكيها الاستيد التاتونية التى تتنهى على موجبها بتبوله أو رفضه لما يترتب عليه سد لو صبح — من انتضاء الدعوى الجنائية يسبق الحكم فيها ، لما كان ذلك ، وكان الحسكم المطعون فيسه قسد رد على دفسع الطامنين في هذا النسر الشأن بالعبارة التى سبق بياتها فاته فيها أورده عملى هذا النحو المبسل لا يكون تسد بين العناصر الكانية والمؤدية الى عدم تبوله بها يصهب بالمعمور الذي يعجز هذه المسكمة — محكمة النقض — عن مراتب مسلمة تطبيق القانون والتترير براى فيها بثيره الطاعنون في طمنهم ما يتمن محه نقضه وذلك دون حلجة لبحث مسائر أوجمه الطمن ما يتمين تحديد جلسمة لنظر واذ كان الطمن المسرة الثانية — غسائه يتمين تحديد جلسمة لنظر

(طعن رقم ٢٨٤٢ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١١٨٥/١٠/١ ٢

قاعسسجة رقم (٩٠٤)

: اعسما

الدفسع بمسدم جواز نظر الدعسوى اسبق القصسل فيها هو من الدفسوع الجوهرية المنطقة بالتظام المام أثنى ينبغى عسلى المسكمة حين تعرض له أن تقسسطه حقه بأن تورد في حكبها الأسانيد القانونية التي تنتهى على موجبها بقبوله أو رفضه •

الحكية:

وحيث أن الثابت من مطالعة محضر جلبة المحاكمة أسلم محكمة ثاني درجية ، أن الدنساع عن الطاعنين احسال في دناعهم في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيسه الى ما هو تسابت بمحضر جلسسة الدعسوى رتم ١٣٩ رول اليوم ذاته ... وهو ما حصله الحسكم المطمرن نيه ورد عليه في قولسه « ... ان الدنسع بعدم جسواز نظر الدعسوي -لسبق النصل نيها بالتضية رتم ١٧٥٢ لسنة ١٩٧٨ جنح الشرابية المنظورة اسمام هذه المسكمة والمحجوزة للحكم لجلسسة اليوم بمطالعتها تمين انسه تاقد الأركان والشروط القانونية ومن ثم تلتفت المحكمة عنه » . الما كان ذلك ، وكان النف بعدم جمواز نظر الدعسوى لسبق الفصل عيها هو من النمسوع الجوهرية المتعلقة بالنظام العام التي ينبغي عسلي المسكمة حين تعرضُ لسه أن تقشطه حقة بأن تورد في حسكمها الاساليد القانونية التي تنتهي على موجبها بقبوله أو رنضمه لمسا يترتب علبسه ــ ان صح ــ بن انتضاء الدعسوى الجنائية بسبق الحكم ميها ــ لما كن ذلك . وكان المكم المطمون نيسه قد رد عملي دنسم الطاعنين في هدذا الشنبان بالعبارة التي سبق بيانها غانه نيبا أورده عملي هدذا النحو البنسر لا يكون قسد بين العناصر الكانية المؤديسة الى عدم تبوله بما يممه بالتصور الذي يعجز هذه المسكية ــ مذكبة النتض ــ عن مراتبة سلامة تطبيق التسانون والتقرير برأى نيما يثيره الطاعنون في طعنهما ٤ مما يتمين معه نتضه وذلك دون حلجة لبحث سسائر أوحسه الطمن ، وإذ كان الطمن المرة الثانية ناته يتعين تحديد جلسة انظر الوضِوعِ .

(طُعن رقم ٤٨٤٤ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨١/١٥٨١)

قاعبسدة رقم (٥٠٥)

البسدا:

الدفع بعدم جواز نظر الدعدوى اسابقة الفصل فيها دفعها جوهريا وهو من الدفوع التعلقة بالنظام العام ويجوز اثارته في اسة حالة كانت عليها الدعدوي .

الحكية:

لسا كان ذلك ، وكان الدفسع بعدم جواز الدعسوى لسابقة الفصل

فيها دفعا جوهريا من شائه سلو صح سان يهسدم النفسة موضوع
الدعسوى لبنائه على سبق الفصل فيها ، وهو من الدغسوع المتطقة
بالنظام العام ويجوز اثارته في أيسة حالة كانت عليها الدعسوى ، ومن
شم فقد كان عسلى الحكم وقد أثير هذا الدغسع أسام محكمة أول درجسة
أن يهحمه وأن يرد عليه بما يفنده ، أما وهو لم يفعل سبل دان الطاعن
دون أن يتضمن بما يسوغ بسه رفض هذا الدغسع ساته بكون تسلمر
البيسان بما يعطيله ويوجب نقضه والاصالة بغسر حاجة الى بحث
سائر أوجه الطعن .

(طعن رقم ٢١٨٦ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٦/٦/١٥)

قاعسدة رقم (٩٠٦)

: المسطا

الدفسع بمسدم جواز نظر الدعسوى لسابقة الفصل فيها _ بجب على المسكمة ان تحققه وتفسسل فيه ،

الحكية:

لسا كان ذلك ، وكان الدفسع بعدم جواز نظر الدعسوى لسابتة الفسل فيها هو دفساع جوهرى من شاته أن يهدم النهبة موضاوع الدعسوى لبناته عسلى سبق النمسل فيها نقد كان واجبا عسلى المحكمة أن تحققه وتنعسل فيسه ، أسا وهي لم تفط غان حكمها يكون معيسا بالتمسور بما يتنفى نقضسه والاهسالة بغير عاجة الى بحث بسائي الوجه الطعن الإخساري .

(طعن رتم ۹۸۸ اسنة ۵۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۷/۳/۳)

قاعستة رقم (٩٠٧)

: 12_43

التفسيع بمدم حسوال نظير الدعسوي لسبق القصسل فيهسا من min المام ويجوز الثرته في الهسة حالة كانت عليها الدعوى •

الحكية:

لما كان ذلك ، وكان من المترر أن النفسع بعدم جواز نظر الدعوى للمسبق الفصل فيها من النظام العام وتجوز أثارته في أيسة حالة كانت عليه الدعموى وتحقيقه قسد نفير وجه الراى في الدعموى وكانت البين أن الطاعن قسد أقلم دفاعه على هذا الدقسع ما كان لازمة أن تعمرض لله المسكبة فتقسمه حقه أيرادا له وزدا عليسه به أما وهي لم نعمس قسان حكمها يكون معيا بالقصسور في البيان بما يبطله ويوجب نقضسه والإعادة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجسه الطعن .

(طعن رتم ۲.۵۰ لسنة ۷۷ ق ـ جلسة ۱۹۸۸/۱۲/۲۰)

خابسا ــ بســائل بفوعـــة :

قاعـــدة رقم (٩٠٨)

: 14-41

الدفع بتأفيق التهبة من الدفوع الموضعوعية ـ ما يكفى الرد علمها .

المكنة:

الدغم بتلغيق التههة هو دغمه موضوعي لا يستأهل في الأمسل ردا صريحا بسل يكفي أن يكون الرد مستقدا من الأدلسة التي أبستند عليها الحسكم في الادانسة ، ومن ثم غسان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله .

(طمن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٥٠ ق ـ جلسة ٢٢٠/٢)

قاعـــدة رقم (٩٠٩)

: 13-41

الدفوع الوضوعية ــ عدم جواز اثارتها لاول مرة المام محكمة التقض ما لم تكن مدونات الحسكم دالة بذاتها على محقق حالته أو ترشيح الهياميا .

الحسكية :

الأصل في الدناع الشرعي أنه من الدناوع الموسوعية الني يجب النبسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز الارتها لأول مرة أمسام محكمة النقض الا أذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحتق حسالة الدناع الشرعي كما عرفه التسانون أو ترشيح لقيامها ، ولما كان البين من محاضر جاسات المحكمة أن الطاعن لم يتبسك بتيسام حالة الدناع الشرعي ، وكانت الواتعاة كما اثنتها الحكم لا تتوافر نيها على الدالة أو ترشيح لقيامها ، فالله يتبل من الطاعن اثارة هذا الدناع الاول مرة أبسام محكمة انتقش .

(طعن رقم ٢٠٧٢ لسفة عدى حجاسة ١٩٨١/٤/١٩)

قاعستة رقم.(٩١٠)

المسجدا :

العفيع بتعثر الرؤيسة ... دفيع موضوعي ما يكفي الرد عليه .

المكية:

الدنسج بتعفر ألرؤيسة وتحديد شخص الضارب هو بن الدنسوع الموضوعية التي لا تستوجب في الأمسل ردا صريحا بن الحسكم ما دام الرد مستفادا ضبنا بن التفسساء بالادانسة استفادا الى اداسة الثبوت التي أوردها ٤ نسان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يتبحص جدلا موضوعها في تعدير الدليل لا يجوز اثارته المام محكمة النتض .

(طعن رسم ٩١١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١)

قاعـــدة رقم (٩١١)

المسطا:

عدم التفات الحـكم الطمون نيـه الى الدنساع الجوهـرى ــ الشره .

المكه :

لما كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسات المحاكمة الاستثنائية أن الطاعن دفع بجلستى الثابن من اكتوبر سنة ١٩٨٠ ، والثاتى والعشرين منه - بعدم عليه باليسوم المحدد لبيسع المحجوزات ورغم ذلك لم يلتعت الحكم المطعون غيسه الى هذا الدفاع الجوهدرى لما يستهدنه من نفى عنصر من عناصر الجريبة لا تقوم بدونه - غلم يحصله اثباتا له أو ردا عليه - غسل الحكم يكون معيا بالتصور الذي يوجب نتضه .

(طعن رتم ۱۱۵۰ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ٢٥/٥/١٩٨٢)

قاعبسدة رقم (٩١٢)

الجسسدا :

التفسوع الموضوعية لا يجواز الثارتها لأول مسرة لمسلم محسكية التقض ــ السره .

ناه که :

الأمسل في الدنساع الشرعي انسه من الدنسوع الموضوعية التي يجب التبسك بها لدى مصحبة الموضوع ولا تجوز اثارتها لأول مرة أمام محكمة النتض الااذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها مسلى تحتق حالة الدناع الشرعي كما عرنسه التانون أو ترشع لتيامها ، وكانت واقمية الدميوي كها أثبتها الحكم المطعون غيبه لا تتواقر فيها تلك العالة أو ترشيع لقيامها ، وكان البسين من محضر جاسة المحاكمة أن الطاعن لم يتبسك صراحة لتيلم حالة الدناع الشرعى ، وانها انتصر الدانسع عنه عسلى القول بسأن « الطعنة كانت وليدة غضب وان الجرح القطعي في يد المتهم اليهني يثبت ان المجنى عليها كانت ممسكة بالمطواة وأن للمحكمة الا تأخذ المتهم ماعترانه » وهو ما لا يفيد التبسك بقيساء حالة النفاع الشرعي ، ولا يعد دفعا جديا بازم المحكمة أن تعرض له بالرد ، مسان ما يثيره الطاعن بأسباب طعنه من أن عطه بعد من تبيل الدنساع الشرعي لا يكون له محسل ، لسا كان ذلك ، وكان الحسكم المطمون فيسه تسد أورد في بياته لاتسوال الطاءن في التحتيتات أنه ضرب المجنى عليها ليضما بقادوم كانت تضممه تحت وسادتها ، وكان الطاعن لا ينسازع في أن ما نقله الحسكم من أقوالسه لسه معينسه الصحيح من الأوراق مسان ما يثيره من أن واشعة استعمال التسادوم في الاعتداء لا سند لها من الأوراق بكون غير صحيح .

(طُعن رقم ، }هه لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١/٤)

الحسدا:

المسدل الوضوعي حسول حق محسكة الوضوع في تقدير لالسة التعسوى لا يجوز الثارته لمسلم محكة النقض سا الدفيع بتعدّر الرؤية وتحديد شخص القسسارب سا أثره ه

الحكية:

لما كان المقدم بتعدر الرؤيسة وتحديد الضارب من الدنسوع

الموضوعية التي لا تسوجب في الاصل ردا صريحا من الحكم ما دام الرد مستقلاا ضمنا أمن القضاء بالادائثة استندا التي أفلية الثبوت التي أوردها ٤ عَسان ما يثيره الطاعنون عن تعفر الرؤيبة ينحل التي جسدل موضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعسوى مما لا يجوز اثارته اسلم محكمة النتضي .

(طعن رقم ١٩٨٠/٤ لسنة ٥٢ ق _ جلسة ٥/١٩٨٣/٤)

قاعسبدة رقم (٩١٤)

: 13-41

النفسع بشيوع التههة من النفسوع الموضوعية التي لا تسستلزم من المستكبة ردا خاصا م

الحكبة:

من المقرر أن النفسع بشيوع النهبة هو من الدنسوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتماء بما تورده من الدلسة الإنبسات التي تطمئن اليها بما ينيد اطراحها .

(طعن رقم ه ٦٩ اسنة ٥٣ ق. حاسة ١٩٥/ه/١٩٨١)

قامىسىدة رقم (٩١٥)

البسدا :

العفسعُ بفغی التهمة او شیوعها سـ دفسع موضوعی ما بکفی الرد علمسه ه

الحكية:

الفتح بننى التهسة أو شيوعها من أوجب الدنساع الوضوعية التي لا تستاهل ردا طللسة أن الرد هليها مستقاد ضمنا من أداسة الثبوت التي أوردها الحكم و وكان الحكم الطمون نيسه سد قد مرض لدنساع الطامن ورد عليه بما يسوغ غان ما ينعاة الطاعن في هسذا الشسان يكون غير سديد .

(طعن رقم ۱۸۹۸ استة ۳۵ ق - جلسة ۱۹۸۲/٥/۲۱)

· قاعــدة رقم (٩١٧)

البسطا:

لا صفة لفي من وقرح في حقسه الاجسراء أن يستفع ببطلاسه وأو كان يستفيد ونسه ه

الحكة:

ولا كانت التحريات واثن التنتيش غن الطاعن الأول غلا مسخة للطاعن الثاني في الدغسع ببطلان اذن التنتيش لصدوره عن جريبة لم تكن قد وقمت بعد للله على عقرر من أثنه لا صغة لغير من وقسع في حتسه الإجراء أن يعنع ببطلاته ولو كان يستنيد منسه لأن المسلحة في الدغسع لاحق لوجود المسغة غيسه للله عن ان المحكمة تسد ردت على هذا الدغم المدى من الطاعن الأول ردا سليها سائغا .

(طعن رتم ١٣٢٥ أسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٢٤/١٠/١)

قاعـــدة رقم (۹۱۷)

المسطا:

النفسع بتلفيق التهمة ... من النفسوع الوفسوعية ... النفسوم الموضوعية لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة .

المسكية:

الدغع بطنيق التهسـة هو من الدغوع الموضوعية التي لا تستوجب في الاصل ردا صريحا من المحكمة .

(طعن رتم ۱۳۲۸ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۳/۱۰/۲)

مّاعـــدة رقم (۹۱۸)

البسدا :

الأمسيل أن النفسوع المؤمسوعية لا تستوجب ردا مريحها من المحكمة ما دام مستفادا ضيئا من القضساء بالادانسة استفادا الى ادلسة القبوت التي أوردتها -

المكة:

من المترر أن الدنسع بتلفيق التهسة من الدنسوع الموضوعية التي

لا تستوجب في الأصل ردا مريحا من العسكم الما دام الرد مستعادا ضمنا من القضاء بالادائسة استفادا الى ادلسة الثبوت التى اوردها فسان كل ما يشره الطاعنون من مرضية الناعة أو طلبيق الاتهام يتبط الى جدل موضوعي حسول حق محكمة الموضوع في تقدير ادلسة الدعوى منا لا يجوز اثارته السلم محكمة النقض .

(جلعن رقم ۱۳۸۳ لسنة ۵۳.ق. جلسة ۱۹۸۲/۱۸۲۲)

قاعـــدة رقم (۹۱۹)

المسدا:

النفسع بشبوع التهبة ... دفسع موضوعى... لا يجوز الثارته لاول محسكية النقش .

الحكة :

لما كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المجلكة أن الطاعن لم يدنسع بشيوع النهمة غساته لا يسوغ لسه اثارة ذلك الدنسع لأول مرة لهم محكة النقض لأئسه دنسع موضوعى سه نفسالا عن أنسه بغرض اثارته جدلا نهو لا يستلزم من المسكمة ردا خاصا اكتفاء بما تسورده من أدلسة الاثبات التي تطبئن اليها بيا يفيد اطراعه ومن ثم كان هدذا النمى في غير محله .

(طعن رتم ۱۸۲۰ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۸)

قاعـــدة رقم (۹۲۰)

الجسما:

النفوع الوضوعية لا تستوجب ردا صريحا من المسكهة بــل ان الرد يستفاد ضبنا من ادلة الثبوت التي اوردها الحكم .

المكنة:

من المتسير ليفسا أن الدنسع بطنيق التهسة من أوجسه الدناع
 الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل أن الرد يستقاد من أداسة
 الثبوت التي أوردها الحكم .

(طمن رقم ١٦٠٦ لسنة ٥٣ ق -- جلسة ١٩٨٢/١١/٨)

قاصنته رقم (۹۲۱)

البسطا:

النفسوع الوضسوعية لا تستاهل بحسب الأمسل ردا صريحا بسل يكفى ان يكون الرد عليسه مسستفادا مسن الأدلسة التى عوات عليهسا الحسسكية ،

المكية:

الدف عبد بتلفيق التههة دف ع موضوعي لا يستاهل بحسب الاصل ردا صريحا بل يكفي أن بيكون الرد عليه مستفلاا من الادلـــة التي عولت عليها المحــكة بما يفيد اطراحها جبيع الاعتبارات التي ساتها النفاع عن المتهم لحيلها لا عملي عدم الأخذ بها دون أن تكون مازمة ببيان علة اطراحها اياها وبن ثم غان ما يثيره الطاعن في شان تلفيق التهم بنسي المحدد له لا يعدو أن يكون من قبيل الجدن الموضوعي لما استقر في عثيدة المحــكة للاسباب السائفة التي أوردتها مما يقبل معه معساودة التصدي له أسام محكهة النشش .

(طعن رتم ١٤٢٤ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٣/١١/٢٠)

قاعـــدة رقم (۹۲۲)

المنسدا :

التفسوع الوضوعية لا تستوجب ردا صريحا من المسكبة ... الدمع بتأمين التهسة ... السره .

المكة:

الفقع بتلفیق النهبة دفع موضوعی لا بستاهل بحسب الاهسل ردا صریحا بسل یکمی ان یکون الرد علیه مستفادا من الادلسة التی عونت علیها المحکبة بما یفید اطراحها جمیع الاعتبارات التی ساتها الدفاع عن المتبارات التی مدم الاخذ بها دون ان تکون مازمة ببیان علة اطراحها اماها .

(طعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٤):

. قاعـــدة رقم (۹۲۲)

المستدا :

النفسوع الوضوعية لا تستوجب ردا صريحا من المحسكية ـــ الدفع بتلفيق التهسـة ـــ اشـره ،

الحكية:

النسم بتلفيق النهبة هو من أوجسه الدفساع الموضسوعية التي بحسب الحكم ردا عليها أخذه بادلة الثبوت في الدمسوى . (طعن رقم ٢٥٨٩ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٣/١٢/١٣)

قاعـــدة رقم (٩٢٤)

: المسطا

النفـوع الوضوعية لا تستوجب في الأمسـل ردا صريحا من المحكمة ما دام الرد مستفاد ضمنا من القضبـاء بالادانــة ،

الحكمة:

من المترر أن الدفسع بتلفيق الانهام من أوجسه الدفساع الموضوعة التى لا تستوجب في الأمسل من المسلكية ردا صريحا ما دام الرد مستفاد ضبنا من القضاء بالادانسة استفادا الى أدلسة الثبوت التى أوردهسا الحسكمة وكانت المسلكية تحد أطهائت إلى أدلسة الثبوت السائفة التي أوردتها فائه لا يكون ثبة محل لتمييع الحكم في هذا الخصوص والقول بأن الإصابة كانت سابقة على الحادث .

(طعن رتم ٢٨٦٣ لسنة ٥٣ ق سـ جلسة ٢١/١/١٨٢١ ١

قاعبدة رقم (٩٢٥)

: المسجا

النفوع الموضوعية لا تستوجب حسب الأصل ردا صريعا من المحكمة ــ الفضع بتعذر الرؤية وتعديد شخص الضارب •

الحكة:

الأسمل أن النفساع المبنى على تعذر الرؤيسة بسبب الظلام من لوجسه النفساع الموضوعية التي بحسب الحسكم ردا عليها بالدلة الثبوت في الدعسوى .

(طعن رتم ۲۸۹۷ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۶/۱/۸۸۱ ؛

قاعـــعة رقم (٩٢٩)

البسدا :

الدنوع الوضوعية لا تستوجب ردا صريحا من المصكبة .

المكية:

من المترر أن النفسع بشيوع النهبة هو من أوجه الدغاع الموضوعية الذي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما أوردته من ادلسة الانسات . الذي اطهانت اليها بما ينيد اطراحه .

(طعن رقم ١٤٠٣ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٢/٧)

قاعــــدة رقم (۹۲۷) ١

البسدا:

الدفــوع الموضوعية لا تســناهل بحسب الأصـــل رد! صريحا من المحكية ـــ الدفسع بتافيق التهية ـــ اثــره •

الحكة:

النفسع بتلفيق النهبة دغما موضوعيا لا يستاهل بحسب الامسل ردا صريحا بل يكمى أن يكون الرد عليه مستفادا من الادلسة التى استئد البها الحسكم غسان ما يثيره الطاعن في شسأن تلفيق النهبسة لا بعدو أن يكون من تبيسل الجدل الموضوعي لمسا استقر في عقيدة المحسكة للاسباب السستفة التي لوردتها مبا لا يقبسل معسه معاودة التعسدي لها أمام محكة النقضي .

(طعن رتم ٢٠٠٥ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٢/١٢)

قاعـــدة رقم (۹۲۸)

: 12-41

الدف وع الشرعية لا تستاهل ردا صريحا من المسكية ما دام الرد مستفاد ضبها بن القضاء بالادائمة بـ الدفع بتعدد الرؤيمة وتحدد شخص القدارب بـ اتسره ٠

الحكية:

النفسع بتعذر الرؤيسة هو من النفسوع الموضوعية التي لاتتستوجب

في الأمسل ردا صريحا من الحكم با دام الرد مستدادا ضبا من التفساء بالادائسة اسستنادا الى ادائسة النبسوت التى اوردها غسان با يشسيه الطاعنان من إصطفاع الموالي الشهود وتمنير الرؤيسة ينحسل إلى جدل موضوعي حسول حتى محكمة الموضوع في تقسدير اداسة الدعسوى مما لا يجوز اتارته المام محكمة النتض .

(طعن رقم ١٩٨٤/٢/١٢ استة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٢)

قاعـــدة رقم (۹۲۹)

: المسطا

النفسع بانقضساء الدعسوى الجنائيسة من الدغوع المتملقة بالنظام المسام سعدم النفات المحكية أليه سائره سقصسور .

الحيكية :

لما كان يبين من الإطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن تحد بنصع بجلسة ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٨٧ - أمام محكمة ثانى درجة - بالتفساء الدعدوى الجنائية بمضى المدة ، وكان هذا الدنسع من الدنوع المتالجة بالنظام العام والذى من شساته - لو ثبت - أن تنقض الدعوى الجنائية ، وكان الحكم المطعون نيسه تسد دان الطاعن دون أن يعرض لهذا الدنسع إيرادا له وردا عليه ماته يكون تسامر البيان ، لما كان ما تقدم ، فسان الحكم المطعون فيسه يكون تسد رأن عليه التصور مما يعيب بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ١٩٨٤/٤/١ أسنة ٥٣ ق _ جلسة ٢/٤/١٩٨٤)

قاعـــدة رقم (۹۳۰)

البسدا:

عدم الرد على الدفسع الموهري ... أثره ... قصور •

الحكية:

لما كان من المقدر ان المرض من الأعذار القهزية التي تبرر مشخم تتبع الجراطت المعلكية وعدم العلم باليصدر خالاعا من احبكام ، والنظف بالتالى من التقرير بالاستثناف في المعلد الغرر تانونا مما ينمين معه على المحكمة أذا ما نفع لبلها بعدر المرض أن تعرض لدليله وتقول كلمتها نبه ، غان الحكم المطعون غيبه ... أذ قضى بعدم تبول الاستئالف شكلا دون أن يعرض للشهادة الطبية المقدمة من الطاعات الباتا أعذر المرض الذى برر بسه عدم عليه بصدور السحكم الابتسدائي وقعده من الستئالفة في الميعد ، ولم يعن بتحقيق هذا النساع وتبحيسه ، بسل التنت عنه كلية مغللا أيراده والرد عليه ... يكون قسد شابه تصور في التسبيب وانطوى على أخلال بحق النفساع ما يعيبه ويوجب تقضه .

(طعن رشم ۷۳۹۸ لسنة ٥٣ ق ... جلسة ٥/١/١٨٤/)

قاعـــدة رقم (۹۳۱)

المحداد

لا يجوز الشارة النفسع ببرض الطاعن الذي حسال دون حضسوره جلسة المعارضة لأول مرة امسام محكبة النقض .

الحكة:

من المقرر اتسه لا يقبل من الطاعن الادعساء فى طعنه لأول مرة الم محسكمة النقض بمرضسه فى اليوم الذى كان محددا لنظسر المعارضسة السلم محكمة أول درجسة .

(طعن رتم ٢٠٣٥ لسنة ٥٤ ق سجلسة ٥/١/١٩٨٤)

قاعـــدة رقم (۹۳۲)

البسيدا :

التفسع بتعثر الرؤيسة ــ دفسع موضوعي سـ ما يكفي للرد عليه .

الحسكية:

لمساكان الحسكم المطعون فيسه سه قسد عرض لنفسح الطاعنين القائم عسلى تعذر الرؤيسة بسبب الظلام واطراحه في قوله « هسذا وقد بأن من المعاينسة أن الحسلات وقسع في يكان تكثر بسه الأعبدة الكهربائية الصالحة ولم يقل احسد بانقطاع القيسار التكورض وقت الحسائك » واف كان هـذا للذي اورده الحسكم سائغا مرتكزا الى اسساميد لا ينسازع الطاعنون في أن لها موردها من الأوراق نسان النمى على الحسكم في هذا الخصوص لا يكون سعيدا .

. (طعن رقم ٤٠٥٢ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

قاعبسدة رقم (۹۳۲)

المسيدا :

النفسوع الوشوعية لا تستوجب بحسب الأمسل ردا مريحا من المكلة -

الحكة:

الدنسع بتلفيق النهمة لا يعدو أن يكون من أوجه الدناع ألوضوعبة التي لا تستوجب ردا صريحا من الحكم بل أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها .

(طعن رقم ۱۸۳۹ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨ ،

قاعـــدة رقم (۹۳۶)

البسدا:

نفى التهسة من أوجسه النفساع الموضوعية التى لا تستاهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلسة التبسوت التي أوردهسا الحكم .

المسكبة:

لسا كان ذلك ، وكان من المترر أن لحسكية الوضوع أن تجسرم بما لم يجزم يبه الطبيب الشرعى في تقريره متى كلت وتقع الدعسوى شد ابدت ذلك عندها واكنته لديها ومن ثم غسان ما ينماه الطاعن من أن الطب الشرعى لم يرجح بين رواية المتهم وروايسة المجنى عليه وشهود الواقعة يكون مردودا ذلك بأن اعتفاق المسكنة للتصوير الذي اوردته في أسباب حكيها يعنى انها رجحت روايسة المجنى عليه والشهود ، هذا في أسباب حكيها يعنى انها رجحت روايسة المجنى عليه والشهود ، هذا فضلا عن السيحة عن فنساع الطاعن بعسدم ارتكامه الجرية وان مرتكبها هو شخص آخسر مردود بان نفي بعسدم ارتكامه الجرية وان مرتكبها هو شخص آخسر مردود بان نفي

النهية من أوجبه النساع الموضوعية التي لا تستاهل ردا طالبا كان الرد عليها مستفادة من أدلسة الثبوت التي أوردها الحسكم ، هذا الى انسه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلسة المنتجسة التي صحت لديبه عبلي ما استظمته من وقدوع الجريسة المسندة التي المتهم ولا عليه أن يتمتبه في كل جزئية من جزئيسات دفاعه لان مفاد التفاته عنها اتسه اطرحها ، ومن تم فسان ما يثيره الطاعن في هذا المحدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليسل وفي سلطة محكة المحضوع في وزن عناصر الدعسوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز المراته المسلم محكهة التقفي .

(ظمن رقم ۲۹۲۹ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٥/١/١٠)

قاعـــدة رقم (٩٣٥)

المسطار

النفسوع الوضوعية لا تستاهل ردا صريحا من المسكهة اكتفساء بما تورده من ادلة الاثبات التي تطبئن اليها .

الحكية:

المقرر أن النفسع بشيوع التهبة هو من النفسوع الوضوعية التي لا تستظرم من المستكبة ردا خاصا اكتفاء بها تورده بن ادلية الانبسات التي تطبئن اليها بها يغيد اطراحها ، وكان الحكم المطمون غيب قد اتسام قضياؤه على ما استقر في عقيدة ووجدان المستكبة من انبساط سلطان الطاعنين عسلى المستدن المشهوط بالسبارة تأسيسا عسلى ادلية سائفة لها اسلها في الأوراق وتتفق والاقتضاء العطى ، غان ما يثيره الطاعنان في مدذ الشان يكون غير سعيد .

(طعن رقم ١٩٧٧) لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠ ؛

قاعـــدة رقم (٩٣٩)

: 13-41

الدفع بننى التهسة مسن أوجه الدفساع الرغسوعية التي لا تستاهل ردا خاصا بن المسكة طلاط كان الرد مستفاد بن أهلت الثبوت التي أوردها الحكم .

الحكة:

لما كان ذلك ، وكان الحسكم قسد أورد مؤدى تعرير الممل الكيدالي وأسرز ببه أن المواد المضبوطة هي لمسادة الحشيش وأنها عبارة عن الرب تزين جبيمها ١٣٧٥ كنم فسان ما يتعاه الطاعن عسلى الحكم عسم أيراده مضمون تقرير العمل الكيمائي لا يكون لسه محل لمسامح مترر من أنسه لا ينال من مسالاة الحكم عسدم أيراده نص تقرير الغبي بكلل أغزائه بالميان ذلك ، وكان با يثيره الطاعن من مناوعة حسول المكان رؤيسة شاهد الانبسات لسه عند القائه ما بيده حتى استقر عسلى الأرض ، فسائه لا يصدو أن يكون دفاعا موضوعيا تصسد بسه مجرد التشكيك في عسحة تصوير الواقعة حسبها اطبانت اليها المسكمة وليس من شأنه أن يؤدي بالمشرورة الى نفي وتسوع الحادث أو استحله حصوله بن عائد التسمير ، وكان الدفسع بنفي ألتهمة هو من أوجبه الدنساع الموضوعية التي لا يستاهل ردا خاصا من المسكمة كما هو "الحسال عليهما مستعادا من أدلسة الثبوت التي أوردها الحكم كما هو "الحسال في هسذة الدمسوي فسأن ما يتماه الطساعن في هسذة الشمسوي فسأن الا يكون

(طمن رقم ٢٥١١ لسنة ٥٥ ق _ جلبة ٢١/١٢/١٨٥١)

قاعـــدة رقم (۹۳۷)

الإستارات

من القسرر أن النضيع بتعفر الرؤيسة من النضيوع الوضوعية التي لا تستوجت في الأضسل ردا صريحا بن الصبكم ما دام الرد مستفاد غمنا بن القضياء بالإدانية •

المكنة:

لا كان ذلك وكان من المقدر أيضا أن الدفع بتعفر الرؤيسة من المقدومة التي لا تستوجب في الأصل لل ردا صريحا ما دام الرد مستعلد ضبنا من القضاء بالادانية استفادا الى أدلسة الثبوت التي أوردها للله لما كان ما تقدم جبيعه عان الطعن برمته يكون على غير أسامي منعينا وفضه موضوعا .

(مُلْتُمَن رقم ١٩٥ لسنة ٧٥ تى ــ جلسة ١٩٨٧/٤/١٤

ا قاعسدة رقم (۹۲۸)

: المسمدا

النفسع بالقضياء الدعسوى الجنسائية بمضى السدة من النفسوع المتعلقة بالنظام العام .

المسكبة:

وحيث أنه ببين من الاطلاع على محاضر الجلسسات أن المدافسع عن الطاعنة الثانية نفسع بجلسة المرافعة الأخيرة المعتودة في ١٩٨٢/١٠/١٢ أسلم محكمة ثانى درجسة بانتفساء الدعسوى الجنائية بمضى المدة للساكان ذلك ، وكان هذا الدغم من الدغسوع المتعلقة بالنظام العام والذي من شاته لل و ثبت لل أن تنتفضى الدعسوى الجنائية ، وكان الحسكم المطمون فيله قدد أن الطاعنة دون إن يعرض لهذا الدغسع ايرادا لله وردا عليله قساته يكون قاصر البيان ، لما كان ما تقسدم ماته يتعين تقين المسكم المطمون فيله والإهالة بغير حاجلة الى بحث بتيلة أنا السارة الماعن .

(طمن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٤/١٤)

قاعـــدة رقم (۹۳۹)

: المسلما

من القرر أن النفع باستحالة الرؤية هو من النفوع الوضوعية
 التي لا تستوجب من المحكمة في الأصل ردا صريحا ما دام الرد مستغلال ضمنا من القضاء بالادانية

الحكية:

من المترر أن الدغسع باستحالة الرؤيسة من الدغوع الموضوعيسة التي لا تستوجب من المحكمة في الأصل ردا صريحا ما دام الرد مستغلدا مضمنا من التغسساء بالادانسة باستغادا الى ادلسة الغبوت التي يوردهسا الحسكم ومن المترر كذلك أن المسكمة لا تلتزم بعتابعة المتهم في مناحي دغاعه المختلفة والرد علم كل شبهة يثيرها على استقلال أذ الرد مستقلد من أدلسة النبوت التي أوردها الحسكم ومن ثم غسان ما يثيره الطاعنين

يشان مسدم رد الحكم على ما أثاره للتدليل على استحاله نسسية الصابات المجنى عليهم لاى من الطاعنسين ينحسل في وأقمسة إلى جدل موضوعي حول سلطة محسكية الموضوع في تقدير الأدلمة القائيسة في المدتوى وبالغ الطيئناتها اليها ما لايجسور مصادرتها نيسه أو المفوض بشائها أبسام محكمة التقض ،

(طعن رقم ۳۷۳۱ اسنة ۸ه ق ــ جلسة ۱۹۸۸/۱۰/۲) قاعـــدة رقم (۹۴۰)

الإسما:

النفسع بعدم قبسول الدعسوى المنيسة هو من النفسوع الجوهرية التي يجب عسلي مصسكة الوفسسوع ان تعرض لسه سـ مفاد ذلك .

المكية:

ومن حيث أن البين من الحسكم الابتدائي المؤيد السبابه بالحسكم المطمون نيسه ، أن المدعى بالحقوق المنيسة أقسام الدعسوى بالطريق المباشر قبل الطاعن بوصف أتسه اعطاه شبكا بدون رصيد ، وكان اليين بن بحاضر جاسات محكمة أول درجية أن المدانيع عن الطاعن حضر بجلسة ١٩٨٤/٢/١٦ ونفسع بعدم تبسول الدعسوى المبنيسة الرقمها من غير ذي صفة ، ولما كان من المترر أن النفه بعدم تبول الدمسوى ألمنيسة ، هُو مِن النفوع الجوهرية التي يجب على محكمة الوضوع أن تعرض لله وتتسطه حقه أيرادا لله وردا عليبه بنوفا الى غاية الأمر نيسه لأن بن شببانه أن صح به في صورة الدمسوي ب أن يؤدي الى عدم تبول الدعــوي المدنية ... وهو ما يستتبع لزوما وهتبا عدم قبول الدعسوى الجنائية ، لما هو مترر بن ان عسدم قبول الدعيى المقامة بالطريق المباشر مع الدعسوى الحنائية ، يوجب عسم نبسول الأخيرة ، وأذ لم يعرض الحكيان الابتبدائي والاستثنائي كلاهبا لهذا التغسع ولم يقسطه حقه ايرادا وردا ٤ غسان الحكم المطعون غيسه يكون قسد تعبب بالتصور الذي يبطله جا يقوح بنعه تتض الحكم الطتون نبه والاعلاة بالنسبة لما تضى بسه في الدعويين الجنائية والمنبسة وذلك

دون حلجة الى بحث باتى أوجه الطعن جع الزام المطعون ضده ــ المدعى بالحتوق المنية المساريف المدنية .

(طعن رقم ١٩٨٨/١٠/٢٧ لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٧)

قاعسسدة رقم (٩٤١)

: المسلما

النفسع بتعسفر الرؤيسة من لوجسه النفساع الموضسوعية التي لا تستوجب في الاصسل من المحسكة ردا صريحا ما دام الرد مستفاد ضمنا من القضساء بالادانسة .

المكة:

لما كان ذلك وكان النفسع بتعذر الرؤيسة من أوجبه النفساع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحسكية ردا صريحا ما دام الرد مستفادا ضيئا من التضماء بالادائسة استفادا الى ادلمة الثبوت التي يوردها الحسكم عمان منهى الطاعن يكون غير مديد .

(طعن رقم ۲۰۹ه لسنة ۸ه ق ــ جلسة ۱۹۸۹/۱/۳

ذبح ماشية خارج السلخانة

قاعـــدة رقم (٩٤٢)

: المسمدا

النفاع الجوهرى الذى يتفسي بسه وجمه الراى في الدعسوى بيعب على المحكمة الرد عليه ... مخالفة ذلك ... قصور •

الملكة:

حيث أن الدعوى الجنائية قسد رمعت على الطاعن بوصف أنه نبح النبي ماشية جاموسة دون حصوله على أذن بذلك وطلبت النيابة العاسة عتابه بالمسادة ١٤٦٣ مكرا من القانون رقم ٥٣ لمسنة ١٩٦٦ . لما كان ذلك ، وكانت هذه المسادة قسد نصت على أن يعاتب بالسجن مدة كان ذلك ، وكانت هذه المسادة قسد نصت على أن يعاتب بالسجن مدة خمسمائة جنيه ولا تزيد على الله جنيه أو بأحدى هاتين المقوبتين كل من دبح بالخالفة لأف كلم المسادرة المناسل أو الاناك المتسار أو الاناك الانتاج والجاموس والاغنام غير المستوردة ما لم يعسل وزنها أو نموها ألى الحد لذي يترره وزير الزرامة وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدام عن الطاعن قسد أبسدى دفاعا مؤداه أن اللحسوم المضبوطة أن يتغير سه وجسه الراي في الدعسوى بها بنبغى معه على المسكمة أن يتغير سه ولم تعرض لسه البتة فسان حكمها يكون مشوبا بالقمسور با بيوجب نقضسه ، أسا وقد بها بيوجب نقضسه ،

(طعن رثم ۱۹۸۸ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ،۱۹۸۰/۲/۲) قاعـــدة رقم (۹۹۳)

: 12---41

مبسده . جريسة نبح حيدوان مخصصا لحبه الاستهلاك الاسي خدارج

الأسكن المدة الخلك المسوس عليها في المرسوم بقانون رقم ١٥٠ اسنة ١٩٤٥ الخساس بشسئون التسوين بمساهب عليها بعقوبسة المختصة وتشترك في الاختصاص بنظرها مع المحكم العاديسة ــ صاحبة الولاية العابة الاصلية - محاكم أبن الدواسة الجزئيسة المصوص عليها في المادن الطواريء - بغاد ذلك .

المكة:

وحيث أن النيابة العامة أقابت الدعسوى الجنانية قبال المطعون شده بوصف انسه في يوم ٦ من نبراير سنة ١٩٨٥ . أولا : ذبح انثى المبياشية غير المستوردة تبسل استبدال تواطعها ، ثانيا : ذبح حيوانا خميميا لحيه للاستهلاك الآدبي خياج الأسلكن المبدة لذلك . ثالثا : عرض شيئا من اغذيسة الإنسسان مغشوشا « لحسوم غاسدة » يم علمه بذلك وطلبت عقابه بالواد ١/١٠٩ ، ١٣٦ ، ١/١٣٧ ، ١٤٣ من القائون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦ المدل بالقانون رقم ٢٠٧ نسسنة .١٩٨ وتسرار وزير الزرامية رقم ١٦ لسينة ١٩٨١ والمادة ١/١ من المرسسوم بقانون رقم م ٩ لسنة ه ١٩٤ المعدل بالقسانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ والواد ١/٢، ١/٢ ... ٣ ، ٧ بن القانون رتم ٨٤ لسنة 1961 المصحل بالتسانون رقم ١٠٦ اسسنة ١٩٨٠ ، يبحسكبة خنايات شبين السكوم تضت بتاريخ ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٨٥ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباحالتها الى النبابة العامة لاجراء شئونها نبها على أسسابس اختصاص محسلكم ابن الدولسة طسوارىء بنظسر الجريبسة الثانيسة وبالتالي يكل الجرائم المرتبطسة بها وذلك عبلا بالسانتين ١/٥ ، ٢ من أمسر رئيس الجمهوريسة رقم ١ لسنة ١٩٨١ . لما كان ذك ، وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارىء وأمر رئيس الجمهورية رتم ١ لسنة ١٩٨١ بلطلة بعض الجرائم الي محلكم أبن الدواسة طوارىء ومنها الجرائم المنصوص عليها في المرسوم متاتون رقم ١٥ لسينة ١٩٤٥ الضياص بشئون التبوين وقيد خلا أي منهيا كما خلا أي تشريع الخسر من النص عسلي أنسراد معسلكم أن الدولسة الشمكلة وفوق تسانون الطواريء وحدها _ دون مسواها _ في جرائم الرسوم بتساتون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ آيف البيسان _ وكان تضياء هذه المحسكية قسد استقر على أن محسلكم أبن الدولسة محسلكم استثناثية اختصاصها محصور في الجرائم التي تقسع بالمخالفة لاحكام الأوامسر الني

يصدرها رئيس الجبهوريسة أو بأن يتسوم مقلبه ولو كانت في الأمسل مؤثمة بالتوانين الممول بها وكذلك التوانين المعاتب غليها بالتاتون المسام وتحسال اليها من رئيس الجمهورية أو من يقسوم مقلبه ، وأن الشسارع لم يسلب المصلكم صلحة الولايسة العلبة البتة بن اختصاصها الأصيل الذي اطلقته الفقرة الأولى من المسادة ١٥ من قساقون السلطة القضائية المسادر به التسانون رقم ٦٦ اسنة ١٩٧٢ المسدل ليشسبل النصل في الجرائم كافة الا ما استثنى بنص خاص وبالتالق يشمل هذا الاختصاص النصيل في الجيرائم المنصوص عليها في المرسوم بتسانون رتم ٥٥ لسنة ١٩٤٥ المسدل ، نسان ما ذهب البسه الحسكم المطعور ميه في هذا الشهان يكون غير ستديد ، لما كان ذلك ، وكانت جريمة نبح حيوانا مخصصا لحبسه للاستهلاك الآنمي خسارج الأماكن المصدة لذلك والمنصوص عليها في المرسوم بقسانون رقم ١٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التبوين بماتب عليها بعتوبسة الجنحة وتشترك في الاختصاص بنظرها مع المصلكم الماديسة ... صلحبة الولاية العابة الاصلية ... محاكم ابن الدولسة الجزئية المتصوص عليها في مساقون الطواريء وذلك عبلا بالنقرة الخسابسة من المسادة الأولى من أمسر رئيس الجبهوريسة رقم 1 لسنة 1941 والمسادة السابعة من التساتون رقم 197 لسسنة ١٩٥٨ بشمان حالة الطوارىء المسدل في حسين ان جريسة ذبع الثي المساشية قبل استبدال قواطعها المسمندة كذلك الى المطعون ضمده ، معاتب عليها بعتوبة الجناية وهي ليست من الجرائم التي نختمي محاكم أمن العلسة العليا « طوارىء » بنظرها وبالتالي فسأن قالة اختصاص هذه المحساكم بها لارتباطها بجريسة نبح المناشية خسارج السلفائسة لا تتفق والتفسير الصحيح للمسادة الثلقيسة من أمسر رئيس الجهوريسة رقم ١ لسنة ١٩٨١ والتي يجسري نصها على انسه « اذا كون النعسل الواحد جرائم متعددة إلو وتعت عسدة جرائم مرتبطة بعضها بيعض لفرض وأحدد وكاتت أحدى تلك الجرائم دلخلة في اختصاص معاكم إمن الدولية غطى النيابة الملهة تقديم الدميوي برغمها الى مصلكم لين الدولية * طوارىء » وتطبق هسده المصلكم المسادة ٣٢ مسن قسانون المتزيات ٢٠٠٠ ذلك أن تواعد التنسيس التسميح للتساتون تستسوجه

بحسب اللزوم العظي انمتبع الجريسة ذات العتويسة الأخف الجريمة -فات العتوية الاشهد المرتبطة بها في التحتيق والاحسالة والمحاكبة وتدور في ملكها بموجب الاثر القانوني للارتباط ، بحسبان أن عقويسة الجريسة الأشهد هي الواجبة التطبيق على الجريبتين ومقا للهادة ٢ من قانون المتويات واذ كانت جريبة ذبح انثى الماشية تبل استبدال تواطعها سالغة الذكر تختص بنظرها مصكبة الجبليات وحدها وهي المسكبة الاعلى درجـة من محكمة أمن الدولسة الجزئيـة (طوارىء) التي تشترك مع التضماء العام في الاختصاص بنظر جريسة ذبخ ماشمية خسارج السلخاتة المسندة أيضسا الى المطعون ضده ماته يتمين ان تتبع الجريبة الأخسيرة الأولى في التحقيق والاحالسة والاختمال بالمخاكمة وهو ما يوجبه نص المادة ٢١٤ من قانون الاجسراءات الجنائية المعدل بالقسانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ من احسالة الجرائم التي تخص بها محساكم من درجسات مختلفة الى المحسكمة الأعلى درجسة وهي قاعدة عابة واجبة الاتباع في المحاكمات الجنائية ، ومن ثم يكون تضاء الحكم المطعون فيه في هذا الشائن على غير سند من القانون . لما كان ذلك ، وكأن تضاء محكمة جنايات شبين الكوم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباحالتها الى النيابة العلمة لاتخاذ شئونها نيها ـــوما أوردته بأسباب الحكم من أن الاختصام الفطى أنها هو لمسكمة أبن الدولية « طوارىء » - هو في حقيقته تضاء منه للخصومة على خلاف ظاهرة ذلك أن التهمة الأولى المسندة الى المطمون ضده جناية نبح انثى ماشية تبل استبدال قواطعها ، ولا تقتص محلكم أبن الدولسة « طوارىء » بنظرها وعليسه فستحكم حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعسوى نيما لو رفعت اليها من النبابة العامة ، ومن شم نسان الطعن في الحسكم يكون جائزا ومستونيا للشكل المترر في القانون . لما كان ذلك ، وكانت المصكمة تسد اخطات في تضائها بعدم الاختصاص مع أن التاتون يجعل لها ولايسة النصال في الدمسوى ، وقسد حجبها هذا الخطأ من نظر الموسوع ناته يتمين الحكم بقبول الطعن شكلا ونقض الحسكم المطعون فيسه والاعادة الى المسكية التي أصدرته لنظر الموضوع وذلك عملا بالملاة ١/١٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعل بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ مشسأن حالات واجراءات . الطعن أسلم محسكية النقض من غير اشتراط أن تكون محسكية الإعادة في هنذه النطقة بشنكلة بن قضاة الخبرين، على خلاب جالات النقض الاخبري الذاء وقع بطلان في الحكم والتي تعبت عليها المسادة ٢/٣٦ من النسادين ذائسة م

(طمن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٥٥ ق ــ خِلْسَةُ ٢/٦/ ١٩٨٢).

قاعــنـدة رقم (١٩٤٤)

المسجار:

يحظر في أيسام الأحسد والآفين والقائداء والأربعاء بن كل أسسبوج نبع الحيونات المعدد لحموا للاكل في السلخانات العابة والإماكان المحصدة اللابع ويجسوز اللمحياط المغنص التصريح باللبع في السلخانة المسابة والاساكان المعدة اللبع يوم الأربعاء بغرض تجهيز اللحوم .

الحكة :

ليما كان ذلك يه وكان بيين من الاطلاع عسلى المنزدات المنبوسية أن المطمون ضده أقسر بالتحقيقات بملكيته لانثى المساشية المضبوطة وأنهة اقسل من السن القانوني كما أقسر باستثجاره اشخمي لنبحها ومشاركته له في عملية النبح كما أن أثكر وجوده بالبلدة في تاريخ الواتمة وانسه كان بمدينسة القاهرة للعسلاج في ذلك الوقت كما انسكر تياسسه بطهى الطمام لجنل ختان ابن الطعون ضده ، هذا نضــلا عن أن الثابت من أتسوال الطبيب البيطري أن الذبح لم يكن أضطراريا وأن الساقة بين مكان الذبح والسلخانة جوالي ارمعة كيلو مترات ، ولما كان المنكم المطمون نيه قد ذهب إلى تبرئة المطعون ضده دون أن يعرض لأقسواله بمحاضر يضبط إلواقعية والتحقيق والمستفاد منها ملكيته لانثى المساشمة المنبوطة واشتراكه في عيلية النبسح ، كما لم يعرض لدلاسة السوال الطبيب البيطري من أن الذبح لم يكن اضطراريا وأن مكلته ومكان أترب سلخانة لا تتجاوز المسانة بينهما أربعة بكيلو مترات ، وكان الحبكم تد خالا مما يغيد أن المحكمة تد نطئت الى تلك الانسوال ووازنتها غان ذلك سارينويه بأتها أسمعوت هسكها دون أن تعيط باداسة الدسنوي وتبحصها هذا تضلا عن أنها تضت بما لا لمسل لسه في التحقيقات عندما

فكرت - عسلى غير الحقيقة - إن اتسر بقيابه بطهى الطملم لحف ل ختان أن المطعون ضده ورتبت عملى ذلك تيسله بذبح أنثى المساشية المضبوطة ، ومن ثم غان حكمها يكون مشسوبا بالتمسور غضلا من مخالفته للثابت بالأوراق مما يعيبه ويوجب نقضه . لمسا كان دلك وكانت المسادة الأولى من تسرار وزير النموين والنجارة الداخليسة رقم ٢٨٦ لمنة ١٩٨١ تنص على أنسه « يحظر في أيسام الأحسد والاتنسين والثلاثاء والاريمساء من كل أسبوع ذبح الحيسوانات المعدة لحمها للاكل في السلخانات المعلمة والأماكن المخصصة للذبح ويجوز للمحافظ المختص التصريح بالنبح في السلخانات العابة والاملكن المعدة للنبح يوم الأربعاء بفرض تجهيز اللحوم » . وكان الحكم المطمون نيسه تسد اتسام تضاءه ببراءة المطمون ضده من تهمة الذبح في غير الأيسام المصرح بها تانونا باعتبار أن الواقمسة حدثت يوم الأربمساء وهو مصرح نيسه بالذبح ، دون أن يتحقق من وجود تسرار لمحافظ الاقليم بالتصريح بذلك ، ومن ثم يكون الحكم قد جداء قاصرا بما يستوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكسانت الفقسرة الثالثسة بسن المسادة ١٤٣ بسكررا بسن القسانون رتم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المستبطسة بالقسانون رتم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ والفقرة الثانيسة من المسادة المسلاسة من قسرار وزير التموين والتجارة الداخليسة رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٤ توجب ــ في جبيع الأحوال ــ ببسادرة اللحوم المضبوطة ، وكان الحسكم المطعون نيسه قسد أغفسل الحسكم بمصادرة تلك اللحوم مساته يكون تسد أحملًا في تطبيق القانون مما كان يتمين ممسه تصحيحه والقضساء بهذه العتوبة ، الا أنه لمسا كان الحكم قسد شابه القصور في التسبيب على النحو السابق ايضاحه غانه يتعين ان يكون مع النقض الاعادة لمسا هو مقرر من أن القصور في التسبيب لسه الصدارة على وجوه الطمن المتطقة بمخالفة القانون .

(طعن رقم ٢٧٤٣ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١٩٨٥/٥/١٦)

رشــــى ----

قاعبسدة رقم (٩٤٥)

: المسجدا :

جريمة الرشسوة سـ اعتراف الراشي أو الوسيط ــ السره •

الحسكية:

لما كان يشترط في الامتراف الذي يؤدى الى اعضاء الراشي او الوسيط من المتويات المسيط من المتويات المسيط دون نعى او تحريف وأن يكون حاصلا لدى جهسة المسكم حنى متحقق غائدته ، غاذا حصل الاعتراف لدى جهسة التحقيق ثم عدل ندى المحسكة غلا يترتب الاعفاء ، واذ كان البين من مطالمة محاضر جاسسات المحاتكة أن الطاعنة عدلت من اعترافها في التحقيقات وانكرت ما اسند المها من المتوية المرافوة الى المتهم الأول فسان ما نعصاه بشسان عسدم المهاها من المتوية المررة لهذه الجريبة يكون على غير اساس .

(طعن رقم ۱۸۲۶ لسنة ۵۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۱/۱۲/۱) قامستة رقم (۹۶۹)

الحسدا:

ليس من الشرورى في جريبة الرئسسوة ان تكون الأعبال التي يطلب من الوظف اداؤها داخلة في نطساق الوظيفة جباشرة بل يكفى ان يسكون له بها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض القصود من الرشوة .

الحكبة:

من المترر أن الشسارع في المسادة ١٠٤ من تساتون العقوبسات الوظيفسة التي عددت صور الرشوة قسد نفص على الاخسائل بولجبات الوظيفسة كفرض من أغراض الرشسوة وجعله بالنسبة الى الوظف ومن في حكمه السسوة بابمتناعه عن عمل من أعبال الوظيفة وقسد جساء التقييد بالإخلال بواجبسات الوظيفة مطلقا من التقييد بحيث يتسسع مدلوله لاسستيماب كل عبث يعس الأعسال التي يقوم بها الموظف ، ويكل تصرف أو سلوك يشمب الى هسده الإعبال ويعد من واجبات ادائها عسلى الوجسه السوى

الذى يكفل لها دائما أن تجرى عملى سنن تويم ، وقعد استودت المشرق من النص على بخالفة واجبلت الوظيفسة كصورة من مسبوت الرئسسوة مدلولا عليا أوسع من أصال الوظيفة التي تنص عليها القوانسين واللوائح والتعليبات بحيث تشهل أيافة الوظيفة ذائها ، فسكل انحراف عن واجب من تلك الوظيفة التي عني القيلم بنه يجرى عليه ومنف الإخسلال بواجبات الوظيفة التي عناه الشسارع في النص ، فساذا تماطي جعسلا على هذا الإخلال كان غمله أرتشاء ويكون من عرض عليه الجعلل الهذا الفرض راشيا مستحقا للمتلب ، وليس من الضروري في جريبة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف اداؤها داخلة في نطاق الوظيفة المسلود أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف اداؤها داخلة في نطاق الوظيفة ببشرة ، بل يكمى أن يكون لسه بها أتصال يسمح بتنفيذ الفرش المصود تتونيا ظاهر البطلان ،

(طعن رقم ۱۷۸۰ لسنة ۲۵ ق ــ جلسة ۱۹۸۴/۵/۱۲)

قاعبسدة رقم (٩٤٧)

: المسحاة

الشروط اللازم توافرها لقيسام الجريسة النصوص عليها في المسادة ١٠٩ مكرر ثقيا من قانون المقوبات ٠

الحيكية:

لسا كان الشرع تسد تغيا من الجريسة المنصوص عليها في المسادة مرر ثقيا سالطبقة في الدعسوى سنجريم الانعال التي لا نجاوز عرض أو قبول الوسلطة في رئسوة والتي لا تبلغ حسد الاشستراك في رئسوة أو في شروع نيها والتي لا يؤثبها نص آخر ، وذلك اللقضاء على سماسرة الرئسسوة ودعاتها ، الا أنه وقد قرن الشسارع الاعمال المسادة ألكونة لها بجريبة الرئسوة بقوله « كل من عرض أو قبل الوسلطة في رئسوة ، غلثه لا تيام لهذه الجريبة المستحدثة الا أذا كان عرض الوساطة أو بقبولها أنيا كان في جريبة من جرائم الرئسسوة التي انتظامها وحسدد أو بقبولها أنيا كان في جريبة من جرائم الرئسسوة التي انتظامها وحسدد عقاصها ومتلوبة إلى المتابعة النائم من قلتون المقوسات

منها ب إلى لحكام المسادة ١٠٣ وما يعدها من هذا القانون ، لمساكان خلك ، ، نقد إنم لتيام تلك إلجريبة المستحدثة أن يأتي الجاني معله في المهد الاول البيشيوة وهو عليم يوجود جنيتي لموظف علم أو من في حسكمه ، وبوجود عمل حقيقي أو مزعوم أو مبنى على اعتقاد خاطىء لهذا إلوظف يراد منه أداؤه أو الامتناع عنه ، ويوجود حتيتي لعساحب حلجة لهذا: العبل ويلزم موق ذلك أن تكون أرادة الجاني - على هذا الأساس -قسد اتجهت في الحقيقة وليس بمجرد الزعم الى اتبان معل عرض الرشوة أو تبسول الوساطة ميها ، ذلك بأنه لو أراد الشسارع من التأثيم في هذه الجريبة الى مجرد الزعم ، لمبد الى الانصاح عن ذلك في صراحة ، على غرار سنتيمه في المسادق ١٠٤ مكروا من تأثيبه زعم الموظف أن العمل من أعمال وظيفته ، وليس يجاوز القياس أو التوسع في التفسير ، لأنه في مجال التاثيم محظور ، لما كان ذلك ، وكان النفاع البدى من الطاعنين والمؤسس على أن تصدهما لم ينصرف البته الى الاتمال بالطرف الأغسر المزمع ارشاقه من شساته لو صع أن يؤدى الى انتداء القصد الجنائي للجريمة وكان الحكم المطعون نيه لم يقسط هدذا الدناع الجوهري حقه في البحث ناته يكون مشوبا بالتصور الذي يعجز محكمة النتض عن مراتبة صحة تطبيق التاتون .

(طعن رتم ۱۷۷۰ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٩)

قاعبسدة رقم (٩٤٨)

: المسلطة

اذا توافر اتفاق بسين الوظف وصاحب المسلحة عسلى اداء الميل مقابل الجمل انطبقت المسادة ١٠٣ من قسانون المقوبات يسسنوى في ذلك ان يكون المطاء سابقا لو معاصرا لاداء الميل او لاحقا عليه .

المكة :

اذا توافر اتعلق بسين الوظف وصلحب المسلحة عسلى اداء العمل مقابل الجعل انطبقت المسادة ١٠٣ من قسانون المقويات يسسنوى في ذلك أن يكون المعطاء سابقا أو معاصرا لأداء العمل أو لاحقا عليه ما دام أداء العمل كان تفيذا لاتقساق سابق أذ أن نيسة الاتجسار بالوظيفة في هذه التطلق تكون تائية منذ البدايية ، لها اذا كان آداء العصل ب لو الامتناع عنه لو الافسلال بواجبات الوظيفة بـ غسير مسبوق باتداق بين الراشي والمرتشي غسان العطاء اللاحق في هذه العسالة تنطبق عليه المسادة ه. (من تاتون العتومات .

(طعن رتم ۱۹۸۶/۳/۱۳ اسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۶/۳/۱۳)

قامستة رقم (٩٤٩)

المسلاا :

جريسة الرشسوة ... اجسابة الحسكم عسلى ما لا أصسل له في الأوراق ... السره •

المحكمة:

بجريها عرض رشوة على موظف عوبى لم يقبلها قسد شبابه خطا في الاسناد ذلك بأنه عول في قضائه بن بين ما عول عليه بالمي مساق سهد بسه بجلسسة الحساكية من أن الموظف المهومي بعد تسلمه مبلغ الرشوة أتصل تليفونيا بالطاعن لاخباره بلغتلاف رقبي الشاسية والموتور المقدسين له من الطاعن الشاتي عن الرقيين السابق تقديمها بالمبليمة المزورة غائلاه بصحة الرقبين المقدمين مؤخرا مع أن أقسوال ذلك الشاهد بالجلسة لا تساتد الحسكم غيبا حسله منها ، مها مها بعيب الحكم بها يستوجب نفسه .

وحيث اتسه بيين من الحكم المطمون نيسه أن من بين ما عسول عليه في ادائسة الطاعن شهادة بجلسة المحاكمة والتى مؤداها السه عقب تلتيه بلاغ الموظف المعومي وتلكده من جديته قسام باستذان النيابة العابمة في تسجيل المحادثات التليفونية للضبط والتغنيش ونفساؤا لهذا الاذن قسام الموظف المعومي بالاتصسال بالطاعن الأول حيث تلكد منه أن الطاعن الثاتي موقد من قبلسه واتفق حصه عسلى دفسع مبلغ الف وشائسة جنيه نظسي المبلعة المزورة وتم تحديد موعد لذلك حيث تم ضبط الطاعن الثاني معد تسليم مبلغ الرشوة ثم اتعمل الموظف المعومي بالمطاعي الأول مغيوا إلياء باختسائهة رقيي الشاسية والموتور المتدسين

المه من الطاعن الثاني عها سبق تقديمه اليه لتحرير البابعة على مقتضاها مأملاه بصمحة الرمين المقديين مؤخرا . لما كان ذلك ، وكان نشت من الاطلاع على محضر جلسية المحكمة أن شهادة ذلك الشساهد اقتصرت على محرر تلقيسه بلاغ الموظف العبومي وحصسول اتصسال طيفوني بين هذا الأخير والطاعن الأول سساومه نيسه عسلي مبلغ الرشوة وحددٌ ممه موعد تسليمه حيث تم شبط الطأمن الثماتي بعد تسليم الملغ وخلت تلك الشهادة مين حصدول اتصال تلينوني بدين الموظف العبومي والطاعن الاول بعد تسلمه مبلغ الرشسوة لأخباره بمغايرة رقمي الشياسية والموتور المقدمين له من الطاعن الثاني للرقمين السابق تقديمهما اليه ٤-قسان الخسكم المطعون نيسه اذ أستخلص مقارضته الطاعن للجريسة مستدلا على ذلك باقوال ذلك الشاهد بجلسة المحاكمة بكون قد أقام قضاؤه عسلى ما لا أصل لسه في الأوراق ، ولا يرفع هذا العوار ما أورده المكم من أدلسة أخسري أذ أن الأدلسة في المواد الجنائية متساندة والمسكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث أذا سقط احداها أو استبعد تعدر التمرف على مبلغ الأتسر الذي كان الدليل الباطل في الرآي الذي انتهت اليسه ، لما كان ما تقسدم ، فساته يتمين نقض الحسكم المطعون فيسه والاحسالة بالنسبة إلى ألطاعن الأول وكذلك إلى الطاعن الثاتي لوحدة الواقعة وحسن سير المدالة ، وذلك دون حاجة الى بحث ساتر أوجسه الطعن 🖫

(طعن رقم ۲۳۷۳ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٦/١/١٩)

قامىدة رقم (٩٥٠)

البسيدا :

عدم تعريز مبلغ الرشوة المضبوط ليس من شاته بطلان اجراءات التمقيق .

الحسكية:

لسبا كان ذلك وكان عدم تحريز مبلغ الرشوة المسبوط ليس من شاته بطلان اجسراءات التحقيق وذلك لما هو مقسر من أن اجسراءات التحقيق وذلك لما هو مقسر من أن اجسلان المحافظة عضلي العليل، خصية المحمل المحافظة عضلي العليل، خصية

توهيئه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا . بسل ترك الأسر في ذلك الى اطبئنان المصكبة الى سالمة الدليل هذا الى أن الأوراق خلت مما ينيد ابداء الطاعن لهذا الدنساع امام محكمة الموضوع ومن ثم نسان ما ينماه الطاعن عسلى الحسكم في هذا الصدد يكون في غير مطه ، لمسا كان ذلك ، وكان من المقسرر أن الطلب الذي تلتزم مصكمة الموضوع ملجابته أو الرد عليه هو الطلب الجسازم الذي يصر عليه متدمه ولا ينفك عن التبسك بــ والاصرار عليه في طلباته الختابية ، وكان تضـاء محكمة النقض جسرى على أن المسادة ٢٨٩ من قسانون الإجسراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ٥ تخول للبحكية الاستفنساء عن مسماع الشهود اذا قبل المتهم او المدانسم عنسه ذلك ولا يحول عدم مسباعهم ابسلم المصكبة من أن تعنبد في حسكيها عسلى التوالهم في التحقيقات ما دامت مطروحة عسلى سساط البحث في الطبيعة ، وكان ألبين من محاضر جلسات المحاكمة أن النيابة العامة والنفساع قد اكتفيا بسنماع أتسوال الشهود الفائيسين بتلاوتها في الجلسسة وتسدخلت الأوراق من طلب للدنساع مناتشة الشهود حسبما جساء في وجه الطعن ومن ثم نسان ما ينعاه الطساعن في هذا الخصوص بدعسوى الاخسلال بحقه في الدنساع يكون غير سديد ، لما كان ما تقدم ، نسان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رغضه موضوعا .

﴿ طَعَنَ رَمَّم } ٤٤٥ لسنة ٥٥ق ــ جلسة ١٩٨٦/٢/١١)

قاعسدة رقم (٩٥١)

البسدان

لا يشترط في جريسة الرشوة ان تكون الأعسال التي قسام الموظف باداتها داخلة في نطساق الوظيفة مباشرة بسل يكفى أن يكون لسه نصيب فيها بسمح بتنفيذ الفرض منها ،

المسكية:

ومن حيث أن الحسكم المطعون نيسه بين وأتمة الدمسوى بقوله : « أن المنهم — الطاعن الأول سه وهو بن أرياب الوظائف العمومية ماعتباره كانبا بنياية مخسدرات القساهرة ومن مهام وظيفنسه

تلتى تتارير ادارة المسليل الكياوية ببعنسلحة الطب الشرعي وايداعها النات التنسايا التي يتولى أعمال سكرتارية التختيق نيها ويحتفظ بها في مهدته سمعًى في الفترة من ٣١ يولية سنة ١٩٧٥ وحتى ٢٥ يناير سنة ١٩٧٧ الى التعرف بيعض المتهين في التضايا التي يتولى أعمال التحتيق نيها وهم ـ الطاعن الثاني متهم الجنايـة رتم ٧٧ لسـنة ١٩٧٦ تسم الْجَيْرة و ٥٠٠٠٠٠٠ متهم الجنايسة رقم ٩ لسنة ١٩٧٦ تسم الجيزة و متهم الجناية رقم ٦١ لسنة ١٩٧٥ تسم الدثي و منهم الجناية رتم ٧٤ لسمنة ١٩٥٥ تسم بولاق التكرور و وشهرته متهم الجناية رتم ٢ اسنة ١٩٧٧ تسم بولاق الدكرور و منهم الجناية رثم ٣٤ اسسنة ١٩٥٥ تسم الدتي ... والذين سبق الحسكم عليهم ... واتفق معهم على العبل عسلى حفظ القضايا الخاصة بهم وفي مقابل هذا الطلب واخذ لنفسه من المتهم الثاني و م..... السابق الحكم عليه بدرشيوة تدرها خبسين جنيها بن كل منهما وذلك للأخسلال بواجبات ويتتضيات وظيفته وصولا الى الغرض المتفق عليسه بينهما وفي سسبيل هذا تسلم باغتلاس تقارير أدارة المعلى الكيماوية بمسلحة الطب الشرعى الواردة للنيابة والمسلمة اليسه بسبب وظيفتسه والثابت بها نوع وكبية الجواهر المغدرة المضبوطة في تضايا الجنايات سالفة الذكر واصطنع مع تخسر مجهول بدلا منها تقارير الفسرى مزورة عسلي غرار التقسارير الصحيحة المفتاسة بثبتا نبها عسلى خلاف المتبقة أن الضبوطات أثني تم تحليلها في تلك التضايا لا تحتوى على جواهر مخدرة وبصم على هذه التقارير الزورة ببصمة خاتم مقلد لمصلحة الطب الشرعى بوزارة العدل كما شنفعها المتهم المهول بالشاءات يزورة للبختصان بيصلحة العلب الشرعي والعابلين بنيابة مخدرات القاهرة وقلك استعمل المتهم الأول هسده التقارير المزورة بأن أودعها ملقات القضسايا وعرضها عسلى السسادة وكلاء نيابة المضدرات حيث تسلبوا بالتصرف نبها عسلي ضسوء هذه التقارير المزورة ﴾ وقسد أورد الحكم الأدلسة على ثبوت الواقعة ونسبتها الى الطاعنين من التسوال ... و ... و ... و ... و ... ومسن تقرير تسم أبحاث التزييف والتزوير بمسلحة الطب الشرعي ومسن

أتوال المتهين ــ الطاعن الثاني ــ و ــ المسابق الحكم عليه ... وهي سائفة وبن شائها أن تؤدى ألى با رتبعه الحكم عليها . لمسا كان ذلك ، وكان الثابت من مدونسات الحكم المطعون فيسه أن الطاعن الأول يصل سكرتيرا للتحتيق بنيابة مخدرات القاهرة ومن اختصاصه الوظيفي استلام تقارير المعابل الكيماوية الخساصة بتغسايا المغدرات التي بياشر اعبسال سكرتارية التحقيق نبها ، وانسه وآخسر مجهول زور تلك التقارير باثبات أن المواد المفسبوطة ليست من الجواهر المصدرة وأودعها بالتضايا الخامسة بهاشم عرضسها عسلى المسادة وكلاء النيابية المختصين حيث اصدروا قراراتهم بحفظها ، وانسه أخسل بواجبات وظينته عسلى هذا النحو متابل المبالغ النتديسة التي تتاشاها من باتى المتهمين بعد أن أتفق معهم على حفظ تضاياهم ، وكان مسن المقرر أن الشسارع في المسادة ١٠٤ من قسانون المقوبات التي عددت مسور الرشوة تسد نص على الاخلال بواجيسات الوظيفسة كغرض بن أغراض الرثيوة وحمله بالنسية للبوظف أوجن في حكيه أسوة بايتناعه من عبل بن أعبال وظيفته ، وقد جاء التعبير بالافالل بواجسات الوظيفة في النص مطلقا من التقييد يتسم مداولت لاستبعاب كل عبث يمس الأعمال ويعد واجبا من واجبات ادائها على الوجمه السوى الذي يكفل لها دائها أن تجسرى على سند قويم مكل أنحراف عن وأجب بسن هذه الواجبات أو امتناع عن القيام به يجسرى عليه وصف الاخلال بولصات الوظيفة الذي عناه الشارع في النص ولا يشترط في جريسة هرشوة أن تكون الاعبسال التي تسلم الموظف بادائها داخلة في نطساق الوظيفة مباشرة ، بل يكنى أن يكون أسه نصيب فيها يسمح لسه بتنفيذ الغرض منها وان يكون من تسدم لسه الرشسوة تسد اتجسر معسه على هذا الاسساس ، نسادًا تتاشى الموظف مثابلا عسلى هسدًا الاخلال كان غطه رشوة مستوجبة للعقاب ، ويكون من قسدم لسه هذا المقابل لهسذا الفرض واشيا مستعدًا للعداب ، وكان العسكم فينه قسد أتبع هسذًا النظــر ، غلا جــدوى للطاعن الأول من جراء ما يثيره مندعــوى انتقاء الاختصاص الوظينى ويكون النعى عسلى الحكم بالخطأ في تطبيق القانون غير سيديد، ، وكيا أنسه الرجاح عسلي المحكمة أن هي التفت عن

" بنا اتساره هذا الطاعن من أن الواقعة بـ بفرض صحتها ... نشكل جريبة النصب المؤنية بالسادة ٣٣٦ من تسانون العقوبات لأنسه دمساع تاتوني ظاهر البطلان ، كما يكني للرد عليه ما أوردته المسكمة من أداسة على تُوانر اركان جريمة الرشوة حسيما هي معرضة في الملاة ١٠٤ سسالقة الذكر ، لما كان ذلك ، وكان الحسكم المطعون فيسه قسد اورد مسؤدي أتسوال البيامن الثاني في تحقيقات النيابة العلمة بقوله : « وقرر المتهم الثاني ...و... في تحتيقات النياسة الماسة انسه أثسر التهاء استجوابه في- الجناية رقم ٧٧ لسنة ١٩٧١ قسم الجيزة المتهم نيها طلب منه المتهم الأول مبلغ خمسين جنيها بادعاء أن همذا المبلغ هو كل ما يستقضي بسه عليه في هذه الجنايسة ماعطاد عشرين جنيهسا واستبهله في سداد البساتي يتم دنمه بعد حنظ التضية وتسد علم بعد ذلك أن القضية حفظت » . وكان لا ينقص من قيمة هـــذه الاقـــوال التي تساند اليها الحكم في تضائه بادائسة هذا الطاعن بجريمة الرشسوة ما يذهب اليه من أن هذا القسول لا يعد اقسرارا بالجريمسة وانها كان قصسده منسه أن ما دفعه من مبلغ نقسدى هو بمثابة عرامة سوف يقفي بها ، ذلك بسأن محكمة الموضوع ليست مقيدة في أخذها بالتسرار المتهم أن تلتزم نضه وظاهره بسل لها أن تستنبط منسه ومن غيره من العناصر الأفسرى الحقيقة التي تصل اليها بطريق الاسستنتاج والاستقراء وكافة المكنات العقلية ما دام ذلك سليما متفقا مسع حسكم العقسل والمنطق وأذ كان ذلك وكاتت المحكمة قد استظهرت ارتكاب هذا الطاعن لجريمة الرشسوة وباتى الجسرائم المسندة اليسه من ظروف الدمسوى وملابستها وأتلت على توافرها في حقه ادلة سائفة انتنع بها وجداتها ٤ غانسه لا يبعوز مصادرتها في عنيدتها ولا المجسادلة في تقديرهسا لمسلم مصكبة النقش .

(المعن رقيم ١١٤٣ لسنة لاهاق ساجلسة ١١٨٨/١٨٨٠)

قاعسسدة رقم (١٩٨)

البسطة:

لا يُسترط في جريسة الرشوة ان تكون الأعصال التي قسام الوظف ياداتها داخلة في نطساق الوظيفة مباشرة بسل يكفى ان يكون لسه نصيب غيها يسمح بتنفيذ الغرض منها م

الحبكية:

لما كان ذلك ، وكان الحكم شد أثبت على الطامن طلب وتقافى
مبلغ الرئسوة من المجنى عليها بوصفه مراجعا بقلم الصور بمحكمة جنوب
القاهرة الابتدائية مقابل استخراج مسورة تنفيذية لها من الحسكم المسادر
في دمسوى مدنيسة شامسة بعورتها على خسلاف القواهد المقررة ،
وكان القانون لا يشترط في جريبة الرشوة أن يكون الموظف هو وحسده
المختص بالقيلم بجبيع العمل المنصل بالرئسوة ، بسل يكنى أن يكون لسه
عسلاة بسه أو أن يكون لسه فيسه نصيب من الاختصاص بسمع أيهدا
بتنفيذ الفرض من الرئسوة ، وكان ما يثيره الطاعن بلسباب طمنه من
عسدم اختصاصه وحسده باستخراج الصور التنفيذية للاحسكام لا ينفى
أن له نصبيا من الاختصاص بهذا العمل الذى دغمت الرئسوة من أجله ،
غسان الحسكم أذ دائسه بجريبة طلب ولفذ رئسوة للاخسلال بواجبات
عسان الحسكم أذ دائسه بجريبة طلب ولفذ رئسوة للاخسلال بواجبات
وظيفته يكون قسد أعمل القسانون على وجهسة الصحيح ويضحى منمي
الطاعن في هذا الوجسه غير سديد ، لمسا كان ما تقسدم ، فسان الطعن
بربته يكون عسلى غير أسلس بتعينا رفضه موضوعا .

(طعن رتم ۹۱۱ه لسنة ۵ ق ـ جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۲)

قامىسدة رقم (۹۵۴)

البسطا: ~

لا يُسترط في جريسة الرشوة ان تكون الأعسال التي قسلم الموقف بالطها داخلة في نطساق الوظيفة جاشرة بسل يكفى ان يكون لسه نصيب قبها يسمح بتنفيذ الفرض منها .

المسكنة :

وحيث أن الحكم المطمون فيسه 3سد بسين وأقمسة الدعسوى بها

تتوافر به كانة المناسر القانونية لجريبة الرشسوة التي دان الطاعن مها وأورد على ثبوتها في حقيه أدلية سائغة مستبدة من أتسوال الشهود والتسجيلات واعتراف الوسيط واقرار المتهم بأخذه البذغ وكلها تؤدك الى ما رتيسه التعكم عليها . لما كان ذلك ، وكأن الحسكم قد عرض الدمع بِتُطَلَّنَ الأَذَنُ الصَّنَادِرُ بِتُسَجِّيلُ المادثات لعدم مستَّكُورُه مِن التساضي الحنائي في متولة انسه « مردود بأن المسادة ٧ من القانون ١٠٥ سنة . ١٩٨٠ الخاص بانشاء محاكم أبن الدولة قسد قضت في نقرتها الثانية عسلى انسه يكون للنيابة العلمة بالاضافة الى الاختصاصات المتررة سلطات قاض التحقيق في تجتيق الجنايات التي تختص بها محكبة ابن الدولة العليا، لما كان ذلك وكانت الماة مه من تساتون الاحسراءات الجنائية شهد لناطت بقلفي التحقيق أن يأمر بمراقبة المحادثات السسكمة واللاسلكية أو اجسراء التسجيلات لاحاديث جرت في مكان خاص متى كان لذلك مائدة في ظهور الحيقة في جناية ... كان الأمسر المسلار من المحامي العام بتاريخ ١٩٨٥/١/١٦ قسد وافق هذا النظر فسان النفسع ببطلان الاذن على ما تقسدم يكون غير قائم عسلى سند من صحيح القانون » . وكان هذا الذي انتهى اليه الحكم صحيحا ، نسان ما يثيره الطاعن بصدده يكون غير ستبديد ، لمسا كان ذلك ، وكان الصبكم شد عول _ ضبن ما عول عليه من أداسة الثبوت على اقسرار الطاعن ... في التحقيقات وأمام المحسكمة - بلخذه مبلغ الرشسوة من الراشي وكان بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ المصحمة بجبيع عناصر الانبسات الأغسري المستقلة عنسه والمؤديسة إلى النتيجة التي اسفر عنها التعتيش ومن هذه العناسم الاتسرار اللاحق للمتهم بنفيسه مبلغ الرشسوة الذي ظهر من التنتيش وجوده لديه فسان مصلحة الطاعن فيمسا يشره من بطلان التغتيش تكون منتفية بما مؤداه أن يكون الدفسع بسه غير مقبول ، ومن ثم يضحى الحكم الطمون فيمه صحيحا فيما خطم البسه من رفض النفسع ببطلان التنتيش بمبرف النظر عن خطئه في تأسيس ذلك على جسوار مسدور اللانن من شخص غير محدد الأمسر الذي يكون معسه النعي عليه مهدًا الضاً عديم الجدوي .

لمسا كان ظله وكان التحسكم الشد عرض لنفساع الطاعن بعسدم

المنتصاصة بالعمل الذي طلب بنسه اداؤه ورد عليه بتولة : « وحيث أنسه عن زعم المتهم بعسدم اختصاصه بالعبل الذي قبل بتقديم الرشوة مَن أجله مهردوك بأته لا يشترط في جريبة الرشوة أن يكون الموظف هو وهسده المخص بالقيلم بجبيع الاعمال المتعلقة بالرشسوة بل يكلى أن يكون المه فيها تعييب من الاختصاص يسمح لسه بتنفيذ الفرض منسه م كما كان ذلك وكان البين من أوراق الدعسوى أن المتهم الأول كان عضوا في لجنسة تقدير ثبن الزراعسة ولسه صسوت مؤثر نيها وأنسه وضسع المراقيسل اسمام التثمين والتي لا عسلاتة لها بعملية ايقساع البيع الفعلى غسان زعبه بدوره عسلي غير سند بن القسانون » . واذ كان ما رد بع المسكم عملى دعع الطاعن سديدا في القسانون مسان هذا النعى يكون في غير مطه ... لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمسكمة الموضوع ان تعتنق الصورة الصحيحة لواقعة الدعسوى - كما أن لها أن نكون عقيدتها مما تطمئن اليسه من أدلسة وعناصر الدعنوى وكانت المحكمة قد استخاصت من الأدلسة السائفة التي أوردتها أن البلغ الذي أهسده الطاعن من المبلغ كان عملى سبيل الرشسوة للاخسلال بواجبات وظيفته واطرحت في حدود سلطتها التقديرية دنساع الطاعن في هذا الشسأن س نسان ما يثيره من انسه اخذ المِلغ سدادا لابجسار متأخر عسلى اصحاب المزرعسة لهيئة الامسلاح الزراعي لا بعدو أن يكون جدلا موضوعيا في مسائل واقعية تبلك محسكمة الموضوع التقدير نيها بسلا معتب عليها من محسكمة النقض ــ لمساكان ذلك وكان من المترر أن القصيد الجنسائي في جريسة الرشوة يتوانر بهجرد علم المرتشى عند طلب أو تبول الوعد أو العطية أو الفائدة أته يفط هذا لقساء القيسلم بعمل أو الاقتنساع عن عمل من اغمسال الوظيفة أو للاخسلال بواجباته وأنسه ثبن لاتجساره بوظيفته او استقلالها ويستنتج هذا الركن من الظروف والملابسات التي صاحبت العمل أو الامتناع أو الاخلال بواجبات الوظيفة ــ لمـا كان ذلك وكان الحكم قد قال على أن العطيبة تديت للطاعن وهو مدير الاستسلاح الزراعي المساعد مقابل أتهاء أجراءات بيع ماتتي غدان ملسك الهيئة العلسة للاهسلام الزراعي مبسا ينحتق معسه معنى الاتجسار مالوظيفة ويتوافر يسه التصد الجنائي كيا هو معرف بسه في القسانون

ولا يشترط أن يستظهر العسكم هذا الركن على استقلال ما دابت الوقائع كما اثبتها تفيد بذاتها توافره . لمسا كان ذلك ، وكان الحسكم تسد اثبت في مدوناته انسه تسد تم تقريع لقاءات المتهمين وشباهدي الواتمة الأول والثاني بمضمون ما شهد بسه الشاهد الثاني سي وكانت عصوى هذه التسجيلات ... من واقدع المنردات المنفسة ... لا تخرج عما جداء بالتوال النهم الثاني وهو الوسيط في الرئسوة الذي اعترف تفصيلا في النعتيتات واسام المحسكية بجبيع تفاصيل الواقعة نسان هذه الاحسالة عسلي أتواله تكون محيحة وتؤدى الفرض منها كاليل قالم في الدعرى . لمساكل ذلك وكان من المقرر أن أجراءات تحريز المضبوطات لا يترتب على مخالفتها أي بطلان وترك الأمسر في ذلك الى اطبئتان المسكمة الى سلامة الدليل وتسد انسحت المسكبة عن اطبئتاتها لهذه الاجسراءات نسان النمى في هذا الصدد يكون غير سديد - لما كان ذلك وكان من المقسرر انسه لا يؤثر في تيسلم جربمة الرشوة أن تكون الجريمة وقعت تتيجسة تدبير لضبطها والا يكون الراشي جادا نيها عرضه عسلي الرتشي متي كان عرض الرشيوة جديد في ظياهره وكان الموظف شيد تبله بتصيد تنبيذ ما اتجمه اليمه في متابل ذلك من العبث بمتنضبات وظينته لمسلحة الراشئ ومن ثم نسان ما يثيره الطاعن في هذا السند يكون في غير محله . . لما كان ذلك وكان الثابت من المفردات المنضمة أن أقسوال الشساهد مضو الرتابة الادارية متفقه مع ما حصله الحسكم منها كما انسه ثبت ايضا ان شهادة عضو الرقابة الاداريسة منفقه في مضبونها مع ما جساء بالسوال زميله التي احسال الحسكم اليها ٤ كما ثبت منها ايضا وجود تعريم لشريط تسجيل لقاء التهمين بالشاهد الأول شبت الأشرطة المسطة فالدعوى وأن هذا الشرط بحوى اعترافا كلبلا من الطامن مواقعة الرشوة والانتساق عليها ومن ثم مسان منعي الطَّامِن بِخَطِّهَا الحَكُم في الأستاد في خصوص ذلك جبيعه لا يؤازره الوائم في الدمسوي .

(طِعن رشم ٢٩٩٤ لسفة ٥٦ ق ـ جلسة ٢٩١٧/٢/١٧)

قاعسسدة رقم (١٩٥٤).

المشتدان

توافر عنصر اختصاص الوظف بالمبل الذي عرضت عليه الرشوة من لجله هو من الأهور الموضوعية التي يترك تقديرها الى محكية الوضوع بغير معقب ــ ولا يشترط في جريسة الرشسوة أن يسكون الوظف الذي عرضت عليه الرشسوة هو وحده المختص بالقيام بجبيع المبسل التعلق بالرشوة بل يكني أن يكون له علاقة بــه أو يكون له نصيب من الاختصاص يسمح لــه بنفيذ الغرض من الرشوة •

المحكة :-

لماً كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن أورد والتعمة الدعموى على النص المتقدم وحصل أتوال شهودها بها يتسلام وتصويرها أردف ذلك بتعضيل اهتراف المكوم عليه الأخسر في قوله : « وتسد اعترف المتهم الثاني بادىء ذى بدء بالتحتيقات وفقا لما سلف بيلته مقررا أن المتهم الأول طلب اليه عرض الرشوة على الشهاهد الأول ثم عهد وأنكر كما أنكر بجلسة المحاكمة ﴾ نسان ما أورده الحسكم نيما سأف بالنسسبة لاعتراف المحكوم عليه الآخر يحتق مراد الشارع الذي أستوجبه في المسادة ٣١٠ من قسانون الاجسراءات الجنائيسة من بيان مؤدى الأدلسة التي يستند اليها الحسكم المسادر بالادانسة بما تنصر عن الحسكم الطعون نيسه دعسوى التصور في هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان تواءر عنمر اختصاص الوظف بالعبل الذي عرضت عليه الرشوة من أجله هو بن الأسور الموضوعية التي يترك تقديرها الى محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديدرها سائفا مستندا الى أصدل ثسات في الأوراق ، وكان الحكم الطعون فيه قد أثبت في مدونساته بما لا يماري نيسه الطاعن ... أن الشاهد الأول يصل أخصساتي ثان مبيعات بالشركة المسرية لوسائل النتل الخنيف اهدى شركات وزارة السناعة والثروة المعنيسة واستظهر اختصاص هذا الوظف بالعبل الذي عرضت عليه الرشب وة بن اجله في قوله ١ بما أن الشاهد الأول قرر في التعقيقات ان لديه خاتم البيمات واته مختص بتحرير البايعة ، ولما كان الثمايت بن الأوراق-أن عفت المتميع هوالحمول على بدايمة عليها خاتم وكسان

الشاهد الأول تسد تسرر انه يستطيع أن يفعل ذلك ومن ثم يكون القول بأنه غير مختص قد جاء على خلاف الواقع » . ولما كان البسين من الإطلاع على المفردات أن ما أورده الحسكم من أقسوال الشاهد لسنه معينة الصحيح من الأوراق كما بيين من الاطلاع على مذكرة الطاعن المرنقة بَاوِراق الدعــوي . الَّتِي مُعمها اثناء المجالكة السَّابِقة . والتي أشار اليها في طعنه المثل متعسكا بما حساء بها من منازعة في اختصساس هذا الموظف بتمرير البلامة السيارة أنه ساق فيها دغاعا مؤداه أن التوقيسم على مبيعات السيارات نبابة عن الشركة أن اختصاص مدير علم المبيعات وأن الموظف المبلغ وهو الفصائي ثان مبيعات ينحمر اختصاصه في أسماك دفساتر حجز السيارات واعداد احسائيات بيعها وخنم البايعسات التي يوقع عليها مدير علم المبيعات بالخاتم الذي في عهدته ويوقع عليها بجانب الخاتم غلا يكمى توقيمه بمغرده بجانب الختم لاعتماد المبايمة ، واذ كان هذا هو ما سلم به الطاعن في دغاعه وكان من المقرر انسه لا يشترط في جريبة الرشوة أن يكون الموظف الذي عرضت عليه الرشوة هو وحده المفتص بالقيام بجبيع العمل المتعلق بالرشدوة بل يكفى أن يكون لمه علاته به أو أن يكون له فيه نصيب بن الاختصاص بسبح لب بتنفيذ الفرض من الرئسوة كما هو الحسال في الدمسوى المطروحة وبما يستقيم بسه رد الحسكم على دفساع الطاعن فسان الفعي عليه في هــذا الخصوص يكون غير سديد ، لما كان ذلك ؛ وكان الحمكم قمد عرض للنفسع الذى أثاره النفساع ببطسلان اذن التفتيش لمدم جديسة التحريات لأن ما أثبته محرر محضر التحريات عن رقمي موتور وشاسيه السيارة يخلف رميهما الحقيتي واطرح هذا الدنع في قوله 3 وعن الدنع بعدم جديسة التحريات نهو واهن القوى خليق بالرغض ذلك أن الشساهد الأول تقسدم للى الرقابة الاداريسة مبلغا بأن المتهم الثاني عرض عليسه الرشوة مقررا انسه مكلف بذلك من المتهم الأول ـ الطاعن _ وقد حرر عضو الرتابة محضرا بذلك ء نسه على النيابة العامة التي اطمانت الى جديسة التحريات فأصدرت اذنها الأسسر الذى تؤيدها نيسه المسكهة ولا يقدح في ذلك أن ارتسلم الشامعية والموتور الملخ مها تختك عن ارتلم السيارة المضبوطة فالواقع أن الأرقسام الأولى هي التي أخذ بها المتهم

للثاني الثماهد الأول متعبدا للا يخبره بالمتيقة الا بعدران يطبئن الي ان الشاهد سينساق الى مطلبه الرخيص ، لمسا كان ذلك ، وكان القانون لا يوجب حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بننسه التحريات والإبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالاذن الله بتغتيش الشخص أو إن يكون على معرضة شخصية سابقة بسه بسل لسه أن يستمين فيما يجريسه من التحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنتيب بمعاونيه من رجسال السلطة والمرشدين السريين ومن يتولون أبلاغه عما وقسع بالفعسل من جرائم ما دام أنه قد اقتنع شخفتيا بصحة ما نقلوه اليه ويصدق ما تلقاه عنهم من معلومات ، وكان من المقرر أن تقدير جديثة التحريسات وكفايتها لأمسدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الاسر نيها الى السلطة للتحقيق تحت أشراف محكمة الموضوع نساذا كانت هذه الأخيرة قدداتتنعت بجدية الاستدلالات التي بني عليها المسر التغتيش وكفايتها لتمسويغ اصدارة نسلا معتب عليها في ذلك لتطتسه بِالمُوضُوعُ لا بِالقانُونِ ، واذ كانت المحكمة تسد سوغت الأمسر بالتَّفتيش وردت على شواهد الدمم ببطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته بأدلة منتجة لها أصلها الثابت في الأوراق نسانه لا يجوز المجادلة في ذلك أسلم محسكمة النتض ، لمساكان ذلك ، وكان الحسكم قسد اطسرح دغساع الطاعن بأن جريبة عرض الرشوة كانت وليدة أجراءات غير مشروعة في قوله ١ أن جريمة عرض الرشوة تتم قبل البسلاغ الذي هو في حقيقتسه وما يتلوه من اجراءات اثبات لحصول الواقعة وليس تحريضا عليها ومن ثم مسادًا كأن الشاهد تسد ابلغ بعرض الرشوة عليه عسان الجريبسة تكون قد نبت بهذا العرض أبها ماعدا ذلك من اجراءات نهى متعلقة بالضبط حينا وبالاثبات حينا آخسر ومن ثم يكون القول بأن الجريمة محرض عليها أو مستقبله على غير سند من القانون ، وهو رد سائم من الحسكم بعسانة صحيح القانون ذلك أنسه من المترر أنسه لا يؤثر في تيسلم جريبة عرض الرشوة أن تكون قدد وقحته نتيجة تدبير لقبطها والا يكون ألرتشي جادا في تبوله الرشوة من كان عرضها حديا في ظاهره وكان الغرض منها العبث بمتتضيات الوظيفة لمسلحسة الراشي ومن ثم يكون ما يدميه الطاعن على حَسلاف ذلك غير تسائم عسلى أسساس يحله

تمانونا الرائسا كانها المستميات فيسان الطمن برينسة يكون عسلي فسير الساس وتعينا وغشلة موضوعا الدا

﴿ طَفَن رَمْم ٨٣١ أَسَنَّةُ ١ أَنْ فَيْ سَا يَطِينَةُ ٥ /١١٨٧ ﴾

قاعـــدة رقم (٩٥٥)

المسطا:

من القرر أنسه لا يؤثر في قيسام جريسة عرض الرشسوة ان تكون قسد وقعت نتيجة ننبع لضبطها والا يكون الرنشي جسادا في قبول الرشوة متى كان عرضها جديا في ظاهره وكان الفرضي منها العبث بمقتضيات الوظيفة لمسلحسة الراشي .

المسكية:

وحيث أن الحكم الطمون نيسه بين وأثمة الدمسوى بها تتوافر ... كانة المناسر التانونية لجريبة عرض الرشوة التي دان الطاءن بها والتسام عليها في حقسه اللسة مستقساة من القسوال المِلغ ، و من عضو الرئسابة الاداريسة ، ٢٠٠٠٠٠٠ ومن اعتراف الطاعن بالتعتيتات وهي أدلية سائفة تؤدي الي ما رتبه الحسكم عليها . إسا كان ذلك ، وكان الحسكم المطعون نيسه قد عرض الماره في دفاعه مشمان عمدم اختصاص الملغ بتنفيذ الفرض بن الرشية واطرحه في توله ، وكان ما أثارة النفساع من أن الشبكات بعد صرفها لا تقتيع في الخنصياص وتحت سيطرة الشاهد الأول لا أساس لــه من الواقسم اذ أن الثابت من أقسوال الشاهد المنكور ومن شهادة رؤساته في العمل ومعير عام البنك على التفصيل السابق بيلته انه بحسكم وظيفته كبصرفي يبكنه سحبه الشبيكات بن مكان حفظها بالبنك بعد صرفها ، كان هذا القدر من الاختصاص يكفى لتوافر اركان جريمة الرشوة ما دام انه يسمح للبوظف الرشو بتنفيذ الفرض بن الرشوة » . ولما كسان ما أورده الحسكم قيما تقدم سديدا ويتفق مع صحيح القانون فقد استهدف المشرع من النص في المسادة ١٠٤ من تسانون المقوبات المعلة بالقانون رتم ٦٩ سسنة ١٩٥٣ على مخالفة وأجبات الوظيفة كصورة من صسور

الرشوة مطولا علما اوسمع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القواتين واللوائح والتعليمات بحيث تشبل اماتة الوظيفة ذاتها وليس من الضروري في جريبة الرشوة أن تكون الأعبال التي يطلب بن الموظف أداؤها دلظه في نطاق الوظيفة مباشرة بسل يكفي أن يكون لسه بها اتصسال يسمح بتنفيذ الفرض المتصود من الرشوة وأن يكون الراشي قسد أنجه مصمه على هذا الاسماس ، ولمما كان الحكم المطعون نيمه تسد أثبت في حتى الطاعن أنه عرض مبلغا من المسال على الشاهد الأول ــ وهو في حبكم الموظف العام ب لسرقسة الشيكين رقبي ١٧١٢ه٥١ ، ٥٥٧١٨ السابق صرف تيبتهما من حسابه ... واستظهر الحسكم أن عمل المبلغ سراف بالبتك وهو تسدر من الاختصاحاص يسمح لسه بتنفيذ الفرض المتمسود من الرشوة نسبان ما قارغه الطاعن بعد طالبا للاخسلال بواجبات الوظيفة في حسكم المسادة ١٠٤ من تسانون العقوبات واذ النزم الحسكم المطعون فيه هذا النظر مانه يكون برئيا من قالة الخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان من المترر انسه لا يؤثر في تيسام جريمسة عرض الرشوة أن تكون تبد وقعت نتيجة تدبير لضبطها والا يكون المرتشي جسادا في تبول الرشوة متى كان عرضها جديا في ظاهره ، وكان الغرض منها المبث بمتنضيات الوظيفة لمسلحة الراشي وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون تيمه أن الطاعن هو الذي سعى نندسه ألى الوظفه المبلغ وعرض وقسدم جزءا من مبلغ الرشوة قبل أن يصل الأسر الى الرقابة الاداريسة التي لم نظهر على السساحة العبلية الا بعد أن تم العرض وتوبل بالوائقة الظاهرية مما تقسع بسه الجريمة ومن ثم نسأن انزلاق الطاعن الى الجريمة لم يكن نتيجة تحريض أو استدراج وأنما ولبد أرادة حرة وتصبيم على ارتكابها ولم يتعد دور الرقابة الاداريــة بالنسبة لـــه وضع الترتيبات اللازمـــة التي من شائها ضبطه متلبسا بالجريمة لتمامها ، ومن ثم نسان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو وأن يكون دغاعا متعلقا بموضوع الدمسوى لا تلتزم المحسكمة بمتابعة الطاعن نبسه والرد عليه استقلالا ، اذ الرد مستفاد من أدلسة الثبوت التي أوردها الحكم . أسا كان ما تقدم ، نسان الطعن برمته يكون عسلى غسير أسساس ويتعين رغضه موضوعا ء

(طعن رقم ، ١٢ لسنة ٥٨ ق ــ جانسة ٥/٥/١٩٨٨)

قاعـــدة رقم (٩٥٦)

المنسقا:

جريمية الرشسوة ما قيسام حالة التلبس بالرشسوة تبيح لعضو الرقابة الاداريسة القبض والتفتيش بدون اثن النيابة م

المتكهة:

لما كان ذلك ، وكان الحكم الطعون نيسه قسد عرض للنفع مطلان اذن النبابة الملهة بالضبط والانتيش لابتثاثه عسلي تحريات غير جديسة ورد عليه بتوله: 3 وأحيث أنه عن الدمم ببطلان وأقمة الضبط المجتم جديسة التحريات مانه مردود بانه من المتسرر بسان تقدير جديسة التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش موكول الى سططة التحقيق تحت اشراف الحبكية ؛ نبتى كانت الحبكية تبد التنعث بجديسة الاستدلالات التي بني عليها اذن التقنيش وكفايتها لتسويغ اصداره نسلا معتب غيما ارتأته لنطقه بالموضوع لا بالتانون · لما كان ما تقسدم ، وكاتت الاستدلالات التي تضبنها محضر عضو الرقابة الاداريسة . . قسد قلبت على سند من الجديسة فسان المسكمة ترى انها كافية التسويغ اصداره ، ومن ثم يكون الدمسع بعدم جديتها يتحوير الى جدل موشوعي وتلتنت عنه المحكمة ، وكان مارد به الحكم على النفه سالف الذكر كلفيا وسائقا لاطراهه مسان ما ينعاه الطاعن فسلى الحكم في هذا الصدد لا يكون سعيدا . هذا فضلا عن انسه لسا كان الثابث من متونسات الحكم المطعون نيسه ان عضو الرقابة الادارية لم يتبض عسلى للطاعن ويقسوم بتعتيشه الا بعد أن شاهده حال أخذ مبلغ الرشوة من المبلغ ، فسأن الجريبة تكون في حالة تلبس مما يخول عضو الرقابة الادارية المنكور حق التبغى عليه وتفتيشه دون اذن من النيابة ، ومن ثم غباته لا جدوى مما يثيره الطاعن في صدد بطلان اذن النيابة العابسة بالنبيط والتنتيش البنتاته عسلى تحريف غير جدية ، لمساكان ذلك ، وكان البين من معاضر جلسات المحلكية أن أيا من الطاعن أو الدانع عنسه لم يثير شيئا يشأن الففرع ببطلان المن الغبابة الحلجة العبيتم تستبيعه كالمحاف لا يتبسل منسه - . أثارته الأول مرة أمسلم محكمة النقض الأنسه من التقسوع القانونية التي تخطط الواتع وتتنفى تحقيقا موضوعيا ينحسر منه وظيفة محكمة التتفى 4 ومن ثم يكون النمى على الحكم في هذا الخضوص غير متبول .

(طعنرتم ۲۱۸۲ لسنة ۸۸ ق - جلسة ۱۱۸۸/۱۱۹)

قاعـــدة رقم (۹۵۷)

: 13...41

القصد الجنائي من الرشوة يتوافر بجورد علم الرتشي عند الطلب وتبول للوعد لو المطية اتسه يفعل هذا لقاء التيسام بمبل لو الابتناع عن عبل من اعجال الونائفة لو الاخلال بواصاته .

المسكنة:

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيمه قد استند في اثبات النهبة في حق الطاعن الى أتسوال المبلغ وعضو الرقابة الادارية وما ثيت من التسجيلات المرئية الخاصة بضبط الواقعة ، ولم يعول في ذلك عسلي ما تضمئته التسجيلات الصوتية ، مسان كلفة ما بثيره الطاعن بشأتها لا يكون أسه مجل ، لما كان ذلك ، وكان الحسكم المطعون فيسه مسد أثبت أن مضو الرقابة الادارية الذي ندبته النيابة العلبة لضبط وأتعسة أخذ الرشوة تسد انتقل الى المكان الذي تحدد الخذها نداذا للاتفاق الذي تم بين المبلغ والطاعن ، وبعد أن نيتن من استلام الطاعن لمبلغ الرشوة التي التبض عليه ، وكان من مهمة مامور الضبط التضائي بمتتضى المسادة ٢١ من تساقون الاجسراءات الجنائيسة الكشف عن الجرائم والتومسل الى مرتكبيها وكل اجسراء بتوم بسه في هذا السبيل بعتبر صحيحا منتجا لاثره ما دام لم يتدخل بغمله في خلق الجريمة أو التحريض على مقارفتها وطالما بقيت ارادة الجاني حسرة وغم معدوسة كيا هو العمال في الدمسوى المغروجة ، مسان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون عسلى غير أساس ، لمساكان ذلك ، وكان الشسارع تبد نص في المسادة ١٠٤ من قساتون المعومات المعدلة بالقاتون رقم ٦٩ لسسنة ٢٩٥٣ سـ الذي عددت صور الرشوة ... عسلى الاخلال بواجبات الوظيفة كقسرش من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة للبوظف وبن في حكيه اسوة بالنظاعة

عن عبل من اعبال وظبنته مكل انحراف عن واجب من واجبات الوظيفة أو الامتناع عن التيلم بسه يجرى عليه ومف الاخلال بواجبات الوظيفة ، وقد استهدت المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة بطولا علما أوسع بن أعمال الوظيفة التي تنص عليها التوانين واللوائح والنطيعات بحيث تشمل امانة الوظيفة ذاتها ، وليس من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف الداؤها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفى أن يكون لسه بها أتصال يسمح بتنفيذ المرض المتصود من الرشوة وأن يكون الراشي شد أنجر جمه عملي هذا الأسماس . وإذ كان الحكم المطمون نيسه تسد أثبت في حق الطاعن انه طلب والهذ رشوة للافسلال بواجبات وظيفته متابسل تهكين المبلغ من الاستمرار في استغلال محجره المرخص لسه بسه وتفاضيه عما يرتكبه من مخالفات تتمثل في التوسع في محاجر أخسري غير مرخص السه باستفلالها واستظهر الحسكم اختصاص الطاءن ببلاحظة أعسبال المحاجر في المنطقة الواشع نيها المحجسر الرخص للبلغ في استغلاله ، وأوضح أن من بين أعمال وظيفته المرور يوميا للتأكد من أن المرخص نهم طِلْتَرْمُون بشروط الترخيص ، وكان اختصاص الطاعن تبعا لذلك يسمح السه بتنفيذ الفرض المقصود من الرشوة ، مسان ما وقسع منه يعد اخلالا بواجبات وظيفته في حكم المسادة ١٠٤ من تسانون المتوبات ، ويضحى ما ينماه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في تطبيق القاتون والتصحور في التسبيب غير سديد ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القعمد الجنائي من الرشوة يتوامر بمجرد علم المرتشى عند طلب أو قبول الوعد أو العطية أنه يغمل هذا لقساء القيام بعبل أو الابتناع عن عبل بن أعبال الوظيفة أو اللاضلال بواجباته وانسه ثبن لاتجاره بوظيفته واستفلالها ويستنتج هذا الركن من الظروف والملابسات التي صاحبت الممل او الامتناع أو الإخسلال بواجبات الوظينة ، واذ كان الحكم المطعون نيسه تسد دلل على أن المطية تحبت للطاعن تثنيذا للاتفاق السابق الذي أتمتد بينه وبين البلغ ما يتحتق معه معنى الاتجار بالوظيفة ويتواتر بسه التسبيد الجنائي - كما هو معرف بسه في القانون - مسان ما يثيره الطاعن بشأن أنتماء هذا فاتصد لديسه لتبلم المبلغ بوضيع مبلغ الرشوة في حقيبتسه لآيكون متبولا 4 ويضحى النعي عسلي العسكم مثالة الخطسة في تطبيق

التعتون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المترر أن القساون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ غيسه الحكم بيان الواقعة المستوجبة المعتوبة والقروف التي وقعت غيها ، فبتى كان مجموع ما اورده الحكم كانيا لتفهم الواقعة باركاتها وظروفها حسنيا استخاصتها المحسكة وتتوافر بسه جبيع الاركان القاتونية للجريمة التي دان الطاعن بها كان ذلك محتقا لحكم القساون ، وأذ كان الحكم المطعون فيه مد على خلاف ما يتوله الطاعن مد قصد تضين بياتا كانيا بالواقعة المستوجبة للمتوبة وبوادى الادلسة التي هول عليها في قضائه بالادانسة ، عسان ما ينعاه الطاعن على الحسكم من القصور يكون في غير محله .

(طعن رتم ۲۱۸۷ اسنة ٥٨ ق ــ جلسة ٢١٨/٩/١٩)

قاعـــدة رقم (٩٥٨)

المسطاة

لا يشترط في جريبة الرشسوة ان يكون الوظف وحسده هو المفتص بجبيع العبل المتصل بالرشسوة بسل يكفى ان يكون لسه علاقسة بسه لو يكون له نصيب من الاختصاص يسمح بتنفيذ الفرض من الرشوة .

المكنة:

ومى حيث أن مبنى الطمن هو أن الحكم المطمون فيسه دان الطاعن وآخسر بجريسة طلب وتقافى رشوة لاداء عبل زعبا بأنه من أعبال وقضر بجريسة طلب وتقافى رشوة لاداء عبل زعبا بأنه من أعبال وظينتها تسد شابه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدنساع والخطأ في تطبيق القانون ؟ ذلك بأن الطاعن أثار دغاما مؤداه عسدور ترار بنظه الذي تبل بتقاشية الرشوة من لجله فضلا عن صدور ترار بنظه الى عبل آخسر تم تنفيذه قبل مدور الأمر بضبطه وأيد هسذا الدنساع بمتعديم هذا الترار ؟ كما دفسع أيضا بعتم توافر أحسد لركان الجريبة لمسا ثبت من أتساوال الشاهد أن الطاعن أم يحدد التيلم بعبل أو الامتساع عن عبل من أعبال وظيفته مقابل جعل ممين ؟ ألا أن الحسكم المراح هذا الدفساع بأسبله غير ساقفة . كما أن الطاعن دفسع بسأن الجريمة تحريضية ؟ بدلالة ما ثبت من التحقيقات أن رجسل الشرطة القائم بالشبط هو الذي كلفه شيخ السوق بجمع النقود من الساعة

الجالين لتسليمها المتهين ﴾ إلا أن الحسكم رد مسلى هذا النفساع بينا لا يصلح ردا منا يعينه مِنا يستوجها تقضف

ومن حيث إن الحكم المطعون نبيبه بين واقعة الدمسوى بما نتواغر يبه كلفة المناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد عطى ثبوتها في حقه أدلسة مستبدة من أقوال المقدم والملازم و و و ويا ترره بعض الباعة ، وهي اللسة سائمة من شاتها أن تؤدي الى ما رتبه الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان المسكم تسد عرض لما تبسك بسه النفساع عن الطاعن والمتهم الآخر بن عدم اغتصاصهما بالعبل الذي تيل بتقاضيهما الرشوة بن أجله وتقلهما الى عمل آخسر ورد عليه بقوله : ﴿ وحيث أن الثابت مِن أقسوال كل مِن المتهمين في التحقيقات أن العمل المنوط بكل منها هو مراجعة تسائم السداد حتى يقوم البائع بعد ذلك بسداد الرسوم المقررة وترر المتهم الثاتئ أتسه في حالة التخلف عن سداد الرسوم ترسل اشسارة لشرطبة المرانق عن . طريقه وكذا لاصدار أبو الفلق وترر المتهم الأول أتسه في حالة عدم السداد يختص بارسال اشارة الى شرطة الرائق ثم يحرر مذكرة لدير الأسواق لاتحساد الاجراءات نحو الازالة وأضاف المتهم الأول أن الاختصاص غير موزع بينه وبين زميله بدائرة تسم معين وقد قرر مدير الأسواق في التحقيقات أن توزيع العبل لم يكن رسبيا بـل هو اجـراء داخلي في الادارة وأنه مسدر قرار بنقل المتهم الأول الى وحدة الحسابات بالحي اعتبارا من /١٩٨٧/٢٥ الا أنسه رغض تنفيذ القرار وأضساف أن خطابات الازالة لابد من توتيعه عليها أو توتيدم رئيس المنطقة تبدل تنفيذها » . وهو رد سائع ببرر اطراح دغساع الطاعن ، ولما هو بقرر أن القائون لا يشترط في جريمة الرشوة ان يكون الموظف وحده المختص بجبيع المبل المتصل بالرشوة بل يكفي ان يكون لسه علاقة بسه او ان يكون له نصيب من الاختصاص يسمع بتنفيذ الفرض من الرشهوة ٤ هــذا غضلا عن أن الشــارع وقــد أستحدث نص المــادة ١٠٣ مكررا من بسانون المتويات بالتعديل المدخل بالقانون رتم ٦٩ السينة ١٩٥٢ (المعطة الخيرا بالقاتون رتم ١٣٠ لسنة ١٣٦٢) مند استهدف بعد الضرب

عسلى أيدى الملبتين عن طريق التوسيع في مطول الرشوة وشبولها بن يستغل من الوظفين الصومسين والذين الحتنم الشسارع جهم وغلينسه للحصول من وراثها على عائدة محرمسة واو كان ذلك عسلى اسساس الاختصاص المزعوم ، ويكتى لمساطة الجاني عسلى هذا الاسساس ان يزعم أن العمل الذي يطلب الجمل لادائسه يدخل في اعمسال وظيفته ، والزعم هذا هو مطلق القول دون اشتراط القترانه بمناسر او وسائل احتيالية ، وكل ما يطلب في هذا الصدد هو صدور الزعم معلا من الموظف دون أن يكون لذلك تأثير في امتقاد المجنى عليه بهذا الاختصاص المزعوم . ولمسا كان الحسكم تسد طبق علىالواتعة احسكام المسادة ١٠٣ مكروا من قساتون العقويسات التي دان الطاعن بها ، مسانه يكون صحيحا في القانون وخاليا من القصور في التسبيب . لما كان ذلك ، وكان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون نيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحسام حولها من شبهات كل ذلك مرجمه أأى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطبئن اليسه ، وكان من المقرر كذلك أن المصبكمة ليست ملزمة بقعتب المتهم في مناهى دفاعه الموضوعي في كل جزئية يثيرها فانسبه يكني لسلامة الحسكم أن يثبت أركان الجريمة ويبين الأطسة عسلى وقوعها من المنهم ، وكان ما أنساره الطاعن لدى محكمة المؤسسوع بشسأن أقسوال الشاهد ٠٠٠٠٠٠ وما نسبه اليسه من أقسه ــ أي الطاعن ــ لم يحدد لـــه عملا معينًا للتيسلم بسه متابل جعل معين لا يعدو أن يكون من أوجسه الدناع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل الرد يستفاد ضبنا من أدلسة الثبوت التي أوردها الحكم ، وبن ثم نسان ما يثيره في وجه طعنه انها بنط في واتمة الى جدل في سلطة محكمة الموضوع في تتدير اطهة الدعسوى مما يخرج عن رقابة محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لا يؤثر في قيسلم جريمة الرشوة ان تكون الحريمة تسد وقعت نتيجة تدبير لضبطها والا يكون الراشي جسادا نيما عرضه عسلى الرتشي متى كان هرض الرشوة جديا في ظاهره وكان الموظف تسد تبله بقصد تتنيذ ما اتجه اليسه في مقابل ذلك من العبث بمقتضيات وظيفته لمطحة الراشي ٤ نسان ما يثيره الطاعن من أنَ الجَريمة وقعت تقييسة تعريض رجمل الشرطسة

القائم بالضبط الشبع السوق بجمع النقود من الباعة الجائلين وتسليمها للطامن والمتهم الأضمر يكون ولا محل لسه ، لمسا كان ما تقدم ، فسان الطبعن برمنه يكهن عسلي غير إساس متعينا رفضه موضوعا و

(طعن رتم ٢٠٢٦ لسنة ٥٨ ق ـ جلسة ١١/١١/١١٨)

ِ قَاعــــدةِ رقم (٩٥٩)

المِسدا :

جريمة الرئسوة — اختصاص الرقسابة الادارية ح خبير الجدول الذى تنعبه المحسكية لاتجاز مهية في الدعساوى القطورة المامها يعتبر فلك مهية رسمية ويعتبر ذلك في حسكم الوظف المهومي وينبسط عليه اختصاص الرقابة الاداريسة .

الحكة:

· أسنا كان ذلك ? وكان الحكم المعلمون نبيه تسديين واقعة الدموى بما تتوافر بعد كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورده على ثبوتها في حقه أدلسة سائفة من شانها أن تؤدي الى ما رتبه الحسكم عليها ، ولم ينازع الطاعن في أن لها معينها الصحيح في الأوراق. لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الرقابة الاداريسة كانت احسد تسمى النيابة الاداريسة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعسادة تنظيم النيابة الإداريـــة ين واذ نصت المادة الثانية منه عملى أن ا تتكون النياسة الإداريسة من تسم الرقابة وتسم التحقيق » ثم مسدر القانون رقم ١٥ السنة ١٩٦٤ باعاد قنظيم الرقابة الاداريسة ونص في ملتسه الأولى عسلى أن « الرقابة الاداريسة هيئة مستقلة تتبع رئيس مجلس الوزراء » ثم عدلت بعض أحكام هذا القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ ثم بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٤ ثم صدر القرار الجبهوري رقم ٣٣٧ لسسنة ١٩٨٠ بالغاء هيئة الرقسابة الاداريسة ، وبعد ذلك صدر القرار الحسبهوري رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٢ بنمين رئيس لهيئة الرقابة الإدارية ، ثم تسلاه القسرار الجمهوري رقسم ۱۸۲ لسسنة ۱۹۸۲ ماعتبار تعسين رئيسها ا / ١٩٨٢ - ثم توالى بعد ثلث تقديل بعض أحسكام القاتون رقم ٥٤

السنة - ١٩٦٤ باعادة تنظيمُ الرَّفُ الدُّنيةِ الإداريةِ بالقانونُ رقم ١١٠ لسينة ١٩٨٢ ثم بالقانون رقم ١١١ السنة ٢٩٨٣ . كلنا كان فلك ، وكان القرار الجمهوري رقم ٣٣٧ لمسنة ١٩٨٠ بالفاء هيئة الرقسابة الاداريسة هو تحرار ادارى من اعمال السلطة التنفيذية وليس تسرار لمه تموة القانون أصدره رئيس الجبهورية استنادا الى نص المادة ١٠٨ من البسستور المتى تعطى لرئيس الجمهوريسة عند الضرورة وفي الاحسوال الاستثنائية الحق في أن يمسير قرارات لها قوة القانون بشروط واجراءات معينة ، بدلالة إنبه لم يشر بديباجت الى التـــأنون الذي موضف في اميداره ولم تتخذي شائه الاجراءات النصوص عليها في تلك السادة . كِمَا أَنِ المَادَة ١٤٦ مِن الدستور وأن خولت لرئيس الجمهورية الحق في اسبدار الترارات اللازمسة لانشباء وتنظيم المرانق والمبالح الماهسة الا أنها لم تخسول لبه الحق في اصدار قرار اداري بالفاء هيئة علية أنشئت مقاتون . لما كان ذلك وكان من المتسرر أن التشريع لا يلمي الا بتشريع لاحق أعلى منه أو مساو له في مدارج التشريع ينص صرحة عني هذا الالغساء أو يشتبل عسلى نص يتمارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع وكان التانون رقم ٤٥ أسسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقسابة الإداريسة قسد جعل منها هيئة مستقلة ... بعد أن غصلها عن النيابة الاداريسة وأذ كأن الثابت أن تأتونا الحقا لم يمسدر زالت بسه القوة التنفيذية لذلك القاتون اوانسا محر القرار الجمهوري رقم ٣٣٧ لمسنة ١٩٨٠ بالقاء هيئة الرقسابة الاداريسة ، وهذا القرار يعتبر في مدارج التشريع ادنى مرتبة من القانون رقم ٥٤ لسمنة ١٩٦٦ باعادة تنظيم الرشابة الإداريسة ومن ثم نسلا يجوز لذلك القرأر أن يلفى هيئة الرقابة الادارية وينسخ أو يعطل نصوص هذا القانون ، ومما يدل عسلى ذلك أن القسرار الجمهـورى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٢ بتعيين رئيس لهيئسة الرقسابة الاداريسة قسد اشسان بديبلجته الى القساتون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقسابة الادارية بما مفاده أن نصوص هذا الثانون لم تنسخ ويتضبن اترارا ضبنيا بعدم شرعية القرار الجمهوري المدابق الصادر بالالغاء ومن ثم نسان هشة الرمسابة الاداريسة كالت وما تزال مائية لد غلخ بالنظر القانوبي السحيح وإذ كان الحكم المطعون بيب قسد انتهى الى هذه التنبيسة عسان النمي عليه في جدًا المبتد يكون أمر سنيد ،

لَيا كان ذلك ، وكَانت المادة الثانية من التسانون رقم } و السنة ١٩٩٤ باعادة تنظيم الرقابة الإداريسة تنص على أنسه ﴿ مِن عدم الإخلال يحق الحهة الاداريسة في الرقساية وغمس الشسكوي والتحتيق تختص الرقابة الإذاريسة بالاتي : (ح) الكشف من المقالمات الإداريسة والمالية والجرائم الجنائية التي نقع بن المليان أثناء بباشرتهم لواجبات وظائنهم لو بسنيتها ٤ كما تختص بكشم وضبط الجراثم التي نقع بن غير الملكين والتي تستهدف المساس بسلامة اداء واجبات الوظيفة او الخدمات الملبة وذلك بشرط الحصول على اذن كتابى من النيابة الملبة البسل اتخاذ الاجسراءات كما تنص المسادة الرابعة من القانون المذكور على (ان تباشر الرشابة الاداريسة اختصاصاتها في الجهاز الخكومي وتروعه والهيئات العلبة والمؤسسات العلبة والشركسات التابعسة لها والجبغيات العلبة والخاصة وأجهزة التطاع الخساس التي تباشر أمهالا علبة وكذلك جبيع الجهات التي تشهم الدولة فيهسنا بأي وجسه من الوجسوه مما يعتبر أن المشرع لا يقصر حق الرقابسة عسلى الوظفين بالمعنى المفهوم في نقسه القانون ، ولنها بسطه ليشهل العلماين في جبيع الجهات والاجهزة المنصوص عليها في ذلك المسادة ، لمسا كان ذلك ، وكان الثابت من الحسكم المطمون نيسه أن الطاعن خبير جدول بمحكمة الاسكندرية للامور المستعجلة وقسد نبط بنه وباشرة المهمة التي نديته تلك المسكمة للتبسام مها في التضيعة رقم ٣١٧٨ لمسنة ١٩٨٦ مدش مستعجل اسكندرية ... وهي مهمة رسمية ... وتسد طلب لننسسه وأخذ ببلغ الرشوة بتسد الاخلال بواجب تلك المهة مه وتم شبطه بناه عملى الن منسادر من النيابة المابة مد نساته يعنبر في حكم الموظف المعومي وذلك عبلا بنص السيادة ٢/١١١ من فسانون المتوبات في بايه الرشوة ويتبسط عليه اختصاص الرشامة الادارسية . وأذ التزم الحكم للطمون نيسه هذا النظر وانتهى الى هذه النتيجة نسان النعى عليه في هدؤا الخصوص يكون ولا محل لسه ، لنسا كان ما تتنم فيسان الطعن برمقه يكون على غير الساس مقعينا رغضه موضوعا . ١٠ شعن رقم ٢٥٢٩ أسنة ٨٥ ق سدجلسة ١٩٨١/١/١٨١ ؛

زراعة

قاعسسدة رقم (٩٩٠)

البسدا:

اذا حسدر بعد وقسوع الفعل وقبل الفعسل فيسه بحسكم بساته قانون اصلح المنهم سـ فانسه يجب أن يطبق الأصلح المنهم سـ مثال •

الحكة:

الما كانت المسادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطمن الملم محكمة النقض تخول لمحكمة النقض أن ننقض الحكم لمسلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد وتوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصلح للبتهم ، وكانت واتعة الدعسوى قد جسرت تبل سريان احكام القانون رتم 117 لمسنة .١٩٨٣ غانها نظل محكومة بالعقوبة المتررة في المسادة ١٠٦ مكرر من قانون الزراعسة قبل تعديلها بالقسانون المشار اليه ، غير أنه لما كان مؤدى ذلك النص أنه يحظر ـ في جميع الأحوال ... وقف تنفيذ العقوبة المقضى بها وفقا لأحكامه ، وكان النص الجديد للمسادة ١٥٤ من قانون الزراعة المضاف بالقانون رتم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر لا يمنع ذلك الا بالنسبة لمتوبة الفرامة أى أنه يجيز وتف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها وفقا لأحكليه ومن ثم قان الطاعن يستفيد من النص الجديد وذلك بالتطبيق لأحكام المسادة الخلبسة من قانون العقوبات باعتباره القسانون الأصلح للبتهم في هسذا الخصوص اذ أنشأ لسه مركزا قانونيا أصلح لسا اشتبلت عليسه أحكامه من أجازة الحسكم بوقف تنفيذ عتوبة الحبس المتفى بها عليسه وهسو ما لم يكن جائزا في ظل القسانون القديم . لما كان ذلك ، وكان تقدير حسوغات الحكم بوقف تنفيذ المقوية من الأسبور الموضوعية التي تدخل في سلطة تاضي الموضوع غلته يتمين نتض الحكم المطعون نيه والاحسالة حتى تتاح الطاعن نرصة محاكبته من جديد على ضوء احكام القانون رتم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .

(طعن رقم ٩٣٦ه لسنة ٥٣ ق _ جلسة ١٩٨٤/٢/٢ ﴾

قاعسيدة رقم (٩٦١)

البسدا:

اذا مصدر بعد وقدوع الفعل وقبل الفصصل فيسه بحسكم بات قسانون اصلح المنهم يجيب تطبيقه سـ مثال

المسكبة:

لمسا كانت المسادة ١٠٦ مكرر من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بأصدار عانون الزراعة المعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسسنة ١٩٧٨ السساري المعول اعتبارا من ١٩٧٨/١٠/١٢ - الذي يحكم واقعة الدعوى - تنص في مقرتها الثانية على معاتبة مرتكب جريسة تجريف الأرض الزراعبة بفير ترخيص من وزارة الزراعة المنصوص عليها في المسادة ٧١ مكرر من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا نقل عن مائش جنيه ولا تزيد على خبسمائة جنيه عن كل مدان أو جزء من الأرض موضوع الجريسة ، كما تنص في غترتها الخامسة على انه لا يجسوز الحسكم بوقف تنفيسذ العقوبة ، الا أن القسانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل معض أحكام قانون الزراعسة المسادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد صدر بتاريخ ١٩٨٣/٨/١ بعد صدور الحكم المطعون نبسه _ واستبدل المادتين ١٥٠ ، ١٥٤ بالمادتين ٧١ مكرر من مانون الزراعة ، وتنص المسادة ١٥٤ في مقرتها الأولى على معاتبة مرتكب جريمة تجريف الأرض الزراعية المنصوص عليها في المسادة ١٥٠ من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خبسين الف جنيه عن كل غدان أو جزء منه من الأرض موضيوع المطلقة ، كما تنس في فقرتها الرابعة على أنه في جبيع الأحوال تتعدد العقوبة بتعدد المضائفات ويحكم غضلا عن العقوبة بمصادرة الأتربة المختلفة عن التجريف وجبيم الآلات والمعدات التي استخدمت في عملية التجريف أو النقل ، ولا بجسوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الفرامة . ولمسا كاتب المسلاة هـ٣ من القانون رتم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشسان حالات واجراءات الطعن امام محكمة النتض تخول لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لصلحة المتهم من تلقاء نفسها أذا صحر بعد وتسوع الفعل وتبل الفصل فيسه بحكم بات تانون أصلح للبتهم وكانت واقعة الدعوى قد جرت قبل سريان أحكام القانون رقم ١١٦ نسنة ١٩٨٣ عانها تظل محكومة بالمتوبة المتررة في المسادة 1.4 مكر من تانون الزراعة قبل تعديلها بالقسانون المسلم اليه غير أنه لمسا كان مؤدى ذلك النص أنه يحظر ... في جبيع الأحوال ... وقت تنفيذ المتوبة المتضى بها وفقا لإحكامه ، وكانن النمن الجديد المسادة 101 من قانون الزراعة المشلف بالقانون رقم أنه يجيز وقف تنفيذ عقوبة الحبس المتضى بها وفقا لأحكامه ومن شم فسلن أنه يجيز وقف تنفيذ عقوبة الحبس المتضى بها وفقا لأحكامه ومن شم فسلن الطاعن ينهيد من النمس الجديد وذلك بالتطبيق لأحكام المسادة الخامسية من المسانون المقوبة باعتباره القانون الامسلح المنهم في هذا الخمسوص اذ أنشأ لسه مركزا قانونها أصلح لمسانة المعالمة من أحسازة المسكم يوقف تنفيذ عقوبة المبس المتضى بها وهو ما لم يكن جائزا في ظل القانون المقبورة من الم يكن جائزا في ظل القانون القدير .

(طمن رتم ۹۷۸ه لسنة ۵۳ ق ـ جلسة ۲/۲/۱۹۸۴)

قامىسىدة رقم (٩٩٢)

المسدا:

عظر تجريف الأرض الزراعية بفي ترهيص .

المكلة:

لسا كالت السادة ١٩ مكررا من تاتون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٦ بد حظرت تجريف الأراضي الزراعية والقدائم بالمدافع المرافع المحافظ بالمدافع المحافظ بالمدافع بغير ترفيص . كما أن المسادة ١٠١ مكررا من القانون ذاته ، معدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ قد نضت على معاتبة من يضاف الحكم المسادة ١٩٧١ مكررا مسسلطة الفكر بعقوبتي الحبس والفرائمة معا وحظرت وقف تفيؤ العقوبة ، لمسا كان ذلك وكان القانون رقم ١٩١٦ لسنة ١٩٨٣ سنفيل بعض أحكم تقون الزراعة بادى الذكر كد شدر في أول المسطس سنة ١٩٨٣ سنفيل بعض بعد الحكم للظعون فيه سات عطرت المسادة ١٩٨٠ منه تجريف الأراشي الزراعية وبعد أن الراقية أو نال الأثرية منها الاستمالها في غير الأغراض الزراعية وبعد أن نص بالمسادة ١٥٠ منه المدرد أن المحسن معافرة تفيذ على معافرة من يخلف احكم المسادة ١٥٠ بالخبس

(ملعن رهم ٧٤-١ المسنة ١٩٨٤ ـ جلسة ١٩٨٤/٢/١١)

قامستة رقم (-٩٦٢).

البسدا:

صدور قسانون اصلح البنهم ... يتمن تطبيقه .

المسكية:

لمسا كانت المسلدة ٧١ مكررا من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون رقم ٥٩ أسفة ١٩٧٣ وقد حظرت تجريف الأراضي الزراعية بغير ترخيص كما أن المسادة ١٠٦ مكررا من القانون ذاته ، معدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ قد نصت على معاقبة من يخالف احكام المسادة ٧١ مكررا سالفة الذكر بعتوبتي الحبس والفرامة معا وحظرت وتف تنفيذ العتوبة . الله على الله على التانون رقم ١١٦ اسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام قانون الزراعة قد صدر في ايل أفسطس سنة ١٩٨٣ — بعد الحكم الطعين تيه وحظر في المسادة .١٥ منه تجريف الأراضي الزراعية أو نقل الأتربة لاستعمالها في غير الأغراض الزراعية ، ويعد أن نص في المسادة ١٥٤ منه على معاتبة من يخالف احكام المسادة ١٥٠ بالحبس والفرامة حظر الأمر بوقف تنفيذ عقويسة الغرامة فحسب ، ولمسا كان الأصل المترر في القانون على الجرائم بمتنضى القانون المعبول بــه وتت ارتكابها ، الا أن عجز هذه الفقرة ينص عسلى أتسه ومع هذا اذا صدر بعد وتسوع الفعل ونبل الحكم نيسه نهائيا تسانون أصلح للمتهم مهو الذي يتبسع دون غيره واذ كانت الفقرة الثانيسة من المسادة ٢٥ من تسانون حالات واجراءات الطعن لمام محسكمة النتض المسادر بالقانون رتم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخسول هذه المسكمة _ محكمة النقض _ أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمسلحة المتهم اذا صحر بعد وقدوع الفعل وقبل الفصل في الدعدوي بحسكم بسات قساتون أصلح للبتهم ، وكان القساتون رقم ١١٦ لمسغة ١٩٨٣ يتحتق بــه معنى القانون الأصلح للبنهم . الطاءن ــ في حسكم السأدة الفايسة من تساتون العتوبات اذا انشا لسه مركزا عانونيا بسا . استحدثه من اجأزة وقف تنفيذ عقوبة الحسن الأسر الذي لم يكن متلحا في طلل القانون القديم غاته يكون هو الواجب التطبيق وهو ما يخول المحكمة من تلقاء نفسها نقض المسكم الملعون فسيه

ا طعن رتم ۲۰۷۳ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲۰۷۳ ۱ ۱۹۸۶

قاعلتندة زقم لانكالكاك

المسما:

صدور قسالون الضّلح البنهم عدينمين تظبيقه ما

المسكية:

وحيث أنه يسبن بن الأوراق أن الدعسوى الجنائية أتيبت مسد الطاعن بؤمَّف الله في يوم ٧٤٠/١٢/١١ قسلم بنجريف أرض زراعيسة فَسَلَّى النَّمُو المِينَ بِالمُضرَّ، وقد عاتبه الخسكم الطعون ميه عن هذه الجريمة بالحبس مع الشفل السدة اسبوعين ويتقريمة ماتني جنيسه وباتهاء عقد الايجسار ورد الأرض لسالكها ، كما الزبسه بأداء التعويض المؤقت المطلوب للمدعى بالحقوقُ المدنية ، لمسا كان ذلك وكانت المسادة ١٠٩ مكررا من غسانون الزراعة المسلِّدر بالقانون رتم ٥٩ أسسنة ١٩٧٨ سـ وهو التانون الذي حدثت الواتمة في ظله ـ شد نصت على معاتبة مرتكب جريعة تجريف الأرش الزراعية بغير ترخيص من وزارة الزراعة المستوس عليها في المسادة ٧١ مكررا أبن هذا القانون بالحبس وبفرامة لا تقسل عن ماثتي جنيسه ولا تزيد عسلي تمسمائة جَنْبُه عن كل مدان او جزء منه من الأرض موضوع الجريسة ، وحظرت الحكم بوتف تنفيذ المتويسة ، وكان · القانونَ رقم ١١٦ لسبقة ١٩٨٣ الصبادر في أوّل اغسطس سنة ٢٩٨٣ - بعد الحكم المطعون ميه - قدد الفي المسادتين ٧١ مكررا ١٠٣٠-مكررا من تسناتون الزراعة واستبدل بهما المسادتين ١٥٤ ، ١٥٤ وشملة نصت المادة ١٥٤ على معاتبة مرتكب جريقة التجريف المنصوص عليها في المسادة .١٥ بالخبس وبقرامة لا تقل عن عشرة الاف جنيسه ولا تزيد عسَّليَّ لَمْسِينِ اللَّهُ جنيسه عن كلُّ مُسدان أو جزء من الأرض مومسوع المُعْلَمَة ، وحظرت الحكم بوقف تنفيذ عقوبة القرامة ، ولما كان الإصمال المَرْرِ في القَلْتُونَ على مقتضى المسادة الخليسة من قانون العقويات هو ان يَمْ أَتْبُ عَلَى الجرائم ببَعْتضى التسلنون المعبول بسه وتت ارتكابها ما لم بمسدر بعد وةوع ألفعل وقبسل العسكم نيه نهائيا قاتون أصلح للمتهم مهو الذي يتبع دون غيره ، وكاتت واتعة الدعسوى تسد جرت تبسل سريان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ماتها نظسل محكوسة بالعقوبة للغيرة في المسادين 1.1 يكورلمن قسانون الزراعة الملغة بيد انسه لمسا كانت تلك المسادة تعظر الحسكم يوقف تنفيذ العتوية على الإطلاق "وكسان النص الهديد البسيدة. 10/ المسابقة بالقانون رقم 11/ لجسينة 1947 ليعظر الجسكم يوقف التنفيذ الا بالنسبة المغرامة معا يغاده جسواز وينها تنفيذ عقوسة الحسر نسان الطاعن المسالاة الخابسة بن تنفيذ المقوية المنافق الحيد باعتباره التلون الاصلح المتعهن في هذا الخصسوص ، ولمساكان تقدير مسوغات الحكم بوقف تنفيذ المتوية بن الابور الموضوعية التي تدخل في سلطة قاضي الموضوع ، وكانت المسادة من تالموس على مسافة النقص تضول هذه المحسكمة ان تنفض الحسكم من تلقاء نفسسها إذا صدر بعدم تسانون المسلح للمامن عرصة حاكمة من جديد عملي ضوء أحكام القانون رتم 111 المامن عرصة حاكمة من جديد عملي ضوء أحكام القانون رتم 111 لسنة 114% ونتاك المن الرحم الطمن الأخرى .

﴿ طَعَنَ رِبْمَ ١٢١٨ لِسَنَّةَ ٥٣ ق سَجِلْسَةُ ٢٠ ١ ١٩٨٤)

قاعسدة رقم (٩٦٥)

الجسدا :

يجب أن يشتبل كل حسكم بالادانسة عسلى بيان الواقعة المستوجعة للمقويسة بيانا تتحقق منسه اركان الجريسة والظروف التي وقعت فيها والادلسة التي استخلصت منها الحسكمة الادانسة حتى يتضسح وجسه اسستدلالها بها وسسلامة ماخسفها تبكينا الحسكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كها صار اثباتها بالحكم .

الحكية:

حيث أنسه يبين من مطاعة الحكم الابتدائي المؤيد السبابه بالحكم المعمون فيسه أنه أقتصر في بيانه لواقعة الدعــوى على قوله : « وحيث أن واقعة هذه الدعــوى قوجز فيها أبلغ بسه المشرف الزراعي المختمن من أنسه رأى المتهم يقوم بتجريف الأرض الزراعية المبينة الحسدود والمكلم بمضر المخالفة وحيث أن الاتهام المسند الى المتهم ثابت في حته ثبوتا تكفيا من المختمر المحرب ضمحه ومن عدم يفعه لسه شة دفاغ من المحضر المحرب ضمحه ومن عدم يفعه لسه شة دفاغ

الوحفساع متبول وبن شريتمسين عقابه طبقا لمواد الاتهسال حيلا بالمعافة رَامَةُ إِنَّا إِنَّهُ عِلَى الصَّاحِ كُانَ ذَلِكُ لَا وَكُلَّتُ الْمُسْلَدَةُ وَ وَالْمُعَ الْمُسْلِقَ عَلَيْنَ الاجراءات الجناليسة عد أوجبت أن يشتبل كل حسكم بالامانسة عسلى بيان الواقعة المعترجة للمعربة ببشا تتمتق بمه أركان الجريعة والظروف اللي وقفت تبها والأدلئة التي استخلصت بنها المسكية الإدائشة حيي يتشخ وجمه استدلالها بها وسمالية بأخذها تنكينا المسكية ألنتهن بن مراثبة التطبيق القانونني غلى الواتعة كما مسار اثباتها بالحكم والاكان خَيَاتُم ٦٠ كما أوجِبَت تلك المادة أيضًا أن يشتبل الحكم غسلي الأسباب التِّي بني عليها والا كان باطلا ، والراد بالتسبيب المتبر تحرير الاسائيد والخجج البُّنِّي هَـــوْ عليها والمنتجــة هي لـــه ســـواء بن حيث الواتـــع أو من حيث القالون ، ولكي بحقق الفرض منه يجب أن يكون في بيان جلي منصل بحيث يستطآع الوقوف عملي مسوغات ما تضي بسه ، ايسا الدراغ الحكم في عبارات علمة معماة أو وضعه في مسورة مجهلة فلا يحقق الغرض الذي تصنمه الشمارع من استبجاب تسبيب الاحسكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون عسلى الواقعة كها مسار التباتها بالحسكم . لمساكان ذلك وكان القانون رقم ٥٩ لمسنة ١٩٧٨ المنطبق عسلى الواقعة قد اتخذ من المساحة التي بتم نيها التجريف اسلمسا التعتبير العثوبة السالية التي يتضى بها عسلى مرتكب جريسة التجريف أو أقامة الماثي أو المنشسات على الأراضي الزراعيسة وكان الحسكم المطمون فيه قدد اكتفى في ببان حدود ومسلحة الأرض الزراعيسة التي أثبت في حق الطاعن تجريفها بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يوره مضمونه وبيين وجسه استدلاله بسه ٤ ومن ثم لم يستظهر في مدوناته مسلحة تلك الأرض سع أنها مفاط تحديد الفراسة المحكوم بها فساته يكون بذلك تسد جهل بالأسساس الذي أتسلم عليسه تقدير نلك العقوبة التي أوقعها هسأى الطاعن مما يعييه بالقمسور الذي يتمسم لسه وجه النعي ويفجز محبكبة النقض عن مراقبة سسلامة تطبيق القساتون عسلى الواقعسة ولا يتدح في خلك أن تكون مسسلحة الأرض الزراعية تسد وردت بمعشر ضبط الواقعية اذ يجب أن يكون الحكم مشئا بذاتيه عن قيدر العقوبة المسكوم بها ولا يكيله في ذلك أي بيسان اخسر خسارج عنه . لمسا كان

ما تقسدم ؛ غسان الحسكم للطعون نيسه يكون معينا بالتمسسور في التسبيب يما يوجب نقضه والاحالة بغير حلجة الى بحث باتي أوجه الطمن .

(لَمُعَن رَمَّمُ ٢٩٤١ أسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٤/١١/١)

قاعستة رقم (٩٦٦)

المسطا:

صدور قسانون إصلح البنهم ... يتمن تطبيقه .

الحكة:

القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ تسد جرم واقعسة البناء عسلى أرض زراعية بغير ترخيص وعاقب عنها بعقوبتي الحبس والغرامة معاكما حظسر عسلى القساضي الحسكم بوتف تثفيذ العتوب...ة طبقا للهدادتين ١٠٧ مكررا ٥ ١٠٧ مكررا ب منسه الا أنسه بتاريخ ١٤ من غبراير ١٩٨٢ مسدر القسانون رتم ٣ لسنة ١٩٨٢ النساس بالتخطيط العبراني والمعبول بسه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٣٥ نبراير سمنة ١٩٨٢ وحظر البناء في الأرض الزراعيسة ونص في المسادة الثانية من قسانون المسداره عسلى المستثناء حسالات معينة بن هــذا الحظر وعاتب في النترة الثانية بن المــادة ٦٧ منه على جريبة البنساء في الاراضى الزراعية بغير ترخيص بالحبس أو الفراسة كيا رئسم المثار الغاس بوقف تنفيذ المتوبسة ، لمساكان ذلك ، وكان التسانون رقم ١١٦ لسسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احسكام تسانون الزراعة رتم ٥٣ لمسئة ١٩٦٦ المعدل بالتانون رتم ٥٩ لمسئة ١٩٧٨ وتسد صعر وعبل بسه في ١٢ من اغسطس سنة ١٩٨٧ ــ بعد صدور الحسكم المطعون نيه _ تسد نص في المسادة ١٥٢ منه عسلي استثناء حسالات معينسه من العظر عسلى التلمة ممان في الأرض الزراعيسة كما نص في الفترة الأخيرة من المسلاة ١٥٦ منسه على أنسه « توقف الاجراءات والدعاوي المرفوعه على من أتسلم بنساء عسلى الأراضي الزراعية في التسرى قبل تحديد الحيز المبراني القريسة » . لما كان ذلك . وكانت الممادة ٢٥ من القمانون ٥٧ لمسنفة ١٩٥٩ تفول معكمة النقض أن تفقض الحكم لصالع المتهم من

يثقاء نفيها الله مدر بعد وقوع الغمل وقبل الفصل تيب بحكم بالت تماون الصح المنهم وكان القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ السه صحح وهور الحكم الملمون فيه وقبل الحكم نهائيا في الدعرى زكان هذا القانون قد ترك القصائي الفيسار بين عقوبتي الديس والفراية ، كما رغيج القيد الذي كان بغروضا عبلى القاشي في الحكم بوقف تنفيذ العقوبة ، وكذلك القانون رقم ١١٦ اسنة ١٩٨٣ وقد صدر وعبل بسه بعد صحور الحكم الطعون فيه يعتبر هو الآخر تانونا أصلح المنتم بهانمن عليه في المساون فيه يعتبر هو والدعموي المرفوبة بين الخطر في حالات معينية ووقف الإجراءات كيون هو الآخر حقو القسائون الواجب النطبيق عبلا بالمسادة الخامسة في قسائون الواجب التطبيق عبلا بالمسادة الخامسة والاحسانة بالنسبة التقبر اللائمة الما بينها من ارتباط حتى تتاح المطاعن خرفسة محاكمة من جديد عبلي ضوء الحكام القسائون بي وقبسة محاكمة من جديد عبلي ضوء الحكام القسائون بي المسادة المسادة المناسنة القبر الثلاثة المسابق محاكمة من جديد عبلي ضوء الحكام القسائونين رقمي ٣ لسنة ترقيبة محاكمة من جديد عبلي ضوء الحكام القسائونين رقمي ٣ لسنة ترقيب محاكمة من جديد عبلي ضوء الحكام القسائونين رقمي ٣ لسنة ترقيب محاكمة محاكمة من جديد عبلي ضوء الحكام القسائونين رقمي ٣ لسنة ترقب محاكمة محاكمة من جديد عبلي ضوء الحكام القسائونين رقمي ٣ لسنة ترقيب المسائة المحالة التسائونين رقمي ٣ لسنة المحاكم المحاكمة المحاكم

ا طعن رقم ٢٧٦٥ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ٢٧/١١/١٨٤)

قاعـــدة رقم (٩٦٧)

البسندا :

هكم الادائسة سرما يجي اشتماله عليه ب مخالفته سرقصور .

الحكة:

وحيث أن مما ينعاه الطاعن عملى المحكم المطمون نيسه أنسه أذ دانه بجريهة تجريف أيض زراعية بدون ترخيص من الجهة المختصسة تمسد شابه القصسور في التسبيب ذلك أن الحسكم الابتدائي المؤيد بالحسكم المطعون نيسه لم يبين أدلسة ثبوت التهمة في هقه ولم يعرض لدنساعه القسائم عملي عدم حيازته للأرض موضوع التجسريف مما يعيب الحسكم ويستوجب نقضسه.

وحيث أن المسادة ٣١٠ من قسانون الإجراءات الجنائية توجب أن

يشتيل كل حسكم بالادائمة على بيان الواقعة المستوجبة المعتوسة بياتا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادامة التي استخلصت منها المسكمة الادائمة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسالامة ماخذها تتكيف المسكمة التنفي من مراقبة صحة التطبيق التاتوني عملى الواقعية كها عسار اثباتها بالحكم والاكان تسامرا . الما كان ذلك وكان بيين من الحسكم الابتدائي المؤيد والمكيل بالحسكم الطعين فيه انه تسد اكتفى في بيان الواقعة والذليل بالاحالة الى محضر الضبط الذي لم يورد مضمونه ولم بيين وجه استدلاله به عملى ثبوت النهسة بعناصرها القلوفية كافة . كما اكتفى الحسكم المستانف بايراد مضمون تترير الخبير دون أن بيين الأطلة التي عول عليها في الادائمة ومؤداها مسائر أوجه الطيق .

(طعن رقم ٧٩١١ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٥/١/٨)

قاعـــدة رقم (٩٦٨)

البندا:

حكم الإدانية _ ما يجب اشتماله عليه _ مخالفته _ قصور .

المكية:

وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه -أنه أذ دانسه بجريمة تجريف أرض زراعية بدون ترخيص فقد انطسوى على قصور في التسبيب ، ذلك بأنه لم يورد في بيسان كاف وأقمسة الدعسوى وادلة الشوت التي استند اليها ، الأمر الذي يعيبه بما يوجب نقضسه ،

وحيث أن المسادة ٣١٠ من تساتون الاجسراءات الجنائية توجب أن يشتهل كل حسكم بالادائسة على بيسان الواقعة المستوجبة المقتوبة بياتا تحتق به اركان الجريبة والظروف التي وقعت نبها والادلة التي استظامت منها المحسكة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن تلتزم بأيراد مؤدى كل دليل من ادلسة الثبسوت التي استندت اليها في الادائسة حتى يتضسح وجسه احتلالية بها وحسلاية بالهذا هلي الأوراق، والا كان الحسكم تساسرا .

لما كان فلك ، وكان التسكم الابتدائي المؤيد السباء بالحسكم الملمون فيسه قسد التقني في بيان واثنمة الدعسوى واطلسة التبسوت التي اسستند اليما الطاعن ، بالإحسالة عبلى محضر القسط دون أن يورد مضبوضه ويبين وجيه استدلاله بسبة عسلي ثبوت النهسة بمناصرها التلونيسة كفة ، فسان الحبكم المطمون فيسه يكون تأصرا تمسورا يميسه بسبا بستوجب تغضسه و

البسدان

ما يجِب ان يشتبل عليه حـكم الادانــة ـــ مخالفته ـــ أشـره ـــ قصــور -

المكه:

وحيث اتسه مها ينماه الطاعن عسلى الحكم الطعون فيه انسه اذ دانه بجريسة اتلهة بناء عسلى ارض زراعيسة تبل الحصول عسلى ترخيص سهنسد شابه القسور في التصبيب بيان خلت اسبابه من بيان الواتمسة المستوجبة للمتويسة والظروف التي وقعت فيها والادلسة التي استخلست منها المحسكة الادانسة بواكتمي بالاحالة الى محضر ضبط الواتمسة دون بيان مضهونسه ، مها يعييه ويوجب فقضه والاحالة .

وجيت أنسه بين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم الملعون

يه انسه انتصر في بيلته لواتعسة الدعسوى وادلتها عسلى توله الحيث
ان النيابة العابة تدمت المتهم المحاكبة طبقا لمواد الاتهام وعسلا بالمسادة
١٣٨ . ج ع . وحيث ان المتهم حضر بالجسلة ولم يدفسح من نفسسه
التهمة بدفساع ما ومن ثم يتمين عقابة طبقا لمواد الاتهسام وعملا بالمسادة
١ ٢/٣٠٤ . ج - لاتها عابتة قبله من محضر الضبط . لما كان ذلك
وكلت المسادة ١٢٠ من تأتون الإجراءات الجنائية قسد لوجبت أن يشتبل
كل حسكم بالادانسة عسلى بيان الواقعسة المستوجبة المقويسة بياتا
تتحقق بسه أركان الجريهسة والظروف التي وقعت غيها والادلسة التي

استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجّبه استدلالها بها وسلامة ملفذها تبكينا لمحسكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقيعية كيار صبار اثباتها بالمحكم والا كان تسامرا ، واذ كان الحكم الملحوب نبيه لم يبين واقعسة الدعوى واكتفي في بيان العليسل بالاحسالة الى محضر الضبط دون أن يورد مضمونه ولا وجه استدلاله على ثبوت النهمة معناصرها القانونية كافة غساته يكون مشوبا بالقصور .

(طعن رتم ۷۸۷۸ لسنة ٥٤ ق ـ حلسة ۱۹۸۶/۱/۱۸۵۱)

قاعـــدة رقِم (۹۷۰)

البسدا:

ما يجب أن يشتبل عليه هلكم الإدانية لل مخالفته لل قصور .
 الملكة :

وحيث أن مما ينماه الطاعن على الحكم الطعون غيسه اته أذ دانسه بجريسة تجريف أرضى زراعيسة بدون ترخيص ، غقسد أعتوره تمس ور في التسبيب ذلك بأنه أحال في بيسان الواتمة على الحكم المستأنف الذي الاصار في بياتها عسلي الأحلة ألى محضر الضبط ، الأمسر الذي يسيب الحكم المطعون غيه بما يستوجب نتضه .

وحيث أن المسادة ٣١٠ من تسانون الاجراءات الجنائيسة توجب أن بشتمل كل حسكم بالادانسة على بيان الواتمسة المستوجبة للعقوبة بياتا كانيا تتحقق بسه أركان الجريمة والظروف التي وقمت غيها والأدلسة التي استخاصت بنها المحسكة ثبوت وقوعها من التهم ، والا كان تساسرا ، لما كان ذلك ، وكان الحسكم الإبتدائي تسد خلا كلية من بيسان واتمسة الدعسوى غانه يكون تساسرا ، وأذ كان الحسكم المطمون غيه تسد أحال ف بيان الواتمة عسلي الحكم المستلتف غساته يكون تأسرا بدوره . لما كان ذلك ، فقه يتمين نقض الحكم المطمون غيه والاحسالة وذلك دون حاجة لبحث أوجبه الطمن الأخرى .

(طَعَن رَمَّم ٢٦٩ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢١/٢/١٩٩)

قاعسسدة رقم (۹۷۱)

المئتدا:

النفاقة المسكمة بعق النفساع الجسوهرى ــ السره ــ الحسلال بعق النفساع ٠

المسكية:

يهجيث المسادل إلى المسادة ١٥٨٠ من القسانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحسكلم تاتون الزراعة العسادر بالقانون رتم ٥٣ السيانة ١٩٦٦ قسد نصت في فقرتها الثالثة على أنه : « يعتبر تجريفا في تطبيق احكام هذا التاتون ازالية أي جزء بن الطبقة السطحية للأرض الزراعية ويجوز عصيف الأرض الزراعية ونتل الأترسة منها لأفسراض تحسينها زراعها أو المحافظة على خصوبتها ويحدد ذلك ورير الزراعة بقرار منه بما يتفق والعرف الزراعي » وقد استدر وزيسر الدولة للزرّاعالة والابين الغذائن القرار الوزاري رهم . إنه لسسفة ١٩٨٤ ونص في المسادة الأولى عنه على أنسه : 9 منه عد المريفا قيسلم المزارع متسويسة ارضَفُ وَكُانَ تَقُلُ أَي أَتربة مِنْهَا ﴿ مَا لَمُنا كَانَ قَلْكُ ﴿ وَكَانَ الْبِينَ مِنَ الْأَطْلاع مسلى كلا الحكيين الابتدائي والاستلتائي الملعون أيسه أن الطامنة أنكرت النهبة المستندة اليها وأثارت أن ما قلبت بنه لا يعدو أن يكون تسبيهة لأرضها حتى تستطيع زرراعتها . الا أن أيا من الحكمين لم يعرض بشيء لهذا النفساع رغم جوهريته لاتصاله بواقعة الدعسوى وتعلقه بموضوعها ٤ مما من شانه او ثبت أن يتغير وجسه الراى نيها ، ذلك بأنه او صح أن الطاعنة كانت تقوم بتسوية أرضها دون نقل أي أتربة منها ، غسان ذلك لا يعد في تطبيق القلنون تجريفا معاتبا عليه ، وإذ التنت الحسكم المطمون فيسه عن هدذا النفاع ولم يتسطه حقه ولم يعن بتبحيصه بلوغا الى غاية الأسر نيه ، ناته يكون نوق ما رأن عليه من القصور قد جاء مشوبا بالاخلال بحق الطاعنة في الدناع بما يستوجب نقضه والاحلة دون حلجة لبحث باقي أوحييه الطعرب

(طمن رقم ٢٤٢ لسنة ٥٥ تي ــ جلسة ٢١٩٨٥/٢/١٩ ١

قاعــــدة رقم (۹۷۲)

البسدا:

اذا مسدر قسّاون اصلح للبنهم بعد وقسوع الفعل وقبل الحسكم غيسه نهائيا غهو الذي يتبع دون غيره ٠

الحكية:

وحيث أن البين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل الطاعن بوصف أنه في يوم ٩ من سايو سسنة ١٩٨١ قسام بنجريف أرض زراعية ، وطلبت معاتبته بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٨ ، وتضت محكمة أول درجة حضوريا بمعاتبته بالحبس لمدة سنة واحدة مع الشعفل وبغرامة مائتي جنيه ، فاستأنف ، وقضت محكمة ثاني درجــة بحـكمها المطعون فيه المسادر حضورياً بتاريخ ١٥ من يونية سسنة ١٩٨٢ برنض الاستثناف وتأييد الحكم الستانف ، لما كان ذلك ، وكان الاممل المقرر في القانون على مقتضى الفقرة الأولى من المسادة الخامسة من غانون المتوبات هو أن يماتب عملي الجراثم بمقتضى التانون الممبول سه وتت أرتكابها الا أن الفقرة الثانية من تلك المساده تنص على أنسه : « ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحسكم فيه نهائيا قسانون اصلح للمنهم غهو الذي يتبع دون غيره » . ولما كانت المادة ١٠٦ مكرر من القانون رتم ٥٣ السنة ١٩٦٦ باصدار قانون الزراعة المعلة بالتسانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ الساري المنعول اعتبارا من ١٢ من اكتوبر سنة ١٩٧٨ - الذي يحكم واتمة الدعسوى - ننص في فقرتها الثانية على معاتبة مرتكب جريبة تجريف الأرض الزراعية بغير ترخيص من وزارة الزراعــة المنصوص عليها في المسادة ٧١ مكرر من هذا القانون بالحبس وبغرامسة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن كل ندان أو جزء منه بن الأرض موضوع الجريمة ، كبا تنص في نترتها الخليسة عسلى انه لا يجوز الحسكم بوقف تنفيذ المقوبة الا أن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قاتون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد صدر بتاريخ ١٩٨٣/٨/١ ... بعد صدور الحكم المطعون نيسه ... واستبدل المادتين ١٥٠ ، ١٥٤ مالمادتين ٧١ - ١٠٦ مكرر من تساتون

الن اعة ، وتنص المسلام ١٥٤ في فقرتها الأوليم على معاتبة مرتكب جريمة تجريف الأرض الزراعية المنصوص عليها في المسادة ١٥٠ من هذا التاتون بالحسن وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد عسلي خبسين ألف حنيسه عن كل معافرًا الريجرة مئسة من الأرض موضوع المقالمة كنا تنص ف مترتها الرابعة على أتسه في جنيئة الأصبوال تتعدد المتوبشة بتعدد المفالفات ويحكم فضلا عن العقويسة بمصادرة الأتربسة المتطفسة عير التجريف وجبيع الآلات والمعدات التي استخدمت في عمليــة التحريف أم النقسل ولا يجوز الحسكم بوقف تنفيذ عقوبة الفرامسة ، وأسا كانت المساده ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بنسسان حالات واجسراءات الطِّمن أمام محكمة النقض تخولُ محكمة النقض أن ننقض الحكم لمسلحة المتهم من تلقاء تنسبها اذا صحر بعد وقوع الفعل وقبسل الفصل نيسه بحكم بات شنانون أصلح للبتهم وكاتت واقعة الدعبوي تند حبرت قبل بمريان المكام القانون رقم ١٦٦٦ أسنة ١٩٨٧ مانها نظل محكومة بالعقوبة المقررة في المسادة ١٠٦ مكرد من قسانون الزراعسة قبل تعديلها بالقانون المشار اليه ، غير أنسه لمساكان مؤدى ذلك النص أنسه يحظر سر في جميسم الأحوال س وتف تنفيذ المتونسة المتضى بها وفقا لأحكليه) وكان النص الجديد للسادة ١٥٤ من تساتون الزراعسة الشاف بالقانون رتم ١١٦ لسسنة ١٩٨٢ ساف الذكر لا يمنع ذلك الا بالنشبة لعقويسة الفرايسة ساي أثسه بجيسز وتف تنفيذ عقويسة الحبس المقضى بها وفقا لاحكلهه ... ومن ثم فسان الطساعن يغيد من النص الجديد وذلك بالتطبيق المسكلم المسادة الخامسة من تساتون العقوبات باعتباره القانون الأصلح للبتهم .. في هذا الخصوص ... اذ أنشأ لمه مركزا قانونيا أصلح لما اشتبلت عليه أحكله من أحسازة الحكم بوقف تثغيذ عقوبسة الحبش المقفى بها عليسه وهو ما لم يكن جائزا في ظل القانون القديم ، لما كان ذلك ، وكان تقدير مسوعات الحكم بوقف تنفيذ العقويسة من الأمسور الموضوعيسة التي تعطُّل في سلطة تساخي الموضوع ؛ مانه يتمين نقص الحكم الطمون ميه والإحالة وذلك معم حاجة لبحث ما يتره الطامن في طعته .

طعن رقم ٣٣٧ لَسُنَّة ٥٥ ق - جلسة ٣١٧/١٩١١)

قامـــدة رقم (۹۷۳).

الجنسوا :

ما يجب أن يشتّبل عليه الحسكم المسادر بالادانسة ب مخالفته ب قصسور ه

الحكمة:

وحيث أنسه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد الأسبابه بالحكم الطمون نيسه انسه اقتصر في بيانه لواتعت الدعسوى على قوله : « وحيث أن الواقعة تخلص نيما هو ثابت من محضر الضبط من تبسلم المتهم بتجريف أرضى زراعية مسلعتها اثنى عشرة قيراطا والمبينة الحدود والمعالم بالمحضر وحيث أن التهمة ثابتة ثبوتا كانيا في حتى المتهم مما جاء بمحضر الضبط ومن اعتراف المتهم ومن ثم تكون التهمة ثابتسة في حتسه ومن ثم يتمين عقامه ك ما كان ذلك ، وكانت المادة ، ٣١ من قانون الإجسراءات الجنائية تسد الوجيت أن يشتبل كل حسكم بالادانسة على بيان الواقعة الستوجبة للعتوبة بياتا تتحتق به أركان الجريسة والظروف التئ وقعت غيها والأدلسة التي استخلصت منها المحكبة الادانة حتى يغصح معه استدلالها بها وسسالية بأخذها تبكينا لمصبكية النتض من مراتبة التطبيق القانوني على الواتعة كما صار اثباتها بالصكم والا كان قسامرا ، كما أوجبت تلك المسادة أيضًا أن يشتبل الحسكم على الاستجاب التي بني عليها والاكان باطسلا والمراد بالتسبيب هو تحرير الأسانيد والحجج المبنى هـو عليها والمنتجـة هي لـه سواء من حبث الواقسع أو من حيث القسانون ، ولكي بحثق القرض منه بجب أن يكون في بيان جلى مفصل بحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى بسه ، السا النراغ المسكم في عبارات علية معياة أو وضعه في صورة بجهلة غلا يحقق الفرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبيب الأحكام ولا يبكن محكمة النقض من مراقب قصحة تطبيق القسانون عملي الواقعية كما حسار اثباتها بالحكم ، لما كان ذلك ، وكان السين من الحكم المطمون فيه أته أذ دان الطاعن بجريمة تجريف أرض زراعية بغير ترخيص قد جاء تساصرا في بيسان الواقعة السنوجية

للمتوسة بيانا يتحتق بمه اركان الجريمة واتقتى في بيان الأدلسة بالاحالة الى محضر ضبط الواتمة ولم يورد مضمونها ولم يبين وجسه استدلاله بها على ثبوت التهية بمناصرها التانونية كلقة للله الما كان ما تقسدم مان الحكم المطمون عيم يكون معيا بالقصور في التسبيب بما يوجب نتفسمه والاحالة بغير حلجة الى بحث بلتى اوجه الطمن .

(طمن رتم ۳۲۵ لسنة ۵۵ ق ــ جلسة ۲۹۸۵/۳/۱۹)

قاعسسدة رقم (۹۷۴)

: المسجار

ما يجب أن يشتبل عليه الحكم بالادانة - مخالفته - تصور •

الحكية:

وحيث أنه بيين من الحكم الابتدائي المؤيد المنسبابه بالحكم المطمون نيسه انسه اقتصر في بيان الواقعسة والأدلسة بالنسبة للطاءن في توله: « ومرفق ليفسد المعضر رقم ١ لسسنة ١٩٨١ جنع مستعجل شبين الكوم المحرر بمعرضة المهندس رئيس تسب الشبئون الزراعية ومساعديه أن جرارا زراعيا قيادة ومعه المقطورة رتم ٥٠٠ منونية يحمل الأتربة الناتجة من عملية التجريف بارض المتهمة الأولى . ولما كان ما تقدم فان التهمة ثابتة قبل المتهمين ثبوتا قاطعا وذلك من محضر الضبط ومن ثم يتمين عقابهم بمواد الاتهام » م لحا كان ذلك وكانت المادة . ٣١ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشستبل كل حكم بالادانسة عسلى بيان الواقعسة المستوجيسة العتويسة بيانا تتحقق بسه أركان الجريبة والظروف التي وقعت نيها والأدلسة التي استطست منها المحكمة الادانسة حتى يتضح وجسه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراتبسة التطبيق القانوني على الواتعسة والاكان قاصرا واذكان الحكم المطمون نبسه تسد أورد الواتعة في صورة مجلة مبهبة لا ببين منها عناصر الجرائم التي دان الطاعن بها ولم يورد الأنكسة ويبين مؤداها مكتفيا بالاحسالة الى محضر الضبط الذي لم يورك مضمونه وأم ببين وجسه أستثقالة بسه عسلى ثبوت التهم تبسل

الطاعن غانه يكون معيها بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه انطعن .

١ طمن رقم ١٠٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١/٤/١٩٨٥)

قاعىسىدة رقم (٩٧٥)

: المسلما

ما يجب أن يشقيل عليه الحسكم المسادر بالادانسة سم مطالفتسه سم مسيور ه

المكة:

وحيث انسه يبين من الحسكم المطعون نيسه انسه انتصر في ببان الواتعسة والادلسة على تولسه: « حيث أن التهبة ثابتة من محضر الضعط وتضساء محكبة أول درجسة خلف هذا النظر أذ جساء بسه أن المتهم يقوم برص الطوب والثابت بالمحضر انسه قام بالفعل بعمل تبينسة طوب على أرض زراعيسة وعسلى المسسلحة المبينة بسه والزمت المتهم بالمساريف » . لما كان ذلك وكانت المسادة 17، من تدخون الإجراءات الجنائبية تحد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانسة على بيان الواقعسة المستوجبة للعقوبية بيانا تتحقق بسه أركان الجريسة والظروف التي يتضح وجسه استدلالها بها وسسلابة مأخذها تمكينا لحسكية النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة والاكان كان تلمرا . وأذ كان الدخم الطعون نيسه تسد أكتمى في بيسان الدليل بالإحداة ألى محضر ضعط الواقعة ولم يبين ماهية هذا الدليل ويؤداه ولم يبين وجبه استدلاله بهؤوت التهبة بعناصرها القانونية في حق الطاعن نساته بكون تلصر في التسبيب مها يوجب تقضه والإدالة .

(طعن رقم الاما السنة ٥٥ تي ــ حلسة ١٩٨٥/٤/١٦ ،

قاعسسدة رقم (۹۷۹)

: المسطا

يجب أن أن يشتبل كل حسكم مسافر بالادانسة عسلى بيان الواقعة المستوجبة للمقوسة بيانا تتحقق بسه أركان الجربية والظروف التى وقعت غيها والإدلسة التى استخلصت بنها المحكمة الإدانسة حتى يتضع وجسه استدلالها بها وسساله مأضفها تبكينا الحسكية القفس مسن مراقبة التطبيق القانوني عسلى الواقعة كها مسار أثباتها بالحكم .

الحكية :

لما كانت المسادة ٣١٠ من تانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتبل كل حسكم بالادائمة عسلى بيان الواقعة المستوجبة للمقوية بياتا لتتحقق بسه اركان الجريمة والظهروف الذي وقعت غيها والادلمة التي استخلصت بنها المسكمة الادائة حتى يتضح وجهه استدلالها بها وسلامة ما تنكينا المسكمة الادائة حتى يتضح وجهه استدلالها بها وسلامة كما حسار البيانيا المسكمة التقديل المسكم الما المسلمين التعلق الما المسلمين المستقلص منها ادائة المسلمين المسل

(طمن ررتم ه)} لسنة هه ق ــ جلسة . ١٩٨٥/٥/٢٠ ا

قاعسىدة رقم (٩٧٧)

: البــــدا :

وضع نار عد في محسول سـ من حق محكة الوضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعسوى من السوال الشهود وسائر المناصر المروحة على بسساط الهيث حسب مؤدى اليسه المتناعها وان يطرح ما يخالفها من صور لخرى ما دام استخلاصها سائفا .

المسكية:

ومن حيث أن الحسكم المطعون فيسه بين واقعة الدسسوى بما متوافر ب كانة المناصر القانونية للجريبة التي دان الطاعن بها وأورد عسلى ثبوتها في حقه اذلسة نسائفة من شائها أن تؤدى الى ما رتبه الحكم عليها . لما كان ذلك وكان ييسين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدمع الاتهام المسند اليه بما يثيره في طعنه من نقل القصب المحصود الى حقل آخر غير حقل المجنى عليه ، وكان هذا الأمر الذي يفازع أميسه لا يعدو أن يكون دغاعا موضوعيا كان يتعثن التمسك بنه أسالم محكمة الموضوع ، لأنسه يتطلب تختيقا ولا يسوغ اثارة الجدل في شأته الأول مرة أسلم محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان من القسرر أن من حق محكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواتعة الدعوى من أتسوأل الشهود وسبائر العناصر المطروعة أمامها عبتلي بسباط البحث حسبها يؤدى اليسه انتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخسرى مادام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلسة متبولة في المثل والمنطق ولهسا أصلها في الأوراق ... وكانت الصورة التي استخلصتها المحكمة من أقوال المجنى عليه والشهود وسائر الأدلسة الني أشسارت اليها في حكمها هي أن الطاعن وضع الفار عبدا في محصول للقصب شونه المجنى عليسه في أرض مالوكة للطاعن بالقرب من محجلة المسكة الحديد تمهيدا لنقله الي مصنع البسكر مما أغاظ الطاعن غاشيط في هذا المصيول الغار عبدا نكاية في المجنى عليه غائسه لا يسوغ للطامن أن يجادل غيما التنامت بـــه المحسكمة وأوقعت بشائعه المتوبة الصحيحة المنصوص عليها في المسادة 1/٢٥٥ عقوبات بعد تقدير موجبات الراغة المنصوص عليها في المادة ٧٠. عقوبات اذ أن المجسدل في هذا الشأن لا معدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقسدير الأدلسة واستخلاص ما تؤدي اليه بما تستقل بــه محــكمة للوضوع بغير معتب وطالساكان استخلاسها مناثفا فلا يحوز بنازعتها في شانه أسلم محكمة النقضى ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير المتويسة وتيام موجيات الراغة أو مدم تيابها موكول لتاضي الوضوع دون معتب عليه في ذلك 6 وكان لا ينال من سالمة الحكم التفاتسه عن الملح المبرم بين الطاعن والمجنى عليسه ما دامت أركان الحربهسة قسد توافرت أذ لا تأثير لهذا الصلح في تبلهها ، فسأن منمى الطاعن في

هذا العسدد يكون غير متبول - لمساكان ما نقسدم ، فسان الطغن برممه يكون على غير التسالس متعينا رفضه موضوعا .

(َ طَمَنَ رِبْمِ ١٩٧٨ لِسَنْةَ ٨٥ ق ــ جلسة ٤/١٩٨٨/١٠ ٤

قاعبسدة رقم ﴿ ٩٧٨-)

المستدان

اقــلهة قبينــة طوب في ارض زراعــية ــ حــكم الادانــة يجب ان شِعَبل على بيسان الواقعــة المستوجبــة للمقاب بيقا تتحقق بــه الركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والاداــة التي استخلصت منها المحــكة الادانــة حتى يتضح وجــه استدلالها بها وســـالهة ملفــذها تنكينا لمحــكة النقض من مراقية التطبيق القانوني عــلى الواقعــة كبا صدر انبتها بالحكم والا كان قاصرا -

الملكية:

حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد الأسباب بالحكم المطمون فيه تسد التمر في بيان واتمة الدعوى والنبليل على ثبوتها في حق الطاعن على توله: « . . . حيث أن النيابة طلبت عقاب المتهم حسب القيد والوصف الواردين بقرار الاتهام ، وحيث أن واتمسة الدعاوى تظاهم ميسا الواردين بقرار الاتهام ، وحيث أن واتمسة الدعاوى تظاهم ميسا الاتهام ألواتها المسندة اليسه في وصف الاتهام سرحيث أن حتى كان ذلك فالحن لتهية غابتة غيسل المنهم ثلوتا كلفيا من واتع ما اثبته محرر المحضر ومن ثم ينعين عقابه عملا بنص المادة في حق الطاعن بقوله « حيث أن الثابت لدى سؤال محرر الحضر المسلم حكية أول درجة أن المنهم قام برص تمينة طوب ويحرقها وأنه شروع معاقب عليه . فقسلا عن أن محسلم المنهم اعترف بالتهاة المسندة لوكله سن والع محضر الطلسسة الاستثنائية في ١٩٨٥/٢/٢٦ . وأن المنهم بنفي النهمة بمحضر الضبط وسؤال محرر الحضر المام محسكة أول بحرد المغمر المام محسكة أول

وتلزم المنهم بالمساريف عمسلا بنص المستادة ١٣١٤ . ج سالما كان ذلك ، وكان مناط التأثيم في الواقعة التي دين بها الطاعن وغنا لنص المسادة ١٥٣ من القسانون رقم ٥٣ لسبقة ١٩٦٦ والمضافة بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . أن تكون تبينة الطوب أتببت في ارض زراعية ، ولما كمان قسانون الاجراءات الجنائية قد اوجب في المسادة ٣١٠ منه ان يشتبل كل حكم بالادانة على بيان الواتعة المستوجبة للعتوبة ببلنا تحتق بسه اركان الجريمة والظروف التي وقعت غيها والادلسة التي استخلصت سها المحكمة الادانسة حتى يتضح وجسه اسستدلاله بها وسسلامة مأخساها تمكينا لمحسكمة النقض من مراثبة محدة التطبيق القانوني على الواقعسة كها صار اثباتها والا كان قاصرا وكانت المادة الثانية بن قسانون النضليط الميراني الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ قد نصت على أن « تحطر التسلمة ايسة مبان أو منشسئات في الأراضي الزراعية ، أو اتخساذ أيسة اجراءات في شان تقسيم هذه الأراضى ، ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية والأراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقمة الزراعية ويستثنى من هذا الحطر (١) الاراضى الواقعة داخل كردون المدن المعتبد حتى 1981/17/1 مع مسدم الاعتداد بأية تعديسالت في الكردون اعتبارا من هذا التاريخ الا بقرار من مجلس الوزراء . (ب) الأراضي الواقعة داخسل الحيز المبراتي ، (ج) (د) (ه) ٢ وكان الحكم المطعون غيسه تسد اكتفى في بيان الواقعسة والتدليل عسلي ثبوتها بما جاء بأتوال محرر المحضر من أن الطاعن أتسام تمينة طوب وتسلم بحرقها على أرض زراعية ولم يستظهر ما آذا كان الموتسع الذي أتسلم فيه الطَّاعن تمينة الطوب من الأراضي الداخلة في الرقعة الزراعية والخارجة عن كردون المدينة وحيزها المبراني بها يتوانر به تأثيم الواتمة كبسا لم ييسين مضمون محضر الضبط الذي اسستند اليسه في تضسيته بالادانسة نانه بكون معييا بالتصور ببا يبطله ويوجب نتضه والامسادة بغير حابعة الى بحث ساتر أوجه الطعن ،

(نعن رقم ۱۹۸۸/۱۲/۱۵ من مرجلسة ۱۹۸۸/۱۲/۱۵ خ

قامسىدق رقم (١٩٧٩)

السياة

جرية نجريف الأرض الزراعية - حسكم الاداسة يجب أن يشتبل مالى بتيت اركان الجرية مالى بتيت اركان الجرية والقنون القي وقت عبها والاداسة التي استخلصت منها الحكمة التوت وتوعها من المنهم وأن تقرم بايراد فودى الاداسة التي استخلصت منها الاداسة كلى يشتبح وجب استخلالها بها وسالاية المسلخة والا كان حسكمة الساخة والا كان المساخة الساخة والا كان المساخة المساخة الساخة والا كان المساخة الساخة والا كان المساخة الساخة والا كان المساخة المساخ

الحكة :

وحيث أن ميا ينماه الطاءن على الحكم المطمون فيه أنسه أذ دانسه بجريبة تجريف ارض زراعية بغير ترخيص قد شابه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنسه لم ببين الواقعة وظسرونها بيانا كانيا ومن ما تتطلعه المسادة ٣١٠ من قسانون الاجراءات الجنائية ، مضلا من أتسه مدل متوبَّة الفرابَّة المتفّى بها من محسكمة أولُّ درجُسة بجعلها مشرة الاف جنيه بدلا من الف جنيه مع أن الطاعن وحده هو الذي تسرر بالاستثناف 4 مما يميب الختكم ويستوجب تتفسمه وحيث أن ألبين من ا الحسكم الامتدائي أنسه اقتصر في بيان الواقعة الادلة على ثبوتها عسلي قيله: « وحيث أن وأتمات الدمسوى حسبها تكشف عنها الأوراق وسأ انتهى اليه السيد ميجرير للحضر بمحضره المؤرخ ١٩٨٢/٢/١٧ . ويسؤال المتهم أتسكر ما نسب اليسم . وحيث ان التهمة المسندة الى المتهم ثابتة تباه ثبوتا كانيا وقائمة ضبده بجبيع اركانها القانونية يوذلك مما جاء بمحضر ضبط الضبط سالف الذكر ، وحيث أن المتهم لم يدفسع بسأى دفسع أو دفساع متبول ، ولمسا كانت المحسكة تطبئن لمسا جاء بمحضر الضبط الأمر الذي يتمين معه متلب المتهم طبقا لنص مواد الاتهام » وتسد أعتنق الحكم المطعون نيسه أستباب الحكم الابتدائي ولم يضف اليها الا ما يتعلق بتعديل المتوبة المتفى بها ، إلى كان ذلك ، وكان الثانون شد أوجب في كل حكم بالادانسة أن يشتبل على بيان الواقعة المنتوجبة للعتسوبة بيئتا تتخفق بسه تركان الجريمة والظروف الني وقعت غيها والأدلسة التي

استظمت منها التصكية ثبوت وتوعها من النهم وان تلتزم مؤدى الادلة التي استظمت منها الادائمة حتى ينضح وجمه استدلالها بها وسائلة المساخة والا كان حكيها تأصرا عواذ كان الحسكم الملمون نيسه تسد اكتنى في بيان العليل بالاحلة الى محتمر ضبط الواقعة ولم يورد مضونه ولم يبين وجمه استدلاله بسه على ثبوت التهمة بعناصرها كافة غلقه يكون معيها بالقصور ، لمساكان ذلك وكان الحسكم قسد عدل مقوسة الغرامة المقضى بها ابتدائيا على الطاعن بجملها عشرة آلاف جنيه بسدلا الغرامة المتنفى مع أنسه المستنف وحده غلا يجوز أن يفسلر بلمستنفله من الله يكون فوق ما رأن عليه من القصور معيها بالخطأ في تطبيق القاتون مسايته يكون فوق ما رأن عليه والاحسالة دون حاصة الى بحث أوجسه سا يتمسين معهه تقضمه والاحسالة دون حاصة الى بحث أوجسه الطعن الأخرى .

(طعن رَبِّم ٢٣١١ اسنة ٥٨ ق ــ جلسة ١٩٨٩/١/١٢ ١

قاعسسدة رقم (٩٨٠)

: 13---41

يحظر اقسامة مصافع لو قبائن طوب في الأرض الزراعيسة ويبنتع عسلى اصحاب ومستغلى مصانع أو قبائن الطوب القاتمة الاستبرار في تتضفيلها بالمخالفة لاحسكام المسادة ١٥٠ من القسانون رقم ٥٣ اسسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١١ اسنة ١٩٨٣ .

المسكبة .

وحيث ان الحكم الابتدائى عرض للنفع المدى من الطاعن بقوله:

« وحيث ان دغاع المتهم دغع بعدم جواز نظر الدعسوى لسابقة الغصسل

نيها فى الجنعة المنفسة ويبين المحسكية من مطاهعها انها ليست عن ذات

الموضوع ومن ثم يرغض المحسكية التفسع بعد جواز نظر الدعسوى »

كما يبين من الحكم المطمون نيسه انسه عرض بدوره لهذا الدغسع ورد
عليه يقوله : « وحيث ان التفسع لم يكن في محله نظرا الاختلاف ظهرفه

تاريخ الواقعة » . لمسا كان ذلك وكان قسانون الزراعسة المسسادر

بالتانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المحل بالقانون رقم ١١٦ لسسنة ١٩٨٣

في الأرض الزراعية ويمتنع على امبحاب ومستغلى مصاتع او تبانن الطوب القائمة الاستبرار في نشغيلها بالمخالفة لحسكم المسادة ١٥٠ من هذا القانون مسان معاد ذلك أن الفعل المسادى في جريهسة اقلمة ميصابع أو تمانن للطوب على الأرض الزراعية يتم وتنتهى بمجرد اتمام بناء المصنع أو القبينة مما لا يتصور تدخل جديد لارادة المتهم نبيه يعد نهايه ولا عبرة مِبِقاء ذلك البناء بعد انشياته لأن ذلك اثر من آثار تشييده وليس امتدادا لارادة الانشاء ، ولما تشغيل المنع أو التبينة في انتاج الطوب بالمقالمة الأجيبكاي القانون فهو جريبية ببيشرة استعرارا متتابعا متجددا ينوتف استبرار الأمر المعلقب عليه على تدخل جديد متيابع بناء على ارادة صلحب أو مستفل ذلك المستع إو تلك التبيية ، ولما كانت المادة ٤٥٤ من. قانون الاجراءات الجنائية ننص على انه « تنتضى الدعسوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوتائع المسندة اليسه بصدور حكم نهاني فيها بالبراءة أو الادانسة واذا مسدر حكم في موضوع الدعسوى الجدانية مَلا يجوز اعادة نظرها الا بالطمن في هذا للهسكم بالطرق المتسررة في القانون » . ومن ثم كان محظورا محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين و لما كان ذلك ، وكان القول بوحدة الجريمة أو بتعددها هو من التكييف التأتوني الذي يتضع أرتالية مصلكمة النقض . وكانت محكمة الوضوع قيد اكتنت في رغض النفسع - المثار من الطاعن - يقولها في الحكم. الابتدائي أن الجنحة المنضبة ليست عن ذات الموضوع وقولها في الحسكم المطمون نيسه بلختلاف ظرف تاريخ الواقعة ، دون بيان لواقسع الجنحة رقم ٢٩٢٢ لمسمنة ١٩٨٣ مركز شبين الكوم ولا أسماس المفايرة بينها وبين الجنحة يموضوع الطعن الملئل وما اذا كانت اقسامة القمينة موضوع هذه الجنعة هي بذاتها موضوع الجنعة المسار اليها أم أنها مغايرة لهسا وبذلك جساء الحكم مشوبا بقصور في بيان العناصر الكافيسة والمؤدية ألى تبول النفع أو رفضه بما يعجز محكمة النقض عن الفعمل فيمسأ هو مثارين خطأ العسكم المطمون نيسه في تطبيق القاتون ـ ابتفاء الوقوف على وحدة الفعل موضوع الدعويين أو تعدده على استثلال أو تعدده مسح. وحدة الفرض والإرتباط ... الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب نتفسه والاعسادة بغير حلجة لحث بقنة لبيهه الطعن م

(طعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٨ ق ــ جُلسة ١٩٨٩/١/١٢ ١

قاعسسدة رقم (٩٨١)

المِسدا:

جريمة اقلمة بنساء عسلى ارض زراعية سحمكم يجب أن يشتبل عسلى بيسان الواقصة المستوجبة المقوبة بيانا التحقق بسه اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلسة التي استخلصت منها الحكمة الادانسة حتى يتضح وجسه اسستدلالها بها وسسلامة ملخسفها تمكنا لحسكمة التقض من مراقبة التطبيق القانوني عسلى الواقعسة كما مسار التبلها بالحكم والا كان قاصرا •

المسكبة:

وحيث أنسه يبين من مطالعة الحسكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطمون فيسه انسه اقتصرى بياته لواقعسة الدعسوى عسلي تسوله « وحيث أن وجيز الواقعة يتلخص حسبها أثبت بالمعضر عن نسأن محرره محضر ضبط الواقعة ، والمحكمة تطبئن الى ما جساء بسه ، ومن تم يتمين محاكمته جنائيا وعقابه طبقا لمواد الاتهام سالفة الذكر عملا بنص المسادة ٢/٣.٤ أ.ج » . لمساكان ذلك ، وكانت المسادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية تد أوجبت-أن يشتيل كل حبكم بالادانة عسى بيان الواقعة المنتوجية للعتوبة ببانا تتحتق سه أركان الجريسة والظمروف التي وقعت نبها والادلمة التي استخلصت مغها المحمكبة الادانمة حتى بتضح وجمه استدلالها بها وسالمة مأخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقعة التطبيق القسانوني عملي الواقعة كها صمار اثبانها بالحكم والا كان قامرا ، وإذ كان الحكم المطعون نبعه لم يبين طبيعة الأرض التي أتبيت عليها الباتي بن جهة كونها زراعية أم غير ذلك ، واكتنى في بيان الطبل بالاحسالة الى محضر ضبط الواتعة ولم بورد مضبونه ، ولم يبين وجسه استدلاله بسه على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كانة غاته يكون مسا بالتصور في البيان الذي يبطله ، ويوجب تقضه والاحالة دون حاجة لمحث ماتي ما مثيرد الطاعن في طعنه .

(طعن رتم ۱۸۸ لسنة ۸۵ ق ــ جنسة ۱۹۸۹/۱/۳۰)

قاغشستة رآم (۹۸۲)*

المسطا:

تَعَرِيْفَ الْأَرْضَ الرّراهية - سالم، يكن في القسائون ما يَبِنَعَ الحسكة من الأفسط بروانيسة النقوال من تبيئت صحنها والقنمة ومسدورها عين نقلت عنسه ال

المتكة :

ومن حيث أن البسين من الحسكم الابتسدائي لأسيسبابه والمسكيل بالحكم الطعون نيسه ، انسه استدل عسلي ثبوت التهية في حتى الطاعن. بما اثبته محرر الضبط بسه « من انسه تسام بحيازة اتربة متحصلة من تجريف أرض زراعيسة » ، وأسا كان أبراد ذلك عسلى هذه الصسورة الفامضة تسد يوحن بان محرر المحضر يروى واتعسة شتهدها منسسه كما انسه قسد يحمل على الثان بلته يروى روايسة منتولة متى تبيئت صحتها واقتنعت بصدورها مين نقلت منسه الا انسه مع ذلك يجب ان تكون مدونسات الحسكم كانية بذاتها لايضاح أن المسكية عين تضت في الدموى بالإدانة قد للت المشاما صحيحا ببيني الأدلة القائمة فيها وأنها . تبيئت حقيقة الاسماس الذي تقوم عليه شمهادة كل شاهد مها قصير الحكم المطعون نيسه في استظهاره مجساء مشوبا بالغبوض في هدده الناهية ، وبالتصور الذي لب الصدارة عملي وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة التاتون بروهو بإ يتسح اسه وجسه الطعن سرمها يعجز مجكهة النتش عن أعمال رفايتها حسلي تطبيق القسانون تطبيقا مسجوها عسلي والمعة الدهسوي وقول كلمتها في شيسان ما يثيره الطاعن بوجسه الطمعن ، لماكان ما تقدم ، فاته يتمين نقض الجكم المطمون فيه والاعادة .

(طعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٨٥ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢)

قاعبسيدة رقم (٩٨٣).

المسطا

تجريف الأرض الزراعية ـ لم يكن في القسانون ما يبنع المحكمة من الأخسد بروايسة منقولة متى نبينت صحتها واقتمت بصسدورها عمن نقلت عنسه م

المحكية:

وبن حيث أن البين بن الحسكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم الطمون نيسه انسه قسد اقتصر في بيانه لواقعة الدعسوى والتدليل على شوتها في حق الطاعن على قوله 1 انسه تسلم ينجريف الأرض الزراعية ويسلحتها شانيسة قراريط بجسرفة بعبق ٢ م دون موافقسة من وزارة الزراعة » . ولب كان ايراد الحكم بيان الواقعة على هذه المسورة تسد يوهي بأن محرو الحضر يروى واتمة شسهدها بنفسسه كها أنسه تسد يحمل على الظن بسانه يروى رواية ابلغ بها ، وانسه وأن لم يسكن في القانون ما جنع المصكمة من الأخدذ بروايسة منقولة متى تبينت صحنها واتتنعت بصدورها عبن نقلت عنه ، الا لنسه بسبع ذلك يجب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لايضاح أن المحكمة حدين تضت في الدمسوى بالادانسة تسد ألمت المساما صحيحا بببني الأدلسة القائمة نيها وأنها تبينت حتيقة الأسباس الذي تقوم عليه شهادة كل شساهد وهو ما قصر الحكم المطمون نيه عن استظهاره غجاء مشوبا بالغيوض في هذه الناحية والتصور إلذي لسه الصدارة على وجسوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون ــ وهو ما يتسم لــه وجه الطمن ــ مما يعجز محكية النتض عن أعمال رقابتها عملي صحة تطبيق القمانون عملي وأتعمة الدعسوى كما صار اثباتها في الحكم ، والتقرير برأيها في شان ما يشره الطاعن بوجه الطمن ، لما كان ما تقسم ، فسأنه بنمين نقض الحسكم المطعون فيسه والاعسادة ،

(طمن رتم ١٩٨٩ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ٢/٢/١٩٨٩)

قاعـــدة رقم (٩٨٤)

المسدا:

جرومــة اقلبة بنساء على ارض زراعيــة ــ حــكم الادانــة يجب ان يشتبل عــلى الاسباب التي بني عليها والا كان باطلا الراد بالتسبيب المنبر ــ انــره .

المسكبة:

رحيثه أن الحكم الابتدائي بين واقعت الدعسوي والأناسة على ثبوتها في حق الطاعن في قوله « موجز الواقعة يخلص قيها جساء بمحضر الغبط المحرر بمعرضية مهتعص التعديات بناحية شلقان من أتسه شبيام وبالباساء مسلى أرض لهامية بدون ترخيص عسلى مسلمة عدرها مخالفا مثلك أعسكام التلتون ١٩٦ فسنة ١٩٨٠ وهيئه لنسه لمناكان ما يتقسدم مكاتت التهمة ثابته في حق العهم ثبوتا كاتبا يتطع بادانته وام يحضر طبيعتم "التهية التن التنابه بثبة فقيسة ويتبول الأسار الذي ترئ مصله المسكية ادانته وتماثيته طبقا الواه الاتهام التي ساتقها النبابة شده مملا بالمهادة -٢/٣٠٤- ، ج ٧ --وقسد الفسد-الحكم المحلمون فيسه بأسباب ذلك الحسكم وأشساف باليها قوله (وهيث أن المنهم حضر بجاسة البسوم والحاضر مع للتهم تنازل عن العفرنع بعدم جسوار نظر الدمسوى ، وهيئذان الثاب بمحضر المخالفة أن المتهم جساري التعدي عسلي تطعة الارض بالبذاذ ومن ثم تكون التهسة ثابتة في حق التهم الأسر الذي يتمين معسه التفلسلة مِتْلِيد الحكم المستأتف » . لمساكان ذلك ، وكان الشسارع يوجب في المسادة ٣١٠ من خساتون الاجراءات الجنائية أن يشتبل الحسكم على الأسباب التي بني طيها والا كان باطلا والراد بالتسبيب المتبر تحديد الاسانيد والتعجج المبتى هو عليها والمنتجسة هي لسه سسواء من حبث الواتم أو آمَن حيث القانون -- ولكي يتحقق الفرش منه يجبُ أن يكون في بنان جــلى مفصل بحيث يَستطاع الوقوق على مسوفات ما قضى بـــه . أمـــا الراغ الحنتكم في غبارات عسامة معماه أو وضعت في مسورة مجهلة مَلا يتحقق المُرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبيب الاحكام ولا يبكن محكمة النقض من مراتبة صحة تطبيق القانون على الواقعسة كما صلى اثباتهآ بالصكم ولما كان الصكم المطعون نبيمه لم يبسين بوضوح وتفصيل الواقعة المسندة الى الطاعن اذا اكتنى في ذلك بعبارات علبة ومجهلة لا بيين منها حتيقة متصود الحكم في شيسان الواقع المروض الذي هو مدار الاحكام هذا مضلا عن أن الحكم لم يورد أداــة النبوت التي يقوم عليها تضاءه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف من مسدى تأيده واقعة الدعسوى غقه يكون مشوبا بالتصور الذي لسه الصدارة على وجوه الطمن المتطقة ببخالفة القانون وهو ما يتسمع لسه وجسة الطمن مما يعجز محكمة النتش من اعمال رقابتها عسلى تطبيق القاتون تطبيقا مسمحا عسلي واقعة الدمسوى وتثول كلبتها في شسانهما بثيره

الطاعن بوجه الطقن ، لمما كان ما تقسدم فاته يتمسين نقض المسكم المطعون فيسه والاهلة وذلك دون حلجة الى بحث بساقى أوجه الطمن الاخسرى ،

(طعن رقم ١٣٣٠ لسنة ١٨٥ ق ــ جَلسة ١٩٨٩/٢/٢٣)

قاعـــدة رقم (٩٨٥)

: 12....41

جريمة اقلبة بنساء على ارض زراعية بدون ترخيص سيجب المسالجة الحكم أن بيين واقعة الدعبوى والأطبة التي استند اليها وأن بيين جوداها بياقا كافيا يتضع منه تسليبده الواقعة كما اقتنعت بها الحسكية .

الحسكية:

وحيث أن الحسكم المطعون غيسه اكتفى بنقل وصف النهسة المسندة الى الطاعن من أنسه أقسام البنساء قبل الحصسول عسلى ترخيص من المهة المغتصة واستطرد بباشرة الى القول و أن وكيل المنهم قسدم ترخيصا صسادرا من مديرية الزراعة بالشرقية يغيد منح المنهم الحق في اقسامة من من ط من عجول عسلى مساحة ١٦٢ مبينة الحدود والمعالم منفسمنا شرطسا بقيام المرخص لسه بالبناء في خسلال سنة أشهر من تاريخ صدور الترخيص وهو ١٩٨٢/١٨٠ بيد أنسه أقسام البناء على مساحة أزيسد من المرخص بها بعقدار متر مربع .

وحيث أن محكمة أول درجسة قسد ندبت خبيرا في الدعسوى الذي أنتهى في تقريره إلى أن المقهم قسلم بالبنساء على مسلحة تزيد عن المسلحة المرخص لسه بالاتسامة عليها نشلاً من أتسه أتسلم البنساء بعد مقى سنة أشهر المنوحة كمهلة لسه لاتشاء البناء في غصونها وأضاف السمكم أن المقهم قسد مسدر لسه ترخيص باتلية عنبر تسمسين مواشى عسلى مسلحة معينة وأن يقيم هذا المشروع في أجسل محدد سستة السمهر سوالا بعد الترخيص لاغيا سوقسام المنهم باتلية البناء عسلى مسلحة تزيد عبا رخص لسه فيه س غضلا عن أنه لم يقم بالبناء في غصون الإجال ترديد عبا رخص لسه فيه س غضلا عن أنه لم يقم بالبناء في غصون الإجال "

المسوح بـ وكان تعرير الخبر الم محكمة أول درجـة قـد كشف عن ذلك وبن ثم تكون النهم ثابتة ثبوتا كانيا في حق المنهم ويتمن القضياء بالدائنة عبلا بالمسلحة النهم ثابتة ثبوتا كانيا في حق المنهم وكان الأسسل انسه بلدائنة عبلا بالمسلحة الحكم أن يبين واتمة الدعبوي والادلـة التي استند اليها وأن يبين مؤداها بياتا كانيا يتضح منه مسدى تليده الواقعـة كيا التنمت بها المسلكمة ، وكان العسكم المطعون الميه أذ لم يورد الواقعـة التنمت بها المسلكمة ، وكان العسكم المطعون الميه أذ لم يورد الواقعـة المتنف من مدى تأييده واقعـة الدعسوي المناق بيان كيات الذي لسه المسدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة التساتون وهو على تطبيق القانون تطبيقا محيحا على واتمة الدعسوي وتقسول كلينها في تسان ما بثيره الطاعن بوجه الطعن بما يتمين معه نقض الحكم المطعون في شسان ما بثيره الطاعن بوجه الطعن بما يتمين معه نقض الحكم المطعون غبه والاحسالة المدارة على الطعن بمخالفة القانون الموجب التصبيب الوجبة للاحسالة المدارة على الطعن بمخالفة القانون الموجب التصبيب الوجبة للاحسالة المدارة على المعان بمخالفة القانون الموجب التصبيع فيها قضى به المحكم من زيادة المغرامة مع أن الطاعن هو المستانف وحده ولا يصح أن يضار بطعنه .

(طمن رقم ۱۳۳۳ لسنة ٨٥ ق - جلسة ٢٢/٢/١٩٨١)

قاعسسعة رقم (٩٨٦)

البسدا :

يعظر اقسابة بصانع أو قبلان طوب في الراشي الزراعية ... هم الادانة بجب أن يشتبل عسلى بيسان الواقعة المستوجبة المقاب بيانا تتحقق به اركان الجربية والظروف التي وقعت بنها والادلة التي استخلصت بنها المحكمة الادلةة حتى يتضبح وجبه استدلالها بها وسلابة ماخذها تمينا لمحكمة الادلقة من مراقبة التطبيق القسادوني عسلى الواقعة كما صلر اثباتها بالدكم .

المسكية ب

وهيث أنه بيين من الحسكم الابتدائي الذي احسد الحسكم المطمون غيسة باستبله بسه أنسه تسد اقتصر في بيانه لواقعسة الدعسوى والرد على ثبوتها في حق الطاعن على قيله لا أن الواقعسة تخلص بمعشرها

الورح ١٩٨٤/١/٢٧ المرر بمعرضة السيد ١٩٨٤/١/٢٧ مهندس التُجميّة من أن المتهم تسالم بعمل فنيئة طوب على بعساحة ٧٠ مترا الحدود البينة بالمعشر وان التهية ثابتة تبل المثهم كن الثابت بمحضر الخالفة سالمهم التسلم تميينة طوب بدون ترخيص من وزبازق الزراعة الامر الذي بنعسين مقابسه طبقا لمؤاد الاتهام السلم السلام كان ذلك ، وكانت المادة ١/١٥٣من القستاتون رقم ١١٦ النشنة ١٩٨٣- بتعديل بعض احسكام عاتون الزراعة المتاثر بالتاتون مم ١٤٣ لسنة ١٩٣١ تسد تمت عطى أتسه يعظر اقلية ممسائم أو تماثن طؤمه في الأراضي الزراعيسة ، وكان تساتون الاحراءات تسند اوحبة في السادة ٢١٠ منه على أن يشسئول كل حسكم بالادائسة عسلي بيان الواقعسة المستوجبة للعتوبة بياتا تتعتق بسه أركان الجريبة والطروف التي وقعت نيها والادلسة التي استخاصت منها المصكمة الاهانة حتى يتضح وجنه استدلاله بها وسسلامة مأخذها تبكينا لمسكية النقش من مراتبسة صحة التاتون كما صسار اثباتها بالمسكم والا كان تساسرا ، وإذ كان الحسكم المطمون نيسه تسدّ أيسد الحسكم الابتدائي لأسبابه رغم أثنته أورد وأتعة الدعوى على نحو لا ببين منسه ما الذاحاتية الأرشن المتابة عليها التبينية هي ارض زراعية الم لا وسا اذا كان يعتري عليه الحسكام القانون ١١٦ السنة ١٩٨٧ الذي الحسد الطامن باحكامه من عدمه مع ما تتصر في بيان الدليل الاستناد الى محمر المخالفة رغم انسه جام على النحو المتقتم بياته دون أن بين وحسه استدلاله مه على ثبوت التهبة بعناضرها التانونية ماتسه يكون بشوبا بالتصبور ببا يبطله ويوجب نقضمه والاهمالة دون حاجة الى محث بساتي اسمباب الطمن ،

ا طعن رتم ۱۹ه اسنة ۸ه ق - جلسة ۱۹۸۹/۲/۲۱) قامست وقو (۹۸۷)

البسطا:

تجريف الأرض الزراعية ... إذا كان الاستثناف مرفوها من غير النيابة الماسـة فلسس المحــكية الا أن تؤيد الحــكم أو تعدله الصلحة رأأـــج الاستثناف ... مخالفة ذلك ... خطأ في تعليق القانون -

المحكة:

حيد وبن حيث أن الحسكم الطعون فيسم حصل واتعسة الدعسوى بها تتوافر بسه كافية العناسر فقانونيسة لجريبة تجريف أرض زراعية بغير ترخيس التي دان الطاعن بها وأورد مسلى يبوتها في حقه أدلسة سلتمة من شائها أن تؤدي إلى ما رتبه عليها و لمسار كإن ذلك ، وكان من المترر ان لمعسكمة الموضوع أن تلفِذ باتوال الشاهد في أي مرحلة من مراحسل الدعسوى ولو خالف أتواله أبابها ٤ غساته لا يعيب المسكم تعويله على ما أثبت محرر المعضر بمعضره واطراعه اتواله بجلسة المعلكية لعدم الاطبئنان اليها ، ومن ثم نسان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يسكون متبولا . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على تترير خبير الدعوى المرفق بالمفردات انسه بعد أن علين الأرض محل الاتهام وسيسال بعض الشهود والطاعن خلص الى أن الطاعن تسلم بتجريف الاطيان وأزالسة الطبقة السطعية منها بعبق ٣٠ سم ، غاته لا محل لمسا يثيره الطاعن بن دعــوى الخطأ في الاسمناد في هذا الفصوص . لمما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة ١٩٨٢/١/١٤ في المصلكية الأولى الملم محكمة ثانى درجة أن المحسكمة رفضيت توجيه سؤال المدانسع عن الطاعن الى محرر المحضر بشسان من قسلم بنجريف الأرض محل الاتهسلم ، الا أنسه لم يثر في دغامه لدى مصلكمة الاحسالة شيئا يتصل بهذا الأمر ، ومن ثم نسانه لا يجوز لسه أن ينعى على المصلكة الأخيرة مصادرة حته في دنساع لم يطلبه منها ويكون ما يثيره في هذا الصدد غير متبول ، المسا ما يثيره الطاعن بئسان خطأ الحكم المطمون نيسه في تطبيق القسانون ، اذ اسره باستثناقه نشدد له عقوبسة الغرامة المتضى بها ابتدائيا عليسه ، فسانه لمسا كان البين من الأوراق أن محكمة أول درجة تضت حضوريا بحبس الطاعن سنة مع الشغل وتغريمه مائتي جنيه ، غاستانف الطاعن هذا الحسكم وتضى برغض استثناته موضوعا ، عطمن عسلي هذا الحكم بطريق النقض _ ومحكبة النقض تغيت بنبس الحكم المطعون نيسه والاعادة ، ومحكمة الاعادة اصدرت حكمها المطعون نبسه يتعديل الحكم المستانف بحبس الطاعن سينة أشهر مع الشغل وتغريبه عشرة الان جنية مع وقف عقوبة النبس ، لمنا كان ذلك ، وكان نمن العترة الثالثة

ومن المسادة ١١٧ من مُعُون الإجراءات الجنائية تسد حسري ملته اذا كان. الاستثناف مرغوعا بن غير النبابة العابسة غليس للمصحبة الاران تؤيد الحسكم أو تعدله لمسلحة رانسع الاستثناف ، وكان الطاعن هو السنائف وحبده - دون النباية العابة - فلا يصح في القانون أن يفِئظ العقاب عليسه ، الأ-لا يجوز أن يضار باستثنائه ولئن كانت العبرة في تضديد المتوبة أو تخليتها هي بدرجة العتوبة في ترتيب المتوبات ، الا انسه اذا كاتُت محكمة أول درجــة قــد قضت على الطاعن بنوعين من العقوبــة ـ الحسن والغرامة ـ غليس للمحكمة الاستثنائية أن هي انتضت مدة الحبس وشملته بالايتاف أن تزيد مقدار الفرامة التي حكم بها مع الحبس ابتدائيا والا تكون قد أضرت الطاعن باستثنائه من هذه الناهية ، وليس لها ذلك ما دام انسه المستأنف وحده ، اذ هي مع ابتائها عسلي نوعي العتوبسة من حبس وغرامة تسد زادت في الأخسيرة مع امتائها عسلى الأولى وأن انقصت من مدتها وشملتها بالايقاف ، فهي لم تحقق للطاعن ها ابتغاه باستثناته من براءة أو تغنيف للمقاب طالما أنها أنزلت بسه كلا النوعين من المتوبة ، وإذ كان الحسكم المطعون نيسه نيما تنفي بسه من تعديل للحكم المستأنف تهد ابقى على عقوبة الحبس وأن أنقص منتها وزاد لمه عقوبسة الغرامة المتضى بها مع الحبس ابتدائيا عليمه ، فسائه يكون قسد الخطأ في تطبيق القسانون ، لمسا كان ذلك ، وكان الميب الذي شابه الحسكم مقصورا عسلى الخطأ في تطبيق التساتون على الواتعية _ كيا مسار اثباتها بالحكم غائسه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المسادة ٣٦ من مسانون حسالات واجراءات الطعن ايسلم محكمة النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، أن تحسكم محسكية النتش في الطعن وتصحح الخطأ وتحكم ببتتفى القسانون دون حاجسة لتحديد طبيسة لنظر الموضوع ما دام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم مما كان يتنضى التعرض لوضوع الدعسوى ، وبن ثم نساته بتعين أن تصحح هذه المحسكمة الخطأ وتحسكم ستتفى التساتون بجعل عتوبسة الغرامة المتفى بها ماثتى جنيه ورفض الطُّمن نيبا عداً ذلك .

(طعن رتم ۲۹)۸ لسنة ۸۵ ق ــ جلسة ۲/۱۲/۱۲ ۲

قاعـــدة رقم (۹۸۸)

البسيدا :

تجزيهة اقلية بقاد عسلى الرض زراعية سدههم الادائسة يجب ان يشتئل عسلى بيان الواقعية المستوجبة المقوبتة بيانا تحقق منه الركان الجزيمة والقروف التي وقعت فيها والادلسة التي استخلصت منها المجلكة الادائسة جنى يتفيح وجبه استدلالها بها وسسلامة منضدها تبكينا المجلكة التقفي من مراقبة التطبيق القسادوني الواقعية كبسا البائمة المبائدة علما أن المائة المبائدة التطبيق القسادوني الواقعية كبسا

المستنة ش

وحيث أن الحكم الابتدائي الؤيد لأسبابه بالحكم الملعون نبسة بعد أن عَقَل وصف التهمة المستَّدة الى الطاعن ، استطرد بعد ذلك معاشرة الى التول: ﴿ وَحِيثُ أَنَ التهمة المسندة في حقه مما ورد محضر الضبط من ارتكاب المنهم المخالفة الوازدة بوصف النيابة تنطبق عليها مواد الاتهام من يتعين معاقبة المتهم بالمقويسة المؤرة عملا بنص المسادة ٢/٣٠٤ من مُلْتُونَ الْمُجْتَرُ الاللهِ الْجَنْسَائِيةَ وَمُوادَ الانهام ، لمنا كان ذلك ، وكان قسائون الأجسراءات الجنائية تسد أوجب في المسادة ٣١٠ منته أن يشتبان كل حسكم بالادائسة على ببان الواقعة المستوجبة للعقوسة بباتا تتعقق بــه اركان الجريمة والظروف التي وقعت نبها ا والإداــة التي استخلمت بثها الخكه الاذائسة تحتى بتفسح وجسه استدلالما مها وساللهم ماحدها تمكينا الحسكمة النقض من مراقبسة التطبيق القسانوني على الواقعة كما صلر اثناتها بالحكم والا كان تاصرا ، وإذ كان الخدكم المطفون فيسه قد اكتنى في بيسان الواقعسة والطيل عسلى ثبوتها في حق المتهم بالاحسالة الى محضر ضبط الواقعسة دون أن يورد مضمون ووجمه الاستدلال بعد عملى نبسوت النهمة بكامة عناصرها القاتونية الأمر الذي يعجز محسكمة النقض عن مراتسة صحبة تطبيق الغسائون مسلى الواقعة والتقرير براي ميما بثيره الطاعن ماوجسه الطمن وهو ينا تصنيع النب وجسه الطمن ، وذلك ما يميه بالتصدور الذي أسه الصدارة ويوجب نقضه والاعادة .

الطعن وقم ١٩٤٨ لسئة ٨٥ أق - جلسة ١٩٨٩/٣/٠٠ ؛

قاعسسدة رقم (۹۸۹)

المسلاا :

جريمة تجسريف الأرض الزراعية حديم الادانسة بجب ان يشستمل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا انتحقق بسه اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلسة التى استخلصت منها المسكمة الادانسة حتى يتضح وجسه استدلالها بها وسسالمة ماهشذها تمكينا لمسكمة التقض من مراقبة التطبيق القسانوني للواقعسة كهسا مسار اثباتها بالمحكم والا كان قاصرا

المسكية:

وحيث أته ببين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحسكم المطعون نبيه أنسه اقتصر في بيسانه لواقعسة الدعسوى عسلي قوله ه وهيث أن وجيز الواقعة يتخلص حسبها اثبت بالمحضر عن لسمان محرره بمحضر ضبط الواقعة والمحكمة تطبئن الي ما جاء به ومن ثم يتعين محاكمته جنائيا وعتابه طبقا لمواد الاتهام سالفة الذكر بنص المادة ٢/٣.٤ أ.ج » . لما كان ذلك وكانت المسادة . ٣١ من قانون الاجراءات الجنائيـة تـد أوجبت أن بشتمل كل حكم بالادانـة على بيان الواتعة الستوجيسة للمتوبسة بياتا تتحتق بسه أركان الجريمة والظروف التي وقعت غيها والأدلسة التي استخلصت منها المحسكبة الادانسة حتى يتضبح وجسه استدلالها بها وسسالمة مأخذها تبكينا لمصحمة النقض من مراتبة التطبيق القانوني عبيلي الواقعة كها مبار اثباتها بالحكم والاكان تاصرا واذ كان الحمكم المطمون نيمه تمد اكتفى في بيان الدليل بالاحمالة الى محضر ضبط الواقعمة ولم يورد مضمونه ولم بيين وجمه استدلاله بسه عسلى ثبوت التهمة بعناصرها القانونية غانه يكون مشوبا بالقصور الذي لسه الصدارة على وجسوه الطعن المتعلقة بمخالفة الثانون وهو ما بتسع أسه وجسه الطمن مما يعجز محسكمة النتض عن اعمال رقابتها عسلي تطبيق القانون تطبيقا مسجيحا على واتمسة الدعسوى وتمول كلبتها في . تسان ما يثيره الطاعن بوجبه الطعن ــ لما كان ما تقسدم غانه يتعين نقض الحكم المطمون نيسه والاحسالة بغير حسلجة الى بحث بساتي أوجه الطمن .

ا طعن ريتم ١٩٨٠/٤/١٦ إسنة ٨٥ قد - طِسة ١٩٨١/١/١٢ ١

سب وقذٰف

قاعـــدة رقم (٩٩٠)

: 12-43

جريمة السب والقنف ... الحسكم فيها بالبراءة ورفض الدعسوى الدفيسة ... مناطه ... ايس لدعوى التعويض محل عن فعسل لم يثبت في حق من نسب اليسه .

المحكبة:

لما كان البين من مدونات الحكم المطعون نيه أنه بعد أن احساط يوأقعة الدعسوى حسببا وردت ببسلاغ المجنى عليسه وتضبئتها أوراق الشكوى ٤٥٣٢ سنة ١٩٧٩ اداري شبرا الذي قدمه الى المسكمة الثبات دغامه انتهى الى تبرئة المتهم من تمهتى البلاغ الكاذب والتذف لخلو الأوراق من أي دليسل على أختلابه إلى البلغ بسه وعلمه بكنبه أو أنسه تعسد بن بلاغه مجرد التشهير بالجُنئ علية والنيل منه أو الاسساءة اليه - وأحا كان ما أقسام عليه الحكم قضاءه في هددًا الصدد الصحيح في القانون وكات وسائغ لجبل تضائه وبن شائه أن يؤدى ألى با رنبه الحكم عليه ولم ينف الطاعن أن له مصدره في الأوراق نسان النمي عسلي الحكم مِالخَطُّ في تطبيق القانون أو القصور في التسبيب لا يكون حسائبا . لما كان ذلك ، وكان ما تضت بسه المسكمة من رفض الدعسوى الدنيسة . صحيح طالما برأت المطعون ضده من النهمة السندة اليه لعدم ثبوتها اذ يستازم ذلك حتبا رغض دعسوى التعويض ، لأنسه ليس لدعسوي التعويض محمل عن عمل لم يشت في حق من نسب اليسه ، عيكون من غسير الجسدى نعى الطاعن على الحكم بالتمسور في التسبيب لمسدم استظمار الضرر الذي حاتي به .

(طَعَن رقم ١٨٧٧ أسنة ٥١ ق - طِسة ١٩٨٢/١/٢٦)

قاعسسدة رقم (٩٩١)

الجسسعة :

يجب لصحة الصـكم المسـادر في جريسـة السب العلى ان يشنبل بذاته على بيان الفلظ السب التى بنى ففســاده عليها حتى بيكن لمسـكهة التقض دراقية تطبيق القانون تنابيةا صحيحا على الواقمــة كهاـمســاد قابلتها في المســكم .

المكبة:

حيث أن البين من الحسكم الابتدى المؤيد لاسبابه بالحسكم المطمون

فيه الله التصر في تحصيل الواتمة على توله « ان ما تستظمه المسكة

من الأوراق فيها جساء بعريضة الجنحة الباشرة وفيها قسرر المجنى عليه

من أن المنهم مسبه بالفلظ فلبسة السلم حشد كبر وقسد تأسست هذه

الاقوال بها قرره شاهد الانبسات ولم يورد بيسان الالفلظ التي وردت في

هذا الشأن . لمساكان ذلك ، وكان من المقرر أن الحكم المسادر بالادانة

في جريمة السب الملنى يجب لمحته أن يشتبل بذاته على بيسان الفلظ

البيب التي يني تفساءه عليها حتى يكن لمجسكة الفتض مراقبسة نطبيق

المجتون تطبيقا صحيحا عسلى الواقعة كما عبسار الماتها في الحسكم ،

وكان الحسكم المطمون فيسه قسد خسلا من بيسان الفلظ السب وكان

لا يفني عن هدذا البيان الإحسالة في شسائه الى ما قسد يكون واردا

بمسعيفة الادعاء المباشر أو باتوال مجهلة للشمود فسان الحسكم يكون

بمشوبا بالقصور بما يعيه ويوجب نقضه .

ا طمن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ١٩٨٢/٢/١٦ ،

قاعبسدة رقم (۹۹۲)

: المسدا :

المرجع في تعرف حقيقة الفاظ السب والقذف أو الاهانة بما يطبئن البسه محكمة الموضوع .

المكه:

لما كل الأصمل أن المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ المدب أو القنف أو الاهاتة بما يطبئن أليسه القساشي من تحصيله لفهم الواقع في الدعوي ولارقابة فليه في مقالك لمحكمة النقض ما دام لم يخطىء في التطبيق القانوني على الواقعة الدعوى أن العبارات التي صدرت من الطاعن في حق هيئة المحكمة الموقعة طبية واحدد المعالية المناه التعام المحكمة على علية واحدد المعالية المناه التعام المحكمة عليه علية المحكمة

الاهائة والتنف غان با ينماه على الحكم بشأن بدلول الألفاظ التي تتزرها والباعث على صدورها لا يكون لسه أسساس .

(طعن رقم ٧٧٥) لسنة ٥١ ق صربطسة ٨/٤/٢٨٢)

قاغىسىدة رقم (٩٩٣)

المسلاة

جريبة قنف الوظفين بحسن النيسة ... السره .

الحكية:

الطعن عليهم مسائرا عن حسن النية في جريسة تنفه الموظفين هو أن يكون والطعن عليهم مسائرا عن حسن نيسة أي عن اعتقاد بصحة وتاثم الثنف ولخنية مسلحة علية لا عن تحسد التشهير والتجريح تدغاء لضغائن أو حواقسم شخصية — ولا يقبل من موجسه الطعن في هذه الحسالة أثبات صحصة الوقسائح التي اسنفها إلى الوظف بل يجب ادانته حتى ولو كان يستطيع أثبات ما تسنف بسه و ولساكان الحسكم المطعون فيسه قسد استخلص استخلاصا سائفا من الأناسة التي اوردها وما اعتقته من أسباب الحكم المسائنة ثبوت جريمتي التذف والإهانية في حق الطاعن وانه كان سيء التصدد حين وجبه مطاعنه الى عضو يبين هيئة المحكة وهو موظف علم — مما ينتني معه شرط حسن النية الواجب نوافره للاطناء من العقوسة غسان ما يشيره الطاعن من مجادلة حسول تطبيق المقترة الثانيسة من المعتوسة عالم له عن المعتوسة ومصادرة في التنات به عنف بسه يكون ولا محل له ه

(طعن رقم ٧٧ه) لسنة ٥١ ق ــ جلسة ٨٤/١٨٨١)

. قاعسندة رقم (۹۹۶)

البسدا : .

حكم الادائمة ــ جريمة السب المانى ـــما يجب اشتماله عليه ـــ مذالفته ــ قصــور •

المكنة:

حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحسكم الملعون نيه شد

التنصر في بيساته واقعسة الدعسوى على قوله ٩ وحيث أن النيابة اسندت للبتهم أتسه سبب المجنى عليهما سبا علنيا مأن قال لهما الألفاظ البيئسة بصورة العريضة ، مما يوجب احتقارهما من أهسل وطنهما » ثم عرض للأدلسة بقوله : « وحيث أن النهمة ثابتة قبل المنهم مما حساء بتحقيقات المعضر رشم ٤٩٣ السمنة ١٩٨٠ اداري الازبكية ومن اتوال المجنى عليه وشاهدهما والتي تطبئن المصكبة اليها ومن عدم دنسع المتهم للاتهسلم بأى دنساع جدى ، لما كان ذلك وكانت المسادة ٣١٠ من قساتون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشستمل كل حسكم بالادانسة عسلي بيان الواقعة المستوجبة للمتوسة بياتا تتحتق بمه اركان الجريمة والظروف ألتي وشعت نيها والأدلة التي استغلصت بنها المسكبة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسالمة مأخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواتعة كما صار اثباتها بالضكم والاكان شئاصرا ، وكان الحسكم الابتدائي المؤيد بالحسكم المطعون نيسه لم يبين والمسة التعسوى أذ أحسال في بيانها إلى صحيفة الدعسوى كما لم يبين الأطلة واكتنى بالاحسالة الى معفر الضبط دون أن يبين وجسه الاستدلال بسه على تبوت النهسة بمناصرها التانونيسة كانة في حق الطاعن ، مُضِيلًا عن أن العلائية المتصوص عليها في السادة ١٧١ مين قساتون العقوبسات تستازم أن تقسع الفساظ السب في مكان عام سواء بطبيعته أم بالمسادغة وهو ما لم يعرض الحكم لاستظهاره ، كل ذلك يعيب الحكم بالتصور في البيان بها يستوجب تتنبه .

(طعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٥٣ ق _ جلسة ١٩٨٣/١١/١)

قاعسندة رقم (٩٩٥)

الجسدا:

جريبة السب الطني ... حكم الادانية ... شرطه .

الحسكية :

ن القسرر أن الحكم المسادر بالادانسة في جريبة السب المثنى
 بجد لمحته أن يشتقل بفاتسه على بيسلق الفاظ السبد التي بني تضاءه

عليها هنى يتمين العسكية النقض أن تراقبه فينتا رئيسه من النتسائج المتانونية بيعث الألفاظ معل السب لتبيّق متانيها واستنفهال موأمي مباراتها لانزال حكم القانون وجهه المسجيع :

طعن رقع ٧٤٦٢ لسنة ٥٣ ق _ جلسنة ١٩٨٤/١/١١)

قاعـــدة رقم (۹۹۹)

البحدا : ر

جريبة السير والتنفر ساهكم الإدانسة سشرطه ساصعته ٠

الحكية:

من المترر أن الحسكم المسادر بعنوسية أو بالتعويض من جرية التنف أو السبب يجب أن يشمنل بذاته على بيسان الفلظ القنف أو السبب حتى بنسنى لمحكمة النقض أن تراقبه نبيسا رتبسه من النتائج القانونية بيحث الواتمة محل القنف والإلفاظ محل السبب لتبين مناحيها واستظهار مرامى عباراتها لاتزال حسكم المقانون على وجهسه المسحيح . لمسا كان ذلك ، وكان الحسكم المطمون نبيسه تسد انتصر على الاحسالة عبلى ما ورد في المصحيفة المقدمة دون أن بيين الوقسائم التي اعتبرها تغنيا أو العبارات التي عدها سبا ، فأنه يكون تاسرا تصورا يعبيه بها يوجب نتضه والإحالة بغير حلجة لبحث باتي أوجه الطمن .

(طين رقم ٣٩٣١ لبينة ٥٤ ق ـ جلسة ٢٠/١٠/٢٠)

قاعبسدة وقه (١٩٧١).

: المسلما

يشترط قالونا الإبلطة الطفن التشين قنفا في هل للوقافين المبوسين لو من في هكيهم ان يكون صلارا عن هسن نية ... بفاد ذلك ه

المسكبة:.

يشترط تاتونا لابلحة الطمن التضين تثنا في حق الوظنين العبوبين

لو.من حكيهم أن يكون صادرا عن حسن نية أى عن امتتاد بمسكة وتاتج القنف ولجندة المبلحة العابة أبيا أذا كان القائف سيء النية ولا يتصد من طبعته الا التشهير والتجريح شفاء المستان واحتاد شخصية غلا تقبل سحة وتلجي القنف، وتجب ادانته ولو كان يستطيع أثبات با تنف ، وكان الحكم المطمون فيه قد استخاص استخلاصا سائما من الادلة التي أوردها سوء نبعة المامن وتصده التشهير بالملمون ضده فاته لا يجديه النمي على المحكمة أنها حربته بن أثبات صحة عبارات التذف ويكون ما يثيره في هذا الوجه من النمي في غير مطه .

(طعن رقم ٢٠٩٨ أسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٥/١/٩)

قاعـــدة رقم (۱۹۸)

: المسلما

يشترط في الحسكم الصلار بمقوبة او تمويض عن جربية القسنف أو السب أن يشتبل بذاته على بيان الفاظ القسنف أو السب حتى يتسنى لمحكمة القفض أن تراقبه فيها رتبه من نتائج قانونية .

المسكبة:

لما كان ذلك ، وكان يشترط في الحسكم المسادر بالادائسة ان يبين واتمسة الدمسوى والأدلسة التي استظمت المحسكة منها ثبوت وتوعها من المنهم ولا يكنى في ذلك أن يشير الحكم الى الأدلسة التي اعتبد عليها دون أن يذكر مؤداها حتى ببين منه وجسه استشهاده بها عسلى ادائسة المنهم ، كما أنسه يشترط في الحسكم المسادر بمقوبة أو بالتعويش من جريهة القذف أو السبب أن يشتل بذاته عسلى ببيان الفاظ القذف أو السبب حتى يضمني لحسكمة المنتفى أن درائسه غبها رئيسه من النتسائج القتونية ببحث الواتمة محل التذف والألفاظ محل السب مناحيها واستظهار مرامي عباراتها الاتزال خسكم القسائون عسلى وجهه المصحيح ، كما أنسه لا يكنى في قبسام الوقائع المسمندة الى المنهم في دعسوى البلاغ الكاذب مجرد الإهائة عسلى عريضة سبق تقديمها في هسذا الشسأن أذ بجب أن بيدو واضحا من الحسكم ذاته ما هي الواتمسة التي حسسل التبليغ عنها

والتي اهتبرتها المحكة واتمة مكنوية بسوء التصد من جانب المتهم . لمسا كان خلك وكان الحبكم المطمون غيسه تأسد اقتصر طوح الاحسالة عسلى مه ورد في مويضسة المدمن بالحق المنى دون أن تبسين الوقسائع التي المنتبرها تذا أو المبارات الفروجه اسبا كما لم بيين الوقسائع المنبوب الى المتهة التبليغ عنها ويحيط بضمونها أن كما أن المحكة لم تطلع عسلى الشسكوى المنطقة الموتسائع موضوع التهمة السندة الى الطاعنة تسان الحكم المطمون نيه بكون مشويا بالتصنور بها ينبيه بها يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث باتى أوجه الطعن .

لاطمن رقم ١٥٨٥ اسنة ٦٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/١٩)

قاعلنسدة رقم (۱۹۹۰)

البسدان

جريمة السب ـــ مندور أمــُوخين: التيابة العلية بان لا وهـــه لاتابة الدعـــوى المناقبة ــ النــره لــــوقوع جريبة السب بن بوظف عام انتاء تادية وظيفته ـــ مثال السبيب غير معيب .

المسكية:

وهيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم الملعون فيه لذ دان الطاعن وحيث أن مبنى الطعن هو أن الطبيق التسانون وتسسله قمسور في التسبيب واخيسلال بحق الدفساع ، ذلك بسانه تفسيم بعدم قبول الدعوى الجنائية الأسبلب حاصلها : أولا : سبق صدور أسر من النبلة الملسة المبنية المبنية المبنية المبنية المبنية المبنية ألم المبنية الدعسوى الجنائيسة في الشسكوى رقم الاعسوى سينة المبار الدعل المبنية الدعسوى المبنئية ماتم وهو موظف عام وقعت منه المبنية المبنية واطبقته وبسبها أذ مسدرت منه عبارات المبنيا اعتبادا عسلى ملطة وظيفته مها ينع من المبنية الدعسوى المبنئية ماتم منه عبارات المبنيا المبنية على مسلطة وظيفته مها ينع من المبنية الدعسوى المبائزة علية عمل المبنية من المبنية الدعسوى المبائزة علية عمل المبنية من المبنية الدعسوى المبائزة علية عمل المبنية من المبائزة المبنية وسائزة المبنية من المبائزة المبنية وسائزة المبنية من المبائزة المبنية وسائزة المبنية وسائزة المبنية وسائزة المبنية من المبائزة المبنية على المبنية وشعون المبائزة المبنية على المبائزة المبنية على المبائزة المبنية على المبائزة المبنية وسائزة المبنية المبنية على المبائزة المبنية الدعسوى المبائزة على عمل المبنية على المبائزة المبنية الدعسوى المبائزة المبنية المبنية المبنية على المبائزة المبنية الدعسوى المبائزة المبنية الم

المناقبة مثالثا: اتسلمة الدعموى الجناقيسة ضده من لا يبلك رفعها خسلاما لمنا المبترطته المبادة ٣/٦٢ من تساتون الاجراءات الجدائيسة من رفسع الله على من رفسع الله المناف المام من رفيس نيابة أو من بعلوه ، نغير أن الحكم الملمون نيسه رد على تلك الدنسوع الثلاثة برد غير سائع ، هذا نضلا عن أن الطاعن طلب منذكرة دعاعه المقدمة لحكمة أول درجسة بجلسة ١٩٨٢/٦/١ سسماع انسوال شهود الواقعسة الا أن المحكمة أغلات طلبه ، وكل ذلك مها يعبب الحكم بها يوجب نقضه .

وحيث أنه من المترر أن الأمر الصادر من النيابة المتلبة بالحنظ هو اجسراء اداري مسدر عنها بوصفها السلطة الاداريسة التي تهيبن على جمع الاستدلالات عملا بالمادة ٦١ من تسانون الاجسراءات الجنائية وما بعدها وهو على حدّه الصورة لا يتيدها ويجوز العدول عنسه في اي وقت بالنظر الى طبيعته الاداريسة البحتة . ولا يتبل نظلما أو استثنائنا من جانب المجنى عليه والمدمى بالحق المدنى وكل ما لهما هو الالتجاء الى طريق الادماء المباشر في مواد الجنع والمخالفات دون غسيرها ماذا تواقرت لسه شروطه وفرق بين هذا الأمر الادارى وبين الأمر التضالي مأن لاوهسه لأقلمة الدعسوى المبادر من النيابة بوصفها احسدي سلطات التحتيق بعد أن تجرى الواقعة بننسها أو يتوم بنه أحسد رجسال الضبط التضائي بناء على انتداب منها على ما تقضى بسه المسادة ٢٠١ من فاتون الإجراءات الجنائية نهو وحده الذي يمنع من رمع الدعسوى ولهذا أجيز للمدعى بالحق المدنى الطمن نبيه اسلم غرنة الشورة . وأذ كان يبين من الاطلاع على الشكوى مؤشوع الطعن الماثل ... المرَّفق أنَّ النيابـــة قد أصدرت أمرا بضبط واحضار اثنين من المتهمسين غسير الطاعن ثم اسرت بحفظ الأوراق اداريا تبل تنفيذ أسر الضبط ودون أن تجسرى تحتيقا في الواقعة أو تثنب لذلك أحد رجال الشبط القضائي ، مضلا عن أنها لم تدون الأمر العفظ أسبابا تأنونية أو موضوعية فسأن الحسكم الابتدائي المؤيد بالحبكم المطمون نيه اذ تشي برغض الدفع بعدم تبول الذَّعْسُوي السَّمْلُوا الَّي إنَّ ذَلِكُ الأَمْرِ الأَدَارِي بالمُغَظِّ لا يَحُولُ دُونَ تَحْرِيكُ الدعسوى الجنائية بالطريق المباشر بكون قسد أمساب مستبح القسائون

بها يضحى معه منفى الطاغن في هذا الصدد فير سديد . لما كان ذلك ، وُكَانَ بَنَ المُسررَ أَن المبد الوارد على رفسع الدمسوى الجنائية طبقا لنَّصَ المُسْلَقِينِ ٣/٦٣ ١٤ ٣/٢٣٢ من الساتون الإجراءات الجنائية انسا بتحتق أذا كانت الجناية أو الجنحة تسد وقعت من الموظف العام أو من في حسكمه أثناء تلدينة وظيفته أو بسبعها بحيث أنسه أذا لم يتوافر أحسد هذين الظرفين لم يمد ثبة محل التثيد بذلك التيد ، وأن القصل في ذلك من الأمور الموضوعيَّة التي تستتل شكهة الموضوع بالنصل نيها بغير معتب ما دام استدلالها سليما مستندا الى أصسل صحيح في الأوراق ، لمسا كان ذلك ، وكان الحسكم الابتدائي المؤيد لأسيابه بالحكم المطمون نيسه بعد أن اورد أن الطاعن يصل ضابط شرطة بالقاهرة وقسد توجه مع صديق لسه الى متر المدعى بالحق المدنى بدائرة مركز أبو حمص لوجود خسلاف بين الآخريين بشسان حيازة أرض زراعيسة ثم اعتدى عسلى المدعى بالحق المدنى بالسعب ثم عرض للعقمين الآخريين المبديين من الطاعن واطرحهما بقوله ١ وما هو منسوب الى المتهم لا شبهة في انسه لم يقع منسه أنساء تاديته لوظيفته ولا يبكن أن يتصور أن موظفا علما بنسب أليسه ارتكاب جريمة تنف أوسب في حق آخر في مدينسة أخرى تبعد عن مكان عبله بساعة كبيرة ثم يقال بعد ذلك أن هذا الاتهسام لوصيع غانها وقع من ذلك الموظف بسبب تاديته وظيفته وهو ما يظمل منه جبيمه الى ان الدنسيع الثاني مبالف الذكر في غير محله ايضا من الواتسع لو القانون ويتمين من ثم رفضه وهو ما تقضى بيسه المسكمة ... ولذات السبلب رفش هذا الدنسع نسان المحسكبة ترنض الدنسع الثالث المتهم بعدم تبسول الدعسوى لرغمها دون اذن رئيس النيابة بالخالفة لنص السادة ٦٣ من بسانون الإجراءات الجنائية » . أسا كان ذلك ؛ وكان ما أورده المسكم نبيها تقديم صحيحا في التلتون نسان النعي عليسه بالخطسا في نطبيق القانون يكون على غير أسساس ، لمنا كان ذلك ، ولنزر كان الثابت بن الاطللاع على المفردات المنضمة أن الطاعن طلب من محكمة أول درجسة في مذكرة دغاعه المقدمة بطِلبة ١٩٨٢/٥/٦ اصليا الحكم بعدم تبول الدعسوى واحتياطيا سماع اتوال شهود الواتعة الا أنسه مثل بجلمسة

المجازة السلم محسكية ساتى درجسة وطلب سسباع شاهد بغى ما مدعة الملك يسبياع أما مدعة الملك المحددة المحددة المحددة المحددة المحددة في طبات المراقعة التالية غاته يعتبر متنازلا عن هذا المطلب المستكونة عن التبسك به إلسام المحسكية الاستنائية ، وليس الله النيم على المحسكية تعودها عن اجسراء تحقيق لم يطلبه منها ولا تلزم عي بلجرائه ، ومن ثم عسان النعى عسلى الحكم بدعوى الاخسلال بحق على بلجرائه ، ومن ثم عسان النعى عسلى الحكم بدعوى الاخسلال بحق النساع يكون ولا محسل لمله ، لمساكل ما تقسعم ، غسان الملمن برمته يكون على غير اسلس ويتمين رغضه موضوعا مع مصادرة الكمالة ،

(ملعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٥٥ ق سـ جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)

قاعسسدة رقم (١٠٠٠)

المسطا:

جريمة القسفف ... اركانها ... مثال التسبيب غير معييب

المكبة:

للشرف والاعتبار وتسد توافر ركن العلانية تافونا باثباتها بمحضر جلسة المحكمة في دعموى التعراسة نسان با يغيره الطاعن في شمان تضور ف استظهار تواغر أركان الجريمة في حقه أو خطئه في تطبيق القسانون لا يكون لسه محل ، ولا يغير ذلك منا أثاره الطاعن من أن ما مسدر منه كان مما يستازمه حق النفاع ردا على دعسوى خصومة أن موكله لا متوافر نيسه الامانة اذ أن مناط تطبيق السادة ٣٠٩ من تسانون العقويسات أن تكون عبارات القدَّقة التي اسندت بن الخصم لخصبه في المرامعة بمسا يستلزمه الدنساع من الحق مثار النزاع ، وكان حكم هذه المادة والمادنين ٩١ ، ١٣٤ من تسلقون المعلماه رقم ٦١ لسمة ١٩٦٨ ليس الا تطبيقا لمدأ عام هو حريسة الدنساع الذي يستلزمه وان هسذا الحق أشسد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية البية ، وكان الفصل فيما أذا كانت عبارات السبب أو القنف مما يستازمه الدناع متروك لمحكمة الموضوع . وكانت المحكية قسد رأت إن العبارات التي صدرت من الطاعن لا تتصل بالنزاع القائم ومما لا يستازمه الدنساع في هذه الدعسوى ولا تبتد البه حماية القانون فسان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير "سديّلا . الله كان ذلك ، وكان القانون وأن أوجب سماع ما يبديه النهم من أوجله الينساع وتحتيته الاأنه اذا كانت المصكمة تسد وضحت لديها الواتعة او كان الأمبير المطلوب تجتبته غير منتج في الدمسوى مان لها أن تعرض عنسه ولا تشريب عليها أن هي اغفات الرد عليه ، ماذا كانت المسكمة تبد التنت عن طلب ضم ملف الشركة موضوع النزاع في دعوى الحراسة الوجود بهيئة الاستثمار ودعوى الحراسة رقم ١٧٧٨ لسنة ١٩٧٦ مستعط . القاهرة وسماع شهودينفي بعد أن رأت لقه غير منتج في الدعوى غاته لا يضير الحكم أن هو أغفل الرد عليها . لما كان ظك ، وكان لحكمة المؤضوع إن تبين حقيقة الواقعسة بن جماع الأدلسة الطروعة وهي ليست بطالبة بالا تأخذ الا بالأدلسة الماشرة بل لها إن تستطيس الحقائق القاتونيسة والله على يقدم النها من الطبية ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج من الانتضاء المتالي والنطتي ما أذا كانت المسكية قسد استطمع من الظروف واللابشات التي اكتنبت الواقعة أن عبارات القنف تسد شدد بها الطاءن النيل من شعيق الدعى المدنى

الدمى عليه في دعوى الجراسة نسبان هذا يدحن في نطساق منطبقها ويضحى البيني على الحبكم في هذا الصيد في صديد . لمساكان ذلك ؟ وكان من المقير ان العبرة في هذا الصيد في سديد . لمساكان ذلك ؟ وكان من المقير ان العبرة في المحاكمات الجنائية هي بانتناع. القيانسية ولسبه أن يسسنيد التناصب من أي دليسل نطبئن البيب طالسا لسبه ملخسذه المسميع في الأوراق ، وكان من المقرر أيضسا أنسه أذا رأت المحسكة الاستثنائيسة نليب للسباب في مكها بالريبي عليها عليس في القانون ما بازيهها أن تذكر تلك الاسباب في حكهها بل يكنى أن تحيل عليها أذ الإحسالة على الاسباب تقوم مقلم أيرادها وتدل عسلى أن المحسكة قد أعتبرتها كأنها مسادرة منها وأذ كان المحسكم الإنتذائي المؤيد لاسبابه والكول بالحسكم الطمون فيسه قسد أولح بالمسائدة المتسبة من الملمون ضده وأطبأنت اليها المحسكة فيسان ما يثيره الطاعن في هذا المستد يكون ثبر وأطبأنت اليها المحسكة فيسان ما يثيره الطاعن يكون غير مقبول موضوعا مبا يتمين همه مصادرة الكلاة .

(طعن رتم ٧٠١٥ أسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٣/٣١)

قاعسدة رقم (١٠٠١)

المسبعا :

لا يُسترط أن يصدر توكيل من الدعى بالعن الدنى الى وكيله 17 ق هـــالله تقديم شــــكوى ولا ينسخب هـــكها عـــلى الادعـــاء الباشر ــــ منـــاد ذلك د

الحكية:

لسا كان ذلك وكان من المترر أن أشتراط تقديم الشسكوى من المجنى عليسه أو من وكيله الشاهس في الفترة المحسدة بالسادة الثالثية حسن مساون الإجسراءات الجنائية من الجرائم المبينة بها ومن بينها جريسة السب هو في هتينته تبدوارد على هرية النبابة العلمة في استصال الدموى الجنائية ولا يمس حق المدمى بالمتوق المنيسة في أن يحرك الدمسوى السام محسكة الموضوع بباشرة تسام التلائسة الشعر العلية لسوم

علبه بالجريبة ومرتكبها وكان البين من مدوسات الحكم الابتدائى المؤيد
لاسسبليه والمسكيل بالحسكم المطعون فيسه أن الواقصة حدثت يسوم
الممتر والمسكيل بالحسكم المطعون فيسه أن الواقصة حدثت يسوم
الى قسم الشرطة وتحرر من ذلك المحصر رقم ٢٩١٠ أخارى مصر القديبة
إلمسنة ١٩٨٣ وذلك قبل أيداع صحيفة الدعسوى المبشرة علم الكتلب
في ١٩٨٣/٤/١٤ عامل منهى الطامن يكون غير صديد ما كان ذلك
وكانت المبادة الثالثة من قسانون الإجراءات لا تتسترط أن يصسمر توكيل
صبن المدعى بالحق المدنى الى وكيله الا في حسالة تقسيم المسكوى
ولا ينسحب حكمها عسلى الادعاء المباشر غان منمى الطاعن يكون غير
سديد لمساكان ما تقسدم غسان الطمن برمته يكون عسلى غير الساس
مها ينصح من عدم تبوله ومصادرة الكمالة .

(طعن رتم ٢٢٣٥ لسنة ٥٧ ق - حلسة ٢٥/١٠/٨٨١)

قاعبسدة رقم (١٠٠٢)

البسماء:

من القسرر أن اشتراط تقديم التسكوى من المبنى عليه أو وكيك الخاص في الفترة المحددة بالسادة الثالثة من قسانون الاجراءات الجنائية عن المجراة المبنية بها ومن بينها جريمة السب هو في حقيقته قيد وارد عسلى حرجة النيابة العلية في استمبال الدعسوى الجنائية ولا يبس حتى المدعى بالمقوق المنيسة في إن يحرك الدعسوى لسلم محسكية الوضوع بباشرة خلال القلائة الشهر القالية لميم عليه بالجربية ومرتكيها .

الحكة:

لما كان ذلك وكان من المتسرر أن اشتراط تقديم الشسكوى من المغنى عليه أو من وكيله الخاص في الفترة المسددة بالسادة الثالثات من تساتون الإجراءات الجنائية عن الجرائم البيئة بها ومن بينها جريئة السب هو في حقيقته قيد وارد مسلى حرية النيلة العلمة في اسستمال الدعسوى الجنائية ولا يسن حتى المدعى بالحقوق المدنية في أن يحرك الدعسوى لسلم محمكية المؤسسوع بباعرة خنائل الاعتلاقة التسهر

التلبية ليوم عليه بالجريسة ومرتكيها وكان البين من مدونات الحسكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والميكل بالهيكم المطمون ميسه أن الواتعسة عدمت يوم ١٩٨٢/٧/٢٥ وأن المدعى بالمحتوق المنهية تقدم بشسكواه خسد الطاعن الى تسم الشرطة وحسرر عن ذلك المجنر رقسم ٢٩١٠ الدارى مصر القديمة اسسنة ١٩٨٣ وذلك تبل ليداع صحيفة الدمسوى المباشرة تقم الكتاب في ١٩٨٢/٩/١٤ مسان منمى الطاعن يكون غسير سميد . لما كان خلك وكانت المسادة الثائنة من تسانون الإجسراءات الجائبية لا تشترط أن يصبح وكما على الادعساء الباشر في صالة تقديم الشسكوى ولا ينسحب حكمها على الادعساء الباشر مسان منمى الطاعن يكون غير اسساس مها ينصح عن عسدم قبوله ومصادرة برمنة يكون عمل غير أسساس مها ينصح عن عسدم قبوله ومصادرة الكلسالة .

ا طعن رتم ۲۲۲ه لسنة ۵۷ ق ــ جلسة ۲۵/۱۰/۸۸۸۱)

قاعبدة رقم (١٠٠٣)

المسطا :

جريبة السب الملتى ... حسكم الادانسة بجب ان يشستبل عسلى الاسباب التي بني عليها والا كان باطلا ... المراد مالتسبيب المعتبر .

المسكبة:

وحيث أن مبنى الطعن هـ أن الحسكم الطعـون نيـه أذ دان الطاعن بجريتة السب الطنى تـ نطوى عـلى مخسالفة الثابت في الأوراق وتنابه الخطـا في تطبيق القـاتون . ذلك بأن الطاعن دخسح بعبـ ول الدعـوى المبلترة عن جريبة السب الطنى نرغمها بعد المبعدة المتسرد في المسددة الثالثة من تستون الإجراءات الجنائية ، الا أن الحـكم رد عـلى هذا الدخسع ردا يخالف الثابت في أوراق الدعـوى المنيـة المنبوبة رقم ١٩٧٤ اسسنة ١٩٧٨ منني جنوب القاهرة كما أطرح الحـكم دفساع الطاعن بـان ما وقسع منه يستلزمه حق الدناع وذلك باسعاد لا بعبه بها يستوجه وذلك بالمعبه بها يستوجه بها يستوجه بها يستوجه بها يستوجه بها يستوجه بها يستوجه المستوبة ومـديح القسانون ، مها بعيه بها يستوجه تفضيـة .

وحيث انسه بيين من الاطنطاع مستى الحكم الابتدائي ــ الذي الحسل البيه الحكم المطعون عصبه أن استبابه غير متروّة . لما كان ذلك وحوكان الشسارع يوجب في المستجاب التي بني طبهة والا كان المينائيسة أن يشتمل الحسكم على الاستجاب التي بني طبهة والا كان طبها والمنتبة مي المعابر تحرير الاستائيد والحجج المبني صنو طبها والمنتبة هي المه سواء من حيث الواقع أو من حيث القسانون ولكي يحتى المغرض منه يجب أن يكون في بيان جملي منصسل بحبث يستطاع الوقوف على مصوفات ما قضي بسته التحرير مدونات الحسكم بغط غير متروّ أو افراغه في عبارات علبة مصاه أو وضحه في مصورة الإسكام ولا يمكن محكمة النقض من مراتبة صحة تطبيق التأتون عملى الواقعة كما صار الباتها بالحسكم . لما كان ذلك ؟ وكان الحكم المطمون فيه قتد خملا غملا من السياله لاستحلة تراتبها الحكم المطمون فيه قتد خملا غملا من السياله لاستحلة تراتبها في المسانة يكون محيا بالقصور الذي لمه الصدارة على وجه الخطا في تطبيق التسانون ، مها يوجب تقضه والاعادة .

(شلعن رشم ۱۹۸۲/۲/۳۱ استة ۵۸ ق ــ جلسة ۲۱/۱۲/۲۱)

قامسجة رقم (١٠٠٤)

البسدا :

يجب اسسالية هسكم الاداسة في جريسة السب الملتى ان يسمن الملاية وطريقة توافرها في واقعة الدعسوى حتى يتسنى الحسكية التقض التيام بوظيفتها في حدود مراقبة تطبيق القسانون عسلى الوجه المسحيح وإن اغفال هذا البيان الهم يعيب الحسكم بالقصور .

الحكة:

وهيث أن الحسكم الابتدائي المؤسد لأسبابه بعد كم المطعون فيسه أوراق واقمة الدعسوى في قوله « وبن حيث أن وإقمة الدعوى تخلف فيها اثبته في المحضر المؤرخ ١٩٨٣/٧/١٦ حسبها هو ثابت بالأوراق سعد الى الدعيسة بالحق المنى الورا كاذبة أو كانت مسادقة لاوجبت بمثابها

بالمبواد المتسررة كهما وجمسه اليهما القمائذ تضدشن حيساؤهة وبن حيث اتسه بسؤال المتهم في محضر جمع الاستدلالات انكر التهمسة المسئدة اليه ولم يدفسع الاتهام بدفساع معقسول ، ومن ثم حيث أن المسكمة ومن عرض الوقسائع على النحو السالف ترى أن التهسة ثابتة قبل المتهم مما ورد بمحضر الضبط وما شهرت بسه المدعو بالحق المدني ومن ثم سيماتبه طبقا لمواد لاتهام عملا بالمسادة ٢/٣٠٤ ا.ج » . لما كان ذلك وكان من المتسرر انسه يجب لسسلامة الحسكم بالإدائسة في صيحة السب الطنى أن يبين العلانيسة وطريقة تواغرها في واقعسة الدعسوي حتى يتسلني لمحلكمة النقض التيام بوظيفتهما في حدود مراتسة تطبيق القساتون على الوجه الصحيح وأن أغفسال هذا البيان المهم يميه الحكم بالقصور لما كان ذلك ، وكان الحكم الطعون نيب شد دان الطاعن عن هذه الجريبة دون أن يتحدث عن وأقعـة هذا الظرف وكيفية توافره في حقه فسانه يكون مشوبا بالقصور الذي لسه السدارة عسلى وجوه الطعن المتطنة بمخالفة القسانون وهو ما ينسع لسه وجسه الطعن مما يمجز محسكمة النقض عن اعمال رقابتها عسلى تطبيق التاتون تطبيقا صحيها عملى واقعمة الدعموى كما صمار اثباتهما بالدكم ويتمين لذلك نقض الحكم المطمون نبسه والاحسالة دون حساجة لبحثه باتى أوجه الطمن.

(طعن رقم ه ٣٧٠ لسنة ٧٥ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٧)

سبق الاصرار والترصل

قاعـــدة رقم (١٠٠٥)

الجسما :

يحقق ظروف سبق الاصرار باعداد وسيلة الجريمة ورسم خطسة تتغيذها بميدا عن ثورة الافعال بما يقتضى الهدوء والروية قبل ارتكابها .

الحكة:

من المقرر أن ظرف سبق الاصرار ... وهو ظرف مشدد عسلم في جرائم القتل والجرح والضرب _ يتحقق باعداد وسيلة الجريسة ورسم خطـة تنفيذها بعيدا عن ثورة الانفعـال مما يقتضى الهدوء والروسـة تبل ارتكابها ، لا أن تكون وليدة الدغمة الأولى في نفس جاشت بالأضطراب وجمع بها الغضب حتى خرج صاحبها عن طوره ، وكلها طال الزبن بسين الباعث عليها وبين وتوعها صبح انتراضه ، وقد جرى تنضاء هذه المحمكمة عسلى إن تقدير الظروف الذي يستفاد منها توافر سبق الاصرار من الموضوع الذي يستقل به عاضيه بغير معقب ما دام لاستخلامه وجه متبول ، ولما كان الحكم المطعون نيه تهد هلل عملى توافر سبق الاصرار بانه ثابت بن الضغينة السمايةة لسبق اتهام والد المجنى عليه بقتل شقيق المتهم ورغبسة من المتهم في الأغهد بثار شقيته وبعد نسحة بن الوقت سبحت للنفسوس أن تهدا وللتنكير أن يكون بعد رويسة وبعد أن تدبر المنهم أمره وبيت النية على قتل المصى عليسه وأعسد لذلك المسكين القاتلة ، وما أن هاتت لسه النرمسة للاجهاز على المجنى عليه حتى نفذ ما أنتواه . نـان ما ساته الحـكم فيما يسوغ به ما استنبطه من تحتق ظرف الاصرار ويكون النعي عليه مالقصور في استظهاره غير صالب .

(طعن رتم ٩١١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢/٤/١٩٨٢ !

قاعىسىدة رقم (١٠٠١)

البسدا :

تقدير ظرفى سبق الإصرار والترصد بن سلطة محكمة الوضوع • *ل<u>د كنة</u> :

من المقرر أن البحث في تواغر ظرفي سبق الاصرار والترصد من

الملاقات قاضى الموضدوع يستنتجه من ظهروف الدعسوي وعنساسرها يا دام موجب تلك الظروف وهده المنسصر لا يتنساش عقلا مع ذلك الاسسينياج .

ا ظَمَن رقم ٦٦٤ لسنة ٥٠ ق سـ جلسة ١٩٨٢/٦/١٥

قاعبدة رقع (١٠٠٧)

المسحا

تقدير ظرفي سبق الإصرار والترصد من سلطة محكمة الموضوع .

المحكمة:

لما كان الحمكم مصور مهمه تسديين واقعمة الدعموي بها يحمل في أن المجنى عليسه _ الدي كانت عائلته عسلي خصام مع عائلة للطاعنين ... كان يسير في الطريق ليلا بمسع الشاهد أذ خرج الهيئ الطاعنان وتضران حنثان وصفعه الطاعن الأول عملي وجهمه قصرى محاولا الهرب ولكن الجنساة الأربعينة تابعوه حتى لحتوا بسه وركله الطاهن الأول في خصيته بنستط مسلى الأرض ، وجثم الأرمسة موقه وانهالوا عليه ضربا بالأيدى ماحدثوا به من الاصابات ما المصى الى موته . وساق الحكم عملى ثبوت الواقعة لديه عملى هذه المتسورة أدلسة سسائفة من شاتها أن تسؤدي إلى ما رتبسه عليها ، استقاها من اتسوال شاهد الرؤيسة ؛ وأقوال باتى شهود الاثنات ، ومن تقرير الصفة التشريحية ، ثم عرض الحكم لظرف سبق الإسرار مستظهرا توآمره في حق الطاعنين في قوله ﴿ وحيث أنسه عن سبق الاضرار فهو ثابت في حق المتهين بن وتستائح الدعسوي وظروفها وآيسة ذلك وجود خسالفات سابقة وقيام ثار بين عائلة التي ينتبتى البهكا المجنى عليسه وعائلة تتممر التي ينتس البها المتهد ون متها تعممهم الى الاعتداء على الجش غاته احدًا بهذا الثار ، ثم أكتمال مقدهم وأتفاقهم عسلي الاعتسداد في رويتية وتبروا المسرهم نبيا سنهم وصبيوا عليه عن رويسة تبسل مقارنتهم لجريبتهم " ما ا كسان فالله الموكان من المغور ان الجعد في عوامر علوم استي الاشهار من الملاعث ... تساشى الرضوع بستنتهه من ظروف الدمسوى وعناصرها ، بسأ دام

موجب تلك الظروف وهذه المناصر لا يتتاثر متلا مع ذلك الاستنتاج و وكان با أورده الحسكم ... عسلي ما صلف بيانسه ... كانها وسائنا في استظهاه توافر سبق الاصرار في حق الطاعنين و هو مالا يغير منسه أن تكون وسيلتها في الاعتداء هي الايدي أذ أن سبق الاصرار وصف للتصد الجنثي ولا شان له بالوسيلة التي تستميل في الاعتداء على المجنى عنيه وايذائه نتيجة لهذا التصد المسم هليه من تبل و ومن ثم غان ما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص لا يكون لسه محل .

طعن رتم ۱۳۲۸ اسنة ۵۴ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١٠/١)

قاعسىدة رقم (١٠٠٨)

المحدا :

المكنة:

من المتسرر ان ظرف سبق الاصرار هو حالة ذهنية تقوم بنفس الجسائي تسد لا يكون لها في الخسارج السر محسوس يدل عليها مباشرة وانساه هي تستغلصها القسافي منها استخلاصا ما دام موجب هذه الوقاع والظروف لا يتنافر مع هسذا الاستناج سلسا كان ذلك وكان الحسكم قسد أوضح تيلم ظسرف سبق الاصرار في حق الطاعنين في تولسه « وحيث أن سبق الاصرار متواقس في الدعسوى من وجسود النزاع السلبق بسين المنهين والمجنى عليسه رئيسهم في العمل الذي التب غيلهم منذ ثلاثة أيلم معلمة عسلى الحادث وإخطار جهة العمل بذلك غفسكر المنهون في الانتشاء منسة ودبروا في هدء ورويسة خطة الاعتداء عليسه بالغرب واعدوا لذلك ادوات الاعتداء هوي عصى وقطعسة حديد ومكان الاعتداء عليسه وهو منرث المتهم الأول ولتنظره في المكان الذي اعتساء عليسه وهو منرث المتهم الأول

ان شاهدوه حتى دعوه الى احتساء الشساى بنزل المتهم الأول ولما رغض ذلك جذبوه عنوة الى ذلك المنزل وأغلتوا بلبه عليهم وانهالوا طبه ضربا بالعصى وتطمة الحديد السابق احضارها لتنفيذ جرمهم ٤ . فسأن ما ساق الحكم فيها سلف سائغ ويتحتق بسه تواغر ظرف الاصرار كما هو معرف به في التاتون .

(طعن رتم ۱۳۸۳ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۱۹۸۳/۱ ۱۹۸۳)

قامستة رقم (١٠٠٩)

المسطا:

ظرفي سبق الاصرار والترصد ــ توافرهما ــ بن سلطة محسكية الوفسسوع ه

المكة:

من المقسرر ان البحث في توافر ظرفي مسبق الامرار والترصدد من اطلاقسات قساشي الموضوع بستنجسه مسن ظسروف الدعسوي وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العنساصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنداج .

(مُلَمِن رَمْم ١٨٢٥ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١١/٨)

ماعسدة رقم (١٠١٠)

البسدا:

توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقــات قــافى الوضوع يستثنهه من ظروف الدعـــوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه المناصر لا ينتافر مقلا مع ذلك الاستثناج •

الحكة:

من المقرر أن البحث في تواغر غارف سبق الاصرار من أطلاتها تسلمن الوضوع يستقتهه بن غروف المسوى وعناصرها ما دام موجب طك الغاروف وهذه المناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، عسان با أورده الحسكم سد غيبا سلف سد يتحقق بسه ظرف سبق الاصرار على غير النحو المحرف تمانونا ويكون النمي هسلى الحسكم في هذا الشسلى غير سبيد . لمسا كان ذلك ، وكان ما أتفهي السبيد الحسكم سد غيبا تقدم سبيد يناف المتعلق المتهين على القبل من معينتهم في الزبان والمكان ، ونوع السلة بينهم ، وصدور الجريسة عن باعث واحد واتجاههم جميما وجهة واحدة في تنفيذها وان كلا منهم تمسد تمسد الآخر في ايتاعها ، مما يرتب بينهم في صحيح التسانون تنسانا في المسئولية الجنائية ومن ثم نسان كلا منهم يكون مسئولا عن جسراتم التسل العدو والشروع غيسه مع سبق الاسرار التي وقعت تنفيذا لقصدهم المشترك الذي بينوا النبية عليسه باعتبارهم فاعلين اصليين طبقا لنص المسادة الأول، بينوا النبية التهديم المستولة الذي بينوا النبية التهديم المستولة الذي بينوا النبية التهديم المستولة من شدون المقومات .

(طُعن رقم ١٥٥٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩)

قاعسسدة رقم (١٠١١)

: 12-41

سبق الاصرار حالة ذهنية نقسوم بنفس الجسائى قسد لا يكون لهسا في الخسارج اثر محسوس بدل عليها مباشرة وانهسا هى نستفاد من وقائم وظاروف خارجيسة يستخلصها القساشى منهسا استخلاصا ما دام موجب هذه والوقائع والظاروف لا يتنافر مع هذا الاستنتاج .

الحكة:

لما كان الحسكم المطمون نيسه شد استظهر توافر ظرف سبق الاصرار في توله و غين ظروف واتمات الجريبة بين أن المتهم شد أثم تفكره في هدوء يسبح له بترديد الفكر بين الاتدام والمعدول وترجيع المدها عملى الآخسر وتأبله العواقب والاهتبالات وقد بفست نشرة زمنيسة بسين واتمة نمية الاتهام المجنى عليها بتتال زوجها والتي ثبت عدم صحتها ، والى وقوع الحادث ولم تحدث بين جديد بعد ذلك أشارة تفكمه الى ارتكاب الحادث ، وهو الذى تصد الى المحنى عليها وليست هى التى سحت اليسه ، ومن ثم يكون توافسر في حق المهم ركن سسبق

الاصرار » . وكان ما ساقه الحسكم بما سلف سائغ ويتحقق بسه ظرف سبق الامرار كما هو معرف بسه في القانون ، ذلك بسأن سبق الامرار حسالة ذهنية تقسهم بنفس الجسائي قبيد لا يكون لها في الخسارج انسر محسوس يدل عليها مباشرة ، وإنها هي تسستفاد من وتسائع وظروفه خارجية يستخلصها القاشي منها استخلاصا ، ما دام موجب هذه الوقسائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ، وهو مالم يخطىء الحكم في تقديره ، ومن ثم غان متقى الطاعن في هذا الصدد يكون غير صديد .

(طعن رقم ۲۰۰۷ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲۰۲۱/۱۹۸۴)

قاعبسدة رقم (۱۰۱۲)

الهسطا:

توافر ظرف سبق الاصرار بن سلطة محكمة الموضوع •

الحكة:

من المقرر أن البحث في توافر ظرف سبق الاصرار من الحلاتات محكمة الموضوع تستنتهم من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه المناصر لا يتنقر مع هذا الاستنتاج .

(طعن رقم ۷۹۰ه لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ۲۸/۲/۱۹۸۶)

قامــــدة رقم (۱۰۱۳)

المسجا :

ظرف سبق الامراز ــ ماهيتــه •

المكة :

ان الاصرار السابق هو التصد المسم عليه تبل الفعل لارتسكاب جنحة أو جناية يكون غرض المسر منها أيذاء شخص معين أو أى شخص غير معين وجده أو صادنه سواء كان ذلك التصد معلقا على حدوث لمسر أو موقوضة على شرط .

(طعن رتم د١٨٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١١ /

قاعيسنة رقع (١٠١٤)

المسطا :.

ظرفي سبق الامرار والترسط ــ توافر احدهبا يفلي عن الافسر ـــ بفساد ذلك-- -

المكلة:

لمساكان حكم ظرف سبق الاصرار في تشديد العقويسة كحكم ظرف الترصد ، واثبات توانر احدهما بفني من توانر الآخر ، نضــــ عن أن المتوبسة المتفي بها على الطاعنين وهي الأشغال الشساتة المؤبدة تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل العبد مجردة عن أي ظروف مشددة ، نانه لا تكون للطامئين مصلحة نيما يثرونه بشأن عدم توانر ظرف الترمسد . لما كان ذلك ، وكان تساتون الاجسراءات الجنائية وأن أوجب في المسادة . ٣١ منه أن يشبتنل كل حسكم بالادانة مسللٌ بيان الوائمنة المستوجبة للمتوسة بياتا تتحقق بـ اركان الجريمة والظروف التي وقعت نيها ، الا أن التسانون لم يرسم شكلا خاصا يصاغ نيسه هذا البيسان ، نمتى كان مُجْمِوع با أورده المسكم كانبا في تنهم الواتمسة بالركاتها وطرونها صبيها استخاصته المسكمة . كان ذلك محققاً لحكم القساتون ، واذ كان الصكم المِطمون مُنيسه تسد بين واتعسة الدمسوى بما تتحتق بسه كانة المناصر القانونيسة لجريبة التاتل العبد ، وأثبت توانر ظرف سبق الاصرار في حق الطاعنين ووجودهم جبيما على مسرح الجريمسة مما يرتب في صحيح القانون تضاينهم في السئوليسة الجنائية ، وتتحتق بسه مسئوليتهم - كفاعلين أصليين - عن جناية قتل الجنى عليهم التلائسة التي وقعت تنفيذا لتصدهم المسترك الذي بيتوا النية عليسه ، يستوى ق ذلك أن يكون القمسل الذي قارضه كل منهم محددا بالذات أو غسير. بحدد ، وأن يكون من أطلق منهم الأعبرة على المجنى عليهم معلوما ,أو غير مطوم ، نسان ما يثيره الطاعنون بشان خلو بيان المسكم للواتمة من التعصيلات المتطقة بتحديد ما وقع من كل منهم على حدة ، وبشان الدور الذي غلم به الطاعن الثالث يكون لا محل له .

(ظمن رقم ١٦١٤ لسنة ٥٣ ق _ طلبة ١٩٨٤/٣/١٣)

قاعـــدة رقم (١٠١٥)

توافر ظرف سبق الاصرار من سلطة قسائمي الوضوع يستنتهم من وقسائع الدعسوي وظروفها مسا دام موجب هسنده الوقسائع والظروف لا يتنافر عقلا معرهذا الاستنتاج ،

المكية:

لمساكان البحث في توافر ظرف سبق الاصرار من سسلطة قسافي الموضوع ، وأذ كان هــذا الظرف من الأمور النفسية وقــد لا يكون لــه السر محسوس بدل عليه مباشرة فللقساشي ان يستنتجه من وقسالم الدعسوي وظرومها ما دام موجب هذه الوقسائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هــذا الاستنتاج وما دابت المحكمة لم تخطىء في تتدير هذا الظرف كما عرضه القانون ، وكان ما أورده الحسكم فيما تقدم سائفا ومسميدا ويستثيم بسه التدليل عسلى تواغر ظرف سسبق الاصرار وهو ما يرتب تضابنا في السنولية بين الطاعنين يسسنوي في ذلك أن يكون النمسل الذي قارنسه كل منهم محددا أو غير محسدد ويصرف النظر عن مسدي مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه اذ يكفى ظهورهم معا عسلى مسرح الجريسة وتنت ارتكابها وأنسذ كل منهم دورا مباشرا في تنفيذها اتتضى وجوده على مسرحها واذ كاتت المصكبة تسد اخذت الطاعنسين جبيعا بجريهــة الضرب المفضى الى الموت دون تحديد لفعل كل منهم مناه عسلى ما انتنعت به للأسباب السائفة التي أوريتها من أنهم جبيعا عندوا المزم على الاعتداء واقتصوا متجر المجنى عليه وضربوه ، مان ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن يكون غير سديد .

(طعن رقم ۲۳۷۸ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ١٩٨٤/١٠/٢)

قاعسدة رقم (١٠١٩٠)

المسطا:

ظرف سبق الاصرار حسالة ذهنية تقسوم في نفس الجسلتي قسد لا يكون لها في الفسارح السر محسوس يسدل عليها ميسفترة والها هي تستفاد من وقسائع الدعسوى وظسروفها ويستخلصها القسائمي ما دام موجب هسند الوقسائع والظروف لا تتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

المسكية.:

وين حيث أن المسكم الطانون تبسه بين والعسة الدمسوى بمسا تتوانر بسه كافة العناسر التاتونية لجريبتن القارب المعفق الى الوت هم سبق الاصرار ... والضرب مع سبق الاصرار ، اللتين دان ، الطاعثين باولاهما ، ودان الطاعن الأول بثانيتهما كذلك ، وأورد على تبوتها أدلسة سائمة من شانها أن تؤدى الى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان المسكم المطعون نيسه تسدعرض لظرف سبق الاصرار واستظهر توانره في حق الطاعنين بتوله انسه عن ظرف سبق الاصرار ، يستفاد توافرة في حق المتهمين من المسر الشمقاق الدائم بين المجنى عليه النسائي وزوجته وضينهما ذرعا به وتوعده بالمسبوء اذا استبر هذا الشتاق ومن الفرصة الزَّمْنَيَةُ الْخَالِيةَ مِن عوامِل الانسارة التي تلت هسدًا التوعد وتيسر لهما خلالها التروى والتفكير الملمئن نيما انتوياه ، وتدبر نتيجـــة مملنهما حتى ا سماع مراخ الزوجة على أثر شرب زوجها لها وأسراعهما الى منزل الزوجية ومعهما السكاكين واغلاق ياب النزل من الداخس بالزلاج واطناء انساءة الكهرباء حتى ثم لهنا تحتق قرضهنا ، وما سساته الحسكم على التحسو المتندم سخائم ويتحتق بسه ظرف سبق الاصرار كما هو معرف بسه في القانون ، وذلك بأن سُبق الامرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاتي ، تسد لا يكون لها في الخسارج من السر مصنوس بدل عليها مباشرة واتما هي تستفاذ من وقائع الدمسوى وظروفها ويستطمها القاشي منها أستخلاصا ما دام موجب هذه الوقسائع والطروف لا تتنافر عقلا مع هسدًا الاستنتاج ، وهو ما لم يقطى الحسكم في تقديره ، نضلا عن لا جسدوى مما يشهره الطاعنان حسول توافر هذا الظرف ما دليت العتوسة المسكوم مها تدخل في نطساق المتويسة المتررة لجريبة الضرب المنفى الى الموت والضرب البسيط بغير سبق امرار .

قاعسستة رقم (١٠١٧)

البسطا :

ظرف سبق الاصرار حسالة ذهنيسة تقدوم في نفس الجسلى قدد لا يكون لها في الخسارج السر محسوس يسدل عليها مبساشرة وانها هي تستفاد من وقسائع الدهسوى وظسروفها ويستخلصها القساشي ما دام موجب هسنه الوقسائع والظروف لا تتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

المكهة:

لمسا كان ذلك وكان الحسكم تسد دلل عسلى تواقر سبق الاصرار في حق الطاعنين بقوله لا وحيث أنسه عن ظرف سبق الاسرار والترسد مبن المترر أن الاصرار السابق هو القصيد المبيم عليه تبسل النمسل لارتكاب جنحة أو جنايسة سواء كان ذلك القصد مطقا على حدوث أسر أو موقومًا على شرط ، وأما الترصد عهو تربص الاسسان لشخص في جهة أو جهسات كثيرة مدة من الزمن طويلة أو قصيرة ليتوصل الى ذلك الشخص أو الى ايزائسه بالضرب ونصوه والثابت من الأوراق ان المجنى عليسه والمتهم الاول حدثت بينهما مشادة لخلافهما على حسساب وفي اليوم التالي تربص بسه المتهمون عند المكان الذي اعتاد أن يرعى أغنامه بسبه تنصدين أيزائه وضربه ٤ ومن ثم يكون ظرفي سبق الاصرار والترصد تسد نوايرا في حقهم وأذاء توافر الظرف الأول فيكون جميع المتهمين مسئولين عن احداث الماهة بغض النظر عن تحديد من منهم محدثها ٧ وكان ما سساته الحكم فيما تقسدم سائفا ويتحتق بسه ظرف سبق الامرار ، كما هو معرف بسه في القائون ، وذلك بأن ظرفا سبق الاصرار حسالة ذهنية بننس الحسائي قسد لا يكون لسه في الخسارج اثر مصوس بدل عليسه مباشرة واتما هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية بستخلص منها القساضي توافره ما دام موجب هدده الوقدائع والظروف لا متنافر عقلا مع هددا الاستثناج وهو ما لم يخطىء الحكم في تقديره ومن ثم مان النعي على الحسكم بالقصور والنساد في الاستدلال في هذا الشان غير سديد ، غضلا عن أنب لا جدوى للطاعنين من المتازعة في تواتر هددا الظرف في حتهم لان العتويسة التي انولها الصحم بكل بنهم وهي الحبس مع الشغل لدة ستة اشهر تدخل في نطاعتي العقوسة المتسررة لجريسية للضرب البسسيط المجسردة من توانر طرف سبق الاصرار وفقا الفقرة الأولى من المسلاة ٢٤٣ من قانون المقوسات .

ا طِعن رقم ۲۷۶۶ اسنة ٥٤ ق حطسة ١٩٨٥/١/١٠) اقاعدة رقم (١٠١٨)

المسطا

توافر غارف سبق الاصرار من اطلاقسات محكبة الموضوع تستنتمه من ظروف الدعسوى وعنامرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه المسامر لا يتنافز عقلا مع ذلك الاستنتاج .

المكية:

لمسة كان ذلك وكان ألبحث في تواقر ظسرف سسبق الاصرار من اطلاتسات محكمة الموضوع تستنتجه من ظروف الدعسوى وعنساسرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه المناصر لا يتنافر عقلا بمع ذلك الاستنتاج ٤ وكان الحكم المطمون نبيه قيد عرض للتدليل على ثبوت هذا الظرب بقوله : « وحيث أنسه عن ظرف سبق الأصرار غثابت في حق المتهبين ذلك . أنسه لمسا لاكت الألسفة تصرفسات قريبتها المجنى عليها المشبئة وتحاشي أهالى التريسة انراد اسرتها نكر المتهبان في جريبتهما تفكيرا هادئا وتدبرا في رويسة وامعان واعتزما قتلها عندما تلوح الفرصسة لهما . ولمسا لاحت بذهاب المجنى عليها الى الحقل بعد انقطاع حوالي . } يوما عسمه ماجأها ثانيهما وبدون متدمات وذلك حسبها انتهت المسكمة في تصويرها الواقعة وحملها من فوق أرض الطريق والقي بها في زراعــة الفول المجاورة وأنهال عليها المتهم الأول ضربا بباطة تتيلة أعدها لهذا الفرض ولمسا ايتنا موتها أوقسدا نبها النسار » . لمسا كان ذلك وكان يبين من هذا الذي أورده الحكم أنبه استظهر التصد المسمم عليه والنية البنيسة قبل الفعل التي دلل على قيلها تدللا سائفا في حق الطاعنين والتي دفعتها ألى أضمار التظمر من المعنى عليها بعد تفكير عادى، وتدير في رويسة

وامعان غلقه يكون قسد استظعن سبق الامعرار لديها استخلاصا سلينا وصحيحا في القسائون ،

(طبعن رقم ١٩٨٨ع لسنة ١٥٠ق ــ جلسة ١٩٨٥/١/٢٨)

قاصب دة رقم (١٠١٩)

المسطا:

مناط قيسام سبق الاصرار هو أن يرتكب الجساني الجريمسة وهو هساديء البسال بعد أعهسال فسكر ورويسة وأن العبرة في توافره ليست بعضي الزمن لذاته بين التصميم عسلي الجريمة وارتكابها بسل العبرة هي بما يقع في هذا الزمن من التفكي والتدبي •

الم كة:

وحيث أن الحسكم المطمون نيسه حصسل وأتعة الدمسوى في أن الطاعنين طهروا مستى مياه مخصصة لرى اراضى مملوكة لهم والأخرين من بيتهم اسرة المجنى عليهما ، وضبوها الى أرضهم ، طحا أحسد دوى المجنى عليهما الى عبدة الناهية طالبا منسه التدخسل لاعادة الحسال الى يا كاتت عليه الأمسر الذي أوعز صدور الطاعنين عسلي الاعتسداء على المجنى عليهها وعندوا المسزم عسلى ذلك وتوجهوا اليهم مسساء ١٦ من اكتوبر سبة ١٩٨٣ هيل أولهم فأسا وكل بن الثاني والثالث عصا واتهالوا على المحنى عليهما ضربا بهذه الأدوات فأفضى اعتداؤهم الى وقساة أحسد المجنى عليهها واصابة الأخر وبعد أن أورد الحسكم الأدلسة التي استند اليها ، عرض لظرف سبق الاصرار فاستظهره في حق الطاعفين بغوله : « وحيث المسلم عين سيبق الاصبرار أن الأعشداء أنسأ هندث بسنبية الضلاف عالى هدم المستى وشكايه اسرة المجنى عليهما المتهسين لعبدة التلمية ابتغاء اعادة الحال الى ما كان عليه واستثنافه لهم لهسدًا القرش ومن مداهمة المتهمين للمجنى عليهما ومفاجأتهما بالاعتداء » الأمسر الذي بكثب عن أتهم صببوا القصد على الاعتداء على المجنى طبهها وببتوا النية عسلى ذلك « وان هناك غترة زمنية سبقت هذا الاعتداء من شاتها أن دبر المتهبين أبرهم في هدوء رويسة " لمسا كان ذلك ، وكسان بتأفظ تنسال سبق الاضرار هواأن يرتكب الحسائي الجربمة وهوا هساديء

البال بعد اعبال نسكر ورويسة ، وإن العبرة في توافره ليست بعضى الزين لذاته بين التصبيم على الجريبة وارتكابها -- طال هذا الزمسن أو اتمر بل العبرة هي بيا يقع في هذا الزمن من التنكير والتدبير ، وإذ كان مذا الذي أورده الحكم ، نيبا تقدم ، وإن كان ينيد أن الطاعنين تد تعبدوا ايتساع الاذي بالجني عليها أنه الا أنسلة تحسلا من التدليل عسي أتهم ارتكبوا الجريبة وهم هلائوا البال بعد اعبال عسكر ورويسة وتدبير ليا يكن ذلك ، غان الصبكم المطون نيه يكون تساهرا تصورا يعبيه لم يا يجب تقصيه والإحسالة -- وذلك دون حساجة الى بحث أوجسه الطعن الاشرى «

(طعن رتم ١٩٨٤ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٥/٢/٥١٨٠)

قاعــــدة رقم (١٠٢٠)

البـــدا :

وزن اقسوال الشهود وتقدير القسروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مها وجسه اليها من مطاعن وحسام حولها من شبهات مرجمه الى محكمة الموضوع -

الحبكية:

لما كان ذلك وكان الحكم الحسكم قسد أورد في معرض استبعاده ظرف سبق الاصرار من واتمسة قتل المجنى عليها قوله « ان الأوراق نيبا تضينته من ملابسسات الحادثة ووقائعها قسد خلت مما يدل بيقين على ان المتهسة قسد أتعقسد عزمها عسلى ارتكاب غمل القتل ومضت فتسرة زمنية بين انعقساد هذا المسرم وبين الاقسدام عسلى تنفيذه بها يدل عسلى ثبتها عسلى غكرة القتل الإجرائية بغير تحول منها ولم تستدل الحسكية من الأوراق على توافر القعكير والقدير والممبر والسكون لدى المهسسة قبسل ارتكاب جريمتها بحيث يمكن القول باتها هسكيت عالها هادا متزيا مترويا فيسا اتجهت اليسه ارافتها ، ولا شسك أن وجسود الضغينسة والمساحنات المستمرة بينها وبين المجنى عليها لا بكتى في ذائسه الدلاسة عسلى تولفر مسق الامرار كها لا يؤثر على استيعاد هذا الظرف ما ويد

عسلى لسسان المجنى عليها وبعض الشهود س أن المتهمة توعدتها بالقتل تصريحا لا تلبيحا في الليلة السابقة عسلى المسادث اثناء تشياعتها اذ ان العبارات والكلمات المنسوبة الي المتهمة في هذا المصال وان انصبحت عن نيتها الالنها لا تتم بيتين عن تيلمها بالتدبير لجريمتها برويسة وتفكير مطمئن ولا تعدو كونها مجرد عبارات وكلبات تضبئتها الثرثرة واللجاج والشباحثة الكلاميسة المتفلسة بينها ومين المجنى عليها « وكان التناتض الذي يعيب الحسكم ويبطله هو الذي يقسم بين اسبابه بحيث ينمي بمضها ما اثبته البعض الآخر ولا يعرف أي الآخرين قصدته المحكمة وكان مفاد ما أورده الحسكم أن المحسكية وأن أطبأتت الى توافر نيسة القتل في الواتعالة. الا أتها من وجه آخر قد ايقنت باننفاء عنصر سبق الاصرار لمسا تبينته من أن الحادث لم يكن مسبوقا بفترة من الوقت تسمع للمنهمة باعمسال الفكر في هدوء ورويسة وهو استخلاص سسائغ لا تنساقض نيسه ذلك انسه لا تلازم بين القصد الجنائي وسبق الاصرار عقد يتوافر القصد الجنائي مع انتفاء الاصرار السابق الذي هو مجرد ظرف مسدد في جراثم الاعتداء عملى الاشخاص وبن ثم تنصر عن الحسكم قاله التناقض في التسبيب لمساكان ذلك وكان البين من الحسكم المطمون نيسه سـ عسلى ما سلقه البيان - انسه حين اشار الى ما ورد على لسان المجنى عليها وبعض الشهود من أن الطاعنة توعدتها بالقتل في اليوم السابق عسلي الحادث لم يورد ذلك في متام تحصيل الأدلسة التي عول عليها في تضائه بالادانسة وانبا أورده ليطرح دلالته وفي مقسام استبعاد غارف مشدد هو ظرف سبق الاصرار ومن ثم تسانه بقرض خطأ الحسكم في الاسسناد في هذا الصدد ماته لا مصلحة للطاعنة ميها تثيره بهذا الشسان وبكون متماهة بهذا الخصوص في غير مطه ، لمساكان ذلك وكان البين من مراهعة معاضر جاسات المحلكم أن الطاعنة لم تثر لدى محسكمة الموضوع شسينًا عما أوردته بوجه طعنها في شك أن الفترة التي تال عنها الطبيب المعالج أن بابكان المجنى عليها التحدث فيها وما أذا كان تحدثها في تلك الفترة بتمثل من عدمه ولم تتقدم باي طلب في هذا المدد نساته لا يكون لها من بعد أن تنمى على المسكمة تعودها عن الجسراء نحقيق لم تطلبه منها أن الرد عملي منصلح له يثره لمايها ولا يتبسل منها التحدي

يذلك الدنساع الموضوعي الأول مسرة ابام مصحبة النقض ، لما كان الخسط الله كان الحسكية الموضوع ببا لها من سلطة تقرير الأداسة ان تلخسف بها ترتاح الله منها وفي اطبئتاتها الى السوال المجنى عليها ما يغيد انهسا فطرحت جبيع الاعتبارات التي ساتها الدنساع لحبلها عسلى عدم الأخذ بها الدنان ودن أقسوال الشهود وتقدير الظروف التي تؤدون نبها شهادتهم عهدال التفساء عليها مهما وجسه اليها من محلساءن وحسام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع وبن ثم غسان منازهة الطاعنة للقوة التغليلية الاتسوال المجلىء طبها ينحل الى جدل موضوعي في تقرير الدليل معلى المرتب المناس معلىة النقش ، لما كان ما تقدم غان الطعن برمته يكون على غير السلس بتعينا وغضه موضوعا .

(طمن رقم ٤٩٠٧ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ٢٩٨١/١٩٨٥)

قاعبسدة رقم (۱۰۲۱)

البسيدا :

البحث في توافر ظرف سبق الاصرار من اطلاقات محكمة الموضوع .

الحكة:

المترر أن البحث في تواغر ظرف سبق الأصرار من اطلاقسات تأفي الموضوع يستنتجه من ظروف الدصوى وعناصرها ما دام موجب ظك النظروف وهؤه المناصر لا يتنافر عتلا مع ذلك الاستنتاج عسان ما أورده الأحسكم سد قيما سلف سيتحتق بسه ظسرف سبق الاصرار على النحو المرف عانونا ، ويتى تواغر ظرف سبق الاصرار على هذا النحو عسان المتر عتونا ، ويتى تواغر ظرف سبق الاصرار على هذا النحو عسان التتل يعتبر مقترنا به وملازما له ولو اخطا الجاني الهنف غاصاب كخر . (طمن رتم ١٩٨٧/٢١) اسنة ؟ه ق سد حلسة ١٩٨٥/٢١)

قاعبسدة رقم (١٠٢٢)

البيطا

البحث في توفر ظرف سبق الاصرار أو عسدم توافسره يحضيل في سلطة قسافي الرضوع مستفتحه من وقسائع الدعسوى وظروفها ما دام موجب عده الظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستفتاج ،

المسكية:

لما كان ذلك ، وكان البحث في توانر ظرف سبق الاصرار أو مدم توافره يدخل في سلطة تساضى الموضوع يستنتجه من وتساتع الدعوى وطروفها ، ما دأم موجب هدده الظروف لا ينتاني عقلا مم هذا الاستثناج ، وما دايت المحكبة قد استخاصت في استدلال سائغ أن الحادث لم يكن وليد اصرار سابق ، بسل حدث اثر المشلطة الثانيسة التي لم تهض بينها وبين المشارة الأولى فترة زمنيسة تكفى للتفكير في هدوء ورويسة في ارتكاب الجريمة الثانية والتي وتعت اثر عناب المجنى عليمه للمتهمين عسلى التزاعهما الاوتساد ، مأنها تكون تسد غصلت في مسألة موضوعية لا رقابة لمحسكمة النقض عليها عليها . لمسا كان ما تقسدم ولئن كان من المقرر أتسه لا تعارض بين أنتفاء سبق الاصرار وبين أنتواء المتهسين مجأه الاعتداء عسلى المجنى عليه وانتاتهم على ذلك في اللحظة ذاتها مها يرتب في حتهم التضابن في المسئولية الجنائية عن جريمة الضرب الذي أختت الماهة دون حلجة لتنص الاسابة التي نشأت عنها الماهة ، الا لنه وشد عرض الحكم المطعون نبسه الى رابطة المشاركة بين الطاعنين ، ونفى ثبوتها في حقهما ، وخلص من ذلك الى مساطنها عسلى اسساس التدر المتتين في حقهما ، وهو جريبة الضرب بادية الذكر ، بعد اذ انتفى دليك ثبوت معرقة أيهما هو الذي الصدث الضربة التي نشكت عنها الماهة غائسه يكون تسد برىء من مالة التصور في التسبيب . لمساكان ما تقسيم غيبان الطعن برمتسه يكون عسلى غير استساس متعينا رغضه بوقسوعاً ،

(عُلَمَن رَثَم ٢٠٩) لسنة ١٥ ق ــ جلسة ٢٠٩٧/١٩٨)

قامسنة رقم (١٠٢٣)

المِـــدا :

قارف سبق الإصرار هساقة ذهنيسة تقسوم في نفس الجسائي تسد لا يكون فها في الفسارج السر محسوس يسدل عليها مساشرة وإنها هي نستفاد من وقسائم الدعسوى وظسروفها ويستغلصها القسائقي ما دلم موجب هسذه الوقسائم والقاروف لا تنظر عقلا معهذا الاستنتاج .

العسكية:

لما كان فلك ، وكان سبق الامرار حسالة ذهنيسة تقوم بنفس

الله الله المستقد من وسائع وطروف كارجية يستخلصها التسائق معها والترق المستخلصا التسائق معها المستخلصا الما أوجب هذه الوقسانع والطروف لا ينتغر تخلا السخط المستقلم الما أوجب هذه الوقسانع والطروف لا ينتغر تخلا اسخ السخط السنخلص توافر غلاف سبق الأصرار الذي الطاعن من رغبته في الانتسام أن ألميني عليسة والخلاص بنه الما الرامي الي سخمة من وجود علاتسة التي ارتحاب الجريسة وهذا الأفسى ، فكان أن تواد هذا الأسر الذي دغمه التي الرتحاب الجريسة بعد تفكر ورويسة وتغيير عسان استخلاصه يكون ألم المنافق الما المنافق الما المنافق المن

(طنبن رشم ٢١٣) لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢٩٨٥/٣/٣)

قائسستة رقم (١٠٢٤)

المسجاة

ظرف مسبق الاصرار ــ استفلاص توافره بن مسلطة بعسكية الموضوع ه

الحسكية :

إلى كان ذلك ، وكان الحسكم قسد استظهر ظرف سبق الامرار يتوله و ان ظرف سبق الامرار قسد تواغر في حق المتهم الثاني (الطاءن) بين تكاشف نيتسه هسلي الاعتداء عسلي المجنى عليسه اذ طلق ينتهن الخطب عسوب المكان الذي داب الاحسم عساء حتى التواجسد عيسه حافلا عساء حتى الدارة علي بينه اسهم في ارتكاب الجريسة بشل حركتسه بتنيده الأخر غوقمت الجريسة بناء عسلي هذا المتل ك . وهو استخلاص سائم ومن شسانه أن يرتب بسئولية الطاعن باعتباره غاعلا اسليا مسح

غيره في جريسة العاهة المستنهة مع سبق الاسرار التي دانته المحكة عنها وان انتسر شعله على مجرد الاسساك بالمجنى عليه بشسل متلوبته ومن ثم ضنان نعيه عملي الحسكم في هذا الخصوص يكون غير صحيح... لما كان ما تقدم ٤ نسان الطمن بريتسه يكون عملي غير اسساس متمينا رئفسه موضوعا .

(طعن رقم ١٤٦ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩٨٥/٦/١٢)

قاضستة رقم (١٠٢٥)

المسطا:

ظرف سبق الاصرار حسالة ذهنيسة تقسوم في نفس الجسائي قسد لا يكون لها في الفسارج السر محسوس بسدل عليها مبسائرة وانما هي تستفاد من وقسائم الدعسوى وظسروفها ويستفاصها القساشي ما دام موجب هسنده الوقسائم والظروف لا تتنافر عقلام هذا الاستثناج •

الحكة:

لما كان ذلك ، وكانت المصكبة قصد عرضت الخرف سبق الاصرار واستظهر تواغره في حق الطاعن والمتهم الآخسر في تولها و وحيث انسه من ظرف سبق الاصرار غهو متواهر في حق القهين من انتوائهما ضرب المجنى عليه بسبب الفسلاف على قسسة الارض المخلفة عن مسورت المجنى عليه بسبب الفسلاف على قسسة الارض المخلفة عن مسورت تدبرا لبرها في هدوء وروية حتى اذا ما ظفر الى الجنى عليه حسين من فوق دوابقسه التي كان يتعليها وانهالا عليه من منزلهما وهنبساه من منزلهما عقدا من المطحن خرجا عليه من منزلهما وبعنبساه ما غلطتنا بسه الساباته التي اودت بحياته وكان ذلك تنفيذا لقصد المتمين المسترك الذي بيتا النيسة عليه بها بتحققه بسه تواثر سبق الاصرار في هقها » . قسان هسذا الذي استخلصته المصكة من ظروف همراء الاصرار ، كما هو معرف بسه في القسانون ، ذلك بسأن سبق الاصرار الامرار ، كما هو معرف بسه في القسانون ، ذلك بسأن سبق الاصرار حسوس حلمة دهنية منفسري الميساني قسد لاسكون لسه في الخارج السر محسوس بدل عليه مباشرة ، وأنها هو يستقاد من وقسائع وظروف خارجية يستخلص بدل عليه مباشرة ، وأنها هو يستقاد من وقسائع وظروف خارجية يستخلص بدل عليه مباشرة ، وأنها هو يستقاد من وقسائع وظروف خارجية يستخلص بدل عليه مباشرة ، وأنها هو يستقاد من وقسائع وظروف خارجية يستخلص بدل عليه مباشرة ، وأنها هو يستقاد من وقسائع وظروف خارجية يستخلص بدل عليه مباشرة ، وأنها هو يستقاد من وقسائع وظروف خارجية يستخلص بدل عليه مباشرة ، وأنها هو يستقاد من وقسائع وطروف خارجية يستخلص

منها القساضى توافره ما دام موجب هذه الوقسائع والظروف لا يتسافر مقلا مع هذا الاستنتاج وهو ما لم يضطىء الحسكم في تقديره — ومن ثم كان النمي عليه المسكوبالقضدور والنساد في الاستدلال في هسذا الشان غسر مسديد . أسبا كان ما تقسدم ، غسان الطعن برمتسه يكون عسلي غير اسساس متعين الرغض .

(طمن رقم ۸۱-) اسنة ٥٦ ق -- جاسة ١٩٨٦/١٢/٩) قاعمت قرقم (١٠٢٦)

الجسما :

أسا كُلُن ذلك؟ وكان من المتسرر إن الانساق هو اتصاد نيسة اطراقه مسلى ارتكاب الفعل المتق عليه ، وهسده النيسة أمسر داخلي لا يتم تحت العسواس ولا يظهر بعلامات خارجية ومن حق القاضي أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التي تنوافر لدبسه ، ومن القرر أيضًا أن سبق الأصرار هي حسالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فسلا يستطبع احد أن يشهد بها مباشرة بل تستقاد من وتسائع خارجية يستظمها القاضي منها استخلاصا ، يكني لتحتق الترميند مجرد تربص الجاني للمجنى عليه مدمِّ من الزمن طالت لم قصرت في مكان يتوقسع تدومه اليسه ليتوسسل بذلك الى مغاجاته بالاعتداء عليسه ، لما كان ذلك ، وكان البحث في وجود اتفاق بين الجناة على الاعتداء او في توانر ظرني سبق الامرار والترصد بن اطلاقات قاضي الموضوع يستنتجه بن ظروف الدمسوى وعناصرها با دام موجب تلك الظروف وهذه المناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، لما كان ما تقدم ، وكان ما أورده الحسكم من وقائع كاتبها الثبات اتفاق الطامنين على التعدى بالضرب على المجنى عليه من معينهما في الزمان والكان ونوع الصلة بينهما ، كها أن ما أنتهن اليه الحسكم من توافر ظرفي سبق الاسرار والترصد تبسل الطاعنين من وجود خلاقات عائلية سابقة بينهما وبين الجني عليه _

وهن غير مجدودة من الطاعنين ومما أثبته من انتظارها المديني عليسه بمبدوار موقف السيارات وهما يعلمان يقينا بقدوسه الى هذا المكان ومن مهافقته بالاعتسداء ، واذ كان هسذا لا يتنسقى عتلا مع ذلك الاستنتاج ويتفق مع ما أثبته الحسكم من وقسائع وامارات تسوغ هذا الاستخلاص غسان ما ذهب اليسه الحسكم ترتيبا عسلى ثبوت الاتسائق ظرفي سعق الامرار والترصيد من مساطة كل من الطاعنيين عن جريبة الشرب المفتى الى الموت بصرف النظر عبن باشر منها الشريات التي ساهبت في الوفساة وفي استخلاصه انتفاء حسالة الدفساع الشرعي التي دفسع بها الطاعن الاول نتيجة لذلك يكون صحيحا ، ويضمى ما يثيره الطاعنان في هذا المحدد مجرد مجادلة نبها استخلصته المحسكة من ادلة الدعوى وهو ما لا بجوز المجادلة في شائه اسام محكة النقش .

(طعن رقم ۲۸۰۳ لسنة ۵۱ ق ـ جلسة ۲۸۰۳)

قاعـــدة رقم (۱۰۲۷)

الجسما :

من القرر أن البحث في توفر سبق الامرار من اطلاقسات قسافي الموضسوع يستنتجه من ظروف الدعسوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه المناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستثناج •

المكبة:

لما كان ذلك وكان الصكم المطمون فيسه قسد استظهر نوائر ظرفى سبق الاصرار والترصد في حق الطاعنين في قوله « أن المتهين في حريبتهم وصحبوا عليها في رويسة قبل بغارتتها بالاعتسداء على المجنى عليهم في المكان الذي ايتنوا وجودهم وقسد ثبت وجود ضسفينة سابقة بين المثلثين » . لما كان ذلك وكان من المترر أن البحث في نوائر سبق الاصرار من الحالاتات تساشى الموضسوع يستنتجسه من ظرونه الدعسوى وعناصرها بها دام موجب تلك الظروف وهذه المناصر لا يشاعر عقلا مع ذلك الاستنتاج وكان الدسكم المطمون فيسه قسد عول عملي اشعات صويان الفلتي بين الطاعتين والمجنى عليم على شهادة بعش المبدئ عليهم في التحقيقات وهو ما لا يماري الطاعنين في أن لسه أصله الثابت بها و وكان با سلقة الحسكم سُلقا وكانيا لاستظهار تواقر سبق الاسرار ق حق الطامنين قسان منعاهم بالاخلال بحق الدنساع والقسالا في الاستدلال في هذا الصدد يكون على غير اساس و لمسا كان ما تقسيم نسان الطمن برمقه على غير اساس وخصوعا .

(طعن رتم ۲۷۳۱ اسنة ۵۸ ق سجاسة ۱۹۸۸/۱۰/۲)

قافسندة رقم (١٠٢٨)

من القرر أن البحث في توفر سبق الامرار من اطلاقسات قسافي المفسسوع يستنتجه من ظروف الدعسوى وعناصرها ما دام موجب بلك الظروف وهذه المناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

المكية:

وكان من المترر أن البحث في توافر ظرت سبق الاصرار من اطلاقات
قساشى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعسوى وعناصرها ما دام موجب
طك الظروف وهذه المتاسر في يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج - وإذ كان
المسكم الملمون فيسه تسد مرض لهذا الظرف وكشف عن توافره وساقي
لالبلته من الدلائل والقرائن ما يكني لتحققه طبقا للتانون ، وكان المسكم
سفوق ذلك سه تسد تضى على الطاعنين بمتوبسة داخله في حدود المقوبة
للقررة للشروع في القتال العبد بفي سبق أصرار ، فسان ما يشسره
الطاعنان في هذا الخصوص لا يكون متبولا .

(طعن رتم ۲۷۱، اسنة ۵۸ ق ـ جلسة ۲۰۱۱/۱۱/۱۱)

سرقة —

قاعسىدة رقم (١٠٢٩)

: المسطا

نيسة السرقسة شرط لازم لصحسة الفسكم بالادانسة في جريسة السرقسة منى كانت هسفه القيسة محل شسك في الواقعسة المطروصية أو كان المنهم يجادل في قيامها لديه •

الحكمة:

من المترر أن التحدث من نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالادانة في جريمة السرقة متى كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحسة لو كان المتهم يجسلال في قيلمها لديه . وإذ كان يبين من الاطسلاع عسلي الحسكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحسكم المطعون نيسه انه بعد أن بين واتمسة الدعسوى وأورد مؤدى الأدلسة عليها وخلص في بيسان كاف الى توافر أركان جريمة السرقسة دلل عملى توافر القصد الجسفائي لدى الطاعن بلالسة سائغة مستهدة من الأوراق بتسوله ، ان تمسد الاستبلاء على الحتبيتين وباحداهما المصوغات الذهبية وبالأخرى الميزان والأوراق يتوافر بسه ركن الاختلاس كما أن القصد الجنائي تسد تواغر في واقعية الدعسوي لعلم الجيائي انسه يختلس مالا مبلوكا للغيير من غير رضما مالكه بنية تبلكه والاما كان الجاني بحلجة لاسمتعمال آلمة ضاغطة استعلها في فتح الحقيبة الخلفية لسيارة المجنى عليه ومن ثم فقد توافر لجريسة السرقة محل الدعسوى كافة أركانها الثلاثة من ثم استطرد ردا عسلى مجادلة المتهم في تيسلم نية السرقسة لديسه بتوله أنه « تسد توافر في جانبه القصد العلم اذ انسه بلخذه المسروةسات كان يعلم ان ذلك بغير رضاء المسلك كما انسه لا توجد ايسة منازعة عسلى ذلك المسلل بسين المنهم والمسالك وقد تواغر في جسانب المنهم أبضا التعمد الخام وهو نيسة تبلك المسروتات والدليال عالى ذلك أن المتهم لم يتم بردها الا بعد ضبطه كما انسه لم يثبت من واقسع الأوراق انه دائن للمجنى عليسه حتى يكون اختلاسسه لامواله هذه ضماتا لديسه دون أن يقصم شمها الى ملكه ولا يكنى في همذا المجمال تسول المتهم ان هذاك خُلافات هـــول. معلممالات بالية عديمة ألم يتم من واتسح الأوراق

دليل على صحتها ومن شمخهذا القدول لا يصدو أن يكون قولا مرسسلا تلتنت عنه المسكمة » .

(طعن رقم ٢٢٠١ لسنة ٥١ ق ــ جلسة ٢٢/٢٢/١٨١١)

قاعب حة رقير (١٠٣٠)

المستدا:

من المقرر انسه لا خسلاته على ان الدائن الذي يختلس منساع مدينه ليكون تلبينا عسلى دينسه يعد سارةا اذا كان لا دين انسه وانها يدعى هذا الدين للحصول عى عالدة غير مشروعة مقابل رده الشيء المختلس .

الحسكية:

من المقرر انسه لا خلاف على ان الدائن الذى يختلس مناع مديسه ليكون تأيينا عسلى دينه يعد سارةا أذا كان لا دين لسه وانبا يدعى هذا الدين للحسسول عسلى باتدة غير مشروعة مقابل رده الشيء المختلس والإ كان الطاعن لا يدعى بوجود دليسل عسلى أن لسه في ذمسة المجنى عليسه دينا ثابتا محققا خسال من النزاع ، غسان ما يشره في شسان خطا الحسكم في تطبيق القساتون أو نسساد اسسندلاله على توافر القصد الجنائي لديه لا يكون سديدا ولا يقدح في ذلك ما أوررده في أسسبه طعنه من قرائن قصد بها اثارة الشبهة في توافر القصد الجنائي طالسا أن المحسكة قسد اطهانت في شوتسه إلى ما أخشت بسه من أدلسة السنتها مما تدين عمر السهاما يشره الطاعن أن يكون جدلا موضوعيا في الأدلسة التي استنبطت ما يشره الموادة التصدي لسه مصحكة المؤسسوع معتقدها مما لا يقبسل معاودة التعسدي لسه أما محسكة التقشي .

(طعن رتم ٢٠٦١ لسنة ٥١ ق _ جلسة ٢٢/١٢/١٨١)

قاعسدة رقم (١٠٣١)

البسدا :

كل هسكم بالادانسة بجب أن يسمن مقدون كل دقيل من اداسة الاثبات ويذكر مؤداه حتى يتضح وجسه استدلاسه سنه وسسلامة مافذه تبكينا المسكمة القض من مراقبة تطبيق القسانون تطبيقا صحيحا على الولقسة كيا صار اثباتها بالحكم •

المسكية:

حيث أن تضاء هذه المحكمة تد جرى على أن كل حكم بالادانة يجب أن بيين مضمون كل دليل من أدلسة الانبسات ويذكر مسؤداه هتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة ماخذه تسكينا لمسكبة النقض من مراتسة تطبيق التساتون تطبيقا صحيحا عسلى الواقعسة كما مسار اثباتها في الحكم والا كان باطلا ، وكان من المقسرر انه اذاً كانت شسمادة الشبهود تنصب عسلى واتعة واحدة ولا يوجد نبها خسلانه بشسأن تلك الواقعة ، غلا بأس عسلي الحسكم أن هو أحسال في بيسان شهادة شاهد التي ما اورهه من التسوال شاهد آخسر تفاديا من التسكرار الذي لا موجب ليه ، إسا إذا وحد خلاف في أتسوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان كل يُغلِم منك شهد منكي واقعنة غير التي شهد عليها غنيره علته بضب السلالة الحكم بالإدائسة ايراد شهادة كل ششاهد عسلي حددة . ألا كان ذلك ، وكان البين بن الاطلاع على المردات التي أسرت المسكمة بضهها تتقيقا لوجه الطعن ــ أن الشاهد تسد شهد في معضر جمع الاستدلالات وفي تحقيق النيابة وبالحلسسة انه لم يشسهد الطاعن وهو يختطف مبلغ النتود من جيب جلباب الجني عليه ٤ الساكان ذلك ، وكانت المسكمة قسد اتخذت من اقسوال هذا الشاهد دليلا على مقارغة الطاعن لجنايسة المرقة مالاكراه دون أن تورد مسؤدي شهلاته وأحالت في بياتها الى مضبون ما شهد بــه المجنى عليه من أن الطاعن أوهمه بوجود أتساخ بجلبابه ثم خطف النتسود من جيب س رغم أن الشاهد لم يشبهد هذه الواقعية ، نيان الحكم الطعون فيسه يكون قسوق تصوره بنطويا عبلى الخطسة في الاسسقاد بها يبطله ويوجب نقضه .

١ طعن رتم ١٥٩٨ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١١/٥/١١ ١

قامستة رقم. (١٠٢٢)

المستحا :

محكة الوضوع غير مازية بمتابعة المتهم في مناهي دفساعه الموضوع غير مازية يشرها والرد عسلى كل شبهة بيديها على استقلال الدائدة المستفادة الله التفسياء بالادائدة الستفادة الله التفسياء بالادائدة المستفادة والمستفادة والمستفا

الحكبة:

من المترر أن محسكية الموضوع غير ملزية بعتابعة المتهم في مناهى دغامه الموضوعي وفي كل جزئية بثيرها والرد عسلى كل شبهة ببديها عنى استقلال أذ الرد يستقلد ضيئا من التفساء بالادانسة استئادا التي أدلة اللبسوت السائفة التي أوردها الحسكم دون أن تكون المحسكية ملزية ببيان علمة اطراحها أياها > فسلن ما ينماه الطباعن عسلى الحسكم من التفاته عن الرد عسلى ما أثاره من أنسه لم يضبط لديه شيء من المسروخات لا يكون لسه محل .

(طعن رقم ۱۲۵۱ لسنة ۵۲ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۱/۸)

قاعــــدة رقم (۱۰۲۳)

المسداة

تشديد المقويسة في جريبة السرقسة المقترنة بحمسل سسلاح سـ علسة ذلك .

المحكية:

العلة الداعية الى تشديد المتوية في جريسة السرتة اذا اقترنت بحيل سلاح ان حبل الجساني المسلاح بشدد أزره ويلتى الرعب في تلب المجتني عليه أو من يحف لتجدته ويهيء السسبيل للجاتي لاستمباله وقت الحلجة ، وهذه العلة تتوافز بلا شسك اذا كان السسلاح المحنول سلاحا معدا بطبيعته للاعتداء عسلى النفس كالمسلمات والبتادق عميه بعتبر في جميسع الاحسوال ظرفسا تشددا حين وادر لم يكي لماسسمة

السرقة ، إلى الأدوات التي تعتبر عرضا من الأسلحة لكونها نحدث الفتك وإن لم تكن معدة له محسب الأمسل وبثلها كالمطواة غلا يتحتق الظرى المسسحد بحبلها الا إذا استظهرت المحسكية في حسدود سلطتها التقديرية أن حبلها كان لمناسبة السرّقة وإذ كان الحسكم المطعون فيه قسد نسب للطاعن الأول أنسه كان اثناء ارتكابه السرقسة سع آخرين حاملا سلاحا مخبا « مدية » دون أن يطل على أن حبله لهذه الدية كان لمناسبة السرقة فاته يكون معيا بقصور يبطله بها يوجب نقضه .

(طعن رقم ۷۱۰ لسنة ۵۳ ق سـ جلسة ۱۹۸۳/۵/۱۷)

قاعبستة رقم (١٠٣٤)

البسيدا :

جريمــة السرقــة ــ اعتبـــار الســــلاح ظرفـــا مشـــددا فيها ـــ ماهيتـــــه ،

المكة:

لما كان العبرة في اعتبار المسلاح ظرفا مشعدا في السرقة ليست بمخالفة حبله لقلتون الأسلحة والتخاتر واتما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأمسلل للاعتداء عسلى النفسي وعندئذ لا يفسر حبله الا بأنه لاستخدامه في هذا الفرض ، او أنه من الأدوات التي تعتبر عرضا من الأسلحة التي تحسيف الفتك أن لم تكن معسدة له بحسب الأمسل كالمسيكين أو المطواه سوهو الأسر الذي خاصت البسه المسكمة في الدموي الراهنة في حدود سلطتها ودللت عليه تدليلا سائفا ، فسأن علم استخدام مسلاح ما في ارتكاب الحسادث ، لا يعدو أن يكون منازعة في الصورة التي اعتنتها محسكمة الموضوع للواقعة وجدلا موضوعيا في سلطتها في استخلاص ملك المحسورة كما ارتسمت في وجدائها وهو ما تمستقل فيسه مضيع مسلم، معتب ، لما كان ما تقدم ما لل الطعن برمته يكون عسلي غير اسابي معتب ، لمسا ونضوع ا

ا طمن رتم ١٩٨٠ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ٢٧/٢/ ١٩٨٤ }

قاعـــدة رقم (١٠٢٥)

الجسدا:

محكمة الموضوع ليسبت ملزمسة في لخذها باعتراف التهم ان تلتسزم نصب وظاهره به مناط ذلك .

المسكية:

لما كاتت المحكمة ليست مازية في اخذها ماعتراف المتهم أن تلتزم نصب وظاهره ، بسل لها أنَّ تستنبط المتيقة - منه ومن بساتي عناصر الدعسوى ... بطريق الاستنتاج وكاتة المكتات المتلية ما دام استنتاجها سليها متنقا مسع حكم العقل والمنطق ، كما أن تناقض أقسوال المتهمين لا يعيب الحسكم ما دام إنسه استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائمًا لا تفاقض فيسه ، وذلك لما هو مقرر من أن التفاقض الذي يعيب الحسكم ويبطله هو الذى يتسع بسين أسبابه بحيث يننى بعضها بعضا أثبته البعض الآخر ولا يعرف الآخر ولا يعرف أي الأمرين تصدته المحكمة ، واذ كان الحكم المطعون نبيه قد اعتنق صورة واحدة لكينية وقوع الحادث خاصلها أن الطاعن ويساتى المصكوم عليهم بكونان عصسابة لسرقمة المساشية بطريق الاكراه ، وأنهم تجمعوا ليلة الحسادث واتفتوا عسلى سرقة المساشية التي كان يستخدمها المجنى عليهم في ادارة سساتية يروون بها زراعتهم ، وتنفيذا لهذا الاتفاق اتطلقوا من مكان تجمعهم الى موقمع الساتية وضرب احدهم المجنى عليه بجسم صلب في جبهته نستط مغشيا عليسه ، واطلق الخسر عيارا ناريا عسلى المجنى عليه ، نفر صريعا ، بينها أخد ثالث يطلق النسار صدوب المجنى عليه الذي كان يتف بداخل الزراعة لريها بتصد منعه من الاقتراب منهم ، وتمكنوا بذلك من الاستيلاء عسلى المساشية والفرار بها ، وكان الحسكم اذ سساق الأدلسة التي استبد منها عقيدته بوتسوع الحادث عملى هذه الصورة قد أورد اعترانسات المتهمين ؟ ، كاملة ، غير انسه في بياته لحاصل الواتعة جزا هذه الاعترانات علم يلكذ منها سسوى بما اطمأن اليسه من وقسوع الحادث على الصورة سالفة البيان ، وهو ما لا تثريب على المحكمة

غيسه ذلك أن من سلطتها تجزئسة أي دلييل ولو كان اعترافسا متأخذ منسه بها تطبئن اليسه وتطرح ما عداه ، غسان ما يثيره الطاعن بشأن تناقض ما نقله الحسكم من اعتراضات المتهين يكون على غير اساس . (طعن رقم ١٩٨٣/ اسنة ٥٣ ق = جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)

قاعـــدة رقم (۱۰۲۹)

البسما :

القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة والظروف التي وقعت فيها .

الْمُسَكِية :

وخيث أن الحمكم المطعون نيمه تعد حصل وأتعمة الدعسوى بيًا مقاده اتسه في ليلة الحادث بينها كان الجني عليه يسمر بشبارغ صلاح سالم عائدا الى منزله اعترضه المتهبون الشلاثة ومن بَيِّنهم (الطاعن) وكان يحبلون الدى وأشهر أحدهم وهو الثالث الديسة في وجهه وانتتولى منه عسلى تتوده ثم هساول سرقة مساعته ولكنسه تخلص منسه ولاذ بالنزار حيث عساد مسع صهره الى مكان التخادث - مشاهد المتهبين مسكين بالجني عليه الثاني وتسد شهر احدهم المبيسة في وجهه ، واذ احس المتهبون بتدومهما متسد . أسرعوا بالهرب بعد أن سلبوه نقوده . الا أن المجنى عليهما وآخرين تسد تبكنوا من ضبط الأول وبيده مديسة كما تم ضبط الثاني . وقد سساق الحسكم على شبوت الواقعسة عسلى هذه المسبورة أدلسة مستبدة من أتسوال المجنى عليهما والشاهد في تحقيقات النيامة الملهسة ومن ضبط المطواه مع الأول . وهي أطلبة سائفة ولها موردها من الأوراق جما لا يجالل نيسه الطاعن ، ومن شائها أن تؤدى الى ما رتبه الحكم عليها ، إلى كان ذلك _ وكان التسانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ نيب الحمكم بيان الواتعة المتوجبة للمتوبة والظروف التي وقعت قبها ، قبتي كان مجيوع ما أورده المكم - كما هو المال في الدعسوي المعروحة حكاتيا في تفهم الواتعة باركاتها وظروفها حسبها استطعمتها المسكمة كان هذا محققا لحكم القانون.

(طعن رقم ١٩٨٠/ لسنة ٥٣ ق ــ جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)

قاعـــدة رقم (۱۰۲۷)

البسطاة

لا يعين المسلم خطوه في الاستناد ما لم ينتسلول من الاطلبة ما يؤثر في عقيدة المكهة سي بثال .

المحكية:

من المترر أنسه لا يعيب الحسكم خطؤه في الاسناد ما لم يتساول من الادلسة ما يؤثر في عقيدة المحسكمة ؛ وكان الخسلاف في شسان بسده تعرض الطاعن وياتي الجنساة للبجني عليها وهل حمسل تبسل ركوبها السيارة لم بعد أن دخلوا السيارة في أثرها ليس جوهريا ما دابت واتقة السرتسة بالاكراه وتعديد الطاعن للبجني عليها بالسلاح كما أثبتها المكم تسد حدثت داخل السيارة ومن ثم نسان هسفا الخسلاف الذي يشيره الطاعن ؛ ويؤسس عليه خطا الحكم في الاسسناد سـ بغرض وتوعه سـ لا بعيب الحكم ولا ينال من صحته .

(طعن رقم ١٦٢٢ لسفة ٥٣ ق _ جلسة ٢٢/٢/١٨٤.)

قاعــــدة رقم (۱۰۲۸)

المسدا:

القصد الجنائي في جريسة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب القمل بقه يختلس المقول المؤوك اللغير من غير رضاء مالكه نف لمتساككه .

المنسكية:

لسا كان التصد الجنائي في جريبة السرتسة هو تيسام العلم عند جسائي وقت ارتكاب الفمل باته يختلس المتقول المؤوك للفير من غير رئساء ماتكه بنية ابتلاكه ، واتسه وان كان تحدث الحكم استثلالا عن سبة الصرتسة ليس شرطا لمسحة الحسكم بالادائسة في جريسة السرتسة ، الا اتسه اذا كاتت هذه النية محل شك أو نسازع المتهم في توافرها فسائه يتمين عسلى المحكة أن تبين هذه النية حراحة في حكها . وأن تورد الدليل على تواقرها . ولمنا كان الطاعن قصد تسازع أسمم محسكية الموضوع في توافر نية السرقسة لديه . عسلى ما بيين مين مين مجن مجلسسة ثانى درجسة ، نقسد كان واجبسا عسلى المحسكية والحسلة هدده أن تتحسدت عن القصسد الجنسائي نتقيم الدليل عبدلي توافره ، أما وهي لم تفصل غسان حسكها يكون معينا بالقصسور في التسبيب غوق خطئه في الاسسناد .

(يطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/١٠/١٨)

قاعــــدة رقم (١٠٢٩)

: المسبطة

يكفى في صحيح القسانون لاعتبار الشخص فساعلا في الجريسة أن يساهم فيها يفعل من الأعمال الكونة لها •

المنكة :

لما كان ذلك ، وكان من المترر أتمه يكمى في مصحيح القسانون الاعتبار الشخص فاعلا في الجربية أن يساهم فيها بفعل من الاعمال المكونة لها ، وكان البين من العسكم المطعون فيسه انسه أثبت في حق الطاعن اتسه ساهم في جربية السرقسة بلكراه التي دانسه بها ، بسأن رافق زييله المسكوم عليسه الافسر ، وظل متواجدا بدراجته البخارية على مصرح الجربية بينيا قسلم زميله بالاعتداء عسلى المجنى عليه وسرقسة تقوده ، غسان في ذلك با يكفى لاعتبار الطاعن فاعلا أصلبا في الجربيسة بما يضعى حمه منعاه في هذا الخصوص غير سديد ، لمساكان ما نقدم ، عن الطعن برمته يكون على غير اساس متمين الرغض موضوعا .

(طعن رقم ،٩٢٠ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ١١/١١/١٨٤) :

قامسدة رقم (١٠(٠)

البسدا :

حكم الإدانة - ما يجب أن يشتبل عليه - مخالفته - قصور

الحكية:

وحيث أن مما يتعاه الطاعنون على المسكم عيه انسه اذ دانهم

يجريهني المرتبة واخناء اشياء مسروتبة تقد شابه التصور في التسبيب ذلك ان الحسكم لم يبين واتمسة الدمسوى ولا بؤدى الأدلسة التي دان الطاعنين بها مها يميسه ويوجب نقضه .

وحيث أن الحسكم الابتدائى الذى لخذ باسبابه الحسكم الملعون فيسه تسد اقتصر في بيلته لواقعة الدسوى على تسوله و وحيث أن التهمة ثلبتة تبسل المتهسين من محضر ضبط الواقعة ومن ثم يتمسين معاتبتهم تمانونا عبلا بمواد الاتهسام والمسادة ٢٢،٣٠٤ أ.ج » . لمساكن ذلك وكان قساتون الإجراءات الجنائية تسد أوجب في المساوجبة لنمقوية بنه أن يشتبل كل حسكم بالادانسة على بيان الواقعة المستوجبة لنمقوية استخاصت منها الحسكة الادانسة حتى يتضح وجسه استدلائها بهسا المتنون على الواقعة كما صلا المتنفق من مراقبسة صحة التطبيق المتنون على الواقعة كما صلا أثباتها بالحسكم والا كان تساصرا سياكان ذلك وكان الحسكم المطعون فيسه قسد اكتمى في بيان الدليل بالاحسالة الى محضر ضبط الواقعة ولم بيين وجسه استدلاله عسى بالاحسالة الى محضر ضبط الواقعة ولم بيين وجسه استدلاله عسى يكون معيا بالتصسور في البيسان بما يبطله ويوجب فقضه والاحسالة وي حيث المحسلة المنتون عالم الأخرى .

(طعن رقم ١٢١٤ لسنة ٥٥ ق حطسة ١٨١/١٢/١٨)

قاعـــدة رقم (١٠٤١)

: اعسما

كل هسكم بالادائسة يجب ان يشير الى نص القسانون الذى هسكم ببوجبه وهو بيان جسوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب -

المسكبة:

وحيث ان مما ينماه الطاعن على الحسكم المطعون غيه أنه اذ دانه بجريمة السرقة قد شامه البطلان - ذلك باته خلا من بيان نص القاتون الذى تضى موجبه بالادانة مها بعبه مها يستوجب تقشه . وحيث أن المسادة ١٦٠ من قساتون الإجراءات الجنائيسة نصت على للي خصم بالادائسة يجبران يشسير الى يُمن القانون الذي حسكم يموجيه وهو بيان جسوهرى اقتضته تساعدة شرعية الجرائم والمقلب . لمساكان ذلك وكان الثلبت أن الحسكم الابتسدائي الذي الحسف الحسان المطعون فيسه باسبابه تسد خلا من ذكر نص القسانون الذي انزل بموجبه المعقب عسلى الطاعن فساته يكون باطلا ، ولا يصحح هذا البطسلان المات في اسبابه من أنسه يتمين ادافقه عسلا بمواد الاتهام ما دام التسانون الذي حسكم بموجبه ، كسا لا يصحح هذا البطسان الميب ما ورد بديباجة الحسكم الاستثنائي من الاشارة الى مواد الاتهام طيها ما دام أنه آم بغصح عن أخذه بها ، لما كان ما تقسدم غاته يتمين تتمن الحكم المطعون فيه والاحالة .

(طعن رقم ١٦٩ لسنة)ه ق ــ جلسة ه١/١٢/١٨)

قاعـــدة رقم (۱۰٤٢)

: البسدا :

لمصحّبة الوضوع ان تستخلص الواقعـة بن ادلتها وعناصرهـا المختلفة الا ان ذلك مشروط بـان يكون استخلاصها ســاتفا وان يكون دليلها فيها انتهت اليه قالها في الاوراقي .

المكة :

من المترر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص الواتعة من الملتها وأن وعناصرها المختلفة إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصها سائفا وأن يكون طيلها نبيا انتهت اليه تأنها في الأوراق ، وكان الحسكم قسد عول من بين ما عسول عليه في قضائه عسلى أقوال المجنى عليها والشساهدين مسارة ، وكان الثابت من رؤيتهم الطاعن يلقى كيس النتود اسسفل مسيارة ، وكان الثابت من المنزدات المضمومة أن المجنى عليها والشاهدين لم يترروا ذلك ، غان الحسكم المطمون فيه أذ عسول في قضائه عسلى رؤية الشهود الطاعن وهو يلتى الكيس المسروق بكون قسد استند الى طابل غير صحيح مها يبطأه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ١٩٨٣ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ١٩٨٢/١٢/١٨ ،

قاعـــدة رقم (۱-۲۳)

البسدان

القاضى الجنائي يجبكم فى الدعسوى حسب العقيدة التى تكونت للديسيه بكامل حربته مما يطرح لمسامه بالجلمسية ودون الزام عليه بطريق معين فى الانبسات ،

المسكية:

(طعن رتم ١٩٩٩ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ٢/٢/١٩٨٥)

قاعىسىدة رقم (١٠٤٤)

المسلطا :

حكم الادانة ـــ.بها يجب أن يشقيل عليه ـــ مخالفته ـــ قصور •

المسكية:

جنت أنر التسانون لهجه في كلم حسكم بالادائسة أن بشتيل عسلى بيان الواقعسة المستوجسة للعقوبة بيسانا كافيا تتحقق بسه أركسان المريسة والظروف التى وتعت غيها والادلسة التى استظمت منها المسكمة ثبوت وقوعها من المنهم ومؤدى تلك الادلسة حتى يتضح وجسه استدلالها بها وسسلامة المساخذ والا كان تساهرا ، لمسا كان ذلك ك السحكم الابتدائي المؤيد السبابة بالحسكم المطعون فيسة حسد التصر في بياته لواتفسة الدعسوى على قوله : « وحيث أن النهبة المنسوبة أن المنهم تابنسة في حضره من النهبين قسد تلبوا بسرقسة حافظة نقود الجنى عليسه وبن اعتراف المنهبين يحضر الضبط وتعرف الجنى عليه عليهم مما تطبئن لسه هدد المستوجة المتوسة وعناصرها المستحدة » . دون أن يبين الواقعسة المستوجبة للعقوبة وعناصرها يوفردى الأدلسة التى استخلص منها ثبوت وقوعها من الطاعن ، عاشسه وللحكوم عليهما الاقصرين لوحدة الواقعة المستدة اليهم ولحسسن وللمحكوم عليهما الاقصرين لوحدة الواقعة المستدة اليهم ولحسسن المدالسة .

(طعن رتم ٣٩٢ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٥/٣/٥١٨)

قاعستة رقم (١٠٤٥)

المحدا :

الاعتراف في المسئلل الجنائية عنصر من عنساصر الاستدلال التي تبلك محكمة الموضيوع تقدير صحتها وقيمتها في الانبسات ــ الاكراه في السرقــة يتحقق بكل وسسيلة قسريــة تقسع على الاشخاص لتعطيــل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهيلا السرقة .

الحكية:

وحيث أن الحسكم المطعون قيسة بسين واقعسة الدعسوى بهسا نتوانر بسه كلفة العناصر التانونية لجريمة السرقسة بالاكراه في احسمى ومسائل النقل البريسة التي دان الطاعنين بها ، وأورد عسلى يمونها في حقها ادلسة سائمة تؤدى الى ما رتبه عليها مستهدة من اتسوال المجنى عليه ومن اعتراف الطاعنين . لما كان ذلك ، وكان من المسرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي خلك محكمة الموضوع كالمل الحرية في تقدير صحتها وشبيتها في الاثمات ، ونها

في سبيل ذلك أن تنخد باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحتيق مني اطمانت الى صنقه ومطابقته للواقع وان عدل عنه في مراحل اخرى . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محضر جاسة المحاكمة ان الدنساع عن الطاعنين لم ينفسع ببطسلان الاعتسراف المسادر منهما لاتسه كان وليد اكراه أو تهديد غلا يتبسل منهما اشسارة ذلك لأول مرة لدى محكمة النقش ، لمسه كان ذلك ، وكان من التسرر اتسه يسكني ان تسمطمن المصكمة وقوع السرقمة لكي يستفاد توافر ممل الاختلاس ولا يؤثر في قيامها عسدم ضبط المسروة الت فلك الأنسه مسادام أن المصلكية تسد اقتنعت من الاطبة السائفة التي أوردتها بأن الطاعنين قارفا جريسة السرةــة وهو ما يحكني للتدليل عــلي ثبوتها في حقهما ولو لم تضبط المسروقسات ، فسان ما يثيره الطاعنان في هذا الشسان لا يكون لسه محل ، لما كان ذلك ، وكان الاكسراه في السرقمة يتحقق بكل وسيلة تسرية تقع على الاشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو أعدامها عندهم تسهيلا للسرقسة وهو ما طل عليسه الحسكم تطيلا سيسائغا في معرض تحصيله لظروف الواقعة وانتهى الى ثبوته في حق الطاعنين ، لما كان ذلك ، وكان النعي بأن الواقعة مجرد جنعة سرقة مجردة من ظرف الاكراه لا يعدوا وان يكون منازعة في الصدورة التي اعتنتتها المسكية للواقعة وجدلا موضوعيا في سلطة مصحمة الموضوع في استخلاص صوررة الواقعــة كيا ارتسبت في وجداتها مما تستقل بالنصل فيه مغير معنب ، وكان تناقض الشاهد وتضاربه في أتواله أو مع أقسوال غيره لا يعيب الحكم ما دام استخلص الحتيقة من تلك الاقسوال استخلاسا سائفا بما لا تناتش نيسه ، لما كان ذلك ، وكاتت المسكبة تسد اطبأنت الى التسوال المجنى عليه وصحة تصويره للواقعسة سد بما يتوافر بسه غلرف الاكراه ... تسان ما يشره الطاعنان في ذلك يكون في غير محله . عسلي انه لا جهدوى من النعي عملي المكم في هذا الخصوص طالما انسه قسد استظهر حصول السرقسة في احدى وسائل النتل البريسة من جذاة متعددين بحيلون سلاها وهو ما يكنى لتبرير العتويسة المتض بها ولو . لم يقسع اكراه من الفاعلين ، لمسا كان ما تقدم ، قسان الطعن برمته بكون على غير أساس متعينا رمضه موضوعا ،

، طعن رقم ۲۲۰۲ نسنه ۵۱ ق ــ جلسة ۲۲۰۲۱۷ ۱

قاعـــدة رقم (١٠٤٦)

: المسيدا :

جريمة السرقة ب القطا المادي في تاريخ الحكم بالاداسة في المحكم بالاداسة في المحكم بالاداسة في المحكمة الواقعية الواقعية الواقعية الواقعية المحسودي من اقسول الشهود وسائر المسامر الطروحة عليها عسلى بساط البحث حسيما تؤدى اليسه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخسري ما دام استخلاصها سائفا .

الحكية:

وحيث أن الثابت من محصر جلسة ه من أبريل سنة ١٩٨٤ انسه نبت محاكمة الطاعن مثلك الجاسسة وبه صدر الحسكم المطعون نبه ، ولئن كاتت ورقسة الحكم قسد تضيئت خطأ انسه صدر بتاريخ ١٥ من ابريل مسنة ١٩٨٤ ميما لا شبهة ميسه ان هذا التاريخ بجرد خطا مادى ، لما كان قاك ، وكان لا عبرة بالخطأ المسادى الواضح الذي يرد في تاريخ الحسكم والذي لا تأثير لسه عسلى حقيقة ما حسكيت بسه المحكمة السانه لا محل الما ينماه الطاعن في همدة الشمان ، لمما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون نيسه تسديين واتعة الدعسوى بما تتوافر بسه. كافة المناسر التاتونسة للجبيبة التي دان الطاعن بها وأورد عسلي ثبوتها في حقه أنلسة مستقاة من القسوال المجنى عليهما و.... والرائد وما ثبت من الكثمة الطبي الموتع عملي المجنى عليسه الأول- وكان من المقرر أن المسكمة الموضوع أن تستخلص من التسوال الشهود وسائر العنامنر الماروحة أمامها عسلي بسساط البحث الصورة الصحيحة لواتمة الدعسوى حسبها يؤدى اليه اتتناعها ٤ وأن تطرح ما يخالفها من صور الخسرى ما دام استخلاصها سائمًا مستندا ألى أنامة متبولة في المثل والمنطق ولها أصصل في الاوراق وهي في ذنك ليست مطابة بالأخشة بالأداسة الباشرة ، بل لها أن تستخلص صورة الدعسوى كما الرنسبت ف وجدائها جاريق الاستئتاج والاستقراء وكلقة المكتات المتلية ما دام ذلك سليما منتقا مدم حدكم العقدل والنطق . وكان تقدير الطيل موكولا لمسكبة الموضوع ومتى اتنتعت بسه واطبانت

اليسه فسلا معتبد عليها في ذلك ، وكانت الأدلسة التي ساتها الحسكم مقارفة الطاعن ليريسة بيانه حس شاتها أن تؤدى الى ما رض عليها من ثبوت مقارفة الطاعن ليريسة السيقسة بالاكرام ، مسان ما يثيره الطاعن وقد المستد حرلا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في مندير واقبعة الدعوى وتقدير ادلتها مما تستقل محكمة الموضوع ولا يجوز اثارته ليسلم محكمة التيقض ملما كان ذلك ، وكانت المسكمة في أصول الاستدلال لا تلتزم بالتحدث في حكمها الا عن الانسسة ذات الاثر في تكوين عقودتها غلا عود من أقسوال الشهود الإما تطبئن اليه منها وتقيم عليه تضائها وتطرح أتوال من لا تنقل في شهادتهم من غير أن تكون مازية بتبرير ذلك ؛ ومن ثم أسان ما يثيره الطاعن في هذا المسدد لا يكون متيولا بالسا كان ما تتسدم ، الشيره الطعن برينه يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن رهم ۱۹۸۵ اسنة ٤٥ ق ــ جلسة ٢٤/٢/ ١٩٨٥ ١

قاعـــدة رقم (۱۰٤٧)

الإسسدة :

جريبة السرقة بالكراه عقيدتها .

المسكبة:

حيث أن النيابة العابة طعنت بطريق النقض بتاريخ 1.4 من يوليو
اسمة 19.8 في الحديم المطعون نبيه واقه ولأن كان تقريرا بالاسباب
الذي تسدم في ذات التاريخ موقعا عليها من وكيل نيابة دمنهور الكليسة
الان الثلبت من الاطلاع على مفكرة الاسباب أن المحابى العام النيابسة
الكلية وتع عليها باعتبادها وقسام هو بتقديها لقلم الكتاب ، لما كان
الكلية وتع عليها باعتبادها وقسام هو بتقديها لقلم الكتاب ، لما كان
دلك وكانت الفقرة الثالثة من المسادة ٢٤ من القسانون رقم ٥٧ اسسنة
أوجبت لقبول الطعن أن تكون أسبابه موقعه بن رئيس نيابة على الاتسان مراد الشسائرع من استيجاب ضرورة توقيع بنيس نيابسة عسلى
الاتل يكون قسد تحقق طالما أن المسامى العالم النيابة الكلية هو الذي
اعتبدد التقورير المسنم القالم السكتاب وسن نسم بسكون الطعس
قسد استوني الشكل المقرر في القانون .

وحيث ان النيابة العابة تنعى على الحكم الملعون فيسه انسه اذ دان المتهيين بجريهة السرقة بالاكراه وعاتبهما بالتطبيق المادتين ٢١٤ / ١٧ من قانون العقوسات بالسجن لمسدة سنتين نقد أخطأ في تطبيق القانون لنزوله بمتوسة السجن عن الحسد الادنى المترر لها طبقا للهادة ١٦ من القسانون المذكور بها يهيه بها يوجب نقشه .

وحيث انسه لمسا كانت جريمة السرقسة بالاكراء التي دين المتهمان بها معاتما عليها طبقا للمسادة ٢١٤ من قاتون العقوبات بالأشمال الشاتة الؤيدة أو المؤقتة وكاتت المسكية قد اعبات في حق المتهين السندة ١٧ من قسانون المقوبات التي تجيز ان تسستبدل بمقوبة الأشسقال الشاقة مقوسة السجن ، وكانت السادة ١٦ من قسانون العقوسات تقضى باته لا يجوز أن تنقض تلك المدة مدة السجن ... عن شالات سنين ولا تزيد عملي خبس عشرة سمنة الا في الاحوال الخصوصية المنصوص عليها تاتونا . لما كان ذلك وكان هذا الخطا الذي شماب الحسكم لا يخضع لدى تقدير موضوعي ما دابت المسكمة تسد تسالت كلبتها بالنسبة لمسحة اسفاد الاتهام الى المطعون خدهها عساته يتمسين وغقا للقاعدة المقررة في المسادة ٣٦ من القسانون رقم ٥٧ لسسنة ١٩٥٩ بشسأن حالات واجراءات الطعن أمسام محكمة النقض ان تصحح محكمة النقض الخطا وتنزل حكم القاتون ، لما كان ذلك وكان الحكم الطعون نيه أذ عاتب التهمين بالسجن لدة سنتسين بكون قسد أخطأ في تطبيق القباتون مها يتمين نقضمه وتصحيح الخطمة والحكم بمتتفى القسانون .

(للعن رقم ٧٢٣١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢١/٨٥/١١)

قامىسدة رقم (۱۰٤۸)

المسطا:

جريمـة السرقـة ــ الاعتراف في المسلقل الجنائيـة عنصر من عناصر الاستدلال التي تبتلك محسكية الموضوع كابل الحريـة في تقدير صحتها وقيتها في الاتبلت .

المنكبة:

وحيث أن الحسكم المطعون نيسه بسين واقعسة الدعسوى بهسا

متوافر بسه كافة العناصر القانونية للجريسة التي دان الطاعن بهسا ٠ واورد على ثبوتها في حقه ادلسة سائغة مستبدة من اتسوال سساهدى الاثبات واعتراف الطاءن وأتوال باتى المتهسين وضبط المسروقات الذهبية والفضية في حوزتهم وضبط السلاح والعثور على الخزان..ة المسروقسة في المكان الذي أرشد اليسه المتهمون ومن تقرير مضساهات البصمات ، ومن شانها أن تؤدى الى ما رتبه الحسكم عليها ، لمساكان ذلك ، وكان الحسكم المطمون نيسه قسد عرض لمسا دفسع بسه المدامع عن الطاعن من بطلان اعترافه وباتى المتهين واطراحه في قوله « حيث أن المساضر مسع المتهين دنسع ببطسلان اعترافاتهم في تحقيقات النيابة العابة لوتسوع اكراه معنوى من وجود اهسد ضبياط الشرطة أنتساه التحقيق ، والاعتداء عليهم قبل مثولهم اسلم النيابة العلمة ، وحيث ان المحكمة لا تعول على ما جاء بدغاع المتهدين المرسل عاريا من أي دليل ، خاصـة وانها تطبئن لأدلـة الثبوت وبن بينها اعتراناتهم التي نطبئن كذلك لصدورها بمحض ارادتهم دون وتوعهم نحت ما يبكن التأثي نيها ماديا أو معنويا » . وكان من المترر أن الاعتراف في المسائل الجنائيسة من عناصر الاستدلال التي تبلك محكمة الموضوع كلبل الحريسة في تقدير صحتها والبيتها في الاثبات ولها أن تأخذ بسه متى أطبأنت ألى مسدقه ومطابقته للحقيقة والواقسع ، كما أن لها أن تقسدر عسدم مسحة ما يدعبه المتهم من أن الاعتراف المعزو البسه تسد أنتزع منه بطريق الاكراه بفسم معتب عليها ما دامت تقيم تقديرها عسلى اسباب ساتفة ، وكان سلطان الوظيفة في ذاتمه بما يسبغه عملي صلعبه من المتصلصات والمكانيات لا يعد أكراها ما دام هذا السلطان لم يتصل الى المتهم بالأذى ماديا كأن أو معنوبا ومجرد الخشية منه لا يعد من قرين الاكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما . لما كان ذلك ، وكان الأصمل اتمه لا يقبل من اوجه الطعن على الحسكم الا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن ، وكان مدى ما أورده الحمكم عن اترار المتهم الشمائي لا يعد شهادة في حق الطاعن ، اذ ان هـذا الاترار اتتصر عملي معل المتر ولم بنسب للطاعن شبيئًا ، وبالتالي غلا يتبل منه ما يثيره بشمان اسمابة المتهم الثاني - بعرص ننسونها - طالما أن أتسوال ذلك المتهم بـ عسلي ما أورده

الحكيب ينه لا تبس الطافن ولا بصلحة لسه في تغييبها بسل هي تخص المتهنم الثاني وحده الذي لم يقبل طعنه . لمساكان ذلك . وكانت المحكمة تسد خلصت الى مسالمة الدليل المستهد من أعتراف الطاعن وبسائي المترنين لما ارتاته بن مطابقته الحقيقة والواسع الذي استظهرته بن بأتى عياصر ألدعسوى واللَّتها ومن خلسوه مما يشبوبه ومسدوره منهم طُواعية واختيارًا . ومن ثم نسان ما يثيره الطاعن بدعوى القصور في "رد عطى الدفشع ببطلان اعترافه وباتي المتهين لأنسه نتيجة اكراه ولحضور الضابط بجلس التحقيق ينحل الى جسدل موضوعي في سلطة المسكمة في تقدير الأدلــة. مما لا يجوز الخصوص فيــه أيــام محــكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت المبرة في اعتبار حمل السمالاح ظرمًا مشدد! في حكم المادة ٣١٦ من قسانون المقوبات ليست بمذالفة حيله لقسانون الأسلحة والنخاتر واتبا تكون بطبيعة هذا البلاح وهل هو معد في الإصل للاعتداء عسلي النفس وعندئذ لا يفسر حبله الا بأنسه لاستجدامه في هذا المُرمَن ، أو انسه من الأدوات التي تعتبر عرضا من الأسلحة التي نحدث الفتك وأن لم تكن معدة لسه بحسب الأمسال فلا يقحقق الطرف المسدد بحليا الا اذا استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لناسبة السرقية . وكان المُسكِّم قسد اثبت الأدلسة السائمة التي أوردها _ ومن بينها اعتراف الطاعن والمتهين الأول والثالث _ ان كلا من المتهمين الأول والثاتي كان يحمل سالحا ناربا اثناء السرقسة ، وهو سلاح حسب طبيعته معد للاعتداء على النفس مما لا ينسر حمسله اثناء السرقية الا لاستخدامه في هذا الغرض ، قسان هذا حسب الحسكم في تدليله على تولفر هذا الظرف الشدد ، ومن ثم مسان ما يثيره الطاعن بقالة انتراض ألصكم حتل السلاخ توعدم استظهار نوعسه بكون غسير سديد . المنأ كان ما تقدم ٤ أنسان الطعن برمنسه يكون عسلي غسير أستناس متعيثا رفضه موضوعات

⁽ طعن رقم ۲۲۱ع لسنة ٥٤ ت ساجلسة ۲۱/۳/۹۸)

قاعـــدة رقم (۱۰٤٩)

المسدا .

من القسرر أن القصد الجنائي في جريسة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت أرتكاب القعل بانه يختلس التقول الملوك للمسير من غيرضا مالكه بنية نملكه سرماد ذلك .

الحكية:

" وحيث أن الحسكم المطعون ميسه بين واقعسة الدعسوى بما مؤاداه ان المجنى عليها كانت تنك باعث قطعة أرض مبلوكة لها والاستاتها وأنسه في مسماء يسوم الحمادث حضر الطاعن لمسمكنها بصحبة الشنزين ٠٠٠٠٠٠ و ٠٠٠٠٠٠ اللذين تاما بسداد ماتي ثبن الأرض المبيعة المها وقسدره ١٥٠٠٠ جنيه وبعد أن أنصرف ثلاثتهم عساد الطاعن إلى المعنى عليها وابلقها بوجود خطأ في الثبن وأن الشترين دنما مبلغ ٢٠٠٠ جنيه زيلاة عن المستحق عليها وعتدما أحضرت لله النتود الراحعتها بسرة أخسري أخذ منها تسعة الات حتيه وضعها في حتيبته وهدد المني عشها بمسدس كان يخبله الا انها استفائت بعد خروجه من عاب المسكن وتبكن الجيران من ضبطه ومعه النقود والمسدس . ثم سساق الحسكم على نبوت الواقعة لديسه في حتى الطّاعن على هذه الصورة ادلسة مستهدة من أقسوال المجنى عليها وابنتها وهي أنكة سائفة من شاتها أن تؤدى الى ما رتبسه الحسكم عليها ، ثم عرض لنفساع الطاعن واطرحه في قوله « ولا نعول المصكية عملي ما الساره المتهم بن الممه سميق أن اشترى جزءا من الأرض بعقد شفوى وانسه سسدد الثبن لأن هدا الادمساء يعوزه الدليل الذي يسنده كها انسه لم يثبت أن هناك أتفاق تسد تم بين المجنى عليها والمتهم عسلى عمولة في حالة اتمام البيع هذا . وان المصكمة تستنبط من تيسام المنهم بشهر مسدسه في وجسه بعد الاستيلاء عسلى مبلغ تسعة الاف جنيه عسلى توافر التصد الجنائي لدى المتهم وهو محاولته اختلاس المال الملوك للمجنى عليها ، لما كان ذلك وكان ما حصله الحسكم من أقسوال المجنى عليها يرتد الى أصل صحبح في الأوراق - على ما يبين من محاضر جلسات المحاكمة ، فسان

تلة الغطأ في الاستاد تكون منتقية ويضحى تعييب العسكم في هذا المسدد في غير محله لمساكان ذلك وكان من المقسور ان التعسد المهنائي في جريبة السرقة هو تقييلم العلم عند الجسائي وقت ارتكابه الفصل بائسه بختلس المنقول الملوك للفسير من غير رضياء مالكه بنيسة تبلكه ولما كان ما أورده الحسكم في بيانه لواقعسة الدعسوى وأدلتها وما ورد بسه عملى دفياع الطاعن يكشف عن توافر هذا القمسد لديه ، وكان التحدث عن نيسة السرقة استقلالا في الحسكم أمر غير لازم ما دامت المهافة ما أجنائية كما أنتها تغيد بذاتها أن المنهم أنها قصيد من غملته أضافة ما أختلسه الى منكه ، وكان ما أورده الحسكم في مدونساته نتوافر بسه جنايسة الشروع في السرقية بلكراه بكلفة أركائها كما هي معرفية به في التقانون ، وكان استخسلامي نيسة السرقية والإكسراه هو من المؤضوع الذي يستقل بسه قاضيه يغير معتب ما دام قيد استظلمها مما ينتجها حسبها تقسدم ، فسان الحكم يكون برئيا من قسالة القصور في التسبيب والفسياد في الاستدلال ، لما كان ما تقسم غيبان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ٢٤٦٨ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ٢٢/١/ ١٩٨٥)

قاعـــدة رقم (١٠٥٠)

الجسما :

التسور المتبر ظرفا مشددا للسرقة هو دخول الأملكن المسورة من غير ابوابها مهما كانت طريقته .

المسكبة:

ولما كان من المترر أن التسمور المغير ظرفا مشددا السرتسة هو دخول الأملكن المسورة من غير أبوابها مهما كانت طريقته يستوى فى ذلك استعمال سلم أو الصعود على الجدار أو الوثب ألى الداخسال من نافذة أو شرفسة أو المهبوط أليسه من أيسة تلحية ، فالتسمور كما عرفه التساتون يتحتق بدخول الأملكن المسورة من غسم أبوامها ، لما كان نلك وكان العلامين تشد أعترف بوجه التعى أنسه دهسر مسمسكن المجنى

عليسه من الشرفسة كما اعترف بذلك في التحتيقات وهو يكفي اذاتسه لتحقق ظرف التسور المشدد المتوسسة السرقسة والذي لا يشترط لتوافره مسوى دخسول الأسساكن المسورة من فسير أبوابها غسان ما يشيره الطاعن بوجسه النمي من مجلالسة في عسدم توافر الظروف المتسددة يكون ولا محل لسه .

(طعن رقم ۲۵۲۰ لسنة ٥٥ ق _ جلسة ١٩٨٥/١/١٣)

قامىسىدة رقم (١٠٥١)

البسدا:

جريمــة السرقــة في الطريق العلم ليلا بطريقة الاكراه والتهديد ... مقربتهــا -

المكة :

لما كان ذلك ، وكان الحسكم المطمون نيسه تسد عاتب الطامين بالمعقوبة الغررة لجريمة السرقة في الطريق العام لبلا بطريق الاكراه والتهديد ، باستعبال اسلحة باعتبارها عقوبة الجريسة ذات الوصف الاشسد ، وكانت العقوبة المغررة لتلك الجريسة لما نصت عليسه المسادة ١٩٥٣ من تسانون العقوبات المعلة بالقسانون رقم ٥٩ لسسنة من الاشسفال الشائة المؤبدة أو المؤتسة ، وكان تقدير المقوبة من اطلاقسات محسكة الموضوع ما دامت تدخل في حدود المقوبة المتررة متنونا غسان النمي عسلى المحسكم الماتبته الطاعنين بالاشتقال الشسانة المؤيدة يكون غير مسعيد ، لما كان ما تقسدم غسان الطعن برمته يكون غير اسلس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن رتم ٣١٧١ لسنة ٥٥ ق ـ جلسة ١٩٨٦/١/١٣)

قاعــــنة رقم (۱۰۵۲)

: 12_41

جرببة السرقسة ــ ارتباطها بجريبة اخرى ــ اتره •

المسكية:

وهيت انسه بيين من مطاعة المغردات التي أبوت المصكمة بضمها

ان الطاعن الأول قدم الى بحكة ثانى حرجة مذكرة بعداعه لطبيعية الممروي الممروع الممروع المراجة التيام ارتساط بسين الدعبوي المطروحة والدعبوي رقم ١٠٨٤ السنة ١٩٨٥ بغيم سنتفة شبين الكوم وتبعيك بتطبيق الفترة الثانية من المسادة ٢٣من قانون الفتويات استنادا الى وحدة النشاط الإجرامي الا أن المسكنة تشت في الدعبوي بعقوية بساع جوهري لو تحتق قسد يغير به وجه الراي في الدعبوي منتقلة دون أن تعرض لهذا النشاع كي تتبين حقيقة الإسر مع أنساع كوروري لو تحتق قسد يغير به وجه الراي في الدعبوي لما كان ذلك ، غمان الحكم المطمون فيه يكن معيبا بالقصور ببا ليتنفي نقضه والإحسالة بالنسبة للطاعن المذكور وكذلك بالنسبة لكل من الطاعن الذكور وكذلك بالنسبة لكل من الواعدة الواعدة الواعدة الواعدة الواعدة الواعدة الواعدة الما المعنه نظرا لوحدة الواعدة وحسن سير العدالة اعبالا لمتنفي المسادة ٢٤ من القاتون رتم لاه لسنة ١٩٥٩ في شسأن حالات واجراءات العلمن المسلم حسكنة التنفي وذلك بغير حلجة الى بحث باني لوجه الطعن المتعدة من الطساعن لوجث الطعن المتعدة من الطساعن الوحث الطعن المتعدة من الطساعن الديلة وحث الطعن المتعدة من الطساعن الوحث الطعن المتعدة من الطساعن الوحث الطعن المتعدة من الطساعن الوحث الطعن المتعدة من الطساعن الديلة وحد الطعن المتعدة من الطساعن الوحث الطعن المتعدة من الطساعن المتعدة من المساعن المتعدة من الطساعن المتعدة المتعدة المعدد المعدود المتعدد المعدود المع

(طعز رثم ۲۲۷۲ لسنة ٥٥ ق ــ جلسة ١٩/١/١١/١)

قاعسندة رقم (١٠٥٣)

البسدا:

جريعة السرقية بالاكراه به الحسكية الموضوع من اقسوال الشهود وسياد المسامر المطروحية لهامها عسلى بسياط المحددة المساورة المحددة الواقعية الدعسوى حسيبا يؤدى البيته القداعها ميا دام استفلاصها سالفا ه

الحكمة:

وحيث أن الحسكم المطعون بيسه حصسل واقعسة الدعسوى بما مجله أن المبنى عليه « استرالي الجنسية » تعرف عسلى الطاعن وآخسر في محل عام واصطحباه الى بسكن صديق لهما ، وعندما توجسه المجنى عليه لقضاء ضرورة لحقه المباعن واستولى منه على سلسلته الذهبية غداول استعلاتها الا أن المتهم الأخسر اشهر في وجهسه سسلاحا أبيتن ساحواه سرطواه سروده وغردد خارج

المسكن وقسد ابلغ المجنى عليه المتسدم ١٠٠٠، بالحادث وارشسده عن المسكن الذي اتضع انسه يخص الشساهد الذي أيسد المجنى عليه نيما أبلغ بسه ، وتم العثور مع المتهم النساني على سسلاح أبيض سمطوأه أأ ودلل الحسكم المطعون فيسه عسلي واقمسة الدعسوي بهذه السورة التي ازَّنسبت في وجدان المسكنة وتبوتها في حق الطاعن بِهَا يِنتَجُها أَبِن أُوجِكَ الأَدلَّـة السنقاة بن أقوال والمسعم ثم عرض الحسكم لنفساع الطاعن المؤسس على انتقساء ركن الاختلاس ومند هــذا الدنــاع بأن الثابت من وقــائع الدعــوي أن أستيلاء الطاعن على السلسة الذهبية من المجنى عليه كان تسليبا ماديا لم ينقل حيازتها للطاعن وانت برغضه اعادتها للبجنى علبه واستيلائه عملى بعض متعلقاته الأغمري تكون أركسان جريمه السرتمة شد توأفرت في حقة بما فيها ركن الاختلاس ، لما كان ذلك ، وكان من المترر أن لمسكمة الموضوع أن تستخلص من أقسوال الشهود وسائر العنساصر المطروهمة الملمها عملي بسماط البحث الصحورة الصحيحة لواقعمة الدعسوى حسبها يؤدى اليه اقتفاعها ما دام استخلاصها سائفا ومستندا الى اللسة متبولة في العتسل والمنطق ولها أصلها في الأوراق. • وهي في ذلك ليست مطالبة بالآخذ بالإدلسة المباشرة بل لها أن تستخلص مسسورة الدعسوى كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكانسة المكنات العقلية ما دام ذلك سليما متفقا مسبع حسكم العقل والمنطق ، وهو الحال في الدعسوى المطروحة في شمأن استقرار وأتيان الطاعن الانعال المكونة لحريمة السرقة بالدراد الني دين بها ، ولما كان تقدير النايل. موكولا لمصكمة الموضوع ومتى التناعت بسه واطمأنت اليسه فلا معتب عليها في ذلك وكاتت الأدامة التي ساقها الحمكم من على ما سلف بباته مم من شائها أن تؤدى الى ما رتب عليها من تبوت متارغة الطاعن لجريمة السيقية باكراه ، فسان ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في واقصة الدعسوى وتقدير اطنها مما تسستقل بسه محسكمة الرضوع ولا يجوز اثارته السلم محكمة النقض لما كان ما تتدم ، غسان الطعن يكون على غير أساس متعينا رغضه موضوعا ،

(علمن رغم ١٩٦٩ لسفة ٥٦٠ق، حسطسة ٦/١٩٨٢/١)

قاعـــدة رقم ()ه١٠)

: المسجاة

لا يجوز محلكة من يرتكب سرقـة اغرارا بزوجه او زوجتـه او لصوله او فروعه الا بناء عـلى طلب المجنى عليه والمجنى عليـه ان يتنازل عن دعــواه في ايــة حالة كانت عليها الدعــوى ... كما لــه ان يوقف تنفيذ الحــكم النهائي عــلى الجــانى في اية وقت يشـــاد ... مفاد ذلك .

الحكة:

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحسكم المطعون نيسه أذ دان الطاعنة بجريبة سرقسة منقولات من منزل الزوجية ثم أوقف تنفيذه بناء على نزول المجنى عليسه عن دعواه ضسد الطاعنة وكان هذا النزول برتب السرا تانونيا هو أنقضاء الدعسوى الجنائية مبلا بحكم المسلدة ٢١٧ من تنفون العقوبات عسان أعبال قسواعد القانون الصحيح والدعسوى الجنائية ما زالت تأثمة توجب نقض الحكم المطعون نيسه وانقضاء الدعسوى الجنائية بالتنازل .

وحيث انسه يبين من الأوراق والمتردات المتموية أن الحكم المطعون فيسه مسدر في ١٩٨٣/٤/١٢ بادانسة الطاعنة بجريبة سرتسة بنتولات من منزل الزوجسية وقسد استشكلت في هذا الحسكم وقدمت بجلسة المهرز المسادرا من زوجها المجنى عليسه هر بتساريخ ١٩٨٣/٥/١٤ ينضمن تصلحه مع الطاعنسة وتقازله عن دعسواه تبيه بذات وعودتها للاقلمة معه بمنزل الزوجيسة ، كما حضر المجنى عليسه بذات المجلسة المظاهرة الطاعنسة في هذا الدغساع غقضى في الانسكال بوقف تنفيذ الحسكم المطعون فيسه ريثها يقضى في هذا الطعن ، لما كان ذنك محلكة من يرتكب سرقة اشرارا بزوجه أو بزوجته أو أصوله أو فروعه أبا مناع على طلب المجنى عليه والمجنى عليه أن يتقازل من دعواه في أية حالة بناء على طلب المجنى عليه والمجنى عليه أن يتقازل من دعواه في أية حالة كانت عليها ، كما لسه أن يوقف تنفيذ الحسكم النهائي عسلى الجاتى في كانت عليها ، كما لسه أن يوقف تنفيذ الحسكم النهائي عسلى الجاتى في الفيادة العابة

في تحريك الدعسوى الجنائية بجعله متوقفا على طلب المجنى عليه م كما تضع حسدا لتنفيذها الحسكم النهائي عسلى الجاني بتحويل المجنى عليه وقف تنفيذ الحسكم في اي وقت شساء و ولما كان الزوج المجنى عليه قسد نصب الى زوجته الطاعنة سرقسة منقولاتسه حتى صسدر الحكم المطعون فيه وكان هذا الحكم تد اوقف تنفيذه بنساء عسلى نزول المجنى عليه عن دعسواه ضسد الطاعنة وكان هذا النزول قسد ترتب عليه اثر قساتوني هو انتضاء الدعوى الجنائية عبلا بحكم المسادة ٢١٢ السالفة الذكر فساته يتمين نقض الحسكم المطعون فيسه فيها قضى بسه المسلمة القديم من عقوبسة والقضاء بذلك) لما كان ذلك وكان ما أعصح عنسه المجنى من استرداده من زوجته كل منقولاته يعنى نزوله عن ادعائه بالحقوق الدنيسة معا يصبح عهه الحسكم في الدعسوى المنبة غير ذي موضوع .

قاعبدة رقم (١٠٥٥)

البسدا:

توافر اركان جريمة السرقة الماقب عليها بالمادة ٣١٥ من قانون المقوبات مد شرطه ما الاسلام الله لا يشترط في الشهادة أن تكون واردة على المقيقة المراد الثباتها بلكيلها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفى أن يكون من شمان تلك الشهادة أن تؤدى إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه محكمة الموضوع بها يتلام مع ما قماله الشاهد بالقسدر الذي رواه مع عناصر الاثبات الأضرى المطروحة لبابها م

المسكبة:

وحيث ان الحسكم المطمون نيسه أورد في بياته لواقعسة الدموى السبه في يسوم ١٩٧٨/٩/٢٥ واثناء تواجد الشرطسة العميين لمراقبسة حسالة الأبن وضبط مرتكبي جرائم النشل شاهدوا شخصين يقنا عسلي الباب المنطق لمعيارة النقل العام خط رتم ١٠٠٠ ويقوم اعدهما بمساغلة الحدى السيدات المستقلة للسحيارة في حين مقتح الأخسر شنطة يدها

وسرقة ما مها واثناء ذلك هم رجال الشرطة لضيط المتهبين غلاذ احدهما نسارا بالمروقبات بينويم ضبط النساني واكتشفت الجني عليها إن المسروقات عبارة عن مصحف بداخله وينغ خمسة جنيوات ونصف وكان التهم المضبوط يحمل مطواء و قرن غزال » ، ثم سساق الحكم عبيلي نبويت الواشمة لعيسه في حق الطاعن. على هذه الصورة أدلسة مستهدة من لقيوال للجني عليها وشبهود الاثبات وهي أدلية ساتفة من شيئها أن تؤدي إلى ما رتبه عليهار، ليسا كان ذلك و وكان المستقباد من الواتائج الثابتة في الصكم أن الطاعن وآخس قد ارتكبا السرةسة في احسدي وسائل النقل البريسة . .. سيارة أتوبيس ... وكان الطاعل بحمل سالحا ﴿ معلواة قرن فزيال ع مذلك يتواشر بسه جميع المناصر القانونية لجنابة للسرقسة الماتب، عليها بالسادة ٣١٥ أولاء من تسانون العتوبات التي لا يشترط لتوافرها أن تكون السرتسة تهد ارتكبت بالاكراه ومن ثم نسان النعى عسلى الحسكم في هذا الصحد بكون في غصير محله ، لمساكان ذلك ، وكان الطاعن لا يغازع في صحة ما اورده الحكم لدى بياته والتعمة الدعسوى وتحصيله مؤدى أقسرال المجنى عليها والشهود من أن الأوس شهدمت بأنه اثنساء ركوبها سيبارة النقل العام كان المتهم ومعسه آخسر يتنان الى جوارهما وخلنها وبعدها وجدت حتيبة بدها منتوحة واكتشفت سرقسة المصحف وما بدلظه من نقود وعملي أثسر ذلك تغز من السيارة الشخص الذي كان برفقة المتهم وتبكن الشرطة السريون من ضبط الأخير و ٠٠٠٠٠٠٠ بأنهم شاهدوا المتهم ومعه آخسر يحاولا التضييق عسابي المجنى طيبا واستطاع المتهم نتج حتيبة يدها وسرتسة ما بها واعطائه لزميله الذي لاذ بالفرار بالمسروقسات وتبكنوا من ضبط المتهم ... الطاعن ... اثناء محاولته الفرار ، كما شهد الرائد بأن الشهود التسابقين المغوه بمضمون ما شهدوا به وعملى انسر ذلك عثر مع الطاعن عملى مطواة قرن غزال _ إلى كان ذلك ، وكان الأسسل أنسه لا يشترط في الشهادة أن تكون وأردة على الحقيقة الراد اثباتها بأكبلها وبجبيسم تفاصيلها عسلى وجسه دقيق بل يكني أن يكون بن شسان تلك الشنهادة أن تؤدى الى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجربه محكمة الموضوع يتلام

بسه ما قاله الشاهد بالقدر الذي رواه مع حناصر الاتيسات الاخسري المطروحة المامها ، وكان لا يلزم ان تكون الأفلسة التني أعتبد عليها الحسكم بحيث بنبيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جسزئيات الدعنتوي اذ الأدلسة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تنكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناتشته عملى حمدة دون ماتى الإدلسة بل بكفي أن تكون الادلسة في مجموعها كوحدة مؤديسة الى ما تصده الحكم منها ومنتجة في اتتناع المصكمة واطمئناتها الي ما انتهت اليه كما لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا والا بنفسه على الراشعة المراد اثباتها بل يكتى أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمصكبة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المتنبسات وكاتت المسكية تبد استغلصت بن اقسوال المعنى عليها والشهود وتسوع السرقة بن الطاعن وآخر كان بعه وهو با يونسر في حقهما عمل الاختلاس دون حلجة الى تحدث الشهود عنه صراحة . لمما كان ذلك ، وكان الحسكم المطعون فيسه تسد بين واقعسة الدعسوي مها تنوافر به كافة المناصر القانونية لجناية السرقسة التي دان الطاعن بها وكانت الأدلسة التي عول عليها في الادانسة من شانها أن تؤدي الي ما رتبه الحسكم عليها من مقارضة الطاعن للجريمة التي دين مها ومن أم نسان ما شيره الأخير في هذا المسعد من قالة النسساد في الاسسندلال والتصمور في التسبيب لا يكون لسه محل ولا يعدو أن يكون جدلا في وأقعة الدعسوى وتقدير اطلقها مما لا يجوز اثارته أسلم محسكمة النقض . لما كان ذلك وكان الحكم المطمون فيسه قسد رد عسلى الدفسع ببطسلان التبض والتعنيش واطراحه في توله « بأن المنهم ثم ضبطه في حسالة من حالات التلبس التي نصت عليها المادة ٣٠ أجراءات حنائبة وهي مشاهدة الشرطة السريين للمتهم اثناءارتكابه الجريمةوتبل الانتهاء منهأ ومن ثم اجاز التاتون سالف الذكر في مادنسه ٣٧ أن لكل من شساهد الجاتي متلبسا بجناية أو جنحة يجوز نيها تلتونا الحبس الاحتياطي أن يسلمه الي التسرب رجسال السلطة العلمة دون احتياج المسر بضبطه أما عن واقعة تنتيش المتهم والعثور معه عسلى مطواة قرن غزال مضلا عن أن الذي لجراه هو الرائد وهو من رجسال الضبطية القضائية فسأن

القسانون لا يمنع من اجسراء التعنيش الوعظي وذلك بحثا عن اسلحة أو آلات يبكن أن يستخدبها المهم ضحد بن بصبطه أو ضد نفسه وهددًا التنتيش الوقائي ليس من اجراءات التحقيق وانها هو مجرد اجراء لداري خوله القانون إن ضبط الجاني » وإذ كان ما أورده الحكم المطمون نبيه تدليلا على توافر التلبس وردا على ما دفيع به الطاعن من علم توافرها سائمًا في الرد على الدفسم ويتفق مع صحيح القسانون ذلك ان المسادة ٣٨ من قسانون الإجسراءات قسد خوالت رجسال السلطة العامسة في حالات التلبس أن يحضروا المتهم الى التسرب ملمور من مأموري الضبطبة التضائية - لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم أنسه أنتهى الى تبام حالة التلبس استنادا الى ما أورده في هذا السدد من عناصر صحيحة لا يبارى نيها الطاعن وكان تقدير الظروف التي تلامس الجريبسة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هــذه الظروف لقيــام حسالة التلبس لبرأ موكولا إلى محكمة الموضوع دون معتب عليها ما دابت الأسبباب والاعتبسارات التي بنيت عليها هدذا التقدير مسالحة لأن تؤدى الى النتيجة التي انتهت اليها نائه لا يتبل من الطاعن ما يشيره في هذا المسعد لأن ذلك لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فيما انتهى اليه تقدير المحكمة في هذا الخصوص لحما كان ما تقدم فسان الطعن برمته يكون عبلي غير أساس متعبنا رنضيه موضوعا و

(طمن رقم ۱۷۱ لسنة ۷۵ ق ــ جلسة ۱۹۸۷/٤/۹)

قاعـــدة رقم (١٠٥٦)

المسدا :

من القرر أنه طبقا أنمى المادة ٣٠٢ من قسانون الإجراءات الجنائية أن القاضى الجنائي يحكم في الدعسوى حسب العقيدة التي تكونت لديسه بكامل حريته سـ خلو القانون من نص يوجب على المحكمة التقيد في اثبات جريمتى الحريق العهد والسرقة بطريق معين من طرق الإثبات غان اثباتها يكون بكافة طرق الإثبات أسلساس ذلك .

الحكة:

ومن حيث أن الحسكم المطعون غيسه ، بين وقسائع الدعسوى بها

تتوافر بسه كافة المناصر التانونيه الجريسين اللتين دان الطاس يهيا ، وأورد هملى ثبوتهما قبله أطلسة سائفه من سائها أن تؤدى إلى يا رتبه عليها ، إلى ذلك ، وكان من-المترر، وفقا نفس السادة ٢٠.٢ من عليون الإجسراءات الجنائية أن القاشي الجنائي يحسكم في الدعسوي حبيب المتيدة التي تكونت لديسه بكابل عربته ، مما يطرح أمامه عسلى بساط البَحث في الجلسة ، دون الزام عليه بالتقيد بطريق معين من طرق الاثبات الا أذ أوجب عليه القسانون ذلك ، أو حظر عليه سلوك طريق معين في إلا بسات واذ كان ذلك ، وكان القسانون قسد خلا من نمو يوجب عيلي المسكمة التتبد في اثبات جريبتي الحريق المبد والسرتسة بطريق سعين من طرق الاثبات ، فسان اثباتهما يكون بكافة الطرق تلك ، وإذ كان ذلك ، وكان من المقسرر هديا بما تقسدم ، أن من حق محسكمة الموضوع الأخسد بالأقوال التي يدلى بها متهم في حق متهم آخر متى اطمانت الى صحتها وبطابقاتها للحقيقة والواقع ٤ نسان النعى على المسكبة الاستثاد في تضائها ذاك الى أتوال المتهمة الأخرى ، يكون بعيدا عن محجة الصواب ولو كان هو الدليل الوحيد قبسل الطاعن . لمسا كان ذلك وكان من المقرر أتسه لا يميب الحسكم خلو محضر الجلسسة من اثبات دغاع المتهم كالملا ، أذ كان عليه أن كان يهمه تدوينه أن يطلب صراحة أثباته في المحضر 6 وان عليه ان ادعى ان المسكمة صادرت حقه في النفساع قبل تفسل باب الرُّ انعية أن تقسيم الدليل عبلي ذلك ، وأن يسجلُ عليها هذه المُخالفة في طلب مكتوب تبل صدور الحكم ، والا لم تجز محاجتها من بعد أمسام محسكمة النتض على اسساس من تقصيرها نيما كان يتمين عليها تسجيله ٤ غان النعى على الحسكم في هذا المسعد يكون غير متبول ، لمسا كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحبكم المطعون فيه أتسه عرض لطلب المدائم من الطاءن سماع أقسوال المتهمة الأخسري ومناتشتها ، والمرجه لمسا تبين لسه أن الحسكم العسسادر ضد المتهمة تلك ، لم يصبح باتا بعد ــ وهو ما لاينازع الطاعن نيسه ــ غانه يكون قــد التزم مسحيح القسانون ، لما هو مقرر من أنسه يصح سماع أتسوال أو شهادة متهم آخر في ذات الواقعة ٤ اذا كانت الدمسوى الجنائبة الرمومــة عليه تــد انقضت مصكم بات ، غسان لم نكن قسد انقضت مهذا الحسكم ــ وهو

الخصال في الدعسوى المعروضة ب عسانه لا يجوز سباع اتوالسه الوشهائية ، وبين ثم قسان النمى على الحسكم بهذا الوجسه من لوجسه طلطاني يكون غير سعيد، لمسا كان ذلك ، وكان تفساء هذه المحبكة وصحة جوري على النبه يتمي لتبول وجه الطمن أن يكون واضحا بحدا ، وكان إلطاعن لم يبين في أسباب طعنه بواطن التنقض والكنب اللنين النها شباء أشباء أسباء الأخرى ، فسان نميه بهذا الوجيسه لا يكون بقبولا سلاما كان ذلك ، وكان سسائر بما يثيره الطاعن في أسباب طعنة بمؤودوه الطبعة النم في أسباب عليه المحبودة النها على استقلال ، أذ أن الرد يستفاد ملالة من أفضاء المحبودة المحبودة التي عودت عليها في بستفاد ملالة من أنفاء أطرحته المهتنا بنها للادلسة التي عولت عليها في محبود الساس بتوضية على استفيل خصير أساس

لَ طَعَنَ رَبَّمَ ١٤٢٥ لَسَنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١٠/٢١)

قامسندة رقم (۱۰۵۷)

: المسحدا

جريهة السرقسة ... عقويتها ... من القرر أن لا يصح أن يضار المتهم بناء غلى الاستثناف الرفوع بنه وهده ... مناط ذلك .

المكبة:

وحيث لتسه يبين من مطلعة الأوراق أن النياسة العلمة أتسابت العصوى الجنائية عبل المطعون ضده بوصف أنه سرق جهاز التسجيل المبين وصفا وتبينة بالأوراق والملوك للله وسما وتبينة بطريق المبين موطلوت علم المبينة اللسادة ٢١٦ مسكرا نائنا من قسانون المعتونية) وقسد دانسه محكمة أول يرجبة بمتنفى الفترة و ثانيا > وندالمسادة المنكورة ولوقيت عليه عقوسة العبس مع الشسفل لمدة مستة شخود ؟ وإذ استانف المطمون ضده الحسكم الإبتدائي تضح المسكمة

الاستثنائية بحكمها المطمون نيه بقبول الاستثناف شكلا وفي الوضوع متعديل الحكم المستانف والإكتفاء بجبس المتهم شهرا واحدا يبع الشفل... كما بيين من الحكم الطمون نيه أنه قد أستند في تضاف بالإدانة إلى ذابته الاستباب التي بني عليها المسكم المستأنف الذي طبق في حق المطعون ضده سيحق يسرنص المسادة الشار اليها ، وكان نص هذه المسادة تسد جسرى في الفقرة « ثانيا ي منها _ وهي المنطبقة عسلي واقعة:الدعوي __ بسأن يعاقب بالجس بدة لا نقل من سنة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات عسلى المسروةسات التي تحصل في بكان مسسكون أو بمعد السبكتي او أحد ملحقاته أذا تم دهبول المكان بواسطة التسور أو الكسر ٥٠ وكانت المسكمة الاستثنائية شد تضت بحيس التهم شسهرا ولمسدا غانها تكون قبد اخطات في تطبيق الثانون بنزولها بالمتوبسة- من الحد الادنى المقرر بمقتضى المسادة مسالفة البيان الأمر الذي يتمين معه نقض الحسكم المعون مبشه بقضا جزبيا وتصحيحه بنوقيع عقوية الحبس التي لا تقسل عن سنة اشهر ، ذلك أن المطعون ضده هو الستانف وحده ، ومن المقرر انسه لا يصبح أن يقسسار المتهم بناء عسلي الاستثناف المرنوع منه وحده ، فسلته بتمين الا تزيد مدة الحبس التي يقضى بها عن المدة التي قضت بها محكية أول درجية .

طعن رقم ۱۳۷۰ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٥/١١٥)

قاعبسدة رقم (١٠٥٨)

المستدا :

جريسة السرقـة ــ تشنيد العقوبــة في هــالة اقترافها بحمــل مـــالاح ــ مفاد ذلك •

المسكبة:

لما كان ذلك ، وكانت العلة الداهيسة الى تشديد العقويسة في جريبة السرقسة اذا انترتت بحيل سلاح ان حسل الجسائي السسلام يشسد أزره ويلقى الرعب في قلب المجنى عليه أو بن يخف لنجدته ويهى، السسبيل للجسائي لاستعماله وتت الحاجة ، وهذه العلة تتوافر بلا ثبك

اذا كان السمالاح المحبول سلاما بطبيعته اى معد امسلا للاعتداء على النس كالمجعسات والبنادق محبله يعتبر فى جبيع الأحوال ظرفا بشسدنا معنى وبو جريع الأحوال ظرفا بشسدنا من وبو جريع لقاسمة السرقسة ، لغا الادوات التى تعتبر عرضما من الاسلمة لكوبها تحدث القتل وان لم تكن بحده لسه بحسب الأسل كالملواه سلطتها التتعيية النشرة بحبلها كان المناسبة السرقسة ، واذ كان الحسكم المطون نهسه قسد نسب الطاعن انه كان اثناء ازتكامه السرقسة مع آحر حابلا سسلاها مخبا و بدية » دون أن بذلل عملى أن حباته المدرقسة مع آحر كان لناسبة السرقسة ، فساته يكون بعيبا مالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى محث ماتى أوجسه الطعن ، لما كان ذلك ، وكان الحسكم عليه الإخسر فلا بعند اليه اثر النقض بعمل بيتد اليه اثر النقض بعمل بقتصر على الطاعن وحده .

١ طمن رقم ١٩٩٨ لسنة ٨٥ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٩/١١

قاعسجة رقم (١٠٥٩)

الإستادا :

الملة الداعية الى تشديد المتوبة في جريمة السرقة أذا اقترنت بحصل سسلاح ـــــــ ان حمل الجانى السسلاح يشسد ازره وياقى الرعب في قلب المجنى عليه أو من يخف لتجنت ويهيء السبيل للجانى لاستمبائه وقت الحلجة ــــ وهذه الملة تتوافر بلا شسكة أذا كان السسلاح المحبول سلاحا بطبيعته أي معد اصلا الاعتداء عسلى القسى كالمستسات والبنادق فحيله يعتبر في جبيع الاحوال ظرفا بشسددا حتى واو لم يكن لماسبة ماسرقسية ه

الحسكية:

وحيث أن الحكم الطعون فيسه بين واقعة الدعسوى في قسوله : « أن المنهبين ، الطاعن) و (المحكوم عليه الآخر) انفقا سويا عسلي السرقة بالطرق الجانبية الخالية مدائرة تسم الاهرام ليلا راكبين دراجة محارية مسهر لهما الاستيلاء على ما بمكن الاستيلاء

عليه مما يحمله المسارة والفرار بسه بواسطة الدرنجة التي اعداها لهذا المغرض وأنهبا أثناء تنفيذ هذه الخطبة شباهد المجنى عليها المسيدة ٠٠٠٠٠٠ تمسير الساعة السائمة والنِّصف مساء يوم ١٩٨٧/٣/٤ بمنردها في منطقة خالية من المارة واذ شاهداها تتطد بقسلادة ذهبيسة يتدلى منها مصحف تلبا بخطئها والغرار بهاد فهيدان المجنى عليها تعقبتهم بالصياح وتمكن تسائد احسدى السيارات الملكي من اللحساق بهما وتم بمساعدة المسارة من ضبط المتهم الأول وتمكن المتهم الثاني من الفرار ، مد أن تخلَّق عن الدراجة البخارية على جانب الطريق ــ وقد اسفر تفتيش المتهم الأول بمعرضة المسارة غور الامساك بسه ومعه القلادة السروقسة عن العثور على مطواه كان يحبلها ؟ .. وبعد ان أورد الحسكم الإبلة إلتي صحت لدى المحكمة على حدوث الواقعة بتلك الصورة خلص الى ان الطاءن والمصكوم عليه الآخسر سرقا الحلبة الذهبية المبيئة بالتخفيقات والماوكة للمجنى عليها حالة كون الطاعن يحسل سالحا محبا (مطواة) وأن الطاعن أحرز دون متتفى سالحا أبيض (مطواة قرن غزال) وأوشع عسلى الطاعن عقوبسة الجريبسة الأولى باعتبسارها المتسررة للجريبسة الأشهد ، لما كان ذلك ، وكانت الطة الداعبة الى تشديد المستوبة في جريمة السرقسة اذا اقترنت بحمل سلاح أن حمل الجاتي-السسلاح يشسد أزره ويلتى الرعب في تلب المجنى مليه أو من يخف لنجدته ويهيء السبيل للجاتي لاستصاله وقت الحاجة ، وهذه العلة نتوافر بلا شك اذا كان السلاح المعبول سلاها بطبيعته اي معد اصلا للاعتداء عسي النفس كالسدسات والبنسانق عمله يعتبر في جبيع الأحسوال ظرنسا مشددا حتى ولو لم يكن لماسبة السرقسة ، أسنا الادوات التي تفتير عرضا من الأسلحة لكونها تحدث القتل وأن لم تكن لسه بتصب الأمسل كالمطواة فلا يتحتق الظرف الشدد بحبلها الا اذا استظهرت الحسكية في حدود سلطتها التقديرية أن حبلها كان لمناسبة السرتسة . وأذ كان الحكم المطعون فيسه تسد نسب الطاعن انسه كان اثناء ارتكابه السرتسة مسع آخسر حابلا سلاها مخبا ﴿ مديسة ﴾ دون أن بدلل عسلي أن حبله أبذه المنيسة كان الماسبة السرقسة ؛ مساقه يكون معينا بالقعسبور الذي يبطله ويوجب تتفيه والاعادة دون حلجة الى بحث باتى أوجِّسه الطُّعن -، أسا

كان ذلك ، وكان الدحكم قد صدر غيابيا بالنسبة للمدكوم عليه الآدر نملا-يند اليه اثر النقش بل يتنصر على الطاعن وحده ،-

(طعن رتم ۱۹۹۸ لسنة ۸ ق سـ جلسة ٢١/١/١٩٨١)

قامستة رقم (١٠٦٠)

المسطا

لا يجوز محاكمة من يرتكب سرقسة اغرارا بزوجه او زوجتسه او اميوله او فروعه الا بنساء عسلى طلب المجنى عليسه والمجنى عليه ان يشاترل عن دعواه بذلك في اى حسالة كانت عليها الدعسوى كما لسه ان يوقف تفيذ الحكم الفهائي على المسائي في اى وقت شساء -

المسكية:

حيث انسه إلى كانت المسادة ١٩١٣ من قسانون المعوسات تنمى عالى انسه ولا تجوز محاكبة من يرتكب سرقسة اشرارا بزوجه أو زوجته أو أسلوله أو غروكه الابنساء على طلب المجنى عليه والمجنى عليه والمجنى عليه الدوى كيا له أن يوتف تنفيذ الحسكم النهائي على المبسلي في أي وقت شأة ﴿ وكانت هذه المسدة تنفيذ الحسكم النهائي حتى النيابة المبلة في تحريك الدمسوى الجنائية بجمله يوتفا عسلى طلبه المجنى عليه ، كما تفسيح حسد! لتنفيذها الحسكم ألهائي عليه ، كما تفسيح حسد! لتنفيذها الحسكم ألهائي عليه أي وقت النبائي عليه وقف تغيذ الحسكم في أي وقت ألساء ، وإذ كانت الغالة من كل هذا الحسد وذلك القيد الواردين في بلب السرنسة هي الحفاظ عسلى الأواصر المثلية التي تربط سين المجنى عليه والجاني غلزم أن ينبسط الرها الى جريمة التبديد .

وحيث أنسه بيين من الأوراق والدردات المنهوبة أن الحكم الملمون نيسه مسحر في ١٩٨٤/١٢/١٤ بلاانسة الطاعن بجريبة تعديد منتسولات الفتراراتروتجنسة وتسد استشسكل في هدؤا المسكم وتسدم بجلسسة ١٩٨٢/١٢/١١ مخالصة صادرة من زوجته المجنى عليها تتضمن استلامها جميع منتولاتها الزوجية وانها راضة في اعدة الحياة الطبيعية مها وبين زوجها كها حشرت المجنى عليها بذات الجلسة المظاهرة الطاعن في هدؤا الدنساع متمى ق الانسكال بوتف تثنيذ الحسكم المطحون فيه ريدا. يتفى في هذا الطعن لمساكان ذلك وكانت الزوجية الجنى عليها تسد سست الى روجها الطاعن تبديد منتولاتها حتى صبدر الحكم المخصون ميه وكان هذا الحسكم تسد أوقف تنفيده بناء على نزول المجنى عليها عن دعواها ضد الطاعن وكان هسذا النزول تسد ترتب عليه اثر تساتوني هو انتضاء الدعسوى الجنائية بحسكم المسادة 17 السسالة الذكر منه يتمين نقض الحكم المطمون فيسه وانتضاءه بانتضاء الدعوى الجمائية لتنازل المجنى عليها عن دعواها دون حلجة لبحث الوجه الآخر للطعن .

لسا كان ذلك وكان با انصحت عنه المجنى عليها بن انتضافها من زوجها الطاهن كل حقوقها بعنى نزولها عن ادعائها بالحقسوق المنيسة بما يصبح بمه الحكم فى الدموى المدئية غير ذى بوضوع .

(طعن رشم ۲۰۱۰ لسنة ۷۷ ق ـ جلسة ۱۹۸۸/۱۰/۱۱)

المحدا :

جريبة السرقــة ـــ بجوز لــلبور الفـبط القضائى في أعوال التأسى بالجنايات او الجنح الماقب عليها بالحبس لاة تزيد على ثلاثــة اشهر أن يتبض على التهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على لتهابه بالجريبة ،

الحكمة:

ومن حيث أن البين من الأوراق أن المجتى عليسة المغ الشرطة بتاريخ 19 من اكتوبر 1971 بسرقية بعض محتويسات المخزن المحق بمتجره ولم يتهم أحدا بالسرقية ، وفي محضر محرر في اليوم التألى اثنت الرائد أن تحرياته السريسة أمسيفرت عن أن المنهم هو مرتكب الحسادث علم بشبطه واصطحابه القسم ويبناتشته ومواجهته مما دلمت عليه التحريات أتسكر بداءة من عساد واعترف تقسيلا لياركك الحادث وحده وأرشد عن مكان المسروقيسات فاصطحبه الى هنساك احيث تسلم مضطها ثم سيسال المتهم فاعترف ومسال من ضبطت لديهم المسروقيسات منسطم المروقية المسادة الهرام من الدستورا شرائها منه . لمساكان ذلك ، مكانت المساور المسادة الهرام من الدستورا المسادة الهرام من الدستورا المسادة الهرام المسادة الهرام الدستورا المسادة الهرام المسادة الهرام الدستورا المسادة الهرام المسادة الهرام المسادة الهرام المسادة الهرام المسادة الهرام المسادة الهرام المسادة المسادة الهرام المسادة الهرام المسادة المسادة الهرام المسادة المسادة المسادة الهرام المسادة المسادة الهرام المسادة المسادة المسادة الهرام المسادة المساد

تربد نشت على أن ﴿ العربسة الشخصية حق طبيمي وهي مضمونة لا تهمن لا ومنها عدا حالة التلبس ، لا يجوز التبض عسلي احد أو تعتيشه او حبست او تقیید حزیته بای قید او منعه من التفتل الا بابر تستلزمه عروره التحقيق وطنيقة أبن المجتبع ، ويمسعن هذا الأمر من القساض المقتص أو النيابة العلمة ، وذلك ومقا المسكلم القسانون ، وكان مؤدى هذا النص أن أي عيد قد يرد مسلى الحرية الشخصية بوصفها حقا طبيعيا من حقوق الانسسان لا يجوز اجتبراءه الا في هسالة من هسالات التابس كنا هو معرف قاتونا ، أو باذن من السلطة المختصسة ، وكانت المادتان ٥ ، ٣٥ من تسانون الإجراءات الجنائية المعدلتين بالقسانون رتم ٢٢ لسينة ١٩٧٢ تد اجهازنا لماليور الضيط التضائي في أحوال التابس بالجنايات أو اللجنح الماتب عليها بالحبس لمدة تزيد عملي ثلاثة اشهر أن يتبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كانية عسلي اتهشه مِلْجِرِيمة ، وفي غير الأحسوال المتقدمة اذا وجدت دلاتل كانية على انهام شنقس بارتكاب حناية أواجنعة نبرتسة لوستمسيه أو تمدد فسيند أو متلومية رجيال السلطة العابة بالتوة والعنف ، جاز السابور الضبط التصائى أن يتخذ الاجراءات التصطية الناسية ، وأن يطلب مورا مِن ٱلْقَيَامِة الْمَالِمَة أَن تَصَدَّر المِرا بِالقَبْضُ عَلَيْهِ ، وَلَمَا كَانَ الثَّالِتُ مِنَ الأوراقِ أن الضابط تسد تبض على المتهم واصطحبه الى تسم الشرطة اثر اجراء تحرياته التي دلت على انه هو مرتكب السرتهة دون أن تتواغر في حقه حسالة من حالات التلبس كما هو معرف بها قاتونا ودون ال بعمدر أمر من السلطة المختصصة بالتبض عليسه ، مسان التبض عليسه يكون باطلا ، لما كان ذلك ، وكان المتهم قسد اعترف بالسرقسة وأرشد من المسروةسات التي تم ضبطها اثر التبض الباطل الذي وقع عليه ، وكان مؤدى بطلان القبض بطلان كل ما ترتب عليه من أثـــار تطبيقا لقاعدة كل ما يترتب عملى الياطل مهو بالحل ، فيمان اعتراف المتهم وارشماده عن السروة الته وشيطها وسؤال بن شيطت لديهم ، وقد تبت أثر التبش الباطل وكانت مترتبة عليه م تكون تسد وتعت باطلة ايضا ولا يصمح القمويل على الدليسلم المستبد بنها . لما كان ذلك ، وكانت الأوراق خلوا من أي دليل آخسر يمكن التعويل عليسه في ادانسة المنهم ، وكانت

التحريف لا تصلح وحدهللان تكون دبيلا على سوت القهة ، فسان الحكم المستثن القلفي بالادانسة والتعويض المؤقت يكون على غير اسساس متعينا الفاؤه والحكم ببراءة المتهم ورفض الدعوى المتنية .

(طعن رقم ١٧٧١ لسنة ٥٥ ق سجاسة ١٩٨٨/١٠/١٢)

أ قاعسية رقم (١٠٦٢)

المسطانة

يماقب بالخيس مع الشفل بدة لا تقل عن سنة الشهر ولا تجساوز سبع سنرات المنهم بالسرقسات التي تحصل في مكان مسكون أو معد المسكني أو احد ملحقاته الذا تم تحسول المكان بواسطة التسسور أو الكسر أو استعبال بفاتيح مصطنعة .

المسكنة:

حيث انسه بيين من مطالعة الأوراق أن النيابسة العابة أتسابت الدعسوى الجنائية قبل المطعون ضده بوصف أنه وآخسر سرقا الأشياء البيئة وصفا وقيمة بالحضر والملوكة لـ من مسكنه وطلت مقابه بالمادة ١/٣١٧ ، ٤ ، ٥ من قانون المقوبات وقد دانته محكمة أول درجسة ببتتشى مسادة الاتهسام واوتعت عليسه عقوبسة الجبس مع الشيخل والنفاذ لمدة سنة اشهر 6 واذ استأنف المطعون مسده الحسكم الابتدائي تنست المحكمة الاستثنائية غيابيا بتاييد الحكم المستانف ، معارض المحكوم عليه متضت المحكمة بحكمها الطعون نبه بتحصول المعارضة الاستثنائية شكلا وفي الموضوع بتعديل الحسكم المعارض نبسه والاكتفاء بحبس المتهم اسبوعين مع الشمال . لمما كان ذلك ، وكانت المسادة ٢١٦ ع مكرز ثالثا بن قساتون المتوبسات تعاقب بالحبس بسع الشَّسَمْل مدة لا تقل عن سنة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات على السرتات التي تحصل في مكان مسكون او معد السكني او أحد ملحقاته اذا تم دخول المكان بواسطة التسور أو الكسر أو استعال مناتيع مصطنعة وكان يبين من المسردات التي أسرت المسكبة مضها تحقيقا لوحسه الطعن س تواقر الظرف المسعد سالف الذكر المنصوص عليه مالسادة ٢/٢١٦ كي.

ثالثا من قسانون العقوبات إذ ثبت بنها أن المطعون ضده قسام بسرقسة مسكن المجنى عليه بطريق الكسر من الخارج .

لمساكان ذلك وكان بن القرر أن المسكمة الاستئنائية بكلفة بال تبحس الواقعة الطروحسة لبلها بجبيع كيونها واوسسانها وان تطبق عليها القانون تطبيقا صحيحا وأو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما داءت الواقعة المرفوعة بها الدعسوى لم تتغير وليس عليها في ذلك الا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من تسانون الإجراءات الجنائية وبشرط الا يترتب على ذلك أساءة بمركز ألمتهم أذا كأن هو المستأنف وحده بلته كان يتمين عسلى المعسكية وتسد بان لها بحق أن الوصف الصحيح لواقعة الديسوي أن المطمون ضده تسلم بسرتسة مسكن المجنى عليسه بطريق الكسر من الخسارج ، وكانت متوسسة الجريمة بهذا الوسف الجديد أشسد ، أن تنبسه المطعون ضده لهذا الوسف وتوقع عليه المقلب بشرط الا يزيد مقداره عن المقويسة المتضى بها ابتدائيا ، اما وهي لم تفعسل وتغبيت بتعديل الحكم المستأنف - المعارض نبه - والاكتفساء بحبس الملعون ضده إسبوعين مع الشغل ، نقد غدا حكمها معيدا بالخطا في القانون مستوجيا نقضه ، ولما كانت المصكمة لم توجه البنهم الوصف القانوني الواجب التطبيق حتى يتسنى لسه تقديم دناعه ، نسان محكمة النتش لا تستطيع يمسميح هذا الخطسة مما يتعسين معه أن يكون مسم النقش الاحطلة ،

(طُعن رقم ۱۷۳۲ لسنة ١٥ ق - جلسة ٢٢/١١/٨٨١)

قائبستة رقم (١٠٦٢)

البسيدا :

من الخسرور السه لا يكفى لتوافر اركان جريسة المفساء الانسياء المسروقة القصوص عليها في المسادة ٤٤ مكروا من قسلتون العقوبسات إن يثبت التمسيال المهم بالمسال المسروق بسل السه يشسسوط أن يثبت أن المنهم كان يقلم علم البيتين أن هذا المسال مسروق .

الحكة:

وفن حيث أتسه من المقرر. لتسه لا يكني لقواهر لركان جريمة الحقاء

الإشياء المروقة المنصوص عليها في المحادة }} مكررا من قسسانون المتومات ، إن يثبت التصال المتهم بالمسال المسروق ، بسل أنسه يشترط موقى ذلك ، أن يثبت أن المتهم كان يطم علم اليقين أن هذا المسأل لابست ممروق . لما كان ذلك ، وكان تصساري ما تنبيء بسه الأوراق هو أن يد المتهم تسد اتصلت بالسيارة السروتسة حين تركها المحسكوم عليسه لديه لاصلاحها الا أن الأوراق تسد خلت تبايا بن ثبة نليسل على علم المتهم بأن تلك السيارة كانت مسروة ... بأ أن الشابت بها أن المهم قسرر بمجرد سؤاله ، أن المسكوم عليه تركها لديسه لاصلاحها _ وهو ما يتنق مع التوال هذا الأهم _ كما انه ارشمه من المصل الذي عهد الله باصلاحها حيث وعدت السيارة بسه وبعض احزائها منككة رهن اصلاحها المساكان مسا تقسدم فسان الحسكية لا يساورها شك في أن الطاعن لم يكن يعلم بأن السيارة متحمسلة من جريمة ، ومن ثم مسان الجريمة المسندة الى المتهم تكون قسد انتقدته أحد أركانها التانونية ، الأمسر الذي يتمسين معه التفساء بالغاء الحسكم المستثنف بالنسبة لسه وببراطه من التهبة المسندة البسه عبسلا بالمسأدة ١/٣٠٤ من قسانون الاجراءات الجنائية .

(طُعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ١٩٨٩/١/٥)

قاعسسدة رقم (١٠٦٤)

البسطاة

جريمسة السرقسة سـ حسكم الادائسة يجب ان يشتبل عسلي بيان الواقعة المستوجبة المقوسة ببانا تحقق بسه اركان الجريمة والقلسروف التي وقعت فيها والادائسة حتى يتضع وجبه استدلالها بها ومسلامة ملخفها تبكيفا الحسكمة القفض من مراقبة التعليق القسلون على الواقعسة كما عسار اثباتها في الحكم والا كان قساعرة •

المسكبة:

وحيث اتسه يبين من مطلعة الحكم الابتسدائي المؤيد الاسسبأبه بالحسكم المطعون نهسه ان اقتصر في ميلته لواقعسة الدعسوي عسلي

موله فرحيث ان المتهين اعلنوا تانونا وحصروا ولم يدنعوا النهمة شة حنساع يكن للوجبيكية أن يطعبن أليب ومن ثم يتعين عقابهم بمواد الاتهام وللسادة ١٤٠٤ أ.ج - لمساكان ذلك وكانت المسادة ٢١٠ من قيسانون الاجسراءات الجنائية تسد أوجبت أن يشنبل كل حسكم بالإدانسة عسلى بيان الواقعية المتوجبة للعتوسة بياتا نتحتق بسه أركان الجريمسة والظروف التي وقعت بيها والأدلمة التي استخلصت منها المحكة الادائسة حتى يتضح وجسه استدلالها بسه وبسلامة ملخذها تمكينا لمخلمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني عملي الواقعة المستوجية كما مسار اثباتها بالجسكم والاكان تساميرا ، وإذ كان الحسكم المطعون فيه تسد اكتنى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضهونه ولم يبين وجبه استدلاله بسه عسلي ثبوت التهسق بمناصرها التاتونية كالية الأمر الذي يمجز هذه المصكبة عن مراتبة صحة تطبيق القانون عملي الواقعة كما صار اثباتها بالعمكم ومن ثم يكون قاصرا بها يستوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باتى أوجه ألطعن 6 ولما كان هذا الوجه الذي بني عليه بنصل بالمحكوم عليها الذبن لم يطعنا بطريق النتض ناته يتعين كذلك نتض الحكم بالنسبة اليهما عملا بالسادة ٢٤ من القسانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بجسالات والمسراءات الطعن بطريق النتش .

(طعن رشه ۲۷۵ه لسنة ۵۷ ق ــ جلسة ۱۹۸۹/۱/۲۰)

قاعـــدة رقم (١٠٦٥)

البسطا :

جريسة السرقة بالكراه ... الأصل في الحسائيات العقائية القائم القائم تقديم على التحقيل الشفوى الذي تجريه المسكنة في مواجهة المهم بالمحاسسة وتسمح فيه الشهود لانسات التهسقة أو تقيها ولا يتتسوغ الخروج عسلى هذا الأمسل الا اذا تعذر سماعهم لأى سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك قبولا صريحا أو ضبنيا .

الحكة:

حيث أن ما ينماه الطاعن على الحسكم المطعون فيسه أنسه أق

دانسه بجريه السرقسة بالاكراء تسد شابة آخلال بحق الدانساع فلك بان المدانع عنه اختتم مرافعته طالبا استليأ القضاء ببر اعته واحتياطيا المستعام الشاهدة الثانية لسماع شهائتها بيد أن الخسكم عول نبيتا عول عليسنه عسلى أقسوال ذلك الشاهدة ورد على طلب مناشستها بها لا يصلح ردا .

حيث اتسه يبين من محضر جلسة المحلكية أن المدانسيع عن الطابهن السنهل مرائمته واختتبها طالبا أصليا القضاء ببراءة الطاعن واحتياطيسا استدعاء الشاهدة الثلثية لسماع شهادتها ويبسين من الحسكم المطعون فيه أنه عول غيله على لمتوال الشاهدة وعرض الى طلب سماع شهادتها ثم رد عسلى هسذا الطلب بتوله : « كما أنها تلتنت عن طلب الدفاع سماع شهادة الشاهدة الثانية أذ لم يتمسك بهذا الطلب الا معد أن اسستكمل مراضعة في الموضسوع للفصل في الدعسوى .

لمساكلن ذلك وكان من المقرر ومقا للمآدة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية _ ان الأمــل في المحاكبات انها تقوم صلى التحقيق الشفوى الذى تجريه المسكمة - في مواجهة المنهم بالجلسة وتسمع نيسه الشهود لائبات التهمة أو ننيها ولا يسوغ الخروج على هذا الأصل الا أذا تعذر سماعهم لأى سبب من الاسباب او تبل المتهم أو المدانسع غنسه ذلك _ قبولا صريحا أو ضهنيا _ وأذ كان ذلك وكان حق الدخاع _ الذي يبتنع بــ المتهم ــ يخوله ابداء ما يعن لسه من طلبسات التحقيق ما دام بساب المرامسة لم يزل منتوحا مسان نزول المدامسع عن الطاعن بادىء الأبر عن سباع شهادة الشاهدة الثانية ببثابتها أحد شسهود الاتبات واسترساله في الرائعة لا يحرسه من العدول عن هسدًا النزول ولا يسلبه حتسه في المسودة الى التسسك بطلب مسجاع الشساهدة طالما كانت المرافعة ما زالت دائرة لم تتم بعد وكان ما اختتم بـــ الدامع من الطاعن مرانعته من طلبة أصليا القضماء ببراعته واحتياطيا استدعاء الشاهدة لسهاع شهادتها بعد على هذه الصورة طلبا جازما تلتزم المحكمة بالجابته عند الاتحاه الى التضاء مفي البراءة _ فسأن الحكم اذ تغور بادالية الطاعن الثناء باستناده إلى أتوال الشياهدة دون الاستمامة الى طلب سماعها بكون مشوبا بالاخلال بحق التفساع ولا يشقع له ذلك

يونه شبد عول في تفسله ... علاوة على ما سلف عبلى ادلسة الحسرى
مبلد ذلك بان الأصل في الأدلسة في المولد الجنائية أنها متسادة بشسد
يعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عتيدة المسكمة تمايس من
المستطاع ... والحال كذلك ... ان يعرف مصير تفساء محكمة الموضوع
غيها لو أستبعت بنفسها التي شهادة الشاهدة المذكورة التي كانت عنصرا
من عناصر عتيدتها في الدعسوى نبان الحسكم المطمسون غيبه يكون
خميها بها يستوجب نقضه والإحسالة وذلك بغير جلجة الي بحث باتي

(طعن رتم ۸۲۲۲ لسنة ۵۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۹/۱/۷)

قافسستة رقم (١٠٩٦)

المسدا:

جريبة السرقــة ــ حــكم الادانــة بجب ان يبن مضبون كل دليل من ادلــة الثبوت وان يذكر مؤداه حتى بتضح وجــه استدلالهــا بــه لكى يتسنى لحــكه النقش مراقبة تطبيق القـــاتون تطبيقا صحيحا عن الولقــة كما صار البلتها بالحكم ،

المسكبة:

وحيث أن الحسكم الابتدائى المؤيد السبابه بالحسكم المطعون غيسه المتمى الى ثبوت جريبة السرقسة في حق الطاعن وآخر تبوله (أن الانهام عليه المنتج تبل المنهين وذلك من واقسع اعتراف المنهم الأول بحضر الفسط والذي ثايد بالسوال المجنى عليه وآخس — اقسر بشراء جهساز تسجيل المسروق من المنهم الأول — الطاعن — الأمر الذي تكون منه اركان جريمة السرقسة قبد اكتبات وتطبئ الحسكة الى صحة الانهام المسند اليها ومن ثم تنضين بالمعقوسة المتررة لجريمة السرقسة وذلك اعبالا لنمى فلسادة \$ 70 من قسائون الإحسراءات الجنائيسة) . لما كان ذلك ، وكان تضاء المتنفين بالمسائون الحسكم بالادائمة يجب أن يبسين مضنون كان دليل من اداحة النبوت ويذكر مؤداه حتى ينضع وجسه أستدلاله بسه لكي يتسنى لمسكة النقض براغبة تطبيق التسانون تطبيقاً المستدور عملى الواقعة التي مساء النقاء في الصحيح المبتدال المؤداء على الواقعة التي حسيدا عملى الواقعة التي حسيدا عملى الواقعة التي حسيدا عملى الواقعة التي حسيدا عملى الواقعة التي حسيداً عملى الواقعة التي عسيداً عملية الواقعة التي عسيداً عملية الواقعة التي الواقعة الواقعة التي الواقعة الواقعة

لأسبابه بالحكم المطعور فيه هين أورد الأنلة عسلى الطاعن استند في ادانت ضمن ما استند اليه الى اقسوال المجنى عليه دون ذكر لفحوى شهادته فاته يكون مشوبا بعيب القصور في التسبيب بما ببطله ويوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن الاعتراف الذي يحول عليه يجب أن يكون اختياريا وهو لا يعتبر كذلك — ولو كان صادقا — أد صدر اثر أكراه أو تعديد كان شدر هسذا التعديد أو ذلك الاكسراه ، وكسان من المقرر أن الدفيع ببطلان الاعتراف الصدوره تحت تأشير التعديد أو الاكراه هو دفسع جوهري يجب عسلى محسكية الموضوع مناتشته والرد عليه ما دام الحسكم قلد عول في قضائه بالإدانية عسلى ذلك الاعتراف ، لما كان ذلك ، وكان الحسكم المطمون فيسه قيد عول في ادانية الطاعن من بين ما عول عليه — عسلى هذا الاعتراف بخسير أن يرد على هيذا الدفياع الجوهري ويقول كلمته فيسه ، فساته يكون معيها بالقصور في التسبيب ، لما كان ما تقدم ، فائه يتمين نقض الصبكم والاعسادة بفسير عليه بعين نقض الحبكم والاعسادة بفسير عليه ما يثيره الطاعن في طعنه .

(طعن رقم ۱۹۸۹/۲ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ٥/٢/١٩٨١)

قاعسستة رقم (١٠٦٧)

البسدا:

جريصة السرقصة حد حسكم الادائسة يجب ان يشتبل عسلى بيان الواقعة المستوجبة المقويسة بيانا تحقق بسه اركان الجريمة والظاروف التى وهمت فيها والادائسة التى استخلصت بنها المحسكية الادائسة حتى يتضح وجسه استدلالها بها وسسلامة بلفذها تبكينا الحسكية التقفى من مراقبة التطبيق القسلوفي على الواقعسة كما صسار اثباتها في الحكم والا كان قسامرا .

المسكبة:

ومن حيث أن ما ينماه الطاعن عملى الحكم المطعون نيسه اتسه أذ دائه بجريسة السرقسة تسد شابه القصور في أنسببيب ، ذلك أن الحكم الابتدائى المؤيد السبابه بالحكم المطعون نبه لم ببين واقعة الدعوى المستوجبة المعتوسة والطسروف التي وشعت نبها والطسروف التي وشعت نبها والطسمة الثبوت عليها وساء يعينه ويستوجب تقفسه .

وبن حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون نبه ، قد اقتصر في بيان واقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله « أن التهمة المسندة إلى المتهم تابئة قبله مما جاء بمحضر الضبط ومن عسدم دغمه لها بدغساع مقبول ٣٠ السا كان ذلك وكاتت المادة . ٣١ من قساتون الإجراءات الجنائيسة قسد أوجبت أن بشتبل كل خبكم بالادائشة عبلي بيان الواقعة الستوجبة للعقوبة بيانا تتحتق بنته أركان الجريسة والطروف التي وقعت نيها ، والأدلسة انتي استظمت منها المحكمة الادائحة حتى يتضح وجمه استدلالمه بها ومسالمة مأغذها بمكينا الحسكية النقض بن براتية انتطبيق التساتوني الصحيح على الواقعة كها مسار اثباتها في الحكم والا كان تسامرا . أسا كان ما تقسدم ، وكان الحسكم قسد اكتفى في بيان واقعسة الدعوى والتدليل على ثبوتها تبل الطاءن بالاحسالة الى محضر ضبط الواقمسة دون أن يورد مضمونه حتى بيين وجهه استدلاله به عملي ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كلفة ، فسانه يكون معيبا بالتصور في التسبيب بما يوجب نتفسه والاعسادة وذلك بغسير حاجسة الى بحث بساتي أوجبه الطمن ،

﴿ طُعِن رَقِم ٢٠٤٨ لِسِنَّة ٨٥ ق _ جلسة ٢٣/٣/٢٨١)

سلاح <u>---</u>

قاعـــدة رقم (١٠٦٨)

المسطا تا

حسالة التلبس ــ ما يكفى لقيامها ـــ اثره .

المكنة:

من المقرر أتسه أذا وجسدت مظاهر خارجيسة غيها بذاتها ما ينبى بارتكاب النعل المكون للجريهة نسان ذلك يكفى لقيام حسالة التلبس بصرف النظر عما ينتهي اليه التحتيق أو تسفر عنه المحاكمة أذ لا يشترط لتيام حالة التلبس أن يؤدى التحقيق الى ثبوت الجريبة قبل مرتكبها واذ كان المطعون ضده قد شوهد وهو بطلق سلاها ناريا والتدسد ومعه هذا السلاح الى ملبور الضبط التضائي نسان جنساية احسراز السلاح الغاري تكون متلبسا بها . ولما كان تسانون الاجسراءات الجنائية تسد أجسار في المسادة ٣٤ منه لرجل الضبط التفسياتي في أحوال التلبس بالجنابات بعسفة علية أن يقبض عسلي المنهم الذي توحد دلاثل كانية على اتهابه ونص في المسلاة ٢٦ منسه على أنسه في الأحسوال التي يجوز نيها القبض على المتهم يجوز لملهور الضبط التضائي أن ينتشه باعتبار أنسه كلما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذي يجريسه من خول أجراؤه على المتبوض عليمه محيداً أيا كان سبب التبض أو الفرص منسه وذلك لعبوم الصيغة التي ورد بها النص نسان الاجراءات التي تام بها الضابط من التبض على المطعون ضده وتنتيشه تكون قد وقعت صحيحة واذخالف الحكم المطمون نبه هذا النظر واهسدر الطيل المستبد من التنتيش بقالة أته تفتيش باطل يكون تهد اخطأ في تطبيق القانون نيتعين نقضـــه .

(ملعن رقم ٢٩٠٧ لسنة ٥٠ ق سـ جلسة ٢٩٨١/٤/٢٥

قاعسسدة رقم (۱۰۲۹)

البسدا :

الأسباب التى لا نعدو أن تكون محساولة لتجريح الله الدعسوى عسلى وجسه معين تلديا من ذلك الى منافضسة الصورة التى ارتسمت في وجدان قساقى الموضوع بالدايل الصحيح لا يجسوز اثارتها المسلم محكمة التقرر .

المسكية:

لما كان الحكم المطعون فيه تسد بين واتمة الدعسوى بها سوائر بسب كافة المقاصر القاتونية لجريمة احراز سلاح نارى مششخن مسا لا يجوز الترخيص بهيازته أو القرائره واثورد عسلى ثبونها في حتسه الملسة ساتفة لها معينها من أوراق الدعسوى ومن شانها أن تؤدي الى ما رتبه الحسكم عليها . وكان ما نعى بسه الماعن على الحسكم من أنسه لم يحط بالدعسوى عن نصر ويصيرة وأنه فسد استدلالة الأسباب التي أوردها الماعان لا يعدو أن يكون محاولة لتجريح اللسة الدعسوى على وجدان وجسه معين تأديا من ذلك الى بناتشتة الصورة التي ارتسبت في وجدان محكمة النقض .

ا طعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥١ ق ــ حلسة ٢/٣/١٩٨١)

قاعــــدة رقم (۱۰۷۰)

المستدا :

التناقض الذي يعيب الحسكم ويبطله هو الذي يقسع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبته البعض الأخسر ولا يعسرف أي الأمسرين قضلته الحسكية .

الحكمة:

لما كان ذلك وكان من المقرر أن النسائض الذي يعيب الحسكم ويبطله هو الذي يقع بين اسبابه بحيث ينفي بعضها ما اثبته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحسكة ، وكان الحسكم فيد نسائش في مدوناته صورة الواقعة حسبها أوردها الفليط في أنسه استوقف المطعون ضده ثم تبض عليه وفتشه ، ثم أورد قضاؤه بها يفيد الشسك في صسوره الواقعسة كما أوردها الضابط ما تتحسر بعد دعسوى التناقض ، فسان النعي على الحسكم بهذا الوجعه لا يكون في مطه - لما كان ما تقسد مسان الطمن يكون على غير اساس متعينا رمصه موضوعا ،

ا طعن رقم على السنة ١٥ ق سـ جلسة. ١٩٨٢/٤/٦

قامىسدة رقم (۱۰۷۱)

البسطا :

توافر عفاصر جريبة احراز مواد مغرقمة ... اثره .

الحكة:

لما كانت المادة السادسة بن الناتون رتم ٢٩٤ سنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر انها تحظر حيازة او احراز الذخائر التي تستعمل في الاسلحة الالمن يكون مرخصا لسه في حيازة السلاح واحرازه وتسد نمت الفترة الرابعة من المسادة ٢٦ من ذلك القانون المعدلة بالتسانون رتم ٢١٥ أسنة ١٩٥٤ عسلي أن يعاتب بالسجن ويغرابة لا تجاوز خبسين جنيها كل من يحوز أو يحرز بالذات أو بالواسطة فخاتر مما تستعمل في الأسلجة النارية المنصوص عليها في الجنولين رشي ٢ ، ٣ مما يبسي معه ان بها اقترفه الطاعن لا يندرج تحت خكم أي بن نصوص قسانون الأستجة والذخسائر ، لأن أسابع الجلجنيت لا تعتبر من الذخائر التي تستعبل في الأسلحة النارية المششخنة وكذلك الحسال أيضسا بالنسبة الى منيسل البارود المشبوط ، ومن ثم مان الحكم المطمون غيسة اذ حصسل واتمة الدعسوى ودان الطاعن على اساس تواقر العناسر التاتونية لجريبسة أحراز مواد مفرقعة وخلص الى معاتبته بالمادة ١٠٢ (أ) من تسانون العقوبات يكون قسد أنزل على الواقعة حكم القانون المستيح مما لا محل بعه للنمي على العسكم في هذا الخصوص ، هذا الى الله لا جسنوي مما يجادل بنه الطاعن من أن ما قارفه لا يعدو أن مكون حربهسة أحب ال نخالر ينطبق عليها تنس المانتين ٢٦، ٢٦ مترة رابعة من القانون رتم ٣٩٤ أسنة ١٩٥٤ في شسان الأسلمة والنشائر ذلك أتسه بقرض مسعة دمواه سفائ العقوبسة الواقمسة عليه وهي السجن لمدة ثلاث سنوات والمُضَافِرة مِقْرَرَة في القانون سالف الذكر الجريبة احراز ذهائر مها تستخدم ف الأسلحة الغارية دون أن يكون مرخصا بالعرازها ؟ مما لا تكون معسه بصلحة لسه بهذا الوجه بن النعي .

ا طعن رشم - ۱۹۹ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٨/٥/١٩٨١ ١

عاصب عة رقو (١٠٧٣)

البسيا :

جريبة عنل لو اعراز إسلاح في مجد الترفيس ر عقوبتها .

المسكية:

لما كان ذلك وكانت المسادة ٢٨ مكروين القانون رتم ٢٩٤ لسبة ١٩٥٤ المعلة بالتاتون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ قسد نصت على أنه ١٠ اذا لم يتقسدم المرخص لسه بطلب تجديد تبل نهلية مدة الترخيص بشسهر يخطر بخطف مسجل بطم الوصول ليتندم بطلب التجديد خلال علك المدة ، ويعاتب كل من يعوز أو يعرز سلاحا انتهى مدة الترخيص لله يسه لعدم تتبيبه طلب التجديد في الميماد بغرامة لا تقسل عن عشرة جنيهات ولا تزيد عسلي خبسين جنيها اذا لم يسلم سلاحه دور انتهاء الترخيس ـ وافا التهت مدة سئة السهر دون تضليم التسلاح لو تجذيد الترخيض بسه تكون المتوبة الغرابة التي لا تتل مّن خبسين جنيها ولا تزيد عن . . و جنيه ـ واذا زادت تلك المدة على سنة تضاعف الغرامة » . وكان الثابت بن بدونات الحكم أن الطعون ضده تسد تجاوز مدة السنة المنسوس عليها في الفترة الرابعة من المسادة ٢٨ مكرر من القسانون سالف الذكر دون تسليم السلام أو تجديد الترخيص بسه وبن ثم يتمين معاتبته مفراية لا تقسل من مائسة جنيه ولا تزيد عن الف جنيه اعمالا لهذا النش واذ تضى الحسكم الملعون أبيه بمعاتبة المطعون ضده بتغريبه مبلغ عشرة جنيهات فساته يكون تتد الماسعة في تطبيق العقاؤن النزواسة من العسد الادنى للمتوسة المتررة طالونا أسالسا كال ذلك نساته بتعين نقض المسكم الطعون نيه وتصعيمه بمعاتبة المطمون ضده بالفراية التي لا نقل عن ماثة جنيه .

(طعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٥٢ ق ــ جلسة ١٨٨٥/٥/١٨

قاعسندة رقم (١٩٠٧٣)

البسدا:

یکی التحقیق جریه حیازهٔ سنالی نفری بدون ترفیس سه مجرد الحیازه المسادیه طالت ام قصرت وایا کان الباعث علیها ولو کانت لامر عسارض •

الصكة :

بن المترر أتسه يكمي لتحقيق جريمة حيارة مسلاح نارى بسدون ترخيص مجرد العيارة المسلاح أم قصرت وأيا كان الباعث عليها ولو كانت آلسر عارض لأن قيسام هذه الجريسة لا يتطلب سوى القسد التجاني المام الذي يتحقق بمجرد احراز أو حيازة السلاح الفارى بسنون ترخيص عن علم ولعراك - ولذ كان البين من معونات المسكم المطمون نيبه أن الطاعن الثاني واستعبله في الطلاق الاول تسلم السلاح من شقيقة الطاعن الثاني واستعبله في الطلاق الاعيرة الفارية التي السلاح من شقيقة الطاعن الذاتة على شهادتهم ، في الطائب المسكحة الى لقوالهم ، وعولت في الادانة على شهادتهم ، أسان ذلك ما عن معرقسة بسه لعراز السلاح النسارى بسدون ترخيص وقق ما هي معرقسة بسه لقوانا ، ويكون النمي عسلي المسكم في حدا الخشوص غير سديد .

(طبعن رقم المه السنة ٥٣ ق ب جلسة ١٩٨٣/١١/١)

قامستة رتم (١٠٧٤)

: المسطا

مراد الثيرع من نص المسادة ٢٠٠ مكر من القسانون ٢٩٤ ليسنة ١٩٥٤ المعلمية بالقانوني ٢٦ لمسنة ١٩٧٨ و ١٠٠ اسمنية ١٩٨٠ سم تأثيم هيازة واهراز الاجزاء الرئيسية المسالاح .

المكية:

لما كانت المسافة 70 مكرر من القانون 714 لمسافة 1964 في شاق الأسلحة والفخار المعلة مالقانونين 71 لمسنة 1914 و 1.1 لمسنة

١٩٨٠ منص عسلى ان مختبر اسلحه ماريه في حدهم هذا القانون لجسزاء الاستلحة النارية المنصوص عليها طلجدولين ٢٠٠ وكاتبات أو معتضدات العنوت والتلسكوبات المعدة لتركيبها للاسلحه النارية ، ويعاتب عسلى الاتجار غيها أو استيادها أو صنعها أو اصلاحها بالمخالفة لأحسكام هذا القانون بذأت المتوبات المتصوص عليها في هددا الشأن على الاسلحية النارية ، ويسرى حكم الفارة السابقة على حيازة واحراز الأجزاء الرئيسية للاسلعة النازية وكاتبات أو مفنضات الصوت والتأسكوبات التي تركب على الأسلحة المذكورة . ويبين من هذا النص بصريح لفظه ومفهوم دلالته تأثيم حيازة واحرار الأجرزاء الرئيسية للمسلاح وجاء النص مطائنا من كل تبد ليتنسم معلوله لاستيماب كاقة تلك الأجزاء في أي صورة تسكون عليها دون اشتراط انفرادها ، واذ كانت القاعدة انسه لا محل للاجتهاد أزاء صراحة نص التانون واجب التطبيق وأن النص العام يغنل نبه على عمومه ما لم يخصص بدليل ، قسان ما خلص اليسه الحسكم من أن مناظ التجريم وجود الأجزاء الرئيسية للسلاح على اتفراد يكون ولا سلد ليه من التاتون وتقميص للنص بقير مقصص ، إسا كان بَا تقسيم ، نسان الحسكم المطعون نيسه يكون تسد أخطأ في تطبيق القانون ، ولمسا كان هذا الخطأ الذي تردي نيه الحكم قد حجب المحكمة عن بحث موضوع الدمسوى وتقدير أدلتها ، ماته يتمين تتمسه

(طعن رتم ١٣٥٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٢)

قامىسىدة رقم (١٠٧٥)

: 12-41

تختص محلكم ابن النواسة بالجرائم المصوص عليها في القساتون رقم ٢٩٤ اسنة ١٩٥٤ الخاص بالأسلحة والنخاتر والقولتين المعلة له م

الصكية :

إلى كان ذلك وكانت حالة الطوارىء تسد اعلنت في جبيسع انصباء
 الجمهورية اعتبارا من السادس من اكتوبر سنة ١٩٨١ بموجب ترار رئيس
 الجمهورية المؤتف رقم ١٥٠٠مسفة-١٩٨١ سوكان أمر رئيس الجمهورية رقم

واحد نسمة ١٩٨١ بلطالة بعض الجرائم الي محلكم ابن الدولة ٥ طواريء ٢ قسد مستو ونشر في الجريده الرسبيه بقاريخ ٢٢ مين اكتوبسر سسنة ١٩٨١ وعبل بسه بن اليوم التالي لتاريخ بشره ونعي في مانفسه الأولى مسلى أن ٤ تحيل النيابة العلبة إلى محسلكم أبن الدولسة ٥ طواريء ٧ المشكلة طبقا لقلتون الطــوارىء الجرائم الآتية : ... ثانيا : ... ثالثًا : الحراثم المنصوص عبيه؛ في القسانون رقم ٣٩٤ لمسنة ١٩٥٤ في شان الأسلحة والدحائر والقوانين المعلسة الله ٤ وكانت الجريسية التي حوكم الطاعن من أجلها من الجسرائم التي تختص بنظرها محسلتم ابن الدولة في طواريء ، أصلا ينص الأبر رقم واحد لسنة ١٩٨١ سامه البيان - لما كان داك وكان الطاعن تبد حسوكم هبقا للقسانون رغم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شبسان حالة الطوارىء ساوتسد نم التصديق عنى الحكم المسادر فيها من مكتب الحاكم المسكري بتاريخ ٢/٢٢ ١٩٨٢/١ - وكاتت المادة ١٢ من هذا القانون تقضى معدم جوار الطمن بأي وجه من الوجسوء في الاحسكام المسادرة من مجسلكم لبن الدولسة ـ نسيان الطمن المتسدم من الطساعن يكون غب جسائز شانومًا وينعين الحسكم بعدم جــوازه .

(طعن رقم ٢٤٩٩ - السنة ٤٥ تي سيطسة ٢١٩٨٤/١١/٢٧ ،

شروع خست

قامستة رقم (١٠٧١)

المِسطا :

الشروع المعلقب عليه في جريبسة تزييف المبلة الورقية ــ شرطه .

المسكية:

من المتسرر أن مجرد تحضير الأدوات اللازمة للتزييف واسمعيلها بالفعل في أعداد العبلة الورقية الزائفة التي لم تعسل الى درجة من الاتتان تكمل لها الرواج في المابلة هي في نظر التدون من أعبال الشروع الماتب عليها تدونا الا أن شرط ذلك بداعة أن تكون الوسائل المستعبلة في التعليد تصلح بطبيعتها لعسنع ورقة زائفة تشسبه العبلة الورقية الصحيحة ، لها أذا كانت هذه الوسائل غير صالحة بالمرة لتحقيق الفرض المتصود بنها ولا تؤدى مهسا أنتن استعبالها إلى أنتاج ورقة زائفة شبيهة بالورقسة الصحيحة - كما هو المجائم في صورة الدعوى المسائلة ، فسان جريمة التعليد في هذه الحالة تكون مستحيلة استحسالة مطاقسة والشروع غيها غير مؤثم ويكون بنعى الطاعنة في هسذا الشسان غسير مسحدد ،

(طعن رقم ٢٦٠٣ اسفة ٥٠ ق - جلسة ٢٦/١٢/١١)

قاعـــدة رقم (۱۰۷۷)

المسطاة

جريبة الشروع في التهريب ... اعتراف التهم بمحضر ضبط الواقعة ... السرد •

الحكية:

لما كان الثابت من الاطلاع على المعردات أن المطعون ضده قدد أقر في محضر ضبط الواقعة بصحة ما أثبته موظف الجبرك من ضبط سسبع وأربعين ساعة رقبية أجنبية السنع لم تسسدد عنها الضرائب الجبركية مخبأة في للجبوب الهلظية السترته التي كان يرتديها عند مفادرته منذذ الجبرك ببديا استعداده للتصالح ودفع ما يتتفسيه ذلك من رسوم وغرامة ، واتسه اذ ووجه بنهمة الشروع في التهريب اجلب بأنه مخطىء وبأن تلك هي المرة الأولى التي يرتكب نيها مثل هدذا الفعل ، وكان الحكم المطمون نيسه تسد تضى بالبراءة دون أن يعرض للدليل المستهد من تلك الاتسوال ودون أن تدلى المسكمة برابها نيسه بما يفيد عسلى الاتسائ انها غطنت اليسه ووزنته ولم تقتنع بسه أو رأته غير صالح للاستدلال بسه على المتهم ، غان الحكم يكون معيا بالقصور متعينا نقضه والإصالة .

(طعن رقه ۲۷۹۱ لسنة ٥٤ ق -- جلسة ١٩٨٢/١١/٦

شیك بدون زصید

قاعىسىدة رقم (١٠٧٨)

: المسلمة

استحالة تحقيق بعض لوجه اللهاع لا يوضع من الحكم بالادانة ما دايت الادلة القالمة في الدعسوى كافية أشوت الجريمة م

المسكية:

من المترر أن استحمالة تحتيق بعض أوجه الفساع لا يمسع من الحريسة ، وكانت المحسكية مسلم ما الدعسوسة ، وكانت المحسكية مسلم ما سلف بيانه ما ما تأن جهدا ألجريسة ، وكانت المحسكية مسلم ما سنتمال عليها ذلك بسبب استرداد الطاعن لسه مسلم ما ثبت لهما من التحقيق الذي اجرسه مسلما لا يعيب الحسكم المطعون نيسه أذ لم يعول عملي أنكار الطاعن مسدور الشيك منه ودانه استنادا إلى ما كورده من أداسة الثبوت المطروحة في الدعسوى ومنها المحسورة الشمسية للشبيك التي سبق المحسكية أن طابقتها عملي الأحسل ، لمما كان ما تقسدم نسان الطعن برمته يكون عسلى غير اسساس ،

(طعن رقم ٢٤٥٢ لسنة ٥٠ ق _ جلسة ٢٢/٣/٢٢ ١

قاعـــدة رقم (۱۰۷۹)

: 12-45

المحسكمة ان تكون عقينها بكل طرق الاثبات ـــ استحالة تحقيق بعض اوجــه الدفــاع لا يعنــع من الحـــكم بالادانــة ما دامت الإدلـــة القائمة في الدعـــوى كافية اثبوت الجربمة ،

المسكبة:

من المقسور أن عسدم تقديم أمسال الشبيك لا ينفى وقوع الجريمة ان المسلوم عليها في المسلوة ٢٣٧ من قسانون العقوسات وللمحسكية أن تكون عقيدتها في ذلك بسكل طرق الانسات ، ولها أن تنفذ بالمساورة الشمومية للشمومية للشمومية للشمومية للشمومية للشمومية للشمومية للشمومية المهانية المهان

من أي طريق آحر الى صحة علك المصورة . المائكان ذلك ، وكان البين من مطالعة محاضر الجلسات التي مظرت مبها المارصة في الحسكم القياس الابتدائي انسه بعد النكار الطاعن صسدور الشيك منه كلفت المسكم المجنى عليه باعادة تقديم المسئل الشيك نقال أن الطاعن استرده نقساء اداء بعض قبيته ، وكان من المترر أن استحلة محتيق بعض أوجسه الانتاع بن الحسكم بالادائسة ما دامت الالحلية القائمة في الدعسوى كلفية للبوت الجريمة ، وكانت المسكمة ساعداً الشيك غاستمال عليها ذلك بسبب جبيدا في مبيل اعلاة تقديم المسئل الشيك غاستمال عليها ذلك بسبب استرداد الطاعن السب ساعي ما غير التحتيق الذي أجرته سائلة لا يعيب الحسكم المطمور ميسه اد التقت عن انكار الطاعن صدور الشمالية في الدعسوت المطروحية في الدعسوى ومنها المساورة الشمالية التي سبق المحكمة أن في الدعسوري ومنها المساورة الشمالية التي سبق المحكمة أن غلي الأسلى متعينا رفضه موضوعا ،

(طعن رتم ٥٣)٢ لسنة ٥٠ ق ــ جلسة ٢١/٢/٢٨ ١

قاعسستة رقم (١٠٨٠)

: المستدا

لا تقبل المارضة في دفسع الكبيالة الا في حالات ضياعها او تفليس حسابلها ،

المسكية ا

الاصسل المستفاد من الجسع بين حسكى للسادنين ٦٠ عقوسات و ١٤٨ من تساتون التجار التي جرى نصها بأنه لا يقبل المارضسة في دفع الكبيلة الا في حسلة ضياعها أو تقليس حابلها نبياح لسه أن يتخذ من جانبو لجراء يصسون سبه بغير توقف على حسكم القضاء - كما أنسه من المسلم بسبه أنه يدخل في حسكم الضياع السرقية والحسول بليي الويقة بطريق التهديد وحسالتي تبديد الكبيلة والحسسول عليها بطريق النصسية .

طس رتم ۱۹۸۲/٤/۲۹ اسفة ۵۰،۵ ساجلسة ۲۹/۲۸۲

قامستة رقم (١٠٨١)

: اعسادا

الوفساء بجزء من قيمة الشيك ـــ السره .

المسكية إ

الوتاء بجزء من تيسة الشبك لا يغير من طبيعته.

(طعن رتم ٥٠٠٦ لسنة ٥٢ ق ــجلسة ٢٣/٢/٢٣)

قامىسىدة رقم (١٠٨٢)

: المسطا

جريبة امسدار شسيك بدون رمسيد سا أمسادة البنك بالرجسوع على السلحب لا يمسيح أن يبنى عليها ركن تخلف الرمسيد الكافى القابل للمرف سرووب بحث لهسر الرمسيد وجودا وعدما وكفايته وقابليته للسنجب ،

الميكة:

من المترر على ما جرى بسه تفسياء هذه المسكة — انه يتمين المسكم بالادائسة في جريبة اصدار شيك بدون رصيد أن يستظهر الرسيد في ذاتم من حيث الوجود والكتابة والتعلية للصرف … بغض النظر عن قصد السلحب وانتوائه عدم صرف تبيتسه استغلالا للاوضياع المرغيسة — كرغش البنك السرف عند التشكك في صحة توتيمه أو عدم عسدم مطابقة توتيمه للتوقيع المحفوظ لديه — لاسه لا يسار الى بحث القصيد الملابس الا بعد ثبوت الغمسان نفسسه — ولما كان الحسكم المطمون فيه لم يبحث أمر رصيد الطساعات في المصرف وجسودا وعدما المطمون فيه لم يبحث أمر رصيد الطساعات في المصرف وجسودا وعدما ما دام شد وقع على الشيك وأنساد البنك بالرجوع عسلى المسلحب دون بخث علم فيكن قسور في البيان ولا مغير من البيان ولا مغير من نفاك أن يستقد الحكم المطمعون فيسه الى مجرد أقوال للمدعى مالحقوق من نفائك أن يستقد الحكم المطمعون فيسه الى مجرد أقوال للمدعى مالحقوق عملية شعيمه المحبود المدينة ضيفها صحيفة دعواة المباشرة مؤداها أن البنك لم مصدف الشبك على تقديمه اليه وظافية مالرجوع عملى الساحب ثمدن وجود رصدد لسه عاد تقديمه اليه وظافية مالرجوع عملى الساحب ثمدن وجود رصدد لسه عدد التعليد الم المحتور في المبائد وحدد لسه عدل المستحدية وحدود رصدد لسه عدل المستحدية اليه وظافية مالرجوع عملى الساحب ثمدن وجود رصدد لسه عدل المستحدية اليه وظافية مالرجوع عملى الساحب ثمدن وجود رصدد لسه عدلي المستحدية المحدود وحدد لسه المسلك المستحدية المحدود وحدد لسه عدل المستحدية المستحد المستحدود والمساحد المستحد المسلم المستحدية المستحد المستحدود المستحدود والمساحد المستحد المستحدود والمساحد المستحد المستحد المستحدود والمستحدود والمس

لأن توله في هذا الشأن هو مجرد تقرير لنظره لا تسسلتده نيسه أنسادة البنك التي انتصرت بيقاتها على الرجوع على السلحب مبا لا يناتي بمه أن يبنى عليه ركن تخلف الرصيد الكاني والقابل للمرف في جريبة أعطاء شبك بدون رصيد التي دين الطاعن بها سسسكن ما نقدم غان المسكم المطعون نيسه يكون معيا بيا يستوجب نقضه .

(طعن رقم ۸۱۲ لسنة ۹۳ ق ــ جلسة ۲۶/۱۹۸۳)

قاعبستة رقم (١٠٨٢)

: المسطا

العكم الصادر بالادائسة في جريبة استندار شيك بدون رصييد ... شرط صحته -

5 3.C.-41

لسا كان يتمين لمسعة المسكم بالادانسة في جريبة اصدار شبك بدون رصيد أن يستظهر الحسكم أسر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكماية والقابلية للمرف سبغض النظر من تمسد السلمب وانتوانه مسم مرف قيبته استغلالا للأوضاع المرفية سكرفض البنك المرف عند التشكيك في مسعة التوقيم ؛ أو مند مطابقة توقيمه للتوقيع المعنوظ لديسه سب لأسه لا يسسلر التي القصد الملابس الا بعد ثبوت الفصل نفسه ، وكان الحسكم المطعون فيسه لم يبحث أسر رمسيد الطاعن في البنك وجودا ومعما واستيقاته شرائطه ، بل لطلق القسول بتوافر اركان الجريسة في حق الطاعن لمجود المساور في التسبيب ، لا يزيله عنه ما نتله من السوال المدعى بالحقوق على النبيث مسحية الدعسوى المباشرة من النسه تبين عند تقديم الشسيك الى البنك مسموية الدعسوى المباشرة من النسه تبين عند تقديم الشسيك الى البنك مسموية الدعسوى المباشرة من النسه اذ لا يعدو هذا القسول ان يكون تقريرا لنظره لا تسلده فيه الهادة البنك إلني التعرب بيالتها على الرجوع على السلحب ، ومن شريتمين تقني الحكم الملعون نبه .

(طمن رتم ۲۷۲۶ لسنة ۵۲ ق ﴿ جلسة ۲۸/۲/۱۹۸۶) ٢

قاعسسدة رقم (١٠٨٤)

: 12-41

جريعة الشبيك بدون رصيد تعقق بمجرد ادهاته السلحب الثميك الى المستخد مسع عليه بسانه ليس لسه مقسابل وفساء قسابل السحب سالمسكنة الاستثنافية اذا مسا رات تابيد الجسكم المسسانات الاسسباب التى بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الاسسباب بسل يكفى الاحسالة اليها -

المسكية:

وحيث أن الحكم الابتدائي قد بين وأقمسة الدعبوي بما تتوافر بنته كاتبة المناصر القانونية للجريبة التي دان الطاعن بها واتسلم عليها -في حقبه أدلبة سائفة تؤدي إسا رتبه عليها ، (مِن المترر أن المضبكية الاستئنائيسة اذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي ينم عنيها فليس في القائون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب بال يكمى الاحالة اليها) ٤ وكان الطاعن لا يهاري في أن المادة البنك تضيئت أن الشبك حص الاتهام لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب فسأن ما ينفساه من عدول المحسكمة عن تنفيذ قرارها المسار اليه بوجه الطعن والذي اصدرنه في مجسال تجهيز الدعسوى وجمع الأهلسة لا يكون لسه محل ولمساكان البين من استعراض أوجسه نفساع الطاعن التي ركن اليها في طعنه وانتي أرفق بأسسبك الطعن ضورة من مذكرته ومن واجهته عافظة مستنداته المتدسة بشأتها للبحسكية الاستثنائية أن دغامه يقوم على أنسه عرر الشيك محل الاتهام وشيكا آخر لم ترمع بسه الدعسوى بعد بمناسسية الصلح الذي أبرمه مع المدعية بالحق المدنى عن نسخ عقد شركة كانت مَّائمة بينهما ، وأنسه كان تسد حرر لصالحها عند تأسيس تلك الشركسة " ابصال امانة يادتمل عسلى شيمة كالا هذين الشيكين ماتلمت بمتنفساه الدمسوى رتم ١٠٧٩ لسنة ١٩٧٩ حي شرق الاسكندرية والتي تخبي نبها نهائية بالبراءة ، وقيد جساء بدفساع الطاعن أن الثنيك سلم للمدعبة بالحق المنتى شهاتا السنيفاء تبيته في صباح أليوم التألى وهو ما تنوافر بسه عنضر الجريمة التي دين بها لمنا هو مشور من أنَ جريمة اعطاء

شيك مدون رصيد تتحقق محرد أعطاء السلحب الشيك الئ الاستنيد مع علمه بأته ليس سه مقابل ونساء قابل للستعب اذبيتم بذلك طرحسه ي التداول وتنعطف بطيسه الحباية القانونيسة المتررة للثبيث باعتباره اداة وقيهاء تجزى النقود في التعابل دون نظر للأسسباب التي دفعت الاسداره لأنها من تبيل البواعث التي لا تأثير لها هملي تيسام المسئولية الجنائية ، وكان لا بيين من تقص دفساع الطاعن أن المدعية بالحق المدنى توصلت للاستيلاء هسى الشيك مطريق النصب كما لا يجديه أن يدنسع بالونساء بتيبة الشيك ولو قبل تاريخ استحقاقه طالما بم يسترده ، هسذا الى إن الحسكم الصسادر بالبراءة في الدعسوى المقلمة عن ايصسال الأمسانة غير ذي أثر في الدعيسوي المسائلة يحتى مع النسليم بتيام الارتباط بينهما لأن مناط الارتباط أن تكون المسئولية الجنائية عائمة عن الجرائم المرتبطة ملا محل لأعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات عند القضاء بالبراءة في احداها ، ومن ثم فاته لا بعيب الحسكم عدم رده عسلي تلك الداوع جبيمة باعتبارها ظاهرة البطبلان بميدة عن بحجة المسواب ، الما كان ما تقدم فسان الطعن برمسه بغصب عن عمدم قبولمه موضيوعا .

(طعن رقم ١٩٨٤/٣/١ لسنة ٥٣ ق ــ حلسة ١٩٨١/١٩٨١)

قاعبسدة رقم (١٠٨٥)

: 12....41

جريمة اصدار شيك بدون رصيد ... التناقض الذي يعيب الحسكم ويبطله هو الذي يقع بين اسبابه بحيث ينفى بعضها ما اثبتسه الجمض الأخسر فلا يعرف اى الأورين قصدته المسكهة ،

المسكية :

لمبا كان التناتض الذي يعيب الحكم ويبطله هو الذي يقسع بسين أسبامه محيث بنفى معضها ما أثبته البعش الآخسر غلا يعرف أي الأمرين مصمدته المحسكية وكان البين بن الحسكم أنه أنها أتسام براءة الطاعن من تهدة المسدار شبك بدون رصيد تأسيسا عسلى أن الورقسة كانته في الأميل تصل تاريخين مختلفين حسبها استخلص من تقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير شوهو ما الايتناقشي مع ما خلص اليسه في شسان الاتهام المسند التي المطعون فسدد استفادا التي عسدم استطاعة تحديد مرتكمه التزوير ٤ غان ما يثيره المطاعر في هذا الهدد يكون غير سديد .

(علمن رهم ١٩٨٤/٤/٨ لمنة ٥٣ ق ... جلسة ٢/١/١٩٨٤)

قاعسىدة رقم (١٠٨٦)

: المسما

جريعة: شيك بدون رصيد ... دفساع ظاهر البطسلان ... لا يميب المبكم ه

المكنة:

تسك الطاعن المام مجيكة ثانى درجسة بتزوير شيك بعد السراره أمام محسكمة أول درجة بصحته ، دفساع ظاهر البطلان ،

(طعن رقم ۲۷۰۶ لسنة ۵۳ ق ــ جلسة ٥/١٩٨٤/٦)

قاعسسدة رقم (١٠٨٧.)

البيدا:

الدفسم بعدم جواز نظر الدعسوى لسبق القصسل فيها ... دفسم جوهرى ... عدم الرد عليه ... السره ه

المسكية:

وحيث أن مما ينماه الطاعن على الحسكم المطعون فيه أنه أذ دانه بجريبة أعطاء شيك لا يقالمه رصيد قائم وتسابل للسحب ، فقد أنطوى على تصسور في التبييب في ذلك بأن الطاعن دفسع لسام محكة ثاتى درجسة بعدم جواز نظر الدعوى لسيق الفصل فيها غير أن الحسكم لم يعرض لهذا أبرادا وردا الأمر الذي يعيبه بما يوجب نقضه . وحيث أنه يبين من محضر جاسة الحاكمة أمام محكة ثانى درجسة أن الطامن تقتع بعدم جواز نظر الدمسوى اسبق النصل غيها وقسدم حكرة في هذا الخمسوم ، غير أن الحسكية أصدرت حسكها المأهون غيسه برغض الاستثناف وتأييد الحسكم المسانف السبابه دون أن تعرض لهذا الدغسع ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدغسع بعدم جسواز نظر الدعسوى لمسبق الغيسل غيها من الدغوع الجوهرية والمتطقة بالنظام العسلم ، لما يترتب عليه لو صبح لل مدهم النهية موضوع الدعوى لبنائه علي سبق الغمل غيها ، وأسه على المحتكمة أذا ما أبسدى لها بثل هذا الدغسع أن تحقته بلوغا الى غلية الأبر غيسه أو أن تسرد عليه في كمها بها يغنده ، وأذ كان الحسكم المطمون غيسه قدد الثنت كلية من ذلك الدغسع غسانه يكون معيا بالتصور ما يوجب نقضه والاحدة وذلك بغير حاجة الى بحث أوجه الطمن الأخرى .

(طعن رتم ٢٥٦٧ لسنة ٥٣ ق _ جلسة ٢١/١١/١٨٤١)

قاعبسدة رقم (١٠٨٨)

: المسطا

القصد الجنائى جريبة اعطاء شيك جدون رصيد قائم وقابل السحب يتحقق ببجرد علم السلحب بمسدم وجسود بقابل وفساء السه في تاريخ السحب ،

المسكبة:

وكان من المقرر أن الشبيك في حسكم المسادة ٣٣٧ من قسانون المتوبات هو الشبيك المعروف في القانون النجارى بأنه اداة دفسع ووفاء ويستحق الاداء لدى الإطلاع عليه ويفني عن استعبال المقود في المعابلات ، وما دام تبد استوفى المتوبات التي تجمل بنه اداة وفساء في نظر القانون غسان السلحيه لا يستطيع أن يغير من طبيعة هذه الورقسة ويخرجها

عما خصمها بسمه القسانون من ميزات ولا عبرة في قيام جريمة اعطاء شبك بدون رميد تسأثم وقابل للسحب بسبب تحسرير الشسيك والغرض من تحريره ولا يعلم المستنيد وقت أستلام الشيك بعدم وجود رصيد للساهب في البنك السحوب عليه ، والتصد الجنائي في تلك الجريمة أنما ينحقق بمجرد علم السلحب بعدم وجود مقابل ونساء لسه في تاريخ السحب . واذ كان الحكم الطعون فيسه تسد خلص في مدونساته الى استينساء الشيك موضوع الدعوى المقومات التي تجمل منه أداة ومشاء في نظر التانون ويستحق الاداء لدى الاطلاع عليه ... وهو ما لا يمسارى نيسه الطاءن - نسلا عبرة بما يقوله الطاعن من أن التسبيك حرر على ورق مسادى وأنسه أراد من تحريره أن يكون تلبينا لمبليات تجاريه ، ويكون الحسكم أذ أنتهى إلى أدانسة الطاءن قسد أقترن بالمسواب لمساكان ذلك ، وكان من المقسرر أن الوفساء بقيمة الشبك قبل تاريخ الاستحقاق لا يغفى توافر أركان جريمة آعطاء شبك بدون رصيد تساثم وقابل للسحب ما دام أن صلحب الشيك ثم يسترده من المجنى عليه ، كما أن الوفساء اللاحق لا ينفي قيسام الجريمة عنسان ما ينماه الطاعن في هذا الصدد يكون عسلى غير سند ، لمسا كان ما تقدم ، قسان الطعن برمتسه بكون مسلى فير أساس متعينة رغضه موضوعا .

(طعن رقم ١٩٨٦/١/٢٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٩/١/١٢٨١)٠٠

قاعـــدة رقم (١٠٨٨).

البِسنا :

عسدم بيان العسكم مفسمون افسادة البنك فسأنه يكون معيساً بالقصسور •

المكية:

لسا كان ذلك وكان القسانون قسد اوجب في كل حسكم بالادانسة ان بشخيل عسلى بيان الواقعسة المستوجبة للعقوسة تتعقق بسه أركان الجريمة والقاروف التي وقعت نبها والأطسة التي استظمت بنها المحكمة فوت وقعها من المتهم وطوعي تلك الادلسة حتى يتفضع وجه استدلالها بها وعمر المستفر وحد المستدلالها المسلم المستفر المستمر المستمر

قد اتتصر في بياته لواتعسة الدعسوى عسلى سرد ما أوردته المدعية بالحقوق المدنيسة بصحيفة دعواها دون أن بورد في مدونساته البيانات الدالسة عسلى استيفاء الشيك لشرائطه القانونية ودون أن بيين مضمون المسادة البنك غانه يكون معيبا بالقصسور الذي يحول دون تبكين محكمة النقض من مراتبسة صحة تطبيق القسانون على واقعسة الدعسوى بما بوجب نقضسه والاعسادة بضمي حاجة الى بحث بأتى لوجه الطعن :

(طعن رتم ١٩٨٨ لسنة ٥٥ قُ سَاجِلسة ٢١/١٠/١٨٨١)

قاعسىدة رقم (١٠٩٠)

البسدا :

من القسرر ان اصدار النهم لمدة شسيكات كله او بعضها بفسير رصيد لصالح شخص واحد في يسوم واحد عن معابلة واحسدة ايا كان التاريخ الذي يحبله كل منها أو القيسة التي عسدر بها يكون نشساطا اجرابيا واحددا لا يتجزا وهو ما يتحقق بسه الارتبساط الذي لا يقبسل التجزئة بين هذه الجرائم س مفاد ذلك ه

الحسكية:

وحيث انسه من المترر ان امسدار المتهم لمدة شسيكات كلها أو بعضها بغير رصيد لمسلح شخص واحد في يوم واحد عن معاملة واحدة شسيكات كلها أو التيسة التي صدر بها يكون شساطا اجراميا واحد لا يتجزأ وهو ما يتحقق بسه الارتباط الذي لا يتبل التجزئة بين صدد الجرائم ، فساته يتمسين اعسال المسادة ٢٦ من تساتون العقوبات وتوقيسع عقوبة واحددة عن تلك الوقائع ، لما كان ذلك ، وكان الحسكم المطمون فيسه قسد اكتمى في الرد عسلى الدنع بتبسلم الارتباط بين الشسيكات موضوع الاتهام في الطعن المسائل والمطمئين رقمى ٧٧٠ ه ٧٧٠ لمسئة ٥٦ في بالقول بسان الأوراق تسد خلت من انتظام الشبيكات موضوع الاتهام بنشساط اجرامي واحد ، وكان ما مسائلة الحسكم للرد عسلى الدفسع ساساته الحرامي واحد ، وكان ما مسائلة الحسكم للرد عسلى الدفسع ساساته الحسام تنشده برفضه ، ذلك أن الثابت من الاطلاع على مدونات

التيكم المطعون فيه إن الطاعن تقدم المحسكة بستند مسادر من الشركة المدعية بالحق المدنى تضين مسدور الشيكات موضوع الانهام عن عبلية واحدة سد هي عبلية استياد مواتير فورد (()) ومسادرة لمخضص واحد (الثيركة المدعية بالحقوق المدنية) وفي يسوم واحد بالمخضس واحد نفسلا من تسلسل ارقبلها ، الما كان ذلك ، فان الله عبد المحكم المطعون فيه لا يكون فيها أورده ردا عسلى الدفيع بقيام الارتباط قد بين المعناصر الكاتية والمؤدسة الى قبولسه أو عدم تبوله ، ففسلا عن أنه أغفل دلاسة المنقد المقدم من الطاعن والذي أورد بباته في مدوناته ، كل ذلك يعجز محسكة النقض عن التقريس برأى في شأن ما أثير من خطأ في تطبيق القساتون ، ما يعيه بالقصور ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باتي أوجه اللمن .

(طعن رقم ۷۷۱ لسنة ق٥ ق ــ جلسة ١٩٨٧/٢/٨)

قاعـــدة رقم (١٠٩١)

المستفات

جريمة اعطاء شيك بدون رصيد - الحكمة المفتصة بنظرها - اصدار المنهم لمدحة شسيكات كلها او بعضها بفي رصد لصالح شخص واحد وفي يدوم واحد عن معلمة واحدة لها كان التاريخ الذي يحبله كل منها أو القيمة التي مصدر بها يكون نشاطا اجرابها لا يتجزا تنقفي الدعدي الجنائية عنب بصدور حسكم نهائي واحدد بالاداشة أو البرادة في اصدار اي شيك منها .

المسكية :

ومن حيث أتبه بيين من مطالعة محاضر جاسات المحاكبة أن الدناع من الطاعن دفسع يعسدم اختصاص المحكبة محليا بنظر الدعسوى وبعدم جواز نظرها لمسابقة الغصل فيها في الجنحتين ٥٨٧٨ لمسابقة العمل فيها في الجنحتين ٥٨٧٨ لمسابقة ١٩٨١ الزيتون لأن الشيكات جبيعها مسدرت عن معالمة واحدة ، وقسد ردت المسلكبة على هذين الدغمسين بقولها :

﴿ وحيث أن المقهم حضر بوكيل عنه ودفسع بعدم اختمساص المسلكبة محليا بنظر الدعسوى وهذا مرقوض حيث حرر المتهم المدعى بالمحق المدني بالمحق الدني

يشيك بمطه كما نفسع بعدم جسواز الغصسل غيها لسسايقة الفصل نيها في الدعسوى ٨٧٨ه لسسنة ١٩٨١ الرمل ، ٣٦٤ لسسنة ١٩٧٩ الرمسل وهذان خاصان بشبكين الغرين ولم يتسدم المتهم دليلا عسلى ان الشيكين موضوع الدعسوى لو ان حميمهم قسد حرر لغرض وتشساط وأحسد فيكون هذا النفع أيضا مردود » ، لمساكان ذلك ، وكان الاختصاص المحلى يتمين كلصل علم بالمسكان الذي وقعت نيسه الجريمة أو الذي يتيم غيسه المتهم أو الذي يتبض عليه ونبيه ونقا لمسا جسرى بسنه تقتن المسادة ١١٧ من قسابون الإجراءات الجنائية ، الا أن جريمة أعطاء شيك بدون رصيد المتصوص عليها في المسادة ٣٣٧ من تساتون العتوبسات نتم ... خلافسا لحسا ذهب اليسه الحسكم المطعون فيسه سابمجرد اعطاء الساحب الشيك الى للسنفيد مع علمه بأنه ليس لسه مقابل ونساء تسابل للسنف اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول متنعطف عليه الحماية القانونية التي اسبغها الشسارع عسلى الشبك بالعقاب عسلى حذه الجريمة باعتباره أداة ومساء تجسري بحرى النتود في المايلات ، ليسا الأمعال السابقة عسلى ذلك من تحرير الشيك وتوقيعه فتعد من قبيل الأعهسال التحضيرمة ، ومن ثم يكون ما ذهب اليه الحسكم المطعون فيه من جعل الاختصاص لحسكية مكان حرير الشيك تسد بني عسلي خطسا في تأويل التساتون أذ المول عليه في تحديد الاختصاص المصلى في هذه الدعسوى بالمكان الذي تم فيسه أعطاء الشبيك المستفيد وهو ما لم تعن المصكمة بالوتوف عليه بما يجعل حكمها مشوبا بالتصدور وهو مما يعجز محسكمة النقض من أمسال رقابتها مسلى الواقعة - كما صار أثباتها بالحكم -لمسا كان ذلك ، وكان اصدارالمتهم لعدة شبكات كلها أو بعضها بند رصبيد ــ لصالح شخص واحد وفي يوم واحد عن معاملة واحدة ابا كان التاريخ الذي يحبله كل منها أو التيسة التي مسدر بها ـ يكون نشاطًا لجرابيا لا ينجزا تنتفى الدعسوى الجنائية عنسه ، ونقا لما تقضى بسه الفقرة الأولى من المسادة ٤٥٤ من تساتون الاجراءات الجنائية ، بصدور حسكم نهائي واحد بالادائسة أو بالبراءة في أصدار أي شيك منها ، وكانت النقرة الثانية من المادة المتكورة تهد نصت عملي أنه ١ اذا مسدر حسكم في موضوع الدعسوى الجنائية قلا يجسوز اعسادة تظرهاء

الا بالطعن في الحسكم بالطرق المتررة في التسانون ». وكان الحسكم المطعون نبسه تبد اكتمى في الرد عسلى النفسع بتوه الإسر المتضى بالقول بلختلاف الشيكات وأن المنهم لم يتسدم الطبل عسلى أن الشيكات جبيعها قسد حررت عن معليلة واحدة ، وكان ما مسلته الحسكم الرد عسلى الدفسع لا يكني لحيل تفسلته برغضه ، اذا كان يتعين طبسه أن يثبت اطلاعه على الجنعتين المتقسدم بياتها واشخاص ومحل وسبب كل بنبت اطلاعه على الجنعتين المتقسدم بياتها واشخاص ومحل وسبب كل المطعون نبسه لا يكون ميها أورده ردا عسلى الدفسع قسد بين العناصر الكانية والمؤديسة إلى تبوله أو عسم تبوله بيا يعجز عذه المسكمة عن التترير براى في شأن با إثير من خطأ في تطبيق القانون بها يعيسه ليضا بالتعسور ، ويتعسين لذلك نتفسه والاحسالة بنسير حاجسة لبحث بالتي اوجه الطعن ،

(طمن رقم ۲۵۰۵ لسنة ۵۱ ق — جلسة ۲۱/۲/۲۲۱ ۱

قاعسنة رقم (١٠٩٢)

البسندان

بيانات الشبيك حدكم الادائدة •

الحكة:

لما كان ذلك وكان الحسكم الابتدائي الؤيد لأسسبابه بالحسكم المطون نيسه تسد اكتفى في بيان الواقعة بايسراد ما جساء بعصينة الادعساء من أن يتضمن أيسة بيتانت عن الشيك موضسوع الدعسوى المطروحسة أو ما يفيد تحقق المحكمة من استيفائه الشروط اللازمسة لاعتباره شيكا كما له يورد مضمون ما جساء بافسادة البنك يشسأن الرسيد واقتصر في بيتها عسلى مجرد ما جساء باعسادة البنك يشسأن كما أغفل بحث أمر رصيد الطاعن في البنك وجودا وعنما مما يعيبه بالتصور الذي تمجز محسكمة النتش عن مراقبة صحة تطبيق التاثون على الواتمة كما صار أثباتها بالحكم بها يستوجبه تقضه والاحلة .

(طعن رتم ٥٣ لسنة ٥٦ ق _ جلسة ١٩٨٧/٦/٩)

قاعسندة رقم (١٠٩٣)

: المسطا

من المقسور ان سوء القيسة في جريعة المستدار شبك بدون رصيد بتوفر بمجرد علم مصستر الشسيك بمستم وجسود مقابل ومساء لسه في
تاريخ اصداره ساعطاء الشبك لقصادر لمسلحته بغير اثبات القيعة أو التاريخ
يغيد ان مصدره قسد فوض المستغيد في وضسع هذين البيانين قبسل تقديمه
للمسحوب عليسه -

الحكة:

وحيث ان الحكم المطعون فيسه قسد حصصل واقعة الدعسوي بما تتواغر بــه كانة المناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بارتكابها وأورد عملي ثبوتها في حقه أدامة من شانها أن تؤدى الى ما رتبه عليها . لما كان ذلك وكان من المقسرر أن سبسوء النبة في جريمة أصدار شبيك بدون رصيد يتونر بمجرد علم مصدر الشيك بصدم وجود متالل ونساء لسه في تاريخ اصداره وهو علم مفترض في حتى السلعب وعليه منابعة حركات الرصديد لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الونساء تبل اصدار الشيك ولا محل لاعناء الوكيل من ذلك الالتزام لجرد انب لا يسحب على رصيده الخاص لأن طبيعة العبل المسند الى الطاعن _ وهو امسدار الشبكات بستازم منسه التحتق من وجود الرضيد الذي يامر بالسحب عليه نسافا هو اخل بهذا الالتسزام وثعت عليه مسسؤلية الجريمة باعتباره مصدر الشبكات الذى تتحتق بفعله وحسده اطسلاتها للتداول ... كما أن من المقرر أن جريمة أصدار شبك بدون رصيد قائم وقابل للسحب انها تتم بمجرد احسدار الشيك واطلاق السلحب ايا كانت صفته _ لــ في التداول . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيسه تسد التزم هسذا النظر مسانه ببرا من تسالة الخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك وكان اليوجد في التماتون ما بلزم أن تكون بياتات الشبك محرره بخط السلعب ونقط يتعين أن يحبل الثنيك توتيع السلحب لأن خلوه من هذا التوقيع بجملة ورئسة لا تنيَّة لها ولا يؤخذ بها في التعابل ،

وكان توقيع السلحب خملي الثبيك على جياض دون أن يدرج القيمة التي يحق للمستنيد تسلمها من السحوب عليها او دون اثبات تاريخ بـــه لا يؤثر على صحة التبيك ما دام قدد استوفى تلك البيانات قبسل تقديهمه المسحوب عليه أذ أن أعطاء الشبك المتنادر بغير أنبات القيمة أو الناريع أ ينيد أن مصدره تسد موض الستفيد في وضع هذين البياتين عبل تقديمه للبناحوب طيه ... ويتعمر عنه بالشرورة عياء البناك وجدود هددا التقويض وطبيعته وبدأة وينقل هدذا العباء التي بن يدعى تخطلف هذا الظاهر . ولما كان الطاعن لا ينازع في صحة توتيمه عملي الشيكات موضوع التداعي ولا يجادل في واتعسة قيليه بتسليبها للمستفيد نسليبا صحيحا ، قسان الحسكم المطعون فيه اذا استخلص من ذلك التصرف أن الطَّاعن غوض المستفيد باستكبال بباناتها باثبات تاريخ لهم وتحديد تنبتهم يكون استخلاصا موضوعيا سائفا لا رقابة للصكبة النقض عليه _ ولا يجدي الطاعن ما يثيره من جديل حول الأسباب والظروف التي الحاطت باميدار الشيكات وقوله انسه ما سلم الشبكات موقعا عليها على مباش الا لتكون منهاتا المتوق الشركة الدعية بالمتوق المنبسة ذلك انه بن المترر أن جزيبة اعطاء شيك بدون رصيد تتحقق سجرد أعطاء الشبك الن المستنيد مع علمه بأنه ليس لسه مقابل وفساء قابل للسحب أذ يتم - مذلك طرح الشنيك في التذاول متنعطف عليه الحماية القانونية التي الستيفها الشنئتارغ بالمقاب عسلى هذه الجريمة باعتبساره أداة وغساء تجرى مجسرى النتود في المعليلات ولا عبرة بعد ظك بالأسسباب التي وقعت لامسيدار الشبك لاتها من تبيل البواعث التي لا تأثير لها في تيسام المسئولية الجنائية ما دام الشسارع لم يستازم نيسة خامسة لتيام هذه الخريمة . كما لا يجسدى الطاعن ما يتذرع بسه لففي مسئوليته الجنائية متوله أن الشركية المنتبدة تسع خانت الامانية بتظهيرها الشبيكات اللمدعية بالحقوق-المنسبة بما كان يتعين مصلة أن تبتد اليها أسسباب الإبلخنية 6 ذلك أن هذه الحسالة لا تدخل في حالات الإستثناء التي تقدرج خصت بفهوم حسالة ضياع الشيك ... وهي الحسالات التي يتحسسل فيها اهمالي الشمجات عن طويق جواثم ساب المصال كالمرتمة البسيطة والسرقسة بظروف والنصب والتبديد وايضا الحمسول عليسه بطريق

التهديد ... محالة الضياع وما يدخل في حكمها هي التي أبيج فيها للسلحب ان يمصد بن جانبه ما يصون بسه حاله بعير نوقف عسلى حسكم القضاء تقديرا من الشمارع معلوحق السحب في تلك الحمال على حق المستفيد استنادا الى سبب من أسباب الاباحة وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخسري التي لابعد لصايتها من دعسون ولا تصنح سببا للاباحسة . لما كان ذلك وكان من المقرر _ على ما سلف بيانه _ ان اعطاء الشبك الصادر لمصلحته مغم اثبات التيبة او التاريح بعيد أن مصدره قد موض المستنيد في وضع هذين البيانين تبل تقديمه الى المسحوب عليه وينحسر منه بالضرورة مبء اثبات وجود هذا التنويض وطبيعته ومداه وينتقل هذا المبء الى من يدعى خلاف الظاهر - ومد كان الطاعن يسلم بصحة توقيعه عسلى الشيكات مثار الاتهام ولا ينازع في وجه طعنه بسأن المستفيد ملا بياناتها عملى خلاف الواتسع نسانه لا على المصكمة أن هي التفتئة عن طلب التمريح لــه بقطعن بقتروير عملي بيانسات الشميكات المذكورة تاسيسا عملى أنه وقع عليها ، على بياض وندب خبسير لتحقيق ذلك . بغرض ابدائه ــ لما هو مقسرر من أن الطعن بالتزوير هو من وسائل الدنساع التي تخضيع لتقدير مصكبة الموضوع بما نها من كابل السلطة في تقدير القوة التدليلية لمناصر الدعسوى المطروشة عليها ولمسا هو مقرر كذلك من أن محسكمة الموضيوع لا تلتزم بأجابة طلب ندب خبير في الدعسوى ما دامت الواقعة قسد وضحت لديها وما دامت المسسسة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحثة التي لا تستطيع المسكمة ان تشق طريقها لابداء الراي نيها . لما كان ذلك وكان الوماء بقيمة الشبك تبل تاريخ استحقاقه لا بنني توانر أركان جريمة اعطاء شسيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ما دام أن ساحب الشسيك لم يسترده من المجنى عليه ، كما أن الوفساء اللاحق لا ينفي الجريمسة ومن ثم غيان النعى عبلى الحبكم بدعبوى الإخبلال محق الدنساع. لاغتاله الرد عسلي ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير مُحله لمنا هو مقرر من أن المصكمة لا تلتزم بالزد على دنساع قاتوني ظاهر النظلان ، لما كان ذلك وكان الصكم الطعون منه في تعصَّيله لواتعة الدعسوى أورد أن الطاعن أصد ق ١٩٨١/٩/٧ الشيك رقم ١٩٢٣٧٥

- الشيك الثالث بببلغ ٣٢٥٠٠٠ جنبه الى الشركة المرية للتنبية التي حولته بدورها الى الشركة المدمية بالحقوق المنية ولدى مرمه نبي أن ذلك القسيك لا يقابله رصيد قائم للنسحب واستدلت المسكمة على ثبوت هذه الواقعة في عق الطاعن بما قررته المدعيسة بالحقوق المنسسة وما ثبت من الاطلاع على الشَّلِيكُ المذكور وأغادة البنك المسحوب عليه بعسيم وجود رسيد كاف في ١٩٨١/٩/٧ لمرف تيمة الشيك وخاصت المسكمة مرر "هذه الطروق والأملة إلى ارتكاب الطاعن لجسريهة اعطاء شسك مِدونُ رِصِيدُ ويسبوء تَيَّة النصوصُ عليها في السَّادتين ٣٣٦ 6 ٣٣٧ مسن تسائون المتويات ، ولما كان التصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المسادة ٣٣٧ من تسانون العقوبسات أنها تتحقق بهجرد عسلم السلعب بعدم وجود مقابل ونساء للشبك الذي أعطاه في تاريخ السحب _ وهو ما لم يخطىء في تقديره الحكم المطمون فيه ... فان منمى الطاعن في هذا. المسمدد يكون غير سديد. إلى كان ذلك وكان الحسكم المُلْقون مسه تسيد بين واتعمة الدعموى بما تتوافر به كافة العناص التسانونية لجريمة اعطاء شبكات بدون رصيد التي دان الطاعن بها وكان هذا البيان يتضبن في ذاته الاحاطة باركان المحثولية التقصيرية من خطا وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم عسلي الطاعن بالتعويض واذ احساب المكد للمدمية مالحتوق المدنية الى طلبها التقساء بالتقويض يكون تد اصاب صحيح التاتون مما لا محل معه للثمي عليه في هذا الخصوص . لما كان ما تقدم قسان الطعن برمته يكون قائما على غير أسساس متعنا وتشبيبه ووشيوعان

(طعن رقم ٦٥ه لسنة ٥٧ ق ــ جلسة ٢/١٩٨٨/٢)

قاعسسدة رقم (١٠٩٤)

: البسدا :

الاصل أن يتمسين عسلى المصلحة الا يقيني هسكها الا عسلى الموسط الثابتة في الدعسوى وليس لها أن يقيم قبنناها عسلى المسور لا سند لها من الأوراق ـــ من القرر أنه ينفين على العكم بالادلة في جريمة

أصدار شيك بدون رصيد أن يستظهر أمير الرهبيد في ذاته من هيث الوجود والتفليسة والقابلية للصرف بدون النظر عن قصيد السياهي وانتوائه عدم صرف قيبات -

الحكية:

وحيث انسه من المقسرر انسه وان كان من حق محسكمة الموضوع ان تستخلص الواقعية من اطنها وعناصرها المختلفة الا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصها سلخفا وأن يكون دليلها فيما انتهت أليسه تألما في أوراق الدعسوى مالسا كان ذلك ١٠ وكان الحسكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيسه تسد أسس تضساءه بادانسة الطاعن عطى اغسادة النثك المسموب عليه الشسيك بالرجوع عسلى السلحب لعدم وجسود رمسيد قسائم وقابل للسحب «وكان البين من مطالعة المفردات المضمومة أن انسادة البنك قد نصت عملي « يقدم مرة أخسري دون أدنى مسئولية علينا » بما يبين منسه وجود خلاف جوهسري بين ما أورده الحكم مقلا عن تلك الانسادة وحتبقة ما ورد بها .ولما كان الأصمل أن يتعين عملي المحكمة الا تبنى حكمها الا عملى الوقسائع الثابتة في الدعوى وليس لها أن تبير مضاءها عسلى أمور لا سسند لها من الأوراق ٤ نسان الحسكم المطمون فيسه اذبني تضاءه عسلي انسادة البنك بعسدم وجود رمسيد تسالم وقسابل للسحب للطاعن بسه ـ مع مخالفة ذلك للثابت بالأوراق ـ نانه يكون قدد استند الى دعامة غير صحيحة مها ببطله لابتنائه عملي اساس مُساسِمه ، وأذ كان ذلك > وكان بن المقسرر أنسه يتعين عسلى الحسكم بالادائسة في جريمسة امسدار شسيك بدون رمسيد أن يستظهر السر الرصيد في ذاتسه من حيث الوجسود والكماية للصرف ... بغض النظير عن تحسد السلحب وانتوائه عسدم صرف تبيته استقلالا للأونسداء المصرفيسة - كرفض البنك الصرف عند التشكك في صحة التوقيع أو سند عسدة تطابقة توقيعه للتوقيع المعنوظ لديسه لاتسه لا يمسار الي بحت القصد الملابس الا بُعد ثبوت النعل نفسه وكان الحكم لم يستظهر أمر الرصيد على نحو ما سلف غانه يكون معيبا بما يبطله ويرجب نتنمه ٠ دون حاجة لبحث الوجيه الآخر من الطعن،

(طعن رقم ١٩٨٨/٢/١٩ ليستة لاه ي سيطيسة ١٩٨٨/٢/١٩

قاعسىدة رقم (١٠٩٥)

الجسطا : ر

يشترط لتحقق جريبة امسدار شبك بدون رمسيد توافر الأركان: للتي نصت عليها المسلدة ٣٣٧ من قانون المقوبات .

المسكية:

وكن من المتسرر أن مغاد ما جاء يغص المسادة ٢٣٧ من قسانون المعتوبات ومذكرتها الايضاحية أنه يشترط لتحقق جريبة أصدار شيك بدون رصيد توافر أركان ثالثة هي امسدار وردسة تتغسمن التزايا ممرنيا معينا هي الشيك ، واعطاؤه أو مغاولته للمستعيد ، وتخلف الرصيد الكفي التابل للمرف أو تجيده ، ثم سوء النية ، لما كان ذلك ، وكان البين من الحسكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحسكم المطمون نيسه أنسه حرف حن مدوناته البيان الخساص بتقديم الشسيك موضوع المراهنة و أنسادة البيان الخساص بتقديم الشسيك موضوع للاراهنة و أنسادة البيان المستحدة المناك المنطقة بساير الرمسيد ، بسالم يكتف من أن المستحدة لم تطلع عليهما ، وأذ خسلا حسكها من هسنا البيان نسانه يكون تسلمرا في استظهار جريبة أعطاء شسيك بدون رصيد كنا هي معرضة به في التسانون و التدليل على توانرها في متي الماعن ، منا يعيب المستكم ويوجب نقضمه والاعسادة دون عاجم لمثاني أوجمه المطمن .

(طعن رقم ۲۰۱۴ لسنة ٥٤ ق ــ جلسة ٢/٢/٨٨٢)

قاعسسدة رقم (١٠٩٦)

اليسنا :

جريعة لمسحدار شسيك بدون رمسيد ــ حسكم الادانسة يجب ان يُشتَمَل عسلى بيان الواقعة المستوجبة للعقاب والظروف التي وقعت فيها والاحلة التي استخلصت منها المسكمة ثبوت الواقعة ومؤداها .

الحكة:

رون جيئ أن مما يتماه الطَّاعِن على الصَّحَم (الطَّعُون مَبِـه أنــه أدَّ -

دانسه بجريهة النصب قسد اخطأ في تطبيق القاقون وشابه قصسود في القسبيب ، ذلك بان الواقعة سد كما اثبتها الحسكم لا تتحقق بها جريسة النصب اذ لا تعدو أن تكون نزاعا نشب بينه وبين المدعى بالحتوق المنية لتحرير الأخير شبكين لصالحه لا رصيد لهما كمتابل أيجار مبيارة استأجرها منه وكتمان لردها ، هذا الى أن كلا الحكين الابتدائى والمأمون نيسه لم يخطأ بالواقعة بما تتحقق بسه أركان الجريمة والادلسة على ثبوتها ، مما يعيب الحسكم المطمون فيه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحسكم الابتدائي الذي اعتنق أسبامه الحسكم المطعون نيسه حصل الواتمة _ اخذا بما اورده المدعى بالحتوق المدنية بصدينة دعواه المباشرة _ بها مفاده أن استلجر من الطاعن سيارات وأنه حسرر شبكين لصالحه احدهما بمبلغ الني جنيه والثاني بمبلغ ثلاثسة آلاف جنيه باعتبار أن ذلك هو نظسام العبل بالمكتب حسبما أنهبته أحسدى العلبالت والتي كان يمتقد انها عبيلة مثله وأن الطاعن رغض أعادة أحسد الشبكين لسه رغم رده السيارة مما تتوانر بسه في حقه جريمة النصب . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيمه بعد أن أفصح عن اعتناقسه اسباب الحسكم الابتدائي أنتهى الى ادانسة الطاعن بقوله : « وحيث أن وجسدان هذه المحسكمة ليطبئن الى ما أتساه المتهم من أعمال يرقى الى مرتبة الطرق الاحتيالية التي نصت عليها المسادة ٣٣٦ عقوبات وذلك من واتسع قيامه بايهام المدعى بالحق المدنى بمجمسوعة من الأوراق -والكلاسيرات بان ما يطلب منه هو توقيعه عسلى الشسيكات كضمسان للسيارة استجاره هو نظهم متبع ومعمول به وايد مزاعمه احسدى الموظفات لديسه بعد ان قررت للمدعى بالحق المدنى بانها عميلة للمكتب مثله وتسد استفلا نبسه حداثة السن وقلة النجربة حيث انسه ما زال طالبا في دور العلم وتسد توصل المتهم بهذه الطرق الاحتيالية الى الاستيلاء على الشبكين المبينين بالأوراق ورفض اعلاتهما للمدعى بالحق المحدي بعد اعسادة السيارة استثجاره ومن ثم تكون جريسة النصب متوادرة في حق المتهم بركتيها المسلاي والمعنوى نيتمين ادانهـــة المتهم بعا. هو مسسند البعد من أتهام " . لما كان ذلك ، وكانت المعادة . ٣١ من قسانون الاجسراءات المناتية تسد أوجبت أن يشتبل كل حسكم بالادانسة عسلى

ييان الواقعة المنتوجبة للعتوبة بيانا تنحقق به أركان الجريسة التي دان المتهم بها والظروف التي وتعت نيها والأدلة التي استخلصت منها المسكمة تبسوت الواقعية ومؤداها) وكانت جريبة النصب كما هي معرضة المسادة ٣٣٦ من قسانون العقوبسات تتطلب لتواترها أن يكون تبة احتيال وقسع من المتهم على المجنى عليه بقصصد خداعه والاستبلاء على مالمه نيتع المجنى عليه حنية الاحتيال الذى يتوادر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ أسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحية أو بالتصرف في مسأل الغير ممن لا يملك التصرف فيسه ، وكان القسانون تسد نص عملي أن الطمرق الاحتيالية في جريهمة النصب يجب أن يكون من شانها الايهام بوجود بشروع كاذب أو واتعة بزورة أو احداث الأيال بحدوث ربح وهي أو غير ذلك من الأسور المبينسة على سبيل الحصر في المسادة ٣٣٦ من قسانون العتوبسات ، لمسا كان ذلك ، وكان العسكم الطعون غبسه تسد حصل واتعة الدمسوى تحصيلا تسامرا يكتنسه الغبوض والابهام ولا يكثب عن ختيتة الواتعة وما مسدر من الطاعن وماهية الطرق الاحتيالية ألتى قارنها ومدى صلتها بواقعة تحرير المدعى بالحقوق المدنية للشبكين محل النصب ، وقعد الحسكم عن استظهار الصلة بين عسلاقة الايجار التي المسح عن تبامها بسين الطرنين ويسين هذين الشبيكين وسند الطاءن في عدم ردها بالحتوق الدنية ، مساته يكون بشبوبا بالتمسور في استظهار أركان جريبة النصب التي دان الطاعن بها الإبر الذى يعجز محكمة النقض عن أعبسال رقابتها عسلى تطبيق التساثون تطبيقا صحبحا على واقعة الدمسوى كما مسار في الحسكم ٤ مما بتمين معه تقضه والاعسادة بغير حلجة لبحث سائر أوجه الطعن ، مع الزلم المطمون ضده المدعى بالحقوق المدنية المساريف المدنية .

(طعن رقم ٧٣١٨ لسنة ٤٥ ق ـ جلسة ٢٢/٢٤/١٩٨٨)

قاعبسدة رقم (۱۰۹۷)

المسطانا

يجب أستاثية هسكم الادانسة في جريمسة أصدار شيك بدون رصيد أن يبن الراققة الأستوجبة المقوية والظروف التي وقعت فيها ببارًا تتحقق بــه الجريبة بمناصرها القانونية وان يورد مؤدى الأدلــة عــلى اسنادها تلبتهم والا كان غاصرا -

المكه":

ومن حيث اتسه لمساكان من المقسرر على مقتضى المسادة ٣١٠ من تسانون الإجزاءات الجنائية أنسه يجب لمسالهة الحسكم بالإدانسة أن يبين الواقعة الستوجية للعتويسة والظروف التي وقعت نيها 4 بياتنا تتمتق سه الجريمة بمناصرها القانونية كانة ، وأن يورد مؤدى الأناسة عسلى استلاها للبتهم والا كان قساصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالمسكم المطعون نيسه - عسلي ما سساقته مدوناته ... تسد اتخذ من أوراق الجنجة رقم ١٨٦٦ لسنة ١٩٦٩ بندر المحلة التي كان المدعى بالحقوق المدنية متهما فيها باعطاء شبيك للطاعن لا يقابله رصيد ؛ والتي تضى نبها بنبرئته ؛ دليلا عسلى صحة الاتهام في الدعبوي المطروحية ، دون أن يورد مؤدى الأدلية التي تظاهره في ذلك ، ودون أن يدلل على اقتراف الطاءن لجريمة التزوير المسندة اليسه بأركانها القانونية كافة ، ماعلا كان أم شريكا ، مانه قد نعيب بالقصور الذي يبطله ويوجب نتضه . والإعلاة للطاعن والمحسكوم عليه الأخسر لاتصلل وجله الطعن بله غزولا على حكم الملدة ١٤ من قسانون حالات وأجراءات الطعن أسام محكبة النقض الصادر بسه القانون رغم ٧٥ لسنة ١٩٥٩ ، مع الزام الطعون ضده « المدعى بالحقوق المدنيسة » المساريف المدنية ، ودون حلجة إلى بحث مسائر وجوه الطعن .

(طمن رتم ١٩٨٥/ لسنة ٤٥ ق ــ جلسة ٢٤/٢/٢٨) :

قاعـــدة رقم (۱۰۹۸)

البسدا:

من القرر قالونا ان جريبة اصدار شيك بدون رصيد نتم بجرد اعطاء المسلحب الشيك الى السنفيد مع عليه بعدم وجود مقابل وفساء لسه قابل السحب في تاريخ الاستحقاق •

الحكة:

من حيث أن الحسكم الابتدائي المؤيد الأشبابه بالحسكم المطمون ببن

وأتعسة الدعسوى بما تتوانر بسه كانة العناصر القانونية للجربية النم دأن الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه ادلية مباثغة من شانها ان تؤدى الى ما رتبه عليها ، لمسا كان ذلك وكان البين من الاطلاع عسلي المفردات المضبومة أن ورقسة التلخيص موجودة بملف الدمسوى فسأن ما يثيره الطاعن في هذا المسدد لا يكون لسه محل . لما كان ذلك ، وكان الطاءن لم يدمع أسلم محكمة الموضوع بعدم اختصاصها المكاتي بنظر الدعسوى ، وكانت بدونات الحسكم خالية مما ينفى هذا الاختصاص غلا يجوز أسه أن يثير هذا الدفسع لأول مرة أمسام محسكمة النقض ولو نملتي بالنظام العلم لكونه يحتاج الى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيئنها . لما كان ذلك ، وكان من المقسرر قانونا حسبها استقر عليه قضساء هذه المحسكمة - محكمة النقض - أن جريمة أعطاء شيك لا يقابله رمسيد نتم بمجرد اعطاء السلحب الشيك الى المستفيد مع علمسه بعدم وجسود مقابل وناء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق اذ يتم بذلك طرح الشبك في التداول باعتباره أداة ونساء تجرى مجرى النقود في المعاملات أمسا عمارة سبوء النية الواردة في المسادة ٣٣٧ من قسانون العقوبات غلا تنبد شيئا آخر غير استلزام القمسد الجنسائي المسلم أي انصراف ارادة الساحب الى تحقيق وقائم الجريمة مع العلم بأركانها المختلفة . كما يتطلبها القــاتون دون أن تشير الى قصد خاص من أى نوع كان ، ومن ثم مسان قالة الخطأ في تطبيق القانون تكون ولا سند لها . لسا كان ذلك ، وكان من المقسور أن منساط تطبيق الفترة الثانيسة من المسادة ٣٢ عقوبات أن تكون الجرائم تسد انتظبتها خطة جنائية واحدة بعدة انعال مكبلة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي مناها الشارع في الفقرة المشار اليها ، وأن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لحكمة الموضوع ، ولماكان ألبين من مطالعة محاضر طبسات المحاكمة أممام محكمة الموضوع أن الطاعن لم يطلب ضم التنبية التي يتول بوجود ارتباط يبنها وبسبن القفسية المطروحة ليصدر نيها حسكم واحد ، وليس في الأوراق ما يرشم للتول بوجود الارتباط بين الدعوبسين . ولما كان الأمسل أن الطمن بالنقض لا يعتبر المتدادا للخصومة بل هو خصومة خاصة مهمة المسكمة

فيها متوسورة على القضاء في صحة الاحكام من تبيل اخذها أو عسدم الخذها يوسكم التقنون نبيا يكون قسد عرض عليها من طلبات وأوجبه دغساع ولا تنظر محكمة النقض القضية الا بالحلة التي كانت عليها استم محسكة للوضوع ، ولا مجال للبت في الارتباط الذي يترتب عليسه تطبيق المسادة ٢٦ من قساتون المقوبات الا في حلة انصال محسكة الموضوع بالاعاوي الأخسري المطروجية لبلها مع الدعسوي المنظورة المسلر غيها الارتباط ولا يتبل من الطاعن أن تثيره لأول مرة أسام محكمة المتض غيها الارتباط ولا يتبل من الطاعن أن تثيره لأول مرة أسام محكمة المتشم بأجرائسه ، ومن تم يكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غسير مديد . للا كان ما تقسد م غسان الطعن برمته يكون عسلى غير اسساس منعينا , وغضه وضوعا .

(طعن رتم ۷۲۰۷ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ۲۱۸۸/۳/۲۱) قاعـــدة وقو (۱۰۹۹)

: 12-41

يتمن عـلى الصحم بالادائــة في جزيبة اصدار شبك بدون رصيد أن يستظهر أبر الرمسيد في ذاته بن حيث الوجــود والكافية والقابليــة للمرف يغض النظر عن قصد السلحب وانتواله عدم صرف قيبته استقلالا كالرفســاع المرفيسة ،

المسكبة:

حيث أنسه من المترر أنسه يتمسين عسلى المسكم بالادائسة في جريمة أمسدار شبك بدون رمسيد أن يستظهر أمسر الرمسيد في دائه من حيث الوجود والكفاية والقابلية للهيرف ، بغض النظار عن تمسد المسلحب وانتوائه عسدم صرف تبيته استقلال للاوضاع المصرفية كرفض البنك المرفي عند التشكك في صحة التوقيع أو عند عدم مطابقة التوقيع للتوقيع المعنوط لديه لائه لا يساير الى بحثه القصد الملابس الا بعد ثبوت الفعل نفسه و إلى الكم المطعون فيه الم يبحث أبر الرميد في الشبك وجودا وعنها واستيناء شرائطه ، بل اطلق التول بتواثر اركان الجريمة في كي المكلمن ما دام شد وقسع على انشيك وانساد البناك بالرجيمة في كي المكلمن ما دام شد وقسع على انشيك وانساد البناك بالرجيمة

عسلى السلعب دون يعيد علة ذلك غله يكون تسد انطوى عسلى تصور في البيان ولاسيني القول أن يصند العسكم المطعون فيه على مجرد أقوال المدعى بالمعتوى المنية المسلم وهذاه أن البنك لم يصرف الشيك وطالبه بالرجوع على السلعب لعدم أوجود رصيد لأن القول في هذا الشسان مجرد تترير الحز الشساده فيسه المسادة البنك الذي انتصر بياتها عسلى الرجوع عسلى السلعب مها لا يتأتى بعه أن بيني عليه ركن تخلف الرصيد الكاني والقبل المسرف في جريبة أعطاء شبك بدون رصيد التي دين بها الطاعن بها يكون معلى الحكم معينا الاهرالذي يتمين معه نقضه والإهالة سابشر.

(طعن رقم ٤٧٦) لسنة ٥٨ ق ــ جاسة ١٩٨/٤/١٦) في نفس الممني : (طعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٥٦ ق ــ جلسة ١٩٨٨/٢/٢٢)

قاعسسنة رقم (١١٠٠)

الجسيدا :

من القرر ان حق التهم في النفسع ببطلان الاجراءات لمستم اعلانه بالجلسسة المستحة الحاكمته البسام محسكية اول درجسة يسقط ان لم يديه بجلسة المعارضة سالوغاء بقية الشيك قبل تاريخ الاستحقاق لا ينفي توافر اركان جريمة اعطاء شيك بدون رصيد عالم وقابل السحب ما دام أن مساحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه كما ان الوفساء اللاحق لا ينفى قيسام الجريمسة -

المسكية:

من حيث أن المترر أن حق المتهم في الدنسج ببطلان الاجسراءات لمدم اعلاته بالمجلسة المعددة المحكمة أول درجسة بسستط أذا لم يدديه بجليسة المعارضسة أنه وأسا كان الثابت من معردات الطمن أن الطمان حسارض في الحسكم الفيلي المسادر من محسكة أول درجة وقض باعتبار صفته كان لم تكن ، وأنسه لم ينتج ببطلان ورقسة تكليفه بالحضور بأن حقه في النساك بهذا الدنسج بكون تسد ستط لساسل

ما ذهب الحسكم المطمون نيسه بحق سد ولا يغير من حسفا النظر مدم حضسور الطاعن بجلسة المعارضسة أذ المتسرر أن مثول المتهم أو تخلفه أسلم محسكمة الموضوع بدرجتيها لابدأة نفاعه الأمر نيسه مزجمه اليه. لما كان ذلك ، وكانت الحسكمة قسد اطبأنت للأسبقب السائفة التى أوردتها على صحة توقيع الطاعن عسلى الشبك فاتها بذلك تكون تسد غصلت في لمر موضوعي للاشراف لمحسكة النقض عليه كما أن الونساء بقيمة الشبك قبل تاريخ الاستحقاق لا ينفي توافر أركان جريمة أعطساء شبك بدون رصسيد قائم وقابل للسحب ما دام أن مسلحب الشسيك ثم يسترده من المجنى عليه ، هسذا إلى أن الونساء اللاحق لا ينفي قيسام الجريمة ومن ثم نسان ما ينماه الطاعن عسلى الحكم المطمون نيه يكون على غير أساس ويكون الطعن منصحا عن عدم قبوله موضوعا .

(طعن رقم ۹۴۰ ليسنة ٥٨ ق -- جلسة ١٩٨٨/٥/٢)

قاعسدة رقم (١١٠١)

الجسدا:

من القرر أن حق المتهم في النفسع ببطلان الاجراءات لمسدم اعلانه بالجنسسة المصددة لمحاكمته أبسام محسكية أول درجسة يسقط أن لم يبديه بجنسة المارضة سالوغاء بقيبة الشبك قبل تلريخ الاستحقاق لا ينفي توافر أركان جريبة اعطاء شبك بدون رصيد قلم وقابل للسحب ما دام أن صلحب الشبك لم يسترده من المجنى عليه كما أن الوفساء اللاحق لا ينفي قيسام الجريمسة .

المسكمة :

من حيث أن المقرر أن حق المتهم في الدفسع ببطلان الإجراءات لمدم اعلاته بالجلسة المحددة لمحاكمة أول درجة يستط أذا لم يبديه بجلسة المعارضة ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن عارض في الحسكم العابلي العسادر من محكمة أول درجسة ولم يدفسع لبالمان ورقسة تكليفه بالحضور فسأن حقه في الترسك ببذا الدفسع تكون

تهد ستط _ على ما فرهب الحسكم المطعون نيه بحق _ ولا يفسير من هــذا النظر مدم جيشور الطاعن بجلبة المعارضة إلى هو مقرر من أن مئول المتهم أو تظفه أسلم مصكمة الموضوع بدرجتيها البسداء دفاعه الأسر غيه مرجمه اليه - لمسا كان ذلك ، وكان الحسكم المطعون فيسه تد عرض لنفاع الطاعن بشطب توتيمه عملي الشيك للتخالص ورد عليه مقوله « انه ادعهاء لا أسهاس له من الصحة ومن تبيل المرسل من القدول اذ طالعت المحكمة الشديك نشت لها سسالمة توتيع المتهم عليه ومن ثم يضمى ادعاؤه هدذا هابط الاثر خليق بالالتفسات عنه ع وما تله آلحمكم من ذلك سديد ويسوغ بسه اطراح دنساع الطاعن الذي يردده في وجبه الطعن ذلك بان الحكية وتعد اطبعاتت الأسبياب السائمة التي أوردتها على صحة توقيع الطاعن على الشبك غلنها تكون تسد نصلت في لبسر موضوعي للاشراف لمصبكية النقض عليه لمسا كان ذلك ٤ وكان الوضاء بتيمة الشايك تبل تاريخ الاستحقاق لا ينني أركان جريمة أعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب ما دام إن صلحب الشبك لم يسترده من المجنى عليه كمًّا أن الوَّمَساء اللاحق لا ينفي قيسام الجريمة فسأن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ينحل في حتيقه إلى جدل موضوعي مما لا يجوز الخوض بشائه اسلم محكمة النقض ومن ثم عساي الطُّعَنَّ يُكُونَ مِنْصَحًا عَنْ عَدَم تَبُولُهُ مُوضُوعًا .

(بطعن رتم ۹۳۲ لسنة ۵۸ ق ــ جلسة ۲/۱۹۸۸)

قاعسندة رقم (۱۱۰۲)

المسطأة

طبيعة الشَــَيك كلداة وفــاد نقتفى ان يكون تاريخ السعب هــو تفســه تاريخ الوفــاد ،

: 25.311

وحيث أتسه بيين من محضر جلسة ١١ من الكوبر سفة ١٩٨٣ "تى صدر بها الحسكم الملمون نيه أن النساع عن الطساعن طلب البراءة استفحا الى أن الشيك يحمل تأريخين . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان طبيعته كاداه متنفى ومساء أن يكون تاريخ السحب هذ نفسسه تاريخ الرفساء بمعنى أن يكون مستحق الاداء بمجرد الاطسلاع عليه بغض النظر عن وقت تحريره • ماذا كانت الورقسة تحبل تاريخين فقسد فقدت بذلك مقوماتها كاداة وفاء مجسرى مجسرى الفقود وانقلبت الى اداة التهسان وخرجت بذلك من نمائق المسادة ٣٣٧ من قساتون المقومات التى تسبع حيليتها عسلى الشبك بمعناه المرف تانونا • واد كان دفساع الطاهن بأن الشبك يحبل تاريخين هو دفساع جوهرى لو صح لتمير بسه وجسه الرأى في الدمسوى فاته كان لزاما عسلى المسكمة أن نحققه بلوغا الى غاية الاسسر أو نرد عليه باسبيب مسافة الى اطراحه ما هي لم تغمل واكتفت يعيد الحسكم المستنف الأسبعه مسان حكمها يكون مشوبا بالقصور ما يعيده ويوجب نقضه والاعادة .

ا طعن رقم ۱۹۸۸/۱/۱۳ اسعة ۵۱ ق ــ جنسه ۱۹۸۸/۱/۱۲

قاعسىدة رقم (١١٠٣)

البسدا :

من القدر ان امدار التهم لمدة تسبيكات كلها أو بعضها بفسير رصيد لصالح شخص واحد في يوم واحد عن معابلة واحدة أيسا كان التاريخ الذي يحمسله كل معها أو القيمة التي صسدر بها يكون تشساطا اجرابها واحدا لا يتجزا ننفض الدعسوى الجنائية عنه بحسدور حسكم نهائي واحد بالادائسة أو البراءة في اصدار أي شيك منها •

الصكبة:

حيث أن الحسكم الامتدائي المؤيد لأسناء بالحسكم المطعون فيسه معد أن بين وأتمة الدمسوى وأورد الإنسنة على ثبونها في حق الطساعان عرض للتقسع بعدم جسوار نظر الدمسوى لمسلبقة الفصل فيها ورد عليسه قسوله 8 وحضر المتهم بوكيلاً عنه وطلب ضم الجحدة رضم ١٩٢١

سينة ١٩٨٢ شرق لسابقة الفعسل فيها وأن الشبجك يرتبط بهدده الواقمية وقسد تحرر عقد بيع قطعة أرض مدون بسه هذه الشيكات وانها من عملية واحدة وفي تاريخ واحد . وطلب أجلا لضمها وتسند أجات هذه الدعب في لضم القضية المنوه عنها الا أنسه تسد أنسادت نيابة شرق اسكندرية بجدول الجنح الستأنفه بأن القضية مسالفة الذكر مطعون عليها بالنقض في ١٩٨٤/٥/١٣ وأن الأوراق أرسلت لمحسكمة النقض في ١٩٨٢/٧/١٤ منا يستحيل معه شم هذه الدعسوى وان الأجل لضبها يعطل سير الغصل نيها وقسد تأييد ذلك بشهادة تنبها المدعى بالحق المدنى جاء بها أن التضية المطلوب ضبها مطعون عليها بالنتض وأرسلت الأوراق لمسكبة النقض ومن ثم فسأن التأجيل لضم الدعسوى ما هو الا تعطيل في سير الدمسوى ومماطلة من المتهم في ذلك » . كما أورد الحسكم المطعون غيسه أيضسا « وخيث أن وكيل المتهم الحاضر معه تسم مستندات وديم بعدم جواز نظر الدعسوى لسابقة النصل نيها ، وحبث أن المسكهة لا تطمئن الى الدنسع المبدىء بمحضر جلسسة اليوم » لما كان ذلك . وكان أصدار المتهم لعدة شسيكات كلها أو بعضها بغير رصيد _ لصداح شخص وأحد في يوم واحد عن معابلة واحدة أيا كان التاريخ الذي يحبله كل منها أو القيمة التي صدر بها يكون نشاطا أجراميا تنقضي الدعسوي الجنائية عنه ، وقعًا لما تعضى بسه الفقرة الأولى من المسادة }ه؟ من قسانون الاجراءات الجنائية ، بصنور حكم نهائي واحسد بالإدانسة او بالبراءة في اصدار شبيك منها ، وكانت الفقسرة الثانيسة من المسادة المذكورة قسد نمت على أنسه ١ أذا مسدر حسكم في موضوع الدمسوى الجنائية غلا يجوز أعادة نظرها الا بالطعن في الحسكم بالطرق المتررة في التانون » . ولما كان ما ساته الحسكم للرد عسلى الدنسع لا يكني لحمل تنضيقه برغضه ، ولا يكون فيما أورده قسد بسين العناصر الكانية والمؤسيشة الى تتبوله أو عدم تبوله بها يعجز محسكمة النقض عن التقرير

براى فى شِان ما اثير من خطأ فى تطبيق القانون بما يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه والاعادة دون حلجة الى بحث باتى لوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٥٣ لسنة ٥٨ ق -- جلسة ٢٠/١١/٨٨١)

قاعسسدة رقم (١١٠٤)

البسدا :

يتمين على حسكم الادائسة في جربية اصدار شيك بدون رصسيد ان يستظهر لسر الرصيد في ذائسه من حيث الوجود والكفاية والقلبلية للصرف بغض النظر عن قصد السلحب وانتوائه عدم صرف قينته استقلالا للمعلمات المصرفيسة -

المسكية:

وحيث أن الحسكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحسكم المطعون ميسه قسد بين واقعة الدعسوى بيا يحيله أن الطاعن أعطى شسيكا لمسالح المدعية بالحقوق المنيسة بتاريخ 1947/0/1 مسحوبا على بنك القاهرة مرع طلعت حرب وقسد أغلا البنك بأن الشسيك معلى سنم أنتهت الى الدائسة الطاعن والزابه بالتعويض المؤقت المطلوب استنادا الى اتسوال المجنى عليها واقسادة البنك ، لما كان ذلك وكان بن المترر عسلى ما جرى بسه قضساء هذه المسكنة اتسه يتمسين عسلى المسكم بالادائسة في جريمة اصدار شبك بدون رحسيد أن يستظهر أمر الرصسيد في ذائسه من حيث الوجود والكملية والقللية للصرف سبغض النظر عن تصسد السلحب وانتوائه علم مرف قبعته استفلالا للاوضاع المسرنية سكرمض البنك المرف عند التشكيك في صحة التوقيع أو عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه لأتسه لا يساير الى بحث القصد الملابس الا بعسد بثبوت النمل نفسه سه ولما كان الدسكم المطعون غيسه أم يبحث المسروسيد الغطاعن في المصرف وجودا وعدما واستيفائه شرائطه بل المطلق

للتول بتواتر لركان الجريبة في حق الطاعن ما دام قد وقدم على الثنيك واتسادة البنك مسلقة البيان دون بحث علمه ذلك نساته يكون شد لتسلوي عسلى قصور في البيسان ولا يغير من ذلك ان يستند الحسكم المطعون فيسه الى مجرد اقسوال للمدعيسة بالمقسوق المدنيسة ضمننها المسلمين فيسه الى مجرد اقسوال البدعيسة بالمقسوق المدنيسة دخيريسه الليسة وطالمها بالرجسوع على الساحب لعدم وجسود رمسيد لسه لا يقولها في هذا الفسان هو كجرد تقدير لنظرها لا تساندها فيسه المساحب مبا لا يتأتى حقة أن يبنى عليه ركن تخلفه الرسيد الكانى والقابل للمرم في جريبة اعظاء شبك بدون رمسيد التي دين بها الطساعن ، لما كان ما تقسم ما تقسم والاحالة ،

(طعن رقم ٩٠٦ لسنة ٥٨ ق ــ جلسة ٢٩/١/٢٩)

قاعـــدة رقم (١١٠٥)

: المسلمة

الأصر بوضع ارصدة المهم تحت القحفظ يوفر في صحيح القانون قرة قاهرة يترتب على قيلها المدامه مسئولية المنهم الجنائية عن الجريبة المتصوص عليها في المسادة ٣٣٧ من قانون المقويات .

الصكبة:

ومن حيث أن ألبين من المنزدات أن الطاعن قسدم مذكرة بدفساعه أسلم مصحكة ثانى درجة ضيفها أن امتناع البنك عن ألفسع مرجعه صدور قرار من المدعى الاشتراكي بالتحفظ على حسلب الشركة التي يبثلها ٤ وكان البين من أغسادة بنك مصر أمريكا الدولى المؤرخسة ١٩٨٢/٥/٢١ أنها تضيفت لمن المسيد لم يكن حسم بسداد فتية أى من القسيدين

بوضوع الاتهام حيث تم تحويل جبيع الأرصدة الى البنك الوطنى للتنبية بتاريخ ١٩٨٢/٢/٣٦ طبقا اطلب مساعد المدعى العام الاشتراكى . لله كان ذلك ، وكان الأمر بوضع ارصدة المنهم تحت التحنظ يوفر في صحيح القساتون قوة قاهرة يترتب عسلى قيلها أنصدام مسئولية المنهم البقتية عن الجريمة المنصوص عليها في المسادة ٣٣٧ من قساتون العقوبات التي تتع خسلال الفنرة من تاريخ قرار النحفظ على المواله حتى تاريخ الافراج عنها ، واذ كان الحسكم المطعون فيه قد اغفل دفاع الطاعن في هذا الشائن عليها ، فقد كان لزابا عسلى المسكمة أن تعرض لسه أو ترد عليب بها يدفعه أن رأت الالتقات عنه ، أسا وقسد قعدت عن ذلك كلية ، عليان الحسكم المطعون فيسه يكون فوق اخلاله بحق الدفاع) ، شويا بالتصور في استظهار اركان الجريمة التي دان الطاعن بها — الأمر الذي بمجز محسكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القسانون تطبيقا مصويحا على واقعمة الدعسوى كما مسار اثباتها بالحسكم مها يتمين معه نقض الحكم المطعون فيه .

(طعن رتم ٢٤٢٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٢/٢/٢ ٦

قاعـــدة رقم (١١٠٦)

: البسطا

جريبة اصدار شيك بدون بدون رصيد - خاو الحكم من بيان الحسكية التي اصدرته - السره -

المسكية "

ومن حيث ان مما يتماه الطاعن على الحكم الطعون فيسه اتسه اذ دانسه بجريمة اصدار نبيك بدون رصيد والزابه بالتمويض ، قد عابسه البطلان ذلك بانه أعننق اسبه. الحيكم الابتدائي الذي خلت عيباجته من بيان المحكة الذي اصدرته ، مما يعييه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن ألبين من الحسكم الابتدائي المؤيد لاسبابه والمكيل بالمحكم الطعون نيسه أن تبيلجته قسد خلت من بيان المحسكة التي اصدرته ، كما خلت محاشر جلسات المحلكية من ألبيان ذاك ، الأمر الذي يؤدى الني المجلسة بالمحسكية ويبطل حكمية ويجعله كان لا وجود أسه ، وإذ كان غلك ، وكان الحسكم المطعون نيسة قسد ايد الحسكم الابتسدائي الباطل واعتق أسبابه نسائه يكون بالملا بدوره لتلييدة حكما باطلا ، وهو ما يوجب متقسسة والاعادة ، بغير حاجة البحث سائر أوجه الطعن ، مع الزام المطعون ضده بالصاريف المنتية .

: 12-48

هن القرر أن مجرد أمسدار السلحب الآمر بعدم العضم يتواضر بــه للقصــد الجنائي بمعناه العلم في جريسة أعطساء شـــيك لا يقابله رصــيد قائم وقسابل السحب ،

المسكبة :

ومن حيث أن البين من المغردات أنها تسد اشتبلت عسلى تقسرير المطلسان يكون عسلى خلاف ما زعبه الطاعن سانسان منعاه بالبطسان يكون عسلى غير سند المساكل ذلك ، وكان من المقرر أن مجرد اسدار السلكم الاسر بعدم الدفسع يتوافر بسه القصد الجنافي بمعناه المام في جريمة العطاء شسيك لا يقابله رصديد تسائم وقابل المسحب ، أذ يكنى غيسه علم من أشدره بأنه أثنا يعظل دفسع قبية الشسيك الذي سحبه من تبل

ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دمعته الى اسبندار الأمر بعدم الصرف لاتها من تبيل البواعث التي لا تأثير لما في تيسلم المسئولية الجنائيسة ، وكان الحسكم الطعون فيسه تسد عرض لمسا مساته الطساعان، تبويرا لاصداره الاسير بعدم صرف تبية الشيك واطراهه ببايتنق مسع النظر المتدم ، مسانه يكون تسد الترن بالصواب بما يضحى معه ما يثيره في هــذا الشــان غير صديد ، لما كان ذلك وكان الحسكم تــد رد عسلى دفساع الطاءن بأن الشسيك حرر كاداة اثتمان ، بقوله « وحيث انسه منى كان الثابت للمحسكمة من مطالعة الشيك انسه توافرت لسه مقومات الشيك الشكلية والموضوعية غاته اداة دفسع لا اداة ائتمان ومستحق الاداء غور الاطلاع عليه وتسد اعطاه المتهم للبدعي بالحق الدني واصدر أسره الى البتك بوتف صرفه » وهو رد سائغ يكنى ردا عسلى دفساع الطاءن بها تفصر بسه عن الحسكم تالة التصور في التسبيب ذلك بأتسه متى كان الحسكم قسد أثبت أن الشسيك قسد استوفى شرائطه القاتونية سـ وهو ما لم يجادل نيسه الطاعن ــ فلا يجديه من بعده ما يثيره بعسدد الأسباب التي دمعته الى اصداره لمسا هو مترر من ان جريهسة أعطاء شسيك بدون رمسيد تتحقق بهجرد أعطاء الشسيك الي الستند مسع علم السلحب بأنه ليس لسه مقابل ونساء قابل للسحب اذيتم مذلك طرح الشسيك للتداول متنعطف عليه الحملية القانونية التي اسبغها الشارع بالمقاب على هذه الجريمة باعتباره اداة ومساء تجرى مجسري النتود في المعلمات ، لما كان ما تقدم ، قان العلمن برمته يكون على غير الساس ويتمين من ثم ألتترير بعدم تبوله مع الزام الطاعن المساريف المدنية .

(طمن رقم ۹۱۰۲ لمسنة ۵۸ ق ــ جلسة ۲۲/۲۲/۲۸۹۱)

مَاغَـــدة رقم (١١٠٨)

السسدا نـ

جزيمة اعطساء شيك بدون رمسيد نتم بمجرد اعطساء السساهب الشيك الى المستعد مع علمه بمسدم وجود مقابل وفساء لسه قابل السحب في تاريخ الاستحقاق .

الحكية:

من حيث ان الحسكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحسكم المطعون سيه بين واقعسة الدعسوى بما تتوافر بسه كانة المناصر القانونية لجريهسة اعطاء شيك لا يقابله رمسيد قائم وقابل للسحب التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أطلبة سائغة من شسانها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها ، وكان من الثابت من مدونات الحكم أناه أورد أن المدعى بالحقوق الدنيسة قسدم حافظة مستندات حوت شهادة من البنك السحوب عليسه تضمنت أن السبب في عسدم صرف الشسيك في تاريخ استحقاقه يرجع الى عسدم وجود رصيد كات للونساء بتيبته وهو ما لا ينازع في ان لها أصلها الثابت في الأوراق ، لما كان ذلك ، وكانت جريمة اعطاء شيك لا يتابله رصيد تتم بمجرد اعطاء الشييك الى الستنيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفساء لسه قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ، اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول باعتباره أداة وفساء تجسري مجسري النتود في الممليلات ، ومن ثم مسلا يجدى الطاعن ما يثيره من أن عسدم مرف الشبك في تاريخ استحقاقه ترجع الى وجود تحويلات بنكية بالمدلات الحسرة تلخر وصولها الى البنك المسحوب عليسه لمساكان ذلك ، وكسان البين من الاطللاع عملي منوفات الحمكم الطعمون فيمه أنسه قضي بالتعويض المتنى المؤتت للبدعى بالحق المننى تأسيسا عسلى أن ضررا قـد اصابه من جراء عدم صرف الشيك لـه في تاريخ اسحتاته ، غـانه
يكون قـد طبق القـاتون تطبيقا سليما ويكون ما يثيره الطاعن في هـذا
المــدد عـلى غير سند لما كان ما تقـدم غـان الطعن برمته يكون
عـلى غير اساس متمينا التقرير بعدم قبوله مع الزام الطاعن رالممارية
الدنيـة .

(طمن رتم ۱۱۵۳ لسنة ۵۸ ق سـ جلسة ،۱۹۸۹/۳/۳)

سابقة أعبال الدار العربية الدوسوعات (هسن الفكهائي ـــ بحام) خـــائل اربعـــون علبا

اولا ــ الوقات :

الحونة المبالية في توانين المبل والتأبينات الاجتباعية
 الجزء الأول » .

٢ — المدونة المعلية في توانين المسل والتأبينات الاجتباعية
 ١ الحزء الثاني » .

٣ — المدونة المسلية في توانين المسل والتأمينات الاجتماعية
 ١ الجزء الثالث » .

الدونة المبالية في توانين اسابة المبل .

ه ــ مدونة التلبينات الاجتماعية .

٦ - الرسوم التضائية ورسوم الشهر المتارى .

٧ - ملحق المدونة الممالية في توانين الممل .

٨ ــ ملحق المونة العبالية في توانين التأبينات الاجتماعية .

٩ - التزامات صلح العمل التاتونية .

١٠ - المدونة المعالية الدورية .

القيا ... الوسوعات :

١ ــ موسوعة المبل والتلبينات : (٨ مجلدات ــ ١٢ الف سنحة) .

وتتفسين كانة القوانين والقرارات وآراء العقهاء واحكام المساكم . وهلى راسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشان المسل والتأبينات الكمتاهنية-: ٣ ــ موسوعة القرائب والرسوم والدمغة: (١١ مجلدا - ٢٦ ألف مستخمة) .

ونتضين كلفة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء واحكام الحساكم ، وعلى راسها حكمة النقض ودلك بشأن الضرائب والرسوم والدمفة .

٢ _ الوسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا _ ٨٨ الف صفحة).
 وتتضين كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مللة عام حتى الآن .

ع موسوعة الأمن الصناعى الدول المربية : (١٥ جزء - ١٢ الف مسيخة) .

وتتضمن كانة القوانين والرسائل والأجهزة الطمية للامن المسخاعي بالدول العربية جبيعها ، بالاضافة الى الإبحاث الطبية التى تناولتها المراجع الإجنبية وعلى راسخا (المراجع الاجنبية والأوروبية) .

م. موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية: (٣ جزء - ٣ آلاف مسفحة نفنت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٠).
 وتتضمن عرضا حديثا للنواحى التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ...

" موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين ــ النين صفحة) .
 وتتضين عرضا منصللا لتاريخ مصر ونبضيتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بمسدها) .

(نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٠) .

٧ - الوسوعة الحديثة المبلكة العربية السعودية : ١ ٦ أجزاء - الغين صفحة) (تنفلت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٠) وتتضمن كافة المعلومات والبياتات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية . . . الخ م بالنسبة لكافة أوجه تشاطات الدولة والأعراد .

٨ - موسوعة القضاء والنقه كلنول العربية : (٣١٠ جزء) .

وتتضمن آراء النقهاء واحكام المحاكم في مصر وباتي الدول العربيسة بالنسبة لكانة فروع الطانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا الجديا . ٩ ــ الوسيط في شرح القانون المنى الأردني : (٥ اجزاء ــ ٥ الات مسمحة . .

وتتضين شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بازاه مقهاء القانون المنى المرى والشريعة الاسلامية السيحاء واحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الاردنية : (٣ أجزاء - ٣ ٢لاف منحة) .

وتتضمن عرضا أبجديا لأحكام الحاكم الجزائية الاردنية مقرونة بلمكلم محكمة النقض الجنائية المصرية مع النعليق على هسذه الاحسكام بالشرح والمتسارنة .

١١ -- موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : ١ اربعة اجزاء -- ٣ لاف صلاحة) .

وتتضين عرضا شابلا لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحيسة الطبيعسة البشرية والناحية التانونية ومفهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة المديسر المثالي وكيفية اصدار القرار وانشاء الهبلكل وتتبيم الاداء ونظام الادارة بالأهداف مع دراسة متارنة بين النظم المداية وساتر النظم المالية .

۱۲ ــ الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (۲۵ مجلد ــ ۲۰ الف مستحة) .

وتتضين كلفة التشريعات بنذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وابجديا ملحقا بكل موضوع ما يتمل به مسن تشريعات مصرية ومبادىء واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المعرية .

١٣ ــ التعليق على قانون المسطرة المنبة المغربي : (جزءان) .

ويتضمن شرحا وانبا لنصوص هذا التقون ؛ مع المتارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادىء المجلس الأعلى المضربي ومحكمة النقض المصربة . إن التعلق على قانون المنظرة الجنائية المربي : (ثلاثة اجزاء).

ويتضبن شرحا وانبا لنصوص هذا التلاون ، مع المتارنة بالتوانسين العربية بالإضافة الى مهاديء المجلس الأعسلى المفربي ومحكسة النتفي المعربة .

10 __ الموسوعة الذهبية القواعد القانونية : التى اترتها محكسة النتش المسرية منذ نشأتها علم ١٩٣١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنيا (٢٥ جزء مع الفهارس) .

١٦ _ الموسوعة الادارية العنيلة: وتنضين ببادىء المحكمة الادارية الطيا بنذ علم ١٩٥٥ حتى علم ١٩٨٥ وببادىء ونتاوى الجيمية العبوبية بنذ علم ١٩٤٦ حتى علم ١٩٨٥ (٣٤ جزء بدالنهرس) .

الدار العربية للموسوعات

حسن الفکھانی ۔۔ محام

تأسست عام 1989 الدار الوحيدة التي تخصصت في اصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية على مستوى العالم المويس

ص . ب ۵۶۳ ـ تلیفون ۳۹۳۶۳۳

ں ، ب ۵۵۱ – سلیھون ۲۳۰ ۲۰ شارع عدلی ۔ القاہرۃ

